



















جمهورية مصر العربية

محكمة النقض

المكتب الفتى

مجموعة

الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية  
ومن الدوا سر الجنائية

السنة الرابعة والثلاثون

من يناير الى يونيو سنة ١٩٨٣

ومن أكتوبر الى ديسمبر سنة ١٩٨٣

القاهرة

الهيئة العامة

لشئون المطابع الأميرية







**الأحكام الصادرة من الهيئة العامة للمواد الجنائية  
ومن الدوائر الجنائية**

---







## جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نورنائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
راغب عبد الظاهر ، عبد الرحيم زافع ، حسن غلاب ومحمد حسن .

( ١ )

### الطعن رقم ٦١٩٧ لسنة ٥٣ القضائية

محاماة • قانون « تفسيره » « تطبيقه » • اثبات « قرائن » • نقض « مالا يجوز  
الطعن فيه » •

قرار لجنة قيد المحامين بقيد إسم الطاعن بالجدول العام وإرجاء قيده بجدول المحامين أمام  
المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف لا يعلو أن يكون قراراً بتأجيل الفصل في الطلب . عدم  
جواز الطعن فيه بطريق النقض . أساس ذلك ؟ .

شرط إعتبار الوقف النهائي قرار بالرفض ؟ .

لما كان مفاد نص المادة ٧٧ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ أنه لا يجوز  
للمحامي أن يطعن أمام محكمة النقض إلا في القرار التي تصدره اللجنة برفض  
طلب قيده في جدول المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء  
الإداري إذ حرص المشرع على أن يقرر للمحامي الذي رفض طلبه حق  
الطعن في القرار الصادر بذلك ، بما مؤداه أن الطعن بالنقض غير جائز  
إلا في القرار الصادر برفض طلب القيد بذلك الجدول . لما كان ذلك ، وكان  
الثابت بالأوراق أن لجنة قبول المحامين إذ نظرت في الطلب المقدم من  
الطاعن لقيد اسمه بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء  
الإداري أصدرت بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ قراراً بقيد اسم الطاعن بالجدول  
العام وإرجاء قيده بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم  
الاستئناف ، إلا أن الطاعن بادر إلى الطعن في هذا القرار بتاريخ ١١ من



أكتوبر سنة ١٩٨٢، لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه، بصورته المتقدم بيانها ، لا يعدو أن يكون قراراً بتأجيل الفصل في الطلب، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز ولا محل في هذا الصدد للقول بأن إرجاء اللجنة الفصل في طلب القيد أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف يعتبر قراراً سلبياً منها برفض الطلب مما يجيز للطاعن الطعن فيه بالنقض إذ أنه من المقرر أنه يشترط لإعتبار الموقف السلبى الذى تتخذه السلطة الإدارية إزاء تصرف إدارى يدخل فى اختصاصها قراراً بالرفض أن يستطيل هذا الموقف السلبى من السلطة الإدارية دون مبرر مقبول بحيث يعد هذا التصرف قرينة قاطعة على أن هناك قراراً نهائياً برفض الطلب تضمرة اللجنة ولا تريد الإفصاح عنه وهو الأمر الذى لم يتوافر فى واقعة الطعن الماثل . لما كان ما تقدم، فإنه يتعين المحكم بعدم جواز الطعن :

## الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن فى أن الطاعن حصل على درجة الليسانس فى الشريعة والقانون من جامعة الأزهر دور . . . . . وعين باحثاً قانونياً بنيابة القاهرة للأحوال الشخصية فى . . . . . حيث ظل يعمل بها حتى قدم إستقالته وقبلت بتاريخ . . . . . فتقدم بطلب إلى لجنة قبول المحامين لقيد اسمه بجدول المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف إستناداً إلى أن العمل الذى كان يشغله بالنيابة سألقة الذكر من الأعمال النظرية وفقاً لقرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ فقررت اللجنة بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ قبول طلبه وقيدته بالجدول العام وإرجاء القيد بالجدول الابتدائى والإستئنافى .

فطعن الطالب فى هذا القرار بطريق النقض .. الخ .



## المحكمة

من حيث إن المحامي أقام هذا الطعن بتقرير في قلم كتاب محكمة النقض الدائرة الجنائية بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ وأودع في ذات التاريخ مذكرة بأسباب الطعن موقعة من محام مقبول للمرافعة أمام هذه المحكمة جاء بها أن الطاعن حصل على درجة ليسانس الحقوق في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر في سنة ١٩٦٩ وعين في ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٠ بوزارة العدل حيث أسند إليه العمل كباحث قانوني بمحاكم الأحوال الشخصية إلى أن استقال في ٢٨ من أغسطس سنة ١٩٨٢ ، وإذ كان العمل المسند إليه طوال مدة خدمته من الأعمال النظرية وفقاً لقرار وزير العدل رقم ١٣٣٨ لسنة ١٩٧٣ فقد تقدم بطلب إلى لجنة قبول المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري لقيده اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام تلك المحاكم غير أن اللجنة قررت بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ قبول قيده بالجدول العام فحسب مما اضطر معه للطعن في قرارها هذا بالنقض .

حيث إن قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ينص في الباب الثاني منه في المادة ٧٧ الواردة في الفصل الرابع الخاص بالقبول للمرافعة أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري على أنه «يبلغ القرار الصادر من اللجنة بقبول أو رفض الطلب إلى الطالب وإلى مجلس النقابة ومجالس النقابات الفرعية والنيابة العامة خلال أسبوع من تاريخ صدوره . وللمحامي الذي رفض طلبه أن يطعن في قرار الرفض أمام محكمة النقض الدائرة الجنائية خلال الأربعين يوماً التالية لإعلانه . وللنيابة العامة حق الطعن أمام محكمة النقض الدائرة الجنائية في القرارات التي تصدر بقبول القيد في جدول المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإداري خلال أربعين يوماً من تاريخ إبلاغها القرار . مما مفاده أنه لا يجوز للمحامي أن يطعن أمام محكمة النقض إلا في القرار الذي تصدره اللجنة برفض طلب قيده في جدول



المحامى أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإدارى إذ حرص المشرع على أن يقرر للمحامى الذى رفض طلبه حق الطعن فى القرار الصادر بذلك، بما مؤداه أن الطعن بالنقض غير جائز إلا فى القرار الصادر برفض طلب القيد بذلك الجدل . لما كان ذلك ، وكان الثابت بالأوراق أن لجنة قبول المحامين إذ نظرت فى الطلب المقدم من الطاعن لقيد اسمه بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف ومحكمة القضاء الإدارى أصدرت بتاريخ ١٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٢ قراراً بقيد اسم الطاعن بالجدول العام وإرجاء قيده بجدول المحامين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف ، إلا أن الطاعن بادر إلى الطعن فى هذا القرار بتاريخ ١١ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ ، لما كان ذلك وكان القرار المطعون فيه ، بصورته المتقدم بيانها ، لا يعدو أن يكون قراراً بتأجيل الفصل فى الطلب ، فإن الطعن فيه بطريق النقض يكون غير جائز ولا محل فى هذا الصدد للقول بأن إرجاء اللجنة الفصل فى طلب القيد أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف يعتبر قراراً سلبياً منها برفض الطلب مما يجيز للطاعن الطعن فيه بالنقض إذ أنه من المقرر أنه يشترط لإعتبار الموقف السلبى الذى تتخذه السلطة الإدارية إزاء تصرف إدارى يدخل فى اختصاصها قراراً بالرفض أن يستطيل هذا الموقف السلبى من السلطة الإدارية دون مبرر مقبول بحيث يعد هذا التصرف قرينة قاطعة على أن هناك قراراً نهائياً برفض الطلب تضرره اللجنة ولا تريد الإفصاح عنه وهو الأمر الذى لم يتوافر فى واقعة الطعن الماثل . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .



## جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد يونس ثابت ، فوزى المملوك ، عبد الرحيم نافع ومحمد حسن .

( ٢ )

### الطعن رقم ١ لسنة ٥٣ القضائية ( نقابات )

محاماه • محكمة النقض « اختصاص الدوائر الجنائية » • طعن « ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه » •

نطاق اختصاص الدوائر الجنائية لمحكمة النقض على ضوء التحديد الوارد في المادة ٣٠ ق ٥٧ سنة ١٩٥٩ ؟

القرارات التي يجوز الطعن فيها كاختصاص إستثنائي أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض محددة على سبيل الحصر في المواد ٢٥ ، ٤٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٨٠ ق المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ليس من بينها قرارات تعديل تاريخ القيد بأى من الجداول المشار إليها في الفصول الأول والثالث والرابع والخامس من الباب الثانى من ذلك القانون . أرى ذلك ؟

حيث إن الأصل في اختصاص الدوائر الجنائية لمحكمة النقض على التحديد الوارد في المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أنه قاصر على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات ، لما كان ذلك ، وكان البين من استقرار نصوص قانون المحاماة الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ أنه قد حدد على سبيل الحصر في المواد ٢٥ - ٤٦ - ٥٩ - ٦٢ - ٧٣ - ٧٧ - ٨٠ منه القرارات التي يجوز الطعن فيها أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - كاختصاص إستثنائي . وليس من بينها القرارات الصادرة بشأن تعديل تاريخ القيد بأى من الجداول المشار إليها في الفصول الأول والثالث والرابع والخامس من الباب الثانى من ذلك القانون . فإن طعن الطاعن أمام هذه المحكمة في القرار الصادر برفض طلبه إجراء هذا التعديل يكون غير جائز مما يتعين معه الحكم بعدم جواز الطعن .



## الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن في أن الطاعن حصل على درجة الليسانس في الحقوق من جامعة القاهرة دور يونيه سنة ١٩٦٤ وتقدم بطلب إلى لجنة قبول المحامين بتاريخ ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٦٤ لقيده اسمه بجدول المحامين تحت التمرين حيث تم قيده بتاريخ ٢٩ من سبتمبر سنة ١٩٦٨ ، وبجدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية في ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٦ وبجدول المحامين المقبولين أمام المحاكم الاستئنافية في ٢٢ من أكتوبر سنة ١٩٨١ وتقدم في ذات التاريخ الأخير بطلب لنقابة المحامين لرد قيده بالجدول العام إلى ٢٥ من أغسطس سنة ١٩٦٤ مع التدرج إلا أن الطلب لم يلق إستجابة من النقابة رغم موالاته تقديم طلبات مماثلة آخرها بإعلان النقابة في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٨٢ إلا أن لجنة القبول سككت عن الإستجابة إلى طلبه .

فطعن في ذلك القرار السلي بطريق النقض — — — — الخ .

## الحكمة

من حيث إن مبنى الطعن المقدم من المحامي الطاعن هو أن نقابة المحامين إذ سككت عن الإستجابة إلى طلبه المقدم إليها في ١٨ - ١١ - ١٩٨٢ برد قيده اسمه في الجدول العام وفي جدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية والإدارية وفي جدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة الإستئناف ومحكمة القضاء الإداري إلى التواريخ التي استوفى فيها شروط القيد بكل منها على التفصيل المبين بهذا الطلب ، فإن ذلك ينطوي على قرار سلبى منها مخالف للقانون مما يحق له الطعن فيه أمام هذه المحكمة ابتغاء الحكم بإلزام النقابة بإجراء هذا التعديل برد قيده في الجداول الثلاثة إلى التواريخ التي بينها في طلبه .

وحيث إن الأصل في اختصاص الدوائر الجنائية لمحكمة النقض على التحديد الوارد في المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات



ولإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أنه قاصر على الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح لما كان ذلك ، وكان البين من إستقراء نصوص قانون المحاماة الصادر بالقانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ أنه قد حدد على سبيل الحصر في المواد ٢٥ - ٤٦ - ٥٩ - ٦٢ - ٧٣ - ٧٧ - ٨٠ منه القرارات التي يجوز الطعن فيها أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض - كإختصاص إستثنائي - وليس من بينها القرارات الصادرة بشأن تعديل تاريخ القيد بأي من الجداول المشار إليها في الفصول الأول والثالث والرابع والخامس من الباب الثاني من ذلك القانون . فإن طعن الطاعن أمام هذه المحكمة في القرار الصادر برفض طلبه لإجراء هذا التعديل يكون غير جائز مما يتعين منه الحكم بعدم جواز الطعن .



## جلسة ١٧ من أبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية الأساتذة السادة  
المستشارين / جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، صلاح خاطر وحسن عميرة .

( ٣ )

### الطعن رقم ٢ لسنة ٥٣ القضائية

محاماة « شروط القيد » • قضاء • قانون « تفسيره » • نقض « أسباب  
الطعن • ما يقبل منها » • نقابات •

القيد بجدول المحامين أمام النقض . شرطه ؟

سبق إشتغال طالب القيد بإحدى الهيئات القضائية المبيته حصراً بالمادة ٨١ من القانون ٦١  
لسنة ١٩٦٨ اثنتى عشرة سنة . أثره ؟

ثبوت إشتغاله بالنيابة العامة والقضاء أكثر من أربعة عشر عاماً . وإنهاء القرار المطعون  
فيه إلى رفض قيده بجدول المحامين أمام محكمة النقض . خطأ .

لما كان البين من المادة ٦٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ — الخاص  
بالمحاماة — أنها حددت مدة التمرين اللازمة للقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية  
بستين ، وحددت المادة ٧٦ المدة التي يجب على المحامي إشتغالها بالمحاماة أمام  
المحاكم الابتدائية بثلاث سنوات كشرط لقيده للمرافعة أمام محكمة الاستئناف ،  
وحددت المادة ٨٠ من ذات القانون المدة التي يجب إشتغال المحامي بالمحاماة فيها أمام  
محاكم الاستئناف والقضاء الإدارى بسبع سنوات كشرط للقيد فى جدول  
المحامين أمام محكمة النقض ، فإن مفاد ذلك أنه يجب على الطالب لكى يكون مقبولا  
للمرافعة أمام محكمة النقض أن يمارس المحاماة اثنتى عشرة سنة على الأقل منذ  
قيده بالجدول العام ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٨١ من ذات القانون  
تنص على أنه « يحسب من مدة التمرين ومن مدة الدراسة بالمعهد العالى للمحاماة  
ومن مدة الإشتغال أمام المحاكم الابتدائية أو المحاكم الاستئنافية المدة التي  
قضاها الطالب بالقضاء أو النيابة العامة أو النيابة الإدارية » . ولما كانت عبارات  
القانون يفسر بعضها بعضاً ولا يجوز عزل النص عن باقى نصوصه بل يجب



تفسيرها باعتبارها جزءاً من كل - هو القانون - وبإعمال النص الأخير إلى جانب نصوص القانون السابقة فإنه يكفي لقيد الطالب بجدول المحامين أمام محكمة النقض - إذا كان قد سبق إشتغاله بإحدى الهيئات القضائية المنصوص عليها في تلك المادة - أن يكون قد مارس العمل بإحدى هذه الجهات اثنتي عشرة سنة على الأقل دون قيد آخر ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى تعطيل نص المادة ٨١ سالفة الذكر بغير موجب .

## الوقائع

تتحصل وقائع هذا الطعن حسب الثابت في الأوراق في أن الطاعن حصل على ليسانس الحقوق عام ١٩٦٧ ثم عمل بالنيابة العامة والقضاء منذ تعيينه معاوناً للنيابة العامة في ٢٤ - ١ - ١٩٦٨ وتدرج في الوظائف القضائية حتى درجة رئيس محكمة من الفئة (أ) ثم استقال من وظيفته في ١٥ - ٦ - ١٩٨٢ وتقدم بطلب لقيد اسمه بجدول المحامين المقبولين للمرافعة أمام محكمة النقض بتاريخ ٢٩ - ١٢ - ١٩٨٢ صدر القرار برفض طلبه .

قطعن الطالب في هذا القرار بطريق النقض .... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعي على القرار المطعون فيه أنه إذ قضى برفض قيده . في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المادة التي قضاها في عمله بالنيابة العامة والقضاء جاوزت اثنتي عشرة



عاماً ، مما يوفر له شرط المدة التي يتطلبها القانون لقبول المحامي للمرافعة أمام محكمة النقض ، ولا يسرى في حقه القيد الخاص بضرورة اشتغال المحامي سبع سنوات أمام محاكم الاستئناف .

حيث إن البين من المادة ٦٦ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ - الخاص بالحمامة - أنها حددت مدة التمرين اللازمة للقبول للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية بسنتين ، وحددت المادة ٧٦ المدة التي يجب على المحامي اشتغالها بالحمامة أمام المحاكم الابتدائية بثلاث سنوات كشرط لقيده للمرافعة أمام محكمة الاستئناف ، وحددت المادة ٨٠ من ذات القانون المدة التي يجب اشتغال المحامي بالحمامة فيها أمام محاكم الاستئناف والقضاء الإداري بسبع سنوات كشرط للقيد في جدول المحامين أمام محكمة النقض ، فإن مفاد ذلك أنه يجب على الطالب لكي يكون مقبولا للمرافعة أمام محكمة النقض أن يمارس الحمامة اثنتي عشرة سنة على الأقل منذ قيده بالجدول العام ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٨١ من ذات القانون تنص على أنه « بحسب من مدة التمرين ومن مدة الدراسة بالمعهد العالي للمحاماة ومن مدة الاشتغال أمام المحاكم الابتدائية أو المحاكم الاستئنافية المدة التي قضها الطالب بالقضاء أو النيابة العامة أو النيابة الإدارية ». ولما كانت عبارات القانون يفسر بعضها بعضاً ولا يجوز عزل النص عن باقي لصوصه بل يجب تفسيرها باعتبارها جزءاً من كل - هو القانون - وبإعمال النص الأخير إلى جانب نصوص القانون السابقة فإنه يكفي لقيد الطالب بجدول المحامين أمام محكمة النقض - إذا كان قد سبق اشتغاله بإحدى الهيئات القضائية المنصوص عليها في تلك المادة - أن يكون قد مارس العمل بإحدى هذه الجهات اثنتي عشرة سنة على الأقل دون قيد آخر ، والقول بغير ذلك يؤدي إلى تعطيل نص المادة ٨١ سالفة الذكر بغير موجب. وإذا كان ذلك ، وكان الثابت من شهادة التدرج الوظيفي الخاصة بالطاعن المرفقة بالأوراق - أنه سبق اشتغاله بالنيابة العامة والقضاء وتدرج في مناصبها منذ أن عين معاوناً للنيابة العامة في ٢٤ - ١ - ١٩٦٨ حتى وصل إلى درجة رئيس محكمة من الفئة (أ) وانتهت خدمته بالاستقالة في ١٥ - ٦ - ١٩٨٢ أي أنه قضى أكثر



من أربعة عشر عاماً مشغلاً بالنيابة العامة والقضاء بما يجاوز المدة التي يتطلبها القانون للإشتغال بالحاماة قبل القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، فإن القرار المطعون فيه إذا انتهى إلى رفض قيد الطاعن بجدول المحامين أمام محكمة النقض يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه بما يستوجب إلغاؤه وقيد الطاعن في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض .

---



## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : قيس الرأي عطية ، محمد أحمد حمدي ، محمد عبد المنعم البنا ، ومقبل شاكر .

( ٤ )

### الطعن رقم ٣ لسنة ٣٥ القضائية

نقابات • محاماة • نقض • أسباب الطعن • ما يقبل منها » • ما يجوز الطعن  
فيه من الأحكام • محكمة النقض • اختصاصها • طعن • الطعن في قرار لجنة  
قيد المحامين أمام النقض • تنازع القوانين • من حيث الزمان •

صدور القرار المطعون فيه بعد تاريخ العمل بقانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧  
لسنة ١٩٨٣ أثره : خضوعه للقواعد الإجرائية لهذا القانون . أساس ذلك ؟  
خضوع قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين أمام النقض لرقابة القضاء . علة ذلك ؟  
إختصاص محكمة النقض بنظر الطعون على قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين أمام  
النقض . أساس ذلك ؟

سريان أحكام القانون المعمول به على الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة ما بين  
تاريخ العمل به وإلغائه .

سريان القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع وتتم من تاريخ  
نفاذه . ما لم ينص فيه على سريانه بأثر رجعي .

إستيفاء المحامى شروط الإشتغال أمام محاكم الإستئناف التي كان يتطلبها القانون القائم وتقدمه  
بطلب قيده بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض في ظل ذلك القانون . أثره : وجوب تطبيق  
هذا القانون . مخالفة ذلك خطأ . علة ذلك ؟

متى كان القرار المطعون فيه قد صدر بعد أول أبريل سنة ١٩٨٣ ، تاريخ  
العمل بقانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فإن إجراءات  
الطعن فيه تخضع للقواعد الإجرائية في هذا القانون إعمالاً للأصل العام المقرر

بالمادة الأولى من قانون المرافعات . ولئن كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد خلا من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ، إلا أن ذلك ليس من شأنه أن تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء ، لما ينطوى عليه ذلك من مصادرة لحق التقاضي ، وافتات على حق المواطن في الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي اللذين كفلهما الدستور في المادة ٦٨ منه ، فضلا عن أن مبدأ الطعن قد تقرر في ذات التشريع بالنسبة لكافة القرارات التي تصدر برفض طلبات القيد بالجداول الأخرى للمحامين ، وليس ثمة وجه للمغايرة ، في هذا الخصوص بينها وبين القرارات التي تصدر برفض القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من سلطة المشرع إستمداداً من التفويض المقرر له بمقتضى المادة ١٦٧ من الدستور - أن يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الإدارية - التي يختص مجلس الدولة أصلاً بالفصل فيها طبقاً للمادة ١٧٢ من الدستور - إلى هيئات قضائية أخرى وفقاً لمقتضيات الصالح العام ، وكان المشرع إعمالاً لهذه السلطة قد نهج - حين سن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - على نزع ولاية الفصل في الطعون على القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين - بلا استثناء - من القضاء الإداري ، وأسندها إلى جهة القضاء العادي نظراً لإتصال موضوع هذه القرارات بتنظيم مهنة المحاماة التي تمارس بصفة أساسية أمام تلك الجهة ، وكان المشرع - بما نص عليه في المواد ١٩ و ٣٣ و ٣٦ من قانون المحاماة الجديد الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من إختصاص محكمة إستئناف القاهرة بالفصل في الطعون على القرارات الصادرة برفض طلبات القيد في الجدول العام للمحامين ، وجدولي المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الإستئناف ، وبما نص عليه في المادة ٤٤ من ذات القانون من إختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل في الطعون على القرارات التي تصدر بنقل الاسم إلى جدول غير المشتغلين - قد أفصح عن التزامه في التشريع الجديد للمحاماة بذات منهجه في التشريع السابق من نزع الإختصاص بالفصل في الطعون على قرارات رفض طلبات القيد بجداول المحامين من ولاية القضاء الإداري ، والإبقاء على



ما كان معمولاً به في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من إسناد تلك الولاية بلا إستثناء إلى جهة القضاء العادى ، ويؤكد ذلك أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب عن مشروع هذا القانون ، والمناقشات التى دارت حوله في المجلس قد خلّت جميعها من أية إشارة إلى العلول عن هذا المنهج أو تعديله ، وبديهي أن المشرع ما كان لينحو إلى نقل الاختصاص من جهة القضاء العادى إلى القضاء الإدارى دون أن يكون لذلك صداه في المذكرة الإيضاحية للقانون أو في أعماله التحضيرية ، كما أن الترام المشرع بمنهجه في التشريع السابق قد تأكد بالإبقاء في المادة ١٤١ من القانون الجديد على ما كان منصوباً عليه في المادة ٢٥ من القانون السابق من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل في الطعون التى ترفع عن القرارات الصادرة بإسقاط العضوية عن أى عضو من أعضاء مجلس النقابة ، بل إنه استحدث في المادة ١٣٤ من القانون الجديد نصاً يقضى بإسناد ولاية الفصل في الطعون التى ترفع عن قرارات الاستبعاد من قائمة المرشحين لعضوية مجلس النقابة إلى محكمة إستئناف القاهرة ، مما يكشف عن الاتجاه في القانون الجديد للمحاماة إلى التوسع في إسناد ولاية الفصل فيما ينشأ عن تطبيقه من طعون إلى القضاء العادى ، وليس إلى الحد منه ، ومن ثم فإنه إذا كان نخلو قانون المحاماه الجديد من نص ينظم الطعن على القرارات الصادرة برفض طلب القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض لا يعنى أن تكون تلك القرارات بمنأى عن الطعن عليها ، فإنه لا يعنى كذلك أن تصبح ولاية الفصل في الطعن عليها للقضاء الإدارى ، وإلا كان ذلك مؤدياً إلى فقدان التجانس بين أحكام التشريع الواحد ذلك أن جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض شأنه شأن سائر الجداول الأخرى للمحامين من حيث توافر العلة التى رأى المشرع من أجلها أن يختص القضاء العادى بالفصل في الطعون المتعلقة بها مما لا محل معه لإختلافه عنها في شأن هذا الاختصاص ، بل إن تشكيل اللجنة المنوط بها القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة

النقض برئاسة رئيس محكمة النقض أو أحد نوابه - طبقاً لنص المادة ٤٠ من القانون - من شأنه أن يضمن عليها طابعاً قضائياً لا يتوافر في اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون والمنوط بها القيد في الجداول الأخرى ، إذ هي ذات تشكيل إداري بحت ، ومع ذلك فقد أسند المشرع ولاية الفصل في الطعون على قراراتها إلى جهة القضاء العادي . لما كان ما تقدم فإنه اتباعاً لمشيئة المشرع - التي أفصح عنها على نحو ما سلف - يكون الاختصاص بنظر الطعون على قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض ما زال معقوداً لهذه المحكمة ، وإذا كان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فإنه يكون مقبولاً شكلاً .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن قيد بجدول المحامين أمام المحاكم الإستئناف بتاريخ ٢٦ - ١ - ١٩٧٥ ، ثم تقدم بطلب مؤرخ ١٤ - ٢ - ٨٣ لقيده بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ، أرفق به كافة الأوراق المثبتة لتوافر شروط القيد في ذلك الجدول والمنصوص عليها في المادة ٨٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ وصوريا معتمدة للذكرات مقدمة منه أمام محاكم الإستئناف ، وإيصالا مؤرخا ١٣ - ٢ - ١٩٨٣ يفيد سداد رسم القيد والإشتراك السنوي ، بيد أن طلبه لم يعرض على اللجنة بجلستها التي انعقدت بتاريخ ٢٣ - ٣ - ١٩٨٣ ، وإنما عرض بجلسة ٣١ - ٥ - ١٩٨٣ التي صدر فيها القرار المطعون فيه قاضياً برفض طلبه ، وتأثر على قائمة الجلسة بما يفصح عن أن سبب الرفض هو عدم إستيفاء مدة العشر سنوات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٨٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - التي قدم الطلب في ظله - تشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون المحامي قد اشتغل بالمحاماة فعلاً لمدة سبع سنوات على الأقل أمام محاكم الإستئناف ، وكانت المادة ٣٩ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ التي بدأ العمل به اعتباراً من أبريل سنة ١٩٨٣ قد زادت تلك المدة إلى عشر سنوات على الأقل ، وكان



من المقرر بالنسبة لتنازع القوانين من حيث الزمان أن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة ما بين تاريخ العمل به وإلغائه، وأن القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم من تاريخ نفاذه، ولا يسرى على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر الأثر الرجعي بنص خاص، وكان الطاعن في التاريخ الذي تقدم فيه بطلب قيده بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض، وسدد فيه رسم القيد بالجدول المشار إليه مع الاشتراك السنوي، قد استوفى شرط الإشتغال أمام محاكم الإستئناف مدة السبع سنوات التي كان يتطلبها القانون القائم في ذلك الوقت، كما استوفى كافة الشروط الأخرى التي تنص عليها المادة ٨٠ من ذلك القانون، فإنه يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطلب، ذلك أنه لا يصح أن يضار الطاعن بسبب التراخي في عرض طلبه على اللجنة المختصة لتقرير المركز القانوني الذي تعلق حقه به منذ تقديم طلبه إلى اللجنة مستوفيا شروط ومسوغات قبوله، كما لا يسوغ في العقل والمنطق أن يصبح مصير هذا الطلب معلقا على التاريخ الذي يحدده الجهاز الإداري للجنة لرضه عليها، فإن عرضه قبل نفاذ القانون الجديد قضى بقبوله، وأن عرضه بعد ذلك قضى برفضه، على الرغم من استيفائه شروط قبوله منذ تاريخ تقديمه. لما كان ذلك، وكان الطاعن - فضلا عن استيفائه لشرط الإشتغال بالمحاماة مدة سبع سنوات أمام محكمة الإستئناف - قد توافرت فيه كافة الشروط الأخرى التي كانت تنص عليها المادة ٨٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨، وسدد رسم القيد والاشتراك السنوي المنصوص عليهما فيه، فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلب قيده يكون قد جانب صحيح القانون فيتعين إلغاؤه وقيد إسم الطاعن بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض.

## الوقائع

بتاريخ ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٣ تقدم الطاعن بطلب للجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض لقيده محاميا وسدد رسوم القيد والاشتراك.

وبتاريخ ٣١ مايو سنة ١٩٨٣ نظرت اللجنة الطلب وقررت رفضه .  
فطعن الطاعن في هذا القرار بطريق النقض .... الخ

## المحكمة

حيث إن القرار المطعون فيه قد صدر من لجنة قبول المحامين أمام محكمة النقض بتاريخ ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣ ، فطعن فيه الطاعن بتقرير في قلم كتاب هذه المحكمة في ١٤ من يونيو سنة ١٩٨٣ ، وأودع بذات التاريخ مذكرة بأسباب الطعن موقعة من الأستاذ عبد الحميد محمود ياسين - وهو من المحامين المقبولين أمام محكمة النقض - نعى فيها على القرار المطعون فيه أنه إذ قضى برفض طلب قيده بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه بنى على أنه لم تنقضى عشر سنوات على اشتغال الطاعن بالمحاماة أمام محاكم الاستئناف طبقاً لما يوجبه القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، في حين أنه قدم طلبه مستوفياً ، وسدد رسم القيد في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، الذي كان يتطلب للقيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض سبق الاشتغال بالمحاماه أمام محاكم الاستئناف مدة سبع سنوات فقط ، مما يعيب القرار ويستوجب الغاؤه ، وقيد لاسم الطاعن بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض .

وحيث إن القرار المطعون فيه إذ صدر بعد أول إبريل سنة ١٩٨٣ ، تاريخ العمل بقانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ فإن إجراءات الطعن فيه تخضع للقواعد الإجرائية في هذا القانون إعمالاً للأصل العام المقرر بالمادة الأولى من قانون المرافعات . ولئن كان القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ قد خلا من نص ينظم الطعن في قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ، إلا أن ذلك ليس من شأنه أن تكون تلك القرارات بمنأى عن رقابة القضاء ، لما ينطوي عليه ذلك من مصادرة لحق التقاضي ، وافتات



على حق المواطن في الإلتجاء إلى قاضيه الطبيعي اللذين كفلهما الدستور في المادة ٦٨ منه ، فضلاً عن أن مبدأ الطعن قد تقرر في ذات التشريع بالنسبة لكافة القرارات التي تصدر برفض طلبات القيد بالجدول الأخرى للمحامين ، وليس ثمة وجه للمغايرة في هذا الخصوص بينها وبين القرارات التي تصدر برفض القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من سلطة المشرع إستعداداً من التفويض المقرر له بمقتضى المادة ١٦٧ من الدستور أن يسند ولاية الفصل في بعض المنازعات الإدارية - التي يختص مجلس الدولة أصلاً بالفصل فيها طبقاً للمادة ١٧٢ من الدستور - إلى هيئات قضائية أخرى وفقاً لمقتضيات الصالح العام ، وكان المشرع إعمالاً لهذه السلطة قد نهج - حين سن القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - على نزع ولاية الفصل في الطعون على القرارات الصادرة برفض طلبات القيد بجميع جداول المحامين - بلا استثناء - من القضاء الإداري ، وأسندها إلى جهة القضاء العادي نظراً لاتصال موضوع هذه القرارات بتنظيم مهنة المحاماة التي تمارس بصفة أساسية أمام تلك الجهة ، وكان المشرع - بما نص عليه في المواد ١٩ و ٣٣ و ٣٦ من قانون المحاماة الجديد الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من إختصاص محكمة إستئناف القاهرة بالفصل في الطعون على القرارات الصادرة برفض طلبات القيد في الجدول العام للمحامين ، وجدولي المحامين المقبولين أمام المحاكم الابتدائية ومحاكم الإستئناف ، وبما نص عليه في المادة ٤٤ من ذات القانون من إختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل في الطعون على القرارات التي تصدر بنقل الإسم إلى جدول غير المشتغلين - قد أفصح عن التزامه في التشريع الجديد للمحاماة بذات منهجه في التشريع السابق من نزع الإختصاص بالفصل في الطعون على قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين من ولاية القضاء الإداري ، والإبقاء على ما كان معمولاً به في ظل القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ من إسناد تلك الولاية بلا إستثناء إلى جهة القضاء العادي ، يؤكد ذلك أن المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ ، وتقرير لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب

عن مشروع هذا القانون ، والمناقشات التي دارت حوله في المجلس قد نخلت جميعها من أية إشارة إلى العدول عن هذا المنهج أو تعديله ، وبديهي أن المشرع ما كان لينحو إلى نقل الاختصاص من جهة القضاء العادي إلى القضاء الإداري دون أن يكون لذلك صدهاء في المذكرة الإيضاحية للقانون أو في أعماله التحضيرية ، كما أن التزام المشرع بمنهجه في التشريع السابق قد تأكد بالإبقاء في المادة ١٤١ من القانون الجديد على ما كان منصوباً عليه في المادة ٢٥ من القانون السابق من اختصاص الدائرة الجنائية بمحكمة النقض بالفصل في الطعون التي ترفع عن القرارات الصادرة باسقاط العضوية عن أي من أعضاء مجلس النقابة ، بل إنه استحدث في المادة ١٣٤ من القانون الجديد نصاً يقضي بإسناد ولاية الفصل في الطعون التي ترفع عن قرارات الاستبعاد من قائمة المرشحين لعضوية مجلس النقابة إلى محكمة إستئناف القاهرة ، مما يكشف الاتجاه في القانون الجديد للمحاربة إلى التوسع في إسناد ولاية الفصل فيما ينشأ عن تطبيقه من طعون إلى القضاء العادي ، وليس إلى الحد منه ، ومن ثم فإنه إذا كان خلو قانون المحاماة الجديد من نص ينظم الطعن على القرارات الصادرة برفض طلب القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض لا يعني أن تكون تلك القرارات بمنأى عن الطعن عليها ، فإنه لا يعني كذلك أن تصبح ولاية الفصل في الطعن عليها للقضاء الإداري ، وإلا كان ذلك مؤدياً إلى فقدان التجانس بين أحكام التشريع الواحد ذلك أن جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض شأنه شأن سائر الجداول الأخرى للمحامين من حيث توافر العلة التي رأى المشرع من أجلها أن يختص القضاء العادي بالفصل في الطعون المتعلقة بها مما لا محل معه لاختلافه عنها في شأن هذا الاختصاص ، بل إن تشكيل اللجنة المنوط بها القيد في جدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض برئاسة رئيس محكمة النقض أو أحد نوابه — طبقاً لنص المادة ٤٠ من القانون — من شأنه أن يضفي عليها طابعاً قضائياً لا يتوافر في اللجنة المنصوص عليها في المادة ١٦ من القانون والمنوط بها القيد في الجداول الأخرى ، إذ هي ذات تشكيل إداري بحت ، ومع ذلك فقد أسند المشرع ولاية الفصل



في الطعون على قراراتها إلى جهة القضاء العادي . لما كان ما تقدم فإنه اتباعاً لمشيئة المشرع - التي أفصح عنها على نحو ما سلف - يكون الاختصاص بنظر الطعون على قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض ما زال معقوداً لهذه المحكمة ، وإذا كان الطعن قد استوفى أوضاعه الشكلية فإنه يكون مقبولا شكلاً .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن الطاعن قيد بجدول المحامين أمام محاكم الاستئناف بتاريخ ٢٦ - ١ - ١٩٧٥ ، ثم تقدم بطلب مؤرخ ١٤ - ٢ - ٨٣ لقيده بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ، أرفق به كافة الأوراق المثبتة لتوافر شروط القيد في ذلك الجدول والمنصوص عليها في المادة ٨٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، وصوراً معتمدة لمذكرات مقدمة منه أمام محاكم الاستئناف ، وإيضالاً مؤرخاً ٣ - ٢ - ١٩٨٣ يفيد سداد رسم القيد والاشتراك السنوي ، بيد أن طلبه لم يعرض على اللجنة بجلستها التي انعقدت بتاريخ ٢٣ - ٣ - ١٩٨٣ ، وإنما عرض بجلسة ٣١ - ٥ - ١٩٨٣ التي صدر فيها القرار المطعون فيه قاضياً برفض طلبه ، وتأشر على قائمة الجلسة بما يفصح عن أن سبب الرفض هو عدم إستيفاء مدة العشر سنوات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٨٠ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ - الذي قدم الطلب في ظله - تشترط لقبول طلب القيد بجدول المحامين أمام محكمة النقض أن يكون المحامي قد اشتغل بالمحاماة فعلاً لمدة سبع سنوات على الأقل أمام محاكم الاستئناف ، وكانت المادة ٣٩ من قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ الذي بدأ العمل به إعتباراً من أبريل سنة ١٩٨٣ قد زادت تلك المدة إلى عشر سنوات على الأقل ، وكان من المقرر بالنسبة لتنازع القوانين من حيث الزمان أن القانون بوجه عام يحكم الوقائع والمراكز القانونية التي تتم في الفترة ما بين تاريخ العمل به والغائه ، وأن القانون الجديد يسرى بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع أو تتم من نفاذه ، ولا يسرى على الوقائع السابقة عليه إلا إذا تقرر الأثر الرجعي بنص خاص ، وكان الطاعن في

التاريخ الذي تقدم فيه يطلب قيده بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض ، وسدد فيه رسم القيد بالجدول المشار إليه مع الاشتراك السنوي ، قد استوفى شرط الاشتغال أمام محاكم الاستئناف مدة السبع سنوات التي كان يتطلبها القانون القائم في ذلك الوقت ، كما استوفى الشروط الأخرى التي تنص عليها المادة ٨٠ من ذلك القانون ، فإنه يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطلب ، ذلك أنه لا يصح أن يضار الطاعن بسبب التراخي في عرض طلبه على اللجنة المختصة لتقرير المركز القانوني الذي تعلق حقه به منذ تقديم طلبه إلى اللجنة مستوفياً شروط ومنسوغات قبوله ، كما لا يسوغ في العقل والمنطق أن يصبح مضير هذا الطلب معلقاً على التاريخ الذي يحدده الجهاز الإداري للجنة لعرضه عليها ، فإن عرضه قبل نفاذ القانون الجديد قضى بقبوله ، وأن عرضه بعد ذلك قضى برفضه ، على الرغم من استيفائه شروط قبوله منذ تاريخ تقديمه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن - فضلاً عن استيفائه لشرط الاشتغال بالمحاماة مدة سبع سنوات أمام محاكم الاستئناف - قد توافرت فيه كافة الشرط الأخرى التي كانت تنص عليها المادة ٨٠ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ ، وسدد رسم القيد والاشتراك السنوي المنصوص عليهما فيه ، فإن القرار المطعون فيه إذ رفض طلب قيده يكون قد جانب صحيح القانون فيتعين الغاؤه وقيد اسم الطاعن بجدول المحامين المقبولين أمام محكمة النقض .



## جلسة ٢ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، محمد حسين لبيب و حسن عميرة .

( ١ )

### الطعن رقم ٥٥٣٥ لسنة ٢ القضاية

نقض « التقرير بالطعن » ميعاده • دعوى مدنية • طعن « الطعن بالنقض »  
• ميعاده •

صدور الحكم حضورياً بالنسبة للمدعى بالحق المدني وغيباً بالنسبة للمتهم قاضياً بالبراءة  
ورفض الدعوى المدنية. ميعاد الطعن فيه من المدعى بالحق المدني . يبدأ من تاريخ صدوره . عله ذلك ؟

متى كان الثابت من مطالعة محضر جلسة ٧ - ٢ - ١٩٨٠ التي حجزت  
فيها الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستئنافية - أن وكيل الطاعن ( المدعى بالحق  
المدني ) حضر وأبدى دفاعه عنه بالجامة المذكورة وقدم مستندات تأييداً  
لدفاعه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون حضورياً بالنسبة إليه ، لما كان ذلك ،  
وكان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المتهم المطعون ضده بتاريخ  
١٣ - ٣ - ١٩٨٠ بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى ببراءته ورفض  
الدعوى المدنية قبله ، فإنه لا يعتبر أنه أضرب به حتى يصح له أن يعارض فيه ومن  
ثم فإن ميعاد الطعن فيه بطريق النقض من المدعى بالحق المدني يبدأ من تاريخ  
صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم - وكان وكيل  
الطاعن لم يقرر بالطعن في الحكم بطريق النقض إلا بتاريخ ٢٣ - ٤ - ١٩٨٠  
وأودع أسبابه في ذات التاريخ متجاوزاً بذلك في التقرير وإيداع الأسباب  
الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فإنه يتعين الحكم بعدم  
قبول الطعن شكلاً مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ١ - تسبب خطأ في إصابة ... .. وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته للقوانين واللوائح بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر دون أن يتأكد من خلو الطريق خلفه أثناء عودته بسيارته فاصطدم بالحجني عليه أثناء قيامه بتنظيف المجارى فأحدث إصابته الميمنة بالتقرير الطبي - ٢ - قاد سيارته بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر. وطلبت عقابه بالمادة ٢٤٤ / ١ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٣ ، ٤ ، ٦٣ ، ٧٧ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣. وادعى الحجني عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جناح الساحل قضت حضورياً ببراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية. فاستأنف المدعى بالحق المدني. ومحكمة القاهرة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف :

فطعن الأستاذ ... .. نيابة عن المدعى بالحق المدني بطريق التقص ... الخ

## الحكمة

من حيث إن الثابت من مطالعة محضر جلسة ٧ - ٢ - ١٩٨٠ التي حجزت فيها الدعوى للحكم أمام المحكمة الاستئنافية - أن وكيل الطاعن (المدعى بالحق المدني) حضر وأبدى دفاعه عنه بالجلسة المذكورة وقدم مستندات تأييداً لدفاعه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون حضورياً بالنسبة إليه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المتهم المطعون ضده بتاريخ ١٣ / ٣ / ١٩٨٠ بتأييد حكم محكمة أول درجة الذي قضى ببراءته ورفض الدعوى المدنية قبله ، فإنه لا يعتبر أنه أضر به حتى يصح له أن يعارض فيه ، ومن ثم فإن معاد الطعن فيه بطريق التقص



من المدعى بالحق المدني يبدأ من تاريخ صدوره لا من تاريخ فوات ميعاد المعارضة بالنسبة إلى المتهم - وكان وكيل الطاعن لم يقرر بالطعن في الحكم بطريق النقض إلا بتاريخ ٢٣ - ٤ - ١٩٨٠ وأودع أسبابه في ذات التاريخ متجاوزاً بذلك في التقرير وإيداع الأسباب الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الطعن شكلاً مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : قيس الرأى عطية ، أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا و محمد  
الصوفي عبد الجواد .

( ٢ )

### الطعن رقم ١٨ ٥٢ لسنة ٢٠٠٢ القضائية

إجراءات « اجراءات المحاكمة » • محكمة الجنايات « الاجراءات امامها » • اثبات  
« شهود » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » • حكم « تسببيه •  
تسبيب غير معيب » • نقض « اسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

وجوب إعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ١٨٧  
إجراءات . مناط ذلك . تكليف المتهم بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام كاملة . مادة ٣٧٤ إجراءات  
حتى يتسنى له إعلان شهوده في الميعاد .

جرى قضاء هذه المحكمة على أن نص المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات  
الجنائية - قبل إلغائها بمقتضى القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذي بدأ العمل به  
اعتباراً من ٥ نوفمبر سنة ١٩٨١ صريح في وجوب إعلان شهود النفي الذين لم  
يدر جوا في قائمة الشهود التي يضعها مستشار الإحالة والمنصوص عليها في المادة  
١٨٥ من ذلك القانون قبل عقد جلسة محكمة الجنايات بثلاثة أيام على الأقل  
وإلا كان للمحكمة الأخيرة أن تلتفت عن طلب التأجيل لسماعهم ، إلا أن  
مناط ذلك أن يتم تكليف المتهم بالحضور أمام تلك المحكمة قبل الجلسة بثمانية أيام  
كاملة على الأقل عملاً بمحكم المادة ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية حتى يتسنى  
له إعلان شهوده خلال الميعاد الذي حددته المادة ١٨٧ إجراءات جنائية .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن أنه ضرب عمداً ... .. فأحدث به  
الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تخلف لديه من جراحاتها  
عامة مستدعاة يستحيل برؤوها هي فقد العظمى المشار إليه بهذا التقرير



برأسه مما تقلل من قدرته وكفاءته على العمل ويجعله عرضة للإصابة بالمضاعفات الدماغية الخطيرة وتقدر هذه العاهة بحوالى ١٨ ٪. وطلبت معاقبته بالمادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنابات طنطا قضت حضورياً عملاً بمادة الإتهام بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات .

فطعن الأستاذ ... المحامى عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ.

### المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحداث عاهة مستديمة قد انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأن الدفاع طلب سماع أقوال شاهدى النى اللذين لم يتمكن من إعلانهما لعدم إعلان الطاعن إعلاناً قانونياً بجلسة المحاكمة ولكن المحكمة رفضت الاستجابة لهذا الطلب مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن طلب سماع أقوال شاهدى النى اللذين لم يتمكن من إعلانهما لعدم إعلان الطاعن إعلاناً قانونياً بجلستى الإحالة والمحاكمة وأصر فى ختام مرافعته على ضرورة سماعهما إذا لم تقض المحكمة بالبراءة وقد عرض الحكم لهذا الطلب ورد عليه بقوله « أما عن طلب المدافع عن المتهم التأجيل لإعلان شهود نى فترى المحكمة الالتفات عن هذا الطلب خاصة وأن المتهم لم يتقدم أمام مستشار الإحالة بقائمة أسماء من يرغب فى سماع أقوالهم أمام محكمة الجنابات هذا بجانب أن المتهم لم يقيم بإعلان من يرغب سماع أقوالهم بالحضور أمام هذه المحكمة قبل الجلسة المحددة لنظر الدعوى ومن ثم فإن المحكمة تلتفت عن هذا الطلب » . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن نص المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية - قبل إلغائها بمقتضى القانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ الذى بدأ العمل به اعتباراً من ٥ نوفمبر سنة ١٩٨١ صريح - فى وجوب إعلان شهود

النفي الذين لم يدرجوا في قائمة الشهود التي يضعها مستشار الإحالة والمنصوص عليها في المادة ١٨٥ من ذلك القانون قبل عقد جلسة محكمة الجنايات بثلاثة أيام على الأقل وإلا كان للمحكمة الأخيرة أن تلتفت عن طلب التأجيل لسماعهم، إلا أن مناط ذلك أن يتم تكليف المتهم بالحضور أمام تلك المحكمة قبل الجلسة بثمانية أيام كاملة على الأقل عملاً بحكم المادة ٣٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية حتى يتسنى له إعلان شهوده خلال الميعاد الذي حددته المادة ١٨٧ إجراءات جنائية. لما كان ذلك، وكان يبين من الإطلاع على المقررات المضمومة - تحقيقاً لوجه الطعن - أنها قد خلت مما يفيد إعلان الطاعن بالحضور أمام مستشار الإحالة أو جلسة المحاكمة حتى يتسنى له بدوره تقديم أسماء شهوده أو إعلانهم بالحضور أمام محكمة الجنايات فإن الحكم المطعون فيه إذ التفت عن طلب سماع شاهدي النفي إستناداً إلى عدم تقديم الطاعن باسميهما أمام مستشار الإحالة وعدم إعلانهما بالحضور قبل الجلسة المحددة مما يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.



## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
قيس الرأى عطية ، أحمد محمود هيكمل ، محمد عبد المنعم البنا و محمد الصوفى عبد الجواد .

( ٣ )

### الطعن رقم ٥٥٤٤ لسنة ٢٠ القضاية

**نيابة عامة « سلطتها في تحريك الدعوى الجنائية » • اثبات « قوة الامر المقضى » •**

قرارات النيابة العامة التي تحوز حجية الامر المقضى. هي التي تصدر منها في نطاق سلطتها القضاية. مثال .

قرارات النيابة العامة التي تصدرها بموجب سلطتها الولائية. لا تحوز حجية الامر المقضى.

لما كانت القرارات التي تصدر من النيابة العامة وتحوز حجية الامر المقضى ، هي تلك التي تصدر منها في نطاق سلطتها القضاية — كسلطة تحقيق تباشر التحقيق طبقاً للأحكام المقررة لقاضي التحقيق — فصلا في بعض أوجه النزاع المعروضة عليها ، كالدفع بعدم الاختصاص المبدى من أحد الخصوم ، أو في طلب رد الأشياء المضبوطة ، أو في قبول المدعى بالحقوق المدنية أو الفصل في كفاية الأدلة المطروحة عليها بإصدار أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى ، وهي قرارات تقبل — بحسب الأصل — الطعن فيها إعمالاً بالمواد ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٩٩ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما القرارات التي تصدرها النيابة العامة من تلقاء نفسها بموجب سلطتها الولائية بما لها من هيمنة على سير التحقيق مستهدفة بها حسن إدارته لا فصلا في نزاع أثير أمامها أو تصرفا في تحقيق ، فإنها لا تعتبر من أوامر التحقيق ، ولا تقبل الطعن ويجوز لها العدول عنها ، ومن ثم فإنها لا تحوز حجية الامر المقضى . لما كان ذلك ، وكان قرار النيابة العامة بإرسال أوراق الدعوى إلى النيابة العسكرية للاختصاص ، لم يصدر

عنها فصلا في دفع أبدى أمامها ، وإنما أصدرته - النيابة العامة من تلقاء نفسها بموجب سلطتها الولائية بناء على ما ارتأته من أن المتهم من أفراد القوات المسلحة - فإن هذا القرار - لا يجوز حجية تمنع النيابة العامة - إذا ما أعيدت إليها الدعوى - من التصرف فيها ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه - هذا النظر فإنه - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يعيبه بما يوجب نقضه وإذا حجت المحكمة نفسها - بهذا الخطأ - عن نظر الموضوع فيتعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة .... ضرب ... فأحدث بها الإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديها من جراحاتها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام قبوة الرأس . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالمادة ١/٢٤٠ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضوريا بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى ولاية على الدعوى والنيابة العامة وشأنها في عرض الأمر على الجهة المختصة بالتنازع السلبى في الاختصاص .

فطعنتم النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى ولاية ، قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم أسس قضاءه على أن النيابة العامة إذ أحالت أوراق الدعوى - بقرار مسبب - إلى النيابة العسكرية للاختصاص ، فإن قرارها هذا - يكون قد حاز حجية ترقى إلى قوة الأمر المقضى تمنع النيابة العامة من العودة



إلى مباشرة أى إجراء من إجراءات التحقيق أو التصرف فى الدعوى لخروجها عن ولايتها ، فى حين أن القرار المشار إليه لا يعد من القرارات التى تحوز قوة الأمر المقضى ، ومن ثم فلا يحول دون تصرف النيابة فى الدعوى مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه استند فى قضائه بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذى ولاية ، إلى أن النيابة العامة كانت قد أصدرت قرار مسبباً بإرسال أوراق الدعوى إلى النيابة العسكرية للاختصاص ، وأن هذا القرار يحوز حجية ترقى إلى قوة الأمر المقضى ويخرج الدعوى من ولاية النيابة العامة بما يمتنع عليها بعد ذلك أن تتصرف فيها . لما كان ذلك ، وكانت القرارات التى تصدر من النيابة العامة وتحوز حجية الأمر المقضى ، هى تلك التى تصدر منها فى نطاق سلطتها القضائية - كسلطة تحقيق تباشر التحقيق طبقاً للأحكام المقررة لقاضى التحقيق - فضلاً فى بعض أوجه النزاع :

المعروضة عليها ، كالدفع بعدم الاختصاص المبدئى من أحد الخصوم ، أو فى طلب رد الأشياء المضبوطة ، أو فى قبول المدعى بالحقوق المدنية أو الفصل فى كفاية الأدلة المطروحة عليها بإصدار أمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى<sup>١</sup> وهى قرارات تقبل - بحسب الأصل - الطعن فيها إعمالاً بالمواد ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٩٩ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، أما القرارات التى تصدرها النيابة العامة من تلقاء نفسها بموجب سلطتها الولائية بما لها من هيمنة على سير التحقيق مستهدفة بها حسن إدارته ، لافصلاً فى نزاع أثير أمامها أو تصرفاً فى تحقيق ، فلأنها لا تعتبر من أوامر التحقيق ، ولا تقبل الطعن ويجوز لها العدول عنها ، ومن ثم فلأنها لا تحوز حجية الأمر المقضى لما كان ذلك ، وكان قرار النيابة العامة بإرسال أوراق الدعوى إلى النيابة العسكرية للاختصاص ، لم يصدر عنها فصلاً فى دفع أبدى أمامها ، وإنما أصدرته - النيابة العامة من تلقاء نفسها بموجب سلطتها الولائية بناء على ما ارتأته من أن

المتهم من أفراد القوات المسلحة - فإن هذا القرار - لا يجوز حجية تمنع النيابة العامة - إذا ما أعيدت إليها الدعوى - من التصرف فيها، وإذا خالف الحكم المطعون فيه - هذا النظر فإنه - يكون قد أخطأ في تطبيق القانون، مما يعيبه بما يوجب نقضه وإذا حجبت المحكمة نفسها - بهذا الخطأ - عن نظر الموضوع فيتعين أن يكون مع النقض الإحالة.

---



## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد يونس ثابت ، فوزي أحمد الملوك ، راغب عبد الظاهر ومحمد أحمد حسن .

( ٤ )

### الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ القضائية

(١) امر إحالة • مستشار إحالة • بطلان • نظام عام •

عدم إعلان أمر الإحالة . لا ينبى عليه بطلانه .  
قضاء الإحالة : المرحلة النهائية من مراحل التحقيق  
طبيعة قرارات مستشار الإحالة .  
عدم جواز إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق بعد دخولها في حوزة المحكمة . أوجه البطلان  
المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ، مؤدى ذلك ؟

(٢) نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • استدلالات •

التمنى ببطان تسجيلات الشرطة . تعيب لإجراءات السابقة مل المحاكمة .

(٣) دفع « الدفع بالبطلان » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها »

مؤدى إبداء الدفع في عبارة مرسله مبهلة ؟ .

(٤) اثبات « اعتراف » • بطلان • دفع « الدفع ببطان الاعتراف والاستجواب » •  
حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

مثال لإستخلاص سائق في إطار دفع ببطان الإقرار والاستجواب .

(٥) رشوة • عقوبة « تطبيقتها » •

نطاق المبرر المعنى من عقوبة الرشوة وفق المادة ١٠٧ ، مكرراً عقوبات ؟ .

(٦) رشوة • حكم • تسببيه • تسبيب غير معيب •

مثال لتسبيب سائق في إطار دفاع بإعمال حكم المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً عقوبات .

(٧) اثبات « شهود » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

لا يعاب على المحكمة عدم اتخاذ إجراء لم يطلب منها . مثال في سماع شهود .

(٨) رشوة • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

مفاد سعى الطامع بنفسه إلى المبلغ في منزله ثم في الأماكن الأخرى التي اتفقا على اللقاء فيها ؟

(٩) عقوبة « تطبيقها » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

تقدير العقوبة وتقدير مناسبتها بالنسبة إلى كل متهم . موضوعي

(١٠) قضاة • موظفون عموميون • السلطة القضائية •

دخول رجال السلطة القضائية في عداد الموظفين العموميين الذين عناهم الشارع في المادة ١٠٩ مكرراً عقوبات .

فقد القاضي صلاحيته للفصل في دعوى معينة . لا صلة له بحسب الأصل بولايته ثم ؟ . أثر ذلك ؟ .

(١١) اثبات « بوجه عام » •

إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . مؤدى قسائداً الأدلة في المواد الجنائية .

(١٢) اثبات « بوجه عام » « اعتراف » •

جواز الأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره .



(١٣) اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

عدم رسم القانون شكلاً أو نمطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للمقوبة والظروف  
ووقعت فيها .

(١٤) رشوة • فاعل أصلي •

إتفاق الطامنين والمبلغ على دفع مبلغ الرشوة للأخير . صحة مساواة كل منهما بإعتباره فاعلاً  
أصلياً .

(١٥) رشوة • محاماة • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

مثال لتسبيب كاف وسائق في إطراح دفاع مبتاه أن المبلغ كان أتماً للمحامى لا رشوة .

(١٦) اثبات « بوجه عام » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

التناقض الذى يعيب الحكم . ماهيته .

مثال لتسبيب يلتقى فيه التناقض .

(١٧) اثبات « بوجه عام » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

مثال تنفى فيه دعوى الخطأ فى الإسناد .

١ - لما كان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم إعلان أمر الإحالة لا يبنى عليه بطلانه ، وأن قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وأن ما يصدره مستشار الإحالة من قرارات لا بعد أحكاماً في المعنى الصحيح للقانون فلا محل لإخضاع أوامره لما يجزى على الأحكام من قواعد البطلان ، فضلاً عن أن إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد إتصالها بها يقتضى إعادتها إلى مرحلة الإحالة ، وهو غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة ، وأن أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ، فإذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتمسك بهذا البطلان ، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعاداً ليحضر دفاعه قبل البدء في سماع الدعوى ، لما كان ذلك ، فإن ما ينعاه الطاعنان معاً عن عدم إعلانهما بأمر الإحالة يكون في غير محله .

٢ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول لم يثر شيئاً عما ينعاه في أسباب طعنه عن بطلان التسجيلات التي أجرتها الشرطة فليس له من بعد أن يثر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم ، هذا إلى أنه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بهذه التسجيلات - على فرض بطلانها - على أنها عنصر من عناصر الاستدلال ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالمناقشة .

٣ - لما كان ما ورد بمحضر الجلسة على لسان المدافع عن الطاعن من أنه يدفع ببطلان كافة الإجراءات التي أتبع مع الطاعن فقد سبق في عبارة مرسلة مجمله مما لا يعد دفعاً جدياً تلتزم المحكمة بالرد عليه ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا التسدد لا يكون مقبولا .

٤ - لما كان الحكم قد حصل دفع الطاعن الأول ببطلان



إعترافه واستجوابه ، وبعد أن رد عليه بما يكفي لإطراحه أفصح عن أن  
إعتراف الطاعن بجلسة المحاكمة وموافقته على استجوابه وإجابته بما لا يخرج  
عما تضمنه تحقيق النيابة العامة يؤكد عدم صحة هذا الدفع ، وإذا كان الطاعن  
لا يجادل فيما أسنده إليه الحكم في هذا الخصوص ، فإن ما يثيره في شأنه يكون  
غير سديد .

٥ - من المقرر أن العذر المعفى من عقوبة الرشوة وفق المادة ١٠٧ مكرراً  
من قانون العقوبات مقصوراً على حالة وقوع جريمة المرتشى بقبوله الرشوة  
المعروضة عليه دون حالة امتناع الموظف عن قبول الرشوة - كما هو الحال  
في واقعة الطعن ، فإن منعى الطاعن في شأن تمتعه بالإعفاء لا يكون له محل .

٦ - لما كان الحكم قد عرض لطلب الطاعن الأول أعمال حكم  
المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً في حقه ورد عليه في قوله « ... فإنه واضح من  
عبارة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال  
التشريعية لهذه المادة أن المشرع هدف بهذه المادة المستحدثة على مجرد  
عرض الوساطة في الرشوة أو قبول هذه الوساطة وأن يقف الأمر عند هذا  
الحد دون أن يصل الأمر إلى إسهامه في عرض الرشوة ، وواضح أن  
عرض الوساطة غير عرض الرشوة والثابت في حق المتهم أنه قام بعرض  
الرشوة ولم يقف أمره عند حد عرض الوساطة » وإذا كان ما أورده الحكم  
فيما تقدم كافياً وسائغاً في إطراح هذا الدفاع فإن ما يثيره الطاعن في هذا  
الصدد يكون غير قويم .

٧ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول  
لم يتمسك بسماع شهود - على خلاف ما ذهب إليه في أسباب طعنه - فليس  
له من بعد أن يعيب على المحكمة عدم إتخاذها إجراء لم يطلبه منها .

٨ - لما كان الثابت بمذونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذي  
سعى بنفسه إلى رئيس المحكمة المبلغ في منزله ثم في الأماكن الأخرى التي  
اتفقوا على اللقاء فيها ، وأنه هو الذي عرض وقدم مبلغ الرشوة بناء على الاتفاق

الذى جرى بينهما والطاعن الثانى ، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذى انزلق إلى مقارفة جريمة عرض الرشوة وكان ذلك منه عن إرادة حرة طليقة . وإذا كان ما أثبتته الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً لإدانة الطاعن الأول بجريمة عرض الرشوة ، فإن ما يثيره عن القول بأن المبلغ هو الذى حرّضه على ارتكاب الجريمة ، أو أن الحكم لم يقصح عن الأفعال المادية التى صدرت منه — لا يكون صحيحاً .

٩ — لما كان تقدير العقوبة فى الحدود المقررة قانوناً وتقدير مناسبة العقوبة بالنسبة إلى كل متهم هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن تسأل حساباً عن الأسباب التى من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذى ارتأته ، فإن ما يثيره الطاعن الأول عن مقدار العقوبة التى أوقعها الحكم عليه بالمقارنة بالعقوبة التى أوقعها على المحكوم عليه الآخر ، لا يكون مقبولا .

١٠ — من المقرر — وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . أن رجال السلطة القضائية يدخلون فى أعداد الموظفين العموميين الذين عناهم الشارع فى المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات ، وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن بأن رجال القضاء لا يعدون من الموظفين العموميين فى صدد تطبيق هذا النص وبأنحسار هذه الصفة عن المبلغ لفقدانه صلاحية الفصل فى الدعوى ورد عليه بأنه قول ظاهر الفساد « إذ أنه من المقرر أن المراد بالموظف العام بحسب « قصد الشارع فى المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات كل شخص من رجال الحكومة بيده نصيب من السلطة العامة ، ولا عبرة بالنظام القانونى الذى يحكم طائفة معينة من الموظفين ، فلا يشترط خضوعه للقانون الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة إذ أن هناك طوائف من الموظفين يخضعون لأنظمة خاصة كأعضاء الهيئات القضائية وهيئة التدريس بالجامعات وأفراد القوات المسلحة والشرطة ، ولم يثرأى جدال أو خلاف فى أنهم يدخلون فى نطاق الموظفين العموميين بالنسبة لتطبيق المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات أما القول بأن رئيس المحكمة بعد أن يجالس المتهم المعروض أمر



قضيته عليه قد فقد صلاحيته وأنقطعت صلته بالدعوى فهو قول يتضمن مغالطة كبيرة إذ أن المتهمين وهما يعرضان عليه الرشوة كاتا يعلمان بأنه القاضي الذي سيفصل في الاستئناف المرفوع من المتهم الثاني وصاحب الاختصاص . وكان مما أورده الحكم فيما سلف صحيحا في القانون ذلك بأن فقد القاضي صلاحيته للفصل في دعوى معينة لا صلة له - بحسب الأصل - بولايته للقضاء ، ولا يترتب عليه انحسار صفة الوظيفة العامة عنه في خصوص المادة ١٠٩ مكرراً سالفة الذكر ، فان ما يثيره الطاعن الثاني في شأن ذلك لا يكون له محل .

١١ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع الحق في أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الضورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبا يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها مادام إستخلاصها سائغا مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي أعتمد عليها الحكم بحيث ينبي كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى إذ أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إقتناع المحكمة وأطمئنانها إلى ما انتهت إليه .

١٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين .

١٣ - إن القانون لم يرسم شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، بل يكفي أن يكون مجموع ما أورده الحكم كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبا إستخلاصها المحكمة .

١٤ - إذ كان البين من الحكم أن مجموع ما أورده كاف وسائق في تفهم ما خلص إليه من أن إتفاقا تم بين الطاعنين ورئيس المحكمة - المبلغ على دفع

مبلغ الرشوة للأخير مقابل إصداره حكماً ببراءة الطاعن الثاني في قضية تهريب كانت منظرة أمامه ، مما مقتضاه صحة مسائلة كل منهما باعتباره فاعلاً أصلياً ، فإنه بانتهاء الحكم إلى ذلك يكون قد أصاب صحيح القانون .

١٥ - لما كان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن الثاني بأن المبلغ الذي دفعه كان إتعاباً للطاعن الأول باعتباره مدافعاً عنه ورد عليه بقوله « فإن هذا الأمر يكذبه أنه كان قد وكل محامياً ليتولى الدفاع عنه وأقفل باب المرافعة ومن ثم لم يكن هناك ما يدعو إلى توكيل محام آخر ، كما يقطع بكذبه فيما ذهب إليه من مقابله ومعه المتهم الأول لرئيس المحكمة بفندق هلتون وتحديثه معه في شأن قضية وإن كان الحديث لم يتضمن صراحة أمر الرشوة إلا أنه كان معروفاً ضمناً من ظروف هذا اللقاء أن رشوة ستدفع مقابل حصوله على حكم بالبراءة وإن كانت آداب الحديث حالت دون التصريح بأمر الرشوة إلا أن أمرها كان مستقراً في يقين المتهمين وهو ما عبر عنه المتهم الأول في حديثه مع رئيس المحكمة عند مقابله بمنزلة يوم ٣١-١٢-١٩٨١ والمسجل بالصوت والصورة من أن المعنى في بطن الشاعر . وكان هذا الذي أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في إطار دفاع الطاعن الثاني من أن ذلك كان بمثابة أتعاب للمحامي لا رشوة ، فإن نعيه في هذا الخصوص يكون غير سديد .

١٦ - من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة أما النعي على الحكم بالتناقض واختلال فكرته عن وقائع الدعوى تأسيساً على أنه أورد في شق منه أن المحنى عليه إستجاب لعرض الرشوة وقبلها ثم أدانته الطاعن الثاني بجرمة عرض رشوة لم تقبل فردود بما هو بين من مدونات الحكم من أنه انتهى إلى الإدانة بناء على يقين ثبت لديه من أن الجريمة القائمة هي جريمة عرض رشوة لم تقبل وإنما تظاهر المبلغ بقبولها ، وما كان إيرادها لما أشار إليه الطاعن الثاني بأسباب طعنه إلا بمناسبة إستعراضه للوقائع بما لا ينفي هذا التظاهر ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن الثاني في هذا الصدد يكون في غير محله .



١٧ - لما كان ما أسنده الحكم للطاعن الثاني من أنه طلب من المجنى عليه الحكم ببراءته من قضية التهريب المتهم بها له صدى في أقوال هذا الأخير بمحضر جلسة المحاكمة ، كما أن الطاعن الأول أقر بمحضر الجلسة ذاتها بتسليمه النقود للمجنى عليه ، على خلاف ما يذهب إليه الطاعن الثاني في أسباب طاعنه فإن دعوى الخطأ في الإسناد تكون في غير محلها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر قضى ببراءته بأنهم عرضوا رشوة على موظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته بأن عرضوا بواسطة أولها على الأستاذ / ... .. رئيس المحكمة بمحكمة ... .. الابتدائية مبلغ خمسة آلاف جنيه سلمه منها أربعة آلاف وتسعمائة وتسعون جنيهاً على سبيل الرشوة مقابل إصدار حكم بالبراءة في قضية التهريب الجمركي رقم ... لسنة ١٩٨١ جنح مستأنف ... .. المتهم فيها الثاني والتي تنظرها الدائرة برئاسة ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منهم . وأحيل المتهمان إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للمواد ١٠٩ م ، ١١٠ من قانون العقوبات . ومحكمة جنايات أمن الدولة العليا قضت حضورياً عملاً بمادتي الإتهام بمعاقبة أولاً : ... .. بالسجن لمدة سبع سنوات وغرامة ألف جنيه مصري . ثانياً : بمعاقبة ... .. بالسجن لمدة خمس سنوات وغرامة ألف جنيه مصري فطعن المحكوم عليهما بطريق النقض ... .. إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة عرض رشوة على موظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته ولم تقبل منه الرشوة فقد انطوى على بطلان في الإجراءات ، وشابه القصور في التسبيب ، والإخلال بحق الدفاع ، والخطأ في تطبيق القانون ،

والفساد في الاستدلال - وذلك بأن إجراءات الخصومة وقعت باطلة لعدم إعلانه بأمر الإحالة ، وقد تمسك الطاعن بهذا الدفع أمام محكمة الموضوع غير أن الحكم سكت عنه إيراداً ورداً . كما عول الحكم في إدانته على التسجيلات التي أجرتها الشرطة - رغم عدم إصدار النيابة قراراً بنذب ... .. وتحليفه اليمين قبل أداء مهمته ، وعدم حضور أحد أعضاء النيابة أثناء مباشرة تلك الإجراءات . واستند الحكم - فيما استند عليه في الإدانة - إلى إقرار الطاعن رغم ما شاب هذا الاعتراف من بطلان نتيجة ما تعرض له من ظروف نفسية بسبب القبض عليه وتفتيش مسكنه ومكتبه وضبط ما بهما من نقود ، وعدم تمكنه من الاتصال بمحاميه لفترة طويلة . وفضلاً عن ذلك فإنه وقد أثبت الحكم أن الطاعن اعترف ، فإنه كان يجب أن يعمل في حقه موجبات الإعفاء المقرر بالمادة ١٠٧ مكرراً فقرة ثانية من قانون العقوبات إلا أنه لم يفعل . كما تمسك الطاعن بانطباق حكم المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً عليه غير أن الحكم رد على ذلك برد غير سائغ ، كما التفتت المحكمة عن طلبه سماع كل من القاضي ..... و ..... تحقيقاً لدفاعه بأن الحديث كان يدور حول مبلغ النقود باعتباره قرصاً لارشوة . وأخيراً فإنه على الرغم مما تنبئ عنه الواقعة من أن الجريمة إنما وقعت بتحرّض من المبلغ ، وأن دور الطاعن لم يتجاوز حد الوساطة - سيما وأن المبلغ المعروض ليس ملكاً له - فقد اعتبره الحكم راشياً ودون أن يفصح في إجلاء عن الأفعال التي أسند إليه مقارفتها ، كما أنه وقع عليه عقوبة تتجاوز تلك التي وقعها على المحكوم عليه الآخر وهو الفاعل الحقيقي . وكل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه - كذلك - بجريمة عرض رشوة لم تقبل ، فقد انطوى على بطلان في الإجراءات وشابه الخطأ في تطبيق القانون ، والتناقض والفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد ذلك بأن الطاعن لم يعلن بأمر الإحالة ، كما أن رئيس المحكمة الجنى عليه ( المبلغ ) لا يعتبر موظفاً عاماً في صدد تطبيق



أحكام الرشوة تخضوعه لقانون خاص هو قانون السلطة القضائية ، ولكون القضاء ولاية وليس وظيفة ، كما أن مجالسته للطاعن تفقده صلاحية الفصل في قضيته بما تنحسر به عنه صفة الوظيفة اللازم توافرها في جريمة الرشوة . هذا وقد اعتبر الحكم الطاعن فاعلاً أصلياً رغم تخلف الركن المادى للجريمة ، وهو أن يعرض بنفسه الرشوة على الموظف العام ودون أن يسند إليه الحكم أى فعل مادى ، ورد الحكم على دفاعه بأنه سلم المبلغ إلى المحكوم عليه الآخر كاتعاب له باعتباره محامياً برد فاسد . وذهب الحكم في موضع منه إلى أن رئيس المحكمة ( المبلغ ) استجاب لعرض الرشوة وقبلها بالفعل وقرر مد أجل الحكم في الدعوى بما يفيد أن جريمة رشوة كاملة قد وقعت ثم عاد ودان الطاعن بجريمة عرض رشوة لم تقبل - مما ينبىء عن اختلال فكرة الحكم عن وقائع الدعوى . وأخيراً فقد أسند الحكم إلى الطاعن أنه طلب من المحنى عليه الحكم ببراءته ووضحت نيته في دفع الرشوة مقابل ذلك ، كما أنه عول - ضمن ما عول عليه في إدانته - على ما نسبته من اعتراف للمحكوم عليه الآخر بالجلسة بدفع الرشوة ، دون أن يكون لأى من الأمرين سند من الأوراق . وكل ذلك يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حق كل منهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان قضاء محكمة النقض قد استقر على أن عدم إعلان أمر الإحالة لا ينبىء عليه بطلانه ، وأن قضاء الإحالة ليس إلا المرحلة النهائية من مراحل التحقيق ، وأن ما يصدره مستشار الإحالة من قرارات لا يعد أحكاماً في المعنى الصحيح للقانون فلا محل لإخضاع أوامره لما يجرى على الأحكام من قواعد البطلان ، فضلاً عن أن إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد إتصالها بها يقتضى إعادتها إلى مرحلة الإحالة ، وهو غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة

المحكمة ، وأن أوجه البطلان المتعلقة بأجراءات التكليف بالحضور ليست من النظام العام ، فإذا حضر المتهم في الجلسة بنفسه أو بوكيل عنه فليس له أن يتسكك بهذا البطلان، وإنما له أن يطلب تصحيح التكليف أو إستيفاء أى نقص فيه وإعطائه ميعاداً ليحضر قبل البدء في سماع الدعوى ، لما كان ذلك ، فإن ما يتعاه الطاعنان معاً عن عدم إعلانهما بأمر الإحالة يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الأول لم يثر شيئاً عما يتعاه في أسباب طعنه عن بطلان التسجيلات التي أجرتها الشرطة فليس له من بعد أن يثر هذا الأمر لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعدو أن يكون تعييباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم ، هذا إلى أنه ليس ما يمنع المحكمة من الأخذ بهذه التسجيلات - على فرض بطلانها - على أنها عنصر من عناصر الاستدلال ما دام أنه كان مطروحاً على بساط البحث وتناوله الدفاع بالمناقشة . لما كان ذلك وكان ما ورد بمحضر الجلسة على لسان المدافع عن الطاعن من أنه يدفع ببطلان كافة الإجراءات التي اتبعت مع الطاعن فقد سبق في عبارة مرسله مبهمة مما لا يعد دفعاً جدياً تلتزم المحكمة بالرد عليه، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد حصل دفع الطاعن الأول ببطلان إقراره واستجوابه ، وبعد أن رد عليه بما يكفي لأطراحه أفصح عن أن إقرار الطاعن بجلطة المحاكمة وموافقته على استجوابه وإجابته بما لا يخرج عما تضمنه تحقيق النيابة العامة يؤكد عدم صحة هذا الدفع ، وإذا كان الطاعن لا يجادل فيما أسنده إليه الحكم في هذا الخصوص ، فإن ما يثيره في شأنه يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن العذر المعنى من عقوبة الرشوة وفق المادة ١٠٧ مكرراً من قانون العقوبات مقصور على حالة وقوع جريمة الرشوة بقبوله الرشوة المعروضة عليه دون حالة إمتناع الموظف عن قبول الرشوة - كما هو الحال في واقعة الطعن ، فإن منعى الطاعن في شأن تمتعه بالإعفاء لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم بمنع الطاعن الأول لطلب الطاعن الأول أعمال حكم المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً في حقه



ورد عليه في قوله . . . . . فإنه واضح من عبارة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً  
 أن من قانون العقوبات وما كشفت عنه الأعمال التشريعية لهذه المادة أن المشرع  
 هدف بهذه المادة المستحدثة على مجرد عرض الوساطة في الرشوة أو قبول  
 هذه الوساطة وأن يقف الأمر عند هذا الحد دون أن يصل الأمر إلى إسهامه في  
 عرض الرشوة ، وواضح أن عرض الوساطة غير عرض الرشوة والثابت  
 في حق المتهم أنه قام بعرض الرشوة ولم يقف أمره عند حد عرض الوساطة  
 وإذا كان ما أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في إطراح هذا الدفاع فإن  
 ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون غير قويم لما كان ذلك ، وكان البين  
 من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن الأول لم يتمسك بسماع شهود  
 على خلاف ما ذهب إليه في أسباب طعنه - فليس له من بعد أن يعيب  
 على المحكمة عدم اتخاذها إجراء لم يطلبه منها . لما كان ذلك ، وكان الثابت  
 بمدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن هو الذي سعى بنفسه إلى رئيس  
 المحكمة المبلغ في منزله ثم في الأماكن الأخرى التي اتفقا على اللقاء فيها ، وأنه  
 هو الذي عرض وقدم مبلغ الرشوة بناء على الاتفاق الذي جرى بينهما  
 والطاعن الثاني ، فإن مفاد ذلك أن الطاعن هو الذي انزلق إلى مقارفة جريمة  
 عرض الرشوة وكان ذلك منه عن إرادة حرة طليقة . وإذا كان ما أثبتته الحكم  
 فيما تقدم كافياً وسائغاً لإدانة الطاعن الأول بجريمة عرض الرشوة ، فإن  
 ما يثيره عن القول بأن المبلغ هو الذي حرّضه على ارتكاب الجريمة ، أو أن  
 الحكم لم يفصح عن الأفعال المادية التي صدرت منه - لا يكون صحيحاً . لما كان  
 ذلك ، وكان تقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً وتقدير مناسبة العقوبة  
 بالنسبة إلى كل متهم هو من إطلاقات محكمة الموضوع دون معقب ودون أن  
 تسأل حساباً عن الأسباب التي من أجلها أوقعت العقوبة بالقدر الذي ارتأته  
 فإن ما يثيره الطاعن الأول عن مقدار العقوبة التي أوقعها الحكم عليه  
 بالمقارنة بالعقوبة التي أوقعها على المحكوم عليه الآخر ، لا يكون مقبولا ،  
 وحيث إنه عما ينعاه الطاعن الثاني ، فإنه لما كان من المقرر - وعلى ما جرى به  
 قضاء هذه المحكمة - أن رجال السلطة القضائية يدخلون في عداد الموظفين



العموميين الذين عناهم الشارع في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات وكان الحكم قد عرض لدفاع الطاعن بأن رجال القضاء لا يعدون من الموظفين العموميين في صدد تطبيق هذا النص وبانحسار هذه الصفة عن المبلغ لفقدانه صلاحية الفصل في الدعوى ورد عليه بأنه قول ظاهر الفساد إذ أنه من المقرر أن المراد بالموظف العام بحسب قصد الشارع في المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات كل شخص من رجال الحكومة بيده نصيب من السلطة العامة ، ولا عبرة بالنظام القانوني الذي يحكم طائفة معينة من الموظفين ، فلا يشترط خضوع للقانون الخاص بنظام العاملين المدنيين بالدولة إذ أن هناك طوائف من الموظفين يخضعون لأنظمة خاصة كأعضاء الهيئات القضائية وهيئة التدريس بالجامعات وأفراد القوات المسلحة والشرطة ، ولم يترأى جدال أو خلاف في أنهم يدخلون في نطاق الموظفين العموميين بالنسبة لتطبيق المادة ١٠٩ مكرراً من قانون العقوبات أما القول بأن رئيس المحكمة بعد أن جالس المتهم المعروض أمر قضيته عليه قد فقد صلاحيته وانقطعت صلته بالدعوى فهو قول يتضمن مغالطة كبيرة إذ أن المتهمين وهما يعرضان عليه الرشوة كانا يعلمان بأنه القاضي الذي سيفصل في الاستئناف المرفوع من المتهم الثاني وصاحب الاختصاص». وكان ما أورده الحكم فيما سلف صحيحاً في القانون ذلك بأن فقد القاضي صلاحيته للفصل في دعوى معينة لا صلة له - بحسب الأصل بولايته للقضاء ولا يترتب عليه انحسار صفة الوظيفة العامة عنه في خصوص المادة ١٠٩ مكرراً سألقة الذكر ، فإن ما يشير به الطاعن الثاني في شأن ذلك لا يكون له محل. لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع الحق في أن تستخلص من جماع الأدلة والعناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى لم تقتنع بصحتها ما دام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، ولا يشترط أن تكون الأدلة التي أعتمد عليها الحكم بحيث ينبىء كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة

يكمل بعضها بعضاً ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما انتهت إليه ، وكان من المقرر أيضاً أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بأقوال متهم في حق نفسه وفي حق غيره من المتهمين ، وكان القانون لم يرسم شكلاً أو نمطاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، بل يكفي أن يكون مجموع ما أورده الحكم كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، وإذا كان البين من الحكم أن مجموع ما أورده كاف وسائق في تفهم ما خلص إليه من أن اتفاقاً تم بين الطاعنين ورئيس المحكمة - المبلغ - على دفع مبلغ الرشوة للأخير مقابل إصداره حكماً ببراءة الطاعن الثاني في قضية تهريب كانت منظورة أمامه ، مما مقتضاه صحة مساءلة كل منهما باعتباره فاعلاً أصلياً ، فإنه بانتهاء الحكم إلى ذلك يكون قد أصاب صحيح القانون ، أما ما أورده الحكم في معرض تحصيله لواقعة الدعوى من أن إرادة الطاعنين قد توافقت على ارتكاب الجريمة فهو لا يعدو خطأ مادياً لا ينال من سلامة الحكم ومن ثم يضحى ما يثيره الطاعن الثاني في هذا الخصوص في غير محله . إنما كان ذلك وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن الثاني بأن المبلغ الذي دفعه كان أتعاباً للطاعن الأول باعتباره مدافعاً عنه ورد عليه بقوله «فإن هذا الأمر يكذبه أنه كان قد وكل محامياً ليتولى الدفاع عنه وأقفل باب المرافعة ومن ثم لم يكن هناك ما يدعو إلى توكيل محام آخر ، كما يقطع بكذبه فيما ذهب إليه من مقابلته ومعه المتهم الأول لرئيس المحكمة بفندق هيلتون وتحديثه معه في شأن قضيته وإن كان الحديث لم يتضمن صراحة أمر الرشوة إلا أنه كان معروفاً ضمناً من ظروف هذا اللقاء أن رشوة ستدفع مقابل حصوله على حكم بالبراءة وأن كانت آداب الحديث حالت دون التصريح بأمر الرشوة إلا أن أمرها كان مستقراً في يقين المتهمين وهو ما عبر عنه المتهم الأول في حديثه مع رئيس المحكمة عند مقابلته بمتزله يوم ٣١ - ١٢ - ١٩٨١ والمسجل بالصوت والصورة

من أن المعنى في بطن الشاعر . وكان هذا الذي أورده الحكم فيما تقدم كافياً وسائغاً في إطراح دفاع الطاعن الثاني من أن ذلك كان بمثابة أتعاب للمحامى لا رشوة ، فإن نعيه في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو ما يقع بين أسبابه بحيث ينشأ بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصده المحكمة أما النعى على الحكم بالتناقض واختلال فكرته عن وقائع الدعوى تأسيساً على أنه أورد في شق منه أن المحجى عليه استجاب لعرض الرشوة وقبلها ثم إدانته الطاعن الثاني بجرمة عرض رشوة لم تقبل فردود بما هو مبين من مدونات الحكم من أنه انتهى إلى الإدانة بناء على يقين ثبت لديه من أن الجريمة القائمة هي جريمة عرض رشوة لم تقبل وإنما تظاهر المبلغ بقبولها ، وما كان إيرادها لما أشار إليه الطاعن الثاني بأسباب طعنه إلا بمناسبة استعراضه للوقائع بما لا ينشأ هذا التظاهر ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن الثاني في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان ما أسنده الحكم للطاعن الثاني من أنه طلب من المحجى عليه الحكم ببراءته من قضية التهريب المتهم بها له صدى في أقوال هذا الأخير بمحضر جلسة المحاكمة ، كما أن الطاعن الأول أقر بمحضر الجلسة ذاتها بتسليمه النقود للمحجى عليه ، على خلاف ما يذهب إليه الطاعن الثاني في أسباب طعنه فإن دعوى الخطأ في الإسناد تكون في غير محلها . ولما كان ما تقدم جميعه ، فإن الطعن المقدم من كل من الطاعنين يكون على غير أساس متعين الرفض .



## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
فوزى الملوك ، راجب عبد الظاهر ، حسن قلاب ومحمد حسن

( ٥ )

### الطعن رقم ٥٧٧٩ لسنة ٥٢ القضائية

دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما يوفرة « هتك عرض » اثبات « خبرة »  
ليس للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير في مسألة فنية بحتة . عدم إستجابتها لطلب المتهم تحقيق  
هذه المسألة عن طريق المختص فنياً . إخلال بحق الدفاع . مثال بصدد تعيين فصيلة الحيوان المنوى .

إذ كان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه إنه عول ضمن الأسباب  
التي أقام عليها قضاءه بإدانة الطاعن بجريمة هتك عرض المجنى عليها على  
ما جاء بتقرير المعامل من وجود حيوانات منوية على سروالها ، ولم يستجب  
إلى طلبه - وقد انكر التهمة - تحليل تلك الآثار لبيان ما إذا كانت من فصيلة  
مادته من عدمه مستنداً في ذلك إلى عدم جدوى هذا الطلب لمضي فترة طويلة  
على ارتكابه الواقعة . لما كان ذلك وكانت الحقائق العلمية المسلم بها في الطب  
الشرعي الحديث تفيد إمكان تعيين فصيلة الحيوان المنوى . كما أشارت بعض  
المراجع الطبية العلمية إلى بيان طريقة إجراء بحث الفصائل المنوية والخطوات  
التي تتبع فيها . لما كان ما تقدم ، فقد كان متعيناً على المحكمة أن تحقق هذا  
الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى أما وهى لم  
تفعل ، إكتفاء بما قالته من أن فوات فترة طويلة على الحادث يجعل التحليل  
أمراً غير مجد ، فإنها بذلك تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفنى في مسألة  
فنية بحتة ، ومن ثم يكون حكمها معيباً إلى جانب الفساد فى الاستدلال  
بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والإحالة ، دون حاجة لبحث  
باقى أوجه الطعن .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هتك عرض ... .. والتي لم تبلغ السابعة من عمرها بأن استدرجها لمسكنه وطرحها على فراشه ونخلع عنها ملابسها ولائس بعضو تذكيره مواضع العقبة منها على النحو المبين بالتحقيقات وطلبت من مستشار الإحالة إحالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك . وادعى ... .. بصفته والد المحبى عليها مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسة آلاف جنيه تعويض نهائى . ومحكمة جنايات بنها قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٦٩ / ١ و ٢ من قانون العقوبات و ٣٠٤ / ٢ ، ٣٨١ - ١ من قانون الإجراءات الجنائية أولاً فى الدعوى الجنائية بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ثانياً فى الدعوى المدنية بالزام المتهم بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى ... .. بصفته ولها طبيعياً على ابنته القاصره ... .. المحبى عليها مبلغ ثلاثة آلاف جنيه والمصروفات ومبلغ عشرة جنيهات أتعاب محاماه .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض

الخ

## الحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة هتك العرض فقد إعتراه الفساد فى الاستدلال وانطوى على إخلال بحقه فى الدفاع ذلك بأنه إطرح بأسباب غير سائغة طلب المدافع عنه تحليل الآثار المنوية التى وجدت بملابس المحبى عليها لمعرفة ما إذا كانت من فصيلة مادة الطاعن أم لا وفى ذلك ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه عول ضمن الأسباب التى أقام عليها قضاءه بإدانة الطاعن بجريمة هتك عرض المحبى عليها على ما جاء بتقرير المعامل عن وجود حيوانات منوية على سروالها ولم يستجب

إلى طلبه - وقد انكر التهمة - تحليل تلك الآثار لبيان ما إذا كانت من فصيلة مادته من عدمه مستنداً في ذلك إلى عدم جدوى هذا الطلب لمضي فترة طويلة على ارتكاب الواقعة . لما كان ذلك وكانت الحقائق العلمية المسلم بها في الطب الشرعي الحديث تفيد إمكان تعيين فصيلة الحيوان المنوي كما اشارت بعض المراجع الطبية العلمية إلى بيان طريقة إجراء بحث الفصائل المنوية والخطوات التي تتبع فيها لما كان ما تقدم ، فقد كان متعيناً على المحكمة أن تحقق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعي أما وهي لم تفعل ، إكتفاء بما قالته من أن فوات فترة طويلة على الحادث يجعل التحليل أمراً غير مجد ، فإنها بذلك تكون قد أحلت نفسها محل الخبير الفني في مسألة فنية بحتة ، ومن ثم يكون حكمها معيباً إلى جانب الفساد في الاستدلال بالإخلال بحق الدفاع مما يتعين معه نقضه والإحالة ، دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
فوزى المملوك ، راغب عبد الظاهر ، عبد الرحيم نافع ومحمد حسن .

( ٦ )

### الطعن رقم ٦٣٢٣ لسنة ٥٢ القضائية

حكم « بيانات حكم الادانة » • نقض « اسباب الطعن » • ما يقبل منها «  
« اثر الطعن » • حكم « تسببيه . تسبيب معيب » •  
بيانات حكم الإدانة . المادة ٣١٠ اجراءات جنائية .

عدم بيان الحكم بالتحديد الكمية التي جرى وزنها من الخبز وعدم بيانه وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانوناً. نقض الحكم لهذا السبب. وجوب إمتداده للمحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن في الحكم بالنقض . ما دام كان طرفاً في الخصومة الاستئنافية .

لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبه للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي أستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً للمحكمة بالنقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار اثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً وإذ كان الحكم المطعون فيه لم يورد مضمون الواقعة ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ، وكان ما أورده في بيانه لواقعة الدعوى لا يظهر فيه بالتحديد الكمية التي جرى وزنها من الخبز ولم يبين وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانوناً رغم ما لهذا البيان من أهمية في تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب

نقضه والإحالة دون حاجه إلى بحث أوجه الطعن الأخرى لما كان ذلك وكان هذا المنعى يتصل بالمحكوم عليه الآخر الذى كان طرفاً فى الخصومة الاستئنافية التى صدر فيها ذلك الحكم، فإنه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليه كذلك ولو لم يقرر بالطعن بالنقض — وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما أنتجا خبزا ببلديا أقل من الوزن المقرر قانونا وذلك على النحو المبين بالحضر . وطلبت عقابهما بالمواد ٢٠١، ٢٠٣، ٢٢، ٢٤، ٣٨ من القرار الوزارى رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرارات الوزارية أرقام ١٠٩ لسنة ١٩٥٩ و ١٤٨ لسنة ١٩٧٥ . ومحكمة جنح قويسنا قضت بحضوريا عملاً بمواد الإتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر وكفالة عشرون جنيهاً وبتغريم كل منهما مائة جنيه ومصادرة الخبز المضبوط . فاستأنفا ومحكمة شبين الكوم الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ

## الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إنتاج خبز أقل من الوزن المقرر قانونا قد شابه القصور فى التسبيب — ذلك بأنه لم يبين أركان الجريمة التى دان الطاعن بها ولم يورد مؤدى أدلة الثبوت التى عول عليها فى إدانته مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله وحيث إن حاصل الدعوى .

تتحصل فيما أثبتته ... .. المفتش بإدارة تموين قويسنا بمحضره المؤرخ ٢٩ - ٦ - ١٩٧٩ من أن المتهمين أنتجوا خبزا ببلدياً أقل من الوزن المقرر قانوناً وذلك على الوجه المبين تفصيلاً بمحضره . . . . ثم أستطرد الحكم إلى قوله وحيث إن المحكمة تطمئن لسلامة إجراءات محضر ضبط الواقعة لإثباتها على أسس صحيحة وسائغة تتفق وأحكام قرار وزير التموين رقم ١٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقرار ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ و١٤٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن مراقبة مخازن الخبز البلدي وصناعته ، وأن ما أثاره محامى المتهمين بمذكرة دفاعهم لا يعدو غير أن يكون من دروب الدفاع المباح العادية أملاً في تشكيك المحكمة في صحة وسلامة إجراءات محضر ضبط الواقعة فمن ثم وبالبناء على ما تقدم تكون التهمة ثابتة متعيناً عقابها عنها . . . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي أستخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها تمكيناً لمحكمة النقض من مراقبة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار لإثباتها بالحكم وإلا كان قاصراً وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يورد مضمون الواقعة ولم يبين وجه استدلاله به على ثبوت التهمة بعناصرها القانونية ، وكان ما أورده في بيانه لواقعة الدعوى لا يظهر فيه بالتحديد الكمية التي جرى وزنها من الخبز ولم يبين وزن الرغيف من الخبز ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانوناً رغم ما لهذا البيان من أهمية في تعرف حقيقة الواقعة ومدى صحة تطبيق القانون عليها فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجه



إلى بحث أوجه الطعن الأخرى لما كان ذلك ، وكان هذا المنع يتصل  
بالمحكوم عليه الآخر . . . . . الذى كان طرفا فى الخصومة الاستئنافية  
التي صدر فيها ذلك الحكم ، فانه يتعين نقض الحكم بالنسبة إليه كذلك  
ولو لم يقرر بالطعن بالنقض - وذلك عملا بالمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧  
سنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

---

## جلسة ٤ من يناير سنة ١٩٨٣

رئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور . . . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين / فوزى المملوك ، عبد الرحيم تاجع ، حسن عابد وحسن .

( ٧ )

### الطعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥٢ القضائية

اسباب الاباحة وموانع العقاب « الدفاع الشرعى » • جريمة « أركانها » •  
حكم « تسببيه • تسبیب معيب »

تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك ؟ .  
قيام حالة الدفاع الشرعى عدم استلزامه استمرار الجنى عليه فى الإعتداء على المتهم أو حصول  
اعتماد بالفعل .

الفعل المتخوف منه . ماهيته ؟ .

تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته أمر اعتبارى ؟

قول الحكم فى إقتضاب أن تبادل إطلاق النار كان قد سكت لا يستخلص منه أن الشجار  
قد انقضى وإنقضى أطرافه .

عدم تعرض الحكم لإصابات الطاعن التى اتهم الجنى عليها بإحداثها والتى جعل منها وكيزة  
لدفاعه . قصور .

من المقرر أن تقدير الوقائع التى يستتبع منها قيام حالة الدفاع الشرعى  
أو إنتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة الموضوع الفصل فيه ، إلا أن  
ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليماً لا عيب فيه ويؤدى إلى ما انتهى  
إليه ، كما أن قيام حالة الدفاع الشرعى لا يستلزم استمرار الجنى عليه فى  
الإعتداء على المتهم أو حصول إعتداء بالفعل بل يكفى أن يكون قد صدر  
من الجنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من الجرائم التى يجوز فيها  
الدفاع الشرعى ، ولا يلزم فى الفعل المتخوف منه أن يكون خطراً حقيقياً فى  
ذاته ، بل يكفى أن يبدو كذلك فى إعتقاد المتهم وتصوره بشرط أن يكون له  
لهذا التخوف أسباب مقبولة ، إذ أن تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته  
أمر اعتبارى يجب أن يتجه وجهه شخصية قراعى فيها الظروف الدقيقة التى

أحاطت بالمدافع وقت رد العدوان ، مما لا يصح معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادئ البعيد عن تلك الملاحظات ، لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه - راء ف بيانه لواقعة الدعوى أو في معرض رده على دفاع الطاعن لا يغنى في تبيان زوال حالة الخطر بما يبرر ما انتهى إليه من نفي قيام حالة الدفاع الشرعى عن النفس . ذلك أن النتيجة التي خلص إليها تتجافى مع موجب الوقائع والظروف المادية التي أوردتها - فليس فيما استدلل به من قول مقتضب من أن تبادل إطلاق النار كان قد سكت ما يمكن أن يستخلص منه أن الشجار قد انقضى وانقض أطرافه بحيث لم يعد هناك ما يخشى منه الطاعن على نفسه أو على غيره وقت أن أطلق النار صوب المجنى عليهما ، كما أن الحكم من ناحية أخرى لم يعرض لإصابات الطاعن التي اتهم المجنى عليهما بإحداثها والتي جعل منها ركيزة لدفاعه بقوله إنه اضطر إلى إطلاق النار عليهما أثناء إعتدائهما عليه ، وذلك لاستظهار ظروف حدوث تلك الإصابات ومدى صلتها بواقعة الاعتداء على المجنى عليهما التي دين الطاعن بها للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفاؤها ، وفي ذلك ما يعيب الحكم ويصمه بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى لما كان ذلك ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل ... .. عمدا بأن أطلق عليه عيارين ناريتين من سلاح نارى «مسدس» كان يحمله قاصدا من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالف الذكر قتل ... .. عمدا بأن أطلق عليه عدة أجرة قارية من السلاح النارى السالف الإشارة إليه قاصدا من ذلك إزهاق روحه فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وطلبت من



مستشار الإحالة إحالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف  
الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الجزيرة قضت حضورياً  
عملاً بالمادة ٢٣٤ / ٢ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من ذات  
القانون بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ

### الحكمة

حيث إنه مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة القتل  
العمد المقترن بجرمة قتل أخرى ، فقد شابه القصور في التسبب والفساد في  
الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن دفع بقيام حالة الدفاع الشرعي عن النفس  
لرد الاعتداء الواقع عليه من المحبى عليهما بدلالة ما بجسمه من إصابات وما بملابسه  
من تلوّثات دموية من فصيلة دماء المحبى عليهما ، إلا أن الحكم المطعون فيه  
أطرح هذا الدفاع بما لا يسوغه وذهب في رده إلى أن ما وقع من الطاعن كان  
بقصد الانتقام ، مغفلاً الإشارة إلى ظروف الواقعة وإلى إصاباته وإستظهار  
الصلة بين الاعتداء الواقع عليه والاعتداء الذي وقع منه وأثر ذلك في  
توافر حالة الدفاع الشرعي مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مضى منه أن  
مشاجرة وقعت بين أسرتي الطاعن والمحبى عليهما بدأت بالعصى ثم أطلق أحد  
أفراد أسرة المحبى عليهما النار من بندقيته فتبدلت الأعيمة من الجانبين ثم سكنت  
وبعدها أطلق واحد من أفراد أسرة الطاعن عياراً نارياً أعقبه الطاعن بإطلاق  
بضع طلقات من مسدسه في اتجاه المحبى عليهما حيث كانا يقفان مع عائلتهما  
فأصابهما - ثم ساق الحكم ما تساند إليه من أدلة - من بينها أقوال الرائد ....  
رئيس المباحث الذي نقل عنه أنه بعد ضبط الطاعن وجد به عدة إصابات  
ثم عرض الحكم إلى ما أثاره الدفاع عن الطاعن من قيام حالة الدفاع الشرعي  
عن النفس وإطرحه بقوله .... يبين مما تقدم أن إطلاق النار كان قد

توقف قبل إطلاق كل من المتهم ... ( الطاعن ) ...  
وكلاهما من ذات العائلة ، ومن ثم فلم يكن هناك عندئذ احتمال الخطر  
الحسيم على النفس أو على الغير بعد توقف إطلاق النار من خصومهم . ومن  
البدیهی أن الضرر السابق على فرض ثبوته ليس وجهها من وجوه الدفاع  
الشرعی الذي يستهدف الحماية من خطر وشيك الوقوع وليس الانفعال  
بالضرر السابق على فرض تحققه إلا وجهها للثأر لا يقوم على سند من الشرعية  
أو القانون لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن تقدير الوقائع التي يستتبع  
منها قيام حالة الدفاع الشرعی أو انتفاؤها متعلق بموضوع الدعوى لمحكمة  
الموضوع الفصل فيه ، إلا أن ذلك مشروط بأن يكون استدلال الحكم سليماً  
لا عيب فيه ويؤدي إلى ما انتهى إليه ، كما أن قيام حالة الدفاع الشرعی لا يستلزم  
استمرار المحنى عليه في الاعتداء على المتهم أو حصول اعتداء بالفعل بل يكفي  
أن يكون قد صدر من المحنى عليه فعل يخشى منه المتهم وقوع جريمة من  
الجرائم التي يجوز فيها الدفاع الشرعی ، ولا يلزم في الفعل المتخوف منه أن  
يكون خطراً حقيقياً في ذاته ، بل يكفي أن يبدو كذلك في إعتقاد المتهم وتصوره  
بشرط أن يكون لهذا التخوف أسباب مقبولة ، إذا أن تقدير ظروف الدفاع  
الشرعی ومقتضياته أمر إعتباري يجب أن يتجه وجهة شخصية تراعى فيها  
مختلف الظروف الدقيقة التي أحاطت بالمدافع وقت رد العلوان ، مما لا يصح  
معه محاسبته على مقتضى التفكير الهادي البعيد عن تلك الملاحظات لما كان ذلك  
وكان ما أورده الحكم المطعون فيه سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو في معرض  
رده على دفاع الطاعن لا يغني في تبيان زوال حالة الخطر بما يبرر ما انتهى  
إليه من نفي قيام حالة الدفاع الشرعی عن النفس ذلك أن النتيجة التي خلص إليها  
تتجاني مع موجب الوقائع والظروف المادية التي أوردها - فليس فيما استدلل به  
من قول مقتضب من أن تبادل إطلاق النار كان قد سكت ما يمكن أن يستخلص  
منه أن الشجار قد انقضى وانفض أطرافه بحيث لم يعد هناك ما يخشى منه  
الطاعن على نفسه أو على غيره وقت أن أطلق النار صوب المحنى عليهما ، كما  
أن الحكم من ناحية أخرى لم يعرض لإصابات الطاعن التي أنهم المحنى عليهما

بإحداثها والتي جعل منها ركيزة لدفاعه بقوله إنه اضطر إلى إطلاق النار عليهما أثناء إعتدائهما عليه ، وذلك لاستظهار ظروف حدوث تلك الإصابات ومدى صلتها بواقعة الاعتداء على المجني عليهما التي دين الطاعن بها للتحقق من قيام حالة الدفاع الشرعى أو إنتفائها ، وفى ذلك ما يعيب الحكم ويصمه بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى لما كان ذلك، فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .



## جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ، محمد عدوح سالم و محمود بهى الدين .

( ٨ )

### الطعن رقم ٥٥٤٦ لسنة ٥٢ القضائية

جريمة « اركانها » • سرقة • اختلاس • اكراه • نصب • حكم « تسببيه » •  
تسبيب معيب » •

الاختلاس في جريمة السرقة . تمامه بانتزاع المال من حيازة صاحبه بغير رضاه .  
التسلم الذى ينتفى به ركن الاختلاس . وجوب أن يكون برضاء حقيقى يقصد به التخل عن  
الحيازة .

عدم بيان الحكم المطعون فيه . كيفية أخذ الطاعن المال من المحنى عليه وسبب تسليم الأخير  
للمال وتخليه عن الحيازة . قصور .

من المقرر أن الاختلاس في جريمة السرقة يتم بانتزاع المال من حيازة  
المحنى عليه بغير رضاه ، وأن التسليم الذى ينتفى به ركن الاختلاس يجب  
أن يكون برضاء حقيقى من واضع اليد مقصودا به التخل عن الحيازة . وكان  
ما أورده الحكم المطعون فيه بصدد بيان واقعة السرقة التى دان الطاعن بها  
لا يبين منه كيف أخذ الطاعن والمتهمان الآخران مبلغ النقود من المحنى عليه  
وهل كان ذلك نتيجة انتزاع المبلغ من حيازة المحنى عليه بغير رضاه أو نتيجة  
تسليم غير مقصود به التخل عن الحيازة ، أم أن التسليم كان بقصد نقل  
الحيازة نتيجة انخداع المحنى عليه في صفة الطاعن ، فانه يكون مشوباً بالقصور

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين سبق الحكم عليهما بأنهم أولاً : سرقوا المبلغ المبين الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوك ... وذلك بالطريق العام حالة كون أحدهم يحمل سلاحاً (مطواة) . . ثانياً : حجزوا ... و ... بدون وجه ودون أمر من المحاكم المختصة وفي غير الأحوال التي تصرح بها القوانين وذلك بأن ادعوا كذباً أنهم من رجال المباحث وقاموا باستيقافهم ووضعهم في السيارة التي كانت معهم بزعم توصيلهم إلى مديرية الأمن للتحري عنهم وفي الطريق ارتكبوا الجريمة سالفة الذكر وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك. ومحكمة جنايات الجيزة قضت بحضورها عملاً بالمواد ٢٨٠ و ٢٨٢ / ١ و ٣١٥ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ / ٢ من القانون ذاته بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عن التهمتين المسندتين إليه . . . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي سرقة مع حمل سلاح وحجز بدون وجه حق قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في البيان ، ذلك بأنه أثار في دفاعه أن الواقعة لا تشكل جريمة سرقة ولا تعدو أن تكون جنحة نصب ، إلا أن المحكمة دانتته بجريمة السرقة على الرغم من عدم توافر أركانها ، وأغفلت الرد على دفاعه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله أنه بينما كان المجني عليهما ... و ... يسيران بشارع الأزهر ليلة ١٧ / ٢ / ١٩٧٦ توقفت بجانبهما سيارة كان يقودها المتهم المائل

... ( الطاعن ) ويركب معه بها متهمان آخران سبق الحكم بإدانتهم هما المتهم الأول ... والمتهم الثاني ... وقاموا بالقبض على المحبى عليهما وحبزهما فى هذه السيارة بزعم الاشتباه فيهما والتحرى عنهما بعد إستيقافهما وإيهامهما بأنهم من رجال المباحث تم انطلقت السيارة بهم نحو الجيزة وكان المتهم الأول المذكور فى هذه الأثناء ممسكا فى يده بسماعة تليفونية ويتظاهر بمخاطبة المسئولين ولما وصلوا إلى الجيزة طلب من المحبى عليهما إخراج ما معهما من النقود ، وأخذ من ... ستة جنيهات بينما رفض زميله إعطاءهم ما يحمله من نقود لشكه فى أمرهم وعلى الفور انقض على عجلة القيادة بعد أن أطبق على رقبة سائقها المتهم المائل لإرغامه على إيقافها فضربه المتهم الأول فى يده بمطواة كانت معه ليترك عجلة القيادة لكنه تشبث بها حتى توقفت السيارة فسارع المتهمون بالفرار وطاردهم المحبى عليهما . . . . . ممن هب لنجدتهم من العامة على أثر الاستغاثة حتى تمكنوا من القبض على المتهم الأول وضبط المطواة التى كانت معه عندما حاول التخلص منها . وإعترف المتهم المائل تفصيلا بتحقيقات النيابة العامة بارتكاب الحادث مع زميليه المذكورين كما أقر الأخيران بمحضر ضبط الواقعة بارتكاب الحادث وبعد أن أورد الحكم مؤدى أدلة الثبوت ، حصل دفاع الطاعن بجلسة المحاكمة - من إنكاره التهمة وما دفع به من إنتفاء القصد الجنائى لديه وبأن الواقعة جنحة نصب - ورد عليه بقوله « وحيث إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم المتقدم بعد أن أطمأنت إلى أدلة الثبوت سالفة البيان ومنها إقراره بتحقيقات النيابة العامة وخلصت فى يقين جازم إلى أنه سرق وأختران سبق الحكم بإدانتهم مبلغ النقود المملوك لـ ... فى الطريق العام حالة كون أحدهم يحمل مطواة ، على أثر حبزهم له ولزميله بدون وجه حق بعد أن ادعوا كذبا بأنهم من رجال المباحث طبقاً لرواية شهود الإثبات ، مما ينهار معه ما أثاره من أوجه الدفاع المتقدمة لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الاختلاس فى جريمة السرقة يتم بانتزاع المال من حيازة المحبى عليه بغير رضاه ، وأن التسليم الذى ينتفى به ركن الاختلاس يجب أن يكون برضاء حقيقى من واضح اليد مقصودا به التخلي عن الحيازة وكان ما أورده الحكم



المطعون فيه بصدد بيان واقعة السرقة التي دان الطاعن بها لا يبين منه كيف أخذ الطاعن والمتهمان الآخران مبلغ النقود من المحبى عليه وهل كان ذلك نتيجة انتزاع المبلغ من حيازة المحبى عليه بغير رضاه أو نتيجة تسليم غير مقصود به التخلي عن الحيازة ، أم أن التسليم كان بقصد نقل الحيازة نتيجة انخداع المحبى عليه في صفة الطاعن ، فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى مما يتعين معه نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٥ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنى ، محمد مدوح سالم و محمد رفيق البسطويسى .

( ٩ )

### الطعن رقم ٥٧٥٨ لسنة ٥٢ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وتقديم الأسباب » .

التقرير بالطعن في الميعاد . دون تقديم الأسباب أثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك

(٢) اعلان . جريمة « أركانها » . حكم « تسببيه » . تسبیب معيب » . نقض  
« أسباب الطعن » . ما يقبل منها « الحكم فى الطعن » . قصد جنائى .

جريمة إتلاف المزروعات المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات . ماهيتها ؟  
وجوب تحدث الحكم إستقلا لا عن القصد الجنائى في جريمة الإتلاف . مثال لتسبيب معيب .  
حق محكمة النقض في نقض الحكم لجميع الطاعنين بما فيهم من لم يقبل طعنه شكلا . أساسه . وحده  
الواقعة وحسن سير العدالة

١ - إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطحنه  
ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا لما هو مقرر من أن التقرير  
بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في  
الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه  
يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه . .

٢ - لما كانت جريمة إتلاف الزرع المؤثمة قانوناً بنص المادة ٣٦٧ من  
قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق انقصد الجنائى فيها متى تعمد  
الجانى ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون وإتجاه إرادته  
إلى إحداث الإتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضى أن يتحدث  
الحكم عنه استقلا لا أو أن يكون فيها أورده من وقائع وظروف ما يكفى

للدلالة على قيامه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الإتلاف ، وكانت مدوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعن الثاني تعمد إتلاف المزروعات موضوع الإتهام إذ أن قيامه بحفر المصرف بناء على طلب المتهم الآخر لا يعد بمجرد دليلا على إتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشربا بالقصور في التسبب قصورا يعيبه بما يرجب نقضه والإعادة بالنسبة للطاعن والطاعن الآخر الذي لم يقدم أسبابا لطعنه ، وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : أقتلعا وأتلفا النباتات المزروعة بأرض المجنى عليه وطلبت عقابهما بالمادة ٣٦٧ - ١ من قانون العقوبات .. . ومحكمة جنح بلقاس الجزئية قضت غيابيا عملا بمادة الإتهام بحبس كل منهما ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ لكل منهما فعارضا ، وأثناء نظر المعارضة ادعى . . . . مدنيا طالبا الحكم بإلزامهما بأن يدفعاً له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ، كما أمرت المحكمة بضم اللجنة المباشرة رقم ١٩٠١٩ لسنة ١٩٧٨ المقامة من المدعى بالحق المدني ضد المتهمين لأنهما قاما بإتلاف زراعة الباذنجان والكرنب بأن قاما بحفر قناة في أرضه بدون وجه حق وأدى ذلك إلى إتلاف ألف شتلة باذنجان ومائتي شجرة كرنب يقدر ثمنهما بمبلغ مائتي جنيه وقضى في معارضتهما أولا : في اللجنة رقم ١٨٢٥٢ لسنة ١٩٧٧ بلقاس بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وفي الدعوى المدنية بإلزامهما متضامنين بأن يدفعاً للمدعى المدني مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت ثانيا : في اللجنة رقم ١٩٠١٩ لسنة ١٩٧٨ ببراءة المتهم وفي الدعوى المدنية



برفضها فاستأنفا، ومحكمة المنصورة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت بحضور الثاني وحضوريا إعتباريا للأول بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى حبس كل منهما شهراً واحداً وتأْييده فيما عدا ذلك . . . . .  
فعارض الطاعن الأول ( . . . . . ) وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم الغيابي المعارض فيه إلى حبس المتهم أسبوعاً واحداً وتأْييده فيما عدا ذلك . . . . .

فطعن الأستاذ - . . . . . المحامي نيابة المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض كما طعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

### المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول . . . . . وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسباباً لطعنه ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول لما هو مقرر من أن التقرير بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . . . . .

ومن حيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني . . . . . قد استوفى الشكل المقرر في القانون . . . . .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريرة إتلاف مزروعات قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب ذلك بأن الثابت من الأوراق أنه قام بحفر المصرف مقابل أجر لحساب المتهم الآخر حائز الأرض مما ينتفى معه توافر الإتلاف لديه ، إلا أن الحكم قضى بإدانتة دون أن يستظهر توفر القصد الجنائي في حقه ، مما يعيبه بما يستوجب نقضه . . . . .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي - الذي إعتق الحكم المطعون فيه . . . . .

أسبابه — بعد أن بين واقعة الدعوى خلص إلى إدانة الطاعن والمحكوم عليه الآخر بقوله « أن الجريمة المسندة للمتهمين قد توافرت أركانها القانونية وقام الدليل على ثبوتها في حقهما من أقوال . . . . . و . . . . . من أن المتهمين قاما بإتلاف وقطع شجيرات الباذنجان والكرنب وتأيد ذلك من المعاينة لمكان الحادث من وجود قناة طولها ثلاثون مترا بعرض ثلاثة أمتار وحولها عدد كبير من شجيرات الباذنجان والكرنب المزروعة حديثا والتي تم إتلافها هذا فضلا عن إقرار المتهم الأول في محضر الشرطة إذ قرر بأنه قام بخلع الزرع لإعادة المصرف الذي قام بردمه المدعى بالحقوق المدنية وقد اعترف أيضاً المتهم الثاني ( الطاعن الثاني ) بأنه قام بحفر المصرف بناء على طلب المتهم الأول ولا يقدح في هذا ما ذهب إليه دفاع المتهم الأول من أنه قام باستلام الأرض موضوع النزاع بمحضر التسليم المؤرخ ٢٩ - ٨ - ١٩٧٧ ذلك أن هذا التسليم حسبما هو ثابت من المستندات المقدمة قد تم بطريق الغش والتواطؤ وقد قضى بعدم الإعتداد بمحضر التسليم في الدعوى رقم ٣٧٦ سنة ١٩٧٧ بلقاس كما وأن الثابت من الصورة الرسمية للحكم الصادرة في الدعوى رقم ٣٠٩١ سنة ١٩٧٦ مدني كلي المنصورة أن الأشجار الكائنة بذات الأطيان موضوع هذه الجنحة مملوكة للمدعى بالحقوق المدنية ومن ثم فإن محضر التسليم الذي يتدرع به المتهم الأول لا أثر له وتصبح التهمة بالتالي متوافرة الأركان لما كان ذلك ، وكانت جريمة إتلاف الزرع المؤثمة قانونا بنص المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات إنما هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي حددها القانون وإتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضي أن يتحدث الحكم عنه إستقلالا أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر توافر القصد الجنائي في جريمة الإتلاف ، وكانت ملفوناته لا تفيد في ذاتها أن الطاعن الثاني تعمد إتلاف المزروعات موضوع الاتهام ، إذ أن قيامه بحفر

المصرف بناء على طلب المتهم الآخر لا يعد بمجرد دليلا على إتجاه إرادته إلى إحداث الإثلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوبا بالقصور في التسبيب قصورا يعيبه بما يوجب نقضه والإعادة بالنسبة للطاعن والطاعن الآخر الذي لم يقدم أسبابا لطعنه ، وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن ، مع الزام المطعون ضده المصاريف المدنية . .

---



## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو و مصطفى طاهر .

( ١٠ )

### الطعن رقم ٤٢٩٤ لسنة ٥٢ القضائية

(١) تموين • اثبات • محكمة الموضوع « سلطتها » • حكم « تسببيه » •  
تسبيب غير معيب » •

التعديلات التشريعية الصادرة بالقوانين ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، ١٢٠  
لسنة ١٩٦٢ و ٦٣ لسنة ١٩٧٥ استهدفت تغليظ عقوبة الإختلاس حماية للمال العام .  
نطاق تطبيق المادة ١١٨ مكرراً عقوبات ؟

(٢) جريمة « أركانها » • قصد جنائي • اختلاس • حكم « تسببيه » • تسبيب  
معيب » • نقض « حالات الطعن • الخطأ في تطبيق القانون » •

القصد الجنائي في جريمة الإختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات  
ما يكفي لتوافره ؟

مثال لتسبيب معيب في جريمة إختلاس .

١ - لما كانت سياسة العقاب التي انتهجها المشرع لحماية المال العام  
وما يأخذ حكمه - وحسبما يبين من التعديلات التشريعية المتلاحقة التي أدخلها  
بالقوانين أرقام ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، ١٢٠ لسنة ١٩٦٢  
٦٣ لسنة ١٩٧٥ - إنما تتجه دائماً إلى تغليظ العقوبة على الأفعال التي جرمها  
بل وإلى إستحداث صبور يلحقها بها ليسد بها - وعلى ما أفصح عنه تقرير  
اللجنة التشريعية الذي صاحب مشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ -  
الذخرات التي كشف عنها التطبيق وذلك إعمالاً لما نص عليه الدستور في المادة

٣٣ من أن للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون ، باعتبارها سنداً لقوة الوطن وأساساً للنظام الاشتراكي ومصدراً لرفاهية الشعب لما كان ذلك ، وكان النص في المادة ١١٨ مكرراً الذي استحدث بالقانون الأخير سالف البيان على أنه يجوز للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب وفقاً لما تراه من ظروف الجريمة وملاسلاتها إذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها - بدلاً من العقوبات المقررة لها - بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة « يدل على أن نطاق تطبيقه إنما يدور وجوداً وعدماً مع تحقق علته في حالتين : الأولى أن تكون قيمة المال موضوع الجريمة لم تتجاوز المبلغ سالف البيان أما إذا جاوزته فلا محل لأعمال النص والثانية إذا كان الضرر الناجم عنها لا يربو في قيمته عن ذلك المبلغ وهو ما يتحقق في صور شتى في التطبيق ، وهو ما تنبى عنه صياغة النص ذاته ، ذلك أن المشرع ولئن جعل للقاضي سلطة تقديرية وفقاً لظروف الجريمة وملاسلاتها ، إلا أنه قرن ذلك وقيده بقيمة المال موضوع الجريمة أو الضرر الناتج عنها على ما سلف بيانه .

٢ - من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون الموظف المتهم قد تصرف في المال الذي بعهدته على إعتبار أنه مملوك له وأنه متى ثبت ذلك في حقه فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه لأن الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفي قيامها ولا تغير وصفها المحدد في القانون لما كان ذلك ، وكان البين من ملونات الحكم المطعون فيه ومن منطوقه أنه دان المطعون ضده بتهمة اختلاس مبلغ ثلاثة آلاف ومائة وواحد وتسعين جنيهاً وقضى بتغريمه بمثل هذا المبلغ ثم انتهى إلى إعتبار الضرر الناجم عن جريمته لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يتعين نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه في خلال الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٦ إلى ٢٢ من سبتمبر سنة ١٩٧٧ : بصفته موظفا عموميا ( صراف بخزينة مجلس مدينة ..... اختلس مبلغ ٣١٣٣ جنيه المملوك لمجلس مدينة ..... والذي وجد في حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من مندوبي التحصيل وقد ارتبطت هذه الجناية بجنايتي تزوير في محررات رسمية واستعمالها هي أنه في الزمان والمكان سالي الذكر أ - بصفته سالفه الذكر ارتكب تزويرا في محررات رسمية أثناء تأدية وظيفته هي عدد ستين حافظة توريد نقود ٣٧ ع . ح وعدد مائة وستين قسيمة توريد ٣٣ ع . ح الميينة بالتحقيقات والصادرة من مجلس مدينة ميت غمر وكان ذلك بطريق المحو والتعديل والإضافة في هذه الحوافظ وتلك القسائم بأن أثبت بأصول قسائم وحوافظ التوريد مبالغ أقل مما حصله فعلا من المولين واختلس الفرق لنفسه . ب - استعمل المحررات المزورة . سالفه الذكر بأن قدمها إلى قسم المراجعة بإدارة الحسابات مع علمه بتزويرها وإحالة النيابة إلى محكمة جنايات أمن الدولة العليا بالمنصورة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١١٢ - ١ ، ٢ ، ١١٨ ، ١١٨ مكرراً (١) ، ١١٩ - أ ، ١١٩ مكرراً ، ٥٥ - ٢ ، ٥٦ - ١ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ٣٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه مبلغ ٣١٩١ جنيه ( ثلاثة آلاف ومائة وواحد وتسعين جنياً ) عما أسند إليه وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة .

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ .



## الحكمة

حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه إنه إذ دان المطعون ضده بجرائم الاختلاس والتزوير واستعمال محررات مزورة مع علمه بتزويرها ثم قضى بعقوبة الحبس مع الشغل لمدة سنة وتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف ومائة وواحد وتسعين جنيتها وإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والغرامة لمدة ثلاث سنين قد أخطأ في تطبيق القانون، ذلك بأنه أنزل عليه حكم المادة ١١٨ مكرراً أ من قانون العقوبات استناداً إلى أن الضرر الذي لحق بالجهة المحني عليها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه، في حين أن لا محل لإعمال هذا النص بعد أن ثبت أن مقدار المبلغ المختلس هو ثلاثة آلاف ومائة وواحد وتسعين جنيتها.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وساق الأدلة التي استظهرها من الأوراق التي تثبت اختلاس المطعون ضده لمبلغ ثلاثة آلاف ومائة وواحد وتسعين جنيتها المملوك لمجلس مدينة... الأمر المعاقب عليه بالمواد ١١٢ - ١ ، ٢ ، ١١٨ ، ١١٨ مكرراً من قانون العقوبات إلا أنه عاد وطبق على الواقعة نص المادة ١١٨ مكرراً أمن هذا القانون وأقام قضاءه على ما أورده في قوله وحيث إنه وقد قام المتهم بالعبث فيما بين يديه من أموال بمقتضى وظيفته صراف بخزينة مجلس مدينة ميت غمر - وتصرفه فيه تصرف المالك ثم قام بسداده أثراً اكتشاف أمره مضافاً إليه ما قدرته الجهة المحني عليها من فوائد فإن المحكمة ترى أنه لم ينجم عن فعلته المؤثمة ضرر يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه باعتبار أن الضرر في هذه الحالة يتمثل في الإضرار بمصلحة المضرورة المشروعة والمتمثلة في المبلغ المختلس قد انتفى بسداد المبلغ المذكور حتى أنه لا يقضى في هذه الحالة بالرد وهو عقوبة تعتبر بمثابة تعويض حتى لا يتكرر الرد مما ترى معه هذه المحكمة لظروف الدعوى وملاساتها وندم المتهم المتمثل في إقراره بجرمه وعدم إصراره عليه بإزالة آثاره وخلو الأوراق بما ينبىء عن سوء سير المتهم أو أنه من ذوى السوابق، وهو الأمر الذي يبعث على الاعتقاد بأنه لن يعود إلى مخالفة القانون أو عصيانه في قابل أيامه - النزول بالعقوبة المقررة عن حدها الأدنى والمقرر بالمادة ١٧ عقوبات وفقاً لحق المحكمة المقرر بالمادة ١١٨ مكرراً أ من قانون العقوبات المضافة بالقانون

رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ التي تجاوز المشرع فيها حدود المادة ١٧ عقوبات لما كان ذلك ، وكان يجدر بادی ذي بدء الإشارة إلى أن سياسة العقاب التي انتهجها المشرع لحماية المال العام وما يأخذ حكمه - وحسبما يبين من التعديلات التشريعية المتلاحقة التي أدخلها بالقوانين أرقام ٦٩ لسنة ١٩٥١ ، ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - إنما تتجه دائماً إلى تغليظ العقوبة على الأفعال التي جرمها بل وإلى استحداث صور يلحقها بها ليسند بها - وعلى ما أفصح عنه تقرير اللجنة التشريعية الذي صاحب مشروع القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - الثغرات التي كشف عنها التطبيق وذلك إعمالاً لما نص عليه الدستور في المادة ٣٣ من أن للملكية العامة حرمة ، وحمايتها ودعمها واجب على كل مواطن وفقاً للقانون ، باعتبارها سندا لقوة الوطن وأساساً للنظام الاشتراكي ومصدراً لرفاهية الشعب. لما كان ذلك ، وكان النص في المادة ١١٨ مكرراً الذي استحدث بالقانون الأخير سالف البيان على أنه يجوز للمحكمة في الجرائم المنصوص عليها في هذا الباب وفقاً لما تراه من ظروف الجريمة وملابساتها إذا كان المال موضوع الجريمة أو الضرر الناجم عنها لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه أن تقضى فيها - بدلاً من العقوبات المقررة لها - بعقوبة الحبس أو بواحد أو أكثر من التدابير المنصوص عليها في المادة السابقة يدل على أن نطاق تطبيقه إنما يدور وجوداً وعدمه مع تحقق علته في حالتين : الأولى : أن تكون قيمة المال موضوع الجريمة لم يتجاوز المبلغ سالف البيان أما إذا جاوزته فلا محل لإعمال النص والثانية : إذا كان الضرر الناجم عنها لا يربو في قيمته عن ذلك المبلغ وهو ما يتحقق في صور شتى في التطبيق ، وهو ما تنبى عنه صياغة النص ذاته ، ذلك أن المشرع ولئن جعل للقاضي سلطة تقديرية وفقاً لظروف الجريمة وملابساتها ، إلا أنه قرن ذلك وقيده بقيمة المال موضوع الجريمة أو الضرر الناتج عنها على ما سلف بيانه ولا يقدح في هذا النظر أن المشرع قد استعمل لفظ أو والذي قد يوحي ظاهر تفسيره بمكنة اجتماع القرضين معا ، ذلك لأن هذا النظر مردود بأنه في مقام التفسير فإن العبرة ليست بالألفاظ والمباني ، بل بالمقاصد والمعاني

كما أن أصول تفسير النصوص التشريعية التي تنظم مسألة كلية تقتضي ألا يكون تأويل كل منها إستقلالا عن النصوص الأخرى وبمعزل عنها وإلا تناقضت النصوص وتهاوت . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه فيما انتهى إليه في قضائه على أن المطعون ضده قد سدد المبلغ الذي اختلسه وفوائده ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه يكفي لتوافر القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ من قانون العقوبات أن يكون الموظف قد تصرف في المال الذي بعهدته على إعتبار أنه مملوك له وأنه متى ثبت ذلك في حقه فإنه لا يؤثر في قيام الجريمة رده مقابل المال الذي تصرف فيه لأن الظروف التي قد تعرض بعد وقوع الجريمة لا تنفي قيامها ولا تغير وصفها المحدد في القانون . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن منطوقه أنه دان المطعون ضده بتهمة إختلاس مبلغ ثلاثة آلاف ومائة وواحد وتسعين جنيا وقضى بتغريمه بمثل هذا المبلغ ثم انتهى إلى إعتبار الضرر الناجم عن جريمته لا يتجاوز قيمته خمسمائة جنيه فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه مما يتعين نقضه دون حاجة لبحث أوجه الطعن الأخرى ولما كان هذا الخطأ قد اتصل بتقدير العقوبة إتصالا وثيقاً مما حجب محكمة الموضوع عن أعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة فانه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ٦ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

( ١١ )

### الطعن رقم ٥٧٨٥ لسنة ٥٢ القضائية

(١) دعوى مدنية « تركها » • نقض « أسباب الطعن » • ما يقبل منها •

إعتبار المدعى بالحق المدعى تاركاً دعواه بسبب تخلفه عن الحضور يشترط فيه أن يكون غيابه بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة - المادة ٢٦١ إجراءات .

(٢) إجراءات « إجراءات المحاكمة » • استئناف • شهادة مرضية • حكم

« تسببيه • تسبیب معيب » • دفاع « الإخلال بحق الدفاع • ما يوفره » •

المرض . عذر قهري . يبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة .  
إعراض الحكم عن عذر المرض الذي أبداه الطاعن تبريراً لتخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف وعدم الإشارة إلى الشهادة المرضية المقدمة إثباتاً لهذا العذر . قصور وإخلال بحق الدفاع .

١ - إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه يعتبر تركاً للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلاً عنه أو عدم إبدائه طلبات بالجلسة ، فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة .

٢ - لما كان من المقرر أن المرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة والتخلف عن حضور جلساتها مما يتعين معه على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه - وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يعرض لعذر المرض

الذى أبداه الطاعن تبريرا لتخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المستأنف ولا للشهادة المرضية التى قدمها لإثبات صحة هذا العذر والتفت عنه وأغفل الرد عليه. لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالقصور فى البيان ومنطويا على إخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه بالنسبة للدعوى المدنية والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر ضد المطعون ضده أمام محكمة جناح مدينة نصر بوصف أنه تقاضى منه المبالغ المبينة بعريضة الدعوى خارج نطاق عقد الإيجار وطلب عقابه بالمادتين ٢٦، ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ وبإلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بالمادتين ٢٦١ : ٣٠٤ - ١ من قانون الإجراءات الجنائية بإعتبار المدعى بالحقوق المدنية تاركا لدعواه وبراعة المتهم . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ أيد الحكم المستأنف الذى قضى باعتباره تاركا لدعواه المدنية وبراعة المطعون ضده قد شابه قصور فى التسبيب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن تخلف الطاعن عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم الابتدائى بإعتباره تاركا لدعواه المدنية كان لسبب قهرى هو مرضه الثابت بالشهادة المرضية التى قدمها للمحكمة غير أن الحكم التفت عن هذا الدفاع الجوهرى إيرادا له أو وردا عليه مما يعيبه بما وجب نقضه .

وحيث إن المادة ٢٦١ من قانون الإجراءات الجنائية إذ نصت على أنه يعتبر تركا للدعوى عدم حضور المدعى أمام المحكمة بغير عذر مقبول بعد إعلانه لشخصه أو عدم إرساله وكيلا عنه أو عدم إبدائه طلبات بالجلسة ، فقد اشترطت أن يكون غياب المدعى بالحقوق المدنية بعد إعلانه لشخصه ودون قيام عذر تقبله المحكمة. لما كان ذلك وكان البين من الاطلاع على محاضر جلسات الحكم المطعون فيه أن الحاضر عن الطاعن قرر بجلسته ٧ - ٢ - ١٩٨٠ بأن الطاعن كان مريضا فترة نظر الدعوى أمام محكمة أول درجة وقدم تأييدا لذلك شهادة مرضية تفيد مرض الطاعن في الفترة من أول أكتوبر سنة ١٩٧٩ حتى آخره ولما كان الحكم المستأنف قد صدر في تاريخ يدخل في فترة المرض باعتبار الطاعن تاركا لدعواه المدنية وكان من المقرر أن المرض من الأعذار القهرية التي تبرر عدم تتبع إجراءات المحاكمة والتخلف عن حضور جلساتها مما يتعين معه على الحكم إذا ما قام عذر المرض أن يعرض لدليله ويقول كلمته فيه - وكان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يعرض لعذر المرض الذي أبداه الطاعن تبريرا لتخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف ولا للشهادة المرضية التي قدمها لإثبات صحة هذا العذر وألغت عنه واغفل الرد عليه لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالنقصان في البيان ومنطويا على إخلال بحق الدفاع مما يستوجب نقضه بالنسبة للدعوى المدنية والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده المصروفات .



## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، صلاح خاطر و حسن حمير .

( ١٢ )

### الطعن رقم ٥٥٥٩ لسنة ٥٢ القضائية

شهادة زور • جريمة « اركانها » • اثبات « بوجه عام » « شهود » • حكم  
« تسببيه • تسبيب معيب » •

تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتماداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . لا يصح . عليه ذلك : ما يقوله الشخص الواحد كذباً في حالة وما يقرره صدقاً في حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تتفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة . وجوب ألا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك دون الأخرى . مثال .

الأصل أنه لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتماداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك لأن ما يقواه الشخص الواحد كذباً في حالة ، وما يقرره صدقاً في حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تتفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى وإذن فإن إدانة الطاعنين في جريمة الشهادة الزور لمجرد أن روايتهم أمام المحكمة قد خالفت ما قرروه في التحقيقات لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها بما يجعل الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين معيباً بما يستوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلامن ..... ، ..... ، بأنهم قتلوا .....  
 ..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد وإحراز أولهم  
 وثانيهم بغير ترخيص سلاحين ناريتين وذخائر مما تستعمل فيهما ، وأن الثاني  
 والثالث احداثاً عمداً. ... .. الإصابات الموجودة بالتقرير الطبي  
 والتي تقرر علاجها مدة لاتزيد على ٢٠ يوماً وطلبت من مستشار  
 الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بمواد الاتهام فقرر ذلك .  
 وأثناء نظر الدعوى أمام محكمة جنايات .. .. وجهت المحكمة إلى الطاعنين تهمة  
 شهادة الزور وقضت بالنسبة للاثم من الأصليين غاييا للأول وحضوريا للباقيين عملا  
 بالمواد ١/٢٣٤ والمواد ١/١ ، ٦ ، ٢٦/٢٤٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل  
 بالقانونين رقمي ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ سنة ١٩٥٨ ، والبند أ من القسم  
 الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بمعاينة ... ..  
 بالأشغال الشاقة المؤبدة لما أسند إليه وببراءة .. .. مما أسند إليهما  
 وبمعاينة كل من المتهمين بشهادة الزور .. .. بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة  
 أشهر وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة ... لمدة ثلاث سنوات تبدأ من  
 يوم الحكم فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض كما طعن فيه  
 كل من ... .. الخ

## الحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه إذ دانهم بجريمة  
 شهادة الزور قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال ذلك أنه اعتمد  
 في إدانتهم على سند من القول بأن روايتهم في التحقيقات تخالف تلك التي  
 أبدوها في الجلسة مع تمسك المدافع عنهم بأن أقوالهم الأخيرة هي التي تتفق  
 والحقيقة بما يعنيه بما يستوجب نقضه ،

وحيث إن البين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه عرض لتهمة شهادة الزور المسندة إلى الطاعنين في قوله وحيث إن المحكمة وقد استمعت إلى شهادة المتهم الأول ووكيل شيخ الحفراء - الطاعن الثاني - والحفيرين .....  
 ... .. - الطاعنين الثالث والرابع - وقد اجمعوا لديها أن العمدة ووكيل شيخ الحفراء قد ذهبا إلى مكان الحادث بعد انقضاء الجمع ولم يجدوا سوى القاتل ونفى العمدة لقاءه مع شاهد الإثبات الأول ، على ما قرره في تحقیقات الدعوى ، كما نفى وكيل شيخ الحفراء لقاءه معه وكل ما ذكره عن أحاديث متبادلة معه ثم إن الحفير ... .. نفي لقاءه بالشاهد أو محادثته وأنه أنبأه باسم قاتل الحفي عليه على ما ذكره بالتحقیقات وذهب إلى أبعد من ذلك فتنى أنه سئل بتحقیقات النيابة وأسند إلى المحقق تزوير أقواله عليه كما وأن الحفير ... .. نفي بدوره ما قرره بالتحقیقات من إحضار شاهد إليه بمعرفة الحفراء وما دام من حديث معه وإذا واجهتهم المحكمة بما قرروه بتحقیقات النيابة نفوا ما أسند إليهم فيها من أقوال وكما ذكر من قبل وذهب ثلثهم إلى النعي على النيابة بتزوير محضرها وخلص الحكم إلى أن ما أدلوا به من أقوال أمامها قصد به النيل من شهادة شاهد الإثبات الأول في الدعوى وذلك خدمة لصالح المتهم وأن المحكمة تطمئن إلى أن أقوالهم بتحقیقات النيابة هي المطابقة للحقيقة وانتهى الحكم من ذلك إلى ثبوت تهمة الشهادة الزور قبل الطاعنين لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه لا يصح تكذيب الشاهد في إحدى روايته اعتماداً على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك لأن ما يقوله الشخص الواحد كذباً في حالة ، وما يقرره صدقاً في حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة مما يتحتم معه أن لا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه إلا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك الرواية دون الأخرى وإذن فإن إدانة الطاعنين في جريمة الشهادة الزور لمجرد أن روايتهم أمام المحكمة قد خالفت ما قرروه في التحقیقات لا تكون مقامة على أساس صحيح من شأنه في حد ذاته أن يؤدي إليها بما يجعل الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعنين معيباً بما يستوجب نقضه دون حاجة لبحث الوجه الآخر من الطعن .



## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليود نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : جمال الدين منصور : صفوت مؤمن ، صلاح خاطر ومحمد حسين لبيب

( ١٣ )

### الطعن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٢ القضائية

(١) نقض • « التقرير بالطعن وايداع الأسباب » •

التقرير بالطعن دون تقديم أسباب . عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟

(٢) محاكمة • إجراءات المحاكمة • محاماة • وكالة • دفاع • « الإخلال بحق

الدفاع • ما يوفره » نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

وجوب أن يكون مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات إحكام للدفاع عنه . حق المتهم في اختيار  
محاميه مقدم على حق المحكمة في تعيينه . أثر ذلك وحده ؟

طلب منهم التأجيل لحضور محاميه الموكل وطلب آخر توكيل مدافع عنه . مضى المحكمة في  
نظر الدعوى في حضور محامين تدبتهما للدفاع عن المتهمين دون أن تفصح عن علة التفاتها عن الطلبين  
إخلال بحق الدفاع . يبطل لإجراءات المحاكمة .

(٣) طعن • « نطاقه » • نقض « أثر نقض الحكم » •

إمتداد أثر الطعن لغير الطاعن الذي لم يودع أسبابا لطعته . هل ذلك ؟

١ — لما كان الطاعن الثالث وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع  
أسبابا لطعنه ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا عملاً بنص  
المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر  
بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

٢- لما كان القانون يوجب أن يكون مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات محام يتولى الدفاع عنه ، والأصل في هذا الوجوب أن المتهم حرق اختيار محاميه ، وأن حقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيينه فاذا اختار المتهم محاميا ، فليس للقاضي أن يفتات على اختياره ، ويعين له مدافعا آخر ، إلا إذا كان المحامي المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل السير في الدعوى. لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني طلب التأجيل لحضور محاميه الموكل كما طلب الطاعن الرابع توكيل مدافع عنه ، غير أن المحكمة التفتت عن طلبهما ومضت في نظر الدعوى وحكمت عليهما بالعقوبة مكتفية بمثل من انتدبتهما للدفاع عنهما ، ودون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابتها للتأجيل ، أو تشير إلى إقتناعها بأن الغرض منه هو عرقلة سير الدعوى ، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم والإحالة وذلك بالنسبة لمن وقع الإخلال بشأتهما ، وللطاعنين الآخرين حتى من لم يودع منهما أسبابا لطعنه وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة - دون حاجة إلى بحث باقي ما يثيره الطاعنان الثاني والرابع في طعنهما أو بحث وجه طعن الطاعن الأول .

٣- أمتداد أثر الطعن لغير الطاعن الذي لم يودع أسبابا لطعنه وذلك لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين أولا: قتلوا....،... عمداً مع سبق الإصرار بأن بيتوا النية على قتلهما وأعدوا لذلك أسلحة نارية (مدافع رشاشة وبنادق) وما إن ظفروا بهما حتى أطلقوا عليهما أعيرة نارية قاصدين من ذلك قتلهما فحدثت بهما الإصابات الميينة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما ثانيا : سرقوا المبلغ المبين قدرا وقيمة بالتحقيقات والمملوك.... بطريق الإكراه الواقع عليه وعلى غيره بأن أطلقوا أعيرة نارية من الأسلحة سالفة الذكر فحدثت إصابات... بالإصابات الميينة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جراء إحداهما

عاهة مستدعة يستحيل برؤها وتمكنوا بهذه الوسيلة من الإكراه من الاستيلاء على ذات المبلغ. ثالثاً: الطاعن الأول والثاني والثالث وآخرين : أ - أحرزوا أسلحة نارية مما لا يجوز الترخيص بها (مدافع رشاشة) وذخائر مما تستعمل فيها .

ب - الطاعن الرابع وآخر أحرزوا بغير ترخيص سلاحين ناريتين مششخنتين (بندقية لى انفيلد) وذخائر مما تستعمل فيهما. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيود الوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضورياً للأول والثاني والخامس والسادس (الطاعنين) وغيباً للباقيين في ٢٨ من أكتوبر سنة ١٩٨١ عملاً بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٣١٤ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ - ٢ ، ٦ ، ٢٦ / ٢ ، ٣ ، ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الأول والقسم الثاني من الجلول رقم ٣ الملحق بمعاقبة المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة لما أسند إلى كل منهم .

فطعن المحكوم عليهم (الطاعنون) في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

### المحكمة

من حيث إن الطاعن الثالث . . وإن قرر بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسباب الطعنه ، ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول الطعن إشكلاً عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعنين الأول والثاني والرابع استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينهه الطاعنان الثاني والرابع على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والسرقه بالإكراه وإحراز



الأسلحة والذخيرة بغير ترخيص قد انطوى على إخلال بمقتضاها في الدفاع ، ذلك أن المحكمة رفضت تأجيل نظر الدعوى لحضور المحامي المدافع عن الثاني ولوكل الرابع مدافعاً عنه ، وندبت محامياً لكل منهما ومضت في نظر الدعوى وسمعت المرافعة وانتهت بإدانة الطاعنين دون أن تكشف في حكمها عن علة الرفض أو تضمنه ما يفيد أن الغرض من التأجيل كان عرقلة سير الدعوى .

وحيث إن القانون يوجب أن يكون مع المتهم بجناية أمام محكمة الجزاءات محام يتولى الدفاع عنه ، والأصل في هذا الوجوب أن المتهم حري في اختيار محاميه وأن حقه في ذلك مقدم على حق المحكمة في تعيينه فإذا اختار المتهم محامياً فليس للقاضي أن يفتات على إختياره ، ويعين له مدافعاً آخر ، إلا إذا كان المحامي المختار قد بدا منه ما يدل على أنه يعمل على تعطيل السير في الدعوى لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن الثاني طلب التأجيل لحضور محاميه الموكل ، كما طلب الطاعن الرابع توكيل مدافع عنه ، غير أن المحكمة التفتت عن طلبهما ومضت في نظر الدعوى وحكمت عليهما بالعقوبة مكتفية بمثول من انتدبتهما للدفاع عنهما ، ودون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم اجابتهما للتأجيل ، أو تشير إلى إقتناعها بأن الغرض منه هو عرقلة سير الدعوى ، فإن ذلك منها إخلال بحق الدفاع مبطل لإجراءات المحاكمة ويوجب نقض الحكم والإحالة ، وذلك بالنسبة لمن وقع الإخلال بشأنهما وللطاعنين الآخرين حتى من لم يودع منهما أسباباً لطعنه وذلك لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة — دون حاجة إلى بحث باقي ما يثيره الطاعنان الثاني والرابع في طعنهما أو بحث أوجه طعن الطاعن الأول .

## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، محمد حسين لبيب وحسن عمير .

( ١٤ )

### الطعن رقم ٦٣٢٧ لسنة ٥٢ القضائية

بناء « إقامة بناء في أرض زراعية » • عقوبة • حكم « تسببيه • تسبیب غیر  
معيب » • نقض « نظره والحكم فيه » •

حظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ .  
عدم استظهار الحكم ببيان تاريخ إقامة البناء . قصور .

لما كان مناط تطبيق أحكام أى من القانونين رقمى ٥٩ لسنة ١٩٧٣ و ٥٩ لسنة ١٩٧٨ فى حق الطاعن ومواجهة الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على حقيقته يقتضى استظهار تاريخ إقامة البناء محل الإتهام وهل يخضع لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ فيستثنى من حظر البناء فى الأراضي الزراعية لمجرد أنه مخصص لخدمة الأراضي الزراعية أو سكنا لملكها أم يخضع لأحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ والذي يشترط لانطباقه هذا الاستثناء أن يكون البناء فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد استظهر أن البناء حظيرة لتربية الماشية إلا أنه قصر عنه بيان تاريخ إقامتها فإنه يكون مشوبا بالقصور

### الوقائع

أهتمت النيابة العامة الطاعن فى قضية اللجنة... بأنه فى .... أقام بناء على أرض زراعية بدون ترخيص من الجهة المختصة وطلبت عقابه بالمواد ١٠٧ من

القانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانونين ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، ٥٩ لسنة ١٩٧٨  
ومحكمة . . . . . قضت غيابيا . . . . . عملاً بمواد الإتهام بحبس  
المتهم ثلاثة أشهر وتغريمه مائتي جنيه وإزالة وكفالة عشرة جنيات لوقف التنفيذ.  
فعارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد  
الحكم الغيابي المعارض فيه . فأستأنف . ومحكمة الجبزة الابتدائية (هيئة إستئنافية)  
قضت حضوره بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف  
والإكتفاء بحبس المتهم أسبوعاً واحداً مع الشغل والتأيد فيما عدا ذلك .  
فطعن الأستاذ . . . نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . إلخ .

## المحكمة

وحيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إقامة  
بناء في أرض زراعية بغير ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المباني  
مخصصة لخدمة الأرض الزراعية وقد أقيمت قبل سنة ١٩٧٤ .

وحيث إن المادة ١٠٧ مكرراً من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦  
المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ والمستبدلة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨  
قد نصت على أنه يحظر إقامة اية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ويعتبر في  
حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى  
من هذا الحظر الأراضي التي تنزع ملكيتها بالمنفعة العامة أو الأراضي التي يقام عليها  
المشروعات التي تخدم الإنتاج الزراعي أو الحيواني بشرط الحصول على ترخيص من  
وزارة الزراعة ومع ذلك يجوز للمالك الأراضي في القرى إقامة سكن خاص  
له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من  
وزير الزراعة وكانت هذه المادة قبل التعديل الذي أدخله القانون رقم ٥٩



لسنة ١٩٧٨ عليها تنص على أنه «محظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ، عدا الأراضي التي تقع داخل كردون ..... وتلك المخصصة لخدمتها أو سكنها لما لكها» لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون عرض لما أثاره في خصوص دفعه بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ورد عليه في قوله «لم يقم دليل في الأوراق يقطع بحصول البناء في تاريخ معين». وكان مناط تطبيق أحكام أى من القانونين رقمى ٥٩ لسنة ١٩٧٣ و ٥٩ لسنة ١٩٧٨ في حق الطاعن ومواجهة الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة على حقيقته يقتضى إستظهار تاريخ إقامة البناء محل الاتهام وهل يخضع لأحكام القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٣ فيستثنى من حظر البناء في الأراضي الزراعية لمجرد أنه مخصص لخدمة الأراضي الزراعية أو سكنها لما لكها أم يخضع لأحكام القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ والذي يشترط لانطباقه هذا الاستثناء أن يكون البناء في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه قد استظهر أن البناء حظيرة لتربية الماشية إلا أنه قصر عنه بيان تاريخ إقامتها فإنه يكون مشوبا بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وقول كلمتها في شأن ما يشره الطاعن بوجه الطعن. لما كان ما تقدم فانه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ٩ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، صلاح خاطر و محمد حسين لبيب

( ١٥ )

### الطعن رقم ٦٣٢٩ لسنة ٥٢ القضائية

(١) تموين • اثبات • محكمة الموضوع « سلطتها » • حكم « تسببيه • تسبيب  
غير معيب » •

للمحكمة الأخذ بما تظمن إليه عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات .

(٢) تموين • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » • حكم « تسببيه •  
تسبيب غير معيب » •

عدم التزام المحكمة بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية . إستفادة ذلك من الحكم  
بالإدانة مثال .

١ - من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ بما تظمن إليه من عناصر الإثبات  
ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات التي يجربها مأمورو الضبطية  
القضائية أو مساعدهم ما دامت مطروحة للبحث أمامها بالجلسة .

٢ - من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع  
الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت  
التي أخذ بها ، ولما كان ما يثيره الطاعن من عدم وجود مخزن بمحله لم يقصد  
به سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي أطمأنت إليها المحكمة فإنه لا يعيب  
الحكم المطعون فيه سكوته عن الرد صراحة على هذه الجزئية إذ أن في  
قضائه بإدانة الطاعن للأدلة الساتعة التي أوردها ما يفيد ضمنا أنه أطرح ذلك ولم  
يرفيه ، لا يغير عقيدته التي خلص إليها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم العجوزة محافظة الجيزة :  
حبس عن التداول إحدى السلع ( صابون ) عن طريق إخفائها وطلبت عقابه  
بالمواد ١ ، ٢ / ١ من القرار ١٨٤ لسنة ١٩٧٥ والجدول الملحق . ومحكمة جنح  
العجوزة قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل  
وتغريمه مائة جنيه والمصادرة وكفالة عشرين جنياً لوقف التنفيذ . فاستأنف  
المحكوم عليه . ومحكمة الجيزة الابتدائية (بهيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول  
الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة  
حبس سلعة ( صابون حمام ) عن التداول قلدشابه إخلال بحق الدفاع بأنه التفت  
عن دفاع الطاعن بعدم صحة ما أثبتته محرر المحضر بمحضره من أن الصابون  
بمخزن داخل المحل لأن محله ليس به مخزن طبقاً للرسم الهندسى الذى قلمه للمحكمة  
وأن ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة  
الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها وأورد على  
ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة مما أثبت بمحضر ضبط الواقعة ومن إعراف  
الطاعن بهذا المحضر بأنه تسلم الصابون فى اليوم السابق على تاريخ الواقعة وأنه  
كان ينوى بيعه للمستهلكين ليلاً منعاً للتزاحم وهى أدلة من شأنها أن تودى  
إلى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر أن للمحكمة أن تأخذ



بما تطمئن إليه من عناصر الإثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات التي يجريها مأمورو الضبطية القضائية أو مساعلوهم ما دامت مطروحة للبحث أمامها بالجلسة كما أن من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها مستفاد من الحكم بالإدانة إستنادا إلى أدلة الثبوت التي أخذ بها ولما كان ما يثيره الطاعن من عدم وجود مخزن بمحله لم يقصد به سوى إثارة الشبهة في أدلة الثبوت التي أطمأنت إليها المحكمة فإنه لا يعيب الحكم المطعون فيه سكوته عن الرد صراحة على هذه الجزئية إذ أن في قضائه بإدانة الطاعن للأدلة السائغة التي أوردها ما يفيد ضمنا أنه أطرح ذلك الدفاع ولم يرفيه ما يغير عقيدته التي خلص إليها . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٣ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر

(١٦)

### الطعن رقم ٥٨٣٨ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) اختصاص « الاختصاص النوعي » « الاختصاص المكاني » • نيابة عامة •  
قرارات وزارية • إجراءات « إجراءات التحقيق » • تفتيش « اذن التفتيش » •  
اصداره • بطلان • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • مواد مخدرة •

قرار وزير العدل رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٩ بتجديد اختصاص نيابة مخدرات القاهرة بالتحقيق  
والتصرف في الجنايات المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قرار تنظيمي . لم  
يسلب النيابة العامة اختصاصها العام .

صدور إذن التفتيش من عضو النيابة العامة في نطاق اختصاصه المكاني في إحدى الجرائم  
المنصوص عليها في القانون المذكور . لا بطلان .

- (٢) مواد مخدرة • تفتيش « اذن التفتيش » اصداره • بياناته • محكمة  
الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش موضوعي . .  
عدم إيراد محل إقامة الطاعن محمداً غير قادح في جدية التحريات .

- (٣) تحقيق • إجراءات « إجراءات التحقيق » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » •  
ما لا يوفره • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن » •  
ما لا يقبل منها •

حق المحقق في مباشرة بعض إجراءات التحقيق في هيئة الخصوم .

لا على المحكمة إن التفتت عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان .

تعييب التحقيق السابق مل المحاكمة . لا يصح أن يكون سبباً للطعن .

- (٤) مواد مخدرة • تحقيق • إجراءات « إجراءات التحقيق » • حكم « تسببيه •  
تسبيب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها •

تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة دون طلب إتخاذ إجراء معين في شأنها لا يصح أن يكون سبباً للطعن .

المنازعة الموضوعية في اختلاف ما ضبط من المخدروما حلل . عدم جواز التحدي به لأول

مرة أمام محكمة النقض .

(٥) مواد مخدرة • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه » • تسبب غير معيب •

جريمة إحرار المواد المخدرة توافرها مهما كان المقدار ضئيلا، متى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره .

(٦) مواد مخدرة • قصد جنائي • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •

قصد الاتجار في الجوهر المخدر واقعة مادية إستقلال محكمة الموضوع بتقديرها .

١- لما كان قرار وزير العدل رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ بتعديل اختصاص نيابة مخدرات القاهرة المعمول به إعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ والذي نص في مادته الأولى على اختصاص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجنايات المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة له والجنح المرتبطة بها وجعل اختصاصها شاملاً لما يقع بدائرة محافظة القاهرة هو قرار تنظيمي لم يسلب النيابة العامة اختصاصها العام ولم يأت بأي قيد يحد من السلطات المخولة قانوناً لها وليس من شأنه سلب ولايتها في مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، خاصة وأن تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح في أصله في اختصاص النيابة العامة بها ، وكان الإذن بالتفتيش يصح إذا صدر من عضو النيابة العامة لينفذ في نطاق اختصاصه المكاني - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - فان الحكم المطعون فيه إذ خلص في قضائه إلى اختصاص وكيل نيابة حلوان باصدار إذن التفتيش لا يكون قد خالف القانون في شيء وبالتالي فلا محل لما يشتره الطاعن من بطلان إذن التفتيش وبطلان إجراءاته ويكون النعي على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد غير سديد

٢- لما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار



إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطه التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد إقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما أرتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وإذ كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة متبعة لا ينازع الطاعن في أن لها أصل ثابت بالأوراق فضلا عن أن عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامة الطاعن أو عدم إيراد محكما في محضر الاستدلال - بفرض حصوله - لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

٣- لما كان القانون قد أباح للمحقق أن يباشر بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم مع السماح لهؤلاء بالاطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات وكان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع أنه منع من الاطلاع على ما أثبتته المحقق في التحقيقات بشأن إجراءات وزن المخدر فإن ما أثاره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان فلا تلزم المحكمة في الأصل بالرد عليه ، فضلا عن أن ما ينعاه الطاعن من ذلك لا يعدو أن يكون تعيباً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم .

٤ - لما كان ما يثيره الطاعن من أن العينة التي تم تحليلها أخذت من طربة واحدة ولم ترسل باقي الطرب للتحليل وبالتالي لم يثبت أنها مادة مخدرة فلا يجوز الاستناد إلى مقدارها في التدليل على قصد الاتجار مردوداً بأن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن أثار هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع إلا أنه لم يطلب إلى المحكمة إتخاذ إجراء معين في شأن تحليل باقي الطرب المضبوطة فإن ما أثاره فيها سلف لا يعدو كذلك أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم وليس للطاعن أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق

لم يطلب منها وما يثيره في هذا الصدد ينحل في الواقع إلى منازعة موضوعية في كنه بقية المواد المخدرة المضبوطة والتي لم ترسل للتحليل وهو ما لا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض .

٥ - لما كان القانون لم يعين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالعقاب واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً متى كان له كيان مادي محسوس أمكن تقديره ، متى كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه تبين من تقرير التحليل أن الفتات التي وجدت عالقة بكفتي الميزان من مادة الأفيون المخدرة فإن هذه الفتات ولو كانت دون الوزن كافية للدلالة على حيازة الطاعن لهذا المخدر

٦ - لما كان الأصل أن الإتجار في المخدر إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن بضخامة كمية المواد المخدرة المضبوطة وتنوعها ومن التحريات ومن ضبط أدوات تستعمل في تجارة المخدرات من ذلك ميزان ذى كفتين عثر بهما على فتات من مادتي الحشيش والأفيون وسكين علقت بنصلها فتات من مادة الحشيش وأوراق من السلوفان علقت بها أيضاً فتات من مادة الحشيش ، وهو تدليل سائق يحمل قضاء الحكم فان النعى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون غير سديد .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز جوهرين مخدرين (حشيشاً وأفيوناً) وكان ذلك بقصد الاتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد الوصف الواردين بقرار الاتهام فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١/١، ٢، ١/٣٤، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ٩، ٥٧ من الجدول الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة وتغريمه ٥٠٠٠ (خمسة آلاف جنيه) ومصادرة المخدر والأدوات المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ

### الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة حيازة جواهر مخدرة بقصد الاتجار قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش وما تلاه من إجراءات لصدوره من وكيل نيابة حلوان وهو غير مختص بإصداره إذ كان ينبغي صدوره من وكيل نيابة مخدرات القاهرة باعتباره صاحب الاختصاص بالجرمة موضوع التحقيق ، وببطلان الإذن أيضاً لعدم جدية التحريات لاختلاف رقم المنزل الذي يقيم فيه الطاعن وتم تفتيشه عن الرقم الذي أثبتته مستصدر الإذن بمحضره كما دفع ببطلان إجراءات وزن المخدر لإجرائها في غيبة الطاعن وقد أ طرح الحكم هذه الدفوع جميعها بما لا يتفق وصحيح القانون ، هذا إلى أن الحكم استدل على قصد الاتجار بحسامه كمية المواد المخدرة المضبوطة وتنوعها رغم ما أثاره الدفاع من أن العينة التي تم تحليلها أخذت من طرية واحدة ولم ترسل باقي الطرب للتحليل وبالتالي لم يثبت أنها من مادة الحشيش ، فضلاً عن أن فتات الأفيون المضبوطة ليس لها كيان يمكن حيازته فلا تشكل جريمة وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أنه بناء على إذن النيابة العامة بتفتيش الطاعن ومسكنه انتقل ضابط مباحث قسم حلوان ومعه قوه من رجال الشرطة إلى مسكن الطاعن وداهم بابه فشاهد الطاعن



يُخرج مسرعا من إحدى الغرف فقام بالقبض عليه وبفتيش الغرفة التي خرج منها عشر فوق أريكة على يمين الداخل على نصف طرية حشيش مغلقة بورق السلوفان وبجوارها سكين ملوث نصلها بآثار لمادة مخدرة وبعض قطع من ورق السلوفان ، كما عثر أسفل الأريكة على ميزان ذى كفتين وكيس بداخله مبلغ من النقود ، كما عثر على ست عشرة طرية حشيش داخل تجويف ثلاجة غير مستعملة في غرفة نوم الطاعن وبلغ وزن طرب الحشيش المضبوطة ٥,١٥٠ كيلو جرام وتبين من تقرير التحليل أن المادة المضبوطة مخدر الحشيش وأن بنصل السكين وأوراق السلوفان فتات لمخدر الحشيش وبكفتى الميزان فتات لمخدر الحشيش والأفيون وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وتؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان قرار وزير العدل رقم ٤١٧٤ لسنة ١٩٧٩ الصادر بتاريخ ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ بتعديل إختصاص نيابة مخدرات القاهرة المعمول به اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٨٠ والذي نص في مادته الأولى على إختصاص هذه النيابة بالتحقيق والتصرف في الجنايات المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها والقوانين المعدلة له والجنح المرتبطة بها وجعل إختصاصها شاملاً لما يقع بدائرة محافظة القاهرة هو قرار تنظيمي لم يسلب النيابة العامة إختصاصها العام ولم يأت بأى قيد يحد من السلطات المخولة قانوناً لها وليس من شأنه سلب ولايتها في مباشرة تحقيق أية جريمة من الجرائم الواردة بقانون المخدرات رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ سالف الذكر ، خاصة وأن تقييد ولاية أعضاء نيابة المخدرات بتلك الجرائم لا يقدح في أصله في إختصاص النيابة العامة بها ، وكان الإذن بالفتيش يصح إذا صدر من عضو النيابة العامة لينفذ في نطاق إختصاصه المكاني - وهو ما لا يمارى فيه الطاعن - فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص في قضائه إلى إختصاص وكيل نيابة حلوان بإصدار إذن التفتيش لا يكون قد خالف القانون في شيء وبالتالي فلا محل لما يشيره

الطاعن من بطلان إذن التفتيش وبطلان إجراءاته ويكون النعى على الحكم المطعون فيه في هذا الصدد غير سديد لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن أسس دفعه ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات على أن محضر الاستدلال أثبت به أن منزل الطاعن يحمل رقم ٢ بينما ثبت من التحقيق أنه يحمل رقم ٤ وقد رد الحكم على شواهد هذا الدفع بأن معاينة النيابة لم تقطع في بيان حقيقة رقم المنزل الذي يقيم فيه الطاعن إذ وجد أثناء المعاينة مرقوما برقم ٤ بطلاء حديث كما وجد المنزل المجاور له مرقوما بذات الرقم بالطباشير . ولما كان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار إذن التفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف المحكمة الموضوع ومتى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في هذا الشأن فإنه لا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وإذا كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه لعدم جدية التحريات التي سبقته بأدلة منتجة لا ينازع الطاعن في أن لها أصل ثابت بالأوراق ، فضلا عن أن عدم ذكر بيان دقيق عن محل إقامة الطاعن أو عدم إيراده محددًا في محضر الاستدلال - بفرض حصوله - لا يقدر بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الصدد لا يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تصدى لما أثاره الطاعن من بطلان إجراءات وزن المخدر المضبوط لحصوله في غيبته ورد عليه وكان القانون قد أباح للمحقق أن يباشر بعض إجراءات التحقيق في غيبة المحصوم مع السماح لهؤلاء بالإطلاع على الأوراق المثبتة لهذه الإجراءات وكان الطاعن لم يدع أمام محكمة الموضوع أنه منع من الاطلاع على ما أثبتته المحقق في التحقيقات بشأن إجراءات وزن المخدر فإن ما أثاره في هذا الصدد لا يعدو أن يكون دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان فلا تلتزم المحكمة في الأصل بالرد عليه ، فضلا عن أن ما ينعاه الطاعن من ذلك لا يعدو أن يكون

تعييناً للتحقيق الذي جرى في المرحلة السابقة على المحاكمة - مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن من أن العينة التي تم تحليلها أخذت من طربة واحدة ولم ترسل باقي الطرب للتحليل وبالتالي لم يثبت إنها مادة مخدرة فلا يجوز الاستناد إلى مقدارها في التدليل على قصد الاتجار مردوداً بأن البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن وإن أثار هذا الدفاع أمام محكمة الموضوع إلا أنه لم يطلب إلى المحكمة إتخاذ إجراء معين في شأن تحليل باقي الطرب المضبوطة فإن ما أثاره فيما سلف لا يعدو كذلك أن يكون تعييناً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم وليس للطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها وما يثيره في هذا الصدد ينحل في الواقع إلى منازعة موضوعية في كنهه بقية المواد المخدرة المضبوطة والتي لم ترسل للتحليل وهو مالا يجوز التحدى به أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يعين حداً أدنى للكمية المحرزة من المادة المخدرة فالعقاب واجب حتماً مهما كان المقدار ضئيلاً متى كان له كيان مادي محسوس أمكن تقديره فتي كان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه تبين من تقرير التحليل أن الفتات التي وجدت عالقة بكفتي الميزان من مادة الأفيون المخدرة فإن هذه الفتات دون الوزن كافيه للدلالة على حيازة الطاعن لهذا المخدر ولا على الحكم إذا هو استند إليه في إثبات قصد الاتجار . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن الاتجار في المخدر إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنها تقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن بضحامة كمية المواد المخدرة المضبوطة وتنوعها ومن التحريات ومن ضبط أدوات تستعمل في تجارة المخدرات من ذلك ميزان ذى كفتين عثر بهما على فتات من مادي الحشيش والأفيون وسكين علفت بنصلها فتات من مادة الحشيش وأوراق من السلوفان علفت بها أيضاً فتات من مادة الحشيش ، وهو تدليل سائق يحمل قضاء الحكم فان النعى عليه بالقصور والفساد في الاستدلال يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .



## جلسة ١٧ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار نائب رئيس المحكمة ، مسعد الساعى ، أحمد سغفان ومحمود البارودى

( ١٧ )

### الطعن رقم ٥٦٠٨ لسنة ٥٢ القضائية

تزوير « أوراق رسمية » • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر  
معيب • اثبات « بوجه عام » •

محضر جمع الاستدلالات . جواز الاحتجاج به ضد صاحب الاسم المتحل فيه . تغيير المتهم  
لاسمه فيه . عدم كفايته . مجردا لتوافر جريمة التزوير سواء وقع بالاسم المتحل أم لا . تحقق  
التزوير في هذه الحالة شرطه : أن يكون الاسم المتحل لشخص معروف للمتهم لحقه أو يحتمل  
أن يلحق به ضرر . مثال .

من المقرر أن محضر الاستدلالات يصلح لأن يحتج به ضد صاحب  
الاسم المتحل فيه وأن مجرد تغيير المتهم لأسمه في هذا المحضر لا يعد وحده  
تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المتحل أو لم يقع إلا أن يكون قد انتحل  
إسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء إنتحال  
أسمه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه انتحل بمحاضره  
الاستدلالات الثلاثة الآنف بيانها إسم شخص معروف لديه هو صهره  
فان الحكم يكون قد أثبت في حقه توافر أركان جريمة التزوير ويكون النعى  
على الحكم في هذا الصدد على غير أساس من القانون .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن : - ١ - إشتراك بطريق المساعدة مع موظف  
عمومى حسن النية هو الملازم أول..... في ارتكاب تزوير في محرر رسمى .

هو محضر ضبط الواقعة المؤرخ ..... حال تحريره 'المختص  
 بوظيفته وذلك بجعله واقعه مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها  
 بأن انتحل اسم ..... على خلاف الحقيقة وبصم بأصبعه على المحضر  
 ببصمة نسبها زورا إليه فتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة (٢) اشترك بطريق  
 المساعدة مع موظف عمومي حسن النية آنف الذكر في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هو  
 محضر الضبط المؤرخ ..... حال تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة  
 مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن انتحل اسم على خلاف  
 الحقيقة وبصم بأصبعه على المحضر ببصمة نسبها زورا إليه فتمت الجريمة بناء  
 على هذه المساعدة (٣) اشترك بطريق المساعدة مع موظف عمومي حسن النية  
 هو المساعد ... في ارتكاب تزوير في محضر التحري المؤرخ ..... حال  
 تحريره المختص بوظيفته وذلك بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة  
 مع علمه بتزويرها بأن انتحل اسم على خلاف الحقيقة وبصم بأصبعه على  
 المحضر ببصمة نسبها إليه زورا فتمت الجريمة بناء على هذه المساعدة (٤)  
 شرع في سرقة مسكن... وكان ذلك بواسطة التسور من الخارج إلى داخل  
 المسكن ونحار، اثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة  
 متلبسا بها . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات  
 لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام فقرر ذلك .  
 ومحكمة جنايات ... قضت عملاً بالمواد ٤٠ / ٣، ٢١١، ٢١٣، ٢٢٥ ،  
 ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ / ١ - ٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧  
 من ذات القانون. أولاً : بمعاينة المتهم. أولاً: - بالحبس مع الشغل لمدة ستة  
 أشهر عن التهم الثلاث الأول. ثانياً : - بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر  
 عن التهمة الرابعة وذلك بعد تعديل وصف التهمة إلى . أولاً: اشترك بطريق  
 المساعدة مع موظفين عموميين حسني النية هما الملازم أول .....  
 والمساعد ..... في ارتكاب تزوير في محرر رسمي هي  
 محاضر الشرطة المؤرخة . . . . .

حال تحريرها المختص بوظيفته وذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها بأن انتحل اسم على خلاف الحقيقة وبصم بأصبعه على هذه المحاضر ببصمة نسبها زورا إلى صاحب الاسم المنتحل فتنت الجريمة بناء على هذه المساعدة ثانياً : — دخلا ليلا مسكن . . . . . بقصد ارتكاب جريمة ووجد مختفياً عن أعين من لهم الحق في إخراجه .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

### الحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي الإشتراك في ارتكاب تزوير في محررات رسمية ودخول مسكن بقصد ارتكاب جريمة قد شابه خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن ركن الضرر في جريمة الإشتراك في التزوير غير قائم لأن الطاعن وقع على المحررات الثلاثة ببصمته هو والتي لا يمكن نسبتها إلى أحد سواه ، كما التفت الحكم عن دفاع الطاعن القائم على أن دخوله المسكن الذي ضبط فيه كان بدعوة من صاحبه بقصد الاستضافة كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : إنه في ليلة... ضبط المتهم — الطاعن — مختفياً بمسكن... بعد أن تمكن من الوصول إليه متسلقا جداره واقتيد إلى قسم الشرطة حيث سأله الملازم أول . . . . . في محضره فانتحل اسم . . . . . خلافاً للحقيقة وبصم على هذا المحضر ببصمة ثم فعل ذلك في المحضر أمام نفس الضابط وفي المحضر المؤرخ الذي حرره المساعد . . . ثم تبين أن الاسم الذي انتحله هو لشقيق زوجته — وأورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها استمداً من أقوال كل من الملازم أول . . . . . والمساعد . . . . . ومنسوب الشياخة . . . . . و . . . . .  
. . . . . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن



محضر الاستدلالات يصلح لأن يحتج به ضد صاحب الاسم المتحل فيه وأن مجرد تغيير المتهم لاسمه في هذا المحضر لا يعد وحده تزويرا سواء وقع على المحضر بالاسم المتحل أو لم يقع إلا أن يكون قد انتحل اسم شخص معروف لديه لحقه أو يحتمل أن يلحق به ضرر من جراء إنتحال إسمه ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه انتحل بمحاضر الاستدلالات الثلاثة الآنف بيانتها اسم شخص معروف لديه هو صهره فإن الحكم يكون قد أثبت في حقه توافر أركان جريمة التزوير ، ويكون النعى على الحكم في هذا الصدد على غير أساس من القانون ، لما كان ذلك ، وكان البين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يثر شيئا مما أورده بوجه الطعن في شأن دفاعه القائم على أن دخوله المسكن الذي ضبط فيه كان بدعوة من صاحبه بقصد الإستضافه ، فإنه لا يكون له أن ينعى على المحكمة قعودها عن الرد على دفاع لم يثر أمامها ولا يقبل منه التحدى بذلك الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد يونس ثابت ، فوزى الملوك ، عبد الرحيم نافع و محمد حسن

( ١٨ )

### الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ القضائية

(١) مأمور الضبط القضائي • استدلالات • اثبات « بوجه عام » نيابة عامة •

حق مأمور الضبط القضائي في سؤال المتهم دون إستجوابه تفصيلاً. محضر • عنصر من عناصر  
الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه .

(٢) إستجواب • مأمور الضبط القضائي • استدلالات •

الاستجواب : ماهيته .

(٣) اثبات « بوجه عام » « شهود » • إستجواب • مواجهة •

المواجهة كالإستجواب من إجراءات التحقيق .

(٤) إستجواب • مأمور الضبط القضائي • اثبات « بوجه عام » « شهود »  
« مواجهة » . إجراءات « إجراءات التحقيق » • نقض « أسباب الطعن » • ما يقبل  
منها « • امتداد أثر الطعن » « نظر الطعن والحكم فيه » •

إقامة الحكم قضاءه ضمن الأدلة التي تساند إليها على الدليل المستمد من الاستجواب الباطل  
تعييه بما يوجب نقضه والإحالة .

إتصال وجه الطعن ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . أثره ؟ .  
مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟ .

اسم المقرر طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور  
الضبط القضائي أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً  
وأن يثبت في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك إقراره بالتهمة ويكون هذا  
المحضر عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه .

٢ - الاستجواب المحظور قانونا على غير سلطة التحقيق هو مواجهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفندها إن كان منكرا للتهمة أو يعترف بها إذا شاء الاعتراف .

٣ - من المقرر أن المواجهة كالاستجواب تعد من إجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط القضائي إتخاذها .

٤ - لما كان ما صدر صدر عن مأمور الضبط القضائي من مواجهة للطاعن الثالث بالأدلة القائمة ضده ومناقشته تفصيليا فيها وتوجيه الاتهام إليه إنما ينطوي على استجواب محظور في تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية : ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه - ضمن الأدلة التي تساند إليها في إدانة المحكوم عليهم - على الدليل المستمد من هذا الاستجواب الباطل ، فانه يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الثالث وكذلك بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثاني لاتصال وجه الطعن الذي بني عليه النقض بهما إعمالا لنص المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وأيضاً بالنسبة إلى الطاعن الرابع لوحدة الواقعة ومراعاة لحسن سير العدالة ، وذلك دون حاجة لمناقشة سائر الوجوه الأخرى للطعون المقدمة من الطاعنين ولا يغير من ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في الرأي الذي أنتهت إليه المحكمة .

## الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كلا من ( ١ ) ..... ( ٢ ) .....  
 ( ٣ ) ..... ( ٤ ) ..... ( ٥ ) .....  
 ( ٦ ) ..... ( ٧ ) ..... ( ٨ ) .....  
 ( ٩ ) ..... ( ١٠ ) .....



بأنهم في يوم ١٦ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ ومنذ أربعة أشهر سابقة على هذا التاريخ بدائرة قسم النزهة محافظة القاهرة : أولا : المتهمون الستة الأول : ( ١ ) بصفتهم موظفين عموميين أمناء شرطة بقسم الجوازات بميناء القاهرة الجوى استولوا بغير حق على خاتم السفر المبين بالتحقيقات المملوكة لهذه الجهة وقد ارتبطت هذه الجريمة بجنايتي تزوير في محررات رسمية واستعمالها ارتباطا لا يقبل التجزئة على النحو الموضح بالتهمة الثانية .

( ٢ ) ارتكبوا تزويرا في محررات رسمية هي بطاقتا السفر الموضحتان بالتحقيقات وذلك بطريق الاصطناع بأن اتفقوا فيما بينهم على إنشاء هاتين البطاقتين على غرار البطاقات الصحيحة وتضمينهما ما يفيد موافقة الجهة المختصة على سفر المتهمين التاسع والعاشر للخارج خلافا للحقيقة وتنفيذا لذلك استولوا دون حق ، وبواسطة المتهم الخامس على النماذج البيضاء لهذه البطاقات ، وقاموا بملء بيانات البطاقتين السالفتين واعتمدوها بخاتم السفر موضوع التهمة الأولى واستعملوا هذين المحررين المزورين بتقديمهما للسلطات المختصة بميناء القاهرة الجوى مع علمهم بتزويرهما .

( ٣ ) بصفتهم الوظيفية سالفه الذكر طلبوا وأخذوا عطية للاخلال بواجبات وظائفهم بأن طلبوا مبالغ نقدية قدرها ٣٥٠ ثلاثمائة وخمسون جنيها من المتهمين التاسع والعاشر أخذوا منها ٣٠٠ ثلاثمائة جنيها على سبيل الرشوة مقابل تمكينهما من مغادرة البلاد في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

( ٤ ) استحصلوا بغير حق وبواسطة المتهم الخامس على أختام السفر الخاصة بقسم الجوازات بميناء القاهرة الجوى واستعملوها استعمالا ضارا بالمصلحة العامة بوضع بصممتها على النماذج البيضاء لبطاقات السفر المستولى عليها دون حق . ثانياً : المتهمون من السابع وحتى العاشر : أشتركوا مع المتهمين الستة الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في ارتكاب جرائم الاستيلاء دون حق والتزوير والاستعمال المنسوبة إليهم بأن اتفقوا معهم على ارتكابها وقدموا إليهم جوازات السفر الخاصة بالمتهمين التاسع والعاشر وباقي أوراق سفرهما

ومكنوهم بذلك من إجراء التزوير السالف باسمى الأخيرين فتحت الجرائم المذكورة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ثالثا : المتهمان السابع والثامن : - توسطاً فى ارتكاب جريمة الرشوة موضوع التهمة الثالثة المنسوبة للمتهمين الستة الأول وذلك بأن توصلوا إلى إتمام الاتفاق بين هؤلاء المتهمين وبين المتهمين التاسع والعاشر على ارتكابها وتقاضيا من المتهمين الأخيرين الراشدين مبالغ الرشوة التى دفعها للمتهمين الأولين .

رابعاً : المتهمان التاسع والعاشر أيضاً : قدما رشوة للمتهمين الستة الأول بواسطة المتهمين السابع والثامن للإخلال بواجبات وظيفتهم بأن نقداهم مبلغ الرشوة آنفة البيان مقابل تمكينهما من السفر خلافا للقانون .

خامساً : المتهم السابع أيضاً : عرض وقبل الوساطة في رشوة موظفين  
عموميين ولم ينفذ ذلك بأن عرض على كل من ..... ، ..... ،  
..... ، وقبل منهم مبالغ نقدية قدرها ٥٨٠  
خمسمائة وثمانون جنيها مقابل التوسط لصالحهم في رشوة موظفين  
عموميين لتمكينهم من السفر خارج البلاد خلافاً للقانون : وأحالتهم  
لمحكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة لمعاقبتهم طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر  
الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً للاول والثاني والثالث والرابع  
والخامس والسادس والثامن وغايبيا للباقيين عملاً بالمراد ٤٠ / ٢ ، ٣ و ٤١ .  
١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ مكرر و ١٠٧ مكرر و ١٠٩ مكرر ثانياً فقرة ١ و ١١٠  
و ١١٣ / ١ ، ٢ و ١١٨ و ١١٩ مكرراً و ٢٠٧ / ٢ و ٢١٤ من قانون العقوبات  
مع أعمال المادتين ٣٠ / ٢ ، ٣٢ / ٢ من ذات القانون أولاً : بمعاقبة المتهم  
الأول ..... بالسجن سبع سنوات وغرامة النى جنيه وعزله  
ثانياً : معاقبة كل من ..... و ..... و .....  
..... بالسجن لمدة ثلاث سنوات وغرامة  
النى جنيه وعزله ..... وثالثاً : مصادرة الأوراق  
المزورة المضبوطة رابعاً : براءة كل من ..... و ..... و ..... و .....

فطعن المحكوم عليهم الأول والثاني والرابع والثامن في هذا الحكم بطريق  
النقض . . . . . الخ

## الحكمة

من حيث إن الطعن المقدم من كل من الطاعنين الأربعة قد استوفى  
الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينهه الطاعن الثالث على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه  
بجرمى طلب وأخذ عطية للإخلال بواجبات وظيفته والاشتراك في  
تزوير أوراق رسمية واستعمالها فقد شابه الفساد في الاستدلال والقصور  
في التسبيب - ذلك بأنه عول في قضائه بالإدانة - ضمن ما عول عليه - على  
الدليل المستمد من استجوابه الباطل في محضر جمع الاستدلالات ولم يفصح  
في أسبابه عن الأسانيد التي أقام عليها قضائه باطراح الدفع المبدى من الطاعن  
في هذا الشأن ببطلان الدليل المستمد من أقواله في ذلك المحضر مما يعيب الحكم  
المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إن البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة  
الدعوى وبين دور كل من المتهمين فيها استمد الدليل على ثبوت الإتهام في حق  
من دانه منهم من شهادة ضبط الواقعة وأقوال بقية الشهود ومن تقرير قسم أبحاث  
التزييف والتزوير وما أسفر عنه تفتيش منزلى للمتهمين الأول والرابع وما أدلى به  
المتهمون ومنهم الطاعن الثالث ومن أقوالهم بمحضر ضبط الواقعة ، ثم عرض  
للدفع المبدى من الطاعن الثالث ببطلان الدليل المستمد من استجوابه بهذا  
المحضر واطرحه بقوله أما ما ذهب إليه الدفاع من بطلان محضر جمع الاستدلالات  
على أساس أن محققه أجرى استجوابا للمتهم فهو أمر لم يؤيده واقع إذ أن  
الثابت من الأوراق أن محقق الشرطة سأل المتهم عما هو منسوب إليه وهناك  
فرق شاسع بين سؤال المتهم وبين استجوابه ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر  
طبقاً لنص المادة ٢٩ من قانون الإجراءات الجنائية أن لمأمور الضبط القضائي  
أن يسأل المتهم عن التهمة المسندة إليه دون أن يستجوبه تفصيلاً وأن يثبت



في محضره ما يجيب به المتهم بما في ذلك إقراره بالتهمة ويكون هذا المحضر عنصراً من عناصر الدعوى تحقق النيابة ما ترى وجوب تحقيقه منه .

وكان الاستجواب المحظور قانوناً على غير سلطة التحقيق هو مواجهة المتهم بالأدلة المختلفة قبله ومناقشته مناقشة تفصيلية كما يفند ما أن كان منكراً للتهمة أو يعترف بها إذا شاء الاعتراف . ومن المقرر أن المواجهة كالأستجواب تعد من إجراءات التحقيق المحظور على مأمور الضبط القضائي إتخاذها لما كان ذلك ، وكان البين من المفردات المضمومة تحقيقاً لوجه الطعن أن مأمور الضبط القضائي قد تلقى في محضر الضبط المؤرخ ۱۷ - ۹ - ۱۹۷۹ أقوال الطاعن الثالث . . . . . بشأن الوقائع المسندة إلى المتهمين وبعد أن بين دور الطاعن الأول فيها وأقر بضبط الأوراق التي وجدت بمنزله وكشف عن الأسلوب الذي اتبعه المتهمون في تمكين راغبى السفر إلى الخارج من المطلوبين للتجنيد ، استرسل مأمور الضبط القضائي في مناقشته تفصيلاً فيما جاء بأقواله وفي مواجهته بالأدلة القائمة في حقه مما أدلى به بقية المتهمين والشهود ثم انتهى إلى توجيه الاتهام إليه بارتكاب جريمة الحصول على رشوة والاشتراك في تزوير أوراق رسمية ، وبالعمل على تمكين أشخاص ممنوعين من السفر من مغادرة أراضي جمهورية مصر بطريقة غير مشروعة .

لما كان ذلك ، وكان ما صدر عن مأمور الضبط القضائي من مواجهة للطاعن الثالث بالأدلة القائمة ضده ومناقشته تفصيلاً فيها وتوجيه الاتهام إليه إنما ينطوي على استجواب محظور في تطبيق الفقرة الأولى من المادة ۲۹ من قانون الإجراءات الجنائية ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه ضمن الأدلة التي تساند إليها في إدانة المحكوم عليهم - على الدليل المستمد من هذا الاستجواب الباطل ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الثالث وكذلك بالنسبة إلى الطاعنين الأول والثاني لإتصال وجه الطعن الذي بنى عليه النقض بهما إعمالاً لنص المادة ۴۲ من القانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وأيضاً بالنسبة إلى الطاعن الرابع لوحدة الواقعة ومراعاة لحسن سير العدالة ، وذلك

دون حاجة لمناقشة سائر الوجوه الأخرى للطعون المقدمة من الطاعنين ، ولا  
يغير من ذلك ما أورده الحكم من أدله أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية  
متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة تتكون عقيدة المحكمة بحيث إذا سقط  
أحدهما أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان لهذا الدليل الباطل في  
الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة .

## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد يونس ثابت ، فوزى المملوك ، عبد الرحيم نافع و محمد حسن

( ١٩ )

### الطعن رقم ٥٨٥٥ لسنة ٥٢ القضائية

(١) نصب • جريمة « أركانها » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

جريمة النصب . مناط توافرها ؟ .

عدم تحققها بمجرد الإدعاءات والأقوال الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها .  
وجوب أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية خارجية

(٢) نصب • اشتراك • فاعل أصلي • جريمة « أركانها »

جريمة النصب بالاستعانة بآخر . شرط وقوعها .

تداخل الشخص الآخر بسعى الجاني وتديره وإرادته . وألا يقتصر تأييده على مجرد ترديد  
لأكاذيب الفاعل .

مثال في إدعاء بیکارة الزوجة

(٣) اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببه • تسبب غير معيب » •

الخطأ في الإسناد ماهيته ؟

١ — لما كان من المقرر أن جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة إحتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والاستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق إحتيالية أو باتخاذ اسم كاذب وإنتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف ، وكان القانون وإن نص على أن الطرق الاحتيالية تعد من وسائل النصب إلا أنه يجب أن يكون



من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها ، كما أن من المقرر أن مجرد الادعاءات والأقوال الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تتحقق بها جريمة النصب باستعمال طرق إحتيالية — بل يشترط القانون أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية خارجية تحمل المحنى عليه على الاعتقاد بصحته .

٢ — يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر على تأييد الأقوال والادعاءات المكذوبة ، أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجاني وتدبيره وإرادته لامن تلقاء نفسه بغير طلب أو إتفاق — وأن يكون تأييد الآخر في الظاهر لادعاءات الفاعل تأييدا صادرا عن شخصه — هولا مجرد ترديد لأكاذيب الفاعل . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع في الدعوى الراجعة قد استخلصت في حدود سلطتها التقديرية وبالأدلة السائغة أن المطعون ضدهما الأول قد تزوجت بالطاعن بمعاونة المطعون ضدهما الثاني والثالث — زواجا حقيقيا جديا ، فإن جريمة النصب لا تكون قائمة — حتى لو صح ما ذكره الطاعن من أن المطعون ضدهم قد استولوا منه على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج لما هو مقرر شرعا من أن اشتراط بكارة الزوج لا يؤثر في صحة عقد الزواج — ما دام الثابت خلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد — بل يبقى العقد صحيحا ويبطل الشرط .

٣ — من المقرر أن الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أن الطاعن لم يرفع دعواه إلا بعد أن عاشر زوجته أكثر من عامين بفرض أنه استخلاص ليس له مأخذ من الأوراق — فإنه لا أثر له في جوهر الواقعة كما اقتنعت بها المحكمة إذ يستوى في ذلك أن يكون الطاعن قد دخل بالمطعون ضدهما الأول من تاريخ العقد أو لم يدخل بها ، ما دام الحكم قد اثبت بأدلة سائغة لا ينزع الطاعن بأن لها معينها من الأوراق أن الطاعن قد تزوج بالمطعون ضدهما بالفعل ، وأن أركان جريمة النصب كما هي معرفة به في القانون —

غير متوافرة لما كان ما تقدم ، فان الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا  
رفضه موضوعا

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بطريق الادعاء المباشر قبل المطعون ضدهم أمام  
جنيح مصر الجديدة بوصف أنهم : استعملوا طرقا احتيالية توصلوا بها إلى سلب بعض  
ثروتهم وذلك بأن أدلوا بوقائع مزورة حتى تحصلوا على أموال وامتعتهم ومجوهرات  
ونقود تقدر بالفين من الجنيهات وطلب عقابهم بالمادة ٣٣٦ من قانون  
العقوبات وبالزامهم بأن يؤدوا له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل  
التعويض المؤقت

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا للأولى والثاني وغايبا للثالث عملا  
بمادة الإتهام بحبس كل منهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لإيقاف  
التنفيد والزامهم بدفع مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت  
فعارض المحكوم عليه الثالث وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي  
الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه .

وإستأنف المحكوم عليهم ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة  
استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم  
المستأنف وبراءة المتهمين مما نسب إليهم وفي الدعوى المدنية برفضها .  
فطعن الأستاذ المحامي عن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق  
النقض ..... الخ

## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه - إذ قضى ببراءة  
المطعون ضدهم من تهمة النصب ورفض الدعوى المدنية ، فقد أخطأ في

تطبيق القانون وشابه الفساد في الاستدلال والخطأ في الإسناد ، ذلك بأنه اقام قضاؤه بالبراءة على عدم توافر أركان جريمة النصب - مع أن المطعون ضدهم استولوا على بعض ثروة الطاعن باستعمال طرق إحتيالية بإيهامه بأن المطعون ضدها الأولى بكرا - لم يسبق لها الزواج - على خلاف الحقيقة وبتدخل من المطعون ضده الثالث مستغلا صفته كضابط بالقوات المسلحة . كما استند الحكم في قضاؤه إلى أن الطاعن تزوج بالمطعون ضدها الأولى في ٦ - ٥ - ١٩٧٤ وباشرها ولم يرفع الدعوى إلا بعد عامين من معاشرتها - وهو إستخلاص لأصل له في الأوراق وذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه بعد أن بين واقعة الدعوى أورد تبريرا لقضاؤه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية قوله . . وأما بالنسبة لجريمة النصب المعروفة بالمادة ٣٣٦ عقوبات والمسندة إلى المتهمين فانه يشترط لتوافر أركانها أن تستعمل طرقا إحتيالية من شأنها الإيهام والإدخال في الروع بأنها صحيحة بقصد الإستيلاء على أموال الجني عليه ، ومن المقرر قانونا أن هذه الطرق الاحتيالية لا تتحقق بمجرد الأقوال والادعاءات الكاذبة ولكن يجب أن يصاحب تلك الأقوال مظاهر مادية وخارجية تكسبها نوع من الحقيقة وتبعث على التصديق فاذا لم يتوافر ذلك الركن فقدت جريمة النصب أركانها .

وحيث إنه متى كان ذلك وكان الثابت أن المدعى قد تزوج بالتهمة الأولى في ٦ - ٥ - ١٩٧٤ ولم يرفع هذه الدعوى إلا بعد مرور أكثر من عامين في ٢٨ - ٧ - ١٩٧٦ ثم بعد أن عاشرها قرابة عامين رفع هذه الدعوى مقررًا أنها وآخرين قد ارتكبوا الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٣٦ عقوبات فإن ذلك القول لا يمكن قبوله عقلا ومنطقا ، ولما كان ذلك وكانت الأوراق غير كافية لاثبات التهمة في حق المتهمين وأن المدعى بالحق المدني قد عاشر زوجته زهاء عامين عن قرب ومن ثم لا يمكن له بعد ذلك أن ينفي عليها كونها بكرا أو ثيبا وقد رضى معاشرتها طوال هذه المدة . لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد جانبه الصواب حين قضى بمعاقبة المتهمين بهذه التهمة



المسندة إليهم فانه يتعين والأمر كذلك الغاء هذا الحكم والقضاء ببراءة المتهمين... لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن جريمة النصب كما هي معرفة في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات تتطلب لتوافرها أن يكون ثمة إحتيال وقع من المتهم على المجنى عليه بقصد خدعه والإستيلاء على ماله فيقع المجنى عليه ضحية الاحتيال الذي يتوافر باستعمال طرق إحتيالية وبإتخاذ إسم كاذب أو إنتحال صفة غير صحيحة أو بالتصرف في مال الغير ممن لا يملك التصرف ، وكان القانون وإن نص على أن الطرق الاحتيالية تعد من وسائل النصب إلا أنه يجب أن يكون من شأنها الإيهام بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بحصول ربح وهمي أو غير ذلك من الأمور المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٣٦ من قانون العقوبات المشار إليها ، كما أن من المقرر أن مجرد الادعاءات والأقوال الكاذبة مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها لا تتحقق بها جريمة النصب باستعمال طرق إحتيالية - بل يشترط القانون أن يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية خارجية تحمل المجنى عليه على الاعتقاد بصحته : كما يشترط لوقوع جريمة النصب بطريق الاستعانة بشخص آخر على تأييد الأقوال والادعاءات المكذوبة ، وأن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجاني وتدبيره وإرادته لامن تلقاء نفسه بغير طلب أو إتفاق - وأن يكون تأييد الآخر في الظاهر لادعاءات الفاعل تأييداً صادراً عن شخصه هو لا مجرد ترديد لأكاذيب الفاعل . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع في الدعوى الراهنة قد إستخلصت في حدود سلطتها التقديرية وبالأدلة السائغة أن المطعون ضدها الأولى قد تزوجت بالطاعن بمعاونة المطعون ضدهما الثاني والثالث - زواجاً حقيقياً جدياً ، فان جريمة النصب لا تكون قائمة - حتى لو صح ما ذكره الطاعن من أن المطعون ضدهم قد استولوا منه على هدايا ومبالغ على ذمة هذا الزواج لما هو مقرر شرعاً من أن اشتراط بكارة الزوجة لا يؤثر في صحة عقد الزواج - بما دام الثابت نخلو الزوجة من الموانع الشرعية عند العقد - بل يبقى العقد صحيحاً ويبطل الشرط لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الخطأ

في الإسناد الذي يعيب الحكم هو الذي يقع فيما هو مؤثر في عقيدة المحكمة التي خلصت إليها وإذ كان ما أورده الحكم المطعون فيه من أن الطاعن لم يرفع دعواه إلا بعد أن عاشر زوجته أكثر من عامين بفرض أنه استخلاص ليس له مأخذ من الأوراق - فإنه لا أثر له في جوهر الواقعة كما إقتضت بها المحكمة إذ يستوى في ذلك أن يكون الطاعن قد دخل بالمطعون ضدها الأولى من تاريخ العقد أو لم يدخل بها ، ما دام الحكم قد اثبت بأدله سائغة لا ينازع الطاعن بأن لها معيها من الأوراق أن الطاعن قد تزوج بالمطعون ضدها بالفعل وأن أركان جريمة النصب كما هي معرفه به في القانون - غير متوافرة لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : فوزى الملوك ، راغب عبد الظاهر ، حسن غلاب و محمد حسن

( ٢٠ )

### الطعن رقم ٥٨٦٠ لسنة ٥٢ القضائية

وكالة • مسئولية مدنية • ولى طبيعى • نقض « الصفة فى الطعن » •  
طعن « التقرير بالطعن والصفة فيه » •

ولى القاصر وكيل عنه بحكم القانون : له بهذه الصفة الطعن فى الأحكام التى تصدر على  
قاصره ولو لم يكن ممثلاً بصفته فى الخصومة .

مضى كون التوكيل صادراً من الطاعن بصفته الشخصية لا بصفته ولياً طبيعياً ؟

بما كان الطاعن لم يختصم فى المحاكمة بدرجتها بصفته ولياً طبيعياً على ابنه  
المشول عن الحقوق المدنية - إلا أنه لما كان ولى القاصر هو وكيل جبرى عنه  
بحكم القانون ينظر فى القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال فله  
أن يرفع بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره فى الأحكام التى تصدر  
على قاصره ولو لم يكن ممثلاً بصفته فى الخصومة من قبل . إلا أنه من ناحية أخرى  
لما كان الطعن بالنقض حقاً شخصياً لمن يصدر ضده الحكم - أو لوليه الطبيعى  
بصفته - لا ينوب عنه أحد فى مباشرته إلا بإذنه وكان التوكيل المقدم صادراً  
من الطاعن بصفته الشخصية لا بصفته ولياً طبيعياً على ابنه القاصر المحكوم  
عليه فإن هذا التوكيل لا يغنى فى إثبات أن الوكيل كان مخولاً بالحق  
فى الطعن نيابة عن المشول عن الحقوق المدنية المحكوم عليه إذا اقتصر  
على أعمال الوكالة عن الطاعن بصفته الشخصية مما يكون معه الطعن قد تم  
بالنسبة للمحكوم عليه من غير ذى صفة فى الوكالة عنه للتقرير به ومن  
ثم فإنه يفصح عن أنه غير مقبول شكلاً .



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١. . . . . ١ - تسبب خطأ في جرح . . . . .  
 وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم إحترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح بأن  
 قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فأنحرف بها إلى أقصى  
 اليسار فصدم سيارة الحجني عليه وأحدث به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي .  
 ٢ - قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وطلبت  
 عقابه بالمادة ٢٤٤ - ١ من قانون العقوبات والمراد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧٧  
 ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ . وادعى ( الحجني عليه ) مدنيا قبل المتهم  
 والمستول عن الحقوق المدنية وشركة مصر للتأمين متضامين بمبلغ واحد  
 وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح . . . . .  
 قضت حضوريا . . . . . عملا بمواد الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه وفي  
 الدعوى المدنية بالزام المدعى عليهما ( المتهم والمستول عن الحقوق المدنية ) متضامين  
 ومعهما المدعى عليها الثالثة ( شركة مصر للتأمين ) بالتضامن بأن يدفعوا للمدعى  
 بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت .  
 فأستأنف المتهم والمستول عن الحقوق المدنية هذا الحكم . ومحكمة . . .  
 الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي  
 الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن الأستاذ . . . . . المحامي عن  
 المستول عن الحقوق المدنية بصفته في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ

## الحكمة

حيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الدعوى المدنية أقيمت  
 على المتهم وعلى . . . . . ابن الطاعن - بصفته مستولا عن الحقوق  
 المدنية وكذا شركة مصر للتأمين .

ومحكمة أول درجة قضت بتوقيع عقوبة الغرامة على المتهم وإلزامه مع  
المستول عن الحقوق المدنية ( ابن الطاعن ) متضامنين وبالتضام مع شركة  
مصر للتأمين بأن يدفعوا للمدعى بالحق المدنى (المطعون ضده ) مبلغ ٥١ ج على سبيل  
التعويض المؤقت فاستأنف المتهم والمستول عن الحقوق المدنية بتاريخ...قضت  
محكمة ثانية درجة بحكمها المطعون فيه بتأييد الحكم المستأنف فقرر الأستاذ...  
المحامى بالطعن بالنقض عن ..... بصفته وليا طبيعيا على ابنه القاصر  
والمستول عن الحقوق المدنية المحكوم عليه - وقدم التوكيل رقم ٢٤٨١ سنة ١٩٧٩  
توثيق المنتزه الصادر له من الطاعن بصفته الشخصية . لما كان ذلك، ولئن  
كان الطاعن لم يختصم فى المحاكمة بدرجتها بصفته وليا طبيعياً على ابنه المستول  
عن الحقوق المدنية - إلا أنه لما كان ولي القاصر هو وكيل جبرى عنه بحكم  
القانون ينظر فى القليل والجليل من شئونه الخاصة بالنفس والمال فله أن يرفع  
بهذه الصفة الطعن بطريق النقض وغيره فى الأحكام التى تصدر على قاصره  
ولو لم يكن ممثلاً بصفته فى الخصومة من قبل. إلا أنه - من ناحية أخرى لما كان  
الطعن بالنقض حقاً شخصياً لمن يصدر ضده الحكم - أولوليه الطبيعى بصفته -  
لا ينوب عنه أحد فى مباشرته إلا بإذنه وكان التوكيل المقدم صادراً من  
الطاعن بصفته الشخصية لا بصفته وليا طبيعياً على ابنه القاصر المحكوم  
عليه فإن هذا التوكيل لا يغنى فى إثبات أن التوكيل كان مخولاً بالحق فى  
الطعن نيابة عن المستول عن الحقوق المدنية المحكوم عليه إذا اقتصر على أعمال  
الوكالة عن الطاعن بصفته الشخصية مما يكون معه الطعن قد تم بالنسبة  
للمحكوم عليه من غير ذى صفة فى الوكالة عنه للتقرير به . ومن ثم فإنه  
يفصح عن أنه غير مقبول شكلاً .

## جلسة ١٨ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية  
المستشارين : قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة ، محمد أحمد حمدي ، أحمد محمود هيكمل  
ومحمد عبد المنعم البنا

(٢١)

### الطعن رقم ٥٨٧٨ لسنة ٥٢ القضائية

موانع العقاب « جنون » . حكم : « تسببيه . تسبیب غیر معیب » نقض .  
« أسباب الطعن » . « لا يقبل منها » . قتل عمد . دفع « الدفع بالجنون » .  
مناط الإعفاء من العقاب لفقد الجاني شعوره وقت ارتكاب الجريمة أن يكون سببه جنون  
أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات . الإثارة والاستفزاز والغضب لا يتحقق بها  
الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .

لما كان مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجاني شعوره وإختياره في  
عمله وقت ارتكاب الفعل ، هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً — على ما  
تنص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات — لجنون أو عاهة في العقل دون  
غيرهما ، وكان المستفاد من دفاع الطاعن هو أنه كان في حالة من حالات  
الإثارة والاستفزاز والغضب تملكته عقب علمه بأن شقيقته المحبى عليها حملت  
سفاحاً ، فإن الدفاع على هذه الصورة لا يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة  
في العقل ، ولما كانت حالات الإثارة أو الاستفزاز أو الغضب مجرد أعذار  
قضائية مخففة يرجع الأمر في تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها  
من محكمة النقض

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل . . . . . عمداً بأن إنزال عليها طعناً  
بآلة حادة سكين وفأس قاصداً من ذلك قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة



بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها وأحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للقيود والوصف الواردين بقرار الإتهام .

ومحكمة جنايات . . . . . قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٣٤ - ١ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة القتل العمد قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الطاعن عندما أقدم على قتل شقيقته المحبى عليها كان فاقد الإرادة والاختيار بسبب عنصر الاستفزاز الذى تعرض له حين علم بحملها سفاحاً وإذ لم يقدر الحكم المطعون فيه هذا العذر فإنه يكون معيباً بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التى دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من إقراره ومن أقوال شهود الواقعة وما ورد بتقرير الصفة التشريحية ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى مارتبه الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان مناط الإعفاء من العقاب لفقدان الجانى شعوره وإختياره فى عمله وقت ارتكاب الفعل ، هو أن يكون سبب هذه الحالة راجعاً - على ما تنص عليه المادة ٦٢ من قانون العقوبات - لجنون أو عاهة فى العقل دون غيرهما ، وكان المستفاد من دفاع الطاعن هو أنه كان فى حالة من حالات الإثارة والاستفزاز والغضب تملكته عقب علمه بأن شقيقته المحبى عليها حملت سفاحاً ، فإن الدفاع على هذه الصورة لا يتحقق به الدفع بالجنون أو العاهة فى العقل ، ولما كانت حالات الإثارة أو الاستفزاز والغضب مجرد أعدار قضائية مخففة يرجع الأمر فى تقديرها إلى محكمة الموضوع بغير معقب عليها من محكمة النقض وكان الحكم

المطعون فيه قد قدر عذر الطاعن بقوله وحيث إن المحكمة وهي في سبيل تقديرها للعقوبة إنما قد راعت في هذا التقدير تلك الظروف التي دفعت بالمتهم إلى ارتكاب جريمته والملايسات التي ارتكب في ظلها هذه الجريمة . . . . . فإن النعى على الحكم المطعون فيه لا يكون له محل لما كان ذلك فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً.

## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم على صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو و مصطفى  
طاهر

( ٢٢ )

### الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ القضائية

(١) تقادم « انقطاع التقادم » • إجراءات « إجراءات التحقيق » • تزوير •  
حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

إجراءات تحقيق التزوير قاطعة للتقادم ولو اتخذت في غيبة المتهم . إمتداد أثر الانقطاع  
إلى الجرائم المرتبطة بالواقعة التي يجرى التحقيق فيها .

(٢) أمر بالالوجه • نيابة عامة • دفع « الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق  
بالفصل فيها » •

الأمر بالألا وجه لإقامة الدعوى ، ماهيته ؟

تأشيرة وكيل النيابة بالتحفظ على سند وعدوله عن هذا الأمر . ليست أمراً بالألا وجه لإقامة  
الدعوى الجنائية : مما يمنع العودة إلى رفع الدعوى . أساس ذلك ؟

(٣) دعوى مباشرة « تحريكها » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

وفاء المدعى بالحق المدف بدين غير مستحق نتيجة إحتيال الطاعن عليه . إعتباره مجنياً عليه  
ولو لم يكن هو المدين الأصلي . أثر ذلك ؟

(٤) اختصاص « الاختصاص المحلى » • دفع « الدفع بعدم الاختصاص المحلى »  
حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

ما يسوغ به القضاء برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة أول درجة محلياً ؟

(٥) تزوير • إجراءات « إجراءات التحقيق » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع »  
• ما لا يوفره •

لا مصلحة للطاعن الذي لم توجه إليه جريمة التزوير النى على المحكمة قعودها عن إجراء  
تحقيق هذه الجريمة .



(٦) سرقة • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

توقيع السندات المثبتة للحقوق غير لازم لإعتبارها محلا للسرقة والاختلاس .

(٧) نصب • جريمة « أركانها » • قصد جنائي •

ما يتحقق به ركن الاحتيال في جريمة النصب ؟

تحدث الحكم إستقلا عن القصد الجنائي في جريمة النصب غير لازم . شرط ذلك ؟

(٨) اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم

« تسببيه • تسبیب غیر معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

عدم إلزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي .

١ — لما كان البين أن إجراءات تحقيق التزوير التي باشرتها النيابة خلال فترة الوقف أنصبت على ذات السند موضوع جرمي السرقة والنصب المرفوعة بهما الدعوى ، ومن ثم فإنها تقطع مدة التقادم بالنسبة لها تين الجريمتين لما هو مقرر من أن إجراءات التحقيق لا تقتصر على قطع التقادم بالنسبة للواقعة التي يجري التحقيق فيها بل يمتد أثر الانقطاع إلى الجرائم الأخرى المرتبطة بها ارتباطا لا يقبل التجزئة كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، ولما كان الطاعن لا ينازع في أن مدة التقادم لم تكتمل منذ انتهاء تحقيق النيابة لواقعة التزوير حتى معاودة المحكمة الاستئنافية نظر الدعوى وكان من المقرر عملا بالمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن إجراءات التحقيق تقطع التقادم ولو تمت في غيبة المتهم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٢ — من المقرر أن الأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجري التحقيق بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقضى به المادة ٢٠٩ من

قانون الإجراءات الجنائية هو وحده الذى يمنع من رفع الدعوى ، لما كان ذلك وكان الأمر المشار إليه لا يعدو أن يكون أمرا بالحفظ الإدارى طالما أنه غير مسبوق بتحقيق أجرته النيابة بنفسها أو بناء على انتدابها أحد رجال الضبط القضائى ومن ثم فإنه لا يحول دون التجاء المدعى المدنى إلى رفع دعواه بالطريق المباشر لما كان ذلك كذلك فإن ما أورده الحكم فى هذا الخصوص يتفق وصحيح القانون ولا يغير من ذلك - ما تبين من الاطلاع على الأوراق - من تأشير وكيل النائب العام لقلم الكتاب قسم البروتستو بالحفظ على الكمبيالة المحررة فى ذات تاريخ السند موضوع الاتهام وعدوله عن هذا الأمر والذى تأشر قرينة من المحضر الأول بما مفاده أن التحفظ لم ينفذ لأنه كان قد أعاد الكمبيالة وأوراق البروتستو للبنك قبل ورود الأمر به ، إذ أن ما تم فى هذا الشأن لا يعد تحقيقاً .

٣ - لما كان الثابت من الأوراق أن المدعى بالحق المدنى هو الذى أوفى للطاعن بالدين غير المستحق نتيجة إحتياله عليه وإيهامه بصحة سند الدين الذى سرقه منه ، ويكون بهذه المثابة مجنياً عليه فى جريمة النصب والسرقه بقطع النظر عما إذا كان هو المدين الأصلى ومن ثم يجوز له إقامة دعواه بالطريق المباشر ، ويكون النعى على الحكم وقد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة غير مقبول .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استند فى رفض الدفع بعدم الاختصاص المحلى لمحكمة العطارين الجزئية الذى أبداه الطاعن لأول مرة أمام المحكمة الاستئنافية إلى أنه قد أعلن بصحيفة الادعاء المباشر فى العنوان المحدد لإقامته بدائرة تلك المحكمة وحضر بناء على هذا الإعلان أمام محكمة أول درجة دون أن يشرأب أى نعى فى هذا الشأن بما ينبىء عن عدم جدية هذا الدفع فإن ما أورده الحكم من ذلك يكفى رداعلى الدفع بعدم الاختصاص ويسوغ به رفضه .

٥ - لما كانت محكمة الموضوع قد خلصت بما لها من سلطة التقدير إلى ارتكاب الطاعن لجريمة سرقة السند محل الجريمة مستغلاً فى ذلك تحرير سند

آخر في ذات التاريخ. بدلا منه ، ودلت على ثبوت هذه الواقعة في حقه بما ينتجها من وجوه الأدلة المستمدة من أقوال شهود الإثبات وأقوال الطاعن نفسه من أنه لم يقرض المدينة غير قرض واحد في تاريخ تحرير ذلك السند ، فإنه لا تكون للطاعن - الذي لم توجه إليه تهمة التزوير - مصلحة في النعي على المحكمة لعدم مضيها في تحقيق واقعة تزوير السند ، ويضحي ما يشره في هذا الشأن من قالة الإخلال بحق الدفاع غير سليم .

٦ - لما كان من المقرر أنه ليس يلزم توقيع السندات المثبتة للحقوق حتى يصح إعتبارها محلا للسرقة والاختلاس ، فضلا عن أن السند موضوع الجريمة كان بلا مرأى ذا قيمة عند الطاعن وانتفع به في ارتكاب جريمة النصب ، وكان الثابت من الأوراق أن السند لم يتم التخلي عنه ، فإن الحكم لا يكون قد جانب الصواب إذ اعتبر الطاعن مختلساً له .

٧ - لما كان ما أثبتته الحكم من تقديم سند الدين المسروق للمدعى بالحق المدني وإيهامه بصحته وحصوله منه على قيمته نتيجة هذا الخداع كافية لتحقيق ركن الاحتيال في جريمة النصب ، وكان لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائي في هذه الجريمة على إستقلال ما دام ما أورده الحكم من وقائع دالا بذاته على قيامه ، فإن ما يشره الطاعن في هذا الشأن لا يكون صحيحاً .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح .. ضد الطاعن بوصف أنه سرق الكميالة الموضحة بياناتها بالصحيفة ، وتوصل إلى الاستيلاء على مبلغ ألفي جنيه منه بأن قدم إليه عن طريق وكيله الكميالة المسروقة وطلب عقابه بالمادتين ٣١٨ ، ٣٣٦ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يدفع له مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بمادتي الاتهام أولاً : برفض الدفع المبدئي من المتهم بعدم قبول الدعوى لسبق حفظها إدارياً في الشكوى رقم ٤٠٥٩ لسنة ١٩٦٩ .



ثانيا : بمعاقة المتهم بالحبس ستة أشهر مع الشغل عن التهمتين وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ ١٠٠ جنيه ( مائة جنيه ) على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف كل من النيابة العامة والمحكوم عليه... ومحكمة... الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف فطعن الاستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة السرقة والنصب قد أخطأ في تطبيق القانون وانطوى على الإخلال بحق الدفاع وشابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب ، ذلك بأنه قضى برفض الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة رغم مضي أكثر من ثلاث سنوات ما بين صدور حكم المحكمة الاستئنافية بوقف السير فيها وبين معاودتها نظرها ولا يغير من ذلك التحقيق في واقعة التزوير الذي أجرته النيابة خلال فترة الوقف لانقطاع صلته بالجريمتين المرفوعة عنهما الدعوى فضلا عن إجرائه في غيبة الطاعن . كما ا طرح الحكم الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة صدور أمر من النيابة بالأوجه لإقامتها على غير سند من القانون سيما وأن النيابة كانت قد أمرت بالتحفظ على السند موضوع شكوى المدعى بالحق المدني ثم عادت فأمرت برفع التحفظ عنه مما يعد من إجراءات التحقيق التي سبقت أمر الحفظ الصادر منها . هذا إلى أن الحكم قد أخطأ إذ رفض الدفع بعدم قبول الدعوى لرفعها من غير ذي صفة كما أن ما ردد به الحكم على الدفع بعدم اختصاص محكمة العطارين مكانيا بنظرها غير سديد فضلا عن أن المحكمة كانت قد قضت بوقف السير في الدعوى لتحقيق واقعة تزوير السند محل الاتهام إلا أنها نكلت عن إستكمال هذا التحقيق مهدرة بذلك دفاعاً جوهرياً

للطاعن من شأنه لو ثبت أن يغير وجه الرأى فى الدعوى كما أن الحكم دان الطاعن بسرقة السند سالف البيان مع أنه إذ خلا من توقيع المدينة فإنه لا يعلو مجرد ورقة عاطلة عن القيمة وبالإضافة إلى ما تقدم فإن الحكم قد جمع بين جرمى السرقة والنصب مع مخالفة ذلك للتطبيق القانونى السليم ، علاوة على قصور الحكم فى إستظهار ماهية الطرق الاحتمالية وركن القصد الجنائى فى جريمة النصب وأخيراً فقد عول الحكم فى قضائه على أقوال شهود الإثبات دون إيضاح علة اطمئنانه إليها وأغفل الرد على أوجه دفاع الطاعن بغير أن يعرض لها ويمحصها كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الطاعن كان قد أقرض المرحومة . . . . بتاريخ ۱۱ - ۱۹۶۸ مبلغ ألفى جنيه وتحرر سند بهذا الدين إلا أنه تعلل بعدم وضوحه فتحرر سند آخر بدلا منه بيد أنه تمكن من إختلاس السند الأول الملقى وحصل على قيمة الدين الثابت به من المدعى بالحق المدنى ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة التى تتوافر بها كافة العناصر القانونية لجريمى السرقة والنصب اللتين دان الطاعن بهما أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتب به الحكم عليها مستمدة من أقوال شهود الإثبات والطاعن . لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه والمقررات المضمومة أن المحكمة الاستئنافية كانت قد أوقفت السير فى الدعوى بتاريخ ۲۹ - ۳ - ۱۹۷۵ وإحالتها للنيابة للتحقيق فيما نسب إلى الطاعن من تزوير توقيع المدينة على السند موضوع الإتهام ، وتولت النيابة هذا التحقيق فى خلال الفترة من ۷ - ۴ - ۱۹۷۵ حتى ۲۸ - ۱۱ - ۱۹۷۸ ثم أعادت الأوراق إلى المحكمة فاستأنفت نظر الدعوى حتى فصلت فيها بحكمها المطعون فيه ، وكان البين مما تقدم أن إجراءات تحقيق التزوير التى باشرتها النيابة خلال فترة الوقف انصبت على ذات السند موضوع جرمى السرقة والنصب المرفوعة بهما الدعوى ، ومن ثم فلأنها تقطع مدة التقادم بالنسبة لها تين الجريمتين ، لما هو مقرر من أن إجراءات التحقيق لا تقتصر على قطع التقادم بالنسبة للواقعة التى

يجرى التحقيق فيها بل يمتد أثر الانقطاع إلى الجرائم الأخرى المرتبطة بها ارتباطاً لا يقبل التجزئة كما هو الحال في الدعوى المطروحة ، ولما كان الطاعن لا ينازع في أن مدة التقادم لم تكتمل منذ انتهاء تحقيق النيابة لواقعة التزوير حتى معاودة المحكمة الاستئنافية نظر الدعوى وكان من المقرر عملاً بالمادة ١٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن إجراءات التحقيق تقطع التقادم ولو تمت في غيبة المتهم فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى برفض الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي قد رد على الدفع بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور أمر من النيابة بعدم وجود وجه لإقامتها في قوله وحيث إنه لما كان الثابت من مطالعة المحكمة لتحقيقات الشكوى الإدارية ٤٠٥٩ لسنة ١٩٦٩ إنه قد أجرى تحقيقها بمعرفة الرقيب ..... إستيفاء النيابة بعد إحالتها إليه من وكيل النيابة بتأشيرة منه ومن ثم فإن إشارة السيد وكيل النيابة بإحالة الشكوى إلى ذلك الرقيب وهو ليس من رجال الضبط القضائي لاتعد ندباً للتحقيق ومن ثم فإن الأمر الصادر من النيابة في تلك الشكوى إنما هو أمر حفظ إداري وليس قراراً بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية وكان من المقرر أن الأمر بالأمر وجه لإقامة الدعوى الصادر من النيابة بوصفها إحدى سلطات التحقيق بعد أن تجرى التحقيق بنفسها أو يقوم به أحد رجال الضبط القضائي بناء على انتداب منها على ما تقضي به المادة ٢٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية هو وحده الذي يمنع من رفع الدعوى ، لما كان ذلك وكان الأمر المشار إليه لا يعلم أن يكون أمراً بالحفظ الإداري طالما أنه غير مسبوق بتحقيق أجرته النيابة بنفسها أو بناء على انتدابها أحد رجال الضبط القضائي ومن ثم فإنه لا يحول دون التجاء المدعى المدني إلى رفع دعواه بالطريق المباشر . لما كان ذلك كذلك فإن ما أورده الحكم في هذا الخصوص يتفق وصحيح القانون ولا يغير من ذلك - ما تبين من الإطلاع على الأوراق - من تأشير وكيل النائب العام في ٣٠-٨-١٩٦٩ لقلم الكتاب قسم البروتستو ، بالتحفظ على الكيبالة عن هذا الأمر والذي تأشراً محررة في ذات تاريخ السند موضوع الاتهام وعلوه بتاريخ ١-٩-١٩٦٩



قرينة من المحضر الأول بما مفاده أن التحفظ لم ينفذ لأنه كان قد أعاد الكمبيالة وأوراق البروقستو للبنك في ٢٨ - ٨ - ١٩٦٩ قبل ورود الأمر به ، إذ أن ما تم في هذا الشأن لا يعد تحقيقاً . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن المدعى بالحق المدني هو الذي أوفى الطاعن بالدين غير المستحق نتيجة إحتياله عليه وإيهامه بصحة سند الدين الذي سرقه منه ، ويكون بهذه المثابة مجنياً عليه في جريمة النصب والسرقه بقطع النظر عما إذا كان هو المدين الأصلي ومن ثم يجوز له إقامة دعواه بالطريق المباشر ، ويكون النعي على الحكم وقد انتهى إلى هذه النتيجة الصحيحة غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في رفض الدفع بعدم الإختصاص المحلى لمحكمة العطارين الجزئية الذي أبداه الطاعن لأول مرة أمام المحكمة الإستئنافية إلى أنه قد أعلن بصحيفة الإدعاء المباشر في العنوان المحدد لإقامته بدائرة تلك المحكمة وحضر بناء على هذا الإعلان أمام محكمة أول درجة دون أن يشير أى نعي في هذا الشأن بما ينبىء عن عدم جدية هذا الدفع ، فإن ما أورده الحكم من ذلك يكفى رداً على الدفع بعدم الإختصاص ويسوغ به رفضه . لما كان ذلك ، وكانت محكمة الموضوع قد خلصت بما لها من سلطة التقدير إلى إرتكاب الطاعن لجريمة سرقة السند محل الجريمة مستغلاً في ذلك تحرير سند آخر في ذات التاريخ بدلامنه ، ودلت على ثبوت هذه الواقعة في حقه بما ينتجها من وجوه الأدلة المستمدة من أقوال شهود الأثبات وأقوال الطاعن نفسه من أنه لم يقرض المدينة غير قرض واحد في تاريخ تحرير ذلك السند ، فإنه لا تكون للطاعن - الذي لم توجه إليه تهمة التزوير - مصلحة في النعي على المحكمة لعدم مضيها في تحقيق واقعة تزوير السند ، ويضحى ما يثيره في هذا الشأن من قالة الإخلال بحق الدفاع غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس يلزم توقيع السندات المثبتة للحقوق حتى يصح إعتبارها محلاً للسرقه والإختلاس ، فضلاً عن أن السند موضوع الجريمة كان بلا مراعاة ذات قيمة عند الطاعن وانتفع به فعلاً في ارتكاب جريمة النصب ، وكان الثابت من الأوراق أن السند لم يتم التخلي عنه ، فإن الحكم لا يكون قد جانب الصواب إذ اعتبر الطاعن مختلساً له . لما كان ذلك

وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعن أنه اختلس السند ثم توصل به إلى الاحتيال على المدعى بالحق المدني وحصل منه على مبلغ الدين الثابت به بغير حق، فإن ذلك تتوافر به سائر العناصر القانونية لجريمة السرقة والنصب معاً، وإذا عمل الحكم في حقه المادة ٣٢ عقوبات لما بين الجريمتين من الارتباط وعاقبه بالعقوبة المقررة للجريمة الأشد فإنه يكون قد طبق القانون على وجهه الصحيح، ويكون نعى الطاعن عليه لجمعه بين الجريمتين بعيداً عن محجة الصواب. لما كان ذلك، وكان ما أثبتته الحكم من تقديم سند الدين المسروق للمدعى بالحق المدني وإيهامه بصحته وحصوله منه على قيمته نتيحة هذا الخداع كافية لتحقيق ركن الإحتيال في جريمة النصب، وكان لا يلزم التحدث عن ركن القصد الجنائي في هذه الجريمة على استقلال ما دام أن ما أورده الحكم من وقائع دالا بذاته على قيامه، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون صحيحاً، فضلاً عن انتفاء مصلحته في النعى على الحكم بالنسبة لجريمة النصب طالما أنه قضى بإدانته عن تهمة السرقة المرتبطة بها وأوقع عليه عقوبة واحدة تدخل في حدود العقوبة المقررة لهذه الجريمة. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة وتعويل القضاء مرجعه إلى محكمة الموضوع تقديره التقدير الذي تطمئن إليه دون معقب وبغير إلزام عليها ببيان علة ما ارتأته، ومن المقرر أيضاً أن المحكمة لا تلزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ الرد مستفاد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الشأن ينحل في واقعة إلى جدل موضوعي حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في الدعوى ومبلغ إطمئنانها إليها مما لا يجوز مصادرتها فيه أو الخوض بشأنه أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكّمات عضوية السادة  
المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح وعوض جادو وعبد المنعم جابر

(٢٣)

### الطعن رقم ٥٢٤٥ لسنة ٥٢ القضائية

(١) أمن دولة • اختصاص « الاختصاص الولائي » • طوارئ • نقض « مايجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » •

إختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم التي حوكم الطاعن من أجلها بنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ - محاكمته أمامها والحكم عليه طبقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الحكم . المادة ١٢ من القانون المذكور .

صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . ليس من شأنه فتح باب الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لقانون الطوارئ أساس ذلك؟

(٢) قانون « قانون أصلح » « تطبيقه » • طعن « طرق الطعن في الأحكام » •

مجال أعمال قاعدة سريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة عقوبات ؟  
طرق الطعن في الأحكام الجنائية . ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٩ من محكمة أمن الدولة العليا المشكلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وبتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٠ صدق نائب الحاكم العسكري العام على ذلك الحكم ، فطعن فيه المحكوم عليه بطريق النقض . ولما كانت حالة الطوارئ قد أعلنت في جميع أنحاء الجمهورية إعتباراً من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ ، وكانت محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ هي المختصة بنظر الجرائم المسندة إلى الطاعن طبقاً لنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧



الصادر من رئيس الجمهورية وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تنص على أنه « لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة » فإنه لامرأ في عدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم المائل ، ولا يغير من ذلك أن يكون القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة - المعمول به اعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٨٠ - قد فتح باب الطعن في الأحكام الصادرة وفقاً له إعمالاً لما نصت عليه المادة الثامنة منه على أن « تكون أحكام محاكم أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر » وذلك لأن البين من إستهجار فحوى كل من القانونين سالى البيان ومقابلة أحكامهما معا يسلس للدلالة على أن كلا منهما ينتسب إلى تنظيم قانونى مغاير فى جوهره للآخر تماماً اقتضته الأسباب الموضوعية. التى استمد منها المشرع أحكام كل منهما كأداة تتأدى مع الواقع الذى تطلب منهما. يؤكد هذ النظر أن القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ إنما يتغيا بالأحكام التى أوردها مراجعة مرحلة مؤقتة - مهما إستطالت - وبسط بها يد رئيس الجمهورية كل البسط فى عدم الالتزام بالأصول الأساسية للتقاضى وما يتفرع عليها من الالتزام بحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة ولذلك فإن المادة ١٣ من ذلك القانون قد أجازت له أن يحفظ الدعوى قبل تقديمها إلى المحكمة، كما أن له وفقاً للمادة ١٤ عند عرض الحكم عليه أن يلغى كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أو يوقف تنفيذها أو أن يخففها أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى ، وكذلك ما أجازته المادة ١٥ لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالإدانة أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى. ولما كان البين من الاختصاصات التى يترخص بها رئيس الجمهورية وفقاً للنصوص سالفة البيان أنها تفصح عن أن المشرع يخلع على هذه الأحكام صفة خاصة . لما كان ذلك ، وكانت المصادر الموضوعية التى هيأت إصدار القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة عقب صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء حالة الطوارئ فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية اعتباراً من ١٥ من مايو

سنة ١٩٨٠ تقطع في الدلالة على أن المشرع إنما اتجه إلى إنهاء الأوضاع الاستثنائية والعودة إلى نطاق القانون العام والالتزام بما أوجبه الدستور في الباب الرابع في شأن سيادة القانون وذلك على ما يبين من المناقشات التي دارت في مجلس الشعب في شأن القانون سالف الذكر . لما كان ذلك، وكان المشرع قد أورد في عجز القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ نصوصاً أفردتها في الباب الخامس منه تحت عنوان « أحكام إنتقالية » وذلك بالنسبة للدعوى التي ما زالت منظورة أمام محاكم أمن الدولة وغيرها بينها وبين ما أصدرته من أحكام لم يصدق عليها ، وكان النص في المادة التاسعة من هذا القانون على أنه على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعوى أصبحت من إختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسم » والنص في المادة العاشرة منه على أنه « لرئيس الجمهورية أو من يفوضه مباشرة السلطات المقررة في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة التي لم يتم التصديق عليها حتى إنتهاء حالة الطوارئ » والنص في المادة الحادية عشرة على أنه « يستمر مكتب شئون قضايا أمن الدولة في مباشرة أعماله فيما يتعلق بالقضايا التي لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة فيها » والنص في المادة العشرين من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ على أنه « ... ويبقى لرئيس الجمهورية كافة السلطات المقررة له بموجب القانون المذكور بالنسبة للأحكام التي تكون قد صدرت من محاكم أمن الدولة قبل إلغاء حالة الطوارئ ولم يتم التصديق عليها . . . . . » يدل على أن باب الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لقانون الطوارئ يظل مغلقاً دونها يستوى في ذلك أن يكون التصديق عليها قد جرى قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء حالة الطوارئ وقبل صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ أو بعد صدورهما على السواء .

٢- لما كان ما يشهده الطاعن في أسباب طعنه - توصلنا لجوازه - بأن

القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الذي أجاز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة يتعين تطبيقه باعتباره قانوناً أصلياً فإنه لا وجه للتعدي به ذلك لأن مجال أعمال قاعدة سريان القانون الأصلي المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات تتعلق في الأصل بالقواعد الموضوعية ، أما القواعد الإجرائية فإنها تسرى من يوم نفاذها بأثر فوزى على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، كما أنه من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يبيح الطعن في الأحكام التي تصدر من محاكم أمن الدولة وفقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ ومن ثم فإن الطعن بالنقض يكون غير جائز .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن ، ( أولاً ) : جلب - وآخرون - مواد مخدرة ( حشيشا ) إلى داخل البلاد في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .  
 ( ثانياً ) : ( أ ) أحرز سلاحين ناريتين مششختين ( مسدسين ) قبل الحصول على ترخيص بذلك من الجهة المختصة . ( ب ) أحرز ذخائر ( ١٣ طلقة ) مما تستعمل في السلاحين الناريين السالفين الغير مرخص بحملهما .  
 ( ثالثاً ) : عرض رشوة على موظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته بأن عرض على الملازم أول . . . . . من قوة حرس الحدود وأعطاه مبلغ عشرين ألف جنيه أثر ضبطه مقابل التجاوز عن إتخاذ الإجراءات القانونية ضده بعد إتمام تهريب المواد المخدرة والتي جلبها ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة . وأحالته النيابة العامة إلى محكمة جنابات أمن الدولة العليا بكفر الشيخ لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام .



والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٩ عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٣٣ / أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ١٢ من الجدول الملحق والمواد ١ / ١ ، ٦ ، ٢٦ / ٢ ، ٤ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (أ) من الجدول رقم ١٣ الملحق مع أعمال المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات . والمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية بمعاينة المتهم (الطاعن) أولاً : بالأشغال الشاقة المؤبدة ومصادرة المخدر والسيارة وبتغريم خمسة آلاف جنيه عن التهمة الأولى . ثانياً : بمعاينته بالحبس مع الشغل لمدة سنة ومصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة عن التهمة الثانية . ثالثاً : ببراءته مما أسند إليه في التهمة الثالثة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ ٢٠ من مايو سنة ١٩٧٩ من محكمة أمن الدولة العليا المشكّلة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ ، وبتاريخ ١٢ من فبراير سنة ١٩٨٠ صدق نائب الحاكم العسكري العام على ذلك الحكم ، فطعن فيه المحكوم عليه بطريق النقض . ولما كانت حالة الطوارئ قد أعلنت في جميع أنحاء الجمهورية إعتباراً من ٥ يونيو سنة ١٩٦٧ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٣٣٧ لسنة ١٩٦٧ ، وكانت محاكم أمن الدولة المشكّلة طبقاً لقانون الطوارئ هي المختصة بنظر الجرائم المستندة إلى الطاعن طبقاً لنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ الصادر من رئيس الجمهورية وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تنص على أنه « لا يجوز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإنه لا مراء في عدم جواز الطعن بطريق النقض في الحكم المائل ، ولا يغير من ذلك أن يكون القانون رقم

١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة المعمول به اعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٨٠ - قد فتح باب الطعن في الأحكام الصادرة وفقاً له إعمالاً لما نصت عليه المادة الثامنة منه على أن «تكون أحكام محاكم أمن الدولة العليا نهائية ولا يجوز الطعن فيها إلا بطريق النقض وإعادة النظر» وذلك لأن البين من استظهار فجوى كل من القانونين سالى البيان ومقابلة أحكامهما معا يسلس للدلالة على أن كلا منهما ينتسب إلى تنظيم قانونى مغاير فى جوهره للآخر تماماً اقتضته الأسباب الموضوعية التى استمد منها المشرع أحكام كل منهما كأداة تتأدى مع الواقع الذى تطلب منهما . يؤكد هذا النظر أن القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ إنما يتغيا بالأحكام التى أوردها مواجهة مرحلة مؤقتة - مهما إستطالت - وبسط بها يد رئيس الجمهورية كل البسط فى عدم الالتزام بالأصول الأساسية للتقاضى وما يتفرع عليها من التزام بحجية الأحكام باعتبارها عنوان الحقيقة ولذلك فإن المادة ١٣ من ذلك القانون قد أجازت له أن يحفظ الدعوى قبل تقديمها إلى المحكمة ، كما أن له وفقاً للمادة ١٤ عند عرض الحكم عليه أن يلغى كل العقوبات أو بعضها أيا كان نوعها أو يوقف تنفيذها أو أن يخففها أو إلغاء الحكم مع حفظ الدعوى أو الأمر بإعادة المحاكمة أمام دائرة أخرى : وكذلك ما أجازته المادة ١٥ لرئيس الجمهورية بعد التصديق على الحكم بالإدانة أن يلغى الحكم مع حفظ الدعوى ولما كان البين من الاختصاصات التى يترخص بها رئيس الجمهورية وفقاً للتصوص سالفه البيان أنها تفصح عن أن المشرع يخضع على هذه الأحكام صفة خاصة. لما كان ذلك ، وكانت المصادر الموضوعية التى هيأت لإصدار القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة عقب صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء حالة الطوارئ فى جميع أنحاء جمهورية مصر العربية اعتباراً من ١٥ من مايو سنة ١٩٨٠ تقطع فى الدلالة على أن المشرع إنما توجه إلى إنهاء الأوضاع الاستثنائية والعودة إلى نطاق القانون العام والالتزام بما أوجبه الدستور فى الباب الرابع فى شأن سيادة القانون وذلك على ما يبين من المناقشات التى دارت فى مجلس

الشعب في شأن القانون سالف الذكر. لما كان ذلك ، وكان المشرع قد أورد في عجز القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ نصوفاً أفردتها في الباب الخامس منه تحت عنوان «أحكام إنتقالية» وذلك بالنسبة للدعوى التي ما زالت منظورة أمام محاكم أمن الدولة وغيرها بينها وبين ما أصدرته من أحكام لم يصدق عليها ، وكان النص في المادة التاسعة من هذا القانون «على أنه على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم» والنص في المادة العاشرة منه على أنه «لرئيس الجمهورية أو من يفوضه مباشرة السلطات المقررة في القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ» وذلك بالنسبة للأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة التي لم يتم التصديق عليها حتى لإنهاء حالة الطوارئ والنص في المادة الحادية عشرة على أنه «يستمر مكتب شئون قضايا أمن الدولة في مباشرة أعماله فيما يتعلق بالقضايا التي لم يتم التصديق من رئيس الجمهورية على الأحكام الصادرة فيها» والنص في المادة العشرين من القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ على أنه «... ويبقى لرئيس الجمهورية كافة السلطات المقررة له بموجب القانون المذكور بالنسبة للأحكام التي تكون قد صدرت من محاكم أمن الدولة قبل إلغاء حالة الطوارئ ولم يتم التصديق عليها...» يدل على أن باب الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشككة وفقاً لقانون الطوارئ يظل مغلقاً دونها يستوى في ذلك أن يكون التصديق عليها قد جرى قبل صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٠٧ لسنة ١٩٨٠ بإنهاء حالة الطوارئ وقبل صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ أو بعد صدورها على السواء . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه — توسلاً لجوازه — بأن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ الذي أجاز الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة يتعين تطبيقه بإعتباره قانوناً أصلياً فإنه لا وجه للتحدى به بعد ذلك لأن مجال أعمال قاعدة سريان القانون الأصلي المقررة بالمادة الخامسة من قانون العقوبات يتعلق في الأصل بالقواعد الموضوعية ، أما القواعد الإجرائية فلإنها تسرى من يوم نفاذها



بأثر فوري على القضايا التي لم يكن قد تم الفصل فيها ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، كما أنه من المقرر أن طرق الطعن في الأحكام الجنائية ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم محل الطعن وهو في خصوص الواقعة المطروحة لا يسمح الطعن في الأحكام التي تصدر من محاكم أمن الدولة وفقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ من ثم فإن الطعن بالنقض يكون غير جائز. لما كان ذلك، فإن ما أثاره الطاعن بشأن عدم دستورية المواد المانعة من الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ فإنه - وأياً كان وجه الرأي في هذا الدفع - يصبح غير مقبول ما دام أن باب الطعن قد أغلق لعدم جوازه ورتباً على ما تقدم فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

## جلسة ٢٠ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو و مصطفى طاهر .

( ٢٤ )

### الطعن رقم ٦٣٥٩ لسنة ٥٢ القضائية

تجريف أرض زراعية • عقوبة • نقض « حالات الطعن » الخطأ في تطبيق القانون » •

جريمة تجريف أرض زراعية دون ترخيص. توجب القضاء على مقارقتها بإحدى عقوبتي الحبس أو الغرامة . المادة ١٠٦ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ .

الحكم بعقوبتي الحبس والغرامة معاً عن هذه الجريمة. خطأ في القانون وجوب النقض والإحالة لتعلق ذلك بتقدير العقوبة .

لما كان قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ - والذي وقعت المخالفة في ظله - قد نص في المادة ٧١ مكرراً منه على أنه « يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة تجريف الأراضي الزراعية ونقل الأتربة منها لصناعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري » وكانت المادة ١٠٦ مكرراً من ذات القانون قد نصت على أنه « كل من يخالف حكم المادة ٧١ مكرراً أو أحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً لها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن الفدان الواحد أو كسور الفدان التي تتم فيها المخالفة ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة » وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبتي الحبس والغرامة معاً على خلاف ما نصت عليه المادة ١٠٦ مكرراً

السالف بيانها من وجوب القضاء بعقوبة واجدة منها فقط فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون — لما كان ذلك وكان ما يقع فيه الحكم من خطأ يتصل بتقدير العقوبة اتصالاً وثيقاً مما حجب محكمة الموضوع عن أعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن المقدم من المحكوم عليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قام بتجريف الأرض الزراعية حيازته الميمنة بالمحضر بغير ترخيص وطلبت عقابه بالمادتين ٧١ مكرراً و ١٠٦ من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ . ومحكمة جنح الصف قضت غيابياً عملاً بمواد الإتهام بمعاينة المتهم بالحبس ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وتغريمه مائتي جنيه . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . فاستأنف . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الحبس والاكتفاء بشأنها بحبس المتهم أسبوعاً واحداً مع الشغل وتأيدته فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ . . . . المحامي نيابة عن المحكوم عليه كما طعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . . إلخ .

## الحكمة

حيث إن مما ينهاه الطاعن والنيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان الطاعن بجرمة تجريف أرض زراعية بدون ترخيص وقضى بحبسه .



أسبوعاً واحداً وتغريمه مائتي جنيه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن العقوبة المقررة لهذه الجريمة طبقاً للمادة ١٠٦ مكرراً من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٧٣ والتي تحكم واقعة الدعوى هي الحبس أو الغرامة وليست العقوبتين معاً مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل الطاعن بوصف أنه في يوم ١٧ - ١ - ١٩٧٨ قام بتجريف الأرض الزراعية حيازته بغير ترخيص وطلبت عقابه بالمادتين ٧١ مكرراً، ١٠٦ مكرراً من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ وقد دانت محكمة أول درجة بمقتضى مادتي الإتهام وأوقعت عليه عقوبة الحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وغرامة مائتي جنيه وإذا استأنف الطاعن الحكم الابتدائي قضت المحكمة الاستئنافية بحكمها المطعون فيه بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الحبس والاكتفاء بشأنها بحبس المتهم أسبوعاً واحداً مع الشغل وتأييد الحكم فيما عدا ذلك. لما كان ذلك وكان قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ - والذي وقعت المخالفة في ظله - قد نص في المادة ٧١ مكرراً منه على أنه «يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة تجريف الأراضي الزراعية ونقل الأتربة منها لصناعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري» وكانت المادة ١٠٦ مكرراً من ذات القانون قد نصت على أنه «كل من يخالف حكم المادة ٧١ مكرراً أو أحكام القرارات التي تصدر تنفيذاً لها يعاقب بالحبس أو بغرامة لا تقل عن مائتي جنيه ولا تزيد على خمسمائة جنيه عن فقدان الواحد أو كسور فقدان التي تم فيها المخالفة ولا يجوز الحكم بوقف تنفيذ العقوبة». وكان الحكم المطعون فيه قد أوقع على الطاعن عقوبتي الحبس والغرامة معاً على خلاف ما نصت عليه المادة ١٠٦ مكرراً السالف بيانها من وجوب القضاء بعقوبة واحدة منها فقط فإنه يكون معيباً

---

بالخطأ في تطبيق القانون - لما كان ذلك وكان ما وقع فيه الحكم من خطأ يتصل بتقدير العقوبة إتصلاً وثيقاً مما حجب محكمة الموضوع عن إعمال هذا التقدير في الحدود القانونية الصحيحة فإنه يتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن المقدم من المحكوم عليه .

## جلسة ٢٤ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق ، نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين : حسن عمار ، مسعد الساعى وأحمد صفوان وعمود البارودى

( ٢٥ )

### الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٢ القضائية

(١) اثبات «شهود» • اجراءات المحاكمة • حكم • «تسبيبه» • تسبيب غير معيب» •  
اجراءات المحاكمة •

تقرير الشاهد بجلسة المحاكمة، أنه لا يذكر شيئاً عن الواقعة بسبب النسيان. سكوت الطاعن  
والمدافع عنه عن استجوابه. النعى على المحكمة تمويلها على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات الأولى .  
غير مقبول .

(٣) اثبات « بوجه عام » • نقض « اسباب الطعن • مالا يقبل منها » •  
تقدير الدليل •

قول متهم على آخر . حقيقته شهادة للمحكمة التمويل عليها .

(٣) اثبات « بوجه عام » • نقض « اسباب الطعن مالا يقبل منها » •  
الأدلة في المواد الجنائية ضباط متساندة . مناقشة إحداها على إستقلال غير جائز .

(٤) محكمة الموضوع • « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « بوجه عام » •  
حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما ترقح إليه منها .

(٥) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « شهود » •  
حكم « تسبيبه • تسبيب غير معيب » •

استعانة الشاهد بورقة مكتوبة للإدلاء بشهادته . أمر تقديرى للقاضى .

(٦) عقوبة « العقوبة المقررة » • تقليد • اتفاق جنائى • نقض « حالات الطعن »  
« اسباب الطعن • مالا يقبل منها » « المصلحة فى الطعن » • حكم « تسبيبه » •  
تسبيب غير معيب •

إنتفاء مصلحة الطاعن فى تعيب الحكم . فى خصوص جريمة الاتفاق الجنائى . ما دام الحكم  
قد دانه . كذلك بجرمى تقليد عملة وحيازتها بقصد الترويج وأوقع عليه عقوبة تدخل فى نطاق  
تلك المقررة لها عملاً بالمادة ٣٢ عقوبات .

تمى يكون لمحكمة النقض تصحيح أسباب المحكمة ، مادة ٤٠ . من ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .



(٧) تقليد عملة • عقوبة « الاعفاء منها » • أسباب الإباحة وموانع العقاب  
« موانع العقاب » •

تقضى أسباب إعفاء المتهم من العقاب طبقاً للمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات غير لازم . إلا إذا دفع بذلك .

١ - لما كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة استمعت إلى أقوال شاهدي الإثبات العميد .... والمقدم ..... فأدليا بشهادتهما عن الواقعة في حدود ماسمحت لهما به ذاكرتهما لما قرراه من مضي مدة كبيرة على تاريخ الواقعة، فكان أن سككت الطاعن والمدافع عنه عن أن يوجها لهما ما يعن لهما من وجوه الاستجواب وتنازلا عن سماع باقي شهود الإثبات ومضت المرافعة دون أن تلوى على شيء يتصل بقالة الشاهدين بنسيان الواقعة . لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد استعملت حقها في التعويل على أقوال الشاهدين في التحقيقات وبالجلسة فقد بات من غير المقبول من الطاعن منعه بأن الشاهدين المذكورين قررا بالجلسة بعدم تذكرهما للواقعة ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص في غير محله .

٢ - قول متهم على آخر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها في الإدانة .  
٣ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون بيان باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما رتبته الحكم عليها .

٤ - لما كان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما ترتاح إليه منها ولا يقبل مجادلتها في تقديرها ومصادرتها في عقيدتها لكونه من الأمور الموضوعية التي تستقل بها بغير معقب فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا .

٥ - لما كان من المقرر أن إستعانة الشاهد بورقة مكتوبة أثناء أدائه الشهادة أمر يقدره القاضي حسب طبيعة الدعوى فإنه لأعلى المحكمة إن هي رأت

في حدود سلطتها التقديرية عرض الأوراق على هذا الشاهد لتذكيره بواقعة رأت أهمي ضرورتها لصالح تحقيق الدعوى ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

٦ - لما كان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه إعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة ، وفق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات وهي عقوبة مقررة لجريمتي تقليد العملة وحيازة هذه العملة بقصد الترويج فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة الاتفاق الجنائي على تقليد العملة وترويجها والمعاقب عليها بعقوبة السجن مادامت المحكمة قد دانتته بجريمتي تقليد العملة وحيازتها بقصد ترويجها وأوقعت عليه عقوبة الأشغال المؤقتة المقررة لإحداها عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصف أن أيهما هي الجريمة الأشد بالنسبة إلى جريمة الاتفاق الجنائي في شقيه ويكون منعاه في غير محله . ولا يغير من ذلك ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه أنه أوقع عقوبة جريمة الاتفاق الجنائي بوصفها الجريمة الأشد ، إذ أن خطأه في تحديد الجريمة ذات العقوبة الأشد لا يبطله ولا يقتضي نقضه إكتفاء بتصحيح أسبابه - عملاً بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - على النحو السالف بيانه . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً ورفضه موضوعاً .

٧ - لما كان من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها فإذا هو لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقاب إعمالاً للمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ولا أن ينعى على الحكم قعوده عن التحدث عنه :

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين : بأنهم أولاً : أشتركوا في إتفاق جنائي

الغرض منه إرتكاب جنایات تقليد العملة المتداولة قانوناً في مصر وترويجها المعاقب عليها بالمادتين ٢٠١ / ١ ، ٢٠٣ من قانون العقوبات بأن شكلوا فيما بينهم عصابة لهذا الغرض واتحدت إرادتهم على ارتكاب هذه الجرائم بأن اتفقوا على تقليد وترويج العملة المصرية الورقية فئة الخمسة جنيهات وفي سبيل ذلك أعدوا الأكلشيات والأدوات اللازمة للتقليد واتخذوا من سكن المتهم الأخير محلاً لهذا الغرض تنفيذاً لمخططهم الإجرامى .

ثانياً : قلدوا عملة ورقية متداولة قانوناً في مصر هي الأوراق المالية المعتمدة المضبوطة فئة الخمسة جنيهات المصرية بأن اصطنعوها على غرار الأوراق المالية الصحيحة على النحو المبين بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وذلك بقصد ترويجها . ثالثاً : حازوا بقصد الترويج الأوراق المالية المقلدة المضبوطة سالفه الذكر بأن دفعوا بها إلى التداول على النحو المبين بالتحقيقات مع علمهم بتقليدها وأحيل المتهمون إلى محكمة الجنایات لحاكمتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام رقم ذلك .

ومحكمة الجنایات قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٨ ، ٢٠٢ / ١ ، ٢٠٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢ / ٢ و ٣٠ / ٢ من ذات القانون بمعاقبة كل منهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات ومصادرة الأوراق والأدوات المضبوطة

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

### الحكمة

أولاً : عن الطعن المقدم من الطاعن الأول :

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول — هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرائم الإتفاق الجنائى وتقليد عملة ورقية متداولة في مصر وحياسة



أوراق مالية مقلدة بقصد تزويجها قد انطوى على بطلان في الإجراءات وشابه قصور في التسييب ، وذلك بأنه عول في إدانته على أقوال شهود الإثبات رغم ما قرره بعضهم بالجلسة من عدم تذكره الواقعة لمضى مدة طويلة عليها وجاءت أقوالهم قاصرة وغير واضحة الدلالة كما عول في الإدانة أيضاً على أقوال المتهمين في حق بعضهم في حين أن الأوراق لم تتضمن اعترافات لهم أو قرائن تعزز هذه الأقوال خاصة ولم يضبط لدى الطاعن آلات وأدوات مما تستعمل في التزييف ولم يثبت على لسان أى من الشهود أنه حاز شيئاً منها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وما جاء بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعي عن العملة والماكينات وأدوات الطباعة المضبوطة ومن إقرار الطاعنين بالتحقيقات وما وضح من تفريغ التسجيلات الصوتية المرفقة بالتحقيقات ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة استمعت إلى أقوال شاهدي الإثبات العميد . . . . . والمقدم . . . . . فأدليا بشهادتهما عن الواقعة في حدود ما سمحت لهما به ذاكرتهما لما قرراه من مضى مدة كبيرة على تاريخ الواقعة ، فكان أن سكت الطاعن والمدافع عنه أن يوجها لهما ما يعن لهما من وجوه الاستجواب وتنازلا عن سماع باقي شهود الإثبات ومضت المرافعة دون أن تلوى على شيء يتصل بقالة الشاهدين بنسيان الواقعة. لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استعملت حقها في التعويل على أقوال الشاهدين في التحقيقات وبالجلسة فقد بات من غير المقبول من الطاعن منعه بأن الشاهدين المذكورين قرراً بالجلسة بعدم تذكرهما للواقعة ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص في غير محله. لما كان ذلك وكان قول متهم على آخر شهادة يسوغ للمحكمة أن تعول عليها في الإدانة ، وكانت لأدلة في المواد الجنائية متساندة بكل بعضها بعضاً ومنها مجمعة تكون عقيدة

المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون بيان باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما رتبته الحكم عليها، لما كان ذلك، وكان الحكم - على ما هو ثابت في مدوناته - لم يعول في إثبات التهم قبل الطاعن على أقوال المتهمين الآخرين فحسب، إنما استند إلى أدلة الثبوت التي أوردها في مجموعها، وكان لمحكمة الموضوع سلطة تقدير أدلة الدعوى والأخذ بما ترتاح إليه منها ولا يقبل مجادلتها في تقديرها أو مصادرتها في عقيدتها لكونه من الأمور الموضوعية التي تستقل بها بغير معقب فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون مقبولا. لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا . .

ثانيا : عن الطعن المقدم من الطاعن الثاني .

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثاني . . . . هو البطلان في الإجراءات والقصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع، ذلك بأن المحكمة أطلعت الشاهد . . . . . على أقواله بالتحقيقات ليعيد الإدلاء بها أمامها بعد أن قرر بعدم تذكره شيئا عن الواقعة مما يخل بمبدأ شفوية التحقيقات بالجلسة كما لم يورد الحكم في أسبابه الدليل على قيام الاتفاق الخنائي على تقليد العملة وترويجها والذي دانه عنه - بينه وبين باقي المتهمين، هذا إلى أن المدافع عن الطاعن تمسك بإعفائه من العقاب عملا بالفقرة الأولى من المادة ٤٨ من قانون العقوبات إذ تم القبض على المتهم بمعاونته إلا أن الحكم التفت عن هذا الدفاع ورد عليه بما لا يسوغه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة عندما سألت الشاهد العقيد . . . . . عن مقابله الطاعن الأول . . . . . وأجاب بأنه لم يقابل سألته عن ذكر له اسمه في بادئ الأمر ثم عرضت عليه الأوراق لتذكره بالواقعة، فعاد وقرر بأنه لا يذكر . لما كان ذلك وكان من المقرر أن استعانة الشاهد بورقة مكتوبة أثناء إدائه الشهادة أمر يقدره القاضي حسب طبيعة الدعوى فإنه لا على المحكمة إن هي رأت - في حدود سلطتها التقديرية عرض الأوراق على هذا الشاهد لتذكره بالواقعة رأت هي ضرورتها

لصالح تحقيق الدعوى ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه أنه اعتبر الجرائم المسندة إلى الطاعن جريمة واحدة ، وفق أحكام المادة ٣٢ من قانون العقوبات وعاقبه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات وهي عقوبة مقررة لجريمتي تقليد العملة وحيازة هذه العملة بقصد الترويج فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره بشأن جريمة الاتفاق الجنائي على تقليد العملة وترويجها والمعاقب عليها بعقوبة السجن مادامت المحكمة قد دانتته بجريمتي تقليد العملة وحيازتها بقصد ترويجها وأوقعت عليه عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة المقررة لإحدهما عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات بوصف أن أيهما هي الجريمة الأشد بالنسبة إلى جريمة الاتفاق الجنائي في شقيه ويكون منعا في غير محله . ولا يغير من ذلك اذهب إليه الحكم المطعون فيه أنه أوقع عقوبة جريمة الاتفاق الجنائي بوصفها الجريمة الأشد ، إذ أن خطأه في تحديد الجريمة ذات العقوبة الأشد لا يبطله ولا يقتضى نقضه إكتفاء بتصحيح أسبابه — عملاً بالمادة ٤٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — على النحو السالف بيانه . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

ثالثاً : عن الطعن المقدم من الطاعن الثالث :

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثالث . . . . . هو الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم المطعون فيه لم يعمل في حقه الإعفاء المقرر بالمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات رغم توافر موجبة إذ أن إقراره بعد ضبطه بعد إخباراً بالواقعة أدى إلى ضبط باقي الجناة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . وحيث إنه من المقرر أن محكمة الموضوع ليست ملزمة بتقصي أسباب إعفاء المتهم من العقاب في حكمها إلا إذا دفع بذلك أمامها فإذا هو لم يتمسك لدى محكمة الموضوع بحقه في الإعفاء من العقاب إعمالاً للمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات فليس له من بعد أن يثير هذا لأول مرة أمام محكمة النقض ولا أن ينعى على الحكم بعوده عن التحدث عنه ، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون غير محله ويتعين بذلك رفضه .



## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد يونس ثابت ، عبد الرحيم نافع ، حسن غلاب و محمد حسن

(٢٦)

### الطعن رقم ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ القضائية

(١) حكم « بياناته » • بيانات حكم الادانة » •

بيانات حكم الإدانة المادة ٣١٠ أ ج .

(٢) عقوبة « تطبيقها » • مواد مخدرة

التدرج في العقوبات تبعاً لخطورة الجريمة . خطة المشرع في قانون مكافحة المخدرات .

(٣) عقوبة « تطبيقها » • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه » • تسبیب  
معيب » •

مقتضى تقاضى مقابل من إدارة أو إعداد أو تهيئة المكان لتعاطى المخدرات المادة ٣٤ / د  
ق . ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ق .

عقوبة تسهيل تعاطى مخدرات بغير مقابل . أخف نوعاً . المادة ٣٥ ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .  
إدانة الطاعن بجريمة إدارة وتهيئة وإعداد مكان لتعاطى المخدرات دون إظهار الحكم تقاضى  
المقابل وتخصيص مكان لتعاطى المخدرات . قصور .

١ — أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية في كل حكم بالإدانة  
أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة  
التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها  
المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم .

استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم  
٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها  
يفصح عن أن المشرع إختط خطه تهدف إلى التدرج في العقوبات تبعاً

لخطورة الجريمة فنص في المادة ٣٣ على عقوبة الإعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك ، وكذا إنتاج أو إستخراج أو فصل أو صنع جواهر مخدر وإعداد وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات ، فقد شابه القصور في التسبب ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى بيانا كافيا ولم يستظهر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها والأدلة على ثبوتها في حقه مما يعيبه ويوجب نقضه .

٣ - لما كانت المغيرة بين الفقرة «د» من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى في عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن إدارة وإعداد أو تهيئة المكان في حكم الفقرة «د» من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه ، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات ، وهو الأمر المستفاد من منطق التأييم في هذه الصورة من صور التسهيل لتعاطي بتغليظ العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء ، أما حيث يكون تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل فتكون العقوبة الأخف نوعاً والمنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه بتوافر جريمة إدارة وتهيئة وإعداد مكان لتعاطي المخدرات التي دان الطاعن بها على مجرد ضبط المتهمين الآخرين - يدخنان مخدر الحشيش في مقهاه دون أن يستظهر العناصر القانونية التي تقوم عليها تلك الجريمة من تقاضى مقابل وتخصيص مكان لتعاطي المخدرات ويورد الأدلة على توافرها في حق الطاعن ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب نقضه .

## الوقائع

- أتهمت النيابة العامة ( ١ ) ..... ( ٢ ) .....
- ( ٣ ) ..... ( الطاعن ) بأنهم المتهمين الأول والثاني : أحرزا وحازا بقصد التعاطي جواهر مخدرا ( حشيشا ) بدون تذكيرة طبية وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا : المتهم الثالث :

أعد وهياً مكاناً لتعاطي المخدر على النحو المبين بالأوراق . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم لمحكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضورياً للمتهمين الأول والثالث ( الطاعن ) وغيايباً للثاني عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٤ / د ، ٣٦ ، ٣٢ / ١ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ سنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق أولاً بمعاقبة كل من ..... و..... بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمه خمسمائة جنيهه ثانياً : بمعاقبة ..... بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ثالثاً : بمصادرة المخدر والأدوات المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه ..... في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

### الحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime إدارة وإعداد وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات ، فقد شابه القصور في التسبب ذلك بأنه لم يبين واقعة الدعوى بياناً كافياً ولم يستظهر أركان الجريمة التي دان الطاعن بها والأدلة على ثبوتها في حقه مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما مضمونه أن ضابط مباحث الإبراهيمية دخل مقهى الطاعن للتحقق من رخصه فاشتم رائحة المخدر وشاهد اثنين يدخنان مخدر الحشيش من نرجيلة بينهما فقام بضبطهما وعثر مع أحدهما على قطعة صغيرة من هذا المخدر وأن المتهم الثالث ( الطاعن ) ..... قد أعد الغرزة الخاصة به وهياً وأدارها لتعاطي المخدرات على النحو السالف بيانه ثم ساق الحكم أدلته التي رتب عليها قضاءه مما شهد به الضابط والشرطي السرى المرافق له ، ومما اعترف به الطاعن من أن الضابط شاهد المتهمين الأول والثاني وهما يدخنان الحشيش . وخلص الحكم إلى ثبوت التهمة المستندة للطاعن وهي جريمة إعداد



وتهيئة وإدارة مكان لتعاطي المخدرات وعاقبه بمواد الإتهام ١، ٢، ٣٤ / د، ٣٦، ٣٧ / ١، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠. لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم وإلا كان قاصراً. وكان استقراء مواد القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها يفصح عن أن المشرع اختط خطة تهدف إلى التدرج في العقوبات تبعاً لخطورة الجريمة فنص في المادة ٣٣ على عقوبة الإعدام لجريمة تصدير أو جلب جواهر مخدرة قبل الحصول على ترخيص بذلك، وكذا إنتاج أو استخراج أو فصل أو صنع جوهر مخدر وكان ذلك بقصد الاتجار، وأعقب ذلك فتزل بالعقوبة في المادة ٣٤ وجعلها الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة لجريمة أقل خطورة وهي الاتجار في المواد المخدرة وزراعة النباتات الواردة في الجداول رقم ٥ لمرافق القانون والاتجار فيها وكذا جريمة من رخص لهم في حيازة جواهر مخدرة لاستعمالها في أغراض معينة وتصرفوا فيها بأية صورة كانت في غير تلك الأغراض، ثم ألحق بهذه الجرائم في الفقرة «د» من هذه المادة جريمة إداره أو إعداد وتهيئة مكان لتعاطي المخدرات وبعد ذلك عرضت المادة ٣٥ لحالة تقديم جواهر مخدرة للتعاطي بغير مقابل أو تسهيل تعاطيها وقررت لها عقوبة أخف نوعاً وهي عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة فقط—دون الإعدام وهذه المغايرة بين الفقرة «د» من المادة ٣٤ وبين المادة ٣٥ تدخل مرتكبي الجريمة الأولى في عداد المتجرين بالمواد المخدرة وتكشف عن أن إدارة أو إعداد أو تهيئة المكان في حكم الفقرة «د» من المادة ٣٤ لتعاطي المخدرات إنما تكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه، وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات، وهو الأمر المستفاد من منطلق التأني في هذه الصورة من صور التسهيل للتعاطي بتغليظ العقاب على مرتكبيها شأنهم في ذلك شأن المتجرين بالمواد المخدرة سواء بسواء، أما حيث يكون

تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل تكون العقوبة الأخف نوعاً والمنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد إقتصر في بيانه بتوافر جريمة إدارة وتهيئة وإعداد مكان لتعاطي المخدرات التي دان الطاعن بها على مجرد ضبط المتهمين الآخرين - يدخنان مخدر الحشيش في مقهاه دون أن يستظهر العناصر القانونية التي تقوم عليها تلك الجريمة من تقاضى مقابل وتخصيص مكان لتعاطي المخدرات ويورد الأدلة على توافرها في حق الطاعن ، فإنه يكون قاصراً قصوراً يعيبه ويوجب نقضه وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين : قيس الرأي عطية، أحمد محمود هيكمل ، محمد عبد المنعم البنا و محمد الصوفي  
عبد الجواد

( ٢٧ )

### الطعن رقم ٥٣٥٥ لسنة ٥٢ القضائية

دعوى مدنية • دعوى جنائية • إحالة • نقض « حالات الطعن بالنقض »  
« الخطأ في تطبيق القانون » • دفاع « الإخلال بحق الدفاع • ما يوفره » •  
محكمة ثاني درجة « نظرها الدعوى والحكم فيها » •

الإحالة في حكم المادة ٣٠٩ إجراءات ؟

قضاء محكمة أول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة له وبرفض  
الدعوى المدنية استئناف المدعى بالحق المدني لهذا الحكم . على محكمة ثاني درجة التصديق لها  
والفصل في موضوعها . إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة . خطأ في تطبيق القانون .

متى كان نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى على أن  
« كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات  
التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل  
في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في  
الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف »  
لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى الجنائية قد فصل فيها من  
محكمة أول درجة بالبراءة بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة العامة له ، فإن  
محكمة ثاني درجة لا تملك عند طرح الدعوى المدنية أمامها أن تحيلها إلى المحكمة  
المدنية لإنتفاء علة الإحالة لسبق الفصل في الدعوى الجنائية بحكم نهائي



من قبل مما يستحيل معه أن يترتب على الفصل في التعويضات إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية على ما يجرى به حكم المادة ٣٠٩ ، لذلك فإنه كان يتعين عليها أن تفصل في موضوعها أما وهي لم تفعل وتخلت عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية فإن حكمها المطعون فيه لا يكون له سند من نص المادة آنفة الذكر ويكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني - المطعون ضده - دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة الدق الجزئية ضد الطاعن ونسب إليه فيها أنه توصل بالتحايل والتزوير المعنوي إلى استكتابه لعدة كمبيالات دينيالا وجود له بأن أوهمه بواقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة - هي أن هذه الكمبيالات ضمانا لسداد قرض محرر بشأنه عقد مستقل ، ووضح بعد ذلك أنه اتخذها ليستعملهما في غير ما حررت من أجله ، كما استولى بغير حق على ورقة العقد المحررة بينهما والمسلمة إليه لعرضها على محاميه قبل توقيعها فاختلسها لنفسه لإضراراً به ، مما يشكل جرائم التزوير والنصب والتبديد ، وطلب عقابه بالمواد ٢١٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ عقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضوريا ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنف المدعى بالحق المدني ، ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع وإلزام الآراء بإلغاء الحكم الصادر في الشق المدني وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة .

فطن الأستاذ ... عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

## الحكمة

حيث إن مما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة قد أخطأ في تطبيق

القانون ، ذلك بأن القضاء بإحالة الدعوى المدنية المطروحة وحدها على محكمة الدرجة الثانية قد جاء مخالفاً لحكم المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجرى على أن « كل حكم يصدر في موضوع الدعوى الجنائية يجب أن يفصل في التعويضات التي يطلبها المدعى بالحقوق المدنية أو المتهم وذلك ما لم تر المحكمة أن الفصل في هذه التعويضات يستلزم إجراء تحقيق خاص يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية فعندئذ تحيل المحكمة الدعوى إلى المحكمة المدنية بلا مصاريف » لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى الجنائية قد فصل فيها من محكمة أول درجة بالبراءة بحكم نهائي لعدم إستئناف النيابة العامة له ، فإن محكمة ثاني درجة لا تملك عند طرح الدعوى المدنية أمامها أن تحيلها إلى المحكمة المدنية لإنتفاء علة الإحالة لسبق الفصل في الدعوى الجنائية بحكم نهائي من قبل مما يستحيل معه أن يترتب على الفصل في التعويضات إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية على ما يجرى به حكم المادة ٣٠٩ ، ولذلك فإنه كان يتعين عليها أن تفصل في موضوعها أما وهي لم تفعل وتخلت عن نظرها بإحالتها إلى المحكمة المدنية فإن حكمها المطعون فيه لا يكون له سند من نص المادة آنفة الذكر ويكون قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه وإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندى نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : قيس الرأى عطية ، أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي  
عبد الجواد .

( ٢٨ )

### الطعن رقم ٦٣٨ لسنة ٢٠ القضاية

(١) دعوى مدنية • دعوى جنائية • محكمة ثانى درجة « نظرها الدعوى  
والحكم فيها » • حكم « حجيته » • قوة الأمر المقضى •

حق المدعى المدنى فى استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها .  
متى تجاوزت النصاب الجزئى . رفعه الاستئناف يوجب على المحكمة الاستئنافية بحث عناصر الجريمة  
وثبوتها فى حق المتهم . عدم تقيدها بحكم أول درجة حتى ولو حاز قوة الأمر المقضى . أساس ذلك •

(٢) دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » • دعوى جنائية • قوة الأمر  
المقضى • حكم « حجيته » • استئناف « نظره والحكم فيه » • اثبات • قوة الأمر  
المقضى •

قوة الأمر المقضى للحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية الحاجة به تكون أمام  
المحاكم المدنية وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة • المادة ٤٠٦ • إجراءات •

١ - متى كانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى  
بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية فى المخالفات  
والجنح فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة  
تزيد على النصاب الذى يحكم فيه القاضى الجزئى نهائياً ، وحق المدعى  
بالحقوق المدنية فى ذلك هو حق مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم ،  
ومتى رفع استئنافه كان على المحكمة الاستئنافية أن تعرض لبحث عناصر  
الجريمة من حيث توافر أركانها وصحة نسبتها إلى المتهم لترتب على ذلك آثاره  
القانونية غير مقيدة بما قضت به محكمة أول درجة فى هذا الخصوص ،



ولا يمنعها من ذلك كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى لأن الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشتتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي وإلّا لعطل حق الاستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية ولعطلت وظيفة محكمة الجنح المستأنفة في شأنه إذا كان المدعى بالحقوق المدنية هو المستأنف وحده .

٢- الحاجة بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية لا تكون - وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية - إلا لدى المحاكم المدنية ، وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية .

## الوقائع

اقام الطاعن دعواه بالطريق المباشر ضد المطعون ضده أمام محكمة طوخ الجزئية بوصف أنه أصدر شيكا لصالحه بمبلغ خمسمائة جنيه مسحوباً على البنك الأهلي فرع بنها لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزاماً بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة طوخ - الجزئية قضت بحضورها ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية . فاستأنف المدعى بالحقوق المدنية ، ومحكمة بنها الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ ..... المحامي نيابة عن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

## الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه - إذ أيد الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية - قد أخطأ في تطبيق القانون ،

ذلك أنه أسس قضاءه على ما قال به من أنه يتقيد بقضاء محكمة أول درجة براءة المطعون ضده بعد أن حاز قوة الأمر المقضى بعدم إستئنافه من جانب النيابة العامة ، في حين أن الحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة لا يقيد المحكمة الإستئنافية عند نظر الاستئناف المرفوع إليها من المدعى بالحقوق المدنية وحده عن الحكم الصادر برفض دعواه ، مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الأوراق أن محكمة أول درجة قضت براءة المطعون ضده وبرفض الدعوى المدنية فاستأنف الطاعن وحده بالنسبة لحقوقه المدنية، ومحكمة ثانية درجة قضت بحكمها المطعون فيه برفض الإستئناف وتأييد الحكم المستأنف مؤسسة قضاءها على أنها مقيدة بالحكم الصادر من محكمة أول درجة براءة المطعون ضده ، والذي أصبح حائرا لقوة الأمر المقضى بعدم إستئنافه من جانب النيابة العامة ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمدعى بالحقوق المدنية أن يستأنف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية في المخالفات والجنح فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد على النصاب الذي يحكم فيه القاضى الجزئى نهائيا ، وحق المدعى بالحقوق المدنية في ذلك هو حق مستقل عن حق كل من النيابة العامة والمتهم ، ومتى رفع إستئنافه كان على المحكمة الإستئنافية أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وصحة نسبتها إلى المتهم لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة بما قضت به محكمة أول درجة في هذا الخصوص ، ولا يمنعها من ذلك كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى لأن الدعويين—الجنائية والمدنية—وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي وإلا لعطل حق الإستئناف المقرر للمدعى بالحقوق المدنية ولعطلت وظيفة محكمة الجنح المستأنفه في شأنه إذا كان المدعى بالحقوق المدنية هو المستأنف وحده ، هذا إلى أن الحاجة بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع

الدعوى الجنائية لا تكون — وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية — إلا لدى المحاكم المدنية ، وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وحجب نفسه عن بحث مدى توافر أركان الجريمة في حق المطعون ضده متقيدا بالحكم الصادر بالبراءة من محكمة أول درجة فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .



## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة ، محمد أحمد حمدي ، محمد عبد المنعم البنا  
ومحمد الصوفي عبد الجواد .

(٢٩)

### الطعن رقم ٥٦٤٣ لسنة ٥٢ القضائية

ضرب « ضرب أحدث عاهة مستديمة » حكم • « تسببيه • تسبیب غیر  
معيب » •

محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •  
القدر المتقين متى يسوغ للمحكمة الأخذ به • مثال .

ولما كان أساس الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضي الموضوع في  
تقدير الأدلة القائمة في الدعوى : ما دام يبين من حكمه أنه لم يقض بالبراءة  
إلا بعد أن ألم بتلك الأدلة ووزنها ، فلم يقتنع بثبوتها في حق المتهم ، فلا  
يجوز مصادرته في إعتقاده ولا المجادلة في حكمه أمام محكمة النقض ، لما كان  
ذلك ، وكانت المحكمة قد استبعدت إصابة العاهة لعدم حصولها من المطعون  
ضده فلا يصح لها أن تسند إليه إحداث إصابة بالجنح عليه وأخذه بالقدر  
المتيقن في حقه ، ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه  
الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت  
عليه : لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه  
موضوعاً .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه ضرب . . . . . بعضاً فأحدث به  
الإصابات المبينة بالتقرير الطبي المطول والتي تختلف لديه من جرائها عاهة  
مستديمة هي الفقد الشريفي . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى

محكمة الجنايات لمعاقبته بالمادة ٢٤٠ - ١ من قانون العقوبات فقرر ذلك .  
وادعى المحجى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ ٢٥٠ جنيا على سبيل التعويض  
المؤقت. ومحكمة الجنايات قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ - ١ من قانون  
الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

## المحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة  
المطعون ضده من تهمة أحداث عاهة مستديمة قد أخطأ في تطبيق القانون  
ذلك بأنه أقام قضاءه على ما قرره المحجى عليه بجلسته المحاكمة من أن المطعون  
ضده وآخر أحدثا به إصابتين إحداها برأسه وهي التي نشأت عنها العاهة  
المستديمة ولا يعرف محدثا منهما مما كان يتعين معه أخذ المطعون ضده بالقدر  
المتيقن في حقه ومعاقبته بعقوبة جنحة الضرب المنصوص عليها في المادة ٢٤٢  
من قانون العقوبات ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها  
الإنهام قال تبريرا لقضائه بالبراءة « حيث إنه باستعراض وقائع الدعوى  
وما شهد به المحجى عليه بجلسته المحاكمة يبين أن الإنهام المسند إلى المتهم قائم على  
غير أساس إذ قطع المحجى عليه بالجلسة أنه لا يعرف محدث إصابة رأسه التي  
أخلفت لديه العاهة المستديمة وهل هو المتهم أم ابنه . . . . . وحيث إنه  
لما كان ما تقدم وكانت التهمة قد شاعت مما يستحيل معه الإطمئنان إلى نسبتها  
لشخص بعينه ، لما كان ذلك ، وكان القضاء الجنائي لا يبنى إلا على الجزم  
واليقين فيكون من المتعين من ثم القضاء ببراءة المتهم من الإنهام المسند إليه  
عملا بحكم المادة ٣٠٤ - ١ من قانون الإجراءات الجنائية » ولما كان أساس  
الأحكام الجنائية إنما هو حرية قاضي الموضوع في تقدير الأدلة القائمة في  
الدعوى ، ما دام يبين من حكمه أنه لم يقض بالبراءة إلا بعد أن ألم بتلك الأدلة

ووزنها ، فلم يقتنع وجدانه بثبوتها في حق المتهم ، فلا يجوز مصادرته في اعتقاده ولا المجادلة في حكمه أمام محكمة النقض ، لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد استبعدت إصابة العاهة لعدم حصولها من المطعون ضده فلا يصح لها أن تسند إليه إحداث إصابة أخرى بالهجنى عليه وأخذه بالقدر المتيقن في حقه ذلك لأن القدر المتيقن الذي يصح العقاب عليه في مثل هذه الحالة هو الذي يكون إعلان التهمة قد شمله وتكون المحاكمة قد دارت عليه ، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : فوزى المملوك ، راغب عبد الظاهر ، وحسن غلاب محمد حسن

( ٣٠ )

### الطعن رقم ٥٩٢٤ لسنة ٥٢ القضائية

(١) جريمة « أركانها » • سلاح • قصد جنائي • حكم « تسببه  
تسبب غير معيب » •

معنى الإحراز و الحيازة •

إنتفاء التناقض بين إدانة الطاعن الأول عن إحراز السلاح وذخيرته وإدانة الثاني عن حيازة  
ذات السلاح والذخيرة متى تحقق إستيلاء الأول مادياً عليهما وملكية الثاني لهما .  
كفاية الحيازة المادية طالت أو قصرت وأيا كان الباعث عليها لتحقيق جريمة حيازة سلاح  
نأرى بدون ترخيص أساس ذلك ؟ مثال .

(٢) اثبات « بوجه عام » اعتراف •

الخطأ المادى بمحضر الجلسة لا عبرة به .

مثال فى اعتراف .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول عن إحرازه السلاح  
والذخيرة أخذاً باعترافه وإحتفاظه بالسلاح تحت الوسادة والذخيرة بدولاب  
حجرة نومه ، فإن ذلك ما يتحقق به إستيلاء الطاعن الأول مادياً على السلاح  
والذخيرة وتتوافر به معنى الإحراز ، ذلك أن الإحراز هو الاستيلاء المادى  
على الشئ لأى باعث كان ولما كان ما أورده الحكم من اعتراف للطاعن الثانى  
أن السلاح المضبوط والذخيرة ملك له ، فإن ذلك مما يتوافر به معنى الحيازة  
ذلك أنه يكفى فى توافر الحيازة أن يكون سلطان المتهم مبسوطاً على الشئ  
ولو لم يكن فى حيازته المادية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن  
الأول عن إحراز السلاح وذخيرته ودان الطاعن الثانى عن حيازة ذات السلاح

والذخيرة يكون قد أصاب صحيح القانون ولا يكون هناك تناقضا ويكون ما يثيره الطاعنان في هذا الشأن غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان يكفي لتحقيق جريمة حيازة سلاح نارى بدون ترخيص مجرد الحيازة المادية طالت أو قصرت وأيا كان الباعث عليها ولو كانت لأمر عارض أو طارئ - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذى يتحقق بمجرد حيازة السلاح النارى بدون ترخيص عن علم وإدراك ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن الثانى حاز السلاح المضبوط وهو ذات السلاح الذى اثبت الحكم صلاحيته للإستعمال وإحراز الطاعن الأول له ، فإن ما يثيره الطاعن الثانى في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٢ - متى كان ما يثيره الطاعنان بشأن تعويل الحكم على اعترافهما بمحضر الجلسة رغم ما ورد به من انكارها لتهمة القتل حالة كون تهمة القتل كانت موجهة للطاعن الأول فقط ، مردودا بأنه من المقرر أنه لا عبرة بالخطأ المادى الواقع بمحضر الجلسة . إنما العبرة هى بحقيقة الواقع بشأنه وإذا كان الطاعنان لا يماريان في صحة ما أثبت بمحضر الجلسة من صدور إقرار منهما بحيازة وإحراز السلاح ، فإن ما يثيره الطاعنان في هذا الصدد لا يكون مقبولا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول : ( ١ ) قتل ..... عمدا مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتلها وصمم على ذلك وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً ( فرد ) وما إن ظفر بها حتى أطلق عليها عياراً نارياً قاصدا قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها ( ٢ ) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخ ففرد ( ٣ ) أحرز ذخائر ( طلقات ) مما تستعمل في السلاح النارى سالف الذكر دون ترخيص .

المتهم الثانى ( ١ ) حاز بغير ترخيص السلاح النارى آنف الذكر ( ٢ ) حاز الذخائر الطلقات آنف الذكر دون أن يكون مرخصاً له في حيازة أو إحراز سلاح نارى .

وطلبت من مستشار الإحالة إحالتها لمحكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات و ١ - ١ ، ٦ ، ٢٦ - ١ ، ٤ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل والجدول رقم ٢ فقرر ذلك . وادعى . . . . . مدنيا قبل المتهم الأول بمبلغ مائتين وخمسين جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات سوهاج قضت حضوريا بتاريخ ١٢ من ديسمبر سنة ١٩٨١ عملا بالمواد ١ - ١ ، ٦ ، ٢٦ - ١ ، ٤ ، ٣٠ من القانون ٣٩٤ المعدل بالقرانين ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ . ٧٥ سنة ١٩٥٨ : ٢٦ سنة ١٩٧٨ والجدول رقم ٢ الملحق بالقانون الأول مع أعمال المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات . أولا ببراءة المتهم الأول من التهمة الأولى المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية والزمتم رافعها المصروفات والآتعاب ثانيا : بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مائتي جنيه عن التهمتين الثانية والثالثة . ثالثا : بمعاقبة المتهم الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مائتي جنيه عما اسند إليه . رابعا : بمصادرة السلاح والذخيرة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ . . . . . الخ

## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن الأول عن جريمة إحراز سلاح ناري وذخيرته بغير ترخيص ، كما دان الطاعن الثاني بحيازة ذات السلاح والذخيرة بغير ترخيص فقد شابه التناقض والقصور في التسبيب - ذلك بأن الحكم دان الطاعنين أخذا باعترافهما الذي يكذب كل منهما الآخر ، فضلا عن أنه لم يبين كيفية حيازة الطاعن الثاني للسلاح وتوافر القصد الجنائي لديه . بعد أن أثبت أن الطاعن الأول هو الذي كان يحتفظ بالسلاح منذ أكثر من عام ، كما عول الحكم على إقرار الطاعنين بمحضرة الجلسة الذي أثبت فيه أن الطاعنين انكرا القتل واعترفا بالسلاح حالة أن تهمة



القتل موجهه إلى الطاعن الأول وحده بما يدل على أن المحكمة لم تكن ملزمة بوقائع الدعوى بما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجرمتي إحراز وحيازة السلاح والذخائر التي دان الطاعنين وأورد على ثبوتهما في حقهما أدلة مستمدة من إقرار الطاعنين بتحقيقات النيابة وبالجلسة وتقرير فحص السلاح وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ولا يمارى الطاعنان في أن لها أصلها في الأوراق لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن الأول عن إحرازه السلاح والذخيرة أخذاً بإقراره واحتفاظه بالسلاح تحت الوسادة والذخيرة بدولاب بحجرة نومه ، فإن ذلك ما تتحقق به إسبلاء الطاعن الأول مادياً على السلاح والذخيرة ويتوافر به معنى الإحراز ، ذلك أن الإحراز هو الإسبلاء المادى على الشيء لأى باعث كان ولما كان ما أوردته الحكم من إقرار الطاعن الثانى أن السلاح المضبوط والذخيرة ملك له . فإن ذلك مما يتوافر به معنى الحيازة ، ذلك أنه يكفى في توافر الحيازة أن يكون سلطان المتهم مبسوطاً على الشيء ولو لم يكن في حيازته المادية ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن الأول عن إحراز السلاح وذخيرته ودان الطاعن الثانى عن حيازة ذات السلاح والذخيرة يكون قد أصاب صريح القانون ولا يكون هناك تناقضاً ويكون ما يشره الطاعنان في هذا الشأن غير سديد ، لما كان ذلك ، وكان يكفى لتحقيق جريمة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص مجرد الحيازة المادية طالت أو قصرت وأيا كان الباعث عليها ، ولو كانت لأمر عارض أو طارئ — لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائى العام الذى يتحقق بمجرد حيازة السلاح الناري بدون ترخيص عن علم وإدراك ، وكان الثابت مما أورده الحكم أن الطاعن الثانى حاز السلاح المضبوط وهو ذات السلاح الذى أثبت الحكم صلاحيته للإستعمال — وإحراز الطاعن الأول له ، فإن ما يشره الطاعن الثانى في هذا الخصوص يكون غير سديد. لما كان ذلك ، وكان ما يشره الطاعنان بشأن تعويل الحكم على إقرارهما بمحضر الجلسة رغم

ما ورد به من ارتكابهما لتهمة القتل حالة كون تهمة القتل كانت موجهة للطاعن الأول فقط ، مردوداً بأنه من المقرر أنه لا عبرة بالخطأ المادى الواقع بمحضر الجلسة ، إنما العبرة هى بحقيقة الواقع بشأنه وإذ كان الطاعنان لا يماريان فى صحة ما أثبت بمحضر الجلسة من صدور إقراراف منهما بحيازة وإحراز السلاح فإن ما يثيره الطاعنان فى هذا الصدد لا يكون مقبولا. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يرهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : فوزى المملوك ، راضى عبد الظاهر ، حسن غلاب ومحمد حسن

( ٣١ )

### الطعن رقم ٥٩٢٧ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) نقض « التقرير بالطعن وايداع الأسباب » •  
التقرير بالطعن وتقديم أسباب يكونان معا وحدة إجرائية واحدة .
- (٢) تزوير • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • اثبات « بوجه عام » •  
التزوير بالتزوير • وجوب النظر فيه إلى ما يتضمنه المهرور في مجموعه .  
مثال للدفاع يقتضى تحقيقاً موضوعياً .
- (٣) قصد جنائى • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • اثبات « بوجه عام » • تزوير •  
القصد الجنائى في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية • تحققه • تقدير قيامه • موضوعى  
مثال لتسبیب سائح
- (٤) اثبات « اعتراف » • اعتراف • استدلال •  
الإعتراف في المسائل الجنائية • ماهيته ؟  
للمحكمة تجزئة الإعتراف دون بيان علة ذلك .  
ورود الإعتراف على الواقعة بكافة تفاصيلها • غير لازم .
- (٥) باعث • قصد جنائى • تزوير •  
جريمة التزوير • لا عبرة فيها بالباعث .
- (٦) تزوير • اجراءات « اجراءات المحاكمة » • بطلان •  
نقض الظروف المحيطة على المستند المقول بتزويره • مفاده ؟



(٧) اثبات « بوجه عام » .

كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما يقصده الحكم منها .

(٨) اثبات « بوجه عام » .

عدم لزوم أن يكون الدليل صريحاً ومباشراً .

(٩) اثبات « بوجه عام » . نقض « أسباب الطعن » ما لا يقبل منها .

إلزام المحكمة بواقعة الدعوى وإحاطتها بالاثام وأخذها بالأدلة وهي على بيته من أمرها .  
المجادلة في ذلك بدعوى الفساد في الاستدلال واختلال صورة الواقعة موضوعية .

١ - من المقرر أن التقرير بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بني عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية واحدة لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

٢ - من المقرر ألا ينظر في التزوير بالترك إلى الجزء المتروك من المحرر فحسب بل يجب النظر إلى ما يتضمنه المحرر في مجموعه إستظهارا لمدى ما ترتب على الترك من تغيير الحقيقة التي كان يجب أن يظهر بها مؤدى هذا المجموع وإذا كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الثاني لم يدفع أمام المحكمة بما يشيره في أسباب طعنه من وجود ختم هيئة البريد على الإيصال مبيها به تاريخ الإيداع على نحو يستفاد منه هذا البيان بحيث لم يؤد إغفال تدوينه إلى تغيير الحقيقة في هذا الشأن فليس له من بعد أن يتمسك بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقوم على واقع لم يسبق طرحه على محكمة الموضوع ولا تحمل مدونات الحكم مقوماته مما يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة .

٣ - لما كان القصد الجنائي في جريمة التزوير في الأوراق الرسمية يتحقق متى تعمد الجاني تغيير الحقيقة في المحرر مع انتواء إستعماله في الغرض الذي من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الطاعن الذي يعمل وكيلا لمكتب البريد في أنه اعترف بأن المحكوم عليه الآخر قد حضر

إليه في منزله وأبلغه بأن لديه عجزاً في عهده يـرغب في تسويته، وطلب إليه تحرير صـررة إيصال إيداع بمبلغ ٥٥٦٦,٢٣٠ لحساب شركة..... دون إثبات تاريخ الإيداع به . لما كان ذلك، وكان تقدير قيام القصد الجنائي من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع وتفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب . وكان اعتراف الطاعن الذي أثبتته المحكمة في مدوناته يعني أنه إستجاب لمطلب المحكوم عليه الآخر وتعهد ترك البيان الخاص بتاريخ الإيداع في إيصال مكتب هيئة البريد تمكينا له من سـر العجز المكتشف بعـهده وسلمه هذا الإيصال لتقديمه إلى جهة عمله . فان ذلك مما يتوفر به القصد الجنائي في جريمة التزوير بالترك التي دان الطاعن بها كما هي معرفة في القانون . ويكون منعى الطاعن بتخلف هذا القصد لديه غير صائب .

٤- لما كان الإقرار في المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه عنصراً من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير حجيتها وقيمتها التـدليلية على المعترف فلها أن تجزئ هذا الاعتراف وتأخذ منه ما تـطمئن إلى صدقه وتطرح سواه مما لا تثق به ، دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك كما لا يلزم في الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفي فيه أن يرد على وقائع تستتج المحكمة منها ومن باقي عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والإستنتاجية لإقرار الجاني للجريمة كما هو الحال في الدعوى الـراهنة - ومن ثم فلا يجدي الطاعن نفعه على الحكم بأنه أغفل منه استطراد إليه في أقواله من أنه لم يكن يبتغي شيئاً من وراء عدم إثبات تاريخ الإيداع أو من المقرر أنه لا عبرة بالباعث في جريمة التزوير

لما كان البن من ج - محضر جلسة ١٦-١٢-١٩٨١ التي مثل فيها المحكوم عليهما والدفاع أن المحكمة قضت بالمظروف المحتوى على المستند المقول بتزويره . ومن ثم فقد كان معروضاً على بساط البحث والمناقشة في حضور الخصوم وكان في مكتة الطاعن الإطلاع عليه إذا ما طلب من المحكمة . ذلك ، فإن ما يشره من بطلان في الإجراءات لا يكون له محل .

٥- لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم أن يبنى كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، بل يكفي ان تكون الأدلة في مجموعها كوحدة

وؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما انتهت إليه كما هو الحال في هذه الدعوى لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذى تستند إليه المحكمة صريحاً ومباشراً في الدلالة على ما تستخلصه المحكمة منه بل لها أن تركز في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها، إلى ما تخلص إليه من جماع العناصر المطروحة بطريق الإستنتاج والإستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام إستخلاصها سليماً لا يخرج عن الإقتضاء العقلى والمنطقى .

٥- لما كانت مدونات الحكم المطعون فيه تنبئ عن أن المحكمة المت بواقعة الدعوى وأحاطت بالإتهام المسند إلى كل من المحكوم عليهما ودانتهما بالأدلة السائغة التى أخذت بها وهى على بينة من أمرها ، فإن مجادلتهما في ذلك بدعوى الفساد في الإستدلال وبإختلال صورة الواقعة لديها لينطوى على منازعة موضوعية فيما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما خلال المدة من ٥ من مايو سنة ١٩٧١ حتى ٤ من فبراير سنة ١٩٧٦ المتهم الأول : بصفته موظفاً عمومياً أمين مستوع دقيق شركة . . . . . اختلس كمية الدقيق المبينة بالتحقيقات البالغة قيمتها (ستة آلاف وسبعمائة وتسعة وثلاثون جنيهاً وخمسمائة وخمسة وخمسون مليماً) والمملوكة للشركة والمسلمة إليه بسبب وظيفته حال كونه من الأمناء على الودائع وقد ارتبطت هذه الجريمة بجريمتين هما أ - اشترك بطريق الإتفاق مع مجهول على تزوير إيصال الإيداع رقم ١٣ - ٩٤٧٠ الصادر من هيئة البريد فقام المجهول بوضع تاريخ مزور على الإيصال هو ٣٠ من فبراير سنة ١٩٧٥ على خلاف التاريخ الصحيح للإيداع وهو تاريخ ٥ من يناير سنة ١٩٧٦ فتتمت الجريمة بناء على هذا الإتفاق ب - استعمل الإيصال سالف الذكر بأن احتج به أمام لجنة الجرد كدليل على إيداع المبلغ في التاريخ المزور مع علمه بتزويره .

المتهم الثانى بصفته موظفاً عمومياً (وكيل مكتب بريد . . . . .) ارتكب . . . . . تزويراً



في محرر رسمي هو إيصال الإيداع رقم ١٣ - ٩٤٧٠ الصادر من هيئة البريد حال تحرير المختص بوظيفته وذلك يجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن ترك عمدا تدوين تاريخ إيداع المبلغ على صورة الإيصال المسلم للمتهم الأول بناء على طلب الأخير حتى يحتج به كدليل على توريد المبلغ في تاريخ مزور . وأحيل المتهمان لمحكمة الجنايات لمعاقبتهما بالمواد ٤٠ - ٢ ، ٤١ ، ١١٢ - أ ، ب ، ١١٨ ، ١١٨ ، مكررا ، ١١٩ ب ، ١١٩ هـ مكررا ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢٤٤ من قانون العقوبات .

ومحكمة أمن الدولة العليا قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام أولا : بمعاقبة المتهم الأول بالسجن ثلاث سنوات وبغزله من وظيفته مع حرمانه من التعيين في أية وظيفة أميرية لمدة خمس سنوات وتغريمه مبلغ ستة آلاف وسبعمائة وتسعة وثلاثين جنيا وخمسمائة وخمسة وخمسين مليا - والزاه برده مثل هذا المبلغ ثانيا : بمعاقبة الطاعن الثاني بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة مع عزله من وظيفته لمدة سنتين وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبتي الحبس والعزل لمدة ثلاث سنوات .

فطعن المحكوم عليه الأول في هذا الحكم بطريق النقض ولم يودع أسباب الطعن وطعن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض .. الخ

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن في الميعاد إلا أنه لم يقدم أسبابا لطعنه ، ومن ثم يكون الطعن المقدم منه غير مقبول شكلا ، لما هو مقرر من أن التقرير بالنقض هو مناط إتصال المحكمة به ، وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وأن التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية واحدة لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني قد استوفى الشكل المقرر في

القانون وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الثانى أن الحكم المطعون فيه إزدانه بجريمة إرتكاب تزوير فى محرر رسمى قد أخطأ فى تطبيق القانون وفى الإسناد وقام على بطلان فى الإجراءات ، كما شابه الفساد فى الاستدلال ذلك بأن الحكم اعتبر ترك تدوين تاريخ الإيداع على إيصال هيئة البريد الذى حرره الطاعن الثانى للأول جريمة تزوير فى ورقة رسمية ، مع أن هذا الترك لا يشكل عملاً إجبارياً ينطوى على تغيير الحقيقة فى المحرر بشأن التاريخ ، فضلاً عن أن التاريخ مستفاد فعلاً من بصمة ختم هيئة البريد الذى التاريخ الموجود على الإيصال مما ينتفى معه القصد الجنائى لدى الطاعن كما أخطأ الحكم إذ اعتبر أن ماقرره الطاعن من أنه لم يثبت التاريخ على تلك الورقة إعترافاً منه بمقارفته بجريمة التزوير المسندة إليه ، مع أن تنمة أقواله تفيد أنه لم يكن يبتغى شيئاً من وراء هذا الترك هذا إلى أن المحكمة لم تعرض المحرر المقول بتزويره على بساط البحث والمناقشة بالجلسة فى حضور الخصوم وهو إجراء لا يغنى عنه إطلاع المحكمة وحدها على الورقة ، كذلك فقد اتخذ الحكم من أقوال الشهود التى أدلوا بها فى حق المحكوم عليه الأول ( الطاعن الأول ) دليلاً قبل الطاعن ( الثانى ) ولم تفتن المحكمة إلى إختلاف الأتهام المسند إلى كل منهما ، الأمر الذى ينبىء عن اضطراب صورة الواقعة فى ذهن المحكمة ، وإختلال فكرة الحكم من حيث تركيزها فى موضوع الدعوى وعناصر الاتهام المعزى إلى كل من المحكوم عليهما ، وفى كل ذلك ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان من المقرر ألا ينظر فى التزوير بالترك إلى الجزء المتروك من المحرر فحسب بل يجب النظر إلى ما يتضمنه المحرر فى مجموعة إستظهارا لمدى ما ترتب على الترك من تغيير الحقيقة التى كان يجب أن يظهر بها مؤدى هذا المجموع ، وإذ كان البين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن الثانى لم يدفع أمام المحكمة بما يثيره فى أسباب طعنه من وجود ختم هيئة البريد على الإيصال مبيناً به تاريخ الإيداع على نحو يستفاد منه هذا البيان بحيث لم يؤود إغفاله تدوينه إلى تغيير الحقيقة فى هذا الشأن فليس له من بعد أن يتمسك بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه يقوم على واقع لم يسبق طرحه على

محكمة الموضوع ، ولا تحمل مدونات الحكم مقرماته مما يقتضى تحقيقا موضوعيا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ويضحي النعى بما جاء فى هذا السبب غير مقبول . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائى فى جريمة التزوير فى الأوراق الرسمية يتحقق متى تعمد الجانى تغيير الحقيقة فى التحرر مع انتواء استعماله فى الغرض الذى من أجله غيرت الحقيقة فيه ، وكان الحكم المطعون فيه قد حصل أقوال الطاعن الذى يعمل وكيلا لمكتب البريد فى أنه اعترف بأن المحكوم عليه الآخر قد حضر إليه فى منزله وأبلغه بأن لديه عجزا فى عهده يربغ فى تسويته ، وطلب إليه تحرير صورة إيصال إيداع بمبلغ ٥٥٦٦,٢٣٠ لحساب شركة . . . . . دون إثبات تاريخ الإيداع به . لما كان ذلك ، وكان تقدير قيام القصد الجنائى من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع وتفصل فيها محكمة الموضوع بغیر معقب ، وكان اعتراف الطاعن الذى أثبتته الحكم فى مدوناته يعنى أنه إستجاب لمطلب المحكوم عليه الآخر وتعمد ترك البيان الخاص بتاريخ الإيداع فى إيصال مكتب هيئة البريد تمكينا له من ستر العجز المكتشف بعهده وسلمه هذا الإيصال لتقديمه إلى جهة عمله ، فإن ذلك مما يتوفر به القصد الجنائى فى جريمة التزوير بالترك التى دان الطاعن بها كما هى معرفة فى القانون . ويكون معنى الطاعن يتخلف هذا القصد غير صائب . لما كان ذلك وكان الاعتراف فى المسائل الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التى تملك محكمة الموضوع تأمل الحرية فى تقدير حجيتها وقيمتها التدليلية على المتعرف فلها أن تجزئ هذا الاعتراف ، وتأخذ منه ما تطمئن إلى صدقه وتطرح سواه مما لا تثق به . دون أن تكون ملزمة ببيان علة ذلك ، كما لا يلزم فى الاعتراف أن يرد على الواقعة بكافة تفاصيلها بل يكفى فيه أن يرد على وقائع تستنتج المحكمة منها ومن باقى عناصر الدعوى بكافة الممكنات العقلية والإستنتاجية اقتراف الجانى للجريمة كما هو الحال فى الدعوى الراهنة - ومن ثم فلا يجدى الطاعن نعيه على الحكم بأنه أغفل ما استطرد إليه فى أقواله من أنه لم يكن يبتغى شيئا من وراء عدم إثبات تاريخ الإيداع إذ من المقرر أنه لا عبرة بالباعث



في جريمة التزوير. لما كان ذلك : وكان البين من محضر جلسة ١٦ - ١٢ - ١٩٨١ التي مثل فيها المحكوم عليهما والدفاع أن المحكمة فضت المظروف المحتوى على المستند المقول بتزويره . ومن ثم كان معروضاً على بساط البحث والمناقشة في حضور الحضور وكان في مكتبة الطاعن الإطلاع عليه إذا ما طلب من المحكمة ، ذلك ، فإن ما يثيره من بطلان في الإجراءات لا يكون له محل . لما كان ذلك : وكانت صورة الواقعة التي اعتنتها المحكمة - وكما جاءت في مدونات الحكم المطعون فيه - أن ما نسب إلى الطاعن الثاني - من تزوير إيصال الإيداع قد تم إستجابة لطلب المحكوم عليه الآخر المتهم بالاختلاس والتزوير وقد استعمل هذا الإيصال بتقديمه إلى لجنة الجرد ستر هذا الاختلاس فإنه لا محل لنعي الطاعن على الحكم بأنه تساند ضمن ما تساند إليه في إدانته على أقوال الشهود من أعضاء اللجنة المشكلة لجرد عهدة المحكوم عليه الآخر ذلك بأنه لا يلزم في الأدلة التي يعول عليها الحكم أن ينبيء كل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في إكمال إقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما انتهت إليه كما هو الحال في هذه الدعوى : كما لا يلزم لصحة الحكم أن يكون الدليل الذي تستند إليه المحكمة صريحاً ومباشراً في الدلالة على ما تستخلصه المحكمة منه بل لها أن تركز في تكوين عقيدتها عن الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإستظهار الحقائق القانونية المتصلة بها ، إلى ما تخلص إليه من جماع العناصر المطروحة بطريق الإستنتاج والاستقراء وكافة الممكنات العقلية ما دام إستخلاطها سليماً لا يخرج عن الاقتضاء العقلي والمنطقي . لما كان ذلك ، وكانت مدونات الحكم المطعون فيه تنبيء عن أن المحكمة ألت بر واقعة الدعوى وأحاطت بالإتهام المسند إلى كل من المحكوم عليهما ودانتهما بالأدلة السائغة التي أخذت بها وهي على بينة من أمرها ، فإن مجادلتهما في ذلك بدعوى الفساد في الإستدلال وباختلال صورة الواقعة لديها ينطوي على منازعة موضوعية فيما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب لما كان ذلك ، فإن الطعن المقدم من الطاعن الثاني برمته يكون قائماً على غير أساس متعين الرفض موضوعاً ، ،

## جلسة ٢٦ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، - حسين كامل حنى ، محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

( ٣٢ )

### الطعن رقم ٥٩٣٦ لسنة ٥٢ القضائية

مواد مخدرة • اثبات « بوجه عام » • قصد جنائى • جريمة « أركانها » •  
محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر  
معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

كفاية تشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى بالبراءة  
القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر • توافره بعلم الجانى أن ما يحوز منه المواد المخدرة الممنوعة  
قانونا . إستخلاص ذلك . موضوعى ما دام سائفاً .  
علم المطعون ضده بأن الأقراص المضبوطة معه تحتوى على مادة مخدرة ما نص عليه بالجدول  
الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من عدمه • علم بواقع . ينتق بانتفائه القصد الجنائى  
وجوب عدم عدمه من قبيل عدم العلم بحكم من أحكام قانون عقابى يفترض العلم به لدى الكافة .

لما كان يكفى فى المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى إسناد التهمة إلى  
المتهم لكى يقضى له بالبراءة لأن المرجع فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير  
الدليل ما دام الظاهر أنه ألم بعناصر الدعوى وأحاط بأدلتها عن بصر وبصيرة  
وكان القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر يتوافر بعلم الجانى أن ما يحوز  
هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا . وكان الفصل فى ثبوته أو تخلفه هو من الموضوع  
الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام يقيم قضاءه على أسباب تسوغه  
وكانت المحكمة قد خلصت بعد تمحيصها الواقعة والإحاطة بالأدلة التى ساقها سلطة  
الإنهام إلى الشك فى علم المطعون ضده بأن الأقراص المضبوطة معه تحتوى  
على مادة الميثاكوآلون المنصوص عليها فى البند رقم ٩٤ من الجدول رقم

(١) الملحق بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو علم بواقع ينتفى بانتفائه القصد الجنائي ولا يعد من قبيل عدم العلم بحكم من أحكام قانون عقابي يفترض علم الكافة به ، فإن ما تثيره النيابة العامة في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلا حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده : بأنه حاز بقصد الإتيان جوهرا مخدرا « أقراص الميتا كوالون » وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . . ومحكمة جنايات دمنهور قضت حضوريا عملاً بالمادتين ٣٠٤ - ١ إجراءات جنائية و ٣٠ من قانون العقوبات ببراءته مما أسند إليه ومصادرة الأقراص المضبوطة . .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

من حيث إن النيابة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من جريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الإتيان قد شابه فساد في الاستدلال ونخالف القانون ، ذلك بأنه عول في قضائه بانتفاء علمه بحقيقة الجوهر المخدر على أن المادة المضبوطة تسمى بالموتولون وهي غير مدرجة بهذا الاسم في الجدول المرفق بقانون مكافحة المخدرات ، بل تحتوى على مادة الميتا كوالون المدرجة بهذا الجدول ، في حين أن العلم بتجريم إحراز المواد المدرجة مفترض مهما تعددت أسماؤها علمياً وتجارياً، وأغفلت المحكمة ما دلت عليه التحريات من أن المطعون ضده يتجر في المواد المخدرة ولم يبد



سببا معقولا لإحرازه المادة المضبوطة والتي تباع في الصيدليات مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة الاتهام التي استندت إليها النيابة العامة أسس قضاءه بالبراءة على قوله « من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة إحراز المخدر لا يتوافر بمجرد تحقق الحيازة المادية بل يجب أن يقوم الدليل على علم الجاني أن ما يحزره هو من الجواهر المخدرة المحظور إحرازها قانوناً - وعلم المتهم في دعوانا الماثلة بحقيقة كنه المادة المضبوطة يحيطه الشك من كل جانب إذ الثابت أن المادة المضبوطة تعرف بأقراص الموتولون وهو اسم لم يدرج بالجدول باعتباره بذاته مادة مخدرة وإنما إحتوت تلك الأقراص على مادة الميتاكوالون المدرجة بالجدول التي تحوى المواد المخدرة وهذه لا تظهر إلا بالتحليل الكيماوى - لما كان ذلك وكان ثبوت علم المتهم بحقيقة المادة التي يحزرها أو يحوزها يجب أن يكون ثبوتا فعليا لا افتراضيا الأمر الذى لم تقدم النيابة العامة دليلا عليه تطمئن إليه المحكمة لما كان ذلك وكان يكفى في المحاكمة الجنائية أن يتشكك القاضى فى إسناد التهمة إلى المتهم لكى يقضى له بالبراءة لأن المرجع فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر أنه ألم بعناصر الدعوى وأحاط بأدلتها عن بصر وبصيرة ، وكان القصد الجنائي فى جريمة إحراز المخدر يتوافر بعلم الجاني أن ما يحزره هو من المواد المخدرة الممنوعة قانونا ، وكان الفصل فى ثبوته أو تخلفه هو من الموضوع الذى يستقل به قاضيه بغير معقب ما دام يقيم قضاءه على أسباب تسوغه ، وكانت المحكمة قد خلصت بعد تمحيصها الواقعة والإحاطة بالأدلة التى ساقها سلطة الاتهام إلى الشك فى علم المطعون ضده بأن الأقراص المضبوطة معه تحوى على مادة الميتاكوالون المنصوص عليها فى البند رقم ٩٤ من الجداول رقم ( ١ ) الملحق بالقرار بقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وهو علم بواقع ينتفى بإنتفائه القصد الجنائي ولا يعد من قبيل عدم

العلم بحكم من أحكام قانون عقابي يفترض علم الكافة به ، فإن ما تشير به النيابة العامة في هذا الخصوص لا يعلو أن يكون جدلاً حول تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض ويضحي - تبعاً - ما تشير الطاعنة في الشق الثاني من طعتها - بشأن قصد الاتجار - لا محل له . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً . .

## جلسة ٣١ من يناير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار ، وسعد السامى ، أحمد سفيان ومحمود البارودى

( ٣٣ )

### الظعن رقم ٤٥٠٠ لسنة ٥٢ القضائية

دفاع • « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » حكم « تسببيه • تسبب معيب » •  
« اجراءات المحاكم » • محاماه نقض « اسباب الظعن • ما يقبل منها » • بطلان •

• حق المتهم فى اختيار محاميه حق أصيل •

طلب المتهم تأجيل نظر الدعوى لحضور محاميه الموكل . التفات المحكمة عن هذا الطلب دون  
إفصاح . يسوغه اخلال بحق الدفاع .

من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية فى اختيار المحامى الذى يتولى الدفاع عنه  
وحقه فى ذلك حق أصيل مقدم على حق القاضى فى تعيين محام له ، وكان يبين  
مما تقدم أن الطاعن إعتراض على السير فى إجراءات الدعوى فى غيبة محاميه  
الموكل وأصر هو - والمحامى الحاضر - على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى  
لمحاميه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه ، غير أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب  
ومضت فى نظر الدعوى وقضت على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثول المحامى  
الحاضر ، دون أن تفصح فى حكمها عن العلة التى تبرر عدم إجابته وأن تشير  
إلى إقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل هو مجرد عرقلة سير الدعوى ، فإن  
ذلك منها يعد إخلال بحق الدفاع مبطلا لإجراءات المحاكمة وموجباً نقض  
الحكم والإحالة .



## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : - تسبب بخطئه في موت . . . . .  
وكان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم إحترازه بأن قام بالضغط على زناد سلاحه  
المرخص لتجربة إطلاقه أثناء قيامه بتنظيفه فخرجت منه طلقة تصادف  
وجودها بفوهة الماسورة أصابت المحنى عليه في رأسه وحدثت به إصابته  
التي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ۲۳۸-۱ من قانون العقوبات . وادعى  
والد المحنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ خمسة عشر ألف جنيه على سبيل التعويض .  
ومحكمة جنح مينا البصل قضت حضوريا عملا بمادة الاتهام بتغريم المتهم خمسين  
جنيها والزامه بأن يؤدي للمدعين بالحق المدني مبلغ ثلاثة آلاف جنيه تعويضاً  
شاملا مناصفه بينهما ومصروفات الدعوى المدنية ومبلغ مائتي قرش مقابل  
أتعاب المحاماه .

أستأنف المحكوم عليه والمدعيان بالحق المدني هذا الحكم . ومحكمة  
الأسكندرية الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول  
الإستئنافين شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأييد الحكم المستأنف  
والزمت المدعين بالحق المدني بمصروفات الدعوى المدنية عن الدرجة الثانية  
ومبلغ خمسمائة قرش مقابل أتعاب المحاماه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

## الحكمة

حيث إن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أن أخل بحقه في الدفاع  
ذلك بأن الثابت من الأوراق أن محاميه الموكل لم يحضر جلسة المحاكمة وحضر  
عنه محام آخر التمس تأجيل نظر الدعوى لحين حضور المحامي الأصيل الذي  
اضطر إلى السفر ، غير أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه واستمرت في نظر الدعوى  
وسمعت المرافعة وانتهت بقضائها إلى إدانة الطاعن .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أمام المحكمة الإستئنافية المؤرخ  
..... أن الطاعن مثل أمام المحكمة وتخلف محاميه الموكل عن

الحضور وحضر عنه محام آخر أوضح أن سبب تخلف زميله الأصيل هو السفر المفاجئ ، والتمس أجلا لحضوره غير أن المحكمة لم تستجب إلى طلبه واستمرت في السير في إجراءات المحاكمة ، وقضت بتأييد الحكم الذي دان الطاعن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن للمتهم مطلق الحرية في إختيار المحامي الذي يتولى الدفاع عنه وحقه في ذلك بحق أصيل مقدم على حق القاضي في تعيين محام له ، وكان يبين مما تقدم أن الطاعن اعترض على السير في إجراءات الدعوى في غيبة محاميه الموكل وأصر هو - والمحامي الحاضر - على طلب تأجيل نظرها حتى يتسنى لمحاميه الأصيل أن يحضر للدفاع عنه ، غير أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب ومضت في نظر الدعوى وقضت على الطاعن بالعقوبة مكتفية بمثول المحامي الحاضر ، دون أن تفصح في حكمها عن العلة التي تبرر عدم إجابته وأن تشير إلى إقتناعها بأن الغرض من طلب التأجيل هو مجرد عرقلة سير الدعوى ، فإن ذلك منها يعد إخلالا بحق الدفاع مبطلا لإجراءات المحاكمة وموجبا نقض الحكم والإحالة .

## جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان رئيس الجلسة وعضوية السادة  
المستشارين : حسين كامل حنفى ، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى ومحمود بهى الدين

( ٣٤ )

### الطعن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) نقض « التقرير بالطعن » وتقديم الأسباب •  
التقرير بالطعن في الميعاد دون تقديم الأسباب أثره : عدم قبول الطعن شكلاً
- (٢) حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • نقض « أسباب الطعن •  
ما لا يقبل منها » •  
كفاية أن يكون ما أورد الحكم مؤدياً إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها . مثال .
- (٣) اثبات « شهادة » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •  
أهمية الشهادة . العبرة فيها بوقت وقوع الأمر الذى تؤدي عنه وبوقت أدائها .  
العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي من كافة عناصر الدعوى .
- (٤) اثبات « شهود » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • نقض « أسباب  
الطعن • مالا يقبل منها » •  
تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً  
سائفاً ألا تناقض فيه .  
وزن أقوال الشهود موضوعى .
- (٥) اثبات « بوجه عام » « شهود » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •  
محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل »  
إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر لا يعيب متى كانت  
أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها . عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات الشهود كفاية أن  
تورد ما اطمئنت إليها منها . .



(٦) اثبات « اعتراف » « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها » •

الإعتراف في المواد الجنائية عنصر من عناصر الدعوى. تقدير صحته ومطابقته للحقيقة وقيمته التدليلية ولوعدل المترف عنه بعد ذلك موضوعي •

(٧) عقوبة « عقوبة الجريمة الأشد » • ارتباط • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها » • المصلحة فيه » •

لا جدوى من النفي بعدم توافر أركان جريمة التسبب عمداً في إنقطاع المراسلات التليفونية . ما دام الحكم قد دان الطاعن بجناية السرقة بالإكراه مع حمل سلاح والتسبب عمداً في إنقطاع المراسلات التليفونية وتوقيع عقوبة واحدة عنهما تطبيقاً للمادة ٣٢٥ عقوبات

١ - من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر الطاعن بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله أنها: تخلص في أن المتهمين الثلاثة ..... و ..... و ..... قد اتفقوا فيما بينهم على سرقة ما لدى المجنى عليه من نقود - إذ أن زوجة المتهم الأول سبق لها أن عملت خادمة لدى المجنى عليه - واتجهوا إلى شقته الساعة الحادية عشر مساءً وطرقوا الباب ففتح لهم الخادم ..... الذي يعرفه المتهم الأول من قبل - فاقتحموا الشقة وكان المتهمان الأول والثاني يحمل كل منهما مطواة بينما يحمل المتهم الثالث مسدساً وتحت تهديد تلك الأسلحة للمجنى عليه ولزوجته وللخادم تمكنوا من سرقة مبلغ مائة وخمسين جنياً كان موضوعاً في دولاب بالنور الأول - بالشقة ملكة وتحت تهديد السلاح أيضاً تمكنوا من إحضار خزانة من الدور الثاني وتمكنوا من فتحها بآلة «حادة» ساطور وسرقوا ما بداخلها من مبالغ مقدارها ثلاثة عشر ألف دولار أمريكي وألفين وثلاثون ريالاً قطرياً وخمسة جنيهات أسترليني كما سرقوا

ساعته وساعة زوجته وقد تمكنوا من إتمام جريمة السرقة تحت التهديد بإستعمال ما يحملون من سلاح مطاوى ومسدساً ثم قطعوا سلك التليفون وقاموا بربط الخادم به وتم ضبط المتهمين الأول والثاني وضبط لديهما بعض المسروقات من النقود»، ثم ساق الحكم على ثبوت الواقعة لديه - في حق الطاعن والمتهمين الآخرين - على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجني عليه وزوجته والخادم وضابط المباحث ومن إقرار المتهم الأول والطاعن ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها. لما كان ذلك وكان ما فعله الحكم على نحو ما سلف كاف لتفهم واقعة الدعوى وظروفها وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس

٣ - لما كانت العبرة في أهلية الشهادة هي بوقت وقوع الأمر الذي تؤدي عنه وبوقت أدائها، فإنه على فرض صحة ما يثيره الطاعن بوجه النعى من أن ضابط الشرطة عندما توجه إلى منزل المجني عليه عقب الإبلاغ بالحادث وجده يتناول الخمر وفي حالة سكر فإن ذلك لا يفيد أن المجني عليه كان وقت وقوع الحادث في حالة سكر بين وغير قادر على التمييز أو أنه كان كذلك وقت أدائه الشهادة بالتحقيقات وإذا كانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي من كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه ، فلا يصح مطالبته بالأخذ بدليل دون آخر وكانت محكمة الموضوع قد أطمأنت إلى صحة ما أدلى به المجني عليه وركنت إلى أقواله على إعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في إستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٤ - لما كان تناقض أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم مادام قد استخلص الإدانة من أقوالهم إستخلاصاً سائغاً عما لا تناقض فيه كما هي الحال في الدعوى - فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية لشهادة شهود الإثبات على النحو الذي ذهب إليه في طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها

ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وسام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها

٥ - لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما إقتنعت به ، بل حسبها أن توردها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

٦ - من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها ومطابقته للحقيقة والواقع وقيمتة اشدليلية على المعترف وغيره من المتهمين ولو عدل عنه بعد ذلك

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجناية السرقة بإكراه مع حمل سلاح والتسبب عمدا في إنقطاع المراسلات التليفونية وأعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجناية السرقة التي أثبتتها في حقه بإعتبارها الجريمة الأشد فإنه لا جلوى للطاعن مما يشره تعييا للحكم في خصوص جريمة التسبب عمدا في إنقطاع المراسلات التليفونية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر : سرقوا النقود والساعة المبينة بالتحقيقات قدرا ووصفا والمملوك . . . . . وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه وعلى زوجته . . . . . وخادمه . . . . . حالة كونهم يحملون أسلحة ظاهرة مسدس ومديتين بان اقتحموا مسكن الأول شاهرين أسلحتهم ودفعه أحدهم وانتزع ساعة يده وقام الآخرون بدفع زوجته وتهديدها



بالسلاح الذى كان يحمله وضربوا خادمه ثم شلوا وثاقه فعطلوا بذلك مقاومتهم وتمكنوا بهذه الوسيلة من إتمام السرقة على النحو الموضح بالتحقيقات . ثانيا : تسببوا عمدا فى إنقطاع المواصلات التليفونية التى أنشأتها الحكومة والمدينة بالتحقيقات وذلك بقطع الأسلاك الموصلة لها . وطلبت إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً للمتهمين عملاً بالمواد ١٦٤ ، ١٦٦ ، ٣١٤ - ١ ، ٣١٦ من قانون العقوبات بمعاينة كل منهما بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عن التهمتين .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض

### المحكمة

من حيث إن الطاعن الأول وإن قرر بالطعن بالنقض فى الميعاد إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنه شكلاً عملاً بحكم المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩

ومن حيث إن الطاعن الثانى ينحى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة سرقة باكرهه مع حمل سلاح والتسبب عمداً فى إنقطاع المراسلات التليفونية قد شابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وانطوى على خطأ فى الإسناد وفى تطبيق القانون ذلك بأنه أورد بيان واقعة الدعوى فى اجمال ودون أن يحدد الأفعال التى قارفها الطاعن وكل من المتهمين الآخرين ، وعول فى الإدانة على أقوال المجنى عليه رغم أن الثابت من محضر الضبط أن ضابط الشرطة عندما توجه إليه بمنزله عقب الإبلاغ عن الحادث وجده يتناول الخمر وفى حالة سكر هذا فضلاً عن أن أقواله جاءت متضاربة ومتناقضة مع أقوال غيره من شهود الإثبات ، كما أحال الحكم فى بيان مؤدى شهادة الشاهدين إلى أقوال المجنى عليه رغم اختلافهم فى بعض الوقائع وعول على

إعتراف الطاعن والمتهم الأول رغم علوها عنه فضلاً عن أن إعترافيهما غير صادق ولا يطابق الحقيقة وأخيراً فقد دان المحكم الطاعن بجريمة التسبب عمداً في إنقطاع المراسلات التليفونية رغم عدم توافر أركانها ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله أنها :  
تخلص في أن المتهمين الثلاثة : ..... و ..... و .....  
قد اتفقوا فيما بينهم على سرقة ما لدى المجنى عليه من نقود - إذ أن زوجة المتهم الأول سبق لها أن عملت خادمة لدى المجنى عليه - واتجهوا إلى شقته الساعة الحادية عشر مساءً وطرقوا الباب ففتح لهم الخادم . . . . . الذي يعرفه المتهم الأول من قبل - فاقتحموا الشقة وكان الممان الأول والثاني يحمل كل منهما مطواة بينما يحمل المتهم الثالث مسدساً وتحت تهديد تلك الأسلحة للمجنى عليه ولزوجته وللخادم تمكنوا من سرقة مبلغ مائة وخمسين جنيهاً كان موضوعاً في دولاب بالدور الأول - بالشقة ملكه وتحت تهديد السلاح أيضاً تمكنوا من احضار خزانة من الدور الثاني وتمكنوا من فتحها بألة حادة ساطور وسرقوا ما بداخلها من مبالغ مقدارها ثلاثة عشر ألف دولار أمريكي والفين وثلاثون ريال قطري وخمسة جنيهاً استرليني كما سرقوا ساعته وساعة زوجته وقد تمكنوا من إتمام جريمة السرقة تحت التهديد بإستعمال ما يحملون من سلاح ومطوى ومسدساً ثم قطعوا سلك التليفون وقاموا بربط الخادم به وتم ضبط المتهمين الأول والثاني وضبط لديهما بعض المسروقات من النقود ثم ساق المحكم على ثبوت الواقعة لديه - في حق الطاعن والمتهمين الآخرين - على هذه الصورة أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه وزوجته والخادم وضابط المباحث ومن إعتراف المتهم الأول والطاعن وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته المحكمة عليها . لما كان ذلك وكان ما فصله المحكم على نحو ما سلف كاف لتفهم واقعة الدعوى وظروفها وتتوافر به كافة الأركان القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير أساس . لما كان ذلك وكانت العبرة في أهلية الشهادة هي بوقت وقوع الأمر

الذى تؤدي عنه وبوقت أدائها ، فإنه على فرض صحة ما يثيره الطاعن بوجه النعى من أن ضابط الشرطة عندما توجه إلى منزل المجنى عليه عقب الإبلاغ بالحادث وجده يتناول الخمر وفي حالة سكر فإن ذلك لا يفيد أن المجنى عليه كان وقت وقوع الحادث في حالة سكر بين وغير قادر على التمييز أو أنه كان كذلك وقت أدائه الشهادة بالتحقيقات ، وإذ كانت العبرة في المحاكمة الجنائية هي بإقتناع القاضي في كافة عناصر الدعوى المطروحة أمامه ، فلا يصح مطالبة بالأخذ بدليل دون آخر وكانت محكمة الموضوع قد أطمأنت إلى صحة ما أدلى به المجنى عليه وركنت إلى أقواله على إعتبار أنه يدرك ما يقول ويعيه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة المحكمة في إستنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك تناقض أقوال الشهود على فرض حصوله لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة مع أقوالهم إستخلاصاً سائغاً بما لا تناقض فيه — كما هي الحال في الدعوى — فإن منازعة الطاعن في القوة التدليلية لشهادة شهود الإثبات على النحو الذى ذهب إليه في طعنه لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى وهو من إطلاقاتها ولا يجوز مصادرتها فيه لدى محكمة النقض لما هو مقرر من أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تطمئن إليه دون رقابة لمحكمة النقض عليها ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود — إن تعددت — وبيان وجه أخذها بما أقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وإذ كان الطاعن لا يمارى في أسباب طعنه من أن ما نقله الحكم من أقوال المجنى عليه والشاهدين . . . . . و . . . . . له صداه فيما شهدوا بملف التحقيقات



ولم يخرج الحكم عن مدلول هذه الشهادة فلا ضير عليه من بعد أن يحيل في بيان أقوال الشاهدين إلى ما أورده من أقوال المجنى عليه ولا يؤثر في ذلك أن يكون الشاهدين المذكورين قد تناقضا مع المجنى عليه في بعض التفاصيل ما دام أن الحكم لم يستند في قضائه إليها ، فإن منعى الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله ولما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد مؤدى إقرار كل من المتهم الأول والطاعن في التحقيقات بقوله : وإعترف المتهم الأول ..... بالتحقيقات أن خادم المجنى عليه التقى به بالمقهى وطلب منه إحضار زوجته لتعمل في خدمة المجنى عليه ولكنه رفض ثم ذهب مع المتهمين الثاني والثالث ليلا الساعة الحادية عشر إلى منزل المجنى عليه وطرقوا الباب ففتح لهم الخادم وقاموا بتهديد المجنى عليه بسلاح «مطاوى» ومسدس وطلبوا ما لديه من النقود وتحت تأثير ذلك التهديد أمر الخادم بتسليمهم النقود وتمكنوا من سرقة النقود التي كانت مخزاة بالشقة بعد أن حطموها وعند ضبطه سلم النقود وإعترف المتهم الثاني ( الطاعن ) ..... بالتحقيقات بمثل ما إقرار به المتهم الأول وكان من المقرر أن الإقرار في المواد الجنائية لا يخرج عن كونه عنصرا من عناصر الدعوى التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها ومطابقته للحقيقة والواقع وقيمتها التدللية على الاعتراف وغيره من المتهمين ولو عدل عنه بعد ذلك ، فإنه لا يقبل من الطاعن ما يشير في طعنه في أمر يتصل بتقدير محكمة الموضوع ومحاولة مصادرتها في عقيدتها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بجناية السرقة بأكراه مع حمل سلاح والتسبب عمدا في إنقطاع المراسلات التليفونية وأعمل في حقه المادة ٣٢ من قانون العقوبات وأوقع عليه عقوبة واحدة هي العقوبة المقررة لجناية السرقة التي أثبتتها في حقه باعتبارها الجريمة الأشد فإنه لا جدوى للطاعن مما يشير تعيبا للحكم في خصوص جريمة التسبب عمدا في إنقطاع المراسلات التليفونية . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا برفضه موضوعا .

## جلسة ٢ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة المستشار / ابراهيم حسين رضوان رئيس الجلسة وعضوية المستشارين : حسين كامل حنفي ، محمد مملوح سالم ، محمد رفيق البسطوي ومحمود بهي الدين .

(٣٥)

### الطعن رقم ٦٩٣٥ لسنة ٥٢ القضائية

(١) معارضة « نظرها والحكم فيها » . إجراءات « اجراءات المحكمة » . حكم « تسببيه » . تسببيه معيب » . نقض « أسباب الطعن » . ما يقبل منها » .

تخلف المعارض عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة . جزاؤه . إعتبار المعارضة كأن لم تكن . حضوره هذه الجلسة يحتم نظر الموضوع ولو تخلف بعد ذلك . علة ذلك وأساسه ؟ ثبوت أن الطاعن حضر الجلسة الأولى للمعارضة . ثم تخلف بعد ذلك . القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن خطأ . خطأ في القانون

(٢) وقف تنفيذ . طعن « نظره » . والحكم فيه » .

الفصل في الطعن بجعل طلب وقت التنفيذ غير ذي موضوع .

١ - من المقرر في قضاء محكمة النقض أن الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة تحدد للنظر في معارضته أما إذا حضر هذه الجلسة ، فإنه يكون متعيناً على المحكمة أن تفصل في موضوع الدعوى وتحكم فيه ، ولو كان قد تخلف عن الحضور بعد ذلك إذ أن المادة ٤٠١ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقد رتبت الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، فإنها أرادت أن ترتب جزاء على من لا يهتم بمعارضته ، فقضت بحرمانه من أن يعاد نظر قضيته بمعرفة المحكمة التي دانت غيباً ، بعكس المعارض الذي حضر الجلسة الأولى ثم تخلف بعد ذلك ، فإن فكرة الجزاء لا تلتقي معه ، بل يتعين التمييز بين المعارض الذي لم يحضر البتة ، وإذا

كان ذلك وكان الطاعن قد حضر الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته ، ثم تأجلت القضية إلى جلسة أخرى لم يحضرها ، فقضت المحكمة بإعتبار معارضته كأن لم تكن ، فان هذا الحكم يكون معيباً بالخطأ في القانون

٢ - طلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه ، إلى أن يفصل في الطعن ، اضحى غير ذى موضوع بعد الفصل في الطعن .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة طاعن بأنه : اعطى بسوء نية شيكا . . . . . بمبلغ اثني عشر الف جنيتها مسحوبا على بنك القاهرة فرع ثروت لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات . . وادعى المحجى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت ومحكمة جناح مصر الجديدة الجزئية قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنياً لإيقاف التنفيذ وبإلزامه بأن يؤدي إلى المدعى بالحق المدني مبلغاً واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت . . فاستأنف . . ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة إستئنافية ) قضت غيابياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . . فعارض ، وقضى في معارضته بإعتبارها كأن لم تكن . .

فطعن الأستاذ - . . . . . نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ

## المحكمة

من حيث إن مما ينهه الطاعن عن الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى



باعتبار معارضته الاستئنافية كأن لم تكن ، قد شابه خطأ في القانون ، إذ أنه حضر الجلسة الأولى لنظر معارضته ، ومن ثم كان لزاماً على المحكمة أن تفصل في موضوعها ، لا أن تقضى بقضائها المطعون فيه ، وانتهى الطاعن إلى طلب وقف تنفيذ الحكم إلى أن يفصل في الطعن . .

ومن حيث إنه لما كان الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة الدرجة الاستئنافية أن المعارض حضر الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته في يوم ٢٩ من يونيو سنة ١٩٨٠ حيث تأجل نظر القضية لجلسة أخرى. ولما كان من المقرر في قضاء محكمة النقض أن الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن لا يجوز إلا عند تخلف المعارض عن الحضور في أول جلسة تمحدد للنظر في معارضته أما إذا حضر هذه الجلسة ، فإنه يكون متعيناً على المحكمة أن تفصل في موضوع الدعوى وتحكم فيه ، ولو كان قد تخلف عن الحضور بعد ذلك إذ أن المادة ٤٠١ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقد رتبت الحكم بإعتبار المعارضة كأن لم تكن إذا لم يحضر المعارض في الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، فإنها أرادت أن ترتب جزاء على من لا يهتم بمعارضته ، فقضت بحرمانه من أن يعاد نظر قضيته بمعرفة المحكمة التي دانت غايباً ، بعكس المعارض الذي حضر الجلسة الأولى ثم تخلف بعد ذلك فإن فكرة الجزاء لا تلتقي معه ، بل يتعين التمييز بينه وبين المعارض الذي لم يحضر البتة ، وإذا كان ذلك وكان الطاعن قد حضر الجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته ، ثم تأجلت القضية إلى جلسة أخرى لم يحضرها ، فقضت المحكمة بإعتبار معارضته كأن لم تكن ، فإن هذا الحكم يكون معيباً بالخطأ في القانون ، مما يوجب نقضه والإعادة ، مع الزام المطعون ضده ( المدعى بالحقوق المدنية ) المصاريف المدنية وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن أما بالنسبة لطلب وقف تنفيذ الحكم المطعون فيه إلى أن يفصل في الطعن ، فإنه قد اضحى غير ذي موضوع بعد الفصل في الطعن . .

## جلسة ٣ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين: أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر

(٣٦)

### الطعن رقم ٤٢٣١ لسنة ٥٢ القضائية

قتل خطأ • دعوى مدنية • نقض « الصفة في الطعن » « التقرير بالطعن  
وايذاء الأسباب » •

الطعن بالنقض لا يقبل إلا من كان طرفاً في الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفاً بها .

التقرير بالطعن بالنقض من لم يكن ذا صفة في الدعوى غير مقبول لا يغير من ذلك تقديم  
أسباب الطعن من صاحب الصفة . أساس ذلك ؟  
مثال :

لما كان الطعن بطريق النقض لا يكون إلا من كان طرفاً في الحكم المطعون  
فيه وبصفته التي كان متصفاً بها ، فإن الطعن المرفوع من وزير المواصلا  
بوصفة المستول عن الحقوق المدنية برغم أنه لم يختصم في الدعوى ولم تكن له  
صفة تمثيل الهيئة السالفة أمام القضاء لا يكون مقبولا لرفعه من غير ذي صفة  
وليس بذي شأن أن يكون تقرير الأسباب مقدماً من مستشار إدارة قضايا  
الحكومة بوصفة نائباً عن رئيس مجلس إدارة الهيئة المحكوم عليه بصفته ، إذ  
أن التقرير بالطعن هو مناط إتصال المحكمة به فيتعين أن يكون صادراً من  
صاحب الصفة ، فالتقرير بالطعن وتقديم الأسباب وحده إجرائية لا يقوم  
فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغني عنه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون غير  
مقبول شكلاً

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كلا من ..... و .....  
تسبباً خطأ في موت ..... وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهما وعدم  
مراعاتهما اللوائح والقوانين وذلك بصفتهما المسؤولين عن هيئة المواصلات  
السلكية واللاسلكية بناحية مركز ديروط بأن تركا لأول أحد الأسلاك مقطوعاً  
دون إصلاحه رغم خطورته فصعق المحنى عليه وأودى بحياته وأهمل الثاني  
الإشراف على العاملين لديه وطلبت عقابهما بالمادة ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات.  
وادعى ..... ( والد المحنى عليه ) مدنياً قبل المتهمين ورئيس  
مجلس إدارة هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بصفته مستثلاً عن الحقوق  
المدنية بمبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة  
جنتح.... قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات  
الجنائية ببراءة المتهمين من التهمة المسندة إليهما ورفض الدعوى المدنية .  
استأنف المدعى بالحقوق المدنية ومحكمة ..... الابتدائية -هيئة استئنافية- قضت  
حضورياً في أول أبريل سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع  
بإجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف فيما قضى به من رفض الدعوى المدنية  
والزام المتهمين والمستول عن الحقوق المدنية متضامين بأن يدفعوا للمدعى  
بالحقوق المدنية . بلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت .

فطعنت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن وزير المواصلات بصفته مستثلاً  
عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ

## الحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه صدر بتاريخ أول إبريل سنة ١٩٨٠ قاضياً  
بإلزام رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة ..... بوصفه مستثلاً عن



الحقوق المدنية بالتعريض بالتضامن مع المتهمين ، فقرر محامى الحكومة بتاريخ ٤ من مايو سنة ١٩٨٠ الطعن فيه بطريق النقض نيابة عن وزير .... بصفته لما كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٠٩ لسنة ١٩٥٧ بإنشاء هيئة .... المعدل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥٧ لسنة ١٩٦٦ - والذي كان ساريا وقت صدور الحكم فيه بطريق النقض ولم يبلغ إلا بالقانون رقم ١٥٣ لسنة ١٩٨٠ المعمول به اعتباراً من ١٥ يوليو سنة ١٩٨٠ - قد نص في المادة الأولى من القرار الصادر بالتعديل سالف الذكر على اعتبار .... هيئة عامة في تطبيق القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ على أن تكون تابعة في ذلك لوزير .... ونص في المادة الثالثة بند (١) الخاصة بتشكيل مجلس إدارة الهيئة المذكورة والتي جرى تعديلها بالقرار السالف - على أن يكون لهذا المجلس رئيس يصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية بعد أن كان نص المادة قبل تعديلها يقضى بأن يكون وزير المواصلاات هو رئيس مجلس إدارة الهيئة ، وكان مفاد نص المادتين ١ ، ٩ من القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه الخاص بالهيئات العامة أن الذى يمثل مجلس إدارة الهيئة العامة هو رئيس مجلس إدارتها في صلاتها بالهيئات الأخرى وأمام القضاء وأن لها الشخصية الاعتبارية ، فإن مؤدى هذه النصوص مجتمعة هو إنتفاء صفة وزير ... في تمثيل هيئة .... وأن يكون ممثلها القانونى هو رئيس مجلس إدارة الهيئة وحده. لما كان ذلك ، وكان الطعن بطريق النقض لا يكون إلا ممن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه وبصفته التى كان متصفاً بها ، فإن الطعن المرفوع من وزير .... بوصفه المسئول عن الحقوق المدنية برغم أنه لم يختصم في الدعوى ولم تكن له صفة تمثيل الهيئة لسالفة أمام القضاء لا يكون مقبولا لرفعه من غير ذى صفة وليس ذى شأن أن يكون تقرير الأسباب مقدماً من مستشار إدارة قضايا الحكومة بوصفه نائباً عن رئيس مجلس إدارة الهيئة المحكوم عليه بصفته ، إذ أن التقرير بالطعن هو مناط إتصال به المحكمة به فيتعين أن يكون صادراً من صاحب الصفة فالتقرير بالطعن وتقديم الأسباب وحده إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون غير مقبولا شكلاً وتلزم الجهة الطاعنة مصروفاته .

## جلسة ٦ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه ، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : جمال الدين منصور ، وصفوت مؤمن ، صلاح خاطر ومحمد حسين لبيب .

(٣٧)

### الطعن رقم ٦٣٩٧ لسنة ٥٢ القضائية

#### (١) مسئولية جنائية .

لا مسئولية على الأشخاص الاعتباريين جنائياً عما يقع من يمثلهم من جرائم أثناء قيامهم  
بأعمالهم . وقوع المسئولية على مرتكب الجريمة منهم شخصياً .

#### (٢) نقض . « التقرير بالطعن » والصفة فيه .

عدم قبول الطعن بالنقض إلا إذا حصل التقرير من المحكوم عليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه  
بصفته الشخصية .

١ - متى كان يبين من الإطلاع على الأوراق أن الأستاذ .....  
المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه كان موكلاً من هذا  
الأنخير بصفته رئيساً لمجلس الإدارة لشركة الإسكندرية للمجمعات الاستهلاكية  
ولم يكن موكلاً عنه بصفته الشخصية. ولما كانت الجريمة التي دين المحكوم عليه  
بها - وأن وقعت منه حال قيامه بإدارة الشركة - إلا أنه دين بوصفه المسئول  
شخصياً عن وقوعها لأن الأصل أن الأشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائياً  
عما يقع من ممثليها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالها على أن الذي يسأل هو مرتكب  
الجريمة منهم شخصياً ،

لما كان الثابت أن المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض لم يكن مفوضاً في  
ذلك من المحكوم عليه بصفته الشخصية. وكان الطعن بالنقض حقاً شخصياً لمن صدر  
الحكم ضده يمارسه أو لا يمارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره أن

ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كل من ١ - ..... ٢ - ..... :  
٣ - ..... ٤ - ..... باب شرقي بأنهم :  
المتهمون الأول والثاني والثالث ( الطاعن ) حازوا وعرضوا للبيع شيئاً من  
أغذية الإنسان ( ملح ناعم ) مغشوشاً على النحو الثابت بتقرير معامل التحليل  
مع علمهم بذلك . وطلبت عقابهم طبقاً لمواد القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦٦ .  
ومحكمة جنح .... قضت غيابياً عملاً بمادتي الإتهام بتغريم كل من المتهمين عشرين  
جنيهاً . فعارض المحكوم عليه ..... وقضى في معارضته بقبولها شكلاً  
في الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه  
( الطاعن ) ومحكمة .... الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول  
الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

قطعن الأستاذ ..... الهامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا  
الحكم بطريق النقض .. الخ .

## الحكمة

حيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الأستاذ ..... الهامى  
الذى قرر بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم عليه كان موكلًا من هذا الأخير  
بصفته رئيساً لمجلس الإدارة لشركة ..... ولم يكن موكلًا عنه بصفته  
ولما كانت الجريمة التي دين المحكوم عليه بها - وإن وقعت منه



حال قيامه بإدارة الشركة إلا أنه دين بوصفه المسئول شخصياً عن وقوعها لأن الأصل أن الأشخاص الاعتبارية لا تسأل جنائياً عما يقع من ممثليها من جرائم أثناء قيامهم بأعمالها على أن الذي يسأل هو مرتكب الجريمة منهم شخصياً ومن ثم فإنه يتعين لقبول الطعن أن يحصل التقرير به من المحكوم عليه بنفسه أو بواسطة وكيل عنه بصفته الشخصية. لما كان، ذلك وكان الثابت أن المحامي الذي قرر بالطعن بالنقض لم يكن مفوضاً في ذلك من المحكوم عليه بصفته الشخصية. وكان الطعن بالنقض حقاً شخصياً لمن صدر الحكم ضده بممارسه أو لا بممارسه حسبما يرى فيه مصلحته وليس لأحد غيره ينوب عنه في مباشرة هذا الحق إلا بإذنه. لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً ويتعين القضاء بذلك ومصادرة الكفالة المسددة عنه عملاً بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

## جلسة ٧ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار ، مسعد الساعى ، أحمد صفان ومحمود البارودى .

( ٣٨ )

### الطعن رقم ٦٠٨١ لسنة ٥٢ القضائية

استئناف « ميعاده » محكمة استئنائية • « تسبيب احكامها » • حكم  
« بطلانه » • « تسبيبه » • تسبيب معيب • بطلان • نظام عام •

الميعاد المقرر لرفع الاستئناف من الأمور المتعلقة بالنظام العام .  
إشتمال الحكم الاستئنافى على ما يفيد : أن المستأنف قد قرر بالإستئناف بعد الميعاد وانتهاه  
شكلا دون أن يورد أسباب ذلك ودون أن يعرض لفحوى الشهادة المرضية التى تعلل بها المستأنف  
كعذر لتجاوزه ميعاد الاستئناف حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لتسويغ ما قضى به  
فصور يطل الحكم ويوجب نقضه

لما كان من المستقر عليه فى قضاء هذه المحكمة أن الميعاد المقرر لرفع  
الإستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه  
رغم إشتماله على بيانات دالة بذاتها على أن المطعون ضده قد قرر بالإستئناف  
بعد العشرة أيام المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون  
قانون الإجراءات الجنائية فإنه انتهى إلى قبوله شكلا دون أن تورد المحكمة  
الأسباب التى حدثت بها إلى ذلك ، ودون أن تعرض لفحوى الشهادة المرضية  
التي تعلل بها المطعون ضده كعذر مبرر لتجاوزه ميعاد الإستئناف حتى  
يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لتسويغ ما قضت به فى هذا  
الصدد ، فإن حكمها يكون قد جاء مشوبا بالقصور الذى له الصدارة  
على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون وهو ما يتسع له وجه الطعن ،  
بما يعيبه ويوجب نقضه فى خصوص الدعوى المدنية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده وآخر بانهما شرعاً في تهريب البضائع الميينة بالأوراق بدون أداء الرسوم الجمركية وطلبت معاقبتهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٢٤ ، ١- من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ والمادتين ٤٥ ، ٤٧ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح ميناء بور سعيد قضت عملاً بمواد الإتهام بتغريم كل منهما عشرين جنياً وتعويض يعادل مثلي الرسوم والضرائب الجمركية المستحقة والمصادرة . فعارض المحكوم عليه - الطاعن - وقضى بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه . استأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة بور سعيد الابتدائية - هيئة استئنافية قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها بغير طلب من مدير الجمارك .

قطعت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض .

## الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الدعوى المدنية قبل المطعون ضده قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة الاستئنافية قبلت استئناف المطعون ضده عن الحكم الابتدائي رغم التقرير به بعد فوات ميعاد العشرة أيام المقررة في القانون ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مراجعة محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المدافع عن المطعون ضده قدم شهادة مرضية ، كما يبين من الإطلاع



على الحكم المطعون فيه أنه أثبت في صدره أن الحكم الابتدائي صدر بتاريخ ٦ - ١١ - ١٩٧٧ برفض المعارضة موضوعاً وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه وأن المتهم (المطعون ضده) قرر باستئنافه في ١ - ٥ - ١٩٨٠ ثم قضى بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وعدم قبول الدعوى لرفعها بغير طلب من مدير الجمارك . لما كان ذلك، وكان من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن الميعاد المقرر لرفع الاستئناف هو من الأمور المتعلقة بالنظام العام ، وكان الحكم المطعون فيه رغم إشماله على بيانات دالة بذاتها على أن المطعون ضده قد قرر بالاستئناف بعد العشرة أيام المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٤٠٦ من قانون الإجراءات فإنه انتهى إلى قبوله شكلاً دون أن تورد المحكمة الأسباب التي حدثت بها إلى ذلك ، ودون أن تعرض لفحوى الشهادة المرضية التي تعلل بها المطعون ضده كعذر مبرر لتجاوزه ميعاد الاستئناف حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها ولتسوية ما قضت به في هذا الصدد ، فإن حكمها يكون قد جاء مشوباً بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون هو ما يتسع له وجه الطعن ، بما يعيبه ويوجب نقضه في خصوص الدعوى المدنية والإجالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي ما يثيره الطاعن في أوجه طعنه .

## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار/عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد يونس ثابت ، فوزى الملوك ، راجب عبد الظاهر ومحمد حسن .

(٣٩)

### الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٠ القضائية

- (١) خطأ • قتل خطأ • إصابة خطأ • رابطة السببية • جريمة « أركانها » •  
حكم « تسببيه • تسبب معيب » •  
شروط صحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ •  
رابطة السببية ركن من أركان الجريمة • مؤدى ذلك •  
مجرد إستعمال المتهم قائد السيارة للسرينة والفرامل أو اصطدام الهنئ عليه بجانب السيارة  
أو سقوطه على الأرض لا يوفر عنصر الخطأ •  
مثال •
- (٢) نقض « نظر الطعن والحكم فيه » « امتداد أثر الطعن » مسئولية مدنية •  
نيابة عامة •

نقض الحكم بالنسبة إلى المستول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة إلى المتهم وإن لم  
يقرر بالطعن • مؤدى طعن المستول عن الحقوق المدنية وإمتداد أثره إلى المتهم : وجوب إعادة نظر الدعوى  
في شقها المدني • حسن سير العدالة يستلزم إعادة محاكمة المتهم من جديد عن الواقعة في شقها الجنائي •

١- لما كان من المقرر أنه يجب قانوناً لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة  
الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب  
إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والهنئ عليه حين وقوع الحادث  
وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة  
إلى خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادى للأمر • كما أن خطأ  
الهنئ عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لأحداث  
النتيجة • لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين مؤدى الأدلة التى اعتمد عليها

في ثبوت عنصر هذا الخطأ إذ لا يوفره مجرد استعمال المتهم قائد السيارة للسريّة والفرامل واصطدام المحنّي عليه بجانب السيارة أو سقوطه على الأرض دون إستظهار كيفية وقوع الحادث وبحث موقف المحنّي عليه الذي كان مندفعاً من الطريق الجانبي وكيفية سلوكه ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة المتهم قائد السيارة في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ومن ثم فإن الحكم لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بيانا كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعه الدعوى .

٢- لما كان نقض الحكم بالنسبة إلى المشلول عن الحقوق المدنية يقتضي نقضه بالنسبة إلى المتهم وأن لم يقرر بالظعن لاتصال وجه الظعن به إعمالاً للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات إجراءات الظعن أمام محكمة النقض أما عن الظعن المقدم من النيابة العامة فإنه وإن كان يقتضي النقض إلا أنه لا محل لتصحيح العقوبة لأن مؤدى ظعن المشلول عن الحقوق المدنية وإمتداد أثره إلى المتهم هو وجوب إعادة نظر الدعوى من جديد في شقها المدني وهو ما يستلزم مراعاة لحسن سير العدالة إعادة محاكمة المتهم من جديد عن الواقعة في شقها الجنائي حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى كاملة .

## الوقائع

تهمت النيابة العامة المطعون ضده (.....) ١ - تسبب خطأ في موت..... وكن ذلك ناشئاً عن إهماله ورعونته وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين واللوائح والأنظمة بأن قاد سيارة بحالة ينجم عنها الخطر فاصطدم بالمحنّي عليه وأحدث إصاباته والتي أدت إلى وفاته ٢ - قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وطلبت عقابه بالمراد ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات ١، ٣، ٤ - ٣، ٢٢، ٣٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ولائحته التنفيذية.



وادعت . . . . . (زوجة المحنى عليه) عن نفسها وبصفقتها وصية على أولادها القصر مدنيا قبل المتهم ورئيس هيئة النقل العام بصفته المسئول عن الحقوق المدنية بالتضامن بمبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة . . . . . قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرون جنيا لإيقاف التنفيذ، وفي الدعوى المدنية بإلزام المتهم والمسئول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يدفعاً للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت. فاستأنفت النيابة العامة والمحكوم عليه والمسئول عن الحقوق المدنية هذا الحكم. ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض كما طعن الأستاذ . . . المحامى بإدارة قضايا الحكومة عن رئيس هيئة النقل العام بصفته المسئول عن الحقوق المدنية في ذات الحكم بطريق النقض . . . . الخ

### الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرمة القتل الخطأ فقد أخطأ في تطبيق القانون - ذلك بأنه نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لتلك الجريمة ينص المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات وهو الحبس لمدة ستة أشهر وحيث إن مما ينعاه المسئول عن الحقوق المدنية على الحكم المذكور أنه إذ دان المتهم المطعون ضده بجرمة القتل الخطأ قد شابه القصور في البيان ذلك بأنه لم يعن ببيان أركان الجريمة ولم يستظهر عنصر الخطأ ويورد دليلاً عليه رغم ما تمسك به الطاعن في دفاعه من أن الخطأ يقع في جانب المحنى عليه الذى اندفع فجأة من شارع جانبي أمام السيارة

قيادة المتهم وأن المتهم وقف فجأة وكان يستعمل آلة التنبيه — مما يعيب الحكم المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إنه عن الطعن المقدم من المشول عن الحقوق المدنية فإن الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه اقتصر في بيان الواقعة وتسبب قضائه بإدانة المتهم على أقواله وحيث إن وقائع الدعوى تخلص فيما قرره المتهم بأنه أثناء سيره بالسيارة رقم.... متجها إلى شبرا الخيمة في تقاطع المحمودي بالترعة البولاقية فوجيء بالاندفاع شخص أمامه بسرعة على بعد عشرة أمتار وأنه استخدم السرينة والفراجل فجأة مما أدى إلى ارتباك هذا المصاب واصطدم بجانب العربة من الجهة اليمنى فوقع على الأرض وحدثت إصابة برأسه من الخلف وقام بنقل المصاب إلى مستشفى شبرا الخيمة وعمل إصابة الحنجرية عليه بأنه ارتبك من صوت السرينة ومنظر قدوم الأتوبيس نحوه وحيث إن شاهد الواقعة قرر أنه أثناء جلوسه على المقهى ناحية المحمودية بجوار مكان الحادث شاهد وسمع توبيس يستعمل سرينة وفراجل الأتوبيس الذي كان يقوده المتهم الذي توقف فجأة لاندفاع شخص أمامه يخرج من شارع المحمودية واندفع بسرعة أمام الأتوبيس تمكن السائق من الوقوف قبل أن يصل إلى هذا الرجل الذي ارتبك من صوت الفراجل وسقط على الأرض وحدثت إصابته وعمل الشاهد بأن سبب إصابة الحنجرية عليه هو اندفاع السيارة عليه وصوت السرينة التي أدت إلى ارتبائه وسقوطه على الأرض وحدثت إصابته . . . . . وحيث إن المحكمة ترى أن التهمة المسندة إلى المتهم ثابتة قبله وذلك من أقوال المتهم في محضر الشرطة وأقوال الشاهد . . . . . ومن ثم ترى معاقبته بمواد الإتهام عملا بنص المادة ٣٠٤ / ٢ ع . . . . . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يجب قانونا لصحة الحكم في جريمة القتل أو الإصابة الخطأ أن يبين فيه وقائع الحادث وكيفية حصوله وكيفية الخطأ المنسوب إلى المتهم وما كان عليه موقف كل من المتهم والحنجرية عليه حين وقوع الحادث وكانت رابطة السببية كركن من أركان هذه الجريمة تتطلب إسناد النتيجة إلى

خطأ الجاني ومساءلته عنها طالما كانت تتفق والسير العادي للأمر كما أن خطأ المجني عليه يقطع رابطة السببية متى استغرق خطأ الجاني وكان كافياً بذاته لإحداث النتيجة. لما كان ذلك ، وكان الحكم لم يبين مؤدى الأدلة التي اعتمد عليها في ثبوت عنصر هذا الخطأ أو لا يوفره مجرد استعمال المتهم قائد السيارة للسريئة والقرامل واصطدام المجني عليه بجانب السيارة أو سقوطه على الأرض دون إستظهار كيفية وقوع الحادث وبحث موقف المجني عليه الذي كان مندفعاً من الطريق الجانبي وكيفية سلوكه ليتسنى من بعد بيان مدى قدرة المتهم قائد السيارة في الظروف التي وقع فيها الحادث على تلافي وقوعه وأثر ذلك كله في قيام أو عدم قيام ركن الخطأ ورابطة السببية ومن ثم فإن الحكم لا يكون قد بين الواقعة وكيفية حصولها بياناً كافياً يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى. لما كان ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور بما يعيبه ويوجب نقضه. لما كان ذلك ، وكان نقض الحكم بالنسبة إلى المسئول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة إلى المتهم وإن لم يقرر بالطعن لإتصال وجه الطعن به إجمالاً للمادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات إجراءات الطعن أمام محكمة النقض. أما عن الطعن المقدم من النيابة العامة فإنه وإن كان يقتضى النقض. إلا أنه لا محل لتصحيح العقوبة لأن مؤدى طعن المسئول عن الحقوق المدنية وإمتداد أثره إلى المتهم هو وجوب إعادة نظر الدعوى من جديد في شقها المدني وهو ما يستلزم مراعاة لحسن سير العدالة إعادة محاكمة المتهم جديد عن الواقعة في شقها الجنائي حتى تعيد محكمة الموضوع نظر الدعوى كاملة



## جلسة ٨ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضو السادة  
المستشارين : فوزى المملوك ، راقب عبد الظاهر ، عبد الرحيم نافع ومحمد حسن .

( ٤٠ )

### الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) قصد جنائي • مواد مخدرة • جريمة « أركانها » • تعدى •  
عدم إشتراط قصدا جنائيا خاصا لقيام جريمة التعدى المنصوص عليها في المادة ٤٠ من  
القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مؤدى ذلك ؟  
مثال في دفع بعدم العلم بأن الهجنى عليه من القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات .
- (٢) حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • مواد مخدرة •  
مثال لتسبيب سائق في دحض دفاع مبناه أن الهجنى عليه لم يكن قائما على تنفيذ القانون رقم ١٨٢  
لسنة ١٩٦٠ عند وقوع الحادث .
- (٣) اثبات « بوجه عام » « شهود » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل  
منها » •  
الأخذ بالأدلة ووزن أقوال الشهود . موضوعي .  
مثال .
- (٤) نيابة عامة • اختصاص • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • نقض  
« أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •  
نطاق اختصاص نيابة مخدرات الإسكندرية • القرار ٢٣٦٣ لسنة ١٩٨٠ ؟ .  
عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .  
مثال .
- (٥) اثبات « بوجه عام » • « شهود » •  
إستخلاص الصورة الصحية لواقعة الدعوى • موضوعي .

(٦) تلبس • حصانه برلمانية • دستور • إجراءات « إجراءات التحقيق » قبض •

حالة التلبس تميز إتخاذ الإجراءات القانونية ضد عضو مجلس الشعب دون إذن سابق من المجلس .

مفاد المادة ٩٩ / ١ من الدستور .

١ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك في عبارة واضحة و صريحة بعدم علمه أن المحبى عليه من القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات وكان المشرع لم يشترط لقيام جريمة التعدى المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها قصدا جنائيا خاصا بل يكفى أن تتوافر فيها القصد الجنائى العام وهو إدراك الجانى لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة . ولما كان يصح استخلاص القصد الجنائى العام - ما دام المتهم لم يجادل في توافره كما هو الحال في هذه الدعوى - من واقعة الدعوى إذا كان ما أثبتته الحكم عنها يكشف عن توافره لديه وكانت واقعة الدعوى كما أثبتها الحكم على النحو السالف بما تكشف عن توافره لدى الطاعن فإنه لا محل للنعى على الحكم في هذا الخصوص ولا جناح من بعد - على الحكم إن هو لم يتحدث استقلالاً عن القصد الجنائى في تلك الجريمة

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم انطباق أحكام المادة ٤٠ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على الواقعة وأطرحه بقوله « أن تلك المادة تنص على معاقبة كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون وقاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته وبسببها ، ولما كان العريف السرى . . . . . المحبى عليه من الموظفين العموميين وكان قائما على تنفيذ هذا القانون وقت ذهابه لحراسة الشقة حتى تنتهى النيابة العامة من معايشتها في جريمة الإتجار بالمخدرات التى يجرى تحقيقها ضد صاحب الشقة وهو . . . . . فإذا وجد هذا العريف

السرى متبهما مطلقاً للقبض عليه في جناية مخدرات و صدر الحكم ضده من محكمة جنابات في جناية مخدرات وهم بالقبض عليه وهو المدعو.... المعروف شخصياً وتصدى له المتهم المائل..... وقاومه بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفته فإن نص المادة ٤٠ - ١ يكون هو الواجب التطبيق، وكان ما أورده الحكم صحيحاً في القانون ، وهو كاف سائق في دحض دفاع الطاعن بأن المجنى عليه لم يكن قائماً على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ عند وقوع الحادث فإن منعاها بخطأ الحكم في تطبيق القانون أو قصوره في التسبب في هذا الصدد يكرن غير صحيح .

٣ - لما كان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما تترشح إليه من الأدلة كما أن لها أن تزن أقوال الشهود وأن تنزلها المنزلة التي تراها وتقدرها التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب وأن تعرض عن قالة شهود النفي ما دامت لا تثق بما شهدوا به فإن نعى الطاعن على الحكم بأنه لم يأخذ بقول حارسة العقار في شأن إصابة المجنى عليه وكيفية حدوثها وشخص محدثها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٤ - لما كانت نيابة مخدرات الإسكندرية تختص - طبقاً لقرار انشائها رقم ٢٣٦٣ لسنة ١٩٨٠ - بالتحقيق والتصرف في الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها والقوانين المعدلة التي تقع بدائرة محافظة الإسكندرية ، ولما كانت مدونات الحكم التي لا يمارى الطاعن في أن لها أصلها الثابت بالأوراق - تنبئ عن أن المجنى عليه كان قائماً بحراسة مسكن أحد المقبوض عليهم في جناية إتيان بمواد مخدرة حتى تنتهى نيابة المخدرات المختصة من معاينته فإن المادة ٤٠ من هذا القانون تنطبق على واقعة التعدي على المجنى عليه أثناء قيامه بهذا العمل ومن ثم فلا يعيب الحكم في شيء إغفاله الرد على دفاع الطاعن ببيان تحقيقات نيابة مخدرات الإسكندرية لعدم اختصاصها وذلك مما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

٥ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه



إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .

٦- وكان البين من الصورة التي إعتنقها الحكم المطعون فيه وأورد عليها أدلة سائغة لم يحدد الطاعن أن لها أصلها في أوراق الدعوى أنه عند القاء القبض على الطاعن كانت الجريمة التي ارتكبها في حالة تلبس وكان المستفاد من نص المادة ٩٩ - ١ من الدستور أنه يجوز في حالة التلبس بالجريمة إتخاذ الإجراءات الجنائية ضد عضو مجلس الشعب دون إذن سابق من المجلس ، ومن ثم ومع صحة دفاع الطاعن بأنه عضو بمجلس الشعب في أن منعه يبطال إجراءات القبض عليه والتحقيق معه ومحاكمته يكرن بعيدا من محجة الصواب .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه تعدى على ..... العريف السرى بوحدة الأحكام بمديرية أمن الأسكندرية والمنوط به حراسة مسكن الهارب ..... وشهرته ..... المتهم في الجناية رقم ٥٨ لسنة ١٩٨١ مخدرات الرمل حالة كونه من الموظفين العموميين القائمين على تنفيذ أحكام القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وقاومه بالقوة والعنف بأن أمسك به ودفعه إلى الحائط وضربه فأحدث به الإصابة الميئة بالتقرير الطبي الشرعى عندما هم بضبط ..... وشهرته ..... والذي فوجى بمخروجه من المسكن سالف الذكر والمحكوم عليه الهارب في جنائى المخدرات رقمى ١٢٨٠ لسنة ١٩٧٥ ، ١٧٣٧ لسنة ١٩٧٩ المنشية ومكن الأخير بذلك من الهرب وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته لمحكمة الجنائيات لمعاقبته طبقاً للقيء والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنائيات الأسكندرية قضت حضوريا عملا بالمادة ٤٠ / ١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ مع إعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة التعدي على موظف عمومي قائم على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات فقد أخطأ في تطبيق القانون واعتراه القصور في التسبيب والفساد في الاستدلال كما أنطوى على بطلان في الإجراءات ذلك بأن الطاعن كان يجهل الصفة الرسمية للمجني عليه الذي لم يكشف له عن شخصيته ومن ثم فقد تخلف الركن المعنوي للجريمة بانتفاء القصد الجنائي لديه إذ من المتعين في تلك الجريمة أن يتوفر إلى جانب الركن المادي وهو حدوث المقاومة بالقوة والعنف ثبوت علم الجاني بأن المجني عليه من الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ مكافحة المخدرات ، وأن يقع التعدي عليه أثناء تأدية وظيفته أو بسببها وهو ما تنفيه صورة الواقعة التي إعتقها الحكم والتي تنبئ عن أن المجني عليه كان قائماً على تنفيذ قانون المخدرات وإنما كان مكلفاً بحراسة أحد المساكن حتى تقوم النيابة العامة بمعاينته ولا محل في هذا الصدد للأخذ بنظرية العقوبة المبررة بإعتبار الواقعة جنحة معاقبا عليها بالمادة ١٣٦ من قانون العقوبات لأنه قد نازع في صورة الواقعة بأكملها . كذلك فقد أ طرح الحكم دفاع الطاعن بانتفاء القصد الجنائي لديه بما لا يسوغه واستدل بوجود إصابة بالمجني عليه على ثبوت التهمة في حقه في حين أن الاستفادة من أقوال حارسه العقار أن المحكوم عليه الهارب وهو محدث تلك الإصابة بالمجني عليه عندما حاول ضبطه ، هذا إلى أن الحكم المطعون فيه قد عول أيضاً في قضائه بالإدانة على الدليل المستمد من التحقيق الذي أجرته نيابة مخدرات الأسكندرية وهي غير مختصة نوعياً بإجرائه طبقاً لقرار انشائها والتفت عن الدفع المبدئي من الطاعن في هذا الصدد ببطلان تلك التحقيقات ، كذلك فقد إعتد الحكم بإجراءات ضبط الطاعن وحبسه احتياطياً ثم تقديمه إلى المحاكمة رغم بطلانها إذ هو عضو بمجلس الشعب ولم يتم ضبطه والجريمة متلبس بها ، كما لم يأذن المجلس أو رئيسه في إتخاذ أية إجراءات ضده طبقاً لما تتطلبه المادة ٩٩ من

الدستور وفي كل ذلك ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من ملونات الحكم المطعون فيه أنه قد حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن المحنى عليه - كان مكلفاً بحراسة مسكن أحد تجار المخدرات حتى تنتهى النيابة المختصة من معاينته وما أن وصل إلى هناك حتى ألقى باب المسكن مفتوحاً وبدخله الطاعن ومعه أحد تجار المخدرات المعروفين له وهو مطلوب ضبطه لتنفيذ أحكام صادرة ضده في جنایات إتيجار في مواد مخدرة وما إن هم بالقبض عليه حتى تصدى له الطاعن بأن دفعه إلى الحائط ولكم في وجهه وحال بينه وبين المحكوم عليه حتى أتاح له فرصة الهرب ، وقد أورد الحكم الأدلة التي صحت لدى المحكمة على ثبوت الواقعة بتلك الصورة وعلى صحة إسنادها إلى الطاعن محصله من أقوال كلا من المحنى عليه وضباط الشرطة والشهود ، ومن التقرير الطبي المتضمن نتيجة توقيع الكشف على المحنى عليه ومن نموذج البحث الخاص بطلب ضبط المحكوم عليه الهارب لتنفيذ العقوبة الصادرة ضده ، جنایتي إتيجار في مواد مخدرة . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يتمسك في عبارة واضحة وصريحة بعدم علمه أن المحنى عليه من القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات وكان المشرع لم يشترط لقيام جريمة التعدي المنصوص عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتيجار فيها قصداً جنائياً خاصاً ، بل يكفي أن تتوافر فيها القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة ولما كان يصح إستخلاص القصد الجنائي العام - ما دام المتهم لم يجادل في توافره كما هو الحال في هذه الدعوى - من واقعة الدعوى إذا كان ما أثبتته الحكم عنها يكشف عن توافره لديه وكانت واقعة الدعوى كما أثبتتها الحكم على النحو السالف بيانه تكشف عن توافره لدى الطاعن فإنه لا محل للنعي على الحكم في هذا الخصوص لم ولا جناح من بعد - على الحكم إن هو لم يتجدث إستقلاً عن القصد الجنائي في تلك الجريمة . لما كان ذلك ، وإذا كان الحكم المطعون فيه



قد عرض للدفع المبدى من الطاعن بعدم انطباق أحكام المادة ٤٠ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ على الواقعة وإطرحة بقوله أن تلك المادة تنص على معاقبة كل من تعدى على أحد الموظفين أو المستخدمين العموميين القائمين على تنفيذ هذا القانون وقاومه بالقوة أو العنف أثناء تأدية وظيفته أو بسببها ، ولما كان العريف السرى ..... المحبى عليه من الموظفين العموميين وكان قائماً على تنفيذ هذا القانون وقت ذهابه لحراسة الشقة حتى تنهى النيابة العامة من معاينتها في جريمة الاتجار بالمخدرات التى يجرى تحقيقها ضدها ضد صاحب الشقة وهو ..... الشهر ..... فإذا وجد هذا العريف السرى متهما مطلوب القبض عليه في جنابة مخدرات وصدر الحكم ضده من محكمة جنابات في جنابة مخدرات وهم بالقبض عليه وهو المدعو ..... المعروف له شخصياً وتصدى له المتهم المائل ..... وقاومه بالقوة والعنف أثناء تأدية وظيفته فإن نص المادة ٤٠ - ١ يكون هو الواجب التطبيق وكان ما أورده الحكم صحيحاً في القانون ، وهو كاف سائح في دحض دفاع الطاعن بأن المحبى عليه لم يكن قائماً على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ عند وقوع الحادث فإن منعه بخطأ الحكم في تطبيق القانون أو قصوره في التسبيب في هذا الصدد يكون غير صحيح. لما كان ذلك ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تأخذ بما ترتاح إليه الأدلة ، كما أن لها أن تزن أقوال الشهود وأن تنزلها المنزلة التى تراها وتقدرها التقدير الذى تطمئن إليه بغير معقب وأن تعرض عن قالة شهود الننى ما دامت لا تتق بما شهدوا به فإن نعى الطاعن على الحكم بأنه لم يأخذ بقول حارسة العقار في شأن إصابة المحبى عليه وكيفيه حدوثها وشخص محدثها ينحل إلى جدل موضوعى في تقدير الدليل لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكانت نيابة مخدرات الأسكندرية تختص - طبقاً لقرار إنشائها رقم ٢٣٦٣ لسنة ١٩٨٠ - بالتحقيق والتصرف في الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها والقوانين المعدلة التى تقع بدائرة محافظة الأسكندرية ولما كانت مدونات الحكم التى لا يمارى الطاعن مخالفتها أصلها الثابت بالأوراق

تنبئ عن أن المحنى عليه كان قائما بحراسة مسكن أحد المقبوض عليهم في جنابة إتهام بمواد مخدرة حتى تنهى نيابة المخدرات المختصة من معاينته فإن المادة ٤٠ من هذا القانون تنطبق على واقعة التعدي على المحنى عليه أثناء قيامه بهذا العمل ومن ثم فلا يعيب الحكم في شيء إغفال الرد على دفاع الطاعن ببطالان تحقیقات نيابة مخدرات الأسكندرية لعدم إختصاصها وذلك بما هو مقرر من أن المحكمة لا تلتزم بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان. لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق وكان البين من الصورة التي إعتقها الحكم المطعون فيه وأورد عليها أدلة سائغة لم يحدد الطاعن أن لها أصلها في أوراق الدعوى أنه عند القاء القبض على الطاعن كانت الجريمة التي ارتكبها وفي حالة تلبس وكان المستفاد من نص المادة ٩٩ / ١ من الدستور أنه يجوز في حالة التلبس بالجريمة إتخاذ الإجراءات الجنائية ضد عضو مجلس الشعب دون إذن سابق من المجلس ، ومن ثم - ومع قوة حجة دفاع الطاعن بأنه عضو بمجلس الشعب في أن منعه ببطالان إجراءات القبض عليه والتحقيق معه ومحاكمته يكون بعيدا عن محجة الصواب. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون قائما على غير أساس متعين الرفض موضوعاً.

## جلسة ٩ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنق ، محمد رفيق البسطويسى ومحمود  
بهي الدين .

(٤١)

### الطعن رقم ٦١١٥ لسنة ٥٢ القضائية

(١) جريمة « أركانها » • موظفون عموميون • استيلاء على مال للدولة بغير  
حق • اختلاس •

جناية الإستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣  
عقوبات . أركانها ؟ .

(٢) اختلاس • جريمة « أركانها » • قصد جنائي • حكم « تسببيه • تسبیب  
معيب • « نقض » أسباب الطعن • « لا يقبل منها » • « أثر نقض الحكم » •  
ارتباط •

تحدث الحكم إستغلا عن القصد الجنائي في جريمة الإستيلاء على مال مملوك للدولة . غير لازم  
شرط ذلك ؟ .

نقض الحكم في تهمة : يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .

— إن جناية الإستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من  
قانون العقوبات تتحقق أركانها متى استولى الموظف العام أو من في حكمه بغير  
حق على مال للدولة أو لإحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات  
أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب  
ما ، ولو لم يكن هذا المال في حيازته ، أو لم يكن من العاملين بالجهة التي  
تم له الإستيلاء على مالها ، وذلك بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية  
تملكه واغتنه على ربه ، وهو ما يقتضي وجود المال في ملك الدولة أو إحدى  
الجهات سالفة الذكر ، عنصرا من عناصر ذمتها المالية ولا يعتبر المال أيا كان



وصفه الذى يصدق عليه فى القانون ، قد دخل فى ملكية الدولة أو إحدى الجهات المذكورة ، إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملكية .

٢- لئن كان من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم إستقلالاً عن القصد الجنائى ، سواء ما تعلق منه بنية الإختلاس وعلم المتهم بأن المال مملوك للدولة أو من فى حكمها ، إلا أن شرط ذلك أن تكون الوقائع التى أثبتتها المحكمة تفيد بذاتها أن المتهم قد قصد بفعلته إضافة المال المستولى عليه إلى ملكه ، وعلمه علماً يقينياً بأنه مملوك للدولة أو من فى حكمها ، وهو ما خلا الحكم المطعون فيه من إستظهاره ، وما لا يستفاد من الوقائع التى أثبتتها لما كان ما تقدم ، فإن الحكم يكون قاصر البيان فى هذا الصدد متعيناً نقضه والإعادة بالنسبة للمتهمين المسندتين إلى الطاعن لأن الحكم اعتبرها جريمتين مرتبطتين وقضى بالعقوبة المقررة لجريمة الشروع فى الإستيلاء بغير حق على مال لإحدى شركات القطاع العام بإعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه (أولاً) بصفته موظفاً عمومياً - سائق بشركة إحدى وحدات القطاع العام - شرع وآخر سبق الحكم عليه فى الإستيلاء بغير وجه حق على كمية الأدوية الميينة الوصف بالتحقيقات والمملوكة للشركة (إحدى الشركات التابعة لوزارة....) والبالغة قيمتها ١,٤٠٠ ٥٦٤ جنيه وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبساً بها..

(ثانياً) شرع - والمتهم السابق الحكم عليه - فى تهريب المضبوطات سالفة البيان دون إسداد الرسوم الجمركية المستحقة عنها وإحالة إلى محكمة جنابات أمن الدولة العليا بالإسكندرية لمعاقبته طبقاً لمواد الإتهام .

والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ٤٥ و ٤٦ و ١١٣ - و ١١٨ و ١١٩ / ٥ و ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات والمواد ٢ و ٣ و ٤ و ١٢١ و ١١٢ و ١٢٤ / ١ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل مع تطبيق

المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات بمحاقيقته المتهم عما أسند إليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغزله من وظيفته - وبإلزامه متضامنا مع المحكوم عليه الآخر . . . . . بأن يلدنهما لمصلحة الجمارك تعويضاً قدره ٥٥٧٤,٨٠٠ ( خمسة آلاف وخمسمائة وأربعة وسبعين جنياً وثمانمائة مليم ) . .

فطعن المحكوم عليه - الطاعن - في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

### الحكمة

من حيث أن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال لإحدى شركات القطاع العام والشروع في تهريبه دون أداء الرسوم الجمركية المقررة عليه ، قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يورد في ملفاته ما يبرر به توافر القصد الجنائي لديه في جريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال لإحدى شركات القطاع العام ، واقترضه في حقه افتراضاً ، مع أنه يتعين ثبوته ثبوتاً فعلياً قبله مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن جنابة الاستيلاء المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات تتحقق أركانها متى أستولى الموظف العام أو من في حكمه بغير حق على مال للدولة أو لأحدى الهيئات أو المؤسسات العامة أو الشركات أو المنشآت إذا كانت الدولة أو إحدى الهيئات العامة تساهم في مالها بنصيب ما ، ولو لم يكن هذا المال في حيازته ، أو لم يكن من العاملين بالجهة التي تم له الاستيلاء على مالها ، وذلك بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة بنية تملكه واضاعته على ربه ، وهو ما يقتضي وجود المال في ملك الدولة أو إحدى الجهات سالفة الذكر ، عنصراً من عناصر ذمتها المالية . ولا يعتبر المال أياً كان وصفه الذي يصدق عليه في القانون ، قد دخل في ملكية الدولة أو إحدى الجهات المذكورة ، إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملكية ولئن كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي

سواء ما تعلق منه بنية الاختلاس أو علم المتهم بأن المال مملوك للدولة أو من في حكمها، إلا أن شرط ذلك أن تكون الوقائع التي أثبتها الحكم تفيد بذاتها أن المتهم قد قصد بفعله إضافة المال المستولى عليه إلى ملكه، وعلمه علماً يقيناً بأنه مملوك للدولة أو من في حكمها، وهو ما خلا الحكم المطعون فيه من استظهاره، وما لا يستفاد من الوقائع التي أثبتها. لما كان ما تقدم، فإن الحكم يكون قاصر البيان في هذا الصدد متعيناً نقضه والإعادة بالنسبة للتهمتين المستدتين إلى الطاعن لأن الحكم اعتبرها جريمتين مرتبطتين وقضى بالعقوبة المقررة للجريمة الشروع في الاستيلاء بغير حق على مال لا حلى شركات القطاع العام بإعتبارها الجريمة ذات العقوبة الأشد عملاً بالمادة ٣٢ من قانون العقوبات وذلك دون حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن . .



## جلسة ١٠ من فبراير سنة ١٩٨٢

برئاسة السيد المستشار / حسن جبه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، ومصطفى طاهر وعبد المنعم جابر .

(٤٢)

### الظعن رقم ٦١١٨ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) نقض « التقرير بالظعن وإيذاء الأسباب » .  
عدم تقديم الطاعن أسبابا لظنت أنه : عدم قبول الظعن شكلا .
- (٢) مواد مخدرة • قصد جنائي • إثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه »  
تسبب عيب •  
حق محكمة الموضوع في استخلاص توافر قصد الإتيان في القدر أو إنتفائه . حده ؟  
تقي الحكم قصد الإتيان رغم تنوع القدر المضيوط ورغم ضبط أدوات إوزن وتقطع  
ملوثة بالهذر ونوثة خاصة بحساب الإتيان فيها . غير صالح .
- (٣) ارتباط • عقوبة « تطبيقها » • نقض « حالات الظعن » • الخطأ في تطبيق  
القانون • سلاح • مواد مخدرة • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير  
العقوبة » •  
ضبط سلاح ناري وذخيرة ومخترع مع شخص لا إرتباط بين جنائي إحراز السلاح الناري  
وذخيرته . وجنائية إحراز المخترع . مخالفة ذلك . خطأ . في القانون .  
توقيع العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع

١ - من حيث أن المحكوم عليهما وإن قررا بالظعن في الحكم في الميعاد  
القانوني إلا أنهما لم يقدموا أسبابا له ومن ثم يكون الظعن المقدم منهما غير مقبول  
شكلا .

٢- لما كان إستهجار القصد من إحراز الجواهر المخدرة لإستخلاص الواقع من توافر قصد الإتجار فيها أو إنتقاله وإن كان من شئون محكمة الموضوع تستقل بالفصل فيه بغير معقب إلا أن حد ذلك أن يكون هذا الإستخلاص سائفاً من شأن ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها أن تؤدي إليه ، وكان الحكم وإن أثبت في تقريراته أن التحريات دلت على إتجار المطعون ضدهما في المواد المخدرة وأنهما ضبطاً محرزين كميات متنوعة منها وأدوات وزن وتقطيع ملوثة بآثارها فضلاً عن نوته خاصة بحساب الإتجار فيها قد استبعد قصد الإتجار في حقها بقالة قصور التحقيقات عن إثباته - وهو مجرد قول مرسل ليس من شأن ما ساقه الحكم من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها على النحو المتقدم أن يؤدي إليه - ومن ثم فقد كان على الحكم أن يمحس تلك الظروف والقرائن ويتحدث عنها بما يصلح لإقامة قضائه ويمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها في هذا الخصوص أما وهو لم يفعل فإنه يكون معيباً بما يستوجب

نقضه .

٣- لما كان الثابت مما أورده الحكم في بيان الواقعة أن ضبط السلاحين الناريين وذخيرتهما مع المطعون ضدهما في الوقت الذي ضبطاً فيه محرزين المخدر لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنایات إحراز السلاح والذخيرة والإخفاء ارتباطاً لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ذلك أن جريمة إحراز المخدر هي في واقع الأمر جريمة مستقلة عن تلك الجرائم مما يوجب تعدد العقوبات وتوقيع عقوبة مستقلة عن الفعلين وإذا كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل في حق المطعون ضدهما إحكم المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات وأوقع عليها عقوبة جريمة إحراز السلاح الناري بإعتبارها الجريمة الأشد دون جريمة إحراز المخدر التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها ، فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب تدخل محكمة النقض لا نزال حكم القانون على وجهه الصحيح ولما كان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع فإنه يجب أن يكون مع النص الإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما المتهم الأول (١) أحرز جواهر مخدرة (أفيونا وحشيشا) وكان ذلك بقصد الإتجار في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

(٢) أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا (بنلقية لي أنقليد) .

(٣) أحرز ذخيرة (سبع طلقات اثنين لي أنقليد وخمس من النوع الروسي) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر وفي غيره من الأسلحة دون أن يكون مرخصاً له في حيازة الأسلحة أو إحرازها. المتهم الثاني:

(١) أحرز جواهر مخدرة (أفيونا وحشيشا) وكان ذلك بقصد الإتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . (٢) حاز سلاحا ناريا مششخنا (مدفعا) مما لا يجوز الترخيص بحيازته أو إحرازه . (٣) حاز ذخيرة (١٥ طلقة عيار ٩ مم) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر الذي لا يجوز الترخيص بحيازته أو إحرازه . (٤) أخفى السلاح الناري المسروق سالف الذكر مع علمه بذلك، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات ... قضت بحضورها عملاً بالمواد ١، ٢، ٣٨، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبندين ١ ، ١٢ من الجدول رقم (١) الملحق به والمواد ١ / ١ ، ٢ ، ٦ ، ٢٦ فقرة ١ ، ٢ ، ٤ والمادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ — والجدول رقم (٢) والبند (ب) من القسم الأول من الجدول رقم (٣) والقسم الثاني الملحق والمادة ٤٤ مكرراً ٣١٦ مكرراً من قانون العقوبات مع إعمال المادتين ٣٢ ، ١٧ من ذات القانون بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاث سنوات



عن التهم المسندة إليهما ومصادرة المضبوطات وذلك بإعتبار أن إحراز المخدر موضوع التهمة الأولى المسندة لكل منهما كان بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي .

فطعن كل من المحكوم عليهما والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

### الحكمة

من حيث إن المحكوم عليهما وإن قررا بالطعن في الحكم في الميعاد القانوني إلا أنهما لم يقدموا أسبابا له ومن ثم يكون الطعن المقدم منهما غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من النيابة العامة قد استوفى الشكل المقرر القانون .

وحيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما بجرائم إحراز جواهر مخدرة بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الإستعمال الشخصي وإحراز أسلحة نارية وذخائر بغير ترخيص ودان المطعون ضده الثاني أيضاً بجريمة إخفاء سلاح ناري مسروق قد شابه تناقض وقصور في التسبيب وانطوى على فساد في الإستدلال وخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأورد أقوال ضابط المباحث شاهد الإثبات بما يفصح عن إتجار المطعون ضدهما في المواد المخدرة عاد ونفى قصد الإتجار عنهما إستناداً إلى أنه لم يقدّم عليه دليل في الأوراق في حين أن هذا القصد متوافر من ظروف الواقعة وشهادة الضابط وما تم ضبطه من مضبوطات هذا إلى أن الحكم أعمل في حقهما المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات بالنسبة لجميع الجرائم المسندة إليهما مع أنه لا مجال لهذا الإعمال بالنسبة إلى تهمة إحراز المخدر التي تستقل عن التهم الأخرى في الفعل المنشئ لها كما أنها لا ترتبط بها برباط لا يقبل التجزئة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن تحريات رئيس وحدة مباحث مركز . . . . . دلت على أن المطعون ضدهما يتجران في المواد

المخدرة فاستصدر إذنًا من النيابة العامة بتفتيشهما وإذ ضبطتهما أثناء سيرهما معا بالطريق العام وقتشهما بمساعدة شرطين سريين من معاونيه فقد عثر مع أولهما على طربة من الحشيش ولقافة تحتوي على أفيون ونوتة خاصة بحسابات الإتجار في المخدرات فضلا عن ميزان صغير وسنج ومطواه كما عثر مع الثاني على كيس يحتوي على لقافة من الأفيون وقطعة من الحشيش ومطواة وميزان من الورق والخيط بالإضافة إلى ضبط بندقية لى أنفليد وطلقات خاصة بها مع الأول وضبط مدفع رشاش معبأ بالطلقات مع الثاني ، وحصل الحكم أقوال الضابط بما يطابق هذا التصوير ، وأورد نتيجة تقرير المعامل الكيماوية أن المواد المضبوطة لجوهري الحشيش والأفيون وأن آثار منهما وجدت عالقة بالميزان والمطواتين المضبوطة معهما ، كما أثبت ما أسفر عنه التقرير الطبي الشرعي من صلاحية السلاحين المضبوطين وذخيرتهما للإستعمال ، ثم عرض الحكم للقصد من إحراز المواد المخدرة ونفى عن المطعون ضدهما قصد الإتجار على سند من القول بأن التحقيقات جاءت قاصرة عن إثباته وأن كبر كمية المخدر المضبوط وتجزئته والعثور على مطواة أو ميزان بهما آثار منه أمور لا تكشف جميعها عن توافر هذا القصد وانتهى إلى إعتبار الإحراز مجردا من القصد . لما كان ذلك ، وكان إستظهار القصد من إحراز الجواهر المخدرة لإستخلاص الواقع من توافر قصد الإتجار فيها أو إنتفائه وإن كان من شئون محكمة الموضوع تستقل بالفصل فيه بغير معقب إلا أن حد ذلك أن يكون هذا الإستخلاص سائغا من شأن ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها أن تؤدي إليه ، وكان الحكم وإن أثبت في تقريراته أن التحريات دلت على إتجار المطعون ضدهما في المواد المخدرة وأنهما ضبطا محزين كميات متنوعة منها وأدوات وزن وتقطيع ملوثة بآثارها فضلا عن نوتة خاصة بحساب الإتجار فيها قد استبعد قصد الإتجار في حقهما بقالة قصور التحقيقات عن إثباته - وهو مجرد قول مرسل ليس من شأن ما ساقه الحكم من ظروف الواقعة وقرائن الأحوال فيها على النحو المتقدم أن يؤدي إليه - ومن ثم فقد كان على الحكم أن يمحس تلك الظروف والقرائن ويتحدث عنها بما يصلح لإقامة قضائه

ويمكن محكمة النقض من إعمال رقابتها في هذا الخصوص ، أما وهو لم يفعل فإنه يكون معيبا بما يستوجب نقضه . لما كان ذلك ، وكان الثابت مما أورده الحكم في بيان الواقعة أن ضبط السلاحين الناريين وذخيرتهما مع المطعون ضدهما في الوقت الذي ضبطا فيه محرزين المخدر لا يجعل هذه الجريمة الأخيرة مرتبطة بجنايات إحراز السلاح والذخيرة والإخفاء إرتباطا لا يقبل التجزئة بالمعنى المقصود في المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ذلك أن جريمة إحراز المخدر هي في واقع الأمر جريمة مستقلة عن تلك الجرائم مما يوجب تعدد العقوبات مستقلة عن الفعلين . وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر وأعمل في حق المطعون ضدهما حكم المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات وأوقع عليهما عقوبة جريمة إحراز السلاح الناري بإعتبارها الجريمة الأشد دون جريمة إحراز المخدر التي يجب توقيع عقوبة مستقلة عنها ، فإنه يكون معيبا بالخطأ في تطبيق القانون مما يستوجب تدخل محكمة النقض لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح . ولما كان تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من إطلاقات محكمة الموضوع فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، محمد حسين لبيب وحسن حميرة .

(٤٣)

### الطعن رقم ٦٤١٩ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » • « تحريكها » • اعلان • دفع •  
« الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن » اجراءات • « اجراءات المحاكمة » •

الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية • خضوعها للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات  
الجنائية. المادة ٢٢٦ إجراءات •

التكليف بالحضور هو الإجراء الذي يتم به تحريك الدعوى •

الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم إعلان صحتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها  
إلى قلم الكتاب على موجب حكم المادة ٧٠ مرافعات دفاع قانوني ظاهر البطلان • أساس  
ذلك • إقتصار حكم المادة المذكورة على الدعوى أمام المحاكم المدنية •

- (٢) محكمة ثاني درجة • حكم • « تسببه • تسببه غير معيب » • دفاع •  
« الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » نقض « اسباب الطعن • ما لا يقبل  
منها » •

محكمة ثاني درجة تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق ولا تجرى من التحقيقات إلا ما ترى  
لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة •  
التفتاها عن طلب سماع الشاهد • لإخلال ما دام الطامن قد عد نازلا عن سماعه بعدم التمسك  
بذلك أمام محكمة أول درجة •

١ - لما كانت المادة ٢٦٦ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن يتبع  
في الفصل في الدعوى المدنية التي ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة  
بهذا القانون - وبذلك تخضع الدعوى المدنية أمام القاضي الجنائي للقواعد

الواردة في مجموعة الإجراءات الجنائية ما دام يوجد فيها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها في قانون المرافعات المدنية ، وكانت المادة ۱۹۹ مكررا من ذات القانون تنص على أنه « لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بمحقق مدنية أثناء التحقيق في الدعوى وتفصل النيابة العامة في قبوله بهذه الصفة في التحقيق خلال ثلاثة أيام من تقديم هذا الإدعاء . . . » . كما نصت المادة ۲۵۱ في فقرتها الثالثة على أنه إذا كان قد سبق قبول المدعى المدني في التحقيق بهذه الصفة ، فإحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية ، كما نصت المادة ۲۳۲ المعدلة في فقرتها الأولى على أنه « تحال الدعوى إلى محكمة الجench والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو محكمة الجench المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف المهتم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة أو من المدعى بالحقوق المدنية ، فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذي يتم به تحريك الدعوى الجنائية وترتب عليه كافة الآثار القانونية وأن إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية إذا كان قد سبق قبول المدعى المدني في التحقيق بهذه الصفة ، مما لا مجال معه إلى تطبيق المادة ۷۰ من قانون المرافعات المدنية التي يقتصر تطبيق حكمها على الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن يسلم بأسباب طعنه بأن الإدعاء المدني قد تم أثناء التحقيق الابتدائي ولا ينزع في قبوله ، فإن إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل أيضاً الدعوى المدنية ومن ثم فإن مادفع به الطاعن من اعتبار الدعوى المدنية كأن لم تكن لعدم إتمام إعلانها خلال ثلاثة أشهر هو دفع ظاهر البطلان لا يستوجب رداً ويكون الحكم المطعون فيه إذ قضى بالتعويض قد أصاب صحيح القانوني .

۲ - لما كانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوماً لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وكان المدافع عن الطاعن - على ما سلف - قد عد متنازلاً عن طلب سماع الشاهد الثاني أمام محكمة أول درجة لعدم التمسك بسماعه بالجلسة الأخيرة فإنه - على فرض

تمسكه بطلب سماعه في مذكرته المقدمة أمام المحكمة الاستئنافية - يعتبر أيضاً متنازلاً عن التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية ، ومن ثم فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم بدائرة قسم المطرية محافظة القاهرة : ١ - أحدثوا عمداً مع سبق الإصرار والترصد : ..... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد عن عشرين يوماً وكان ذلك بأن عقّلوا العزم وصمموا على ضرب المحنى عليه وأعدوا لذلك عصي وانتظروا عودته إلى منزله وما أن ظفروا به حتى انهالوا عليه ضرباً بالعصى . ٢ - وهم ضمن عصابة مؤلفة من خمسة أشخاص توافقوا على التعدي على المحنى عليه وقاموا بضربه على النحو المبين بالتهمة الأولى . وطلبت عقابهم بالمواد ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٤١ ، ٢٤٣ من قانون العقوبات . وادعى المحنى عليه ..... مدنياً قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح المطرية قضت حضورياً للطاعن عملاً بمواد الإتهام وغياباً للباقيين بحبس كل منهم ستة أشهر مع الشغل وعشرين جنياً لوقف التنفيذ وإلزامهم بأن يدفعوا على سبيل التضامن للمدعى بالحق المدني بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه الأول . ومحكمة القاهرة الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفض وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الأستاذ ..... لهامى نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ.



## المحكمة

حيث إن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الضرب قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع بـدرجتي التقاضى باعتبار الدعوى المدنية كأن لم تكن عملاً بالمادة ۷۰ من قانون المرافعات ، ذلك بأن المدعى بالحق الملقى إذ ادعى مدنياً بتحقيقات النيابة وفى غيبة المتهم ( الطاعن ) بتاريخ ۲۶ - ۲ - ۱۹۷۹ لم يعلن طلباته للطاعن خلال ثلاثة أشهر ، بيد أن الحكم خالف هذا النظر ولم يرد على هذا الدفع ، كما تمسك الطاعن فى دفاعه الشفوى أمام محكمة أول درجة وبمذكرته المقدمة لمحكمة ثانى درجة بطلب مناقشة شاهد الإثبات . . . . . بيد أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

حيث إنه لما كانت المادة ۲۶۶ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أن يقع فى الفصل فى الدعوى المدنية التى ترفع أمام المحاكم الجنائية الإجراءات المقررة بهذا القانون - وبذلك تخضع الدعوى المدنية أمام القاضى الجنائى للقواعد الواردة فى مجموعة الإجراءات الجنائية ما دام يوجد فيها نصوص خاصة تتعارض مع ما يقابلها فى قانون المرافعات المدنية ، وكانت المادة ۱۹۹ مكرراً من ذات القانون تنص على أنه «لمن لحقه ضرر من الجريمة أن يدعى بحقوق مدنية أثناء التحقيق فى الدعوى وتفصل النيابة العامة فى قبوله بهذه الصفة فى التحقيق خلال ثلاثة أيام من تقديم هذا الإدعاء » . كما نصت المادة ۲۵۱ فى فقرتها الثالثة على أنه إذا كان قد سبق قبول المدعى المسمى فى التحقيق بهذه الصفة ، فإحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية ، كما نصت المادة

٢٣٢ المعدله في فقرتها الأولى على أنه «تحال الدعوى إلى محكمة الجنح والمخالفات بناء على أمر يصدر من قاضي التحقيق أو محكمة الجنح المستأنفة منعقدة في غرفة المشورة أو بناء على تكليف المهتم مباشرة بالحضور من قبل أحد أعضاء النيابة أو من المدعى بالحقوق المدنية» - فقد دل الشارع بذلك على أن التكليف بالحضور هو الإجراء الذي يتم به تحريك الدعوى الجنائية وتترتب عليه كافة الآثار القانونية وأن إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل الدعوى المدنية إذا كان قد سبق قبول المدعى المدني في التحقيق بهذه الصفة ، مما لا مجال معه إلى تطبيق المادة ٧٠ من قانون المرافعات المدنية التي يقتصر تطبيق حكمها على الدعوى المدنية المرفوعة أمام المحاكم المدنية ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن يسلم بأسباب طعنه بأن الإدعاء المدني قد تم أثناء التحقيق الابتدائي ولا ينازع في قبوله ، فإن إحالة الدعوى الجنائية إلى المحكمة تشمل أيضا الدعوى المدنية ، ومن ثم فإن ما دفع به الطاعن من إعتبار الدعوى المدنية كأن لم تكن لعدم إتمام إعلانها خلال ثلاثة أشهر هو دفع ظاهر البطلان لا يستوجب رداً ويكون الحكم المطعون فيه إذا قضى بالتعويض قد أصاب مصلح القانون ، لما كان ذلك ، فإن النعي على الحكم في هذا الصدد غير قويم - ولما كان الثابت من الإطلاع على محاضر الجلسات أمام محكمة الدرجة الأولى أن المدافع عن الطاعن وإن كان قد طلب في جلسة ..... سماع شاهد الإثبات الثاني إلا أنه لم يعد إلى هذا الطلب في الجلسة التالية التي تأجلت إليها الدعوى للمرافعة يوم ..... وصدر فيها الحكم مما يفيد نزوله عن هذا الطلب ضمناً . لما كان ذلك ، وكانت محكمة ثاني درجة إنما تحكم في الأصل على مقتضى الأوراق وهي لا تجري من التحقيقات إلا ما ترى لزوما لإجرائه ولا تلتزم إلا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم أمام محكمة أول درجة ، وكان المدافع عن الطاعن - على ما سلف - قد تنازلا عن

طلب سماع الشاهد الثاني أمام محكمة أول درجة لعدم التمسك بسماعه بالجلسة الأخيرة فإنه - على فرض تمسكه بطلب سماعه في مذكرته المقدمة أمام المحكمة الاستئنافية - يعتبر أيضاً متنازلاً عن التمسك به أمام المحكمة الاستئنافية، ومن ثم فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع يكون في غير محله - لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

---



## جلسة ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٣

پرئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار، محمد السامى ، أحمد صفان ومحمود البارودى .

( ٤٤ )

### الطعن رقم ٦١٩٩ لسنة ٥٢ القضائية

اثبات « شهود » ، شهادة « الاعفاء منها » ، محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير  
الدليل » ، حكم « تسببيه » ، تسبیب غير معيب » ، دفاع « الاخلال بحق الدفاع  
مالا يوفره »

الإعفاء من أداء الشهادة وفق المادة ٢٨٦ إجراءات . شرطه ؟

دفاع الطاعن بأن الإتهام ملفق له من الضابط الذى قام بضبط الواقعة لخلافات سابقة بينهما  
وهو متزوج من ابنة عمه ، جدل موضوعى ، لتفتت المحكمة من الرد عليه ، لا تريب .

لما كانت المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « لا يجوز  
رد الشهود لأى سبب من الأسباب » كما تنص المادة ٢٨٦ من القانون المذكور  
على أنه « يجوز أن يمتنع عن أداء الشهادة ضد المتهم أصوله وفروعه وأقاربه  
وأصهاره إلى الدرجة الثانية ، وزوجه ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية . وذلك  
ما لم تكن الجريمة وقعت على الشاهد أو أحد أقاربه أو أصهاره الأقربين أو  
إذا كان هو المبلغ عنها أو إذا لم تكن هناك أدلة إثبات أخرى » . فإن ما أثاره  
الطاعن يتعلق بالموضوع لا بالقانون وهو بهذه المثابة ليس من الدفوع الجوهرية  
التي تلزم المحكمة بالرد عليها ، ذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة  
الموضوع وكل جدل يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا  
لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا على الحكم إذا التفت عن الرد عليه ، ويكون  
النمى على الحكم في هذا الشأن في غير محله .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : - حاز بقصد الإتجار جوهرًا مخدراً (أقراص الميتاكوالون) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطلبت من المستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام فقرر بذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت حضورياً عملاً بالمواد ١، ٢، ٧، ١ / ٣٤، ٤٢ / ١، ٤٧ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ٩٤ من الجلول رقم ١ الملحق بالقانون مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات والمادة ٣٦ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل سالف الذكر بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وغرامة ثلاث آلاف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط وغلق المحل الذي وقعت فيه الجريمة .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الإتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه قصور في التسبيب ذلك بأن الطاعن دفع بأن الضابط الذي قام بضبط الواقعة هو زوج ابنة عمه الطاعن وأن هناك علاقات محتمة بينهما دفعت إلى ابتداء الإتهام المسند إلى الطاعن ، ولم يعن الحكم بالرد على هذا الدفاع رغم جوهريته مما يعيبه ويستوجب نقضه ..

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما مؤداه - أنه بناء على التحريات السرية التي قام بها المقدم . . . . . صدر إذن النيابة العامة بتفتيش الطاعن ، وإذ ندب الرائد . . . . . لتنفيذ هذا الإذن ، ومن ثم عمل تجارة الطاعن وبرفقته الرائد . . . . . وبفتيشهما المتجر

المذكور عثرا على المخدر المضبوط - أبدى اطمئنانه إلى أقوال هؤلاء الشهود : لما كان ذلك وكان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن ضمن دفاعه ما نصه « وأنه لخلافات سابقة بين المتهم والضابط لفق له الإتهام فالضابط متزوج من ابنة عمته » لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٨ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على أنه « لا يجوز رد الشهود لأي سبب من الأسباب » كما تنص المادة ٢٨٦ من قانون المذكور على أنه « يجوز أن يمتنع عن أداء الشهادة ضد المتهم أصوله وفروعه وأقاربه وأصهاره إلى الدرجة الثانية ، وزوجه ولو بعد انقضاء رابطة الزوجية. وذلك ما لم تكن الجريمة وقعت على الشاهد أو أحد أقاربه أو أصهاره الأقربين أو إذا كان هو المبلغ عنها أو إذا لم تكن هناك أدلة أثبتت أخرى ». فإن ما أثاره على الطاعن ما تقدم بيانه يتعلق بالموضوع لا بالقانون وهو بهذه المثابة ليس من الدفوع الجوهرية التي تلتزم المحكمة بالرد عليها ، لذلك أن تقدير قوة الدليل من سلطة محكمة الموضوع وكل جدل يشير الطاعن في هذا الخصوص لا يكون مقبولا لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ولا على الحكم إذا التفت عن الرد عليه ، ويكون النعي على الحكم في هذا الشأن في غير محله. لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .



## جلسة ١٥ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : قيس الرأى عطية ، أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي  
عبد الجواد .

( ٤٥ )

### الطعن رقم ٦٢٢٧ لسنة ٥٢ القضائية

اثبات • « بوجه عام » • حكم • « تسببيه • تسبیب معيب » • مواد مخدرة •

الحكم ببراءة المتهم تأسيساً على مجرد وجود خلاف في عدد المضبوطات ووزنها، وبين ما أثبت  
في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل • قصور وفساد في الاستدلالات. واجب المحكمة أن  
تجرى تحقيقاً تستجلب به حقيقة الأمر .

أن الخلاف في عدد المضبوطات ووزنها ، بين ما أثبت في محضر  
التحقيق وما اورد في تقرير التحليل ، كان يقتضى تحقيقاً من جانب المحكمة  
تستجلى به حقيقة الأمر ، قبل ان تنهى - من غير سند من الأوراق - إلى احتمال  
اختلاط المضبوطات في القضايا الثلاث التى ضبطت يوم الحادث ، إذ ما كان  
لها من أن تستبق فيه الرأى قبل ان تستوثق من صحته عن طريق تحقيقه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا  
« حشيشًا » في غير الأحوال المصرح بها قانونًا .

وطلبت من مستشار الإحالة إحالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد  
والوصف الواردين بقرار الإتهام ، فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت بحضورها عملاً بالمادة ٤/٣٠ براءة  
المطعون ضده مع مصادرة المضبوطات .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

وحيث إن النيابة العامة تنهى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة إحراز جوهر بقصد الاتجار ، قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم أسس قضاءه على القول بأن ثمة خلافا في عدد الإحراز وفي وزنها ، بين ما أثبتته النيابة في تحقيقها ، وما ثبت في تقرير التحليل ، مما يشكك في أن ما ضبط مع المتهم هو ما أرسل إلى التحليل ، في حين أن هذا الخلاف ظاهري ولا يؤدي إلى ما استظهرته المحكمة ، وكان عليها أن تجري تحقيقاً تستجلي به الحقيقة ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه ، أنه استند في قضاائه ببراءة المطعون ضده إلى قوله « وحيث أن المحكمة وقد اطلعت على ملونات الدعوى ، ترى أن الدليل المادى في الدعوى تحيط به ظلال من الشك تدعو إلى الريبة ، لما تبين من التحقيقات من أن الثابت من محضر الضبط أن الكيس وجد محتويا على عشرين لفافة سلفانية صفراء وثلاث لفافات خضراء ، وهي تلك التي قدمت إلى النيابة وأثبتتها في محاضر تحقيقاتها وتم التحريز على أساسها ، بعد أن وزنت صافية سبعة وأربعين جراما ، بينما أثبت تقرير التحليل أن الحرز يحتوى على واحد وعشرين لفافة سلفانية صفراء وثلاث ورقات سلفانية خضراء ومعها أربع وعشرون قطعة من مادة الحشيش يبلغ وزنها ثمانية وأربعين وستين من المائة من الجرام ، وأن هذا الخلاف في عدد القطع وفي وزنها أمر يثير الريبة والشك لدى المحكمة في أن ما ضبط مع المتهم هو ما أرسل للتحليل . ولا يفيد في تبديد هذه الشكوك ما أثبت بمحضر التحليل من أن الإحراز كانت عندئذ محتومة بحتم المحقق ، فإن الخلاف في عدد اللفافات وعدد قطع المخدر وأوزانها يلقى ظلالة من الشك ، تدعوا إلى مظنة وقوع خطأ ما في أى مرحلة من المراحل ضبطاً أو تحقيقاً أو تحريزاً أو تحليلاً ، ولكنها كلها تؤدي إلى احتمال الشك في أن المضبوطات قد جرى عليها نوع من الخلط أو الإدخال ، مما يجعل المحكمة لا تنطمئن يقيناً إلى أن تلك اللفافات هي تلك التي ضبطت

مع المتهم ، خاصة وأنه ضبط في ذات الوقت تقريباً وفي نفس البلدة وبمعركة مكتب المخدرات ومباحث المركز قضيتان أخريان هما المنوه عنهما بحضور الضبط. لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فيما تقدم لا يؤدي إلى النتيجة التي نخلص إليها ، ولا يكفي في جملته لأن يستخلص منه أن المضبوطات قد جرى عليها نوع من الخلط أو الإدخال ، إذ أن الخلاف في عدد المضبوطات ووزنها ، بين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل ، كان يقتضي تحقيقاً من جانب المحكمة تستجلى به حقيقة الأمر ، قبل أن تنتهى — من غير سند من الأوراق — إلى احتمال اختلاط المضبوطات في القضايا الثلاث التي ضبطت يوم الحادث ، إذا ما كان لها أن تستبق فيه الرأي قبل أن تستوثق من صحته عن طريق تحقيقه ، لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال والقصور في التسبيب بما يوجب نقضه والإحالة .



## جلسة ١٦ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم جسين رضوان رئيس الجلسة وعضوية السادة المستشارين :  
حسين كامل حنق ، محمد مخلوح سالم ، ومحمد رفيق البسطويى ومحمود بهى الدين .

(٤٦)

### الطعن رقم ٦٢٤١ لسنة ٥٢ القضائية

(١) اثبات «اعتراف» • بوجه عام • دفع «الدفع بىطلان الاعتراف» • دفاع  
«الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره» • اكراه • حكم «تسببه • تسبب معيب» •  
نقض «أسباب الطعن • ما يقبل منها» •

الدفع بىطلان الاعتراف • جوهرى • يوجب على المحكمة مناقشته والرد عليه ، سواء وقع الإكراه  
على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . ما دام الحكم عول على هذا الاعتراف فى الإدانة .

(٢) اثبات «اعتراف» • بوجه عام • نقض «أسباب الطعن • ما يقبل منها» •

• لا يعول على الاعتراف ؟

تعويل المحكمة على الدليل المعتمد من الاعتراف • يوجب عليها بحث الصلة بينه وبين الإكراه  
المقول بحصوله • وأن تبنى قيامه باستدلال سائق • مثال • لاستدلال غير سائق .

(٣) اثبات «اعتراف» • اكراه • دفاع «الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره»  
دفع «الدفع بىطلان الاعتراف» •

عود الحكم عن تحقيق دفع المتهمين بأن الاعتراف كان نتيجة إكراه • وتعويله فى الإدانة  
على هذا الاعتراف • قصور يعيبه إلا يفتى عنه ما ذكر من أدلة أخرى • أساس ذلك ؟

١ - من المقرر فى قضاء هذه المحكمة أن الدفع بىطلان الاعتراف لصدوره  
تحت تأثير الإكراه ، هو دفاع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته  
والرد عليه ، يستوى فى ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى أثار البطلان  
أم أثاره منهم آخر فى الدعوى ، ما دام الحكم قد عول فى قضائه بالإدانة على  
هذا الإقرار .

٢ - لما كان الإقرار لا يعول عليه - ولو كان صادقاً - متى كان وليد إكراه كائناً ما كان قدره ، وكان الأصل أنه إذا رأت المحكمة التعويل على الدليل المستمد من الإقرار ، أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المقول بحصوله ، وأن تنفي قيامه في استدلال سائق ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراحه دفاع الطاعنين بأن الإقرار المعزى إلى المتهمين المذكورين قد جاء وليد إكراه غير سائق وليس من شأنه أن يؤدي إلى مارتب عليه ، ذلك بأن حالة الحكم باطمئنانه إلى الإقرار المنسوب إلى المتهمين الأول والثاني والثالث للإدلاء به أمام النيابة العامة على نحو مفصل : وعدم ذكر أى منهم وقوع إكراه عليه : لا يصلح رداً على القول بصدره نتيجة إكراه ويمثل مصادرة من الحكم لدفاع الطاعنين ، قبل أن ينحسم أمره ، مادام أن الدفع ببطلان الإقرار على نحو ما سجله الحكم ، يتضمن بطلانه كذلك في تحقيق النيابة العامة إذ من غير المستساغ في منطق العقل والبداهة ، أن يرد الحكم على الدفع ببطلان الإقرار في التحقيقات كافة بأنه يطمئن إلى سلامة هذا الإقرار - بما يفيد براءته مما يشوبه من عيوب - لترديده في تحقيق منها ، طمناً أن سلامته محل منازعة في هذا التحقيق أيضاً .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالإدانة - ضمن ما استند إليه من أدلة - على الاعتراف المعزى إلى المتهمين الأول والثاني والثالث فإنه يكون معيباً بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، بما يبطله . ولا يعصمه من هذا البطلان ، ما قام عليه من أدلة أخرى ، لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضائم متساندة يكمل بعضها بعضاً ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

## المحكمة

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم : سرقوا الأشياء المبيعة وصفا وقيمة بالتحقيقات والمملوكة لـ . . . . . ليلا حالة كون المتهم الثالث

يحمل مطواة والرابع سلاحاً نارى على النحو الموضح تفصيلاً بالتحقيقات وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات طنطا قضت حضورياً بمعاقبة الطاعنين بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليهم :

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض :

### المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه، أنه إذ دأبهم بجرمة السرقة مع حمل سلاح، قلشابه القصور في التسيب والفساد في الاستدلال، ذلك بأنه عول في قضائه على الإقرار المعزو إلى المتهمين الأول والثاني والثالث، رغم بطلانه لصدوره وليد إكراه وقع عليهم، وأطرح دفاعهم في هذا الشأن بما لا يصلح لإطراحه، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه :

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه، بعد أن سرد وقائع الدعوى وأورد مؤدى أقوال شهود الإثبات فيها، رد على دفاع الطاعنين في شأن المنازعة في صحة إقرارات المتهمين لأنها جاءت وليدة إكراه بقوله «أن المحكمة لاتعول على دفاع المتهمين الأول والثاني والثالث والخامس من أن الإقرارات المنسوب إليهم كان وليد إكراه»، ذلك لأن المتهمين الأول والثاني والثالث قد أقرروا في تحقيقات النيابة العامة بارتكابهم للحادث وتفصيلاته بالإشتراك مع المتهمين الرابع والخامس : ودور كل منهم في ارتكابه، ولم يذكر أى منهم بوقوع إكراه عليه، الأمر الذى ترى معه المحكمة طرح ما أثاره الدفاع في هذا الخصوص، لما كان ذلك، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن الدفع ببطلان الإقرار لصدوره تحت تأثير الإكراه، هو دفاع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه، يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى أثار البطلان أم أثاره منهم آخر في الدعوى، مادام الحكم



قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الإقرار ، وكان الإقرار لا يعول عليه - ولو كان صادقاً - متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قهره ، وكان الأصل أنه إذا رأت المحكمة التعويل على الدليل المستمد من الإقرار ، أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المنقول بحصوله ، وأن تنقضي قيامه في استدلال سائق ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لإطراحه دفاع الطاعنين بأن الإقرار المعزى إلى المتهمين المذكورين قد جاء وليد إكراه غير سائق وليس من شأنه أن يؤدي إلى مارتب عليه ، ذلك بأن حالة الحكم باطمئنانه إلى الإقرار المنسوب إلى المتهمين الأول والثاني الثالث للإدلاء به أمام النيابة العامة على نحو مفصل وعدم ذكر أى منهم وقوع إكراه عليه ، لا يصلح رداً على القول بصدوره نتيجة إكراه ، ويمثل مصادرة من الحكم لدفاع الطاعنين ، قبل أن ينحسم أمره ، ما دام أن الدفع ببطلان الإقرار على نحو ما سجله الحكم ، يتضمن بطلانه كذلك في تحقيق النيابة العامة ، إذ من غير المستساغ في منطق العقل والبداهة ، أن يرد الحكم على الدفع ببطلان الإقرار في التحقيقات كافة بأنه يطمئن إلى سلامة هذا الإقرار - بما يفيد براءته مما يشوبه من عيوب لترديده في تحقيق - منها ، طالما أن سلامته محل منازعة في هذا التحقيق أيضاً . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالإدانة - ضمن ما استند إليه من أدلة - على الإقرار المعزى إلى المتهمين الأول والثاني والثالث ، فإنه يكون معيباً بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال ، بما يبطله . ولا يعصمه من هذا البطلان ، ما قام عليه من أدلة أخرى ، لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضائم متساندة يكمل بعضها بعضاً ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في رأى الذى انتهت إليه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أنها قطنت إلى أن هذا الدليل قائم . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، بغير حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

## جلسة ٢١ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار ، ومحمد الساعى ، أحمد سفيان ومحمود البارودى .

(٤٧)

### الطعن رقم ٦٢٩١ لسنة ٥٢ القضائية

(١) قانون • « تفسيره » • سلاح • قصد جنائى •

أنواع الجرائم الثلاثة المنصوص عليها فى قانون الأسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤  
المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ؟

جريمة حيازة سلاح نارى بدون ترخيص • تحققها بمجرد الحيازة المادية لسلاح أيا كانت  
ملئتها أو الباعث عليها • أساس ذلك .

(٢) قانون • « تفسيره » • قصد جنائى • نقض • « أسباب الطعن • ما يقبل  
منها • سلاح •

جريمة حيازة أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ الملحقين بالقانون  
٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل • تتحقق باقتران حيازتها بقصد الإتجار فيها أو إستيرادها أو صنعها أو  
إصلاحها .

(٣) قانون • « تفسيره » • قصد جنائى • نقض • « أسباب الطعن • ما يقبل  
منها • سلاح •

جريمة حيازة أو إحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المنصوص عليها فى الجدول  
٢ ، ٣ الملحقين بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل • شروط تحققها ؟

(٤) قانون • « تفسيره » • « تطبيقه » • حكم • « تسببه • تسبب معيب •  
سلاح •

لا محل للاجتهاد فى التفسير والتأويل عند صراحة نص القانون الواجب تطبيقه • مثال لتسبب  
معيب فى جريمة إحراز أجزاء رئيسية من أسلحة نارية .

- ١ - لما كان يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والدخائر . بتعديلاته المتعاقبة ، انه بعد أن أتم حيازة وإحراز الأسلحة النارية الكاملة المنصوص عليها بالجدولين رقمي ٢ ، ٣ المرفقين به ، بغير ترخيص ، أتم حيازة وإحراز أجزاء تلك الأسلحة بما أورده في نص المادة ٣٥ مكرراً منه المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والمعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ - الذي يحكم واقعة الدعوى - من أنه « تعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ ويعاقب على الاتجار فيها أو إستيرادها أو صنعها أو إصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة . وتسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المذكورة إذا كانت بقصد الإستعمال ، وكان مؤدى ما تقدم أن الشارع وبما نص عليه في قانون الأسلحة والدخائر - أنشأ ثلاثة أنواع من الجرائم ، أولها حيازة أو إحراز الأسلحة النارية في مدلول ما أورده القانون بالجدول المرفقة له ، وثانيها حيازة أجزاء الأسلحة النارية المشار إليها - بقصد الاتجار فيها أو إستيرادها أو صنعها أو إصلاحها ، وثالثها حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية لهذه الأسلحة بقصد الإستعمال ، وحدد القانون نطاق كل نوع منها - في وضوح لا لبس فيه - تحديداً لا يسمح بدخول أى نوع منها في نطاق النوع الآخر ، ذلك بأنه اكتفى لتحقيق النوع الأول بمجرد الحيازة المادية - طالت أو قصرت ، وأياً كان الباعث عليها ولو كان الأمر عارض - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح الناري - عن علم وإدراك .
- ٢ - إشرط - القانون - لتحقيق النوع الثاني - حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية - أن تقتصر حيازة أجزاء الأسلحة النارية بقصد الاتجار فيها أو إستيرادها أو صنعها أو إصلاحها .
- ٣ - لم يكتفى القانون في النوع الثالث بمجرد حيازة وإحراز أجزاء الأسلحة النارية ، بل اشترط أن تكون الحيازة والإحراز لأجزاء رئيسية للسلاح الناري وبقصد الإستعمال .



٤ - لما كانت القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها ، فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقا عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أيا كان الباعث على ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه إذ فسر عبارة «حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية على أنها لا تتناول أجزاء الأسلحة النارية لسلاح نارى واحد فقد مساه كسلاح نارى مع أن هذه العبارة وردت فى صيغة عامة وصريحة الدلالة على أنه يبطل فى مملوها الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية سواء كانت هذه الأجزاء لسلاح نارى واحد أم لعدة أسلحة ، فإنه يكون قد أخطأ فى تأويل القانون ، إذ أنه لا محل للإجتهاد عند طرحه نص القانون الواجب تطبيقه ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة فيما قضى به بالنسبة إلى التهمة الثانية .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ١ - حاز بقصد الإتجار جوهريين مخدرين ( حشيشا وأفيونا ) وذلك فى غير الأحوال المصرح بها قانونا .  
٢ - حاز بغير ترخيص الأجزاء الرئيسية المبيئة بالتحقيقات لسلاح نارى غير مششخن ( فرد ) وكان ذلك بقصد إستعمالها وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام فقرر بذلك .

ومحكمة جنايات شبين الكوم قضت بحضوريا عملا بالمواد ١ / ٢ ، ١ / ٧ ، ٣٤ / أ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبتدين رقمى ٩ ، ٥٧ من الجلول رقم ١ / الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية مع تطبيق المادة ٣٠ / ٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وغرامة خمسمائة جنيه ومصادرة

الجوهريين المخدريين عن التهمة الأولى وذلك بإعتبار الإحراز بقصد التعاطي وبراءته من التهمة الثانية وأمرت بمصادرة الأداة المضبوطة .  
طعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

### الحكمة

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة حيازة أجزاء رئيسية ل سلاح نارى بقصد الإستعمال وبغير ترخيص قد أخطأ في تطبيق القانون ، وذلك بأنه عول في قضائه بالبراءة على أن ضبط هذا الأجزاء الرئيسية بداخل سلاح نارى ثبت أنه غير صالح للإستعمال يفقده مسمى السلاح النارى ، وأن الواقعة افتقدت لذلك السبب المنشئ للتجريم ، في حين أن المادة ٣٥ مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والمعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ تحرم حيازة أو إحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية وتعتبرها في حكم حيازة أو إحراز الأسلحة النارية الكاملة متى كان ذلك بقصد الإستعمال ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية على المطعون ضده لأنه في يوم ٦ من مايو سنة ١٩٨٠ بدائرة مركز شبين الكوم محافظة المنوفية أولاً... ثانياً: حاز بغير ترخيص الأجزاء الرئيسية المينة بالتحقيقات ل سلاح نارى غير مششخن « فرد » وكان ذلك بقصد الإستعمال وطلبت معاقبته عن هذه التهمة بمقتضى المواد ١ / ٢٦ ، ١ / ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والجلول رقم ٢ الملحق وإذا انتهى الحكم المطعون فيه إلى براءة المطعون ضده من تلك التهمة فقد أسس ذلك على وقوله وحيث أن مبنى الإتهام بحيازة المتهم أجزاء رئيسية ل سلاح نارى هو استجماع الفرد المضبوط أجزاء رئيسية ل سلاح نارى وهو تصور خاطئ لأن ذلك الفرد تغير في طبيعته فافتقد مسمى

السلاح بافتقاده إلى أجزاء أساسية بدونها لا يصلح للدفاع أو الاعتداء وهو على هذه الصورة يكون وحدة عضوية لا شيئاً منقسماً على نفسه بما لا يجوز في متعارف الأصول وقواعد التفسير النظر إليه بعد انتفاء صفة الجوهرية على أنه مكون من أجزاء رئيسية على انفرادها في أصل الاستعمال بدلالة أن النص التجريمي وقد جاء تالياً لتجريم حيازة السلاح الكامل بغير ترخيص يعتبر بمثابة ذكر الخاص بعد العام غاية أمره وإشارة إلى خصوصيته الشديدة بما يمتنع معه الخلط بين الحالتين أو إقامة أحدها على أنقاض الأخرى من قبيل التحول أو الانتفاض المعروف في فقه القانون المدني فالقياس هنا خطأ لأنه لا يجوز القياس في الجرائم وخطر بل حقيقة في التجريم. لما كان ذلك فقد انتفت عن الواقعة السبب القانوني المنشئ للتجريم وصار لزاماً تقرير براءة المتهم من هذه التهمة عملاً بالفقرة الأولى من المادة ٣٠٤ إجراءات جنائية. لما كان ذلك ، وكان يبين من استقراء نصوص القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر ، بتعديلاته المتعاقبة ، أنه بعد أن أتم حيازة وإحراز الأسلحة النارية الكاملة المنصوص عليها بالجلولين رقمي ٢ ، ٣ المرفقين ، بغير ترخيص ، أتم وحيازة إحراز أجزاء تلك الأسلحة بما أورده في نص المادة ٣٥ مكرراً منه المضافة بالقانون رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ والمعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ الذي يحكم واقعة الدعوى — من أنه وتعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجلولين ٢ ، ٣ ويعاقب على الاتجار فيها أو إستيرادها أو صنعها أو إصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية الكاملة . ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المذكورة إذا كانت بقصد الاستعمال وكان مؤدى ما تقدم أن الشارع وبما نص عليه في قانون الأسلحة والذخائر — أنشاء ثلاثة أنواع من الجرائم ، أولها حيازة أو إحراز الأسلحة النارية في مدلول ما أورده القانون بالجلول المرفقة له ، وثانيها حيازة أجزاء الأسلحة النارية المشار إليها بقصد الاتجار فيها أو إستيرادها أو صنعها أو



إصلاحها، وثالثها حيازة وإحرازه الأجزاء الرئيسية لهذه الأسلحة بقصد الإستعمال، وحدد القانون نطاق كل نوع منها - في وضوح لا لبس فيه - تحديداً لا يسمح بدخول أى نوع في نطاق النوع الآخر، ذلك بأنه اكتفى لتحقيق النوع الأول بمجرد الحيازة المادية - طالت أم قصرت، وأيا كان الباعث عليها ولو كان الأمر عارض - لأن قيام هذه الجريمة لا يتطلب سوى القصد الجنائي العام الذي يتحقق بمجرد إحراز أو حيازة السلاح الناري - عن علم وإدراك واشترط لتحقيق النوع الثاني أن تقترن حيازة أجزاء الأسلحة النارية بقصد الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها. ولم يكتفى في النوع الثالث بمجرد حيازة وإحراز أجزاء الأسلحة النارية، بل اشترط أن تكون الحيازة والإحراز لأجزاء رئيسية للسلاح الناري وبقصد الإستعمال، لما كان ذلك وكانت القاعدة العامة أنه متى كانت عبارة القانون واضحة ولا لبس فيها، فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير والتأويل أيا كان الباعث على ذلك، فإن الحكم المطعون فيه إذا فسر عبارة «حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية» على أنها لا تتناول أجزاء الأسلحة النارية لسلاح ناري واحد فقد مسماه سلاح ناري، مع أن هذه العبارة وردت في صيغة عامة وصريحة الدلالة على أنه يبطل في مدلولها الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية سواء كانت هذه الأجزاء لسلاح ناري واحد أم لعدة أسلحة، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون، إذ أنه لا عمل للإجتihad عند طرحه نص القانون الواجب تطبيقه، لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة فيما قضى به بالنسبة إلى المهمة الثانية . . . . .

## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد يونس ثابت نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : فوزى أحمد الملوك ، محمد عبد الرحيم نافع ، حسن غلاب ومحمد أحمد حسن .

(٤٨)

### الطعن رقم ٦٢٩٩ لسنة ٥٢ القضائية

تبغ • دعوى جنائية « انقضاؤها بالتصالح » • عقوبة « ايقاف تنفيذ  
العقوبة » • نقض « نظر الطعن والحكم فيه » • محكمة النقض « سلطتها » • حكم  
« تسببيه • تسبب معيب » • نقض « حالات الطعن • الخطأ في تطبيق  
القانون » •

التصالح وفقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . أثره بالنسبة للدعوى الجنائية ؟  
إدانة المتهم رغم ثبوت التصالح • خطأ في تطبيق القانون . تصحيح محكمة النقض للخطأ والحكم  
بمقتضى القانون . المادة ٣٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب التبغ ،  
بعد أن أجازت في فقرتها الثانية لوزير الخزانة أو من ينيبه التصالح في الجرائم  
المنصوص عليها فيه ، نصت في فقرتها الأخيرة على أنه « ويترتب على التصالح  
إنقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية مع جميع الآثار  
المرتبة على الحكم حسب الأحوال » فإن الدعوى الجنائية — في الطعن المائل —  
تكون قد انقضت بإبرام التصالح بين الطاعن والجهة التي نحوها القانون  
هذا الحق ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد مضى رغم ذلك بإدانة المتهم  
فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان العيب الذي شاب  
الحكم مقصورا على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار اثباتها به  
فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات  
وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩  
أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم فيها بمقتضى القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه  
يتعين نقض الحكم لمطعون فيه والحكم بإتضاء الدعوى الجنائية وبراءة  
المتهم مما أسند إليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة كل من : ١ - ..... - ٢ - .....  
بأنهما الأول : بصفته ( صاحب مصنع أدخنة ) .....  
أحرز دخانا مغشوشا الثانى : عرض للبيع أدخنه مغشوشة ، وطلبت عقابهما  
بالمواد ١ ، ٦ / ١ من القانون ٧٤ لسنة ١٩٣٣ المعدل بالقانونين ٧٩ لسنة  
١٩٤٣ و ٧٦ لسنة ١٩٤٨ .

ومحكمة جناح الساحل قضت غيابياً عملاً بمواد الإتهام بحبس كل من  
المتهمين شهراً واحداً مع الشغل وكفالة عشرين جنياً لوقف التنفيذ والمصادرة .  
فعارض المحكوم عليه الأول وقضى فى المعارضة بقبولها شكلاً وفى  
الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .  
فاستأنف .

ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف  
شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكفاء بتغريم المتهم عشرة  
جنيهاً .

فطعن النيابة العامة والمحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . الخ

## الحكمة

حيث إن الطعن المقدم من المحكوم عليه والوجه الأول من  
الطعن المقدم من النيابة العامة ، هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن  
بجريمة إحراز دخان مغشوش فقد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، ذلك بأن  
الطاعن قدم إلى المحكمة ما يفيد تصالحه مع المراقبة العامة لضرائب الإنتاج  
مما كان يتعين معه الحكم بإتضاء الدعوى الجنائية - مما يعيب الحكم بما يوجب  
نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه أورد بملوناته . . . كما قدم  
المتهم خطاب رسمى صادر من وزارة المالية مصلحة الضرائب على الإنتاج



والأعمال - المراقبة العامة لضرائب إنتاج وجه بحرى - مرسل للمأمورية إنتاج  
 بنها برقم ١٧٤٤ بتاريخ ٢١ - ١١ - ١٩٧٨ يفيد أن المراقبة قررت اعتماد  
 التصالح بينها وبين المتهم وطلبت منها إخطار محكمة الساحل . . . لما كان  
 ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ بشأن تهريب  
 التبغ ، بعد أن أجازت في فقرتها الثانية لوزير الخزانة أو من ينييه التصالح  
 في الجرائم المنصوص عليها فيه ، نصت في فقرتها الأخيرة على أنه ويترتب  
 على التصالح إنقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية مع جميع  
 الآثار المترتبة على الحكم حسب الأحوال فإن الدعوى الجنائية - في الطعن  
 المائل - تكون قد انقضت بإبرام التصالح بين الطاعن والجهة التي خولها  
 القانون هذا الحق ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى رغم ذلك بإدانة  
 المتهم فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . لما كان ذلك ، وكان العيب  
 الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة كما صار  
 إثباتها به ، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة  
 ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون  
 رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم فيها بمقتضى  
 القانون. لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم بإنقضاء  
 الدعوى الجنائية وبراءة المتهم مما أسند إليه

## جلسة ٢٢ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد يونس ثابت نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: فوزى الملوك ، راجب عبد الظاهر ، محمد عبد الرحيم نافع ومحمد أحمد حسن.

(٤٩)

### الطعن رقم ٦٣٠٤ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) اثبات « شهود » • إجراءات « إجراءات المحاكمة » •  
إعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في قائمة شهود الإثبات . علم توقفه على تصريح من المحكمة  
أساس ذلك ؟  
عدم سلوك السبيل المرسوم في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية  
أثره ؟ . مثال .
- (٢) اثبات « معاينة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • ما لا يوفره •  
طلب المعاينة لمجرد إثارة الشبهة في الدليل . دفاع موضوعي .
- (٣) تفتيش « تفتيش الأنثى » • دفع « الدفع ببطان التفتيش » •  
مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى ؟ قيام الضابط بضبط اللقطة من فوق  
ساق الطاعة عند قيامه بتنفيذ إذن التفتيش . لا يتحقق به المساس بعورة لها أو الإطلاع عليها .

١ - متى كان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعتين لم يطلب  
إلى المحكمة مناقشة مأمور . . . . بوصفه أحد شهود الواقعة الذين لم يرد  
ذكرهم في قائمة شهود الإثبات وتتصل معلوماتهم بواقعة الدعوى وظاهرة  
التعلق بموضوعها أو بدفاع جوهرى بها ولكن بإعتباره أحد المشتركين  
في إجراءات التفتيش لتنفيذ الإذن فحسب . لما كان ذلك فلا يعيب الحكم  
إن قضى في الدعوى دون الاستجابة إلى هذا الطلب بإعتبار أن هذا الشاهد  
هو في حقيقته شاهد نفي ومن المقرر في المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات  
أن إعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في قائمة شهود الإثبات التى يضعها  
مستشار الإحالة والمنصوص عليها في المادة ١٨٥ يجب أن يتم قبل عقد جلسة

محكمة الجنايات بثلاثة أيام على الأقل مما لا يتصور معه أن يتوقف إعلانهم من قبل المتهم على تصريح من المحكمة والطاعتين لم تسلكا السبيل الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من ذلك القانون بالنسبة إلى هذا الشاهد الذي طلبنا إلى المحكمة سماعه لعدم إدراج اسمه في قائمة الشهود .

٢ - من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة وقوع الواقعة على الصورة التي رواها الشهود ، وإنما مجرد إثارة الشبهة في الدليل الذي أطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعتبر من قبيل الدفاع الموضعي كالحال في الطعن المائل ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع .

٣ - لما كان مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة أنثى طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية عندما يكون التفتيش في المواضع الجسدية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها وشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخدش حيائها إذا مست ومن ثم فلا يجدي الطاعة الأولى النعى على الحكم بأنه أخطأ في الإسناد وإذا بنى قضائه برفض الدفع المبدي منها ببطلان تفتيشها على مانقله من أقوال الشهود بالتحقيقات من أن اللقافة المحتوية على المخدر كانت بين يديها في حين أنهم قرروا بالجلسة أنها كانت مستقرة فوق ساقها عند ضبطها ذلك بأنه من المقرر أن للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول الشاهد أدلى به في إحدى مراحل التحقيق ولو خالف قولاً آخر أبداه في مرحلة أخرى دون أن تبين العلة فضلاً عن أن قيام الضابط بضبط اللقافة من فوق ساق الطاعنة الأولى عند قيامه بتنفيذ إذن التفتيش - بفرض صحة ذلك - لا يتحقق به المساس بعورة لها أو الإطلاع عليها بحيث يبطل التفتيش وما ترتب عليه وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره .

## الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعتين بأنهما: أحرزتا جوهر أعفدراً «حشيشاً» وكان ذلك بقصد الإتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت



إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

ومحكمة جنايات المنيا قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٠١ ، ١٠٧ / ١ ، ٣٤ / أ ، ٤٢ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق به بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وتغريم كل منهما ثلاث آلاف جنيه وبمصادرة المواد المخدرة والأدوات المعدة لاستعمالها في التجارة المضبوطة . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنتين بجرمة إحراز جوهر مخدر « حشيشاً » بقصد الإتجار فقد أخل بحقوقهما في الدفاع واعتراه الفساد في الاستدلال فضلاً عن الخطأ في الإسناد ذلك بأنه التفت لأسباب غير سائغة عن الطلب المبدى من المدافع عن الطاعنتين بمناقشة أمور مركز بنى مزار بوصفه شاهد إثبات إذ كان برأس الكمين الثانى الذى أعد لضبطهما وبإجراء معاينة لمكان الضبط تحقيقاً لدفاعهما باستحالة حصول الواقعة وفقاً للتصوير الذى أدلى به الشهود . كما أ طرح الحكم الدفع ببطلان التفتيش تأسيساً على ما نقله عن أقوال الشهود عن أن اللقافة المحتوية على المخدر كانت في يد الطاعنة الأولى في حين أن الثابت بأقوال الشهود أن اللقافة كانت على ساق الطاعنة الأولى وهو ما يقتضى من الضابط المساس بجسمها عند القيام بالضبط ويؤدى إلى بطلان الإجراءات وما أسفر عنه كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنتين لم يطلب إلى المحكمة مناقشة أمور مركز بنى مزار بوصفه أحد شهود الواقعة الذين لم يرد ذكرها في قائمة شهود الإثبات وتتصل معلوماتهم بواقعة الدعوى وظاهرة التعلق بموضوعها أو بدفاع جوهرى بها ولكن بإعتباره أحد

المشاركين في إجراءات التفتيش لتنفيذ الإذن فحسب لما كان ذلك فلا يعيب الحكم إن قضى في الدعوى دون الإستجابة إلى هذا الطلب بإعتبار أن هذا الشاهد هو في حقيقته شاهد نفي ومن المقرر في المادة ١٨٧ من قانون الإجراءات أن إعلان شهود النفي الذين لم يلجأوا في قائمة شهود الإثبات التي يضعها مستشار الإحالة والمنصوص عليها في المادة ١٨٥ يجب أن يتم قبل عقد جلسة محكمة الجنايات بثلاثة أيام على الأقل مما لا يتصور معه أن يتوقف إعلانهم من قبل المهتم على تصريح من المحكمة والطاعنتين لم تسلكا السبيل الذي رسمه القانون في المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من ذلك القانون بالنسبة إلى هذا الشاهد الذي طلبنا إلى المحكمة سماعه لعدم إدراج اسمه في قائمة الشهود . لما كان ذلك وكان من المقرر أن طلب المعاينة الذي لا يتجه إلى نفي الفعل المكون للجريمة أو استحالة وقوع الواقعة على الصورة التي رواها الشهود، وإنما مجرد إثارة الشبهة في الدليل الذي اطمأنت إليه المحكمة فإن مثل هذا الطلب يعتبر من قبيل الدفاع الموضوعي كالحال في الطعن المائل ومن ثم فلا محل لتعيب الحكم بالإخلال بحق الدفاع لما كان ذلك وكان مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأثني بمعرفة أثني طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٤٦ من قانون الإجراءات الجنائية عندما يكون التفتيش في المواضع الجسمانية التي لا يجوز لرجل الضبط القضائي الإطلاع عليها ومشاهدتها هو الحفاظ على عورات المرأة التي تخلش حياءها إذا مست ومن ثم فلا يجدي الطاعنة الأولى النعي على الحكم بأنه أخطأ في الإسناد إذ بنى قضائه برفض الدفع المبدى منها بيطلان تفتيشها على ما نقله من أقوال الشهود بالتحقيقات من أن اللقافة المحتوية على المخدر كانت بين يديها في حين أنهم قرروا بالجلسة أنها كانت مستقرة فوق ساقها عند ضبطها ذلك بأنه من المقرر أن للمحكمة في سبيل تكوين عقيدتها أن تأخذ بقول الشاهد أدلى به في إحدى مراحل التحقيق ولو خالف قولاً آخر أبداه في مرحلة

أخرى دون أن تبين العلة فضلا عن أن قيام الضابط بضبط اللقافة من فوق ماسق الطاعنة الأولى عند قيامه بتنفيذ إذن التفتيش - بفرض صحة ذلك - لا يتحقق به المساس بحورية لها أو الإطلاع عليها بحيث يبطل التفتيش وما ترتب عليه وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره . لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون قائماً على غير أساس .



## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان، وحسين كامل حنى ، محمد ممدوح سالم محمد رفيق البسطويسى.

( ٥٠ )

### الطعن رقم ٦٤١٠ لسنة ٥٢ القضائية

(١) نيابة عامة « نقض » • « المصلحة فى الطعن والصفة فيه » • « أسباب  
الطعن • ما يقبل منها » •

النيابة العامة تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون .  
تختص بمركز قانونى خاص يميز لها الطعن فى الحكم وإن لم يكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة  
فى الطعن بل كانت المصلحة المحكوم عليه .  
وجود خطأ فى الحكم يجعل النيابة الحق فى الطعن فيه . ولوقضى بعدم قبول إستئناف المتهم  
المحكوم بإدائته .

(٢) إستئناف « التقرير به » « نظره والحكم فيه » • محكمة إستئنافية •  
ورقة التقرير بالإستئناف حجة بما ورد وفيها بصد إثبات بياناته • ومنها التاريخ •  
إلا إذا حصل سهواً وخطأ فتكون العبارة بحقيقة الواقع • مثال •

١ - من المقرر أن النيابة العامة وهى تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق  
موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية هى خصم عادل تختص بمركز  
قانونى خاص يميز لها أن تطعن فى الأحكام ، وإن لم تكن لها كسلطة اتهام  
مصلحة خاصة فى الطعن ، بل كانت المصلحة للمحكوم عليهم من المتهمين ،  
ومن ثم فإن مصلحتها فى الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قضى بعدم قبول  
إستئناف المتهم حكم بإدائته :

٢ - ومن حيث أنه وإن كانت ورقة التقرير بالإستئناف حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بياناته ومنها تاريخ التقرير به ، إلا أنه متى كان ما أثبت بها لا يطابق الحقيقة سواء عن طريق السهو أم الخطأ أم العمد فإنه لا يعتد به ، وتكون العبرة بحقيقة الواقع . لما كان ذلك وكان الثابت من الدفتر الخاص بقيد الإستئناف - الذى أمرت المحكمة بوضعه - تحقيقاً لوجه الطعن - أن تقرير الإستئناف المرفوع من المتهم يحمل رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ وأنه يتوسط تقريرى الإستئناف رقمى ٧٦١ ، ٧٦٣ بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ أيضاً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول إستئناف المتهم للحكم الابتدائى الصادر ضده بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ ، بقالة أن الإستئناف قد رفع بعد الميعاد ، يكون مخالفاً للواقع من التقرير بإستئنافه يوم صدوره ، بما يعيبه ويوجب نقضه

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه: وضع قاذورات في غير الأماكن المحددة . وطلبت معاقبته بالمادتين ٢ ، ٩ من القانون ٣٨ لسنة ١٩٦٧ وادعى ..... مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنح قسم امبابة الجزئية قضت حضورياً بتغريم المتهم خمسة جنيهات وإزالة أسباب المخالفة وإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة لتحقيق عناصرها .

فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم -

ومحكمة الجزية الابتدائية ( هيئة إستئنافية ) قضت حضورياً بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد .

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ قضى بعدم قبول إستئناف المتهم شكلاً لرفعه بعد الميعاد استناداً إلى أن الحكم الابتدائي صدر في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ ولم يستأنفه المتهم إلا في ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ ، قد أخطأ في القانون ، ذلك أن التاريخ الحقيقي الذي قرر المتهم بالإستئناف فيه هو ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن من المقرر أن النيابة العامة وهي تمثل الصالح العام وتسعى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى الجنائية هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تطعن في الأحكام ، وإن لم تكن لها كسلطة إتهام مصلحة خاصة في الطعن ، بل كانت المصلحة للمحكوم عليهم من المتهمين ، ومن ثم فإن مصلحتها في الطعن تكون قائمة ولو أن الحكم قضى بعدم قبول إستئناف منهم حكم بإدانته وقد استوفى طعنها الشكل المقرر في القانون . ومن حيث أنه وإن كانت ورقة التقرير بالإستئناف حجة بما ورد فيها في صدد إثبات بياناته ومنها تاريخ التقرير به ، إلا أنه متى كان ما أثبت بها لا يطابق الحقيقة سواء عن طريق السهو أم الخطأ أم العمد فإنه لا يعتد به ، وتكون العبرة بحقيقة الواقع ، لما كان ذلك وكان الثابت من الدفتر الخاص بقيد الإستئناف - الذي أمرت المحكمة بضمه - تحقيقاً لوجه الطعن - أن تقرير الإستئناف المرفوع من المتهم يحمل رقم ٧٦٢ بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ وأنه يتوسط تقرير الإستئناف رقمي ٧٦١ ، ٧٦٣ بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ أيضاً ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول إستئناف المتهم للحكم الابتدائي الصادر ضده بتاريخ ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ ، بقالة أن الإستئناف قد رفع بعد الميعاد ، يكون مخالفاً للواقع من التقرير بإستئنافه يوم صدوره ، بما يعيبه ويوجب نقضه ، والحكم بقبول الإستئناف شكلاً وإعادة الدعوى لنظر موضوع الإستئناف .



## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنق ، محمد رفيق البسطويسى و محمود  
بى الدين .

(٥١)

### الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ القضائية

(١) حكم « بيانات التسبيب » « بيانات حكم الادانة » • نقض « أسباب الطعن »  
• ما لا يقبل منها » •

عدم رسم القانون شكلاً معنياً لصياغة الحكم • كفاية أن يكون ما أورده مؤدياً إلى تفهم الواقعة  
بأركانها وظروفها .

(٢) اسم بدون وصيد • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم  
« تسببيه • تسبيب غير معيب » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •  
نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

أمر الرصيد • موضوعي .

النمى على المحكمة عدم إجرائها تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها • لا يقبل .

(٣) شيك بدون وصيد جريمة « أركانها » • قصد جنائى • باعث • حكم  
« تسببيه • تسبيب غير معيب » •

الشيك في معنى المادة ٢٢٧ عقوبات • ماهيته ؟

قيام جريمة إصدار شيك بدون وصيد • عدم تأثرها بسبب تحريره أو الغرض منه • النمى  
بأن الشيك كان تأميناً لعملية تجارية • لا يقبل .

(٤) استئناف « نطاقه » نظره والحكم فيه • دعوى جنائية • دعوى مدنية •  
نيابة عامة • نقض « حالات الطعن » •

استئناف النيابة العامة قاصر على الدعوى الجنائية. تناول المحكمة الاستئنافية الدعوى المدنية في  
هذه الحالة • خطأ في القانون • تصححه محكمة النقض • أساس ذلك ؟

١- لما كان القانون لم يرسم شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة  
المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان مجموع ما أورده الحكم  
المطعون فيه كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ،  
فإن ذلك يكون محققاً لحكم القانون كما جرى به نص المادة ٣١٠ من قانون  
الإجراءات الجنائية. لما كان ذلك، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية

أن المحكمة « فضت الحرز واطلعت على الشيك موضوع الاتهام وأشارت عليه بما يفيد النظر » وذلك في حضور الطاعن ومحاميه فضلاً عن أن ما أورده الحكم في مدوناته من أن الطاعن قدم حافظة مستندات طويت على الشيك وإفادة البنك يفيد إطلاع المحكمة عليهما. ولما كان الطاعن لم يتحدث توقيعه على الشيك كما أنه لا ينازع في أن الشيك قدم إلى البنك مستوفياً بياناته التي يتطلبها القانون كي يجرى مجرى النقود في المعاملات، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد.

٢ - لما كان أمر الرصيد من الأمور الموضوعية، وكانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد استخلصت طلب البنك الرجوع على الطاعن لعدم وجود حساب جار له لديه، أن الشيك يقابله رصيد قائم وقابل للسحب، وكان الطاعن لا ينازع في عدم وجود رصيد له ولم يدع أنه طلب من محكمة الموضوع إجراء تحقيق في هذا الشأن، فليس له أن ينعي عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها، أو الرد على دفاع لم يثر أمامها.

٣ - لما كان من المقرر أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعروف في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الإطلاع عليه ويغني عن استعمال النقود في المعاملات، وما دام أنه قد استوفى المقومات التي تجعل منه أداء وفاء فلا عبرة بما يقوله الطاعن من أنه أراد من تحرير هذا الشيك أن يكون تأميناً لدينه الناشئ عن عملية تجارية جرت بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية أو أنه أوفى بقدر من قيمة الدين الذي حرر الشيك تأميناً له، إذ أن الطاعن لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات. كما أنه لا عبرة في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب سبب تحرير الشيك والغرض من تحريره.

٤ - من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعة، فإن استئناف النيابة العامة - وهي لا صفة لها في التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبي للطعن. وإذا تصدت المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية وقضت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض

المؤقت فإنها تكون قد تصدت لما لا تملك القضاء فيه وفصلت فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها ، ويكون حكمها معيبا بمخالفة القانون من هذه الناحية بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في الدعوى المدنية .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني بصفته دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن بوصف أنه أصدر شيكاً بمبلغ خمسة آلاف جنيه على البنك الأهلي - فرع ثروت - لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . . وطلب معاقبته بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت بحضورها ببراءة المتهم مما أسند إليه وفي الدعوى المدنية بعدم اختصاص المحكمة وبإحالتها بحالتها للمحكمة المدنية المختصة . . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم -

ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت بحضورها وبإجماع الآراء بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وحبس المتهم شهرين مع الشغل وألزمته بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الأستاذ - . . . . . المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إصدار شيك بدون رصيد وإلزامه بالتعويض ، قد شابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع وخطأ في تطبيق القانون ،



ذلك بأن الحكم لم يبين واقعة الدعوى وأركان الجريمة بيانا كافيا ، ولم يستظهر أمر الرصيد من حيث الوجود والكفاية والقابلية للصرف ، وعول في قضائه على مجرد أن البنك أعاد المحرر مؤشرا عليه بالرجوع على الساحب لعدم وجود حساب جار لديه باسمه ، ورد على دفاع الطاعن أنه لم يسلم الشيك إلى الشركة المدعية بالحقوق المدنية إلا تأمينا لتنفيذ تعاقدته معها بما لا يسوغ لها تقديمه إلى البنك ، بما لا يصلح ردا ، وتصدى للدعوى المدنية على الرغم من أنها لم تكن مطروحة على المحكمة الاستئنافية ، ولم تكن المحكمة بالإطلاع على المحرر للتثبت من أنه شيك. وكل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه . . . .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن أصدر شيكا على البنك الأهلي فرع ثروت لمصلحة المدعى بالحقوق المدنية بصفته ، وبعرض هذا الشيك على البنك المسحوب عليه أعاده مؤشرا عليه بالرجوع على الساحب لعدم وجود حساب جار باسمه ، ثم أورد أن الطاعن قدم لمحكمة أول درجة حافظة مستندات طويت على الشيك وافادة البنك ، وبعد أن حصل الحكم دفاع الطاعن المبدي في مذكرتيه المقدمتين لمحكمة ثاني درجة في أن الشيك حرر كأداة إثبات إستنادا إلى العقد المبرم بين الطاعن والمدعى بالحقوق المدنية ، وأنه بسداد الأول مبلغ ٣٩٠٠ جنيها من قيمة الشيك البالغة خمسة آلاف جنيه أضحى للشيك تاريخا بما لا يجعله أداة وفاء ، رد عليه بما يفيد إطراره وانتهى إلى أن الإتهام المسند إلى الطاعن ثابت في حقه من تحريره شيكا لا يقابله رصيد . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرسم شكلا خاصا بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، وكان مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه كافيا في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصتها المحكمة ، فإن ذلك يكون محققا لحكم القانون كما جوى به نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة الاستئنافية أن المحكمة « فضت الحرز واطلعت على موضوع الإتهام وأشارت عليه بما يفيد النظر » وذلك في

حضور الطاعن ومحاميه فضلا عن أن ما أورده الحكم في مدوناته من أن الطاعن قدم حافظة مستندات طويت على الشيك وإفادة البنك يفيد اطلاع المحكمة عليهما. ولما كان الطاعن لم يجحد توقيعه على الشيك كما أنه لا ينازع في أن الشيك قدم إلى البنك مستوفيا بياناته التي يتطلبها القانون كي يجري مجرى النقود في المعاملات، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد. لما كان ذلك، وكان أمر الرصيد من الأمور الموضوعية، وكانت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية قد استخلصت من طلب البنك الرجوع على الطاعن لعدم وجود حساب جار له لديه، أن الشيك لا يقابله رصيد وقابل للسحب، وكان الطاعن لا ينازع في عدم وجود رصيد له ولم يدع أنه طلب من محكمة الموضوع إجراء تحقيق في هذا الشأن، فليس له أن ينعى عليها قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها، أو الرد على دفاع لم يثر أمامها، ويكون ما يثيره في هذا الصدد على غير سند. لما كان ذلك وكان من المقرر أن الشيك في حكم المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات هو الشيك المعرف في القانون التجاري بأنه أداة دفع ووفاء ويستحق الأداء لدى الإطلاع عليه ويغني عن استعمال النقود في المعاملات، وما دام قد استوفى المقومات التي تجعل منه أداة وفاء فلا عبرة بما يقوله الطاعن من أنه أراد من تحرير هذا الشيك أن يكون تأميناً لدينه الناشئ عن عملية تجارية جرت بينه وبين المدعى بالحقوق المدنية أو أنه أوفى بقدر من قيمة الدين الذي حرر الشيك تأميناً له، إذا أن الطاعن لا يستطيع أن يغير من طبيعة هذه الورقة ويخرجها عما خصها به القانون من ميزات. كما أنه لا عبرة في قيام جريمة إعطاء شيك بدون رصيد قائم وقابل للسحب بسبب تحرير الشيك والغرض من تحريره، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتنق هذا النظر فلم يعتد بالأسباب التي دعت لإصدار الشيك ورد على دفاع الطاعن في هذا الشأن وأطرحه في منطق سائق، فإن دعوى مخالفته القانون وقصوره في التسيب تكون على غير أساس.

ومن حيث إن الثابت من الإطلاع على الأوراق أن محكمة أول درجة

قضت ببراءة الطاعن وبعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية وإحالتها بحالتها للمحكمة المدنية المختصة ، فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم دون المدعى بالحقوق المدنية ، ولما كان من المقرر أن نطاق الاستئناف يتحدد بصفة رافعه ، فإن استئناف النيابة العامة - وهي لا صفة لها في التحدث إلا عن الدعوى الجنائية ولا شأن لها بالدعوى المدنية - لا ينقل النزاع أمام المحكمة الاستئنافية إلا في خصوص الدعوى الجنائية دون غيرها طبقاً لقاعدة الأثر النسبي للطعن . وإذا تصدت المحكمة الاستئنافية للدعوى المدنية وقضت للمدعى بالحقوق المدنية بالتعويض المؤقت فإنها تكون قد تصدت لما لا تملك القضاء فيه وفصلت فيما لم ينقل إليها ولم يطرح عليها ، ويكون حكمها معيباً بمخالفة القانون من هذه الناحية بما يتعين معه نقضه نقضاً جزئياً عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ - وتصحيحه بإلغاء ما قضى به في الدعوى المدنية وإلزام المطعون ضده بمصاريفها .



## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنى ، محمد مدوح سالم و محمد رفيع  
البساطوى

(٥٢)

### الطعن رقم ٦٤٥٢ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) تفتيش « اذن تفتيش » « امتداده » « تنفيذه » • مأمور الضبط القضائي •  
نيابة عامة • اجراءات « اجراءات التحقيق » •

عدم اشتراط ثبوت أمر التدب الصادر من المنتوب الاصيل الى غيره من مأمورى الضبط  
القضائي فى كتابة التفتيش يكون فى هذه الحالة باسم النيابة العامة الآمرة وليس باسم المنتوب له.

- (٢) محكمة الموضوع «سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى» •

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر  
المطروحة . موضوعى . شرط ذلك ؟

١ - لا يشترط فى أمر التدب الصادر من المنتوب الاصيل لغيره من  
مأمورى الضبط القضائي أن يكون ثابتاً بالكتابة لأن من يجرى التفتيش فى  
هذه الحالة لا يجرىه باسم من ندبه وإنما يجرىه باسم النيابة العامة الآمرة .

٢ - من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال  
الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى حسبما يودى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى  
ما دام استخلاصها سائقاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها  
فى الأوراق .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة بالطاعن بأنه احراز بقصد الإتيان جوهراً مخدراً (حشيشاً) لوفى غير الأحوال المصرح بها قانوناً وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . .

ومحكمة جنايات طنطا قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١ و ٢ و ١/٧ و ٣٤٤ أ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاثة سنوات وبغرامة ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة .  
فطنن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

## الحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجرمة إحراز مخدر بقصد الاتجار قد خالف الثابت في الأوراق كما خالف القانون وشابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه أطرح الدفع ببطلان التفتيش بقالة أن التفتيش تم بناء على ندب كتابي وقعة المأذون له ، مع أن الثابت من الأوراق أن هذا الندب خلا من التاريخ ومهر بتوقيع غير مقروء الأمر الذي يبطله ولم يعرض الحكم لدفاع الطاعن أنه لم تجر تفتيشه ، ولما قرره شاهدان النفي من أن التفتيش لم يسفر عن ضبط شيء ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة التي دان بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال العقيد .....

والعريف ..... ومن تقرير المعمل الكيماوى وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يمارى في صحة ما أثبتته الحكم من أن إذن النيابة العامة بالتفتيش قد صدر

كتابة للعقيد . . . . . وأجاز له نذب غيره من مأموري الضبط لإجرائه وكان لا يشترط في أمر النذب الصادر من المندوب الأصيل لغيره من مأموري الضبط القضائي أن يكون ثابتاً بالكتابة لأن من يجري التفتيش في هذه الحالة لا يجريه باسم من نذبه وإنما يجريه باسم النيابة العامة الآمرة، فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع ببطلان التفتيش - لأن نذب مأمور الضبط الذي أجراه ممهور بتوقيع غير مقروء لا يفصح عن شخص مصدره - ليس فيه مخالفة القانون ، ولا يؤثر في ذلك - وبالتالي - ما يشره الطاعن - بغرض صحته - عن مخالفة الحكم للثابت بالأوراق ، فيما أورده عن توقيع النذب ممن صدر له أمر التفتيش - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، فإن النعي بالتفات المحكمة عن الرد على دفاع الطاعن أنه لم يجر تفتيشه وما قرره شاهد النعي من أن التفتيش لم يسفر عن ضبط شيء ، لا يكون له محل طالما كان الرد على ذلك مستفاداً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ذلك فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً . .



## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد، نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنق ، محمد رفيق البسطويسى ومحمود  
بهي الدين .

(٥٣)

### الطعن رقم ٦٤٥٣ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) اثبات « بوجه عام » « اعتراف » • اكراه • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •  
نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

الإعتراف وليد الإكراه . لا يعول عليه . ولو كان صادقاً .  
وجوب بحث المحكمة للصلة بين الإعتراف وبين الإكراه المقول بحصوله وأن تنفى قيامه في  
إستدلال سائق .

- (٢) اثبات « بوجه عام » « اعتراف » • اكراه • دفاع « الاخلال بحق الدفاع  
ما يوفره » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » • نقض « أسباب الطعن •  
ما يقبل منها » •

إطراح الحكم الدفع ببطلان الإعتراف . إستنادا إلى أنه حد أمام النيابة دون أن يذكر المعترف  
أن إكراهها وقع عليه وأن النيابة ناظرته وأثبتت خلوه من الإصابات . إخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟  
سكوت الطاعن عن إثارة وقعة الإكراه الحاصل عليه في أية مرحلة من مراحل التحقيق  
لا تنفى وقوع الإكراه . ماديا أو أدبيا .  
مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟

١ - من المقرر أن الإعتراف لا يعول عليه - ولو كان صادقاً - متى  
كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره وإذا كان الأصل أنه يتعين على المحكمة  
إنهى رأت التعويل على الدليل المستمد من الإعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين  
الإكراه المقول بحصوله وأن تنفى قيام هذا الإكراه في استدلال سائق اطرح الدفع  
ببطلان الإعتراف على السياق المتقدم بقالة أن المتهم الثالث إستر ف أمام

النيابة العامة دون أن يشير إلى أن ثمة إكراهاً وقع عليه وإلى أنها ناظرته وأثبتت بحضرها خلوه من آثار تفيد التحقيق وكان هذا الذي أورده الحكم المطعون فيه تبريراً لاستناده إلى الدليل المستمد من إقرار الطاعن الثاني بتحقيق النيابة؛ ليس من شأنه أن يؤدي إلى إهدار مادفع به الطاعنون من بطلان هذا الإقرار لصلوره وليد إكراه لا يصح في منطق العقل والبداهة أن يرد الحكم على الدفع ببطلان الإقرار الحاصل أمام جهة من جهات التحقيق لأنه كان وليد الإكراه وباطمئثانه إلى هذا الإقرار لحصوله أمام تلك الجهة ولعدم ذكر من نسب إليه الإقرار أمامها أنه كان مكرهاً عليه ، أو أنها ناظرته فلم تلاحظ به آثار تفيد التحقيق مادام أنه يتنازع في صحة ذلك الإقرار أمام تلك الجهة، كما أن سكوت الطاعن المذكور عن الإفضاء بواقعة الإكراه في أية مرحلة من مراحل التحقيق — كما يذهب الحكم — ليس من شأنه أن يتنبأ حتماً وقوع الإكراه في أية صورة من صورته ، ما دية كانت أم أدبية ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالإدانة — ضمن ما استند إليه من أدلة — إلى إقرار المتهم الثالث ( الطاعن الثاني ) فإنه يكون معيباً بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال بما يبطله ولا يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضماثم متساندة يكمل بعضها بعضاً ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي أنهت إليه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

## الوقائع

- اتهمت النيابة العامة كل من ..... ٢ — .....  
 ..... ( الطاعن الأول ) ٣ — .....  
 ..... ( الطاعن الثاني ) ٤ — ..... ( الطاعن الثالث ) ٥ — .....  
 ..... ( الطاعنة الرابعة ) بأنهم قتلوا عمداً مع سبق الإصرار والترصد

..... بأن بيتروا النية على قتله وأعدوا لذلك آلات حادة راضية (بلطة) وترصلوه في حقله حيث أيقنوا ميته فيه وتوجهوا إلى الحقل وما إن ظفروا به حتى شل المتهم الثالث مقاومته وأنهال المتهم الثاني ..... عليه طعنا قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وقد أقرنت هذه الجناية بجناية أخرى هي أنهم في الزمان والمكان سألني الذكر قتلوا عمدا مع سبق الإصرار والترصد ..... بأن بيتروا النية على قتله وأعدوا لذلك آلات حادة راضية (بلطة) وترصلوه حيث علموا بوجوده في حقله وتوجهوا إليه فشل المتهم الرابع مقاومته وأنهال عليه المتهم الأول طعنا قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . المتهم الخامسة (الطاعنة الرابعة) : اشتركت مع المتهمين سألني الذكر بطريقي الاتفاق والتحريض في ارتكاب الجريمة سألني الذكر بأن اتفقت معهم وحرصتهم على قتل المحبى عليهما فقام المتهمون بتنفيذ الجريمة بناء على هذا الاتفاق وذلك التحريض . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك .

وادعت ..... عن نفسها وبصفتها مدنيا قبل المتهمين جميعا بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض .

ومحكمة جنايات ... قضت بحضورها بالنسبة للطاعنين عملاً بالمواد ٤٠/١/٢ و ٤١ و ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٤ / ٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة المؤبدة والزامهم متضامين بأن يؤدوا للمدعية بالحق المدني ..... عن نفسها وبصفتها مبلغ خمسة آلاف جنيه .

فطعن المحكوم عليهم (الطاعنون) في هذا الحكم بطريق النقض .

### المحكمة

ومن حيث إن مما ينهائ الطاعنون على الحكم المطعون فيه إذا دانهم



بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد المقترن بجناية قتل عمد مع سبق الإصرار والترصد ، والإشتراك فيها ، قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه استند في قضائه إلى ما عزی من اعتراف إلى المتهم الثالث ( الطاعن الثاني ) رغم بطلانه لصدوره وليد إكراه وقع عليه وأطرح دفاعه في هذا الشأن بما لا يصلح لإطراحه مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن سرد وقائع الدعوى وأورد مؤدى أقوال شاهد الإثبات ومضمون تحرياته السرية حصل دفاع الطاعنين في شأن المنازعة في صحة الاعتراف المنسوب لصدوره من المتهم الثالث ، لأنه جاء وليد إكراه في قوله : وطلب الدفاع الحاضر مع المتهمين براءتهم جميعاً مما أسند إليهم بدعوى أنه لا دليل قبلهم إلا اعتراف المتهم الثالث بالنيابة الذى كان بعد الإكراه من الشرطة أبرقوا به إلى النيابة العامة التى لم تحققه وأن هذا الاعتراف الباطل للإكراه عدل عنه ، ورد الحكم على هذا الدفاع بقوله : ولا تعول المحكمة على إنكار المتهمين وادعاء المتهم الثالث بأنه كان مكرهاً على هذا الاعتراف لا طمثنائها إلى أدلة الثبوت السابقة وإلى أن هذا الاعتراف أمام النيابة العامة دون أن يذكر هذا المتهم أماءها أن ثمة إكراها قد وقع عليه ، والتى حرصت على مناظرة جسم المتهم وأثبتت بمحضرها خلوه من أى آثار تفيد التحقيق مما يجعلها تشيخ عن تحقيق ما ادعاه كمحاولة يائسة للنكول عن إقراره الذى تأيد بأدلة الثبوت السابقة ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الاعتراف لا يعول عليه - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه كائنا ما كان قدره وإذ كان الأصل أنه يتعين على المحكمة إن هى رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الإكراه المقول بمحصله وأن تنفى قيام هذا الإكراه في استدلال سائع وكان الحكم المطعون فيه قد أطرح الدفع ببطلان الاعتراف على السياق المتقدم مقالة أن المتهم الثالث اعترف أمام النيابة العامة دون أن يشير إلى أن ثمة إكراها وقع عليه وإلى أنها ناظرته وأثبتت بمحضرها خلوه من آثار تفيد التحقيق وكان هذا الذى أورده

الحكم المطعون فيه تبرير الاستناد إلى الدليل المستمد من اعتراف الطاعن الثاني بتحقيق النيابة ليس من شأنه أن يؤدي إلى إهدار ما دفع به الطاعنون من بطلان هذا الاعتراف لصلوره ولید إكراه لما يمثله من مصادرة للدفاع الطاعنين قبل أن ينحسم أمره لأنه لا يصح في منطق العقل والبداهة أن يرد الحكم على الدفع ببطلان الإقرار الحاصل أمام جهة من جهات التحقيق لأنه كان ولید الإكراه باطمثثانه إلى هذا الإقرار لحصوله أمام تلك الجهة ولعدم ذكر من نسب إليه الإقرار أمامها أنه كان مكرها عليه أو أنها ناظرته فلم تلاحظ آثار تفيد التحقيق؛ مادام أنه ينازع في صحة ذلك الإقرار أمام الجهة كما أن سكوت الطاعن المذكور عن الإقضاء بواقعة الإكراه في أية مرحلة من مراحل التحقيق - كما يذهب الحكم - ليس من شأنه أن ينفي حتما وقوع الإكراه في أية صورة من صورة ما دية كانت أم أدبية، لما كان الحكم المطعون فيه قد استند في قضائه بالإدانة - ضمن ما استند إليه من أدلة - إلى إقرار المتهم الثالث (الطاعن الثاني) فإنه يكون معيبا بالقصور في التسبب والفساد في الاستدلال بما يبطله ولا يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى؛ لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضئيلة متساندة يكمل بعضها بعضاً، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة أو الوقوف على ما كانت تنتهي إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم. لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن، مع الزام المطعون ضدهم (المدعين بالحقوق المدنية) المصاريف المدنية وأتعاب المحاماة.

## جلسة ٢٣ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنى ، محمد مملوح سالم ومحمود بهى الدين .

( ٥٤ )

### الطعن رقم ٦٤٥٥ لسنة ٥٢ القضائية

مواد مخدرة • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » • نقص  
« أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

جريمة إدارة مكان لتعاطى المخدرات المنصوص عليها فى المادة ٣٤/د من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ إختلافها عن جريمة تسهيل تعاطى الغير لها المنصوص عليها فى المادة ٣٥ منه .

توافر جريمة تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة . بمجرد قيام الجانى بفعل يهدف منه أن ييسر  
لآخر تعاطى المخدرات أو قيامه بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطى الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة  
له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية لتمكينه من تعاطيها .

إشتراط الحكم المطعون فيه فى جريمة تسهيل تعاطى الغير للمخدرات تولى الجانى تهيئة أو  
تخصيص مكان لتعاطى المخدرات أو تقاضيه أجر نظير ذلك خطأ فى تطبيق القانون وتأويله .

لما كانت جريمة إدارة أو تهيئة مكان لتعاطى المخدرات المنصوص  
عليها فى المادة ٣٤/د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بغير  
جريمة تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة المنصوص عليها فى المادة ٣٥ من  
القانون ذاته والتى تتوافر بمجرد قيام الجانى بفعل أو أفعال يهدف من وراءها  
إلى أن ييسر لشخص يقصد تعاطى المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام الجانى  
بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطى الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم  
المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطى المخدرات أيا كانت  
طريقة أو مقدار هذه المساعدة ، وكان الحكم المطعون فيه قد اشترط  
لقيام هذه الجريمة تولى الجانى تهيئة أو تخصيص مكان لتعاطى المخدرات



وتقاضيه جعلاً نظير ذلك ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله مما يعيبه ويوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما المتهم الأول : أحرز بقصد الإتجار جوهرًا مخدرًا حشيش بلون تذكرة طبية وفي غير الأحوال المصرح بها قانونًا . المتهم الثاني سهل للمتهم الأول تعاطي الجواهر المخدرة على النحو المبين بالأوراق وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للقيد والرصف الزاردين بأمر الإحالة فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضوريا عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٧ و ١/٣٨ و ٨٣ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات وذلك بالنسبة للمتهم الأول والمادة ٣٠٤ - ١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الآخر بمعاقة . . . . . بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور وغرامة خمسمائة جنيتها والمصادرة وببراءة . . . . . مما أسند إليه .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

ومن حيث إن مما تنعاه النيابة العامة على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده الثاني من تهمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه بالبراءة على أن جريمة التسهيل ليست مؤثمة بالمادة ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل وإنما بالمادة ٣٤/د منه ، وأنه يشترط لقيامها أن يبيء الجاني مكاناً لتعاطي الغير للمخدرات فيه ، وأن يكون ذلك مقابل جعل يتقاضاه في حين أن القانون لا يشترط شيئاً من ذلك لقيام تلك الجريمة مما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن أستعرض أدلة الثبوت التي أستندت إليها سلطة الاتهام والتي تنحصر في أقوال كل من .....  
 ..... على أنهما شاهدا المطعون ضده الثاني صاحب المقهى يقدم للمتهم الأول الجوزة المستعملة في تدخين الحشيش وما تضمنه تقرير التحليل عرض للتهمة المسندة للمطعون ضده الثاني ونفاها عنه بقوله : ومن حيث إنه لما كانت واقعة الضبط في مقهى المتهم فإن المقصود من ذلك أن المتهم قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة ٣٤ فقرة د من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ وذلك أن البين من أقوال الضابط أن المتهم الأول قد ألقى المخدر من يده ومن ثم فلا ينسحب حكم المادة ٣٥ - عليها وإذا كان ذلك فإن منطق التأييم في معنى المادة ٣٤ / أ يكشف عن أن مرتكب الجريمة في عداد المتجرين بالمراد المخدرة وتكشف عن أن إدارة أو إعداد أو تهيئة المكان لتعاطي المخدرات إنما يكون بمقابل يتقاضاه القائم عليه وهو ما يلزم عنه تخصيص مكان لتعاطي المخدرات وهو الأمر المستفاد من منطق التأييم في هذه الصورة من صور التسهيل لتعاطي بتغليظ العقاب وهذا الأمر لا ينطبق البتة على المتهم الثاني إذ أنه صاحب مقهى يديرها ويؤمها من يشاء بنية المشروبات ومن ثم ينتفى عنه تخصيص المكان لتعاطي بالإضافة إلى أنه يلزم أنه يكون بمقابل وقد خلت الأوراق مما يدل على أن المتهم الأول دفع جعلا مقابل تعاطيه الحشيش للمتهم الثاني ومن ثم يتعين الحكم ببراعته :  
 لما كان ذلك وكانت جريمة إدارة أو تهيئة مكان لتعاطي المخدرات المنصوص عليها في المادة ٣٤ / د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بغير جريمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة المنصوص عليها في المادة ٣٥ من القانون ذاته والتي تتوافر بمجرد قيام الجاني بفعل أو أفعال يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص بقصد تعاطي المخدرات تحقيق هذا القصد أو قيام الجاني بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطي الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية إلى شخص لتمكينه من تعاطي المخدرات أيا كانت طريقة أو مقدار هذه المساعدة وكان الحكم المطعون فيه قد اشترط

لقيام هذه الجريمة تولى الجاني تهيئة أو تخصيص مكان لتعاطي المخدرات وتقاضيه جملاً نظير ذلك ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وفي تأويله بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة بالنسبة للمطعون ضده الثاني وحده إذ لم تتضمن أسباب الطعن شيئاً بخصوص قضاء الحكم على المطعون ضده الأول وذلك دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .



## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار ، مسعد السامى ، أحمد سحنان ومحمود البارودى .

( ٥٥ )

### الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ القضائية

- (١) اثبات « بوجه عام » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •  
تعيب الإجراءات السابقة على المحاكمة • • لا يصح أن يكون سببا للطعن في الحكم لأول  
مرة أمام محكمة النقض .
- (٢) اجراءات المحاكمة • ارتباط • نقض « حالات الطعن بالنقض • الخطأ في  
تطبيق القانون » • شيك بدون رصيد •  
وجوب نظر الجرائم المرتبطة : أمام محكمة واحدة بإحالتها جميعاً بأمر إحالة واحد إلى المحكمة  
المختصة مكانياً باحداها أو بضم الدعاوى المتعددة إلى محكمة واحدة إذا كانت النياية العامة قد رفعت  
الدعوى الجنائية ولم يفصل فيها .  
المقصود بالجرائم المرتبطة : هى التى تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها فى المادة ٣٢ عقوبات .  
الإرتباط البسيط : هو الذى تتوافر فيه شروط المادة ٣٢ عقوبات . فى أحوال هذا  
الإرتباط • ضم الدعاوى المتعددة • جوازى للمحكمة • إلا أنها تلتزم بالفصل فى كل منها على  
حدة .

### (٣) نقض • « الطعن بالنقض » • طعن •

الطامن لا يضار بطلنه مادة ٤٣ من ق ٥٧ لسنة ٥٩ .

- ١- إن محكمة النقض وهى تتعرض لموضوع الدعوى عملاً بنص المادة ٤٥  
من تتبع الإجراءات المقررة فى المحاكمة عن الجريمة التى وقعت وهى من بعد  
لا تلتفت إلى إجراءات المحاكمة السابقة
- ٢- من كان من المقرر أن المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتى  
جرى نصها على أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من اختصاص

محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة بحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانياً بإحداها فأوجب القانون نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة بإحالتها جميعاً بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانياً بإحداها أو بضم الدعاوى المتعددة إلى محكمة واحدة إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولم يفصل فيها والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لغرض واحد يكون مرتبطة ببعضها ارتباطاً لا تقبل التجزئة ويجب على المحكمة إعتبارها كلها واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم أما في أحوال الارتباط البسيط - كما هو الحال في الدعوى المعروضة - حيث لا تتوافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات فإن ضم الدعاوى المتعددة جوازي لمحكمة الموضوع وتلزم عندئذ بأن تفصل في كل منها على حدة - وهذا النظر قد التزمته محكمة أول درجة على ما تقدم بيانه أخذ بالرخصة المخول لها في أحوال الارتباط البسيط - تحقيقاً لحسن سير العدالة وهو يكفي لسلامة اختصاصها محلياً بنظر الدعوى ويكون الدفع المبدى من الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

٣- لما كان الطاعن هو الذي طعن في الحكم الذي قضى بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس الصادر من محكمة أول درجة مما لا يجوز معه أن يضار بطعنه عملاً بنص المادة ٤٣ من قانون محالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن المحكمة تقضى بتأييد الحكم المعارض فيه مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم .

## الوقائع

أقام ..... (المدعى بالحق المدني) دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جناح ..... ضد الطاعن بوصف أنه أعطى بسوء نية إشيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ قرش

صاغ على سبيل التعويض المؤقت كما أهتم النيابة العامة المدعى بالحق المدني في قضية اللجنة رقم ٥٣٢٠ لسنة ١٩٧١ جنح بسرقة الشيك موضوع اللجنة المباشره وطلبت عقابه بالمادة ٣١٨ من قانون العقوبات وادعى . . . . .  
( الطاعن ) قبل المدعى بالحق المدني مدنيا بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنح الأزيكية بعد أن ضمت الدعويين لبعضهما قضت غيابيا أولا :  
في القضية رقم ٥٣٢٠ لسنة ١٩٧١ جنح براءة المتهم « المدعى بالحق المدني »  
مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وفي القضية رقم ٦٨٥٥ لسنة ١٩٧١ جنح بحبس المتهم . . . . . ( الطاعن ) سنة واحدة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

فعارض المحكوم عليه ( الطاعن ) وقضى بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .  
فاستأنف .

ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت غيابيا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فعارض وقضى بقبولها شكلا شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المستأنف المعارض فيه وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم الحكم .

فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه ( الطاعن ) في هذا الحكم بطريق النقض وقضى فيه بقبوله شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة إستئنافية أخرى .

ومحكمة القاهرة الابتدائية ( هيئة إستئنافية ) قضت فيها بجلسته ٤ فبراير سنة ١٩٧٩ بإعتبار المعارضة كأن لم تكن . .

عارض المحكوم عليه في هذا الحكم وقضى بجلسته ١٠ يونيه سنة ١٩٧٩ بعدم جواز المعارضة .



فطعن الأستاذ المحامي نيابة عن المحكوم عليه في الحكم الصادر بجلسته ٤ فبراير سنة ١٩٧٩ بطريق النقض كما طعن في الحكم الصادر بجلسته ١٠ يونيو سنة ١٩٧٩ بطريق النقض

وقضى في هذا الطعن . . . . . بقبوله شكلا وفي الموضوع أولا : برفض الطعن في الحكم بعدم جواز المعارضة ثانيا : بنقض الحكم المطعون فيه الصادر بإعتبار المعارضة كأن لم تكن وتحديد جلسة لنظر الموضوع

### المحكمة

وحيث إن الحكم المعارض فيه قد بين واقعة الدعوى بما يؤداه أن الطاعن سحب الشيك رقم ٤٥٠٩٧٠ لحامله بمناسبة صفقة تجارية ولما اختلف على أمر هذه الصفقة احتفظ بالشيك ولما اكتشف فقده أبلغ بذلك وأمر البنك بعدم صرف قيمة الشيك ولما علم بأن المطعون ضده تقدم بهذا الشيك إلى البنك اتهمه بسرقة وضبطت عن هذه الواقعة اللجنة رقم ٥٣٢٠ لسنة ١٩٧١ وأن المطعون ضده أقام دعواه بالطريق المباشر ضد الطاعن متبهما أياه بأنه أصدر له شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب وضبطت عن ذلك اللجنة رقم ٦٨٥٥ لسنة ١٩٧١ .

ومحكمة الأذربكية الجزئية قررت بجلسته ٨-١٢-١٩٧١ ضم القضية الثانية للأولى ثم قضت بحضوريا بتاريخ ١٥-١١-١٩٧٢ أولا : في القضية رقم ٥٣٢٠ لسنة ١٩٧١ جنح الأذربكية بالبراءة ورفض الدعوى المدنية وإلزام رافعها المصاريف . ثانيا : في القضية رقم ٦٨٥٥ لسنة ١٩٧١ جنح الأذربكية بحبس الطاعن سنة مع الشغل وكفالة ١٠ ج وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني المطعون ضده ١ ج على سبيل التعويض المؤقت . استأنف الطاعن الحكم الصادر بإدانته ومحكمة القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية قضت غيابيا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . عارض الطاعن وقضى بتاريخ ٨-٢-١٩٧٦ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه وأمرت المحكمة بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث

سنوات. طعن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض فقضت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه والإعادة فصدر حكمان أحدهما بإعتبار المعارضة كأن لم تكن والآخر بعدم جواز المعارضة - لما طعن الطاعن في هذين الحكمين بطريق النقض قضت محكمة النقض بحكمها الصادر بجلسته ١٢ مايو سنة ١٩٨٠ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع أولاً : برفض الطعن في الحكم بعدم جواز المعارضة ثانياً : بنقض الحكم المطعون فيه الصادر بإعتبار المعارضة كأن لم تكن وتحديد جلسته ٨ ديسمبر سنة ١٩٨٠ لنظر الموضوع.

وحيث إن الطاعن حضر جلسات المحاكمة وقدم مذكرة بدفاعه ضمنها ما يأتي : أولاً : الدفع ببطلان تكليفه بالحضور أمام محكمة أول درجة لإعلانه بمحل عمله وليس بمحل إقامته ثانياً : بعدم إختصاص محكمة أول درجة محلياً بنظر الدعوى إذ لم تقع الجريمة في دائرة إختصاص محكمة الأزبكية ولم تكن له محل إقامة ولم يضبط بدائرتها - ثالثاً : الحكم بالبراءة تأسيساً على ما ثبت من أقوال من سئلوا بالتحقيقات من أن الشيك محل الإتهام ققدمته . وحيث إن محكمة النقض وهي تتعرض لموضوع الدعوى عملاً بالمادة ٤٥ من تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت وهي من بعد لا تلتفت إلى إجراءات المحاكمة السابقة ومن ثم فإن ما أثاره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مقبول .

وحيث إنه ولئن كان من المقرر أن المادة ١٨٢ من قانون الإجراءات الجنائية والتي جرى نصها على أنه إذا شمل التحقيق أكثر من جريمة واحدة من إختصاص محاكم من درجة واحدة وكانت مرتبطة تحال جميعها بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانياً بإحداها فأوجب القانون نظر الجرائم المرتبطة أمام محكمة واحدة بإحالتها جميعاً بأمر إحالة واحد إلى المحكمة المختصة مكانياً كلياً بإحداها أو بضم الدعوى المختصة إلى محكمة واحدة إذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولم يفصل فيها والمقصود بالجرائم المرتبطة هي تلك التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ من قانون العقوبات بأن يكون الفعل الواحد جرائم متعددة أو تقع عدة جرائم لغرض واحد

وتكون مرتبطة ببعضها ارتباطا لا تقبل التجزئة ويجب على المحكمة إعتبارها كلها جريمة واحدة والحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم أما في أحوال الارتباط البسيط - كما هو الحال في الدعوى المعروضة - حيث لا تتوافر شروط المادة ٣٢ من قانون العقوبات فإن ضم الدعاوى المتعددة جوازي لمحكمة الموضوع وتلزم عندئذ بأن تفصل في كل منها على حدة - وهذا النظر قد التزمته محكمة أول درجة على ما تقدم بيانه أخذاً بالرخصة المخولة لها في أحوال الارتباط البسيط - تحقيقاً لحسن سير العدالة وهو يكفي لسلامة اختصاصها محليا بنظر الدعوى ويكون الدفع المبدى من الطاعن في هذا الخصوص غير سديد .

وحيث إن الحكم المعارض فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان بها الطاعن وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة تؤدي إلى ما رتب عليه فإن ما أثاره الطاعن من دفاع موضوعي ذهب فيه إلى أنه لم يسلم الشيك إلى المطعون ضده وإنما فقد منه فإنه مردود بأن هذه المحكمة إنما تأخذ بأدلة الثبوت القائمة في الدعوى على ما بينه الحكم الابتدائي في أسبابه التي تقتنعها هذه المحكمة .

وحيث إن الطاعن هو الذي طعن في الحكم الذي قضى بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس الصادر من محكمة أول درجة مما لا يجوز معه أن يضار بطعنه عملاً بنص المادة ٤٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فإن المحكمة تقضي بتأييد الحكم المعارض فيه مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات تبدأ من اليوم .



## جلسة ٢٨ من فبراير سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار ، مسعد السامى ، أحمد صفان ومحمود البارودى .

(٥٦)

### الظمن رقم ٦٥٠٣ لسنة ٥٢ القضائية

(١) اختلاس اموال أميرية • جريمة • نقض جرائى • حكم • « تسببيه • تسبیب  
غير معيب » اثبات • « بوجه عام » •

تحدث الحكم إستقلالاً عن القصد الجنائى • فى جريمة إختلاس اموال أميرية • غير لازم •  
مادام قيامها مستفاداً من مجموع عباراته .

(٢) اجراءات • « اجراءات المحاكمة » • حكم • « تسببيه • تسبیب غير معيب » •

النسب على الحاكم قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها • غير اجاز •

(٣) محكمة الجنایات • اجراءات المحاكمة •

المبرة فى المحاكمة هى بملف القضية الاصل • غلو الصورة المنسوخة من بعض الأوراق  
المطروحة على بساط البحث • لا إخلال بحق الدفاع • المادة ١٨٩ اجراءات جنائية •

(٤) اثبات • « بوجه عام » • حكم • « مالا يعيب الحكم فى نطاق التدليل » •  
« تسببيه • تسبیب غير معيب » •

المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها • إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين عقيدتها •

١- من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد  
الجنائى فى تلك الجريمة بل يكفى أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف  
ما يدل على قيامه - كما هى الحال فى الدعوى المطروحة فإن ما يثيره الطاعن  
من قصور فى استظهار قصد الإختلاس يكون فى غير محله .

٢- لما كان محضر جلسة المحاكمة خلوا مما يفيد أن الطاعن أو المدافع عنه طلب من المحكمة ندب خبير حسابي لفحص عهدة الطاعن ، فإنه لا يجوز له أن ينعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى موجبا للإجرائه .

٣- لما كان الطاعن لا يدعى أن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المؤرخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ - الذى ركن إليه الحكم فى تكوين عقيدته - والمقول بعدم نسخه ضمن الأوراق التى تم نسخها وسلمت إلى المدافع عنه لم تكن تحت نظر المحكمة ضمن الملف الأصيل للدعوى - فإنه كان من المتعين عليه أن يبين دفاعه من واقع الملف المذكور ، وقد كان فى مكتته أن يطلب الإطلاع عليه طبقاً للإجراءات التى رسمها القانون فى المادة ١٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أو أن يتقدم بهذا الطلب إلى محكمة الموضوع ، أما وهو لم يفعل فلا يقبل منه النعى على المحكمة التفاتها عن تحقيق إجراء كان عليه أو على المدافع عنه أن يعلن عن رغبته فى تحقيقه ، ولا يضير الحكم أن تكون الصورة المنسوخة قد جاءت خلواً من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث لما هو مقرر من أن العبرة فى المحاكمة هى بملف القضية الأصيل ، مما تكون معه دعوى الإخلال بحق الطاعن فى الدفاع على غير أساس .

٤ - لما كان من المقرر فى أصول لإستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث فى حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر فى تكوين إيعيدتها وأن فى إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطراحها لها وإطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التى اعتمدت عليها فى حكمها ، وكان الحكم قد اعتمد فى قضائه بالإدانة على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المؤرخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ ومن ثم فإنه لا يعيبه - من بعد - إغفاله الإشارة إلى التقرير الصادر من ذات القسم بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٨١ طالما أنه لم يكن بذى أثر فى تكوين عقيدة المحكمة ، مما يضحى معه منعى الطاعن فى هذا الشأن غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : — بصفته موظفاً عمومياً مندوب الرخص بشركة . . . إحدى شركات القطاع العام المملوكة للدولة — اختلس مبلغ ألف جنيه قيمة إيصال إستلام النقدية الحاضرين بإذني الصرف رقمي . . . . . والمؤرخين . . . . . وهو المبلغ المملوك للشركة آنفة الذكر والمسلم إليه بسبب وظيفته حال كونه من الأمناء على الودائع وقسم المبلغ بهذه الصفة وأحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرا الاتهام .

ومحكمة جنايات أمن الدولة العليا قضت حضورياً عملاً ١١٢ / ١ ، ١١٨ ، ١١٩ ب ، ١١٩ مكرر من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وغرامة ألف جنيه والزامه برد مثل هذا المبلغ وعزله من وظيفته .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاختلاس قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون والفساد في الاستدلال وانطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن قد تمسك بدفاع قوامه أن ما نسب إليه إنما هو مجرد وجود عجز في العهدة لا يرقى إلى مرتبة الاختلاس غير أن الحكم دانه بالجريمة دون أن يوضح الكيفية التي خلص بها إلى أن ذلك العجز قد أقترن بنية الاختلاس ، كما لم تندب المحكمة خبيراً حسابياً لفحص عهدة الطاعن بعد أن ثبت تزوير أربعة إيصالات عليه مما كان من شأنه تشكك المحكمة في الواقعة برمتها ، هذا فضلاً عن أن الحكم عول — من بين ماعول عليه — في قضائه بالإدانة على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المؤرخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ على الرغم من خلو الصورة المنسوخة للقضية من الإشارة إليه ولم تنبه المحكمة الدفاع في الجلسة إلى وجوده ، وأخيراً فإن الحكم لم يعن بالإشارة إلى التقرير الصادر من قسم أبحاث التزييف



والتزوير بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٨١ والذي يتعارض مع التقرير السابق. إذ نفي عن الطاعن تحريره الإيصالات الستة المزورة بما فيها الإيصاليين سند الإتهام كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما توافره كافة العناصر القانونية لجريمة الاختلاس التي دان الطاعن بها وأورده على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك، وكان الحكم قد انتهى - في منطق سائق وتدليل مقبول - إلى مسئولية الطاعن عن مبلغ الألف جنيه موضوع الجريمة أخذاً بما قرره شاهدة الإثبات في الدعوى وبما أثبتته تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المؤرخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ في حقه من أنه هو المحرر لبيانات إيصال استلامه ذلك المبلغ صلباً وتوقيعاً ورده إلى اختلاسه له ، وكان ما أورده الحكم في ملفاته كاف وسائق في بيان نية الاختلاس ، وكان من المقرر أنه لا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن توافر القصد الجنائي في تلك الجريمة ، بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يدل على قيامه - كما هي الحال في الدعوى المطروحة فإن ما يثيره الطاعن من قصور الحكم في استظهار قصد الاختلاس يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان محضر جلسة المحكمة خلواً مما يفيد أن الطاعن أو المدافع عنه طالب من المحكمة ندب خبير حسابي لفحص عهدة الطاعن ، فإنه لا يجوز له أن ينعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم ترهى موجبا لإجرائه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يدعي أن تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المؤرخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ - الذي ركن إليه الحكم في تكون عقيدته - والمقول بعدم نسخة ضمن الأوراق التي تم نسخها وسلمت إلى المدافع عنه لم تكن تحت المحكمة ضمن الملف الأصلي للدعوى - فإنه كان من المتعين عليه أن يبين - دفاعه من واقع الملف المذكورة ، وقد كان في مكتبته أن يطلب الإطلاع عليه طبقاً للإجراءات التي رسمها القانون في المادة ١٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، أو أن يتقدم بهذا الطلب إلى محكمة الموضوع ، أما وهو لم يفعل فلا يقبل منه النعي

على المحكمة التفاتها عن تحقيق إجراء كان عليه أو على المدافع عنه أن يعلن عن رغبته في تحقيقه، ولا يضير الحكم أن تكون الصورة المنسوخة قد جاءت خلواً من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث لما هو مقرر من أن العبرة في المحاكمة هي بملف القضية الأصلي ، مما تكون معه دعوى الإخلال بحق الطاعن في الدفاع على غير أساس . لما كان ذلك، وكان من المقرر في أصول لإستدلال أن المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها وأن في إغفالها بعض الوقائع ما يفيد ضمناً إطرأها لها . اطمئنانها إلى ما أثبتته من الوقائع والأدلة التي اعتمدت عليها في حكمها ، وكان الحكم قد اعتمد في قضائه بالإدانة على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير المؤرخ ٢٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٧ ، ومن ثم فإنه لا يعيبه — من بعد — إغفاله الإشارة إلى التقرير الصادر من ذات القسم بتاريخ ٤ من أبريل سنة ١٩٨١ ظالماً أنه لم يكن بذى أثر في تكوين عقيدة المحكمة ، مما يضحى معه منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً . . . .

## جلسة ١ من مارس سنة ١٩٨٣

المؤلفة برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين : محمد حمدي ، أحمد محمود عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد

(٥٧)

### الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٢ القضائية

(١) استئناف « ميعاده » « نظره والحكم فيه » • قوة الامر المقضى •  
نقض « اسباب الطعن » • ما لا يقبل منها •

التقرير بالاستئناف بعد الميعاد والقضاء بقبوله شكلا . عدم الطعن عليه بالنقض . يحسن الحكم .

(٢) ضرب بسيط • عاهة مستديمة • جريمة • ارتباط « الجرائم المرتبطة » •  
عقوبة « تطبيقها » •

مقتضى تطبيق المادة ٣٢ عقوبات في حالة الجرائم المرتبطة أن يحكم بالعقوبة المقررة لأشد  
تلك الجرائم . توقيع عقوبة الجريمة الأخف على المتهم لا يمنع من محاكته من الجريمة الأشد . مله ذلك .

(٣) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « خبرة » •  
حكم « تسببيه » • تسبیب غير معيب •

تقدير القوة الدلالية لتقرير الخير • موضوعي .

(٤) اثبات « شهود » « خبرة » • حكم « تسببيه » • تسبیب غير معيب •

وزن أقوال الشهود • موضوعي .

أخذ المحكمة بأقوال شاهد • مفاده إطراح جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم  
الأخذ بها •

١- لما كان ما يشير به الطاعن من أن استئناف النيابة للدعوى الجنائية للحكم  
الصادر من محكمة الجنح قد تقرر به بعد الميعاد وأن محكمة الجنح المستأنفة  
أخطأت بقبوله شكلا - في غير محله ما دام أن الطاعن لم يطعن في ذلك الحكم  
الإستئنافي بطريق النقض لما يدعيه من خطأ قانوني ، وإذ فوت على نفسه



الطعن بهذا الطريق فإن القضاء بقبول الاستئناف شكلاً يجب احترامه لأنه قد حاز نهائياً قوة الشيء المقضى به ، وإذ التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دفاع الطاعن في هذا الخصوص فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون .

٢ - مقتضى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في حالة الجرائم المرتبطة أن يحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، فإذا كان الطاعن قد عوقب من محكمة الجناح عن الجريمة الأخرى وهى الضرب البسيط فإن ذلك لا يمنع من محاكمته عن جنائية إحداث عاهة مستديمة المرتبطة بها ، لأن العقوبة التى قضى بها عن الجناحة ليست هى التى يقررها قانون للجريمتين المرتبطتين وهى عقوبة جنائية العاهة بوصفها أشد العقوبتين ، ولذلك تكون محاكمة الطاعن عن جنائية إحداث العاهة هى الوسيلة إلى التطبيق الصحيح للقانون ، ويضحي ما يثيره الطاعن من مخالفة ذلك لقواعد الارتباط غير سديد .

٣ - متى كان الحكم قد أثبت أن الطاعن اعتدى على المجنى عليه بالضرب بعضاً على عينه اليمنى وأحدث بها إصابة أدت إلى استئصالها أخذاً بما جاء بتقرير قسم الرمد بالمستشفى الجامعى وباقي التقارير الطبية التى أشار إليها الحكم والتى اطمأن إليها فى حدود سلطته التقديرية وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة إليها ومادامت قد أطمأنت إلى ما جاء بها فلا يجوز مجادلتها فى ذلك ولا محل لما يدعيه الطاعن من ضرورة توقيع الكشف الطبى على المجنى عليه بمعرفة الطبيب الشرعى ذلك أن التقارير الطبية التى عول عليها الحكم - صادرة هى الأخرى من أهل الخبرة المختصين فنيا بإبداء الرأى فيما تصدت له وأثبتته وليس ثمة ما يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبى وإثبات إصابات المصابين بموجب تقارير من الطبيب الشرعى دون غيره من الأطباء المتخصصين ، هذا فضلاً عن أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة ندب الطبيب الشرعى لإبداء الرأى فى الإصابة. مما يضحى معه ما يثيره فى هذا الخصوص غير سديد .

٤ - وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت

بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب ..... بعضاً على عينه اليمنى فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي استئصال تلك العين حسب ورودها في التقرير الطبي .

وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته بالقيود والوصف الواردين بتقرير الإتهام ؛ فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات ..... قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## الحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحداث عاهة مستديمة قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع والقصور في التسيب ، ذلك أنه أثار أمام المحكمة دفاعاً مؤداه - أنه سبق أن حوكم عن هذه الواقعة أمام محكمة جنح ..... وعاقبته عنها وعن وقائع أخرى مرتبطة بالحبس شهراً مع الشغل ؛ وأن استئناف النيابة العامة لذلك الحكم قد تقرر به بعد الميعاد فلم تظن المحكمة الاستئنافية لذلك ، وحكمت بقبول استئناف النيابة وإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لواقعة إصابة المجنى عليه ..... وعدم اختصاص المحكمة بنظرها وأيدت الحكم بالحبس شهراً مع الشغل عن باقي الوقائع - ورفضت المحكمة هذا الدفاع بحجة أنه لا سبيل إلى بحثه بعد أن فوت الطاعن

على نفسه الطعن على ذلك الحكم بطريق النقض مع أنه لم يكن بحاجة للطعن بهذا الطريق طالما أن الأمر سيكون مآله إلى محكمة الجنايات ، كما وقع الحكم في خطأ آخر ذلك أن الواقعة محل الإتهام مرتبطة بالوقائع التي سبق أن عوقب عنها الطاعن من محكمة الجنح بحكم نهائي تحول حجيته دون معاقبته مرة أخرى لما في ذلك من إخلال بقاعدة أن الجرائم المرتبطة بحكم فيها بعقوبة واحدة ، هذا إلى أن المجنى عليه لم يعرض على الطبيب الشرعي ولا تسعف الأوراق الطبية التي عول عليها الحكم في إسناد العاهة لأي واقعة من واقعات الإعتداء التي حدثت من الطاعن ومن المتهم الآخر ، كما أن الحكم المطعون فيه أدان الطاعن رغم أنه لم يقع منه أي إعتداء ، كل ذلك يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحداث عاهة مستديمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن — من أن استئناف النيابة للدعوى الجنائية للحكم الصادر من محكمة الجنح قد يقرر به بعد الميعاد وأن محكمة الجنح المستأنفة أخطأت بقبوله شكلا — في غير محله ما دام أن الطاعن لم يطعن في ذلك الحكم الاستئنافي بطريق النقض لما يدعيه من خطأ قانوني ، وإذا فوت على نفسه الطعن بهذا الطريق فإن القضاء بقبول الاستئناف شكلا يجب احترامه لأنه قد حاز نهائيا قوة الشيء المقضي به ، وإذا التزم الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى برفض دفاع الطاعن في هذا الخصوص فإنه يكون قد أصاب صحيح القانون . لما كان ذلك وكان مقتضى تطبيق المادة ٣٢ من قانون العقوبات في حالة الجرائم المرتبطة أن يحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم ، فإذا كان الطاعن قد عوقب من محكمة الجنح عن الجريمة الأخرى وهي الضرب البسيط فإن ذلك لا يمنع من محاكمته عن جناية إحداث عاهة مستديمة المرتبطة بها ، لأن العقوبة التي قضى بها عن الجنبحة ليست هي التي يقررها القانون للجريمتين المرتبطتين وهي عقوبة جناية العاهة بوصفها أشد العقوبتين ، ولذلك تكون



محكمة الطاعن عن جناية إحداث العاهة هي الوسيلة إلى التطبيق الصحيح للقانون ، ويضحي ما يثيره الطاعن من مخالفة ذلك لقواعد الارتباط غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت أن الطاعن اعتدى على المحنى عليه بالضرب بعصاً على عينه اليمنى وأحدث بها إصابة أدت إلى إستهصالها أخذاً بما جاء بتقرير قسم الرمد بالمستشفى الجامعي وباقي التقارير الطبية التي أشار إليها الحكم والتي اطمأنت إليها في حدود سلطته التقديرية وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة إليها وما دامت قد اطمأنت إلى ما جاء بها فلا يجوز مجادلها في ذلك ولا محل لما يدعيه الطاعن من ضرورة توقيع الكشف الطبي على المحنى عليه بمعرفة الطبيب الشرعي ذلك أن التقارير الطبية التي عول عليها الحكم - صادرة هي الأخرى من أهل الخبرة المختصين فنياً بإبداء الرأي فيما تصدت له وأثبتته وليس ثمة ما يوجب أن يكون توقيع الكشف الطبي وإثبات إصابات المضامين بموجب تقارير من الطبيب الشرعي دون غيره من الأطباء المتخصصين ، هذا فضلاً عن أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة ندب الطبيب الشرعي لإبداء الرأي في الإصابة . مما يضحي معه ما يثيره في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المترلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال الشاهد فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان الحكم قد كشف عن إطمئنانه إلى أقوال المحنى عليه وإقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التي شهد بها ، وكان ما أورده سائغاً في العقل ومقبولاً في بيان كيفية حدوث الإصابة ، ولا تريب على المحكمة فيما اقتنعت به من إمكان حصولها

على الصورة التي قررها المحني عليه والتي تأيدت بالتقارير الطبية ، فإن ما يثيره الطاعن من أن الحكم أدانته دون أن يقع منه أى إعتداء ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض. لما كان ماتقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
فوزى الملوك ، عبد الرحيم نافع ، حسن غلاب ومحمد حسن .

( ٥٨ )

### الظعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٢ القضائية

(١) خلو رجل • ايجار أماكن • جريمة «أركانها» • قانون « تفسيره » « تطبيقه »  
حكم « تسببيه • تسبب معيب » • نقض « أسباب الظعن • ما يقبل منها » • •

صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار • مما مناط حظر إقتضاء المبالغ الإضافية .

عدم سرمان الحظر على المستأجر إلا إذا أقدم على التأجير من الباطن إلى غيره .  
تقاضى المستأجر بالذات أو بالوساطة أية مبالغ في مقا إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان  
المؤجرة لا تأثم .

معاينة الطاعة من واقعة إقتضاء مبلغ من النقود من المظنون ضده مقابل إنهاء العلاقة الإيجارية  
بينها وبين مالك العين المؤجرة • خطأ في تأويل القانون .

(٢) محكمة الجنح والمخالفات • دعوى جنائية « نظرها والحكم فيها » • دعوى  
مدنية « نظرها والحكم فيها » • اختصاص •

ولاية محكمة الجنح والمخالفات ؟ اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة • إستثناء • مؤدى ذلك ؟

(٣) نقض « نظر الظعن والحكم فيه » « أثر الظعن » •

منى تحكم محكمة النقض في الظعن وتصحح الخطأ ؟ م ٣٩٧ لسنة ١٩٥٩ •

مؤدى إتصال الوجه الذى بنى عليه النقض بالمحكوم عليه الآخر ؟



١- لما كان الشارع، سواء بما نص عليه في المادتين ١٧ و ٢٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أو في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن - الذي حصلت الواقعة موضوع الطعن الراهن في ظله - إنما يؤتم، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة، بالإضافة إلى فعل إقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم إيجار، أن يتقاضى منه أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يبتغى تأجيريه إلى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار وهما مناط حظر إقتضاء تلك المبالغ الإضافية بالذات أو الوساطة، ومن ثم فإن هذا الحظر بمقتضيات تأثيمه لا يسرى في شأن المستأجر إلا إذا أقدم على التأجير من الباطن إلى غيره، فيخرج عن دائرة التأثيم المستأجر الذي يتقاضى بالذات أو بالوساطة - أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر - كما هو الحال في الدعوى المماثلة - ولا يحل عقاب مثل هذا المستأجر طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر أو أى قانون آخر ما لم تتوافر في حقه صفة الإشتراك مع المؤجر أو الوساطة لديه في تقاضي المبلغ - وهو مالا تنبئ مدونات الحكم المطعون فيه عن توافره بالنسبة إلى الطاعة - وإذ يخالف الحكم هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعة عن واقعة إقتضاء مبلغ من النقود من المطعون ضده مقابل إنهاء العلاقة الإيجارية بينها وبين مالك العين المؤجرة فإنه يكون قد نبى على خطأ في تأويل القانون، وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة الطاعة عملاً بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها.

٢- ولاية محكمة الجناح والمخالفات تقتصر بحسب الأصل على نظرها ما يطرح عليها من تلك الجرائم واختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها - إستثناء من هذه القاعدة - مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذي تقام عليه كل منهما ومشروط فيه ألا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى

الجنائية بحيث لا يصبح رفعها استقلالاً أمام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناط التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً - كالشأن في الدعوى الراهنة - فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية .

٣- لما كان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ في تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة الطاعنة وكذلك المحكوم عليه الآخر . . . . . الذي كان ممثلاً في الخصومة الاستثنائية ولم يطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه لإتصال الوجه الذي بني عليه النقض به ولوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وبعدم اختصاص محكمة الجناح بنظر الدعوى المدنية بالنسبة لها وذلك دون حاجة للخوض فيما تثيره الطاعنة في الوجه الآخر من طعنها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ١ - ..... ٢ - ..... ٣ ..... من ..... بأنهم : تقاضوا مبلغ ٥٠٠ جنيه ( خمسمائة جنيه ) من ..... كخلو رجل حالة كون الأولى والثاني مستأجرين للعقار وحالة كون الأخير وسيطاً ، وطلبت عقابهم بالمواد ١، ٢٦، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وادعى المحجى عليه ( ..... ) مدنياً قبل المتهمين متضامنين بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جناح قسم ثاني الزقازيق قضت بحضورها عملاً بمواد الإتهام :  
أولاً : برفض الدفع المبني من المتهم الثالث بعدم قبول الدعوى الجنائية قبله وبقبولها .

ثانيا : حبس كل من المتهمين الأولى ( الطاعنه ) والثاني ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنيا لإيقاف التنفيذ ، وتغريم كل منهما مبلغ ألف جنيه وإلزامهما بأن يردا إلى المدعى بالحق المدني مبلغ ٥٠٠ ج ( خمسمائة جنيه ) الذي تقاضاه منه وإلزامهما متضامنين بأن يدفعوا له مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت . ثالثا : براءة المتهم الثالث مما نسب إليه .

فاستأنف المحكوم عليهما الأولى والثاني .

ومحكمة ... .. - هيئة إستئنافية - قضت حضورياً للأولى وغايباً للثاني بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف مع الإيقاف الشامل بالنسبة للعقوبة الجنائية .

فطعنت المحكوم عليها الأولى في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## الحكمة

وحيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها وزوجها المحكوم عليه الآخر بجريمة خلو الرجل والزامهما بالرد والتعويض المدني المؤقت فقد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب ذلك بأن ما نسب إليها من إقتضاء مبلغ من النقود مقابل تنازلها عن الشقة المؤجرة لها من مالكمها يخرج عن نطاق التأثيم لأن صيغة الواقعة بيع بالجلدك ، وقد تمسكت بهذا الدفاع إلا أن الحكم جاء قاصر البيان في الرد على دفاعها مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه - حصل واقعة الدعوى بما مفاده أن المدعى بالحقوق المدنية ( المطعون ضده ) أبلغ النيابة العامة بأنه بعد أن اتفق مع المحكوم عليه الثاني ، زوج الطاعنه - التي تستأجر شقة تستعملها كعيادة - على أن تتنازل له عن الشقة خاليه مقابل مبلغ خمسمائة جنيه ، وقام بتسليمهما المبلغ المذكور واستوقعاه على ورقة



تتضمن شراؤه الشقة بمنقولاتها لقاء مائتي جنيه سلماً عقد إيجار الشقة ومفاتيحها للوسيط (المتهم الثالث المحكوم ببرأته) ، وتوجه الطاعن بعد ذلك إلى المالك الذي حرر له عقد إيجار باسمه ثم قسّم الشقة من المتهم الثالث خالية من أية منقولات، وحصل الحكم شهادة . . . . . بما مضمونه أن المطعون ضده استوضحه عما إذا كان يقبل تأجير الشقة له في حالة تنازل الطاعنة عنها، فوافق على ذلك ثم حضر إليه المطعون ضده مرة أخرى وسلمه نسخة عقد الإيجار الخاصة بالطاعنة مثبتاً عليها تنازله عن العقد، فحرر له عقداً باسمه. وخلص الحكم إلى إدانة الطاعنة والمحكوم عليه الآخر طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في قوله: « أن المشرع عندما استن القانون رقم ١٢١ لسنة ١٩٤٧ قد جرم في المادة ١٦ / ٢ منه اقتضاء المؤجر أية مبالغ زائدة عن الأجرة القانونية لأنه أدخل في الحساب تحايل الأفراد على الإفلات من أحكام القانون - وتدرج المشرع في تجريم هذا الفعل وأدخل تحت نطاق هذا النعي إقتضاء المستأجر أيضاً أية مبالغ خلو رجل أيضاً وأضاف في المادة ١٧ / ٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ نصاً حظر به على المستأجر إقتضاء أية مبالغ خارج نطاق العقد وأوجب معاقبة المستأجر بذات عقوبة المؤجر عند إقتضاء خلو الرجل وورد هذا التجريم أيضاً في المادة ٢٩ / ١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعمول به إعتباراً من ٩-٩-١٩٧٧ . . . » لما كان ذلك ، وكان الشارع ، سواء بما نص عليه في المادتين ١٧ و ٤٠ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ في شأن إيجار الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أو في المادة ٢٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن تأجير وبيع الأماكن - الذي حصلت الواقعة موضوع الطعن الراهن في ظله - إنما يؤتم ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، بالإضافة إلى فعل إقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم إيجار ، أن يتقاضى منه أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذي يبتغي تأجيره إلى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار وهما مناط حظر إقتضاء تلك المبالغ

الإضافية بالذات أو الوساطة ، ومن ثم فإن هذا الحظر بمقتضيات تأثيمه لا يسرى في شأن المستأجر إلا إذا أقدم على التآجير من الباطن إلى غيره ، فيخرج عن دائرة التأثيم المستأجر الذي يتقاضى بالذات أو بالوساطة - أية مبلغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ولا يحل عقاب مثل هذا المستأجر طبقاً لأحكام القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر أو أى قانون آخر ، ما لم تتوافر في حقه صفة الاشتراك مع المؤجر أو الوساطة لديه في تقاضى المبلغ - وهو ما لا تنبئ مبررات الحكم المطعون فيه عن توافره بالنسبة إلى الطاعنة - وإذ خالف الحكم هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعنة عن واقعة إقتضاء مبلغ من النقود من المطعون ضده مقابل إنهاء العلاقة الإيجارية بينها وبين مالك العين المؤجره فإنه يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون ، وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة الطاعنة عملاً بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية باعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها . لما كان ذلك وكان من المقرر طبقاً للمادتين ٢٢٠ و ٢٥٣ من هذا القانون أن ولاية محكمة الجناح واختالفات تقتصر بحسب الأصل على نظر ما يطرح عليها من تلك الجرائم وإختصاصها بنظر الدعوى المدنية الناشئة عنها - إستثناء من هذه القاعدة - مبنى على الارتباط بين الدعويين ووحدة السبب الذى تقام عليه كل منهما ومشروط فيه إلا تنظر الدعوى المدنية إلا بالتبعية للدعوى الجنائية بحيث لا يصح رفعها إستقبلاً أمام المحكمة الجنائية ، ومؤدى ذلك أن المحاكم الجنائية لا يكون لها ولاية الفصل في الدعوى المدنية متى كان الفعل محل الدعوى الجنائية ومناطق التعويض في الدعوى المدنية المرفوعة تبعاً لها غير معاقب عليه قانوناً - كالشأن في الدعوى الراهنة - فإنه كان يتعين على المحكمة أن تقضى بعدم إختصاصها بنظر الدعوى المدنية . لما كان ذلك ، وكان العيب الذى شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ في تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون

حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وتصحيحه بإلغاء الحكم المستأنف والقضاء ببراءة الطاعنة وكذلك المحكوم عليه الآخر ... .. الذى كان ممثلاً في الخصومة الاستئنافية ولم يطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه لإتصال الوجه الذى بنى عليه النقض به ولو حدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وبعدم إختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية بالنسبة لهما وذلك دون حاجة للخوض فيما تثيره الطاعنة في الوجه الآخر من طعنها .

---



## جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنق ، محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

(٥٩)

### الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٥٢ القضائية

(١) أحداث • عقوبة • كفالة •

إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ • غير لازم  
لقبول الطعن في الحكم الصادر بتدبير الإيداع في مؤسسة الرعاية الاجتماعية • أساس ذلك ؟

(٢) حكم « وضعه والتوقيع عليه » « بطلانه » • بطلان •

وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ٣٠ يوماً من النطق بها • وإلا كانت  
باطلة المادة ٣١٢ إجراءات .

تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الباطل لعدم التوقيع عليه في المدة المقررة قانوناً  
أثره : البطلان .

١ - لما كان تدبير الإيداع في مؤسسة الرعاية الاجتماعية الذى نصت  
عليه المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث هو عقوبة  
جنائية بالمفهوم القانوني تقيد من حرية المحكوم عليه بها ، وقد رتبها القانون  
المشار إليه - وهو من القوانين العقابية - لصنف خاص من الجناة هم الأحداث  
وإن لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات ضمن العقوبات الأصلية  
والتبعية ، فإنه لا يلزم لقبول الطعن في الحكم الصادر بها إيداع الكفالة  
المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة  
النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

٢ - متى كانت المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت  
وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت

باطلة . وإذ كان الحكم الابتدائي قد صدر بتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ وقد خلا ملف الدعوى من أصل هذا الحكم موقعا عليه من القاضي الذي أصدره برغم إنقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون باطلا ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييده فإنه يكون باطلا بدوره مما يوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: هتك عرض الصبي الذي لم يبلغ سنة ثمانى عشر سنة كاملة بغير قوة أو تهديد . وطلبت عقابة بالمادة ٢٦٩ / ١ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح أحداث مركز ... قضت حضورياً عملاً بمادة الإتهام بإيداعه مؤسسة الأحداث ... فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم .

ومحكمة ... الابتدائية وهيئة استئنافية ، قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن والد المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## الحكمة

من حيث إن تدبير الإيداع في مؤسسة الرعاية الاجتماعية الذي نصت عليه المادة السابعة من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث هو عقوبة جنائية بالمفهوم القانوني تقيد من حرية المحكوم عليه بها ، وقد رتبها القانون المشار إليه - وهو من القوانين العقابية - لصنف خاص من الجناة هم الأحداث وإن لم تذكر بالمواد ٩ وما يليها من قانون العقوبات ضمن العقوبات الأصلية والتبعية ، فإنه لا يلزم بقبول الطعن في الحكم الصادر بها إيداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة

النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ وقد استوفى الطعن الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه قد شابته بطلان لتأييده الحكم الابتدائي الذي لم تودع أسبابه حتى الآن .

ومن حيث إن المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة ، وإذ كان الحكم الابتدائي قد صدر بتاريخ ٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٩ وقد خلا ملف الدعوى من أصل هذا الحكم موقعاً عليه من القاضي الذي أصدره برغم إنقضاء الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣١٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، فإنه يكون باطلاً ، وإذ قضى الحكم المطعون فيه بتأييده فإنه يكون باطلاً بدوره مما يوجب نقضه وإعادة .



## جلسة ٢ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنق ، ومحمد طلوح سالم ومحمد رفيق  
البساطى .

(٦٠)

### الطعن رقم ٤١٦٨ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) اثبات « بوجه عام » مسئولية جنائية • عقوبة « تقديرها القدر المتيقن » •  
ضرب « ضرب أحدث عاهة » • ضرب بسيط • حكم « تسببيه » • تسبيب غير معيب •

إطمئنان المحكمة إلى ثبوت إتهام المتهم مع آخر في إحداث الإصابات ، وعدم احتواء الوقائع  
على ما يدل على حدوث العاهة من بينهما أخلاها المتهم بالقدر المتيقن وتوقيعها عقوبة الضرب  
طبقاً للمادة ٢٤٢ / ١ عقوبات صحيح .

- (٢) ضرب « ضرب بسيط » • حكم « تسببيه » • تسبيب غير معيب • جريمة  
« أركانها » •

إنطباق نص المادة ٢٤٢ عقوبات ، ولو حصل الإعتداء باليد مرة واحدة ولو لم يترك أثراً .

١ - لما كان الحكم قد أثبت أن المجنى عليه قد أصيب في جانبه الأيسر  
إصابة نشأت عنها عاهة مستدعة كما أصيب بإصابات أخرى أسفل العين اليسرى  
والمعصم الأيسر وأطمأنت المحكمة إلى ثبوت إسهام الطاعن مع المتهم الآخر  
في إحداث تلك الإصابات ، وانتهت إلى أنه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل  
على محدث الإصابة التى نشأت عنها العاهة ، وأخذت من أجل ذلك الطاعن  
بالقدر المتيقن في حقه وهو الضرب المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة  
٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون قد اقترن بالصواب .

٢ - إذا كان الطاعن لا يمارى في صحة ما حصله الحكم من أقوال شاهدى الإثبات من إعتدائه بالضرب على المحنى عليه ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جريمة الضرب التى تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الإعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سليم .

### الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخرين : ضربوا عمداً مع سبق الإصرار بجسم صلب راضن قطعة خشب في بطنه فأحدثابه الإصابات الموصوفة بالتقريرين الطبيين الابتدائى والشرعى والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى إستئصال الطحال مما يقلل من كفاءة المحنى عليه وقدرته على العمل بما يقدر بنحو ٢٠٪ .. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك ..

وادعى المحنى عليه مدنياً قبل الطاعن وآخر بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنايات ... قضت حضورياً على المتهم ( الطاعن ) عملاً بالمادة ٢٤٢ / ١ من قانون العقوبات بمعاقبة ... بالشبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت بإعتبار أنه أحدث ... عمداً الإصابات المبينة بالتقرير الطبى الابتدائى والشرعى والتي استغرق علاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً .

فطن المحكوم عليه ... في هذا الحكم بطريق النقض :

### الحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الضرب قد شابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في الإسناد ، ذلك بأنه لم يستظهر الأدلة التى عول عليها في الإدانة وصورة الاشتراك في الجريمة بين الطاعن وبين المتهم الآخر ، كما أورد في ملفاته

أن شاهدي الإثبات تردداً في تحديد محدث الإصابة التي نشأت عنها عاهة مستديمة وخلص في قضائه إلى أن القدر المتيقن في حق الطاعن والمتهم الآخر هو إحداث إصابات المجنى عليه ، في حين أن الثابت من الأوراق أن شاهدي الإثبات قررا أن المتهم الآخر هو محدث إصابة العاهة ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب التي دان الطاعن بها ، وأقام على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال المجنى عليه والشاهد ... .. ومن التقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي ، وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد مؤدى أقوال شاهدي الإثبات من أن الطاعن تعدى على المجنى عليه بالضرب كما حصل إصابات المجنى عليه نقلاً عن التقريرين الطبيين الابتدائي والشرعي ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند ، لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم أن المحكمة دانت الطاعن بوصفه فاعلاً وليس شريكاً في الجريمة ، فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان الحكم قد أثبت أن المجنى عليه قد أصيب في جانبه الأيسر إصابة نشأت عنها عاهة مستديمة كما أصيب بإصابات أخرى أسفل العين اليسرى والمعصم الأيسر واطمأنت المحكمة إلى ثبوت إسهام الطاعن مع المتهم الآخر في إحداث تلك الإصابات ، وانتهت إلى أنه لا يوجد بالوقائع الثابتة ما يدل على محدث الإصابة التي نشأت عنها العاهة ، وأخذت من أجل ذلك الطاعن بالقدر المتيقن في حقه وهو الضرب المنصوص عليه بالفقرة الأولى من المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات ، فإن الحكم يكون قد اقترن بالصواب . وإذا كان الطاعن لا يمارى في صحة ما حصله الحكم من أقوال شاهدي الإثبات من إعتدائه بالضرب على المجنى عليه ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لتوافر جريمة



الضرب التي تقع تحت نص المادة ٢٤٢ من قانون العقوبات أن يحدث الاعتداء جرحاً أو ينشأ عنه مرض أو عجز ، بل يعد الفعل ضرباً ولو حصل باليد مرة واحدة سواء ترك أثراً أو لم يترك ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً مع إلزام الطاعن المصاريف المدنية .

## جلسة ٣ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

( ٦١ )

### الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » • ما يوفره • اثبات « شهادة » • خبرة •  
حكم « تسببيه » • تسبیب معيب • ضرب « أفضى الى موت » •

شهادة تعريفها ؟ إقتضاؤها القدرة على التمييز .  
جواز رد الشاهد لعدم قدرته على التمييز • أساس ذلك ؟  
عاهة العقل • كفاية فقدان أى من الإدراك أو التمييز • توافرها .  
تمسك التهم بعدم قدرة الشاهد على التمييز وتقديمه تقريراً يظهر ذلك . دفاع جوهرى •  
التعويل على أقواله دون تحقيق • إخلال بحق الدفاع .

- (٢) اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه » • تسبیب معيب •

مبدأ تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤداه ؟

١ - لما كان الأصل في الشهادة هو تقرير الشخص لما يكون قد رآه  
أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه . ولذا فقد أجازت المادة  
٨٢ من قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية - التى أحالت إليها المادة  
٢٨٧ من قانون الإجراءات الجنائية - رد الشاهد إذا كان غير قادر على  
التمييز لهرم أو لحداثة أو مرض أو لآى سبب آخر ، مما مقتضاه أنه يتعين على  
محكمة الموضوع إن هى رأت الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية على  
قدرته على التمييز أن تحقق هذه المنازعة بلوغاً إلى غاية الأمر فيها للإستيثاق  
من قدرة هذا الشاهد على تحمل الشهادة أو ترد عليها بما يفيدها . ولما كان  
القانون لا يتطلب في عاهة العقل أن يفقد المصاب الإدراك والتمييز معاً وإنما

يتوافر بفقد أحدهما ، وإذا ما كان الطاعن قد طعن على شهادة الشاهد بأنه مصاب بما يفقده القدرة على التمييز وقدم مستنداً يظاهر هذا الدفاع - على ما أثبتته المحكمة بمحضر الجلسة - وقعدت المحكمة عن تحقيق قدرته على التمييز أو بحث خصائص إرادته وإدراكه العام إستيثاقاً من تكامل أهليته لأداء الشهادة ، وعولت في نفس الوقت على شهادته في قضائها بإدانة الطاعن بالرغم من قيام منازعته الجدية حول قدرته على الإدلاء بشهادته بتعقل ودون أن تعرض لهذه المنازعة في حكمها المطعون فيه فإنه يكون معيياً بالقصور في التسبب فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع .

٢ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً فإذا أستبعد أحدها تعذر الوقوف على مبلغ ما كان له من أثر في عقيدة المحكمة أو التعرف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب عمداً ... .. بأن أطلق عياراً نارياً قاصداً إصابة ابنه ... .. فأخطأه وأصاب المحنى عليه وأحدث به الإصابات المبيية بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد قتل ابنه أو المحنى عليه ولكن الإصابة أفضت إلى موته . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام فقرر ذلك .

وإدعى كل من ..... و ..... عن نفسها وبصفتها وصية على أولادها ..... و ..... و ..... و ..... قصر المرحوم ..... مدنياً قبل المتهم بمبلغ ثلاثين ألف جنيه على سبيل التعويض .

ومحكمة جنايات .... قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٣٦ / ١ من قانون العقوبات والمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية . أولاً : بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . ثانياً : في الدعوى المدنية بإحالتها بحالتها إلى محكمة بنها الابتدائية .



فطعن كل من الأستاذ ..... عن الأستاذ . . . المحامي والأستاذ .....  
المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . إلخ . .

## المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة  
الضرب المفضي إلى الموت قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع  
ذلك بأنه عول في قضائه - فيما عول عليه - على أقوال الشاهد « ..... »  
دون تحقيق منازعة الطاعن الجدية بأنه مصاب بما يفقده القدرة على التمييز  
أو الرد عليها بما يفندها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن  
الطاعن قد تمسك بأن الشاهد ..... مريض بحالة نفسية وهي حالة عته ويعتبر  
في حكم العاجز عن الإدلاء بأية أقوال وهو ما يهدر شهادته في مقام الإثبات  
الجنائي . وقدم مستنداً يفيد ذلك تأييداً لدفاعه . لما كان ذلك ، وكان الأصل  
في الشهادة هو تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو إدراكه  
على وجه العموم بحواسه ، ولذا فقد أجازت المادة ٨٢ من قانون الإثبات  
في المواد المدنية والتجارية - التي أحالت إليها المادة ٢٨٧ من قانون الإجراءات  
الجنائية - رد الشاهد إذا كان غير قادر على التمييز لهرم أو لخداعة أو مرض  
أو لأي سبب آخر ، مما مقتضاه أنه يتعين على محكمة الموضوع إن هي رأت  
الأخذ بشهادة شاهد قامت منازعة جدية على قدرته على التمييز أن تحقق هذه  
المنازعة بلوغاً إلى غاية الأمر فيها للإستيثاق من قدرة هذا الشاهد على تحمل  
الشهادة أو ترد عليها بما يفندها ، ولما كان القانون لا يتطلب في عاهة العقل  
أن يفقد المصاب الإدراك والتمييز معاً وإنما يتوافر بفقد أحدهما ، وإذا ما كان  
الطاعن قد طعن على شهادة الشاهد « ..... » بأنه مصاب بما يفقده القدرة  
على التمييز وقدم مستنداً يظاهر هذا الدفاع - على ما أثبتته المحكمة بمحضر  
الجلسة - وقعدت المحكمة عن تحقيق قدرته على التمييز أو بحث خصائص

إرادته وإدراكه العام لإستثاقا من تكامل أهليته لأداء الشهادة ، وعولت في نفس الوقت على شهادته في قضائها بإدانة الطاعن بالرغم من قيام منازعته الجدية حول قدرته على الإدلاء بشهادته بتعقل ودون أن تعرض لهذه المنازعة في حكمها المطعون فيه فإنه يكون معيباً بالقصور في التسيب فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ، ولا يعصمه من هذا العيب أنه قد عول في قضائه على أدلة أخرى ، ذلك بأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً فإذا أستبعد أحدها تعذر الوقوف على مبلغ ما كان له من أثر في عقيدة المحكمة أو التعرف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي ما يثيره الطاعن في طعنة .

## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : صفوت مؤمن ، صلاح خاطر ، محمد حسين ليبيب وحسن عمير .

( ٦٢ )

### الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٢ القضائية

شهادة زور • جريمة « أركانها » • قصد جنائي • اثبات « بوجه عام » حكم  
« تسببيه • تسبیب معیب » •

وجوب بيان الحكم في جريمة شهادة الزور • موضوع الدعوى التي أدت فيها الشهادة •  
وموضوع الشهادة وما غير فيها من حقيقة • وتأثير ذلك على مركز الخصوم • والضرر المترتب  
عليها • وتعمد قلب الحقائق عن قصد وسوء نية وإلا كان قاصراً •

لما كان من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة شهادة الزور  
أن يبين موضوع الدعوى التي أدت الشهادة فيها ، وموضوع هذه الشهادة  
وما غير في الحقيقة فيها وتأثيرها في مركز الخصوم في الدعوى والضرر  
الذي ترتب عليها ، وإلا كان ناقصاً في بيان أركان الجريمة نقصاً يمتنع  
معه على محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون - وكان الحكم المطعون  
فيه لم يبين الواقعة التي سمعت فيها الشهادة وأثر مغايرة الحقيقة في أقوال  
الطاعن أمامها على مركز المدعى في الدعوى ولم يستظهر الضرر الذي يترتب عليها فإنه  
يكون قاصراً على بيان أركان الجريمة التي دان الطاعن بها مما يعجز محكمة  
النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى  
وتقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن :



## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح  
... بوصف أنه : أدلى بشهادة زور في القضية رقم . . . . .  
مدنى . . . . . وطلب عقابه بالمادة ٢٩٧ من قانون العقوبات .

والمحكمة المذكورة قضت حضوريا في . . . . . عملا  
بمادة الإتهام بتغريم المتهم خمسين جنيتها وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني  
مبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت :

فاستأنف المحكوم عليه وقيد استئنافه برقم . . . . .

ومحكمة . . . القاهرة الابتدائية ( هيئة استئنافية ) قضت حضوريا  
بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ

## الحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة شهادة  
الزور قد شابه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع وآية ذلك أن الحكم  
المطعون فيه أيد الحكم الابتدائي واعتق أسبابه دون أن يعرض لدفاعه أمام  
المحكمة الاستئنافية من أن أقواله أمام المحكمة المدنية أقتصرت على مجرد تواجده  
وقت تحرير العقد الذي أعطى تاريخا يخالف التاريخ الحقيقي بدلالة ما ساقه  
من قرائن مؤيدة لدفاعه إلا أن المحكمة التفتت عن ذلك وأدانته رغم أن  
شهادته لا تنطوي على مغايرة الحق . مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم  
المطعون فيه أنه قد حصل واقعة الدعوى بقوله وحيث أنه يبين من مطالعة  
محضر تحقيق المحكمة في الدعوى رقم . . . . . مدنى . . . . . بمحضر  
الجلسة المؤرخ إ . . . . . حيث ثبت إدلاء المتهم بشهادته أنه كان

موجوداً وقت تحرير العقد يوم ١ - ٤ - ١٩٧٦ ووقع عليه بتوقيع المتهم في نفس تاريخ التحقيق بالمحكمة . وحيث إنه يبين من الشهادة المقدمة من وزارة الداخلية مصلحة وثائق السفر والهجرة ملف رقم ٧٩١٢٠ / ٢٠٠ ثبت أن المتهم . . . . . قد غادر البلاد المصرية إلى جدة من ٢ - ١ - ١٩٧٦ ولم يعد إليها إلا في ١٩ - ٩ - ١٩٧٦ . ويتضح من ذلك أن المتهم أدلى زوراً بمحضر تحقيق المحكمة في القضية المشار إليها سلفاً أنه كان موجوداً بالقاهرة في يوم ١ - ٤ - ١٩٧٦ وقت تحرير العقد ومن ثم تكون أركان الجريمة قد اكتملت وأن القصد الجنائي وسوء النية واضحا في تلك الواقعة . لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه يتعين على الحكم الصادر في جريمة شهادة الزور أن يبين موضوع الدعوى التي أدبت الشهادة فيها ، وموضوع هذه الشهادة وما غير في الحقيقة فيها وتأثيرها في مركز الخصوم في الدعوى والضرر الذي ترتب عليها ، وإلا كان ناقصاً في بيان أركان الجريمة نقصاً يمتنع معه على محكمة النقض مراقبة صحة تطبيق القانون - وكان الحكم المطعون فيه لم يبين الواقعة التي سمعت فيها الشهادة وأثر مغايرة الحقيقة في أقوال الطاعن أمامها على مركز المدعى في الدعوى ولم يستظهر الضرر الذي يترتب عليها فإنه يكون قاصراً على بيان أركان الجريمة التي دان الطاعن بها مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وتقول كلمتها في شأن ما يشير به الطاعن بوجه الطعن . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .

## جلسة ٦ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / جمال الدين منصور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : صفوت مؤمن ، صلاح خاطر ، محمد حسين ليبيب وحسن عميرة .

( ٦٣ )

### الطعن رقم ٥٩٧٥ لسنة ٥٢ القضائية

مواد مخدرة • دفاع « الإخلال بحق الدفاع ما يوفره » اثبات « خبرة » • حكم  
« تسببيه • تسبیب معیبه » • نقض « نظر الطعن والحكم فيه » •

المادة ١٩٦٠ المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ .  
المادة ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ .

مراقبة الطاعن بإحراز مخدرات رغم تمسكه بأن المادة المضبوطة « الموتولون » غير مدرجة  
بجدول المواد المخدرة وطلب مناقشة الخبير • إخلال بحق الدفاع .

متى كان المدافع عن الطاعن قد أثار بـجلسة المرافعة الأخيرة دفاعاً محصله  
أن الثابت من تقرير التحليل أن المادة المضبوطة لدى الطاعن لعقار الموتولون  
الذي لم يرد بالجدول الملحق بالقانون المبين للمواد المخدرة وطلب استدعاء  
خبير الطب الشرعي لمناقشته في هذا الشأن، وكان البين من الجدول رقم ( ١١ )  
الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات، وتنظيم استعمالها  
والإتجار فيها والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ أن المادة  
الواردة بالبند ( ٩٤ ) منه هي مادة « الميتاكوالون » وأورد البند مشتقاتها  
العلمية وليس من بينها الموتولون - وإذا كان ما تقدم وكان الشرط  
لصحة الحكم بالإدانة في جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون  
المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصراً في الجدول الملحق  
بالقانون المحرم وأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع



بحقيقتها وما إذا كانت من بين المواد المخدرة الواردة بذلك الجدل - عند المنازعة الجدية كالحال في الدعوى الماثلة - لا يصلح فيه غير الدليل القوي الذي يستقيم به قضاء الحكم ، وكانت المحكمة قد قعدت عن تفصي هذا الأمر عن طريق الخبير المختص بلوغا لغاية الأمر فيه مع وجوب ذلك عليها ، فإن حكمها يكون مشوبا بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه .

## الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعن بوصف أنه حاز : جرهما مخدرا ( عقار المتولون ) وكان ذلك بقصد الإتيار في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلب من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك .  
ومحكمة جنايات ..... قضت بحضور باعمال المواد ١/١ ، ٢ ، ١/٧ ، ٣٤ ، ١ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ بالبند رقم ٩٤ من الجدول رقم ١ الملحق به مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات :  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . .... الخ

## المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحراز جوهر مخدر بقصد الإتيار قد شابه إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الطاعن أسس دفاعه على أن مادة المتولون المضبوطة والتي انتهى إليها الخبير في تقريره ليست مدرجة بجدول المواد المخدرة ، وتمسك بمناقشة الخبير لبيان ما إذا كانت تلك المادة هي بذاتها المتاكرون الواردة بالجدول ، بيد أن المحكمة أطرحت دفاعه دون تحقيق ، مما يعيب حكمها بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أورد في بيانه لواقعة الدعوى أن ما ضبط لدى الطاعن هو لعقار المتولون استنادا إلى تقرير التحليل الذي حصل مؤداه

بقوله « ثبت من تقرير المعامل الكيماوية بمصلحة الطب الشرعى أن العينات الثلاث المرسلة للتحليل ، وكل منها عبارة عن ثلاثين قرصاً ، هي جميعها لعقار المورتولون المخدر » . وإذ كان المدافع عن الطاعن قد أثار بـجلسة المرافعة الأخيرة دفاعاً محصله أن الثابت من تقرير التحليل أن المادة المضبوطة لدى الطاعن لعقار المورتولون الذى لم يرد بالجدول الملحق بالقانون المبين للمواد المخدرة ، وطلب استدعاء خبير الطب الشرعى لمناقشته فى هذا الشأن ، وكان البين من الجدول رقم (١) الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والإتجار فيها والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٨٦ أن المادة الواردة بالبند (٩٤) منه هى مادة « الميتا كوالون » وأورد البند مشتقاتها العلمية ، وليس من بينها المورتولون - وإذ كان ما تقدم وكان الشرط لصحة الحكم بالإدانة فى جريمة إحراز مادة مخدرة أو حيازتها أن تكون المادة المضبوطة من عداد المواد المخدرة المبينة حصراً فى الجدول الملحق بالقانون المحرم ، وأن الكشف عن كنه المادة المضبوطة والقطع بحقيقتها وما إذا كانت من بين المواد المخدرة الواردة بذلك الجدول - عند المنازعة الجديدة كالحال فى الدعوى الماثلة - لا يصلح فيه غير الدليل الفنى الذى يستقيم به قضاء الحكم ، وكانت المحكمة قد قعدت عن تقصى هذا الأمر عن طريق الخبير المختص بلوغاً لغاية الأمر فيه مع وجود ذلك عليها . فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٨٣

پرئاسة السيد المستشار / محمد يونس ثابت نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : فوزى الملوك ، راعب عبد الظاهر ، حسن غلاب ومحمد حسن .

( ٦٤ )

### الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٢ القضائية

( ١ ، ٢ ) سلاح • جريمة « اركانها » • قانون « تفسيره » • تطبيقه نقض « اسباب  
الطعن • ما يقبل منها » • « الخطأ فى تطبيق القانون » . حكم « تسببيه • تسبیب  
معيب » •

( ١ ) وجوب الحرز فى تفسير القوانين الجنائية •

وضوح عبارة القانون • لا يجوز معه الإنحراف عنها من طريق التفسير أو التأويل •

( ٢ ) التفرقة بين الأجزاء الرئيسية للسلاح على إنفرادها وبينها مجتمعة • خطأ فى تأويل القانون •

مثال •

( ٣ ) نقض « نظر الطعن والحكم فيه » •

حجب الخطأ فى انقانون المحكمة عن نظر الموضوع وتقدير أدلة الدعوى • أثره ؟

١ — الأصل أنه يجب التحرز فى تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة  
فى ذلك وعدم تحميل عبارة النص فوق ما تحتل ، وأنه متى كانت عبارة  
القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة  
الشارع ولا يجوز الإنحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أيا كان الباعث  
على ذلك ، ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلي المعنى قاطعاً فى  
الدلالة على المراد منه .

٢ — متى كان إيراد الشارع عبارة الأجزاء الرئيسية مطلقاً من كل قيد فى  
نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل  
بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ كما أن إيراد عبارة تعتبر أسلحة نارية فى حكم  
هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية فى الفقرة الأولى من المادة المذكورة  
لا يمكن أن ينصرف إلى غير المدلول العام الوارد فى عبارة النص ، فإن



الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى وجوب التفرقة بين الأجزاء الرئيسية للسلاح على انفرادها وبينهما مجمعة على الرغم من وضوح النص وصراحة دلالاته على شموله الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية سواء كانت مجمعة في سلاح أو متفرقة ، يكون قد أخطأ في تأويل القانون لما هو مقرر من أنه لا محل للاجتهاد أو عند صراحة نص القانون واجب التطبيق . أما ما خاض فيه الحكم من أنه لم يثبت ممارسة المطعون ضده عملاً يتعلق بأجزاء السلاح فإنه يتعلق بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكرراً لما ذكرها دون الفقرة الثالثة منها التي طلبت النيابة العامة تطبيقها .

٣ - لما كان ما تردى فيه الحكم المطعون فيه من خطأ في القانون قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع وتقدير أدلة الدعوى فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة ،

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه: أحرز بغير ترخيص من وزير الداخلية أجزاء رئيسية لسلاح ناري غير مششخن .  
و طلبت من مستشار الإحالة إحالة لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للمواد ١ / ١ ، ١ / ٢٦ ، ١ / ٣٥ مكرراً من القانون ٣٩٤ سنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ٥٤٦ سنة ١٩٥٤ ، ٧٥ سنة ١٩٥٨ ، ٢٩ سنة ١٩٧٨ ، ١٠١ سنة ١٩٨٠ والجدول رقم ٢ الملحق بقرار ذلك .

ومحكمة جنايات .... قضت حضورياً بتاريخ .....  
عملاً بالمادتين ١ / ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية و ٢ / ٣٠ من قانون العقوبات ببراءة المتهم عما أسند إليه ومصادرة الأداة المضبوطة .  
فطعنّت النيابة العامة في الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة

المطعون ضده من تهمة حيازة أجزاء رئيسية لسلاح نارى غير مششخن بغير ترخيص ، فقد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءه على أن التائيم يقتصر على الأجزاء الرئيسية للسلاح على انفرادها دون أن تكون مجمعة على النحو الذى ضبط به فى الدعوى ، فى حين أن المادة ٣٥ مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ - معدلة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ - تؤتم حيازة الأجزاء الرئيسية للسلاح على إطلاقها سواء كانت على انفرادها أم مجمعة - مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة بما مؤداه أنه ضبط فى حيازة المطعون ضده فرد أوري الفحص الفنى بعدم وجود لإبرة ضرب النار به مع صلاحية الطارق والتك والماسورة - وهى أجزاء رئيسية للسلاح ، أسس قضاءه بالبراءة على قوله أن ذلك الفرد تغيرت طبيعته فافتقد سمي السلاح النارى بافتقاده إلى جزء أساسى بدون له لا يصلح للدفاع أو للاعتداء وهو على هذه الصورة يكون وحدة عضوية لاشيئا منقسما على نفسه بما لا يجوز فى متعارف الأصول وطرائق التفسير النظر إليه بعد انتفاء صفته الجوهرية على أنه مكون من أجزاء مستقلة لسلاح نارى لأن نفي الشيء لا يدل على ثبوت غيره كما أن الشيء لا يعطف على نفسه ولا الجزء على كله ولأن مناط التجريم وجود أجزاء رئيسية على انفرادها فى أصل الاستعمال بدلالة أن النص التجريمى الخاص بها وقد جاء تالياً لتجريم حيازة السلاح بدون ترخيص يعتبر بمثابة ذكر الخاص بعد العام عناية بأمره أو إشارة إلى خصوصيته الشديدة بما يمتنع معه الخلط بين الحالتين أو إقامة إحداها على أنقاض الأخرى . . . لما كان ذلك وكان لم يتبين ممارسة المتهم عملاً يتعلق بأجزاء السلاح فقد افتقدت الواقعة السبب القانونى فى الماشىء للتجريم إذ لا جريمة بغير نص . . . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والنخائر معدلة بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ - والى تحكم واقعة الدعوى - قد جرى نصها بأنه تعتبر أسلحة نارية

في حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية المنصوص عليها بالجلولين ٢ و ٣ وكاتمات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات المعدة لتركيبها للأسلحة النارية . ويعاقب على الإتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو إصلاحها بالمخالفة لأحكام هذا القانون بذات العقوبات المنصوص عليها في هذا الشأن على الأسلحة النارية . « ويسرى حكم الفقرة السابقة على حيازة وإحراز الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية وكاتمات أو مخفضات الصوت والتلسكوبات التي تتركب على الأسلحة النارية » وكان الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والالتزام بجانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عبارة النص فوق ما تحتل ، أنه متى كانت عبارة القانون واضحة لا لبس فيها فإنه يجب أن تعد تعبيراً صادقاً عن إرادة الشارع ولا يجوز الانحراف عنها عن طريق التفسير أو التأويل أياً كان الباعث على ذلك ، ولا الخروج على النص متى كان واضحاً جلياً قاطعاً في الدلالة على المراد منه . وإذا كان إيراد الشارع عبارة الأجزاء الرئيسية مطلقاً من كل قيد في نص الفقرة الثالثة من المادة ٣٥ مكرراً من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ١٠١ لسنة ١٩٨٠ ، كما أن إيراد عبارة تعتبر أسلحة نارية في حكم هذا القانون أجزاء الأسلحة النارية في الفقرة الأولى من المادة المذكورة لا يمكن أن ينصرف إلى غير مدلول العام الوارد في عبارة النص ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى وجوب التفرقة بين الأجزاء الرئيسية للسلاح على انفرادها وبينها مجموعة على الرغم من وضوح النص وصراحته دلالاته على شموله الأجزاء الرئيسية للأسلحة النارية سواء كانت مجموعة في سلاح واحد أو متفرقة ، يكون قد أخطأ في تأويل القانون لما هو مقرر من أنه لا محل للإجتihad عند صراحة نص القانون واجب التطبيق . أما ما خاض فيه الحكم من أنه لم يثبت ممارسة المطعون ضده عملاً يتعلق بأجزاء السلاح فإنه يتعلق بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ مكرراً المار ذكرها دون الفقرة الثالثة منها التي طلبت النيابة العامة تطبيقها لما كان ذلك ، وكان ما تردى فيه الحكم المطعون فيه من خطأ في القانون قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع وتقدير أدلة الدعوى فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .



## جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: قيس الرأي عطية، محمد أحمد حمدي، أحمد محمود هيكل ومحمد الصوقي عبد الجواد.

(٦٥)

### الطعن رقم ٤٣٠٩ لسنة ٥٢ القضائية

مستشار الإحالة « الطعن في قراراته » • أمر الإحالة • بطلان • إجراءات المحاكمة • دفع « الدفع بعدم جواز المحاكمة » • إعلان طعن « مالا يجوز الطعن فيه » • نقض « مالا يجوز الطعن فيه » •

قرار الإحالة الصادر من مستشار الإحالة • طبيعته: قرار نهائي غير قابل للطعن فيه بأي وجه • ليس لمحكمة الموضوع التعرض للدفع ببطلانه ملة ذلك ؟

الإحالة من مراحل التحقيق • تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة • لا يبطل قرار الإحالة<sup>١</sup>.

يستقر قضاء هذه المحكمة على اعتبار الإحالة من مراحل التحقيق وإن تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة — لا يبطل القرار بالإحالة إلى المحاكمة — فالقانون لم يستوجب حضوره — كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال ما فات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بشأنها أمامها بما لا يحل معه للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان هذا الإجراء ، إذ أن مؤدى ذلك إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد اتصالها بالمحكمة وهو ما لا يجوز — هذا فضلا عن أن المشرع قد ألغى نظام مستشار الإحالة بالقانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٨٢ ولا جلوى من إعادة الدعوى إليه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حجب المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة .. : أحرز بقصد الإنجار جواهر مخدرة (حشيشاً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً .  
وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بتقرير الإتهام . فقرر ذلك .  
ومحكمة جنايات الفيوم قضت بحضورها بعدم قبول الدعوى الجنائية .  
فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الدعوى الجنائية - قد أخطأ في تطبيق القانون - ذلك بأنه أسس قضاءه على بطلان قرار الإحالة بمقولة أن المتهم لم يحضر بالجلسة التي صدر فيها القرار وأن تخلفه عن الحضور كان لسبب خارج عن إرادته إذ أنه كان مقيد الحرية وترتب على ذلك أنه لم يبد دفاعه أمام مستشار الإحالة - في حين أن تخلف المتهم عن الحضور أمام مستشار الإحالة لا يبطل القرار بالإحالة إلى المحاكمة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه بعدم قبول الدعوى الجنائية قبل المتهم على قوله « وحيث إن الثابت بالأوراق أن الدعوى نظرت أمام مستشار الإحالة بجلسته ٤ - ٥ - ١٩٨١ ولم يحضر المتهم وتقرر غيابياً إحالة المتهم إلى محكمة الجنايات طبقاً للقيود والوصف الواردين بقرار الإتهام - وحيث إن الثابت من ورقة التكليف بالحضور لجلسة الإحالة أن المتهم مقيد الحرية بسجن بنى سويف العمومى ومعلن في شخص مأمور السجن بتاريخ ١٤ - ٣ - ١٩٨١ وكان يتعين إحضاره من السجن لحضور جلسة الإحالة وإبداء ما لديه من دفاع وإذ كان ذلك من النظام العام وكان قرار الإحالة لهذه المحكمة قد صدر باطلاً فإنه يتعين الحكم بعدم قبول الدعوى » .

لما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على إعتبار الإحالة من مراحل التحقيق وأن تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الإحالة — لا يبطل القرار بالإحالة إلى المحاكمة — فالقانون لم يستوجب حضوره. كما أن المحكمة هي جهة التحقيق النهائي ويجوز للمتهم أن يطلب منها استكمال مافات مستشار الإحالة من إجراءات التحقيق وإبداء دفاعه بثبوتها أمامها بما لا محل معه للقول بوجود ضرر يستدعي بطلان هذا الإجراء ، إذ أن مؤدى ذلك إعادة الدعوى إلى جهة التحقيق من بعد إتصالها بالمحكمة وهو مالا يجوز — هذا فضلا عن أن المشرع قد ألغى نظام مستشار الإحالة بالقانون رقم ١٦٠ سنة ١٩٨٢ ولا جدوى من إعادة الدعوى إليه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد حجبت المحكمة عن نظر الموضوع فإنه يتعين أن يكون النقض مقرونا بالإحالة .



## جلسة ٨ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد يونس ثابت نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : فوزى الملوك ، راغب عبد الظاهر ، عبد الرحيم نافع ومحمد حسن .

(٦٦)

### الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٢ القضائية

(١) تجريف • جريمة « أركانها » • قانون « تفسيره » « تطبيقه » •

مناط التأثيم في جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص • المادة ٧١ مكرراً من  
القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ؟

(٢) اثبات « بوجه عام » « خبرة » •

تقدير آراء الخبراء . موضوعي .

عدم إلزام المحكمة بتدب خبير آخر أو الرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء • مادامت  
قد أخذت بما جاء بها .

(٣) دفاع « الإخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •

عدم إلزام المحكمة بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية • أساس ذلك ؟ .

١ - المادة ٧١ مكرراً من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ ، المضافة  
بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ تنص في فقرتها الأولى على أنه : يحظر بغير  
ترخيص من وزارة الزراعة تجريف الأرض الزراعية ونقل الأتربة منها  
لصناعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض ، وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق  
الإداري وكان : مناط التأثيم وفقاً لهذا النص أن تكون الأرض التي يجري  
تجريفها أو نقل الأتربة منها أرضاً زراعية فحسب ، وإذا كان الطاعن لا يماري  
في أن الأرض التي دين بتجريفها هي أرض زراعية فإنه لا يقبل منه ما يشره

في شأن نوع الزراعة القائمة بها أو درجة خصوبتها أو خروجها عن الدورة الزراعية .

٢ - لما كان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من اعتراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطانها في تقدير الدليل وأنها لا تلتزم بنسب خبير آخر أو الرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء ما دامت قد أخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه .

٣ - لما كان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها يستفاد من الحكم . بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذت بها ، فإن ما يشره الطاعن في شأن التقرير الفني أو أوجه الدفاع التي أبداها بذكره المقدمة إلى محكمة ثاني درجة - بفرض صحته - يكون في غير محله .

## الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن بأنه : وهو مالك للأرض الزراعية المبينة بالمحضر قام بتجريفها ونقل الأتربة منها بغير ترخيص من وزارة الزراعة .

وطلبت عقابه بالمادتين ٧١ مكررواً ١٠٦ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل وقرار وزير الزراعة .

ومحكمة جنح ... قضت حضورياً عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وتغريمه مائتي جنيه . فاستأنف المحكوم عليه .

ومحكمة ... الإبتدائية - هيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن إيمنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة تجريف أرض زراعية بدون ترخيص فقد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع والفساد في الاستدلال، ذلك بأن الأرض التي دين الطاعن بتجريفها أرض ضعيفة ولا تخضع للدورة الزراعية لزراعتها بالنخيل ولا تزرع بالمحاصيل إلا استثناء فلا يسرى عليها بالتالي حظر التجريف، كما أن الحكم عول على التقرير الفني رغم أنه أقيم على افتراضات لا يساندها دليل وفضلا عن ذلك أبدى الطاعن بمذكرته المقدمة إلى محكمة ثاني درجة دفاعا مؤداه أنه لو كان بالأرض ثمة تجريف لا نكشفت جذور النخيل وهو الأمر الذي خلا التقرير الفني من استظهاره وطلب تحقيق هذا الدفاع بيد أن الحكم أعرض عن ذلك فلم يحققه أو يرد عليه، كل ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٧١ مكرراً من قانون الزراعة رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ، تنص في فقرتها الأولى على أنه : يحظر بغير ترخيص من وزارة الزراعة تجريف الأراضي الزراعية ونقل الأتربة منها لصناعة الطوب أو لغير ذلك من الأغراض ، وتوقف الأعمال المخالفة بالطريق الإداري وكان مناط التأييم وفقاً لهذا النص أن تكون الأرض التي يجري تجريفها أو نقل الأتربة منها أرضاً زراعية فحسب ، وإذا كان الطاعن لا يمارى في أن الأرض التي دين بتجريفها هي أرض زراعية فإنه لا يقبل منه ما يشير في شأن نوع الزراعة القائمة بها أو درجة خصوبتها أو خروجها عن الدورة الزراعية : لما كان ذلك وكان الأصل أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من إعراضات ومطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتلك التقارير شأنها في ذلك شأن سائر الأدلة لتعلق الأمر بسلطانها في تقدير الدليل وأنها لا تلتزم بتدب خبر آخر أو الرد على الطعون الموجهة إلى تقارير الخبراء ما دامت قد



أُخذت بما جاء بها لأن مؤدى ذلك أنها لم تجد في تلك الطعون ما يستحق التفاتها إليه ، وكان من المقرر أن المحكمة لا تلتزم بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية لأن الرد عليها يستفاد من الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أخذت بها ، فإن ما يشره الطاعن في شأن التقرير الفني أو أوجه الدفاع التي أبدتها بذكرته المقدمة إلى محكمة ثاني درجة — بفرض صحته — يكون في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً علم قبوله .

---

## جلسة ٩ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رفصوان ، وحسين كامل حنق ، محمد رفيق البسطويسى ومحمود  
بهي الدين .

( ٦٧ )

### الطعن رقم ١٢٥ لسنة ٢ القضائية

- (١) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « شهود » •  
حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .  
عدم إلزام محكمة الموضوع بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاها .
- (٢) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » • ما لا يوفره • حكم « تسببيه » • تسببيه غير  
معيب •  
الدفاع الموضوعى الذى لم يثر أمام محكمة الموضوع • عدم جواز إثارة لأول مرة أمام محكمة  
النقض • علة ذلك ؟
- (٣) اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم  
« تسببيه » • تسببيه غير معيب •
- حق المحكمة في الأخذ برواية ينقلها شخص من آخر متى رأت أن هذه الأقوال قد صدرت  
من حقيقة وكانت تمثل الواقع فى الدعوى .
- (٤) محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى » • « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « بوجه عام » • « شهود »  
حكم « تسببيه » • تسببيه غير معيب •
- حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى وإطراح ما يخالفها •  
ما دام سائلاً •  
وزن أقوال الشهود • موضوعى •  
أخذ المحكمة بأقوال الشهود مفاده : إطراح جميع الإجابات التى سألها للدفاع طعناتها على  
عدم الأخذ بها •

(٥) جريمة « اركانها » • ضرب « افضى الى موت » • قصد جنائي • حكم  
« تسببيه • تسبیب غير معيب » •

القصد الجنائي في جريمة الضرب المفضى إلى موت • تحققه من ارتكاب الجنائي الفعل من إرادة  
وعلم أنه يترتب عليه ماس بسلامة المجنى عليه • تحدث الحكم صراحة عنه • غير لازم •

(٦) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « خيرة » • حكم  
« تسببيه • تسبیب غير معيب » •

لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخير • وأن تستخلص صورة الواقعة من سائر  
عناصر الدعوى • متى كانت تؤيد التصوير الذي إنتهت إليه •

(٧) اثبات « شهود » • خيرة » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •  
حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » •

تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفني غير لازم • كفاية أن يكون الدليل القول •  
غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستلزم على الملامسة والتوفيق •

(٨) محكمة الموضوع « حقها في تعديل وصف التهمة » • وصف التهمة • قتل  
عمد • ضرب « افضى الى موت » •

عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي ترفع به الدعوى الجنائية على المتهم حقها في تعديله  
متى رأت أن تردد الواقعة إلى الوصف القانوني السليم •

(٩) محكمة الموضوع « حقها في تعديل وصف التهمة » • وصف التهمة • دفاع  
« الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •

إقتصار التعديل على إستبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى • تنبيه المتهم أو  
الدفاع عنه إلى هذا التعديل • غير لازم •

- ١ — من المقرر أن المحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها  
بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى •  
وهي في ذلك غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاها عليه •
- ٢ — لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة والحكم كليهما أن الطاعن لم يثر  
شكاً عن قدرة المجنى عليه الكلامية، فإنه لا يسوغ له أن يثير هذا الدفاع لأول



مرة أمام محكمة النقض، لأنه دفاع موضوعي يتطلب تحقيقاً تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة .

٣ - من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ براوية ينقلها شخص عن آخر ، متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .

٤ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى، ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب وهي أخذت بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

٥ - القصد الجنائي في جرائم الضرب عامة ومنها جريمة الضرب المفضي إلى الموت - يتحقق متى ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة الجني عليه أو صحته ، ولا يلزم تحدث الحكم صراحة عنه . بل يكفي أن يكون مفهوماً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم .

٦ - الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير ، وأن تستخلص صورة الواقعة من سائر العناصر الأخرى المطروحة أمامها على بساط البحث متى كانت تؤيد التصوير الذي انتهت إليه وتؤكد له لديها .

٧ - الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصي على الملاءمة والتوفيق .

٨ - الأصل أن المحكمة لا تتقيد بالوصف القانوني الذي ترفع به الدعوى الجنائية قبل المتهم، لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته ، وليس من شأنه أن يمنع

المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانوني الصحيح الذي ترى انطباقه على الواقعة .

٩ - متى كان مرد التعديل - على ما يبين من ملونات الحكم المطعون فيه - هو عدم قيام الدليل على أن الطاعن حين اعتدى على المجنى عليه قد انتوى قتله ، ولم يتضمن التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر تختلف عن الواقعة الأولى ، فإن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرت من تعديل في الوصف اقتصر على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : اشترك مع آخر بطريق الاتفاق والمساعدة والتحريض على قتل ... عمداً بأن أوقعه أمام السيارة قيادة قيادة المتهم الآخر وحرّضه على دمه واتفق معه على الإجهاز عليه فتمت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة والتحريض ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للقيّد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات ... قضت حضورياً بالنسبة للطاعن عملاً بالمادة ١/٢٣٠ من قانون العقوبات بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات باعتبار أنه أحدث بالمجنى عليه عمداً الإصابات الميئة بالتقرير الطبي ولم يكن يقصد من ذلك قتله إلا أن الضرب أفضى إلى موته .

فطعن المحكوم عليه الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

## المحكمة

ومن حيث أن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمة الضرب المفضى إلى الموت ، قد انتوى على مخالفة الثابت في الأوراق والفساد والقصور والإخلال بحق الدفاع والخطأ في القانون ، ذلك بأنه حوّل في قضائه

على إقرار المتهم الأول بتحقيقات النيابة العامة محصلا إياه بما يفيد دفع الطاعن للمجنى عليه أمام السيارة التي يقودها ثم طلبه من ذلك المتهم السير بها مداهما المجنى عليه ففعل ، في حين أنه لم يقر بشيء من ذلك ، ونسب إلى الشاهد . . . . . رؤيته الطاعن يدفع المجنى عليه أمام السيارة قيادة المتهم الأول ويطلب منه مداومة المجنى عليه فدهمه ، مع أن الشاهد لم يذكر ذلك البتة ، وأغفل من رواية الشاهد . . . . . إعتقاده أن المجنى عليه كان أسفل السيارة لإصلاحها مع أنه كان عليه أن يأخذ بروايته كلها أو يطرحها بأكملها واستند إلى أقوال الضابط . . . . . و . . . . . نقلا عن المجنى عليه مع أن حالته كانت سيئة للغاية ولا يمكن استجوابه حسبما جاء بالكشف الطبي الموقع عليه واقتصر في تحصيل دفاع الطاعن على إنكاره الإتهام في حين أنه أبدى دفاعاً حاصله أن أحدا لم يدفع المجنى عليه أمام السيارة بدلالة أن إصابته كانت من عجلتها الخلفية ، وأن المجنى عليه كان ممسكا بعجلة القيادة للحيولة دون سير السيارة التي كانت في مكان عال ، وأن المجنى عليه كان في مقلوره تلافى الحادث ، ولم يرد الحكم على هذا الدفاع رغم جوهريته ، كما أن تصوير الواقعة حسبما انتهى إليه الحكم ، فيه تعسف في الاستنتاج وتنافر مع العقل والمنطق ، ولم يستظهر القصد الجنائي العام في جريمة الضرب المفضي إلى الموت التي أخذ الطاعن بها ، واستند إلى تقرير الصفة التشريحية رغم خلوه من بيان أن وفاة المجنى عليه تتفق والتصوير الذي أخذ به الحكم ، ولم يوائم بين الدليلين القولي والفقهي في هذا الشأن ، هذا إلى أنه عدل وصف التهمة من قتل عمد إلى ضرب أفضى إلى الموت دون لفت نظر الدفاع ، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة الضرب المفضي إلى الموت التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها . لما كان ذلك ، وكان الثابت من ملفونات الحكم أنه حصل إقرار المتهم الأول في قوله « وقد أقر المتهم الأول . . . . . تفصيلا بتحقيقات النيابة



العامة بالحادث ، وبوجود المتهم الثاني معه بالسيارة وقت ذاك فإنه يكون غير صحيح ما ذهب إليه الطاعن في وجه نعيه من أن الحكم حصل أقوال المتهم الأول على نحو مفصل مفاده دفع الطاعن المجنى عليه أمام السيارة ثم طلبه السير بها لمدايمته وأنه فعل ذلك ، إذ أن ما ساقه الحكم على النحو المتقدم لا يعدو إجمالاً لأقوال المتهم الأول ولا يستفاد منها إلا وجود الطاعن بالسيارة معه وقت الحادث. لما كان ذلك، وكان البين من المفردات المضمومة أن الشاهد..... ذكر في تحقيقات النيابة أن «..... أمسك..... من قفاه وزقه قدام العربية وقال له دوس وأنا أدفع ديتة وراح السواق طالع بالعربية وهو مشط معاه فإن إسناد الحكم إلى الشاهد المذكور مشاهدته الطاعن يدفع المجنى عليه أمام السيارة وطلبه من قائدها مدايمته بها ، يكون له معينه الصحيح من أقواله بتحقيقات النيابة العامة ، ويكون منعى الطاعن في هذا الخصوص على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تجزئ أقوال الشاهد فتأخذ منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطتها في تقدير أدلة الدعوى ، وهي في ذلك غير ملزمة بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم قضاءها عليه ، فإنه لا على المحكمة إن هي أغفلت من رواية الشاهد ما اعتقله من أن المجنى عليه كان أسفل السيارة لإصلاحها وأخذت بما قرره - وهو ماله معينه من الأوراق المضمومة - من أنه إذ شاهد المجنى عليه على الأرض أمام السيارة، فقد حذر قائدها من السير بها عندما هم بذلك تحسباً لوجود المجنى عليه ، إلا أنه داهمه بالسيارة ، ومن ثم فإن نعى الطاعن في هذا المنحى ، يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة والحكم كليهما أن الطاعن لم يثر شيئاً عن قدرة المجنى عليه الكلامية ، فإنه لا يسوغ له أن يثير هذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه دفاع موضوعي يتطلب تحقيقاً ننحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ، وإذا كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية يتقنها شخص عن آخر ، متى رأت أن تلك

الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى صحة ما أدلى به المحني عليه للشاهدين ..... و ..... وعول على ما بقلاه عنه ، فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال يتمحصر جدلاً موضوعياً لا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أ طرح تصوير الطاعن للحادث في قوله « إن المحكمة لاتعول على إنكار التهم الثاني ( الطاعن ) ولا تقيم له وزناً ولا تعول على دفاعه وتعتبره ضرباً من ضروب الدفاع قصداً به الإفلات من التهمة الثابتة في حقه من أدلة الثبوت سائلة البيان التي اطمأنت إليها المحكمة » وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها ، وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ، ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى أخذت بأقوال الشهود فإن ذلك يفيد إطراحها لجميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان الحكم قد كشف عن اطمئنانه إلى أقوال الشهود وإقتناعه بوقوع الحادث على الصورة التي شهدوا بها وأيدها التقرير الطبي الشرعي ، وكان ما أورده سائغاً في العقل والمنطق ومقبولاً في بيان كيفية وقوع الحادث ، فإن ما يثيره الطاعن من منازعة في سلامة ما استخلصه الحكم بدعوى الفساد في الاستدلال والقصور التسبب ، لا يعلو أن يكون مجادلة لتجريح أدلة الدعوى على وجه معين ، تأدياً من ذلك إلى مناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح ، مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جرائم الضرب عامة ومنها جريمة الضرب المفضي إلى الموت يتحقق متى ارتكب الجاني الفعل عن إرادة وعلم بأن هذا الفعل يترتب عليه المساس بسلامة المحني عليه أو صحته ، ولا يلزم تحدث الحكم صراحة عنه ،

بل يكفي أن يكون مفهوماً من وقائع الدعوى كما أوردها الحكم وهو ما تحقق في الحكم المطعون فيه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن في خصوص اعتماد الحكم على تقرير الصفة التشريحية رغم خلوه من بيان أن الوفاة تتفق والتصوير الذي أخذ به الحكم ، فهو مردود بأن الأصل أن المحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبر ، وأن تستخلص صورة الواقعة من سائر العناصر الأخرى المطروحة أمامها على بساط البحث متى كانت تؤيد التصوير الذي إنتهت إليه وتؤكد له لديها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان مؤدى ما حصله الحكم من أن الطاعن تماسك مع المحبى عليه وقام بدفعه أمام السيارة التي كان يقودها المتهم الآخر وطلب منه السير ومداهمة المحبى عليه بها ففعل ذلك محدثاً إصاباته التي أدت إلى وفاته . لا يتعارض مع ما نقله عن التقرير الطبي الشرعى الذى يبين من الاطلاع عليه ، أنه وإن أغفل تصوير الواقعة ، إلا أنه أثبت أن إصابات المحبى عليه ذات طبيعة رضية تنشأ من المصادمة والإحتكاك بجسم أو أجسام صلبة راضية ذات ملمس خشن ، وأن الوفاة إصابية ناشئة عن الكسور المشاهدة بالأضلاع وما صاحبها من تكدمات وتهتكات بالرئتين ومن تهتك الطحال ومن النزف الدموى فإن ما خلص إليه الحكم من تصوير للواقعة لا يعد إفتئنا منه على الشهادة أو الدليل الفني ولا تنافر فيه مع العقل والمنطق . لما كان ذلك ، وكان الثابت من مدونات الحكم المطعون فيه ، أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف القتل العمد ، فعدلت المحكمة هذا الوصف إلى وصف الضرب المفضى إلى الموت ، وكان الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف القانونى الذى ترفع به الدعوى الجنائية قبل المتهم ، لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته ، وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد الواقعة بعد تمحيصها إلى الوصف القانونى الصحيح



الذى ترى إنطباقه على الواقعة . وإذا كانت الواقعة المبينة بأمر الإحالة  
والتي كانت مطروحة بالجلسة ، هي بذاتها الواقعة التي اتخذها الحكم المطعون  
فيه أساساً للوصف الجديد الذي دان الطاعن على أساسه ، وكان مرد هذا  
التعديل - على ما يبين من مدونات الحكم المطعون فيه - هو عدم قيام الدليل  
على أن الطاعن حين إعتدى على المحنى عليه قد انتوى قتله ، ولم يتضمن  
التعديل إسناد واقعة مادية أو إضافة عناصر تختلف عن الواقعة الأولى ،  
فإن المحكمة لا تلتزم في مثل هذه الحالة بتنبيه المتهم أو المدافع عنه إلى ما أجرته  
من تعديل في الوصف اقتصر على إستبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت  
بها الدعوى ، ومن ثم تنحسر عن الحكم قالة الإخلال بحق الدفاع . لما كان  
ذلك ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً :

---

## جلسة ١٣ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، محمد حسين لبيب وحسن عميرة .

(٦٨)

### الظعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) انقطاع المراسلات التليفونية • جريمة « اركانها » • حكم « تسببيه •  
تسبيب غير معيب » • نقض « اسباب الظعن • ما لا يقبل منها » •

مناط العقاب على موجب حكم المادتين ١٦٤ ، ١٦٦ عقوبات إنقطاع المواصلات بالفعل  
وكون هذا الإنقطاع نتيجة عمد • إدانة المتهم بعد التحقق من ذلك • صحيح •

- (٢) اثبات « اقرار المتهم » • قبض • تفتيش •

سلطة المحكمة تقدير حقيقة أقوال المتهم دون الأخذ بظاهرها •  
سلطتها في الأخذ بتلك الأقوال • ولو صدرت بعد قبض وتفتيش باطلين • متى قدرت أن أقواله  
لم تكن متأثرة بالإجراء الباطل •

- (٣) تفتيش « التفتيش باذن » • مأمور الضبط القضائي « اختصاص مأمور  
الضبط القضائي » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

إتخاذ رجال الشرطة الإجراءات لضبط جريمة بعد الإبلاغ عنها • لا يعد تحريفاً على إرتكابها •

- (٤) اجراءات التحقيق • بطلان • استدلال • دفع • الدفع ببطلان محضر جمع  
الاستدلالات » • نقض « اسباب الظعن • ما لا يقبل منها » •

علم جواز الدفع ببطلان محضر الضبط • لأول مرة أمام النقض لأنه من الإجراءات السابقة  
على المحاكمة •

١ - متى كان القانون يوجب في الجريمة المعاقب عليها في المادتين ١٦٤ ،  
١٦٦ من قانون العقوبات توافراً ، أمرين لإنقطاع المواصلات بالفعل ، وكون  
هذا الإنقطاع نتيجة لتعمد المتهم لإرتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصوله فإنه

فإنه يتبين على المحكمة — إذا مارأت إدانة المتهم في تلك الجريمة — أن تذكر الدليل على تعمد ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصول إنقطاع المواصلات وأن تتحدث عن مدى التعطيل الذي نتج عن ذلك .

٢ — لما كان للمحكمة سلطة تقدير أقوال المتهم ولها أن تنفذ إلى حقيقتها دون الأخذ بظاهرها . كما أن لها في حالة الدفع ببطلان إجراء ما وثبت ذلك أن تقدر مبلغ إتصال هذه الأقوال بالإجراء الباطل ومدى تأثيرها به بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة — تأسيساً على ما سبق — قد اطمأنت إلى سلامة الدليل المستمد من إعراف الطاعن بالتحقيقات بصدور الأحاديث المسجلة على شرائط التسجيل المضبوطة منه فعلا وإلى أن هذه التسجيلات قد تمت وفق القانون فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٣ — لما كان ما يثيره الطاعن بشأن الدور الذي قام به رجال الشرطة في الدعوى والإجراءات التي اتخذت لضبط الواقعة — باتفاقهم مع الشاهد . . . مردوداً بأن تلك الإجراءات لم تكن بقصد التحريض على ارتكاب الجريمة بل كانت لاكتشافها وليس من شأنها أن تؤثر في قيام الجريمة ذاتها .

٤ — لما كان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان محضر تفرغ الشرائط المسجلة فإن هذا الوجه من النعي غير مقبول . لما هو مقرر أن الدفع ببطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا يجوز إثارة لأول مرة أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخرين . بآتهم الأول والثاني : تسبباً عمداً في إنقطاع المراسلات التليفونية التي أنشأتها الحكومة على النحو المبين بالتحقيقات . ثانياً : المتهم الأول أيضاً : — بصفته موظفاً عمومياً في قست سنترال العباسية هدد الشاهدة الثانية ومواطني آخرين بإفشاء الأمور التي تم التحصل عليها بالطرق الميئة



بوصف الإتهام الثالث لحملهم على الإنصياح لرغباته وعلى النحو المبين بالتحقيقات وذلك اعتماداً على سلطة وظيفته . ثالثاً : المتهمون جميعاً وهم موظفون عموميون الأول والثاني والرابع والخامس فينون تيست بسنترال العباسية والمتهم الثالث مهندس بسنترال الأوبرا . ١ - إعتلوا على حرمة الحياة الخاصة للمجنى عليها ساقفة الذكر بأن استرقوا السمع عن طريق أجهزة المواصلات التليفونية لمحادثات جرت في أمكنة خاصة وذلك اعتماداً إلى سلطة وظيفتهم على النحو المبين بالتحقيقات . ٢ - تسبوا عمداً في إزعاج المواطنين ساقف الذكر باستعمال أجهزة المواصلات التليفونية على النحو المبين بالتحقيقات . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً بالمواد ١٦٤ ، ١٦٦ ، ١٦٦ مكرراً . ٣٠٩ مكرر / ١ - ٤ ، ٣٠٩ مكرر أ / ٢ - ٣ ، ٢ / ٣٢ من قانون العقوبات بمعاوية المتهم الأول (الطاعن) بالسجن لمدة خمس سنوات عما أسند إليه وببراءة باقي المتهمين مما أسند إليهم .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

### الحكمة

حيث أن مبنى الظعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم التسبب عمداً في إنقطاع المراسلات التليفونية والتهديد بإفشاء الأسرار والإعتداء على حرمة الحياة الخاصة للمواطنين قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم لم يبين أن فعل الطاعن ترتب عليه إنقطاع المراسلات التليفونية ولم يدل على ذلك ، وأغفل استظهار ركن العمد من الجرائم المنسوبة إليه ، وعول على تسجيلات باطلة تمت قبل الحصول على إذن من القاضي كما عول على إعراف منسوب للطاعن بصحة هذه التسجيلات الباطلة التي من بينها حديثاً بينه وبين الشاهد . . . . . تم بتجريف من رجال المباحث ، هذا إلى أن الحكم تساند إلى محضر تفريغ

الشرائط المسجلة رغم ما شابه من بطلان لعدم قيام الخبير الذي ندب لهذا العمل بخلف اليمين .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مفاده أن الطاعن استغل عمله كفى بسنرال العباسية في معرفة أرقام المتحدثين تليفونيا وقام خلال السنوات السابقة على يوم ٢١ - ٣ - ١٩٨١ باستراق السمع والتنصت على المحادثات التليفونية التي كان يجريها بعض المشتركين وسهل له ذلك معرفة الكثير من أسرارهم الخاصة التي استغلها في تهديد الإثبات منهم بإفشاء تلك الأسرار ما لم يستجيب لرغباته غير المشروعة وتكوين علاقات معهم منافية للآداب لا خارج مساكنهم كما أنه دأب على قطع المراسلات التليفونية عن بعضهم مستغلا في ذلك الآلات التي يعمل عليها وذلك للضغط عليهم للرضوخ لرغباته فضلا عن إزعاجهم بمحادثاته معهم ليلا دون موافقتهم. وقد أورد الحكم على ثبوت هذه الوقائع أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومعاينة النيابة لأجهزة سنرال العباسية وما تضمنه محضر تفريغ الشرائط المسجلة وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها. لما كان ذلك وكان القانون يوجب في الجريمة المعاقب عليها في المادتين ١٦٤ ، ١٦٦ من قانون العقوبات توافر أمرين إنقطاع المواصلات بالفعل، وكون هذا الإنقطاع نتيجة لتعمد المتهم ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصوله فإنه يتعين على المحكمة - إذا ما رأت إدانة المتهم في تلك الجريمة - أن تذكر الدليل على تعمد ارتكاب الفعل الذي تسبب عنه حصول إنقطاع المواصلات وأن تتحدث عن مدى تعطيل الذي نتج عن ذلك وكان يبين أن الحكم قد استظهر من أقوال الشاهدين . . . . . و . . . . . أن الطاعن تعمد قطع الحرارة عن الخط التليفوني الخاص بكل منهما مراراً كوسيلة للضغط عليها للانصياع لمطالبه بإنشاء علاقات آمنة معه وأن المعاينة التي أجرتها النيابة العامة لسنرال العباسية والأجهزة المستخدمة فيه أثبتت مكنة الطاعن استعمالها في تعطيل الخطوط التليفونية للمشاركين وقطع الحرارة عنها . كما استظهر الحكم أيضاً من أقوال الشاهدين

السابقتين والشهود ..... و ..... و ..... تعتمد الطاعن إزعاجهم وتهديدهم بافشاء أسرارهم التي تحصل عليها نتيجة تصسته على تليفوناتهم بقصد الوصول إلى مآربه السالف. ومن ثم فإن نعي الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله ، لما كان ذلك وكان للمحكمة سلطة تقدير أقوال المتهم ولها أن تنفذ إلى حقيقتها دون الأخذ بظاهرها كما أن لها في حالة الدفع ببطلان إجراء ما وثبت ذلك أن تقدر مبلغ إتصال هذه الأقوال بالإجراء الباطل ومدى تأثيرها به بحيث إذا قدرت أن هذه الأقوال صدرت منه صحيحة غير متأثر فيها بهذا الإجراء الباطل جاز لها الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة - تأسيساً على ما سبق - قد اطمأنت إلى سلامة الدليل المستمد من إعراف الطاعن بالتحقيقات بصور الأحاديث المسجلة على شرائط التسجيل المضبوطة منه فعلا وإلى أن هذه التسجيلات قد تمت وفق القانون فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان ما يثيره الطاعن بشأن الدور الذي قام به رجال الشرطة في الدعوى والإجراءات التي اتخذت لضبط الواقعة - باتفاقهم مع الشاهد . . . . . مردود بأن تلك الإجراءات لم تكن بقصد التحريض على ارتكاب الجريمة بل كانت لاكتشافها وليس من شأنها أن تؤثر في قيام الجريمة ذاتها . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان محضر تفريغ الشرائط المسجلة فإن هذا الوجه من النعي يكون غير مقبول. لما هو مقرر أن الدفع ببطلان إجراء من الإجراءات السابقة على المحاكمة لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض. لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً



## جلسة ١٤ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحيد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار ، محمد السامى ، أحمد صفان ومحمود البارودى .

( ٦٩ )

### الطعن رقم ٥٥٠١ لسنة ٥٢ القضائية

(١) حكم « بياناته » « تسببيه » « تسبیب معيب » • نقض « اسباب الطعن »  
ما يقبل منها •

خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة • يعيب الحكم • متى كان هذا التاريخ منفصلاً بحكم  
القانون على الواقعة •

(٢) تزوير « استعمال اوراق مزورة » • دعوى جنائية « انقضاؤها بمضى  
المدة » • تقادم • جريمة « الجريمة المستمرة » • نقض « حالات الطعن » الخطأ  
في تطبيق القانون •

جريمة استعمال ورقة مزورة • جريمة مستمرة • تبدأ بتقديمها والتمسك بها وتبقى مستمرة  
ما بقى ذلك التمسك •

سقوط الدعوى الجنائية • بدؤه من تاريخ الكف عن التمسك بها • أو التنازل عنها أو  
الحكم بتزويرها •

١ - من المقرر أن خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة يعيبه طالما أن هذا التاريخ  
يتصل بحكم القانون على الواقعة وما دام الطاعن يدعى أن الدعوى الجنائية  
قد انقضت بالتقادم ، وكان الطاعن يذهب في وجه طعنه إلى أن الجريمة  
التي حوكم من أجلها قد سقطت بمضى المدة فإن النعى على الحكم في هذا  
الخصوص يتصل بحكم القانون على الواقعة •

٢ - جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك  
بها ، وتبقى مستمرة ما بقى مقدمها متمسكاً بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى  
إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها - ولو ظلت في يد  
الجهة المستعملة أمامها - أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها •

## الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن : أولاً : زور إيصالاً على النحو المبين بالأوراق وكان ذلك بطريق الإصطناع على النحو المبين بالأوراق . ثانياً : استعمل المحرر المذكور مع علمه بذلك . وطلبت معاقبته بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات وادعى ..... مدنياً قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الدقي قضت غيابياً عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل عن التهمتين وكفالة عشرين جنياً وإحالة الدعوى المدنية للمحكمة المدنية المختصة بلا مصاريف . عارض المحكوم عليه وقضى بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . استأنف . ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت بحضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى الإكتفاء بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل وتأييده فيما عدا ذلك .

فقرر الأستاذ ... .. المحامي نيابة عن المحكوم عليه الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .... ألغ

## الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمى تزوير محرر عرفى واستعماله قد شابه خطأ فى الواقع أدى إلى خطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم الابتدائى المؤيد لأسنابه بالحكم المطعون فيه أورد تاريخاً للواقعة يخالف التاريخ الحقيقى لاثمة التى رفعت بها الدعوى ، هذا إلى أن رد الواقعة إلى تاريخها الحقيقى يتأدى إلى أن الدعوى الجنائية تكون قد انقضت بالتقادم إذ أن الواقعة حدثت فى ١ - ٧ - ١٩٧٠ فى حين أن الملبى بالحق المدنى لم يحرك الدعوى الجنائية إلا بعد مضى أكثر من ثلاث سنوات من هذا التاريخ . مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه في يوم ١ - ٧ - ١٩٧٠ ارتكب تزويراً في محرر عرفى واستعمل هذا المحرر المزور ، إلا أن الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه إذ عاقبه عن هذه الواقعة فقد أورد في مدوناته تاريخاً لها هو ١ - ٧ - ١٩٧٥ . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة يعيبه طالما أن هذا التاريخ يتصل بحكم القانون على الواقعة وما دام الطاعن يدعى أن الدعوى الجنائية قد انقضت بالتقادم ، وكان الطاعن يذهب في وجه طعنه إلى أن الجريمتين اللتين حوكم من أجلهما قد سقطتا بمضى المدة فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص يتصل بحكم القانون على الواقعة . لما كان ذلك ، وكانت جريمة استعمال الورقة المزورة جريمة مستمرة تبدأ بتقديم الورقة والتمسك بها . وتبقى مستمرة ما بقي مقدمها متمسكاً بها ، ولا تبدأ مدة سقوط الدعوى إلا من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها - ولو ظلت في يد الجهة المستعملة أمامها - أو من تاريخ صدور الحكم بتزويرها ، وكان يبين من الإطلاع على المفردات أن الترخيص الذي قدم بشأنه الإيصال موضوع الاتهام تسلمه الطاعن في ١٢ - ١١ - ١٩٧٠ وبذلك قد تحقق الغرض الذي استهدفه الطاعن من تقديم المحرر المزور المتمسك به بما مؤداه أن الطاعن قد كف عن التمسك بهذا الإيصال من هذا التاريخ وبالتالي يبدأ منه سريانه المدة المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة بالنسبة لجريمة استعمال المحرر . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يسأل في محضر جمع الاستدلالات عن التهمتين المسندتين إليه . إلا بتاريخ ٢٠ - ١٠ - ١٩٧٤ فإنه من ثم يكون قد مضت مدة تزيد على ثلاث سنوات على تاريخ تزوير هذا المحرر والكف عن التمسك به دون أى إجراء قاطع للتقادم وتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضى المدة طبقاً للمادة ١٥ من قانون الإجراءات الجنائية . لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن يكون قد خالف التطبيق السليم للقانون مما يتعين معه نقضه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة وبراءة الطاعن مما نسب إليه .



## جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور : نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد يونس ثابت ، فوزى أحمد المملوك ، محمد عبد الرحيم نافع وحسن غلاب .

( ٧٠ )

### الطعن رقم ٥٤٧٧ لسنة ٥٢ القضائية

قانون « تفسيره » « تطبيقه » • سلاح • جريمة « أركانها » • ظروف مشددة •  
سرقة •

مناط إعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في جريمة المادة ٣١٥ عقوبات ؟

من المقرر أن العبرة في إعتبار السلاح ظرفاً مشدداً في السرقة ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون لطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية بأدلة سائغة أن حملها كان لمناسبة السرقة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بما أورده في ملوناته سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو لإطراحه للدفاع الطاعن بأن الواقعة تشكل جنحة سرقة، لم يستظهر أن حمل المتهم الثاني للمدنية التي ضبطت معه عند القبض عليه في أعقاب اقترافه هو والطاعن واقعة السرقة المسندة إليهما كان بمناسبة ارتكابهما لتلك الجريمة فإنه يكون معيياً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة مما يتعين معه نقضه والإحالة .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة ١ - الطاعن وآخر بأنهما : سرقا الساعة المبينة الوصف والقيمة بالتحقيقات والمملوكة ل..... أثناء تواجدده بإحدى الطرق العامة داخل مدينة القاهرة بشارع «شنن» ببولاق حالة كون المتهم الأول حاملاً سلاحاً (مطواة) مخبأة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت غيابياً للأول وحضورياً للثاني عملاً بالمادة ٣١٥ من قانون العقوبات بمعاينة كل منهما بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات .

فطعن المحكوم عليه الثاني في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ  
وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة السرقة ليلاً في الطريق العام من شخصين مع حمل سلاح فقد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسيب ذلك بأن المدية التي ضبطت مع المتهم الآخر - المحكوم عليه غيابياً - ليست سوى سلاح بالتخصيص ولا تعد في صورة الدعوى ظرفاً مشدداً في جريمة السرقة لأن حملها لم يكن بغرض شد أزر الجاني وإلقاء الخوف في نفس المجنى عليه ، وإذ كان الحكم لم يأخذ بدفاع الطاعن في هذا الصدد واتخذ من مجرد حمل المدية في ذاته دليلاً على توافر أركان جناية السرقة المستندة إليه وإلى المحكوم عليه الآخر دون أن يدل على أن حملها كان بمناسبة السرقة ، فإنه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بأنه « أثناء تواجد المجنى عليه ..... في شارع «شنن» بدائرة قسم بولاق طلب منه المتهم الأول ..... إشعال سيجارة وكان يستقل وقتئذ دراجة بخارية يقودها المتهم الثاني ..... (الطاعن) ، وما أن رفع المجنى عليه يده لأشعال السيجارة حتى فوجيء بالمتهم الأول ينحطف ساعده يده ولاذ

المتهمان بالفرار بالدراجة البخارية فقام بإبلاغ أميني البحث . . . . .  
و. . . . . من قوة قسم بولاق الذين تصادف مرورهما عقب  
الحادث ، وقد تمكنا من ضبط المتهم الأول ومعه الساعة المسروقة وكان  
يحمل مطواة قرن غزال» وبعد أن أورد الحكم الأدلة التي صحت لدى المحكمة  
على حدوث الواقعة بتلك الصورة محصلة من أقوال المجني عليه ورئيس وحدة  
مباحث القسم وأميني البحث الجنائي عرض للدفاع الطاعن بأن الواقعة جنحة  
سرقة وأطرحه بقوله «أن الصورة التي استخلصتها المحكمة أخذاً بأقوال الشهود  
التي اطمأنت إليها المحكمة وإرتاحت لها أن السرقة وقعت ليلاً من شخصين  
هما المتهمان الأول والثاني بالطريق العام وكان المتهم الأول يحمل سلاحاً هو  
المطواة قرن غزال الأمر الذي تتطلبه المادة ٣١٥ عقوبات في فقرتها الأولى  
والثانية لإعتبار الواقعة جنابة» لما كان ذلك، وكان من المقرر أن العبرة في إعتبار  
السلاح ظرفاً مشدداً في السرقة ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة  
والذخائر وإنما تكون لطبيعة هذا السلاح وهل معد في الأصل للإعتداء  
على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض، أو أنه  
من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن  
معدة له بحسب الأصل كالسكين أو المطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها  
إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية بأدلة سائغة أن حملها  
كان لمناسبة السرقة. لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه بما أورده في ملوناته  
سواء في بيانه لواقعة الدعوى أو لإطراحه لدفاع الطاعن بأن الواقعة تشكل  
جنحة سرقة، لم يستظهر أن حمل المتهم الثاني للمدنية التي ضبطت معه عند القبض  
عليه في أعقاب اقترافه هو والطاعن واقعة السرقة المسندة إليهما كان بمناسبة  
إرتكابهما لتلك الجريمة فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يعجز محكمة النقض  
عن مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة مما يتعين معه نقضه والإحالة



## جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل يرهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد يونس ثابت ، فوزى أحمد الملوك ، راغب عبد الظاهر ومحمد  
عبد الرحيم نافع .

( ٧١ )

### الطعن رقم ٥٤٨٠ لسنة ٥٢ القضائية

جريمة « أركانها » • اختلاس أموال أميرية • حكم «تسبيبه • تسبیب معيب» •  
نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •  
جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٣ / ١ مكرراً من قانون العقوبات . مناط  
تحققها ؟

العبارة بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته إقتصار الحكم على ذكر أن  
الطاعن هو المشرف المسئول عن المحطة التي ظهر في ميزانية الجمعية أنها حققت خسارة • قصور  
يطله .

لما كانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ١١٣ / ١ مكرراً من قانون  
العقوبات التي دين الطاعن بها لا تتحقق إلا إذا كان تسلم المال المختلس من  
مقتضيات العمل ويدخل في إختصاص المهتم الوظيفي استناداً إلى نظام مقرر  
أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح ، والعبارة هي  
بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته — وإذا كان الحكم المطعون  
فيه لم يستظهر أن المواد البترولية — محل التهمة — قد أودعت عهدة الطاعن  
أو سلمت إليه بسبب وظيفته ، بل اقتصر في معرض تحصيله لواقعة الدعوى  
بذكر أن الطاعن هو المشرف المسئول عن المحطة التي ظهر في ميزانية الجمعية  
أنها حققت خسارة ، وكان ما أورده الحكم على النحو المتقدم لا يتوافر به  
التدليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة والذي لا تقوم الجريمة التي  
دين الطاعن بها إلا بتوافره — فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يطله ويعجز

محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقرير برأى فى شأن ما يثيره الطاعن فى الأوجه الأخرى من طعنه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: وهو فى حكم الموظف العمومى مشرف محطة الخلعة التابعة للجمعية التعاونية للنقل بالسيارات محافظة الغربية اختلس مالا عاماً هو المواد البترولية الميينة بالمحضر والبالغ قيمتها ٢٩٥٦,٦٥٠ جنيهاً والمملوكة لتلك الجمعية والمسلمة إليه بسبب وظيفته حالة كونه أميناً عليه، وأمرت بإحالة إلى محكمة جنايات طنطا لمعاقبته طبقاً للقيد الوصف الواردين بأمر الإحالة والمحكمة المذكورة قضت حضورياً فى ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨١ عملاً بالمواد ١/١١١ ، ١/١١٣ مكرر ، ١١٨ ، ١١٩ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغزله من وظيفته وبإلزامه برد مبلغ ٢٩٥٦,٦٥٠ جنيهاً وبتغريمه مبلغاً مساوياً لهذا المبلغ .  
فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## الحكمة

حيث إنه مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١/١١٣ مكرراً من قانون العقوبات ، فقد شابه القصور فى التسبب ذلك بأنه لم يستظهر طبيعة عمل الطاعن وصلته مع غيره من العاملين فى تداول المواد البترولية المختلصة وكيفية استلام الطاعن لها - مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه وهو فى حكم الموظف العام اختلس مالا عاماً هو المواد البترولية المملوكة للجمعية التعاونية للنقل بالسيارات بمحافظه الغربية والمسلمة إليه بسبب وظيفته حالة كونه أميناً عليها ، فقضت محكمة الجنايات

بإدانتته طبقاً للمواد ١/١١١ ، ١/١١٣ مكرراً ، ١١٨ ، ١١٩ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشتمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة التي دان المتهم بها والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وكانت الجريمة المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ مكرراً من قانون العقوبات التي دين الطاعن بها لا تتحقق إلا إذا كان تسلم المال المختلس من مقتضيات العمل ويدخل في اختصاص المتهم الوظيفي إستناداً إلى نظام مقرر أو أمر إداري صادر ممن يملكه أو مستمداً من القوانين واللوائح ، العبرة هي بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته - وإذا كان الحكم المطعون فيه لم يستظهر أن المواد البترولية - محل التهمة - قد أودعت عهدة الطاعن أو سلمت إليه بسبب وظيفته ، بل اقتصر في معرض تحصيله لواقعة الدعوى بذكر أن الطاعن هو المشرف المسئول عن المحطة التي ظهر في ميزانية الجمعية أنها حققت خسارة ، وكان ما أورده الحكم على النحو المتقدم لا يتوافر به التدليل على تحقق ركن التسليم بسبب الوظيفة والذي لا تقوم الجريمة التي دين الطاعن بها إلا بتوافره - فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يبطله ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم والتقارير برأى في شأن ما يثيره الطاعن في الأوجه الأخرى من طعنه . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن



## جلسة ١٥ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: محمد أحمد حمدي، أحمد محمود هيكل، محمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد .

( ٧٢ )

### الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ القضائية

(١) دعوى جنائية « انقضاءها بمضى المدة » • تقادم • نقض « أسباب الطعن •  
ما يقبل منها » • نظره والحكم فيه • • دعوى مدنية •

مضى أكثر من الثلاث سنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجرح  
من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض • دون إتخاذ أى إجراء  
قاطع لها • أثره إنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة •

الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة ، لا أثر له مل سير الدعوى المدنية المرفوعة معها  
التي تنقض بمضى المدة المقررة في القانون المدني •

(٢) دعوى مدنية • دفع • الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية •

القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية إستناداً إلى أن الطاعن لم يكن طرفاً في  
محضر الصلح المقدم في الدعوى • صحيح •

(٣) دفاع « الدفاع الجوهري • الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » • حكم  
« تسببيه • تسبیب غير معيب » •

الدفاع الجوهري • متى تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه ؟

أن يكون مع جوهرية جدياً يشهد له الواقع ويسانده ...

(٤) نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » • دفع • الدفع بطلان  
اذن التفتيش •

الدفع المتعلق بحكم آخر غير الحكم المطعون فيه • أثره • عدم قبوله •

(٥) دستور • شريعة اسلامية • قانون « تطبيقه » • اثبات « شهود » •

النص في المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ، ليس  
واجب الاعمال بذاته • مقصوده • الدعوة لإتخاذ الشريعة الإسلامية مصدراً لما يسن من قوانين •  
عدم وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية تعويلاً على النص المشار إليه إلا اذا أفرغ الشارع تلك  
الأحكام في نصوص محددة للعمل بها •

## (٦) قتل خطأ • إثبات • « بوجه عام » •

العبارة في الإثبات في المواد الجنائية • بإقتناع قاضي الموضوع من أى دليل أو قرينة يرتاح إليها •

١ - إذ كان الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ بإدانة الطاعن بجنحة القتل الخطأ وإلزامه بتعويض مدني وقرر المحكوم عليه بالظن فيه بطريق النقض في ذات يوم صدوره وقدم أسباباً لطعنه في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء منذ ذلك التاريخ إلى أن نظرت أمام محكمة النقض بجلعة الأول من مارس سنة ١٩٨٣ . وإذ كان يبين من ذلك أنه قد انقضى على الدعوى من تاريخ تقديم أسباب الطعن الحاصل في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد الجرح دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها إلا بمضي المدة المقررة في القانون المدني .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية لتصلح المدعى بالحق المدني عنها بما مفاده أن الطاعن لم يكن طرفاً في هذا الصلح وكان الطاعن لا يمارى في صحة ما نقله الحكم عن محضر الصلح والذي لم يكن الطاعن ممثلاً فيه فإن ما انتهى إليه الحكم في شأن الدعوى المدنية يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد .

٣ - من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهري كما تلزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جدياً يشهد له الواقع ويسانده، فإذا كان عارياً عن دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون في حل من الإلتفات

عنه دون أن تتناول الرد عليه في حـ بها ولا يعتبر سكوتها عن ذلك إخلالاً بحق الطاعن في الدفاع ولا قصوراً في حكمها .

٤- لما كان الدفع ببطلان أذن التفتيش الذي أسفر عن ضبط السلاح المستعمل في الحادث وطلب إجراء معاينة بشأن ذلك السلاح غير موجه إلى قضاء الحكم المطعون فيه ولا يتصل به إنما هو موجه لقضاء حكم محكمة الجنايات في الجناية رقم ١٧٠٥ سنة ١٩٧٦ سمسطة التي دين فيها الطاعن بتهمة إحرازه ذلك السلاح فإن ما يثيره الطاعن بهذا النعى لا يكون مقبولاً .

٥- لما كان مانص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإنما هو دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً فيما سنه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعويل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيذ .

٦ - الشارع لم يقيد القاضي الجنائي - في المحاكمات الجنائية - بدليل معين بل جعل من سلطاته أن يأخذ بأي دليل أو قرينة يرتاح إليها ولا يصح مصادرته في شيء من ذلك طالما أن ما استند إليه له مأخذه الصحيح من الأوراق .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : تسبب خطأ في موت . . . . . وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه ومخالفته القوانين واللوائح بأن أمسك بسلاح ناري وأطلق منه عيارين دون حيلة منه أصاب ثانيهما المحني عليه فأحدث إصابته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات . وادعى والد المحني عليه قبل المتهم بحق مدني قدره واحد وخمسون جنياً على سبيل التعويض المؤقت .



ومحكمة سمسطا الجزئية ، قضت حضورياً - عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم - ستة أشهر مع الشغل وغرامة مائة جنيه وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ بإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني واحداً وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت. فاستأنف المحكوم عليه، ومحكمة بنى سويف الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع في الدعوى الجنائية بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك بالنسبة للدعوى المدنية .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ . . .

## المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه قد صدر في ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٧٩ بإدانة الطاعن بجنحة القتل الخطأ وإلزامه بتعويض مدني وقرر المحكوم عليه بالظعن فيه بطريق النقض في ذات يوم صدوره وقدم أسباباً لطعنه في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ ولكن الدعوى لم يتخذ فيها أى إجراء منذ ذلك التاريخ إلى أن نظرت أمام محكمة النقض بجلسة الأول من مارس سنة ١٩٨٣. وإذا كان يبين من ذلك أنه وقد انقضى على الدعوى من تاريخ تقديم أسباب الطعن الحاصل في ٢٠ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ مدة تزيد على الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد الجرح دون إتخاذ أى إجراء قاطع لهذه المدة فتكون الدعوى الجنائية قد انقضت بمضي المدة ويتعين لذلك نقض الحكم المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة دون أن يكون لذلك تأثير على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها إلا بمضي المدة المقررة في القانون المدني .

وحيث إنه فيما يتعلق بالدعوى المدنية فإن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتأييد حكم أول درجة فيما انتهى إليه من إدانته وإلزامه بالتعويض المدني المؤقت قد شابه خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع

وانطوى على قصور في التسييب وفساد في الاستدلال ذلك أن الحاضر عن الطاعن دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجناية رقم ١٧٠٥ سنة ١٩٧٦ سمسطا بيد أن المحكمة رفضت هذا الدفع بلا مسوغ وقضت للمدعى بالحق المدني بالتعويض رغم تصالحه في الدعوى المدنية - هذا وقد نازع الطاعن في قدرة المحجى عليه على الكلام بتعقل عقب إصابته وطعن في الأقوال التي نقلها عنه بعض الشهود التي عولت المحكمة على شهادتهم في إدانته - وذلك في مذكرته المقدمة بدفاعه لمحكمة ثاني درجة - إلا أن المحكمة التفشت عن تحقيق هذا الدفاع ولم تعرض له إيراداً أو رداً رغم جوهرية - كما دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش الذي أسفر عن ضبط السلاح لدى الطاعن وطلب إجراء معاينة لمكان ضبطه فلم تجبه المحكمة إلى طلبه ولم ترد على دفعه - هذا فضلاً عن أن المحكمة عولت في قضائها على شهادة المحجى عليه وهو صغير وعلى شهادة والديه المنقولة عنه في حين أن الشريعة الإسلامية لا تجيز شهادة الوالدين لولدهما ، فضلاً عن أن الحادث وقع بسبب تجمهر الأهالي فلم يعرف الفاعل مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه قد أورد الدفع المبدي من الطاعن بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها في الجناية رقم ١٧٠٥ سنة ١٩٧٦ سمسطا ورد عليه بما مفاده أنه بمطالعة الجناية المذكورة يبين منها أن النيابة العامة لم تقدم الطاعن إلى محكمة الجنايات بتهمة القتل الخطأ وإنما قلعتهم فقط بتهمة إحراز السلاح والذخيرة وإطلاقه أعيرة داخل القرية وقد دين في هذه الجرائم فقط ومن ثم فلا وجه لهذا الدفع ولا إرتباط بين بتهمة القتل الخطأ وتلك الجرائم وإنتهت إلى رفض هذا الدفع لعدم قيامه على أساس صحيح من القانون - لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المضمومة أن تهمة القتل الخطأ لم تكن معروضة على محكمة الجنايات في الجناية رقم ١٧٠٥ سنة ١٩٧٦ سمسطا وإنما نسخت بشأنها صورة من التحقيقات عرضت على محكمة الجناح المختصة بنظرها حيث صدر بشأنها الحكم المطعون فيه والذي انتهى صحيحاً في القانون إلى عدم وجود إرتباط بين جريمة القتل الخطأ وجرائم

إحراز السلاح ويكون قضاؤه برفض ذلك الدفع المبدى من الطاعن سليماً ويضحي النعى في هذا الخصوص غير سديد - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع المبدى من الطاعن بعدم قبول الدعوى المدنية لتصلح المدعى بالحق المدني عنها بما مفاده أن الطاعن لم يكن طرفاً في هذا الصلح وكان الطاعن لا يمارى في صحة ما نقله الحكم عن محضر الصلح والذي لم يكن الطاعن ممثلاً فيه فإن ما انتهى إليه الحكم في شأن الدعوى المدنية يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون منعى الطاعن في هذا الشأن غير سديد . لما كان ذلك وكان يبين من المفردات المنضمة أنه ثبت من تقرير الطبيب الشرعى قدره المحنى عليه على الكلام بتعقل عقب إصابته ولدى سؤاله بمعرفة ضابط الشرطة وكان من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهري كما تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه أن يكون مع جوهريته جدياً يشهد له الواقع ويسانده فإذا كان عارياً عن دليله وكان الواقع يدحضه فإن المحكمة تكون في حل من الالتفات عنه دون أن تتناول الرد عليه في حكمها ولا يعتبر سكوتها عن ذلك إخلالاً بحق الطاعن في الدفاع ولا قصوراً في حكمها ومن ثم فإن نعى الطاعن في هذا الخصوص يكون غير سديد - لما كان ذلك وكان الدفع ببطلان إذن التفتيش الذى أسفر عن ضبط السلاح المستعمل في الحادث وطلب إجراء معاينة بشأن ذلك السلاح غير موجه إلى قضاء الحكم المطعون فيه ولا يتصل به إنما هو موجه لقضاء حكم محكمة الجنايات في الجناية رقم ١٧٠٥ سنة ١٩٧٦ سمسطا التى دين فيها الطاعن بتهمة إحرازه ذلك السلاح فإن ما يثيره الطاعن بهذا النعى لا يكون مقبولاً - لما كان ذلك وكان ما نص عليه الدستور في المادة الثانية منه من أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإنما هو دعوة للشارع كى يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً فيما يسنه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتعديل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية



محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيذ — لما كان ذلك وكان الشارع لم يقيد القاضي الجنائي — في المحاكمات الجنائية — بدليل معين بل جعل من سلطته أن يأخذ بأي دليل أو قرينة يرتاح إليها ولا يصح مصادره في شيء من ذلك طالما أن ما استند إليه له مأخذه الصحيح من الأوراق ، فإن تعويل الحكم المطعون فيه على شهادة المجني عليه وعمره أربعة عشر عاماً على ما هو ثابت فيه وعلى شهادة والديه نقلاً عنه ليس فيه ما يخالف القانون — لما كان ذلك وكان ما ينعاه الطاعن من أن الحادث وليد تجمهر الناس وأن الفاعل مجهول إنما ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير عناصر الدعوى والأدلة فيها لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض. لما كان ماتقدم جميعه فان الطعن في شأن الدعوى المدنية يكون غير قائم على أساس سليم ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان، حسين كامل حنق، محمد مملوح سالم ومحمود جوي الدين.

( ٧٣ )

### الطعن رقم ٥٧٩٥ لسنة ٥٢ القضائية

دعوى مدنية • مسئولية مدنية • جريمة « اركانها » • تفويض • محكمة  
النقض سلطتها •

إغفال الحكم المطعون فيه بيان إدعاء المدعى بالحقوق المدنية • وعلاقته بالهجي عليه وصفته  
في الدعوى المدنية • والمستول عن الحقوق المدنية • وأساس مسئوليته • وسبب تضامته فيها • قصور •  
نقض الحكم بالنسبة للطاعن • يوجب نقضه بالنسبة للمحكوم عليه الآخر متى كان وجه الطاعن  
يتصل به •

محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات دون العناصر  
الأساسية في الدعوى •

لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين إدعاء المدعى بالحقوق المدنية وعلاقته  
بالهجي عليها وصفته في الدعوى المدنية ، كما خلا من بيان المستول عن الحقوق  
المدنية ومن إستظهار أساس المسئولية المدنية والتضامن بها ، وهي من الأمور  
الجوهرية التي يتعين ذكرها في الحكم ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذي يعجز  
هذه المحكمة عن بحث ما يثيره الطاعن في الوجه الثاني من عدم اختصاص القضاء  
الجنائي بالدعوى المدنية ، بما يوجب نقضه والإعادة فيها قضى به في تلك  
الدعوى بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر فيها لإتصال وجه الطعن به ،  
والزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة ، ولا يقدح  
في ذلك ما ورد بمحضر جلسة محكمة أول درجة من الإشارة إلى أن  
... .. مالك العقار ادعى مدنياً بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض  
الموقت ، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا في إثبات ما تم أمام المحكمة  
من إجراءات دون العناصر الأساسية في الدعوى •

## الوقائع

أُتهمت النيابة العامة . . . . . بأنه : (١) تسبب خطأ في إصابة . . . . . وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته اللوائح والقوانين. وذلك بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فاصطدم بجدار منزل المجني عليها فسقط عليها حيث أصيبت بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي . . (٢) قاد سيارة بدون رخصة قيادة . . (٣) قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر . . وطلبت عقابه بالمرأ ١/٢٤٤٤ من قانون العقوبات ومواد القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣. وأدعى . . . . . مالك العقار مدنياً قبل المتهم والمشتول عن الحقوق المدنية بالزامة بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح شبرا الخيمة الجزئية قضت حضورياً عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم خمسة عشر يوماً وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني بالتضامن مع المشتول عن الحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . . فأستأنف كل من المتهم والمشتول عن الحقوق المدنية . ومحكمة بنها الابتدائية ( بهيئة إستئنافية ) قضت حضورياً بقبول إستئناف المتهم والمشتول عن الحق المدني شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف ..

فطعنت إدارة قضايا الحكومة نيابة عن وزير الدفاع بصفته المشتول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## الحكمة

من حيث أن الطاعن ( المشتول عن الحقوق المدنية ) ينمى على الحكم المطعون فيه أنه إذ ألزمه والمتهم متضامنين بالتعويض عن جريمة الإصابة



الخطأ قد خالف القانون وشابه قصور في التسبب ، ذلك بأنه خلا من بيان اسم المدعى بالحقوق المدنية والمسئول عنها وأساس مسئولية الأخير ، فضلاً عن عدم إختصاص القضاء الجنائي بطلب التعويض عن التلف الذي أصاب الحجرة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ..

ومن حيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه بعد أن أورد واقعة الدعوى ومؤدى أدلة الثبوت فيها خلص إلى ثبوت جريمة الإصابة الخطأ في حق المتهم وإنهى في منطوقه إلى معاقبته بالحبس خمسة عشر يوماً وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني بالتضامن مع المسئول عن الحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين إدعاء المدعى بالحقوق المدنية وعلاقته بالجنح عليها وصفته في الدعوى المدنية ، كما خلا من بيان المسئول عن الحقوق المدنية ومن إستظهار أساس المسئولية المدنية والتضامن فيها ، وهى من الأمور الجوهرية التى يتعين ذكرها فى الحكم ، فإنه يكون معيباً بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة عن بحث ما يثيره الطاعن فى الوجه الثانى من عدم إختصاص القضاء الجنائى بالدعوى المدنية ، بما يوجب نقضه والإعادة فيما قضى به فى تلك الدعوى بالنسبة للطاعن والمحكوم عليه الآخر فيها لإتصال وجه الطعن به ، وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة ، ولا يقدح فى ذلك ما ورد بمحضر جلسة محكمة أول درجة من الإشارة إلى أن . . . . . مالك العقار ادعى مدنياً بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت ، ذلك أن محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا فى إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات دون العناصر الأساسية فى الدعويين ..

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنى ، محمد رقيق البسلويسى  
ومحمود بهى الدين .

( ٧٤ )

### الطعن رقم ٥٧٩٩ لسنة ٥٢ القضائية

مصادرة • سلاح • نقض • « حالات الطعن • الخطأ فى تطبيق القانون »  
« الحكم فى الطعن » •

المصادرة الوجوبية • إقتضاؤها أن يكون الشيء محرماً تداوله على الكافة • بما فهم المالك  
والحائز والمحرز • السلاح المرخص به ليس من هذا القليل •  
القضاء بمصادرة السلاح • المرخص به الذى لم يسهم صاحبه فى الجريمة • خطأ فى تطبيق القانون •  
تصححه محكمة النقض •

إذ كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات - التى إتخذها الحكم المطعون فيه  
سنداً لقضائه بالمصادرة - تحمى حقوق الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوباً  
تستلزم أن يكون الشيء محرماً تداوله بالنسبة إلى الكافة - بما فى ذلك المالك والحائز  
والمحرز على السواء - وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً فى  
إحرازها ، فإذا كان الشيء مباحاً لصاحبه الذى لم يسهم فى الجريمة ومرخصة  
له قانوناً فى حيازته ، فإنه لا يصح الحكم بمصادرة ما يملكه ومن ثم يكون  
الحكم المطعون فيه - فيما قضى من مصادرة مطلقة تشمل جميع الأسلحة  
والطلقات المضبوطة - قد خالف القانون ويتعين تصحيحه •

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم : المتهم الأول : ( أ ) قتل  
..... عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله  
فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت بحياته

( ب ) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن (بندقية خرطوش )  
 (ج) أحرز ذخائر طلقة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون  
 أن يكون مرخصاً له في حيازتها وإحرازها . المهتم اثنان : ( أ ) شرع في قتل  
 ..... عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً قاصداً من ذلك  
 قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وقد خاب أثر  
 الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج (ب) أحرز  
 بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن « بندقية خرطوش » (ج) أحرز  
 ذخائر طلقة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً  
 له في حيازته وإحرازه . المهتمين الثالث والرابع : شرعاً في قتل .....  
 عمداً بأن أطلق عليه كل منهما عياراً نارياً قاصدين من ذلك قتله فأحدثا به  
 الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وقد خاب أثر الجريمة لسبب  
 لا دخل لإرادتهما فيه هو مداركة المجنى عليه بالعلاج . المهتم الثالث أيضاً : سلم  
 سلاحه المرخص له بحيازته وإحرازه إلى ..... بدون ترخيص . . المهتم  
 الرابع أيضاً : (أ) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن (بندقية خرطوش)  
 ( ب ) أحرز ذخائر طلقة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون  
 أن يكون مرخصاً له في حيازته وإحرازه . (ج) أحرز بغير ترخيص سلاحاً  
 نارياً مششخن (مسدساً) . . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة  
 الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك . .  
 ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضورها للأول والثاني والرابع وغايبا  
 للثالث ببراءة كل من ..... و ..... و .....  
 مما أسند إليهم ومصادرة الأسلحة والذخائر المضبوطة . .  
 فطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق التقض ..... الخ

## الحكمة

من حيث ان النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه مخالفة القانون،  
 ذلك بأنه قضى بمصادرة جميع الأسلحة والذخائر المضبوطة مع أن من



بين ما ضبط بندقية خرطوش وست طلقات ثبت أنه مرخص بإحرازها  
ل... .. الذي لم يكن متهما في الدعوى ، وكذلك مسدس وطلقة  
ثبت أنه مرخص بإحرازه للمطعون ضده الثالث ... .. الذي قضى  
الحكم ببراءته من التهمة المسندة إليه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون  
ضدهم لعدم إطمئنانه إلى صحة إسناد التهم المنسوبة إليهم واستند في قضائه بمصادرة  
الأسلحة والذخائر المضبوطة إلى الحق المخول للمحكمة بمقتضى المادة ٣٠ من  
قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان يبين من المفردات المضمومة تحقيقاً  
لوجه الطعن أن من بين المضبوطات بندقية خرطوش رقم ١٧٠٠ وست طلقات  
خاصة بها ثبت من مذكرة مأمور مركز المنزلة أنه مرخص بإحرازها  
ل... .. بالترخيص رقم ١٢٧٧٨٦ حتى ٣١-١٢-  
١٩٨٠ ومسدساً عيار ٩ ماركة حلوان برقم ٩٦٢٨٧٣ وطلقة خاصة به ثبت  
من مذكرة مركز المنزلة بأنه مرخص بإحرازها ل... .. بالترخيص  
رقم ٢٧٨٢٢٥ حتى عام ١٩٧٩ . وإذ كانت المادة ٣٠ من قانون العقوبات  
... التي اتخذها الحكم المطعون فيه سنداً لقضائه بالمصادرة - تحمي حقوق  
الغير حسن النية ، وكانت المصادرة وجوباً تستلزم أن يكون الشيء محرماً  
تداوله بالنسبة إلى الكافة - بما في ذلك المالك والحائز والمحرز على السواء -  
وهو ما لا ينطبق على الأسلحة المرخص قانوناً في إحرازها ، فإذا كان الشيء مباحاً  
لصاحبه الذي لم يسهم في الجريمة ومرخصاً له قانوناً في حيازته ، فإنه لا يصح  
الحكم بمصادرة ما يملكه ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه - فيما قضى من  
مصادرة مطلقة تشمل جميع الأسلحة والطلقات المضبوطة - قد خالف  
القانون ويتعين تصحيحه بالغاء ما قضى به من مصادرة البندقية والمسدس  
المشار إليهما والطلقات الخاصة بهما ، وقصر المصادرة على البندقية الخرطوش  
رقم ٢٢١٢٠ والتسع عشر طلقة الخاصة بها ..

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد / المستشار محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حننى ، محمد مملوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

( ٧٥ )

### الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ القضائية

(١) حكم « بياناته » « بيانات التسبيب » .

إشتمال الحكم على الأسباب التى بنى عليها . واجب .  
المراد بالتسبيب المعتبر ؟

إفراغ الحكم فى عبارات عامة . معناه . أو وضعه فى صورة مجملة لا يتحقق به الغرض الذى  
قصده الشارع من إستيجاب تسبيب الأحكام ولا يمكن بحكمة النقص من أعمال رقابتها .

(٢) موظفون عموميون . رشوة . جريمة « أركانها » .

إختصاص الموظف بالعمل الذى طلب إليه أدائه . أيا كان نصيبه فيه . سواء كان  
حقيقياً أو مزعوماً أو معتقداً فيه ركناً فى جريمة الإرتشاء المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ ،  
١٠٢ مكرراً عقوبات .

(٣) استيلاء على مال للدولة . موظفون عموميون . مال عام . جريمة  
« أركانها » .

وجود المال فى ملك الدولة أو ما فى حكمها . وقيام موظف عام أو من فى حكمه بانتزاعه  
خلسة : أوحيلة أو عنوة و تسهيل ذلك للغير شرط لقيام جريمة الإستيلاء على مال للدولة  
والمنصوص عليها فى المادة ١١٣ عقوبات .

(٤) تزوير « أوراق رسمية » . اشتراك . موظفون عموميون . حكم « تسببيه » .  
تسبيب معيب » .

التزوير فى الأوراق الرسمية أو الإشتراك فيه . تحققه إذا أثبت البيان المزور الموظف العام  
فى حدود إختصاصه أيا كان سنده القانونى أو تكليف الرؤساء .

تمام الإشتراك فى التزوير غالباً . دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . كفاية  
الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . ما دامت تسوغه . مثال لتسبيب معيب .

١ - يوجب الشارع في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم بالإدانة على الأسباب التي بنى عليها ، وإلا كان باطلا ، والمراد بالتسبيب الذي يحفل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التي انبنى عليها الحكم والمنتهجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكي يحقق التسبيب الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معناه أو وضعه في صورة مجملة مبهمة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسبيب الأحكام ، ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها في الحكم .

٢ - اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب أدائه أيا كان نصيبه فيه ، وسواء كان حقيقيا أو مزعوما أو معتقدا فيه ركنا في جريمة الإرتشاء المنصوص عليها في المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات .

٣ - لما كانت جناية الاستيلاء على مال الدولة أو ما في حكمها أو تسهيل ذلك للغير المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ١١٣ من قانون العقوبات تقتضي وجود المال في ملك الدولة أو ما في حكمها عنصرا من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بإنتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة أو تسهيل ذلك للغير ، ولا يعتبر المال قد دخل في ملك الدولة أو ما في حكمها إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك وتسلمه من الغير موظف مختص بتسليمه على مقتضى وظيفته .

٤ - من المقرر أن التزوير في الأوراق الرسمية أو الإشتراك فيه لا يتحقق إلا إذا كان إثبات البيان المزور من اختصاص الموظف العام على مقتضى وظيفته في حدود اختصاصه ، أيا كان سنده من القانون أو تكليف رؤسائه كما أن الإشتراك في التزوير وأن كان يتم غالبا دون مظاهر خارجية أو لأعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه إلا أنه يتعين لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، علما كان إعتقادها سائغا تبرره الوقائع التي أثبتتها المحكمة . لما كان ذلك كله وكان



الحكم المطعون فيه لم يثبت في حق الطاعنين اختصاصهم بالعمل الذي دفع الجمل مقابل لأدائه ، سواء كان حقيقياً أو مزعوماً أو . معتقداً فيه مع أنه ركن في جريمة الرشوة التي دانهم بها ، كما لم يبين كيف أن وظيفة الطاعنين الأول والثاني قد طرعت لهما تسهيل استيلاء الغير على مال الدولة ، وأن هذا لما كان قد آل إليهما بسبب صحيح ناقل للملك ، ولم يفصح الحكم عن اختصاص الموظف العام في صدد جناية التزوير في الأوراق الرسمية حالة أن الاختصاص الفعلي للموظف ركن في جناية التزوير في المحرر الرسمي كما نخلت مدوناته من بيان الظروف والملابسات التي تظاهر الإعتقاد باشتراك الطاعنين مع الموظف العام في التزوير في الأوراق الرسمية ، إذ اكتفى في ذلك كله بعبارات عامة مجملة ومجهلة لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم في شأن الواقع المعروض الذي هو مدار الأحكام . ولا يحقق بها الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسيبها من الوضوح والبيان فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً بما يوجب نقضه .

## الوقائع

- أهمت النيابة العامة كلا من ١ - ..... ( طاعن )
- ٢ - ..... ( طاعن ) ٣ - ..... ( طاعن )
- ٤ - ..... ٥ - ..... المتهمين الأول والثاني ( الطاعنين ) الأول والثاني
- ١ - بصفتهم موظفين عموميين ( الأول رئيس لجنة ضبط الأمانات بمصلحة الجمارك بالإسكندرية والثاني مدير إدارة تسوية البيوع بها ) سهلا للمتهم الثالث ( الطاعن الثالث ) الاستيلاء على مبلغ ٤١٤,٤٥٠ جنيه لمصلحة الجمارك تحت يد البنك المركزي المصري بغير وجه حق - ٢ - بصفتهم سالفة الذكر قبلا عطية من المتهم الثالث للإخلال بواجبات وظيفتهما بأن تقاضيا مبلغ ٤٥٠ جنيا منها ٣٠٠ جنيا للأول ، ١٥٠ جنيا للثاني نظير تسليمهما له الشيك رقم ١٥٢٥٠٥ المبين بالأوراق دون وجه حق . ثانياً : - المتهم الثالث أعطى رشوة لموظفين عموميين للإخلال بواجبات وظيفتهما بأن سلم المتهمين

الأول والثاني مبلغ ٤٥٠ جنيهًا نظير تسليمه الشيك رقم ١٥٢٥٠٥ المبين بالأوراق دون وجه حق - ٢ - اشترك مع المتهمين الأول والثاني بطريق الإتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة تسهيل الإستيلاء سالف الذكر بأن اتفق معهما على ارتكابها وقسم بينهما الشيك رقم ١٥٢٥٠٥ المبين بالأوراق لصرف قيمته والإستيلاء عليها فتمت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة .

المتهمين من الأول وحتى الثالث ( الطاعنين ) ١ - اشتركوا مع مجهول بطريق الإتفاق والمساعدة في ارتكاب تزوير في محررات رسمية هي استمارات ٥٠ ع . ج . و طلبات الصرف المبينة بالأوراق بأن اتفقوا معه على تزويرها وأمدوه بالبيانات اللازمة لذلك فتمت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة ٢ - استعملوا المحررات المزورة سالف الذكر مع علمهم بتزويرها بأن قدموها لمصلحة الجمارك لإصدار الشيك رقم ١٥٢٥٠٥ سالف البيان .

المتهم الرابع : - ارتكب تزويراً في محرر رسمي هو الشيك رقم ١٥٢٥٠٥ سالف البيان والصادر من مصلحة الجمارك بالإسكندرية بوضع إمضاء مزور عليه بأن وقع عليه بتوقيع نفسه زوراً إلى ..... الموظف المختص لصرف قيمته على الوجه المبين بالتحقيقات . المتهمين الثالث والخامس : اشتركوا مع المتهم الرابع بطريق الإتفاق والمساعدة في ارتكاب جريمة التزوير موضوع الوصف السابق بأن اتفقاً معه على انتحاله اسم المستفيد في الشيك رقم ١٥٢٥٠٥ والتوقيع عليه بهذه الصفة لدى الموظف المختص وإمداده بالبيانات اللازمة لذلك فتمت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة .

المتهمين من الثالث وحتى الخامس : ١ - عرضوا رشوة على موظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته ولم تقبل منهم بأن قدموا ..... الموظف بمخزينة البنك المركزي المصري مبلغ خمسين جنيهًا ليصرف لهم قيمة الشيك رقم ١٥٢٥٠٥ بغير حق ولم يقبل هذا العرض م ٢ - استعمارا محرراً مزوراً هو الشيك رقم ١٥٢٥٠٥ السالف الذكر مع علمهم بتزويره بأن قدموه إلى البنك المسحوب عليه لصرف قيمته :

وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضورياً في ١٢ نوفمبر سنة ١٩٨١ عملاً بالمواد ٤٠/٢ ، ٣ ، ٤١ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ مكرر / ١ ، ١٠٩ مكرر / ١ ، ١١٠ ، ١١١ / ١ ، ١١٣ ، ١ / ١١٣ ، ١ / ١١٣ ، ٢ ، ١١٨ ، ١١٨ مكرر ، ١١٩ / ١ ، ١١٩ مكرر أ ٢١٢/٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبة المتهمين الثلاثة ( الطاعنين ) بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمهم ألف جنيه . فطعن المحكوم عليهم ( الطاعنون ) في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### الحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنون على الحكم المطعون فيه ، أنه دأبهم بجرائم الرشوة وعرضها ، وتسهيل الاستيلاء على أموال عامة والإشتراك فيها ، والتزوير في محررات رسمية والإشتراك فيها واستعمالها مع العلم بتزويرها قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن الحكم خلا من بيان أركان الجرائم المسندة إليهم ، وجاءت عباراته عامة مجملة وأغفل إيراد مؤدى الأدلة التي أقام عليها قضاءه ، والتفتت كلية عن دفاع الطاعنين ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم بالإدانة على الأسباب التي بنى عليها ، وإلا كان باطلا والمراد بالتسبب الذي يحفل به القانون هو تحديد الأسانيد والحجج التي انبنى عليها الحكم والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو القانون ، ولكي يحقق التسبب الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يتيسر الوقوف على مبررات ما قضى به أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معماه ، أو وضعة في صورة مجملة مجهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسبب الأحكام ، ولا يمكن



محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيانه لواقعات الدعوى وثبوت نسبتها إلى الطاعنين على مجرد قوله «أن واقعة الإتهام حسبما استظهرتها المحكمة من مطالعة الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بالجلسة تتحصل في أن المتهمين ..... و ..... و ..... عرضوا على ..... الموظف بالخزينة بالبنك المركزي الشيك رقم ١٥٢٥٠٥ والمستحق ل ..... بمقابل مبلغ مائتي جنيه يدفعونه له ، فتظاهر بالقبول وقسم من الأول مبلغ خمسين جنيها منها وأبلغ جهة عمله والرقابة الإدارية بالواقعة ، ثم تردد عليه المتهم ..... لصرف الشيك وبتاريخ ١٣ - ١ - ١٩٧٩ قام الأخير بصرف مبلغ ٤١١٤,٤٥٠ جنيه قيمة الشيك من البنك بعد أن وقع عليه باسم المستفيد الذي قرر بالتحقيقات أنه لم يقدم أية طلبات لصرف مبالغ مستحقة له من مصلحة الجمارك ولم يحرر طلب لم الصرف المستولى عليه ، كما ثبت أن المتهم ..... وهو رئيس لجنة ضبط الأمانات بالجمارك طلب منه المتهم ..... تصوير المستندات الخاصة بإحدى السيارات الخاصة بالمستفيد بالشيك آنف الذكر وقسم منه مبلغ ثلاثمائة جنيه ، كما قسم المتهم ..... مدير إدارة تسوية البيوع بالجمرك مبلغ مائة وخمسين جنيهاً وذلك نظير تسليمه الشيك سالف الإشارة فقام بالإتفاق مع المتهمين الآخرين ..... و ..... على صرف الشيك بمعاونة ..... على النحو السالف البيان ، وقد تم ضبط المتهم ..... عند قيامه بصرف مبلغ ٤١١٤,٤٥٠ جنيه قيمة الشيك ، وكان اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب أدائه أيا كان نصيبه فيه ، وسواء كان حقيقياً أو مزعوماً أو معتقداً فيه ركناً في جريمة الإرتشاء المنصوص عليها في المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكرر من قانون العقوبات فإنه يتعين على الحكم أثباته بما ينحسم به أمره ، وخاصة عند المنازعة فيه. لما كان

ذلك وكانت جنابة الاستيلاء على مال الدولة أو ما في حكمها أو تسهيل ذلك للغير المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ۱۱۳ من قانون العقوبات تقتضى وجود المال في ملك الدولة أو ما في حكمها عنصراً من عناصر ذمتها المالية ثم قيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه منها خلسة أو حيلة أو عنوة أو تسهيل ذلك للغير ، ولا يعتبر المال قد دخل في ملك الدولة أو ما في حكمها إلا إذا كان قد آل إليها بسبب صحيح ناقل للملك وتسلمه من الغير موظف مختص بتسلمه على مقتضى وظيفته. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن التزوير في الأوراق الرسمية أو الإشتراك فيه لا يتحقق إلا إذا كان الثابت البيان المزور من اختصاص الموظف العام على مقتضى وظيفته في حدود اختصاصه ، أيا كان سنده من القانون أو تكليف رؤسائه كما أن الإشتراك في التزوير وإن كان يتم غالباً دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة يمكن الاستدلال بها عليه إلا أنه يتعين لثبوته أن تكون المحكمة قد اعتقدت حصوله من ظروف الدعوى وملابساتها ، طالما كان اعتقادها سائغاً تبرره الوقائع التي أثبتتها الحكم . لما كان ذلك كله وكان الحكم المطعون فيه لم يثبت في حق الطاعنين اختصاصهم بالعمل الذي دفع الجعل مقابلاً لأدائه ، سواء كان حقيقياً أو مزعوماً أو معتقداً فيه مع أنه ركن في جريمة الرشوة التي دانهم بها ، كما لم يبين كيف أن وظيفة الطاعنين الأول والثاني قد طوعت لهما تسهيل استيلاء الغير على مال الدولة ، وأن هذا المال كان قد آل إليهما بسبب صحيح ناقل للملك ، ولم يفصح الحكم عن اختصاص الموظف العام في صدد جنابة التزوير في الأوراق الرسمية حالة أن الإختصاص الفعلي للموظف ركن في جنابة التزوير في المحرر الرسمي كما خلت مدوناته من بيان الظروف والملابسات التي تظاهر الإعتقاد بإشتراك الطاعنين مع الموظف العام في التزوير في الأوراق الرسمية ، إذا اكتفى في ذلك كله بعبارة عامة مجملة ومجهلة لا يبين منها حقيقة مقصود الحكم في شأن الواقع المعروف الذي هو مدار الأحكام ، ولا يحقق بها الغرض الذي قصده الشارع من إيجاب تسهيلها من الوضوح والبيان، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً بما يوجب

نقضه بالنسبة للطاعنين والمحكوم عليهما الآخرين لإتصال وجه الطعن بهما ،  
وذلك عملاً بالمادة ٤٢ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض  
الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، وإعادة القضية إلى محكمة أمن الدولة العليا  
بالإسكندرية (المختصة) عملاً بنص المادة ٩ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠  
بإنشاء محاكم أمن الدولة ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

---



## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان رئيس الجلسة وعضوية السادة  
المستشارين : حسين كامل حنفى ، محمد مدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى ومحمود بهى الدين .

( ٧٦ )

### الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) حكم «تسببيه • تسبیب معيب» • نقض «أسباب الطعن • ما يقبل منها» •  
أسباب الإباحة • موانع العقاب «الدفاع الشرعى» •

حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبراءة متى تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم  
كفاية الأدلة أو لقيام سبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب شرطه : التزامها بالحقائق وإحاطتها  
بالدعوى عن بصره وبصيرة .

- (٢) مسئولية مدنية • دعوى مدنية • حكم «تسببيه • تسبیب معيب» •  
نقض «أسباب الطعن • ما يقبل منها» •

مسئولية الأب عن الفعل الضار الصادر من إبنه توافرها متى كان الإبن وقت ارتكاب الفعل  
الضار لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان فى كنف أبيه .  
لا عبرة فى ذلك بوقت رفع الدعوى .

١ - من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى  
تشككت فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت أو لقيام  
سبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب : إلا أن ذلك مشروط بأن تلتزم  
بالحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى  
وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التى قام الإتهام عليها عن بصره وبصيرة  
ووازنت بينها وبين أدلة النفى فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة فى صحة  
عناصر الإثبات ،

٢ - لما كان نص المادة ١٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ، ويقع من ذلك مسئولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ سن الرشد وتستند هذه المسئولية بالنسبة للوالد إلى قرينة الإخلال بواجب الرقابة أو إفتراض أنه أساء تربية ولده أو الأمرين معاً ولا تسقط إلا بإثبات العكس وعب ذلك يقع على كاهل المسئول الذي له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعاً ولو قام بهذا الواجب ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم قبول دعوى المدعين بالحقوق المدنية قبل الأب المسئول عن الحقوق المدنية بقالة أن الابن كان قد بلغ سن الرشد وقت رفع الدعوى ، وكان من المقرر أن مسئولية الأب تتوافر عناصرها على التفصيل المبين آنفاً - إذا صدر الفعل الضار من ابنه الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ولا عبء بسن الابن وقت رفع الدعوى ، فإن الحكم المطعون إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ في تطبيق القانون .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده الأول بأنه ضرب عمداً ..... بأن لكمة بيده في صدره وركله بقدمه في كيس الصفن ( خصيته ) فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكن الضرب أفضى إلى موته . . . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . وادعى الطاعنان مدنياً قبل انطعون ضده ووالده بمبلغ ١٠٠٠٠ جنيتها تعويضاً لها . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضورياً ببراءة . . . مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية قبله وبعدم قبولها ضد . . . . .

فطعن الأستاذ - . . . . . المحامي نيابة عن المدعين بالحقوق المدنية

في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ

## الحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده الأول من جريمة الضرب المفضى إلى الموت ورفض الدعوى المدنية قبل المطعون ضدهما قد شابه فساد في الاستدلال وخالف الثابت بالأوراق ذلك بأنه إستند في قضائه بالبراءة إلى أن الشاهد الأول . . . . . شهد بأن المحنى عليه كان قد تدخل في الشجار بين المتهم ( المطعون ضده الأول ) . . . . . لنصرة ، الأخير في حين أن أقوال هذا الشاهد صريحة في أن المحنى عليه كان يحاول فض الشجار وأنه إذ قضى بعدم قبول دعوى التعويض قبل المسئول عن الحقوق المدنية على أساس أن المطعون ضده الأول كان قد بلغ سن الرشد وقت رفع الدعوى قد خالف القانون إذ أن مودى نص المادة ١٧٣ من القانون المدني لإعتبار الأب مسئولاً عن الفعل الضار الذي يصدر من ابنه القاصر ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه ..

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الإتهام أقام قضاءه ببراءة المطعون ضده الأول ورفض الدعوى المدنية على قوله « إذ كان ذلك وكان الثابت من أقوال الشاهد الأول ( . . . . . ) أن المحنى عليه قد أقحم نفسه في التماسك الحاصل بين المتهم . . . . . ابن عمته لينصره على المتهم وذلك بأن أمسك المتهم من الخلف وأطبق عليه من وسطه مما ييسر لابن عمته الإعتداء عليه مما ولد لدى المتهم على حق نخشيته على حياته مما يحق معه دفع هذا العلوان بالطريقة التي تتناسب مع حجم الإعتداء المتخوف منه ولما كان كل ما آثاره المتهم من فعل هو دفع المحنى عليه وركله برجله وهو الحد الأدنى لحماية نفسه فإنه يكون غير متجاوز لاستعماله حق الدفاع الشرعى مما يتوافق معه شروط تطبيق المادة ٢٤٥ من قانون العقوبات من وجود خطر حال يخشى منه المتهم على نفسه وليس له من وسيلة أخرى لدفعه سوى رده بالضرورة التي قطعت بها الأوراق ومن حيث إنه لما سلف تقدمه فإن الأدلة التي ساقها النيابة العامة في سبيل الإقناع بإدانة المتهم عن الواقعة التي وردت في أمر الإحالة قاصرة عن بلوغ هذه الكفاية مما



يتعين معه القضاء ببراءة المتهم عما أسند إليه عملاً بالمادة ٣٠٤ - ١ من قانون الإجراءات الجنائية . . . وإذ انتهت المحكمة إلى القضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه فإن أحد أركان المسؤولية التقصيرية وهو الخطأ قد غاب عن الدعوى المدنية مما يتعين القضاء برفضها قبل المتهم . . . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تقضى بالبراءة متى تشككت في صحة إسناد التهمة إلى المتهم أو لعدم كفاية أدلة الثبوت أو لقيام سبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب ، إلا أن ذلك مشروط بأن تلتزم بالحقائق الثابتة بالأوراق وبأن يشتمل حكمها على ما يفيد أنها محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبأدلة الثبوت التي قام الإتهام عليها عن بصر وبصيرة ووازنت بينها وبين أدلة النفي فرجحت دفاع المتهم أو داخلتها الريبة في صحة عناصر الإثبات . ولما كان يبين من الاطلاع على المفردات التي ضمت أن الشاهد الأول . . . . . لم يذكر في أقواله أن المحنى عليه أقحم نفسه في الشجار لنصرة ابن عمته . . . . . وإنما شهد بأنه عند وصول المحنى عليه إلى مكان الحادث كان المطعون ضده الأول قد أوسع . . . . . ضرباً وأن المحنى عليه أمسك بالمطعون ضده الأول مستهدفاً فض الشجار إلا أن الأخير استدار له وإنهال عليه ضرباً إلى أن أسقطه أرضاً . فإن ما عول عليه الحكم في قيام حالة الدفاع الشرعي ومن ثم في قضائه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية يخالف الثابت في الأوراق الأمر الذي ينبىء عن أن المحكمة أصدرت حكمها دون أن تحيط بأدلة الدعوى وتمحصها مما يعيب حكمها ويوجب نقضه والإعادة في خصوص الدعوى المدنية بالنسبة للمطعون ضده الأول . لما كان ذلك وكان نص المادة ١٧٣ من القانون المدني يجعل الوالد مسئولاً عن رقابة ولده الذي لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنفه ، ويقع من ذلك مسئولية مفترضة تبقى إلى أن يبلغ سن الرشد وتستند هذه المسئولية بالنسبة للوالد إلى قرينة الإحلال بواجب الرقابة أو إقراره أنه أساء قرينة ولده أو الأمرين معاً ولا تسقط إلا بإثبات العكس وعبد ذلك

يقع على كاهل المسئول الذى له أن ينقض هذه القرينة بأن يثبت أنه قام  
بواجب الرقابة أو أن يثبت أن الضرر كان لا بد واقعاً ولو قام بهذا الواجب ،  
وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم قبول دعوى المدعين بالحقوق  
المدنية قبل الأب المسئول عن الحقوق المدنية بقالة أن الابن كان قبل بلغ  
سن الرشد وقت رفع الدعوى ، وكان من المقرر أن مسئولية الأب تتوافر  
عناصرها — على التفصيل المبين آنفاً — إذا صدر الفعل الضار من ابنه الذى  
لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان فى كتفه ولا عبرة بسن الابن وقت  
رفع الدعوى ، فإن الحكم المطعون إذ خالف هذا النظر يكون قد أخطأ  
فى تطبيق القانون مما يوجب نقضه والإعادة بالنسبة للمسئول عن الحقوق  
المدنية أيضاً والزام المطعون ضدهما المصاريف المدنية ، وبغير حاجة إلى بحث  
بأى أوجه الطعن .

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين وضوان، حسين كامل حنق، محمد مدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

( ٧٧ )

### الطعن رقم ٦٣٧٤ لسنة ٥٢ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن » وتقديم الأسباب » .

التقرير بالطعن في الميعاد دون تقديم الأسباب . أثره . عدم قبول الطعن شكلا .

(٢) مصادرة . عقوبة «العقوبة التكميلية» «ما لا يعد عقوبة» . نظام عام . دعوى  
مدنية . تعويض . رسوم انتاج . تبغ . تهريب .

الغرض من المصادرة ؟

شرط توقيها على المتهم ؟

مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وجوبية يقتضيها النظام العام في مواجهة  
الكافة كديروقاتي .

عقوبة المصادرة لا يقضى بها إلا إذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل  
في الدعوى .

(٣) تبغ . تهريب جمركي . جمارك . تعويض . عقوبة «العقوبة التكميلية» .  
مصادرة .

وجوب الحكم بمصادرة المواد موضوع جريمة تهريب التبغ أو الحكم بمثل قيمتها إن لم  
تضبط . المادة ٣٥ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

القضاء بمصادرة التبغ الذي لم يضبط دون الحكم بما يعادل مثل قيمته مخالفة للقانون .

١ - إن كانت مصلحة الجمارك ( المدعية بالحقوق المدنية ) قد قررت  
بالطعن في الحكم بطريق النقض قبل المطعون ضده الأول . . . . . في  
الميعاد ، إلا أنها لم تقدم أسبابا لطعنها قبله ، فيكون طعنها غير مقبول شكلا .



٢ - المصادرة إجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة ذات صلة بالجريمة ، وبغير مقابل ، وهي عقوبة إختيارية تكميلية في الجنايات والجنح ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته أو بحكم القانون عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من إتخاذه في مواجهة الكافة ، كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية إذا نص القانون على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المحنى عليه أو إلى خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار ، وهي بوصفها الأول تكون تدبيراً وقائياً على المحكمة أن تحكم به ما دامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته أو بحكم القانون عن دائرة التعامل ، وهي بوصفها الثاني توفر للمجنى عليه صفة المطالبة بها كتعويض ، وأن يتبع حقه في ذلك أمام جهات التقاضي المختلفة ، وحتى في حالة الحكم بالبراءة ، وهي في الحالين لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة ، إلا إذا كان الشيء محل المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى .

٣ - على غير محل ، وإذا كانت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « في جميع الأحوال يحكم علاوة على ما تقدم بمصادرة المواد موضوع الجريمة ، فإذا لم تضبط يحكم بما يعادل مثلي قيمتها » وكان مفاد هذا النص في واضح لفظه وصريح معناه أن المصادرة في هذه الحالة من قبيل التعويضات التي يحكم بها لصالح الخزانة العامة ، عما سببته الجريمة للدولة من أضرار ، فإذا لم يكن الشيء قد سبق ضبطه ، كما هو الحال في الدعوى ، يتعين القضاء للخزانة العامة بما يعادل مثلي قيمته ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل أعمال هذه الفقرة وقضى بمصادرة التبغ موضوع الجريمة بدلا من القضاء بما يعادل مثلي قيمته ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص .

## الوقائع

أُتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما . بأنهما هربا التبع المبين بالمحضر وطلبت عقابهما بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .

و ادعى وزير المالية بصفته مدنياً قبل المتهمين بمبلغ ٧١٩٥,٢٨٠ ج كتعويض وبدل مصادرة وضريبة جهاد . ومحكمة جنح قسم أول الزقازيق الجزئية قضت حضورياً بتغريم المتهم الثاني مائة جنيه وفي موضوع الدعوى المدنية بإلزامه بأن يدفع للسيد وزير المالية بصفته مبلغ ٥٠٤٠٠ جنيه والمصادرة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات وبراءة الأول . . . . . مما هو منسوب إليه .

فأستأنف كل من المطعون ضده . . . . . ومصلحة الجمارك .

ومحكمة الزقازيق الابتدائية ( هيئة إستئنافية ) قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعنت إدارة قضايا الحكومة عن وزير المالية في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## الحكمة

من حيث إن مصلحة الجمارك ( المدعية بالحقوق المدنية ) وإن قررت بالطعن في الحكم بطريق النقض قبل المطعون ضده الأول . . . . . في الميعاد ، إلا أنها لم تقدم أسباباً لطعنها قبله ، فيكون طعنها غير مقبول شكلاً .

ومن حيث إن الطعن قبل المطعون ضده الثاني . . . . . قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه ، إذ قضى بإلزام المطعون ضده الثاني بالتعويض ومصادرة التبع محل انهريب ، قد خالف القانون ، ذلك بأنه كان يتعين - والتبع المذكور لم يضبط - أن يلزمه بما يعادل مثلي قيمته ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث أن المصادرة لإجراء الغرض منه تملك الدولة أشياء مضبوطة

ذات صلة بالجريمة ، وبغير مقابل ، وهي عقوبة إختيارية تكميلية في الجنايات والجنح ، إلا إذا نص القانون على غير ذلك ، فلا يجوز الحكم بها إلا على شخص ثبتت إدانته وقضى عليه بعقوبة أصلية ، وقد تكون المصادرة وجوبية يقتضيها النظام العام لتعلقها بشيء خارج بطبيعته أو بحكم القانون عن دائرة التعامل وهي على هذا الاعتبار تدبير وقائي لا مفر من إتخاذه في مواجهة الكافة ، كما قد تكون المصادرة في بعض القوانين الخاصة من قبيل التعويضات المدنية إذا نص القانون على أن تؤول الأشياء المصادرة إلى المحنى عليه أو إلى خزانة الدولة كتعويض عما سببته الجريمة من أضرار ، وهي بوضعها الأول تكون تدبيراً وقائياً على المحكمة أن تحكم به مادامت تتعلق بشيء خارج بطبيعته أو بحكم القانون عن دائرة التعامل ، وهي بوصفها الثاني توفر للمجنى عليه صفة المطالبة بها كتعويض ، وأن يتبع حقه في ذلك أمام جهات التقاضى المختلفة ، حتى في حالة الحكم بالبراءة ، وهي في الحالين لا يقضى بها بحسب القاعدة العامة ، إلا إذا كان الشيء محل المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن التبغ موضوع التهريب لم يضبط على ذمة الفصل في الدعوى ، فإن الحكم بمصادرته يكون وارداً على غير محل . وإذا كانت الفقرة الأخيرة من المادة الثالثة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ تنص على أنه « في جميع الأحوال يحكم علارة على ما تقدم بمصادرة المواد موضوع الجريمة ، فإذا لم تضبط يحكم بما يعادل مثلي قيمتها » وكان مفاد هذا النص في واضح لفظه وصريح معناه أن المصادرة في هذه الحالة من قبيل التعويضات التي يحكم بها لصالح الخزانة العامة ، عما سببته الجريمة للدولة من أضرار ، فإذا لم يكن الشيء قد سبق ضبطه ، كما هو الحال في الدعوى ، يتعين القضاء للخزانة العامة بما يعادل مثلي قيمته . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أخفل أعمال



هذه الفقرة وقضى بمصادرة التبغ موضوع الجريمة بدلا من القضاء بما يعادل مثلى قيمته ، فإنه يكون قد خالف القانون بما يوجب نقضه في هذا الخصوص ولما كان لا يبين من المفردات المضمومة قيمة التبغ الذى لم يتم ضبطه إكتفاء بأخذ عينة منه ، وكان تقدير ذلك يتطلب تحقيقاً موضوعياً تنحسر عنه وظيفة هذه المحكمة ، فإنه يتعين أن يقترن النقض بالإعادة بالنسبة للدعوى المدنية قبل المطعون ضده الثانى . . . . . مع الزامه المصاريف المدنية ومقابل أتعاب المحاماة ، وذلك بغر حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

## جلسة ١٦ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنق ، محمدرقيق البسطويسى ومحمود  
بى الدين .

( ٧٨ )

### الطعن رقم ٦٥٠٧ لسنة ٥٢ القضائية

حكم « تسببيه • تسبیب معيب » حجز • تبديد • دفع « الدفع بتزوير الحجز  
والتبديد • بطلان • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » •  
وضع الأحكام بصيغة عامة مبهمه تصور .  
دفاع الطاعن بتزوير محضرى الحجز والتبديد • جوهرى . وجوب إيراد الحكم الأسانيد  
التي عول عليها فى إنتفاء تزويرهما .

من المقرر أن وضع الحكم بصيغة عامة ومبهمه لا يحقق الغرض الذى  
قصده الشارع من إيجاب تسبیب الأحكام ويعجز محكمة النقض عن مراقبة  
صحّة تطبيق القانون ، وكان الحكم لم يقسط دفاع الطاعن بتزوير محضرى  
الحجز والتبديد حقه ، ولم يورد الأسانيد التى عول عليها فى إنتفاء تزويرهما  
مع تعويله عليهما فى إدانة الطاعن ، وإكتفى فى مقام الرد على دفاعه - مع  
جوهريته - بتلك العبارة القاصرة والمبهمه التى أوردها والتى لا يستطاع معها  
الوقوف على مسوغات ما قضى به فى شأن أدعائه بالتزوير ، فإن الحكم  
يكون معيباً بالقصور الذى يبطله

### الوقائع

أهتم النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبينة الوصف والقيمة  
والمحجوز عليها إدارياً لصالح الإصلاح الزراعى والمسلمة إليه على سبيل

الوديعة لحراستها وتقديمها في اليوم المحدد للبيع فإختلسها لنفسه إضراراً بالجهة الدائنة وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات .  
ومحكمة جنح مركز المنصورة الجزئية قضت حضورياً إعتبارياً برفض الإدعاء بالتزوير وتغريم الطاعن مبلغ خمسة وعشرين جنيهاً . . ثانياً : حبس المتهم ثلاثة شهور مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات .  
فأستأنف . ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة إستئنافية ) قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييده بالحكم المستأنف .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ

## الحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرime التبديد قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأن دفاع الطاعن قام على أن محضرى الحجز والتبديد مزوران ، إلا أن الحكم عول في إدانته عليهما ورد على دفاعه بما لا يصلح رداً ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .  
ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد أورد في ملفاته « أن المتهم مثل بالجلسة ومعه محاميه وقرر أنه يطعن بالتزوير على محضرى الحجز والتبديد وقضت هذه المحكمة بوقف الدعوى حتى يتم الفصل في الإدعاء بالتزوير وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة لإتخاذ مشورتها فيها وقد أجرت النيابة العامة تحقيقاً في هذا الشأن وقد أثبت التحقيق أن الأوراق خالية من التزوير وإن إجراءات الحجز والتبديد صحيحة وسليمة ، وحيث إنه قد ثبت من التحقيقات صحة محضرى الحجز والتبديد سند الدعوى فإن الإدعاء بالتزوير في غير محله من الواقع والقانون وتقضى المحكمة بأن محضرى الحجز والتبديد غير مزورين ولما كان ذلك فيتعين تغريم المتهم مبلغ ٢٥ جنيه عملاً بالمادة ٢٩٨ أ . ج » واستطرد إلى القول « وحيث أنه عن الدعوى الجنائية



فقد توافرت أركان الجريمة في حق المتهم وثابته ثبوتاً كافياً من محضرى  
الحجز والتبديد سند الدعوى ومن ثم يتعين معه معاقبته قانوناً طبقاً لمواد  
الإتهام وعملاً بنص المادة ٣٠٤ / ٢ أ . ج . هـ . لما كان ذلك ، وكان من  
المقرر أن وضع الحكم بصيغة عامة ومبهمة لا يحقق الغرض الذى قصده الشارع  
من إيجاب تسبيب الأحكام ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق  
القانون ، وكان الحكم لم يقسط دفاع الطاعن بتزوير محضرى الحجز والتبديد  
حقه ، ولم يورد الأسانيد التى عول عليها فى إنتقاء تزويرهما مع تعويله عليهما  
فى إدانة الطاعن ، واكتفى فى مقام الرد على دفاعه - مع جوهريته - بتلك  
العبارة القاصرة والمبهمة التى أوردها والتى لا يستطيع معها الوقوف على  
مسوغات ما قضى به فى شأن الإدعاء بالتزوير ، فإن الحكم يكون معيباً  
بالقصور الذى يبطله ويوجب نقضه وإعادة .

## جلسة ١٧ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد أبوزيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

( ٧٩ )

### الطعن رقم ٥٥٩٠ لسنة ٥٢ القضائية

- قتل خطأ • اثبات « بوجه عام » • قرائن • حكم « تسببيه • تسبیب معيب » •
- إجراءات « إجراءات المحاكمة » •
- نقض « حالات الطعن • بطلان الإجراءات » •
- عدم جواز إدخال القاضي في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام عليها قضاءه أو بعدم صحتها •
- حكماً لسواه •

التحريرات وحدها لا تصلح أن تكون دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة .  
إقامة الحكم قضاءه على مجرد رأي محرر محضر الضبط • يعيبه •

لما كان من المقرر أن الأحكام يجب أن تبنى على الأدلة التي يقتنع منها  
القاضي بإدانة المتهم أو ببراءته صادراً في ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما  
يجريه من التحقيق مستقلاً في تحصيل هذه العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره  
ولا يصح في القانون أن يدخل في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام  
قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواه . وأنه وإن كان الأصل أن للمحكمة  
أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات بإعتبارها معززة لما ساقته من  
أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث ، إلا أنها لا تصلح وحدها  
لأن تكون قرينة معينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت التهمة . ولما كان الثابت  
من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة أن ضابط المباحث شهد بأن  
تحرياته دلت على أن الطاعن مرتكب الحادث على الصورة التي أوردها  
في أقواله بيانا للواقعة ولم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من  
شأنها أن تؤدي إلى صحة ما انتهى إليه من أن الطاعن هو مرتكب الحادث

فإنها بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها تخضع لإحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فسادده وإنتاجه في الدعوى أو عدم إنتاجه ولا يجوز في ذلك ما قاله الحكم بما لم يقل به الضابط أن تحرياته قد أستقاها «من السنة الناس المتواترة على الصدق» إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يكشف عن دليل بعينه تحققت المحكمة منه بنفسها ، وإذ كانت المحكمة قد جعلت أساس اقتناعها رأى محرر محضر التحريات فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريه لا على عقيدة أستقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها فإن ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى ما يثيره الطاعن فى طعنه .

## الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن بأنه (١) تسبب خطأ فى وفاة .....  
وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه بأن قاد جراراً بحالة ينجم عنها الخطر . . (٢) وهو قائد جرار وقع منه حادث وتسبب عنه إصابة المحنى عليه ولم يهتم بأمر المصاب . . (٣) قاد جراراً بحالة ينجم عنها الخطر . وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٧٤ ، ٨٠ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

وادعى ..... ( والد المحنى عليه ) مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جناح إمبابة قضت حضورياً عملاً بمواد الإتهام بتغريم المتهم عشرين جنياً وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت .



أستأنف المحكوم عليه . ومحكمة الجيزة الابتدائية — بهيئة إستئنافية — قضت  
حضرورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . إلخ .

### المحكمة

وحيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم  
القتل الخطأ وعدم الاهتمام بأمر المصاب وقيادة جرار بحالة ينجم عنها الخطر  
قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه ركن في التدليل  
على أن الطاعن هو مرتكب الحادث على تحريات الشرطة فحسب رغم أن  
الضابط لم يبين مصدر تحرياته ودون أن تكون معززة بدليل آخر مما يعيب  
الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم  
المطعون فيه أنه بعد أن حصل دفاع الطاعن بأنه أنكر التهمة ولم يرتكب الحادث  
إستند في تصويره للواقعة وفي قضائه بالإدانة إلى تحريات ضابط المباحث  
التي ردها بالجلسة بأن الطاعن هو مرتكب الحادث على النحو الذي أورده  
الحكم في قوله «إن المحكمة قد عولت على تحريات المباحث وما شهد به مجرميها  
وهو المختص بذلك والمنوط به هذه المهام وما شهد به من الأمور التي يستقيها  
من ألسنة الناس المتواترة على الصدق فإن هذا يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات  
التي ساقها الدفاع .» لما كان ذلك وكان من المقرر أن الأحكام يجب أن  
تبنى على الأدلة التي يقتنع منها القاضي بإدانة المتهم أو براءته صادراً في  
ذلك عن عقيدة يحصلها هو مما يجربه من التحقيق مستقلاً في تحصيل هذه  
العقيدة بنفسه لا يشاركه فيها غيره ولا يصح في القانون أن يدخل في  
تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي أقام قضاءه عليها أو بعدم صحتها حكماً لسواء .  
وأنه وإن كان الأصل أن للمحكمة أن تعول في تكوين عقيدتها على التحريات  
باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة طالما أنها كانت مطروحة على بساط البحث .  
إلا أنها لا تصلح وحدها لأن تكون قرينة معينة أو دليلاً أساسياً على ثبوت

التهمة . ولما كان الثابت من الاطلاع على محضر جلسة محكمة أول درجة أن ضابط المباحث شهد بأن تحرياته دلت على أن الطاعن مرتكب الحادث على الصورة التي أوردتها في أقواله بيانا للواقعة ولم يبين للمحكمة مصدر تحرياته لمعرفة ما إذا كان من شأنها أن تؤدي إلى صحة ما انتهى إليه من أن الطاعن هو مرتكب الحادث فإنها بهذه المثابة لا تعدو أن تكون مجرد رأى لصاحبها تخضع لإحتمالات الصحة والبطلان والصدق والكذب إلى أن يعرف مصدره ويتحدد كنهه ويتحقق القاضي منه بنفسه حتى يستطيع أن يبسط رقابته على الدليل ويقدر قيمته من حيث صحته أو فسادة وإنتاجه في الدعوى أو عدم إنتاجه ولا يجزىء في ذلك ما قاله الحكم بما لم يقل به الضابط أن تحرياته قد أستقامها « من ألسنة الناس المتواترة على الصدق » إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يكشف عن دليل بعينه تحققت المحكمة منه بنفسها ، وإذا كانت المحكمة قد جعلت أساس إقتناعها رأى محرر محضر التحريات فإن حكمها يكون قد بنى على عقيدة حصلها الشاهد من تحريرة لا على عقيدة إستقلت المحكمة بتحصيلها بنفسها فإن ذلك مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يتعين معه نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى ما يثيره الطاعن في طعنه .

## جلسة ٢٢ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : راغب عبد الظاهر ، عبد الرحيم فافع ، حسن غلاب ومحمد حسن .

( ٨٠ )

### الطعن رقم ٦٠٦١ لسنة ٥٢ القضائية

محكمة الموضوع « نظرها الدعوى والحكم فيها » . نقض « الطعن لثاني مرة .  
سبب الطعن . الخطأ في تطبيق القانون » « نظرها الدعوى والحكم فيها » .  
محكمة الجنايات « حقها في التصدي » . نيابة عامة . قتل عمد . هتك  
عرض . أمر إحالة . محكمة النقض « حقها في التصدي » .

الأصل تقيد المحكمة بمحدود الواقعة الواردة بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة .  
إجازة الشارع لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض إقامة الدعوى الجنائية  
على غير من أقيمت عليهم . أو عن وقائع أخرى غير المستندة فيها إليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة  
بالتهمة المعروضة عليها . إستثناء . حده وأثره ؟

إشراك أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى . في الحكم فيها . غير جائز .  
مثال في قتل عمد وشروع في هتك عرض .

تلبية المدافع من الطاعن بأن يتناول في مرافقته واقعه الشروع في هتك عرض المحنى عليها .  
عدم كفايته . أساس ذلك ؟

لما كانت الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه قتل المحنى  
عليها ، وبعد نظر الدعوى قضت فيها محكمة الجنايات بالإدانة على أساس  
أن الطاعن قتل المحنى عليها عمداً وأنه تقدمت هذه الجناية جنابة شروع  
في هتك عرض المحنى عليها بالقوة والتهديد . لما كان ذلك ، وكان الأصل  
أن المحكمة مقيدة بمحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر  
الإحالة إلا أنه أجز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة  
الجنائية بمحكمة النقض - في حالة نظرها الموضوع بناء على نقض الحكم  
لثاني مرة - لدواع من المصلحة العليا ولإعتبارات قدرها الشارع نفسه ،



أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جنائية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المنسوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون بعدئذ للجهة التي تجرى التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يترأى لها فإذا ما رأت النيابة العامة أو المستشار المنسوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه إنه دان الطاعن بالإضافة إلى واقعة القتل العمد المرفوعة بها الدعوى . بجرمة الشروع في هتك العرض بالقوة والتهديد التي لم ترد بأمر الإحالة - وكانت محكمة الجنابات حين تصدت لواقعة لم ترد بأمر الإحالة وحكمت فيها بنفسها دون أن تتبع الإجراءات التي رسمها الشارع في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أخطأت خطأ ينطوي على مخالفة للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية ، ولا يغير من ذلك أن محكمة الجنابات نهت المدافع عن الطاعن بأن يتناول في مرافعته واقعة الشروع في هتك العرض المحبى عليها إعمالاً لحكم المادة ٣٠٨ / ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن هذه الجريمة تختلف في عناصرها المكونة لها وفي أركانها عن جريمة القتل العمد - الأمر الذي يفرجها عن نطاق المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وينطبق عليها حكم المادة ٣٠٧ من القانون ذاته التي تحظر معاقبة المتهم عن واقعة غير واردة بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه قتل . . . . . عمداً من غير سبق إصرار ولا ترصد بأن إنزال عليها طعناً يسكين قاصداً من ذلك قتلها فأحدث

بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياتها ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . وادعت . . . . . ( والددة المحنى عليها ) مدنياً قبل المتهم بمبلغ قرش صباغ واحد على سيدل التعويض المؤقت ، ومحكمة جنايات المنيا قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٢٣٤ / ١ ، ٢٦٨ / ١ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وألزمته أن يدفع إلى المدعية بالحق المدنى مبلغ قرش صباغ واحد على سيدل التعويض المؤقت ، وذلك على إعتبار أن التهمة هي قتل عمد تقدمتها جناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالتى الذكر شرع في هتك عرض المحنى عليها بالقوة والتهديد بأن إستدرجها إلى مسكنه وإنفرد بها في غرضه ثم حارل إشباع رغبته منها وهددها بالإيذاء بسكين وصولاً لغرضه وقد خاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادته فيه هو تحصن المحنى عليها بعفتها وإمتناعها عليه فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

وحيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه الخطأ في تطبيق القانون والبطلان في الإجراءات ، ذلك بأن الطاعن أحيل إلى محكمة الجنايات لها كمتة عن تهمة القتل عمداً ، ولكن الحكم إنتهى إلى ادانته عن جناية القتل عمداً الذى تقدمته جناية الشروع في هتك عرض المحنى عليها بالقوة والتهديد ، وذلك على الرغم من أن التهمة الأخيرة واقعة مستقلة لم ترد بأمر الإحالة ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية رفعت على الطاعن بوصف أنه قتل المحنى عليها ، وبعد نظر الدعوى قضت فيها محكمة الجنايات بالإدانة على أساس أن الطاعن قتل المحنى عليها عمداً وأنه قد تقدمت هذه الجناية جناية ثم في هتك عرض المحنى عليها بالقوة والتهديد . لما كان ذلك ، وكان الأ

المحكمة مقيدة بحدود الواقعة التي ترد بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الإحالة إلا أنه أجاز من باب الاستثناء لكل من محكمة الجنايات والدائرة الجنائية بمحكمة النقض - في حالة نظرها الموضوع بناء على نقض الحكم لثاني مرة - لنوع من المصلحة العليا ولا اعتبارات قدرها الشارع نفسه ، أن تقيم الدعوى الجنائية على غير من أقيمت عليهم أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها إليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها ، ولا يترتب على استعمال هذا الحق غير تحريك الدعوى أمام سلطة التحقيق أو أمام المستشار المنسوب لتحقيقها من بين أعضاء الدائرة التي تصدت لها ، ويكون بعدئذٍ للجهة التي تجري التحقيق حرية التصرف في الأوراق حسبما يراها لها فإذا ما رأت النيابة العامة أو المستشار المنسوب إحالة الدعوى إلى المحكمة فإن الإحالة يجب أن تكون إلى محكمة أخرى ولا يجوز أن يشترك في الحكم فيها أحد المستشارين الذين قرروا إقامة الدعوى . لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بالإضافة إلى واقعة القتل العمد المرفوعة بها الدعوى ، بجريمة الشروع في هتك العرض بالقوة والتهديد التي لم ترد بأمر الإحالة - وكانت محكمة الجنايات حين تصدت لواقعة لم ترد بأمر الإحالة وحكمت فيها بنفسها دون أن تتبع الإجراءات التي رسمها الشارع في المادة ١١ من قانون الإجراءات الجنائية قد أخطأت خطأ ينطوي على مخالفة للنظام العام لتعلقه بأصل من أصول المحاكمات الجنائية ، ولا يغير من ذلك أن محكمة الجنايات نهت المدافع عن الطاعن بأن يتناول في مرافعته واقعة الشروع في هتك عرض المحنى عليها إعمالاً لحكم المادة ٣٠٨ / ٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، ذلك بأن هذه الجريمة تختلف في عناصرها المكونة لها وفي أركانها عن جريمة القتل العمد - الأمر الذي يخرجها عن نطاق المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وينطبق عليها حكم المادة ٣٠٧ من القانون ذاته التي تحظر معاقبة المتهم عن واقعة غير التي وردت بأمر الإحالة أو طلب التكليف بالحضور - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنق ، محمد ملوح سالم ومحمد رفيع  
البسطويسى .

( ٨١ )

### الطعن رقم ٤١٦٤ لسنة ٥٢ القضائية

مواد مخدرة • قصد جنائى • حكم « تسببيه تسبیب معيب » • اثبات « بوجه  
عام » •

تقدير توافر أو إنتفاء قصد الإبتجار فى المخدر . موضوعى . مادام سائناً .  
إسناد الحكم فى إثبات قصد الإبتجار إلى سبق الحكم على المتهم فى قضايا مماثلة • دون أن يتفطن  
إلى أن ما قضى به على المتهم هى عقوبة الحبس التى لا يصح أن يقضى بها فى جريمة إحراز المخدر  
بقصد الإبتجار • فساد فى الإستدلال .  
تساند الأدلة فى المواد الجنائية . مؤداه ؟

ولئن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الإبتجار هو واقعة مادية  
يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يقيمها على أدلة  
نتجها ولها أصلها فى الأوراق . وإذا كان الحكم قد عول من بين ما عول  
عليه فى إثبات قصد الإبتجار على سبق الحكم على الطاعن فى قضايا مماثلة —  
دون أن يفتن إلى دلالة ما ورد بمحضر التحريات من أن عقوبة الحبس المقضى  
بها إليه فى الجناية رقم ٢٥٠٤ لسنة ١٩٧٥ المنزلة لا يصح فى القانون القضاء  
بها عن جريمة إحراز المخدر بقصد الإبتجار ، فإنه يكون مشوباً بالفساد فى  
الاستدلال بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه النعى .  
ولا ينال من ذلك ما أورده الحكم — فى مقام التلليل على قصد الإبتجار من  
أدلة أخرى إذ الأدلة فى المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضاً ومنها مجمعة  
تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ  
الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى الرأى الذى إنتهت إليه المحكمة .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة، فقرر ذلك. ومحكمة جنايات المتصورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٧ و ٣٤ / أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ - المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة، فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض... الخ.

## الحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه فساد في الاستدلال، ذلك بأنه عول في إستهظهار قصد الاتجار به على سبق الحكم عليه في جريمة مماثلة برغم منازعته فيما قرره الضابط في هذا الشأن وعدم إرفاق صحيفة السوابق، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله « ومن حيث إن واقعة الدعوى... » تخلص في أن التحريات السرية التي أجراها الرائد ..... رئيس مباحث المنزلة قد دلت على أن المتهم ..... الشهير ..... والسابق الحكم عليه في الجناية رقم ..... المنزلة مخدرات وكذا القضية رقم ..... المنزلة قمار قد عاد إلى ممارسة الاتجار في المواد المخدرة بمقهاه الكائن ... فاستصدر إذنًا من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه لضبط

ما يحوزه أو يحزره من مواد مخدرة وتفاذاً لهذا الإذن توجه على رأس قوة من الشرطة إلى مقهى المتهم حيث وجده جالساً في مواجهة الداخل للمقهى وأمامه منضدة عليها قطعة مستطيلة من الحشيش ومطواة زرقاء اللون وما إن شاهده المتهم حتى هب واقفاً وألقى من يده بأربعة قطع من مادة الحشيش . . . . ثم دلى على قصد الاتجار في قوله « وحيث إن قصد الاتجار متوافر في حق المتهم من الكمية والأدوات المضبوطة وسبق الحكم عليه للاتجار في المواد المخدرة وما ورد بتحريات الشرطة » . لما كان ذلك وكان الثابت من المفردات المضمومة أن الضابط قد أثبت في محضر التحريات أنه سبق أن قضى بمعاقبته الطاعن في الجناية رقم . . . . . مخدرات » بالحبس سنة مع الشغل وتغريمه خمسمائة جنيه ، والثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عنه قد تمسك بأن قضى بوقف تنفيذ هذه العقوبة . لما كان ذلك ولئن كان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها إلا أن شرط ذلك أن يقيمها على أدلة تنتجها ولها أصلها في الأوراق ، وإذا كان الحكم قد عول من بين ما عول عليه في إثبات قصد الاتجار على سبق الحكم على الطاعن في قضايا مماثلة — دون أن يفتن إلى دلالة ما ورد بمحضر التحريات من أن عقوبة الحبس المقضى بها عليه في الجناية رقم . . . . . المنزلة لا يصح في القانون القضاء بها عن جريمة إحراز المخدر بقصد الاتجار ، فإنه يكون مشوباً بالفساد في الاستدلال بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه النعى . ولا ينال من ذلك ما أورده الحكم — في مقام التدليل على قصد الاتجار من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة بشد بعضها بعضها ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط إحداها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى رأى الذى إنتهت إليه المحكمة .



## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ، ومحمد ملوح سالم وعمود بهى الدين

( ٨٢ )

### الطعن رقم ٥٩٣٣ لسنة ٥٢ القضائية

اجراءات « اجراءات المحاكمة » • اعلان • معارضة « نظرها وميعاد الحكم فيها » •  
نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » • بطلان •

اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته . علم  
الوكيل لا يغنى عن إعلان المعارض بالجلسة التي حددت لنظر معارضته .

اعلان المعارض لجهة الإدارة بعد توجيه الإعلان الى العنوان المبين بورقة التكليف  
بالحضور دون أن يبين بها أنه موطنه والذي ينازع أنه يقيم فيه باطل .

لما كان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور بجلسة المعارضة يجب أن  
يكون لشخصه أو في محل إقامته ، ولا يغنى عن إعلان المعارض بالجلسة  
المحددة لنظر المعارضة علم وكيله بها طالما أن الأصيل لم يكن حاضراً وقت  
التقرير بالمعارضة طالما أن التقرير بالمعارضة قد تم قبل العمل بأحكام القانون  
رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ، كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن الحكم  
المطعون فيه إذ قضى بإعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن بناء على إعلانه  
لجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه في العنوان الذى لم يبين فيه أنه موطنه  
والذى ينازع أنه يقيم فيه ، يكون باطلا لقيامه على إجراءات معيبة من شأنها  
حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ،

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة جنح الشراعية ضد الطاعن بوصف أنه أعطى له بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادة ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل انتعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابياً عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وألزمته بدفع قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

عارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً لتقريره بعد الميعاد . عارض . وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فطعن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## الحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى باعتبار معارضته الاستئنافية كأن لم تكن قد شابه بطلان ، ذلك بأنه لم يعلن إعلاناً صحيحاً بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه مما يعيبه ويستوجب نقضه . ومن حيث إن البين من المفردات أن وكيل الطاعن عارض في الحكم الغيابي الاستئنافي بتاريخ ١٢-٧-١٩٨٠ وحدد لنظر المعارضة جلسة ٢٨-١٠-١٩٨٢ وهذه الجلسة تخلف الطاعن عن الحضور فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ٦-١٢-١٩٨٠ لإعلانه حيث صدر الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق أن الطاعن أعلن بهذه الجلسة بجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه في العنوان المبين بورقة التكليف بالحضور والذي لم يذكر فيه أنه محل إقامته ، وكان من المقرر أن إعلان المعارض للحضور

بجلسة المعارضة يجب أن يكون لشخصه أو في محل إقامته ، ولا يغني عن إعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر المعارضة علم وكيله بها طالما أن الأصيل لم يكن حاضرا وقت التقرير بالمعارضة طالما أن التقرير بالمعارضة قد تم قبل العمل بأحكام القانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ ، كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى . باعتبار معارضة الطاعن كأن لم تكن بناء على إعلانه بلجهة الإدارة لعدم الاستدلال عليه في العنوان الذي لم يبين فيه أنه موطنه والذي ينازع أنه يقيم فيه ، يكون باطلا لقيامه على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع ، مما يوجب نقضه والإعادة وإلزام المطعون ضده «المدعى بالحق المدني» المصاريف المدنية دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .



## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبدالصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: إبراهيم حسين رضوان، حسين كامل حنق ، محمد مملوح سالم وعمود هي الدين.

( ٨٣ )

### الطعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٢ القضائية

(١) حكم « بيانات حكم الادانة » « بطلانه » .

وجوب إشارة الحكم الصادر بالإدانة إلى نص القانون الذي حكم بموجبه وإلا كان باطلا.  
المادة ٣١٠ إجراءات .

(٢) سلاح • مصادرة •

النص في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدل على مصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال لا يخل بحقوق الغير حسن النية  
المادة ٣٠ عقوبات .

ثبوت أن السلاح المضبوط مملوك لغير المتهم وأنه سلم إليه بسبب وظيفته. أثره. عدم مصادرة السلاح. علة ذلك؟

(٣) دعوى مدنية • مسئولية مدنية • تعويض • ضرر • قتل خطأ •

ثبوت أن المسئول عن الحقوق المدنية سلم المتهم السلاح المستعمل بسبب وظيفته وتركه بحمله في جميع الأوقات. أثره . مسئولية عن الأضرار التي أحدثها تابعة بعمله غير المشروع. لا يؤثر في ذلك حضوره حفل العرس بصفته الشخصية ما دام عمله غير المشروع متصلا بوظيفته. أساس ذلك ؟

١ — لما كانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وإذا كان الحكم المستأنف قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على المتهم فإنه يكون باطلا .

٢- وإن كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ في شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة إلا أن ذلك لا يخل بحقوق الغير حسن النية على نحو ما تقضى به المادة ٣٠ من قانون العقوبات. وإذا كان الثابت من الأوراق أن السلاح المضبوط ملك لشركة النصر للأغذية المحفوظة ( قها ) وكان مسلما للمتهم بسبب وظيفته لاستعماله في حراسة مصنع الشركة فإنها تكون من الغير حسن النية مما يتفق به موجب مصادرة السلاح المضبوط .

٣- لما كان الثابت من الأوراق ومن ترخيص السلاح المضبوط أن ذلك السلاح ملك لشركة النصر للأغذية المحفوظة ( قها ) وأن المتهم مستخدم لديها في وظيفة ضابط أمن ، وأن الشركة المذكورة سلمته ذلك السلاح لمقتضيات وظيفته وتركته بحمله في جميع الأوقات ، فإنها تكون مسئولة عن الأضرار التي أحدثها تابعها بعمله غير المشروع وهو القتل الخطأ ، ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية حضور المتهم العرس بصفته الشخصية ما دام الضرر الذي وقع منه كان نتيجة عبثه بسلاح تسلمه بحكم وظيفته ، مما يجعله واقعاً بسبب هذه الوظيفة ذلك أن مسؤولية المتبوع كما تتحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته ، فإنها تتحقق أيضاً كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الضار غير المشروع ، أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي ، وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أو إلا علاقة له بها ، إذ تقوم مسؤولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته أو إساءة استعمال الشئون التي عهد إليه المتبوع بها متكفلاً عما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته وهو ما يتعين معه إلزام الشركة المذكورة بصفقتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض المؤقت بالتضامن مع المتهم عملاً بنص المادة ١٧٥ / ١ من القانون المدني .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن الأول بأنه (أولاً) تسبب خطأ في موت ..... بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احترازه بأن أطلق عدة أعيرة نارية داخل عرس دون أن يتخذ الحيطة الكافية فأصاب المحنى عليه بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي أودت بحياته (ثانياً) تسبب بخطئه سالف الذكر في جرح ..... بالإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الابتدائي .. (ثالثاً) حمل سلاحاً نارياً في عرس (رابعاً) أطلق عياراً نارياً داخل قرية .. وطلبت معاقبته بالمادتين ٢٣٨٩ / ١ و ٢٤٤ / ١ من قانون العقوبات .. وادعى ..... والد المحنى عليه الأول مدنياً قبل المهتم ورئيس شركة النصر للأغذية المحفوظة بصفته المسئول عن الحقوق المدنية بإلزامهما متضامنين بأن يدفعاً له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .. ومحكمة جناح طوخ الجزئية قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بتغريم المهتم عشرين جنيهاً عن التهمة الأولى والثانية والرابعة وتغريمه عشرة جنيهات عن التهمة الثالثة ومصادرة السلاح المضبوط وإلزامه والمستهول عن الحقوق المدنية متضامنين بأن يؤديا للمدعى بالحقوق المدنية واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .. فاستأنف المحكوم عليه والمستهول عن الحقوق المدنية .

ومحكمة بنها الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ..

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه والمستهول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض. قيد بجلدها برقم ١٩٨٠ لسنة ٤٨ ق . فقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة بنها الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة الأخيرة (بدائرة أخرى) قضت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .



فطعن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه المستول عن الحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) ... إلخ .  
وبجلسة ٩ فبراير سنة ١٩٥٣ قضت هذه المحكمة بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وجددت جلسة ... لنظر الموضوع .

## المحكمة

بعد تلاوة تقرير التلخيص وسماع المرافعة ومطالعة الأوراق وبعد المداولة.  
من حيث إن المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت في كل حكم بالإدانة أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، وإذا كان الحكم المستأنف قد خلا من ذكر نص القانون الذي أنزل بموجبه العقاب على المتهم فإنه يكون باطلا .

ومن حيث إن الواقعة - على ما يبين من الإطلاع على أوراقها وما تم فيها من تحقيقات - تتحصل في أنه بتاريخ ٦ من أكتوبر سنة ١٩٧٥ ذهب المتهم إلى حفل عرس حاملا معه المسدس المسلم إليه من شركة النصر للأغذية المحفوظة ( قها ) والتي يعمل بها ضابط أمن ، وإظهارا لمشاعره أطلق أعيرة نارية في الهواء ثم جلس لينظف المسدس فانطلق منه عيار أصاب كلا من ..... والإصابات الميمنة بتقرير الصفة التشريحية والتقرير الطبي الإبتدائي والتي أودت بحياة أولهما .

ومن حيث أن الواقعة على الصورة المتقدمة قد ثبت وقوعها وتوافرت الأدلة على صحتها من أقوال المجني عليه .....  
ومن تقرير الصفة التشريحية الخاص بالمجني عليه والتقرير الطبي الخاص بالمجني عليه الثاني ..... ومن تقرير فحص السلاح المضبوط ومن إقرار المتهم بأنه توجه إلى حفل العرس حاملا المسدس المضبوط فقد قرر المجني عليه ..... أنه أثناء وجوده مع والده في حفل العرس شاهد زوج خالته المتهم يطلق النار في الهواء من مسدس معه وأنه عقب ذلك انطلق عيار من المسدس أصابه .

وشهد ..... بأنه اصطحب ابنه .... إلى حفل عرس ، أنحت زوجته وجلس على مقعد بينا وقف ابنه أمامه وكان المجني عليه الثاني

.... مجلس في مواجهته خلف ابنه . . وعلى مسافة ثلاثة أمتار منه وأن المتهم وهو زوج أخت زوجته - كان يقف خلفه بميل قليل وعلى مسافة متر منه يطلق أعيرة نارية في الهواء من مسدسه ابتهاجا بالعرس ثم جلس على مقعد وأثناء تنظيفه المسدس انطلق منه عيار نارى أصاب المحنى عليهما . وأورى تقرير الصفة التشريحية أن إصابة المحنى عليه . . . . . نارية حدثت من عيار نارى واحد معمر بمقدوف مفرد يتعذر تحديد نوعه لعدم استقراره بالجسم وقد أصابه المقدوف بالبطن باتجاه أساسى من الأمام للخلف بميل طفيف من أعلى لأسفل بالنسبة للوضع الطبيعى القائم للجسم وقد تجاوزت مسافة الإطلاق نصف متر وقد تصل لأمتار عدة ، وأن الوفاة حدثت نتيجة الإصابة النارية لما أحدثته من تمزق بالأعضاء والمساريقا وما تضاعفت به من التهاب بريتونى حاد .

وأورى التقرير الطبى الابتدائى أن المحنى عليه الثانى . . . . . أصيب بالساعد الأيمن من عيار أطلق من سلاح نارى كالمسدس . وأورى التقرير الطبى الشرعى الخاص بفحص السلاح المضبوط مع المتهم أنه عباره عن طبنجة من النوع الأتوماتيكى معده لإطلاق الرصاص وصالحه للاستعمال وأنها أطلقت حديثاً فى تاريخ يتعذر تحديده وقد يتفق وتاريخ الحادث ، وأن إصابة المحنى عليه . . . . . من الجائز حدوثها من مثل الطبنجة المضبوطة ومن حيث أنه بسؤال المتهم أقر أنه توجه إلى حفل العرس حاملاً معه المسدس المضبوط ، إلا أنه أنكر إطلاقه أية أعيرة نارية فى الحفل أو تسببه خطأ فى إصابة المحنى عليهما .

ومن حيث إنه بـجلسة ٢٥ - ١ - ١٩٧٦ أمام محكمة أول درجة ادعى . . . . . مدنيا قبل المتهم ورئيس مجلس إدارة شركة النصر للأغذية المحفوظة ( قها ) بصفته مسئولاً عن الحقوق المدنية ، طالباً الزامهما متضامنين دفع مبلغ ٥١ جنياً على سبيل التعويض المؤقت عن الأضرار التى أصابته من جراء قتل ابنه خطأ مع المصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومن حيث إن المتهم أنكر بالجلسة أمام هذه المحكمة وقرر أن المسدس المضبوط معه خاص بالشركة المسئولة عن الحقوق المدنية وسلم إليه بسبب ظيفته ومرخص باسمه وطلب محاميه والحاضر عن الشركة المسئولة عن

الحقوق المدنية القضاء ببراءته ورفض الدعوى المدنية تأسيساً على أن تقرير الصفة التشريحية يناقض رواية شاهدي الإثبات .

ومن حيث إن المحكمة لا تعول على إنكار المتهم ازاء ما أطمأنت إليه من أدلة الثبوت سالفة البيان والتي يرتاح إليها وجدانها ، أما ما يثيره الدفاع من وجود تناقض بين الدليل القولي والدليل الفنى فردود بأن أقوال شاهدي الإثبات لا تتعارض مع ما جاء بتقرير الصفة التشريحية وتقرير فحص السلاح بل تتفق معها من ناحية مسافة الإطلاق والمستوى واتجاه العيار النارى وإمكان حدوث الإصابة من سلاح المتهم المضبوط والذي ثبت أنه أطلق فى تاريخ يتفق وتاريخ الحادث ، وخطأ المتهم يتمثل فى قيامه بتنظيف المسدس وسط جمع من الناس ودون أن يتخذ الحيطة الكافية لتلافى انطلاق أعيرة منه أثناء ذلك ، وقد أدى هذا الخطأ إلى انطلاق العيار النارى من المسدس وإصابة المجنى عليه الأول بالإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته وإصابة المجنى عليه فى ذراعه ، ومن ثم فإن رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى وقع وهو القتل والإصابة تكون متوافرة ، الأمر الذى يتعين معه إدانة المتهم طبقاً للمواد ١/٢٣٨ ، ١/٢٤٤ ، ٢/٣٧٩ من قانون العقوبات والمادتين ١١ مكرر ، ٢٩ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل ، وعملاً بالمادة ٣٠٤ / ٢ من قانون الإجراءات الجنائية ، مع إعمال نص المادة ٣٢ من قانون العقوبات بالنسبة لاثم الأولى والثانية والرابعة وهى القتل والإصابة الخطأ وإطلاق أعيرة نارية داخل قرية .

ومن حيث إنه بشأن السلاح المضبوط فإنه وإن كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدل بالقانونين رقم ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ تنص على أن يحكم بمصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة فى جميع الأحوال وذلك علاوة على العقوبات المنصوص عليها فى المواد السابقة إلا أن ذلك لا يخل بحقوق الغير حسن النية على نحو ما تقضى به المادة ٣٠ من قانون العقوبات . وإذ كان الثابت من الأوراق أن السلاح المضبوط ملك لشركة النصر للأغذية المحفوظة ( قها )



وكان مسلماً للمتهم بسبب وظيفته لإستعماله في حراسة مصنع الشركة فإنها تكون من الغير حسن النية مما يتتقن به موجب مصادرة السلاح المضبوط .

ومن حيث إنه بشأن الدعوى المدنية ، فإنه متى كانت المحكمة قد انتهت إلى إدانة المتهم بتهمة القتل الخطأ ، وكان خطأ المتهم قد سبب ضرراً للمدعى بالحقوق المدنية يتمثل في فقد ابنة المحنى عليه مما يلتزم معه المتهم بتعويض هذا الضرر عملاً بنص المادة ١٦٣ من القانون المدني ، فإنه يتعين إجابة المدعى لطلب التعويض المؤقت قبله .

ومن حيث إنه لما كان الثابت من الأوراق ومن ترخيص السلاح المضبوط أن ذلك السلاح ملك لشركة النصر للأغذية المحفوظة (قها) وأن المتهم مستخدم لديها في وظيفة ضابط أمن ، وأن الشركة المذكورة سلمته ذلك السلاح لمقتضيات وظيفته وتركته بحمله في جميع الأوقات ، فإنها تكون مسئولة عن الأضرار التي أحدثها تابعها بعمله غير المشروع وهو القتل الخطأ ولا يؤثر في قيام هذه المسؤولية حضور المتهم العرس بصفته الشخصية ما دام الضرر الذي وقع منه كان نتيجة عبثه بسلاح تسلمه بحكم وظيفته ، مما يجعله واقعاً بسبب هذه الوظيفة ذلك أن مسؤولية المتبوع كما تتحقق كلما كان فعل التابع قد وقع منه أثناء تأدية وظيفته ، فإنها تتحقق أيضاً كلما استغل التابع وظيفته أو ساعدته هذه الوظيفة على إتيان فعله الضار غير المشروع ، أو هيأت له بأية طريقة كانت فرصة ارتكابه ، سواء ارتكبه لمصلحة المتبوع أو عن باعث شخصي ، وسواء كان الباعث الذي دفعه إليه متصلاً بالوظيفة أولاً علاقة له بها ، إذ تقوم مسؤولية المتبوع في هذه الأحوال على أساس استغلال التابع لوظيفته أو أساءة استعمال الشئون التي عهد إليه المتبوع بها متكفلاً بما افترضه القانون في حقه من ضمان سوء اختياره لتابعه وتقصيره في مراقبته وهو ما يتعين معه إلزام الشركة المذكورة بصفتها مسئولة عن الحقوق المدنية بمبلغ التعويض المؤقت بالتضامن مع المتهم عملاً بنص المادة ١٧٥ / ١ من القانون المدني ، مع إلزامهما المصاريف المدنية .

## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى، عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسن كامل حنق ، محمد ممدوح سالم وعمود بهى الدين.

( ٨٤ )

### الطعن رقم ٦٢٥٨ لسنة ٥٢ القضائية

قانون « القانون الأصلح » • تسعير جبرى •

صدور المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى خاليا من التوقيت.  
تحويله وزير التجارة والصناعة من تعديل الجدول الملحق بالمواد والسلع التى تسعر جبريا  
بقرار يصدر منه .

صدور قرار بحذف سلعة من الجدول الملحق . أثره : إعتباره قانون أصلح • عدم إعمال ذلك  
مخالفة للقانون .

تحديد الأسعار أسبوعيا لا يعنى توقيت القانون الذى صدرت التسمية إستنادا له .

لما كانت المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على أن يعاقب  
على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا إذا صدر  
بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانوناً أصح للمتهم فهو الذى يتبع  
دون غيره . . . غير أنه فى حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم  
بالإدانة فيها، وكان ذلك عن فعل وقع مخالفاً لقانون ينهى عن ارتكابها فى  
فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير فى الدعوى أو تنفيذ  
العقوبات المحكوم بها وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر  
خالياً من التوقيت وقد ألحق به جدول بالمواد والسلع التى يجرى عليها حكم  
التسعير الجبرى ، وخول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول  
بالحذف أو الإضافة بقرار يصدر منه وكان الثابت من الحكم الابتدائى  
أن السلعة موضوع الجريمة التى دين بها الطاعن قد حذفت من الجدول الملحق

بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، فإن الطاعنين يستفيدان من القرار الذى استبعدا والمشار إليه فى ذلك الحكم بإعتباره الأصلح لهما ، ويكون الحكم المطعون فيه إذ التفت عن أعمال القرار المذكور ولم يجر فى حقهما مقتضى هذا الاستبعاد ، قد خالف القانون بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعنين من التهمة المسندة إليهما ، ذلك أن قرار المحافظة بتحديد الأسعار أسبوعيا ، لا يعنى توقيت القانون نفسه الذى صدرت التسعيرة استنادا إلى نصوصه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما باعا سلعة مسعرة ( طماطم ) بأزيد من السعر المقرر قانونا . وطلبت عقابهما بمواد الاتهام ومحكمة الجناح المستعجلة قضت حضوريا عملا بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين سنتين مع الشغل وكفالة مائتى جنيه لكل منهما لإيقاف التنفيذ وبتعريم كل منهما خمسمائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم على واجهة المحل لمدة مماثلة لمدة عقوبة الحبس المقضى بها . فاستأنف المحكوم عليهما هذا الحكم ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## الحكمة

من حيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجرمة بيع سلعة مسعرة طماطم بسعر يزيد عن السعر المحدد قد خالف القانون ، ذلك بأنه أغفل تطبيق القرار الذى أخرج الطماطم من جدول التسعيرة الجبرية بإعتباره تشريعاً أصلح يستفيد منه الطاعنان بما لا يصح معه معاقبتهما عن تلك الجريمة ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قضى



بإدانة الطاعنين بجرمة بيع طماطم بسعر يزيد عن السعر المحدد وأوقع عليهما عقوبة هذه الجريمة وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتسعير الجبرى وتحديد الأرباح وأورد في مدوناته أن الطاعنين قدما مايدل على حذف الطماطم من الجدول المتضمن للسلع المسعرة في المدة من ١٢ - ٤ - ١٩٨٠ حتى ٢ - ٥ - ١٩٨٠ . لما كان ذلك، وكانت المادة الخامسة من قانون العقوبات قد نصت على أن يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع هذا إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانوناً أصحح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره . . . . . غير أنه فى حالة قيام إجراءات الدعوى أو صدور حكم بالإدانة فيها ، وكان ذلك عن فعل وقع مخالفاً لقانون ينهى عن ارتكابها فى فترة محددة فإن انتهاء هذه الفترة لا يحول دون السير فى الدعوى أو تنفيذ العقوبات المحكوم بها وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ قد صدر حالياً من التوقيت وقد ألحق به جدول بالمواد والسلع التى يجرى عليها حكم التسعير الجبرى ، ونحول وزير التجارة والصناعة حق تعديل هذا الجدول بالحذف أو الإضافة بقرار يصدر منه . وكان الثابت من الحكم الابتدائى أن السلعة موضوع الجريمة التى دين بها الطاعنان قد حذفت من الجدول الملحق بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ، فإن الطاعنين يستفيدان من القرار الذى استبعدا والمشار إليه فى ذلك الحكم باعتباره الأصلح لهما، ويكون الحكم المطعون فيه إذ التفت عن أعمال القرار المذكور ولم يجر فى حقهما مقتضى هذا الاستبعاد ، قد خالف القانون بما يوجب نقضه والقضاء ببراءة الطاعنين من التهمة المسندة إليهما ، ذلك أن قرار المحافظة بتحديد الأسعار أسبوعياً ، لا يعنى توقيت القانون نفسه الذى صدرت التسعيرة استناداً إلى نصوصه .

## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنق ، محمد مملوح سالم ومحمد رفيق  
البطلويسي .

( ٨٥ )

### الطعن رقم ٦٢٦٥ لسنة ٥٢ القضائية :

(١) محكمة الجنايات • حكم « سقوطه » • طعن « الطعن بالنقض » • نقض  
« ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه » •

جواز طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم النيابي الصادر من محكمة الجنايات في جناية ، أساس ذلك ؟

(٢) مواد مخدرة • قصد جنائي • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببه » •  
تسبيب غير معيب •  
نفي قصد الاتجار في المخدر . موضوعي .

إغفال المحكمة لإيراد دعوى التحريات وما عزي إلى المتهم من إقرار الاتجار في المخدر ودلالة  
كيفية المخدر المضبوط • يفيد ضمنا إطراحها .

١ - من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر غيابيا من  
محكمة الجنايات بإدانة المطعون ضده الثاني ، إلا أنه وقد أفصححت  
النيابة العامة عن أن هذا الحكم ما زال قائماً لم يسقط بالقبض على المحكوم عليه  
وإعادة نظر الدعوى في حضوره وصدور حكم فيها وكانت المادة ٣٣ من  
قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ ، قد أجازت للنيابة العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن  
بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجنايته ،  
فإن طعنها يكون جائزاً .

٢ - لما كان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤

من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب مادام تقديرها سائغاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المطعون ضدهما للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفي توافر قصد الاتجار في حقهما وإعتبر كلا منهما مجرد محرز لذلك المخدر ودانته بموجب المادة ٣٨ من القانون بآدى الذكر التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز بل تتوافر أركانها يتحقق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المتهم بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون ، فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه ، أما ما تثيره النيابة العامة في شأن كمية المخدر المضبوط وتحريات الشرطة وإقرار المطعون ضدهما للضابط بالإنجار في المخدر ، فهو لا يعدو أن يكون جدل حول سلطة محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى وتجزئتها والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وفي إغفالها التحدث عن تحريات الشرطة ما يفيد ضمناً أنها طرحها ولم ترفيها ما يدعوا إلى تغيير وجه الرأى في الدعوى .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما أحرزا بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضورها بالنسبة للمتهم الأول وغايبا للمتهم الثانى عملاً بالمواد ١ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ / ١ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق به المعدل مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة



سنة أشهر وبتغريمهما خمسمائة جنيه والمصادرة باعتبار أن الإحراز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## الحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر غيابيا من محكمة الجنايات بإدانة المطعون ضده الثاني ، إلا أنه وقد أفصحت النيابة العامة عن أن هذا الحكم ما زال قائما لم يسقط بالقبض على المحكوم عليه وإعادة نظر الدعوى في حضوره وصدور حكم فيها وكانت المادة ٣٣ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، قد أجازت للنيابة العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض في الحكم الصادر من محكمة الجنايات في غيبة المتهم بجناية ، فإن طعنها يكون جائزا وقد استوفى الشكل المقرر في القانون .

ومن حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما بجريمة إحراز جوهر مخدر نافيا عنهما قصد الاتجار قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه لم يفتن لدلالة تحريات الشرطة وما قرره الضابط من أن المطعون ضدهما أقرأ له بعد الضبط أنهما يتجران في المواد المخدرة كما التفت الحكم عن دلالة ضبط قطع من المخدر ومدينتين وسكن ملوثة بأثار الحشيش . وكل هذا يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى وأحاط بما ضبط في حوزة المطعون ضدهما من مخدر ومدينتين وسكن ملوثة بأثار المخدر وإقرارهما للضابط أنهما يتجران فيه عرضا للقصد من الإحراز في قوله وحيث إنه ليس في الأوراق وأدلتها ما يقطع على وجه تطمئن إليه المحكمة إلى أن إحراز كل من المتهمين للمخدر المضبوط كان بقصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ومن ثم ترى المحكمة أن إحراز كل منهما للمخدر المضبوط معهما هو فقط الإحراز المجرد وانتهى من ذلك إلى معاقبة المطعون

ضدهما بالحبس والغرامة تطبيقاً للمواد ١ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . لما كان ذلك وكان من المقرر أن توافر قصد الاتجار المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ هو من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بتقديرها بغير معقب ما دام تقديرها سائغاً ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت إحراز المطعون ضدهما للمخدر المضبوط بركنيه المادى والمعنوى ثم نفى توافر قصد الاتجار في حقهما واعتبر كلا منهما مجرد محرز لذلك المخدر ودان به بموجب المادة ٣٨ من القانون بادى الذكر التي لا تستلزم قصداً خاصاً من الإحراز بل توافر أركانها بتحقيق الفعل المادى والقصد الجنائى العام وهو علم المتهم بماهية الجوهر المخدر علماً مجرداً من أى قصد من القصد الخاصة المنصوص عليها في القانون ، فإن في ذلك ما يكفي لحمل قضائه بالإدانة على الوجه الذى انتهى إليه . أما ما تثيره النيابة العامة في شأن كمية المخدر المضبوط وتحريات الشرطة وإقرار المطعون ضدهما للضابط بالاتجار في المخدر ، فهو لا يعدو أن يكون جدل حول سلطة محكمة الموضوع وفي تقدير أدلة الدعوى ونجزئتها والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض ، وفي إغفالها التحدث عن تحريات الشرطة ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم تتر فيها ما يدعوا إلى تغيير الرأى في الدعوى . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا وفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٣ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنن ، محمد رفيق البطلوي  
ومحمود بهي الدين .

( ٨٦ )

### الطعن رقم ٦٥٢٣ لسنة ٥٢ القضائية

اختصاص • شيك بدون رصيد • دفع « الدفع بعدم الاختصاص » • حكم  
« تسببه • تسببه معيب » •

الأماكن التي يتعين بها الإختصاص • قسائم متساوية المادة ٢١٧ إجراءات جنائية .  
مكان وقوع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . المكان الذي حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه .

لما كانت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن يتعين  
الإختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه  
فيه وهذه الأماكن قسائم متساوية في إيجاب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى  
ولا تفاضل بينها ، ويعتبر مكان وقوع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد  
هو المكان الذي حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه .

### الوقائع

أقامت المدعية بالحق المدني دعواها بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة  
جنح مصر القديمة ( المقيمة بمجلوها برقم ٤٨٥٥ لسنة ١٩٧٥ ) ضد الطاعن  
بوصف أنه أصدر شيكاً للسيد / ..... مسحوباً على بنك القاهرة -  
فرع المنصورة بمبلغ خمسمائة جنيه بدون رصيد قائم وقابل للسحب وطلبت  
عقابه بالمادتين ٣٣٦ و ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع لها مبلغ  
خمسین جنیهاً علی سبیل التعویض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيابياً



عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات لإيقاف التنفيذ وألزمته بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ خمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . فعارض ، وقضى في معارضته بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - وقضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجرمة إصدار شيك بدون رصيد قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ، ذلك بأن الطاعن دفع بعدم اختصاص محكمة مصر القديمة محلياً بنظر الدعوى على أساس أن محل إقامته ومحل إقامة الصادر لأمره الشيك والبنك المسحوب عليه يقع في دائرة المنصورة ، إلا أن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفع بقالة أن الطاعن لم يقدم دليلاً على تحرير الشيك خارج دائرة مصر القديمة وهو قول غير سائغ ولا يكفي لإطراح هذا الدفع ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع المبدئ من الطاعن بعدم اختصاص محكمة مصر القديمة محلياً بنظر الدعوى وإطراحه في قوله « وحيث أنه بالنسبة للدفع بعدم اختصاص محكمة مصر القديمة محلياً بنظر الدعوى فإن المتهم لم يقدم ما يفيد أن الشيك موضوع الاتهام حرر في غير دائرة المحكمة المذكورة ولا ينال من ذلك أن المتهم يقيم بالمنصورة وأن الشيك محرر على البنك الأهلي فرع المنصورة طالما أن الاختصاص المحلي

ينعقد للمحكمة التي تقع في دائرتها الجريمة وهي التي يحرر في دائرتها الشيك وبذلك يكون الدفع على غير سند . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن « بتعين الاختصاص بالمكان الذي وقعت فيه الجريمة أو الذي يقيم فيه المتهم أو الذي يقبض عليه فيه » وهذه الأماكن قسائم متساوية في إيجاب اختصاص المحكمة بنظر الدعوى ولا تفاضل بينها ، ويعتبر مكان وقوع جريمة إعطاء شيك بدون رصيد هو المكان الذي حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه ، وكان يبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة وإن سلمت بأن الطاعن مقيم بدائرة المنصورة ، إلا أنها انتهت إلى أن محكمة مصر القديمة هي المختصة بنظر الدعوى إستناداً إلى أن الطاعن لم يقدم ما يفيد تحرير الشيك خارج دائرة هذه المحكمة ، مع أنه كان يتعين عليها أن تستظهر الدليل على أن الشيك سلم للمستفيد بدائرة المحكمة سالفة الذكر ، أو أنه قبض على الطاعن في تلك الدائرة ، حتى يمكن لمحكمة النقض مراقبة سلامة التطبيق القانوني لقواعد الاختصاص بالواقعة المسند إلى الطاعن إرتكابها ، وهي لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه وإعادة دون حاجه إلى بحث باقي أو جه الطعن وإلزام المطعون ضده المصاريف المدنية ومقابل أنعاب المحاماة .

## جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

( ٨٧ )

### الطعن رقم ٦٥٢٨ لسنة ٥٢ القضائية

(١) محكمة النقض « اختصاصها » • اختصاص « اختصاص ولائي » •

التنازع السليبي بين محكمتين • ماهيته وشرطه ؟

تعيين المحكمة المختصة • منوط بالجهة التي يطعن أمامها في أحكام المحكمتين المتنازعتين .

(٢) أحداث • محكمة الأحداث « اختصاصها » •

الجرائم التي تختص بمحاكم الأحداث • دون غيرها • بنظرها والإستثناء الوارد على ذلك •  
وتلك التي تختص بنظرها مع المحاكم العادية ؟

(٣) أحداث • محكمة الأحداث « اختصاصها » • تسعيرة •

جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر • المسندة إلى غير حدث • ليست من الجرائم  
المنصوص عليها في قانون الأحداث • أثر ذلك ؟

(٤) محكمة أمن الدولة « اختصاصها » • تسعيرة •

الجرائم التي تختص بمحكمة أمن الدولة الجزئية • دون غيرها • بنظرها ؟

١ - لما كان المقصود بالتنازع السليبي في الإختصاص أن تتخلى كل  
من المحكمتين عن إختصاصها دون أن تفصل في الموضوع وأنه يشترط لقيامه  
أن يكون التنازع منصباً على أحكام أو أوامر متعارضة ولا سبيل إلى التحال  
منها إبتغير طريق تعيين المحكمة المختصة وهو الحال في هذا الطلب ، وكان  
مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن محكمة النقض



هى التى يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى فى حالة قيام تنازع سلبى على الاختصاص بين محكمتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين، وإذا كان طلب تعيين المحكمة المختصة الذى تقدمت به النيابة العامة منصّباً على قيام تنازع سلبى بين محكمة الجناح والمخالفات المستعجلة بالقاهرة «التابعة لمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية» المعدل اختصاصها بقرار وزير العدل رقم ٤٣٣٢ لسنة ١٩٧٨ ومحكمة الأحداث بالقاهرة «التابعة لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية» — على ما يبين من كتابي هاتين المحكمتين المرفقين — وهما تابعتين للقضاء العادى فإن الفصل فى الطلب المائل بشأن التنازع السلبى بين هاتين المحكمتين إنما ينعقد لمحكمة النقض باعتبارها الجهة المختصة التى يطعن أمامها فى أحكام كل منهما عندما يصح الطعن قانوناً.

٢ — لما كانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أن «تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند إتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف . كما تختص بالفصل فى الجرائم الأخرى التى ينص عليها هذا القانون . وإذا أسهم فى الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث» . ولما كان البين من استقراء المادة سالفة الذكر أن الشارع أفرد محاكم الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند تعرضه للانحراف وعند إتهامه فى الجرائم كافة سواء ارتكب هذه الجرائم وحده أو أسهم فيها معه غير حدث فاعلاً أصلياً كان أو شريكاً وذلك عدا الجرائم التى تقع من الأحداث الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية وكذلك الجرائم التى تقع من الأحداث الذين تسرى فى شأنهم أحكام هذا القانون إذا وقعت الجريمة على واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه إذ يختص القضاء العسكرى بالفصل فيها إستثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على ما تقضى به المادة ٨ مكرراً من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أما الجرائم الأخرى المنصوص عليها فى قانون الأحداث فإن الشارع وإن جعل محكمة الأحداث المختصة بنظرها بالنسبة لغير الحدث إلا أنه لم يسلب المحاكم العادية

ولايتها بالفصل فيها إذ لو أراد الشارع إفراد محكمة الأحداث بنظرها لنص على ذلك في الفقرة الثانية من المادة المذكورة على غرار ما قرره في الفقرة الأولى أو نص على ذلك بطريق الوجوب كما فعل في الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها .

٣- لما كانت جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قانوناً المسندة إلى المتهم غير الحدث ليست من بين الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحداث فإن قضاء محكمة الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة للمتهم غير الحدث يكون صحيحاً في القانون ، وتكون محكمة الجنح والمخالفات المستعجلة قد أخطأت حين قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة لهذا المتهم .

٤- لما كان القانون رقم ١٠٥ سنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد صدر وعمل به إعتباراً من ١-٦-١٩٨٠ - بعد صدور الحكم الصادر من محكمة الجنح والمخالفات المستعجلة بعدم الاختصاص - ونص في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة منه على أن « تختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم غير المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ سنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما أو القرارات المنفذة لهما . . . » كما نص في الفقرة الثانية من المادة الثامنة منه على أن « تكون أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنح المستأنفة ويجوز الطعن في الأحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة النظر » كما نصت المادة التاسعة من هذا القانون على أنه « على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبلون رسوم » . ولما كانت الجريمة المسندة إلى المتهم غير الحدث من بين الجرائم التي تختص بها محكمة أمن الدولة الجزئية المنشأة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه فإن الاختصاص بنظر الدعوى الماثلة يتعقد حالياً لهذه المحكمة التي أفردتها الشارع دون غيرها

بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون إنشائها ، ولا يغير من ذلك أن أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة « طوارئ » قد صدر وعمل به اعتباراً من ٢٣-١٠-١٩٨١ بعد إعلان حالة الطوارئ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ ونص في المادة الأولى منه على إحالة الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المنفذة لها إلى محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ ، ذلك بأن المادة الثالثة من الأمر المشار إليه قد نصت على أن « تسرى أحكام هذا القرار على الدعاوى التي لم يتم بعد إحالتها .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده - وآخر حدث - بأنهما باعا سلعة مسعرة (مياه غازية) بأزيد من السعر المقرر قانوناً . وطلبت عقابهما بالمواد ١، ٢، ٩، ١٤، ١٥، ١٦، ١٧، ٢٠ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ . ومحكمة الجنح المستعجلة بالقاهرة قضت غيابياً عملاً بمواد الإتهام بتغريم كل من المتهمين أربعائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم لمدة شهر . عارض المحكوم عليهما وقضى في معارضتهما في بقبولها شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه والقضاء بعدم اختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة أحداث القاهرة . والمحكمة الأخيرة قضت غيابياً في ١٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ بإلبداع ( المتهم الأول ) الحدث إحدى مؤسسات الرعاية الاجتماعية وتغريم المتهم الثاني مائة جنيه والمصادرة . عارضاً وقضى في معارضتهما في ١٤ من يناير سنة ١٩٨١ بقبولها شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والإكتفاء بوضع الحدث تحت الاختبار القضائي لمدة سنة والمصادرة - وبالنسبة للمتهم الثاني : بإلغاء الحكم



المعارض فيه وبعدم إختصاص المحكمة بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة أمن الدولة الجزئية المختصة بنظرها .  
فتقدمت النيابة العامة بطلب إلى محكمة النقض لتعين المحكمة المختصة بالفصل في الدعوى .

## المحكمة

حيث إن مبنى طلب النيابة العامة هو أن حكم محكمة الجنج والمخالفات المستعجلة بالقاهرة الصادر بتاريخ ٩ - ٤ - ١٩٨٠ بعدم إختصاصها بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الأحداث بالقاهرة ، وقضاء هذه المحكمة الأخيرة بتاريخ ١٤ - ١ - ١٩٨١ بعدم إختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة للمتهم ..... وإحالتها إلى محكمة أمن الدولة الجزئية قد أنطويا على تنازع سلبي على الإختصاص ذلك بأن الدعوى ذاتها رفعت إلى محكمتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين وتخلفت كل منهما عن نظرها مما دعا النيابة العامة إلى التقدم بهذا الطلب لتعين المحكمة المختصة بالفصل فيها تطبيقاً للمادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المتهم ..... وآخر حدث أمام محكمة الجنج والمخالفات المستعجلة بالقاهرة لمحاكمتها عن جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قانوناً ، فقضت غيابياً بتاريخ ١٢ - ١٢ - ١٩٧٩ بتغريم كل من المتهمين أربعائة جنيه والمصادرة وشهر ملخص الحكم لمدة شهر فعارض المحكوم عليهما وقضت تلك المحكمة بتاريخ ٩ - ٤ - ١٩٨٠ بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم الغيابي وبعدم إختصاص المحكمة ولائياً بنظر الدعوى وإحالتها إلى محكمة الأحداث بالقاهرة مؤسسة قضاءها على أنه ثبت لها أن سن المتهم الآخر كانت تقل عن ثمانية عشر عاماً وقت ارتكاب الجريمة ولوحدة الواقعة بالنسبة للمتهمين معا ، وإذ عرضت الدعوى على محكمة أحداث القاهرة قضت غيابياً بتاريخ ١٥ - ١٠ - ٨٠

بإبداء المتهم الحدث إحدى دور الرعاية الصحية وتغريم المتهم الآخر مائة جنيه والمصادرة. فعارض المحكوم عليهما وقضت المحكمة بتاريخ ١٤ - ١ - ١٩٨١ بقبول المعارضة شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه بالنسبة للمتهم الحدث إلى وضعه تحت الاختبار القضائي لمدة سنة والمصادرة وبإلغاء الحكم المعارض فيه بالنسبة للمتهم الآخر وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة أمن الدولة الجزئية المختصة بنظرها مستندة في ذلك إلى ما ثبت لها من الإطلاع على البطاقة العائلية للمتهم الآخر أنه من مواليد ١٣ - ١ - ١٩٣٩ وبذلك فقد جاوز الثامنة عشرة من عمره وقت ارتكابه الجريمة . لما كان ذلك، وكان المقصود بالتنازع السلبى فى الاختصاص أن تتخلى كل من المحكمتين عن اختصاصها دون أن تفصل فى الموضوع وأنه يشترط لقيامه أن يكون التنازع منصبا على أحكام أو أوامر متعارضة ولا سبيل إلى التحلل منها بغير طريق تعيين المحكمة المختصة وهو الحال فى هذا الطلب ، وكان مؤدى نص المادة ٢٢٧ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن محكمة النقض هى التى يرفع إليها طلب تعيين المحكمة المختصة بالفصل فى الدعوى فى حالة قيام تنازع سلبى على الاختصاص بين محكمتين تابعتين لمحكمتين ابتدائيتين ، وإذ كان طلب تعيين المحكمة المختصة الذى تقدمت به النيابة العامة منصبا على قيام تنازع سلبى بين محكمة الجنح والمخالفات المستعجلة بالقاهرة « التابعة لمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية » المعدل اختصاصها بقرار وزير العدل رقم ٤٣٣٢ لسنة ١٩٧٨ ومحكمة الأحداث بالقاهرة « التابعة لمحكمة شمال القاهرة الابتدائية » - على ما يبين من كتابى هاتين المحكمتين المرفقين - وهما تابعتين للقضاء العادى فإن الفصل فى الطلب المائل بشأن التنازع السلبى بين هاتين المحكمتين إنما ينعقد لمحكمة النقض بإعتبارها الجهة المختصة التى يطعن أمامها فى أحكام كل منهما عندما يصح الطعن قانونا . لما كان ذلك، وكانت المادة ٢٩ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أن « تختص محكمة الأحداث دون غيرها بالنظر فى أمر الحدث عند اتهامه فى الجرائم وعند تعرضه للانحراف . كما تختص بالفصل فى الجرائم الأخرى

التي ينص عليها هذا القانون . وإذا أسهم في الجريمة غير حدث وجب تقديم الحدث وحده إلى محكمة الأحداث . ولما كان البين من استقراء المادة سالفة الذكر أن الشارع أفرد محاكم الأحداث دون غيرها بالنظر في أمر الحدث عند تعرضه للانحراف وعند اتهامه في الجرائم كافة سواء ارتكب هذه الجرائم وحده أو أسهم فيها معه غير حدث فاعلا أصليا كان أو شريكا وذلك عدا الجرائم التي تقع مع الأحداث الخاضعين لأحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ بإصدار قانون الأحكام العسكرية وكذلك الجرائم التي تقع من الأحداث الذين تسرى في شأنهم أحكام هذا القانون إذا وقعت الجريمة على واحد أو أكثر من الخاضعين لأحكامه إذ يختص القضاء العسكري بالفصل فيها استثناء من أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث على ما تقضى به المادة ٨ مكررا من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦٦ أما الجرائم الأخرى المنصوص عليها في قانون الأحداث فإن الشارع وإن جعل محكمة الأحداث مختصة بنظرها بالنسبة لتفسير الحدث إلا أنه لم يسلب المحاكم العادية ولايتها بالفصل فيها إذ لو أراد الشارع إفراد محكمة الأحداث بنظرها لنص على ذلك في الفقرة الثانية من المادة المذكورة على غرار ما قرره في الفقرة الأولى أو نص على ذلك بطريق الوجوب كما فعل في الفقرة الأخيرة من المادة ذاتها . أما إذا أسهم غير الحدث في جريمة ما عدا تلك التي نص عليها قانون الأحداث فلا تختص محكمة الأحداث بمحاكمته بل يكون الاختصاص للمحكمة المختصة وفقاً لقواعد الاختصاص المقررة قانون . لما كان ذلك ، وكانت جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قانوناً المسندة إلى المتهم غير الحدث ليست من بين الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحداث فإن قضاء محكمة الأحداث بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة للمتهم غير الحدث يكون صحيحاً في القانون ، وتكون محكمة الجنح والمخالفات المستعجلة قد أخطأت حين قضت بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بالنسبة لهذا المتهم . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٠٥ سنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد صدر وعمل به اعتباراً من ١-٦-١٩٨٠ - بعد صدور الحكم الصادر من محكمة الجنح



والمخالفات المستعجلة بعدم الاختصاص—ونص في الفقرة الثالثة من المادة الثالثة منه على أن «تختص محكمة أمن الدولة الجزئية دون غيرها بنظر الجرائم غير المنصوص عليها في الفقرة السابقة والتي تقع بالمخالفة للمرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليهما أو القرارات المنفذة لهما...»، كما نص في الفقرة الثانية من المادة الثامنة منه على أن «تكون أحكام محكمة أمن الدولة الجزئية قابلة للطعن فيها أمام دائرة متخصصة بمحكمة الجنج المستأنفه ويجوز الطعن في الأحكام التي تصدرها هذه الدائرة بالنقض وإعادة النظر» كما نصت المادة التاسعة من هذا القانون على أنه «على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى هذا القانون وذلك بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم ولما كانت الجريمة المسندة إلى المتهم غير الحدث من بين الجرائم التي تختص بها محكمة أمن الدولة الجزئية المنشأة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المشار إليه فإن الإختصاص بنظر الدعوى الماثلة ينعقد حالياً لهذه المحكمة التي أفردتها الشارع دون غيرها بنظر الجرائم المنصوص عليها في قانون إنشائها، ولا يغير<sup>١</sup> من ذلك أن أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة «طوارئ» قد صدر وعمل به إعتباراً من ٢٣-١٠-١٩٨١ بعد إعلان حالة الطوارئ بقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ ونص في المادة الأولى منه على إحالة الجرائم المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ والمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ والقرارات المنفذة لها إلى محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لقانون الطوارئ، ذلك بأن المادة الثالثة من الأمر المشار إليه قد نصت على أن «تسرى أحكام

هذا القرار على الدعاوى التي لم يتم بعد إحالتها إلى المحاكم ، بما تنحصر عن هذه المحاكم ولاية الفصل في الدعوى المطروحة التي أحيل فيها المتهم غير الحدث إلى المحاكمة قبل العمل بالأمر الجمهورى المشار إليه . لما كان ما تقدم فإنه يتعين قبول الطلب وتعيين محكمة أمن الدولة الجزئية بالقاهرة المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ للفصل في الدعوى بالنسبة للمتهم « . . . . . »

## جلسة ٢٤ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومعتق طاهر .

( ٨٨ )

### الطعن رقم ٦٥٣٣ لسنة ٥٢ القضائية

(١) هتك عرض • تعذيب • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير قيام حالة الارتباط » • عقوبة « تقديرها » « العقوبة المبررة » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » • طعن « المصلحة في الطعن » •

إتهام الطاعن بمدة جرائم • مؤاخذه عنها بمقوبة تدخل في الحدود المقررة لإحداها - لم تكن محل طعن - إعمالا للمادة ٢٢ عقوبات • عدم قبول نفيه عن باقي الجرائم •

(٢) مسئولية جنائية • أسباب الإباحة وموانع العقاب « موانع العقاب » • حالة الضرورة • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

حالة الضرورة هي التي تحيط بالشخص وتدفعه إلى الجريمة وقاية لنفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس وشيك الوقوع • شريطة أن تكون الجريمة هي الوسيلة الوحيدة لدفع ذلك الخطر •

(٣) هتك عرض • تعذيب • موانع العقاب « حالة الضرورة » • حكم • « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

طاعة الرئيس لا تمتد بأي حال إلى ارتكاب الجرائم •

(٤) اجراءات « اجراءات المحاكمة » استجواب • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

الاستجواب المحظور عملا بالمادة ٢٧٤ / ١ اجراءات جنائية هو مناقشة المتهم تفصيلا في أدلة الدعوى إثباتا أو نفيا • متى يجوز ؟ وما لا يعد استجوابا •

(٥) محضر الجلسة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » حكم « بطلان الحكم » • بطلان •

خلو محضر الجلسة من إثبات الدفاع كاملا • لا يعيب الحكم • طالما لم يتسك بإثباته في محضر الجلسة •

١ - لما كانت محكمة الجنايات قد قضت بحكمها المطعون فيه بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة عشر سنوات عن التهم المستندة إليه وهي تعذيب للمتهمين لحملهم على الاعتراف وهتك عرض أحدهم بالقوة ممن لهم السلطة عليه •



لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة من الطاعن ولم توقع عليه سوى عقوبة واحدة عن الجرائم التي دأته بها تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقررة للمقضى بها وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة هناك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات ولم تكن في ذاتها محل طعن من الطاعن فإنه لا تكون له مصلحة فيما ينعاه على الحكم في خصوص عدم إنطباق المادة ١٢٦ من القانون المشار إليه .

٢ - من المقرر أن حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حله . ويشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به .

٣ - لما كان من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأي حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المروءوس أن يطيع الأمر الصادر إليه من رئيسه بإرتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه . فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح دفاع الطاعن المؤسس على قيام حالة الضرورة استناداً إلى أنه ارتكب الواقعة صلوفاً لأمر رئيسه يكون بريثاً من حالة الخطأ في تطبيق القانون .

٤ - لما كان من المقرر أن الاستجواب المحظور في طور المحاكمة طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتاً ونفيّاً في أثناء نظرها سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم لما له من خطورة ظاهرة وهو لا يصح إلا بناء على طلب المتهم نفسه يبدئه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته - وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن مناقشة المحكمة للطاعن اقتضت على سؤاله عن التهمة المسندة إليه فأنكرها - ثم أدلى هو - الطاعن - من تلقاء نفسه أثناء سماع أقوال المجنى عليهما ودون سؤاله أنه ضرب الأول بالكرباج وأمسك بالقلقة التي شد وثاق الثاني

إليها أثناء ضربه بالكرابيج - فإن ما يثيره في هذا الصدد من حالة الإخلال بحق الدفاع يكون غير مقبول ومع ذلك فإن هذا الحظر إنما قصد به مصلحة المتهم وحده فله أن ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمننا بعدم اعتراضه هو أو المدافع عنه على الاستجواب وبالإجابة على الأسئلة التي توجه إليه . ولما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن أيا منهما لم يعترض على هذا الإجراء ، فإن ذلك يدل على أن مصلحة الطاعن - في تقديره - لم تضار بهذا الذي أسماه استجوابا ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى البطلان في الإجراءات .

٥ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم خلو محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا اذ كان عليه إن كان يهمة تلويته أن يطلب صراحة إثباته في المحضر كما أن عليه أن ادعى أن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة ، وحجز الدعوى للحكم فيها أن يقوم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان عليه تسجيله . ومن ثم يكون هذا النعي غير سديد .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ( أولا ) بصفته موظفاً عمومياً ( صف ضابط بالقوات المسلحة ) قام وآخرون بتعذيب العقيد . . . . . بأمر من يرأسهم بأن شددوا وثاقه إلى الخلف وانهالوا عليه ضرباً بالسياط والأيدي على النحو المبين بالتحقيقات فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي وكان ذلك بقصد حمله على الاعتراف بالانضمام إلى فتنة بالقوات المسلحة ومحاولة القيام بانقلاب عسكري ( ثانياً ) : بصفته سألقة الذكر قام وآخرون بالقوات المسلحة بتعذيب العقيد . . . . . بأمر من يرأسهم - بأن شددوا وثاقه إلى الخلف وانهالوا عليه ضرباً بالسياط واضطروه إلى العدو تحت ضربات السياط وذلك على النحو المبين بالتحقيقات وأحدثوا به الإصابات المبينة بالتقرير الطبي الشرعي وكان ذلك جميعه بقصد حمله على الاعتراف

بالإنضمام إلى فتنة بالقوات المسلحة ومحاولة القيام بإنقلاب عسكري .  
 (ثالثا) : بصفته سالفة الذكر قام وآخرون بتعذيب ..... بأمر  
 ممن يرأسهم بأن شلوا وثاقه إلى الخلف وانهالوا عليه ضربا بالسياط على  
 النحو المبين بالتحقيقات واضطروه إلى العلو حول نافورة بالسجن الحربى  
 قبل عرضه على لجنة التحقيق وانهالوا عليه أثناء ذلك ضربا بالسياط على  
 النحو المبين بالتحقيقات فأحدث به هذا التعذيب الإصابات الميئة بالتحقيقات  
 وبالتقرير الطبى الشرعى وكان ذلك جميعه بقصد حمله على الاعتراف  
 بالإنضمام إلى فتنة بالقوات المسلحة ومحاولة القيام بإنقلاب عسكري .  
 (رابعا) : بصفته سالفة الذكر قام وآخرون بتعذيب الرائد .....  
 — بأمر ممن يرأسهم — بأن شلوا وثاقه إلى الخلف ووضعوا قطعة من اللحم  
 المتساقط من قدميه في فمه فأحدثوا به الإصابات الميئة بالتقرير الطبى وكان  
 ذلك بقصد حمله على الاعتراف بإرتكاب جريمة العلم بوجود تصميم على  
 إحداث الفتنة بالقوات المسلحة والتقاعس عن الإبلاغ عنها، كما قاموا بهتك  
 عرض المجنى عليه ذاته بالقوة حالة كونه معتقلا ولهم سلطة عليه بأن اقتحموا  
 الزنزارة التى كان محبوسا بها بالسجن الحربى وأكرهوه تحت تأثير ضربه  
 بالسياط على خلع ملابسه وكشف عورته وأبقوه عاريا على مرأى منهم  
 وواصلوا ضربه بعد ذلك بالسياط وهو عارى الجسم ، وطلبت إلى مستشار  
 الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين  
 بقرار الإتهام فقرر ذلك. ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوريا عملا بالمادتين ١٢٦ ،  
 ٢٦٨ / ١ : ٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ٣٢ / ٢ من ذات القانون  
 بمعاقة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما أسند إليه .  
 فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ

## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتى  
 تعذيب متهمين لحملهم على الاعتراف . وهتك عرض أحدهم بالقوة قد



انطوى على خطأ في تطبيق القانون وشابه إخلال بحق الدفاع ذلك بأنه دان الطاعن بمقتضى المادة ١٢٦ من قانون العقوبات رغم انتفاء صفة الموظف أو المستخدم العام في حقه إذ كان وقت وقوع الحادث مجنّداً بالقوات المسلحة . هذا وقد أثار الطاعن ضمن دفاعه أنه كان في حالة ضرورة أُلجأته إلى ارتكاب ما أسند إليه من جرائم إذ كان يأتمر بأمر رئيسه بيد أن الحكم رد على هذا الدفاع بما لا يصلح رداً . كما استجوبت المحكمة الطاعن دون موافقة الدفاع عنه وخلا محضر الجلسة من اعتراضه على هذا الإجراء - كل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما يحمل أن الطاعن وآخرين من الضباط وصف الضباط والجنود بالقوات المسلحة بصفقتهم موظفين عموميين قاموا بتعذيب كل من العقلاء ..... و ..... وأن شذوا وثاق كل منهم إلى خلفه وانهاكوا عليه ضرباً بالسياط فأحدثوا بهم الإصابات الميئة بالتقارير الطبية الشرعية كما قاموا بهتك عرض المحنى عليه الأخير حالة كونه معتقلاً ولهم سلطة عليه بأن اقتحموا عليه زنتراته التي كان محبوساً بها بالسجن الحربى وأكرهوه تحت تأثير الضرب بالسياط والأيدى على خلع ملابسه وكشف عورته وواصلوا ضربهم له وهو عارى الجسد حاملاً الإناء المخصص لقضاء حاجته على رأسه وكان ذلك كله بقصد حمل العقلاء الثلاثة الأول على الاعتراف بالإنضمام إلى فتنه بالقوات المسلحة ومحاولة القيام بإنقلاب عسكري وحمل الرائد ..... على الاعتراف بما نسبوه إليه من علمه بوجود تصميم على إحداث فتنه بالقوات المسلحة والتقاعس عن الإبلاغ عنها - وقد قضت محكمة الجنايات بحكمها المطعون فيه بمعاقبة الطاعن بالأشغال الشاقة عشر سنوات عن التهم المسندة إليه وهى تعذيب المتهمين لحملهم على الاعتراف وهتك عرض أحدهم بالقوة ممن لهم السلطة عليه . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أثبتت في حكمها وقوع هذه الجريمة الأخيرة من الطاعن ولم توقع عليه سوى عقوبة واحدة عن

الجرائم التي دانت بها تطبيقاً للمادة ٣٢ من قانون العقوبات وكانت العقوبة المقررة بها وهي الأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة هناك العرض المنصوص عليها في المادة ٢٦٨ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات ولم تكن في ذاتها محل طعن من الطاعن فإنه لا تكون له مصلحة فيما ينعاه على الحكم في خصاص عدم انطباق المادة ١٢٦ من القانون المشار إليه ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية هي التي تحيط بشخص وتدفعه إلى الجريمة ضرورة وقاية نفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس على وشك الوقوع به أو بغيره ولم يكن لإرادته دخل في حلوله . ويشترط في حالة الضرورة التي تسقط المسؤولية الجنائية أن تكون الجريمة التي ارتكبها المتهم هي الوسيلة الوحيدة لدفع الخطر الحال به ، كما أنه من المقرر أن طاعة الرئيس لا تمتد بأي حال إلى ارتكاب الجرائم وأنه ليس على المروءوس أن يطيع الأمر الصادر إليه من رئيسه بارتكاب فعل يعلم هو أن القانون يعاقب عليه . فإن الحكم المطعون فيه إذ أطرح دفاع الطاعن المؤسس على قيام حالة الضرورة استناداً إلى أنه ارتكب الواقعة صدوفاً لأمر رئيسه يكون بريئاً من قالة الخطأ في تطبيق القانون ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن الإستجواب المحظور قانوناً في طور المحاكمة طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٢٧٤ من قانون الإجراءات الجنائية هو مناقشة المتهم على وجه مفصل في الأدلة القائمة في الدعوى إثباتاً ونقياً في أثناء نظرها سواء أكان ذلك من المحكمة أم من الخصوم أو من المدافعين عنهم لما له من خطورة ظاهرة وهو لا يصح إلا بناء على طلب المتهم نفسه يديه في الجلسة بعد تقديره لموقفه وما تقتضيه مصلحته - وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن مناقشة المحكمة للطاعن اقتصر على سؤاله عن التهمة المسندة إليه فأنكرها - ثم أدلى هو - الطاعن - من تلقاء نفسه أثناء سماع أقوال المحققين عليهما . . . . . ودون سؤاله أنه ضرب الأول بالكرباج وأمسك بالفلقة التي شد وثاق الثاني إليها أثناء ضربه بالكرايبج - فإن ما يثيره في هذا الصدد من قالة الإخلال بحق الدفاع يكون غير مقبول ، ومع ذلك

فإن هذا الحظر إنما قصد به مصلحة المتهم وحده فله أن ينزل عن هذا الحق صراحة أو ضمنا بعدم إعتراضه هو أو المدافع عنه على الإستجواب وبالإجابة على الأسئلة التي توجه إليه . ولما كان يبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن أيا منهما لم يعترض على هذا الإجراء ، فإن ذلك يدل على أن مصلحة الطاعن - في تقديره - لم تضار بهذا الذي أسماه إستجوابا ولا يجوز له بعدئذ أن يدعى البطلان في الإجراءات. أما ما يثيره الطاعن من أن المحكمة رفضت إثبات اعتراضه فردود بما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم خلوه محضر الجلسة من إثبات دفاع الخصم كاملا إذ كان عليه إن كان يهيمه تدوينه أن يطلب صراحة إثباته في المحضر كما أن عليه أن ادعى إن المحكمة صادرت حقه في الدفاع قبل قفل باب المرافعة ، وحجز الدعوى للحكم فيها أن يقدم الدليل على ذلك ، وأن يسجل عليها هذه المخالفة في طلب مكتوب قبل صدور الحكم وإلا لم تجز الحاجة من بعد أمام محكمة النقض على أساس من تقصيره فيما كان عليه تسجيله ، ومن ثم يكون هذا النعي غير سديد. لما كان ماتقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعين الرفض موضوعا .



## جلسة ٢٧ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن وعبد حسين لبيب ، حسن عميرة .

( ٨٩ )

### الطعن رقم ٤٩٥٥ لسنة ٥٢ القضائية

إخفاء أشياء مسروقة • سرقة • حكم • «تسبيبه • تسبب معيب» • جريمة  
«الجرائم المتعددة» •

إخفاء الأشياء المسروقة لا يعتبر إشتراكاً في سرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان  
بأركانها وطبيعتها . تعدد وقائع السرقة لا يقتضي حكماً بتعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة . جواز  
أن يكون فعل الإخفاء واحداً ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة . مثال .

لما كان القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء المسروقة اشتراكاً في السرقة  
ولا مساهمة فيها وإنما يعتبرها جريمة قائمة بذاتها ومنفصلة عن السرقة ، فهما  
جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما . وتعدد وقائع السرقة لا يقتضي  
حكماً تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة بل يجوز أن يكون فعل الإخفاء  
واحداً ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة لما كان ذلك ،  
وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى أن واقعة الإخفاء المسندة إلى الطاعن  
مستقلة عن واقعة الإخفاء الأخرى لمجرد اختلاف المحني عليه في الجريمتين  
وكان تدليل الحكم بهذا الاختلاف لا يؤدي وحده إلى تعدد فعل الإخفاء  
واستقلاله بما يبرر تفريد العقاب عن كل من الجريمتين ، الأمر الذي يعيب  
استدلال الحكم في الرد على دفاع الطاعن بالقصور المبطل ويوجب نقضه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أخفى جهاز التليفزيون المبني بالمحضر  
والمسروق مع علمه بسرقة . وطلبت عقابه بالمادة ٤٤ / ١ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح المطرية قضت حضوريا للأول وغايبا للثاني عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل والتفاد وبحبس الثاني ثلاثة أشهر مع الشغل والتفاد. فعارض المحكوم عليه الثاني وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وبراءة المتهم مما نسب إليه . فأستأنف المحكوم عليه وقيد إستئنافه برقم ٣٧١ لسنة ١٩٨٠ .

ومحكمة القاهرة الابتدائية ( بهيئة إستئنافية ) قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع . أولا : برفض الدفع المبدى من المتهم بعدم جواز نظر الدعوى . ثانياً : بتأييد الحكم المستأنف .

فطن الأستاذ ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## الحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إخفاء أشياء متحصلة من جريمة سرقة مع علمه بذلك ، قد شابه القصور فى التسبب ذلك بأنه دفع بعدم جواز نظر الدعوى لسابقة الفصل فيها فى الدعوى ..... جنح المطرية ، إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يسوغه - مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما حصله أنه سرق جهاز تليفزيون ١٩ بوصة ماركة باى من منزل ... واتهم بسرقة المتهم ..... الذى سبق ضبطه فى قضايا أخرى ، وبسؤال هذا المتهم اعترف تفصيلا بإرتكاب الحادث وقال إنه باع التليفزيون المسروق إلى الطاعن الذى يعلم بأنه متحصل من جريمة سرقة وقد تم ضبطه لديه ، ويبين من المفردات المضمومة أن النيابة العامة أفردت قضية لكل حادث من حوادث السرقة التى ارتكبها المتهم الأول ، واتهمت فيها الطاعن بإخفاء الأشياء المسروقة وخصصت هذه القضية لحادث سرقة منزل ..... وبعد أن أثبت الحكم

المطعون فيه فعل الإخفاء في حق الطاعن وعلمه بأن الجهاز الذي أخفاه  
 متحصل من جريمة سرقة رد على دفاع الطاعن بشأن تطبيق المادة ٣٢ من  
 قانون العقوبات بالنسبة لجريمة الإخفاء المسندة إليه في هذه الدعوى والدعوى  
 ... .. جنح المطرية بقوله «أن هذا الدفع مردود لأن الإتهام  
 في اللجنة سالفة الذكر عن واقعة بخلاف هذه الواقعة إذ أنها عن اتهامه  
 بإخفاء جهاز تليفزيون نصر ١٩ بوصة ، والمحني عليه فيها هو ... ..  
 غير التهمة الماثلة وعن واقعة أخرى . ومن ثم فلا علاقة بين التهمتين . وانتهى  
 إلى تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به من معاقبة الطاعن عن واقعة الإخفاء  
 المسندة إليه في هذه الدعوى بعقوبة مستقلة عن العقوبة التي وقعت عليه في  
 الدعوى الأخرى . لما كان ذلك . وكان القانون لا يعتبر إخفاء الأشياء  
 المسروقة اشتراكا في السرقة ولا مساهمة فيها وإنما يعتبر جريمة قائمة بذاتها  
 ومنفصلة عن السرقة ، فهما جريمتان مستقلتان بأركانهما وطبيعتهما ،  
 وتعدد وقائع السرقة لا يقتضي حتما تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة  
 بل يجوز أن يكون فعل الإخفاء واحدا ولو كان موضوعه أشياء متحصلة  
 من سرقات متعددة . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خلص  
 إلى أن واقعة الإخفاء المسندة إلى الطاعن مستقلة عن واقعة الإخفاء الأخرى  
 لمجرد اختلاف المحني عليه في الجريمتين ، وكان تدليل الحكم بهذا الاختلاف  
 لا يؤدي وحده إلى تعدد فعل الإخفاء واستقلاله بما يبرر تفريد العقاب  
 عن كل من الجريمتين ، الأمر الذي يعيب استدلال الحكم في الرد على دفاع  
 الطاعن بالقصور المبطل ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقي  
 أوجه الطعن .



## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار ، سعد الساعى ، أحمد صفان ومحمود البارودى .

( ٩٠ )

### الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥١ القضائية

- (١) دخان • تبغ • غش • جريمة « أركانها » • قصد جنائى • تهريب جمر كى •  
مسئولية جنائية • المسئولية المفترضة • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •  
اثبات « خبرة » •

المقصود بالدخان المنشوش جميع المواد المعدة للبيع أو الإستهلاك بوصف أنها دخان وليست  
منه .

أساس جريمة خلط الدخان أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا يجوز إضافته إليه أو خلطه  
به بأية نسبة كانت .

إعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريباً .

مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المنشوش جريمة معاقباً عليها فى حق الصانع

- (٢) تبغ • دخان • جمارك • قانون « تفسيره » •

تعبير المشرع فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن نوع التبغ الذى أو الطرابلى ينصرف  
إلى نوع واحد هو المحطور إدخاله إلى البلاد أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه •

- (٣) تبغ • دخان • غش • اثبات « خبرة » • جريمة « أركانها » •

المرجع فى مطابقة المادة المضبوطة للمواصفات المطلوبة هو التحليل دون الإشراف النظرى .

١ - البين من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم  
صناعة وتجارة الدخان أنه يقصد بالدخان المنشوش جميع المواد المعدة للبيع  
أو الإستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه كما أن جريمة خلط الدخان  
أساسها أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا يجوز إضافته إليه أو خلطه به  
بأية نسبة كانت ، إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بمخلط الدخان

بها - كالعسل والجلسرين - وفي حدود النسبة والمواصفات التي يصرح بها ، وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريباً ، كما اعتبرت أيضاً حيازة التبغ الليبي المعروف بالطرابلسي تهريباً . وإذا ثبت لهذه المحكمة أن المطعون ضده الأول قد أنتج دخاناً مخلوطاً بمواد غريبة وبدخان طرابلسي وكان الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع وأنشأ نوعاً من المسؤولية المفترضة مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً فلا يستطيع دفع مسؤوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه .

٢ - مؤدى نص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ أن التعبير عن نوع التبغ «الليبي أو الطرابلسي» يدل على نوع واحد وينصرف إلى النوع المحظور إدخاله أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه .

٣ - حضور مندوب الإنتاج لا يدل حتماً على إتمام العمل الجارى في حضرته طبقاً لأحكام القانون أو المرجع في مطابقته للمواصفات المطلوبة للتحليل دون الإشراف النظري بما لا تأثير معه لعدم إيضاح مفتش الإنتاج لما إذا كانت العينات التي أرسلت للتحليل قد أخذت من دخان أنتج تحت إشراف مصلحة الإنتاج من عدمه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ..... و ..... بأنهما أنتجا دخاناً (معسلاً) مغشوشاً وطلبت معاقبتهما بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . وادعت مصلحة الجمارك مدنياً قبلهما بمبلغ ٣٤٨٠ جنيناً على سبيل التعويض . ومحكمة جنج قويتنا قضت بحضورياً ببراءة المتهمين مما أسند إليهما

ورفض الدعوى المدنية . فاستأنفت النيابة العامة والمدعيه بالحق المدني .  
ومحكمة شين الكوم الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت غيابيا بقبول  
الإستئناف شكلا وفي الموضوع وإلزام الآراء بإلغاء الحكم المستأنف  
ومعاقبة المتهمين بتفريم كل منهما مائة جنيه وألزمتهما متضامنين بأن يدفعاً  
إلى مصلحة الجمارك مبلغ ألفا وخمسمائة وستين جنياً ومصادرة المضبوطات  
محل الجريمة فعارض المحكوم عليهما وقضى بقبول معارضتهما شكلا وفي الموضوع  
برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق  
النقض وقضت فيه محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض  
الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة شين الكوم الابتدائية لتفصل  
فيها من جديد مشكلة من قضية آخرين . والمحكمة المذكورة هيئة إستئنافية  
قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد  
الحكم المستأنف وألزمت المدعي بالحق المدني المصاريف المدنية الإستئنافية  
وخمسة جنهات مقابل أتعاب المحاماة .

فطعنت إدارة قضايا الحكومة عن وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى  
لمصلحة الجمارك في هذا الحكم بطريق النقض .

وبجلسة ... قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع  
بنقض الحكم المطعون فيه في خصوص الدعوى المدنية وتحديد جلسة ...  
لنظر الموضوع .

## الحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى حسب استخلصته المحكمة من مطالعة  
الأوراق وماتم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بالجلسات تتحصل في أن  
مفتش الإنتاج انتقل بتاريخ ... إلى مخزن توزيع شركة أبو النصر للدخان بينها  
والذي يعمل المطعون ضده الثاني أمينا له حيث أخذ عينات من باكوات  
المعسل الموزونة به وإرسالها للتحليل اتضح أن إحدى العينات وهي فئة  
ثلاثين مليا تحتوي على كمية كبيرة من المواد النباتية الغريبة عن الدخان



ووزنها ٩١ جراما وأن العينة الأخرى وهي من فئة مائة مليا تحتوي على دخان طرابلسي. وسئل المطعون ضده الأول فقرر أنه صاحب المصنع والمدير المسئول عنه وأضاف أن التحليل لم يتضمن نوع النباتات الغريبة وكميتها وأن الدخان يتعلق به أثناء الزراعة مواد غريبة كما أنه يغلف في عبوات من الخوص فتخلف به هذه المواد بالإضافة إلى احتمال أن تتواجد به بعض مخلفات قصب السكر نتيجة إضافة العسل إليه ، وأن التحليل لم يبين ما إذا كان الدخان الطرابلسي بمصدره ليبيا أم لبنان إذ أن الأول هو الممنوع لإدخاله إلى البلاد . بينما نفى المطعون ضده الثاني مسئوليته عن نتيجة التحليل ، وبعد أن تبين من الفواتير المقدمة من الأخير أنه ورد إليه ٤٠٠ باكو من النوع الأول ، ٤٥٠٠ باكو من النوع الثاني بإذن مدير جمر ك القاهرة بكتابه المؤرخ... برفع الدعوى الجنائية ضد المطعون ضدهما مع طلب الحكم عليهما بالتعويض المدني ومصادرة المضبوطات وادعى محامى الحكومة مدنيا بقيمة هذا التعويض وقدره ٣٤٨٠ جنيها - ومحكمة أول درجة قضت ببراءة المطعون ضدهما ورفض الدعوى المدنية على أساس أن تقرير التحليل لم يحدد نسبة الخلط في العينة الأولى ونسبة الدخان الطرابلسي في العينة الثانية ولم يحدد مصدر الدخان الطرابلسي ونوع ومصدر النباتات الغريبة بالإضافة إلى أن مفتش الإنتاج لم يوضح ما إذا كانت العينات قد أخذت من دخان أنتج تحت إشراف مصلحة الإنتاج من عدمه فاستأنفت النيابة العامة ومصلحة الجمارك هذا الحكم وقضت محكمة شين الكوم الابتدائية هيئة استئنافية غيايبا بقبول الاستئنافين شكلا وفي الموضوع وإلزام الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم كل من المطعون ضدهما مائة جنية وبإلزامهما متضامتين بأن يدفعاً لمصلحة الجمارك ألف وخمسمائة وستين جنيها ومصادرة المضبوطات موضوع التهمة فعارض المطعون ضدهما وقضى في معارضتهما برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . وإذ طعن المحكوم عليهما في هذا الحكم فقضت محكمة النقض بنقضه وإحالة القضية إلى محكمة شين الكوم الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى ومحكمة الإحالة قضت برفض الاستئناف

وتأييد الحكم المستأنف وألزمت المدعية بالحق المدني المصاريف المدنية الاستثنائية وإذا طعنت لمصلحة الجمارك بالنقض في هذا الحكم للمرة الثانية، قبلت محكمة النقض الطعن ونقضت الحكم وحددت جلسة لنظر الموضوع.

وحيث إن البين من المادة الأولى من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ بتنظيم صناعة وتجارة الدخان أنه يقصد بالدخان المغشوش جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه كما أن جريمة خلط الدخان أساسها أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا يجوز إضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت، إلا إذا كانت المواد المضافة مما يسمح القانون بخلط الدخان بها - كالعسل والجلسرين - وفي حدود النسبة والمواصفات التي يصرح بها، وقد نصت المادة الثانية من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ على اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريباً، كما أعتبرت أيضاً حيازة التبغ اللبي المعروف بالطرابلسي تهريباً. وإذا ثبت لهذه المحكمة أن المطعون ضده الأول قد أنتج دخاناً مخلوطاً بمواد غريبة وبدخان طرابلسي وكان الشارع بنص المادة السابعة من القانون رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٣ قد جعل مجرد إحراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقب عليها في حق الصانع وأنشأ نوعاً من المسؤولية المفترضة مبنية على افتراض قانوني بتوافر القصد الجنائي لدى الفاعل إذا كان صانعاً فلا يستطيع دفع مسئوليته في حالة ثبوت الغش أو الخلط إذ القانون يلزمه بواجب الإشراف الفعلي على ما يصنعه، وكان مؤدى نص القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ أن التعبير عن نوع التبغ « اللبي أو الطرابلسي » يدل على نوع واحد وينصرف إلى النوع المحظور إدخاله أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه، ومن ثم فإن ما ورد بتقرير التحليل من أن إحدى العينتين بها دخان طرابلسي إنما ينصرف إلى هذا النوع المحظور من التبغ، لما كان ذلك وكان حضور مندوب الإنتاج لا يدل حتماً على إتمام العمل الجارى في حضرته طبقاً لأحكام القانون أو المرجع في مطابقته للمواصفات المطلوبة للتحليل دون الإشراف النظرى بما لا تأثير معه لعدم إيضاح مفتش الإنتاج لما إذا كانت العينات التي أرسلت

للتحليل قد أخذت من دخان أنتج تحت إشراف مصلحة الإنتاج من عدمه. لما كان ما تقدم فإن الدعوى المدنية المقامة من مصلحة الجمارك قبل المطعون ضده، الأول بالمطالبة بالتعويض وبدل المصادرة وفقاً للفقرتين الثانية والرابعة من المادة الثالثة من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه — في حدود ما سبق القضاء به عليه حتى لا يضار بطعنه تكون على أساس سليم من الواقع والقانون ويتعين لذلك إلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق الملتقى مبلغ ١٥٦٠ جنيتها مع إلزامه المصاريف المدنية عملاً بنص المادة ٣٢٠ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية. أما بالنسبة للمطعون ضده الثاني فإن الأوراق خلو من دليل على علمه بأن الدخان المضبوط خلط على خلاف ما يسمح به القانون لوجوده في عبوات مغلفة. ومن ثم يكون مطالبته بالتعويض على غير أساس ويتعين لذلك رفضه.



## جلسة ٢٨ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة ، عضوية السادة  
المستشارين: حسن عمار، مسعد السامى ، أحمد معقان وعمود البارودى .

( ٩١ )

### الظعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٢ القضائية

نقض « ما لا يجوز الظعن فيه من الأحكام » • التماس إعادة النظر « شروطه » .  
حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

شروط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ إجراءات جنائية : صدور حكمين نهائين  
بالإدانة على شخصين مختلفين عن واقعة واحدة وأن يكون بين الحكمين تناقض يستشف منه براءة  
أحد الشخصين .

تناقض الوقائع في حكم واحد قضى بإدانة الملتبس وآخر طريقة تصحيحها هو الظعن على  
الحكم وليس طلب إعادة نظر الدعوى .  
مثال في جنائية مخدرات .

عدم جواز الظعن بالنقض في الأحكام الصادرة برفض الظعن موضوعاً وذلك بالنسبة لمن  
كان طرفاً فيها • مادة ٣٨ من ق ٥٧ لسنة ٥٩ .

لما كانت المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت حالات  
طلب إعادة النظر إذ جرى نصها على أنه يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام  
النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح في الأحوال الآتية  
أ (أولاً) . . . . . (ثانياً) إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم  
صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض  
بحيث يستتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ومناط تطبيق هذه الفقرة أن تكون  
الواقعة المسوغة لإعادة نظر الدعوى جديدة أى خارجة عن سياق الحكم  
الذى قضى بإدانة الملتبس - تنبئ عن قيام تناقض بين هذا الحكم وبين  
حكم آخر قضى بإدانة آخر بحيث يستتج منه براءة أحد المحكوم عليهما .

أما الوقائع التي وردت في سياق حكم واحد قضى بإدانة الملتبس وآخر وتثير دعوى التناقض بما يشوب هذا الحكم فإن طريق تصحيحها هو الطعن على الحكم وليس طلب إعادة نظر الدعوى إذ أن هذا الطريق هو طريق غير عادي سمح به القانون لتصحيح الأخطاء الجسيمة التي تشوب الأحكام الباتة والتي لا يمكن تصحيحها إلا عن هذا الطريق . لما كان ذلك ، وكانت دعوى التناقض التي يؤسس عليها الملتبس طلب إعادة نظر الدعوى ، فإنها اندمجت في الحكم الصادر بإدانته والذي طعن فيه الملتبس بطريق النقض وقضى في هذا الطعن برفضه موضوعاً ومن ثم فإن عدم إتخاذ الملتبس هذه الدعوى وجهاً للطعن على الحكم الصادر بإدانته لا يصح أن يكون سبباً لطلب إعادة نظر الدعوى ، إذ أن إعادة إثارتها لا تعدو أن يكون طعنًا آخر عن الحكم ذاته . وهو ما لا تجيزه المادة ٣٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والتي تنص على أنه «إذا رفض الطعن موضوعاً فلا يجوز بأية حال لمن رفعه أن يرفع طعنًا آخر عن الحكم ذاته لأي سبب» .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الإتجار جوهريين مخدرين ( أفيون وحشيش ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . ومحكمة جنائيات سوهاج قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ١ / ٧ ، ١ / ٣٤ ، ١ / ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٦ والبتدين ٩ ، ٥٧ من الجلول رقم ١ / الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمحاكمة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وغرامة ٣٠٠٠ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخبأة والأدوات المضبوطة . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقضى بقبول الطعن شكلاً ورفضه موضوعاً .

وبتاريخ ..... قدم الأستاذ ... المحامي نيابة عن المحكوم عليه طلباً إلى السيد النائب العام لإعادة النظر في الحكم النهائي الصادر بإدانته . وقد رأى النائب العام بعد تحقيق الطلب الحكم بعدم قبوله مع تغريم الطالب .

## الحكمة

من حيث إن الملتزم بنى طلبه على الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية على أساس أن الحكم الصادر في القضية رقم ... . جنابات جرجا موضوع الطلب القاضي بإدانة الطالب بجرمة حيازة جوهرين مخدرين « حشيشا وأفيونا » بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً يناقض في الحكم الصادر في تلك القضية بإدانة زوجته ... بجرمة إحراز جواهر مخدرا « حشيش » بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي والذي يستنتج منه براءته .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم الصادر في الجناية رقم ... . جرجا أنه بين واقعة الدعوى بما حصله أنه بناء على إذن من النيابة العامة إستناداً إلى تحريات الشرطة بأن الطالب يحوز جواهر مخدرة على نحو مؤتم وأنه يتجر فيها إنتقل و كبل قسم مكافحة المخدرات بسوهاج ومعاون مباحث شرطة مركز جرجا وقوة أخرى إلى حيث يقيم الطالب حيث وجد زوجته ... . والتي سقط من ملابسها أثناء وقوفها كيس من البلاستيك به عشر قطع من مخدر الحشيش ، وبفتيش المسكن عثر بإحدى غرفه على صندوق خشبي مغلق بقفل فتحت زوجته الطالب بمفتاح كان معها فوجدوا به خمسة عشرة طربة من مخدر الحشيش وثلاثة أنصاف طربة منها وقطعة من مخدر الأفيون فضلاً عن فئات الحشيش وميزان نحاسي ووحدة وزن وثلاث مطاوي وسكين تبين أنها ملوثة بآثار الحشيش وقد خلص الحكم إلى أن زوجة الطالب كانت تحوز مفتاح الصندوق الذي ضبط به المخدر لحساب



زوجها الطالب وأن المحكمة أخذتها باليقين في أمرها بإعتبارها حائزة للمخدر الذي سقط من ملابسها بدون أى قصد من القصد الخاصة التي نص عليها القانون وخلص الحكم إلى معاقبة الطالب بتهمة حيازة جوهرين مخدرين « حشيشاً وأفيوناً » بقصد الإتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ومعاقبة زوجته ..... بتهمة إحراز جوهر مخدر « حشيش » بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد حددت حالات طلب إعادة النظر إذ جرى نصها على أنه يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنائيات والجنح في الأحوال الآتية (أولاً) ..... (ثانياً) إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها وكان بين الحكمين تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ومناط تطبيق هذه الفقرة أن تكون الواقعة المسوغة لإعادة نظر الدعوى جديدة أى إخراجة عن سياق الحكم الذي قضى بإدانة الملتمس - تنبىء عن قيام تناقض بين هذا الحكم وبين حكم آخر قضى بإدانة آخر بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما . أما الوقائع التي وردت في سياق حكم واحد قضى بإدانة الملتمس وآخر وتثير دعوى التناقض بما يشوب هذا الحكم فإن طريق تصحيحها هو الطعن على الحكم وليس طلب إعادة نظر الدعوى إذ أن هذا الطريق هو طريق غير عادى سمح به القانون لتصحيح الأخطاء الجسيمة التي تشوب الأحكام الباتة والتي لا يمكن تصحيحها إلا عن هذا الطريق . لما كان ذلك ، وكانت دعوى التناقض التي يؤسس عليها الملتمس طلب إعادة نظر الدعوى ، فإنها اندمجت في الحكم الصادر بإدانته والذي طعن فيه الملتمس بطريق النقض وقضى في هذا الطعن برفضه موضوعاً ومن ثم فإن عدم إتخاذ الملتمس هذه الدعوى وجهاً للطعن على الحكم الصادر بإدانته لا يصح أن تكون سبباً لطلب إعادة نظر الدعوى ، إذ أن إعادة إثارتها لا تعدو أن تكون طعنًا

آخر عن الحكم ذاته وهو ما لا تجيزه المادة ٣٨ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض والتي تنص على أنه «إذا رفض الطعن موضوعاً فلا يجوز بأية حال لمن رفعه أن يرفع طعناً آخر من الحكم ذاته لأى سبب». لما كان ما تقدم وكان طلب إعادة النظر لا يندرج تحت الحالة الثانية المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم تعين الحكم بعدم قبوله مع تغريم الملتمس خمسة جنيهاً عملاً بالمادة ٤٤٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

## جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : فوزى الملوك ، راغب عبد الظاهر ، عبد الرحيم نافع ومحمد حسن .

( ٩٢ )

### الظعن رقم ٦٥٧٠ لسنة ٥٢ القضائية

معارضة « نظرها والحكم فيها » . شهادة مرضية . حكم « تسببيه » . تسبیب  
معيب » .

شرط صحة الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته ؟ .

الشهادة المرضية . دليل من أدلة الدعوى . مؤدى ذلك ؟

عدم تعرض المحكمة في حكمها لفحوى الشهادة أو الإشارة إلى المرض الذى تعلل به الطاعن .  
وعدم إبدائها رأيا يثبت أو ينفيه . يعيب الحكم . مثال .

جرى قضاء محكمة النقض على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة  
المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته باعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها  
شكلا ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع  
المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وأنه إذا  
كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهرى حال دون حضور المعارض بالجلسة  
التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة  
على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع .  
ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع  
لتقدير محكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت المحكمة لم تعرض في حكمها  
لفحوى الشهادة أو تشير إلى المرض الذى تعلل به الطاعن كعذر مانع له من  
حضور جلسة المعارضة ، ولم تبد رأياً يثبت أو ينفيه بل اكتفت بقولها أنها



لا تلتفت إليها دون أن تورد أسبابا تنال يربها منها أو تهدر حجبتها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لترتيب النتيجة التي خلصت إليها . فإن الحكم المطعون فيه يكون معيبا بما يبطله .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدد الأشياء المبينة وصفاً وقيمة بالمحضر ، المملوكة له والمحجوز عليها إدارياً لصالح الضرائب العقارية والمسلمة إليه على سبيل الأمانة فاختلسها لنفسه لإضرار بالدائن الحاجز وطلبت عقابه بالمادتين ٣٤١ ، ٣٤٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح المنزلة قضت غيايباً عملاً بمادتي الإتهام بحبس المتهم شهرام مع الشغل وكفالة مائتي قرش لإيقاف التنفيذ . فعارض وقضى في معارضته بإعتبارها كأن لم تكن فاستأنف المحكوم عليه .

ومحكمة المنصورة الابتدائية «هيئة إستئنافية» قضت غيايباً بعدم قبول الإستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد .

فعارض وقضى في معارضته بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى برفض معارضته الإستئنافية ، فقد انطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه لم يتخلف عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم إلا لعذر قهري هو مرضه الثابت بالشهادة الطبية التي قدمها محاميه بالجلسة . غير أن المحكمة أطرحت هذه الشهادة وقضت في المعارضة ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة ٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٠ أن الطاعن لم يحضر هذه الجلسة المؤجل إليها نظر معارضته الإستئنافية وحضر

عنه محام قدم شهادة مرضية غير أن المحكمة قضت في موضوع المعارضة برفضها وتأييد الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه ، وأشارت المحكمة في أسباب حكمها إلى تلك الشهادة بقولها : « وحيث إن المتهم (الطاعن) تخلف عن الحضور ومثل محاميه بالجلسة وقدم شهادة مرضية تفيد مرض المتهم فلا تلتفت إليها المحكمة ولا تعمل بها . . . » . ولما كان ذلك وكان قضاء هذه المحكمة - محكمة النقض - قد جرى على أنه لا يصح في القانون الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم الغيابي الصادر بإدانته بإعتبارها كأن لم تكن أو بقبولها شكلاً ورفضها موضوعاً وتأييد الحكم المعارض فيه بغير سماع دفاع المعارض إلا إذا كان تخلفه عن الحضور بالجلسة حاصلًا بغير عذر ، وأنه إذا كان هذا التخلف يرجع إلى عذر قهري حال دون حضور المعارض بالجلسة التي صدر فيها الحكم في المعارضة ، فإن الحكم يكون غير صحيح لقيام المحاكمة على إجراءات معيبة من شأنها حرمان المعارض من استعمال حقه في الدفاع . ولما كانت الشهادة المرضية لا تخرج عن كونها دليلاً من أدلة الدعوى تخضع لتقدير محكمة الموضوع ، إلا أنه متى كانت المحكمة لم تعرض في حكمها لفحوى الشهادة أو تشير إلى المرض الذي تعلل به الطاعن كعذر مانع له من حضور جلسة المعارضة ، ولم تبد رأياً يثبت أو ينفيه بل اكتفت بقولها أنها لا تلتفت إليها دون أن تورد أسباباً تنال بها منها أو تهدر حجيتها حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لترتيب النتيجة التي خلصت إليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة وذلك بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٢٩ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد أحمد حمدي ، أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد .

( ٩٣ )

### الطعن رقم ٦٥٩٠ لسنة ٥٢ القضائية

(١) حكم • « بياناته » « بيانات حكم الادانة » « تسببيه • تسبيب معيب » •

وجوب إثبات حكم الإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأدلة الإدانة .

(٢) مبادئ • حكم • « تسببيه • تسبيب معيب » . ايجار اماكن •

إغفال الحكم المطعون فيه بيان ماهية العقار الذي تقع به الحصة المبيعة بما ينشئ عنه صفة الأرض الفضاء • قصور • لئلا من أثر في توافر العناصر القانونية للجريمة المنصوص عليها بالقانونين ١٤٩ لسنة ١٩٧٧ ، ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

١ - أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة أخذها ، تمكيننا لمحكمة النقض من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان قاصرا .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد طبق في حق الطاعن المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وكانت قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ثم القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لا تسري على الأراضي الفضاء ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان ماهية العقار الذي تقع به الحصة



المبيعة بما ينفي عنه صفة الأرض الفضاء، وهو — في خصوص هذه الدعوى — بيان جوهرى، لما له من أثر في توافر العناصر القانونية للجريمة التى دين بها الطاعن، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون على واقعة الدعوى.

## الوقائع

أقام المدعيان بالحق المدنى الدعوى المباشرة ضد الطاعن وآخر قضى ببراءته بوصف أنهما ... .. تواطأ فيما بينهما على ارتكاب جريمة إيجار وبيع العقار المبين بعريضة الدعوى لآخر بعد بيعه لها بعقد مؤرخ .... وطلبا عقابهما بالمادة ٨٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . والمحكمة المذكورة قضت غيابيا عملا بمادة الإتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل وغرامة ألقى جنيه وكفالة خمسمائة جنيه لوقف التنفيذ. عارض المحكوم عليه، وقضى فى معارضته بقبولها شكلا ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنف، ومحكمة بورسعيد الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم خمسمائة جنيه .

قطعت الأستاذة .. . الحماية عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .. . إلخ ..

## الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة بيع مكان على خلاف مقتضى عقد سابق قد شابه القصور فى التسيب والخطأ فى تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم لم يبين الأدلة التى استند إليها فى قضائه بالإدانة مكثفيا بالقول أن التهمة ثابتة مما ورد بعريضة الدعوى، ولم يعرض

لما قام عليه دفاع الطاعن من أن العقار المبيع عبارة عن أرض قضاء بها بعض الانتقاض فلا يسرى عليه القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن ، وذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي - الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه - بعد أن نقل ما أورده المدعيان بالحقوق المدنية في صحيفة الإدعاء المباشر من أنهما فوجئا بتقديم عقد في إحدى الدعاوى المدنية يتضمن بيع الطاعن إلى آخر حصة في عقار تدخل ضمن حصة كان الطاعن قد باعها إليهما بموجب عقد سابق ، خلص إلى إدانة الطاعن في قوله : « ومن حيث إن المحكمة من عرض الوقائع على النحو السالف ترى أن التهمة ثابتة قبل المنهم الأول - ( الطاعن ) مما ورد بصحيفة الدعوى ومن ثم تعاقبه المحكمة طبقاً لمواد الإتهام . لما كان ذلك وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة الإدانة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة مأخذها ، تمكينا لمحنة النقص من مراقبة صحة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان قاصراً ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد ما تضمنته صحيفة الإدعاء المباشر وأقام على ذلك قضاءه بإدانة الطاعن دون أن يتحرى أوجه الإدانة بنفسه ، ويبين الأدلة التي استند إليها فيما خلص إليه من إعتبار ما أسند إلى الطاعن بالصحيفة صحيحاً ، ويورد مؤداها فإنه يعتبر كأنه غير مسبب ، هذا إلى أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد طبق في حق الطاعن المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ، وكانت قوانين إيجار الأماكن المتعاقبة وآخرها القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ ثم القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ لا تسرى على الأراضي القضاء ، وكان الحكم المطعون فيه قد أغفل بيان ماهية العقار الذي تقع به الحصة المبيعة بما ينفي عنه صفة الأرض القضاء ، وهو - في خصوص

هذه الدعوى — بيان جوهرى ، لما له من أثر فى توافر العناصر القانونية للجريمة التى دين بها الطاعن ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن بسط رقابتها على سلامة تطبيق القانون على واقعة الدعوى. لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن.

---



## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان، حسين كامل حنق، محمدرقيق البطلويس ومحمود بهي الدين .

( ٩٤ )

### الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٢ القضائية

(١) حكم « بيانات التسبيب » « تسببيه » « تسبيب معيب » « نقض » اسباب  
الطعن « ما يقبل منها » « دعوى جنائية » نظرها والحكم فيها « تزوير  
« أوراق عرفية »

إكتفاء الحكم في دعوى تزوير سند قضى مدنيا برده وبطلانه بسرد وقائع الدعوى المدنية .  
قصور . أساس ذلك ؟

(٢) تزوير « أوراق عرفية » « استعمال الأوراق المزورة » فاعل أصلي .  
اشتراك « قصد جنائي » أثبت « بوجه عام » حكم « تسببيه » « تسبيب معيب »

مجرد تمسك التهم بالهرور المزور وكونه صاحب المصلحة فيه والعلم به . عدم كفايته لثبوت  
إرتكابه التزوير ما دام ينكر إرتكابه له وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطه ولم يشهد عليه  
شاهدي المدعين بالحقوق المدنية .

١- لما كان من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برده وبطلان سند لتزويره  
ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة الجنائية— كما هو الحال في الدعوى الماثلة—  
فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها فيها،  
أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك ، دون  
أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة فإن ذلك يجعل حكمها غير مسبب لما هو مقرر  
وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية ، من أن الأحكام الصادرة  
من المحاكم المدنية لا تكون لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما  
يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص  
بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي  
يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ، ما لم ينص القانون  
على خلاف ذلك . وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي تعرض عليها

لا تنقيد بأي حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت. لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد استعرض وقائع الدعوى المدنية وما انتهى إليه الحكم فيها من قضاء برد وبطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير ، وعول في إثبات الاتهام — ضمن ما عول عليه — على هذا الحكم ، فإنه يعد قاصرا في استظهار أركان جرمي التزوير في المحرر وإستعماله مع العلم .

٢ — لما كان من المقرر أن مجرد تمسك المتهم بالمحرر المزور ، وكونه صاحب المصلحة في التزوير ، لا يكفي بذاته في ثبوت اقترافه التزوير ، أو إشتراكه فيه والعلم به ، مادام ينكر ارتكابه له — كالحال في هذه الدعوى — وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطه ، وإذ كان ذلك ، وكانت تقارير الخبراء المتدبين في الدعوى المدنية سالفة الذكر ، قد خلت جميعها مما يفيد أن التوقيع المقول بتزويره قد حرر بخط المتهم . وخلت من ذلك أيضاً أقوال شاهدي المدعين بالحقوق المدنية ، فإن الإتهام المسند إلى المتهم يكون غير مدلول عليه بدليل تظمن إليه المحكمة لإدانته وإلزامه بالتعويض المطلوب ، مما يتعين معه ، القضاء بإلغاء الحكم المستأنف ، وببراءة المتهم مما أسند إليه .

## الوقائع

تهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : ارتكب تزويرا في محرر عرفى هو عقد البيع المؤرخ ... .. وذلك بأن وقع عليه بإمضاء نسبه زورا إلى ... .. ثانياً : استعمل المحرر المزور سالف الذكر بأن قدمه إلى محكمة شين الكوم الابتدائية للاحتجاج به قبل آخرين مع علمه بتزويره . وطلبت عقابه بالمادتين ٢١١ ، ٢١٥ من قانون العقوبات . وأدعى كل من ... .. و ... .. و ... .. مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنج شين الكوم الجزئية قضت بحضورها عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيا لإيقاف التنفيذ وإلزامه

بأن يدفع للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت. فاستأنف المحكوم عليه. ومحكمة شين الكوم الابتدائية (هيئة إستئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض. ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة شين الكوم الابتدائية لتفصل فيها من جديد بهيئة من قضاة آخرين.

والمحكمة الأخيرة - هيئة إستئنافية أخرى قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم الحكم بالنسبة لعقوبة الحبس.

فطعن الأستاذ ..... المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض - للمرة الثانية.

وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفي موضوعه بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع.

## الحكمة

من حيث إن وقائع الدعوى حسباً يبين من الإطلاع على الأوراق ، تتحصل في أن ..... أقام الدعوى رقم ٢٣٢ لسنة ١٩٦١ ملفي كلي شين الكوم ضد ..... وآخرين طالبا الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع العرفي المؤرخ في ..... بدعوى أنه صادر من مورث المدعى عليهم ، وبتاريخ ..... طعن ..... على العقد سالف الذكر بالتزوير استناداً إلى أن التوقيع المنسوب إلى مورثه بوصفه بائعاً، مزور عليه ، وقد حكمت المحكمة المدنية برفض الإدعاء بالتزوير وبصحة ونفاذ عقد البيع



المذكور أنخذاً بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير أن التوقيع المنسوب إلى البائع صحيح وصادر منه . وإذا لم يرتض المدعى عليهم في الدعوى المذكورة بالحكم . فقد طعنوا فيه بالإستئناف وقيد إستئنافهم برقم ... لسنة ... طنطا . وبعد أن نذبت محكمة الإستئناف مدير قسم أبحاث التزييف والتزوير لإعادة إجراء عملية المضاهاة ، وقلم الخبير تقريره الذي انتهى فيه إلى أن التوقيع المنسوب إلى مورث المستأنفين ، لم يصدر منه . وأنه مزور عليه بطريق التقليد النظري ، عادت وحكمت بتاريخ ١٣ من فبراير سنة ١٩٦٩ بإلغاء الحكم المستأنف وبرد وبطلان عقد البيع معولة في ذلك على تقرير الخبير ، وما قرره الشاهدان ..... و ..... من فقدان مورث المستأنفين القدرة على الحركة والفطنة والإدراك وقت تحرير العقد . طعن المستأنف ضده في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنه برقم ٢٠٠ لسنة ٣٩ ق . وبجلسة ٧ من أبريل سنة ١٩٧٥ قضت غرفة المشورة بمحكمة النقض بعدم قبول الطعن .

ومن حيث إن النيابة العامة رفعت الدعوى الجنائية ضد ..... (الطاعن) بوصف أنه بدائرة شبين الكوم بمحافظة المنوفية : أولا - أرتكب تزويراً في محرر عرفى هو عقد البيع المؤرخ في ..... وذلك بأن وقع عليه بإمضاء نُسبه زوراً إلى ..... ثانياً - استعمل المحرر سالف الذكر بأن قدمه إلى محكمة شبين الكوم الابتدائية للإحتجاج به قبل آخرين مع علمه بتزويره . وطلبت عقابه بالماتين ٢١١ ، ٢١٥ من قانون العقوبات ، وادعى كل من ..... و ..... مدنيا قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح شبين الكوم قضت حضوريا عملا بمادتي الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة خمسين جنيا لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة شبين الكوم بهيئة إستئنافية قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . طعن المحكوم عليه في الحكم بطريق النقض ، حيث قضى في طعنه بقبوله شكلا وفي الموضوع بتقضى الحكم المطعون

فيه والإعادة ومحكمة شبن الكوم الابتدائية بوصفها محكمة الإعادة، قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات من يوم الحكم. طعن المحكوم عليه بطريق النقض، في الحكم للمرة الثانية، وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وألزمت المطعون ضدهم المصاريف المدنية وعشرين جنيا مقابل أتعاب المحاماة وحددت جلسة لنظر الموضوع. ومن حيث إن المتهم حضر بالجلسة المحددة لنظر إستئنافه، وأنكر الإتهام المسند إليه، كما حضر وكيل المدعين بالحقوق المدنية المطعون ضدهم في الدعوى المدنية التابعة، وقدم مذكرة بدفاعهم طلب فيها تأييد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعويين الجنائية والمدنية؛ كما قدم حافظة مستندات طويت على صور رسمية من الحكم في الإستئناف رقم ... لسنة ... .

طنطا وحكم النقض في الطعن رقم ... لسنة ... . وصورة من تقرير مدير عام قسم أبحاث التزييف والتزوير وصورة من العقد المشهر برقم ٢٧٧٦ شبن الكوم، وكشف رسمي مستخرج من مأمورية الضرائب العقارية بمنوف عن الملك رقم ... . وكشف رسمي من ذات المأمورية عن الملك رقم ... . وشهادة طيبة من الطبيب المعالج لمورث المدعين بالحقوق المدنية، وصورة رسمية من محضر جلسة ... في القضية ... لسنة ... مدني كلي شبن الكوم وصورة رسمية من الصفحتين الأولى والثانية من المذكرة المودعة ملف الدعوى رقم ... لسنة ... مدني كلي شبن .

ومن حيث إن الحكم المستأنف استند في قضائه بالإدانة والإلزام بالتعويض على سند من ثبوت الإتهام قبل الطاعن، من الحكم في الدعوى رقم ... لسنة ... م طنطا المقيد برقم ٣٢ لسنة (١) مأمورية شبن الكوم الذي انتهى إلى تزوير العقد المؤرخ ..... ورده وبطلانه، ومن أن المتهم هو صاحب المصلحة في التزوير بصرف النظر عما إذا كان التزوير قد وقع بخطه أو بخط غيره. لما كان ذلك، وكان من المقرر أنه إذا قضت المحكمة المدنية برد وبطلان سند لتزويره، ثم رفعت دعوى التزوير إلى المحكمة

الجنائية - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - فعلى هذه المحكمة أن تقوم ببحث جميع الأدلة التي تبني عليها عقيدتها فيها . أما إذا هي اكتفت بسرد وقائع الدعوى المدنية وبنت حكمها على ذلك ، دون أن تتحرى بنفسها أوجه الإدانة فإن ذلك يجعل حكمها غير مسبب ، لما هو مقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية من أن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تكون لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية ؛ فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من ذلك القانون بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ، مالم ينص القانون على خلاف ذلك . وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي تعرض عليها لا تتقيد بأي حكم صادر من أية جهة أخرى مهما كانت . لما كان ذلك وكان الحكم المستأنف قد استعرض وقائع الدعوى المدنية وما انتهى إليه الحكم فيها من قضاء برد وبطلان المحرر المطعون فيه بالتزوير ، وعول في إثبات الإتهام - ضمن ما عول عليه - على هذا الحكم ، فإنه يعد قاصراً في استظهار أركان جرمي التزوير في المحرر وإستعماله مع العلم بتزويره . لما كان ذلك ، وكان لا حاجة للحكم الصادر في الدعوى المدنية برد وبطلان العقد المرفوعة الدعوى الجنائية بتزويره وإستعماله . وكان من المقرر أن مجرد تمسك المتهم بالمحرر المزور ؛ وكونه صاحب المصلحة في التزوير ، لا يكفي بذاته في ثبوت اقترافه التزوير ، أو إشتراكه فيه والعلم به ، ما دام ينكر ارتكابه له - كالحال في هذه الدعوى - وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطه ، وإذ كان ذلك ، وكانت تقارير الخبراء المتدبين في الدعوى المدنية سالفة الذكر ؛ قد خلت جميعها مما يفيد أن التوقيع المقول بتزويره قد حرر بخط المتهم ، وخلصت من ذلك أيضاً أقوال شاهدي المدعين بالحقوق



المدنية فإن الإتهام المسند إلى المتهم يكون غير مدلول عليه بدليل تطمئن إليه المحكمة لإدانته وإلزامه بالتعويض المطلوب، مما يتعين معه، القضاء بإلغاء الحكم المستأنف، وببراءة المتهم مما أسند إليه عملاً بالمادة ١/٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية، وبرفض الدعوى المدنية قبله وإلزام المدعين بالحقوق المدنية المصاريف عن الدرجتين عملاً بالمادة ٢/٣٢١ من ذلك القانون.

## جلسة ٣٠ من مارس سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رشوان ، وحسين كامل حنى ، محمد رفيق البسطويسى ومحمود  
بهي الدين .

( ٩٥ )

### الطعن رقم ٥٨٢٨ لسنة ٥٢ القضائية

التماس إعادة النظر « شروطه » • نيابة عامة • نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل  
منها •

- شروط قبول التماس إعادة النظر وفقاً للمادة ٤٤١ / ١ ، إجراءات ؟
- استناد الطالب إلى حكيم قضى أحدهما بإدائته وقضى آخر ببراءة متهم آخر .
- أثره : عدم قبول طلب التماس إعادة النظر .
- من له حق طلب إعادة النظر وفقاً لنص المادة ٤٤١ / ١ ، إجراءات . وما هية إجراءاته ؟
- المادة ٤٤٣ إجراءات .
- عدم اتباع النائب العام لتلك الإجراءات . أثره : عدم قبول الطلب ..

لما كانت المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على  
أن « يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد  
الجنايات والجنح في الأحوال الآتية : ( أولاً ) ..... ( ثانياً ) إذا  
صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من  
أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكيم تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد  
المحكوم عليهما ، ( ثالثاً ) ..... ( رابعاً ) ..... ( خامساً )  
إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع ، أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة  
وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم  
عليه . لما كان ذلك ، وكان الطالب يستند في طلبه ضمن ما يستند إليه ، إلى  
الحالة الثانية من المادة المذكورة ، وكان نص هذه المادة يشترط لقبول الطلب  
صدور حكيم نهائيين ضد شخصين مختلفين عن واقعة واحدة ، وأن يكون  
بين هذين الحكيم تناقض يستنتج منه براءة أحدهما ، ومفاد ذلك أن يكون

هذان الحكمان قد صدرا بالإدانة على شخصين مختلفين بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما قضيا به في منظوقهما . لما كان ذلك ، وكان الحكمان اللذان يستند إليهما الطالب قد قضى أحدهما بإدائته وقضى الآخر ببراءة المتهم . . . . . ، فإن طلب إعادة النظر لا يندرج تحت الحالة الثانية المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبوله ، وتغريم الطالب خمسة جنيات عملاً بنص المادة ٤٤٩ من القانون ذاته . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه : « في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده ، سواء من تلقاء نفسه أو بناءً على طلب أصحاب الشأن ، وإذا رأى له محلاً يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف تعين كلا منهم الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها ، ويجب أن يبين في الطلب الواقعة أو الورقة التي يستند عليها ، وتفصل اللجنة في الطلب بعد الاطلاع على الأوراق ، وإستيفاء ما تراه من التحقيق ، وتأمر بإحالة إلى محكمة النقض إذا رأت قبوله . ولا يقبل الطعن بأي وجه في قرار اللجنة المشار إليها بقبول الطلب أو عدم قبوله » ، وكان مفاد هذا النص أن مناط قبول طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، رهن بعرضه على النائب العام وحده دون سواه ، على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقبول اللجنة هذا الطلب ، وإذا كان ذلك ، وكان النائب العام على ما يبين من الأوراق — لم يرفع الطلب على الوجه المتقدم إلى اللجنة المشار إليها ، فإن محكمة النقض لا تتصل بطلب إعادة النظر في هذه الحالة ، ويكون الطلب في هذا الخصوص غير مقبول .

## الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : ١ — قللوا عملة ورقية متداولة بالجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية هي الأوراق المالية



فئة العشرة جنيهات المصرية والأوراق المالية فئة المائة دولار الأمريكية وذلك بطريق الطبع بأكلاشيات مصنعة على النحو المبين بتقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير على غرار الأوراق الصحيحة . ٢ - حازوا العملات سالفة الذكر والأوراق المالية فئة العشرة جنيهات المصرية والأوراق المالية فئة المائة دولار الأمريكية بقصد ترويجها والتعامل بها . ٣ - روجوا العملة الورقية المقلدة فئة العشرة جنيهات بأن دفعوا بها إلى التعامل بها . ٤ - شرعوا في تقليد عملات ورقية متداولة قانوناً بالجمهورية العربية المتحدة والخارج هي الأوراق المالية المصرية فئة الجنيه والخمسون قرشاً والعشرة قروش - والورقة المالية فئة العشرة جنيهات إسترليني والورقة المالية فئة العشرة دينار الكويتي وأعدوا صوراً فوتوغرافية لهذه الأوراق لازمة لصناعة الأكلاشيات التي تستخدم في طبعها ونخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو ضبطهم قبل إتمامها . ٥ - صنعوا وحازوا بغير مسوغ الأدوات والآلات الموصوفة بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير والتي تستعمل في تقليد العملات السالف ذكرها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة، فقرر ذلك. ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ مكرر أ ، ب بمعاقبة ..... ( الطاعن ) بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . فطعن الأستاذ - ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

وتقدم الأستاذ - ..... المحامي وكيل المحكوم عليه للنائب العام بطلب لإعادة النظر في الحكم الصادر ضده ، وطلبت النيابة العامة إحالة القضية إلى محكمة النقض لمعددة لتظر الطلب جلسة أمام الدائرة الجنائية .

## الحكمة

من حيث إن طلب التماس إعادة النظر ، قد بنى على سند من الفقرتين الثانية والخامسة من المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، قولاً أن

الحكم الصادر في الجناية رقم . . . . . الوابلي المقيده برقم ... لسنة . . . . . كلى شرق القاهرة ، القاضى ببراءة . . . . . من التهم المسندة إليه . وحاز قوة الأمر المقضى ، يناقض الحكم الصادر فيها بإدانة الطالب عن التهم عينها ، بما يستتج منه براءته منها ، فضلاً عن أن ذلك الحكم يعد واقعة جديدة من شأنها ثبوت براءته .

ومن حيث إنه يبين من الحكم الصادر بتاريخ .... فى الجناية رقم . . . . . لسنة . . . . . الوابلي المقيده برقم ... كلى شرق القاهرة ، أن النيابة العامة قد أسندت إلى الطالب أنه وآخرين فى الفترة من ... وحتى ... بدائرة أقسام الوابلي وشبرا وروض الفرج والأزبكية محافظة القاهرة ، ودائرتى شبرا الخيمة محافظة القليوبية والقطارين محافظة الإسكندرية : أولاً : قللوا عملة ورقية متداولة قانوناً بالجمهورية العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ، هى الأوراق المالية فئة العشرة جنيهات المصرية ، والأوراق المالية فئة المائة دولار الأمريكية ، وذلك بطريق الطبع بأكلاشيات مصطنعة على النحو المبين بتقارير قسم أبحاث التزييف والتزوير على غرار الأوراق الصحيحة ثانياً : حازوا العملات سالفة الذكر ، الأوراق المالية فئة العشرة جنيهات المصرية والأوراق المالية فئة المائة دولار الأمريكية ، بقصد ترويجها والتعامل بها . ثالثاً : روجوا العملة الورقية المقلدة فئة العشرة جنيهات بأن دفعوا بها إلى التعامل . رابعاً : شرعوا فى تقليد عملات ورقية متداولة قانوناً بالجمهورية العربية المتحدة والخارج ، هى الأوراق المالية المصرية فئة الجنيه والخمسين قرشاً والعشرة قروش ، والورقة المالية فئة العشرة جنيهات إسترليني والورقة المالية فئة العشرة دنانير كويتية ، وأعدوا صوراً فوتوغرافية لهذه الأوراق اللازمة لصناعة الأكلاشيات التى تستخدم فى طبعتها ، ونخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإراداتهم فيها ، هو ضبطهم قبل إتمامها . خامساً : صنعوا وحازوا بغير مسوغ اللولارات والآلات الموصوفة بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير التى تستعمل فى تقليد العملات السالف ذكرها . وطلبت عقابهم بالمواد ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٣٠٤ مكرراً ( أ ، ب ) ، ٣٠ من قانون

العقوبات ، وقد قضت المحكمة في ٢٨ من فبراير سنة ١٩٧٩ بمعاقبة الطالب بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات وأمرت بمصادرة المضبوطات وإذ طعن الطالب في الحكم الصادر عليه بالنقض في الطعن رقم ٢٦٠٤ لسنة ٥٠ ق ، فقد قضى فيه برفضه ، كما يبين من القضية ذاتها أن المتهم الآخر . . . . . كان متهما وآخرين بالتهم عينها المسندة إلى الطالب ، وقد إنتهت محكمة الجنايات عند إعادة محاكمة المتهم الآخر ، إلى القضاء ببراءته منها للشك في الأدلة قبله ، ولم تطعن النيابة العامة في هذا الحكم الأخير ، فأصبح نهائياً حائزاً لقوة الأمر المقضى .

ومن حيث إن المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أن « يجوز طلب إعادة النظر في الأحكام النهائية الصادرة بالعقوبة في مواد الجنايات والجنح في الأحوال الآتية : ( أولا ) . . . . . ( ثانياً ) إذا صدر حكم على شخص من أجل واقعة ، ثم صدر حكم على شخص آخر من أجل الواقعة عينها ، وكان بين الحكيم تناقض بحيث يستنتج منه براءة أحد المحكوم عليهما ، ( ثالثاً ) . . . . . ( رابعاً ) . . . . . ( خامساً ) إذا حدثت أو ظهرت بعد الحكم وقائع ، أو إذا قدمت أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة وكان من شأن هذه الوقائع أو الأوراق ثبوت براءة المحكوم عليه . لما كان ذلك ، وكان الطالب يستند في طلبه ضمن ما يستند إليه ، إلى الحالة الثانية من المادة المذكورة ، وكان نص هذه المادة يشترط لقبول الطلب صدور حكيم نهائيين ضد شخصين مختلفين عن واقعة واحدة ، وأن يكون بين هذين الحكيم تناقض يستنتج منه براءة أحدهما ، ومفاد ذلك أن يكون هذان الحكمان قد صدرا بالإدانة على شخصين مختلفين بحيث يستحيل التوفيق بينهما فيما قضيا به في منطوقهما . لما كان ذلك وكان الحكمان اللذان يستند إليهما الطالب قد قضى أحدهما بإدانة وقضى الآخر ببراءة المتهم . . . . . فإن طلب إعادة النظر لا يندرج تحت الحالة الثانية المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم يتعين الحكم بعدم قبوله ، وتغريم الطالب خمسة جنهات عملاً بنص المادة ٤٤٩ من القانون ذاته . لما



كان ذلك ، وكانت المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية قد نصت على أنه : « في الحالة الخامسة من المادة ٤٤١ يكون حق طلب إعادة النظر للنائب العام وحده ، سواء من تلقاء نفسه أو بناء على طلب أصحاب الشأن ، وإذا رأى له محلا يرفعه مع التحقيقات التي يكون قد رأى لزومها إلى لجنة مشكلة من أحد مستشاري محكمة النقض واثنين من مستشاري محكمة الاستئناف تعين كلا منهم الجمعية العامة بالمحكمة التابع لها ، ويجب أن يبين في الطلب الواقعة أو الورقة التي يستند عليها ، وتفصل اللجنة في الطلب بعد الاطلاع على الأوراق ، وإسديفاء ما تراه من التحقيق ، وتأمّر بإحالة إلى محكمة النقض إذا رأت قبوله ، ولا يقبل الطعن بأي وجه في قرار اللجنة المشار إليها بقبول الطلب أو عدم قبوله » ، وكان مفاد هذا النص أن مناط قبول طلب إعادة النظر في الحالة الخامسة المنصوص عليها في المادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية ، رهن بعرضه على النائب العام وحده دون سواه ، على اللجنة المنصوص عليها في المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية ، وقبول اللجنة هذا الطلب .

وإذ كان ذلك ، وكان النائب العام على ما يبين من الأوراق - لم يرفع الطلب على الوجه المتقدم إلى اللجنة المشار إليها ، فأن محكمة النقض لا تتصل بطلب إعادة النظر في هذه الحالة ، ويكون الطلب في هذا الخصوص غير مقبول .

## جلسة ٣ من إبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : جمال الدين منصور ، وصفوت مؤمن ، صلاح خاطر وحسن عمير .

( ٩٦ )

### الطعن رقم ٦٦٣٠ لسنة ٥٢ القضائية

قانون «تطبيقه» محاكم أمن الدولة • اختصاص «الاختصاص الولائي والشخصي»  
نظام عام • دفع «الدفع بعدم الاختصاص» • نقض «أسباب الطعن»  
ما يقبل منها •

إختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب  
الأول والثاني والثاني مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات والجرائم  
المرتبطة بها . م ١/٣ من القانون رقم ١٠٥ سنة ١٩٨٠ •  
وجوب إحالة المحاكم — من تلقاء نفسها — ما يوجد لديها من دعاوى عن الجنايات سالفة  
الذكر إلى محاكم أمن الدولة . م ٩ — القانون المذكور •  
قواعد الإختصاص في المواد الجنائية متعلقة بالنظام العام • أثر ذلك وعلمه ؟

لما كان القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة، والمعمول  
به إعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٨٠ — قبل الحكم المطعون فيه — يتضمن  
في الفقرة الأولى من مادته الثالثة النص على أن « تختص محاكم أمن الدولة  
العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني  
والثاني مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ،  
والجرائم المرتبطة بها » . كما تضمن النص في المادة التاسعة منه على أنه « على  
المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من  
إختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى ذلك القانون بالحالة التي تكون عليها  
وبلون رسوم » ، وكانت قواعد الإختصاص في المواد الجنائية متعلقة بالنظام  
العام يجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، بالنظر إلى  
أن الشارع في تقديره لها قد أقام ذلك على إعتبارات عامة تتعلق بحسن سير

العدالة ، ومن ثم فقد كان يتعين على محكمة الجنايات أن تقضى إعمالاً لنص المادتين ٣ / ١ ، ٩ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - آنف البيان - بإحالة القضية بحالتها إلى محكمة أمن الدولة العليا المختصة ، وهي إذ لم تفعل وتصدت للفصل فيها ، وهي غير مختصة بنظرها فإن حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة الدائمة المطعون ضده وآخرين سبق الحكم عليهم بأنهم :  
 ١ - إشتروا بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جرائم الإختلاس والتزوير والاستعمال بأن اتفقوا معه على ارتكابها وساعدوه وذلك بإجراء نقل كمية الزيوت المختلصة فتحت الجرائم السابق ذكرها بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة - ٢ - عرضوا رشوة على موظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته بأن ساوموه على تسهيل إختلاس كمية الزيوت آنفه البيان مقابل مبلغ إحدى وعشرين جنيها قلمهاله المتهم الثاني على سبيل الرشوة ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منه . وطليث من مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٠ / ٢ - ٣ ، ٤١ ، ١١٢ / أ - ب ، ١١٨ ، ١١٩ / ب ، ١١٩ / هـ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم ..... بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغريمه خمسمائة جنيه على وجه التضامن مع باقي المتهمين وذلك عن تهمة الاشتراك في الإختلاس والتزوير ، وببراءته عن تهمة الرشوة .  
 فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإدانة المطعون ضده عن جريمة الاشتراك في ارتكاب جرائم الإختلاس والتزوير



والاستعمال ، وببراعته من تهمة عرض الرشوة ، قد إنطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن المحكمة لم تقض بعدم اختصاصها بنظر الدعوى بعد صدور القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - بإنشاء محاكم أمن الدولة - والتي قضت الفقرة الأولى من المادة الثالثة منه على اختصاص محكمة أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر تلك الجرائم .

وحيث إن المطعون ضده أحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالاشتراك في ارتكاب جرمي الاختلاس وعرض الرشوة المعاقب عليها بمواد الإتهام الواردة بالبابين الثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وجرمي تزوير والاستعمال المرتبطتين بهما ، وبجلسة ١٣ من فبراير سنة ١٩٨٢ قضت محكمة الجنايات بإدانة المطعون ضده عن تهم الاختلاس والتزوير والاستعمال وببراعته من تهمة الرشوة . لما كان ذلك ، وكان القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، والمعمول به اعتباراً من أول يونيو سنة ١٩٨٠ - قبل الحكم المطعون فيه - يتضمن في الفقرة الأولى من مادته الثالثة النص على أن « تختص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، والجرائم المرتبطة بها » . كما تضمن النص في المادة التاسعة منه على أنه « على المحاكم أن تجل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى ذلك القانون بالحالة التي تكون عليها وبدون رسوم » ، وكانت قواعد الاختصاص في المواد الجنائية متعلقة بالنظام العام يجوز إثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض ، بالنظر إلى أن الشارع في تقديره لما قد أقام ذلك على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة ، ومن ثم فقد كان يتعين على محكمة الجنايات أن تقضى إعمالاً لنص المادتين ١/٣ ، ٩ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - آنف البيان - بإحالة القضية بحالتها إلى محكمة أمن الدولة العليا المختصة ، وهي إذ لم تفعل وتصدت للفصل فيها ، وهي غير مختصة بنظرها فإن حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يتعين معه نقضه وإحالة القضية إلى المحكمة المختصة .

## جلسة ٤ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار ، محمد السامى أحمد سفيان وعبد المنعم جابر .

( ٩٧ )

### الطعن رقم ٤٩٩٧ لسنة ٥٢ القضائية

(١) بناء • ارض زراعية • جريمة « اركانها » •

حظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو من في حكمها • المادة ١٠٧ مكرر  
من ق ٥٩ لسنة ٧٨ .

الأراضي المستثناء من الحظر ؟

جواز إقامة سكن خاص لمالك الأرض دون ترخيص • شروط ذلك المنصوص عليها في قرار  
وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ ؟

(٢) حكم « تسببيه • تسبیب معيب » • جريمة « اركانها » • إقامة بناء  
على ارض زراعية •

حكم الإدانة • بياناته ؟

مثال لتسبيب معيب في جريمة إقامة بناء على أرض زراعية .

(٣) حكم • « تسببيه • تسبیب معيب » • نقض « الطعن بالنقض »  
« اوجه الطعن » •

القصور الذى يتسع له وجه الطعن له الصدارة على اوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة  
القانون .

١- لما كانت المادة ١٠٧ مكرراً من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ والمعمول به  
من تاريخ نشره في ١٢ - ١٠ - ١٩٧٨ تنص... بحظر إقامة أية مبان أو منشآت  
في الأراضي الزراعية ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور  
القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر الأراضي التي  
تنزع ملكيتها للمنفعة العامة أو الأراضي التي يقام عليها المشروعات التي تخدم

الإنتاج الزراعى أو الحيوانى بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ومع ذلك يجوز لمالك الأرض فى القرى إقامة مسكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك فى الحدود التى يصدر بها قرار من وزير الزراعة . وقد صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ بتحديد شروط إقامة السكن الخاص لمالك الأرض بالقرية أو ما يخدم أرضه بدون ترخيص ونص على أنه يشترط لإقامة السكن الخاص لمالك الأرض بالقرية أو ما يخدم أرضه بدون ترخيص بذلك الشروط الآتية : — أ — عدم وجود سكن خاص للمالك بالقرية وأسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعددن والأولاد — ب — ألا تزيد المساحة التى سيقام عليها المسكن عن ٥ ٪ من حيازة مالك الأرض وبعد أقصى قيراطين — ج — استقرار الوضع الحيازة بالنسبة لمالك الأرض بمقتضى بطاقة الحيازة الزراعية لمدة لا تقل عن خمس سنوات زراعية .

٢ — لما كان الحكم المطعون فيه جاء مجهلا فى بيانه لواقعة الدعوى — وأشار إلى مستندات الطاعن دون ذكر فحواها على نحو لا يبين منها مدى انطباق قرار وزير الزراعة المشار إليه على واقعة الدعوى مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة .

٣ — القصور الذى يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .

## الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أقام بناء على الأرض الزراعية بدون ترخيص من وزارة الزراعة وطلبت عقابه بالمواد ١٠٧ / مكرر / أ ، ١٠٧ مكرر من القانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ . ولحكمة جنح الصف قضت غايبا



عملاً بمواد الإتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرين جنيهاً لإيقاف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه وإلزامه بمصروفات رد الشيء لأصله. عارض عارض وقضى بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه. استأنف. ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم أسبوعاً واحداً مع الشغل وتأييد الحكم فيما عدا ذلك.

فقرر الاستئناف ... المحامي نيابة عن المحكوم عليه الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

### الحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إقامة بناء على أرض زراعية قد شابه قصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك أن دفاعه قام على أن البناء قد تم في حدود ما نص عليه قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ وهو ما يخرج هذا البناء عن دائرة التأثيم وعلى الرغم من ذلك فإن الحكم المطعون فيه أطرح هذا الدفاع بقالة أنه لم يحصل على ترخيص وهو ما لا يسوغ قضاءه بالإدانة مما يعيب الحكم ويوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه اقتصر في بيانه واقعة الدعوى على ترديد ما جاء بمحضر الضبط من قيام الطاعن ببناء منزل على أرض زراعية بدون ترخيص الأمر المخالف للقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٨ - وأن الطاعن اعترف بإقامة البناء سنة ١٩٧١ كسكن خاص له - وأنه قدم حافظه مستندات طويت على إقرار من الجمعية الزراعية وشهادة من المجلس المحلي وبطاقة شخصية

وأنه قدم مذكرة طلب في ختامها البراءة . . . ثم خلص إلى إدانة الطاعن لعدم حصوله على ترخيص بالبناء . لما كان ذلك وكانت المادة ١٠٧ مكرر من القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ والمعمول به من تاريخ نشره في ١٢ - ١٠ - ١٩٧٨ تنص ويحظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية ويعتبر في حكم الأراضي الزراعية الأراضي البور القابلة للزراعة داخل الرقعة الزراعية ويستثنى من هذا الحظر الأراضي التي تنزع ملكيتها للمتفعة العامة أو الأراضي التي يقام عليها المشروعات التي تخدم الإنتاج الزراعي أو الحيواني بشرط الحصول على ترخيص من وزارة الزراعة ومع ذلك يجوز لمالك الأرض في القرى إقامة مسكن خاص له أو ما يخدم أرضه دون ترخيص وذلك في الحدود التي يصدر بها قرار من وزير الزراعة . . . وقد صدر قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ بتحديد شروط إقامة السكن الخاص لمالك الأرض بالقرية أو ما يخدم أرضه بدون ترخيص ونص على أنه يشترط لإقامة السكن الخاص لمالك الأرض بالقرية أو ما يخدم أرضه بدون ترخيص بذلك الشروط الآتية :  
أ - علم وجود سكن خاص للمالك بالقرية وأسرته المكونة من زوجته أو زوجاته مهما تعددن والأولاد - ب - ألا تزيد المساحة التي سيقام عليها المسكن عن ٥ ٪ من حيازة مالك الأرض وبحد أقصى قيراطين - ج - استقرار الوضع والحيازة بالنسبة لمالك الأرض بمقتضى بطاقة الحيازة الزراعية لمدة لا تقل عن خمس سنوات زراعية . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه جاء مجملًا في بيانه لواقعة الدعوى - وأشار إلى مستندات الطاعن دون ذكر فحواها على نحو لا يبين منها مدى انطباق قرار وزير الزراعة المشار إليه على واقعة الدعوى مما يعيب الحكم بالقصور ويعجز هذه المحكمة عن مراقبة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها به والتقرير برأى في شأن ما أثاره الطاعن في طعنه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن هذا القصور والذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر ما يثيره الطاعن في طعنه .

## جلسة ٥ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد يونس ثابت، نائب رئيس المحكمة، وعضوية السادة المستشارين :  
توزي أحمد المملوك ، راجب عبد الظاهر ، محمد عبد الرحيم نافع ومحمد أحمد حسن .

( ٩٨ )

### الطعن رقم ٦٦٦٢ لسنة ٥٢ القضائية

(١) اثبات « بوجه عام » • فاعل أصلي • اشتراك • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » . استيلاء على مال مملوك للدولة

مناطق تحقق الصفة الجنائية في فعل الإشتراك ؟

إجرام الشريك • فرع من إجرام الفاعل الأصل أثر ذلك ؟ نفى تواطؤ المطعون ضدهما الأول والثاني مع المطعون ضده الثالث فيما نسب إليهما • يقتضي لزوماً إنتفاء الوجه المقابل • وهو تواطؤهما .

(٢) اثبات « بوجه عام » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

كفاية الشك في صحة إسناد التهمة للقضاء بالبراءة •

(٣) اثبات « خبرة » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » •

تقدير القوة الدلالية لتقارير الخبراء والمفاضلة بينهما موضوعي •

مثال في الأخذ بتقرير إستشاري •

١ - من المقرر أن فعل الإشتراك لا يتحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التي حصل الإشتراك فيها سواء كانت جريمة تامة أو شروع فيها، ولأن الأصل أن إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام الفاعل الأصلي بما يستتبع على ما انتهى إليه الحكم أن يتبع الفرع أصله ومن ثم فإن قضاءه بتبرئة المطعون ضده الثالث من تهمة الإشتراك فيما نسب للفاعلين يكون قد صادف صحيح القانون . وفضلا عن ذلك فإنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لأدلة الثبوت ووازن بينها وبين دفاع المطعون ضدهم انتهى في صراحة إلى نفى تواطؤ المطعون ضدهما الأول والثاني مع المطعون



ضده الثالث فيما نسب إليهما ، وهو ما يقتضى لزوماً فى المعنى انتفاء الوجه المقابل وهو نفي تواطئه معهما ، وهو ما يسلس إلى عدم ثبوت فعل الاشتراك فى حقه — بما يستقيم معه القضاء ببراءته ، لهذا السبب ولعدم وقوع الجريمة .

٢ — لما كان من المقرر فى قضاء محكمة النقض أنه يكفى أن يتشكك القاضى فى صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر فى ذلك إلى ما يطمئن إليه فى تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة كالحال فى الدعوى الراهنة — وكان الحكم قد بين أسانيد البراءة بما يحمل قضاءه ، وكان لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أغفلت الرد على بعض أدلة الاتهام إذ أنها غير ملزمة فى حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجحت دفاع المتهم أو داختلتها الريبة والشك فى صحة عناصر الإثبات ولأن فى إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً إنها أطرحتها ولم ترفيها ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون ضدهم .

٣ — لما كان لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة إليها ، ولها أن تفاضل بين هذه التقارير وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك الأمر يتعلق بسلطانها فى تقدير الدليل ولا معقب عليها فى ذلك . وإذ كان ذلك وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى ما تضمنه التقرير الاستشارى واستندت إليه وأطرحته فى حدود سلطتها التقديرية تقرير اللجنة الفنية المقدم فى الدعوى . ، للأسباب السائغة التى أوردتها والتى لها معيها فى الأوراق فإنه لا يجوز مجادلها فى ذلك أمام محكمة النقض ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة فى هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً فى واقعة الدعوى وتقدير الأدلة بما لا يجوز إثارة أمام محكمة النقض •

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم فى خلال عامى ١٩٧٥-١٩٧٦ أولاً :  
المتهمان (الأول والثانى) ١٠ - بصفتهم موظفين عامين الأول : رئيس مجلس إدارة

الهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى والثاني مدير الإحتياجات بها أضراراً بأموال ومصالح الجهة التي يعملان بها بأن تواطأ مع المتهم الثالث على القيام بتوريد صفقات أوناش وعدادات مياه وسيارات وقطع خياريها للمرفق تحت ستار التعاقد مع شركة مصر للإستيراد والتصدير وحجبه الشركة الأخيرة عن مباشرة دورها في هذه الصفقات التي باشر إجراءاتها المتهم الثالث بنفسه وذلك بقصد تسهيل استيلائه على فروق أسعارها وقبول توريد بعض أصنافها رغم اعتراض الجهات الفنية عليها وعدم الحاجة إلى بعضها وتنفيذاً لذلك عمد أولهما إلى إلغاء مناقصة تقدمت الشركة الأخيرة وجهات توريد أخرى بعروض فيها. وإصدار أوامر مباشرة بالشراء لإبرام الصفقات الثلاث بأسعار مغالى فيها ومجحفة تزيد على أسعار العروض المقدمة ومثيلاتها بالسوق متجاوزين في ذلك إختصاصهما الوظيفي ومخالفين كافة النظم واللوائح المالية المعمول بها مما حقق ضرراً جسيماً بأموال المرفق سالف الذكر تبلغ جملته ١,٧٦٦,٨٧٢,٧٠٢ (مليون وسبعمائة وستة وستون ألفاً وثمانمائة وسبعون جنياً وسبعائة واثنان ملياً) على النحو المبين بالتحقيقات ٢ - بصفتها الوظيفية سالفه الذكر سهلاً للمتهم الثالث الإستيلاء بغير حق على الأموال المبينة بالتهمة السابقة والمملوكة لمرفق مياه القاهرة والبالغ جملتها ١,٧٦٦,٨٧٢,٧٠٢ (مليون وسبعمائة وستة وستون ألفاً وثمانمائة واثنان وسبعون جنياً وسبعائة واثنان ملياً) ثانياً - المتهم الثالث: اشترك بطريق الإتفاق والمساعدة مع المتهمين الأول والثاني في ارتكاب الجريمة المتكتمتين بأن اتفق معهما على ارتكابهما وساعدهما عليهما بتنفيذه أوامر التوريد الخاصة بالصفقات سالفه الذكر مع علمه بارتفاع أسعارها عن مثيلاتها بالسوق وعدم صلاحية بعض مشتملاتها على النحو الموضح بالتحقيقات توصلاً لإستيلائه على فروق الأسعار من أموال مرفق مياه القاهرة والتي بلغت جملتها ١,٧٦٦,٨٧٢,٧٠٣ ج ١ فوقعت جريمة التسهيل والإضرار العمدي بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة. ثالثاً - المتهمون الرابع والخامس والسادس بصفتهم موظفين عموميين. أولهم رئيس مجلس إدارة شركة مصر للإستيراد والتصدير والثاني مديرها العام والثالث مراقب عام التصدير بها تسببوا بخططهم

الجسيم في إلحاق ضرر جسيم بأموال ومصالح مرفق مياه القاهرة والذي يتصلون به بحكم وظيفتهم وكان ذلك ناشئاً عن إهمالهم في أداء وظيفتهم وإخلالهم بواجباتها بأن أتاحوا للمتهم الثالث مباشرة تنفيذ أوامر التوريد المذكورة فاضطلع بغير حق بواجبات وظيفتهم بتقديمه للعروض والتفاوض بشأنها وقبض ثمنها مستغلاً مطبوعات الشركة وحاجباً إياهم عن القيام بما توجبه عليهم وظيفتهم فتخلوا بذلك عن اختصاصهم للمتهم الثالث . كما غفلوا عن مراقبة ومتابعة تنفيذ الصفقات أو مراجعة أسعارها أو مدى سلامة مشمولها رغم ظهور شركة مصر للإستيراد والتصدير القائمين عليها بدور المورد للمرفق . مما مكن المتهم الثالث من الاستيلاء بغير حق على فروق الأسعار فتسببوا بنحطهم في إلحاق ضرر جسيم بأموال مرفق مياه القاهرة بلغت قيمته ٨٧٢,٧٠٢,٧٦٦ جنية على النحو المبين بالتحقيقات وأحالت النيابة في ٢٣-١-١٩٨٠ إلى محكمة جنايات القاهرة لمحاكمتهم طبقاً لواد الإتهام المنصوص عليها بأمر الإحالة سالف البيان . والمحكمة المذكورة قضت في ١٤ من فبراير سنة ١٩٨٢ عملاً بنص المادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية حضورياً بالنسبة للمتهمين . . . . .

وغيابياً بالنسبة للمتهم . . . . . ببراءتهم جميعاً مما أسند إليهم .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . إلخ .

### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتبرئة المطعون ضدهم من تهمة الإضرار العمدي وتسهيل الاستيلاء على المال العام والاشتراك فيهما والخطأ الجسيم قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال . ذلك بأنه قضى ببراءة المطعون ضده الثالث من تهمة اشتراكه مع المطعون ضدهما الأول ، الثاني في جريمة الإضرار العمدي وتسهيل الاستيلاء على المال العام تأسيساً على إنتفاء مسئوليتهما في حين



أن إنتفاء مسئوليتيها كفاعلين أصليين لا يلزم عنه بالضرورة إنتفاء مسئوليته كشريك، ولم يعرض الحكم لكل عناصر الخطأ المسندة إلى المطعون ضدهم الرابع والخامس والسادس مما ينبىء عن أن المحكمة حين قضت ببراءتهم لم تحط بوقائع الدعوى وتمحص أدلتها، هذا وقد عول الحكم على نتيجة تقرير الخبير الاستشارى مهلهراً تقرير اللجنة الفنية المقدم فى الدعوى على أساس فهم خاطئ أن مرفق المياه يحصل على حاجته من العملات الأجنبية بسعر خلاف السعر الرسمى . وكل ذلك بما يعيب الحكم ويوجب نقضه والإحالة .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه - أنه بعد أن بين واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التى ركنت إليها سلطة الإتهام ودفاع المطعون ضدهم - انتهى إلى براءة المطعون ضدهما الأول والثانى من تهمة الإضرار العمدى وتسهيل الإستيلاء وبراءة المطعون ضده الثالث من الإشتراك معهما فيها بقوله: وحيث أن المحكمة لا تجد فيها ساقته سلطة الإتهام من أدلة وقرائن وشواهد أو فيما حوته الأوراق وما أحاط بإبرام وتنفيذ الصفقات موضوع الدعوى من ملا بسات ما يدل على أن أياً من المتهمين الأول والثانى قد تعمد الإضرار بأموال مرفق مياه القاهرة الذى يعمل به أو تعمد أن يسهل للمتهم الثالث الحصول بغير حق على مال لهذا المرفق أو أن أياً منهما قد تواطأ مع هذا المتهم الثالث على شيء من ذلك وفضلاً عما تقدم من عدم كفاية ما طرح على هذه المحكمة للقول بتوافر هذا القصد العمدى فى الجريمتين المسندتين إلى المتهمين الأول والثانى أو للقول بتواطئهما مع المتهم الثالث على النحر الذى أشار إليه أمر الإحالة - فإن المحكمة تجد فى عناصر الدعوى ما ينفى توافر هذا القصد ويتنافى مع قالة التواطؤ. ثم استطرد الحكم تبريراً لقضائه بالبراءة إلى إيراد مراحل إبرام وتنفيذ الصفقات موضوع الإتهام مستدلاً على ذلك بأقوال الشهود وما ورد بالمستندات المقدمة فى الدعوى - بما لا تجادل فيه الطاعنة - فأنهى بالنسبة لصفته توريد قطع الغيار إلى أن مسلك المتهم الأول (المطعون ضده الأول) فى هذا الخصوص ليس مسلك المتواطئ مع المتهم الثالث أو من يعمد إلى أن يسهل له الإستيلاء على مال لمرفق المياه متعمداً لإضرار بمصالح هذا المرفق وبالنسبة

لصفقة توريد الأوناش قال أنه ثبت من المستندات في الدعوى أن المتهم الثالث (المطعون ضده الثالث) قام بتوريد أوناش شركة إلى عدة جهات من بينها بعض شركات القطاع العام وكانت تلك الأوناش مماثلة في مواصفاتها لما ورد لمرفق المياه وبأسعار تزيد في بعضها عن الأسعار التي اشترى بها هذا المرفق. وبالنسبة لصفقة السيارات وتحديد أسعارها ذكر أن المطعون ضدهما الأول والثاني لم ينفردا بالموافقة على العروض المقدمة بشأنها وإنما تم ذلك من لجنة ضمت العديد من المسؤولين بالمرفق وأن المطعون ضده الأول عمل على تخفيض سعر السيارة من ٦٨٥٠ جنيهاً إلى ٦٠٠٠ فقط وأن الثابت من المستندات أن إحدى شركات القطاع العام وهي شركة النصر للإستيراد والتصدير تقدمت بعرض إلى المرفق لتوريد مثل هذه السيارة بستة آلاف جنيه. وأطرح الحكم في شأن هذه الصفقة - بأسباب سائغة التقرير المقدم في الدعوى حول سعرها على أساس أنه أغفل التجهيزات التي اشترط المرفق إضافتها إلى السيارات بمواصفات معينة، ثم عرض الحكم إلى صفقة عدادات المياه فأطرح التقرير المقدم في الدعوى لابتناؤه على أسس مصرفية خاطئة وعول على تقرير الخبير الاستشاري وخلص الحكم من ذلك إلى قوله «وحيث أنه بالبناء على ما تقدم لا تجد المحكمة في أوراق الدعوى ما يوفر في حق المتهمين الأول والثاني ارتكابهما الجريمتين اللتين أسندتهما لهما سلطة الإتهام كما أنها لا تجد في تلك الأوراق ما يشكل في حقهما جرماً معاقباً عليه أياً كان وصفه. وحيث أنه متى اتهم ما أسند إلى المتهمين الأول والثاني من اتهام لإنهار بالتبعية ما أسند إلى المتهم الثالث من قالة اشتراكه بطريق الإتفاق والمساعدة معهما في ارتكاب الجريمتين المسند إليهما ارتكابهما كفاعلين أصليين إذ من المقرر أن الشريك يستمد إجرامه من إجرام فاعل أصلي». لما كان ذلك وكان البين من مجموع ما أورده الحكم المطعون فيه، أن المحكمة وفي حدود سلطتها التقديرية في وزن أدلة الدعوى قد استخلصت بما ساقته من أدلة لا تخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي - وبما لا تنازع النيابة العامة الطاعنة - في أن له معينه من الأوراق - انتفاء وقوع ضرر بأموال أو مصالح مرفق مياه القاهرة أو تسهيل الاستيلاء على



أمواله ، وهو ما يلزم توافره لقيام أى من الجريمتين المسندتين للمطعون ضدهما الأول والثاني بما مفاده أن الحكم قد قضى ببراءة المطعون ضدهما الأول والثاني على أساس عدم وقوع الجريمة المسندة إليهما . ولما كان من المقرر أن فعل الإشتراك لا يتحقق فيه الصفة الجنائية إلا بوقوع الجريمة التي حصل الإشتراك فيها سواء كانت جريمة تامة أو شروع فيها ، ولأن الأصل أن إجرام الشريك إنما هو فرع من إجرام الفاعل الأصلي بما يستتبع على ما انتهى إليه الحكم أن يتبع الفرع أصله ومن ثم فإن قضاءه ببراءة المطعون ضده الثالث من تهمة الإشتراك فيما نسب للفاعلين يكون قد صادف صحيح القانون .

وقضلا عن ذلك فإنه لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن عرض لأدلة الثبوت ووازن بينها وبين دفاع المطعون ضدهم - انتهى في صراحة إلى نفي تواطؤ المطعون ضدهما الأول والثاني مع المطعون ضده الثالث فيما نسب إليهما ، وهو ما يقتضى لزوماً معنى إنتفاء الوجه المقابل وهو نفي تواطئه معها ، وهو ما يسلس إلى عدم ثبوت فعل الإشتراك في حقه - بما يستقيم معه القضاء ببراءته ، لهذا السبب ولعدم وقوع الجريمة . لما كان ذلك ، فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن المحكمة قد محصت الدعوى وأحاطت بظروفها وبالأدلة التي قام عليها الإتهام ووازنت بينها وبين أدلة النفي فداخلتها الرية في عناصر الإثبات وانتهت إلى عدم إدانة المطعون ضدهم الرابع والخامس والسادس ، وكان من المقرر في قضاء محكمة التقض أنه يكفى أن يتشكك القاضي في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كى يقضى له بالبراءة إذ مرجع الأمر في ذلك إلى ما يطمئن إليه في تقدير الدليل ما دام الظاهر من الحكم أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة - كالحال في الدعوى الراهنة -

وكان الحكم قد بين أسانيد البراءة بما يحمل قضاءه ، وكان لا يعيب الحكم أن تكون المحكمة قد أخفقت الرد على بعض أدلة الإتهام إذا أنها غير ملزمة في حالة القضاء بالبراءة بالرد على كل دليل من أدلة الثبوت ما دام أنها قد رجعت دفاع المتهم أو داخلتها الرية والشك في صحة عناصر الإثبات ولأن



في إغفال التحدث عنها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم تر فيها ما تطمئن معه إلى إدانة المطعون ضدهم . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقارير الخبراء المقدمة إليها ، ولها أن تفاضل بين هذه التقارير وتأخذ منها بما تراه وتطرح ما عداه إذ أن ذلك الأمر يتعلق بسلطانها في تقدير الدليل ولا معقب عليها في ذلك . وإذا كان ذلك وكانت المحكمة قد أفصحت عن اطمئنانها إلى ما تضمنه التقرير الاستشاري وأستندت إليه وأطرح في حدود سلطانها التقديرية تقرير اللجنة الفنية المقدم في الدعوى ، للأسباب السائغة التي أوردتها والتي لها معينها في الأوراق فإنه لا يجوز مجادلها في ذلك أمام محكمة النقض ومن ثم فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الشأن لا يعدو أن يكون جدلاً في واقعة الدعوى وتقدير الأدلة مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً

## جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
قيس الرأي عطية ومحمد أحمد حمدي المحكمة، محمد عبد المنعم البنا ومحمد الصوفي عبد الجواد .

( ٩٩ )

### ٦٦٧ لسنة ٥٢ القضائية الطعن رقم

(١) ارتباط • عقوبة « عقوبة الجرائم المرتبطة • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

بيان الحكم أن الجرائم التي ارتكبها المتهم وقعت لغرض واحد ومعاقبته بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم إعمالاً لحكم المادة ٣٢ عقوبات . لا ينال من سلامته إغفال تعيينه للجريمة الأشد .

(٢) عقوبة « وقف تنفيذها » • محكمة الموضوع •

وقف تنفيذ العقوبة . من إطلاقات محكمة الموضوع .

(٣) عقوبة « تطبيقها » • اختلاس • تزوير • تزوير في محرد رسمي « استعمال أوراق مزورة » •

وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها . بالرافة . المادة ٢٧ عقوبات . حق محكمة النقض تصحيح خطأ الحكم لمخالفته المادة المذكورة . أساس ذلك ؟

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن الجرائم التي قارفها الطاعن والمستوجبة لعقابه قد ارتكبت لغرض واحد وأعمل في حقه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ففرض عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم فإنه يكون قد طبق القانون على وجه الصحيح ، ولا ينال من سلامته إغفاله تعيين الجريمة الأشد .

٢ - من المقرر أنه إذا قضت المحكمة بأكثر من عقوبة على المتهم فليس ثمة ما يلزمها إذا ما رأت وقف التنفيذ أن تأمر به بالنسبة لجميع العقوبات

المقضى بها ، كما أن شمول الإيقاف لجميع الآثار الجنائية أو عدم شموله لها هو - كتقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً - مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ، ضمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه أو أن يجعل هذا الإيقاف شاملاً لجميع الآثار الجنائية ، وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأنًا فيه وإنما خص به قاضي الموضوع ولم يلزمه باستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيبته وما يصير إليه رأيه ، ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن بشأن إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس دون سواها وعلم شمول الإيقاف لجميع الآثار الجنائية يكون غير سليم .

٣ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعن بالرأفة وعاقبه بالحبس لمدة سنة واحدة دون أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها عليه إتباعاً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فيتعين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه طبقاً للقانون بتوقيت عقوبة العزل .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما : بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية :  
 المتهم الأول : أولاً : بصفته موظفاً عمومياً مدرساً بمدرسة .....  
 استولى بغير حق وبنية التملك على مبلغ ٧٤٦,٥٥٠ جنيه قيمة مرتبات العاملين  
 بمدرسة ..... عن شهر يناير سنة ١٩٨٠ وقد ارتبطت  
 هذه الجريمة ارتباطاً لا يقبل التجزئة بجريمة تزوير وإستعمال محررات رسمية  
 موضوع التهمتين الثانية والثالثة . ثانياً : ارتكب تزويراً في محررات رسمية  
 هي كشف مرتبات العاملين بمدرسة ..... عن شهر يناير  
 سنة ١٩٨٠ ودفتر إستلام الحوالات والشيكات والشيك رقم ..... .



ومستند صرفه يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن انتحل شخصية ..... ووقع على تلك المستندات بتوقيعات نسبها زورا إليه بصفته مندوب صرف على خلاف الحقيقة مع علمه بذلك .

ثالثا : إستعمل كشف المرتبات والشيك سالتى الذكر المزورين وهو عالم بتزويرهما بأن قدمهما للموظف المختص للاعتداد بمسا جاء بهما على خلاف الحقيقة . رابعاً : عثر على الشيء المفقود (البطاقة الشخصية رقم ٣٢٧١٩ أول طنطا) الخاص ..... واحتجبه لنفسه بطريق الغش لإضراراً بصاحبه. المتهم الثانى : - وهو موظف عام (مراجع حسابات ..... ) سهل للمتهم الأول بغير حق الاستيلاء على الشيك وإستارة الصرف وقيمتها موضوع التهمتين الأولى والثانية وهو عالما بذلك بأن قدم إليه إستارة الصرف فأجرى عليها المتهم الثانى تعديلا فى بياناتها ووقع قرين مندوب الصرف باسم ..... فتوصل بذلك إلى الاستيلاء على الشيك وقيمته وقد ارتبطت هذه الجريمة ارتباطا لا يقبل التجزئة بجريمة تزوير وإستعمال محررات مزورة على النحو المبين بالتحقيقات .

وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهم بالقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك . ومحكمة جنايات طنطا قضت بحضورياً عملاً بالمواد ١١٩ ، مكرر و ٢٠٦ / ١ ، ٦ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٣١٨ من قانون العقوبات والمادة ١ / ٣ من دكرينو الأشياء المفقدة مع أعمال المواد ٣٢ ، ١٧ ، ٥٥ ، ٥٦ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وبعزله من وظيفته وتفرغه مبلغ سبعمائة وستة وأربعون جنيا وخمسمائة وخمسون مليا وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس المقتضى بها .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم الإستيلاء بغير حق على مال الدولة ، وارتكاب تزوير في محررات رسمية وإستعمالها مع العلم بتزويرها وإحتباس شيء فاقد بنية تملكه قد شابه القصور في التسبيب ذلك أن الحكم أعمل المادة ٣٢ من قانون العقوبات في حق الطاعن وأوقع عليه عقوبة الجريمة الأشد دون أن يفصح عن هذه الجريمة ، ولم يعرض الحكم في أسبابه لعقوبتي الرد والعزل اللتين قضى بهما في منطوقه، ولم يأمر بإيقاف تنفيذهما — كما فعل بالنسبة لعقوبة الحبس — كما لم يستجب لما طلبه الدفاع من جعل الإيقاف شاملاً للعقوبات التبعية ولجميع الآثار الجنائية، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الحكم المطعون فيه قد اعتبر أن الجرائم التي قارفها الطاعن والمستوجبة لعقابه قد ارتكبت لغرض واحد وأعمل في حقه حكم الفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات فقضى عليه بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم فإنه يكون قد طبق القانون على وجهها الصحيح، ولا ينال من سلامته إغفاله تعيين الجريمة الأشد . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه — بخلاف ما ذهب إليه الطاعن — لم يقض عليه بعقوبة الرد فإنه لا يكون هناك محل لكافة ما يشره الطاعن بشأنها . لما كان ذلك ، وكان لا يلزم أن يتحدث الحكم الصادر بالإدانة — في أسبابه — عن العقوبات المقررة للجريمة والتي قضى بها في منطوقه ، وحسب — طبقاً للمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكما هو الحال بالنسبة للحكم المطعون فيه — أن يشير إلى نص القانون الذي حكم بموجبه ، فإن ما ينعاه الطاعن من عدم تحدث الحكم في أسبابه عن العقوبات التي قضى بها يكون على غير أساس . لما كان كذلك، وكان من المقرر أنه إذ قضت المحكمة بأكثر من عقوبة على المتهم فليس ثمة ما يلزمها إذا ما رأت وقف التنفيذ أن تأمر به بالنسبة لجميع العقوبات المقضى بها ، كما أن شمول الإيقاف لجميع الآثار الجنائية أو عدم شموله لها هو — كتقدير العقوبة في الحدود المقررة قانوناً — مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع ، ضمن حقه تبعاً لما يراه من ظروف الجريمة وحال مرتكبها

أن يأمر بوقف تنفيذ العقوبة التي يحكم بها عليه أو أن يجعل هذا الإيقاف شاملاً لجميع الآثار الجنائية ، وهذا الحق لم يجعل الشارع للمتهم شأناً فيه وإنما خص به قاضي الموضوع ولم يلزمه بإستعماله بل رخص له في ذلك وتركه لمشيئته وما يصير إليه رأيه ، ومن ثم فإن ما يتعاه الطاعن بشأن إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس دون سواها وعدم شمول الإيقاف لجميع الآثار الجنائية يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن كافة ما يثيره الطاعن بأسباب طعنه يكون على غير أساس ، إلا أنه لما كان الحكم المطعون فيه قد عامل الطاعن بالرفقة وعاقبة بالحبس لمدة سنة واحدة دون أن يؤقت عقوبة العزل المقضى بها عليه إتباعاً لحكم المادة ٢٧ من قانون العقوبات فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون فيتعين عملاً بالفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ نقض الحكم نقضاً جزئياً وتصحيحه طبقاً للقانون بتوقيت عقوبة العزل .



## جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد أحمد حمدي نائب رئيس المحكمة، أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا و محمد  
الصوفي عبد الجواد .

( ١٠٠ )

### الظعن رقم ٦٦٨٢ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) حكم « بيانات حكم الادانة » « تسببيه » تسبيب معيب »  
وجوب إثبات حكم الإدانة على أدلة الثبوت بالدعوى .
- (٢) جريمة « أركانها » « حكم » تسببيه » تسبيب معيب » مسئولية جنائية .  
لقد .

جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل إستيرادها  
تتحقق بانقضاء اليوم الأخير من الستة أشهر التالية على استعمال الإعتماد المفتوح أو دفع القيمة  
للمصدر الخارجي دون تقديم ما يثبت وصول البضائع .

المستول عن الجريمة المؤتممة بالواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل  
بالنقد الأجنبي هو ذات المستورد إن كان شخصاً طبيعياً. أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفي  
المستورد إن كان شخصاً اعتبارياً .

١ - أوجبت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشمل كل حكم  
بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة  
والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها  
من المتهم، ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ،  
وإلا كان قاصراً .

٢ - عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة أجنبية من  
أجل إستيرادها تتحقق بانقضاء اليوم الأخير من الستة أشهر التالية على استعمال الإعتماد  
المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجي دون تقديم ما يثبت وصول البضائع ،

والمستول عن الجريمة هو ذات المستورد إن كان شخصاً طبيعياً ، أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفي المستورد إن كان شخصاً اعتبارياً

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم العطارين محافظة الإسكندرية :  
لم يقدم في الميعاد ما يثبت استيراده للبضائع المينة بالمحضر والتي أفرج عن  
عملة أجنبية من أجل استيردها .

وطلبت معاقبته بالمادتين ١٤,٥ من القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ والمادة  
١٥ من اللائحة التنفيذية الصادرة بقرار من وزير الاقتصاد رقم ٣١٦ لسنة  
١٩٧٦ . ومحكمة جنح الإسكندرية للشئون المالية قضت حضوريا عملاً بمادتي  
الاثام بتغريم المتهم مائتي جنيه وغرامة إضافية قدرها ٣٨٥٥,٧٣٥ جنيه .  
فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية -  
قضت غيابياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم  
المستأنف : عارض ، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ . . . . . المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق  
النقض ... الخ

## الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة عدم  
تقديم ما يثبت ورود البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها  
قد شابه القصور في التسبيب ذلك أن الحكم لم يستظهر الأركان القانونية  
للجريمة ، ودانه بها على الرغم من أنه مجرد موظف لدى الشركة المستوردة ،  
وليس هو المختص فيها بشئون الاستيراد ، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب  
نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد بين

واقعة الدعوى في قوله «إن الواقعة تخلص في أن مدير بنك الاسكندرية فرع الإسكندرية قد أبلغ - بكتابة المؤرخ . . . . - مدير عام النقد أن المتهم لم يقدم في الميعاد القانوني ما يثبت استيراده للاستمارة رقم ٣٦٧٨١ بمبلغ ٢٥٠٥٤ مارك» وبعد أن أشار الحكم إلى صدور طلب برفع الدعوى الجنائية قبل الطاعن خلص إلى إدانته في قوله «وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم بما تضمنه كتاب البنك سالف الذكر والذي تطمئن المحكمة إلى ما ورد به مما تستخلص منه المحكمة إرتكاب المتهم الفعل المؤثم قانوناً ، هذا وقد حضر المتهم بالجلسة ولم يأت بدفاع جديد تقبله المحكمة مما يتعين معه عقابه عنها طبقاً لمواد الاتهام . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية قد أوجبت أن يشمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المسترجعة للعقوبة بياناً كافياً تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، ومؤدى تلك الأدلة حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المأخذ ، وإلا كان قاصراً . وكان القانون رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي - الذي طبقه الحكم في حق الطاعن - قد نص في المادة الرابعة منه على أنه «لا يجوز استخدام النقد الأجنبي المصرح به لغرض الغرض المخصص له . . . .» ونص في المادة الخامسة على أن «يتم إثبات وصول الواردات التي يصرح بتحويل قيمتها عن طريق المصارف المرخص لها بالتعامل في النقد الأجنبي وذلك وفقاً للشروط والأوضاع التي يصدر بها قرار من الوزير المختص». ونص في المادة السادسة عشر على أن «يكون المسئول عن الجريمة في حالة صدورها عن شخص إعتباري أو إحدى الجهات الحكومية أو وحدات القطاع العام هو مرتكب الجريمة من موظفي ذلك الشخص ، أو الجهة أو الوحدة مع مسئوليته القضائية معه عن العقوبات الحالية التي يحكم بها». كما نصت المادة الثامنة والخمسين من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار وزير الاقتصاد والتعاون الإقتصادي رقم ٣١٦ لسنة ١٩٧٦ على أن «يلتزم المستوردون بضرورة تقديم ما يثبت استيراد البضائع التي أفرج عن عملة أجنبية من أجل إستيرادها في ميعاد لا يتجاوز ستة شهور



من تاريخ استعمال الاعتمادات المفتوحة أو من تاريخ دفع قيمتها ، ويقع هذا الالتزام على المستورد الذي طلب فتح الاعتماد أو تحويل القيمة . . . . .

وكان مؤدى هذه النصوص أن جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة أجنبية من أجل استيرادها تتحقق بإنقضاء اليوم الأخير من الستة أشهر التالية على استعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجي دون تقديم ما يثبت وصول البضائع ، وأن المشمول عن الجريمة هو ذات المستورد إن كان شخصاً طبيعياً ، أو من يثبت إرتكابه الجريمة من موظفى المستورد وإن كان شخصاً اعتبارياً ، ومن ثم فإنه يجب كما يستقيم القضاء بالإدانة فى هذه الجريمة أن يثبت الحكم لإنقضاء ميعاد الستة أشهر الذى يتعين تقديم الدليل على وصول البضاعة خلاله ، وهو ما يقتضى بيان التاريخ الذى تم فيه استعمال الاعتماد أو دفع القيمة بإعتباره التاريخ الذى يحتسب منه ذلك الأجل ، كما يجب أن يقيم الحكم الدليل - مردوداً إلى أصل ثابت فى الأوراق - على مسئولية المتهم عن الجريمة سواء بإثبات أنه هو المستورد ، أو أنه مرتكب الجريمة من موظفى المستورد أن كان من الأشخاص الاعتبارية ، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد خلا من تاريخ استعمال الاعتماد أو دفع القيمة وبالتالي فإنه لا يكون قد أثبت إنقضاء الميعاد المحدد قانوناً لتقديم دليل وصول البضاعة ، كما لم يبين الحكم صفة الطاعن وصلته بالبضاعة المفرج عن العملة من أجل استيرادها ولم يورد سنداً فيما انتهى إليه من إعتبار الطاعن مرتكباً للجريمة ، فإنه يكون معيباً بالقصور مما يبطله ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٥ من أبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
قيس الرأى عطية، محمد أحمد حمدي نائبي رئيس المحكمة، محمد عبد المنعم البنا و محمد الصوفي عبد الجواد

(١٠١)

### الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٣ القضائية

(١) محكمة الأحداث « تشكيلها » • حكم « بياناته » • نقض « أسباب الطعن » •  
ما لا يقبل منها » •

محكمة الأحداث تشكل من قاض يعاونه خبيران، إغفال إسم الخبيرين مهوا في محضر الجلسة  
والحكم . لا بطلان : أساس ذلك ؟

(٢) نقض « حالات الطعن » • الخطأ في تطبيق القانون » • نظره والحكم فيه » •  
اجراءات » اجراءات المحاكمة » •

حق محكمة النقض تصحيح الخطأ في القانون . المادة ٢٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن  
الأحداث - أن محكمة الأحداث تشكل من قاض يعاونه خبيران من الإخصائيين  
أحدهما على الأقل من النساء يتعين حضورهما المحاكمة وتقديم تقرير عن حالة  
الحدث من جميع الوجوه ليسترشد به القاضي في حكمه تحقيقاً للوظيفة  
الاجتماعية لمحكمة الأحداث وإلا كان الحكم باطلاً ، وكان البين من مطالعة  
المفردات المضمومة أن الإخصائيين الاجتماعيين قد حضرا جلسات المحاكمة  
الابتدائية ، كما أن الثابت من مدونات الحكم الابتدائي أنهما قدما تقريرهما ،  
لما كان ذلك فإن إغفال إسم الخبيرين في أحد محاضر الجلسات وفي الحكم  
لا يعلو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه البطلان .

٢ - لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون ،

فانه يتعين وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، أن تحكم هذه المحكمة في الطعن وتصحيح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : ١ - ضرب .....  
بآلة حادة (منشار) في يده اليسرى فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد كامل للأصبع الخنصر لليد اليسرى وضعف نسبي في حركة ثني البنصر لتلك اليد تقلر بنحو ١٠ ٪ . ٢ - أحدث عمداً ..... الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً . وطلبت معاقبته بالمادتين ٢٤٠ / ٢٤٢،١ / ٣،١ من قانون العقوبات والمادتين ١ و ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ .  
ومحكمة جنح أحداث الزقازيق قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات .  
فاستأنف ، ومحكمة الزقازيق الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس المتهم شهراً واحداً مع الشغل .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجريمتي إحداث عاهة مستديمة والضرب البسيط قد شابه البطالان والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم الابتدائي الذي أحال إلى أسبابه الحكم المطعون فيه - قد صدر من محكمة لم يراع في تشكيلها ما نصت عليه المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤



بشأن الأحداث من وجوب حضور خبيرين - أحدهما على الأقل من النساء - إجراءات المحاكمة ، فضلاً عن أن الحكم نزل عن الحد الأدنى المقرر للعقوبة وفق ما تقضى به المادة ١٥ من القانون المشار إليه ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان مفاد نص المادة ٢٨ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث - أن محكمة الأحداث تشكل من قاض يعاونه خبيران من الإخصائيين أحدهما على الأقل من النساء يتعين حضورهما المحاكمة وتقديم تقرير عن حالة الحدث من جميع الوجوه ليسترشد به القاضى فى حكمه تحقيقاً للوظيفة الاجتماعية لمحكمة الأحداث وإلا كان الحكم باطلاً ، وكان البين من مطالعة المفردات المضمومة أن الإخصائيين الأجانب قد حضروا المحاكمة الابتدائية ، كما أن اثبات من مدونات الحكم الابتدائية أنهما قدما تقريرهما ، لما كان ذلك فإن إغفال اسم الخبيرين فى أحد محاضر الجلسات وفى الحكم لا يعلو أن يكون مجرد سهو لا يترتب عليه البطلان ، ويكون ما تثيره الطاعنة فى هذا الشأن فى غير محله ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات قد نصت على عقوبة السجن من ثلاث سنوات إلى خمس سنين لكل من أحدث بغيره عاهة مستدعة يستحيل برؤها ، وكانت المادة ١٥ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث قد نصت على أنه إذا ارتكب الحدث الذى تزيد سنة على خمس عشرة سنة ولا تجاوز ثمانى عشرة سنة جريمة عقوبتها السجن تبدل العقوبة بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ، وكان الحكم المطعون فيه قد دان المطعون ضده ( الذى بلغ وقت وقوع الحادث حوالى سبعة عشر عاماً ) بجريمة إحداث عاهة مستدعة وأوقع عليه عقوبة الحبس مع الشغل شهراً واحداً ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ، إلا أنه لما كان العيب الذى شاب الحكم مقصوراً على الخطأ فى تطبيق القانون ، فإنه يتعين وفقاً للمادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ، أن تحكم هذه المحكمة فى الطعن وتصحح الخطأ وتحكم بمقتضى القانون ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً فيما قضى به من عقوبة الحبس تصحيحه بحبس المتهم مع الشغل لمدة ثلاثة شهور .

## جلسة ١٠ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، صلاح خاطر ومحمد حسين لبيب .

(١٠٢)

### الطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٥٢ القضائية

اجراءات • « اجراءات المحاكمة » • محكمة الجنائيات « نظرها والدعوى والفصل فيها » • دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع ما يوفره » حكم « تسببيه • تسبيب معيب » •  
القضاء ببراءة المتهم بغير سماع دفاع المدعى بالحق المدني أو إعلانه بالحضور بجلسة المحاكمة .  
أثره . بطلان الحكم . لا ينال من ذلك إغفال الفصل في الدعوى المدنية . علة ذلك ؟

لما كان الحكم قد صدر ببراءة المطعون ضده دون سماع دفاع المدعية بالحقوق المدنية ودون إعلانها بالحضور أمام المحكمة فإنه قد صدر باطلا لاقتنائه على مخالفة اجراء جوهري من اجراءات المحاكمة ، ولا ينال من ذلك أن الحكم المطعون فيه لم يتعرض في منطوقه للفصل في الدعوى المدنية ما دام قد أسس البراءة على أن الاتهام المستند إلى المطعون ضده على غير أساس في الواقع فإنه ينطوي ضمناً على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة قسم عابدين محافظة القاهرة :  
ضرب ..... برأسه فأحدث به إصابة الأنف الموصوفة بتقرير  
الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتله ولكن الضرب أفضى إلى موته .  
وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنائيات لمعاقبته طبقاً للعقد  
والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك ، وادعى ورثة المهني

عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .  
ومحكمة جنابات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ / ١  
من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم مما نسب إليه .  
فطعنت المدعية بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . إلخ

### المحكمة

حيث إن مما تنعاه الطاعنة « المدعية بالحق المدني » على الحكم المطعون فيه  
أنه شابه بطلان في الإجراءات ، ذلك بأن الطاعنة أدعت مدنيا أمام مستشار  
الإحالة إلا أن المحكمة قضت في الدعوى بحكمها المطعون فيه دون إعلانها ،  
مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان الثابت من مطالعة أوراق الدعوى أن المدافع عن  
الطاعنة حضر بجلسته ١٣ - ١ - ١٩٨٠ أمام مستشار الإحالة وادعى مدنيا  
قبل المتهم « المطعون ضده » وفي حضوره - بمبلغ قرش صاغ وسدد رسوم  
الدعوى المدنية وبجلسته ٥ - ٢ - ١٩٨٠ قرر مستشار الإحالة بإحالة الدعوى  
إلى محكمة الجنابات وتحددت جلسة ٢١ - ٤ - ١٩٨٠ لنظر الدعوى - وفيها  
لم تحضر المدعية بالحق المدني كما لم يحضر وكيلها فقضت المحكمة بحكمها  
المطعون فيه ، وكان البين من مطالعة المفردات أن المدعية بالحق المدني لم تعلن  
بجلسة المحاكمة التي صدر فيها الحكم المطعون فيه ، لما كان ذلك ، وكان الحكم  
قد صدر ببراءة المطعون ضده دون سماع دفاع المدعية بالحقوق المدنية ودون  
إعلانها بالحضور أمام المحكمة فإنه يكون قد صدر باطلا لا بقتائه على مخالفة  
إجراء جوهرى من إجراءات المحاكمة ، ولا ينال من ذلك أن الحكم المطعون  
فيه لم يتعرض في منطوقه للفصل في الدعوى المدنية ما دام قد أسس البراءة  
على أن الاتهام المسند إلى المطعون ضده على غير أساس في الواقع فإنه ينطوى  
ضمننا على الفصل في الدعوى المدنية بما يؤدي إلى رفضها لأن القضاء بالبراءة  
في صدد هذه الدعوى وقد أقيم على عدم ثبوت وقوع الفعل المسند إلى



---

المتهم « المطعون ضده » فإنه يتلزم معه رفض الدعوى المدنية ولو لم ينص على ذلك في منطوق الحكم — لما كان ذلك ، فإنه يتعين القضاء بنقض الحكم المطعون فيه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة والزام المطعون ضده بالمصروفات المدنية ، وذلك بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

---

## جلسة ١٢ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد يونس ثابت ، فوزى الملوك ، راجب عبد الظاهر ومحمد حسن .

(١٠٣)

### الطعن رقم ٦٧٣٢ لسنة ٥٢ القضائية

(١) اثبات « بوجه عام » • حكم « بيانات حكم الادانة » •

بيانات حكم الإدانة ... المادة ١٣١٠ ج .

(٢) جريمة « اركانها » • حيازة • قصد جنائي • حكم « تسببيه » • تسبیب  
معيب « جريمة التعرض في الحيازة » •

وجوب أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة .  
المادة ٣٦٩ عقوبات . القوة في هذه الجريمة هي مايقع على الأشخاص لا على الأشياء . مثال .

١- إن قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب في المادة ٣١٠ منه أن يشتمل  
كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان  
الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة  
ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها من  
الأوراق تمكينا لمحكمة النقض من أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على  
الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وإلا كان قاصراً .

٢- من المقرر أنه يجب في جريمة التعرض في الحيازة المنصوص عليها  
في المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار  
هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة ، وأن القوة في هذه الجريمة هي ما يقع  
على الأشخاص لا على الأشياء ، وإذا كان هذا الذي أجمله الحكم المطعون  
فيه ، فيما تقدم ، لا يكفي بياناً لواقعة الدعوى على الوجه الذي تطلبه القانون ،

إذ أنه لم يكشف عن الظروف التي وقعت فيها وخلا من بيان الأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعنين للجريمة التي دانها بهما، كما لم يبين ما وقع من الطاعنين من أفعال يعدها القانون استعمال للقوة أو تم بذاتها عن انتواثهما استعمالها حين دخول العقار ، فإنه يكون معيبا بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : في خلال شهر أكتوبر سنة ١٩٧٩ بدائرة ..... « تعديا على حيازة ..... بقصد منعه من تلك الحيازة بالقوة » وطلبت عقابهما بالمادة ٣٦٩ من قانون العقوبات : وادعى ..... مدنيا قبل المتهمين بمبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت. ومحكمة جنح مركز زفتى قضت حضوريا عملا بمادة الإتهام بتغريم المتهمين عشرين جنيا لكل وبإلزامهما بأن يؤديا للمدعى بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت والزامهما المصاريف ومقابل أتعاب محاماة . فاستأنف المحكوم عليهما .

ومحكمة طنطا الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .  
فطعن الأستاذ / ..... المحامي في هذا الحكم بطريق النقض نيابة عن المحكوم عليهما ..... إلخ

## الحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانها بجريمة دخول عقار بقصد منع حيازته بالقوة، فقد شابه القصور في التسبب



ذلك بأنه لم يستظهر ركن القوة الذى يجب أن يقع على الأشخاص لا الأشياء وفقاً لأحكام القانون ، مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد اقتصر فى بيان واقعة الدعوى وأدلة الثبوت التى أقام عليها قضاؤه على قوله « وحيث إنه يبين من مطالعة الدعوى أن الطالب يمتلك قطعة أرض زراعية مساحتها ٧ م ١ ط يدخل ضمنها ١٩ م محددة بمخلود أربع موضحة بالعريضة وتعرض المتهمان (الطاعنان) فى حيازة وملكية تلك المساحة وحيث إن ما قام به المتهمان الأول والثانية يشكل جريمة يعاقب عليها قانونا الأمر الذى يتعين معاقبته عملاً بمواد الأتهام » . لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أوجب فى المادة ٣١٠ منه أن يشتمل كل حكم بالإدانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التى وقعت فيها والأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها من الأوراق تمكينا لمحكمة النقض من أعمال رقابتها على صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم ، وإلا كان قاصراً . ولما كان من المقرر كذلك أنه يجب فى جريمة التعرض فى الحيازة المنصوص عليها فى المادة ٣٦٩ من قانون العقوبات أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة ، وأن القوة فى هذه الجريمة هى ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء وإذا كان هذا الذى أجمله الحكم المطعون فيه ، فيما تقدم ، لا يكفى بيانا لواقعة الدعوى على الوجه الذى تطلبه القانون ، إذ أنه لم يكشف عن الظروف التى وقعت فيها وخلا من بيان الأدلة التى استخلصت منها المحكمة ثبوت مقارفة الطاعنين للجريمة التى دانتهما بها ، كما لم يبين ما وقع من الطاعنين من أفعال يعدها القانون استعمالاً للقوة أو تم بذاتها عن انتوائهما استعمالها حين دخول العقار ، فإنه يكون معيباً بالقصور بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن .

## جلسة ١٣ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان رئيس الجلسة وعضوية السادة  
المستشارين : حسين كامل حنق ، محمد محمود سالم ، محمد رفيق البسطويسى ومحمود  
بهي الدين .

( ١٠٤ )

### الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٢ القضائية

(١) تموين • تسعير جبرى • جريمة « اركانها » • قصد جنائى • مسئولية  
جنائية •

جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر . منطها ؟  
اعتذار المتهم بالجهل بالسعر المقرر . لا يقبل . علة ذلك ؟

(٢) قانون « القانون الاصلح » • تموين • تسعير جبرى • محكمة النقض  
• سلطتها •

النص فى المادة الأولى من القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ . بشأن التسعير الجبرى بتوقيع عقوبة  
الحبس أو الغرامة بدلا من المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٠ بمد قانونا أصلا .  
أساس ذلك ؟

سلطة محكمة النقض فى نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم  
المطعون فيه قانونا أصلا يسرى على واقعة الدعوى . المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم فى حق كل من يبيع سلعة  
بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته فى بيعها ،  
إذ المناط فى قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المبين للسلعة ،  
ولما كانت هذه الجريمة تتحقق باقتراف الفعل المادى دون أن يتطلب القانون  
قصداً جنائياً خاصاً ، بل يكتفى بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد ارتكاب الفعل  
المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون ، ولا يقبل بعد ذلك من  
المتهم الاعتذار بالجهل بالسعر المقرر ، لأن الجهل بالقانون العقابى والقوانين  
المكاملة له ليس بعذر ولا يسقط المسئولية .

٢ - لما كان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ - الذي حدثت واقعة الدعوى في ظله ولئن نص في المادة التاسعة منه على أن «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد عن السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح» إلا أنه وقد صدر - من بعد - القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ٢٦ - ٧ - ١٩٨٢ ناصاً في مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ آنف البيان النص الآتي «يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح». وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ قد صدر قبل أن يصبح الحكم الصادر في الدعوى نهائياً وكان هذا القانون قد ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة، فإنه يكون القانون الأصلح للمتهم من القانون القديم الذي كان ينص على عقوبتي الحبس والغرامة معا ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات. ولما كان لهذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، أن تنقض الحكم المصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه.

## الوقائع

أهت النيابة العامة الطاعن بأنه: باع سلعة مسعرة (مشروبات فراولة)



بسر يزيد عن السعر المقرر وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٩ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل . ومحكمة جنح قنا الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبسه مع الشغل سنتين وغرامة خمسمائة جنيه والمصادرة وإغلاق المحل لمدة شهر وشهر ملخص الحكم لمدة مماثلة لمدة الحبس المحكوم بها وذلك على واجهة المحل بحروف كبيرة وكفالة عشرة جنيهات لوقف تنفيذ عقوبة الحبس . فاستأنف المحكوم عليه .

ومحكمة قنا الابتدائية ( هيئة استئنافية ) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والإكتفاء بحبس المتهم سنة مع الشغل وبتغريمه ٣٠٠ جنيه وتأييد الحكم فيما عدا ذلك .  
فطعن الأستاذ ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المحدد ، قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن دفاع الطاعن قام على انتفاء القصد الجنائي لديه لجهله بأحكام قانون التسعير الجبري ، غير أن الحكم أطرح هذا الدفاع وأسس قضاءه على أن جريمة البيع بأزيد من التسعيرة لا تتطلب إلا القصد الجنائي العام بحيث تقوم في حق كل من يبيع سلعة بأزيد من السعر المقرر لها مع أن الجهل بأحكام قوانين التموين لا يعتبر جهلا بالقانون .

ومن حيث إن جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر تقوم في حق من يبيع سلعة بأزيد من السعر المعين لها بغض النظر عن صلته بها وأيا كانت صفته في بيعها ، إذ المناط في قيام الجريمة بوقوع فعل البيع ذاته بأزيد من السعر المبين

للسلعة ، ولما كانت هذه الجريمة تتحقق باقتراف الفعل المادى دون أن يتطلب القانون قصداً جنائياً خاصاً، بل يكفي بالقصد العام الذى يتوافر بمجرد ارتكاب الفعل المكون للجريمة بنتيجته التى يعاقب عليها القانون ، ولا يقبل بعد ذلك من المتهم الاعتذار بالجهل بالسعر المقرر، لأن الجهل بالقانون العقابي والقوانين المكملة له ليس بعذر ولا يسقط المسؤولية، فإن ما يشره الطاعن فى هذا الصدد يكون غير سديداً . إلا أنه لما كانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعن بوصف أنه فى يوم ٢٨ - ٧ - ١٩٨٠ باع سلعة مسعرة ( شربات فراولة ) بسعر يزيد عن السعر المحدد قانوناً، وطلبت النيابة العامة عقابه طبقاً للمرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة أول درجة قضت بحضوريا بحبس الطاعن سنتين مع الشغل وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة والغلق لمدة شهر والاشهار، فاستأنف ومحكمة ثانى درجة قضت بحضوريا بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بحبس الطاعن سنة مع الشغل وبتغريمه ثلاثمائة جنيه وتأييد الحكم فيما عدا ذلك - وكان المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشتون التسعير الجبرى وتحديد الأرباح المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ - الذى حدثت واقعة الدعوى فى ظله ولئن نص فى المادة التاسعة منه على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة الربح ثلث عرضها للبيع بسعر أو ربح يزيد عن السعر أو الربح المحدد أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح » إلا أنه وقد صدر - من بعد - القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتاريخ ٢٦-٧-١٩٨٢ ناصاً فى مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ آنف البيان النص الآتى « يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تتجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محددة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد أو أمتنع عن

بیعہا بهذا السعر أو الربح . و كان القانون رقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۸۲ قد صدر قبل أن يصبح الحكم الصادر في الدعوى نهائياً و كان هذا القانون قد ترك للقاضي الخيار بين عقوبة الحبس وبين عقوبة الغرامة ، فإنه يكون القانون الأصلح للمتهم من القانون القديم الذي كان ينص على عقوبتي الحبس والغرامة معا ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق إعمالاً لنص الفقرة الأولى من المادة الخامسة من قانون العقوبات . ولما كان لهذه المحكمة طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ۳۵ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ۵۷ لسنة ۱۹۵۹ ، أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح يسرى على واقعة الدعوى ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه . ولما كان إنزال العقوبة طبقاً لحكم القانون رقم ۱۲۸ لسنة ۱۹۸۲ مما يخضع لتقدير محكمة الموضوع ، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة . . .



## جلسة ١٣ من إبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رهنوان رئيس الجلسة وعضوية السادة  
المستشارين : حسين كامل حنّ ، ومحمد مخلوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى ومحمود  
بهي الدين .

(١٠٥)

### الطعن رقم ٦٧٦٨ لسنة ٥٢ القضائية

محكمة الجنايات • حكم « سقوطه » • قانون « تفسيره » « تطبيقه » • نقض  
« حالاته » • الخطأ في تطبيق القانون •  
المبرة في شأن سقوط الأحكام النيابية الصادرة من محكمة الجنايات بالوصف الذي أقيمت  
به الدعوى • مثال .

لما كان الفصل الثالث من الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون  
الإجراءات الجنائية قد نظم الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق  
المتهمين الغائبين ونصت المادة ٣٩٥ منه على أنه « إذا حضر المحكوم عليه في  
غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضى المدة يبطل حتماً الحكم السابق  
صدوره » ونصت المادة ٣٩٧ من ذات القانون على أنه « إذا غاب المتهم  
بجنحة مقلّمة إلى محكمة الجنايات تتبع في شأنه الإجراءات المعمول بها أمام  
محكمة الجنح ويكون الحكم الصادر فيها قابلاً للمعارضه » وكان مناط التفرقة  
بين نص المادتين ٣٩٥ ، ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية — وعلى ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة — هو الوصف الذي ترفع به الدعوى ، فإذا رفعت  
بوصفها جنابة سرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويبطل  
حتماً الحكم الصادر في غيبة المتهم بالقبض عليه وإعادة نظر الدعوى في حضوره ،  
فإذا لم يمثل المتهم عند إعادة المحاكمة وجب اعتبار الحكم الغيابي قائماً . لما كان  
ذلك ، وكانت الدعوى التي صدر فيها الحكم الغيابي على المطعون ضده  
قد رفعت إلى محكمة الجنايات بوصف أنها جنابة موقعة أنثى بغير رضاها ،

فلان الحكم المطعون فيه إذ اعتبر الحكم الغيابي الذي صدر فيها بتاريخ ۱۹۷۸-۳-۵ - على أساس أن الواقعة جنحة هتك عرض - قابلاً للمعارضة وقضى بإعتبار المعارضة كأن لم تكن لتخلف المحكوم عليه عن حضور الجلسة ، يكون قد أخطأ في تطبيق القانون على وجه الصحيح بما يوجب نقضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : واقع .....  
بغير رضاها بأن أمسك بها وأرقدتها على ظهرها ورفع ملابسها وأدخل قضيبه في فرجها . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك .  
ومحكمة جنايات دمنهور قضت غيابياً عملاً بالمادة ۲۶۹ / ۱ من قانون العقوبات بالحبس مع الشغل لمدة ستة شهور بإعتبار أن الواقعة جنحة هتك عرض . فعارض المطعون ضده وقضى في معارضته بأعتبارها كأن لم تكن .  
فطعنّت النيابة العامة في الحكم بطريق النقض ..... إلخ

## الحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بإعتبار المعارضة كأن لم تكن في الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات بإدانة المطعون ضده بإعتبار الواقعة جنحة لا جنابة كما ورد بأمر الإحالة ، قد خالف القانون ، ذلك بأن الحكم الغيابي في هذه الحالة لا تقبل المعارضة فيه ، وإنما يسقط وتعاد المحاكمة من جديد - بضبط المهمل وحضوره تلك المحاكمة إذ العبرة في وصف التهمة بالنسبة للحكم الصادر غيابياً بما يتضمنه أمر الإحالة لا بما ينتهي إليه الحكم .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضده بأنه واقع أنثى بغير رضاها وطلبت عقابه بالمادة ٢٦٧ / ١ من قانون العقوبات ، فأمر مستشار الإحالة بإحالة إلى محكمة الجنايات لحاكمته بالوصف والمادة سألني الذكر ، وبتاريخ ... .. قضت هذه المحكمة غيابيا بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر واعتبرت الواقعة جنحة هتك عرض بغير قوة أو تهديد طبقاً للمادة ٢٦٩ / ١ من قانون العقوبات . ولما ضبط المطعون ضده وعرض على محكمة الجنايات ، أمرت بتعيينه من التقرير بالمعارضة في هذا الحكم ، وإذا عارض ، قضت تلك المحكمة باعتبار المعارضة كأن لم تكن لتخلفه عن حضور الجلسة المحددة لنظرها . لما كان ذلك وكان الفصل الثالث من الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون الإجراءات الجنائية قد نظم الإجراءات التي تتبع في مواد الجنايات في حق المتهمين الغائبين ونصت المادة ٣٩٥ منه على أنه « إذا حضر المحكوم عليه في غيبته أو قبض عليه قبل سقوط العقوبة بمضي المدة يبطل حتماً الحكم السابق صدوره » ونصت المادة ٣٩٧ من ذات القانون على أنه « إذا غاب المتهم بجنحة مقدمة إلى محكمة الجنايات تتبع في شأنه الإجراءات المعمول بها أمام محكمة الجنح ويكون الحكم الصادر فيها قابلاً للمعارضة » وكان مناط التفرقة بين نص المادتين ٣٩٥ ، ٣٩٧ من قانون الإجراءات الجنائية - وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة - هو الوصف الذي ترفع به الدعوى ، فإذا رفعت بوصفها جنائية سرى في حقها حكم المادة ٣٩٥ من القانون المذكور ويبطل حتماً الحكم الصادر في غيبة المتهم بالقبض عليه وإعادة نظر الدعوى في حضوره ، فإذا لم يمثل المتهم عند إعادة المحاكمة وجب اعتبار الحكم الغيابي قائماً . لما كان ذلك ، وكانت الدعوى التي صدر فيها الحكم الغيابي على المطعون ضده قد رفعت إلى محكمة الجنايات بوصف أنها جنائية الواقعة أنثى بغير رضاها ، فإن الحكم المطعون فيه إذا اعتبر الحكم الغيابي الذي صدر فيها بتاريخ ... .. على أساس أن الواقعة جنحة هتك عرض - قابلاً للمعارضة وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن لتخلف المحكوم عليه عن حضور الجلسة، يكون قد



أخيراً في تطبيق القانون على وجهه الصحيح بما يوجب نقضه وإذا كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تطبيق القانون فإنه يتعين وفقاً للقاعدة المنصوص عليها في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تصحح محكمة النقض الخطأ وتحكم بمقتضى القانون وتقضى بإعتبار الحكم الغيبي قائماً.

## جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

(١٠٦)

### الظعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ القضائية

(١) دستور • شريعة اسلامية « تطبيقها » •

النص في المادة الثانية من الدستور أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع. دعوة للشارع بالتزام ذلك فيما يستتبعه من قوانين .

تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية. منوط باستجابة الشارع لدعوة الدستور وإفراغ أحكامها في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال التنفيذ .

(٢) اثبات « بوجه عام » « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه » • تسبيب غير معيب » •

حق القاضي الجنائي في تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن إليه .

تقدير أقوال الشهود . موضوعي .

تأخر الشاهد في الادلاء بشهادته . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها .

(٣) حكم « تسببيه » • تسبيب غير معيب » • اثبات « بوجه عام » •  
الخطأ في مصدر الدليل . لا يضيع أثره .

(٤) نقض « أسباب الظعن » • تحديد « حكم » تسببيه • تسبيب غير معيب » •  
وجه الظعن يجب لقبوله أن يكون واضحاً محدداً .

(٥) قتل عهد • اثبات « شهود » « خبرة » • حكم « تسببيه » • تسبيب غير معيب »  
نقض « أسباب الظعن » • ما لا يقبل منها » •

تطابق أقوال الشهود مع مضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستلزم على الملامة والتوفيق .

(٦) قتل عهد • اثبات « شهود » • حكم « تسببيه » • تسبيب غير معيب » •  
إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال أحدهم . لا يبيح ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها .  
حسب المحكمة أن تورد من أقوال الشهود ما يطمئن إليه .

(٧) اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •  
كفاية لإراد مفسون أقوال الشاهد .

(٨) اثبات « بوجه عام » •

الأدلة في المواد الجنائية . ضائم متساندة . مناقشتها فرادى . غير جائزة .

(٩) اثبات « بوجه عام » • نقض « أسباب الطعن » • ما لا يقبل منها » • حكم  
« تسببيه » • تسبیب غیر معيب » •

بلاغ الواقعة . لا عبرة بما إشتل عليه . العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة مستخلصا من التحقيقات .

(١٠) قتل عمد • قصد جنائي • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه » • تسبیب  
غير معيب » •

قصد القتل . أمر خفي . إستظهاره . موضوعي .

(١١) قتل عمد مسئولية جنائية • قصد جنائي • حكم « تسببيه » • تسبیب  
غير معيب » •

جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته إلى وفاته بنية  
قتله .

مسألة المتهمة عن جريمة القتل العمد سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت في مقتل  
أو من إصابة وقعت في غير مقتل .

(١٢) قتل عمد • مسئولية جنائية • قصد جنائي • اثبات « بوجه عام » •  
لا يقيد المحكمة في إستخلاصها نية القتل ما ذكره شهود الإثبات بخصوصها .

(١٣) سبق إصرار • ترصد • ظروف مشددة • محكمة الموضوع « سلطتها في  
تقدير الدليل » •

سبق الإصرار . تعريفه ؟ إستخلاص القاضي له من وقائع خارجية .

الترصد . ما يكفي لتحقيقه ؟

البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من  
ظروف الدعوى وعناصرها .

(١٤) اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •

الدليل في المواد الجنائية لا يشترط فيه أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد  
إثباتها . يكفي أن يكون إستخلاص إثباتها من طريق الإستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن  
وترتيب النتائج على المقامات .

(١٥) عقوبة « العقوبة المبررة » • طعن « المصلحة في الطعن » • قتل عمد •  
اشتراك •

لا مصلحة للطاعنين من إثارة الجدل حول عدم توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في  
حقهم . مادام الحكم قد أوقع عليهم العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد مجردة من هذين الظرفين  
بمد أن أثبت اتقائهم على ارتكاب القتل ومقارقتهم له .



(١٦) محكمة الموضوع «حقها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى».

حكم «تسببيه • تسبیب غیر معيب • البات « بوجه عام » « شهود » •

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .

(١٧) حكم «تسببيه • تسبیب غیر معيب • قتل عمد •

لا حاجة بالحكم إلى التعرض لإصابات لم تكن محل اتهام ولم ترفع بشأنها دعوى .

(١٨) حكم «تسببيه • تسبیب غیر معيب • البات « بوجه عام » • قتل عمد •

تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي ساقها من حصولها من الطاعن .

(١٩) البات « بوجه عام » « خيرة » • دفاع «الاخلال بحق الدفاع» ما لا يوفره •

نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن . مرجعه إلى محكمة الموضوع .

١ - لما كان مانص عليه المستور في المادة الثانية منه أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإنما هو دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً فيما يستنه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتحويل على نص المستور المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيذ وبالتالي فإنه لا مجال لتحدي أحكام الشريعة الإسلامية ما دام أن السلطة التشريعية لم تفرغ مبادئها في تشريع وضعي .

٢ - لما كان الشارع لم يقيد القاضي الجنائي في المحاكمات الجنائية بدليل معين - إلا إذا نص على ذلك بالنسبة لجرائم معينة - وإنما ترك حرية تكوين عقيدته من أي دليل يطمئن إليه مادام أن له مأخذه من الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، كما أن تأخر الشاهد في أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله ما دامت قد اطمأنت إليها

ذلك أن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع ومن ثم فإن تعويل الحكم المطعون فيه على شهادة المجنى عليه الثالث في قضائه بالإدانة بعد أن أفصحت المحكمة عن أطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بشهادته يكون مبرراً من مخالفة القانون ويتحل نعي الطاعنين في هذا الصدد إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب .

٣ - لما كان يبين من المفردات المنصومه تحقيقاً للطعن أن ما أورده الحكم من أقوال المجنى عليه الثالث له ما خذه الصحيح من التحقيقات - وهو ما لا ينزع فيه الطاعنين - وكان لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال الشاهد إلى التحقيق الابتدائي وجلسة المحاكمة رغم خلو أقواله بالجلسة من أن الطاعنين الأول والثاني تقدما الباقيين مرتدين زياً عسكرياً ، إذ أن الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره فإن النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد يكون غير سليم .

٤ - لما كان يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحاً محدداً مبيناً به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه متجاً مما تلزم محكمة الموضوع بالتصدي لإيراداً له ورداً عليه ، وكان الطاعنون لم يكشفوا بأسباب الطعن عن أوجه التناقض بين أقوال المجنى عليه الثالث والشاهد ..... والتضارب فيها بل ساقوا قولهم مرسلًا مجهلاً فضلاً عما هو مقرر من أنه لا يقدح في سلامة الحكم عدم اتفاق أقوال الشهود الإثبات في بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا تناقض فيه ولم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعي على الحكم في هذا المقام فضلاً عن عدم قبوله يكون غير سليم .

٥ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الأصل أنه ليس بلازم أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصي على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه لم يحصل من



أقوال المحجبي عليه الثالث أن الأرض مستوية بمكان الحادث بل أورد من أقواله أن عميه المحجبي عليهما الأولين كانا جالسين « على مصطبة » بينما كان هو جالسا على مقعد يتناولون جميعاً طعام الإفطار وأثناء ذلك دخل عليهم الطاعنون حاملين بنادق سريعة الطلقات وما أن اقتربوا منهم إلى مسافة أربعة أمتار حتى أطلقوا عليهم أعيرة نارية أصابت عميه كما أصابته إحداها في ساقه اليمنى فسارع بالهرب بينما استمر الطاعنون في إطلاق الأعيرة على عميه ، ونقل عن التقرير الطبي الشرعي الموقع عليه أن إصابته بالساق اليمنى نارية تنشأ من عيار نارى معمر بمقدوف مفرد يتعذر تحديد نوعه لعدم استقراره وأطلق من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب ويمكن حلوثها وفق التصوير الوارد بأقواله وفى تاريخ يتفق وتاريخ الحادث ومن كل من البندقية الروسية المضبوطة وأى من الطلقات والمقلوفين من عيارهما وأيضاً من أى من البندقيتين ألى أنقليد المضبوطتين وكذا من أى الطلقات التشيكى والألماني ، وإذا كان ما أورده الحكم من أقوال المحجبي عليه المذكور لا يتعارض بل يتلاءم مع ما نقله عن الدليل الفنى فيما تقدم فإن ما يثبته الطاعنون من قالة جمع الحكم بين دليلين متناقضين يكون على غير أساس .

٦ - لما كان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل فى بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما أستند إليه الحكم منها ، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه ، وإذا كان الطاعنون لا يجادلون فى أن أقوال الشاهدين ..... و ..... متفقة فى جملتها مع ما استند إليه الحكم منها فى الواقعة الجوهرية المشهود عليها وهى مشاهدتهما الطاعنين حاملين أسلحتهم متجهين بها صوب مكان جلوس المحجبي عليهم ثم سماعهما صوت الأعيرة النارية فلا يؤثر فى سلامة الحكم اختلاف أقوالهما فى غير ذلك إذ أن مفاد إحالة الحكم فى بيان أقوال ثانيهما إلى ما حصله من أقوال أولهما فيما اتفقا فيه أنه لم يستند فى قضائه إلى ما اختلفا فيه من أقوال



ظلما أن من حق محكمة الموضوع تجزئته أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطعن إليه وإطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد لا يكون له محل .

٧ - لما كان من المقرر أنه لا يلزم قانونا إيراد النص الكامل لأقوال الشاهد الذي اعتمد عليها الحكم بل يكفي أن يورد مضمونها ولا يقبل النعي على المحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أوردته منها وعولت عليه ما يعنى أنها أطرحت ما لم تشر إليه منها لما للمحكمة من حرية في تجزئة الدليل والأخذ منه بما ترتاح إليه والإلتفات عما لا ترى الأخذ به ما دام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد ومارست سلطتها في تجزئتها بغير بتر لفحواها أو مسخ لها بما يحيلها عن معناها أو يحرفها عن مواضعها - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم من إغفاله تحصيل بعض أقوال الشاهدين ..... و ..... في شأن وصف الملابس

التي كان يرتديها الطاعنون وكيفية مشاهدة الثاني لبعضهم لا يكون له محل .

٨ - لما كان من المقرر أنه لا يلزم في الأدلة التي يعتمد عليها الحكم أن يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى ومن ثم فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقى الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها الحكم ومتجه في اكتمال اقتناع المحكمة وإطمئنانها إلى ما انتهت إليه فإن ما يشره الطاعنون في شأن استناد الحكم إلى أقوال شهود الإثبات رغم أن شهادة كل منهم لا تفيد بذاتها تدليلاً على مقارفتهم الجريمة لا يكون مقبولا .

٩ - لما كان ما يشره الطاعنون في شأن عدم اشتغال التبليغ عن الحادث على أسماء الجناة مردوداً بما هو مقرر من أنه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما إطمأنت إليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

١٠ - من ن المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمرة في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

١١ - جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المحنى عليه بنية قتله يؤدي بطبيعته إلى وفاته سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت في مقتل أم من إصابة وقعت في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة ومضى بين الحكم بجريمة القتل من ثبوت نية القتل واستعمال أسلحة نارية قاتلة بطبيعتها وحدث الوفاة من الإصابات النارية فلا يعيبه عدم بيان الإصابات الواقعة في مقتل وتلك الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعاً - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ونسب حلولها إلى الطاعنين جميعاً دون غيرهم .

١٢ - قول المحنى عليه الثالث بجلسة المحكمة أن الطاعنين استهدفوا عميه بإطلاق النار عليهما أو أنه نفي في التحقيقات قصد قتله - كما يثير الطاعنين في طعنهم - فإن هذا القول لا يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل بالنسبة له من كافة ظروف الدعوى وملابساتها ولأن ما أورده الحكم بياناً لنية القتل وتوافرها لدى الطاعنين بالنسبة لجريمة قتل المحنى عليهما الأولين ينعطف حكمه بطريق الزوم إلى جريمة الشروع في قتل المحنى عليه الثالث ومن ثم فإن كل ما يثيره الطاعنون حول تعيب الحكم في بيانه لنية القتل يكون غير سديد .

١٣ - من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها إستخلاصاً ، وكان يكفي لتحقيق ظرف الترصد مجرد تربع الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه أو وجوده به ليتوصل بذلك إلى مفاجأته والاعتداء عليه ، وكان البحث في توافر ظرف سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتج من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلاً مع ذلك الاستنتاج .

١٤ - لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحاً ودالاً مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على المقدمات . ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين من علمهم باعتياد المجني عليهم الجلوس في مكان الحادث وما استطرد إليه من أنهم جاؤا المجني عليهم في هذا المكان باعثهم على القتل الأخذ بالتأثر بعد أن أعمالوا الفكر وأعدوا أسلحتهم وملابسهم لهذا الغرض له مأخذه من أوراق الدعوى ومستمددا مما شهد به شهود الإثبات الذين لا يجادل الطاعنون في صحة ما حصله الحكم من أقوالهم فضلا عن استخلاص الحكم توافر هذين الظرفين من ظروف الدعوى وملابسها وقرائن الأحوال فيها . وكان ما استظهره الحكم للاستدلال على هذين الظرفين من وقائع وأمارات كشفت عنهما هو مما يسوغ به هذا الاستخلاص فإن ما يشبه الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل .

١٥ - لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين - وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة - تدخل في الحدود المقررة لأي من جنائبي القتل العمد التي قارفوها مجردة من أي ظروف مشددة ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين إتفاقهم على قتل المجني عليهما الأولين وباشر كل منهم فعل القتل تنفيذاً لما اتفقوا عليه مما يقتضاه قانوناً مساءلتهم جميعاً عن جريمة القتل العمد دون حاجة إلى تعيين من منهم أحدث الإصابات القاتلة فإن مصلحتهم في إثارة الجدل حول توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حقهم أو عدم توافرهما تكون متففيه ،

١٦ - الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وبسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق .



١٧- الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم لإحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعي وجودها واطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من الحاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن لها ..

١٨- تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التي ساقها إلى أن المجنى عليه الثالث قد رأى الطاعنين وتحقق منهم وهم يطلقون الأعيرة النارية على عمه المجنى عليهما الأولين وإصابته من إحداها أثناء تناولهم طعام الإفطار وإلى أن بعض شهود الإثبات قد رأوا الطاعنين وهم حاملين أسلحتهم متوجهين بها صوب مكان جلوس المجنى عليهم ثم سماعهم صوت الأعيرة النارية وإلى أن البعض الآخر رأوا الطاعنين بعد ارتكاب الحادث وهم يطلقون الأعيرة النارية أثناء فرارهم وإسراع هؤلاء إلى مكان الحادث حيث شاهدوا المجنى عليهما الأولين صريحين<sup>١</sup> والمجنى عليه الثالث مصابا على مسافة منهما ..

١٩- لما كان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة، وهي غير ملزمة من بعد بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم ترهني من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء ، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به مما حواه تقرير الصفة التشريحية بما لا يتعارض مع <sup>٢</sup>قالة المجنى عليه الثالث من وقوع الحادث في الصباح أثناء تناول المجنى عليهم طعام الإفطار فلا تريب على المحكمة إن هي التفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعي لتحقيق دفاع الطاعنين المبني على المنازعة في صورة الواقعة ووقت وقوعها ما دام أنه غير متبع في نفي التهمة عنهم على ما سلف بيانه ويكون النفي على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب في غير محله.

## الوقائع

أُثِّمَت النيابة العامة الطاعنين بأنهم: أولاً (١) المتهمين جميعاً : قتلوا ..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن يبتوا النية على قتله وعقدوا العزم على ذلك وترصدوه في المكان الذي أيقنوا تواجده به وما إن ظفروا به حتى أطلقوا عليه وابلا من الأعيرة النارية من أسلحتهم التي أعلوها لهذا الغرض قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته واقرنت هذه الجناية بجنايتين أخريين هما أنهم في الزمان والمكان سألوا البيان قتلوا ..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد وشرعوا في قتل ..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن يبتوا النية على قتلها وأعدوا لذلك أسلحة نارية (بنادق) وترصدوها بالمكان الذي اعتادا الجلوس به وما إن ظفروا بهما حتى أمطروهما رميا بالأعيرة النارية قاصدين قتلها فأحدثوا بهما الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياة أولهما وأوقف أثر الجريمة بالنسبة لثانيهما لسبب لادخل لإرادتهم فيه هو فراره قبل الإجهاز عليه ومداركة بالعلاج . (٢) : أحرزوا بغير ترخيص بندق مششخنة وأدى لا يجوز الترخيص بمجازتها وإحرازها (٣) : أحرزوا ذخائر مما تستعمل الأسلحة النارية سالفة الذكر . (ثانياً) : المتهمين الأول والثاني أيضاً : ارتدلا علانية كسوة رسمية خاصة بجنود القوات المسلحة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد الوصف الواردين بقرار الإتهام. فقرر ذلك . وادعى كل من ..... (ابن المحبى عليه الثاني) و ..... (المحبى عليه الثالث) مدنياً قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنابات سوهاج قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ / ٢ ، ١٥٦ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ ، ٦ ، ٢٦ / ٢ ، ٣ ، ٥ ، ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨

والبنـد «ب» مـن القـسم الأول والقـسم الثـاني مـن الجـلـول رـقـم ٣ المـلـحق بالقـانون الأول مـع إـعـمال المـادتين ٣٢ / ٢ ، ١٧ مـن قـانـون العـقـوبات بمـعـاقـبة كـل مـن المـتـهـمـين بالأشغال الشاقـة لمـدة خـمـس عـشـرة سـتـة عـمـا أـسـند إـلى كـل مـنـهـم ومـصـادـرة الأـسـلـحـة والذخائر المضبوطة وإلزامهم متضامنين بأن يؤدوا إـلى كـل مـن المدعـين بالحقوق المدنية مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . . . . . فـطـعن المـحـكـوم عـلـيـهـم فـي هـذا الحـكـم بطـريق النـقض . . إلـخ .

### المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجناية القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد المقترون بجنايتي قتل عمد وشروع فيه مع سبق الإصرار والترصد وجنايتي إحراز أسلحة نارية مششخنة وذخائر بغير ترخيص ودان الأول والثاني بجريمة لبس كسوة رسمية خاصة بجنود القوات المسلحة قد خالف القانون وشابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على خطأ في الإسناد وإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه عول في قضائه على شهادة المجني عليه الثالث « . . . . . » رغم أنها جاءت متأخرة وهي شهادة منه لنفسه فلا تكون مقبولة شرعاً لمخالفتها مبادئ الشريعة الإسلامية الصريحة في عدم قبول الشهادة المتأخرة ومن يجر لنفسه مغتصباً وبالتالي مخالفة الحكم للدستور الذي يقضي في مادته الثانية بأن مبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع ، كما استند الحكم إلى ما شهد به هذا الشاهد في التحقيقات وبالجلسة من أن الطاعنين الأولين كانا في مقدمة الباقيين مرتدين زياً عسكرياً مع أن أقواله بالجلسة لا تساند الحكم فيما حصله منها، ولم يعن بالرد على ما أثاره الدفاع من تناقض أقواله مع أقوال الشاهد « . . . . . » وتعارضها مع الدليل القوي إذ أن مؤدى أقواله أن الأرض مستوية بمكان الحادث في حين أن الثابت من التقرير الطبي الشرعي الموقع عليه أن الضارب كان في مستوى أعلى منه بقليل ، هذا إلى أن الحكم أحال في بيان شهادة الشاهد « . . . . . » إلى مفسون ما شهد به الشاهد « . . . . . »



رغم اختلاف أقوالهما في شأن رؤية المحبى عليه الثالث قبل الحادث حاملاً  
 رصفحة الطعام والجهة التي قدم منها الخفيران ، كما أغفل في تحصيله لأقوال  
 الشاهد « ..... » ما قرره من أن كلا من الطاعنين  
 الثالث والرابع كان مرتدياً زياً عسكرياً وما قرره الشاهد « ..... »  
 بشأن وصف ملابس الطاعنين الثاني والخامس وكيفية رؤيته لهما واستدل  
 بأقوال شهود الإثبات رغم أن شهادة كل منهم لا تفيد بذاتها تدليلاً على مقارفة  
 الطاعنين لما أسند إليهم إذ أن المحبى عليه الثالث فر من مكان الحادث بعد  
 إصابته كما أن باقى الشهود لم يروا واقعة القتل وإنما شهدوا بوقائع سابقة  
 ولاحقة عليها ، فضلاً عن أنه أغفل الرد على دفاع الطاعنين بأن بلاغ الحادث  
 جاء خلواً من ذكر أسماء الجناة وأسند الإتهام إلى مجهول ، يضاف إلى ذلك  
 أن الحكم لم يدل على توافر نية القتل في حق الطاعنين تدليلاً كافياً وسائغاً  
 إذ أن أغلب إصابات المحبى عليهما الأولين وإصابة المحبى عليه الثالث ليست  
 في مقتل وجاء الحكم قاصراً في بيان تلك الإصابات غير القاتلة وموضعها  
 من الجسم هذا إلى أن المحبى عليه الثالث نى قصد قتله ، كما أنه استدل على  
 توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد بما لا يسوغ به توافرهما إذ استند في  
 إثباتهما إلى ما قاله من أن الطاعنين ارتكبوا الحادث بعد تفكير في هلهول  
 وترو وأنهم كانوا عاملين بإعتياد المحبى عليهم بالجلوس في المكان الذى وقع  
 فيه الحادث دون أن يبين سنده فيما ذهب إليه . وأخيراً فقد اتبنى دفاع  
 الطاعنين على أن الحادث لم يقع على الوجه الوارد بالتحقيق وفق مفهوم شهادة  
 المحبى عليه الثالث شاهد الرؤية استناداً إلى ما ثبت من تقرير الصفة التشرحية  
 أن المحبى عليه الأول « ..... » مصاب بعضتين آدميتين أغفلهما  
 الحكم ووجود بقايا طعام غير مميز بمعدته بما يدل على التحام الجناة والمحبى عليهم  
 وقرب مسافة إطلاق النار وأن الحادث لم يقع أثناء تناول المحبى عليهم طعام  
 الإفطار وإلا لتمييز الطعام لأنه أثر مضغته يبدأ هضمه وطلبوا مناقشة الطيب  
 الشرعى في دلالة عدم تميز الطعام بالمعدة وصولاً لتحديد وقت وقوع الحادث  
 إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع وطلب التحقيق المتعلق به بما لا يصلح رداً  
 كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وما تبين من معاينة النيابة العامة لمكان الحادث وما ثبت من التقارير الطبية الشرعية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان ما نص عليه الدستور .

المادة الثانية منه أن مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ليس واجب الأعمال بذاته وإنما هو دعوة للشارع كي يتخذ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً فيما يستنه من قوانين ومن ثم فإن أحكام تلك الشريعة لا تكون واجبة التطبيق بالتحويل على نص الدستور المشار إليه إلا إذا استجاب الشارع لدعوته وأفرغ هذه الأحكام في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها إلى مجال العمل والتنفيذ وبالتالي فإنه لا مجال للتحدي بأحكام الشريعة الإسلامية ما دام أن السلطة التشريعية لم تفرغ مبادئها في تشريع وضعي ، وكان الشارع لم يقيد القاضي الجنائي في المحاكمات الجنائية بدليل معين - إلا إذا نص على ذلك بالنسبة لجرائم معينة - وإنما ترك حرية تكوين عقيدته من أي دليل يطمئن إليه ما دام أن له مأخذه من الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروك لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن تأخر الشاهد في أداء شهادته لا يمنع المحكمة من الأخذ بأقواله مادامت قد أطلعت إليها ، ذلك أن تقدير الدليل من سلطة محكمة الموضوع ومن ثم فإن تعويل الحكم المطعون فيه على شهادة المجني عليه في قضائه بالإدانة بعد أن أفصحت المحكمة عن اطمئنانها إلى شهادته وأنها كانت على بينة بالظروف التي أحاطت بشهادته يكون مبرراً من مخالفة القانون وينحل نفي الطاعنين في هذا الصدد إلى جدل في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع بغير معقب . لما كان ذلك ، وكان يبين من المقررات المضمومة تحقيقاً للظن أن ما أورده الحكم من أقوال المجني عليه الثالث له مأخذه الصحيح من التحقيقات - وهو ما لا ينارع فيه الطاعنون - وكان



لا ينال من سلامة الحكم أن ينسب أقوال هذا الشاهد إلى التحقيق الابتدائي وجلسة المحاكمة رغم خلو أقواله بالجلسة من أن الطاعنين الأول والثاني تقدموا الباقيين مرتدين زيا عسكريا . إذ أن الخطأ في مصدر الدليل لا يضيع أثره فإن النعي على الحكم بالخطأ في الإسناد يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يتعين لقبول وجه الطعن أن يكون واضحا محددا مبينا به ما يرمى إليه مقدمه حتى يتضح مدى أهميته في الدعوى المطروحة وكونه منتجا مما تلزم محكمة الموضوع بالتصدي إيرادا له وردا عليه ، وكان الطاعنون لم يكشفوا بأسباب الطعن عن أوجه التناقض بين أقوال المحجني عليه الثالث والشاهد ..... والتضارب فيها بل ساقوا قولهم مرسلا مجهولا فضلا عما هو مقرر من أنه لا يقدح في سلامة الحكم عدم اتفاق أقوال شهود الإثبات في بعض تفاصيلها ما دام الثابت أنه حصل أقوالهم بما لا يتناقض فيه ولم يورد تلك التفصيلات أو يركن إليها في تكوين عقيدته - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - فإن النعي على الحكم في هذا المقام فضلا عن عدم قبوله يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي - كما أخذت به المحكمة - غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق ، وكان الحكم المطعون فيه لم يحصل من أقوال المحجني عليه الثالث أن الأرض مستوية بمكان الحادث بل أورد من أقواله أن عميه المحجني عليهما الأولين كانا جالسين على «مصطبة» بينما كان هو جالسا على مقعد يتناولون جميعاً طعام الإفطار وأثناء ذلك دخل عليهم الطاعنون حاملين بنادق سريعة الطلقات وما أن اقتربوا منهم إلى مسافة أربعة أمتار حتى أطلقوا عليهم أعيرة نارية أصابت عميه كما أصابته إحداها في ساقه اليمنى فسارع بالهرب بينما استمر الطاعنون في إطلاق الأعيرة على عميه ، ونقل عن التقرير الطبي الشرعي الموقع عليه أن إصابته بالساق اليمنى نارية تشأ من عيار ناري معمر بمقنوف مفرد يتعذر تحديد نوعه لعدم استقراره وأطلق من مسافة جاوزت مدى الإطلاق القريب ويمكن حدوثها وفق التصوير الوارد بأقواله .



وفي تاريخ يتفق وتاريخ الحادث ومن كل من البندقية الروسية المضبوطة وأي من الطلقات والمقدوفين من عيارهما وأيضاً من أي من البندقيتين ألى أنفليد المضبوطتين وكذا من أي الطلقات التشيكي والألماني ، وإذا كان ما أورده الحكم من أقوال المجني عليه المذكور لا يتعارض بل يتلاءم مع ما نقله عن الدليل الفني فيما تقدم فإن ما يثيره الطاعنون من قالة جمع الحكم بين دليلين متناقضين يكون على غير أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وكان من المقرر كذلك أن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - أن تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقنعت به بل حسبها أن تورد منها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه ، وإذا كان الطاعنون لا يجادلون في أن أقوال الشاهدين « ... » .... « ... » متفقة في جملتها مع استند إليه الحكم منها

في الواقعة الجوهرية المشهود عليها وهي مشاهدتهما الطاعنين حاملين أسلحتهم متجهين بها صوب مكان جلوس المجني عليهم ثم سماعهما صوت الأعيرة النارية فلا يؤثر في سلامة الحكم اختلاف أقوالهما في غير ذلك إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوال ثانيهما إلى ما حصله من أقوال أولهما فيما اتفقا فيه أنه لم يستند في قضائه إلى ما اختلفا فيه من أقوال طالما أن من حق محكمة الموضوع تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداه دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد

لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يلزم قانوناً إيراد النص الكامل لأقوال الشاهد الذي اعتمد عليها الحكم بل يكفي أن يورد مضمونها ولا يقبل النعي على المحكمة إسقاطها بعض أقوال الشاهد لأن فيما أورده منها وعولت عليه ما يعنى أنها أطرحت ما لم تشر إليه منها لما للمحكمة من حرية في تجزئة الدليل والأخذ منه بما ترتاح إليه والإلتفات عما لا ترى الأخذ به بما دام أنها قد أحاطت بأقوال الشاهد ومارست سلطتها في تجزئتها بغير تر لفتحها أو منسخ لها بما يحيلها عن معناها أو يحرفها عن مواضعها - كما هو

الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعنون على الحكم من إغفاله تحصيل بعض أقوال الشاهدين ... .. ، ... .. في شأن وصف الملابس التي كان يرتديها الطاعنون وكيفية مشاهدته الثاني لبعضهم لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه استند إلى أدلة الثبوت التي أوردتها في مجموعها المستمدة من أقوال شهود الإثبات بين راء وسامع ومن بينهم المحجى عليه الثالث شاهد الرؤية وما تبين من معاينة النيابة لمكان الحادث وما ثبت من التقارير الطبية الشرعية وهي تؤدي في مجموعها إلى ما رتبته الحكم عليها من ثبوت مقارفة الطاعنين للجرائم المسندة إليهم ولما كان من المقرر أنه لا يلزم في الأدلة التي يعتمد عليها الحكم أن يبنى كل دليل منها ويقطع في كل جزئية من جزئيات الدعوى ، لأن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ومن ثم فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها كوحدة مؤدية إلى ما قصد منها الحكم ومتبجه في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما أنهت إليه فإن ما يشره الطاعنون في شأن استناد الحكم إلى أقوال شهود الإثبات رغم أن شهادة كل منهم لا تفيد بذاتها تدليلاً على مقارفتهم الجريمة لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك وكان ما يشره الطاعنون في شأن عدم اشتغال التبليغ عن الحادث على أسماء اللجنة مردوداً بما هو مقرر من أنه لا عبرة بما اشتمل عليه بلاغ الواقعة وإنما العبرة بما اطمأنت إليه المحكمة مما استخلصته من التحقيقات فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير المحكمة لأدلة الدعوى ومصادرة لها في عقيدتها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل بقوله «وحيث إنه عن نية القتل فثابتة من أقوال الشهود والتحريات وما قرره المتهمون بالتحقيقات من وجود خصومة ثارية بينهم والمحجى عليهم ومن أنهم أمطروهم بالأعيرة النارية ولم يتركوهم إلا وقد أيقنوا أنهم أجهزوا عليهم ولولا فرار المحجى عليه ... .. ومداركتة بالعلاج لأجهزوا عليه مع عميه المحجى عليهما»



ولما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضمرة في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكل إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذ كان ما أورده الحكم على النحو المتقدم كافياً وسائغاً في التدليل على ثبوت نية القتل لدى الطاعنين ، وكان الحكم - فوق ذلك - قد بين إصابات المجنى عليهم ومواضعها من الجسم بيانا كافياً على نحو ما كشفت عنه مدوناته إذ نقل عن التقارير الطبية الشرعية - بما لا يجادل الطاعنون في صحة إسناد الحكم بشأنها - أن المجنى عليه الأول أصيب بخمسة أعيرة بين الصدر وبين الرأس وبالفخذ الأيمن والمرفق الأيسر وتعزى الوفاة للإصابات النارية بالجلثة وما أحدثته من تهتك ونزيف بالأحشاء الصدرية والبطنية والتمزقات بالأنسجة الرخوة للأطراف والكسور بعظامها ، وأن المجنى عليه الثاني أصيب بستة أعيرة بالطرفين العلويين والرأس والعنق والجذع وبخمسة عشر عياراً بالطرفين السفليين الأيمن والأيسر وتعزى الوفاة لإصاباته النارية وما أحدثته من كسور بالحنجرة وتهتك للقصبة الهوائية والبلعوم وكسور بالأضلاع على الجانبين وتهتك بالقلب والرئتين والأحشاء البطنية والأوعية الدموية وكسور بالعمود الفقري وتهتك بالنعخاع الشوكي وكسور بعظام الأطراف ونزيف دموي ، وإصابة المجنى عليه الثالث بعيار ناري بالساق اليمنى بما تنحصر عن الحكم حالة القصور في البيان في هذا الصدد ، وفضلاً عن ذلك فإن جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه بنية قتله يؤدي بطبيعته إلى وفاته سواء أكانت الوفاة حصلت من إصابة وقعت في مقتل أم من إصابة وقعت في غير مقتل ما دامت الوفاة نتيجة مباشرة للجريمة ومتى بين الحكم جريمة القتل من ثبوت نية القتل واستعمال أسلحة نارية قاتلة بطبيعتها وحدثت الوفاة من الإصابات النارية فلا يعيبه عدم بيان الإصابات الواقعة في مقتل وتلك الواقعة في غير مقتل ما دام أنه بينها جميعاً - كما هو الحال في الدعوى الماثلة - ونسب حدوثها إلى الطاعنين جميعاً دون



غيرهم . أما قول المجنى عليه الثالث بـجلسة المحاكمة أن الطاعنين إستهدفوا عميه بإطلاق النار عليهما أو أنه نفي في التحقيقات قصد قتله — كما يثير الطاعنون في طعنهم — فإن هذا القول لا يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل بالنسبة له من كافة ظروف الدعوى وملابساتها ولأن ما أورده الحكم بيانا لنية القتل وتوافرها لدى الطاعنين بالنسبة لجريمة قتل المجنى عليهما الأولين ينعطف حكمه بطريق اللزوم إلى جريمة الشروع في قتل المجنى عليه الثالث ومن ثم فإن كل ما يثيره الطاعنون حول تعيب الحكم في بيانه لنية القتل يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لظرفي سبق الإصرار والترصد وكشف عن توافرها في قوله « وحيث إنه عن ظرفي سبق الإصرار والترصد فقد اعتاد المجنى عليهم الجلوس بمكان الحادث وشهد بذلك من سئلوا بالتحقيقات من شهود الحادث وقرر بذلك خفيرا الحراسة اللذان يجلسان من الخارج والمتهمون عالمون بذلك ومتيقنون منه وفكروا في هدوء وروية باعثهم للقتل أخذاً بالثار فأعدوا وخططوا وانتظرو وتربصوا واختاروا يوما للتنفيذ معدين الأسلحة والملابس وقد جاء المجنى عليهم في مكان الحادث الأمر الذي يتوافر معه ظرفي سبق الإصرار والترصد كما هما معرفين به في القانون . . . ولما كان من المقرر أن سبق الأصرار حالة ذهنية تقوم بنفس الجاني فلا يستطيع أحد أن يشهد بها مباشرة بل تستفاد من وقائع خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصا ، وكان يكفي لتحقيق ظرف الترصد مجرد تربص الجاني للمجنى عليه مدة من الزمن طالت أو قصرت من مكان يتوقع قدومه إليه أو وجوده به ليتوصل بذلك إلى مفاجأته والاعتداء عليه ، وكان البحث في توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد من إطلاقات قاضي الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها ما دام موجب تلك الظروف وهذه العناصر لا يتنافر عقلا مع ذلك الاستنتاج ، وكان لا يشترط في الدليل في المواد الجنائية أن يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد إثباتها بل يكفي أن يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب

النتائج على المقدمات . ولما كان ما قاله الحكم في تدليله على توفر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حق الطاعنين من علمهم باعتياد المحبى عليهم الجلوس في مكان الحادث وما استطرد إليه من أنهم "جاعوا المحبى عليهم في هذا المكان" باعثهم على القتل الأخذ بالتأثر بعد أن أعملوا الفكر وأعدوا أسلحتهم وملابسهم لهذا الغرض له مأخذه من أوراق الدعوى ومستندا مما شهد به شهود الإثبات الذين لا يجادل الطاعنون في صحة ما حصله الحكم من أقوالهم فضلا عن استخلاص الحكم توافر هذين الطرفين من ظروف الدعوى وملابساتها وقرائن الأحوال فيها، وكان ما استظهره الحكم للاستدلال على هذين الطرفين من وقائع وأمارات كشفت عنهما هو مما يسوغ به هذا الاستخلاص فإن ما يثيره الطاعنون في هذا الصدد لا يكون له محل . فضلا عن ذلك فإنه لما كانت العقوبة الموقعة على الطاعنين وهي الأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنة - تدخل في الحدود المقررة لأي من جنائبي القتل العمد التي قارفوها مجردة من أى ظروف مشددة ، وكان الحكم قد أثبت في حق الطاعنين اتفاقهم على قتل المحبى عليهما الأولين وباشر كل منهم فعل القتل تنفيذا لما اتفقوا عليه مما يقتضاه قانونا مساءلتهم إجماعاً عن جريمة القتل العمد دون حاجة إلى تعيين من منهم أحدث الإصابات القاتلة فإن مصلحتهم في إثارة الجدل حول توافر ظرفي سبق الإصرار والترصد في حقهم أو عدم توافرها تكون متفية . لما كان ذلك ، وكان الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولما أصلها في الأوراق ، وكان الحكم قد اطمأن إلى شهادة المحبى عليه الثالث وصحة تصويره للواقعة من أن الطاعنين أطلقوا النار على المحبى عليهم من مسافة أربعة أمتار وهو ما لا يتعارض مع ما نقله عن تقريرى الصفة التشريحية والتقرير الطب الشرعى من أن الأعيرة النارية التي أصابت المحبى عليهم أطلقت من مسافات تجاوزت مدى الإطلاق القريب وأن إصاباتهم جائرة الخلوث وفق تصوير المحبى عليه



الثالث ، وإذا كان البين من مجموع ما أورده الحكم أنه أسند إلى الطاعنين دون غيرهم أنهم أطلقوا الأعيرة النارية من أسلحتهم على المحبى عليهم وأحدثوا بهم الإصابات النارية التي أودت بحياة الأولين دون أن يسند إليهم إحداث الإصابتين العضيتين بالمحبى عليه الأول اللتين أظهرهما التقرير الطبي الشرعى واللتين لم يكن لهما دخل في إحداث الوفاة ولم ترفع الدعوى الجنائية بشأنهما وإستظهر حالة المحبى عليه الثالث بما يتفق وصحة هذا الإسناد وذلك التصوير ونقل عن تقرير الصفة التشريحية الموقع على جثة المحبى عليه الأول أن الوفاة نشأت عن الإصابات النارية وحدها، وكانت مدونات الحكم - فوق ذلك - بينة الدلالة على أن أحداً آخر سوى الطاعنين لم يعتد على المحبى عليه الأول في الحادث الذى سقط فيه صريعاً فإن جدل الطاعنين في تصوير الواقعة بدعوى التحام الجناة والمحبى عليهم وما رتبوه على ذلك من حالة التناقض بين الدليلين القولى والفنى في هذا الصدد يكون غير سديد ، ولا يؤثر في ذلك أن يكون الحكم قد أغفل الإشارة إلى الإصابتين العضيتين بالمحبى عليه الأول ، ذلك بأن الأصل أنه متى كان الحكم قد أنصب على إصابة بعينها نسب إلى المتهم إحداثها وأثبت التقرير الطبي الشرعى وجودها وأطمأنت المحكمة إلى أن المتهم هو محدثها فليس به من حاجة إلى التعرض لغيرها من إصابات لم تكن محل إتهام ولم ترفع بشأنها دعوى مما لا يصح معه القول بأن سكوت الحكم عن ذكرها يرجع إلى أنه لم يفتن لها ، كما أنه لا وجه لمجادلة الطاعنين فيما أطمأنت إليه المحكمة من تصوير المحبى عليه الثالث لوقوع الحادث أثناء تناول المحبى عليهم طعام الإفطار ذلك بأن تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في إثبات الواقعة ما دامت المحكمة قد أطمأنت بالأدلة التي ساقها إلى أن المحبى عليه الثالث قد رأى الطاعنين وتحقق منهم وهم يطلقون الأعيرة النارية على عميه المحبى عليهما الأولين وإصابته من إحداها أثناء تناولهم طعام الإفطار وإلى أن بعض شهود الإثبات قد رأوا الطاعنين وهم حاملين أسلحتهم متوجهين بها صوب مكان جلوس المحبى عليهم ثم سماعهم صوت الأعيرة النارية وإلى أن البعض الآخر رأوا الطاعنين بعد ارتكاب الحادث وهم يطلقون الأعيرة



النارية أثناء فرارهم وإسراع هؤلاء إلى مكان الحادث حيث شاهدوا المحبني عليهما الأولين صريعين والمحبني عليه الثالث مصابا على مسافة منهما فضلا عما تبين من الاطلاع على المفردات أن وكيل النيابة المحقق باشر التحقيق الساعة ١١,٣٠ صباحاً بعد إخطاره بالحادث وأنه يبين من الحقيقة المادية الثابتة بمعاينة النيابة أن وكيل النيابة إنتقل لإجراء المعاينة الساعة ١٢,٣٠ ظهر يوم الحادث ومن بين ما أثبتته في المعاينة وجود جثة المحبني عليه الأول مسجاة على الأرض بجوار « المصطبة » ووجود جثة المحبني عليه الثاني فوق « المصطبة » وبجوارها مائدة طعام الإفطار وهو مكون من خبز وشرائح سمك وطعمية وسلاطة طماطم وعنب كما وجد بعض هذا الطعام متناثراً على الأرض ، كما يبين من تقرير الصفة التشريحية الموقع على جثة المحبني عليه الأول « . . . . . » أن النيابة طرحت في مذكرتها للطبيب الشرعي أن الحادث وقع في الثامنة صباحاً أثناء تناول المحبني عليهم طعام الإفطار وفق رواية المحبني عليه الثالث وأثبت الطبيب الشرعي أنه أجرى تشريح الجثة في الساعة ٣,٣٠ مساءً يوم الحادث وضمن تقريره وجود بقايا قليلة من طعام غير مميز بمعدة المحبني عليه ونحلاً تقريره مما يفيد أنه طعام مهضوم أو داخل في مرحلة الهضم وإنتهى في تقريره إلى أنه قد مضى على الوفاة حين تشريح الجثة عدة ساعات وأنه من الجائز حدوث إصابات المحبني عليه وفق تصوير المحبني عليه الثالث الذي طرحته النيابة في مذكرتها ، وإذا كان هذا الذي أثبتته المعاينة والدليل الفني لا يتعارض بل يتلاءم مع شهادة المحبني عليه الثالث بأن الحادث وقع في الصباح أثناء تناول المحبني عليهم طعام الإفطار ولا يؤثر في ذلك أن يكون الطبيب الشرعي لم يتيسر له تمييز نوع الطعام بمعدة المحبني عليه الأول وهي عبارة أراد لها الطاعنون معنى معين لم يسايرهم فيه الحكم طالما أنه أطمأن إلى ما حواه الدليل الفني من وجود بقايا طعام بالمعدة ونحلاً من شبهة دخولة في مرحلة الهضم ، وإذا كان ذلك فإن كل ما يثيره الطاعنون من منازعة حول تصوير المحكمة للواقعة أو في تصديقها لأقوال المحبني عليه الثالث أو محاولة تجرييحها ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل وهو

ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه أو مصادرة عقيدتها في شأنه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه إلى تقاريرهم من مطاعن مرجعه إلى محكمة الموضوع التي لها كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبراء شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة ، وهي غير ملزمة من بعد بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي مادام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء ، وكانت المحكمة قد أقامت قضاءها على ما اقتنعت به مما حواه تقرير الصفة التشريحية بما لا يتعارض مع قالة المجني عليه الثالث من وقوع الحادث في الصباح أثناء تناول المجني عليهم طعام الإفطار فلا تريب على المحكمة إن هي التفتت عن طلب دعوة الطبيب الشرعي لتحقيق دفاع الطاعنين المبني على المنازعة في صورة الواقعة ووقت وقوعها مادام أنه غير منتج في نفي التهمة عنهم على ما سلف بيانه ويكون النعي على الحكم المطعون فيه بقالة الإخلال بحق الدفاع لهذا السبب في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٤ من إبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة عضوية السادة المستشارين:  
أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر

(١٠٧)

### الظعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ القضائية

#### (١) نقض « التقرير بالظعن وايداع الأسباب » • • • • •

إبداء المتهم السجين رغبته في الظعن بالنقض من أجلته في الحكم الصادر ضده في الميعاد وإثبات هذه الرغبة كتابة وتوقيعه عليها. إعتبار ذلك تقريراً بالظعن وإن لم يحور حسب الأوضاع المقررة قانوناً .

#### (٢) نقض « أسباب الظعن • ما لا يقبل منها » • • • • •

عدم تعرض أسباب الظعن لأسباب الحكم المطعون فيه. ينبئ عليه عدم تعلق أسباب الظعن بهذا الحكم والاتصال به . إنعدام أساس الظعن في هذه الحالة .

#### (٣) قانون • سلاح • جريمة « أركانها » • ظروف مشددة • سرقة •

مناطق إعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في جريمة . المادة ٣١٥ . عقوبات ؟

#### (٤) طرق عامة • جريمة « أركانها » • سرقة • قانون « تطبيقه » •

الطرق العامة في حكم المادة ٣١٥ عقوبات المدلة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٨٠ ؟

#### (٥) محكمة الموضوع « سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى » • حكم « تبينه » • تسبب غير معيب • اثبات « بوجه عام » • دفاع

« الإخلال بحق الدفاع • ما لا يوفره » •

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .

عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه . كفاية قضائتها بالإدانة رداً عليه .

#### (٦) عقوبة « العقوبة المبررة » • نقض « المصلحة في الظعن » • سرقة •

تمسك الطاعن أن الواقعة المستندة إليتمند جنائية شروع في سرقة . إلتفاء مصلحته من النعم

على الحكم لإدائته بجنائية السرقة . ما دام قد أوقع عليه العقوبة المقررة لجنائية الشروع فيها .



١- متى كان يبين من الأوراق أن الطاعن شرطى سرى بقسم قوات أمن الجيزة وأنه مسجون بوحده وقد صدر الحكم بإدانتة من محكمة جنايات الجيزة بجلسة ٢-١١-١٩٨١ وقد أبدى الطاعن رغبته كتابة فى الطعن فى هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ١٠-١٢-١٩٨١ على ما يبين من كتاب قائد قسم قوات أمن الجيزة إلى رئيس محكمة الجيزة الكلية المحرر فى هذا التاريخ . وفى التاريخ ذاته - أى فى الميعاد القانونى - أودع الأستاذ . . . . . المحامى الأسباب التى بنى عليها الطعن موقعا عليها منه إلى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم وقد تم ترحيل الطاعن إلى ليمان أبو زعبل بتاريخ ١١-١-١٩٨٢ لتنفيذ العقوبة على ما يبين من كتاب قائد الوحدة إلى رئيس نيابة مركز الجيزة المؤرخ ٢٣-٢-١٩٨٢ ثم قرر الطاعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه أمام كاتب السجن بتاريخ ٢٣-٢-١٩٨٢ . لما كان ذلك ، ولئن كان التقرير بالنقض - أثناء وجود الطاعن بسجن وحده - لم يحور حسب الأوضاع المقررة قانوناً إلا أن الطاعن قد طلب كتابة فى الميعاد القانونى الطعن فى الحكم بطريق النقض كما أودع محاميه أسباب الطعن فى الميعاد ، ولما كان قسم قوات أمن الجيزة لم يرسل - السجن - الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة التى أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص أو يطلب من ذلك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة المسجون بها الطاعن لتلقى رغبته فى الطعن فإن الطاعن كان فى حالة عذر قهرى حال بينه وبين التقرير بالطعن بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون . ويكون الطعن بالصورة التى قدم بها مقبولا شكلا .

٢- لما كان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بجرمة السرقة مع آخر فى طريق عام حالة كونه حاملا سلاحا المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات وليس بجرمة السرقة بإكراه فإن النعى على الحكم بالقصور فى إظهار ظرف الإكراه فى السرقة لا يكون متعلقا بالحكم المطعون فيه ولا متصلا به ومن ثم فإن ما يشبه الطاعن بهذا النعى لا يكون مقبولا .

٣ - لما كانت العبرة في إعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حمله لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لإستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة التي تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل - كالسكين أو المطواة - فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا إستظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة ، وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة في الدعوى المطروحة في حدود حقها ودلت عليه بالأدلة السائغة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون منعى الطاعن عليه في هذا الخصوص غير سديد.

٤ - لما كان الحكم قد أثبت حصول السرقة في مكان يقع بالطريق العام وهو شارع السودان بمدينة إمبابة - بما لا ينازع فيه الطاعن - وإذا كانت الطرق العامة داخل المدن معبودة من الطرق العامة في حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ سنة ١٩٧٠ المنطبقة على واقعة الدعوى فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديداً .

٥ - لما كان ما أورده الحكم في ملوناته تتوافر به جنابة السرقة مع آخر في طريق عام مع حمل سلاح بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون ، وكان النعى بأن الواقعة مجرد جنحة شروع في سرقة أو جنابة شروع في سرقة بظروفها المشددة لتخلي الطاعن عن الحافظة بإلقائها على الأرض قبل ضبطه لا يعلو أن يكون منازعة في الصورة التي أعتنتها المحكمة للواقعة وجدلاً موضوعياً في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، هذا إلى أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقيب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ في قضائها بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ما يفيد ضمناً أنها أطرحتها ولم تعول عليها .

٦ - لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من أن الواقعة تعد جنابة شروع في سرقة بظروفها المشددة التي أثبتتها الحكم في حقه طالما أن العقوبة المقررة لها عليه وهي الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات - تدخل في حدود العقوبة المقررة للشروع في هذه الجنابة فإن كل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل .

## الوقائع

تهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : سرق وآخر مجهول - المبلغ التقديري المبين المقدار بالتحقيقات المملوك ل ..... وكان ذلك بالطريق العام حالة كونه يحمل سلاحاً مخبأ . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنابات الجيزة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١٥ / ٣ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات . وبتاريخ ... .. أبدى المحكوم عليه رغبته كتابة - من صحته - في الطعن في هذا الحكم بطريق النقض .

قرر المحكوم عليه بالطعن في ذات الحكم . ... إلخ

## الحكمة

حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن شرطي سري بقسم قوات أمن الجيزة وأنه مسجون بوحده وقد صدر الحكم بإدانته من محكمة جنابات الجيزة بجلسة .... وقد أبدى الطاعن رغبته كتابة في الطعن في هذا الحكم بطريق النقض بتاريخ ..... على ما يبين من كتاب قائد قسم قوات أمن الجيزة إلى رئيس محكمة الجيزة الكلية لمحرر في هذا التاريخ . وفي التاريخ ذاته - أي في الميعاد القانوني - أودع الأستاذ ... .. المحامي الأسباب التي بنى عليها الطعن



موقعا عليها منه إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم وقد تم ترحيل الطاعن إلى ليان أبو زعل بتاريخ.... لتنفيذ العقوبة على ما يبين من كتاب قائد الوحدة إلى رئيس مركز الجيزة المؤرخ... ثم قرر الطاعن بالطعن بالنقض في الحكم المطعون فيه أمام كاتب السجن بتاريخ.... لما كان ذلك، ولئن كان التقرير بالنقض أثناء وجود الطاعن بسجن وحدته لم يحرم حسب الأوضاع المقررة قانونا إلا أن الطاعن قد طلب كتابة في الميعاد القانوني الطعن في الحكم بطريق النقض كما أودع محاميه أسباب الطعن في الميعاد، ولما كان قسم قوات أمن الجيزة لم يرسل السجن الطاعن إلى قلم كتاب المحكمة التي أصدرت الحكم ليقرر بالطعن بالنقض أمام الموظف المختص أو يطلب من ذلك الموظف الانتقال إلى مقر الوحدة المسجون بها الطاعن لتلقى رغبته في الطعن فإن الطاعن كان في حالة عذر قهري حال بينه وبين التقرير بالطعن بالنقض بالطريق المرسوم بالقانون. ويكون الطعن بالصورة التي قدم بها مقبولا شكلا.

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة السرقة مع آخر في طريق عام مع حمل سلاح قد شابه القصور في التسيب والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه لم يستظهر توافر الارتباط بين فعل الإكراه والسرقة رغم أن الواقعة كما أثبتها الحكم تفيد أن إعتداف الطاعن على الشرطي كان بقصد النجاة بنفسه بعد أن تخلى عن المحافظة المسروقة واعتبر حمل المطواة ظرفاً مشدداً في السرقة في حين أن حملها ليس مؤثماً فلا يسوغ إعتبارها سلاحاً وظرفاً مشدداً في الجريمة، كما اعتبر المكان الذي وقعت فيه الجريمة طريقاً عاماً رغم أنه مكان مطروق داخل المدينة فلا ينصرف إليه مدلول الطريق العام كظرف مشدد، هذا إلى أن الحكم لم يفتن إلى دفاع الطاعن بأنه أتى بالمحافظة على الأرض قبل ضبطه وأن الواقعة على هذه الصورة تعد جنحة شروع في سرقة أو جنابة شروع في سرقة بظروفها المشددة التي أقامها الحكم في حقه الأمر الذي يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى مما مؤداه أن المجني عليه كان واقفاً أمام الكشك المعد لسداد مقابل استهلاك الكهرباء الكائن بشارع

السودان بمدينة إمبابية وإذا أخرج حافظة نقوده لسداد المستحق عليه مقابل استهلاك الكهرباء فوجيء بالطاعن يخطف الحافظة من يده ويدخلها خمسة جنيهات ويناولها لآخر معه الذي استولى منها على مبلغ أربعة جنيهات وألقاها على الأرض وفر هارباً فأمسك بالطاعن مستغيثاً وحضر إليه شرطيان اقتادا الطاعن إلى مقر الشرطة وفي الطريق أخرج الطاعن مطواة من ملبسه وطعن بها أحد الشرطين وتمكن من الفرار إلا أنهما أحبطا محاولته وتمكنا من ضبطه وتسليمه إلى قسم الشرطة، وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال المجني عليه والشرطين واعتراف الطاعن في محضر جمع الاستدلالات وتحقيق النيابة وهي أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وتؤدي إلى مارتبه الحكم عليها . لما كان ذلك، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه دان الطاعن بجريمة السرقة مع آخر في طريق عام حالة كونه حاملاً سلاحاً المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات وليس بجريمة السرقة بالإكراه فإن النعي على الحكم بالقصور في استظهار ظرف الإكراه في السرقة لا يكون متعلقاً بالحكم المطعون فيه ولا متصلاً به ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن بهذا المنعي لا يكون مقبولاً . لما كان ذلك، وكانت العبرة في اعتبار حمل السلاح ظرفاً مشدداً في حكم الفقرة الأولى من المادة ٣١٥ من قانون العقوبات ليست بمخالفة حملة لقانون الأسلحة والذخائر وإنما تكون بطبيعة هذا السلاح وهل هو معد في الأصل للإعتداء على النفس وعندئذ لا يفسر حمله إلا بأنه لاستخدامه في هذا الغرض ، أو أنه من الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة التي تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل - كالسكين أو المطواة - فلا يتحقق ظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة وهو الأمر الذي خلصت إليه المحكمة في الدعوى المطروحة في حدود حقها . دلت عليه بالأدلة السائغة فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أصاب صحيح القانون ويكون منعي الطاعن عليه في هذا الخصوص غير سديد . لما كان

ذلك، وكان الحكم قد أثبت حصول السرقة في مكان يقع بالطريق العام وهو شارع السودان بمدينة إمبابية - بما لا ينافي فيه الطاعن - وإذا كانت الطرق العامة داخل المدن مملوكة من الطرق العامة في حكم المادة ٣١٥ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٥٩ سنة ١٩٧٠ المنطبقة على واقعة الدعوى فإن ما يعيبه الطاعن على الحكم في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ذلك، وكان ما أورده الحكم في مدوناته تتوافق به جنائية السرقة مع آخر في طريق عام مع حمل سلاح بكافة أركانها كما هي معرفة به في القانون ، وكان النعى بأن الواقعة مجرد جنحة شروع في سرقة أو جنابة شروع في سرقة بظروفها المشددة لتخلي الطاعن عن الحافظة بإلقائها على الأرض قبل ضبطه لا يبدو أن يكون منازعة في الصورة التي اعتنتها المحكمة للواقعة وجدلا موضوعيا في سلطة محكمة الموضوع في استخلاص صورة الواقعة كما ارتسمت في وجدانها مما تستقل بالفصل فيه بغير معقب ، هذا إلى أن محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقيب المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي والرد على كل شبهة يثيرها على استقلال إذ في قضائها بالإدانة استنادا إلى أدلة الثبوت التي أوردتها ما يفيد ضمنا أنها أطرحتها ولم تعول عليها وفضلا عن ذلك فإنه لا مصلحة للطاعن فيما يثيره من أن الواقعة تعد جنابة شروع في سرقة بظروفها المشددة التي أثبتتها المحكمة في حقه طالما أن العقوبة المقررة لها هي الأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات - تدخل في حدود العقوبة المقررة للشروع في هذه الجنابة فإن كل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل - لما كان ماتقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً :



## جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر

(١٠٨)

### الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ القضائية

(١) قتل عمد • قصد جنائي • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

نية القتل. أمر غنى لا يدرك بالحس الظاهر. إستخلاص توافرها من عناصر الدعوى. موضوعي.

(٢) حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما لا يقبل منها » • اثبات « بوجه عام » • متى يبطل التناقض الحكم ؟

(٣) علاقة السببية • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

علاقة السببية في المواد الجنائية . مناط تحقيقها ؟ تقديرها . موضوعي .

(٤) قتل عمد • رابطة السببية • اثبات « خبرة » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

إستظهار الحكم قيام علاقة السببية بين إصابات القتيل وفعل التفريق. وبين وفاته. نقلا عن تقرير الصفة التشريعية . لا تصور .

(٥) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « خبرة » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخير متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندما .

(٦) اشتراك • اتفاق • اثبات « بوجه عام » • سبق إصرار • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •

ثبوت سبق الإصرار في حق المتهمين يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالإتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه منهم .

(٧) قتل عمد • سبق إصرار • فاعل أصلي • جريمة « أركانها » • حكم

تسببيه • تسبيب غير معيب • مسئولية جنائية « التضامن في المسئولية » •

متى يعتبر الشخص فاعلا أصليا . برغم علم إرتكابه فعلا يدخل في الركن المادي للجريمة ؟

(٨) عقوبة « العقوبة المبررة » • تقدير العقوبة • فاعل أصلي • شريك • وصف التهمة • نقض « المصلحة في الطعن » •

عدم جوى النى على الحكم تغير صفة المتهم من شريك في الجريمة إلى فاعل أصلي فيها .  
ما دام أنه عاقب الطامن بالعقوبة المقررة للشريك .

تقدير العقوبة . مرده الواقعة الجنائية وما أحاط بها من ظروف . لا الوصف القانوني لها .

(٩) حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب • اثبات « بوجه عام » • « شهود » • نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها •

عدم قبول النى على الحكم خطأ في الإسناد . متى أقيم على ماله أصل في الأوراق .

(١٠) قتل عمد • اثبات « اعتراف » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب •

تقدير صحة الاعتراف وقيمت في الإثبات وصلوره إختياراً من علمه . موضوعي .

(١١) حكم « مالا يعيبه في نطاق الدليل » • نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها •

الخطأ في الإسناد لا يعيب الحكم . طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

(١٢) قتل عمد • سبق اصرار • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب • سبق الاصرار • ماهيته ؟

(١٣) قتل عمد • سبق اصرار • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه » • تسبیب غیر معيب • نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها •

المبرة في سبق الاصرار بما ينهى إليه الجاني من خطة رسها لتنفيذ الجريمة . ولو قصر زمن هذا التفكير . المنازعة في ذلك أمام محكمة النقض . غير جائزة .

(١٤) اثبات « بوجه عام » • سبق اصرار • قتل عمد • مسئولية جنائية • فاعل أصلي •

توافر ظرف سبق الاصرار . يرتب تضامناً بين المتهمين في المسئولية الجنائية .

١ - من المقرر أن قصد القتل أمر خفي لا يدرك بالحنس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتتم عما يضمرة في نفسه فإن استخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

٢ - من المقرر أن التناقض الذي يعيب الحكم ويبطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينفي بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصدته المحكمة .

٣- من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما أتاه عمداً وهذه العلاقة مسألة موضوعية ينفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتاً أو نفيّاً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاؤه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه .

٤- متى كان الواضح من ملونات الحكم أنه إستظهر علاقة السببية بين إصابات المحنى عليه التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وفعل التغريق الذي قارفه الجناة بدفع المحنى عليه في مياه التربة بعد إحداث إصاباته والضغط على كتفيه وبين وفاته فأورد من واقع ذلك التقرير أن حدوث هذه الإصابات بالمحنى عليه تؤثر على درجة الوعي لديه أو تفقده الوعي ومن شأنها مع الوجود في وسط مائي أن يحدث الغرق وأن الوفاة نشأت عن أسفكسيا الغرق الذي ساهمت فيه هذه الإصابات فإنه ينحسر عن الحكم ما يشره الطاعن من قصور في هذا الصدد .

٥- الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندهما وأكدته لديها - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن النعى على الحكم في هذا الخصوص لا يكون سديداً .

٦- إذا كان من المقرر أن مجرد إثبات ظرف سبق الإصرار على التهمين يلزم عنه الاشتراك بالإتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبينته من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار ، وكان الحكم قد أثبت تصميم التهمين على قتل المحنى عليه فإن ذلك يرتب تضامنا في المسئولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارقه كل منهم محمداً بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه .

٧- لما كان ما أثبتته الحكم كاف بذاته للتدليل على إتفاق الطاعن مع الطاعنين الثاني والثالث والمتهمين الآخرين - المحكوم عليهم غيابيا - على قتل



المحني عليه من معيّنهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصور الجريمة عن باعث واحد وإتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قد قصد قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة المعتدى عليه ومن ثم يصح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات إعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في جريمة القتل العمد المقترن التي وقعت تنفيذاً لذلك التصميم أو هذا الاتفاق .

٨- لما كانت العقوبة المقررة لها على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة الاشتراك في جناية القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الاقتران فإن مجادلته فيما أثبتته الحكم من وصف الجريمة بالنسبة له بإعتباره فاعلاً أصلياً ونعيه على الحكم لعدم توافر ظرف الاقتران لا يكون له محل ولا مصلحة له منه ، ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذته بالرافة وأنها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة بالنسبة له إذ أن تقدير المحكمة للعقوبة مرده ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني الذي تعطيه المحكمة لها ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد .

٩- متى كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن ما حصله الحكم من إعراف الطاعنين الأول والثالث والمتهمين الثاني والرابع والسادس المحكوم عليهم غيابياً له صداه وأصله الثابت في الأوراق فإن ما ينعاه الطاعنان على الحكم بدعوى الخطأ في الإسناد لا يكون له محل بما تنحل معه منازعتهما في سلامة استخلاص الحكم لأدلة الإدانة في الدعوى إلى جدل موضوعي حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة في الدعوى ومصادرتها في عقيدتها وهو مالا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

١٠- من المقرر أن الاعتراف في المواد الجنائية هو من العناصر التي تملك محكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير صحتها وقيمتها في الإثبات فلها بهذه المثابة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه أو إلى غيره من المتهمين قد انتزع منهم بطريق الإكراه بغير معقب عليها

ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — فإن تعيب الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .

١١ — لا يقدح في سلامة الحكم ما أورده من أن المتهم المتوفى قد أصيب بالإغماء أمام وكيل النيابة في حين أن الثابت — على ما يبين من المقررات — أنه أصيب بالإغماء أمام رئيس المباحث عقب القبض عليه فقام بنقله إلى المستشفى وأثبت هذه الواقعة في محضره المؤرخ ٢٥-٥-١٩٨٠ وقام بعرضه على النيابة في ذات التاريخ ، فإنه مع التسليم بأن الأمور جرت بداية وما لا على هذا النحو فإنها ليست بذات أثر على جوهر الواقعة التي اقتنعت بها المحكمة وهي أن هذا المتهم قد أصيب بالإغماء ونقل إلى المستشفى وتوفى بها وفاته طبيعية نتيجة حالته المرضية يستوى في هذا المقام أن يكون قد أصيب بالإغماء أمام وكيل النيابة أو الضابط وأن يقوم هذا الأخير بنقله إلى المستشفى تلقائياً أو تنفيذاً لأمر النيابة ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الإسناد في هذا الصدد لا تكون مقبولة لما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .

١٢ — من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي منها استخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج .

١٣ — ليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضي الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها — طال هذا الزمن أو قصر — بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير ، فما دام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافراً ولا تقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض .

١٤ — إذا كان ما أورده الحكم سائغاً وسليداً ويستقيم به التدليل على تحقق قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين كما هو معرف به في القانون وهو

ما يرتب بينهما وبين من أسهموا في ارتكاب الفعل معهما تضامنا في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محمدا بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه إذ يكفي ظهورهم معا على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الاعتداء على المجني عليه فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجني عليه تنفيذا لهذا القصد والتصميم الذي اتواياه دون تحديد لفعلهما وفعل من كانوا معهما ومحدث الإصابات وفعل التغريق الذي أدى إلى وفاته بناء على ما أقتنعت به للأسباب السائغة التي أوردتها من أن تدبيرهما للجريمة قد أنتج النتيجة التي قصدا إحداثها وهي الوفاة فإن ما يثبته الطاعنان بشأن عدم تحديد الحكم من قام من المتهمين بالاعتداء على المجني عليه بالضرب وإغراقه في المياه وعدم إشارته إلى مساهمة الطاعنين بنصيب قل أو أوفى في هذه الأفعال يكون غير سديد .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخرين بأنهم : ( أولا ) قتلوا ..... عمدا ومع سبق الإصرار بأن يبتوا النية وعقلوا العزم على قتله وأعدوا لذلك سلاحاً نارياً ( بندقية ) وآلات راضة ( عصي وحديدية ) وتوجهوا إليه في مسكنه الذي أيقنوا سلفاً بتواجده به واصطحبوه إلى حيث ضربوه بعصي حديد حتى فقد وعيه وألقوه في ترعة فحدثت إصاباته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ، وقد تقدمت هذه الجناية جنايتان أخريان هما أنه في ذات الزمان والمكان سألني الذكر : ( أ ) سرقوا النقود المينة وصفا وقدرأ بالتحقيقات المملوكة للمجني عليه سالف الذكر و ..... بطريق الإكراه الواقع عليهما بأن انتحلوا صفة الشرطة السريين وهددوهما بسلاح نارى وتمكنوا بتلك الوسيلة من الإكراه من سلب ثقودهما : ( ب ) قبضوا على المجني عليه سالف الذكر بدون وجه حق بأن ادعوا أنهم من رجال الشرطة السريين وتزيا أحدهم بزي عسكري وتوجهوا لمسكنه وأجروا تفتيشه وقبضوا



عليه دون أمر الحكام المختصين . ( ثانيا ) : المتهمين جميعاً أيضاً : أحرزوا بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن ( بندقية ) . وأحالتهم النيابة العامة إلى محكمة جنابات شين الكوم لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . وادعى ( والدى المحبى عليه ) مدنياً قبل المتهمين متضامنين بمبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٢٣٠، ٢٣١ ، ٢٣٤ / ١ ، ٢ ، ٢٨٠ ، ٢٨٢ ، ٢١٣ من قانون العقوبات والمادتين ١ / ١ ، ١ / ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين أرقام ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٩ والجلول رقم ٢ مع تطبيق المادتين ٣٢ / ٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمين ( الطاعنين ) بالأشغال الشاقة المؤبدة عما أسند إليهم وبإلزامهم وآخرين متضامنين بأن يؤدوا للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ مائة جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ

## المحكمة

أولاً : عن الطعن المقدم من الطاعن الأول :

حيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعن الأول هو أن الحكم المطعون فيه إذ دانه بجناية القتل العمد مع سبق الإصرار المقرن بجنايتي سرقة بإكراه وقبض بلبون وجه حق وبجناية إحراز سلاح نارى غير مششخن بغير ترخيص قد شابه القصور والتناقض في التسبيب وانطوى على الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه لم يدل على توافر نية القتل لدى الطاعن تدليلاً كافياً ووقع في تناقض حين استدل على توافر هذه النية بالإصابات التي لحقت بالمحبى عليه رغم أن تقرير الصفة التشريحية الذى عول عليه قد أثبت أن تلك الإصابات أفقدت المحبى عليه الوعي وليس من شأنها إحداث الوفاة التي نشأت عن استفكسيا الفرق بما تنشئ معه علاقة السببية

بين هذه الإصابات والوفاة ، وقد أقام الحكم قضاءه على القطع بأن إصابات المحبى عليه أفقدته الوعي ومن شأنها مع الوجود في وسط مائي أن يحدث الفرق في حين أن الثابت من تقرير الصفة التشريحية أن هذه المساهمة كانت على سبيل الإحتمال لا القطع وفضلا عن ذلك فإن الحكم عاقب الطاعن باعتباره فاعلا أصليا في جناية القتل العمد المقترن وطبق في حقه نص المادة ٢٣٤ / ٢ من قانون العقوبات رغم أن ما أسند إلى الطاعن من أفعال لا يتجاوز الإشتراك في الجريمة مما كان يوجب معاملته بمقتضى المادة ٢٣٥ من ذات القانون التى تنص على عقوبة مخففة بالنسبة للشريك والنزول بالعقوبة إلى السجن في حدود ما ترسمه المادة ١٧ من قانون العقوبات التى أعملتها المحكمة فضلا عن عدم توافر ظرف الاقتران الأمر الذى يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما مؤداه أن المحبى عليه قضى بإدائته وإلزامه بالتعويض في جناية إحداث عاهة بقريب المتهمين الثلاثة الأول أدت إلى إصابته بالشلل وبعد تنفيذه العقوبة والإفراج عنه ما طل في أداء التعويض مما أوغر صدر هؤلاء المتهمين نحوه فاتفق المتهمان الأول ( الطاعن الأول ) والثاني على قتله وتنفيذاً لهذا الاتفاق ومنذ ستة أشهر سابقة على الحادث توجهوا إلى بلدة المتهمين الرابع والسادس وعرضا عليهما ما عقدا العزم عليه فقبلا المساهمة معهما في الجريمة ثم اتفقا ببلورهما مع قريبهما المتهم الثالث ( الطاعن الثاني ) الخفير النظامى ببلدة المحبى عليه على أن يكون في انتظارهم ليراقب الطريق أثناء ارتكابهم الجريمة ، وليلة الحادث توجه المتهمان الأول والثاني بسيارة أولهما إلى بلدة المتهمين الرابع والسادس وصحباهما في السيارة كما صحبهم أيضاً المتهم الخامس ( الطاعن الثالث ) وتوجهوا إلى بلدة المحبى عليه وترجل المتهمون الرابع والخامس والسادس من السيارة وكان الرابع يحمل بندقية والسادس مرتدياً زياً عسكرياً وكان المتهم الثالث في انتظارهم تاركاً منطقة حراسته لهذا الغرض ورافقهم إلى قرب منزل المحبى عليه ثم انتظر لتأمين الطريق بينما اتجه هؤلاء إلى المنزل وطرقوا بابه فرددت والدلة المحبى

عليه في فتحه وعندما استيقظ المحنى عليه وفتح لهم صفحه أحدهم بدعوى أنه هارب من الخدمة العسكرية وأن أخاه اختلس أموالاً أميرية وعاثوا في المنزل تفتيشاً حتى عثروا على مبلغ ٥٣ جنيه وعندما حاولت والدته المحنى عليه استرداد النقود منهم دفعها أحدهم بقبضة يده وقبض على المحنى عليه أمام والديه واقتادوه خارج المنزل فتبعهم والدته حتى غابوا عن بصرها في الظلام ووصلوا به إلى مكان السيارة التي كان ينتظر فيها المتهمان الأول والثاني بجوار شاطئ ترعة وهناك أكملوا خططهم بأن أنهال عليه إثنان منهم ضرباً بأجسام صلبة راضية على مؤخرة رأسه وكفيه وظهره حتى فقد وعيه ثم ألقوا به في مياه الترعة وضغط أحدهم على كفيه حتى توفي بأسفكسيا الفرق : وأورد الحكم على ثبوت هذه الواقعة في حق الطاعن والمحكوم عليهم الآخرين أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات ومن اعتراف المتهمين الأول (الطاعن الأول) والثاني والرابع والخامس (الطاعن الثالث) والسادس ومن أقوال المتهم الثالث (الطاعن الثاني) ومن تحريات الشرطة ومن تقرير الصفة التشريحية وهي أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعنين بها وتؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد استظهر نية القتل في قوله : وتستخلص المحكمة هذه النية من أن المتهمين في قبضهم على المحنى عليه من منزله لا يمكن أن يكون لمجرد ضربه ضرباً يعجزه لأن ذلك كان ميسوراً لمن دخلوا المنزل منهم بحجة أنهم من رجال المباحث ثم اقتياده إلى شاطئ ترعة النعناعية حيث أنهال عليه إثنان منهم بالضرب على مؤخرة رأسه وكفيه وظهره بأجسام صلبة راضية حتى فقد الوعي ثم ألقوه في الترعة وضغط أحدهم على كفيه حتى مات بأسفكسيا الفرق مما يقطع بتوافر نية إزهاق الروح . كما نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية بما له أصله الثابت من الأوراق - على ما يبين من المفردات المضمومة - أن المحنى عليه مصاب بجرح رضى يمين مؤخر الرأس خلف الأذن اليمنى ومثله بمؤخر الرأس خلف الأذن اليسرى وإنسكاكات دموية غزيرة بأعلا الظهر والكفين الأيمن والأيسر ويجوز حدوث هذه



الإصابات من أجسام صلبة راضية أيا كان نوعها وأن من شأنها أن تؤثر على درجة الوعي أو تفقد المحنى عليه الوعي كما أن من شأنها مع الوجود في وسط مائي أن يحدث الغرق وأن الوفاة حدثت نتيجة أسفكسيا الغرق الذي ساهمت فيه هذه الإصابات . ولما كان من المقرر أن قصد القتل أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتها الجاني وتتم عما يضمره في نفسه فإن إستخلاص هذه النية من عناصر الدعوى موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وإذا ما كان الحكم المطعون فيه قد ساق على قيام هذه النية تدليلاً سائغاً واضحاً في إثبات توافرها لدى الطاعن على ما تقدم وكان الحكم لم يقتصر في إستظهار نية القتل على الاستدلال بالإصابات التي أحدثها الجناة بالمحنى عليه - كما يدعى الطاعن في طعنه - بل ومن تغريقه في مياه التربة والضغط على كتفيه حتى توفي نتيجة أسفكسيا الغرق وبما لا يتعارض مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية على النحو السالف ذكره وهو إستخلاص سائغ لا تناقض فيه فإن حالة التناقض والتخاذل تنحسر عن الحكم المطعون فيه لما هو مقرر من أن التناقض الذي يعيب الحكم ويطله هو الذي يقع بين أسبابه بحيث ينشأ بعضها ما أثبتته البعض الآخر ولا يعرف أي الأمرين قصده المحكمة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في شأن إستدلاله على توافر نية القتل يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن علاقة السببية في المواد الجنائية علاقة مادية تبدأ بالفعل الذي اقترفه الجاني وترتبط من الناحية المعنوية بما يجب عليه أن يتوقعه من النتائج المألوفة لفعله إذا ما آتاه عمداً وهذه العلاقة مسألة موضوعية يتفرد قاضي الموضوع بتقديرها ومتى فصل فيها إثباتاً أو نقياً فلا رقابة لمحكمة النقض عليه ما دام قد أقام قضاءه في ذلك على أسباب تؤدي إلى ما انتهى إليه ، وإذا كان الواضح من مدونات الحكم أنه إستظهر علاقة السببية بين إصابات المحنى عليه التي أورد تفصيلها عن تقرير الصفة التشريحية وفعل التغريق الذي قارقه الجناة بدفع المحنى عليه في مياه التربة بعد أحداث إصاباته والضغط على كتفيه وبين وفاته فأورد

من واقع ذلك التقرير أن حدوث هذه الإصابات بالمجنبي عليه تؤثر على درجة الوعي لديه أو تفقده الوعي ومن شأنها مع الوجود في وسط مائي أن يحدث الغرق وأن الوفاة نشأت عن أسفكسيا الغرق الذي ساهمت فيه هذه الإصابات فإنه ينحسر عن الحكم ما يثيره الطاعن من قصور في هذا الصدد ، أما ما يثيره الطاعن في خصوص إعتداد الحكم على تقرير الصفة التشريحية مع أنه يبنى على الترجيح لا القطع في خصوص إسهام الإصابات في حدوث الغرق ففضلا عن أن الطبيب الشرعي قد قطع بذلك في تقريره - على ما يبين من المفردات - فهو مردود بأن الأصل أن لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبر في تقريره متى كانت وقائع الدعوى قد أيدت ذلك عندها وأكدت له لديها - كما هو واقع الحال في الدعوى المطروحة - ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على ثبوت ظرف سبق الإصرار بما ينتج من وجوه الأدلة السائغة بما لا مطعن عليه من الطاعن ، وإذا كان من المقرر أن مجرد إثبات ظرف سبق الإصرار على المتهمين يلزم عنه الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه من المصيرين عليها وليست المحكمة ملزمة ببيان وقائع خاصة لإفادة الاتفاق غير ما تبيته من الوقائع المفيدة لسبق الإصرار ، وكان الحكم قد أثبت تصميم المتهمين على قتل المجنبي عليه فإن ذلك يرتب تضامناً في المسؤولية يستوى في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى ساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه ، هذا إلى أن ما أثبتته المحكمة كاف بذاته للتدليل على اتفاق الطاعن مع الطاعنين الثاني والثالث والمتهمين الآخرين - المحكوم عليهم غيابيا - على قتل المجنبي عليه من معيبتهم في الزمان والمكان ونوع الصلة بينهم وصدور الجريمة عن باعث واحد واتجاههم وجهة واحدة في تنفيذها وأن كلا منهم قصد قصد الآخر في إيقاعها بالإضافة إلى وحدة الحق المعتدى عليه ومن ثم يصح طبقاً للمادة ٣٩ من قانون العقوبات إعتبار الطاعن فاعلاً أصلياً في جريمة القتل العمد المقترن التي وقعت تنفيذاً لذلك التصميم أو هذا

الإتفاق ، وفضلا عن ذلك فإنه لما كانت العقوبة المقررة المقضى بها على الطاعن - وهي الأشغال الشاقة المؤبدة - تدخل في نطاق العقوبة المقررة للجريمة الاشتراك في جناية القتل العمد مع سبق الإصرار مجردة من ظرف الاقتران فإن مجادلته فيما أثبتته الحكم من وصف الجريمة بالنسبة له بإعتباره فاعلا أصليا ونعيه على الحكم لعدم توافر ظرف الاقتران لا يكون له محل ولا مصلحة له منه ، ولا يغير من ذلك القول بأن المحكمة قد أخذته بالرأفة وأنها كانت عند تقدير هذه العقوبة تحت تأثير الوصف الذي أعطته للواقعة بالنسبة له إذ أن تقدير المحكمة للعقوبة مرده ذات الواقعة الجنائية التي قارفها الجاني وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني الذي تعطيه المحكمة لها ومن ثم فإن النعي على الحكم المطعون فيه بدعوى الخطأ في تطبيق القانون يكون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن هذا الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

ثانياً : عن الطعن المقدم من الطاعنين الثاني والثالث :

وحيث إن مبنى الطعن المقدم من الطاعنين الثاني والثالث هو أن الحكم المطعون فيه إذ دأبهما بجناية القتل العمد مع سبق الإصرار المقترن بجنايتي سرقة بإكراه وحبس بلون وجه حق وبجناية إحراز سلاح ناري غير مششخن بغير ترخيص قد شابه الخطأ في الإسناد والقصور في التسيب وانطوى على الفساد في الاستدلال والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه نسب إلى إعراف الطاعن الأول والمتهمين الثاني والرابع والسادس - على خلاف الثابت بالأوراق أن الطاعن الثاني كان في انتظارهم ورافق المتهمين الرابع والسادس والطاعن الثالث في طريقهم إلى مسكن المحني عليه وانتظرهم في الخارج لمراقبة الطريق وأنهم صحبوا معهم الطاعن الثالث في طريقهم إلى مكان الحادث لذات الغرض الذي اتفقوا عليه ، كما أسند إلى الطاعن الثالث إعرافه بمصاحبة المتهمين الأربعة سألني الذكر في سيارة الطاعن الأول إلى بلدة المحني عليه وأنه دخل معهم منزل المحني عليه بدعوى أنهم من رجال المباحث واستولى من المنزل



على مبلغ ٥٣ ج ثم اقتادوا المحبى عليه بعد القبض عليه إلى حيث تمت جريمة قتله رغم خلو إعرافه من ذلك ، هذا إلى أن الطاعنين دفعاً ببطان هذه الإعرافات لصدورها تحت تأثير الإكراه والتعذيب من رجال الشرطة بدلاله وفاة المتهم « . . . . . » نتيجة التعذيب وقد أطرحت الحكم هذا الدفاع قولاً منه بأن وفاته كانت طبيعية بعد إصابته بالإغماء أمام وكيل النيابة المحقق مع أن الثابت في الأوراق أن هذا المتهم لم يمثل أمام وكيل النيابة لإصابته بالإغماء أمام ضابط المباحث الذى قام بنقله إلى المستشفى، وفضلاً عن ذلك فإن ما أورده : الحكم بيانا لنية القتل وظرف سبق الإصرار لا يكتفى لإستظهارهما والإستدلال على توافرهما فى حق الطاعنين وقد عاقبهما الحكم باعتبارهما فاعلين أصليين فى جريمة القتل العمد رغم أنه لم يحدد المتهمين الذين قاموا بالإعتداء على المحبى عليه بالضرب وتغريقه فى المياه ولم ينسب إلى الطاعنين المساهمة فى هذه الأفعال ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن ما حصله الحكم من اعتراف الطاعنين الأول والثالث والمتهمين الثانى والرابع والسادس المحكوم عليهم غيابياً له صداه وأصله الثابت فى الأوراق فإن ما يتعاه الطاعنان على الحكم بدعوى الخطأ فى الإسناد لا يكون له محل بما تنحل معه منازعتهما فى سلامة استخلاص الحكم لأدلة الإدانة فى الدعوى إلى جدل موضوعى حول تقدير المحكمة للأدلة القائمة فى الدعوى ومصادرتها فى عقيدتها وهو مالا تقبل إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض لما دفع به الطاعنان من بطلان اعتراف المتهمين لأنه وليد إكراه وتعذيب بدلالة وفاة أحد المتهمين نتيجة التعذيب ورد عليه بقوله « وتشيع المحكمة عن هذا الدفاع جملة وتفضيلاً إذ الثابت أن . . . . . أصيب بالإغماء أمام وكيل النيابة المحقق بـجلسة ٢٥ - ٥ - ١٩٨٠ فنقل إلى المستشفى للعلاج حيث وافاه أجله فى يوم ٣٠ - ٥ - ١٩٨٠ فكلفت النيابة لجنة من أطباء مستشفى منوف العام بكتابة تقرير مطول عن سبب الوفاة وقد انتهت هذه اللجنة إلى أن الوفاة

طبيعية نتيجة المرض من ضغط الدم وأن السحجة المستديرة وقطرها أقل من نصف سنتيمتر بأسفل ساقه اليمنى مغطاة بقشرة ومضى عليها أكثر من عشرة أيام وتحدث من الارتطام بجسم صلب وقد انتهى الطبيب الشرعى فى تقريره المؤرخ ٣٠ - ٦ - ٨٠ إلى ما يؤيد رأى اللجنة الطبية عن الإصابة بالساق اليمنى - السحج - وأن وفاته نتيجة ارتفاع شديد مفاجيء فى ضغط الدم وما صاحب ذلك من نزيف على سطح المخ وساعدت على ذلك حالة المتوفى المرضية المزمنة الموصوفة بالقلب والرئتين ، فالاستدلال على أن أقوال المتهمين لم تكن وليدة إرادة حرة بوفاة المذكور يكون استدلال غير صحيح بعد إجماع رأى أهل الخبرة على أن الوفاة طبيعية نتيجة حالة مرضية مزمنة وصفها الطبيب الشرعى تفصيلا بتقرير الصفة التشريحية وقد أصابت النيابة العامة فيما فعلت فسدت بذلك على المتهمين كل ذريعة لهم فى هذا الخصوص ، ونيس أدل على أن أقوال المتهمين كانت وليدة إرادة حرة أن بعض من اعترف منهم قد جاهد فى تخفيف مسئوليته ملقيا بعبء الجرم على الآخرين فى حين لاذ البعض بالإنكار التام عن نفسه وليس هذا شأن من يكون واقعا تحت إكراه ، وكان خير شاهد على هذا هو عدم تطابق أقوالهم ولو كانت بإملاء رجال المباحث كما زعم المتهمون لكانت أقرب إلى التطابق لاتحاد مصدرها ولهذا كله ولاطمئنان المحكمة إلى أدلة الثبوت السابق سردها يكون دفاع المتهمين منهاراً من أساسه ، ولما كان الطاعنان لايماريان فى صحة ما نقله الحكم عن التقارير الفنية فى معرض رده على دفاعهما ، وكان هذا الذى رده الحكم على ما أثير بشأن تعيب اعتراف المتهمين سائغاً فى تفنيده وفى نفي أية صلة له بأى نوع من الإكراه ، وكان من المقرر أن الاعتراف فى المواد الجنائية هو من العناصر التى تمتلك محكمة الموضوع كامل الحرية فى تقدير صحتها وقيمتها فى الإثبات فلها بهذه المثابة أن تقرر عدم صحة ما يدعيه المتهم من أن الاعتراف المعزى إليه أو إلى غيره من المتهمين قد انتزع منهم بطريق الإكراه بغير معقب عليها ما دامت تقيم تقديرها على أسباب سائغة - كما هو الحال فى الدعوى المطروحة - فإن تعيب الحكم فى هذا الخصوص يكون



في غير محله . ولا يقدح في سلامة الحكم في هذا الصدد ما أورده من أن المتهم المتوفى قد أصيب بالإغماء أمام وكيل النيابة في حين أن الثابت — على ما بين من المفردات — أنه أصيب بالإغماء أمام المقدم « ... » رئيس المباحث عقب القبض عليه فقام بنقله إلى المستشفى وأثبت هذه الواقعة في محضره المؤرخ ٢٥ - ٥ - ١٩٨٠ وقام بعرضه على النيابة في ذات التاريخ، فإنه مع التسليم بأن الأمور جرت بداية ومآلاً على هذا النحو فلها ليست بذات أثر على جوهر الواقعة التي أقتنعت بها المحكمة وهي أن هذا المتهم قد أصيب بالإغماء ونقل إلى المستشفى وتوفى بها وفاة طبيعية نتيجة حالته المرضية يستوى في هذا المقام أن يكون قد أصيب بالإغماء أمام وكيل النيابة أو الضابط وأن يقوم هذا الأخير بنقله إلى المستشفى تلقائياً أو تنفيذاً لأمر النيابة ومن ثم فإن دعوى الخطأ في الإسناد في هذا الصدد لا تكون مقبولة لما هو مقرر من أنه لا يعيب الحكم الخطأ في الإسناد طالما لم يتناول من الأدلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة . لما كان ذلك، وكان ما يعيب الطاعنان في شأن تدليل الحكم على نية القتل قد سبق الرد عليه لدى بحث أوجه الطعن المقدم من الطاعن الأول فإن النعي على الحكم في هذا الصدد بالقصور أو الفساد في الاستدلال يكون غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم قد عرض لظرف سبق الإصرار وأثبتته في حق الطاعنين والمتهمين الآخرين في قوله « الثابت مما تقدم أن الجناة قد انتهوا بتفكير هادئ إلى الخطوة السابقة بعد بيانها من انتحال صفة رجال المباحث لإقتحام منزل المحبى عليه للقبض عليه واقتياده إلى حيث يزعمون روحه انتقاماً منه لما صار إليه أمر خال أولهم وقريب الثاني والثالث منهم المدعو ... » الذي كان قد أدين المحبى عليه بإحداث عاهته التي ألزمته الفراش ومما طلة المحبى عليه في أداء ما قضى به عليه من تعويض مما جعل الجانبان الأول والثاني يترددان على زميلتهما الرابع والسادس ببلدتهما أكثر من مرة لتنفيذ ما عقدوا العزم عليه من شهر علة سابقة على يوم الحادث ولا يقدح في توفر سبق الإصرار في حق الجانبين الثالث والخامس ( الطاعنين الثاني والثالث ) أن هذا الخامس لم يعلم بالجريمة إلا والسيارة تقل الجناة إلى



مشرح الجريمة بل أن هذا يدل على أنه إذ وافق عليها وشارك في تنفيذها كان بعيداً كل البعد عن ثورة الانفعال هادئ النفس وأعمل فكره في روية وانتهى به الأمر إلى المشاركة في التنفيذ ، والأمر كذلك بالنسبة للخفير النظامي ثالث الجناة الذي كان في استقبال الجناة وأرشد من توجه منهم إلى منزل المجنى عليه وظل يرقب لهم الطريق تنفيذاً للمخطط الإجرائي المعد من قبل ولم يعد إلى منطقة حراسته إلا بعد أن انتهت المأمورية التي كان مكلفاً بها بعد قتل المجنى عليه وانصراف باقي الجناة . ولما كان من المقرر أن سبق الإصرار حالة ذهنية تقوم في نفس الجاني قد لا يكون لها في الخارج أثر محسوس يدل عليها مباشرة وإنما هي تستفاد من وقائع وظروف خارجية يستخلصها القاضي لأمستها استخلاصاً ما دام موجب هذه الوقائع والظروف لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج ، وليست العبرة في توافر ظرف سبق الإصرار بمضي الزمن لذاته بين التصميم على الجريمة ووقوعها - طال هذا الزمن أو قصر - بل العبرة هي بما يقع في ذلك الزمن من التفكير والتدبير ، فما دام الجاني انتهى بتفكيره إلى خطة معينة رسمها لنفسه قبل تنفيذ الجريمة كان ظرف سبق الإصرار متوافراً ولا تقبل المنازعة فيه أمام محكمة النقض ، وإذا كان ما أورده الحكم فيما سلف سائغاً وسديداً ويستقيم به التدليل على تحقق قيام ظرف سبق الإصرار في حق الطاعنين كما هو معروف به في القانون وهو ما يرتب بينهما وبين من أسهموا في ارتكاب الفعل تضامناً في المسؤولية يستوي في ذلك أن يكون الفعل الذي قارفه كل منهم محدداً بالذات أو غير محدد وبصرف النظر عن مدى مساهمة هذا الفعل في النتيجة المترتبة عليه إذ يكفي ظهورهم معاً على مسرح الجريمة وقت ارتكابها وإسهامهم في الاعتداء على المجنى عليه فإذا ما أخذت المحكمة الطاعنين عن النتيجة التي لحقت بالمجنى عليه تنفيذاً لهذا القصد والتصميم الذي انتوياه دون تحديد لفعلهما وفعل من كانوا معهما ومحدث الإصابات

وفعل التفريق الذى أدى إلى وفاته بناء على ما اقتنعت به للأسباب السابقة التى أوردتها من أن تدبيرها للجريمة قد أنتج النتيجة التى قصدت إحداثها وهى الوفاة فإن ما يثيره الطاعنان بشأن عدم تحديد الحكم من قام من المتهمين بالإعتداء على المحنى عليه بالضرب وإخراقه فى المياه وعدم إشارته إلى مساهمة الطاعنين بنصيب قل أو أوفى فى هذه الأفعال يكون غير سليم. لما كان ما تقدم، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

## جلسة ١٤ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جيمه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر

(١٠٩)

### الطعن رقم ٦٧٧٧ لسنة ٥٢ القضائية

محاكم جنائية « اختصاصها » • اختصاص « الاختصاص بالمسائل الفرعية » •  
نقض « أسباب الطعن » • ما يقبل منها » •

إختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها . ما لم ينص القانون على خلاف ذلك . المادة ٢٢١ إجراءات جنائية .

المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضائها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة ، ومتى كان ذلك فإنه كان متعيناً على المحكمة — وقد تبين لزوم الفصل في ملكية العقار محل النزاع للقضاء في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها — أن تتصدى بنفسها لبحث عناصر هذه الملكية والفصل فيها فإن امتشكل الأمر عليها أو استعصى استعانت بأهل الخبرة وما تجر به هي من تحقيقات مؤدية حتى يتكشف لها وجه الحق ، أما وإنها لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية والإحالة

### الوقائع

أقام المدعيان بالحقوق المدنية دعواهما بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الأذربكية ضد المطعون ضده بوصف أنه بدائرة قسم الأذربكية — محافظة



القاهرة : انتحل صفة غير صحيحة واستخدم طرقاً إحتيالية للتصرف في مال ثابت ليس ملكاً له وليس له حق التصرف فيه لسلب ثروتهما وطلباً عقابه بالمادة ٣٣٦ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يدفع لهما مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح الأزبكية قضت حضورياً باعتبارياً عملاً بمادة الإتهام بمعاينة المتهم بالحبس لمدة سنة مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعين بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . استأنف المحكوم عليه . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبرائة المتهم من التهمة المستندة إليه ورفض الدعوى المدنية .

قطع الأستاذ ..... المحامي عن الأستاذ ..... المحامي نيابة عن المدعين بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض . الخ .

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه المدعيان بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة النصب ورفض الدعوى المدنية قد خالف القانون ذلك بأنه تخلى عن اختصاصه بالفصل في ملكية العقار محل النزاع بدعوى انعقاد الاختصاص بذلك للمحكمة المدنية التي لم تفصل فيه بعد والتفت عن الأصل الثابت في المحاكمة الجنائية من أن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أحال في بيان واقعة الدعوى إلى الحكم المستأنف أسس قضاءه بالبراءة ورفض الدعوى المدنية على قوله : « وحيث إن القول بالفصل فيها إذا كان المتهم قد باع ملك

الغير من عدمه راجع إلى ما يقرره القضاء المدني في موضوع النزاع وواضح من الأوراق أن ذلك النزاع مطروح أمام محكمة النقض التي لم تقل كلمتها فيه للآن ومن ثم لا يمكن أن يسند إلى المتهم قيامه ببيع ملك الغير وعليه يتعين القضاء بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم ورفض الدعوى المدنية. وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم ينطوي على مخالفة للقانون ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢٢١ من قانون الإجراءات الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك دون أن تتقيد بالأحكام المدنية التي صدرت أو تعلق قضائها على ما عساه أن يصدر من أحكام بشأن نزاع مدني قائم على موضوع الجريمة، ومتى كان ذلك فإنه كان متعيناً على المحكمة - وقد تبينت لزوم الفصل في ملكية العقار محل النزاع للقضاء في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها - أن تتصدى بنفسها لبحث عناصر هذه الملكية والفصل فيها فإن استشكل الأمر عليها واستعصى استعانت بأهل الخبرة وما تجريه هي من تحقيقات مؤدية حتى يتكشف لها وجه الحق، أما وإنها لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يستوجب نقضه بالنسبة إلى الدعوى المدنية والإحالة مع إلزام المطعون ضده المصاريف وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن الأخرى.

## جلسة ١٧ من إبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، محمد حسين لبيب وحسن عميرة

(١١٠)

### الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٢ القضائية

(١) رشوة • موظف عمومي • مكلف بخدمة عامة •

نص المادة ١٠٤ عقوبات المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي عدلت صور الرشوة .  
مطلقاً يتسع مدلوله لإستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو  
سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها .

استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة ، كصورة من صور الرشوة التي  
عدها المادة الأخيرة مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح أو التعليمات  
بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها .

تقاضي الموظف مقابل على الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في هذا النص .  
رشوة . تستوجب العقاب . مثال .

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • دفاع « الإخلال بحق  
الدفاع • ما لا يوفره » • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » •

عدم التزام المحكمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية . إستفادة الرد دلالة من أدلة الثبوت  
التي أوردتها في حكمها .

١ - لما كانت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩  
لسنة ١٩٥٣ التي عدلت صور الرشوة وجاء نصها في ذلك مطلقاً من كل قيد  
بحيث يتسع مدلوله لإستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف  
وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على  
الوجه السوي الذي يكفل دائماً أن تجرى على سنن قويم . ولما كان المشرع قد  
استهدف من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة



إلى عدتها المادة ١٠٤ معدلة من قانون العقوبات. ولا أوسع من أمثال الوظيفة التي تنص عليها القوانين والوائح أو التعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها. ( فإذا تقاضى الموظف مقابلاً على الإخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع من هذا النص كان فعله رشوة مستوجباً العقاب ) وإذا كان الحكم المطعون فيه قد استظهر أن الطاعن وهو باحث بمراقبة الخبرة الحسائية بحمرك الإسكندرية ورئيس اللجنة التي أرسلت إلى الجمعية لبحث موضوع الغرامة التي فرضتها مصلحة الجمارك وكان الطاعن لا يدعى بخلاف ذلك فإن ما يثيره في هذا الصدد يكون في غير محله .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفاع الطاعن واطرحه في قوله. إن الأمر في خصوص هذه الغرامة يدخل في اختصاصه فهو الذى يبدى الرأى فيه ويجب عليه إبداء هذا الرأى بما يتفق والقانون دون أن يقتضى عن ذلك أى مبلغ من قوى الشأن وإن فعل كان مقتضياً لرشوة وهو ما ارتكبه المتهم بإعترافه فإنه يستقيم بذلك الرد على دفاع الطاعن . ولم يكن الحكم بحاجة بعد هذا الذى أثبتته في حق الطاعن أن يرد استقلالاً على هذا الدفاع لأنه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحيها المختلفة طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها ويكون ما يثيره في هذا الصدد على غير أساس .

## الوقائع

أهت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم شبرا محافظة القاهرة : - بصفته موظفاً عمومياً باحث أول بمراقبة الخبرة الحسائية بمصلحة الجمارك طلب وأخذ رشوه للإخلال بواجبات وظيفته بأن طلب من ..... رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية لصناع الأثاث والتجارة مبلغ خمسمائة جنيه أخذ منه مبلغ ثلاثمائة جنيه على سبيل الرشوة مقابل العمل على إعفاء الجمعية المذكورة من سداد الرسوم الجمركية المستحقة على رسالة الأخشاب التي

استوردتها. وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة. محكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة قضت بحضورياً عملاً بالمادتين ١٠٣، ١٠٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغاً قدره ألفان من الجنيهات.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

### الحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الإرتشاء قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأن الطاعن ليس له إختصاص معلوم أو مزعوم بأداء العمل الذى قيل بأن الجعل دفع ثمن له وهو إعفاء الجمعية التعاونية لصناع الأثاث والتجارة من الرسوم التى تطالبها بها مصلحة الجمارك إلا أن الحكم أثبت له هذا الاختصاص على غير سند ، كما دفع الطاعن التهمة المسندة إليه بأن ما طلبه أو أخذه كان أجر تحرير مذكرات لإعفاء الجمعية من الرسوم الجمركية وهو عمل غير وظيفي إلا أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بهذا الدفع ولم يرد عليه . كل ذلك مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما محصله أن الجمعية التعاونية لصناع الأثاث أستوردت كمية من أخشاب الأبلكاش وقد فرضت عليها مصلحة الجمارك غرامة قدرها ستة وأربعون ألفاً من الجنيهات وأرسلت إلى الجمعية لجنة برئاسة الطاعن كباحث بمراقبة الخبرة الحسابية بمحرك

الإسكندرية لبيان مدى التزام الجمعية بأداء تلك الغرامة إلا أنه أخذ يفاوض رئيس مجلس إدارة الجمعية ونائبه في أن يعفى الجمعية من الغرامة وذلك مقابل أن يدفع له ٦٪ من قيمة الغرامة يأخذ منها خمسمائة جنيه مقدماً والباقي بعد تمام الإعفاء فأبلغ رئيس مجلس إدارة الجمعية ، أعضاء الرقابة الإدارية وتم ضبط الطاعن ومعه ٣٠٠ جنيه في جيبه وإذا ذاك أقر بأنه قبض هذا المبلغ أجراً له مقابل تحرير مذكرات باسم الجمعية لإعفائها من الغرامة المفروضة عليها من مصلحة الجمارك . ودلل الحكم على هذه الواقعة بما ينتجها من وجوه الأدلة وهي شهادة شهود الإثبات . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٠٤ من قانون العقوبات المعدلة بالقانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي عدلت صور الرشوة وجاء نصها في ذلك مطلقاً من كل قيد بحيث يتسع مدلوله لإستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذي يكفل دائماً أن تجرى على سنن قويم . ولما كان المشرع قد إستهدف من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة التي عدلتها المادة ١٠٤ معدلة من قانون العقوبات مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح أو التعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها . ( فإذا تقاضى الموظف مقابلاً على الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع من هذا النص كان فعله رشوة مستوجبا العقاب ) وإذا كان الحكم المطعون فيه قد إستظهر أن الطاعن وهو باحث بمراقبة الخبرة الحسابية بجمرك الإسكندرية ورئيس اللجنة التي أرسلت إلى الجمعية لبحث موضوع الغرامة التي فرضتها مصلحة الجمارك وكان الطاعن لا يدعى خلاف ذلك فإن ما يشير به في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض لدفاع الطاعن وأطرحه في قوله « أن الأمر في خصوص هذه الغرامة يدخل في إختصاصه فهو الذي يبدى الرأي فيه ويجب عليه إبداء هذا الرأي بما يتفق والقانون دون أن يقتضى عن ذلك أى مبلغ من ذوى الشأن وأن فعل كان مقتضياً لرشوة وهو ما أرتكبه المتهم بإعترافه »



فلأنه يستقيم بذلك الرد على دفاع الطاعن . ولم يكن الحكم بحاجة بعد هذا الذي أثبتته في حق الطاعن أن يرد إستقلاً على هذا الدفاع لأنه لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تلتزم المحكمة بمتابعة المتهم في مناحيها المختلفة طالما أن الرد يستفاد دلالة من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها ويكون ما يشره في هذا الصدد على غير أساس . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعاً .

## جلسة ١٨ من أبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية العادة  
المستشارين : حسن عمار ، مسعد الساعى ، أحمد سفيان ومحمود البارودى

(١١١)

### الطعن رقم ٦٧٩٢ لسنة ٥٢ القضائية

(١) نقض « المصلحة فى الطعن » « أسباب الطعن » مالا يقبل منها » • نيابة عامة • طعن « المصلحة فى الطعن » •

حق النيابة العامة فى الطعن رهن بتوافر المصلحة لما أو للمحكوم عليه .

(٢) اختصاص « الاختصاص الولائى » • دفع « الدفع بعدم الاختصاص » •

حكم « تسببيه » • تسبب غير معيب » • نقض « أسباب الطعن » مالا يقبل منها » •

عدم جدوى نعى النيابة العامة على الحكم بأنه لم يقض بعدم الإختصاص. لكون المطعون ضده من العسكريين . ما دام قد قضى بالبراءة لعدم ثبوت الواقعة .

(٣) نيابة عامة • نقض « المصلحة فى الطعن والصفة فيه » • « أسباب الطعن

مالا يقبل منها » • طعن « الصفة فى الطعن »

المصلحة العامة التى تحمى النيابة العامة لا تتسع لحماية المصالح المالية للأفراد. ولا يحق لها الطعن لمصلحة شخص لم يكن طرفا فى الحكم المطعون فيه .

١ - الأصل أن النيابة العامة فى مجال المصلحة العامة أو الصفة فى الطعن

هى خصم عادل تختص بمركز قانونى خاص إذ تمثل الصالح العام وتسعى فى تحقيق موجبات القانون إلا أنها تتقيد فى ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة فى الطعن فإن طعنها لا يقبل عملا بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى .

٢ - لما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى براءة المطعون ضده من تهمة حيازة المخدر بقصد الاتجار المسندة إليه على أساس عدم ثبوت الواقعة فى حقه للأسباب السائغة التى أوردها ، فإنه لا جدوى للنيابة - الطاعنة -

من النعى على الحكم أنه لم يقض بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لكون المطعون ضده من العسكريين في تاريخ الحادث ، ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

٣ - المصلحة العامة التي تحميها النيابة العامة لا تتسع لحماية المصالح المالية للأفراد ، ومن ثم فلا يحق لها الطعن لمصلحة مالك تلك السيارة والذي لم يكن طرفاً في الحكم المطعون فيه . ويكون النعى على الحكم في هذا الخصوص في غير محله .

## الوقائع

أهتت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : حاز بقصد الإتجار جوهراً ( حشيش ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للقيد الوصف الواردين بقرار الإتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضورها عملاً بالمادتين ١/٣٠٤ ، ٢/٣٨١ من قانون الإجراءات الجنائية مع تطبيق المادة ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ببراءة المتهم من التهمة المستندة إليه ومصادرة المادة المخدرة والأدوات والسيارة المضبوطة .

قطعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذا قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة حيازة جوهرة مخدر بقصد الإتجار ومصادرة السيارة المضبوطة قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يقض بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى رغم أن المطعون ضده من العسكريين ولا ارتباط بين مانسب إليه والمحكوم عليه الآخر في الدعوى ، هذا إلى أنه قضى بمصادرة



السيارة المضبوطة رغم أن من بين ما أستند إليه في قضائه ببراءة المطعون ضده أن تلك السيارة بيعت لآخر قبل الحادث وأن مشتريها قرر بأنه هو الذي كان يقودها وتركها قبل ضبطها ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة العامة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص إذ تمثل الصالح العام وتسمى في تحقيق موجبات القانون إلا أنها تتقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليه مصلحة في الطعن فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى — لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى براءة المطعون ضده من تهمة حيازة المخدر بقصد الاتجار المسندة إليه على أساس عدم ثبوت الواقعة في حقه للأسباب السائغة التي أوردتها ، فإنه لا جدوى للنيابة — الطاعنة — من النعي على الحكم أنه لم يقض بعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى لكون المطعون ضده من العسكريين في تاريخ الحادث ، ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من بين ما أستند إليه الحكم المطعون فيه في قضائه ببراءة المطعون ضده إطمئنان المحكمة لما قرره . . . . . تأييداً لدفاع المطعون ضده من أنه اشترى السيارة المضبوطة قبل الحادث وأنه هو الذي كان يقودها وتركها قبل ضبطها ، فإن المطعون ضده وهو ليس مالكا للسيارة المحكوم بمصادرتها لا يكون له مصلحة في هذا الطعن . لما كان ذلك ، وكانت المصلحة العامة التي تحميها النيابة العامة لا تنسج لحماية المصالح المالية للأفراد ، ومن ثم فلا يحق لها الطعن لمصلحة مالك تلك السيارة والذي لم يكن طرفاً في الحكم المطعون فيه ، ويكون النعي على الحكم في هذا الخصوص في غير محله . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه، موضوعاً .

## جلسة ١٩ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد يونس ثابت ، فوزى المملوك ، راغب عبد الظاهر وعبد الرحيم نافع

(١١٢)

### الطعن رقم ٦٧٩٩ لسنة ٥٢ القضائية

(١) اختلاس • جريمة « اركانها » • موظفون عموميون • نقض « اسباب الطعن »  
ما يقبل منها •

مناط العقاب طبقاً للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ؟

(٢) اختلاس • حكم « تسببيه » • تسبب معيب • نقض « اسباب الطعن »  
ما يقبل منها •

مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي . لا يمكن بذاته أن يكون دليلاً على حصول  
الاختلاس .

(٣) اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه » • تسبب معيب •  
الأحكام الجنائية : وجوب أن تبنى على الجزم واليقين بيانات حكم الإدانة . المادة ٣١٠ أ.ج.  
المراد بالتسبب المعبر ؟

عدم بيان الحكم بوضوح وتفصيل مفردات الأشياء التي اقتصت المحكمة باختلاسها والمتبعة  
للمبلغ وإكفائه بالإحالة إلى كشف الجرد دون إيراد مضمونها وإتخاذ من العجز بذاته دليلاً على  
وقوع الاختلاس . يعيب الحكم .

١- لقد فرض القانون العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات  
على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط  
إنصراف نيته بإعتباره حائزاً له إلى التصرف فيه على إعتبار أنه مملوك له  
وهو معنى مركب من فعل ماضى هو التصرف في المال ومن عامل معنوى  
يقترن به وهونية إضاعة المال على ربه .

٢- من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن  
أن يكون بذاته دليلاً على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً  
عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر .

٣- لما كانت الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين

لا على الظن والإحتمال وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي ينشأ عنها وإلا كان باطلا . والمراد بالتسبيب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يتحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، فلا يكفي مجرد الإشارة إلى الإدلة بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع الأدلة الأخرى التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات الأشياء التي اقتنعت المحكمة بإختلاسها ، والمنتجة للمبلغ الذي حدده أعضاء اللجنة ، واكتفى في ذلك بالإحالة إلى كشوف الجرد دون أن يورد مضمونها ، واتخذ من العجز بذاته دليلا على وقوع الإختلاس دون أن يكون في وقائع الدعوى وظروفها كما أوردها الحكم ما يدل على تصرف الطاعن في المال تصرفا يتوفر به القصد الجنائي لديه . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيبا بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي ما أثاره الطاعن في طعنه .

## الوقائع

١- إتهمت النيابة العامة ( الطاعن )

٢- ..... ٣- ..... بأنهم

المتهم الأول : وهو موظف عام ومن الأمناء على الودائع ( أمين الفرع

الاستهلاكي المركزي للجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بشركة وسط اللؤلؤ

الزراعية منطقة الحامول ) إختلس البضائع المبينة بالتحقيقات والبالغ قيمتها

ألف وأربعمائة وستون جنيا ومائة وستة مليا ، والمملوكة للجهة سالفة الذكر

والمسلمة إليه بصفته السابقة . المتهم الثاني : في خلال الفترة من ٢٩ من مارس

سنة ١٩٧٦ حتى ٧ من مارس سنة ١٩٧٧ وهو موظف عام ومن الأمناء



على الودائع ( أمين المخزن الرئيسي للجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بشركة وسط الدلتا الزراعية قطاع الحامول ) اختلس البضائع المبينة بالتحقيقات والبالغ قيمتها ألفان ومائة وخمسة وأربعين جنيها وتسعمائة وثلاثة وعشرين مليا . والمملوكة للجهة سالفة الذكر والمسلمة إليه بسبب وظيفته السابقة . المهتم

الثالث : في خلال الفترة من ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٦٤ إلى ٢٤ من مارس سنة ١٩٧٦ وهو موظف عام ومن على الأمانة الودائع ( أمين الفرع الاستهلاكي المركزي بالجمعية التعاونية الاستهلاكية للعاملين بشركة وسط الدلتا الزراعية قطاع الحامول ) اختلس البضائع المبينة بالتحقيقات البالغة قيمتها ألفان ومائتان وتسعة وخمسين جنيها وثلاثمائة وخمسة مليا والمملوكة للجهة سالفة الذكر والمسلمة إليه بسبب وظيفته وبصفته السابقة . وأحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً لمواد الإتهام . ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت عملاً بالمواد ١١٢ / ١ ، ٢ ، ١١٨ ، ١١٨ مكرر ، ١١٩ ، ١١٩ مكرر من قانون العقوبات حضورياً للأول وغيباً للثاني والثالث .

أولاً : بمعاقبة كل منهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات . ثانياً : بتغريم ..... ( الطاعن ) مبلغ ألف وأربعمئة وستين جنيها ومائة وستة مليا وإلزامه برد مثل هذا المبلغ مع خصم ماسدد من مرقبه بمعرفة الجهة الإدارية التابع لها .

ثالثاً : بتغريم ..... مبلغ ألفان ومائة خمسة وأربعين جنيها وتسعمائة وثلاثة وعشرين مليا . رابعاً : بتغريم ..... مبلغ ألفان ومائتان وتسعة وخمسين جنيها وثلاثمائة وخمسة مليا وإلزامه برد مثل هذا المبلغ . خامساً : بعزل الثلاثة من وظائفهم . سادساً : بإلزامهم بالمصاريف الجنائية .

فطعن المحكوم عليه ..... في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## الحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الاختلاس فقد شابه الفساد في الاستدلال والقصور في التسييب ذلك بأنه أقام قضاءه بالإدانة على مجرد وجود عجز في عهده ، ولم يعن باستظهار أركان الجريمة التي دانه بها . وفي ذلك ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بأنه « بمناسبة إجراء جرد بالجمعية الاستهلاكية بالحامول سنة ١٩٧٨ تبين وجود عجز بمحتوياتها تشكلت لجنة برئاسة وعضوية ... و ... وذلك لجرد أعمال الجمعية وقد أبان الجرد أن ... الطاعن » كان يعمل أميناً لمخزن الفرع الاستهلاكي المركزي للجمعية من عام ١٩٧١ إلى ٣١-١٢-١٩٧٤ حيث خلفه في العمل ... إلى ٢٤-٣-١٩٧٦ ، كما وأن ... كان يعمل أميناً للمخزن الرئيسي للجمعية في الفترة من ... حتى ... وأنه بمجرد عهدة الثلاثة المذكورين من واقع مستندات الاستلام الخاصة بكل منهم وكذلك أفونات الصرف اتضح أن أولهم « الطاعن » اختلس بضائع قيمتها ١٠٦، ١٤٦٠ جنيه وبعد أن نقل الحكم من أقوال رئيس لجنة الجرد أن عملها أسفر عن اختلاس الطاعن لهذا المبلغ وأحال في بيان أقوال عضوي اللجنة إلى ما شهد به رئيسها انتهى إلى ثبوت التهمة قبل الطاعن آمن أنه كان قائماً بعمل أمين المخزن في فترة الجرد ومن وجود عجز في عهده وعدم إنكاره شيئاً من مستندات الاستلام أو توجيه أية اعتراضات جوهرية على أعمال لجنة الجرد تنفي مسئوليته عن العهدة التي تبين نقصها . لما كان ذلك ، وكان القانون قد فرض العقاب في المادة ١١٢ من قانون العقوبات على عبث الموظف بما يؤتمن عليه مما يوجد بين يديه بمقتضى وظيفته بشرط إنصراف نيته بإعتباره حائزاً له إلى التصرف فيه على اعتبار أنه مملوك له وهو معنى مركب من فعل مادي هو التصرف في المال ومن عامل معنوي يقترن به وهو نية إضاعة المال على ربه ، وكان من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك

ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر، وكانت الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً. والمراد بالتسبب المعبر تحديد الأسانيد والحجج المبني عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون، ولكي يتحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به، فلا يكفي مجرد الإشارة إلى الأدلة بل ينبغي سرد مضمون الدليل وذكره واداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع الأدلة الأخرى التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها. لما كان ذلك. وكان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات الأشياء التي اقتنعت المحكمة باختلاسها، والمنتجة للمبلغ الذي حددته أعضاء اللجنة، واكتفى في ذلك بالإحالة إلى كشف الجرد دون أن يورد مضمونها، واتخذ من العجز بذاته دليلاً على وقوع الاختلاس دون أن يكون في وقائع الدعوى وظروفها كما أوردتها الحكم. ما يدل على تصرف الطاعن في المال تصرفاً يتوفر به القصد الجنائي لديه. لما كان ذلك، فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي ما أثاره الطاعن في طعنه.



## جلسة ٢٠ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنق ، محمد طلوح سالم ومحمود  
بى الدين .

( ١١٣ )

### الطعن رقم ٦٨٠٥ لسنة ٥٢ القضائية :

جريمة « أركانها » تسهيل تعاطى المخدرات • حكم « تسببيه تسبیب معيب » •  
نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

جريمة تسهيل تعاطى المخدرات. إقتضاؤها: صدور أفعال إيجابية من مرتكبها بقصد تسهيل  
تعاطى الغير للمخدرات .

مجرد علم الطاعن بتعاطى أحد رواد المقهى للمخدرات ومجرد تقديمه الترجيلة له لا يمد  
تسهيلا لتعاطى المخدر .

لما كانت جريمة تسهيل إيتعاطى المخدرات كما هى معرفة فى القانون تقضى  
صدور أفعال إيجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة وكان  
ما أورده الحكم فى مدوناته لا يكتفى للتدليل على توافر عناصر جريمة التسهيل  
فى حق الطاعن ذلك أن مجرد علم الطاعن بتعاطى أحد رواد المقهى مخدرا  
بمقهاه لا يعد تسهيلا لتعاطى المخدر كما أن مجرد تقديم نرجيلة لأحد رواد المقهى  
لا يفيد بذاته أنه قدمها له لإستعمالها فى تدخين المخدر . وإذ كان الحكم لم يورد  
الدليل على ما نخلص إليه من أن الطاعن أذن للمتهم الثانى بحمل الجوزة بما عليها  
من مخدر وتقديمها للرواد ، فإنه يكون قاصر البيان

### الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنهما : سهلا للغير تعاطى جوهر  
مخدراً ( حشيشاً ) فى غير الأحوال المصرح بها قانوناً .

وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتها إلى محكمة الجنايات لمعاقبتها طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣٥ و ٣٧/١ و ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجلول رقم ١ المرفق مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة تسهيل تعاظم المخدرات قد شابه قصور في التسبب وانطوى على خطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يدل على توافر عناصر الجريمة في حق الطاعن كما أن القصد الجنائي غير متوافر في حقه إذ لا شأن لإرادته فيما قام به المتهم الآخر من استعمال النرجيلة في مقهاه ، ولم يثبت اقترافه أى نشاط إجباري في واقعة تسهيل تعاظم المخدرات ، أو أنه أذن للمتهم الثاني بتقديم النرجيلة للمتهم الأول ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله وقام النقيب ..... مع قوة من بينها الرائد ... بالتوجه إلى المقهى الذى يديره المتهم الثالث . . . . . ( الطاعن ) بعد أن دلت التحريات أنه يديرها ويسهل فيها تعاظم المواد المخدرة ، ودام المقهى والى كانت تتبع منها رائحة المخدر المحترق واختص هو بتفقد الجانب الأيمن لمن يدخلها ، وزميله بالجانب الأيسر وأنداك ضبط المتهم الأول . . . . . جالساً في فة غابة نرجيلة مشتعلة بمسكها . . . . . وعندئذ ألقى المتهم الأول المذكور بلفافة من يده التغطها النقيب ... فوجد بها قطعة من مادة ثبت من التحليل أنها لجوهر مخدر وزن ٨٥٠ ر، من الجرام

كما ضبط على الأرض بجوار هذا المتهم قطعة من ذات المادة وزن ٢,٦ جرام فقام بضبط الزجيلة التي ثبت من التحليل تلوث جميع أجزائها بأثار «الحشيش» .  
وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت هذه الواقعة عرض للدفاع الطاعن وأطرحه بقوله « أنه لما كانت المقهى - حسب شهادة الشاهد التي تطمئن إليها المحكمة - عند دخول القوة معبأة بدخان ينبعث من مادة الحشيش الذي يجرى احتراقه داخلها وفي حضور المتهم الثالث صاحبها (الطاعن) وآزر تلك الشهادة ما جاء بتقارير التحاليل المشار إليها من أن جميع أجزاء الجوزة وما بها من مياه عند الضبط كانت ملوثة بالحشيش فإن ذلك يقنع المحكمة بأن هذا المتهم ضالع في العلم باحتراق مخدر بمقهاه بعد أن سهل تعاطيه للرواد بإعداد الآلات اللازمة لهذا التعاطي ( الجوزة ) وأذن لمساعدته المتهم الثاني بحمل تلك الجوزة بما عليها من مخدر وتقديمها للرواد وبعد أن يسر لهؤلاء الرواد مكان هذا التعاطي وهو المقهى ، ثم خلص الحكم إلى إدانة الطاعن بجريمة تسهيل تعاطي المخدرات . لما كان ذلك، وكانت جريمة تسهيل تعاطي المخدرات كما هي معرفة في القانون تقتضي صدور أفعال إيجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة وكان ما أورده الحكم في ملوناته لا يكفي للتدليل على توافر عناصر جريمة التسهيل في حق الطاعن ذلك أن مجرد علم الطاعن بتعاطي أحد رواد المقهى مخدرا بمقهاه لا يعد تسهيلا لتعاطي المخدر كما أن مجرد تقديم زجيلة لأحد رواد المقهى لا يفيد بذاته أنه قدمها له لاستعمالها في تدخين المخدر ، وإذا كان الحكم لم يورد الدليل على ما خلص إليه من أن الطاعن أذن للمتهم الثاني بحمل الجوزة بما عليها من مخدر وتقديمها للرواد ، فإنه يكون قاصر البيان متعينا نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن »



## جلسة ٢١ من أبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار/ الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

( ١١٤ )

### الطعن رقم ٦٨١٤ لسنة ٥٢ القضائية

أمن دولة • اختصاص « الاختصاص الولائي » • طوارئ • نقض « مالا يجوز  
الطعن فيه من الأحكام » •

إختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية  
رقم ١ لسنة ١٩٨١ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال :

- عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة .

لما كانت حالة الطوارئ قد أعلنت في جميع أنحاء الجمهورية إعتباراً  
من ٦ - ١٠ - ١٩٨١ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ ،  
وكانت الدعوى قد أحيلت إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارئ بعد العمل بالأمر  
رقم ١ لسنة ١٩٨١ الصادر من رئيس الجمهورية المنشور في الجريدة الرسمية  
بتاريخ ٢٢ - ١٠ - ١٩٨١ والمعمول به من اليوم لتاريخ نشره ، وكانت  
الجرائم الرابعة والخامسة والسادسة التي حوكم الطاعن من أجلها هي من  
الجرائم التي تختص بنظرها محاكم أمن الدولة العليا طوارئ أصلاً بنص المادة  
الأولى من هذا الأمر كما يمتد اختصاصها بنظر الجرائم الثلاثة الأولى تبعاً  
بموجب المادة الثانية من الأمر المشار إليه لقيام الارتباط بينها وبين الجرائم  
الأخرى سالفة الذكر . لما كان ذلك ، وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقاً  
للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢  
من هذا القانون تقضي بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام

الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لأحكامه ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً ومن ثم يتعين الحكم بعدم جوازه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً - قتل . . . . . عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن عقد العزم وبيت النية وصمم على قتله وأعد لذلك سلاحاً نارياً ( بندقية ألمانية مششخنة ) وترصد له في المكان الذي أيقن مروره به وما إن ظفر به حتى أطلق عليه ثلاث أعيرة نارية قاصداً من ذلك قتله فأحدث به إصاباته الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثانياً : شرع في قتل . . . . . بأن أطلق عليه عياراً نارياً من السلاح سالف الذكر قاصداً من ذلك قتله ونخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو عدم إحكام الرماية وفرار المجنى عليه . ثالثاً : أكره بالتهديد كلا من . . . . . على الإدلاء بشهادة كاذبة في قضية الجناية سالفة الذكر . رابعاً : أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً بندقية . خامساً : أحرز بغير ترخيص أجزاء رئيسية لسلاح نارى . سادساً : أحرز بغير ترخيص ذخائر ( خمس طلقات ) مما تستعمل على السلاح النارى سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بميازته وإحرازه . وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا بالمنيا ( طوارىء ) لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٥ ، ٤٦ / ١ ، ٢٣٠ ، ٢٣١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ / ١ ، ٣٠ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ ، ٢ / ٢٦ ، ٣٠ ، ٣٥ / ١ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل والبند « ب » من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق مع أعمال المادتين ٣٢ / ٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ

### الحكمة

لما كانت النيابة العامة - على ما يبين من الإطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة - قد أسندت إلى الطاعن أنه : أولاً : قتل .....  
 ..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن أطلق عليه ثلاثة  
 أعيرة نارية من بندقية مششخنة . ثانياً : شرع في قتل .....  
 عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً من السلاح سالف الذكر ولم يصبه ثالثاً :  
 أكره بالتهديد شاهدين على الإدلاء بشهادة كاذبة في قضية الجناية سالفه  
 الذكر . رابعاً : أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً . خامساً : أحرز  
 بغير ترخيص أجزاء رئيسية لسلاح نارى . سادساً : أحرز ذخيرة مما تستعمل  
 في السلاح النارى سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته وإحرازه  
 ثم قررت النيابة العامة بموجب أمر الإحالة المؤرخ .... الصادر منها إحالة الدعوى  
 - مباشرة - إلى محكمة أمن الدولة العليا «طوارىء» لمحاكمته وكانت تلك المحكمة  
 قد قضت بتاريخ ٨-٣-١٩٨٢ بإدائته قطعاً المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق  
 النقض . لما كان ذلك ، وكانت حالة الطوارىء قد أعانت في جميع أنحاء الجمهورية  
 اعتباراً من ٦-١٠-١٩٨١ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠  
 لسنة ١٩٨١ ، وكانت الدعوى قد أحيلت إلى محكمة أمن الدولة العليا طوارىء  
 بعد العمل بالأمر رقم ١ لسنة ١٩٨١ الصادر من رئيس الجمهورية المنشور في  
 الجريدة الرسمية بتاريخ ٢٢-١٠-١٩٨١ والمعمول به من اليوم التالى  
 لتاريخ نشره ، وكانت الجرائم الرابعة والخامسة والسادسة التى حوكم الطاعن  
 من أجلها هي من الجرائم التى تختص بنظرها محاكم أمن الدولة العليا طوارىء  
 أصلاً بنص المادة الأولى من هذا الأمر كما يمتد اختصاصها بنظر الجرائم  
 الثلاثة الأول تبعاً بموجب المادة الثانية من الأمر المشار إليه لقياس الارتباط  
 بينها وبين الجرائم الأخرى سالفه الذكر . لما كان ذلك . وكان الطاعن قد  
 حوكم وحكم عليه طبقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارىء ،  
 وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأى وجه من  
 الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة طبقاً لأحكامه ،  
 فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً ومن ثم يتعين  
 الحكم بعدم جرازه .



## جلسة ٢٧ من إبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : جمال الدين محمود ، صفوت مؤمن ، محمد حسين لبيب وحسن عميرة .

( ١١٥ )

### الطعن رقم ٦٤٨١ لسنة ٥٢ القضائية

تموين • قمح • حكم • تسبيبه • تسبيب معيب • نقض « اسباب  
الطعن ما يقبل منها »

— عدم إفصاح الحكم في مدوناته عما إذا كانت البرقات التي كشف عنها التحليل تعتبر من  
المواد الضارة من عدمه . قصور . أساس ذلك ؟

لما كانت المادة الثانية من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧  
والقرارات المعدلة له — والمطبق على واقعة الدعوى — قد أوجبت على أصحاب  
المطاحن والمستولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد  
الغريبة الضارة بالصحة وأما المواد الغريبة غير الضارة بالصحة فيجب ألا تزيد  
نسبتها في حبوب القمح المقرر طحنها على ٢٪ ، وكان الحكم المطعون فيه  
إذ دان الطاعن عن جريمة إعداد قمح غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً ،  
لم يفصح في مدوناته عما إذا كانت البرقات التي كشف عنها التحليل تعتبر  
من المواد الضارة أم أنها غير ضارة ، وإذا كانت الأخيرة فما هو مقدار  
نسبتها — وهو بيان جوهرى — حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة  
تطبيق القانون على الواقعة كما ضار إثباتها في الحكم وتقول كلمتها في شأن  
ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . فإن هذا يكون مشوباً بالقصور في البيان  
مما يتعين معه النقض والإحالة .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أعد للطحن قمحاً غير مطابق للمواصفات  
المقررة قانوناً لوجود مواد غريبة ضارة بالصحة على النحو المبين بتقرير التحليل.

وطلبت عقابه بالمواد ١ / ٢ ، ٣٥ ، ٣٨ / ٣ من قرار التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ المعدل ، ٣ / ١ ، ٢ / ٤ ، ١ / ٥٦ ، ٢ / ٤ ، ٥٦ مكرر ، ٥٧ ، ٥٨ من المرسوم بالقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل .

ومحكمة جنح أمن الدولة بالأسكندرية قضت حضورياً عملاً بمواد الإنهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرون جنياً وتغريمه مائة جنيه والمصادرة والإشهار .

فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة الأسكندرية الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة إعداد قمع غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً قد أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك أنه عاقبه بمقتضى القرار رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ في حين أنه حدد نسبة المواد غير الضارة بالآلات عن ٢٪ وأن نتيجة التحليل أثبتت خلو العينة من المواد الضارة وحددت نسبة المواد غير الضارة التي وجدت بنسبة ٠,٥٪ ، وهي تدخل في النسبة المسموح بها ومن ثم فلا مخالفة للقرار بما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى ما قرره من أن نتيجة التحليل أسفرت عن أن عينة القمح المعدة للطحن التي أخذت غير مطابقة لقانون الغش التجارى لوجود يرقات حية ، لما كان ذلك ، وكانت المادة الثانية من قرار وزير التموين رقم ٩٠ لسنة ١٩٥٧ والقرارات المعدلة له - والمطبق على واقعة الدعوى - قد أوجبت على أصحاب المطاحن والمسؤولين عن إدارتها تنقية الحبوب قبل طحنها تنقية تامة من المواد الغريبة الضارة بالصحة وأما المواد

الغريبة غير الضارة بالصحة فيجب ألا تزيد نسبتها في حبوب القمح المقرر طحنها على ٢٪ ، و كان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن عن جريمة إعداد قمح غير مطابق للمواصفات المقررة قانوناً ، لم يفصح في ملوناته عما إذا كانت البرقات التي كشف عنها التحليل تعتبر من المواد الضارة أم أنها غير ضارة ، وإذا كانت الأخيرة فما هو مقدار نسبتها - وهو بيان جوهري - حتى يتسنى لمحكمة النقض أن تراقب صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم وتقول كلمتها في شأن ما يثيره الطاعن بوجه الطعن . فإن هذا يكون مشوباً بالقصور في البيان مما يتعين معه النقض والإحالة بغير حاجة إلى بحث ما يثيره الطاعن من أوجه أخرى .



## جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة و عضوية السادة  
المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر

(١١٦)

### الظعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٢ القضائية

(١) دعوى جنائية « انقضاؤها » • دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » • محكمة  
النقض « نظرها الظعن والحكم فيه » • اجراءات المحاكمة •

— إنقضا. الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا أثر له في سير الدعوى المدنية التابعة أمام  
المحكمة الجنائية .

— وفاة أحد الخصوم لا يمنع من القضاء في الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات المتتامة  
متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .  
[— متى تعتبر الدعوى مهيأة للحكم أمام محكمة النقض ؟

(٢) تجريف • حكم • تسببيه • تسبیب معيب • نقض • أسباب الظعن •  
ما يقبل منها •

— الدليل الذي يعول عليه في الحكم يجب أن يكون مؤديا إلى ما رقبه عليه من نتائج. دون عسف في  
الإستنتاج ولا تنافر في حكم العقل .

١ — لما كانت المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها  
الثانية على أنه « وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب  
الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها » ومفاد ذلك  
أنه إذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم  
أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية  
في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها . لما كان ذلك ، وكانت وفاة أحد طرفي  
الخصومة بعد أن كانت الدعوى قد تهيأت للمحكم في موضوعها لا يمنع

— على ما تقضى به المادة ١٣١ مرافعات — من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية ، وتعتبر الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني .

٢ — لما كان من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق وكان الحكم المطعون فيه قد استدل في إدانة الطاعن عن جريمة التجريف بما جاء بتقرير الخبير من وجود إنخفاض في الأرض في حين أن ذلك بذاته — دون إيضاح ظروف هذا الانخفاض وسببه — لا يقطع في وقوع هذه الجريمة أو يؤدي بطريق اللزوم إلى نسبتها للطاعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : قام بتجريف الأرض الزراعية على النحو المبين بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٤ ، ٧١ مكرراً ، ١٠٦ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٣ .

وأدعت . . . . . ( مالكة الأرض ) مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنح ايتاي البارود قضت بحضورياً عملاً بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم ورفض الدعوى الجنائية .

استأنفت كل من النيابة العامة والمدعية بالحقوق المدنية . ومحكمة دمنهور الابتدائية — هيئة استئنافية — قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع وإلجام الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم مائتي جنيه عن كل فدان أو كسوره وبإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ خمسين جنياً تعويضاً نهائياً .

فطعن الأستاذ . . . . . المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

### المحكمة

حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعن قد توفي إلى رحمة الله ، ومن ثم يتعين الحكم بإتقصاء الدعوى بوفاة عملا بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن المادة ٢٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه « وإذا انقضت الدعوى الجنائية بعد رفعها لسبب من الأسباب الخاصة بها فلا تأثير لذلك في سير الدعوى المدنية المرفوعة معها » ومفاد ذلك أنه إذا انقضت الدعوى الجنائية لسبب من الأسباب الخاصة بها كموت المتهم أو العفو عنه ، فلا يكون لذلك تأثير في الدعوى المدنية وتستمر المحكمة الجنائية في نظرها إذا كانت مرفوعة إليها . لما كان ذلك ، وكانت وفاة أحد طرفي الخصومة بعد أن كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها لا يمنع - على ما تقضى به المادة ١٣١ مرافعات - من الحكم فيها على موجب الأقوال والطلبات الختامية ، وتعتبر الدعوى مهياة أمام محكمة النقض بحصول التقرير بالطعن وتقديم الأسباب في الميعاد القانوني - كما هو الحال في الطعن الحالي - ومن ثم فلا محل لإعلان ورثة الطاعن .

وحيث إنه فيما يتعلق بالدعوى المدنية ، فإن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إزدانه بجرمة تجريف أرض زراعية قد شابه الفساد في الاستدلال ذلك بأنه عول في الإدانة على ما جاء بتقرير الخبير المقدم في الدعوى من وجود انخفاض في الأرض في حين أن ذلك لا يعتبر دليلا على التجريف ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أحال في بيان واقعة الدعوى على الحكم الابتدائي ، عرض لتقرير الخبير المقدم فيها بقوله « وحيث إن الثابت من تقرير الخبير المتدب في الدعوى أنه يوجد بالمساحة الثالثة من المعاينة مسطح حوالى ١٥ قيراط أضعف نمو النباتات به ومستوى مسطحه أقل من الأرض من الجهة البحرية بمقدار ١٥ سم تقريبا ، ولما كان تقرير الخبير في محله لسلامة الأسس التي أقيم عليها خاصة وأنه قد تأيد بما جاء بمحضر



الشرطة وبمعرفة لجنة الزراعة ، ثم خاص إلى الإدانة اطمئناناً منه لما جاء بهذا التقرير :

لما كان ذلك ، وكان من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذي يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتب عليه من نتائج من غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ، وكان الحكم المطعون فيه قد استدل في إدانة الطاعن عن جريمة التجريف بما جاء بتقرير الخبير من وجود انخفاض في الأرض في حين أن ذلك بذاته — دون إيضاح ظروف هذا الانخفاض وسببه — لا يقطع في وقوع هذه الجريمة أو يؤدي بطريق اللزوم إلى نسبتها للطاعن ، ولا يغير من الأمر شيئاً ما أشار إليه الحكم من أن تقرير الخبير تأيد بما جاء بمحضري الشرطة والزراعة طالما أنه لم يكشف عن كيفية تأييدهما له حتى يبين وجه استدلاله على ما جملة ، هذا إلى أن ما أورده الحكم الابتدائي — الذي أحال إليه الحكم المطعون فيه في بيان واقعة الدعوى — بشأن هذين المحضرين لا يعلو بدوره إثبات ما تضمنناه من وجود انخفاض في الأرض ، ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه لا يكون قد دلل على النتيجة التي انتهى إليها تدليلاً سائغاً كافياً لحملها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه فيما قضى به في الدعوى المدنية والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضدها المصاريف المدنية .

## جلسة ٢٨ من أبريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

( ١١٧ )

### الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ القضائية

(١) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « شهود » • حكم  
« تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

— وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

— خصومة الشاهد للمتهم . لا تمنع من الأخذ بشهادته .

— قرابة الشاهد للمجنى عليه . لا تمنع من الأخذ بأقواله .

(٢) نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

— عدم جواز إثارة الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام النقض .

(٣) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « شهود » • حكم  
« تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

للمحكمة الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى اطمانت لصحتها .

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « خبرة » • قتل  
• عمد

لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر المقدم إليها .

(٥) حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • اثبات « بوجه عام » • قتل عمد •

— العبارة في تحریر حقیقه معنی اللفظ في اللغة هي بسياقه الذي ورد فيه . قد تدل لفظة القتل

على هرد الاعتداء .

(٦) اثبات « شهود » « خبرة » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

— كفاية أن يكون الدليل القول غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستلزم على الملامة والتوفيق .

(٧) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « شهود » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

— لمحكمة الموضوع الأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والإلتفات عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك .

(٨) اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

— عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضاءه .

(٩) اثبات « خبرة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

— النقص على المحكة عدم استدعاء الطبيب الشرعى لمناقشته في التقرير المقدم منه . لا محل له ما دام الطامن أو المدافع منه لم يطلب ذلك .

(١٠) قتل عمد • قصد جنائي • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

— قصد القتل أمر غنى . إدراكه بالظروف المحيطة بالدعوى والمظاهر الخارجية التي تتم عنه . استخلاص توافره . موضوعي .

(١١) اثبات « بوجه عام » « شهود » • قتل عمد • قصد جنائي •

— لا يقيد المحكة في استخلاصها . ما ذكر شهود الإثبات بخصوصها .

١ — من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها شهادتهم وتعويل القضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه، ولها أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه



وبين المتهم خصومة قائمة ، كما أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقواله متى اقتنعت المحكمة بصدقها .

٢ - لما كان ما يثيره الطاعن من تشكيك في أقوال شاهدي الإثبات الأولين وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب رداً صريحاً من الحكم بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي ساطة المحكمة في استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

٣ - من المقرر أنه ليس في قانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ،

٤ - لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبر المقدم إليها وهي غير ملزمة من بعد بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي مادام أن الواقعة وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ،

٥ - لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال شاهدي الإثبات الأولين بما يؤداه أن المجنى عليه حضر إلى والد الطاعن يشكوه إليه فخرج إليه الطاعن حاملاً فرد صناعة محلية مما يطلق الأعبرة الروسية المفردة فحذراه من الاعتداء على المجنى عليه غير أنه أطلق عليه عياراً نارياً من سلاحه وهو على مسافة مترين ونصف منه وفي مواجهته ومن مستوى أعلى منه بقليل ويبين من الاطلاع على أقوال الشاهد الثاني بجلسة المحاكمة أنها تتفق وما حصله الحكم منها فإن استخلاص الحكم - في صدد بيانه واقعة الدعوى وفي معرض حديثه عن نية القتل من أقوال هذين الشاهدين أنهما حذرا الطاعن من قتل المجنى عليه لا يعيبه لأن العبرة في تحري حقيقة معنى اللفظ في اللغة هي بسياقه الذي ورد فيه فقد تدل لفظة الاعتداء على القتل كما قد تدل لفظة القتل على مجرد الاعتداء فحسب ومن ثم فإن صرف الحكم معنى الاعتداء إلى المقصود

من حقيقته وهو القتل لا يعتبر خطأ في الإسناد وإنما هو تأويل صحيح للفظ مما يحمله معناه في سياقه الذي ورد فيه ومن ثم فإن النعي أعلى الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله .

٦- الأصل أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود ، مضمون الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملاءمة والتوفيق .

٧- لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك ما دام له أساس فيها وما دام الطاعن لا ينازع في صحة نسبة هذه الأقوال إليه .

٨- من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها ولها أن تجزئ الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وتطرح مالا تنق فيه من تلك الأقوال إذ المرجع في هذا الشأن إلى إقتناعها هي وحدها .

٩- متى كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في شأن السلاح المستعمل في الحادث فليس للطاعن من بعد النعي عليها قعودها عن إجراء لم يطلبه منها ولم تره من جانبها حاجة لإتخاذها ومن ثم فإن كل ما يشره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد .

١٠- قصد القتل أمر أخفيا لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والإمارات والمظاهر الخارجية التي يأتيها الجاني وتم عما يضره في نفسه ، واستخلاص هذه النية موكل إلى إقاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية .

١١- لما كان ما يشره الطاعن من أن شاهدي الرؤية قررا أنهما لا يعرفان قصد الطاعن من إطلاق النار على المجنى عليه - فضلاً عن أن أقوال الشاهد الثاني بجلسة المحاكمة تضمنت أن الطاعن قصد إزهاق روح المجنى عليه فإن هذا القول - بفرض صحته - لا يقيد حرية المحكمة في استخلاص قصد القتل

من كافة ظروف الدعوى وملابساتها وليس عليها من بعد أن تناقش كل الأدلة الإستنتاجية التي تمسك بها بعد أن اطمأنت إلى أدلة الثبوت التي أوردتها وينحل جدل الطاعن في توافر نية القتل إلى جدل موضوعي في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها مما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ١ - قتل ..... الشهير ..... عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً من سلاح كان يحمله قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مشخناً (فرد) ٣٠ - أحرز ذخائر ( طلقة ) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام . فقرر ذلك . وادعى ..... ( ابن المحبني عليه ) مدنياً قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنابات سوهاج قضت حضورياً عملاً بالمادة ١/٢٣٤ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١٠١ ، ١٠٢ ، ٢/٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (أ) من القسم الأول من الجدول ٣ الملحق بالقانون الأول مع أعمال المادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات عما أسند إليه وبإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ



## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرائم القتل العمد وإحراز سلاح نارى مششخن وذخيرة بغير ترخيص قد مشابه الفساد فى الاستدلال والخطأ فى الإسناد والقصور فى التسيب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه عول فى قضائه على أقوال شاهدهى الإثبات الأولين رغم وجود خصومة بينهما وبين والد الطاعن وقرابتهما للمجنى عليه وإخفاء الشاهد الثانى الذى كان يرافق المجنى عليه إلى المستشفى المقنوف العالق بملايس الأخير ليتعذر تحديد نوعه بقصد تلفيق الإتهام للطاعن ، كما استند إلى أقوال الشاهد الثالث بأن المجنى عليه أخبره قبل وفاته بأن الطاعن أطلق النار عليه رغم منازعة الطاعن فى صدق شهادته وفى قدرة المجنى عليه على التكلم بتعقل قبل وفاته بخمس دقائق لسوء حالته وطلب مناقشة الطبيب الشرعى فيما أغفله تقريره عن الفترة التى يمكن أن يتحدث فيها المجنى عليه بتعقل عقب إصابته إلا أن الحكم أطرح هذا الطلب بما لا يسوغه ، هذا إلى أن أقوال الشاهد الأول اقتصرت على أنه حذر الطاعن من إطلاق النار على المجنى عليه ونحلت أقوال الشاهد الثانى من ذلك على خلاف ما أسنده الحكم إليهما من تحذيرهما له من قتله كما لم يلتزم الحكم فى تحصيله لأقوالهما ما جرت به فى التحقيقات بل أتى بها مشوهة مبتورة إذ وقف بتلك الشهادة عند حد إطلاق الطاعن النار على المجنى عليه وهو فى مواجهته دون ذكر لقولهما بأن المجنى عليه إنحرف يساراً وقت إطلاق النار عليه فأصابه العيار فى جنبه الأيمن بما مؤداه أن يكون إتجاه الإطلاق من اليمين إلى اليسار وأضافا فى أقوالهما أن الطاعن كان واقفاً فوق مصطبة فى مستوى أعلى من المجنى عليه وأطلق النار عليه من فرد صناعة محلية وهو ما يتعارض مع الدليل الفنى ومعاينة النيابة لمكان الحادث إذ أثبت تقرير الصفة التشريحية أن العيار الذى أصاب المجنى عليه أطلق من سلاح مششخن وإتجاه من الأمام للخلف كما نحلت المعاينة من وجود مصطبة فى مكان الحادث ودلت على

استواء الأرض بمكانه وقد أخذ الحكم بالدليلين القولى والفنى معا دون أن يعنى برفع ما بينهما من تناقض والتفت عن طلب مناقشة الطبيب الشرعى لاستجلاء الخلاف بين الدليلين فى نوع السلاح المستعمل فى الحادث وأخيراً فإن الحكم لم يدلل تدليلاً سائغاً على توافر نية القتل فى حق الطاعن رغم إنتفائها بدلالة قول شاهدى الإثبات الأولين أنهما لا يعرفان قصد الطاعن من إطلاق النار وانتفاء الباعث على القتل ووقوع الإصابة فى غير مقتل - كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التى دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة مستمدة من أقوال شاهدى الرؤية وأقوال نائب مأمور المركز نقلا عن المجنى عليه قبل وفاته ومن تقرير الصفة التشريحية وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها - لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها شهادتهم وتعويل انقضاء على أقوالهم مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من الشبهات كل ذلك مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التى تراها وتقدره التقدير الذى تظمن إليه ، ولما أن تأخذ بشهادة الشاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة ، كما أن قرابة الشاهد للمجنى عليه لا تمنع من الأخذ بأقواله متى اقتنعت المحكمة بصدقها ، وكان ما يثيره الطاعن من تشكيك فى أقوال شاهدى الإثبات الأولين وما ساقه من قرائن تشير إلى تلفيق التهمة لا يعدو أن يكون من أوجه الدفاع الموضوعية التى لا تستوجب رداً صريحاً من الحكم بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التى أوردتها فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم فى هذا الخصوص لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً فى تقدير الدليل وفى سلطة المحكمة فى استنباط معتقدها مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض ، هذا فضلاً عن أن البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الإتهام المسند إليه أمام محكمة الموضوع بما يثيره فى طعنه من أن الشاهد الثانى أخفى المقلوف العالق بملابس المجنى عليه بقصد تلفيق التهمة ومن ثم فإنه لا يقبل

منه إثارة هذا الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس في القانون ما يمنع المحكمة من الأخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت أن تلك الأقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه قد أفصح عن اطمئنانه إلى صحة ما أدلى به المحني عليه الشاهد الثالث وعول على ما نقله عنه من أنه قال أن الطاعن أطلق النار عليه فإن ما يثيره الطاعن حول استدلال الحكم بهذه الأقوال لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً لا تقبل آثاره أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أثبت نقلاً عن تقرير الصفة التشريحية بما لا يتنازع الطاعن في أن له سنده الصحيح من الأوراق أن إصابات المحني عليه بعيدة عن المراكز العصبية التي قد تؤثر في درجة وعيه وإدراكه قبل الوفاة وليس هناك ما يمنع من أن يكون المحني عليه قد تحدث بتعقل قبل الوفاة أثناء سؤال الرائد . . . . . له بسيارة الأسعاف ، ثم عرض لمنازعة الطاعن في قدرة المحني عليه على التحدث للشاهد الثالث في الوقت الذي حدده بأقواله ورد عليه بقوله «وقد أكد تقرير الصفة التشريحية صدق ما شهد به الرائد . . . . . من أنه ليس هناك ما يمنع من أن يكون المحني عليه قد تحدث بتعقل قبل الوفاة للشاهد المذكور شفاهة بسيارة الأسعاف وقد أوضحت مذكرة النيابة العامة للطبيب الشرعي أن وقت هذا التحدث كما حدده هذا الشاهد في نحو الساعة الثانية مساء يوم الواقعة ومن ثم كان دفاع المتهم بغير سند وتطرحه المحكمة جانباً ولا تعول عليه» . ولما كان لموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدللية لتقرير الخبير المقدم إليها وهي غير ملزمة من بعد بإجابة طلب مناقشة الطبيب الشرعي ما دام أن الواقعة قد وضحت لديها ولم تره من جانبها حاجة إلى إتخاذ هذا الإجراء ، وكانت المحكمة قد اطمأنت إلى ما أثبتته التقرير الطبي الشرعي المقدم في الدعوى من أن المحني عليه كان في قدرته التكلم بتعقل عقب إصابته . وقبل وفاته أثناء سؤال الشاهد الثالث له وهو بسيارة الأسعاف ورأت التعويل عليه ، وكانت النيابة قد طرحت في مذكرتها بصدد الصفة التشريحية الوقت الذي أدلى فيه المحني عليه بهذا الشاهد بأن الطاعن هو الذي أطلق النار فإن هذا يكفي في الرد على



منازعة الطاعن في هذا الشأن ولا يقبل منه من بعد النعي عليها أنها قعدت عن تحقيق هذا الدفاع بمناقشة الطبيب الشرعي في تقريره طالما لم تره من جانبها محلاً لإلتخاذ هذا الإجراء اكتفاء منها بما أثبتته الخبر في تقريره المطروح ضمن عناصر الدعوى وما دامت المحكمة قد قررت بغير معقب عليها في ذلك صلاحية الدعوى للفصل فيها بحالتها — لما كان ذلك وكان يبين من الحكم المطعون فيه أنه حصل أقوال شاهدي الإثبات الأولين بما مؤداه أن المحنى عليه حضر إلى والد الطاعن يشكوه إليه فخرج إليه الطاعن حاملاً فرد صناعة محلية مما يطلق الأعيرة الروسية المفردة فحذراه من الإعتداء على المحنى عليه غير أنه أطلق عليه عيار نارياً من سلاحه وهو على مسافة مترين ونصف منه وفي مواجهته ومن مستوى أعلى منه بقليل ويبين من الاطلاع على أقوال الشاهد الثاني بجلسة المحاكمة أنها تتفق وما حصله الحكم منها فإن استخلاص الحكم — في صدد بيانه واقعة الدعوى وفي معرض حديثه عن نية القتل من أقوال هذين الشاهدين أنهما حذرا الطاعن من قتل المحنى عليه لا يعيبه لأن العبرة في تحرى حقيقة معنى اللفظ في اللغة هي بسياقه الذى ورد فيه فقد تدل لفظة الاعتداء على القتل كما قد تدل لفظة القتل على مجرد الاعتداء فحسب ومن ثم فإن صرف الحكم معنى الاعتداء إلى المقصود من حقيقته وهو القتل لا يعتبر خطأ في الإسناد وإنما هو تأويل صحيح للفظ مما يحمله معناه في سياقه الذى ورد فيه ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان الأصل أنه ليس بلام أن تطابق أقوال الشهود مضمون الدليل الفنى بل يكفى أن يكون جماع الدليل القولى كما أخذت به المحكمة غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملازمة والتوفيق . وكان مؤدى ما حصله الحكم من أقوال شاهدي الإثبات الأولين على المساق المتقدم لا يتعارض مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية الذى أثبت أن إصابة المحنى عليه بالبطن نشأت من إصابته بمقلوف نارى يتعذر تحديد نوعه أو نوع السلاح المطلق له لعدم استقراره أو جزء منه

بالبطن وحكماً على شكل الإصابة النارية فإنها تنشأ من مقذوف عيار نارى مفرد كرصاصة وتطلق من سلاح نارى ذى سرعة عالية أو متوسطة وأن إصابة العيار فى الوضع الطبيعى المعتدل للجسم كانت بإتجاه من الأمام إلى الخلف بميل بسيط من أعلى إلى أسفل وجاوزت مدى الضرب القريب الذى يقدر عادة بنحو نصف متر للأسلحة ذات الماسورة الطويلة وبنحو ربع متر للأسلحة ذات الماسورة القصيرة . وعلى فرض صحة ما يثيره الطاعن من أن هذين الشاهدين قررا فى التحقيقات أن المحبى عليه كان يقف فى مواجهة الطاعن وعندما أطلق الأخير النار عليه انحرف يساراً فأصابه العيار فى جنبه الأيمن فإنه لا جناح على الحكم إن كان قد عول على أقوال الشاهد الثانى بالجلسة من أن الطاعن أطلق النار على المحبى عليه وهو فى مواجهته دون أقواله بالتحقيقات لما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع أن تأخذ بقول للشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما سواه دون أن تبين العلة فى ذلك ما دام له أساس فيها وما دام الطاعن لا ينازع فى صحة نسبة هذه الأقوال إليه، كما أنه لا تريب على الحكم إن كان قد عول على شق من أقوال الشاهد الأول بالتحقيقات وهو ما تعلق بإطلاق النار على المحبى عليه وهو فى مواجهته ولم يعبأ بقالته فى الشق الآخر بأن المحبى عليه انحرف يساراً فأصابه العيار فى جنبه الأيمن ولم يورد هذا الشق الآخر فى بيانه مضمون أقواله ولا يعتبر هذا الذى تنهى إليه الحكم افتئاتاً منه على الشهادة أو ما يقوم به التعارض بين الدليلين فى هذا الخصوص إذ من المقرر أن الأحكام لا تلزم بحسب الأصل أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها ولها أن تجزى الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تتق فيه من تلك الأقوال إذ المرجع فى هذا الشأن إلى اقتناعها هى وحدها ، وكانت مدونات الحكم فوق ذلك بينه الدلالة على أنه لم يعول فى قضائه على معاينة النيابة ولم يورد فى أقوال الشاهدين المذكورين أن الطاعن كان يقف على مصطبة بل أورد منها مطلق القول بأنه كان فى مستوى أعلى من المحبى عليه بقليل وهو ما يتلاءم مع الدليل الفنى فيما أثبتته من إتجاه

الإطلاق بميل بسيط من أعلى إلى أسفل و كان ما عول عليه الحكم من أقوال الشاهدين بأن السلاح المستعمل في الحادث عبارة عن فرد صناعة محلية مما يطلق الأعيرة الروسية المفردة لا يتعارض مع الدليل الفني فيما أورده عن نوع السلاح المستعمل والعبارة التي أطلق منه وأصاب المحنى عليه ، وكان الحكم قد فند دفاع الطاعن في هذا الصدد بأسباب سائغة ، وإذا كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن لم يطلب من المحكمة استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في شأن السلاح المستعمل في الحادث فليس للطاعن من بعد النعي عليها قعودها عن إجراء لم يطلبه منها ولم تره من جانبها حاجة لإثباته ومن ثم فإن كل ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان قصد القتل أمراً خفياً لا يدرك بالحس الظاهر وإنما يدرك بالظروف المحيطة بالدعوى والأمارات والمظاهر الخارجية التي يأتينا الجاني ونتم عما يضمره في نفسه ، واستخلاص هذه النية موكول إلى قاضي الموضوع في حدود سلطته التقديرية ، وكان الحكم المطعون فيه قد استظهر نية القتل وأثبت توافرها في حق الطاعن بقوله « وحيث أنه عن نية القتل وهي إزهاق الروح فإنها ثابتة قبل المتهم بما لا يدع مجالاً لأي شك لما يضمره من ضغينة للمجنى عليه نتيجة للخلف الذي حدث بينهما في صباح يوم الحادث حول الرى وهو الأمر الثابت من أقوال شاهدى الأثبات . . . ، . . . » وخروجه من منزله حاملاً فرد صناعة محلية يطلق الأعيرة الروسية محشواً بمقلوف مفرد وصوبه إليه نحو بطنه وهو سلاح قاتل بطبيعته ناهراً إياه لقدمه إلى منزله لشكايته إلى والده على ما يتر منه في الصباح وإقدامه وهو على مقربة من المحنى عليه وفي مواجهته على إطلاق العبارة التارى عليه قاصداً من ذلك إزهاق روحه رغم تحذير الشاهدين المشار إليهما بأن يشهدا عليه إن هو قتل المحنى عليه فأصابه في مقتل بأعلى مقدم عين البطن وأخترق العيار التجويف البطنى محدثاً تهتكاً بالكبد والأمعاء والكلى اليمنى وما صاحبها من نزيف دموى وهي الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية التي أودت بحياته كل ذلك يؤكد توافر نية القتل لدى المتهم . فإن هذا حسيبه للتدليل على نية القتل حسبما هي



معرفة به في القانون ، أما ما يشير الطاعن من أن شاهدي الرؤية قررا  
أنهما لا يعرفان قصد الطاعن من إطلاق النار على المحني عليه - فضلا  
عن أن أقوال الشاهد الثاني بجلسة المحاكمة تضمنت أن الطاعن قصد إزهاق روح  
المحني عليه - فإن هذا القول - بفرض صحته - لا يقيده حرية المحكمة في استخلاص  
قصد القتل من كافة ظروف الدعوى وملابساتها وليس عليها من بعد أن تناقش  
كل الأدلة الإستنتاجية التي تمسك بها الدفاع بعد أن اطمأنت إلى أدلة الثبوت  
التي أوردتها وينحل جدل الطاعن في توافر نية القتل إلى جدل موضوعي  
في حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى واستنباط معتقدها منها  
بما لا يجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون  
على غير أساس متعيناً رفضه موضوعياً .

## جلسة ٢٨ من ابريل سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جيمه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

(١١٨)

### الطعن رقم ٦٩٤٧ لسنة ٥٢ القضائية

(١) اتلاف • جريمة « أركانها » « نوعها » قصد جنائي • حكم « تسببه •  
تسبب معيب » •

— جريمة الإتلاف . طبيعتها جريمة عمدية القصد الجنائي فيها . تحققه . بتعمد الجاني إرتكاب الفعل المنهي عنه . واتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف . وعلمه أنه يحدثه بغير حق . ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالاً . أو يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه وإلا كان قاصراً .

(٢) نقض « أثر الطعن » •

عدم امتداد أثر الطعن لغير الطاعن . وإن إتصل به . طالما لم يكن طرفاً في الحكم المطعون فيه .

١— لما كانت جريمة إتلاف الأشجار المؤتممة قانوناً بنص المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه بالصورة التي صورها القانون وإتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضي أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يستظهر القصد الجنائي في هذه الجريمة وأورد في هذا الشأن تقريراً قانونياً عاماً . وكانت مدوناته لاتفيد بذاتها أن الطاعن تعمد اتلاف الأشجار موضوع الاتهام ، كما أن ما أضافه الحكم المطعون فيه رداً على دفاع الطاعن القانوني في هذا الشأن لا يكفي لإستظهار القصد الجنائي في حقه سيما وأن

ماساقه الحكم من أن الطاعن دخل إلى الحديقة بطريق كسر سورها لا يواجه دفاع الطاعن - بالنسبة للجريمة مثار الاتهام - والمبنى على انتفاء تعمده اتلاف الأشجار وعدم علمه بأنه يحدثه بغير حق فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة .

٢ - لما كان وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليه الآخر ... .. إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفاً في الخصومة الاستئنافية التي صدر فيها الحكم ومن ثم لم يكن له أصلاً حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليه أثره .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح قسم الجيزة ضد كل من ... .. (طاعن)، ... .. بوصف أنهما : (الأول) : دخل الحديقة الملحقة بالفيلا التي يقيم بها وذلك بقصد منع حيازته لها بالقوة .

٢ - أتلّف أشجار الفاكهة وشجيرات الورد والصبار المغروسة بتلك الحديقة بأن قطع سيقان بعضها واقتلع بعضها الآخر من جنوره . ( الثاني ) اشترك مع الأول في ارتكاب الجريمتين سالفتي الذكر بطريقي الإتفاق والتحريض بأن حرّضه واتفق معه على ارتكابهما فتمت الجريمتان بناء على هذا الإتفاق والتحريض وطلبت عقابهما بالمواد ٤٠، ٤١، ٣٦٧/١، ٣٧٠ من قانون العقوبات والزامهما متضامنين بأن يدفعاً له مبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً للأول وغيباً للثاني عملاً بمواد الاتهام بمعاينة كل منهما بالحبس شهراً مع الشغل وكفالة خمسين جنيهاً لوقف التنفيذ وبإلزامهما بأن يدفعاً للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

أستأنف المحكوم عليه الأول ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت - حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ؛



فطعن الأستاذ . . . . . المحامي نيابة على المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق  
النقض . . . . . الخ

### الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة  
إتلاف أشجار قد شابه قصور في التسبب ذلك بأنه لم يستظهر ركن القصد  
الجنائي على الرغم من منازعة الطاعن في قيامه وتركيز دفاعه على عدم توافر  
ركن العمد في حقه لأنه كان مكلفاً من مالك العقار بإقامة سور يفصل حديقة  
العقار عن مسكن المستأجر بموجب ترخيص صادر من الجهة المختصة وكان يجهل  
النزاع بينهما على حيازة الحديقة معتقداً ملكية صاحب الأرض للأشجار  
وأن ما أحدثه بها كان استعمالاً لحق إقامة السور لا بقصد الإتلاف لذاته  
وأطرح الحكم هذا الدفاع بما لا يسوغ رفضه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الحكم الابتدائي أنه بعد أن ورد واقعة الدعوى  
وحصل مؤدى دفاع الطاعن المبني على إنتفاء القصد الجنائي لديه خلص في  
قضائه بالإدانة إلى قوله «وحيث إنه بالنسبة للتهمة الثانية الخاصة بإتلاف  
الأشجار والمزروعات فإن الثابت من شهادة محرر المحضر أمام المحكمة أن  
المتهم اتلف بعض الأشجار الموجودة بالحديقة فإن الجريمة تكون ثابتة في  
حقه لتوافر ركنها المادي وهو الإتلاف والمعنوي يكفي فيه القصد الجنائي العام  
ومنى كان ذلك فإنه يتعين عقاب المتهم بمادة الأتهام سائلة البيان» ويبين من  
الحكم المطعون فيه أنه أخذ بأسباب الحكم المستأنف وأضاف إليها رداً على  
دفاع الطاعن قوله «الثبت بالأوراق أن ما وقع بالأشجار والشجيرات  
منذ اللحظة الأولى للإبلاغ عن الواقعة عقب وقوعها هو اقتلاعها ولم ينفذ  
المتهم ذلك بالمحضر الإداري الذي حرر فور وقوع الفعل مكتفياً بأن ما أتاه  
إنما وقع بتكليف المالك له بإقامة سور يفصل الحديقة عن القبلا وما كان  
يستلزمه ذلك من إقامة قوائم خشبية تحدد مسار السور الذي كان يزعم إقامته  
ولا يجدى المتهم نفعاً ما ذهب إليه من أن ما أتاه كان بترخيص من المالك بما يضمن

على الفعل تصرف المالك فيما يملك ويخرجه بالتالي عن طائلة المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات فذلك مردود عليه بما هو ثابت بمحض الشرطة بغير منازعة من المتهم أن دخوله الحديقة لم يكن على النحو الذي يتسق وهذا الدفاع بأن كان دخوله إلى الحديقة بطريق كسر سورها. لما كان ذلك . وكانت جريمة إتلاف الأشجار المؤثمة بنص المادة ٣٦٧ من قانون العقوبات هي جريمة عمدية يتحقق القصد الجنائي فيها متى تعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه بالصورة التي صورها القانون واتجاه إرادته إلى إحداث الإتلاف وعلمه بأنه يحدثه بغير حق ، وهو ما يقتضى أن يتحدث الحكم عنه استقلالاً أو أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفى للدلالة على قيامه . لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يستظهر القصد الجنائي في هذه الجريمة وأورده في هذا الشأن تقريراً قانونياً عاماً ، وكانت مدوناته لا تفيد بذاتها أن الطاعن تعمد إتلاف الأشجار موضوع الاتهام كما أن ما أضافه الحكم المطعون فيه رداً على دفاع الطاعن القانوني في هذا الشأن لا يكفى لإستظهار القصد الجنائي في حقه سبباً وأن ماساقه الحكم من أن الطاعن دخل إلى الحديقة بطريق كسر سورها لا يواجه دفاع الطاعن - بالنسبة للجريمة مثار الاتهام - والمبنى على انتفاء تعمده إتلاف الأشجار وعدم علمه بأنه يحدثه بغير حق فإن الحكم المطعون فيه يكون مشوباً بالقصور في التسبيب مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، وكان وجه الطعن وإن اتصل بالمحكوم عليه الآخر . . . . . إلا أنه لا يفيد من نقض الحكم المطعون فيه لأنه لم يكن طرفاً في الخصومة الإستئنافية التي صدر فيها ذلك الحكم ومن ثم لم يكن له أصلاً حق الطعن بالنقض فلا يمتد إليه أثره .

## جلسة ٢ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار نائب رئيس المحكمة ، مسعد الساعى ، أحمد سغفان وعبد المنعم جابر

(١١٩)

### الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٢ القضائية

(١) اشتباه • جريمة • « اركانها » • حكم « تسببيه • تسبیب معيب » • نقض  
« أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

— جريمة العود للإشتباه شروط تحققها ؟

اغفال حكم الإدانة • استظهار شروط تحققها • قصور •

(٢) اشتباه • تشرد • نقض • حكم • « تسببيه • تسبیب معيب » • نقض •  
« أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

— التشرد طبيعته وشروط تحققه ؟

— الإشتباه طبيعته وشروط تحققه ؟

اغفال الحكم استظهار الصفة التي لحقت بالمتهم وما إذا كانت تشرد أو إشتباه • قصور •

١ — لما كان الحكم المطعون فيه لم يبين على وجه التحديد سوابق المتهم  
وما صدر فيها من أحكام وبيان مبدأ نهاية تنفيذه للعقوبة في كل وكان من  
المقرر أنه يشترط لتوافر جريمة العود للإشتباه أن يقع من المشتبه فيه بعد  
الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حاله الإشتباه في خلال  
خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ إنقضاء  
العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة إذا كان لسنة فأكثر •

٢ — لما كان من المقرر أن التشرد حالة تعلق بالشخص إذا لم يزاوَل  
وسيلة مشروعة للعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة في حين أن الإشتباه صفة  
تلتحق بالشخص ينشأ مسلكه الإجرامى وكلا الحالتين تتميز عن الأخرى  
فببحث الأول التعطل ومبحث الثانى الأحكام الدالة على المسلك الإجرامى



وليس هناك ارتباط بينهما إلا أن يثبت أن التعطل دفع إلى الإجرام أو أن الإجرام أدى إلى التعطل — لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما سبق جميعه ومن ثم كان معيباً بالقصور الذي يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها به ومن ثم تعين نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه :

أولاً : — عد متشرداً بأن لم تكن له وسيلة مشروعه للعيش .

ثانياً : — عاد إلى حالة الإشتباه بان حكم عليه في الدعويين رقمي ..... و ..... جنح مركز الصف لسرقة مع سبق الحكم عليه بوضعه تحت مراقبة البوليس في الدعوى رقم ... .. مركز الصف للإشتباه . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ / ١ ، ٤ ، ٥ / ١ ، ٦ / ٣ ، ٨ ، ٩ ، ١٦ ، ١٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانونين ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ١١٠ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة أحداث مركز الصف قضت حضورياً بإيداع المتهم إحدى المؤسسات العقابية لمدة سنة والتي تحدد بقرار من وزير الداخلية ووضعه تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات في المكان التي يعينه وزير الداخلية تبدأ عند إكمال التنفيذ عليه . استأنف المحكوم عليه النيابة العامة ومحكمة الجيزة الابتدائية لجرائم الاشتباه هيئة استئنافية قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف .

فطلعت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

## الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضده بجرمى عود للاشتباه وتشرد وقضى بمعاقبته بالإيداع إحدى المؤسسات العقابية لمدة سنة ووضع تحت مراقبة الشرطة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من إمكان القبض عليه قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب ذلك بأنه أغفل الحكم بعقوبة الحبس بالنسبة لجريمة العود للاشتباه ولم يفصح عن أى الجريمتين المسندتين للمتهم التى أدانته بها مع عدم قيام ارتباط بينهما مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه اقتصر فى بيان واقعة الدعوى على قوله «من أنها - تخلص ما أثبتته محرر المحضر - أنه باستعراض حالة المتهم من أنه من الأشقياء الخطرين المسجل برقم ٥٧ فئة ١ سرقة مواشى وتم إعتقاله . . . .» كما أثبت بصدر المحضر بيانا تفصيلا بالقضايا التى اتهم فيها المتهم وما تم فيها من تصرفات جاءت بكتاب نيابة مركز الصف المرفق بالمحضر وأن المتهم اعترف بسابقة الحكم عليه لمدة سنتين وأنه نفذ العقوبة .

ويستطرد الحكم إلى القول : بأنه يبين من العرض السابق للواقعة أن الاتهام المسند إلى المتهم ثابت فى حقه ثبوتاً كافياً لإدانته وذلك مما جاء بمحضر الضبط من أن المتهم بدأ نشاطه الإجرامى من سنة ١٩٦٥ حتى الآن بلا إنقطاع وقد تخصص فى سرقات المواشى - ولم يدفع الاتهام بدفاع مقبول بل أيدى بإعترافه فى تحقيقات النيابة سابقة الحكم عليه . - ثم يذكر الحكم المطعون فيه أنه بالرجوع إلى كتاب نيابة الصف نجد أن المتهم قد اتهم فى لفيف من القضايا كلها لسرقات وشروع فيها وإشتباه وعود للاشتباه . . . . لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه لم يبين على وجه التحديد لسوابق المتهم وما صدر فيها من أحكام وبيان مبدأ نهاية تنفيذه للعقوبة فى كل . لما كان ذلك و كان من المقرر أنه يشترط لتوافر جريمة العود للاشتباه أن يقع من المشتبه فيه بعد الحكم عليه بوضعه تحت المراقبة عمل من شأنه تأييد حالة الاشتباه فى خلال

خمس سنين من تاريخ ذلك الحكم إذا كان لأقل من سنة ومن تاريخ انقضاء العقوبة أو من تاريخ سقوطها بمضى المدة إذا كان لسنة فأكثر - لما كان ذلك وكان من المقرر أيضاً أن التشرد حالة تعلق بالشخص إذا لم يزاوِل وسيلة مشروعة للعيش ولم يكن صاحب حرفة أو صناعة في حين أن الاشتباه صفة تلحق بالشخص ينشأ مسلكه الإجرامى وكلا الحالتين تتميز عن الأخرى فبحث الأول التعطل ومبحث الثانى الأحكام الدالة على المسلك الإجرامى وليس هناك ارتباط بينهما لا أن يثبت أن التعطل دفع إلى الإجرام أو أن الإجرام أدى إلى التعطل - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستظهر ما سبق جميعه ومن ثم كان معيباً بالقصور الذى يعجز هذه المحكمة عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها به ومن ثم تعين نقضه والإحالة



## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
فوزى الملوك ، راغب عبد الظاهر ، عبد الرحيم تافع ومحمد حسن .

( ١٢٠ )

### الطعن رقم ٤٩٨٣ لسنة ٥٢ القضائية

حكم « وضعه والتوقيع عليه » « بطلانة » • بطلان •  
توقيع القاضي على ورقة الحكم . شرط لقيامه .  
خلو ورقة الحكم المتضمنة باقى أسبابه ومنطوقه من توقيع رئيس المحكمة . أثره ؟

متى كان يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس المحكمة وقع صفحته الأولى والثانية ولم يقع صفحته الثالثة والأخيرة المشتملة على باقى أسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك، وكان من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذى أصدره يعد شرطاً لقيامه ، إذ ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبنائه على الأسباب التى أقيم عليها ، ولما كانت ورقة الحكم المطعون فيه المتضمنة باقى أسبابه ومنطوقه قد نخلت من توقيع رئيس المحكمة ، فإنها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

### الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه هناك: عرض ..... والتى لم تبلغ ست عشرة سنة كاملة من عمرها بالقوة بأن اصطحبها إلى مسكنه وأغلق عليها الباب وهددها بسكين وأرقدتها على سريريه ونحى عنها ملابسها ووضع قضيبه فى فرجها حتى أمنى عليها حالة كونه ممن لم سلطة عليها ( عمها ) . وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٦٨ / ١

من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات بوصف أن المتهم له سلطة عليها (عمها) .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .. إلخ .

### المحكمة

حيث ان مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه البطلان لحلو صفحته الأخيرة المتضمنة منطوقه وجزءاً من أسبابه من توقيع رئيس المحكمة التي أصدرته .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الحكم المطعون فيه أن رئيس المحكمة وقع صفحته الأولى والثانية ولم يوقع صفحته الثالثة والأخيرة المشتملة على باقى أسبابه ومنطوقه . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن توقيع القاضي على ورقة الحكم الذى أصدره يعد شرطاً لقيامه ، إذ ورقة الحكم هى الدليل الوحيد على وجوده على الوجه الذى صدر به وبنائه على الأسباب التى أقيم عليها ، ولما كانت ورقة الحكم المطعون فيه المتضمنة باقى أسبابه ومنطوقه قد نخلت من توقيع رئيس المحكمة ، فإنها تكون مشوبة ببطلان يستتبع حتماً بطلان الحكم ذاته مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : قيس الرأى عطية ، أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا ومحمد  
الصوق عبد الجواد .

( ١٢١ )

### الطعن رقم ٦٧٤٥ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) حكم • « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع •  
مالا يوفره » اثبات « بوجه عام » •

— الدفاع الجوهري هو الذي يشهد له الواقع ويسانده ويعصر عليه صاحبه ويتسكك به .  
— عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع عار من الدليل .

- (٢) حجز • اثره • بطلان •

توقيع الحجز يقتضى إحترامه . مثال .

١ — من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهري كما تلزم المحكمة  
بالإلتفات إليه والرد عليه ، أن يكون مسع جوهريته جدليا وأن يشهد  
له الواقع ويسانده ، أما إذا كان عاريا من دليله فلا تثريب على المحكمة  
إن هي التفتت عنه لما ارتأته من عدم جديته ، وعدم استناده إلى واقع يظاهره  
ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه ، وحسبه أن يورد الأدلة المنتجة التي  
صحت لديه على ما استخلصته من وقوع الجريمة المسندة إلى الطاعن .

٢ — من المقرر أيضاً أن توقيع الحجز يقتضى إحترامه قانونا ، ويظل  
منتجاً لآثاره ، ولو كان مشوباً بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة  
الاختصاص ببطلانه ، ولا يعنى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير  
مدين بالمبلغ المخجوز من أجله، أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة ، فإن



ذلك كله لا يسبرر الإعتداء على أوامر السلطة التي أوقعتـه أو العمل على التنفيذ .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجنحة رقم . . بأنه بدائرة مركز دمنهور محافظة البحيرة : بدد الأشياء المبينة وصفاً وقيمة بالمحضر المملوكة له والمحجوز عليها إدارياً لصالح الإصلاح الزراعي فاختلسها لنفسه إضراراً بالجهة الحائزة . وطلبت معاقبته بالمادتين ٣٤١ و ٣٤٢ من قانون العقوبات .

ومحكمة جنح دمنهور قضت حضورياً عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم أسبوعين مع الشغل .

فاستأنف ، ومحكمة دمنهور الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . فطعن في هذا الحكم بطريق النقض . ٠٠٠٠٠ إلخ

## الحكمة

وحيث إن مبنى الطعن أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة تبديد أشياء محجوزة عليها إدارياً ، قد شابه خطأ في تطبيق القانون وإخلال بحق الدفاع وقصور في التسبيب ، ذلك بأن الطاعن دفع في مذكرته - المقدمة لمحكمة الدرجة الثانية - بأن الأرض التي يضع اليد عليها ملك له وأنه غير مدين للإصلاح الزراعي (الحائز) وأنه قدم اعتراضاً أمام اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي طالما عدم الإعتداد بإجراءات الحجز ، وقدم صورة من عريضة هذا الاعتراض ، مما كان يوجب على المحكمة أن تعمل نص المادة ٢٧ من قانون الحجز الإداري رقم ٣٠٨ لسنة ١٩٥٥ التي تقضي بوقف إجراءات الحجز والبيع في هذه الحالة ، هذا إلى أنه دفع أيضاً بعدم علمه بإجراءات الحجز والبيع ، بيد أن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع الجوهري أو ترد عليه ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة التبيد التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه يشترط في الدفاع الجوهري كياً تلزم المحكمة بالالتفات إليه والرد عليه ، أن يكون مع جوهريته جدياً وأن يشهد له الواقع ويسانده ، أما إذا كان عارياً من دليله فلا تثريب على المحكمة إن هي التفتت عنه لما ارتأته من عدم جديته ، وعدم إستناده إلى واقع يظاھرہ ، ولا يعيب حكمها خلوه من الرد عليه ، وحسبه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على ما استخلصته من وقوع الجريمة المسندة إلى الطاعن ، وكان من المقرر أيضاً أن توقيع الحجز يقتضي احترامه قانوناً ، ويظل منتجاً لآثاره ولو كان مشوباً بالبطلان ما دام لم يصدر حكم من جهة الاختصاص ببطلانه ، ولا يعنى الحارس من العقاب احتجاجه بأنه غير مدين بالمبلغ المحجوز من أجله ، أو بوقوع مخالفة للإجراءات المقررة ، فإن ذلك كله لا يبرر الاعتداء على أوامر السلطة التي أوقعته أو العمل على عرقلة التنفيذ . لما كان ذلك . وكان الثابت من مطالعة المفردات المتضمنة أن الاعتراض الذي قدمه الطاعن إلى اللجنة القضائية للإصلاح الزراعي قدم في تاريخ لاحق لإجراءات الحجز والبيع و لوقوع جريمة التبيد المسندة إليه ، فضلاً عن أنه لا يبين منه أن خاص بذات الأرض المحجوز عليها ، وكان الثابت أيضاً ، أن الطاعن أقر في التحقيق الذي أجرته النيابة العامة في طعنه بتزوير محضري الحجز والتبيد ، أنه كان يعلم بإجراءات الحجز ، غير أنه رفض التوقيع على محضري الحجز والتبيد . ومن ثم فإن منعى الطاعن على الحكم المطعون فيه يكون غير سديد ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٣ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : فوزى المملوك ، راغب عبد الظاهر ، عبد الرحيم نافع ومحمد حسن .

( ١٢٢ )

### الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٣ القضائية

رسوم انتاج • كحول • عود • حكم « تسبيبه • تسبيب معيب » • نقض  
« أسباب الطعن • ما يقبل منها » • تعويض •

التعويض المنصوص عليه بالمادة ٢١ من القرار بقانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ أساس تقديره  
وحده ؟ مضاعفة حده الأقصى في حالة العود .

عدم بيان الحكم ما هية الأحكام السابق صدورها ضد المتهم وتواريخ صدورها والجرائم  
التي صدرت فيها . قصور . أثر ذلك ؟

لما كانت المادة ٢١ من القرار بالقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم  
تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول تنص على أنه مع عدم  
الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على  
المخالف بأدائه تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة ،  
وإذا تعذر معرفة مقدار الرسوم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على  
ألف جنيه وفي حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض  
لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم  
المطعون فيه أنه أشار إلى أنه سبق ضبط المتهم أكثر من مرة وصدرت ضده  
أحكام عديدة بالإدانة في وقائع مماثلة ، ولم يزد الحكم الأمر بيانا عن ماهية  
تلك الأحكام وتواريخ صدورها والجرائم التي صدرت فيها توضيحاً لما  
إذا كان المتهم يعتبر عائداً في تطبيق المادة ٢١ من القرار بقانون ٣٦٣  
لسنة ١٩٥٦ مع ما لذلك من تأثير على تقدير التعويض الذي يتعين الحكم



به للخزانة العامة . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيياً بالقصور الذى له الصدارة والذى يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبة سلامة التطبيق القانونى على الواقعة كما صار إثباتها فى الحكم والإدلاء برأى فيما يثيره الطاعن من خطأ الحكم فى تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة فى خصوص ما رفع عنه الطعن .

## الوقائع

أهت النيابة العامة المطعون ضده بأنه: حاز كحولا لم يؤد عنه رسوم الإنتاج ، وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ١٥ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ سنة ١٩٥٦ . وطلبت مصلحة الجمارك إلزامه بدفع ثلاثة أمثال الضريبة المستحقة :

ومحكمة جنح سنورس قضت غرايبا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وغرامة مائة جنيه والمصادرة وأداء الرسوم والمصادرة وبالزام المتهم بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى بصفته تعويضا مدنيا قدره ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة مبلغ مائتان وستة جنيهات وسبعمئة وتسعون مليا وإلزامه المصاريف ومبلغ اثنين جنيه مقابل أتعاب محاماه .

واستأنف المحكوم عليه ومصلحة الجمارك هذا الحكم : ومحكمة الفيوم الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا ورفضها موضوعا وتأييد الحكم المستأنف .

فطعنت إدارة قضايا الحكومة فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ :

## الحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن المدعى بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه أنه قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب ذلك بأنه قدر التعويض المقضى به على المطعون ضده للخزانة العامة فى جريمة حيازة كحول لم تؤد عنه رسوم الإنتاج بثلاثة أمثال الرسوم المستحقة ، مع أن المتهم المحكوم

عليه يعتبر عائداً في حكم المادة ٢١ من القرار بقانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ مما كان يستلزم مضاعفة الحد الأقصى للتعويض المحكوم عليه به وقد نخلت أسباب الحكم مما يفيد أن المحكمة في تقديرها للتعويض الذي قضت به قد واجهت عناصر الدعوى الواقعية والقانونية وآلت بها على وجهها الصحيح مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٢١ من القرار بالقانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول تنص على أنه مع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأدائه تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة ، وإذا تعذر معرفة مقدار الرسوم قدرت المحكمة التعويض بحيث لا يزيد على ألف جنيه وفي حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض لما كان ذلك ، و كان البين من ملونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه أشار إلى أنه سبق ضبط المتهم أكثر من مرة وصدرت ضده أحكام عديدة بالإدانة في وقائع مماثلة ، ولم يزد الحكم الأمر بيانا عن ماهية تلك الأحكام وتواريخ صدورها والجرائم التي صدرت فيها توضيحاً لما إذا كان المتهم يعتبر عائداً في تطبيق المادة ٢١ من القرار بقانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ مع ما لذلك من تأثير على تقدير التعويض الذي يتعين الحكم به للخزانة العامة . لما كان ذلك ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور الذي له الصدارة والذي يعجز هذه المحكمة - محكمة النقض - عن مراقبة سلامة التطبيق القانوني على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم والإدلاء برأى فيما يثيره الطاعن من خطأ الحكم في تطبيق القانون . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة في خصوص ما رفع عنه الطعن .

## جلسة ٤ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجلى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنق ، محمد ممدوح سالم ومحمود بهي الدين .

( ١٢٣ )

### الطعن رقم ٦٦٧١ لسنة ٥٢ القضائية

مواد مخدرة • تفتيش « التفتيش باذن » . « اذن التفتيش • بطلانه » « اصداره » •  
نيابة عامة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • نقض « اسباب  
الطعن • ما يقبل منها » •

الدفع بأن وكيل النيابة الذى أصدر إذن التفتيش غير مختص مكانيا لندبه من النيابة الكلية.  
النيابة غير تلك التى صدر إذن التفتيش فى دائرتها. دفاع جوهرى. وجوب تحقيقه والرد عليه.  
مخالفة ذلك. قصور .

لما كان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن دفع ببطلان إذن  
التفتيش تأسيساً على صدوره من وكيل نيابة مركز أسوان لضبط جريمة  
وقعت بدائرة مركز أدفو ، وأن وكيل النائب العام الذى أصدر الإذن  
لم يكن وقت إصداره وكيلا بنيابة أسوان الكلية وإنما كان منتدبا للعمل  
بنيابة مركز أسوان . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين  
الواقعة وساق الأدلة التى صححت لديه على ثبوتها فى حق الطاعن ، عرض  
للدفع ورد عليه بقوله « وحيث أنه عن الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره  
من وكيل نيابة غير مختص فرود عليه بأن الثابت بأوراق الدعوى أن  
وكيل النيابة الذى أصدر الإذن كان وكيلا بالنيابة الكلية وقت إصداره  
الإذن واختصاصه يشمل دائرة نيابات محافظة أسوان مما يكون معه من  
أصدر الإذن مختصا بإصداره . . . وهو ما يبين منه أن الحكم لم يفتن لمرى  
دفاع الطاعن أن وكيل النيابة الكلية كان منتدبا وكيلا لنيابة مركز أسوان  
عندما أصدر الإذن ، ولما كان هذا الدفاع جوهريا فى الدعوى إذ قد يتغير



بتحقيقه وجه الرأى فيها متى ثبت أن ندبه للعمل بنيابة مركز أسوان لم يكن بالإضافة إلى عمله بالنيابة الكلية، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أحرز بقصد الإتيان جوهريين مخدرين (أفيون وحشيش) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة، فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات أسوان قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٧ / ١ و ٣٤ / أ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ و ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبندين ٩ و ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بالقانون الأول والمعدل بقرار وزارة الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادتين ٣٠ و ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ

## الحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحراز جوهريين مخدرين بقصد الإتيان قد شابه قصور في التسبيب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأنه دفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره من وكيل نيابة غير مختص مكانياً بإصداره لإنقطاع عمله في نيابة أسوان الكلية بسبب ندبه للعمل بنيابة مركز أسوان، إلا أن الحكم أطرح هذا الدفاع بعبارة قاصرة مجملة، مما يعيبه ويستوجب نقضه ٤ ... إلخ

ومن حيث إنه يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش تأسيساً على صدوره من وكيل نيابة مركز أسوان لضبط جريمة وقعت بدائرة مركز أدفو، وأن وكيل النائب العام الذي أصدر الإذن لم

يكن وقت إصداره وكيلا بنيابة أسوان الكلية وإنما كان منتدبا للعمل بنيابة مركز أسوان . لما كان ذلك، وكان الحكم المطعون فيه بعد أن بين الواقعة وساق الأدلة التي صحت لديه على ثبوتها في حق الطاعن ، عرض للدفع ورد عليه بقوله وحيث إنه عن الدفع ببطالان إذن التفتيش لصدوره من وكيل نيابة غير مختص فرود عليه بأن الثابت بأوراق الدعوى أن وكيل النيابة الذي أصدر الإذن كان وكيلا بالنيابة الكلية وقت إصداره الإذن وإختصاصه يشمل دائرة نيابات محافظة أسوان مما يكرن معه من أصدر الإذن مختصا بإصداره .. « وهو ما يبين منه أن الحكم لم يفتن لمرى دفاع الطاعن أن وكيل النيابة الكلية كان منتدبا وكيلا لنيابة مركز أسوان عندما أصدر الإذن ، ولما كان هذا الدفاع جوهريا في الدعوى إذ قد يتغير بتحقيقه وجه الرأى فيها متى ثبت أن ندبه للعمل بنيابة مركز أسوان لم يكن بالإضافة إلى عمله بالنيابة الكلية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع مما يوجب نقضه والإعادة ، وذلك بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنق ، محمد ممدوح سالم ومحمد  
رفيق البسطويسى .

( ١٢٤ )

### الطعن رقم ٦٩٣٠ لسنة ٥٢ القضائية

(١) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » ما يوفره « حكم » تسببيه « تسبیب  
معيب » « نقض » أسباب الطعن « ما يقبل منها » .

تقرير المحكمة جديّة طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له . ليس لها العلول منه إلا لسبب  
سائق .!

(٢) نقض « الطعن بالنقض » نظره « إجراءات » إجراءات المحاكمة « فقد  
الأوراق » .

فقد أوراق التحقيق كلها أو بعضها أثناء نظر القضية أمام محكمة النقض مع وجود الحكم .  
لا يبرر إعادة الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة محلاً لذلك . علة ذلك ؟ المادة ٥٥٩ إجراءات .

١ - من المقرر أنه متى قررت المحكمة جديّة طلب من طلبات الدفاع  
فاستجابت له فإنه لا يجوز لها - من بعد - أن تعدل عنه إلا لسبب سائق  
يبرر هذا العلول .

٢ - لما كانت المادة ٥٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على  
أنه « إذا فقدت أوراق التحقيق كلها وكان الحكم موجوداً والقضية منظورة  
أمام محكمة النقض فلا تعاد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة محلاً لذلك »  
وكانت المذكرة الإيضاحية قد أفصحت عن علة هذا الحكم في قولها « أن  
الطعن بطريق النقض إنما يوجه إلى الحكم ذاته ولا شأن له بالوقائع » ، فمتى  
كان الحكم موجوداً أمكن الفصل في الطعن بغير حاجة إلى الرجوع إلى  
الأوراق اللهم إلا إذا كان الطعن منصبا على التحقيق ففى هذه الحالة .



يكون هناك محلاً لإعادة الإجراءات »

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بطريق الإدعاء المباشر ضد الطاعن لأنه : - ارتكب ضد الطالبة جريمة تزوير محرر واستعماله الموضحين بعريضة الدعوى .

وطلبت عقابه بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وإلزامه بأن يدفع لها مبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ( الطاعن ) شهراً واحداً مع الشغل وكفالة ٣٠٠ قرشاً لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت .

فاستأنف ( الطاعن ) ..

ومحكمة الإسكندرية الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .  
فطعن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ

## الحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي تزوير واستعمال محررين عرفيين قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه تمسك في مذكرته المقدمة إلى المحكمة الاستئنافية بأن يتوقيع المدعية بالحقوق المدنية على السنتين المدعى بتزويرهما صحيح وطلب ندب خبير تحقيقاً لدفاعه وقد أجابته المحكمة إلى طلبه وقضت

بجلسة ٢١ - ١١ - ١٩٧٧ بوقف الدعوى وإحالة الأوراق إلى النيابة العامة للتحقيق إلا أنها فصلت بعد ذلك في الدعوى دون أن تعرض للدفاع الطاعن في هذا الشأن ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه من المقرر أنه متى قررت المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع فاستجابت له فإنه لا يجوز لها - من بعد - أن تعدل عنه إلا لسبب سائغ يبرر هذا العدول ، لما كان ذلك ، وكانت النيابة العامة قد أفصحت عن أن مفردات القضية قد فقدت ، ولم يكن مرفقاً بملف الطعن من محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية سوى محضر جلسة ٢٣ - ٦ - ١٩٨٠ ومؤشرين بأن القضية كانت موقوفة ، وكانت المادة ٥٥٩ من قانون الإجراءات الجنائية تنص على « أنه إذا فقدت أوراق التحقيق كلها وكان الحكم موجوداً والقضية منظورة أمام محكمة النقض فلا تعاد الإجراءات إلا إذا رأت المحكمة محلاً لذلك » وكانت المذكرة الإيضاحية قد أفصحت عن علة هذا الحكم في قولها « أن الطعن بطريق النقض إنما يوجه إلى الحكم ذاته ولا شأن له بالوقائع ، فمتى كان الحكم موجوداً أمكن الفصل في الطعن بغير حاجة إلى الرجوع إلى الأوراق اللهم إلا إذا كان الطعن منصبا على التحقيق ففي هذه الحالة يكون هناك محلاً لإعادة الإجراءات » وكان فقد أوراق القضية في الدعوى الماثلة ومن بينها محاضر جلسات المحكمة الاستئنافية السابقة على جلسة ٢٣ - ٦ - ١٩٨٠ قد جعله تحقيق وجه الطعن متعذراً ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة مع إلزام المطعون ضدها « المدعية بالحقوق المدنية » المصاريف المدنية .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبدالصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنى ، محمد مملوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

( ١٢٥ )

### الظعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٣ القضائية

حكم « تسببيه • تسبیب معیب » • اشتراك • جريمة « إركانها » . اختلاس •

— وجوب استظهار الحكم فى جريمة الإشتراك فى الاختلاس بطريق الإتفاق والمساعدة عناصر الإشتراك وطريقته . وأن يبين الأدلة بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها . من واقع الدعوى وظروفها .

— مجرد ضبط الطاعن واقفا أمام السيارة المحملة بالمواد المختلسة ويبدء نقود . مع التهم بالاختلاس . لا يفيد بذاته الإتفاق بطريق من طرق الإشتراك . وجوب اتحاد النية على ارتكاب الفعل .

لما كان الحكم وقد دان الطاعن بجريمة الإشتراك فى الاختلاس بطريق الاتفاق والمساعدة ، فقد كان عليه أن يستظهر عناصر هذا الإشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، إلا أن ما أورده الحكم من مجرد ضبط الطاعن واقفا أمام السيارة — مع شيخ الخفراء المتهم باختلاس الأخشاب — ممسكاً فى يده الأربعين جنبها ، لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الإشتراك، إذ يشترط فى ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهو ما لم يدلل الحكم على توافره ، كما لم يثبت فى حق الطاعن توافر الاشتراك بأى طريق آخر حدده القانون •



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سنة ..... بدائرة قسم مصر القديمة محافظة القاهرة : - اشترك وآخر بطريق الإتفاق والمساعدة مع موظف عمومي هو ..... شيخ الحفراء بشركة الدلتا العامة للمقاولات في اختلاس كمية من الأخشاب المملوكة للشركة المذكورة والبالغ قيمتها ٤٥٠ جنيه والتي كانت مسلمة للموظف العمومي سالف الذكر بسبب وظيفته بأن اتفقا معه على اختلاس تلك الأخشاب وأحضرا سيارة لنقل الأخشاب ، فتمت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك المساعدة وأحالته إلى محكمة أمن الدولة العليا لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة.

ومحكمة جنايات أمن الدولة العليا بالقاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٤٠/٢ ، ٣ ، ٤١ ، ١١٨ مكرراً أ ، ١٩ ب ، ١١٩ مكرراً هـ . بمعاقبته ( الطاعن ) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وتغريمه مبلغ ٤٥٠ جنيه مع سبق الحكم عليهم .

فطعن المحكوم عليه في هذا بطريق النقض :

## المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة الاشتراك مع آخر في اختلاس أموال عامة بطريق الإتفاق والمساعدة قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك بأنه جاء مبهماً ومجهلاً في أسبابه إذ لم يدل على اشتراكه مع المتهم الآخر في اختلاس الأخشاب ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى في قوله «أن .... الذي كان يعمل شيخ حفراء بشركة الدلتا للمقاولات أسر إلى بعض الحفراء الذين يعملون معه في حراسة عملية تقوم بها الشركة في منطقة أبو السعود

بعزمه على اختلاس كمية من الأنخشاب المنوط بهم حراستها وطلب منهم  
معاونته في ذلك ، فبادر الخفراء وهم ..... و .....  
و ..... بإبلاغ ..... ملاحظ أمن الشركة  
الذي قام بدوره بإبلاغ الشرطة في ليلة ٢٢ - ٨ - ١٩٦٩ وقام الملازم أول  
..... ضابط مباحث قسم مصر القديمة بعمل كمين بمقابر  
اليهود المطلة على عملية أبو السعود وحوالي الساعة الخامسة من صباح يوم  
٢٢ - ٨ - ١٩٦٩ أقبلت سيارة نقل ودخلت ، الموقع وشاهد  
الضابط بعض الأشخاص يقومون بتحميل السيارة بالأنخشاب ، فداهم الموقع  
وضبط المتهم ..... ( الطاعن ) واقفاً أمام السيارة مع شيخ الخفراء  
وكان ممسكاً في يده أربعين جنياً وتبين أن الأنخشاب المحملة على السيارة  
تبلغ قيمتها ٤٥٠ جنياً وذلك حسب قدرته الشركة المحنى عليها ، وبعد أن  
أورد الحكم الأدلة على ثبوت الوقائع على هذه النحو ، خلص إلى أن الطاعن  
اشترك وآخر بطريقى الإتفاق والمساعدة مع موظف عموى في اختلاس  
الأنخشاب المسلمة إليه بسبب وظيفته ، لما كان ذلك ، وكان الحكم وقدر دان  
الطاعن بجرمة الاشتراك في الاختلاس بطريقى الإتفاق والمساعدة ، فقد كان  
عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على  
ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها وذلك من واقع الدعوى ، وظروفها  
إلا أن ما أورده الحكم من مجرد ضبط الطاعن واقفاً أمام السيارة - مع  
شيخ الخفراء المتهم باختلاس الأنخشاب - ممسكاً في يده الأربعين جنياً ، لا يفيد  
بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك ، إذ يشترط في ذلك أن تتحد النية  
على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهو ما لم يدلل الحكم على توافره ، كما لم  
يثبت في حق الطاعن توافر الاشتراك بأى طريق آخر حدده القانون ، وهو  
ما يغلو ومعه الحكم قاصر البيان بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة لمبحث  
باقى أوجه الطعن .

## جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان، حسين كامل حنن، محمد رفيق البسلويسى ومحمود بهى الدين.

( ١٢٦ )

### الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٣ القضائية

طوارئ • قانون « تطبيقه » • أمن دولة • محكمة أمن الدولة • نقض « مايجوز  
وما لا يجوز الطعن فيه من احكام » •

محكمة الطاعن أمام محكمة أمن الدولة طبقاً لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بعد  
إعلانها بالقرار الجمهورى رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ .  
أثره عدم جواز الطعن بأى وجه فى الأحكام الصادرة فيها .

لما كانت حالة الطوارئ قد أعلنت فى جميع أنحاء الجمهورية اعتباراً من  
٦ - ١٠ - ١٩٨١ بموجب قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة  
١٩٨١ وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨  
فى شأن حالة الطوارئ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز  
الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة،  
فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً ويتعين الحكم بعدم  
جوازه .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً: قتل وآخران - حدث ومجهول  
..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيتوا النية على قتله  
وأعد سلاحاً نارياً «مدفع رشاش» واتجه إلى المكان الذى أيقن وجود خصمه  
فيه وما إن ظفر بالهتفى عليه سالف الذكر حتى أطلق صوبه عدة أعيرة



نارية قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته - ثانياً : قتل وآخران - حدث ومجهول - . . . . . عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن يبتوا النية على قتله وأعد سلاحاً نارياً « مدفعاً رشاشاً » ، والثاني والثالث سلاحاً وتوجهوا إلى المكان الذي أيقنوا وجوده فيه حتى إذا ظفروا به أطلقوا صوبه الأعيرة النارية قاصدين من ذلك قتله فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته . ثالثاً : أحرز سلاحاً نارياً مما لا يجوز الترخيص به « مدفع رشاش » رابعاً : أحرز ذخائر مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بحمله وإحرازه . وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الأتهام .

ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضورياً وبإجماع الآراء عملاً بالمواد ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات والمواد ١ / ٢ ، ٦ ، ٢٦ / ٢ ، ٤ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والقسم الثاني من الجدول رقم ٣ الملحق بمعاقبته بالإعدام شتقاً لما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

من حيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة - بموجب أمر الإحالة المؤرخ ١٧ - ١ - ١٩٨٢ - أمرت بإحالة الدعوى مباشرة إلى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » لمحكمة المتهم . . . . . طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإحالة وتاريخ ٢٧ - ٥ - ١٩٨٢ قضت تلك المحكمة بإعدامه شتقاً ، فطعن المحكوم عليه بطريق النقض . لما كان ذلك ، وكانت حالة الطوارئ قد أعلنت في

جميع أنحاء الجمهورية اعتباراً من ٦ - ١٠ - ١٩٨١ بموجب قرار رئيس الجمهورية المؤقت رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ ، وكان الطاعن قد حوكم وحكم عليه طبقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ في شأن حالة الطوارئ ، وكانت المادة ١٢ من هذا القانون تقضى بعدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة ، فإن الطعن المقدم من المحكوم عليه يكون غير جائز قانوناً ويتعين الحكم بعدم جوازه .

## جلسة ١٢ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو و مصطفى طاهر .

( ١٢٧ )

### الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ القضائية

(١) حكم « بيانات الديباجة » • أمن دولة •

— خطأ الحكم في إثبات أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الإحالة . على خلاف الثابت بالأوراق أنها أحيلت إلى محكمة أمن الدولة العليا من نيابة أمن الدولة . وعنوانه الحكم باسم محكمة الجنايات خطأ . مادي .

(٢) رشوة • جريمة « أركانها » • موظفون عموميون •

مدلول الإخلال بواجبات الوظيفة في مجال الرشوة ؟  
جريمة الرشوة . لا يلزم فيها أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة . يكفي أن يكون له إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد أتجر معه على هذا الأساس .

(٣) دفاع « الإخلال بحق الدفاع » • مالا يوفره • إجراءات « إجراءات المحاكمة » •  
إثبات « شهود » • نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها •

— إستغناء المحكمة عن سماع الشهود . بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . النفي على المحكمة الإخلال بحق الدفاع . في هذه الحالة . غير مقبول .

( ١ ) لما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أنه معنون باسم « محكمة جنايات دمنهور » كما أن ديباجة الحكم معنونة باسم « محكمة الجنايات وأمن الدولة العليا بدمنهور » وتضمنت أسباب الحكم أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الإحالة فإن ماورد في محضر الجلسة من أنه صدر من محكمة الجنايات بعد إحالة الدعوى إليها من مستشار الإحالة — في حين أن الدعوى أحيلت إليها



باعتبارها محكمة أمن الدولة العليا من نياية أمن الدولة العليا مباشرة من غير طريق مستشار الإحالة - يكون مجرد خطأ مادي في الكتابة وزلة قلم لا تنحى.

(٢) من المقرر أن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي عدلت صور الرشوة قد نص على الإخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة إلى الموظف ومن في حكمه أسوة بإمتناعه عن عمل من أعمال الوظيفة وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقاً من التقييد بحيث يتسع مدلوله لإستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف ، وكل تصرف أو سلوك ينسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذي يكفل لها دائماً أن تجري على سنن قويم ، وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين والوائح والتعليقات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها ، فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات أو إمتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة التي عنده الشارع في النص ، فإذا تعاطى الموظف جعلاً على هذا الإخلال كان فعله ارتشاء ويكون من عرض عليه الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب . وليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون له بها إتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشئ قد أتجر معه على هذا الأساس .

(٣) لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع شهود الإثبات وتلت المحكمة أقوالهم بالجلسة ، وكانت المحاكمة قد جرت في ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٧ الذي ينول للمحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : عرض رشوة على موظف عمومي للإخلال بواجبات وظيفته بأن عرض على ..... أمين الشرطة بنقطة مرور إيتاي البارود مبلغ سبعين جنيها - على سبيل الرشوة مقابل عدم اتخاذ الإجراءات الواجبة للتحقق من أمر حمولة أعلاف خاصة به ضبطت بإحدى سيارات النقل ولكن الموظف العمومي لم يقبل الرشوة منه وإحالة إلى محكمة أمن الدولة العليا بدمهور لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١٠٤ ، ١٠٩ مكرراً ، ١١٠ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه مبلغ خمسمائة جنيه ومصادرة مبلغ الرشوة المضبوط ؛  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ :

## المحكمة

حيث إن الثابت من الإطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن نيابة أمن الدولة العليا بموجب أمر الإحالة المؤرخ ١٧ - ٦ - ١٩٨٠ أمرت بإحالة الدعوى مباشرة إلى محكمة أمن الدولة العليا بدائرة محكمة إستئناف إسكندرية المشكلة طبقاً لأحكام القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ لمحكمة الطاعن عن جريمة رشوة وطلبت معاقبته طبقاً لمواد الاتهام الواردة بأمر الإحالة ففصلت فيها بحكمها المطعون فيه الصادر بتاريخ ٢٨ - ١ - ١٩٨٢ . ولما كان البين من مطالعة محضر جلسة المحاكمة أنه معنون باسم «محكمة جنایات دمنهور» كما أن ديباجة الحكم معنونة باسم «محكمة الجنایات وأمن الدولة العليا بدمهور» وتضمنت أسباب الحكم أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من مستشار الإحالة فإن ما ورد في محضر الجلسة والحكم من أنه صدر من محكمة الجنایات بعد إحالة الدعوى إليها من مستشار الإحالة - في حين أن الدعوى أحيلت

إليها باعتبارها محكمة أمن الدولة العليا من نيابة أمن الدولة العليا مباشرة عن غير طريق مستشار الإحالة — يكون مجرد خطأ مادي في الكتابة وزلة قلم لا تحقق ولما كانت العبرة في الكشف عن ماهية الحكم هي بحقيقة الواقع الذي يبين يقينا من المفردات ، وكان الحكم الصادر في الدعوى قد صدر في الواقع من محكمة أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً للقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ وليست باعتبارها محكمة جنابات ، وإذا كانت جريمة عرض الرشوة تدخل في عداد الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها طبقاً للمادة الثالثة من القانون المشار إليه فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر من محكمة مختصة بالفصل في الدعوى . ولما كانت الفقرة الأولى من المادة الثامنة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ تجزئ الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة العليا المشكلة طبقاً لأحكام هذا القانون فإن الطعن وقد استوفى الشكل المقرر في القانون يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة عرض رشوة قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأن قيام الطاعن بعرض مبلغ على أمين الشرطة للإخلال بعمل يخرج من أعمال وظيفته بعد أن أنهى اختصاصه بضبط السيارة وحملتها وإبلاغ مركز الشرطة بالواقعة لا تتوافر به جريمة عرض الرشوة وقد أثار الطاعن هذا الدفاع ولم يبد من الحكم أنه تفتن إليه فضلا عن أنه لم يستظهر اختصاص الموظف بالعمل الذي دفع الجعل للإخلال بواجباته ، هذا إلى أن المحكمة لم تحقق شفوية المرافعة بسماع شهود الإثبات مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة عرض رشوة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها وأورد في هذا التحصيل أن أمين الشرطة بنقطه مرور ابتأى البارود استوقف سيارة نقل محملة بأعلاف خاصة بالطاعن لدى وصولها إلى مقر النقطة ولما تبين له أن الطاعن لا يحمل تصريحاً بنقل العلف اتصل تليفونيا بضابط مباحث



المركز وأبلغه بالواقعة فكلفه - وفي معيته شرطين سريين أرسلهما إليه - باقتياد الطاعن والسيارة إلى مركز الشرطة للوقوف على حقيقة أمر هذه الحمولة وسلامة إجراءات نقلها ، وفي الطريق عرض الطاعن على أمين الشرطة مبلغ سبعين جنياً على سبيل الرشوة مقابل ترك السيارة وحمولتها وعدم اقتيادها إلى مقر الشرطة إلا أنه لم يقبل الرشوة وأبلغ بالواقعة وسلم مبلغ الرشوة المضبوط ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الشارع في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات التي عدت صور الرشوة قد نص على الإخلال بواجبات الوظيفة كغرض من أغراض الرشوة وجعله بالنسبة إلى الموظف ومن في حكمه أسوة بامتناعه عن عمل من أعمال الوظيفة وقد جاء التعبير بالإخلال بواجبات الوظيفة مطلقاً من التقييد بحيث يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف . وكل تصرف أو سلوك ينسب إلى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها على الوجه السوى الذي يكفل لها دائماً أن تجرى على سنن قويم، وقد استهدف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة مدلولاً عاماً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين والوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها ، فكل انحراف عن واجب من تلك الواجبات أو إمتناع عن القيام به يجرى عليه وصف الإخلال بواجبات الوظيفة الذي عناه الشارع في النص ، فإذا تعاطى الموظف جعلاً على هذا الإخلال كان فعله ارتشاء ويكون من عرض عليه الجعل لهذا الغرض راشياً مستحقاً للعقاب . وليس من الضروري في جريمة الرشوة أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أدائها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة ، بل يكفي أن يكون له بها إلتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد أتجر معه على هذا الأساس ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه عرض مبلغاً من المال على أمين الشرطة وهو موظف عام - للتخلي عن ضبط السيارة وحمولتها من الأغلاف وعدم اقتيادها إلى مقر الشرطة واستظهر أن رئيس وحدة مباحث المركز كلفه باقتياد الطاعن والسيارة

إلى مركز الشرطة وهو قدر من الإختصاص يسمح له بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة ودان الطاعن على هذه الإعتبار فإنه يكون قد طبق القانون على واقعة الدعوى تطبيقاً صحيحاً ولا عليه إن أغفل الرد على دفاع الطاعن في هذا الصدد بإعتباره دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان . لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن قد تنازل عن سماع شهود الإثبات وتلت المحكمة أقوالهم بالجلسة ، وكانت المحاكمة قد جرت في ظل التعديل المدخل على المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٥٨ الذي ينحول للمحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، فإن النجى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون مقبولا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برزمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٦ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار ، سعد السامى ، أحمد صفان و عبد المنعم جابر .

( ١٢٨ )

### الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ القضائية

(١) دعوى مدنية • دعوى جنائية • احالة •

رفع الدعوى المدنية تبعا للدعوى الجنائية إحالتها إلى المحكمة المدنية بمقولة أن الأمر يحتاج إلى إجراء تحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى . غير جائز .

(٢) دعوى مدنية • احالة • قوة الأمر المقضى •

صدور حكم بالبرائة يمس أسس الدعوى المدنية ، بما يقيد حرية القاضي المدني عدم جواز إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة . المختصة . م ١٣٠٩ . ج .

(٣) دعوى مدنية • احالة • قوة الأمر المقضى • نقض « أسباب الطعن » ما يقبل منها •

قرار إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية ، يعد منبهاً للخصومة . الطعن في ذلك القرار جائز .

(١) لما كانت المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه « لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام الجنائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح ولا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية » وتنص المادة ٣٩ من ذات القانون على أنه « على محكمة النقض إذا قضت بنقض الحكم أن تعيد الدعوى إلى المحكمة التي أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين » - ولما كانت الدعوى المدنية قد رفعت في مبدأ الأمر بطريقة التبعية للدعوى الجنائية فإنه كان يتعين على



محكمة جنایات دمه‌ور - بهیئة جدیدة فیما يختص بالدعوى المدنية بعد إعادتها إليها من محكمة النقض - أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء المحكمة الأولى ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى لأن الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشتین عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى بممّالا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائي . وقد خالفت محكمة جنایات دمه‌ور - بهیئة جدیدة هذا النظر بإحالتها الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة مستندة في ذلك إلى نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، وعلى الرغم من أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستنفذ وسائل التحقيق الممكنة ، ولا ينبغي لها أن تحول الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة بمقولة أن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى ، ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي يتم .

(٢) حق لمحكمة الجنائية في الإحالة إلى المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية ، بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يحس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضي المدني .

(٣) لما كان قرار إحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية يعد منهايا للمقصومة على خلاف ظاهره لأن المحكمة المدنية سوف تنقيد ضمنا بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية - المحكمة الأولى - وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي يعمل بمحكمها لدى المحاكم

المدينة وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية  
للدعوى الجنائية مما يلزمه القضاء برفض الدعوى المدنية دون إعادة بحث  
عناصر الجريمة

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضدّهما في قضية الجناية بأنهما بدائرة  
مركز دمنهور محافظة البحيرة قتلًا ..... عمداً ومع سبق  
الإصرار والترصد بأن عقداً العزم على قتله وأعدا لهذا الغرض أدوات  
تحدث القتل ( ساطور وعصا ) و كمنّا له في الطريق الذي أيقنا أنه سيسلكه  
إلى السوق حتى إذا ما ظفرا به انهالا عليه ضربا أولها بالساطور والثاني بالعصا  
قاصدين إزهاق روحه فأحدثا به الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي الشرعي  
التي أودت بحياته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنائيات  
للمحاكمتها طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام فقرر بذلك . وأدعت  
..... عن نفسها وبصفتها وصية على قصر المرحوم  
..... مدنياً قبل المتهمين بمبلغ  
خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض .

ومحكمة جنائيات دمنهور قضت حضورياً عملاً بالمادة ٣٠٤ - ١ من  
قانون الإجراءات الجنائية والمادتين ٢٥١ - ١ ، ٣٢٠ - ١ من ذات القانون  
ببراءة كل من المتهمين بما أسند إليهما وبرفض الدعوى المدنية وإلزام  
رافعهما المصاريف المدنية .

فطعن المدعيتان بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض وقيد طعنهما  
وقضى بقبوله شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون بالنسبة للدعوى  
المدنية وإحالة القضية إلى محكمة جنائيات دمنهور لتحكم فيها من جديد دائرة  
أخرى وألزم المطعون ضدّهما المصاريف .

والمحكمة الأخيرة بهيئة أخرى قرّرت بجلسته ..... وعملاً بالمادة ٣٠٩ من قانون  
الإجراءات الجنائية بإحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها .

فطعنت المدعيتان بالحق المدعى في هذا القرار بطريق النقض وأودعت مذكرة بأسباب الطعن موقعا عليها من الأستاذ - . . . . . المحامي .

## المحكمة

من حيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن النيابة العامة اتهمت المطعون ضدهما بأنهما بدائرة مركز دمنهور محافظة البحيرة : قتلا . . . . . عمداً ومع سبق الإصرار والترصد بأن عقدا العزم على قتله وأعدا لهذا الغرض أدوات تحدث القتل ( ساطور وعصا ) وكمنا له في الطريق الذي أيقنا أنه سيسلكه إلى السوق حتى إذا ما ظفرا به لإنهالا عليه ضربا أولها بالساطور والثاني بالعصا قاصدين إزهاق روحه فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى التى أودت بحياته - وطلبت إلى مستشار الإحالة إجالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام ، فقرر بذلك ، وادعت الطاعتان مدنيا قبل المتهمين بمبلغ خمسة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وإذا قضت محكمة جنايات دمنهور حضوريا ببراءة المطعون ضدهما مما أسند إليهما وبرفض الدعوى المدنية وإلزام رافعتها المصاريف مؤسسة قضاءها هذا على ما ارتأته من عدم ثبوت التهمة قبل المطعون ضدهما ، فطعنت الطاعتان - المدعيتان بالحقوق المدنية - في ذلك الحكم بطريق النقض ، ومحكمة النقض قضت بنقض الحكم المطعون فيه بالنسبة للدعوى المدنية والإحالة . وإذا أعيدت الدعوى إلى محكمة جنايات دمنهور قررت إحالة الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة للفصل فيها ، وأقامت قضاءها على أن الفصل في الدعوى المدنية يتطلب بطبيعته إجراءات خاصة وأن المحكمة المدنية أقدر على ذلك من محكمة الجنايات وأنه من ثم وإعمالاً للمادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية تحيل المحكمة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة فطعنت الطاعتان في هذا القرار بطريق النقض ، وأقامتا طعنهما على أسباب حاصليها أن القرار المطعون فيه إذ أحال دعواهما المدنية إلى المحكمة المدنية قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه استند إلى نص



المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات مع عدم توافر شرط إنطباقها لأن الدعوى الجنائية لم تعد منظورة أمام المحكمة كما يثور القول بأن الفصل في التعويضات قد يبنى عليه إرجاء الفصل في الدعوى الجنائية ، ومن جهة أخرى فإن الطاعنتين سوف تحتاجان لدى المحكمة المدنية بقوة الأمر المقضى للحكم الصادر من المحكمة الجنائية في موضوع الدعوى الجنائية إعمالاً لما نصت عليه المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية مما لازمه أن تقضى برفض الدعوى المدنية . الأمر الذى يعيب القرار المطعون فيه ويوجب نقضه .

وحيث إن المادة ٣٠ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تنص على أنه « لكل من النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها الطعن أمام محكمة النقض في الأحكام الجنائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح ولا يجوز الطعن من المدعى بالحقوق المدنية والمستول عنها إلا فيما يتعلق بحقوقهما المدنية » وتنص المادة ٣٩ من ذات القانون على أنه « على محكمة النقض إذا قضت بنقض الحكم أن تعيد الدعوى إلى المحكمة التى أصدرته لتحكم فيها من جديد مشكلة من قضاه آخرين - ولما كانت الدعوى المدنية قد رفعت في مبدأ الأمر بطريقة التبعية للدعوى الجنائية فإنه كان يتعين على محكمة جنايات دمنهور - هيئة جديدة فيما يختص بالدعوى المدنية بعد إعادتها إليها من محكمة النقض - أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم من جهة وقوعه وصحة نسبته إليه لترتب على ذلك آثاره القانونية غير مقيدة في ذلك بقضاء المحكمة الأولى ، ولا يمنع من هذا كون الحكم في الدعوى الجنائية قد حاز قوة الأمر المقضى لأن الدعويين - الجنائية والمدنية - وإن كانتا ناشئتين عن سبب واحد إلا أن الموضوع في كل منهما يختلف عنه في الأخرى مما لا يمكن معه التمسك بحجية الحكم الجنائى ، وقد خالفت محكمة جنايات دمنهور - هيئة جديدة هذا النظر بإحالتها الدعوى إلى المحكمة المدنية المختصة مستندة في ذلك إلى

نص المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية وعلى الرغم من أن قضاء هذه المحكمة قد إستقر على أنه لا يحق لمحكمة الموضوع أن تفصل في الدعوى الجنائية التي هي أساس الدعوى المدنية من غير أن تستنفذ وسائل التحقيق الممكنة ، ولا ينبغي لها أن تحيل الدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية المختصة بمقولة أن الأمر يحتاج إلى إجراءات وتحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى ، ذلك بأن نطاق الدعوى الجنائية لا يمكن أن يضيق عن تحقيق موضوعها والفصل فيها على أساس التحقيق الذي يتم ، ولأن حق المحكمة الجنائية في الإحالة إلى المحكمة المدنية بمقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجب أن يساير حجية الأحكام الجنائية أمام المحاكم المدنية . بمعنى أنه لا يجوز إصدار قرار بإحالة الدعوى المدنية إلى المحكمة المختصة إذا كان حكم البراءة يمس أسس الدعوى المدنية مساسا يقيد حرية القاضي المدني . لما كان ذلك ، وكان قرار الإحالة للدعوى المدنية إلى المحكمة المدنية يعد منها للخصومة على خلاف ظاهره لأن المحكمة المدنية سوف تتقيد ضمنا بقوة الأمر المقضى للحكم الجنائي الصادر من المحكمة الجنائية - المحكمة الأولى - وفق المادة ٤٥٦ من قانون الإجراءات الجنائية التي يعمل بمحكمها لدى المحاكم المدنية وليس لدى المحاكم الجنائية نفسها وهي تنظر الدعوى المدنية بالتبعية للدعوى الجنائية مما لازمه القضاء برفض الدعوى المدنية دون إعادة بحث عناصر الجريمة ، فإن الطعن في ذلك القرار يكون جائزاً . لما كان ذلك ، وكان الطعن قد استوفى باثني شروطه الشكلية ، وكان قضاء محكمة جنابات دمنهور بهيئة جديدة - قد أخطأ في القانون بما يوجب نقضه . ولئن كان الطعن للمرة الثانية ، إلا أنه وقد حجبت محكمة الموضوع نفسها بذلك القرار عن نظر موضوع الدعوى المدنية المحالة إليها من هذه المحكمة لتحكم فيها من جديد فإنه يعين أن يكون مع النقض الإحالة .

## جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : قيس الرأى عطية ، محمد أحمد حدى نائب رئيس المحكمة ، أحمد محمود هيكل  
ومحمد الصوفي عبد الجواد .

( ١٢٩ )

### الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٣ القضائية :

سرقة • ظروف مشددة • سلاح • عقوبة •

العلة في تشديد عقوبة السرقة إذا اقترنت بحمل سلاح ؟

وجوب التفرقة بين السلاح بطبيعته والسلاح بالتخصيص .

توافر علة تشديد عقوبة السرقة . متى كان السلاح المحمول سلاح بطبيعته . ولو لم يكن  
لمناسبة السرقة .

السلاح العرضي . وجوب إمتطهار المحكمة أن حمله كان لمناسبة السرقة . مخالفة ذلك .  
تصور .

العلة الداعية إلى تشديد العقوبة في جريمة السرقة إذا اقترنت  
بحمل سلاح إن حمل الجاني للسلاح يشد أزره ويلقى الرعب في قلب المجرم عليه  
من يخيف لنجدته ويهيء السبيل للجاني لإستعماله وقت الحاجة . هذه العلة تتوافر  
بلاشك إذا كان السلاح المحمول سلاحاً بطبيعته أى معد أصلاً للإعتداء على  
النفس كالمسدسات والبنادق فحمله يعتبر في جميع الأحوال ظرفاً مشدداً حتى  
ولو لم يكن لمناسبة السرقة ، أما الأدوات التي تعتبر عرضاً من الأسلحة  
لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها  
كالمطواة فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في  
حدود سلطتها التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة وإذا كان الحكم المطعون



فيه قد نسب الطاعن الأول أنه كان أثناء ارتكابه السرقة مع آخرين حاملاً سلاحاً مخبأً « مدية » دون أن يدل على أن حمله لهذه المدية كان لمناسبة السرقة فإنه يكون معيباً بقصور يبطله بما يوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما سرقا الحقيقة بمحتوياتها . . . . . بأن كان ذلك في الطريق العام داخل مدينة القاهرة حالة كون المتهم الأول حاملاً سلاحاً مخبأً ( مدية ) والمتهم الثاني أيضاً أولاً : حاز بدون ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً ( مسدس عيار ٩ مم ) . ثانياً : - حاز ذخيرة مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر حالة كونه غير مرخص له بحمل الذخيرة وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمحاكمتهما بالقبض والوصف الواردين بتقرير الاتهام فقرر ذلك :

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ٣١٥ أولاً ، ٤٤ - ١ و ٣٢ - ٢ من قانون العقوبات والمواد ١ - ١١ و ٦ و ٢٦ - ٢ و ٤ و ٥ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقوانين أرقام ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ و ٢٦ لسنة ١٩٥٨ والقسم الأول من الجدول رقم ٣ - الملحق بمعاينة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات فطن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض

## المحكمة

وحيث إن مما ينهه الطاعن الأول . . . . . على الحكم المطعون فيه أنه إذا داته بجرمة سرقة بحمل سلاح مع آخرين قد مثابه القصور في التسيب ذلك أنه يفرض وجود سلاح مخبأً مع الطاعن فإن ذلك لا يتوافر به الظرف المشدد إلا إذا ثبت أن حمل السلاح كان بقصد استعماله وهو ما لم يستظهره الحكم مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله وأن الطاعنين اتفقا

وآخرين سبق الحكم عليهما على سرقة محتويات السيارة رقم ٥٩٣٦ ملاكى السويس  
التي كان قد تركها المحنى عليه بعد غلقها في شارع رمسيس فقام الطاعن  
الأول بكسر الهواية الشمال الخلفية للسيارة بآلة حادة وتمكن الطاعن الثاني  
من دخول السيارة وسرقة الحقيبة الجلدية الموجودة بها بمحتوياتها والخاصة  
بالمحنى عليه ، بينما كان المتهمان الآخران المحكوم عليهما يقومان بمراقبة الطريق  
فشاهدتهم أمين الشرطة - ... .. فالتصل لاسلكيا بالملازم أول  
... .. ضابط المرور القريب منه ، وتمكننا من ضبط الطاعن  
الأول الذى كان يحمل معه مديّة بينما تمكن باقى المتهمين من الهرب بالمسروقات  
وبعد ذلك قام الطاعن الثاني بفتح الحقيبة ووجد بها مسدساً عيار ٩ مم ماركة  
حلوان وأربعة طلقات من ذات العيار وآلة حاسبة فأخذ المسدس وسلم  
زوجته ..... الآلة الحاسبة لتبيعها . . . لما كان ذلك ، وكانت  
العلة الداعية إلى تشديد العقوبة في جريمة السرقة إذا اقترنت بحمل سلاح  
أن حمل الجاني للسلاح يشدأزره ويلقى الرعب في قلب المحنى عليه أو من يخف لتجذته  
ويهيء السبيل للجاني لإستعماله وقت الحاجة ، وهذه العلة تتوافر بلا شك  
إذا كان السلاح المحمول سلاحاً بطبيعته أى معد أصلاً للإعتداء على النفس  
كالمسدسات والبنادق فحملة يعتبر في جميع الأحوال ظرفاً شديداً حتى  
ولو لم يكن لمناسبة السرقة ، أما الأدوات التي تعتبر عوضاً من الأسلحة  
لكونها تحدث الفتك وإن لم تكن معدة له بحسب الأصل ومثلها كالمطواة  
فلا يتحقق الظرف المشدد بحملها إلا إذا استظهرت المحكمة في حدود سلطتها  
التقديرية أن حملها كان لمناسبة السرقة وإذا كان الحكم المطعون فيه قد نسب  
للتاعن الأول أنه كان أثناء ارتكابه السرقة مع آخرين حاملاً سلاحاً مخبأً مديّة ،  
دون أن يدلل على أن حمل هذه المديّة كان لمناسبة السرقة فإنه يكون معيياً بقصور  
يبطله بما يوجب نقضه والإحالة - بالنسبة للطاعنين والمحكوم عليها الثالثة  
لوحدة الواقعة ولحسن سير العدالة - دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: إبراهيم حسين رضوان، حسين كامل حنق، محمد رفيق البسطويسى وعمود بهى الدين.

( ١٣٠ )

### الطعن رقم ٦٩٢٨ لسنة ٥٢ القضائية

(١) حكم « تسببه • تسبب غير معيب » • اثبات « بوجه عام » • استثنائى •  
محكمة استئنائية •

إحالة المحكمة الإستئنافية في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها إلى ما ورد بالحكم الابتدائى .  
حتى ولو خالفت وجهته . صحيح . ما دام التنافر متفنيا .

(٢) إيجار اماكن • خلو رجل • حكم « تسببه • تسبب معيب » •

جريمة إقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار المنصوص عليها في المادة ١٧ - ١ من  
القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٦ . مغايرتها لجريمة إقتضاء مقدم إيجار المنصوص عليها في الفقرة الثالثة  
من المادة ذاتها .

إبانة الحكم في ملوناته التى قام عليها قضائه واقعة الدعوى على نحو يكشف عن إختلال  
فكرته عن عناصرها وعدم إستقرارها في عقيدة المحكمة الإستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع  
الثابتة . يعيبه .

(٣) محكمة النقض « سلطتها » • قانون « القانون الأصلح » •

سلطة محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها حتى صدر قانون أصلح  
للمتهم .

( ١ ) من المقرر أنه لا جناح على المحكمة الإستئنافية إذا هي أحالت  
في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها إلى ما ورد بالحكم الابتدائى حتى في  
حالة مخالفتها إلى النهاية لوجهة نظر محكمة أول درجة ما دام التنافر متفنيا  
بين ما عولت عليه من الحكم الابتدائى من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته  
من هذه الوقائع مخالفاً لما استخلصته منها محكمة أول درجة ،



( ٢ ) لما كانت جريمة اقتضاء مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار المؤتممة بالفقرة الأولى من المادة السابعة عشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة الدعوى تغاير جريمة اقتضاء مقدم إيجار المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ذاتها وكان ما ذهب إليه الحكم المطعون فيه في بعض أسبابه من أن المبالغ التي دفعها المدعون بالحقوق المدنية إلى الطاعن هي مقدم إيجار يناقض ما جاء بالأسباب ذاتها من أن هذه المبالغ دفعت خارج نطاق عقد الإيجار ، الأمر الذي يكشف عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة .

( ٣ ) إدانة الطاعن بجريمة تقاضي مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار تحول هذه المحكمة عملاً بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها على ضوء ما نصت عليه الفقرة الثانية من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - وهو قانون أصلح - من إعفاء من العقوبات المقررة لتلك الجريمة إذا ما توافرت موجبات الإعفاء .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن أنه : تقاضي المبالغ الميينة بالأوراق على سبيل الخلو خارج نطاق عقد الإيجار و طلبت معاقبته بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

وادعى ..... وآخرون مدنياً قبل المتهم مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .  
ومحكمة الجنح المستعجلة بمصر الجديدة الجزئية قضت حضورياً .

أولاً : - في الدعوى الجنائية بانقضائها بمضى المدعى المدة وبراءة المتهم مما نسب إليه .

ثانياً : — فى الدعوى المدنية باحالتها إلى محكمة مصر الجديدة المختصة لنظرها فاستأنفت النيابة العامة والمدعين بالحقوق المدنية

ومحكمة القاهرة الابتدائية (هيئة إستئنافية) قضت حضورياً بقبول الإستئنافين شكلاً وفى الموضوع باجماع الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وتغريم المتهم ٣٠٠ جنيه وألزمته بأن يؤدى لكل من المدعين بالحقوق المدنية مبلغ ٥١ جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض .

### المحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار قد شابه قصور فى التسيب وفساد فى الإستدلال ، ذلك بأنه أحوال فى بيان واقعة الدعوى على أسباب الحكم الابتدائى مع أنه قضى بإلغائه . فضلاً عن أنه فهم الدعوى على غير مؤداها الثابت بالأوراق ، إذا أورد أن الطاعن تقاضى من المدعين بالحقوق المدنية مبالغ بمناسبة تحرير عقود الإيجار ، مع أن مؤدى أقوالهم أنهم دفعوا جزءاً من هذه المبالغ عند تحرير العقود والجزء الآخر بعد ذلك وهو الذى تحرر عنه إيصالات ولا يشكل جريمة . هذا وقد دفع الطاعن بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة إلا أن الحكم رد على هذا الدفع بما لا يصلح رداً . كل ذلك يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان من المقرر أنه لا جناح على المحكمة الإستئنافية إذا هى أحوالت فى ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها إلى ما ورد بالحكم الابتدائى حتى فى حالة مخالفتها فى النهاية لوجهة نظر محكمة أول درجة ما دام التناظر منتفياً بين ما عولت عليه من الحكم الابتدائى من الوقائع الثابتة وبين ما استخلصته من هذه الوقائع مخالفاً لما استخلصته منها محكمة أول درجة ، فإن ما ينعاه الطاعن فى هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان

الحكم المطعون فيه قد أخذ بأقوال المدعين بالحقوق المدنية أن الطاعن أستاذى منهم المبالغ في غضون عام ١٩٧٧ ، كما أورد أن الطاعن سئل بمحضر الشرطة في ١٠ - ١٢ - ١٩٧٩ ، وكان الثابت من الأوراق أن الدعوى نظرت أمام محكمة أول درجة في ٧ - ١ - ١٩٨٠ وفيها حضر الطاعن ، فإن ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع بانتضاء الدعوى الجنائية يكون قد أقرن بالصواب . أما ما ينهـاه الطاعن من عدم تفهم الحكم لواقعة الدعوى فإنه لما كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أبدى اطمئنانه إلى ما قرره المدعون بالحقوق المدنية من أن الطاعن تقاضى منهم بمناسبة تحرير عقود الإيجار مبالغ خارج نطاق هذه العقود ، وأطرح دفاع الطاعن أن هذه المبالغ كانت على سبيل القرض ، خلص إلى أنها مقدم إيجار ، ثم عاد وأثبت أن الطاعن ارتكب جريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وبمناسبتة ، ثم عاد مرة أخرى إلى القول ( وأما دفاعه بأنها على سبيل القرض دفاعاً مرفوضاً لم يسانده دليل في الأوراق وأن حقيقتها أنها مقدم إيجار إعمالاً لنص المادة ١٧ - ٢ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ ) . وكانت جريمة اقتضاء مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار المؤتممة بالفقرة الأولى من المادة السابعة عشرة من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ الذي يحكم واقعة الدعوى بتغيير جريمة إقتضاء مقدم إيجار المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ذاتها وكان ما ذهب إليه الحكم فيه في بعض أسبابه من أن المبالغ التي دفعها المدعون بالحقوق المدنية إلى الطاعن هي مقدم إيجار يناقض ما جاء بالأسباب ذاتها من أن هذه المبالغ دفعت خارج نطاق عقود الإيجار ، الأمر الذي يكشف عن اختلال فكرته عن عناصر الواقعة وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الإستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة ويعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على حقيقة الواقعة ، وخاصة وأن إدانة الطاعن بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار تخول هذه المحكمة عملاً بالمادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧



لسنة ١٩٥٩ ، أن تنقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها على ضوء ما نصت عليه الفقرة الثانية من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - وهو قانون أصلح - من إعفاء من العقوبات المقررة لتلك الجريمة إذا توافرت موجبات الإعفاء ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، والزام المطعون ضدهم المصاريف المدنية ومقابل آتاعب المحاماه ، ، ،

---

## جلسة ١٨ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد ورجدي عبد الصمد : نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنق ، محمد رفيق البسطويس  
ومحمود هي الدين .

( ١٣١ )

### الظعن رقم ٧٣٥ لسنة ٥٣ القضائية

(١) اجراءات « اجراءات المرافعة » « شفوية المرافعة » . دفاع « الاخلال بحق  
الدفاع » ما يوفره . « حكم » تسببيه . تسبيب معيب . بطلان . نقض « اسباب  
الظعن ما يقبل منها » « حالات الظعن » الخطأ في تطبيق القانون » .

وجوب بناء الحكم الجنائي على المرافعة التي تحصل أمام ذات القاضي الذي يصدر الحكم  
الشفوي الذي يجريه بنفسه . علة ذلك ؟

التمويل على أقوال الشهود الذين سمعهم هيئة أخرى دون الإستجابة لطلب سماعهم أمام الهيئة  
التي أصدرت الحكم وبغير بيان سبب رفضه سماعهم . إخلال بحق الدفاع .

(٢) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما يوفره . « حكم » تسببيه . تسبيب معيب » .  
نقض « اسباب الظعن » ما يقبل منها » . اثبات « شهود » .

طلب الدفاع طلباً أصلياً بالبرائة وإحتياطياً سماع الشاهد . إعتباره طلباً جازماً . التزام المحكمة  
بإجابته ما لم تنته إلى البرائة .

نزول الطاعن عن طلب سماع الشهود لا يسلبه حقه في العلول عن هذا النزول ويتمسك  
بتحقيق ما يطلب . ما دامت المرافعة دائمة . أساس ذلك ؟

إعتبار التحقيقات التي جرت أمام هيئة سابقة من عناصر الدعوى شأن محاضر التحقيق  
الأولي .

الأصل في الأحكام الجنائية أن تنبني على المرافعة التي تحصل أمام ذات  
القاضي الذي أصدر الحكم ، وعلى التحقيق الشفوي الذي أجراه بنفسه ، إذ  
أن أساس المحاكمة الجنائية هي حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق  
الشفوي الذي يجريه ويسمع فيه الشهود ما دام سماعهم ممكناً ، محصلاً هذه  
العقيدة من الثقة التي توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى ، ومن التأثير

الذى تحدثه هذه الأقوال في نفسه وهو ينصت ، إليها ، مما تفنى عليه أن على المحكمة التي فصلت في الدعوى أن تسمع الشاهد ما دام سماعه ممكناً ، ولم يتنازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمناً ، لأن التفرس في حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة ، واستقامته وصراحته ، أو مراوغته واضطرابه هي من الأمور التي تعين القاضي على تقدير أقواله حق قدرها ، وكان لا يجوز الافتات على هذا الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية أمام محاكم الجنايات عملاً بالمادة ٣٨١ من القانون ذاته ، والذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لاية علة مهما كانت ، إلا إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمناً فإذا هي لم تفعل ، توجب عليها أن تبرر سبب عدم سماعه بأسباب سائغة .

( ٢ ) لما كان طلب الدفاع في ختام مرافعته أصلياً الحكم بالبراءة واحتياطياً استدعاء الشاهدة لمناقشتها أمام الهيئة الجديدة التي فصلت في الدعوى يعد طلباً جازماً تلتزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنته إلى القضاء بالبراءة وكانت المحكمة قد بررت رفض الاستجابة لهذا الطلب بسبق سماع الشاهدة أمام هيئة سابقة وقيام الدفاع بمناقشتها ، وبسبق اكتفائه بتلاوة أقوالها بجلسة لاحقة فإن ذلك منها لا يسوغ رفضها إجابة الطلب المذكور ، لما هو مقرر من أن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم يخوله إبداء ما يعن له من طلبات التحقيق ما دام باب المرافعة ما زال مفتوحاً ، وتزول الطاعن أو المدافع عنه عن طلب سماع الشاهدة ، لا يسلبه حقه في العلول عن هذا النزول والعودة إلى التمسك بسماعه . ما دامت المرافعة دائرة ، ولأن التحقيقات التي جرت في جلسة سابقة بمعرفة هيئة أخرى ، لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على المحكمة شأنها من ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد رفضت طلب سماع شاهدة الإثبات بما لا يسوغه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأيهما (١) قتلا . . . . . عمدا مع سبق الإصرار والترصد بأن انتويا قتله وعقدا العزم على إزهاق روحه وأعدا لذلك سلاحين ناريتين مششخنين (بندقيتين) محشوتين بالذخيرة ، وتربصا في المكان الذي أيقنا سلفا مروره منه ، وما إن ظفرا به حتى أطلقا عليه عدة أعيرة نارية من السلاح السالف قاصدين من ذلك إزهاق روحه فاحداثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

(ب) إحرزا بغير ترخيص سلاحين ناريتين مششخنين بندقيتين وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا . (ج) إحرزا ذخائر مما تستعمل في السلاح السالف دون أن يكون مرخصاً لهما في حمل وإحراز السلاح . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر . ذلك .

وأدعت والدته المحني عليه مدنياً قبل المتهمين متضامنين بمبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضورها عملاً بالمواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ من قانون العقوبات ، ١ - ١ و ٦ و ٢٦ - ٢ - ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٣٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند (ب) من القسم الأول من الجلول رقم ٣ المعلق بالقانون الأول بمعاقبة المتهم (الطاعن) بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاماً عما أسند إليه وإلزامه بأن يؤدي للمدعية بالحق الملتقى . . . . . مبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

## المحكمة

ومن حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجرائم القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد وإحراز سلاح ناري وذخيرة بغير ترخيص ، قد شابه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عنه طلب في مختتم مرافعته سماع شاهدة الإثبات ..... بيد أن المحكمة لم تستجب لدفاعه وردت بما لا يصلح ردا ، ما يعيب حكمها ويستوجب نقضه

ومن حيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الدفاع عن الطاعن اختتم مرافعته طالبا سماع شاهد الإثبات واستدعاء الطبيب الشرعي أو كبير الأطباء الشرعيين لمناقشته في قلعة المحني عليه الكلامية ، وقد عرض الحكم لهذا الطلب ورد عليه في قوله «ولا ترى المحكمة فيما ذهب إليه الدفاع من طلب مناقشة الشاهدة ... .. ضرورة خاصة أن الدفاع والتياية والمدعى بالحق المدني ، كانوا قد اكتفوا بأقوالها الواردة بالتحقيقات وذلك بجلسته ٢ - ٤ - ١٩٨٠ وأمرت المحكمة بتلاوتها وتليت ، كما أن الشاهدة سبق وأن سمعت أمام هيئة أخرى وناقشها الدفاع فيما رأى مناقشتها من أوجه ثم ناقش الدفاع شهادتها بجلسته ٤ - ٢ - ١٩٨٢ ، كما لا ترى المحكمة فيما طلبه الدفاع من مناقشة الطبيب الشرعي ما يفيد من اقتناعها ذلك أن المحكمة استدعت الطبيب الشرعي من تلقاء نفسها واستوضحته بعض نقاط الدعوى وفي حضور ممثلين للدفاع عن المتهمين ولا ترى من الأمر ما يدعو لإعادة مناقشته وذلك لكفاية ما كشف عنه بتقرير الصفة التشريحية وما كشفت عنه مناقشته بجلسته ٢ - ٢ - ١٩٨٣ ، وهو ما يكفي لتكوين عقيدة المحكمة لما كان ذلك ، وكان الأصل في الأحكام الجنائية أن تبنى على المرافعة التي تحصل أمام ذات القاضي الذي أصدر الحكم ، وعلى التحقيق الشفوي الذي أجراه بنفسه إذ أن أساس المحاكمة هي حرية القاضي في تكوين عقيدته من التحقيق الشفوي الذي يجريه ويسمع فيه الشهود ما دام سماعهم

ممكنا ، محصلا هذه العقيدة من الثقة التي توحى بها أقوال الشاهد أو لا توحى ، ومن التأثير الذي تحدثه هذه الأقوال في نفسه وهو ينصت إليها ، مما تدنى عليه أن على المحكمة التي فصلت في الدعوى أن تسمع الشاهد ما دام سماعه ممكنا ولم يتنازل المتهم أو المدافع عنه عن ذلك صراحة أو ضمنا ، لأن التفرس في حالة الشاهد النفسية وقت أداء الشهادة ، واستقامته وصراحته ، أو مراوغته واضطرابه هي من الأمور التي تعين القاضي على تقدير أقواله حق قدرها وكان لا يجوز الإفتئات على هذا الأصل المقرر بالمادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية الواجبة الإلتباع أمام محاكم الجنايات عملا بالمادة ٣٨١ من القانون ذاته ، والذي افترضه الشارع في قواعد المحاكمة لأية علة مهما كانت ، إلا إذا تعذر سماع الشاهد لأي سبب من الأسباب أو قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك صراحة أو ضمنا ، فإذا لم تفعل ، توجب عليها أن تبرر سبب عدم سماعه بأسباب سائغة ، لما كان ذلك ، وكان طلب الدفاع في ختام مرافعته أصليا الحكم بالبراءة وإحتياطيا استدعاء الشاهدة لمناقشتها أمام الهيئة الجديدة التي فصلت في الدعوى بعد طلبا جازما تلزم المحكمة بإجابته متى كانت لم تنفته إلى القضاء بالبراءة وكانت المحكمة ، قد بررت رفض الاستجابة لهذا الطلب بسبق سماع الشاهدة أمام هيئة سابقة وقيام الدفاع بمناقشتها ، ويسبق اكتفائه بتلاوة أقوالها بجلسة لاحقة ، فإن ذلك منها لا يسوغ رفضها إجابة الطلب المذكور ، لما هو مقرر من أن حق الدفاع الذي يتمتع به المتهم بخوله إيداع ما يعن له من طلبات التحقيق ، ما دام باب المرافعة ما زال مفتوحا ، ونزول الطاعن أو المدافع عنه عن طلب سماع الشاهد لا يسلبه حقه في العدول عن هذا النزول والعودة إلى التمسك بسماعه ، ما دامت المرافعة دائرة وإن التحقيقات التي جرت في جلسة سابقة بمعرفة هيئة لا تخرج عن كونها من عناصر الدعوى المعروضة على المحكمة شأنها



في ذلك شأن محاضر التحقيق الأولية . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة قد رفضت طلب سماع شاهدة الإثبات بما لا يسوغه ، فإن حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع ، بما يوجب نقضه والإعادة ، مع إلزام المطعون ضدها ( المدعية بالحقوق المدنية ) المصاريف المدنية وأتعاب المحاماه ، وذلك دون حاجة لبحث باقي وجوه الطعن .

## جلسة ١٩ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور / إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

( ١٣٢ )

### الطعن رقم ٥٠٨٤ لسنة ٥٢ القضائية

(١) إجراءات « إجراءات التحقيق » • نيابة عامة • دعوى مدنية « تحريكها » •

قيام الإدعاء بالحقوق المدنية في مرحلتين الإستدلال والتحقيق . شرطه ؟

(٢) كحول • رسوم انتاج • حكم « بيانات التسبيب » •

تقدير الحكم رسم الإنتاج أو الإستهلاك على الكحول . يستوجب بيان الأساس الذي  
تقيم عليه المحكمة تقدير الرسم . مخالفة ذلك . قصور .

( ١ ) متى كان يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن مصلحة الضرائب  
على الإنتاج التي يمثلها الطاعن - وزير المالية بصفته - قد طلبت في كتابها  
إلى النيابة العامة بشأن إقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده أن يشمل الحكم  
إلزامه بالحقوق المدنية المطلوبة لها والتي أفصحت عن أسسها ومقدارها ،  
ومن ثم فإن هذا الطلب تتوافر له مقومات الإدعاء المدني في مرحلة الاستدلال  
مما يعتبر معه تحريك النيابة العامة للدعوى الجنائية أمام محكمة أول درجة  
شاملا بالضرورة إحالة الدعوى المدنية إليهما دون حاجة إلى إتباع الطاعن  
إجراءات الإدعاء المدني المنصوص عليها في المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات  
الجنائية ، وبالتالي فإن إستئنافه للحكم الابتدائي بالنسبة للدعوى المدنية يكون  
جائزاً ولو أنه لم يتبع تلك الإجراءات أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن  
طعنه المائل وقد استوفى باقي الشروط المنصوص عليها في القانون يكون مقبولا  
شكلا .

لم يـ جنـ

( ٢ ) لما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام المطعون ضده بمبلغ ١٨٩,٢٨٠ بغير أن يستظهر في ملفاته مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها ، ولم يفصح إن كان المبلغ المحكوم به هو قدر هذا الرسم الذي أوجبت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر إلزام المخالف بأدائه ، أو إن المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون ، وفي الحالة الأخيرة لم يبين أن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود المنظمة له ، — الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإن ذلك كله مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه — في خصوص الدعوى المدنية والإحالة .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : أولاً : لم يؤد رسم الإنتاج المقرر على الكحول خلال المدة المحددة على الوجه المبين بالمحضر : ثانياً : استعمل بقصد الاتجار جهازاً لتقطير الكحول بغير ترخيص . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٨ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ وكانت مصلحة الضرائب على الإنتاج — التي يمثلها وزير المالية بصفته — قد طلبت إلى النيابة العامة تحريك الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده على أن يشمل الحكم إلزامه بالحقوق المدنية المطلوبة .

ومحكمة جنح ملوى قضت غيابياً عملاً بمواد الإتهام بمعاينة المتهم بالحبس ستة أشهر عن كل تهمة والمصادرة وغلق المحل لمدة خمسة عشر يوماً وأداء الرسم المستحق وتعويضاً قدره خمسين جنياً .

عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بإعتبارها كأن لم تكن .

إستأنف كل من المحكوم عليه والمدعى بالحقوق المدنية بصفته .

ومحكمة المنيا الابتدائية — هيئة إستئنافية — قضت حضورياً بقبول



الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم عشرة جنهات عن التهمتين المسندتين إليه وتغريمه مبلغ ١٨٩,٧٨٠ <sup>مليم جنيه</sup>.  
 قطعت إدارة قضايا الحكومة عن المدعى بالحق المدني بصفته في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . إلخ .

### الحكمة

حيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن مصلحة الضرائب على الإنتاج التي يمثلها الطاعن - وزير المالية بصفته - قد طلبت في كتابها إلى النيابة العامة بشأن إقامة الدعوى الجنائية قبل المطعون ضده أن يشمل الحكم الزامه بالحقوق المدنية المطلوبة لها والتي أفصحت عن أسسها ومقدارها ، ومن ثم فإن هذا الطلب تتوافر له مقومات الإدعاء المدني في مرحلة الاستدلال مما يعتبر معه تحريك النيابة العامة للدعوى الجنائية أمام محكمة أول درجة شاملا بالضرورة إحالة الدعوى المدنية إليها دون حاجة إلى إتباع الطاعن إجراءات الإدعاء المدني المنصوص عليها في المادة ٢٥١ من قانون الإجراءات الجنائية ، وبالتالي فإن إستئنافه للحكم الابتدائي بالنسبة للدعوى المدنية يكون جائزا ولو أنه لم يتبع تلك الإجراءات أمام محكمة أول درجة ، ومن ثم فإن طعنه المائل وقد استوفى باقي الشروط المنصوص عليها في القانون يكون مقبولا شكلا وحيث ان مبنى طعن المدعى بالحكم المدني هو أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بأن يؤدي له المطعون ضده مبلغ ١٨٩,٢٨٠ <sup>مليم جنيه</sup> عن جريمة عدم أداء رسم الإنتاج عن الكحول قد شابه القصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأن الحكم لم يبين أساس قضائه بهذا المبلغ الذي يقل عما يحق لوزارة المالية المطالبة به - عن تلك الجريمة - بمقتضى أحكام القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن المادة الثانية من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول قد نصت على أنه « يحصل رسم

الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول قد نصت على أنه « يحصل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على أساس الكحول الصنف الموجود في المنتجات المذكورة في المادة السابقة سواء فصل منها الكحول أم لم يفصل ، وفي كل الأحوال يؤخذ مقياس الكحول بالحجم في المائة وهو درجة ١٥ سنتيجرام وفيما يختص بالكحول النقي المنتج محليا بدرجة ٩٥ ظاهرية والذي يصرف بالوزن يحصل رسم الإنتاج على أساس أن كل مائة كيلو جرام تعادل ١٢٤,٣ لتر سائلا بصرف النظر عن درجة الحرارة » وأوجببت المادة ٢٠ من هذا القانون الحكم — فضلا عن العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم ٢٣٨ لسنة ١٩٥٢ — بأداء الرسم الذي يكون مستحقاً في جميع الحالات ولو لم تضبط المنتجات ، كما نصت المادة ٢١ منه على أنه « ومع عدم الإخلال بالعقوبات المنصوص عليها في المواد السابقة يجوز الحكم على المخالف بأداء تعويض للخزانة العامة لا يزيد على ثلاثة أمثال الرسوم المستحقة. وإذا تعذر معرفته مقدار الرسم قدرت المحكمة التعويض بما لا يزيد على ألف جنيه . وفي حالة العود خلال سنة يضاعف الحد الأقصى للتعويض » . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلزام

المطعون ضده بمبلغ <sup>مليم جنيه</sup> ١٨٩,٢٨٠ بغير أن يستظهر في ملفاته مقدار الخمر المضبوطة ونسبة الكحول الصافي فيها ومقدار الرسم المستحق عليها ، ولم يفصح إن كان المبلغ المحكوم به هو قدر هذا الرسم الذي أوجببت المادة ٢٠ من القانون سالف الذكر إلزام المخالف بأدائه ، أو أن المحكمة أعملت الرخصة المنصوص عليها في المادة ٢١ من هذا القانون ، وفي الحالة الأخيرة لم يبين إن كان الرسم المستحق قد أمكن تقديره أم تعذر ذلك حتى يتضح مدى موافقة التعويض المقضى به للقيود المنظمة له ، — الأمر الذي يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها في الحكم ، فإن ذلك كله مما يعيبه بالقصور ويستوجب نقضه — في خصوص الدعوى المدنية والإحالة مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية »

## جلسة ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن وصالح خاطر وعبد حميد لبيب .

( ١٣٣ )

### الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٣ القضائية

دعوى جنائية « قيود تربكها » « التنازل عنها » • نيابة عامة « حقها في تحريك  
الدعوى » عقوبة « الإغفاء منها » •

الإغفاء من العقوبة في جريمة السرقة . المادة ٣١٢ عقوبات إمتداد سريانها على جرائم  
النصب وخيانة الأمانة طه ذلك .

التنازل عن الشكوى . أثره . وجوب القضاء بالبراءة . المادة ١٠ من قانون الإجراءات .

لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه « لا يجوز محاكمة  
من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو أصوله أو فروعه إلا بناء على طلب  
المجنى عليه ، وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت  
عليها الدعوى ، كما له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت  
شاء » . ، وكان قضاء النقض قد جرى على امتداد أثر القيد — الذى وضعته  
تلك المادة على حق النيابة في تحريك الدعوى — إلى جريمة التبديد — مشار  
الطعن — لوقوعها كالسرقة إضراراً بمال من ورد ذكرهم بالنص . لما كان  
ذلك وكان الحكم الابتدائى المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه  
قد دان الطاعن دون أن يعنى أى من الحكمين الابتدائى والإستثنائى بتحقيق  
ما أثاره الطاعن في دفاعه المشار إليه فيما سلف بوجه طعنه والتفت عن المستندات  
التي قدمها تدليلاً على حجة دفاعه وهذا يعد في خصوص الدعوى المطروحة  
هاماً ومؤثراً في مصيرها . مما كان يقتضى من المحكمة تمحيصه لتقف على



مبلغ حجته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه أما وهي لم تفعل فإن حكمها المطعون فيه يكون مشوباً - فضلاً من قصوره - بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله .

## الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز تلا محافظة المنوفية : بدد المنقولات المينة الوصف والقيمة بالمحضر والمملوكة للمجنى عليها . . . المسلمة إليه على سبيل عارية الاستعمال لتقديمها إليها عند طلبها فاختلسها لنفسه إضراراً بالمجنى عليها . وطلبت عقابه بالمادة ٣٤١ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح تلا قضت حضورياً عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وكفالة عشرون جنياً لوقف التنفيذ . فاستأنف المحكوم عليه . ومحكمة شبين الكوم الابتدائية ( هيئة إستئنافية ) قضت غيائياً في ١٧ من يناير سنة ١٩٨١ بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فعارض وقضى في معارضته في ٢١ من فبراير سنة ١٩٨١ بإعتبارها كأن لم تكن : فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

## الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا قضى بإدانته بجرمة تبديد منقولات زوجته قد شابه الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه تصالح مع زوجته المجنى عليها التي تسلمت إعيان جهازها وتنازلت عن الدعوى ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة مدونات الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه ومحاضر جلسات المحاكمة بدرجتها أن الطاعن حضر بجلسته ١١ - ٦ - ١٩٨٠ أمام محكمة أول درجة وقام دفاعه على أنه تخالص مع زوجته المجنى عليها وتصالح معها وقدم قائمة أعيان الجهاز متمسكاً بدلائلها على صحة دفاعه - ولما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أنه لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجته أو أصوله أو

فروعه إلا بناء على طلب المحجني عليه ، وللمجني عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى كماله أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أى وقت شاء ، وكان قضاء النقض قد جرى على امتداد أثر القيد — الذى وضعته تلك المادة على حق النيابة في تحريك الدعوى إلى جريمة التبديد — مثار الطعن — لوقوعها كالسرقة لإضرارها بمال من ورد ذكرهم بالنص — لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه قد دان الطاعن دون أن يعنى أى من الحكمين الابتدائي والإستئنافي بتحقيق ما أثاره الطاعن في دفاعه المشار إليه فيما سلف وبوجه طعنهم والتفت عن المستندات التى قدمها تدليلاً على صحة دفاعه بعد في خصوص الدعوى المطروحة هاهنا ومؤثراً في مصيرها . مما كان يقتضى من المحكمة تمحيصه لتقف على مبلغ صحته أو أن ترد عليه بما يبرر رفضه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها المطعون فيه يكون مشوباً — فضلاً عن قصوره — بالإخلال بحق الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه الإحالة وبغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد يونس ثابت نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
فوزى أحمد المملوك ، محمد عبد الرحيم نافع ، حسن غلاب ومحمد أحمد حسن

( ١٣٤ )

### الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٢ القضائية

معارضة « نظرها والحكم فيها » • محكمة اول درجة • محكمة ثانى درجة

عدم تفرقة المادة ٢٤١ . ج بين أحكام الدرجة الأولى التى لا يجوز إستئنافها وبين أحكام  
ثانى درجة .

عدم إثبات المحكوم عليها قيام عذر منها من المثول بالجلسة التى صدر فيها الحكم المعارض  
فيه . أثره ؟ .

لما كانت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص فى فقرتها الثانية  
على أنه لا تقبل المعارضة فى الحكم الصادر فى هذه الأحوال ( الحضورى  
الإعتبارى ) إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع  
تقديمه قبل الحكم وكان استئنافه غير جائز وهى واجبة الأعمال بالنسبة إلى  
الأحكام الحضورية الإعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لا تفرق  
فى الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التى لا يجوز إستئنافها وبين أحكام  
ثانى درجة وهى غير قابلة للإستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ من قانون  
الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك وكانت المحكوم عليها لم تثبت قيام عذر  
منعها من المثول بالجلسة التى صدر فيها الحكم المعارض فيه ، فإن معارضتها  
لا تكون مقبولة .



## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المتهمه بأنها أولا : أدارت مسكناً للدعارة على النحو المبين بالمحضر . ثانياً : سهلت للمتهمات ١ - ٢ - ٣ - ... ارتكاب الدعارة ثالثاً : استعلت دعارة المتهمات سالفات الذكر : وطلبت عقابها بالمواد ١ - أ ، ٨ ، ٩ - ج ، ١٠ ، ١٢ ، ١٥ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٦١ .. ومحكمة جنح باب شرقي قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهمه سنة مع الشغل وغرامة مائة جنيه والمصادرة والغلق ووضعها تحت مراقبة الشرطة مدة مساوية لمدة العقوبة . فاستأنفت المحكوم عليها . ومحكمة غرب الإسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً إعتبارياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فعارضت وقضت في معارضتها بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فطعن وكيل المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية أخرى - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهمه سنة مع الشغل وغرامة مائة جنيه ووضعها تحت مراقبة الشرطة لمدة مساوية لمدة العقوبة والغلق والمصادرة عن التهم .

فطعن الأستاذ . . . . المحامي نيابة عن المحكوم عليها في هذا الحكم

## بطريق النقض ( للمرة الثانية )

ومحكمة النقض قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع ..... الخ

## المحكمة

من حيث إن هذه المحكمة قضت بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع عملا بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

ومن حيث إن الحكم المعارض فيه صدر حضورياً إعتبارياً بتاريخ السادس والعشرين من يناير سنة ١٩٧٥ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف ، وقررت المحكوم عليها بالمعارضة في هذا الحكم دون أن تقدم عذرا عن عدم حضورها الجلسة التي صدر فيها . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٤١ من قانون الإجراءات الجنائية تنص في فقرتها الثانية على أنه لا تقبل المعارضة في الحكم الصادر في هذه الأحوال ( الحضورى الإعتبارى ) إلا إذا أثبت المحكوم عليه قيام عذر منعه من الحضور ولم يستطع تقديمه قبل الحكم وكان إستئنافه غير جائز وهى واجبة الأعمال بالنسبة إلى الأحكام الحضورية الإعتبارية الصادرة من محكمة الدرجة الثانية لأنها لا تفرق في الحكم بين أحكام الدرجة الأولى التى لا يجوز إستئنافها وبين أحكام ثانى درجة وهى غير قابلة للإستئناف بطبيعتها بالتطبيق للمادة ٤١٨ من قانون الإجراءات الجنائية ، لما كان ذلك وكانت المحكوم عليها لم تثبت قيام عذر منعه من المثول بالجلسة التى صدر فيها الحكم المعارض فيه ، فإن معارضتها لا تكون مقبولة .

## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : قيس الرأي عطية، محمد أحمد حدي، أحمد محمود هيكل ومحمد عبد المنعم البنا.

( ١٣٥ )

### الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٣ القضائية

(١) معارضة « نظرها والحكم فيها » • اعلان •

عدم حضور المعارض أية جلسة من جلسات المعارضة . وجوب القضاء باعتبار المعارضة  
كان لم تكن .

(٢) معارضة « الحكم فيها » • طعن •

الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن يشمل الحكم الغيابي الإستثنائي المعارض فيه .  
أساس ذلك ؟

(٣) اعلان • اثبات « بوجه عام » • تزوير « أوراق رسمية » •

عدم جدوى التشكيك في صحة ما أثبت بالإعلان طالما أنه لم يطعن عليه بالتزوير .

(٤) تزوير « محررات عرفية » • استعمال محرر مزور • جريمة •

التنازل عن السند المزور من تمسك به في الدعوى المدنية . لا أثر على وقوع جريمة التزوير  
أو الاستعمال .

١ - العبرة في الأحكام هي بحقيقة الواقع إلا بما توصف به على خلاف هذا  
الواقع ، وكان الطاعن لم يحضر أياً من الجلسات التي حددت لنظر معارضته  
فإن الحكم الصادر فيها يكون - في حقيقته موافقاً للقانون - حكماً بإعتبار  
المعارضة كأن لم تكن .

٢ - الطعن في الحكم بإعتبار المعارض كأن لم تكن - على ما جرى  
به قضاء هذه المحكمة - يشمل الحكم الغيابي الإستثنائي المعارض فيه .



٣ - لما كان الطاعن لم يطعن على الإعلان بالتزوير فإن ما يشره من التشكيك في صحة ما أثبت به من أن المحضر مخاطبه شخصياً يكون على غير أساس .

٤ - من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الإستعمال فإن التنازل عن الورقة المزورة ممن تمسك بها في الدعوى المدنية لا يكون له أثر في وقوع الجريمة ، فإن ما يشره الطاعن من تنازل عن المحررات المزورة لا يكون له محل .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : ارتكب تزويراً في محررات عرفية هي السندات الإذنية الثلاثة الميينة بالتحقيقات يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت بها على غير الحقيقة بأنه دائن ل... وذيلها بتوقيع نسبه زوراً للمجنى عليها سالفه الذكر . ثانياً : استعمل المحررات المزورة سالفه الذكر بان قدمها إلى محكمة العطارين الجزئية مع علمه بتزويرها . وطلبت معاقبته بالمادة ٢١٥ من قانون العقوبات . وادعت المجنى عليها مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنياً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنح العطارين قضت غيائياً عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ ٥١ جنياً على سبيل التعويض المؤقت . عارض ، وقضى في معارضته بإعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف ، ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت غيائياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف . عارض ، وقضى بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه .

فطعن الأستاذ - ..... الحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمى تزوير محررات عرفية واستعمالها قد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون ذلك أن النيابة العامة لم تعلن الطاعن بالجلسة التي حددت لنظر معارضته الاستئنافية وإنما وجه إليه الإعلان من المدعية بالحقوق المدنية وأثبت فيه المحضر أنه خاطب الطاعن شخصياً دون أن يكون هناك ما يؤيد ذلك : هذا إلى أن الطاعن تنازل عن التمسك بالمحررات المزورة بعد تقديمها إلى المحكمة المدنية ، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة محاضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن تخلف عن حضور أولى الجلسات التي حددت لنظر معارضته الاستئنافية فتأجل نظرها لإعلانه ثم توالى التأجيل لهذا السبب حتى الجلسة ١٧ - ١ - ١٩٨١ والتي تخلف الطاعن عن حضورها أيضاً وفيها صدر الحكم المطعون فيه بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه وإذا كانت العبرة في الأحكام هي بحقيقة الواقع لا بما توصف به على خلاف هذا الواقع ، وكان الطاعن لم يحضر أبداً من الجلسات التي حددت لنظر معارضته فإن الحكم الصادر فيها يكون - في حقيقته ووفقاً لصحيح القانون - حكماً بإعتبار المعارضة كأن لم تكن ، والطعن في هذا الحكم بطريق النقض - على ما جرى به قضاء هذه المحكمة - يشمل الحكم الغيابي الاستئنافي المعارض فيه ، لما كان ذلك ، وكان الغرض من إعلان المعارض بالجلسة التي حددت لنظر معارضته هو إخباره بهذه الجلسة بصفة رسمية مما يتحقق بتوجيه الإعلان إليه من قبل أى من الخصوم في الدعوى ، وإذا كان الطاعن قد أعلن بالجلسة التي حددت لنظر معارضته من قبل المدعية بالحقوق

المدينة فإن ما يشيره من علم توجيه الإعلان إليه من النيابة العامة يكون غير  
سديد . لما كان ذلك وكان الطاعن لم يطعن على الإعلان بالتزوير فإن ما يشيره  
من التشكيك في صحة ما أثبت به من أن المحضر مخاطبه شخصياً يكون على غير  
أساس . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى وقع التزوير أو الإستعمال  
فإن التنازل عن الورقة المزورة ممن تمسك بها في الدعوى المدنية لا يكون  
له أثر في وقوع الجريمة ، فإن ما يشيره الطاعن من تنازله عن المحررات  
المزورة لا يكون له محل ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير  
أساس فيتعين رفضه موضوعاً .



## جلسة ٢٤ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد يونس ثابت نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : فوزى أحمد الملوك ومحمد عبد الرحيم نافع وحسن غلاب ومحمد أحمد حسن .

( ١٣٦ )

### الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ القضائية

(١) مواد مخلدة • قصد جنائى • اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه »  
تسبب معيب • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها »

حيازة المخدر بقصد الإتجار . واقعة مادية والفصل فيها موضوعى . شرط ذلك . ؟

(٢) اثبات « بوجه عام » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

وجوب أن يكون الدليل مؤديا إلى ما رتب عليه من نتائج فى غير تمسك ولا تنافر .

(٣) مواد مخلدة • قصد جنائى • قانون « تفسيره » • تطبيقه •  
حكم « تسببيه • تسبب معيب • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها »  
« نظر الطعن والحكم فيه » •

استناد الحكم فى إثبات توافر قصد الإتجار إلى القول بأن مجرد قيام الطاعن بتخزين المواد  
المخدرة بمقابل لحساب تاجرة أخرى يتحقق معه قيام هذا القصد . خطأ فى تأويل القانون علة  
ذلك ؟

حجب الخطأ الحكم عن مواجهة عناصر الدعوى الخاصة بقيام أو عدم قيام قصد الإتجار  
لدى الطاعن . يعيبه .

١ — ولئن كان من المقرر أن حيازة المخدر بقصد الإتجار هو واقعة مادية  
يستقل قاضى الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص  
الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغا تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها  
وقرائن الأحوال فيها .

٢- من المقرر أنه من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الدليل الذى يعول عليه الحكم مؤدياً إلى ما رتب عليه من نتائج في غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر على حكم العقل والمنطق .

٣ - متى كان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات توافر قصد الإتيان إلى القول بأن مجرد قيام الطاعن بتخزين المواد المخدرة بمقابل لحساب تاجرة أخرى يتحقق معه قيام هذا القصد على سند من القول أن الإتيان في مفهوم قانون المخدرات يتسع ليشمل كل تصرف بمقابل في المادة المخدرة ويتوافر ولو لم يتخذ الجاني الإتيان في المواد المخدرة حرقه له . وهذا الذى ساقه الحكم تدليلاً على توافر قصد الإتيان خطأ في تأويل القانون إذ يصح القيام بتخزين المادة المخدرة أو نقلها بمقابل دون أن يتوافر هذا القصد لدى من يحتزن ومن ينقل بل ويصح أن لا يقوم لدى من اختزنت المادة المخدرة أو نقلت لحسابه لما كان ذلك فإن هذا الخطأ في تأويل القانون الذى وقع فيه الحكم قد حجب عن مواجهة عناصر الدعوى الخاصة بقيام أو عدم قيام قصد الإتيان للطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## الوقائع

أتمت النيابة العامة الطاعن بأنه حاز بقصد الإتيان جوهرين مخدرين «حشيشاً وعقار الميتاكرالون» في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وأمرت بإحالاته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ - ١ ، ٢ ، ٧ - ١ ، ٣٤ - أ ، ٤٢ - ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ٥٧ ، ٩٤ من الجداول الأول الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه ثلاث آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ

## الحكمة

حيث إن مما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحراز جوهرين مخدرين بقصد الاتجار قد شابه القصور والخطأ في تأويل القانون ، ذلك بأن الحكم استدل على توافر قصد الاتجار من قيامه بتخزين المواد المخدرة لحساب إمرأه تتجر فيها بمقابل مادي وهو مالا يتفق وأحكام القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل . مما يعيب الحكم ويتوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله أنها تتحصل في أن التحريات التي قام بها المقدم . . . . . بقسم مكافحة مخدرات القاهرة دلت على أن المتهم . . . . . يتجر بالمواد المخدرة ويخوزها بمسكنه وبعد استئذان النيابة العامة بتفتيشه وتفتيش مسكنه ونفاذ هذا الإذن انتقل إلى المتهم المذكور بتاريخ ١١ - ١١ - ١٩٨١ وبطرق الباب فتح له المتهم وقام بضبطه وبتفتيشه عثر على مبلغ ثلاثة جنيهات وبتفتيش مسكنه عثر بحجرة نومه أسفل السرير على حقيبة من الجلد الأسود بداخلها عدد ٢٦ طربة من طرب الحشيش داخل أكياس نايلون وثلثي طربة وكيس نايلون بداخله إحدى عشرة لفافة سلوفانية حمراء بها مادة مخدر الحشيش وقطعة عارية من نفس المادة واثنى عشر شريطاً بكل شريط عشرة أقراص بندراكس وكيس من النايلون به فتات تشبه أقراص الموتولون المخدرة وبمواجهة المتهم بالمضبوطات أقر له بحيازتها بقصد تخزينها لحساب تاجر آخر بمقابل أجر مادي . . . . . وبعد أن ساق الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة بالصورة المتقدمة تحدث عن القصد من الحيازة بقوله وحيث إنه عن قصد الاتجار فتأبى في حق المتهم من قيامه بتخزين المادة المخدرة المضبوطة لحساب تاجر آخر بمقابل مادي ذلك أن الاتجار في مفهوم قانون المخدرات يتسع ليشمل كل تصرف بمقابل في المادة المخدرة ولا يجوز التزام المعنى الضيق للاتجار الذي حدده القانون التجاري ومن المقرر قانوناً أن قصد الاتجار يتوافر ولو لم يتخذ الجاني الاتجار في المواد



المخدرة حرفة له إذا لم يجعل القانون الإحتراف ركناً من أركان الجريمة. وانتهى الحكم من ذلك إلى معاقبة الطاعن طبقاً للمواد ۱ - ۱ ، ۲ ، ۷ - ۱ ، ۳۴ - أ ، ۴۲ - ۱ من القانون ۱۸۲ لسنة ۱۹۶۰ المعدل بالقانون رقم ۴۰ لسنة ۱۹۶۶ والبندين ۵۷ ، ۹۴ من الجلول الأول الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير الصحة رقم ۲۹۵ لسنة ۱۹۷۶ . لما كان ذلك ، ولئن كان من المقرر أن حيازة المخدر بقصد الاتجار هو واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها ، إلا أن شرط ذلك أن يكون استخلاص الحكم لتوافر تلك الواقعة أو نفيها سائغاً تؤدي إليه ظروف الواقعة وأدلتها وقرائن الأحوال فيها . وكان من المقرر أيضاً أنه من اللازم في أصول الاستدلال أن يكون الذي يعول عليه مؤدياً إلى ما رتب عليه من نتائج في غير تعسف في الاستنتاج ولا تنافر مع حكم العقل والمنطق ، وإذا كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد استند في إثبات قصد الاتجار إلى القول بأن مجرد قيام الطاعن بتخزين المواد المخدرة بمقابل لحساب تاجرة أخرى يتحقق معه قيام هذا القصد على سند من القول أن الاتجار في مفهوم قانون المخدرات يتسع ليشمل كل تصرف بمقابل في المادة المخدرة ويتوافر ولو لم يتخذ الجاني الاتجار في المواد المخدرة حرفة له وهذا الذي ساقه الحكم تدليلاً على توافر قصد الاتجار خطأ في تأويل القانون إذ يصح القيام بتخزين المادة المخدرة أو نقلها بمقابل دون أن يتوافر هذا القصد لدى من يحتزن ومن ينقل بل ويصح أن لا يقوم لدى من اختزنت المادة المخدرة أو نقلت لحسابه . لما كان فإن هذا الخطأ في تأويل القانون الذي وقع فيه الحكم قد حجبه عن مواجهة عناصر الدعوى الخاصة بقيام أو عدم قيام قصد الاتجار لدى الطاعن مما يعيبه ويستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد : نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، وحسين كامل حنق ، محمد ممدوح سالم : ومحمد رفيق  
البسطويسى .

( ١٣٧ )

### الظعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ القضائية

(١) اضرار عملى • جريمة « أركانها » • قصد جنائى • حكم « تسببيه • تسبیب  
غير معيب » • موظفون عموميون • خطأ • غش •

القصد الجنائى فى جريمة الإضرار العملى المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً عقوبات ؟  
قوام الخطأ فى جريمة الإهمال المنصوص عليها فى المادة ١١٦ مكرراً ؟  
الخطأ الجسم والفش . كلاهما يمثل وجهاً للإجرام يختلف عن الآخر . عدم جواز الخلط بينهما  
فى مجال المسئولية الجنائية . أساس ذلك ؟

(٢) حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » • نقض « اسباب الظعن • مالا يقبل  
منها » • وصف التهمة •

كفاية الشك فى صحة التهمة سنداً لبراءة . ولو تردى الحكم فى خطأ قانونى .  
كفاية الشك فى صحة التهمة سنداً لبراءة . ولو لم ترد المحكمة الواقعة إلى وصف قانونى  
بمينه .

(٣) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • البات « بوجه عام »  
« خبرة » حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » •  
حق محكمة الموضوع فى تقدير القوة الدلالية لتقرير الخبر .

(٤) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • البات « بوجه عام »  
« خبرة » •

سلطة محكمة الموضوع فى تقدير الدليل . علم التزامها بالإلتجاء إلى أهل الخبرة إلا فى المسائل الفنية  
البحث .

(٥) حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » •

لا يفتح فى سلامة الحكم القاضى بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام قد أقيم  
على دعائمه أخرى لكن وحدها لحله .

(٦) حكم « اصناره » « بياناته » « بيانات الديباجة » « بطلان »

— الأصل في الإجراءات الصحة . إشتال الحكم على ما يفيد بيانه الحكمة التي أصدرته .  
كفايته بياناً لمكان إنعقادها .

بيان مكان إنعقاد الحكمة . غير جوهري .

(٧) نيابة عامة • نقض « المصلحة في الطعن » • طعن « المصلحة الطعن »

حق النيابة العامة في الطعن . مشروط بتوافر المصلحة . علة ذلك ؟

(٨) حكم « اصناره » « بياناته » « بطلان » محكمة أمن الدولة •

عنونة الحكم باسم محكمة جنابات أمن الدولة العليا . لا يخرج عن مضمون التسمية التي وردت  
بقانون إنشاء محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

١ — لما كان القصد الجنائي في جريمة الإضرار العمدى المنصوص عليها  
في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات والتي أصبحت برقم ١١٦ مكرراً  
بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ ، هو اتجاه إرادة الموظف الجاني  
إلى الإضرار بالأموال أو المصالح المعهودة إليه ، فلا تقع الجريمة إذا حصل  
الضرر بسبب الإهمال والخطأ في جريمة الإهمال — المنصوص عليها في المادة  
١١٦ مكرراً ( ب ) من قانون العقوبات — والتي أصبح رقمها ١١٦ مكرراً  
بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ — قوامه تصرف إرادى خاطيء  
يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه  
لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها ، والخطأ الجسم والغش كلاهما  
يمثل وجها للإجرام يختلف عن الآخر اختلافا تاما ويناقضه ، فالخطأ هو  
جوهر الإهمال والغش هو محور العمد ، وإن جاز إعتبارهما صنوين في  
مجال المسئولية المدنية أو المهنية ، إلا أن التفرقة بينهما واجبة في المسئولية  
الجنائية يؤكد ذلك أن الشارع أدخل بالمادة ١١٦ مكرراً عقوبات جريمة  
الإضرار العمد في ذات التعديل الذي استحدث به جريمة الإهمال الجسم  
فاستلزم الغش ركناً معنوياً في الجريمة الأولى واكتفى بالخطأ الجسم ركناً  
في الجريمة الثانية . وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر ، فإنه



يكون قد اقترن بالصواب فيما أورده عن الركن المعنوي لجريمة الإضرار العملى ولم يخطئ في شيء .

٢ - لما كان الحكم قد قضى ببراءة المطعون ضدهم تأسيساً على عدم ثبوت الإتهامات المسندة اليهم فإنه لا يجدى النيابة الطاعنة النعى عليه الخطأ في تطبيق القانون فيما أورده من ذلك لأنه إستند في قضائه بالبراءة على أسباب أخرى مبناهما التشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهمين وعدم اطمئنان المحكمة إلى أدلة الثبوت في الدعوى بعد أن ألم بها ولم يطمئن وجدانه إلى صحتها ، كما لا يجديها أيضاً النعى عليه أن المحكمة لم تستعمل حقها في رد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه ، لأنه يكفي للقضاء بالبراءة - تحت أى وصف - أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم .

٣ - لما كان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر ، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة .

٤ - تقدير الأدلة من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب من محكمة النقض ، ولا تلزم بالإلتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها .

٥ - لما كان الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - قد أقام قضاءه ببراءة المطعون ضدهم من العاشر للأخير من تهمة الاشتراك في التزوير على أن التحقيقات التي تمت لم تسفر عن دليل قاطع على أنهم أزالوا وخسروا في الأرقام الحقيقية لشاسيات السيارات موضوع الإتهام ، وأورد على ذلك تدليلاً سائفاً مستقى من أوراق الدعوى ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه الحكم في هذا الصدد ، فإنه لا يجدى الطاعنة النعى على الحكم بالتناقض بشأن حدوث تزوير في أرقام الشاسيات من عدمه ، لأن تعيب الحكم في ذلك على فرض صحته يكون غير منتج طالما أنه قد تساند إلى دعامة أخرى صحيحة تكفي لحمله ، إذ من المقرر أنه لا يقدح في سلامته الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعائمه معيبة ما دام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعائمه أخرى تكفي وحدها لحمله .

٦ - لما كانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد نصت على أن محاكم أمن الدولة العليا تنعقد في كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة أمن الدولة العليا ببور سعيد ، وكانت الطاعنة لا تدعى أن المحكمة انعقدت في جهة أخرى على خلاف ما نصت عليه المادة المذكورة وكان من المقرر أن الأصل في إجراءات المحاكمة أنها قد روعيت ، فإن ما تثيره الطاعنة بشأن إغفال بيان مكان انعقاد المحكمة التي أصدرت الحكم يكون غير سديد . هذا فضلا عن أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التي ترتب على إغفالها بطلان الحكم مادام قد ذكر فيه اسم المحكمة التي أصدرته .

٧ - من المقرر أن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص ، إذ تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون ، إلا أنها تتقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة إتهام ولا للمحكوم عليهم مصلحة في الطعن ، فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى . ٨ - لما كانت محكمة أمن الدولة العليا تختص بنظر الجنايات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، وكانت النيابة العامة لا تنازع في صدور الحكم من محكمة مختصة طبقاً للقانون المذكور ، وكانت عنوانه الحكم باسم محكمة جنايات أمن الدولة العليا لا يخرج عن مضمون التسمية التي وردت بقانون إنشاء محاكم أمن الدولة سالف الذكر ، فإن ما تثيره النيابة العامة في هذا الشأن لا يكون له محل .

## الوقائع

أنهت النيابة العامة المطعون ضدهم بأنهم أولا - المتهمون من الأول إلى التاسعة :- (١) بصفاتهم موظفين عموميين «مأموري تعريفية بحمر ك بورسعيد» أضروا عمداً بأموال الجهة التي يعملون بها وأموال وزارة التجارة التي يتصلون بها بحكم وظائفهم وذلك بأن فوتوا عمداً على الجهتين سالفتي الذكر تحصيل الغرامات المقررة لحسابهما لدى الإفراج الجمر كي عن السيارات النقل المستعملة المستوردة بالمخالفة للقرارات الوزارية لحساب المتهمين من العاشر إلى الواحد والثلاثين ، عن طريق تزوير بياناتها في شهادات الإجراءات الجمركية « الاستمارة رقم ١١ ك . م سيارات » لإدراجها في سنوات إنتاج حديثة لها على غير الحقيقة فأسقطوا الغرامات المقررة عليها والبالغة فيما تمت معاينته

ملي جنية منها مبلغ ١٨٨٠٠٩٤,٢٢٠ جنية و مليون و ثمانمائة وثمانون ألف و أربعة و تسعون جنيهاً و مائتان و عشرين ملياً لحساب وزارة التجارة فضلاً عن الغرامات المقررة لحساب مصلحة الجمارك ؛ (٢) بصفاتهم سالفة الذكر ارتكبوا تزويراً في أوراق رسمية حال تحريرها المختص بوظائفهم يجعلهم وقائع مزورة وقائع صحيحة مع علمهم بتزويرها ، وذلك بأن أثبتوا في شهادات الإجراءات الجمركية المحررة على نماذج مصلحة الجمارك « استمارة ١١ ك . م سيارات » والمبينة بالتحقيقات ، وبتقرير اللجنة النهائي ، بيانات مزورة عن أرقام شاسيات السيارات المحرر عنها محاضر معاينتهم وأثبتوا لها سنوات إنتاج غير حقيقية مع علمهم بتزوير هذه البيانات . (٣) بصفاتهم سالفة الذكر ، ارتكبوا تزويراً في محررات رسمية ، حال تحريرها المختص بوظائفهم يجعلهم واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمهم بتزويرها ، وذلك بأن أثبتوا في شهادات الإجراءات الجمركية



المحررة على نماذج مصلحة الجمارك إستمارة ١١ ك.م سيارات والمبينة بالتحقيقات  
بيانات شهادات تسيير دائمة منسوبة زوراً إلى السيارات موضوع المعاينة، مع  
علمهم بتزوير نسبتها إليها. (٤) إستمعوا المحررات المزورة سالفة البيان مع علمهم  
بتزويرها بأن اعتدوا بالبيانات المثبتة فيها لاتخاذ إجراءات الإفراج عن السيارات  
الصادرة بشأنها. (٥) بصفتهم سالفة الذكر، قبلوا وأخذوا عطية للإخلال  
بواجبات وظائفهم، وذلك بأن قبلوا وأخذوا من المتهمين العاشر والثالث والثلاثين  
«..... و.....» مبالغ بمعدل خمسمائة جنيه - على  
سبيل الرشوة عن كل من السيارات البالغ عددها أربعمائة وخمسة عشر سيارة  
نابا عن أصحابها المتهمين الحادي عشر والثاني عشر والرابع عشر إلى الثامن عشر  
في إجراءات الجمر كية مقابل إسقاط الغرامات المقررة عليها دون حق. ثانياً: المتهمون  
من العاشر إلى الأخير: (١) اشتركوا بطريق الإتفاق والمساعدة مع المتهمين من  
الأول إلى التاسعة في ارتكاب جنابة الإضرار العمدي بالأموال العامة موضوع التهمة  
الأولى المستندة إلى المتهمين المذكورين وذلك بأن اتفقوا معهم على عدم  
تحصيل الغرامات المقررة على السيارات النقل المستعملة التي أستوردها  
الواحد والعشرون الأول منهم والتي ناب باقيهم عنهم في إجراءات الإفراج  
الجمركي بشأنها وساعدوهم على ارتكابها عن طريق تغيير بعض معالمها  
الدالة على سنوات الإنتاج، ف وقعت الجريمة بناء على هذا الإتفاق وتلك  
المساعدة. (٢) اشتركوا بطريق الإتفاق والمساعدة مع المتهمين من الأول إلى  
التاسعة في ارتكاب جنابات التزوير في المحررات الرسمية واستعمالها مع علمهم  
بتزويرها وذلك بأن اتفقوا معهم على تزوير بيانات الشهادات الجمركية  
المبينة بالبند الثاني والثالث والرابع سالفة الذكر، وساعدوهم في ذلك بأن

أزالو وغيروا في الأرقام الحقيقية لشاسيات السيارات المينة بالأوراق ،  
فوقعت الجريمة بناء على هذا الاتفاق وتلك المساعدة .

ثالثا : المتهمون من الحادى عشر إلى الثامن عشر عدا الثالث عشر :  
قدموا عطية لموظفين عموميين للإخلال بواجبات وظائفهم ، وذلك بأن  
قدموا للمتهمين من الأول إلى التاسعة مبالغ بمعدل خمسمائة جنيه عن كل سيارة  
أفروا عنها .

رابعا : المتهمان العاشر والثالث والثلاثين : توسطوا في ارتكاب جنابة  
الرشوة سالفة البيان ، وذلك بأن اتفقا مع المتهمين التسعة الأول على تقديمها  
اليهم من المتهمين الراشدين سالتى الذكر ، مقابل إسقاط الغرامات المقررة  
على السيارات المستعملة التى نابا عن أصحابها في مباشرة إجراءاتها . خامسا :  
المتهمون الرابع عشر والخامس عشر والسابع عشر والثالث والثلاثين :  
اشتركوا بطريقى الاتفاق والمساعدة مع المتهمين من الأول إلى التاسعة  
في ارتكاب جنابة التزوير في الأوراق الرسمية موضوع التهمة الثالثة المسندة  
إلى المتهمين المذكورين وذلك بأن اتفقوا معهم على ارتكابها ومساعدوهم  
على ذلك بأن تقدموا إليهم بشهادات تسيير دائماركية مغايرة لحقيقة السيارات  
المقدمة عنها ، وذلك للأخذ ببياناتها غير الحقيقية ، فأثبتوها في شهادات  
الإجراءات الجمركية مع علمهم بتزويرها فوقعت الجريمة بناء على هذا  
الاتفاق وتلك المساعدة . وأحالهم إلى محكمة جنايات أمن الدولة العليا لمعاقبتهم  
طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات أمن الدولة ببور سعيد  
قضت غيائياً بالنسبة للمتهمين الثامن عشر والعشرين وحضورياً بالنسبة للباقيين عملاً  
بالمادة ١٤ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهم الثلاثين والمواد ٣٠٤ / ١ ،  
٣٨٤ ، ٣٨٦ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للمتهمين الثامن عشر والعشرين

والمواد ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية بالنسبة لباقي المتهمين أولاً :  
بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة للمتهم ..... بوفاته . ثانياً :  
براءة باقي المتهمين من التهم المسندة اليهم ،  
فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضدهم التسعة الأول من جرائم الإضرار العمدى بأموال الجهة التى يعملون بها وأموال وزارة التجارة التى يتصلون بها بحكم وظائفهم والتزوير فى أوراق رسمية واستعمالها والرشوة وبراءة باقي المطعون ضدهم من الاشتراك فى جرائم الإضرار العمدى والتزوير والاستعمال ومن جرائم تقديم الرشوة والوساطة فيها ، قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه التناقض والقصور فى التسبيب وانطوى على البطلان ، ذلك بأنه اعتنق تفسيراً خاطئاً لمفهوم نص المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات حين استلزم فى جريمة الإضرار العمدى توافر قصد الغش واعتد فى قضائه بأحكام القانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ رغم أن وقائع الدعوى بدأت قبل صدوره وهو لا يعتبر قانوناً أصلياً ورتب على القول بعدم تعدد الفاعلين الأصليين ارتكاب جرائم التزوير والاستعمال والإضرار العمدى عدم توافر الاشتراك فى تلك الجرائم فى حق الشركاء أصحاب المصلحة فى التزوير مع أن تبرئة أولئك لا يقتضى بالضرورة تبرئة هؤلاء ، وقضى ببراءة المطعون ضدهم رغم أن الواقعة تنطوى على أوصاف أخرى مؤثمة بقانونى الجمارك والاستيراد ، وإطرح الحكم كافة التقارير الفنية وقضى فى مسائل ما كان يجوز للمحكمة أن تحل نفسها محل الخبير فيها ، وبعد أن استبعد جميع هذه التقارير عاد واعتد بما انتهت إليه من نتائج بالنسبة للشهادة رقم ٧٢٢٢ وبالنسبة لشهادات التفسير الدائمية برغم تعارض التقارير فى هذا الشأن ، وبعد أن رجح وقوع التغير فى أرقام شاسيات السيارات بالخارج عاد ونفى وقوع أى تغير فيها كما أنه



بعد أن انتهى في أسبابه إلى براءة المتهمين جميعاً عاد وقضى في المنطوق بإتقضاء الدعوى بالنسبة للمتهم الثلاثين وخلا الحكم ومحضر الجلسة كلاهما من بيان مكان انعقاد المحكمة ، كما تخلت الأوراق مما يفيد إعلان المطعون ضدهما الثامن عشر والعشرين الغائبين بمكان انعقاد المحكمة الجديد بمجمع المحاكم ببورسعيد ولم يعلن أمر الإحالة المعدل بالجلسة لمن تخلف من المتهمين عن حضورها ، وجاء الحكم نخلوا في ملفاته من هذا التعديل ، وأخيراً فقد صدر الحكم معنوناً باسم محكمة جنايات أمن الدولة العليا مع أن القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ لا يعرف هذه التسمية ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى كما صورها الاتهام وأورد أدلة الثبوت التي قام عليها خلص إلى أن التهم الموجهة إلى المطعون ضدهم محل شك للأسباب التي أوردتها والتي أفصح بها عن عدم اطمئنان المحكمة لأدلة الاتهام . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة الإضرار العمدى المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات والتي أصبحت برقم ١١٦ مكرراً بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ هو اتجاه إرادة الموظف الجاني إلى الإضرار بالأموال أو المصالح المعهودة إليه ، فلا تقع الجريمة إذا حصل الضرر بسبب الإهمال والخطأ في جريمة الإهمال - المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً (ب) من قانون العقوبات - والتي أصبح رقمها ١١٦ مكرراً (أ) بعد تعديلها بالقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٧٥ - قوامه تصرف إرادى خاطيء يؤدي إلى نتيجة ضارة توقعها الفاعل أو كان عليه أن يتوقعها ولكنه لم يقصد إحداثها ولم يقبل وقوعها ، والخطأ الجسم والغش كلاهما يمثل وجهاً للإجرام يختلف عن الآخر اختلافاً تاماً ويناقضه ، فالخطأ هو جوهر الإهمال والغش هو محور العمد ، وإن جاز اعتبارها صنوين في مجال المسؤولية المدنية أو المهنية ، إلا أن التفرقة بينهما واجبة في المسؤولية الجنائية . يؤكد ذلك أن الشارع أدخل بالمادة ١١٦ مكرراً عقوبات جريمة الإضرار العمد في ذات التعديل الذي استحدث به جريمة الإهمال الجسم ، فاستلزم الغش ركناً معنوياً في الجريمة الأولى واكتفى بالخطأ الجسم ركناً في الجريمة الثانية .

وإذا كان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر، فإنه يكون قد اقترن بالصواب فيما أورده عن الركن المعنوي لجريمة الإضرار العمدى ولم يخطئ في شيء هذا. فضلاً عن أنه لما كان الحكم قد قضى ببراءة المطعون ضدهم تأسيساً على عدم ثبوت الاتهامات المسندة إليهم فإنه لا يجدى النيابة الطاعة النعى عليه الخطأ في تطبيق القانون فيما أورده من ذلك لأنه استند في قضائه بالبراءة على أسباب أخرى مبناها التشكك في صحة إسناد التهمة إلى المتهمين وعدم اطمئنان المحكمة إلى أدلة الثبوت في الدعوى بعد أن ألم بها ولم يطمئن وجدانه إلى صحتها، كما لا يجديها أيضاً النعى عليه أن المحكمة لم تستعمل حقها في رد الواقعة إلى وصف قانوني بعينه، لأنه يكفي للقضاء بالبراءة - تحت أى وصف - أن تتشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم - كما هو الحال في الدعوى المطروحة، لما كان ذلك، وكان الثابت من الحكم المطعون فيه أنه أسس قضاءه ببراءة المطعون ضدهم من العاشر إلى الأخير من تهم اشتراك في التزوير والاستعمال والإضرار العمدى، على عدم قيام اتفاق بينهم وبين المطعون ضدهم التسعة الأول على ارتكاب هذه الجرائم، وعدم وجود دليل يقينى على أنهم أزالوا وغيروا في الأرقام الحقيقية لشاسيات السيارات، أو أن شهادات التفسير الدائمية المقدمة مغايرة لحقيقة السيارات المقدمة عنها، وعلى انتفاء علمهم بالتزوير فإن ما تشره الطاعة من أن الحكم قضى ببراءة الشركاء في هذه الجرائم على أساس عدم تعمد الفاعلين الأصليين ارتكابها يكون على غير سند. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبير، شأنه في ذلك شأن سائر الأدلة وكالت المحكمة قد أما

اللجان الفنية للأسباب السائغة التي أوردها و

التقديرية - إلى أن أوراق الدعوى

في أرقام الشاسيات

على أن

الحقيقية لشاسيات السيارات موضوع الاتهام ، وكان تقدير الأدلة من الأمور الموضوعية التي تستقل محكمة الموضوع بالفصل فيها بلا معقب من محكمة النقض ، ولا تلزم بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا فيما يتعلق بالمسائل الفنية البحتة التي يتعذر عليها أن تشق طريقها فيها ، فإن ما تنعاه الطاعنة على الحكم هذا الشأن لا يكون له محل ، لما كان ذلك ، وكان الثابت من ملونات الحكم أن المحكمة خلصت إلى النتيجة التي انتهت إليها بالنسبة إلى الشهادة رقم ٧٢٢٢ وشهادات التسيير الدنماركية من اطلاعها على الأوراق والتحقيقات ، ولم تركز في ذلك إلى التقارير الفنية التي استبعدتها فإن ما تثيره الطاعنة في هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه - على السياق المتقدم - قد أقام قضاءه ببراعة المطعون ضدهم من العاشر للأخير من تهمة الاشتراك في التزوير على أن التحقيقات التي تمت لم تسفر عن دليل قاطع على أنهم أزالوا وغيروا في الأرقام الحقيقية لشاسيات السيارات موضوع الاتهام ، وأورد على ذلك تدليلاً سائغاً مستقى من أوراق الدعوى ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتبته عليه الحكم في هذا الصدد ، فإنه لا يجدي الطاعنة النعي على الحكم بالتناقض بشأن حدوث تزوير في أرقام الشاسيات من عدمه لأن تعيب الحكم في ذلك على فرض صحته يكون غير منتج طالما أنه قد تساند إلى دعامة أخرى صحيحة تكفي لحمله ، إذ من المقرر أنه لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبراءة أن تكون إحدى دعاماته معيبة مادام الثابت أن الحكم قد أقيم على دعامات أخرى تكفي وحدها لحمله . هذا فضلاً عن أنه ليس ثمة تناقض بين ما قرره الحكم - في موضع منه من انتفاء الدليل على صحة ما ورد بتحريات الرقابة الإدارية من حدوث التغيير في أرقام الشاسيات بواسطة أصحاب الشأن والمساعدين لهم داخل جمر ك بورسعيد بالاتفاق مع موظفي الجمر ك للأسباب السائغة التي أوردتها ، وبين ما قرره في موضوع لاحق من نخل الأوراق من دليل على أن تزويراً قد حدث في أرقام الشاسيات أصلاً ، لأن كلا التقريرين ينفي حدوث التغيير ، سواء في داخل الجمر ك أو خارجه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد أورد في أسبابه أن المتهم الثلاثين توفي إلى رحمة الله



ويتعين لذلك الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له لو فاته عملاً بنص المادة ١٤٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، ثم انتهى في المنطوق إلى الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بالنسبة له لو فاته ، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ، ويكون ما تثيره الطاعة في هذا الشأن في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة قد نصت على أن محاكم أمن الدولة العليا تنعقد في كل مدينة بها محكمة ابتدائية وتشمل دائرة اختصاصها ما تشمله دائرة المحكمة الابتدائية . ولما كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد صدر من محكمة أمن الدولة العليا ببورسعيد ، وكانت الطاعة لا تدعى أن المحكمة انعقدت في جهة أخرى على خلاف ما نصت عليه المادة المذكورة وكان من المقرر أن الأصل في إجراءات المحاكمة أنها قد روعيت ، فإن ما تثيره الطاعة بشأن إغفال بيان مكان انعقاد المحكمة التي أصدرت الحكم يكون غير سديد . هذا فضلاً عن أن هذا البيان ليس من البيانات الجوهرية التي ترتب على إغفالها بطلان الحكم ما دام قد ذكر فيه اسم المحكمة التي أصدرته ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأصل أن النيابة العامة في مجال المصلحة أو الصفة في الطعن هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص ، إذا تمثل الصالح العام وتسعى في تحقيق موجبات القانون ، إلا أنها تتقيد في ذلك بقيد المصلحة بحيث إذا لم يكن لها كسلطة اتهام ولا للمحكوم عليهم مصلحة في الطعن ، فإن طعنها لا يقبل عملاً بالمبادئ العامة المتفق عليها من أن المصلحة أساس الدعوى . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءة المتهمين ، فإنه لا يكون للنيابة العامة مصلحة في الطعن على الحكم لعدم إعلان المتهمين الغائبين بمقر المحكمة الجديد ، أو بتعديل أمر الإحالة . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أمن الدولة العليا تختص بنظر الجنايات المنصوص عليها في المادة الثالثة من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، وكانت النيابة العامة لا تنازع

في دستور الحكم من محكمة مختصة طبقاً للقانون المذكور ، وكانت  
عنونة الحكم باسم محكمة جنابات أمن اللولة العليا لا يخرج عن مضمون  
التسمية التي وردت بقانون إنشاء محاكم أمن اللولة سالف الذكر ، فإن  
ما تشير النيابة العامة في هذا الشأن لا يكون له محل . لما كان ما تقدم ، فإن  
الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٥ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنفى ، محمد محمود سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

( ١٣٨ )

### الظعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٣ القضائية

#### (١) تلبس • مأمورو الضبط القضائي •

حالة التلبس بالجريمة . وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من قيامها بأحدى حواصده .  
تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن شهودها . لا ينشأ عن ذلك . طالما تماخت آثارها .

#### (٢) تلبس • حكم • تسببيه • تسبیب معيب • نقض • أسباب الظعن • ما يقبل منها • اثبات • بوجه عام •

تقدير قيام حالة التلبس موضوعي . بشرط أن تكون أسباب التقدير سائفة .  
— تساند الأدلة في المواد الجنائية . مؤدام —

#### (٣) نقض • الحكم في الظعن • « أثر الظعن » •

إنحسار قاعدة إمتداد أثر الظعن إلى غير الظامن من المتهمين لإتصال سبب الظعن به . متى  
كان الحكم قابلاً للظعن فيه بالمعارضة بالنسبة له .

١ — من المقرر أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط  
القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه ،  
ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير ، مادام هو  
لم يشهد لها أو يشهد أثراً من آثارها ينشأ بذاته عن وقوعها .

٢ — ولئن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها  
أو بعد ارتكابها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس أمراً موكولاً إلى تقدير محكمة  
الموضوع ، دون معقب ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والإعتبارات  
التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير ، صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت



إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر — على السياق المتقدم على مجرد القول أن الجريمة كانت في حالة تلبس وقد قبض على المتهم الأول فور ارتكابها ، وضبط المتهم الثاني الهارب بمنزله ومعه المبلغ المسروق . دون أن يستظهر في مدوناته ، ما إذا كان رجل الضبط الذي أقام بإجراءات القبض والتفتيش من مأموري الضبط القضائي ، وأنه قد تحقق من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه أو مشاهدة أثر من أثارها ينبيء بذاته عن وقوعها ، وكان الحكم قد استند في قضائه بالإدانة — ضمن ما استند إليه من أدلة — على ضبط النقود المقول بسرقتها مع الطاعن الأول فإنه يكون قاصر البيان في الرد على دفاع الطاعنين ، بما يبطله ولا يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى ، لما هو مقرر من أدلة في المواد الجنائية ضماهم . تساندة يكمل بعضها بعضاً ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت تنهى إليه من نتيجة لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم .

٣ — وإن كان وجه الطعن سالف البيان يتصل بالمتهم الأول — الذي لم يطعن في الحكم — إلا أن الحكم بالنسبة إليه غير نهائي لصدوره عليه غيابياً ، فلا يمتد إليه القضاء بنقض الحكم المطعون فيه قبل الطاعنين .

## الوقائع

انهت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم : سرقوا المبلغ المبين الوصف والقيمة بالأوراق والمملوك . . . . . وكان ذلك بطريق الإكراه الواقع عليه بأن قيد الأول حركة يديه وضربه الثاني ( الطاعن الأول ) بمدية على ذراعه وقبضة يده وأخرج الثالث ( الطاعن الثاني ) حافظة نقوده من جيبه وتمكنوا بذلك من الاستيلاء على المبلغ وقد ترك الإكراه بالمجنبي عليه الجروح الموصوفة بالتقرير الطبي

وطلبت إحالتهما إلى محكمة الجنائيات لمعاقبتهما طبقاً للقيء والوصف الوارءين بأمر الإحالة فقرر ذلك . ومكمة جنائيات الفيوم قضت حضوريا عملا بالمادتين ٣١٤، ٣١٥/١ ، ٢ من قانون العقوبات بمعاقبتهما بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما أسند إليهما .

فطعن المحكوم عليها ( الطاعنين ) في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

### المكمة

من حيث إن مما ينمى الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجرمة السرقة بالإكراه ، قد شابه القصور في التسبب والفساء في الاستدلال ذلك بأنه عول على الدليل المستمد من ضبط النقود المقول بسرقتها ، مع الطاعن الأول ( المتهم الثانى ) رغم بطلان القبض عليه وتفتيشه لأن الجرمة لم تكن في حالة من حالات التلبس التى تتيح هذين الإجراءين : مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفع ببطلان القبض والتفتيش الواقعين على الطاعن الأول ( المتهم الثانى ) في قوله « أنه عن الدفع ببطلان القبض والتفتيش الواقع على المتهم الثانى ، فلا سند له من واقع أو قانون ، فالثابت من الأوراق أن الجرمة كان متلبساً بها ، وكان المتهم الأول قد قبض عليه بمكان الحادث فور ارتكابه ، وكان الباؤون قد قد تمكنوا من القرار ، فإذا ما قام رجل الضبط بالتوجه إلى منزل المتهم الهارب والجرمة متلبس بها ، وأجرى ضبطه وتفتيشه واسترداد المبلغ المسروق وكان ذلك في حدود القانون ولا تريب عليه في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائى من قيام الجرمة بمشاهدتها بنفسه أو بإدراكها بحاسة من حواسه ، ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير ، مادام هو لم شهيداً أو يشهد أثراً عن أثارها بنبيء بلداته عن وقوعها ، ولئن كان تقدير

الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها ، وتقدير  
 كمايتها لقيام حالة التلبس أمر موكولا إلى تقدير محكمة الموضوع ، دون معقب ،  
 إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا  
 التقدير ، صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . لما كان ذلك ، وكان  
 الحكم المطعون فيه قد اقتصر — على السياق المتقدم — على مجرد القول أن الجريمة  
 كانت في حالة تلبس وقد قبض على المتهم الأول فور ارتكابها ، وضبط  
 المتهم الثاني الهارب بمنزله ومعه المبلغ المسروق ، دون أن يستظهر في  
 مدوناته ، ما إذا كان رجل الضبط الذي قام بإجراءات القبض والتفتيش  
 من مأموري الضبط القضائي ، وأنه قد تحقق من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه  
 أو إدراكها بحاسة من حواسه أو مشاهدة أثر من أثارها ينفي بذاته عن وقوعها ،  
 وكان الحكم قد استند في قضائه بالإدانة — ضمن ما استند إليه من أدلة — على  
 ضبط النقود المقول بسرقتها مع الطاعن الأول ، فإنه يكون قاصر البيان  
 في الرد على دفاع الطاعنين ، بما يبطله ولا يعصمه من هذا البطلان ما قام  
 عليه من أدلة أخرى . لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضمايم متساندة  
 يكمل بعضها بعضاً ، ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، بحيث إذا سقط  
 أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في  
 الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ، أو الوقوف ما كانت تنهى إليه من نتيجة  
 لو أنها فطنت إلى أن الدليل غير قائم ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم  
 المطعون فيه والإعادة ، دون حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن . على أنه وإن  
 كان وجه الطعن سالف البيان يتصل بالمتهم الأول — الذي لم يطعن في الحكم  
 إلا أن الحكم بالنسبة إليه غير نهائي لصدوره عليه غيابياً ، فلا يمتد إليه القضاء  
 بنقض الحكم المطعون فيه قبل الطاعنين .



## جلسة ٢٦ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

( ١٣٩ )

### الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥٣ القضائية

كسب غير مشروع • اثبات « خبرة » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • ما يوفره •

متى يكون طلب الطاعن ندب خبير لفحص مستنداته دفاعا جوهريا . ؟

لما كان الحكم قد عرض إلى طلب المدافع عن الطاعن ندب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق مفردات ثروة زوجة هذا الأخير وبيان مصادرها وأطرحه على سند من القول بتوافر أدلة الثبوت في حقه . لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أثار في دفاعه أن زوجته تمنهن حياكة الملابس منذ سنة ١٩٦٣ وأن إيراداتها من هذه المهنة ومن بيع ما شية مملوكة لها فضلا عن عائد ما كان يتم شراؤه من أرض زراعية هو مصدر زيادة الثروة محل الاتهام ، وكان الحكم قد عول - ضمن ما عول عليه - في أطراح هذا الدفاع على ما أورده من أن ذلك الإيراد مهما بلغ قدره لا يتناسب البتة مع تلك الزيادة ، وذلك دون أن يحدد مقدار الإيراد سالف الذكر ويبين مفردات الأرباح الزراعية المشتراة على مدى الحقبة الزمنية التي تحققت فيها الزيادة ويبين الثمن المدفوع في كل صفقة منها بدلا من إيراد قيمتها جملة حتى يبين وجه استدلاله على ما جهله ، فإن ما أورده الحكم في المساق المتقدم لا يصلح رداً على دفاع الطاعن ولا يواجه طلب التحقيق المتعلق به . لما كان ما تقدم،

وكان الدفاع المسوق من الطاعن يعد - في صورة الدعوى المطروحة دفاعاً - جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأي فيها، وإذا لم تقسطه المحكمة حقاً وتغنى بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه، واقتصرت في هذا الشأن على ما أوردته في حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي رتب عليها، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن.

### الوقائع

اتهم رئيس هيئة الفحص بإدارة الكسب غير المشروع الطاعن بأنه: في خلال الفترة من عام ١٩٧١ سنة وحتى عام ١٩٧٦: بوصفه موظفاً عاماً في الجهاز الإداري للدولة (صراف بمراقبة الضرائب العقارية بمحافظة الدقهلية) وخاضعاً لأحكام قانون الكسب غير المشروع حصل لنفسه ولزوجته . . . . . على كسب غير مشروع مقداره ١١٩٩٠ (أحد عشر ألفاً وتسعمائة وتسعين جنياً) بسبب استغلال الخدمة ونتيجة لسلوك مخالف لنصوص عقابية ويتمثل المبلغ المذكور في شراء أربع عشرة فداناً وخمسة قرارريط أرضاً زراعية بناحية برميال مركز منية النصر بمحافظة الدقهلية وذلك بسبب استغلال الخدمة الأمر الذي أدى إلى زيادة في ثروته هو وزوجته على النحو المتقدم وذلك بعد دخوله الخدمة بما لا يتناسب مع موارده وثبوت عجزه عن إثبات مصدر مشروع لها وإحالة رئيس هيئة الفحص بإدارة الكسب غير المشروع إلى محكمة جنايات المنصورة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام:

والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١، ٢، ١٨ من القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٧٥ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة وغرامة واحد عشر ألفاً وتسعمائة جنياً وإلزامه برد مثل هذا المبلغ في مواجهة زوجته . . . . . بقدر ما استفادت من الكسب غير المشروع وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الحصول على كسب غير مشروع قد شابه القصور في التسيب وانطوى على الإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه تمسك لدى محكمة الموضوع بأن الزيادة في ثروته هو وزوجته لها مصادرهما المشروعة وطلب تحقيقاً لدفاعه ندب مكتب خبراء وزارة العدل لفحص عناصر تلك الثروة وتطورها على ضوء المستندات التي قدمها إلا أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه رغم جوهريته وردت عليه برد غير سائق ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الحكم المطعون فيه أنه حصل واقعة الدعوى بما مؤداه أن الطاعن عمجز عن إثبات مصدر مشروع للزيادة التي طرأت على ماله هو وزوجته والمتمثلة في شرائهما ١٤,٥ فدان في المدة من سنة ١٩٧١ إلى سنة ١٩٧٦ تبلغ قيمتها ١١٩٩٠ جنيه ، وعول في ثبوت هذه الواقعة على ما خلص إليه من أن مواردهما المالية لا تتناسب مع تلك الزيادة ، وقد عرض الحكم إلى طلب المدافع عن الطاعن ندب مكتب خبراء وزارة العدل لتحقيق مفردات ثروة زوجة هذا الأخير وبيان مصادرهما وأطرحه على سند من القول بتوافر أدلة الثبوت في حقه . لما كان ذلك ، وكان البين من ملفونات الحكم المطعون فيه أن الطاعن أثار في دفاعه أن زوجته تمتن حياكة الملابس منذ سنة ١٩٦٣ وأن إيرادها من هذه المهنة ومن بيع ما شبة مملوكة لها فضلاً عن عائد ما كان يتم شراؤه من أرض زراعية هو مصدر زيادة الثروة محل الاتهام ، وكان الحكم قد عول - ضمن ما عول عليه - في أطراح هذا الدفاع على ما أورده من أن ذلك الإيراد مهما بلغ قدره لا يتناسب البتة مع تلك الزيادة ، وذلك دون أن يحدد مقدار الإيراد سالف الذكر ويبين مفردات الأطنان الزراعية المشتراة على مدى الحقبة الزمنية التي تحققت فيها الزيادة ويعين الثمن المدفوع في كل صفقة منها بدلاً من إيراد قيمتها جملة حتى يبين وجه استدلاله على ما جهله ، فإن ما أورده الحكم في المساق



المتقدم لا يصلح رداً على دفاع الطاعن ولا يواجه طلب التحقيق المتعلق به .  
لما كان ما تقدم ، وكان الدفاع المسوق من الطاعن يعد - في صورة الدعوى  
المطروحة - دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه  
- لو صح - تغير وجه الرأي فيها ، وإذا لم تقسطه المحكمة حقه وتعنى بتحقيقه  
بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، واقتضرت في هذا الشأن على ما أوردته في حكمها  
لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي رتب عليها ، فإن  
الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يستوجب نقضه والإحالة بغير حاجة إلى  
بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
حسن عمار ، مسعد السامى ، أحمد سحنان وعمود البارودى .

( ١٤٠ )

### الطعن رقم ٦٨٥٩ لسنة ٥٢ القضائية

- (١) نيابة عامة • نقض « المصلحة فى الطعن والصفة فيه » • « اسباب الطعن •  
مالا يقبل منها » طعن « الصفة فى الطعن » •

لنيابة العامة الطعن فى الحكم . ولو كانت المصلحة للمحكوم عليها . أساس ذلك ؟

- (٢) استئناف • نظره والحكم فيه • غرامة • عقوبة • نقض • نظره  
والحكم فيه • حالات الطعن • الخطأ فى تطبيق القانون • حكم « تسببه •  
تسبب معيب » •

قضاء محكمة ثانى درجة بعدم جواز إستئناف التهمة لأنها لم تقم بسداد الغرامة المقضى بها .  
فى تطبيق القانون . أساس ذلك ؟

لا يترتب على الطعن بالإستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة .

١ - من المقرر أن النيابة العامة - وهى تمثل الصالح العام وتسعى  
إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هى خصم عادل  
تختص بمركز قانونى خاص يميزها أن تطعن فى الحكم ولئن لم يكن لها كسلطة  
اتهام مصلحة خاصة فى الطعن بل كانت المصلحة هى للمحكوم عليها . ولما  
كانت مصلحة المجتمع تقتضى أن تكون الإجراءات فى كل مراحل الدعوى  
صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانونى صحيح خال مما يشوبه من  
أسباب الخطأ والبطلان فإن مصلحة النيابة العامة فى هذا الطعن تكون قائمة .

٢ - الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلة

بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إذ نصت على أنه يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجench فقد دلت على أن القانون لا يقيد بحق المتهم أو النيابة العامة في استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد الجench بأى قيد . وكان الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر حين قضى بعدم جواز استئناف المتهم على سند من قوله «أن الثابت أن المتهم لم تقم بسداد الغرامة المقضى بها وهي أحكام واجبه النفاذ ولعدم حصول الاستئناف طبقاً لنص المادة ٤٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية» يكون قد أخطأ في تأويل القانون خطأ يؤذن لمحكمة النقض تصحيحه وفق حكم القانون إذ أن هذا الخطأ يمس حق الاستئناف وهو من الحقوق الأساسية للخصوم في الدعوى الجنائية ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قيد حق استئناف المتهم للحكم الصادر بالغرامة ضدها في جنحة من محكمة جزئية بشرط سداد الغرامة على خلاف صريح نص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على ما تقدم بيانه ، أما ما نصت عليه المادة ٤٦٣ من ذات القانون من أنه (الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها) فإنه منبى الصلة بحق المتهم في استئناف الأحكام الصادرة ضده بالغرامة من المحكمة الجزئية في مواد الجench إذ أن هذا النص صريح في عباراته وواضح في دلالة على أنه لا يترتب على الطعن بالاستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضدها بأنها : ١ - لم تحرر عقد عمل للعمال المنوه عن أسمائهم بالمحضر وتسلمهم صورة منه . ٢ - لم تنشئ ملف عمل للعمال .



٣ - لم تصرف لهم إعانة غلاء معيشة . ٤ - لم تصرف للعمال العلاوات الدورية . ٥ - عدم منح العمال الأجازات السنوية . ٦ - عدم منح العمال الأجازات الرسمية . ٧ - لم تصرف للعمال العلاوات الإستثنائية وطلبت عقابها بالمواد ٤٣ ، ٦٩ ، ٤٧ ، ٥٨ ، ٦٢ ، ٢٢١ من القانون ٩١ لسنة ١٩٥٩ .

ومحكمة جنح الزيتون قضت غيابياً بتغريم المتهم جنهين عن التهمة الأولى والثانية والخامسة والسادسة وخمسة جنهيات عن التهمة الثالثة والرابعة والسابعة وتعدد بتعدد العمال عن التهم جميعاً . عارضت المحكوم عليها وقضى باعتبار المعارضة كأن لم تكن . أستأنفت وقيد إستئنافها برقم ... ومحكمة القاهرة الابتدائية هيئة إستئنافية قضت غيابياً وعملاً بالمادة ١٤٦٣ إجراءات جنائية بعدم جواز نظر الإستئناف . كأن لم تكن . فطعن النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم جواز إستئناف المحكوم عليها لعدم سدادها الغرامة المقضى بها عليها من محكمة أول درجة قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المحكوم عليها كانت قد سددت كافة الغرامات المحكوم بها عليها قبل التقرير بالإستئناف ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن النيابة العامة - وهي تمثل الصالح العام وتسمى إلى تحقيق موجبات القانون من جهة الدعوى العمومية - هي خصم عادل تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها أن تظعن في الحكم ولئن لم يكن لها

كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل وكانت المصلحة هي للمحكوم عليها . ولما كانت مصلحة المجتمع تقتضي أن تكون الإجراءات في كل مراحل الدعوى صحيحة وأن تبنى الأحكام فيها على تطبيق قانوني صحيح خال مما يشوبه من أسباب الخطأ والبطلان فإن مصلحة النيابة العامة في هذا الطعن تكون قائمة . لما كان ذلك وكان طعن النيابة العامة قد استوفى باقي الشروط الشكائية المقررة في القانون فإن الطعن يكون مقبولا شكلاً .

وحيث إن الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات المعدلة بالقانون رقم ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ إذ نصت على أنه «يجوز لكل من المتهم والنيابة العامة أن يستأنف الأحكام الصادرة في الدعوى الجنائية من المحكمة الجزئية في مواد الجرح» فقد دلت على أن القانون لا يقيد حق المتهم أو النيابة العامة في استئناف الأحكام الصادرة من المحكمة الجزئية في مواد الجرح بأي قيد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر حين قضى بعدم جواز استئناف المتهم على سند من قوله «أن الثابت أن المتهم لم تقم بسداد الغرامة المقضى بها وهي أحكام واجبة النفاذ وبعدم حصول الاستئناف طبقاً لنص المادة ٤٦٣ من قانون الإجراءات الجنائية» يكون قد أخطأ في تأويل القانون خطأ يؤذن لمحكمة النقض تصحيحه وفق حكم القانون إذ أن هذا الخطأ يمس حق الاستئناف وهو من الحقوق الأساسية للخصوم في الدعوى الجنائية ، ذلك أن الحكم المطعون فيه قيد حق استئناف المتهم للحكم الصادر بالغرامة ضدها في جنحة من محكمة جزئية بشرط سداد الغرامة على خلاف صريح نص الفقرة الأولى من المادة ٤٠٢ من قانون الإجراءات الجنائية على ما تقدم بيانه ، أما ما نصت عليه المادة ٤٦٣ من ذات القانون من أنه (الأحكام الصادرة بالغرامة والمصاريف واجبة التنفيذ فوراً ولو مع حصول استئنافها) فإنه يثبت الصلة بحق المتهم في استئناف الأحكام الصادرة ضده بالغرامة من المحكمة الجزئية في مواد الجرح إذ أن هذا النص صريح في عباراته وواضح

في دلالة على أنه لا يترتب على الطعن بالإستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة. لما كان ما تقدم وكان إستئناف التهمة قد استوفى أوضاعه فإنه يتعين نقضه بالحكم المطعون فيه وتصحيحه بالقضاء بقبول الإستئناف شكلاً ولما كان الخطأ الذي تردى فيه الحكم المطعون فيه قد حجب محكمة الموضوع عن بحث موضوع الإستئناف فإنه يتعين أن يكون النقض مقروناً بالإحالة .

---



## جلسة ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار ، مسعد الساعى ، أحمد سيفان ومحمود البارودى

( ١٤١ )

### الظمن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٣ القضائية

(١) وصف التهمة • اثبات • « بوجه عام » • نيابة عامة • محكمة الموضوع  
« سلطتها فى تكيف الدعوى » •

— عدم التزام محكمة الموضوع بوصف النيابة الواقعة. واجبها تمحيصها وأنزال الوصف القانونى  
الصحيح عليها .

(٢) رشوة • « الوساطة فى الرشوة » • جريمة « أركانها » • عقوبة  
« تطبيقها » •

مدلول الرشوة فى مجال تطبيق المادة ١٠٦ مكرر عقوبات ؟

شروطها حالة استعمال النفوذ الحقيقى أو المزعوم للحصول أو محاولة الحصول فى مقابلها  
على مزية ما من أية سلطة عامة .

المقصود بالزعم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل إحتيالية .

توقيع عقوبة الجنابة المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ عقوبات إذا كان الجانى موظفاً  
عموماً .

١ — من المقرر أنه ليس لزاماً على محكمة الموضوع أن تتقيد بالوصف  
القانونى الذى أسبغته النيابة العامة على الواقعة محل الدعوى بل من واجبها  
أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وصولاً إلى إنزال حكم  
القانون صحيحاً عليها .

٢ — من المقرر أن الشارع قد سوى فى نطاق جريمة الإلتجار  
بالنفوذ المنصوص عليها فى المادة ١٠٦ مكرر من قانون العقوبات بين تذرع  
الجانى فى الطلب أو القبول أو الأخذ — بنفوذ حقيقى للحصول على مزية من

سلطه عامة ، وبين تذرعه في ذلك بنفوذ مزعوم فقد قدر الشارع أن الجاني حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يقل استحقاقاً للعقاب عنه حين يتجر به على أساس من الواقع ، إذ هو حينئذ يجمع بين الغش — أو الإحتيال — والإضرار بالثقة الواجبة في السلطات العامة والجهات الخاضعة لإشرافها ، والزعم هنا هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل إحتيالية ولم يفرق الشارع — في صدد تلك الجريمة وسائر جرائم الرشوة — بين الفائدة التي يحصل عليها الجاني لنفسه والفائدة التي يطلبها أو يقبلها لغيره ، فإن كان الجاني موظفاً عمومياً وجب توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه بدائرة .... قسم ثاني المنصورة محافظة الدقهلية : عرض الوساطة في رشوة موظفين عموميين ولم يتعد عمله ذلك العرض وذلك بأن عرض على ... .. الوساطة في دفع مبلغ ... .. على سبيل الرشوة مقابل إصدارهما قراراً لصالحهما في القضية رقم ... .. حالة كونه موظفاً عمومياً «عامل بنياية المنصورة الكلية للأحوال الشخصية» وأحالته النيابة العامة إلى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة أمن الدولة العليا بالمنصورة قضت حضورياً بجلعة ... .. عملاً بالمادتين ٣٠٤ / ١ ، ٣٨١ / ١ لإجراءات جنائية ببراءة المتهم من التهمة المسندة إليه .

فطعنّت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## الحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى ببراءة المطعون ضده من تهمة الوساطة في الرشوة قد شابه خطأ في تطبيق القانون، ذلك بأن الحكم أقام قضاءه على ثبوت أن المطعون ضده قد أخذ المبلغ بقصد توصيله كله أو بعضه إلى شخص آخر وأنه من ثم فلا انطباق لحكم المادة ١٠٩ مكرر ثانياً من قانون العقوبات على واقعة الدعوى في حين أن تلك الواقعة تكون بذاتها جريمة طلب المطعون ضده لغيره مبلغاً من النقود لاستعمال نفوذ مزعوم للحصول على قرار لصاحبة الحاجة بطلباتها في القضية رقم... كلى أحوال شخصية المنصورة ولاية على المال - الأمر المنطبق على المواد ١٠٣ : ١٠٤. ١٠٦ فقرة أولى من قانون العقوبات مما كان يتعين معه على المحكمة أن ترد الواقعة إلى ذلك الوصف القانوني الصحيح التزاماً منها بواجبها في تمحيص الواقعة المطروحة عليها بكافة كيوفها وأوصافها أما وإنها لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة.

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله : «أن الواقعة تتحصل فيما شهدت به ... .. أنها بصفتها وكيله عن نجلتها ... .. القيمة على والدها المحجور عليه في القضية رقم ... كلى أحوال شخصية المنصورة تقدمت بطلب للمحكمة للتصريح لها ببيع فدان من أملاكه للإتفاق على عرس وتجهيز نجلتها وأثناء نظر الطلب في المحكمة تقابل معها المتهم وروى لها أنه على صلة بالسيد القاضي المختص وعرض عليها الوساطة لديه لإصدار قراراً لصالحها وطلب منها مهلة أسبوع للإتصال به وإخبارها بما يتم بينهما واتفقا على أن يتقابلا لهذا الغرض بمنزل شقيقها ... .. وعندما تقابل معها في الموعد المحدد قرر لها أن السيد القاضي طلب مبلغ ٥٠٠ جنيه (خمسمائة جنيه) على سبيل الرشوة مقابل إصدار قرار لصالحها فاعتذرت له عن قدرتها على دفع المبلغ هذا فأنقصته إلى مبلغ ٣٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه) وقد سلمته هذا المبلغ على ثلاث دفعات كما حضر إليها



بمنزلها بالقاهرة صحبه . . . . . وأطلعها على صورة فوتغرافية من قرار السيد وكيل نيابة الأحوال الشخصية بالموافقة على بيع ربع فدان ثم طلب منها أربعين جنياً للسيد وكيل النيابة كطلبه مقابل إصداره لهذا القرار فقدمت له المبلغ المطلوب أيضاً وأضافت أنها تقابلت مع . . . . . وروت له ما حدث مع المتهم فافهمها بعدم صحة ما فعله المتهم فتقدمت بشكواها « وانتهى الحكم إلى تبرئة المطعون ضده بمقولة عدم إنطباق المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً من قانون العقوبات على الواقعة بتقدير أنه لم يثبت أن المطعون ضده قد أخذ المبلغ بقصد توصيله كله أو بعضه لشخص آخر وهو القصد الذي لا بد من توافره لعرض أو قبول الوساطة في الرشوة إذ ليس في الأوراق سوى مازعمه المطعون ضده من الوساطة لدى كل من القاضي ووكيل النيابة وأن قصده لم ينصرف البتة إلى الإتصال بهما وإنما قصد الاستئثار بالمبلغ لنفسه وأنه من ثم تكون التهمة غير متوافرة الأركان في حق المطعون ضده . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس لزاماً على محكمة الموضوع أن تتقيد بالوصف القانوني الذي أسبغته النيابة العامة على الواقعة محل الدعوى بل من واجبها أن تمحص الواقعة المطروحة بجميع كيوفها وأوصافها وصولاً إلى إنزال حكم القانون صحيحاً عليها ، وكان من المقرر أيضاً أن الشارع قد سوى في نطاق جريمة الإتيجار بالنفوذ المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرر من قانون العقوبات بين تدرع الجاني في الطلب أو القبول أو الأخذ - بنفوذ حقيقي للحصول على مزية من سلطة عامة ، وبين تدرعه في ذلك بنفوذ مزعوم فقد قدر الشارع أن الجاني حين يتجر بالنفوذ على أساس موهوم لا يقل استحقاقاً للعقاب عنه حين يتجر به على أساس من الواقع ، إذ هو حينئذ يجمع بين الغش - أو الإحتيال - والإضرار بالثقة الواجبة في السلطات العامة والجهات الخاضعة لإشرافها، والزعم موهوماً مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر أخرى أو وسائل إحتيالية ولم يفرق الشارع - في صدد تلك الجرائم - بين الفائدة التي يحصل عليها الجاني لنفسه والفائدة التي يطلبها أو يقبلها لغيره ، فإن كان الجاني موظفاً عمومياً

وجب توقيع عقوبة الجنابة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان مؤدى ما أثبتته الحكم المطعون فيه في بيان واقعة الدعوى أن المطعون ضده - وهو موظف عمومي قد زعم للمجنى عليها أن له صلة بالقاضي الذي نيط به التصرف في الطلب المقدم منها بصفقتها قيمة على زوجها المحجور عليه للتصريح لها ببيع مساحة فدان من أرضه للإنفاق من ثمنه على عرس ابنتهما ، وأنه ذو صلة أيضاً بوكيل النيابة المختص وأنه طلب منها النقود وأخذها لإستعمال نفوذه - الناشئ عن تلك الصلات - للحصول على قرار بالموافقة على مطلبها آنف الذكر ، ومن ثم فإن الواقعة تكون قد انطوت على ما توفر أركان الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٦ مكرراً من قانون العقوبات . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه لم يلتزم هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يستوجب نقضه . ولما كان هذا الخطأ من الحكم قد حجب المحكمة عن تمحيص أدلة الدعوى والإحاطة بظروفها وبإدله الثبوت التي قام عليها الاتهام فإنه يتعين أن يكون مع النقص الإحالة .

## جلسة ٣١ من مايو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
راغب عبد الظاهر ، عبد الرحيم نافع ، حسن غلاب ومحمد حسن.

( ١٤٢ )

### الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٥٣ القضائية

تموين • عقوبة « تطبيقها » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » • نقض •  
أسباب الطعن • ما يقبل منها • قانون « تفسيره » • تطبيقه • جريمة  
« أركانها » •

تمسك الطاعن بانطباق حكم المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وصولاً  
إلى وجوب الحكم عليه بعقوبة الغرامة فحسب . دفاع هام ومؤثر . علم تمحيصه : قصور . أثر ذلك ؟

لما كان يبين من الحكم الابتدائي - المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه - أنه أثبت بمدوناته أن الطاعن الأول هو الذي كان موجوداً بالمحل وقت الضبط ، وأنه قرر أن المحل إملوك للطاعن الثاني الذي قرر لدى سؤاله بأنه كان متغيباً عن المحل في يوم الضبط كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت تقديم الطاعن الثاني شهادة طبية تدل على مرضه وملازمته الفراش في الفترة التي يدخل ضمنها تاريخ الضبط وتمسكه بانطباق حكم المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، عرض الحكم لتفسير حكم هذه المادة والأثر المترتب على ثبوت تغيب صاحب المحل أو استحالة المراقبة عليه من وجوب الحكم عليه بعقوبة الغرامة فحسب ، إلا أنه خلص إلى تأييد الحكم المستأنف في خصوص ما قضى به عن التهمة الأولى بمعاقبة الطاعنين بالحبس والغرامة معاً وذلك دون أن يدلي برأي فيما تمسك به الطاعن الثاني من دفاع ، على ما سلف لإيراده ، ودون أن يعنى بتحقيقه على الرغم من أنه يعد - في خصوصية



هذه الدعوى - دفاعاً هاماً ومؤثراً في مصيرها ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مدى صحته بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور في التسبيب فضلاً عن التناقض مما يتعين معه نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الثانى ، وأيضاً بالنسبة إلى الطاعن الأول لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : ١ - حازا بقصد الإلتجار الدقيق المبين بالمحضر دون أن يكون مرخصاً لهما في ذلك . ٢ - لم يعلننا عن مخزنيهما والبضائع المودعة فيه . ٣ - حالاً دون دخول محرر المحضر لمخزنيهما وطلبت عقابهما بالمواد ١ ، ٢ من القرار رقم ١٨٧ لسنة ١٩٧٥ و ١ ، ٢ من القرار رقم ٣٣٧ لسنة ١٩٦٤ و ١٧،٩ من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل . ومحكمة جناح السبلاوين قضت بحضوريا عملاً بمواد الاتهام بحبس كل من المتهمين ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيات لكل منهما لإيقاف التنفيذ وتغريم كل منهما مائة جنيه . ومصادرة الكمية المضبوطة عن التهمة الاولى ، وتغريم كل منهما خمسة جنيات عن التهمة الثانية وبراعة كل منهما عن التهمة الثالثة المسندة إليهما وشهر ملخص الحكم . فاستأنف المحكومان عليهما . ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة الأولى وتعديله بالنسبة للتهمة الثانية إلى تغريم المتهم الأول خمسة جنيات والتأيد فيما عدا ذلك ،

فطعن الأستاذ / ..... المحامي عن المحكوم عليها في هذا الحكم  
بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانهما بجريمتي  
حيازة دقيق بقصد الاتجار دون أن يكون مرخصا لهما في ذلك وعدم الإعلان  
عن مخزنيهما والبضائع المودعة به ، فقد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور  
في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن دفاع الطاعن الثاني ( مالك المحل )  
قام على أنه كان مريضاً في يوم الضبط مما استحال عليه معه الإشراف على  
محله ومنع وقوع الجريمة الأمر الذي كان يوجب معاملته على مقتضى حكم  
المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ ، وعلى الرغم من أن المحكمة  
الاستئنافية قد حصلت هذا الدفاع إلا أنها فصلت في الدعوى دون أن تحققه  
أو تدلي برأى فيه مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون  
ضدهما بوصف أنهما ( أولاً ) حازا بقصد الاتجار الدقيق المبين بالمحضر  
دون أن يكون مرخصاً لهما في ذلك ، ( ثانياً ) لم يعلنّا عن مخزنيهما  
والبضائع المودعة به ، ( ثالثاً ) حالاً دون دخول محرر  
المحضر لمخزنيهما ، وقضت محكمة أول درجة بحبس كل من الطاعنين  
سنة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيات لوقف التنفيذ وتغريم كل  
منهما مائة جنيه ومصادرة الكمية المضبوطة عن التهمة الأولى وتغريم كل منهما  
خمس جنيات عن التهمة الثانية وبراءتهما من التهمة الثالثة وشهر الحكم ،  
وإذا استأنف الطاعنان قضت محكمة ثاني درجة - بحكمها المطعون فيه - بقبول  
الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه تأييد الحكم المستأنف بالنسبة للتهمة  
الأولى وتعديله بالنسبة للثانية إلى تغريم المتهم خمسة جنيات عن الاتهام المسند  
إليه والتأييد فيما عدا ذلك ، لما كان ذلك ، وكان يبين من الحكم الابتدائي

المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه . أنه أثبت بملوثاته أن الطاعن الأول هو الذى كان موجودا بالمحل وقت الضبط ، وأنه قرر أن المحل مملوك للطاعن الثانى الذى قرر لدى سؤاله بأنه كان متغيباً عن المحل فى يوم الضبط كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه بعد أن أثبت تقديم الطاعن الثانى شهادة طبية تدليلاً على مرضه وملازمته الفراش فى الفترة التى يدخل ضمنها تاريخ الضبط وتمسكه بانطباق حكم المادة ٥٨ من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ عرض الحكم لتفسير حكم هذه المادة والأثر المترتب على ثبوت تغيب صاحب المحل أو استحالة المراقبة عليه من وجوب الحكم عليه بعقوبة الغرامة فحسب إلا أنه خلص إلى تأييد الحكم المستأنف فى خصوص ما قضى به عن التهمة الأولى بمعاقبة الطاعنين بالحبس والغرامة معاً وذلك دون أن يدلى برأى فيما تمسك به الطاعن الثانى من دفاع ، على ما سلف لإيراده ودون أن يعنى بتحقيقه على الرغم من أنه يعد - فى خصوصيه هذه الدعوى دفاعاً هاماً ومؤثراً فى مصيرها ، مما كان يقتضى من المحكمة أن تمحصه لتقف على مدى صحته بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فى التسبيب فضلاً عن التناقض مما يتعين معه نقضه والإحالة بالنسبة إلى الطاعن الثانى ، وأيضاً بالنسبة إلى الطاعن الأول لوحدة الواقعة وحسن سير العدالة ، وذلك دون حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .



## جلسة الاول من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين: إبراهيم حسين رعدوان، حسين كامل حننى، محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى.

( ١٤٣ )

### الطعن رقم ٦٩٣٢ لسنة ٥٢ القضائية

**تزوير « أوراق عرفية » • جريمة « أركانها » • شركات • ايجار أماكن •**

جريمة التزوير فى المحرر العرفى . توافرها بمجرد تغيير الحقيقة فى المحرر بإحدى الطرق القانونية . متى كان من الممكن أن يترتب عليها فى الوقت الذى وقعت فيه ضرراً للغير . سواء كان المزور عليه أم خلافه . ولو كان الضرر محتملاً .

تنازل المستأجر الأصل للعين المؤجرة عن حصته فى التركة إلى شركاء آخرين تزويرهم لعقد الإيجار وإيصال سداد أجره لا استخراج ترخيص للمحل . لانتفى وقوع الضرر بالمؤجر . أساس ذلك ؟

من المقرر أن مجرد تغيير الحقيقة فى محرر عرفى بإحدى الطرق المنصوص عليها فى القانون يكفى لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه فى الوقت الذى وقع فيه تغيير الحقيقة ضرر للغير ، سواء أكان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملاً . ولما كان الثابت من تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير الذى نظمته المحكمة إلى النتيجة التى انتهى إليها ، أن المتهم الأول قام بتزوير عقد الإيجار وإيصال سداد الأجرة بطريق الإصطناع ووقع عليهما بإمضاء نفسه زوراً للمجنى عليه ، وأن المتهم الثانى اشترك بطريق الاتفاق والمساعدة مع المتهم الأول فى ارتكاب جريمة تزوير العقد بأن اتفق معه على تزويره وساعده فى ذلك بأن وقع على عقد الإيجار كمستأجر على خلاف الحقيقة ، وكان الثابت من ملف طلب الترخيص المنضم أن المتهمين استعمالاً لعقد الإيجار وإيصال

سداد الأجرة المزورين بأن تقدميهما للجهة المختصة بإصدار رخص المحلات التجارية للحصول على رخصة بإسميهما مع علمهما بتزويرهما المستفاد من مقارفتيهما لجريمة التزوير ، وإذا كان ركن الضرر في الجريمة متوافراً من تزوير العقد وإيصال سداد الأجرة واستعمالهما بصفتيهما مستأجرين على خلاف الحقيقة لما قد يترتب عليه من مساس لحقوق المؤجر المالية ، دون أن يمنع من ذلك تنازل المستأجر الأصلي لهما عن حصته في الشركة لاختلاف شخصية الشريك عن شخصية الشركة المعنوية واستقلالهما عنها ، فانه يتعين معاقبة المتهمين

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما : المتهم الأول : ارتكب تزويراً في محررين عرفيين هما عقد الإيجار وإيصال سداد الأجرة المبيينين بالمحضر وكان ذلك بأن وقع على كل منهما بإمضاء مزور نسب صلوره إلى المحني عليه . . . . . المتهم الثاني : أشترك بطريق الإتفاق والمساعدة . مع المتهم الأول في ارتكاب الجريمة سالفة البيان بأن اتفق معه على ذلك ووقع على عقد الإيجار فوقعت الجريمة بناء على ذلك الإتفاق وتلك المساعدة. المتهمين : استعمالاً للمحررين المزورين سالف الذكر بأن قدماههما إلى مجلس حي شمال الجزيرة مع علمهما بتزويرهما ، وطلبت عقابهما بالمواد ٢/٤٠ - ٣ ، ٤١ / ٢١٥ من قانون العقوبات .

وادعى المحني عليه ما نيا قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت :

ومحكمة جنح إمبابية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق المادة ٢/٣٢ من قانون العقوبات بحبس كل من المتهمين شهراً واحداً مع الشغل عما أسند إليهما وكفالة خمسة جنيات لكل منهما لإيقاف التنفيذ وإلزامهما

متضامنين بأن يدفع المدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . فاستأنف المحكوم عليهما .

ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ . . . . . المحامي نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . إلخ

وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الجيزة الابتدائية لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضاة آخرين .

والمحكمة الأخيرة ( بدائرة أخرى ) قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضهما وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ . . . . . المحامي نيابة عن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) .

ومحكمة النقض بجلسته ٤ مايو سنة ١٩٨٣ قضت بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت لنظر الموضوع جلسة .

## المحكمة

من حيث إن واقعة الدعوى حسبما استخلصتها المحكمة من مطالعة الأوراق وما تم فيها من تحقيقات وما دار بشأنها بالجلسة تتحصل في أنه بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٢ أبلغ المحجى عليه . . . . . أنه قام بتأجير ثلاثة دكاكين . . . . . وأن المستأجر تنازل عن الإيجار للمتهمين الذين تقدما لإدارة رخص المحلات بحى شمال الجيزة بطلب للحصول على رخصة محل تجارى عن المعين المذكورة بدعوى أنه قام بتأجيرها لهما وأرفقا بالطلب عقد إيجار مزوراً عليه مؤرخاً ١ - ٣ - ١٩٧٢ وإيصال سداد أجرة مؤرخاً



٤-٤-١٩٧٢ مزوراً هو الآخر، وإذا سئل المحجى عليه في التحقيقات رددهما جاء ببلاغه وأضاف أنه كان قد رفع دعوى طرد على المستأجر الأصلي والمتهمين استناداً إلى واقعة التنازل عن الإيجار، وأن المتهمين ادعيا أنهما شريكان للمستأجر في تجارته، فقضت المحكمة المدنية برفض دعواه، وأن المتهمين أرادا بعد ذلك استخراج رخصة للمحل بأسميهما فتقدما بعقد الإيجار والإيصال المزورين.

ومن حيث إن النيابة العامة اطلعت على ملف طلب الترخيص وتبين أنه يخترى على طلب حصول على رخصة محل تجارى مقدم باسم المتهمين مرفق به عقد إيجار منسوب صدوره من المحجى عليه لهما عن المحل موضوع الطلب وإيصال بسداد أجرة المحل منسوب صدوره للمحجى عليه وقد أورد تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الطب الشرعى أن التوقيعين المنسوبين للمحجى عليه على عقد الإيجار وإيصال استلام الأجرة مزوران عليه وأنهما محرران بخط المتهم الأول وأن التوقيع المنسوب لكل من المتهمين على عقد الإيجار كمستأجر صادر عن صاحبه.

ومن حيث إنه بسؤال المتهم الأول أنكر ما نسب إليه وأضاف أنه تقدم بطلب ترخيص عن المحل التجارى وأنه شريك للمستأجر الأصلي في تجارته، كما أنكر تقديم عقد الإيجار وإيصال سداد الأجرة المزورين وأنهى إلى أن المستأجر الأصلي تنازل عن نصيبه في الشركة وأنه ليس في حاجة لعقد الإيجار بعد صدور الحكم في الدعوى المدنية.

ومن حيث إن المتهم الثانى أنكر بدوره ما نسب إليه وأضاف أن المتهم الأول هو الذى قام بإجراءات الترخيص.

ومن حيث إن المحجى عليه ادعى مدنياً قبل المتهمين بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت.

ومن حيث إن المتهمين أنكرا بالجلسة ما أسند إليهما وطلب المدافع عنهما القضاء ببراءتهما لتخلف ركن الضرر في جريمة التزوير، وأضاف أن المتهمين حصلوا فعلاً على رخصة تجارية عن المحل بناء على الحكم الصادر من المحكمة المدنية في دعوى الطرد، وقدم صورة رسمية من الحكم الصادر

برفض تلك الدعوى كما قدم حافظة مستندات طرقت على الرخصة الصادرة بتاريخ ٣١ - ٧ - ١٩٧٢ - بإسم المتهمين .

ومن حيث إنه من المقرر أن مجرد تغير الحقيقة في محرز عر في بأحدى الطرق المنصوص عليها في القانون يكفي لتوافر جريمة التزوير متى كان من الممكن أن يترتب عليه في الوقت الذي وقع فيه تغير الحقيقة ضرر للغير ، سواء أكان المزور عليه أم أى شخص آخر ولو كان هذا الضرر محتملاً . ولما كان الثابت من تقرير قسم المحاث التزييف والتزوير الذي تظعن المحكمة إلى النتيجة التي انتهى إليه ، أن المتهم الأول قام بتزوير عقد الإيجار وإيصال سداد الأجرة بطريق الإصطناع ووقع عليهما بإمضاء نسبه زور الدجنى عليه . وأن المتهم الثاني اشترك بطريق الإتفاق والمساعدة مع المتهم الأول في ارتكاب جريمة تزوير العقد بأن اتفق معه على تزويره ومساعدته في ذلك بأن وقع على عقد الإيجار كمستأجر على خلاف الحقيقة ، وكان الثابت من ملف طلب الترخيص المتقدم أن المتهمين استعمالاً عقد الإيجار وإيصال سداد الأجرة المزورين بأن تقدما بهما للجهة المختصة بإصدار رخص المحلات التجارية للحصول على رخصة بإسميهما مع علمهما بتزويرهما المستفاد من مقارفتهم بالجريمة التزوير ، وإذ كان ركن الضرر في الجريمة متوافراً من تزوير العقد وإيصال سداد الأجرة واستعمالهما بصفتهما مستأجرين على خلاف الحقيقة لما قد يترتب عليه من مساس بحقوق المؤجر المالية ، دون أن يمنع من ذلك تنازل المستأجر الأصلي لهما عن حصته في الشركة لإختلاف شخصية الشريك عن شخصية الشركة المعنوية وإستقلالهما عنها ، فإنه يتعين معاقبة المتهمين عملاً بالمواد ٤٠ / ٢ - ٣ ، ٤١ ، ٢١٥ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ٣٢ منه للإرتباط بين جرمي التزوير والإستعمال .

ومن حيث إنه بشأن الدعوى المدنية فانه متى انتهت المحكمة إلى إدانة المتهمين عن الجريمتين المستندتين إليهما ، فإنه يتعين إلزامهما متضامنين بأنه يدفعاً إلى المدعين بالحقوق المدنية - الذين حلوا محل مورثهم بعد وفاته - التعويض المؤقت المطالب به إعمالاً لنص المادتين ١٦٣ و ١٦٩ من القانون المدني مع المصاريف المدنية .

## جلسة الأول من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنق ، محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

( ١٤٤ )

### الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٥٣ القضائية

- (١) جمارك • قانون « تفسيره » اجراءات جمركية • دستور • بطلان •  
تفتيش • بغير اذن • تهريب جمركى •

النصوص فى المواد ٥ ، ١٣ ، ١٥ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ باصدار قانون الجمارك.  
مفادها و؟ أساس ذلك ؟

النص فى المادة ٢٦٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ عدم مخالفته لنص المادة ٤١ من  
الدستور . أساس ذلك . ؟

- (٢) دفاع • الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره • اجراءات « اجراءات المحاكمة » •  
نقض • اسباب الطعن • مالا يقبل منها •

لمحكمة الموضوع الاستثناء من مباح الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك المادة ٢٨٩  
اجراءات جنائية .

النص مل المحكمة عدم قيامها باجراء لم يطلب منها غير مقبول .

١ — لما كان القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك  
قد نص فى المواد ٥ ، ١٣ ، ١٥ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ،  
٥٤ ، ٥٥ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ على أن تخضع للضرائب الجمركية  
البضائع التى تدخل أراضي الجمهورية إلا ما يستثنى بنص خاص ، وتلك  
التي تخرج منها مما ورد بشأنه نص خاص ، ولا يجوز الإفراج عن هذه البضائع  
قبل إتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب وأنه تعتبر ممنوعة كل بضاعة



لا يسمح باستيرادها أو تصديرها ، أما البضائع التي يسمح بها بقيود معينة فلا يسمح بإدخالها أو بإخراجها إلا إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة ، ويجب تقديم بيان تفصيلي « شهادة إجراءات » عن أية بضاعة - ولو كانت معفاة من الضرائب الجمركية - قبل البدء في إتمام الإجراءات ، ولا يجوز تعديل هذا البيان بعد تقديمه إلا بعذر مقبول وترخيص من مدير الجمرك المحلي وقبل تحديد الطرود المعدة للمعاينة ، ويتولى الجمرك بعد تسجيل هذا البيان معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشأتها ، وله إعادة المعاينة ما دامت البضاعة تحت رقابته ، وله أن يحلل بعض المواد للتحقق من نوعها ومواصفاتها أو مطابقتها للأنظمة الصحية والزراعية وغيرها ، وأن يتلف المواد التي يشد التحليل ضررها ، وأنه لا تقبل البضائع في المستودع العام أو الخاص ما لم يقدم عنها بيان وتم معاينتها ، كما نص على وجوب معاينة الأمتعة الشخصية للموظفين الأجانب العاملين في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية ، والأشخاص القادمين إلى الجمهورية بقصد الإقامة فيها للمرة الأولى ، وللمسافرين ، على الرغم من النص على إعفاء تلك الأمتعة من الضرائب الجمركية إذا توافرت شروط معينه ، وكان مفاد هذه النصوص مجتمعة أن ما تجريه سلطات الجمرك من معاينة البضائع وأمتعة المسافرين إنما هو نوع من التقصى أو البحث لأغراض إقتصادية ومالية ، أو تتعلق بالصحة والوقاية العامة ، تغياً منه الشارع تحصيل ما قد يستحق على تلك البضائع والأمتعة من رسوم للخزانة العامة أو منع دخول وخروج ما هو محظور إستيراده أو تصديره ، أو ما يكون غير مستوف للشروط والأوضاع والأنظمة المقررة في القوانين ، أو ما يكون ضاراً ، وهي تجريه دون توقف على رضا ذوى الشأن ، أو توافر مظاهر الاشتباه فيهم . بوصفه تفتيشاً إدارياً لا تنقيد فيه بما توجبه المادة ٤١ من الدستور بالنسبة للتفتيش بمعناه الصحيح من ضرورة إستصدار أمر قضائي يؤكد ذلك أن قانون الجمارك لم يسلط الذكر خول في المادة ٢٦ منه جميع موظفي الجمارك الحق في إجراء هذا التفتيش ولم يقصره على من يعتبرون من مأموري الضبط القضائي منهم - وهم أولئك الذين يصير بتحديد وظيفتهم قرار

وزير الخزانة وفق نص المادة ٢٥ من ذلك القانون - وهو شرط لازم فيمن  
يجرى التفتيش القضائي . وقد كان القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن منع  
تهريب البضائع والذي تضمن على إستقلال بعض الأحكام الإجرائية الواجب  
إتباعها في سبيل إجراءات القبض والتفتيش وغيرها ينص في المادة  
السابعة منه على إعتبار جميع موظفي الجمارك وعملها من رجال الضبطية  
القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم . تم ردد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥  
بأحكام التهريب الجمركي ذلك الحكم حين أضيف في المادة السادسة منه صفة  
الضبط القضائي على موظفي الجمارك وعلى كل موظف يصدر بتعيينه قرار  
من وزير المالية والاقتصاد . إذ صدر من بعد القرار الجمهوري بالقانون  
رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ، ناصا في المادة ٢٥ منه على  
أن « يعتبر موظفوا الجمارك الذين يصدر بتحديد وظائفهم قرار وزير الخزانة  
من مأموري الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصهم » و في المادة ٢٦ منه  
التالية لها على أن « لموظفي الجمارك الحق في تفتيش الأماكن والأشخاص  
والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية . . . » ثم صدر في  
٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣  
وعمل به من تاريخ نشره في الثالث والعشرين من الشهر ذاته ، محدداً الوظائف  
التي يتمتع شاغلوها بصفة الضبط القضائي ، فإنه من تاريخ صدور هذا  
القرار الوزاري القائم على أساس تفويض تشريعي ، تكون صفة مأموري  
الضبط القضائي قد انحسرت عن لم ترد وظيفته به ، ومع ذلك يظل قائماً  
حقه في إجراء التفتيش طبقاً لنص المادة ٢٦ سالفة البيان التي أطلقت لجميع  
موظفي الجمارك ذلك الحق ولو لم يكونوا من مأموري الضبط القضائي .  
لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم دستورية نص المادة ٢٦ من  
القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . بدعوى مخالفة نص المادة ٤١ من الدستور ،  
لا يكون جدياً .

٢ - من المقرر أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية تفول  
المحكمة الإستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وأنه

لا يقبل من الطاعن أن ينعى على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه منها ولم ترهى من جانبها حاجة إليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً : جلب إلى أراضي جمهورية مصر العربية جوهرين مخدرين ( أفبونا وحشيشاً ) قبل الحصول على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة . ثانياً : هرب البضائع الواردة المدينة بالتحقيقات وصفاً وقيمة موضوع التهمة الأولى إلى داخل أراضي جمهورية مصر العربية بالمخالفة للشروط المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة ، فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت حضورياً عملاً بالمواد ١، ٢، ٣، ٣٣/أ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ٩، ٥٧ من الجدول رقم ١ المرفق والمواد ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ١٥ و ١٢١/١ و ١٢٢/١ - ٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . بمعاقبة المتهم عما أسند إليه بالأشغال الشاقة المؤبدة وبتغريمه عشرة آلاف جنياً والمصادر قوائمه بدفع تعريض قدره ٦٤٥ ٢٨٠ جنياً و ٤٦٠ مليم ( ثمانية وعشرين ألف وأربعة وستين جنياً وأربعمئة وستون مليماً ) . فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ

## المحكمة

ومن حيث إن الطاعن ينعى - في مذكرات أسباب طعنه الثلاث - على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمى جلب المخدر والتهرب الجمركى قدخالف القانون وشابه قصور فى التسبب وفساد فى الاستدلال وإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه استند فى رفض الدفع بطلان التفتيش إلى أن مأمور



الجمرك لاحظ مظاهر الارتباك على الطاعن عندما تحس حقبة يده ، وأن القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ منح موظفي الجمرك صفة الضبطية القضائية وخولهم حق التفتيش داخل الدائرة الجمركية إذا ما قامت لديهم دواعي الشك ، في حين أن الجريمة لم تكن في حالة تلبس وقد تم التفتيش بدون أمر قضائي بالمخالفة لنص المادة ٤١ من الدستور ، فضلا عن أن الشبهة التي تقول موظفي الجمرك حق التفتيش لم تقم لدى مراقب عام الجمرك الأمر به ، كما أن أعضاء اللجنة الذين أجروا التفتيش ليسوا جميعاً من موظفي الجمرك أو ممن لهم صفة الضبطية القضائية . هذا وقد قام دفاع الطاعن على نفي صلته بالمخدر المضبوط وعلمه به إستناداً إلى أنه مسن وفي حكم كفيف البصر لا يمكنه السيطرة على أمتعته خاصة وأنها تناثرت بميناء بيروت وعاونه آخرون في جمعها ، مما يحتمل معه اختلاطها بغيرها أو دس المخدر فيها في غفلة منه ، وقدم تأييداً لهذه الواقعة شهادة مكتوبة لأحد الشهود ، كما أنكر توقيعه على الإقرار الجمركي وطلب إجراء المضاهاة ، إلا أن المحكمة ردت على هذا الدفاع بما لا يصلح رداً ، ولم تسمع شاهدي النفي أو تعرض للشهادة المكتوبة واقتصرت على سماع شاهد واحد من شاهدي الإثبات الحاضرين بالجلسة ، ولم تجر معاناة لبيان قدرة إبصار الطاعن بمكان الضبط في وقت مماثل إمع أنه سبق أن أبدى هذا الطلب بتحقيق النيابة العامة ، ولم تناظر الأحرار وتفحص محتوياتها للوقوف على مدى قدرة الطاعن على حملها من مرسى الباشرة إلى مكان التفتيش ، وعولت في إدانته على أقوال مأمور الجمرك بالجلسة برغم تناقضها مع أقواله بالتحقيقات دون بيان علة ذلك ، فضلا عن بطلان التحقيقات لعدم سؤال الطاعن بمحضر الضبط وتختلف معنى الحضور أثناء التفتيش والتحرير لفقدان بصره ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به العناصر القانونية للجريمة جلب المخدر والتهريب والجمركي اللتين دان الطاعن بهما ، وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود ، ومما قرره

الطاعن من العثور على المخدر بالأشياء التي قدمها لمأمور الجمر ك ، وما ثبت من تقرير المعمل الكيماوي بمصلحة الطب الشرعي من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها - عرض للدفاع الطاعن الذي أشار إليه في أسباب طعنه ورد عليه في قوله « وحيث إن المتهم أنكر في التحقيقات علمه بوجود المخدر في أمتعته مقررًا أن الصناديق الكرتون كانت قد أنقرطت محتوياتها فعاونته على إعادة ترتيبها إثنان من الركاب ونفى صلته بالحقيبة الهاندباغ وأنكر بالجلسة ودفع الحاضر معه الاتهام بأن المتهم كبير السن وأنه عرض على طبيب وقرر أن درجة أبصار عينه واحد على ستين والأخرى لا ترى وأن أساس المسؤولية الجنائية هي التمييز واستطرد في دفاعه بأن المتهم ليس له صلة بالكراتين التي ضبطت فيها المخدر فضلاً عن أنه ليس له السيطرة الكاملة على أمتعته لأنه رجل مسن وضرب وأن سبب وجود المخدر بالكراتين أن الكشاف اللبناني اعتدى عليه وبعثر حاجياته فقام بعض الجمهور بوضعها له في كرتونتين كبيرتين دون أن يميز ما بها وانتهى إلى الدفع بطلان التفتيش والتحرير الذي قيل أنه في حضور المتهم لأنه لا يستطيع الرؤية وأضاف أن الإقرار الجرمي لم يدون بخطه فضلاً عن أن المتهم لم يرتبك وليس هناك ما يميز أمتعة المتهم عما تختلط بها من أمتعة الآخرين - وأضاف أن المتهم لم يشهر عنه أنه تاجر مخدرات - والمحكمة لا تعول على إنكار المتهم ولا تعتد بدفاعه إذا لم يقصد من ذلك سوى المبالغة بينه والجريمة ، كما أن المحكمة لا تسير الحاضرين معه في دفاعهم إذ أن كبار السن ليس مانعاً من موانع المساءلة ، أما القول بأنه ضربه فهو مردود إذ أن ما جاء بتقرير الطبيب أن رؤية المتهم بإحدى عينيه واحد على ستين والثابت من أوراق الدعوى أنه كان يحتفظ بعمسة مكبرة للإستعانة بها في رؤية الأشياء بوضوح فضلاً عن أن للمتهم توقيعاً على أقواله بالتحقيقات مما يؤكد أنه يستطيع أن يميز ما يقوم بالإقتراب منه ويتضح من استعراض دفاعه في التحقيقات أنه يحكى عن واقعات جرت على يد الكشاف في جمر ك بيروت وعلى يد مأمور الجمر ك الإسكندرية مما يقطع بأنه يستطيع أن يميز ما يجري أمامه من أحداث - والثابت أنه هو الذي قدم الأمتعة إلى مأمور



الجمرك وأنهى إليه أنها خاصة به وكان بمفرده لم تختلط أمتعته بأمته أحد آخر ، ولم يقرر في أقواله بالتحقيقات أن الأمتعة التي قام بتقديمها إلى مأمور الجمرك لا تخصه عدا الحقبة الحمراء الهاندباچ — أما عن الدفع ببطلان التفتيش والتحرير لأن المتهم لا يستطيع الرؤية فهو مردود فليس في قانون الإجراءات ما يتطلب أن يكون المتهم مبصراً حتى يصبح التفتيش صحيحاً وليس البطلان فيه جزاء على العيب في إجراءات التحريز وأما عن القول بأن المتهم لم يحرر الإقرار الجمركي فهذا لا يفسد ما جاء به سبياً وقد استوضحه مأمور الجمرك بما جاء به وبين أمتعته وقد أقرها — وأما عن القول بأن المتهم لم يرتبك فإنه لا يوجد لدى المحكمة ما يشكك في قول الشاهد من أن المتهم ظهرت عليه علامات الارتباك عندما تحسس الحقبة الهاندباچ فضلاً عن أنه من المقرر وفقاً لأحكام القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ أن الشارع منح موظفي الجمرك صفة مأموري الضبط القضائي في أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم حق تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية إذا قامت لديهم دواعي الشك في البضائع والأمتعة ومظنة التهريب فإذا أضيف إلى ما تقدم ما ذكره شهود الأثبات في التحقيقات من أن أمتعة المتهم في الكرتونات الأربع التي عثر فيها على المخدر كانت مرتبة فان هذا يسعف في الإقتناع بفساد دفاع المتهم عما زعم من بعثرة محتويات الكرتونات ومعاونة بعض الأفراد في إعادتها خصوصاً أن هذه الدفاع سقيم إذ لا يقبل أن يعلم الغير مقدماً بانقراط محتويات أمتعته المتهم حتى يعد مخدراً يضعه في الكرتونات بالدائرة الجمركية بشكل يشمل اتساع القاع فضلاً عن تخطيطه في هذا الدفاع إذ قال ابتداءً أن كشف جمرك بيروت مزق الكرتونات السبع فأعاد الأفراد وضعها في كرتونات أربع ثم عاد وقال أن محتويات الكرتونات اختلطت وقت الكشف عليها فعاونه في إعادة ترتيبها اثنان من الركاب لا يعرفهما وقد اتضح أن المتهم تقدم إلى جمرك الإسكندرية بسبع كرتونات وليس بأربع كما يؤدي إليه دفاعه المزعوم . وبناءً على هذا الذي تقدم يتضح فساد دفاع المتهم ويغلو ثابته اتصاله بالمخدر المحلوب مع أمتعته الشخصية وعلمه بوجود هذا المخدر ، لما كان ذلك ، وكان



القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك قد نص في المواد ١١٠، ١٠٧، ٨٤، ٧٤، ٥٥، ٥٤، ٥٣، ٥٢، ٥١، ٥٠، ٤٦، ٤٣، ١٥، ١٣، ٥ على أن تخضع للضرائب الجمركية البضائع التي تدخل أراضي الجمهورية إلا ما يستثنى بنص خاص ، وتلك التي تخرج منها مما ورد بشأنه نص خاص ولا يجوز الأفراج عن هذه البضائع قبل إتمام الإجراءات الجمركية وأداء الضرائب ، وأنه تعتبر ممنوعة كل بضاعة لا يسمح بإستيرادها أو تصديرها ، أما البضائع التي يسمح بها بقيود معينة فلا يسمح بإدخالها أو بإخراجها إلا إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة ، ويجب تقديم بيان تفصيلي «شهادة إجراءات» عن أية بضاعة - ولو كانت معفاة من الضرائب الجمركية - قبل البدء في إتمام الإجراءات ، ولا يجوز تعديل هذا البيان بعد تقديمه إلا بعذر مقبول وترخيص من مدير الجمارك المحلي وقبل تحديد الطرود المعدة للمعاينة ، ويتولى الجمارك بعد تسجيل هذا البيان معاينة البضاعة والتحقق من نوعها وقيمتها ومنشأها ، وله إعادة المعاينة ما دامت البضاعة تحت رقابته وله أن يحلل بعض المواد للتحقق من نوعها أو مواصفاتها أو مطابقتها للأنظمة الصحية والزراعية وغيرها ، وأن يتلف المواد التي ثبت التحليل ضررها وأنه لا تقبل البضائع في المستودع العام أو الخاص ما لم يقدم عنها بيان وتم معاينتها . كما نص على وجوب معاينة الأمتعة الشخصية للموظفين الأجانب العاملين في البعثات الدبلوماسية أو القنصلية ، وللأشخاص القادمين إلى الجمهورية بقصد الإقامة فيها للمرة الأولى ، وللمسافرين ، على الرغم من النص على إعفاء تلك الأمتعة من الضرائب الجمركية إذا توافرت شروط معينة ، وكان مفاد هذه النصوص مجتمعة أن ما تجريه سلطات الجمارك من معاينة البضائع وأمتعة المسافرين إنما هو نوع من التقصى أو البحث لأغراض اقتصادية ومالية ، أو تتعلق بالصحة والوقاية العامة ، تغيا منه الشارع تحصيل ما قد يستحق على تلك البضائع والأمتعة من رسوم للخزانة العامة أو منع دخول وخروج ما هو محظور استيراده أو تصديره ، أو ما يكون غير مستوف

للشروط والأوضاع والأنظمة المقررة في القوانين ، أو ما يكون ضاراً ، وهي تجريه دون توقف على رضا ذوي الشأن أو توافق مظاهر الاشتباه فيهم بوصفه تفتيشاً إدارياً ، لا تنقيد فيه بما توجبه المادة ٤١ من الدستور بالنسبة للتفتيش بمعناه الصحيح من ضرورة استصدار أمر قضائي يؤكد ذلك أن قانون الجمارك سالف الذكر خول في المادة ٢٦ منه جميع موظفي الجمارك الحق في إجراء هذا التفتيش ولم يقصره على من يعتبرون من مأموري الضبط القضائي منهم وهم أولئك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار وزير الخزانة وفق نص المادة ٢٥ من ذلك القانون وهو شرط لازم فيمن يجرى التفتيش القضائي . ذلك أن القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥٥ في شأن منع تهريب البضائع والذي تضمن على استقلال بعض الأحكام الإجرائية الواجب اتباعها في سبيل إجراءات القبض والتفتيش وغيرها ، قد نص في المادة السابعة منه على اعتبار جميع موظفي الجمارك وعملها من رجال الضبطية القضائية أثناء قيامهم بتأدية وظائفهم ثم ردد القانون رقم ٦٢٣ لسنة ١٩٥٥ بأحكام التهريب الجمركي ذلك الحكم حين أضيف في المادة السادسة منه صفة الضبط القضائي على موظفي الجمارك وعلى كل موظف يصدر بتعيينه قرار من وزير المالية والاقتصاد وإذا صدر - من بعد - القرار الجمهوري بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك ، ناصاً في المادة ٢٥ منه على أن « يعتبر موظفو الجمارك الذين يصدر بتحديد وظيفتهم قرار وزير الخزانة من مأموري الضبط القضائي وذلك في حدود اختصاصهم » وفي المادة ٢٦ منه التالية لها على أن « لموظفي الجمارك الحق في تفتيش الأماكن والأشخاص والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية . . . » ثم صدر في ٧ من ديسمبر سنة ١٩٦٣ قرار وزير الخزانة والتخطيط رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ وعمل به من تاريخ نشره في الثالث والعشرين من الشهر ذاته محددًا الوظائف التي يتمتع شاغلوها بصفة الضبط القضائي ، فإنه من تاريخ صدور هذا القرار الوزاري القائم على أساس تفويض تشريعي ، تكون صفة

مأمور الضبط القضائي قد انحسرت عن لم ترد وظيفته به ، ومع ذلك يظل قائماً حقه في إجراء التفتيش طبقاً لنص المادة ٢٦ سالفه البيان التي أطلقت لجميع موظفي الجمارك ذلك الحق ولو لم يكونوا من مأموري الضبط القضائي. لما كان ما تقدم ، فإن ما يثيره الطاعن من عدم دستورية نص المادة ٢٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، بدعوى مخالفته نص المادة ٤١ من الدستور لا يكون جدياً ولا محل لما يثيره بشأن بطلان التفتيش لعدم توافر صفة مأمور الضبط القضائي فيمن أجروه ما دام أن المادة ٢٦ من قانون الجمارك - كما سلف البيان - لم تتطلب هذه الصفة في موظف الجمارك الذي يجري التفتيش فضلاً عن أن الطاعن لا يماري في أن التفتيش تم بإشراف مأمور الجمارك - أحد أعضاء اللجنة - وهو من مأموري الضبط القضائي الذين وردت وظيفتهم في قرار وزير الخزانة رقم ٧١ لسنة ١٩٦٣ بادی الذكر . لما كان ذلك ، وكان يبين من محاضر جلسات المحاكمة أن شاهدين من شهود الإثبات حضرا بجلسة ١٢ من أبريل سنة ١٩٨٠ وبعد أن سمعت المحكمة أحدهما أكتفى الدفاع بأقوال باقي الشهود بالتحقيقات وأمرت المحكمة بتلاوتها ، ثم قرر الدفاع أنه أعلن شاهدي نفي تبرأ أن أحدهما فقط قد تم إعلانه ولم يحضر ، ثم ترافعت النيابة العامة ، وقررت المحكمة استمرار المرافعة لليوم التالي لسماع دفاع الطاعن وفيها ترفع عن الطاعن ثلاثة محامين ولم يتمسك أحدهم بسماع شهود أو يطلب من المحكمة إجراء معاينة أو مضاهاة ، وكان من المقرر أن المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية تحول المحكمة الاستغناء عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك ، وأنه لا يقبل من الطاعن أن ينعي على المحكمة قعودها عن القيام بإجراء لم يطلبه ولم تره من جانبها حاجة إلى إتخاذها ، فإن ما يثيره الطاعن من دعوى الإخلال بحق الدفاع لا يكون



له محل . لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم ردا على دفاع الطاعن بشأن انتفاء صلاته بالمخدر المضبوط وعلمه به سائغاً ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه من إثبات صلاته بالمخدر وعلمه به ، فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص إنما ينحل إلى جدل موضوعي مما لا يقبل إثارته أمام محكمة النقض .

لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة الأول من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنى ، محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى

( ١٤٥ )

### الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٣ القضائية

(١) قتل خطأ . نقض (المصلحة والصفة فى الطعن) « ما يجوز وما لا يجوز  
الطعن فيه من الأحكام » « أسباب الطعن » « ما لا يقبل منها » « حكم » وصف  
الحكم » .

تصر الطعن بالنقض على الأحكام النهائية فى الجنايات والجناح دون غيرها .  
— عدم جواز الطعن بالنقض على الأحكام التى حازت قوة الأمر المقضى .  
— تفويت الطاعن ميماد إستئناف الحكم . أثره . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض .  
علة ذلك ؟

(٢) نقض « الصفة فى الطعن والمصلحة فيه » .

— الأصل ألا يفيد من الطعن إلا بئمن رفته . أساس ذلك ؟

(٣) نقض « ما يجوز وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام » . إستئناف التقرير  
به « . دعوى مدنية . تعويض . محكمة أول درجة .

مطالبة المدعى بالحقوق المدنية بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيه .  
قضاء محكمة أول درجة له بقرش صاغ . إستئناف المتهم دون المدعى بالحق المدنى . قضاء  
محكمة ثان درجة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية . أثره . عدم جواز الطعن بالنقض  
من المدعى بالحقوق المدنية . أساس ذلك ؟

١ — لما كانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، قد قصرت حق الطعن  
بطريق النقض على النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق

المدنية والمدعى بها في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجنح دون غيرها ، ومعنى كون الحكم قد صدر انتهاياً أنه صدر غير قابل للطعن فيه بطريق عادي من طرق الطعن ، وإذن متى كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صدر انتهاياً بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه إستئنافه في الميعاد فقد حاز قوة الأمر المقضى ولم يجوز له من بعد الطعن فيه بطريق النقض ، والعلة في ذلك أن الطعن بالنقض ليس طريقاً عادياً من طرق الطعن في الأحكام ، وإنما هو طريق استثنائي لم يجزه الشارع إلا بشروط خاصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون ، فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه طريق الطعن بالإستئناف - وهو طريق عادي - حيث كان يسعه استدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو في القانون أو فيهما معاً ، لم يجوز له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض ، وهذا من البداهة ذاتها .

- ٢ - الأصل في الطعون بعمامة أن المحكمة المطعون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ، ولا تتجاوز موضوع الطعن في النظر ، ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يتعدى أثره إلى غيره ، وذلك كله طبقاً لقاعدة استقلال الطعون وقاعدة الأثر النسبي للطعن ، فإذا كان المتهم قد أستأنف وحده ، فإن المحكمة الإستئنافية لم تتصل بغير إستئنافه . وحضور المدعى بالحقوق المدنية أمام تلك المحكمة ، لا يكون إلا للمطالبة بتأييد الحكم الصادر له بالتعويض .
- ٣ - متى كان البين من الأوراق أن المطعون ضده فحسب هو الذي أستأنف الحكم الصادر عليه من محكمة أول درجة وأن الطاعن قد ارتضى هذا الحكم ولم يستأنفه - رغم طلبه إلزام المطعون ضده بتعويض مؤقت قدره واحد وخمسون جنياً ، فلم تقض له المحكمة إلا بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت - فإن إلغاء محكمة ثاني درجة للحكم - بناء على إستئناف المتهم وحده - ورفضها الدعوى المدنية ، ليس من شأنه أن ينشئ للطاعن ( المدعى بالحقوق المدنية ) حقاً في الطعن بطريق النقض في حكم قبله ولم يستأنفه فحاز قوة الأمر المقضى ، كما أنه ليس له أن يتشكى من الحكم



الإستثنائي الذي ألغى التعويض المحكوم عليه به ، لأن تقصيره في سلوكه طريق الإستئناف ، سد عليه طريق النقض بعد أن ارتضى المبلغ المحكوم له به ابتداءً والذي لا يزيد على النصاب الإنتهائي للقاضي الجزئي . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون غير جائر .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه :

١ - قتل خطأ . . . . . وكان ذلك ناشئاً عن أهماله ومخالفته القوانين واللائح بأن قاد سيارة نقل بشاسيه بسرعة كبيرة وبحالة خطيرة ودون اتخاذ الحيلة اللازمة أثناء سير المحنى عليها فصدمها بسيارته من الناحية اليسرى مما أدى إلى إحداث إصاباتا الميمنة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياتها .

٢ - قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر .

و طلبت معاقبة المتهم عملاً بمواد الأتاهم .

و ادعى والد المحنى عليها مدنيا قبل المتهم والمستول عن الحقوق المدنية متضامين بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنح قسم أول الزقازيق الجزئية قضت حضورياً عملاً بمواد الأتاهم بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرة جنيهاً لإيقاف التنفيذ وإلزامه والمستول بالحق المدني بأن يدفعاً متضامين مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .

فاستأنف المحكوم عليه هذا الحكم . ومحكمة الزقازيق الابتدائية ( بهيئة استئنافية ) قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية ( الطاعن ) في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ :

## المحكمة

من حيث إن النيابة العامة أقامت الدعوى المدنية على المتهم بوصف القتل الخطأ وقد ادعى والد المجنى عليه مدنياً طالبا إلزام المتهم والمستول عن الحقوق المدنية أن يدفعاً له متضامنين مبلغ ٥١ ج على سبيل التعويض المؤقت ، وقضت محكمة أول درجة في ١٠ من مارس سنة ١٩٨٠ بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وبإلزامه والمستول عن الحقوق المدنية أن يدفعاً متضامنين للمدعى بالحقوق المدنية قرشاً صاعداً على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف المدنية ومائتي قرش أتعاباً للمحاماة ورفض ما عدا ذلك من طلبات ، فاستأنف المتهم وحده هذا الحكم ، وقضت محكمة ثاني درجة بتاريخ ٥ من مايو سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراءة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية والإزام رافعها المصاريف ، فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الحكم بطريق النقض ، تاعياً عليه الخطأ في تأويل القانون والأحكام والغموض في التسبيب قولاً أن مناط الحق في التعويض هو الضرر الناشئ عن القتل الخطأ سواء شكل جريمة أم لا ، وأن المحكمة لم تبين السبب الذي جعلها تتشكك في الاتهام وأن الدعوى المدنية كانت تتطلب تحقيقاً لا يتسع له نطاق الدعوى الجنائية ، وكان على المحكمة إن لم تقتنع بأقوال الشهود أن تسمع شهادتهم بنفسها ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٠ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، قد قصرت حق الطعن بطريق النقض على النيابة العامة والمحكوم عليه والمستول عن الحقوق المدنية والمدعى بها في الأحكام النهائية الصادرة من آخر درجة في مواد الجنايات والجناح دون غيرها ، ومعنى كون الحكم قد صدر انتهاياً أنه صدر غير قابل للطعن فيه بطريق عادي من طرق الطعن ، وإذن فتي كان الحكم الصادر من محكمة أول درجة قد صدر انتهاياً بقبوله ممن صدر عليه أو بتفويته على نفسه إستئنافه في الميعاد فقد حاز قوة الأمر المقضي ولم يجوز له من بعد الطعن فيه بطريق النقض ، والعلة في ذلك أن الطعن بالنقض ليس طريقاً عادياً من طرق الطعن في

الأحكام ، وإنما هو طريق إستثنائي لم يجره الشارع إلا بشروط خاصة لتدارك خطأ الأحكام النهائية في القانون ، فإذا كان الخصم قد أوصد على نفسه طريق الطعن بالإستئناف - وهو طريق عادي - حيث كان يسعه إستدراك ما شاب الحكم من خطأ في الواقع أو في القانون أو فيهما معا ، لم يجر له من بعد أن يلج سبيل الطعن بالنقض ، وهذا من البدهة ذاتها ، والأصل في الطعون بعامة أن المحكمة المطعون أمامها لا تنظر في طعن لم يرفعه صاحبه ، ولا تجاوز موضوع الطعن في النظر ، ولا يفيد من الطعن إلا من رفعه ولا يتعدى أثره إلى غيره ، وذلك كله طبقاً لقاعدة إستقلال الطعون وقاعدة الأثر النسبي للطعن ، فإذا كان المتهم قد أستأنف وحده ، فإن المحكمة الإستئنافية لم تتصل بغير إستئنافه ، وحضور المدعى بالحقوق المدنية أمام تلك المحكمة ، لا يكون إلا للمطالبة بتأييد الحكم الصادر له بالتعويض ، وإذا كان ما تقدم ، وكان البين من الأوراق أن المطعون ضده فحسب هو الذي إستأنف الحكم الصادر عليه من محكمة أول درجة وأن الطاعن قد ارتضى هذا الحكم ولم يستأنفه - رغم طلبه إلزام المطعون ضده بتعويض مؤقت قدره واحد وخمسون جنياً ، فلم تقض له المحكمة إلا بمبلغ قرش واحد على سبيل التعويض المؤقت - فإن الغاء محكمة ثاني درجة للحكم - بناء على إستئناف المتهم وحده - ورفضها الدعوى المدنية ، ليس من شأنه أن ينشئ للطاعن ( المدعى بالحقوق المدنية ) حقاً في الطعن بطريق النقض في حكم قبله ولم يستأنفه فعاز قوة الأمر المقضى ، كما أنه ليس له أن يتشكى من الحكم الاستئنافي الذي ألغى التعويض المحكوم له به ، لأن تقصيره في سلوكه طريق الإستئناف ، سد عليه طريق النقض بعد أن ارتضى المبلغ المحكوم له به إبتدائياً والذي لا يزيد على النصاب الإتهائي للقاضي الجزئي ، لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون غير جائز ويتمين من ثم التقرير بذلك ، مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .



## جلسة ٢ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار الدكتور / إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

( ١٤٦ )

### الظعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ القضائية

(١) نقض « التقرير بالظعن وايداع الأسباب » .

عدم إيداع أسباب الظعن . أثره . عدم قبول الظعن شكلاً .

(٢) اثبات « اعتراف » . دفع « الدفع ببطلان الاعتراف » . اجراءات  
المحاكمة . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما يوفره . اكرام .

- الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . على المحكمة مناقشته والرد عليه . سواء وقع الإكراه  
على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . ما دام الحكم مولى على الاعتراف فى الإدانة .

(٣) اثبات « اعتراف » . دفع « الدفع ببطلان الاعتراف » . اكرام . قتل  
عمد . حكم « تسببيه . تسبیب معيب » .

الإعتراف الذى يمول عليه يجب أن يكون إختيارياً صادراً عن إرادة حرة . عدم  
جواز التعميل على الاعتراف . ولو كان صادقاً . متى كان وليد إكراه أو تهديد كائنهما كان قدره .  
الوعد والإغراء بعد قرين الإكراه والتهديد لما له من تأثير على حرية إختيار  
بين الإنكار والإعتراف . أساس ذلك ؟

على المحكمة إن رأت التعميل على الدليل المستند من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين  
الوعد أو الإغراء ونفى تأثيره على الاعتراف .

(٤) اثبات « بوجه عام » .

- مدى تساهل الأدلة فى المواد الجنائية ؟

(٥) اثبات « خبيرة » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع » . ما يوفره . حكم  
« تسببيه . تسبیب معيب » . قتل عمد .

٣ - تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيسر الرى . مسألة تقنية تبحث . المنازعة فيه . دفاع  
جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق المختص لنيا . وألا تمسب الحكم بالقصور والإخلال بحق  
الدفاع .

سكوت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذي ينازع فيه . لا يقدح في اعتبار دفاعه جوهريا . منازعة تتضمن المناقبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه .

حدود سلطة المحكمة في تقدير القوة التدلالية لمناصر الدعوى ؟

#### (٦) نقض « نطاق الطعن » •

إتصال وجه الطعن . الذي نقض الحكم أخذاً به . بغير الطعن . أثره : وجوب نقض الحكم بالنسبة إليه . أساس ذلك ؟

١ - ولئن قرر الطاعنين الأول والثاني والخامس بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهم لم يودعوا أسبابا لطعنهم ، ما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنهم شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهرى يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه رداً سائفاً يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذى وقع عليه الإكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين مادام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الاعتراف .

٣ - لما كان الاعتراف الذى يعتد به يجب أن يكون إختياريا صادراً عن إرادة حرة فلا يصح التعويل على الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه أو تهديد كائنا ما كان قلره ، وكان الوعد أو الإغراء يعد قرين الإكراه والتهديد لأن له تأثير على حرية المتهم في الاختيار بين الإنكار والاعتراف ويؤدى إلى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجنى من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضرراً ، مما كان يتعين معه على المحكمة وقد دفع أمامها بأن اعتراف المحكوم عليهما الأول - والخامس كان نتيجة إكراه مادي تمثل في تعذيب المحكوم عليه الخامس وإكراه أدبي تعرضا له سويا تمثل في التهديد والوعد والإغراء أن تتولى هي تحقيق هذا الدفاع وتبحث الصلة بين الإكراه وسببه وعلاقته بأقوالهما فإن هي نكلت عن ذلك واكتفت

بقولها أن وكيل النيابة لم يشاهد بهما أية آثار تفيد التحقيق بما ينفي وقوع إكراه عليهما مع أن عدم ملاحظة وكيل النيابة المحقق وجود أية آثار بهما لا ينفي بداته وجود آثار تعذيب أو ضرب بالمحكوم عليه الخامس الذي آثار وقوع الإكراه المادى عليه ، كل ذلك دون أن تعرض البتة للصلة بين التهديد والوعد والإغراء وبين إقرارهما الذي عولت عليه وتقول كلمتها فيه فإن حكمها يكون معيبا بفساد الدليل فضلا عن القصور .

٤ - الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجمعة تكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط إحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى رأى الذى انتهت إليه المحكمة .

٥ - لما كان الدفاع الذى أبداه الطاعنان فى الدعوى المطروحة - على ما سلف بيانه - يعد دفاعا جوهريا لتعلقة بالدليل المقدم فيها والمستمد من أقوال شاهد الإثبات وإقرار المحكوم عليهما الأول والخامس ومن تقرير الصفة التشريحية ، وهو دفاع قد ينبى عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهى مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغا إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهري عن طريق المختص فنيا وهو الطبيب الشرعى ، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيبا بالقصور فضلا عن الإخلال بحق الدفاع ، ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة ، ذلك بأن منازعة الطاعنين فى تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث وحدثت فيه الوفاة يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقه والرد عليه بما يفنده ، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من رد قاصر لا يغنى فى مقام التحديد لأمر يتطلبه ، ذلك أنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقا لإبداء الرأى فيها كما هو واقع الحال فى خصوصية الدعوى المطروحة .



٦ - لما كان العيب الذى شاب الحكم وبنى عليه النقض بالنسبة إلى الطاعنين الثالث والرابع يتصل بباقي المحكوم عليهم الذين لم يقبل طعنهم شكلاً فضلاً عن وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فيتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليهم عملاً بحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهم : قتلوا .....  
... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن يثبوا النية وعقدوا العزم على قتله وأعدا المتهم الرابع لذلك آلة راضة وأخرى حادة (مطواة وبلطة) واستدرجه المتهم الأول من منزله إلى مكان الحادث حيث انهال عليه المتهمان الرابع والخامس بالبلطة والمطواة على رأسه وأسفل أذنه ورقبته بينما وقف المتهمان الأول والثاني يراقبان الطريق بينما كان المتهم الثالث يعضد ويشد معه أزر المتهمين الرابع والخامس حتى سقط المجرى عليه سالف الذكر على الأرض مغشياً عليه متأثر بالإصابات التى لحقت به ثم قام المتهمان الثالث والرابع بتعجيره من ملابسه والقوه فى مياه الترعة المجاورة قاصدين من ذلك قتله محدثين به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والى أودت بحياته . وطلبت إلى السيد مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام . فقرر ذلك .

وادعت ... .. أرملة المجرى عليه عن نفسها وبصفتها وصية على ولديها ... .. و ... .. قاصرى المجرى عليه مدنياً قبيح للتهمين بمبلغ قرش ضايع على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٢٣٠ ، ٢٣١ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة كل من المتهمين بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات وإلزامهم متضامين بأن يدفعوا للمدعية

بالحقوق المدنية عن نفسها وبصفتها مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . إلخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعنين الأول والثاني والخامس ولئن قرروا بالطعن بالنقض في الميعاد إلا أنهم لم يودعوا أسبابا لطعنهم مما يتعين معه القضاء بعدم قبول طعنهم شكلا عملا بحكم المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث أن مما يتناه الطاعنان على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانتهما بجرمة القتل العمد مع سبق الإصرار قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال والإخلال بحق الدفاع ذلك بأن الطاعنين دفعا بطلان الاعتراف المنسوب إلى الطاعنين الأول والخامس في التحقيقات لصدوره وليد التعذيب والتهديد والإغراء الواقع عليهما من رجال الشرطة غير أن الحكم أخذ بهذا الاعتراف وعول عليه في إدانتهما وأطرح هذا الدفاع برد غير سائغ كما قام دفاعهما على أن الحادث لم يقع في الوقت الذي حدده ضابط المباحث في أقواله وتحرياته وفي اعتراف الطاعنين الأول - والخامس وهو الثانية عشرة عند منتصف الليل يوم ٩-٩-١٩٨٠ بدلالة ما ثبت من تقرير الصفة التشريحية الموقع على جثة المحنى عليه صباح يوم ١١-٩-١٩٨٠ إنها لم تكن في حالة تعفن رمي وهي ظاهرة لا تحل بالجثة عادة إلا بعد مضي مدة تتراوح بين ست ساعات وأثنى عشرة ساعة من وقت الوفاة وما تضمنه التقرير من أنه قد مضي على الوفاة حوالي أربع وعشرون ساعة لحين الكشف على الجثة مما يرجح القتل إلى صباح يوم ١٠-٩-١٩٨٠ في وقت لاحق على الوقت الذي حدده الشاهد والمتهمان في إعتزافهما تورغم جوهرية هذا الدفاع فإن المحكمة لم تكن بتحقيقه والرد عليه بما يفيد ما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين الثالث والرابع شأنه في ذلك شأن المدافع عن المتهمين الثاني والخامس دفع ببطلان الاعتراف المنسوب إلى المتهمين الأول والخامس في التحقيقات لصلوره تحت تأثير الإكراه والتعذيب الواقع على المتهم الخامس فضلا عن الإكراه الأدبي الذي تعرضا له والذي يتمثل في حبس والد الطاعن الخامس للضغط عليه ثم إغراء ضابط المباحث لها بالإفراج عنهما وإعتبارهما شاهدين ، وبيان من الحكم المطعون فيه أنه استند فيما استند إليه في إدانة الطاعنين والمحكوم عليهم الآخرين إلى إقرار الأول والخامس في تحقيق النيابة ورد على هذا الدفاع بأن وكيل النيابة المحقق لم يشاهد بهما أية آثار تفيد التحقيق الأمر الذي ينفي وقوع إكراه عليهما ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع ببطلان الاعتراف هو دفع جوهري يجب على محكمة الموضوع مناقشته والرد عليه رداً سائغا يستوى في ذلك أن يكون المتهم المقر هو الذي وقع عليه الإكراه أو يكون قد وقع على غيره من المتهمين مادام الحكم قد عول في قضائه بالإدانة على هذا الإقرار ، وأن الاعتراف الذي يعتد به يجب أن يكون إختياريا صادرا عن إرادة حرة فلا يصح التعويل على الاعتراف - ولو كان صادقا - متى كان وليد إكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره ، وكان الوعد أو الإغراء يعد قرين الإكراه والتهديد لأن له تأثيره على حرية المتهم في الاختيار بين الإنكار والاعتراف ويؤدي إلى حمله على الاعتقاد بأنه قد يجني من وراء الاعتراف فائدة أو يتجنب ضررا ، مما كان يتعين معه على المحكمة وقد دفع أمامها بأن اعتراف المحكوم عليهما الأول والخامس كان نتيجة إكراه مادي تمثل في تعذيب المحكوم عليه الخامس وإكراه أدبي تعرضا له شويا تمثل في التهديد والوعد والإغراء أن تتولى هي تحقيق هذا الدفاع وتبحث الصلة بين الإكراه وسببه وعلاقته بأقوالهما فإن هي نكلت عن ذلك وأكفت بقولها أن وكيل النيابة لم يشاهد بهما أية آثار تفيد التحقيق بما ينفي وقوع إكراه عليهما مع أن عدم ملاحظة وكيل النيابة المحقق وجود أية آثار بهما لا ينفي بذاته وجود آثار تعذيب أو ضرب بالمحكوم عليه الخامس الذي آثار



وقوع الإكراه المادى عليه ، كل ذلك دون أن تعرض البتة للصلة بين التهديد والوعد والإغراء وبين إعترافيهما الذى عولت عليه وتقول كلمتها فيه فإن حكمها يكون معيبا بفساد التدليل فصلا عن القصور ، ولا يغنى في ذلك ما أورده الحكم من أدلة أخرى إذ - أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يشد بعضها بعضا ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضى بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذى كان لهذا الدليل الباطل فى رأى الذى إنتهت إليه المحكمة . لما كان ذلك ، وكان البين من الرجوع إلى محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعنين أشار إلى قيام التعارض بين اعتراف المحكوم عليهما الأول والخامس وأقوال ضابط المباحث الذى حدد وقت وقوع الحادث فى منتصف الليل يوم ٩-٩-١٩٨٠ وبين الدليل الفنى إذ خلا تقرير الصفة التشريحية الموقع على جثة المحبى عليه يوم ١١-٩-٨٠ من أنها كانت فى حالة تعفن رمى رغم مضى أكثر من ثلاثين ساعة على القتل وفق أقوال الشاهد فى حين أن ظاهرة التعفن الرمى تحل بالجثة علميا بعد سبع ساعات من الوفاة ورتب الدفاع على ذلك أن القتل لم يحدث فى الوقت الذى حدده الضابط والمتهمان بما يكذب أقوالهم ، كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه عول فى قضائه على شهادة النقيب «.....» رئيس مباحث مركز مشتل بأن الحادث وقع نحو منتصف الليل يوم ٩-٩-١٩٨٠ وعلى النحو الذى استقر فى عقيدة المحكمة فى بيانها لواقعة الدعوى بأن الحادث وقع فى هذا الوقت ، وعلى اعتراف المحكوم عليهما الأول والخامس بإرتكابهما الحادث مع باقى الطاعنين دون العناية بسرد مضمون هذا الإعتراف الذى أورده فى صيغة عامة مجهلة ، وعرض للدفاع الطاعنين بشأن وقت وقوع الحادث توصلا إلى تكذيب أقوال شاهد الإثبات واعتراف المتهمين المذكورين ورد عليه فى قوله : أنه قد ثبت من تقرير الصفة التشريحية أن التعفن الرمى لم يتضح بعد وأن الجثة فى دور التيبس الرمى وأنه مضى على الوفاة مدة نحو يوم . لما كان ذلك ، وكان الدفاع الذى أبداه الطاعنان فى الدعوى المطروحة - على ما سلف بيانه - يعد دفاعاً جوهرياً لتعلقه بالدليل

المقدم فيها والمستمد من أقوال شاهد الأثبات واعتراف المحكوم عليهما الأول والخامس ومن تقرير الصفة التشريرية وهو دفاع قد يبنى عليه - لو صح - تغير وجه الرأى فى الدعوى مما كان يقتضى من المحكمة وهى تواجه مسألة تحديد وقت الوفاة وهى مسألة فنية بحث أن تتخذ ما تراه من الوسائل لتحقيقها بلوغاً إلى غاية الأمر فيها بتحقيق هذا الدفاع الجوهرى عن طريق المختص فنياً وهو الطبيب الشرعى، أما وهى لم تفعل فإن حكمها يكون معيباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع، ولا يقدح فى هذا أن يسكت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة، ذلك بأن منازعة الطاعنين فى تحديد الوقت الذى وقع فيه الحادث وحدثت فيه الوفاة يتضمن فى ذاته المطالبة الجازمة بتحقيقة والرد عليه بما يفيد، ولا يرفع هذا العوار ما أورده الحكم من رد قاصر لا يغنى فى مقام التحديد لأمر يتطلبه. ذلك أنه إذا كان الأصل أن المحكمة لها كامل السلطة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى المطروحة على بساط البحث إلا أن هذا مشروط بأن تكون المسألة المطروحة ليست من المسائل الفنية البحث التى لا تستطيع المحكمة بنفسها أن تشق طريقها لإبداء الرأى فيها كما هو واقع الحال فى خصوصية الدعوى المطروحة. لما كان ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بما يوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث سائر أوجه الطعن. ولما كان العيب الذى شاب الحكم وبنى عليه النقض بالنسبة إلى الطاعنين الثالث والرابع يتصل بباقي المحكوم عليهم الذين لم يقبل طعنهم شكلاً فضلاً عن وحدة الواقعة ولحسن سير العدالة فيتعين كذلك نقض الحكم بالنسبة إليهم عملاً بحكم المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

## جلسة ٨ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان، حسين كامل حنى، محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى.

( ١٤٧ )

### الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٥٣ القضائية

(١) محكمة الجنايات • حكم « الغاؤه » • طعن « سقوطه » •

أثر إلغاء الحكم المطعون فيه على الطعن بالنقض ؟

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • اثبات « شهود » • حكم

« تسببيه • تسبیب معيب » • نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

حق محكمة الموضوع فى وزن أقوال الشاهد وأن تأخذ بها فى أية مرحلة من مراحل التحقيق  
أو المحاكمة . وأن تلتفت عما عداها دون بيان الأسباب . إفصاحها عن تلك الأسباب . أثره :  
خضوعها لرقابة محكمة النقض .

(٣) اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبیب معيب » • نقض « أسباب

الطعن • ما يقبل منها » •

تحصيل الحكم للواقعة على نحو خاطئ . يؤدي إلى فساد الدليل .

١ - الثابت من المفردات أن الطاعن الثانى حكم عليه بإعتبار أن سنة  
جاوزت الثامنة عشرة ، وأنه لما ثبت بأوراق رسمية أنه لم يتجاوزها  
رفع رئيس النيابة الأمر إلى محكمة جنايات أسيوط - التى أصدرت الحكم -  
لإعادة النظر فيه إعمالاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٤١ من القانون رقم ٣١  
لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث وبتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٨٢ قضت تلك  
المحكمة بإلغاء الحكم بالنسبة للطاعن الثانى وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى  
بالنسبة له وإحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة . لما كان ذلك ، وكان إلغاء



الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن الثاني يجعل طعنه فيه غير ذي موضوع مما يتعين معه إعتباره ساقطاً بإلغاء ذلك الحكم الذي كان محلاً للطعن .

٢ - من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد وتقديرها التقدير الذي تظمن إليه وأن تأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلتفت عما عداها دون أن تبين العلة في ذلك ، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد، فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها .

٣ - ولما كان البين من محاضر الجلسات والمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أنه لم يرد بها شيء عن الصلح الذي عول عليه الحكم في إطراح أقوال شهود الإثبات بالجلسة : سواء على لسان الدفاع عن المتهمين أو أحد من الشهود ، بما يفصح عن أن ما أورده الحكم في هذا الصدد قد انطوى على خطأ في التحصيل أسلس بالتالي إلى فساد في التدليل مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما المتهم الأول : قتل . . . . . عمداً مع سبق الإصرار بأن بيت النية على قتله وأعد لهذا الغرض سلاحاً نارياً مششخناً ( بندقية ) وكمن له في المكان الذي أيقن مروره فيه وما أن ظفر به حتى أطلق صوبه عياراً نارياً قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته .

٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً ( بندقية ) .

٣ - أحرز ذخيرة مما تستخدم في السلاح الناري آنف البيان دون أن يكون مرخصاً له بحيازته أو إحرازه .

ثانياً : المتهم الثاني :

- ١ - أحدث عمدا ..... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة هي إعاقة في نهاية ثنى وبسط المرفق بالساعد الأيسر بما يقلل من كفاءته بما يوازي ٥٠ ٪ .
  - ٢ - أحرز بغير ترخيص سلاحا ناريا مششخنا ( بندقية ) .
  - ٣ - أحرز ذخائر مما تستخدم في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له في حيازته أو إحرازه .
- وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الوارد دين بأمر الإحالة فقرر ذلك .
- ومحكمة جنايات أسيوط قضت حضوريا عملا بالمواد ٢٣٠ : ٢٣١ ، ٢٣٢ : ٢٤٠ - ١ من قانون العقوبات والمواد ١ / ١ ، ٢٦ / ٤١٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ و ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والبند ب من القسم الأول ج ٣ الملحق بالقانون الأول أولا بمعاقبة ..... بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات عما أسند إليه . ثانيا : - بمعاقبة ..... بالسجن لمدة ثلاث سنوات عما أسند إليه .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض... إلخ

### المحكمة

من حيث إن الثابت من المفردات المضمومة أن الطاعن الثاني حكم عليه بإعتبار أن سنه تجاوزت الثامنة عشرة ، وأنه لما ثبت بأوراق رسمية أنه لم يتجاوزها ، رفع رئيس النيابة الأمر إلى محكمة جنايات أسيوط - التي أصدرت الحكم - لإعادة النظر فيه إعمالا لنص الفقرة الثانية من المادة ٤١ من القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٤ بشأن الأحداث وبتاريخ ٧ من أبريل سنة ١٩٨٢ قضت تلك المحكمة بإلغاء الحكم بالنسبة للطاعن الثاني وبعدم اختصاص المحكمة بنظر الدعوى بالنسبة له وإحالتها إلى محكمة الأحداث المختصة . لما كان ذلك ، وكان إلغاء الحكم المطعون فيه بالنسبة للطاعن الثاني يجعل طعنه فيه غير ذي موضوع مما يتعين معه إعتباره ساقطا بإلغاء ذلك الحكم الذي كان محلا للطعن .

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن الأول على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانة بجريمة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد قد أنطوى على خطأ في الإسناد وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه أطرح شهادة شهود الإثبات بالجلسة بمقولة أنها وليدة صلح تم بين العائلتين ، وهو ما لا أصل له في الأوراق ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن حصل واقعة الدعوى وأورد أقوال شهود الإثبات بتحقيقات النيابة العامة ، عرض لأقوال هؤلاء الشهود بالجلسة وأطرحها في قوله « كما أن عدول شهود الإثبات في الدعوى لا أثر له في عقيدة المحكمة إذ أنه عدول لما تم من صلح بين العائلتين كما أوري بذلك الدفاع عن المتهمين ومن المقرر أن للمحكمة أن تطمئن إلى أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل التحقيق بما ترتاح إليه عقيدتها » وخلص الحكم إلى إدانة الطاعن أخذاً بأقوال شهود الإثبات بالتحقيقات ومما ثبت من التقارير الطبية الشرعية . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه وإن كان لمحكمة الموضوع أن تزن أقوال الشاهد ، وتقديرها التقدير الذي تطمئن إليه وأن تأخذ بأقواله في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة وأن تلقت عما عداها دون أن تبين العلة في ذلك ، إلا أنه متى أفصحت المحكمة عن الأسباب التي من أجلها لم تعول على أقوال الشاهد فإن لمحكمة النقض أن تراقب ما إذا كان من شأن هذه الأسباب أن تؤدي إلى النتيجة التي خلصت إليها . ولما كان البين من محاضر الجلسات والمقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوحدة الطعن أنه لم يرد بها شيء عن الجراح الذي عول عليه الحكم في إطراح أقوال شهود الإثبات بالجلسة ، سواء على لسان الدفاع عن المتهمين أو أحد من الشهود ، بما يفصح عن أنه ما أورده الحكم في هذا الصدد قد انطوى على خطأ في التحصيل أسس بالتالي إلى فساد في التدليل مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ٨ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد . . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل جنى ، محمد ممدوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

( ١٤٨ )

### الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ القضائية

(١) قانون « القانون الأصلح » « تطبيقه » « تفسيره » « ايجار اماكن » تنظيم •  
بناء •

إقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه  
أعمال البناء غير مؤتم . أساس ذلك ؟

سلطة محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم ما دام القانون الأصلح  
للمتهم هو الواجب التطبيق .

(٢) بناء ، ترخيص • جريمة « أركانها » عقوبة ، « تطبيقها » •

جريمة إقامة بناء بدون ترخيص وإقامته بدون موافقة اللجنة المختصة قيامهما على فعل  
مادى واحد . هو إقامة البناء . إشتراك هذا العنصر بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن  
تعطى تلك الواقعة .

قضاء الحكم بعقوبتين مختلفتين عن جريمة إقامة بناء بدون ترخيص وإقامته بدون موافقة  
اللجنة المختصة خطأ في تطبيق القانون . وجوب تطبيقه المادة ٣٢ / ١ عقوبات وتوقيعه عقوبة  
الجريمة الأشد .

١ - صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة  
بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بتاريخ ٢٧ من  
يونية سنة ١٩٨١ ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ من يولية سنة ١٩٨١ ،

ونص في المادة الثانية عشرة منه على أنه «فيما عدا المباني من المستوى الفاخر يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء . كما تلغى المادة ٢١ من ذلك القانون » وقد جاء في تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب ، تعليقا على هذه المادة أنها «تضمنت إلغاء شرط الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء . قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وكذلك المادة ٢١ من ذات القانون . وذلك بالنسبة لكل مستويات الإسكان عدا الفاخر ، وذلك بقصد تيسير إجراءات صرف تراخيص البناء بالسرعة المطلوبة دون إختناقات أو معوقات » لما كان ذلك ، فإن إقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء ، تكون قد أضحت فعلا غير مؤثم بالنسبة لكافة مستويات الإسكان عدا الفاخر ويكون القانون الجديد رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - المشار إليه - بهذه المثابة - أصلح للمتهم من هذه الناحية ، متى أثبت أن البناء محل الاتهام ليس من الإسكان الفاخر ، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه ، لم يفصل فيها بحكم بات ، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم عملا بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ :

٢ - لما كانت جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وجريمة إقامة بدون موافقة اللجنة المختصة إنما تقومان على فعل مادي واحد هو إقامة البناء ،

فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك يبين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون، غير أنها كلها نتائج متولدة عن فعل البناء الذي تم مخالفاً للقانون، وكان الحكم المطعون فيه، قد أخطأ في القانون، إذ قضى بعقوبتين مختلفتين عن الجريمتين سالفتي الذكر مع وجوب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة الأشد، وكانت جريمة إقامة بناء بدون موافقة اللجنة المختصة، هي الجريمة ذات العقوبة الأشد، فإن نقض الحكم بالنسبة لتهمة إقامة البناء بدون موافقة اللجنة المختصة، على السياق المتقدم - يوجب نقضه بالنسبة لتهمة إقامة بدون ترخيص.

## الوقائع

١- اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أقام بناء بدون ترخيص.

٢- أقام بناء بدون موافقة اللجنة المختصة. وطلبت عقابه بمواد القانون ١٠٦ لسنة ١٩٧٦.

ومحكمة جنح حلوان الجزئية قضت غيابياً بتغريم المتهم خمسون جنياً وضعف رسم الترخيص جنح الأولى وتغريمه بمبلغ ٨٦٠٠ ج قيمة تكاليف البناء عن الثانية.

عارض الوقيفي في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه.



استأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية « بهيئة إستئنافية » قضت حضوريا بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

طعن المحكوم عليه في هذا في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

## الحكمة

من حيث: إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجرمى إقامة بناء بدون ترخيص ، وإقامته بدون موافقة اللجنة المختصة ، قد شابه البطلان ومخالفة الثابت فى الأوراق والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه خلا من بيان تلاوة تقرير التلمخيص والقاضى الذى تلاه ، كما خلت الأوراق من هذا التقرير ، وقدم الطاعن لمحكمة ثانى درجة مستندا رسميا صادرا من لجنة توجيه استثمارات البناء يفيد موافقة اللجنة على إقامة البناء محل المخالفة إلا أن المحكمة لم تلتفت إلى دلالة فى نفي الاتهام كل ذلك يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه قد صدر القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ فى شأن بعض الأحكام الخاصة بتأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر بتاريخ ٢٧ من يولية سنة ١٩٨١ ونشر فى الجريدة الرسمية بتاريخ ٣٠ من يولية سنة ١٩٨١ ، ونص فى المادة الثانية عشرة منه على أنه « فيما عدا المباني من المستوى الفاخر ، يلغى شرط الحصول على موافقة لجنة توجيه وتنظيم أعمال البناء قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء ، كما تلغى المادة ٢١ من ذلك القانون » وقد جاء فى تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير ومكتب الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشعب ، تعليقا على هذه المادة أنها « تضمنت إلغاء شرط الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء

قبل الحصول على الترخيص بإقامة المباني وسائر أحكام الباب الأول من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وكذلك المادة ٢١ من ذات القانون، وذلك بالنسبة لكل مستويات الإسكان عدا الفاخر، وذلك بقصد تيسير إجراءات صرف تراخيص البناء بالسرعة المطلوبة دون اختناقات أو معوقات، لما كان ذلك. فإن إقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء، تكون قد أضحت فعلا غير مؤتم بالنسبة لكافة مستويات الإسكان عدا الفاخر، ويكون القانون الجديد رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ - المشار إليه - بهذه المثابة - أصحح للمتهم من هذه الناحية، متى أثبت أن البناء محل الاتهام ليس من الإسكان الفاخر، وبالتالي يكون هو القانون الواجب التطبيق على الطاعن، ما دامت الدعوى الجنائية المرفوعة عليه، لم يفصل فيها بحكم بات، ويكون لمحكمة النقض من تلقاء نفسها أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم عملا بما تخوله لها المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩، وإذ كان مناط تطبيق حكم المادة الثانية عشرة من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ سالف الذكر في حق الطاعن - بوصفهما أصحح له - يقتضى استظهار أن البناء محل الاتهام لا يصدق عليه وصف المستوى الفاخر، وكان الحكم المطعون فيه قاصرا عن استظهار ذلك، فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإعادة لتقول محكمة الموضوع كلمتها على ضوء ما تستبينه من مستوى البناء. لما كان ذلك، وكانت جريمة إقامة بناء بغير ترخيص وجريمة إقامته بدون موافقة اللجنة المختصة إنما تقومان على فعل مادي واحد هو إقامة البناء، فالواقعة المادية التي تتمثل في إقامة البناء هي عنصر مشترك يبين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن أن تعطى لها والتي تتباين صورها بتنوع وجه المخالفة للقانون، غير أنها نتائج متولدة عن فعل البناء.

الذى تم مخالفاً للقانون، وكان الحكم المطعون فيه ، قد أخطأ في القانون ، إذ قضى بعقوبتين مختلفتين عن الجريمتين سالفتي الذكر مع وجوب تطبيق الفقرة الأولى من المادة ٣٢ من قانون العقوبات والحكم بالعقوبة الأشد، وكانت جريمة إقامة بناء بدون موافقة اللجنة المختصة ، هي الجريمة ذات العقوبة الأشد، فإن نقض الحكم بالنسبة لتهمة إقامة البناء بدون موافقة اللجنة المختصة، على السياق المتقدم - يوجب نقضه بالنسبة لتهمة إقامته بدون ترخيص ، وذلك بدون حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .



## جلسة ٩ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

( ١٤٩ )

### الطن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥١ القضائية

دعوى جنائية « انقضاؤها بمضي المدة » • تقادم « الاجراءات القاطعة للتقادم » •

— إنقطاع المدة المسقطه للدعوى الجنائية باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة الصحيحة.  
صدور حكم من محكمة مختصة بإصداره يقطع مدة السقوط ولو كان الحكم صادراً بعدم قبول الدعوى  
قبل الطعن لرفعها بغير الطريق القانوني .

ن المقرر أن المدة المسقطه للدعوى العمومية تنقطع بأي إجراء يتم  
معرفة السلطة المنوطة بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق  
أو الاتهام أو المحاكمة ، وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم قد وقعت بتاريخ  
٤ - ٨ - ١٩٦٨ ، وصدور حكم محكمة أول درجة بعدم قبولها لرفعها  
في ١٥ - ٥ - ١٩٧٣ ثم أعيد رفع الدعوى بعد استئذان  
رئيس النيابة وقضت فيها محكمة أول درجة بالإدانة بجلسة ٩ - ٤ - ١٩٧٤ ،  
فإن إجراءات رفع الدعوى ونظرها في المرة الأولى والتي انتهت بصدور  
الحكم بعدم القبول تنتج أثرها في قطع التقادم ، وليس بذي شأن أن تكون  
الدعوى الجنائية قد رفعت ممن لا يملك رفعها قانوناً على خلاف ما تقضي به  
المادتان ٦٣ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية — كما هو الحال في هذه  
الدعوى ذلك أنه وإن كان لا يحق للمحكمة في هذه الحالة أن تتعرض لموضوع  
الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة  
موعد أمامها ، إلا أنه نظراً لأنه يتعين عليها في سبيل القضاء بذلك — أن تستظهر  
ما تقتضيه المادتان المشار إليهما (أي أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام

ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته وبسببها ) بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الإجراءات القضائية ، فإن مثل هذه الإجراءات أو ذلك الحكم الصادر في الدعوى متى تم كل منها صحيحاً في ذاته لا مرأه أنه قاطع للتقادم، إذ أن انقضاء الدعوى بمضي المدة بني على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون اتخاذ إجراءات فيها، فمتى تم اتخاذ إجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها مازال في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان انتفت علة الانقضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها وإذا لم تكن مدة التقادم قد انقضت ما بين صدور الحكم بعدم القبول وإعادة تحريك الدعوى بالطريق الصحيح - مما لا ينازع فيه المتهم - فإن الدفع بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة يكون غير مقبول .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: في يوم ٤ من أغسطس سنة ١٩٦٨ تسبب خطأ في موت . . . . . وكان ذلك ناشئاً عن إهماله وعدم احتياظه بأنه لم يتخذ الحيلة الكافية لفصل التيار الكهربائي من الخلية التي أمر المحني عليه بتنظيفها مما تسبب في صعقه بالتيار الكهربائي وحدثت إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي التي أودت بحياته وطلبت عقابه بالمادة ٢٣٨ / ١ من قانون العقوبات .

ومحكمة جناح المنيا قضت حضورياً في ١٥ من مايو سنة ١٩٧٣ بعدم قبول الدعوى لرفعها بغير الطريق القانوني .

وإذا أعيد رفع الدعوى أمام ذات المحكمة - بعد تصحيح الإجراءات فقد ادعت . . . . . (أرملة المحني عليه) مدنياً قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت حضورياً في ٩ من أبريل سنة ١٩٧٤ عملاً

بمادة الاتهام بتغريم المتهم مائة جنيه وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

استأنف المحكوم عليه . ومحكمة المنيا الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف . طعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

وهذه المحكمة قضت بجلسته ١٢ من ديسمبر ١٩٧٦ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة المنيا الابتدائية لتفصل فيها من جديد هيئة إستئنافية أخرى .

والمحكمة الأخيرة - هيئة إستئنافية أخرى - قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) ... الخ .

وهذه المحكمة قضت في ١١ من مارس سنة ١٩٨٢ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وتحديد جلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٢ لنظر الموضوع ... الخ

وبالجلسة المحددة - وما تلاها من جلسات - سمعت المرافعة على ما هو مبين بالمحاضر ، وفيها دفع محامى المتهم بإعتبار المدعية بالحق المدني تاركة لدعواها المدنية ، كما دفع بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم وبانقطاع رابطة السببية بين الخطأ المسند إلى المتهم والوفاة . وبجلسة ٢٧ من يناير سنة ١٩٨٣ قضت المحكمة باعتبار المدعية بالحق المدني تاركة لدعواها المدنية ، ثم أجل النطق بالحكم لجلسة اليوم .

### المحكمة

من حيث إن هذه المحكمة قضت بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة



لنظر الموضوع عملاً بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

وحيث إن الاستئناف المرفوع من المتهم قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن الواقعة على ما يبين من مطالعة أوراقها وما تم فيها من تحقيقات تتمحصل في أنه بتاريخ ٤ - ٨ - ١٩٦٨ طلب المتهم الذي كان يشغل وظيفة مهندس أول - محطة محولات المنيا من المحنى عليه - وكان يعمل حينذاك فراشا بتلك المحطة - أن ينظف إحدى الخلايا الخاصة بالكهرباء قبل تأكده من فصل التيار الكهربائي عنها فصمق التيار المحنى عليه وأحدث أصاباته التي أودت بحياته .

وحيث إن الواقعة على الصورة المتقدمة قد ثبت وقوعها وتوافرت الأدلة على صحة إسنادها إلى المتهم من أقوال ..... و ..... بمحضر ضبط الواقعة ومن نتيجة الكشف الطبي وأقوال مدير مستشفى المبرة بالمنيا . فقد قرر ..... الموظف بالمحطة أن المتهم كلفه هو والمحنى عليه بتنظيف بعض خلايا الكهرباء وأثناء قيام المحنى عليه بتنظيف إحداها صمقه التيار الكهربائي نتيجة إهمال المتهم لعدم تحققه من فصل الكهرباء عن الخلية ، وإذ وجه بما قرره المتهم من أن المحنى عليه دخل خلية أخرى غير التي كلفه بنظافتها نفي ذلك مقرر أن جميع الخلايا تفتح بمفتاح واحد لا يستعمله غير المتهم وبالتالي فلم يكن في استطاعة المحنى عليه دخول أى منها إلا بأمره . وقرر ..... مشرف فنى صيانة الكهرباء بالمحطة أنه كان في طريقه إلى العنبر الموجود به المحنى عليه عندما فوجئ بأن التيار في إحدى الخلايا قد صمقه ، وألقى بدوره مسئولية وقوع الحادث على المتهم لعدم قيامه بفصل التيار برغم أنه المشغول بحكم وظيفته عن السماح بدخول العمال للخلايا وتأمين سلامتهم أثناء العمل بها . وتبين من الكشف الطبي الموقع بمعرفة مستشفى المبرة العام بالمنيا أن المحنى عليه وجد مصابا بحروق

بالصدر والوجه والرقبة واليدين والبطن والرجلين من الدرجات الأولى والثانية والثالثة بنسبة تجاوز ٨٠٪ وبصدمة عصبية وأن حالته العامة سيئة جداً، ثم وردت إفادة المستشفى بوفاته بتاريخ ٥ - ٨ - ١٩٦٨ وشهد الدكتور . . . . . مدير مستشفى المبرة بالمنايا بالجلسة أمام هذه المحكمة بأن من شأن تلك الإصابات أن تؤدي إلى الوفاة .

وحيث إنه بسؤال المتهم نفي مسئوليته عن الحادث مقرر أن المحجني عليه دخل خلية أخرى غير التي عهد إليه بتنظيفها وذلك دون إذنه أو علمه فأصيب من التيار الكهربائي واستشهد أمام محكمة أول درجة بشاهدي نفي هما . . . . . في محطة قوى الكهرباء و . . . . . مهندس مؤسسة الكهرباء ، وشهد أولهما بأن المتهم كلف المحجني عليه وزميله . . . . . بتنظيف خليتين مفصول عنهما التيار الكهربائي وأن الحادث وقع في خلية أخرى ، بينما شهد الثاني بأنه لم يكن موجودا في وقت الحادث ولكن علم بعد ذلك أن المحجني عليه دخل خلية أخرى غير التي كلفه المتهم بتنظيفها ودفع محامي المتهم بانقضاء الدعوى الجنائية بالتقادم استنادا إلى أنها رفعت ابتداء على المتهم - وهو مستخدم عام ونسب إليه ارتكاب الجريمة أثناء تأدية وظيفته - من وكيل النائب العام الذي لا يملك قانونا تحريكها، وقضى بعدم قبولها، وإذا كانت هذه الإجراءات لا تقطع التقادم فإن الجريمة يكون قد انقضى على وقوعها أكثر من ثلاث سنوات قبل إعادة رفع الدعوى عنها بالطريق الصحيح كما دفع بإنقطاع رابطة السببية بين الخطأ المسند إلى المتهم والوفاة، واختتم مرافعته طالبا أصليا البراءة واحتياطياً انتداب مهندس فني لبيان كيفية وقوع الحادث واستدعاء الطبيب الشرعي لسؤاله عن أمكان المحجني عليه التكلم بتعقل قبل وفاته .

وحيث إن من المقرر أن المدة المسقطة للدعوى العمومية تنقطع بأي إجراء يتم في الدعوى بمعرفة السلطة المنوط بها القيام به سواء كان من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة ، وكانت الجريمة المسندة إلى المتهم قد وقعت بتاريخ ٤ - ٨ - ١٩٦٨، وصدر بحكم محكمة أول درجة بعدم قبولها لرفعها بغير الطريق القانوني في ١٥ - ٥ - ١٩٧٣ ثم أعيد رفع الدعوى بعد استئذان

رئيس النيابة وقضت فيها محكمة أول درجة بالإدانة بجلسة ٩-٤-١٩٧٤ ، فإن إجراءات رفع الدعوى ونظرها في المرة الأولى والتي انتهت بصدور الحكم بعدم القبول تنتج أثرها في قطع التقادم ، وليس بذي شأن أن تكون الدعوى الجنائية قد رفعت ممن لا يملك رفعها قانونا على خلاف ما تقضى به المادتان ٦٣ ، ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية - كما هو الحال في هذه الدعوى - ذلك أنه وإن كان لا يحق للمحكمة في هذه الحالة أن تتعرض لموضوع الدعوى بل عليها أن تقصر حكمها على عدم قبولها باعتبار أن باب المحاكمة موصد أمامها ، إلا أنه نظرا لأنه يتعين عليها في سبيل القضاء بذلك - أن تستظهر ما تقتضيه المادتان المشار إليهما (أي أن تتحقق من صفة الموظف أو المستخدم العام ومن أنه ارتكب الجريمة أثناء تأدية وظيفته وبسببها ) بما يقتضيه ذلك من إعلان المتهم والشهود لحضور جلسات المحاكمة وخلاف ذلك من الإجراءات القضائية ، فإن مثل هذه الإجراءات أو ذلك الحكم الصادر في الدعوى متى تم كل منها صحيحاً في ذاته لا مراء أنه قاطع للتقادم ، إذ أن انقضاء الدعوى بمضي المدة بني على افتراض نسيانها بمرور الزمن بدون إتخاذ إجراءات فيها ، فمتى تم اتخاذ إجراء صحيح في الدعوى بما يجعلها ما تزال في الأذهان ولم تندرج في حيز النسيان انتفت علة الإنقضاء بصرف النظر عن بطلان إجراءات تحريكها السابقة على نظرها ، وإذا لم تكن مدة التقادم قد انقضت ما بين صدور الحكم بعدم القبول وإعادة تحريك الدعوى بالطريق الصحيح - مما لا ينازع فيه المتهم - فإن الدفع بإنقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة يكون غير مقبول .

وحيث ان المحكمة تطمئن من أقوال شاهدي الإثبات إلى وقوع الحادث نتيجة خطأ المتهم الذي تمثل في عدم تأكده من فصل التيار الكهربائي عن الخلية قبل تكليفه الحجي عليه بتنظيفها برغم أنه المسئول بحكم وظيفته عن تأمين سلامة العاملين بالمحطة عند قيامهم بعمل ذلك العمل ، وتطرح دفاع المتهم وأقوال شاهدي النفي في هذا الشأن لعدم الاطمئنان إليها ، كما تلتفت عن طلب إنتداب مهندس فني بعد أن وضحت صورة الواقعة لديها ،



وتلقت كذلك عن طلب استدعاء الطبيب الشرعى طالما أنها لم تعول على أقوال منقولة عن المحبى عليه قبل وفاته ، وإذ كان الثابت من التحقيقات أن خطأ المتهم متصل بالحادث إتصال السبب بالمسبب بحيث لم يكن من المتصور وقوع الحادث بغير وجود هذا الخطأ ، ووضح من نتيجة الكشف الطبى وأقوال الطبيب . . . . . أن إصابات المحبى عليه الناشئة عن الحادث هى التى أدت لوفاته ، فإن رابطة السببية بين خطأ المتهم والضرر الذى وقع تكون متوافرة ويصحى الدفع بانتفاؤها على غير أساس جدير بالرفض . لما كان ما تقدم ، فإن جريمة القتل الخطأ تكون قد استكملت سائر عناصرها القانونية ، وقامت الأدلة على ثبوت وقوعها من المتهم ، مما يتعين معه عقابه بمقتضى المادة ٢٣٨ من قانون العقوبات .

## جلسة ٩ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
أحمد أبو زيد ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

( ١٥٠ )

### الظعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٣ القضائية

وشوة • اختصاص • محكمة الجنايات « اختصاصها » • أمن دولة • حكم  
« بطلانه » • بطلان • نظام عام • نقض « أسباب الطعن » • ما يقبل منها •

إثبات الحكم في مدوناته أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة كمحكمة جنايات من مستشار الإحالة. والحكم  
والحكم فيها على هذا الأساس على خلاف الثابت من إحالتها إليها بأمر إحالة من النيابة كجناية  
أمن دولة . أتره . بطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة ولو كانت مشكلة من ذات القضاة  
الذين يختصون بنظر قضايا أمن الدولة . أساس ذلك ؟

لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة وملونات الحكم المطعون فيه أنه  
صدر من المحكمة بوصفها محكمة جنايات طنطا بدلالة ما ورد بديباجة الحكم  
وما تضمنته أسبابه من أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من السيد مستشار الإحالة  
— وهو ما يخالف الواقع الثابت بالأوراق — ولما كان من المقرر طبقاً للمادة ٣٧٣  
من قانون الإجراءات الجنائية أن الدعوى الجنائية تحال إلى محكمة الجنايات  
بناءً على أمر من مستشار الإحالة فإن المحكمة إذ نظرت الدعوى وقضت فيها  
بذلك الوصف دون أن تحال إليها بالطريق الذي رسمه القانون فإن حكمها  
وما بني عليه يكون معلوم الأثر لتخلف شرط أصيل لازم لصحة إتصال  
المحكمة بالواقعة بما يوجب نقضه . ولا محل للقول بأن محكمة أمن الدولة العليا  
« طوارئ » هي التي أصدرت الحكم إستناداً إلى أن ذات الهيئة لها اختصاص  
الفصل في قضايا أمن الدولة العليا « طوارئ » ذلك أنه فضلاً عما ورد بمحضر  
الجلسة وديباجة الحكم المطعون فيه من أنهما صادران من محكمة الجنايات

فقد تضمن الحكم أن الدعوى محالة من مستشار الإحالة مما يكشف عن اعتقاد المحكمة خطأ بأختصاصها بصفقتها محكمة جنايات بالفصل في الدعوى وهذا الاعتقاد الخاطئ الذي تردت فيه لا يعد خطأ ماديا غير مؤثر في الحكم . لما كان ذلك وكانت القواعد المتعلقة بالإختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام والشارع في تقريره لها أقام هذا التقرير على إعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة وكان الثابت أن النيابة العامة أحالت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » بطنطا وكانت هذه المحكمة غير مختصة باعتبار أن التهمة المسندة إلى الطاعن - وهي الرشوة - ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » وكانت محكمة أمن الدولة العليا المشكلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ هي المختصة دون غيرها بنظر جريمة الرشوة طبقاً للمادة الثالثة من القانون المذكور . فإن الاختصاص يكون معقوداً لهذه المحكمة مما يتعين معه أن يكون مع النقص إحالة القضية إليها .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بصفة موظفاً عمومياً ( مساعد سائق كراكة بشركة الكراكات المصرية ) إحدى شركات القطاع العام التابعة لوزارة الري طلب وأخذ مبلغ عشرين جنيهاً على سبيل الرشوة من ..... لأداء عمل من أعمال وظيفته بأن طلب منه ذلك المبلغ وأخذه نظير عدم القاء الأتربة التي يقوم بتجريفها من مصرف فشرت الكبير في أرض الأخير الزراعية وإحالة إلى محكمة أمن الدولة العليا ( طوارئ ) بطنطا لمعاقبة طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام .

ومحكمة جنايات طنطا قضت حضورياً عملاً بالمادتين ١٠٣ ، ١١١ / ٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة مدة ثلاث سنوات وبغرامة ألف جنيه .

ظعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .



## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الرشوة قد شابه بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ذلك بأنه صدر من المحكمة بوصفها محكمة جنابات طنطا دون أن تكرر الدعوى قد دخلت في حوزتها بقرار إحالة صادر من مستشار الإحالة طبقاً للقانون ورغم ما هو ثابت من أن المحامي العام قرر بإحالة القضية إلى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » بأمر إحالة أعلن للطاعن . مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الثابت من الاطلاع على الأوراق والمفردات المضمومة أن النيابة العامة أحالت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » لمحاكمة الطاعن عن جريمة الرشوة وطلبت معاقبته طبقاً لمواد الإتهام الواردة بأمر الإحالة وعملاً بأحكام القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ وقرار رئيس الجمهورية رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ بإعلان حالة الطوارئ وأمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » لما كان ذلك و كان البين من محضر جلسة المحاكمة ومدونات الحكم المطعون فيه أنه صدر من المحكمة بوصفها محكمة جنابات طنطا بدلالة ما ورد بديباجة الحكم وما تضمنته أسبابه من أن الدعوى أحيلت إلى المحكمة من السيد مستشار الإحالة - وهو ما يخالف الواقع الثابت بالأوراق - ولما كان من المقرر طبقاً للمادة ٣٧٣ من قانون الإجراءات الجنائية أن الدعوى الجنائية تحال إلى محكمة الجنابات بناء على أمر من مستشار الإحالة فإن المحكمة إذ نظرت الدعوى وقضت فيها بذلك الوصف دون أن تحال إليها بالطريق الذي رسمه القانون فإن حكمها وما بني عليه يكون معلوم الأثر لتخلف شرط أصيل لازم لصحة إتصال المحكمة بالواقعة بما يوجب نقضه . ولا محل للقول بأن محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » هي التي أصدرت الحكم استناداً إلى أن ذات الهيئة لها اختصاص الفصل في قضايا أمن الدولة العليا « طوارئ » ذلك أنه فضلاً عما ورد بمحضر الجلسة وديباجة الحكم المطعون فيه

من أنهما صادران من محكمة الجنايات فقد تضمن الحكم أن الدعوى محالة من مستشار الإحالة مما يكشف عن اعتقاد المحكمة خطأ بإختصاصها بصفقتها محكمة جنابات بالفصل في الدعوى وهذا الاعتقاد الخاطئ الذي تردت فيه لا يعد خطأ ماديا غير مؤثر في الحكم . لما كان ذلك وكانت القواعد المتعلقة بالإختصاص في المسائل الجنائية كلها من النظام العام والشارع في تقريره لها أقام هذا التقرير على اعتبارات عامة تتعلق بحسن سير العدالة وكان الثابت أن النيابة العلمية أحالت الدعوى إلى محكمة أمن الدولة العليا « طوارئ » بطنطا وكانت هذه المحكمة غير مختصة باعتبار أن التهمة المستندة إلى الطاعن - وهي الرشوة - ليست من الجرائم المنصوص عليها في المادة الأولى من الأمر رقم ١ لسنة ١٩٨١ بإحالة بعض الجرائم إلى محاكم أمن الدولة العليا « طوارئ » وكانت محكمة أمن الدولة العليا المشكلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ هي المختصة دون غيرها بنظر جريمة الرشوة طبقاً للمادة الثالثة من القانون المذكور . فإن الاختصاص يكون معقوداً لهذه المحكمة مما يتعين معه أن يكون مع النقص إحالة القضية إليها .

## جلسة ١٣ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
حسن عمار ، مسعد السامي ، أحمد سفيان و محمود البارودي .

(١٥١)

### الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ القضائية

(١) اختصاص • تفتيش • « اذن التفتيش • اصداره » •

الإختصاص بإصدار اذن التفتيش يتحدد بمكان وقوع الجريمة أو بمحل إقامة المتهم أو  
بالمكان الذي يضبط فيه . المادة ٢١٧ إجراءات .

(٢) تفتيش • « اذن التفتيش • تنفيذه » • مأمور الضبط القضائي • قبض •

صدور أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص . لمأمور الضبط القضائي المنتدب لأجرائه  
تنفيذه عليه أينما وجده . ما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة اختصاص من أصدر  
الأمر ومن نفذه .

دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم مأذون بضبطه وتفتيشه  
عدم اعتباره تفتيشاً . هو مجرد عمل مادي تقتضيه ضرورة تعقب المتهم أينما وجد .  
التدرع بانتهاك سرمة المسكن . عدم قبوله من غير صاحبه .

(٣) دفاع • « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • حكم • تسببيه • تسبیب  
غير معيب •

عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . مثال .

(٤) مأمورو الضبط القضائي • اختصاصهم •

لضباط مصلحة الأمن العام صفة مأموري الضبطية القضائية ، في جميع أنحاء الجمهورية .  
مادة ٢٣٠ أ . ج . المدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ .

(٥) اختصاص • تفتيش • « اذن التفتيش • تنفيذه » • مأمور الضبط  
القضائي • نقض • « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

إثارة أمر انحسار اختصاص الضابط المحل عن الإمتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام  
محكمة النقض . غير مقبول .



- (٦) تفتيش • اذن التفتيش • اصداره • نقض • اسباب الطعن • مالا يقبل منها • استدالات •

تقدير جديده التحريات . وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض .

- (٧) تحقيق • اجراءاته • مراقبة المحادثات والتسجيل • مراقبة • نقض • اسباب الطعن • مالا يقبل منها • المصلحة في الطعن • حكم • تسببيه • تسبیب غير معيب • دفع • اثبات • بوجه عام • بطلان

النقض ببطلان مراقبة المحادثات والتسجيل لا جدوى منه . ما دام الحكم قد أخذ الطاعة باعتبار اف الطاعن الثاني وبأقوال شاهد الإثبات المستقلة عن الإجراء المدعى ببطلانه .

- (٨) محكمة الموضوع • سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى • حكم • تسببيه • تسبیب غير معيب • اثبات • شهود •

حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها . ما دام استخلاصها سائغا .

- (٩) اجراءات المحاكمة • دفاع • الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره • نقض • اسباب الطعن • مالا يقبل منها •

لمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية . طالما كان سائغا في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة .

- (١٠) حكم • وضعه واصداره • تسببيه • تسبیب غير معيب •

عدم تقدير القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤدياً إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

- (١١) خلو رجل • جريمة • اركانها • اختصاص • موانع العقاب • اعتراف • اثبات • بوجه عام • حكم • تسببيه • تسبیب غير معيب • ايجار أماكن • اجراءات المحاكمة •

شروط الاعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء المستاجر أو الوسيط من عقوبة خلو الرجل : أن يكون صادقا يغطي جميع وقائع الجريمة . وأن يكون لدى جهة الحكم حصوله أمام جهة التحقيق والادول عن أمام المحكمة . لا يتجأ أثره . المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

١ - كما يتحدد الاختصاص بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضا بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذي يضبط فيه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه متى صدر إذن من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المنتوب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجدته ، مادام الإذن قد صدر مما يملك إصداره وما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة من نفذه وأن دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم فيه لا يعد في صحيح القانون تفتيشاً بل هو يحدد عمل مادي تقتضيه حلوث تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه ، ولا يقبل من غير صاحب المسكن التذرع بانتهاك حرمة .

٣ - متى كان السكن الذي تم ضبط الطاعنين به غير خاص وكانت المحكمة لا تلتزم في الأصل بالرد على دفاع قانوني ظاهر بالبطلان ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله .

٤ - لما كانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ قد منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام سلطة الضبط بصفة عامة شاملة ، مما مؤداه أن يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم مادام أن قانون الإجراءات الجنائية حينما إضفي عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيدوا لديهم بأي قيد أو يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لإعتبارات قدرها تحقيقاً للمصلحة العامة وتلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى لو كانوا يعملون في مكاتب أخرى لأنواع معينة من الجرائم ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل إدارة منها فهو محض قرار نظامي لا يشتمل على ما يمس أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس معه ما يخول وزير الداخلية من إصدار قرارات بتمتع صفة الضبط القضائي أو سلب أو تغيير هذه الصفة عن ضابط معين بالنسبة لنوع أو أنواع معينة من الجرائم ، لما كان

ذلك ، و كانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية المشار إليها فضلاً عن أنها منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم فإنها كذلك قد حولتهم هذه السلطة في كافة أنحاء الجمهورية ، فإن قيام محزر محضر الضبط وهو مفتش بمصلحة الأمن العام بإدارة مكافحة جرائم الأموال العامة قسم مكافحة جرائم الرشوة بتنفيذ الإذن بضبط وتفتيش الطاعن الأول بدائرة قسم العجوزة إنما كان يمارس اختصاصاً أصيلاً نوعياً ومكانياً برصفه من رجال الضبط القضائي بناء على إذن صادر له ممن تملكه قانوناً ولم يجاوز حدود اختصاصه الذي ينسب على كل أنحاء الجمهورية .

٥ - لا يقبل من الطاعن الأول إثارة امر إنحسار اختصاص ضابط مباحث حلوان عن الامتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض .

٦ - لما كان من المقرر أن تقدير التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، لما كان ذلك وكانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش اطمئناناً منها إلى جدية الاستدلالات التي بنى عليها فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد .

٧ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أخطأ قضاءه بالإدانة إستناداً إلى أقوال المبلغ في محضر جمع الاستدلالات وشهادته بتحقيقات النيابة وإقرار الطاعن الثاني في محضر جمع الاستدلالات ولم يركن في ذلك إلى دليل مستمد من إجراءات المراقبة والتسجيل التي تمت في الدعوى فإن النعي على الحكم بالقصور بخصوص رده على الدفع ببطلان تلك الإجراءات لا يكون له محل لعدم الجدوى منه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستند في قضائه بإدانة الطاعن الثاني إلى الدليل المستمد من المستند الذي قدمه الطاعن



الأول وأشار إليه في أسباب طعنه فإن النعى على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع في هذا الخصوص لا يكون له محل .

٨ - لمحكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من الأدلة المطروحة على بساط البحث وأن تطرح ما عداها من صور أخرى لم تقتنع بها .

٩ - لما كان من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النعى ولو حملته أوراق رسميه مادام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت اليها .

١٠ - لما كان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها ، فتي كان مجموع ما أورده الحكم كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافياً في فهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة . كان ذلك محققاً لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

١١ - لما كان يشترط في الاعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء المستأجر الذي يتقاضى مبالغ كخلوا الرجل والوسيط في هذه الجريمة وفقاً لنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن يكون صادقا كاملاً يغطي جميع وقائع الجريمة التي ارتكبها المستأجر أو الوسيط دون نقص أو تحذيف وأن يكون حاصلاً لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته فإذا حصل الاعتراف لدى جهة التحقيق ثم عول عنه لدى المحكمة فلا يمكن أن ينتج الإعفاء .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة ... و ... بدائرة قسم العجوزة - محافظة الجيزة : الأول بصفته مالكا والثاني والثالث وسطاء تقاضوا المبلغ

المبين قسراً بالمحضر مقابل تحرير عقد الإيجار زيادة على مبلغ التأمين والأجرة وطلبت عقابهم بالمواد ١ ، ٢٥ ، ٧٦ من القانون م ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

ومحكمة الجنح المستعجلة بالجيزة قضت حضورياً عملاً بمواد الإتهام بمعاقبة المتهمين الأول والثالث بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وكفالة عشرين جنياً لكل لإيقاف التنفيذ وبتغريم كل منهما مبلغ ثمانية آلاف جنيه وإلزامهما برد مبلغ أربعة آلاف جنيه للمجنى عليه وبراءة المتهم الثاني مما أسند إليه .

استأنف المحكوم عليهما ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المستأنف فيما قضى به مع إيقاف تنفيذ عقوبة الحبس فقط بالنسبة لكل من المتهمين .

طعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بالنقض . . . إلخ

## المحكمة

حيث إن الطاعن الأول ( . . . . . ) ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبه بجرمة اقتضاء مبلغ من مستأجر مقابل تحرير عقد إيجار زيادة على التأمين والأجرة المتعاقد عليها قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسبب وفساد في الاستدلال ذلك بأن الحكم رد على دفعه ببطلان إذن التفتيش لصدوره من وكيل نيابة حلوان الغير مختص مكانياً بإصداره وببطلان إجراءات الضبط والتفتيش لإجرائها بمعرفة ضابط مباحث قسم شرطة حلوان خارج اختصاصه المكاني بما لا يتفق وصحيح القانون كما رد على دفعه ببطلان

إذن التفتيش لعدم جدية التحريات رداً قاصراً ، وأعرض عن الدفع ببطلان الضبط والتفتيش لحصوله من ضابط غير مختص نوعياً وفي مسكن غير مأخوذ بتفتيش إيراداً و رداً ، كإيراد الحكم على الدفع ببطلان إجراءات المراقبة والتسجيل رداً خاطئاً وقاصراً ، هذا إلى أن الحكم لم يتعرض لدفاعه بأن الواقعة في حقيقتها بيع الطاعن الثاني لمسكنه الذي يستأجره منه مفروشا إلى المبلغ بما يخرجها عن نطاق التأثيم رغم تأييده بالمستندات وإقرار المبلغ في بلاغه الثاني به كما ينص الطاعن الثاني ( ... .. ) على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بتهمة الوساطة في الجريمة المسندة للطاعن الأول قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه قصور في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على بطلان في الإجراءات وإخلال بحق الدفاع وذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن المراقبة والتسجيل وإذن الضبط والتفتيش لتجاوز من قاموا بتنفيذها النطاق المحدد فيهما ودون استصدار إذن من النيابة المختصة التي وقعت الجريمة بدائرتها ، إلا أن الحكم أطرح هذا الدفع بما لا يسوغ إطرحة ورد عليه بما يخالف القانون . وقضى الحكم بإدائته استناداً إلى مستند صوري قدم في غفلة منه لدى حيز الدعوى للحكم أمام محكمة أول درجة هذا إلى أن الحكم المطعون فيه لم يأخذ بدفاعه بعدم علمه بالجريمة وإنعدام دوره فيها رغم ثبوته من التحقيقات ، وأنه أعترف بما تم أمامه بين المالك والمستأجر مما يوجب إعفائه من العقوبة ، ولم يبين الفعل الذي دان الطاعن بموجبه والتكليف القانوني له ، كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان كلا من الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهما أدلة مائغة لا يجادل الطاعنان في أن لها معينا الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليهما . لما كان ذلك وكان الطاعنان يسلمان في طعنهما أن الإذن بالضبط والتفتيش صدر من وكيل نيابة حلوان وكان الثابت من مطالعة المفردات المنضمة أن الطاعن الأول يقيم بدائرة قسم شرطة حلوان فإن الإذن بالضبط والتفتيش والذي صدر بضبط وتفتيش الطاعن المذكور



يكون قد صدر مما يملك ولاية إصداره ذلك لأن الاختصاص كما يتحدد بمكان وقوع الجريمة يتحدد أيضاً بمحل إقامة المتهم وكذلك بالمكان الذي يضبط فيه وذلك وفقاً لنص المادة ٢١٧ من قانون الإجراءات الجنائية . ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله ، لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه متى صدر إذن من النيابة العامة بتفتيش شخص كان لمأمور الضبط القضائي المندوب لإجرائه أن ينفذه عليه أينما وجده ، ما دام الإذن قد صدر مما يملك إصداره وما دام المكان الذي جرى فيه التفتيش واقعاً في دائرة من نفذه ، وأن دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم فيه لا يعد في صحيح القانون تفتيشاً بل هو مجرد عمل مادي تقتضيه ضرورة تعقب المتهم أينما وجد لتنفيذ الأمر بضبطه وتفتيشه ، ولا يقبل من غير صاحب السكن التذرع بانتهاك حرمة . وإذا كان المسكن الذي تم ضبط الطاعنين به غير خاص وكانت المحكمة لا تلتزم في الأصل بالرد على دفاع قانوني ظاهر بالبطلان ، فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٣ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ قد منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام سلطة الضبط بصفة عامة شاملة ، مما يؤداه أن يكون في متناول اختصاصهم ضبط جميع الجرائم ما دام أن قانون الإجراءات الجنائية حينما أضفى عليهم صفة الضبط القضائي لم يرد أن يقيدوا لديهم بأي قيد أو يحد من ولايتهم فيجعلها قاصرة على نوع معين من الجرائم لإعتبارات قدرها تحقيقاً للمصلحة العامة وتلك الولاية بحسب الأصل إنما تنبسط على جميع أنواع الجرائم حتى لو كانوا يعملون في مكاتب آخرون لأنواع معينة من الجرائم ولا ينال من هذا النظر ما اشتمل عليه قرار وزير الداخلية بتنظيم مصلحة الأمن العام وتحديد اختصاص كل إدارة منها فهو محض قرار نظامي لا يشتمل على ما يحسن أحكام قانون الإجراءات الجنائية وليس معه ما يحول وزير الداخلية من إصدار قرارات بمنح صفة الضبط القضائي أو سلب أو تغيير هذه الصفة عن ضباط معينين بالنسبة لنوع من أنواع معينة من الجرائم : لما كان ذلك

وكانت المادة ۲۳ من قانون الإجراءات الجنائية المشار إليها فضلا عن أنها منحت الضباط العاملين بمصلحة الأمن العام سلطة عامة وشاملة في ضبط جميع الجرائم فإنها كذلك قد حولتهم هذه السلطة في كافة أنحاء الجمهورية فإن قيام محرر المحضر الضبط وهو مفتش بمصلحة الأمن العام بإدارة مكافحة جرائم الأموال العامة قسم مكافحة جرائم الرشوة بتنفيذ الإذن بضبط وتفتيش الطاعن الأول بدائرة قسم العجوزة إنما كان يمارس اختصاصاً أصيلاً نوعياً ومكانياً بوصفه من رجال الضبط القضائي بناء على إذن صادر له من تملكه قانوناً ولم يتجاوز حدود اختصاصه الذي ينسب على كل أنحاء الجمهورية ومن ثم فإنه لا ينال من سلامة الحكم المطعون فيه التفاته عن الرد ما دفع به الطاعن الأول في هذا الشأن لأنه أيضاً دفاع قانوني ظاهر البطلان ؛ لما كان ذلك ، وكان لا يقبل من الطاعن الأول إثارة أمر انحسار اختصاص ضابط مباحث حلوان عن الإمتداد إلى مكان الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض . هذا إلى أنه لما كان لضابط مصلحة الأمن العام الحق في أن يستعين في إجراءات التفتيش بمن يرى مساعدته فيه من معاونيه ولو لم يكونوا من رجال الضبط ما داموا يعملون تحت إشرافه فإن قيام ضابط مباحث قسم شرطة حلوان بالإشتراك في الضبط والتفتيش بوصفه من رجال الضبط القضائي أو من رجال السلطة العامة يكون قد وقع صحيحاً وفقاً للقانون ما دام الثابت من المقررات المنضمة أنه كان يعمل تحت أمره محرر المحضر وإشرافه والمختص بتنفيذ الإذن والذي تولى بنفسه إجراءات الضبط والتفتيش . ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية استدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسوية إضراره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك ، فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، لما كان ذلك وكانت المحكمة



قد سوغت الأمر بالتفتيش اطمئنانا منها إلى جدية الاستدلالات التي بنى عليها فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مسديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أخطأ قضاءه بالإدانة إستنادا إلى أقوال المبلغ في محضر جمع الإستدلالات وشهادته بتحقيقات النيابة وإقرار الطاعن الثاني في محضر جمع الإستدلالات ولم يركن في ذلك إلى دليل مستمد من إجراءات المراقبة والتسجيل التي تمت في الدعوى فإن النعي على الحكم بالقصور بخصوص رده على الدفع يبطلان تلك الإجراءات لا يكون له محل لعدم الجلوى منه . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يستند في قضائه بإدانة الطاعن الثاني إلى الدليل المستمد من المستند الذي قدمه الطاعن الأول وأشار إليه في أسباب طعنه فإن النعي على الحكم بدعوى الإخلال بحق الدفاع في هذا الخصوص لا يكون له محل . لما كان ذلك وكان لمحكمة الموضوع أن تستخلص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من الأدلة المطروحة على بساط البحث وأن تطرح ما عداها من صور أخرى لم تقتنع بها . وكانت المحكمة على ما يبين من أسباب الحكم الابتدائي التي اعتنقها الحكم المطعون فيه قد أفصحت في جلاء عن الصورة التي اقتنعت بها وأوردت مؤدى أقوال شاهد الإثبات التي اطمأنت إليها وأقوال الطاعن الثاني التي استخلصت منها تلك الصورة والتي لا يمارى الطاعن في صحة مأخذها من الأوراق بما يؤدي على نحو سائغ إلى ثبوت تلك الصورة التي استقرت في عقيدتها وأطرحت تصوير الطاعن الثاني للحادث على نحو مخالف فإن ما ينعاه الطاعن المذكور في هذا الخصوص يكون غير مقبول إذ أن مفاد ما تنهى إليه الحكم من تصوير للواقعة هو إطراح دفاع الطاعن المخالف لهذا التصوير . لما كان ذلك وكان من المقرر أن للمحكمة أن تلتفت عن دليل النعي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها فإن النعي على الحكم التفاته عن المستند الذي قدمه الطاعن الأول تأييداً لتصويره للواقعة يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين ما أبلغ به المبلغ من طلب الطاعن الأول لمبلغ زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد بسبب تحريره وأن



الطاعن الثاني أثر ضبطه أقر في محضر جمع الاستدلالات بأنه انتحل اسم شخص وهمي زعماً منه بأنه وكيل المستأجر الأول للمسكن وأنه سيتنازل عنه للمبلغ في مقابل المبلغ الذي تم الإتفاق عليه والطاعن الأول عليه وعقب الجريمة على هذا النحو وأن الواقعة هي دفع مبالغ نقدية خارج نطاق العقد ثم انتهى إلى إدانة الطاعن الثاني عن هذه الواقعة بإعتباره وسيطاً في تقاضي مبلغ نخلو الرجل . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها، فتي كان مجموع ما أورده الحكم كما هو الحال في الدعوى المطروحة - كافياً في فهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة ، كان ذلك محققاً لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ومن ثم فإن النعي على الحكم في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان يشترط في الإعراف الذي يؤدي إلى إعفاء المستأجر الذي يتقاضى مبالغ كخلو الرجل والوسيط في هذه الجريمة وفقاً لنص المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر أن يكون صادراً كاملاً يغطي جميع وقائع الجريمة التي ارتكبتها المستأجر أو الوسيط دون نقص أو تحريف وأن يكون حاصلًا لدى جهة الحكم حتى تتحقق فائدته فإذا حصل الإعراف لدى جهة التحقيق ثم عدل عنه لدى المحكمة فلا يمكن أن ينتج الإعفاء . لما كان ذلك وكان الطاعن الثاني قد عدل عن اعترافه في محضر جمع الاستدلال لدى سؤاله في تحقيقات النيابة وأمام المحكمة فإن الحكم لا يكون مخطئاً إذ لم يعمل في حقه الإعفاء المنصوص عليه في المادة ٧٧ من القانون سالف الإشارة . لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٤ من يونيو سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
فوزى أحمد المملوك ، راغب عبد الظاهر ، محمد عبد الرحيم نافع ومحمد أحمد حسن .

(١٥٢)

### الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ القضائية

(١) عقوبة « تطبيقها » « الإعفاء من العقاب » • نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها •

الإستفادة من الإعفاء من العقاب المقرر بالمادة ٧٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا يقبل التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟ .

(٢) غرامة • خلو رجل • ايجار اماكن • عقوبة « تطبيقها » • نقض « نظر الطعن والحكم » •

تعدد العقوبة المالية دون سند وتجاوز حدما الأقصى . أثره ؟

(٣) دعوى مباشرة • دعوى جنائية • محكمة الموضوع • دعوى مدنية • اختصاص • محكمة أمن الدولة •

مناطق قبول الدعوى المباشرة أمام المحكمة الجنائية ؟

إنعقاد الحصومة عن طريق تكليف المتهم بالحضور تكليفاً صحيحاً . الإجراء الذى يتم صحيحاً فى ظل قانون معين وبقاؤه صحيحاً خاضعاً لأحكام هذا القانون .

(٤) محكمة استئنافية • اختصاص •

دعوى مباشرة • دعوى جنائية • دعوى مدنية • محكمة أمن الدولة •

حتمية التلازم بين محكمة معينة وبين اختصاصها النوعى بدعوى معينة .

التزام قاعدة الأثر الفورى لما نص عليه القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن عدم قبول الإدعاء المدنى فى الدعاوى التى تختص بها محاكم أمن الدولة الجزئية والى لم يكن قد فصل فيها بعد بحكم بات . أثره ؟

مثال فى مقدم إيجار .

١ - لئن كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأخير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر والمنطبق على واقعة الدعوى قد حظر في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ منه على المؤجر أن يتقاضى مقدم إيجار بأية صورة من الصور وأعفى في المادة ٧٧ منه كلا من المستأجر والوسيط من العقوبة إذا أبلغ أو بادر بالإعتراف بالجريمة ، إلا أنه لما كان يبين من الأوراق أن دفاع الطاعن اقتصر بأولى جلسات المحاكمة على الإقرار بأنه تقاضى مقدم إيجار قدره ثمانمائة جنيه لتشطيب المسكن وبأنه هو الموقع على عقد الإيجار ، دون أن يكون ثمة دفاع منه ثابت بالأوراق بأنه وسيط في إبرام عقد الإيجار . فإن تمسكه بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض بغية الاستفادة من الإعفاء من العقاب المقرر في المادة ٧٧ من القانون لا يكون مقبولا لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولحل محل مدونات الحكم مما يرشح له .

٢ - لما كانت عقوبة الغرامة المقررة في المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لجريمة تقاضى مقدم إيجار تعادل مثلى المبلغ المدفوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد استبدل بعقوبة الحبس المقضى بها إبتدائيا تغريم الطاعن مائتي جنيه إلى جانب عقوبة الغرامة التي قضت بها محكمة أول درجة والمقررة بمبلغ ١٦٠٠ جنيه وهي تعادل مثلى مقدم الإيجار الثابت بمدونات الحكم أن الطاعن تقاضاه فإن الحكم يكون قد عدل العقوبة المالية دون سند متجاوزا في تقديرها حداها الأقصى المقرر في القانون بما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بما يتفق وحكم القانون بالإقتصار على عقوبة الغرامة التي قضى بها الحكم المستأنف في هذا الشأن .

٣ - لما كان المناط في قبول الدعوى المباشرة التي يحركها المدعى بالحق المدني أمام المحكمة الجنائية أن تكون الدعواتان الجنائية والمدنية مقبولتين أمامها وأن تكون مختصة بالدعوى المدنية التبعية ، ومن المقرر قانوناً أن رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية - في الأحوال التي يجوز فيها ذلك - يترتب عليه تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها ، وتنعقد ، الخصومة



في تلك الدعوى عن طريق تكليف المهتم بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صحيحاً. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن المدعى بالحق المدني قد رفع دعواه المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة قسم ثان الزقازيق الجزئية استناداً لنص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية وتحركت الدعوى الجنائية تبعاً لها بوصف أن المطعون ضده تقاضى مبلغ ٨٠٠ ج. مقدم لإيجار وهي الجريمة المؤثمة بالمادتين ٢٦ : ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ ويبين من مدونات الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أن الخصومة انعقدت صحيحة في الدعوى وتم اتصال المحكمة الجزئية بها ففصلت فيها على مقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بجلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٠ أى قبل تاريخ العمل بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة والذي عمل به إعتباراً من أول يونية سنة ١٩٨٠. لما كان ذلك، فإن نعى الطاعن بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لتحريكهما بالطريق المباشر أمام محكمة أول درجة وهي غير مختصة بنظر الدعوى المدنية لا يكون مقبولا ذلك بأن هذا الإجراء قد اتخذ وفصلت المحكمة في الدعوى في ظل قانون ينحولها هذا الحق قبل أن يحظر الإدعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة فيما تختص به دون غيرها من قضايا بمقتضى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠، لأن المقرر أن الإجراء الذي يتم صحيحاً في ظل قانون معين يبقى صحيحاً خاضعاً لأحكام هذا القانون، ولا يؤثر في صحته صدور قانون جديد يعدل من شروط هذا الإجراء.

٤ - متى كان المشرع قد أنشأ محاكم أمن الدولة بمقتضى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المعمول به من أول يونية سنة ١٩٨٠، وأضفى عليها بالمادة الثالثة من هذا القانون اختصاصاً نوعياً بجرائم معينة، ونص في الفقرة الأخيرة من مادته الخامسة على عدم قبول الإدعاء المدني أمام تلك المحاكم فإن هذا المنع ينبغي أن ينصرف بمقتضى منطق اللزوم العقلي إلى عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية في الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولة والتي ناط بها القانون - دون غيرها - الفصل فيها وبالتالي فإنه يمتنع استمرار السير في الدعوى المدنية في صورتها التبعية في تلك الجرائم التي أصبحت من اختصاص

محاكم أمن الدولة وحدها سواء أمام تلك المحاكم . أو أمام المحاكم العادية وذلك لما بين محكمة معينة وبين اختصاصها النوعى بدعوى معينة من تلامح حتمى . لما كان ذلك فإن التزام قاعدة الأثر الفورى لما نص عليه القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن عدم قبول الإدعاء المدنى فى الدعوى التى تختص بها محاكم أمن الدولة الجزئية ومنها جرائم القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للدعوى الراهنة التى لم يكن قد فصل فيها بعد بحكم بات عند نفاذ القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ يقتضى من المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه أن تقضى بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة وإذ هى لم تفعل وأيدت قضاء الحكم المستأنف فى الشق المدنى بما ينطوى ضمناً على اختصاصها بالفصل فيها فإن حكمها يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه فيما قضى به فى الدعوى المدنية .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدنى دعواه بطريق الإدعاء المباشر ضد الطاعن بوصف أنه : تقاضى منه مبلغ ٨٠٠ ج .مقدم إيجار مخالفاً بذلك المادة ٢٦ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بشأن إيجار الأماكن ، وطالب عقابه بالمادة ٧٧ من ذات القانون ، وإلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنح قسم ثان الزقازيق قضت بحضورها عملاً بمادة الاتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وتغريمه ألف وستمائة جنيه وكفالة عشرين جنياً لوقف التنفيذ وإلزامه بدفع مبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت .

استأنف المحكوم عليه . ومحكمة الزقازيق الابتدائية - بهيئة إستئنافية -

قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف وبتغريم المتهم مائة جنيه بدلا من عقوبة الحبس المقضى بها وتأبيده فيما عدا ذلك.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ

### الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة تقاضى مقدم إيجار وإلزامه بالتعويض المدني المؤقت المطلوب فقد شابه القصور في التسبب واعتراه الخطأ في تطبيق القانون - ذلك بأن الحكم الابتدائي الذي أخذ بأسبابه الحكم المطعون فيه لم يعرض بشيء لدفاع الطاعن المنطوى على اعترافه بتقاضى المبلغ كوسيط مقابل الإنهاء من تشطيب المسكن مما كان يقتضى إعفائه من العقاب ، كذلك فقد استبدل الحكم المطعون فيه بعقوبة الحبس المقضى بها ابتدائيا عقوبة الغرامة التي قدرها بمبلغ مائتي جنيه وأبقى في نفس الوقت على عقوبة الغرامة التي قضى بها الحكم الابتدائي والتي تعادل مثل المبلغ الذي تقاضاه وبذلك تعددت عقوبة الغرامة المقضى بها عليه وتجاوزت الحد الأقصى المقرر في القانون ، هذا إلى أنه لما كانت الجريمة التي دانه الحكم بها من جرائم القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ التي تختص بنظرها محاكم أمن الدولة الجزئية دون غيرها والتي لا يقبل الإدعاء المدني أمامها ، وكانت الدعوى قد حركت بالطريق المباشر أمام محكمة أول درجة فإنها تكون غير مقبولة سواء في شقها المدني أو الجنائي وهو ما لم يفتن إليه الحكم المطعون فيه ، وفي كل ذلك ما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه ولئن كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المنطبق على واقعة الدعوى قد حظر في الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦ منه على المؤجر أن يتقاضى مقدم إيجار بأية صورة من الصور وأعفى في المادة ٧٧ منه كلا من المستأجر والوسيط من العقوبة إذا أبلغ أو بادر بالإعتراف بالجريمة، إلا أنه لما كان يبين من الأوراق



أن دفاع الطاعن اقتصر بأولى جلسات المحاكمة المنعقدة في ٦ من مايو سنة ١٩٨٠ على الإعراف بأنه تقاضى مقدم إيجار قدره ثمانمائة جنيه لتشطيب المسكن وبأنه هو الموقع على عقد الإيجار ، دون أن يكون ثمة دفاع منه ثابت بالأوراق بأنه وسيط في إبرام عقد الإيجار . فإن تمسكه بهذا الدفاع لأول مرة أمام محكمة النقض بغية الاستفادة من الإعفاء من العقاب المقرر في المادة ٧٧ من القانون لا يكون مقبولا لأنه يقتضى تحقيقاً موضوعياً تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة، ولحل محل مدونات الحكم مما يرشح له ، لما كان ذلك، وكانت عقوبة الغرامة المقررة في المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لجريمة تقاضى مقدم إيجار تعادل مثلى المبلغ المدفوع ، وكان الحكم المطعون فيه قد استبدل بعقوبة الحبس المقضى بها لإبتدائها تغريم الطاعن مائتي جنيه إلى جانب عقوبة الغرامة التي قضت بها محكمة أول درجة والمقدرة بمبلغ ١٦٠٠ ج وهي تعادل مثلى مقدم الإيجار الثابت بمدونات الحكم أن الطاعن تقاضاه فإن الحكم يكون قد عدد العقوبة الحالية دون سند متجاوزا في تقديرها حداها الأقصى المقرر في القانون بما يقتضى نقضه نقضاً جزئياً وتصحيحه بما يتفق وحكم القانون بالاعتصار على عقوبة الغرامة التي قضى بها الحكم المستأنف في هذا الشأن . لما كان ذلك ، وكان المناط في قبول الدعوى المباشرة التي يحركها المدعى بالحق المدني أمام المحكمة الجنائية أن تكون الدعوتان الجنائية والمدنية مقبولتين أمامها وأن تكون مختصة بالدعوى المدنية التبعية، ومن المقرر قانوناً أن رفع الدعوى المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام المحكمة الجنائية - في الأحوال التي يجوز فيها ذلك - يترتب عليه تحريك الدعوى الجنائية تبعاً لها ، وتنعقد الخصومة في تلك الدعوى عن طريق تكليف المهتم بالحضور أمام المحكمة تكليفاً صريحاً. لما كان ذلك ، وكان البين من الأوراق أن المدعى بالحق المدني قد رفع دعواه المدنية بطريق الإدعاء المباشر أمام محكمة قسم ثان الزقازيق الجزئية إستناداً لنص المادة ٢٣٢ من قانون الإجراءات الجنائية وتحركت الدعوى الجنائية تبعاً لها بوصف أن المطعون ضده تقاضى مبلغ ٨٠٠ جنيه مقدم إيجار وهي الجريمة المؤثمة بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ٧٧ ويبين من

مدونات الحكم الابتدائي الذي أخذ الحكم المطعون فيه بأسبابه أن الخصومة انعقدت صحيحة في الدعوى وتم إتصال المحكمة الجزئية بها ففصلت فيها على مقتضى المادة ٣٠٩ من قانون الإجراءات الجنائية وذلك بجلسة ٢٧ من مايو سنة ١٩٨٠ أى قبل تاريخ العمل بالقانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة والذي عمل به إعتباراً من أول يونيه سنة ١٩٨٠ . لما كان ذلك ، فإن نعى الطاعن بعدم قبول الدعويين المدنية والجنائية لتحريكهما بالطريق المباشر أمام محكمة أول درجة وهى غير مختصة بنظر الدعوى المدنية لا يكون مقبولاً ذلك بأن هذا الإجراء قد اتخذ وفصلت المحكمة في الدعوى في ظل قانون ينحوها هذا الحق قبل أن يحظر الإدعاء المدني أمام محاكم أمن الدولة فيما تختص به دون غيرها من قضايا بمقتضى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ ، لأن المقرر أن الأجراء الذي يتم صحيحاً في ظل قانون معين يبقى صحيحاً خاضعاً لأحكام هذا القانون ، ولا يؤثر في صحته صدور قانون جديد يعدل من شروط هذا الإجراء ، لما كان ذلك ، وكان الأصل أن قوانين الإجراءات تسرى من يوم نفاذها على الإجراءات التي لم تكن قد تمت ولو كانت متعلقة بجرائم وقعت قبل نفاذها ، وقد جرى قضاء محكمة النقض على أن القوانين المعدلة للإختصاص تطبق بأثر فوري شأنها في ذلك شأن قوانين الإجراءات ، فإذا عدل القانون من إختصاص محكمة قائمة بنقل بعض ما كانت مختصة بنظره من القضايا طبقاً للقانون القديم إلى محكمة أوجهة قضاء أخرى فإن هذه الجهة الأخيرة تصبح مختصة ، ولا يكون للمحكمة التي عدل إختصاصها عمل بعد نفاذ القانون الجديد ، ولو كانت الدعوى قد رفعت إليها بالفعل طالما أنها لم تنته بحكم بات ، لما كان ذلك ، وإذا كان المشرع قد أنشأ محاكم أمن الدولة بمقتضى القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ المعمول به من أول يونيه سنة ١٩٨٠ ، وأضفى عليها بالمادة الثالثة من هذا القانون إختصاصاً نوعياً بجرائم معينة ، ونص في الفقرة الأخيرة من مادته الخامسة على عدم قبول الإدعاء المدني أمام تلك المحاكم ، فإن هذا المنع ينبغي أن ينصرف بمقتضى

منطق اللزوم العقلي إلى عدم قبول الدعوى المدنية التابعة للدعوى الجنائية في الجرائم التي تختص بها محاكم أمن الدولة والتي ناط بها القانون - دون غيرها - الفصل فيها وبالتالي فإنه يمتنع استمرار السير في الدعوى المدنية في صورتها التبعية في تلك الجرائم التي أصبحت من اختصاص محاكم أمن الدولة وحدها سواء أمام تلك المحاكم أو أمام المحاكم العادية . وذلك لما بين محكمة معينة وبين اختصاصها النوعي بدعاوى معينة من تلازم حتمي . لما كان ذلك فإن التزام قاعدة الأثر الفوري لما نص عليه القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن عدم قبول الإدعاء المدني في الدعاوى التي تختص بها محاكم أمن الدولة الجزئية ومنها جرائم القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ بالنسبة للدعوى الراهنة التي لم يكن قد فصل فيها بعد بحكم بات عند نفاذ القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ يقتضي من المحكمة التي أصدرت الحكم المطعون فيه أن تقضي بعدم اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة وإذ هي لم تفعل وأيدت قضاء الحكم المستأنف في الشق المدني بما ينطوي ضمنا على اختصاصها بالفصل فيها فإن حكمها يكون قد أخطأ تطبيق القانون بما يوجب نقضه وتصحيحه فيما قضى به في الدعوى المدنية .



## جلسة ١٥ من يونية سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنى ، محمد مملوح سالم ومحمد رفيق  
البسطويسى .

(١٥٣)

### الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٣ القضائية

(١) اختلاس • تزوير • اشتراك • حكم « تسببيه • تسبیب معيب » •

إبانة الحكم في مدوناته التي قام عليها قضاء واقعة الدعوى على نحو يكشف عن اختلال فكرته  
عن عناصرها التي دان المحكوم عليه بها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الإستقرار الذي يجعلها  
في حكم الوقائع الثابتة . يعيبه .

(٢) حكم « تسببيه • تسبیب معيب » • اشتراك • اتفاق • ارتباط • نقض  
« أثر النقض » •

إدانة الحكم الطاعن بجرمة الإشتراك في الإختلاس بطريق الاتفاق والمساعدة يوجب  
عليه إظهار عناصر هذا الإشتراك وطريقته وبيان الأدلة على ذلك من واقع الدعوى وظروفها .  
مجرد ترك الطاعن مكانا خاليا في أصول إصالات التوريد وإجراءاته إضافة بخطبه بعد التوريد  
لا يفيد من بذاته الاتفاق كطريق من طرق الإشتراك .  
عدم بيان الحكم ما يدل على إتحادية الطاعن والمتم الآخر على ارتكاب الفعل المتفق عليه .  
قصور .

– نقض الحكم في تهمة يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .

١ – لما كان ما أورده الحكم على السياق المتقدم من اعتبار الطاعن  
الأول فاعلا أصليا في جنابة الاختلاس التي دانه بها ، ثم عودته من بعد إلى  
إعتباره شريكا فيها ثم إنتهاؤه إلى أنه فاعل أصلي في الجريمة تلك ، يدل على  
اضرابه في بيان واقعة الاختلاس – وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد –  
التي أوقع على الطاعنين عقوبتها عملا بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون  
العقوبات ، ويفصح عن أن الواقعة وعناصرها لم تكن مستقرة في ذهن المحكمة

الإستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة ، الأمر الذى يتعذر معه بالتالى على محكمة النقض تبين صحة الحكم من فسادة .

٢ - لما كان الحكم قد دان الطاعن الثانى بجريمة الاشتراك فى الاختلاس بطريق الاتفاق والمساعدة ، على النحو السالف بيانه فقد كان عليه أن يستظهر عناصر هذا الاشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة الدالة على ذلك بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها ، وذلك من واقع الدعوى وظروفها ، بيد أن ما أورده الحكم من مجرد ترك الطاعن مكانا خاليا فى أصول إيصالات التوريد وإجرائه إضافة بخط يده بعد التوريد . لا يفيد فى ذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك ، إذ يشترط فى ذلك أن تتحد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهو ما لم يدلل الحكم على توافره ، كما لم يثبت فى حق الطاعن الثانى توافر الاشتراك بأى طريق آخر حدده القانون ، وهو ما يعدو معه الحكم قاصر البيان . لما كان ما تقدم قصورا ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصرا يعيبه بما يكفى لنقضه بالنسبة للطاعنين معا ، وبالنسبة لجميع التهم المسنده اليهما لأن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها - وهى جناية اختلاس المال العام - عملا بالمادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين .

المتهم الأول : بصفته موظفا عموميا وكاتب جمعية برهمتوش الزراعية التعاونية ، اختلس مبلغ خمسة آلاف جنيه المملوك لبنك التسليف الزراعى والتعاونى - فرع السنبلادين والتى وجدت فى حيازته بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع وقد ارتبطت هذه الجناية بثلاث جنابات أخرى هى أنه فى الزمان والمكان سالتى الذكر : أ - اشترك بطريق التحريض والإنفاق والمساعدة مع المتهم الثانى فى ارتكاب تزوير فى محركات لإحدى المؤسسات التى تساهم الدولة فى مالها هى إستثمارات ٢٤ حسابات أرقام ٤٧٥١٧٩ ، ١١٩١٥٨ ، ١١٩١٥٩ الصادرة من بنك التسليف الزراعى

والتعاوني فرع السنبلاوين بجعل واقعة مزورة في صورته واقعة صحيحة حال تحريرها المختص بوظيفته بأن حرض على ترك فراغات أثناء تحرير تلك الاستمارات واتفق معه على إضافة عبارات تحمل مبالغ مالية مضافة إلى المبالغ الصحيحة الموردة في أصول هذه الاستمارات دون صدرها وساعده بأن قدم له أصول تلك الاستمارات بعد تمام التوريد والمراجعة لإضافة عبارات تتضمن توريد مبالغ مالية على غير الحقيقة على النحو اثبات بها فتحت الجريمة بناء على هذا التحريض والافتقار بالمساعدة مع آخر . (ب) اشترك بطريق التحريض والافتقار والمساعدة مع آخر مجهول في ارتكاب تزوير في محررات لإحدى الجمعيات التعاونية (الجمعية التعاونية الزراعية برهمتوش) هي إيصالات (٥) جمعيات رقم ٢٧٦٧٩ المؤرخ ٩-١٢-٧٥ ورقم ٢٧٦٩٦ المؤرخ ٢٥-١٢-٧٥ وكان ذلك بجعل واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة مع علمه بتزويرها وبوضع إمضاءات مزورة بأن أثبت بها على خلاف الحقيقة إستلام ..... رئيس حسابات الجمعية لمبالغ لتوريدها لفروع البنك ووقع عليها ذلك المجهول بتوقيع نسبه زوراً لـ ... فتحت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الإفتقار وتلك المساعدة . (ج) استعمل المحررات سالفة الذكر بأن قدمها إلى بنك التسليف الزراعي والتعاوني مع علمه بتزويرها الأمر المنطبق على المواد ٤٠ / ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤١ ، ٢١٣ مكرراً و ٢ من قانون العقوبات و ٢٦ من القانون ٥١ / ٦٦ في شأن الجمعيات التعاونية الزراعية .

المتهم الثاني : اشترك مع المتهم الأول بطريقي التحريض والإفتقار في ارتكاب جناية الاختلاس المنسوبة إليه بأن حرضه واتفق معه على اختلاس الأموال سالفة الذكر على النحو المبين بالتحقيقات فتحت الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الإفتقار .

٢ - بصفته موظفاً عمومياً موظف ببنك التسليف الزراعي والتعاوني فرع السنبلاوين ارتكب تزويراً في محررات إحدى المؤسسات المعتمدة قانوناً ذات نفع عام هي استمارات ٢٤ حسابات أرقام ٤٨٥١٧٩ : ١١٩١٥٨ ،



١١٩١٥٩ الصادرة من بنك التسليف الزراعى والتعاونى فرع السنبلاوين بجعل واقعة مزورة فى صورة واقعة صحيحة جال تحريرها المختص بوظيفته بأن ترك فراغات أثناء تحريرها وقبل تقديمها لخزينة البنك للتوريد والمراجعة ثم قام بملء هذه الفراغات بعد التوريد المراجعة بعبارات تحمل مبالغ مالية فى أصول تلك الإستثمارات دون صورها على النحو اثنابت بها .

وأحالتهم إلى محكمة أمن الدولة العليا لمعاقبتهم بمقتضى مواد الإتهام .

ومحكمة أمن الدولة العليا بالمنصورة قضت حضوريا بحبس كل من ..... بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمهما متضامنين مبلغ خمسة آلاف جنيه والزامهما برد مبلغ ٣٩١٥,٤٧٣ جنيه وبغزلهما من وظيفتهما .

فطعن المحكوم عليهما فى هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## الحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دان أولهما بجرائم اختلاس مال عام والاشتراك فى تزوير محررات لبنك التسليف الزراعى والتعاونى وإحدى الجمعيات المعتبرة قانونا ذات نفع عام ، واستعمال هذه المحررات مع العلم بتزويرها ودان ثانيهما بجريمتى الاشتراك فى اختلاس مال عام وتزوير محررات بنك التسليف الزراعى والتعاونى ، قد شابه الإضطراب والقصور فى التسبيب ، ذلك بأنه اعتبر الطاعن الأول فاعلا أصليا فى جريمة الاختلاس التى دانه بها ، ثم عاد من بعد واعتبره شريكا فيها ، كما جاء مبهما مجملا فى أسبابه إذ اعتبر الطاعن الثانى شريكاً فى جريمة الاختلاس تلك دون أن يدلل على اشتراكه فيها ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى وقوله أن واقعات الدعوى حسبما حصلتهما المحكمة من الاطلاع على ملفاتها ومادار بالجلسة ، تتمثل فى أنه خلال المدة من ٣-١٢-١٩٧٥ حتى ٢٧-١٢-١٩٧٥

بدائرة مركز السنبلاوين ، اتفق كل من ..... الكاتب بجمعة برهمتوش التعاونية الزراعية و ..... الموظف ببنك التسليف فرع السنبلاوين على اختلاس مبلغ خمسة آلاف جنيه مملوكة لبنك التسليف الزراعي والتعاوني فرع السنبلاوين ، كانت في حيازة أولها بسبب وظيفته ، وذلك بأن اتفق أولها مع مجهول على ارتكاب تزوير في إيصال «٥» جمعيات رقمي ٢٧٦٧٩ في ٩-١٢-١٩٧٥ و ٥٧٦٩٦ في ٢٥-١٢-١٩٧٥ بأن أثبت بهما على خلاف الحقيقة إستلام ..... رئيس حسابات الجمعية ، المبالغ المقيدة بها لتوريدها لفرع البنك ، ووقع عليها بإمضاء مزور عليه ، وقام الثاني بإرتكاب تزوير في إستمارات (٢٤) حسابات أرقام ٤٧٥١٧٩ ، ١١٩١٥٨ ، ١١٩١٥٩ ، بترك فراغات أثناء تحريرها وإضافة مبالغ في أصولها دون صورها بلغت جملتها خمسة آلاف جنيه المختلصة بمعرفتهما ، واستعملا هذه المحررات المزورة بأن قدمها المتهم الأول لبنك التسليف كمستندات صرف مع علمه بتزويرها وبعد أن أورد الحكم على ثبوت الواقعة لديه على هذه الصورة أدلة مستمدة مما شهد به ..... مراقب المراجعة الحسابية ببنك التسليف بالدقهلية وما اعترف به المتهم الثاني من تركه مسافة فارغة عند تحرير الإيصالات ٢٤ حسابات ، وما قرره المتهم الأول بالتحقيقات بمسئوليته عن خزينة الجمعية والتوريد للبنك للمبالغ المحصلة وأخذه جزءاً من المبلغ المختلس ، عرض موقف كل من الطاعنين في الإتهام بقوله « أن المحكمة ترى من اعتراف المتهم الأول بأخذه مبلغ ألف جنيه من المبلغ المختلس دليلاً يبنى على إشتراكه في عملية الاختلاس ، وإلا لما أخذ هذا المبلغ خاصة وقد ثبت تزوير بتوقيع ..... على إيصال «٥» جمعيات وهو المسئول عنه وعن تحريره ، مما يدحض دفاعه ، كما وأنه بالنسبة للمتهم الثاني ، فإن عترافة بترك مكان خال في أصول إيصالات التوريد وأنه أجرى بخط يده إضافة بها بعد التوريد ، للدليل يقيني لدى المحكمة على إشتراكه واتفاقه مع المتهم الأول على اختلاس هذه المبالغ التي بلغت خمسة آلاف جنيه في الإيصالات ٢٤ حسابات الثلاث وارتكاب كل منهما

لنجرأتم المستندة إليه « ثم خلص الحكم من كل ما تقدم إلى القول « أنه لما تقدم  
فقد ثبت يقينا لدى المحكمة أن : ١ - ..... ٢ - ..... ،  
خلال المدة من ٣-١٢-١٩٧٥ حتى ٢٧-١٢-١٩٧٥ بدائرة مركز  
السنبلاوين محافظة الدقهلية : المتهم الأول : بصفته موظفا عموميا كاتب  
بجمعية برهمنوش الزراعية التعاونية ، اختلس مبلغ خمسة آلاف جنيه المملوكة  
لبنك التسليف الزراعي والتعاوني فرع السنبلاوين والتي وجدت في حيازته  
بسبب وظيفته حالة كونه من الأمانة على الودائع وقد رتببت هذه  
الجناية بثلاث جنایات أخرى ، هي أنه في الزمان والمكان سألني الذكر :  
(أ) ..... (ب) ..... (ج) ..... »

المتهم الثاني : ١ - إشتراك مع المتهم الأول بطريق الاتفاق والمساعدة في  
ارتكاب جناية الاختلاس المنسوبة إليه بأن اتفق معه على اختلاس الأموال  
سالفة الذكر وساعده على النحو المبين بالتحقيقات فتمت الجريمة بناء على  
هذا الاتفاق وتلك المساعدة . ٢ - ..... ولما كان ما أورده الحكم  
على السياق المتقدم من اعتبار الطاعن الأول فاعلا أصليا في جناية الاختلاس  
التي دانه بها ، ثم عودته من بعد إلى إعتباره شريكا فيها ثم إنتهاؤه إلى أنه  
فاعل أصلي في الجريمة تلك ، يدل على اضطرابه في بيان واقعة الاختلاس  
وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد - التي أوقع على الطاعنين عقوبتها عملا  
بالفقرة الثانية من المادة ٣٢ من قانون العقوبات ، ويفصح عن أن الواقعة  
وعناصرها لم تكن مستقرة في ذهن المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم  
الوقائع الثابتة ، الأمر الذي يتعذر معه بالتالي على محكمة النقض تبين صحة  
الحكم من فساد . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد دان الطاعن الثاني بجريمة  
الإشتراك في الاختلاس بطريق الاتفاق والمساعدة ، على النحو السالف بيانه  
فقد كان عليه أن يستظهر عناصر هذا الإشتراك وطريقته وأن يبين الأدلة  
الدالة على ذلك بيانا موضحا ، ويكشف عن قيامها ، وذلك من واقع الدعوى  
وظروفها ، بيد أن ما أورده الحكم من مجرد ترك الطاعن مكانا خاليا في  
أصول إيصالات التوريد وإجراءاته إضافة بخط يده بعد التوريد ، لا يفيد



في ذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك ، إذ يشترط في ذلك أن تتحدد النية على ارتكاب الفعل المتفق عليه ، وهو ما لم يدلل الحكم على توافره ، كما لم يثبت في حق الطاعن الثاني توافره الاشتراك بأي طريق آخر حددته القانون ، وهو ما يندر معه الحكم قاصر البيان . لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يكفي لنقضه بالنسبة للطاعنين معاً ، وبالنسبة لجميع التهم المسندة إليهما لأن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها — وهي جنابة إختلاس المال العام — عملاً بالمادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات . وذلك دون حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن .

## جلسة ٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار ، محمد الصوفي ، مسعد الساعى وأحمد سفيان .

( ١٥٤ )

### الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٣ القضائية

(١) مستشار الإحالة • أمر إحالة • بطلان • نقض • « أسباب الطعن •  
• مالا يقبل منها » •

إغفال أمر الإحالة الصادر من مستشار الإحالة لسن المتهم وصناعته . لا بطلان . العلة  
في ذلك ؟ المادة ١٦٠ ج .

(٢) نيابة عامة • أمر إحالة • بطلان • تحقيق • نقض • « أسباب الطعن •  
• مالا يقبل منها » •

أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع هو مرحلة من مراحل التحقيق .  
بطلان أمر الإحالة . لا يميز لمحكمة الموضوع إعادته إلى جهة التحقيق التي أصدرته مادامت  
الدعوى في حوزتها .

(٣) اثبات • بوجه عام • « شهود » • حكم • « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها بما تطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى .  
وزن أقوال الشهود . موضوعي .  
أخذ المحكمة . بأقوال شاهد . مفاده . إطراحها بجمع . الاعتبار التي ساقها الدفاع لحملها  
على عدم الأخذ بها .

(٤) تلبس • تفتيش • « التفتيش بغير إذن » • حكم • « تسببيه • تسبیب  
غير معيب » • مواد مخدرة •

تقدير قيام أو إنتفاء حالة التلبس . موضوعي .

(٥) محكمة الموضوع • « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات • « بوجه عام » •  
قصد جنائي • حكم • « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

أخذ المحكمة بأقوال الشاهد سنداً لنسبة الخدر لمتهم . لا يمنعها من عدم الأخذ بها في خصوص  
قصد الإتجار .

١ - إغفال أمر الإحالة الصادر من مستشار الإحالة لسن المتهم وصناعته لا يؤدي إلى بطلانه بإعتبارهما ليسا من البيانات الجوهرية في هذا الأمر ذلك أن القانون استهدف من اشتراط البيانات الواردة في المادة ١٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية تحقيق غايتين هما تحديد شخصية المتهم الصادر بشأنه الأمر وتحديد التهمة الموجهة إليه وهو ما يتحقق بذكر اسم المتهم والواقعة المنسوبة إليه ووصفها القانوني .

٢ - إبطال أمر إحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد اتصالها بها يقتضى إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو غير جائز بإعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى إطراح الدفع ببطلان أمر الإحالة يكون قد أصاب صحيح القانون ولا وجه للنعي عليه في هذا الخصوص .

٣ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله منزلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب . وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به .

٤ - من المقرر أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة .

٥ - لما كان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من ساطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يكفي لإستاد واقعة إحراز الجرائم المخدرة لدى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الإتيان دون أن يعد ذلك تناقضا في حكمها . ومن ثم فإن ما يشبه الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله .



## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا . وأحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمة طبقا للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ / ١ : ٢ ، ٣٧ / ١ : ٣٨ . ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ / الملحق بالقانون الأول بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة خمس سنوات وبتغريمه ألف جنيه وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط وذلك بإعتباره أحرز وحاز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

## الحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة وإحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد انطوى على بطلان في الإجراءات وشابه تناقض وقصور في التسيب وفساد في الاستدلال ذلك بأن الدفاع تمسك ببطلان أمر الإحالة لخلوه من سن المتهم وصناعته إلا أن الحكم رد عليه ردًا غير سديد في القانون ، وأطرح الحكم دفعه ببطلان إجراءات القبض والتفتيش بما لا يسوغ إطراحة ويخالف صحيح القانون ، هذا إلى أن الحكم استدل على صحة الواقعة وثبوتها في حق الطاعن ركونا إلى تحريات ضابطة الواقعة إلا أنه لم يعتد بها عند التحدث عن قصد الاتجار في المواد المخدرة ونفى توافر هذا القصد في حق الطاعن كل ذلك مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة

من أقوال المقدم ... .. الضابط بقسم مكافحة مخدرات القاهرة وما جاء بتقرير المعامل الكيماوية عن تحليل المادة المضبوطة وهي أدلة سائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكان إغفال أمر الإحالة الصادر من مستشار الإحالة لسن المتهم وصناعته لا يؤدي إلى بطلانه باعتبارهما ليسا من البيانات الجوهرية في هذا الأمر ذلك أن القانون يستهدف من اشتراط البيانات الواردة في المادة ١٦٠ من قانون الإجراءات الجنائية تحقيق غايتين هما تحديد شخصية المتهم الصادر بشأنه الأمر وتحديد التهمة الموجهة إليه وهو ما يتحقق بذكر اسم المتهم والواقعة المسبوبة إليه ووصفها القانوني ، هذا فضلا عن أن إبطال أمر الإحالة الدعوى إلى محكمة الموضوع بعد اتصالها بها يقتضي إعادتها إلى مرحلة الإحالة وهو غير جائز باعتبار تلك المرحلة لا تخرج عن كونها جهة تحقيق فلا يجوز إعادة الدعوى إليها بعد دخولها في حوزة المحكمة ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه إذ خلص إلى إطراح الدفع ببطلان أمر الإحالة يكون قد أصاب صحيح القانون ولا وجه للنعي عليه في هذا الخصوص ، لما كان ذلك وكان من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تكون عقيدتها مما تطمئن إليه من أدلة وعناصر الدعوى وأن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، وهي متى أخذت بشهادتهم فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، وكان من المقرر أيضاً أن القول بتوافر حالة التلبس أو عدم توافرها هو من المسائل الموضوعية التي تستقل بها محكمة الموضوع بغير معقب عليها ما دامت قد أقامت قضاءها على أسباب سائغة . لما كان ذلك ، وكان مفاد ما أثبتته الحكم بيانا لواقعة الدعوى وإبراداً لمؤدي ما شهد به الضابط الذي باشر إجراءاتها أنه قام بما قام به التزاما بواجبه في إتخاذ ما يلزم من الاحتياط للكشف عن جريمة حيازة وإحراز مخدر وضبط المتهم فيها ، وهو ما يدخل في صميم اختصاصه بوصفه من مأموري الضبط القضائي ، إذا اتصل به أحد المرشدين أثناء تواجده بديوان قسم الزيتون - وأبلغه بأن الطاعن -

الذى ذكر له أوصافه سيتواجد في الساعة والنصف من صباح اليوم التالي بجوار محطة سكة حديد حلمية الزيتون على امتداد شارع عبد الرحمن جراحة وفي حوزته جواهر مخدرة وقبل ميعاد الغروب بقليل ينتقل إلى المكان المحدد حيث أبصره الطاعن قادما صوبه ، وما أن شاهده هذا الأخير حتى ألقي بيده النقي لفاقة من ورق الصحف تتبعها ببصره حتى استقرت أرضاً فالتقطها ونفضها تبين أن بداخلها مخدر الحشيش فقام بضبطه . فإن ما فعله يكون مشروعاً يصح أخذ الطاعن بنتيجته متى اطمأنت المحكمة إلى حصوله ، وإذا كان الحكم قد استدل على قيام حالة التلبس بالجريمة التي تجبز القبض على كل من ساهم في ارتكابها ، وتبيح تفتيشه بغير إذن النيابة ، وكان العلم المسبق بارتكاب الجريمة لا ينفي قيام حالة التلبس بها إذا ما توافرت شروطها فإن ما أورده الحكم تدليلاً على توافر حالة التلبس ورداً على ما دفع به الطاعن من عدم توافر هذه الحالة من بطلان القبض والتفتيش يكون كافياً وسائغاً في الرد على الدفع ويتفق وصحيح القانون ، ومن ثم يكون النعي على الحكم في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه ليس ما يمنع محكمة الموضوع بما لها من سلطة تقديرية من أن ترى في تحريات وأقوال الضابط ما يكفي لإسناد واقعة إحراز الجواهر المخدرة لدى الطاعن ولا ترى فيها ما يقنعها بأن هذا الإحراز كان بقصد الإتجار دون أن يعد ذلك تناقضاً في حكمها ، ومن ثم فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون في غير محله ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
فوزى أحمد الملوك ، محمد عبد الرحيم نافع ، محمد أحمد حسن والسيد عبد المجيد العشري .

( ١٥٥ )

### الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٥٣ القضائية

(١) قانون « تطبيقه » • غرفة مشورة • حكم « بطلان الحكم » • تصحيح الحكم . نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • غرامة • مواد مخدرة •  
حق المحكمة منعقدة في غرفة مشورة في تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ مادي مع التأشير  
بالأمر بالتصحيح على هامش الحكم .  
مثال في تصحيح مقدار غرامة .

(٢) تلبس • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •  
تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس . موضوعي .  
(٣) حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » • اثبات « شهود » . نقض « أسباب  
الطعن • مالا يقبل منها » •  
عدم التزام الأحكام بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .  
تجزئة الدليل . جائزة .  
تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها . متى لا يعيب الحكم ؟ .  
الجدل الموضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى لا يجوز إثارتها أمام  
محكمة النقض .

١ - لما كان قانون الإجراءات الجنائية قد أجاز في المادة ٣٣٧ -  
المعدلة بالقانونين رقمي ١٠٧ لسنة ١٩٦٧ و ١٧٠ لسنة ١٩٨١ للمحكمة منعقدة في  
غرفة المشورة تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ مادي مع التأشير بالأمر بالتصحيح  
على هامش الحكم . و كان مفاد التصحيح الذي أجرته المحكمة على النحو المتقدم أنها  
اعتبرت أن ما ورد بنسخة الحكم الأصلية في صدد مقدار الغرامة المقضى

بها على الطاعن مرده مجرد خطأ مادي من الكاتب عند التدوين فقامت بتصحيحه بمقتضى الحق المخول لها في القانون ، ومن ثم فإن نعى الطاعن ببطلان الحكم المطعون فيه يضحى ولا محل له .

٢ - من المقرر أن تقدير الظروف التي تلابس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها مادامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها .

٣ - لما كان من المقرر أن الأحكام . بحسب الأصل ، لا تلتزم بأن تورده من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تجزى الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح ما لا تثق فيه منها إذ مرجع الأمر في هذا الشأن إلى اقتناعها هي وحدها ، و كان تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصاً سائغاً لا تناقض فيه ما دام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته ، كما هو الحال في الطعن المائل ، وإذ كان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم من أقوال شهود الإثبات له أصل ثابت بالأوراق فإن ما يثيره في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أحرز بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرًا مخدرًا ( حشيشاً ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وأمرت بإحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيود الوصف الواردة في قانوننا . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضوره بعملاً بالمواد ٢٥١ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٢ من القانون ١٧٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦

والبند ٥٧ من الجدول الأول الملحق بالقانون الأول بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ .

### المحكمة

حيث أن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة إحراز جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي ، فقد شابه البطلان والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه ثبت من محضر الجلسة أن المحكمة قضت بسجن المتهم - الطاعن - ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة في حين أن النسخة الأصلية للحكم أثبت بها أن الغرامة المحكوم بها ثلاثة آلاف جنيه ، كما أقفل الحكم الرد على دفاع الطاعن ببطلان الإجراءات التي اتخذها مأمور الضبط القضائي وببطلان القبض والتفتيش لانتفاء حالة التلبس وأفصح عن أطمئنانه لأقوال شاهدي الإثبات دون أن تبين المحكمة الأقوال التي اطمأنت إليها وتلك التي أطرحها ، ورغم تناقض هذه الأقوال ، وكل ذلك مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من محضر جلسة المحاكمة المؤرخ ١٦ من يناير سنة ١٩٨٢ أن المحكمة أصدرت حكمها حضوريا بمعاقبة الطاعن بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة الجوهر المخدر المضبوط ، كما يبين من نسخة الحكم الأصلية أن العقوبة المقضى بها على الطاعن هي السجن لمدة ثلاث سنوات والغرامة البالغ قدرها ثلاثة آلاف جنيه والمصادرة ، وقد ذيلت نسخة الحكم بقرار من المحكمة بتصحيح منطوق الحكم بجعل الغرامة المقضى بها على الطاعن خمسمائة جنيه : لما كان ذلك ، وكان قانون الإجراءات الجنائية قد أجاز في المادة ٣٣٧ - المعدلة بالقانونين رقمي ١٠٧ لسنة ١٩٦٢ ، ١٧٠ لسنة ١٩٨١ للمحكمة منعقدة في غرفة المشورة تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ مادي مع التأشير بالأمر بالتصحيح على هامش الحكم ، وكان مفاد التصحيح الذي أجرته المحكمة على النحو المتقدم أنها اعتبرت أن ما ورد بنسخة الحكم الأصلية في صدد مقدار الغرامة المقضى بها على الطاعن



مرده مجرد خطأ مادي من الكاتب عند العلوين فقامت بتصحيحه بمقتضى الحق المخول لها في القانون ، ومن ثم فإن نعى الطاعن ببطلان الحكم المطعون فيه يضحى ولا محل له . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته عليها ، مستمدة من أقوال شاهدي الإثبات وما ثبت من تقرير المعامل الكيميائية . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفع المبدى من الطاعن ببطلان القبض والتفتيش وما تلاه من إجراءات ورد عليه في قوله « بأن حالة التلبس قائمة في حق المتهم من دخوله الغرفة وتحديثه مع الرقيب السرى حالة إخراج لفاة سلوفانية من ملابسها لعرضها على المذكور وهي بيده فالتى القبض عليه وضبطه متلبسا وفي حوزته الجواهر المخدر المضبوط والمحكمة تطمئن إلى توافر حالة التلبس في حقه » ولما كان من المقرر أن تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها وتقدير كفاية هذه الظروف لقيام حالة التلبس أمر موكل إلى محكمة الموضوع دون معقب عليها ما دامت الأسباب والاعتبارات التي بنت عليها هذا التقدير صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي أنهت بها ، وهو ما لم يخطئ الحكم في تقديره ، ومن ثم فإن ما يشره الطاعن في شأن ذلك يكون غسير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الأحكام ، بحسب الأصل ، لا تلتزم بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها ولها أن تجزى الدليل المقدم لها وأن تأخذ بما تطمئن إليه من أقوال الشهود وتطرح مالا تثق فيه منها إذ مرجع الأمر في هذا الشأن إلى اقتناعها هي وحدها ، وكان تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته مادام قد استخلص الحقيقة من أقوالهم استخلاصا سائغا لا تناقض فيه . ومادام لم يورد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته ، كما هو الحال في الطعن المائل ، وإذا كان الطاعن لا يجادل في أن ما حصله الحكم من أقوال شاهدي الإثبات له أصل ثابت بالأوراق فإن ما يشره في هذا الوجه ينحل إلى جدل موضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى مما لا يجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم . فإن الطعن برمته يكون على غسير أساس متعين الرفض .

## جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار - عادل برهان نور رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
فوزى المملوك ، محمد عبد الرحيم نافع ، محمد أحمد حسن والسيد عبد الحميد العشري .

( ١٥٦ )

### الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٥٣ القضاية

وصف التهمة • محكمة الموضوع « سلطتها في تعديل وصف التهمة » • دفاع  
« الإخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • الإضرار العمد بأموال الدولة • جمارك •  
موظفون عموميون • تهريب جمركي • جريمة « أركانها » •

تغير المحكمة التهمة من الشروع في الإضرار عمداً بأموال الجهة التي يعمل بها المتهم. إلى التسبب  
بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموالها . هو تعديل في التهمة نفسها بإسناد عنصر جديد إليها هو  
إهمال المتهم . وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل .

لما كان البين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف  
أنه بصفته موظفاً عاماً ( معاون بجمرك المنافذ ببور سعيد ) شرع في الإضرار  
عمداً بأموال الجهة التي يعمل بها بأن شرع في تهريب بضائع أجنبية بدون  
سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها حالة كونه منوطاً به تقدير تلك الرسوم  
والعمل على تحصيلها وأوقف أثر الجريمة لسبب لادخل لإرادته فيه هو  
ضبطه والجريمة متلبساً بها وطلبت معاقبته طبقاً للمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١١٨ ،  
١١٨ مكرراً ، ١١٩ ، ١١٩ مكرراً أ من قانون العقوبات - وقد انتهى الحكم  
المطعون فيه إلى أدانة الطاعن بوصف أنه وهو موظف عام ( معاون بجمرك  
المنافذ ببور سعيد ) - تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال الجهة التي  
يعمل بها بأن أهمل في الإشراف على تحميل السيارة المملوكة لشركة النيل العامة

للطرق والكبارى بالبراميل الفارغة مما ترتب عليه إخفاء بضائع بداخلها لم تسدد عنها الرسوم الجمركية الأمر المنطبق على المادة ١١٦ مكرراً من قانون العقوبات ، وقد دانت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون أن تلتفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساسه . لما كان ذلك ، وكان هذا التعديل ينطوي على نسبة الإهمال إلى الطاعن وهو عنصر لم يرد في أمر الإحالة يتميز عن ركن تعمد الأضرار الذى أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية ، وكان هذا التغيير الذى أجرته المحكمة في التهمة من تعمد الإضرار إلى الخطأ الذى ترتب عايه ضرر جسيم ، ليس مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراؤه بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية وإنما هر تعديل في التهمة نفسها بإسناد عنصر جديد إلى التهمة لم يكن رارداً في أمر الإحالة وهو عنصر إهمال المتهم في الإشراف على تحميل السيارة مما أتاح فرصة إخفاء البضاعة بداخلها في غفلة منه ، الأمر الذى كان يتعين معه على المحكمة لفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل . وهى إذا لم تفعل فإن حكمها يكون مشوباً بإخلال حق الدفاع لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقى ما يثيره الطاعن في طعنه .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولاً : بصفته موظفاً عاماً (معاون بجمرك الميناء ببور سعيد) شرع في الإضرار عمداً بأموال الجهة التى يعمل بها بأن شرع في تهريب بضائع أجنبية بدون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها حالة كونه منوطاً به تقدير تلك الرسوم والعمل على تحصيلها وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبساً بها . ثانياً : اشترك مع آخرين بطريقى التحريض والإتفاق في ارتكاب الجريمة سالفة الذكر بأن حرصاه واتفقا معه على تهريب البضائع الأجنبية المبيته بالتحقيقات



دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها فتتم الجريمة بناء على هذا التحريض وذلك الاتفاق . ثالثاً : بأنه والآخرين شرعوا في تهريب البضائع الأجنبية المبينة بالتحقيقات بقصد الاتجار فيها دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادتهم فيه هو ضبطهم متلبسين بالجريمة ، وأمرت بإحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم بالمواد ٤٠ / ١ ، ٢ ، ٤١ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ ، ١١٦ مكرراً ، ١١٨ ، ١١٨ مكرراً ، ١١٩ مكرراً من قانون العقوبات والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٢١ ، ١٢٢ / ٢٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٤ مكرراً من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جنايات بورسعيد قضت بحضور يا عملاً بالمادة ١١٦ مكرراً ١ / من قانون العقوبات والمادة ٣٠٤ أ . ج : بمعاينة المتهم ( الطاعن ) بالحبس مع الشغل مدة ثلاثة أشهر عن التهمة الأولى المسندة إليه وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات تبدأ من يوم النطق به على أن يكون الإيقاف شاملاً لجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم وبرأته عن التهمة الثانية المسندة إليه وذلك بوصف أنه وهو موظف عام «معاون بجمرك المنافذ ببورسعيد» تسبب بخططه في إلحاق ضرر جسيم بأموال الجهة التي يعمل بها بأن أهمل في الإشراف على تحميل السيارة المملوكة لشركة النيل العامة للطرق والكباري بالبراميل الفارغة مما ترتب عليه إخفاء بضائع بداخلها لم تسدد عنها الرسوم الجمركية . ثانياً : شرع في تهريب البضائع الأجنبية المبينة بالتحقيقات بقصد الاتجار دون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبساً بها .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ :

## المحكمة

حيث إنه مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه أدخل بحقه في الدفاع - ذلك بأن المحكمة دانتته بجرمة التسبب خطأ في إلحاق ضرر جسيم بأموال الجهة التي يعمل بها ، بدلاً من تهمة الشروع في الإضرار العمد بأموال تلك الجهة - وهي التهمة التي وجهتها إليه النيابة العامة والتي جرت المرافعة على أساسها - دون أن تنبه المحكمة الدفاع إلى هذا التعديل مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه «بصفته موظفا عاما ( معاونا بجمرك المنافذ ببيور سعيد ) شرع في الإضرار عمداً بأموال الجهة التي يعمل بها بأن شرع في تهريب بضائع أجنبية بدون سداد الرسوم الجمركية المستحقة عليها حالة كونه منوطاً به تقدير تلك الرسوم والعمل على تحصيلها وأوقف أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه هو ضبطه والجريمة متلبساً بها، وطلبت معاقبته طبقاً للمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ١١٨ ، ١١٨ ، مكرراً ، ١١٩ ، ١١٩ مكرراً أمن قانون العقوبات - وقد انتهى الحكم المطعون فيه إلى إدانة الطاعن بوصف أنه «وهو موظف عام ( معاونا بجمرك المنافذ ببيور سعيد ) - تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال الجهة التي يعمل بها بأن أهمل في الإشراف على تحميل السيارة المملوكة لشركة النيل العامة للطرق والكباري بالبراميل الفارغة مما ترتب عليه إخفاء بضائع بداخلها لم تسدد عنها الرسوم الجمركية» الأمر المنطبق على المادة ١١٨ مكرراً من قانون العقوبات ، وقد دانت المحكمة الطاعن بهذا الوصف دون أن تلفت نظر الدفاع إلى المرافعة على أساسه . لما كان ذلك ، وكان هذا التعديل ينطوي على نسبة الإهمال إلى الطاعن وهو عنصر لم يرد في أمر الإحالة يتميز عن ركن تعمد الإضرار الذي أقيمت على أساسه الدعوى الجنائية ، وكان هذا التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة من تعمد الإضرار إلى الخطأ الذي ترتب عليه ضرر جسيم ، ليس مجرد تغيير في

وصف الأفعال المستندة إلى الطاعن في أمر الإحالة مما تملك المحكمة إجراؤه  
بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية  
وإنما هو تعديل في التهمة نفسها بإسناد عنصر جديد إلى التهمة لم يكن وارداً  
في أمر الإحالة وهو عنصر إهمال المتهم في الإشراف على تحميل السيارة  
مما أتاح فرصة إخفاء البضاعة بداخلها في غفلة منه ، الأمر الذي كان يتعين  
معه على المحكمة لفت نظر الدفاع إلى ذلك التعديل ، وهي إذا لم تفعل فإن  
حكمها يكون مشوباً بالإخلال بحق الدفاع. لما كان ماتقدم ، فإنه يتعين نقض  
الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث باقي ما يشير به الطاعن في  
طعنه .

---



## جلسة ٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار/قيس الرأى عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد أحمد حمدي ، أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا ومقبل شاكر .

( ١٥٧ )

### الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ القضائية

(١) حكم « وضعه واصدأره » « تسببيه » تسبیب غیر معيب »  
عدم رسم القانون شكلا خاصاً لمصياغة الحكم. كفاية أن يكون مجموع ما أورده الحكم مؤدياً  
إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .

(٢) مواد مخدرة • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه » تسبیب غیر معيب » •  
قصد جنائي • اثبات « بوجه عام » • نقض « أسباب الطعن » مالا يقبل منها •  
كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كما يكون حائزاً لها . ولو أحرزها مادياً  
شخصاً غيره .

تحدث الحكم إستقلالاً عن ركن حيازة المخدر. غير لازم . كفاية أن يكون فيها أورده ما يكفي  
للدلالة على قيامه .

(٣) دفع « الدفع بطلان الاجراءات » • بطلان • نقض « الصفة في الطعن »  
« أسباب الطعن » مالا يقبل منها •

« لا صفة لغير من وقع في حقه الإجراء الباطل في أن يدفع ببطلانه . ولو كان يستفيد منه .  
أساس ذلك ؟ »

(٤) مواد مخدرة • حكم « تسببيه » تسبیب غیر معيب » • محكمة الموضوع  
« سلطتها في تقدير الدليل » • نقض « أسباب الطعن » مالا يقبل منها •

إيراد الحكم في بيانه لأقوال الشهود ما يفيد توافر قصد الإتجار في المخدرات إنتهاءً من بعد  
إلى إكتناعه بعدم توافر هذا القصد. لا يعيبه .

التناقض الذي يوجب الحكم ، ما هيته ؟

(٥) مواد مخدرة • قصد جنائي • حكم • تسببيه • تسبب غير معيب • جريمة « أركانها » •

ثبوت علم الجاني بأن ما يحزره أو يحوزه . أو ينقله مخدراً يتوافر به القصد الجنائي في تلك الجرائم . إظهار هذا القصد . موضوعي .

(٦) دفع « الدفع بصلور الاذن بعد الضبط والتفتيش » • تفتيش « اذن التفتيش » •

الدفع بصلور إذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . موضوعي . كفاية إلمثنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن . ردا عليه .

(٧) طعن « المصلحة في الطعن » • نقض « المصلحة في الطعن » •

نفي الطعن على الحكم بشأن مصادرة السيارة التي كان بها المخدر لأنها مملوكة لغيره وأنه سائقها . لا مصلحة له فيه . أساس ذلك .

١ — من المقرر أن القانون لم يرسم شكلاً خاصاً بصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها — فتي كان ما أورده الحكم — كما هو الحال في الدعوى المطروحة — كافياً في تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما استخلصته المحكمة كان ذلك محققاً لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ — من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرزاً للمادة المضبوطة بل يكفي لإعتبار ذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره ، ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

٣ — من المقرر أنه لا صفة لغير من وقع في حقه الإجراء أن يدفع بطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفاع لا حق لوجود الصفة فيه .

٤ — لما كان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة وأن أورد على لسان الضباط شهود الإثبات أن الطاعنين

یتجران بالمادة المخدرة إلا أن البین من أسبابه أنه حصل مؤدی أدلة الثبوت فی الواقعة كما هی قائمة فی الأوراق وإذ أورد بعد ذلك ما قصد إليه فی إقتناعه من عدم توافر قصد الإبتجار أو التعاطی فی حق الطاعنین — فإن ذلك یكون إستخلاصا موضوعیا .

۵ — من المقرر أن القصد الجنائی فی جريمة إحتراز المخدر أو حيازته أو نقله یتوافر متى قام الدلیل على علم الجانی بأن ما یحرزه أو یحوزه أو ینقله من الجواهر المخدرة ولا حرج على القاضی فی إستظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو یراه مادام أنه یتضح من مدونات الحكم توافره فعلیا .

۶ — من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتیش يعد دفاعا موضوعیا یکنى للرد علیه إطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتیش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة الی أوردتها .

۷ — لما كان الطاعن لا مصلحة له فی نعيه على الحكم المطعون فيه فی شأن مصادرته للسيارة الی كان بها المخدر إذ قرر أنها ملك لوالدة زوجته وأنه كان قائدا لها فقط فإن هذه الأخيرة وحدها هی صاحبة المصلحة فی ذلك وعليها أن تتبع ما رسمه القانون فی هذا الشأن لإسردادها إن كانت حسنة النية وكان لها حق إستلامها — كما هو مقرر من أنه یتعين أن تعود على الطاعن مصلحة حقيقية من طعنه ولا یجوز للطاعن أن یطعن على الحكم لمصلحة القانون وحده .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنین فی قضية الجنایة رقم ۱۱۴۸۲ لسنة ۱۹۸۱ المنصورة المقيدة بالجدول الکلی برقم ۵۵۸ لسنة ۱۹۸۱ بأنهما فی يوم ۱۴ من سبتمبر سنة ۱۹۸۱ بدائرة قسم ثان المنصورة محافظة الدقهلية : المتهم الأول أحرز بقصد الإبتجار جوهر مخدراً ( حشيشا ) فی غسیر الأحوال المصرح



بها قانونا، والمتهم الثاني نقل بقصد الإتجار جوهرأ مخدراً (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . وأحيل المتهمان إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما بمواد الإتهام . ومحكمة جنابات المنصورة قضت حضوريا عملا بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ - ١ و ٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم (١) الملاحق بمعاقبة المتهم الأول بالسجن لمدة سبع سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومعاقبة المتهم الثاني بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه خمسمائة جنيه ومصادرة المادة المخدرة والسيارة المضبوطة بإعتبار أن الأول حاز بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرأ مخدراً (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا . والثاني نقل بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهرأ مخدراً (حشيشا) في غير الأحوال المصرح بها قانونا .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

### الحكمة

حيث إن الطاعن الأول . . . . . وإن كان قد قرر بالطعن في الميعاد القانوني إلا أنه لم يودع أسبابا لطعنه ومن ثم كان طعنه غير مقبول شكلا .

وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الثاني . . . . . قد إستوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث أن الطاعن الثاني ينحى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرية نقل جوهر مخدر حشيش بغير قصد الإتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه القصور والتناقض في التسييب والفساد في الاستدلال وإعتوره الإخسالات بحق الدفاع والخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم لم يثبت في

معرض تحصيله لواقعة الدعوى ما تضمنته التحريات بالنسبة له ، وأن هذه التحريات قد انضبت على الطاعن الأول وحده ولم يتم الحكم الدليل على إتصال الطاعن بالجوال المضبوط به المخدر أو أن له سلطانا عليه ، كما دفع الطاعن ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة إحتالية ورد الحكم على هذا الدفع بما لا يسوغ — هذا إلى أن الحكم في تحصيله للواقعة ولأقوال المقدم ..... أثبت أن تحريات الأخير دلت على أن الطاعن يتجر في المواد المخدرة ثم انتهى إلى أن الأوراق نلت من دليل يقينى على توافر قصد الإتجار لدى الطاعنين — كما أن الطاعن لم يكن يعلم بوجود مخدر بالجوال المضبوط وقد استدل الحكم على علمه بذلك بأدلة غير سائغة وأغفل دلالة أنه لم يضبط مع الطاعن سوى مبلغ ٥٥٠ ج وهو مبلغ ضئيل يفيد عدم علمه بأن ما ينقله مخدر — هذا ولم تستجب المحكمة لضم دفتر مرور نقطة جديدة لتحقيق دفاع الطاعن من أن الضبط والتفتيش تم قبل صدور إذن النيابة وردت على هذا الطلب بما لا يسوغ — فضلا عن أن الحكم قضى بمصادرة السيارة المضبوطة رغم أن الطاعن قرر أنها ملك لوالدة زوجته وهى من الغير حسنى النية وقد ضبط مع الطاعن رخصة تسير السيارة وهى باسمها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة نقل مخدر حشيش بغير قصد الإتجار التى دان بها الطاعن الثانى وأورد على ثبوتها فى حقه أدلة سائغة مستقاة مما قرره ذلك الطاعن فى التحقيقات ومن أقوال الشهود ومن تقرير المعامل الكيماوية . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القانون لم يرسم شكلا خاصا بصوغ فيه الحكم بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التى وقعت فيها — متى كان ما أورده الحكم — كما هو الحال فى الدعوى المطروحة — كافيا فى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها حسبما إستخلصته المحكمة كان ذلك محققا لحكم القانون كما جرى نص المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية — وكان الحكم المطعون فيه قد أشار إلى تحريات الشرطة التى صدر بناء عليها إذن النيابة بالتفتيش فى معرض تحصيله لأقوال الضابط ... وكيف علم أن الطاعن

الأول وهو . مسجل خطر بقسم مكافحة المخدرات بكفر الشيخ يتجر في المواد المخدرة ويقوم بنقلها من بلدة لأخرى مستقلاً في ذلك سيارات مختلفة منها السيارة رقم . . . . . ولقد ضبط الطاعن الثاني يقود هذه السيارة الأخيرة وبها المخدر ، فإن في هذا القدر ما يكفي لتفهم الواقعة على وجهها الصحيح - إذ حسب الحكم كياً يتم تدليله ويستقيم قضاؤه أن يورد الأدلة المنتجة التي صحت لديه على وقوع الجريمة من المهم بأركانها القانونية ومن ثم كان هذا النعي غير سديد . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الجاني حائراً لمادة مخدرة أن يكون محرزاً للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه . لما كان ذلك وكان الثابت مما أورده الحكم المطعون فيه أنه استند في إدانة الطاعن إلى شهادة الشهود وإقرار الطاعن بنقله للمادة المخدرة وقد أثبت الحكم في حقه على وجد سائق علمه بأن ما يحمله مادة مخدرة ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن بدعوى القصور في التسبب يكون في غير محله - لما كان ذلك وكانت التحريات وإذن التفتيش عن الطاعن الأول فلا صفة للطاعن الثاني في الدفع ببطلان إذن التفتيش لصدوره عن جريمة لم تكن قد وقعت بعد - لما هو مقرر من أنه لا صفة لغير من وقع في حقه الإجراء أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه لأن تحقق المصلحة في الدفع لا حق لوجود الصفة فيه - هذا فضلاً عن أن المحكمة قد ردت على هذا الدفع المبدي من الطاعن الأول رداً سليماً سائغاً - لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يورد في بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن يتجر بالمادة المخدرة وإن أورد على لسان الضباط شهود الإثبات أن الطاعنين يتجران بالمادة المخدرة إلا أن البين من أسبابه أنه حصل مؤدى أدلة الثبوت في الواقعة كما هي قائمة في الأوراق وإذا ورد بعد ذلك ما قصد إليه في إقتناعه من عدم توافر قصد الإتيان أو التعاطي في حق الطاعنين - فإن ذلك يكون استخلاصاً موضوعياً للقصد من الإحراز ينأى عن حالة التناقض في التسبب ، ذلك أن التناقض الذي يعيب



الحكم هو الذى يقع بين أسبابه بحيث ينشأ بعضها ما يثبت البعوض الآخر ولا يعرف أى الأمرين قصدته المحكمة وهو ما لم يتردى الحكم فيه ومن ثم كان هذا النعى غير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد عرض إلى إثبات علم الطاعن بكنهه المخدر الذى ينقله فى قوله : أن قبوله إخفاء الجوال خلف مسند مقعد السيارة فى مكان يختفى فيه عن الناظر إلى داخل كابينة فضلا عن عدم إنصياحه إلى رجال القوة من أفراد الكمين الثانى بالتوقف ومواصلته الفرار حوالى كيلو متر ونصف حتى إنغلق عليه الطريق بمعرفة الكمين الثالث برغم مطاردة سيارتى الشرطة فى الكمينين الأول والثانى له فإن ذلك لا يدع مجالاً للشك فى علمه بكنهه المادة المخدرة التى كان يحتويها الجوال والقول من الدفاع أنه كان يتفادى ضبطه يقود السيارة بدون رخصة قيادة هو دفاع حقيقى لم يبدعه هو بأقواله وإنما رتب له المتهم الأول بينما ذكر هو صراحة أنه واصل الفرار تنفيذاً لأمر المتهم الأول بعدم التوقف . لما كان ذلك وكان من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة إحراز المخدر أو حيازته أو نقله يتوافر متى قام الدليل على علم الجانى بأن ما يحزره أو يحوزه أو ينقله من الجواهر المخدرة ولا حرج على القاضى فى إستظهار هذا العلم من ظروف الدعوى وملابساتها على أى نحو يراه مادام أنه يتضح من مدونات الحكم توافره فعليا - ولما كان ما ساقه الحكم المطعون فيه من وقائع الدعوى وملابساتها وبرر به إقتناعه بعلم الطاعن بوجود المخدر بالسيارة التى كان يقودها كافيا فى الدلالة على توافر هذا العلم وسائغا فى العقل والمنطق فإن ما يشره الطاعن فى شأن عدم علمه بمحتويات الجوال الذى كان يحمله بسيارته من المخدر يكون غسير سديد . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع الخاص بصدور إذن النيابة العامة بعد الضبط والتفتيش فى قوله : وحيث إن التحدى بأن الإذن قد صدر بعد ضبط ينفذه وينقضه ما قرره المتهمان وما ذكره نجل المتهم الأول من أن الضبط وقع بعد تحرير الإذن الثابت لإصداره فى الساعة الحادية عشرة وعشرين دقيقة صبح يوم ١٤-٩-١٩٨١ وذلك على النحو الموضح بأقوالهم بمدونات هذا الحكم . . . . . ولا ترى جلوى

لضم دفتر مرور نقطة جديدة لإزاء ما قطع به المتهمان من أن الضبط حدث بعد صدور الإذن . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الدفع بصدور الإذن بعد الضبط والتفتيش يعد دفاعاً موضوعياً يكفي للرد عليه أطمئنان المحكمة إلى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الإذن أخذاً منها بالأدلة السائغة التي أوردتها وكان ما رد به الحكم على الدفع سالف الذكر سائغة في إطاره فإن ما يشره الطاعن في هذا الصدد يكون في غير محله .

!! كان ذلك وكان الطاعن لا مصلحة له في نفيه على الحكم المطعون فيه في شأن مصادرته للسيارة التي كان بها المخبر إذ قرر أنها ملك لوالدة زوجته وأنه كان قائداً لها فقط فأن هذه الأخيرة وحدها هي صاحبة المصلحة في ذلك وعليها أن تتبع ما رسمه القانون في هذا الشأن لإستردادها إن كانت حسنة النية وكان لها حق في إستلامها — لما هو مقرر من أنه يتبع أن تعود على الطاعن مصلحة حقيقية من طعنه ولا يجوز للطاعن أن يطعن على الحكم لمصلحة القانون وحده .

لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار/ أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، دكتور كمال أنور ومحمد عباس مهران .

( ١٥٨ )

### الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٥٣ القضائية

نقض « التقرير بالطعن » « التنازل عنه » • طعن « التنازل عن الطعن »

— التنازل عن الطعن . طبيعته . ترك الخصومة . أثر ذلك ؟  
التنازل عن الطعن هو ترك الخصومة .

من حيث إن الطاعن قد تنازل عن طعنه بمقتضى إقرار موقع عليه منه ،  
ولما كان التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة يترتب عليه وفق المادة ١٤٣  
مرافعات الغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن ،  
فإنه يتعين إثبات نزول الطاعن عن طعنه .

### الوقائع

تهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز طنطا محافظة الغربية : —  
ضرب عمداً ..... بآلة راضة صلبة « عصا » على رأسه  
فتلقاها الأخير بساعد يده اليسرى فأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي  
الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستدعة يستحيل برؤها . وطلبت من السيد مستشار  
الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيود الوصف الواردين بقرار الإحالة  
فقرر ذلك . وادعى المحقق عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل  
التعويض المؤقت والمصاريف ومقابل أتعاب المحاماة . ومحكمة جنايات طنطا



قضت حضوريا عملا بالمادة ٢٤٠ - ١ من قانون العقوبات بمعاقة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وألزمته المصاريف الجنائية كما ألزمته بأن يدفع للمدعى بالحسب المسمى مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف ومبلغ عشرين جنيها مقابل أتعاب المحاماة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

### الحكمة

من حيث إن الطاعن قد تنازل عن طعنه بمقتضى إقرار موقع عليه منه ، ولما كان التنازل عن الطعن هو ترك للخصومة يترتب عليه وفق المادة ١٤٣ مرافعات الغاء جميع إجراءات الخصومة بما في ذلك التقرير بالطعن ، فإنه يتعين إثبات نزول الطاعن عن طعنه .

## جلسة ٩ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، دكتور / كمال أنور وصلاح خاطر

( ١٥٩ )

### الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٣ القضائية

(١) فاعل أصلي • اشتراك • مسئولية جنائية • اتفاق • ضرب المفضي إلى موت  
نقض « المصلحة في الطعن » • « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • حكم  
« تسببه • تسبب غير معيب » عقوبة « العقوبة المبررة » •

مناط إعتبار الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب المفضي إلى الموت أن يكون قد اتفق  
مع غيره على ضرب المحبى عليه وبأثره معه . ولو لم يكن هو محدث الضربة التي سببت العاهة . مثال .  
إلتفاء الجدوى من النعى على الحكم مسالة الطاعن بصفته فاعلا أصليا مع غيره ما دامت  
عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي .

(٢) اثبات « شهود » « خبرة » • حكم « تسببه • تسبب • غير معيب » •

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

أخذ المحكمة بأقوال الشاهد . مفاده إطراح جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لعلها على  
علم الأخذ بها .

(٣) اثبات « شهادة » • محكمة الموضوع • حكم « تسببه • تسبب معيب » •

إحالة الحكم في بيان شهادة شاهد إلى أقوال غيره . رغم إختلاف محل شهادتهما .  
يعيب الحكم . مثال .

١ - من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلا في جريمة الضرب  
المفضي إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التي  
أفضت إلى الوفاة أو ساهمت في ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره  
على ضرب المحبى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذا للغرض الإجرامى الذى  
اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضرب أو الضربات التي سببت الوفاة  
بل كان غيره فمن اتفق معهم هو الذى أحدثها ، ولما كان يبين من مراجعة

الحكم المطعون فيه إنه نفي عن الطاعنين إتفاقيهما على التعدي في قوله « وحيث أنه لما كان الثابت أن المتهم الأول هو الذي أحدث إصابة الرأس التي أدت إلى الوفاة وأن المتهم الثاني هو الذي أحدث إصابة الكتف الأيسر بالخرطوم وأن التعدي على المحني عليه لم يكن وليد اتفاق سابق بين المتهمين بل وليد ساعة وقوعه نتيجة إعتداء المحني عليه على الجيران بالشم ورجبة المتهمين في فض المشاحنة . ومن ثم لا يسأل كل منهما الا عن فعله فقط » .

٢ - من المقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام إستخلاصها سائغا مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق فإن ما تنعاه النيابة الطاعنة في هذا الشأن يكون غير سديد .

٣ - متى كان يبين من الاطلاع على المفردات أن ..... شهد في تحقيقات النيابة بأنه لم يشاهد الطاعن الأول وهو يعتدي على المحني عليه بالعصا التي كانت في يده وإنما شاهد المحني عليه والدماء تنزف من رأسه فقط . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أتخذت من أقوال ذلك الشاهد دليلاً على مقارفة الطاعن الأول لجريمة الضرب المفضي إلى الموت دون أن تورد فحوى شهادته وأحالت في بيانها إلى مضمون ما شهد به كل من ..... و ..... مع قيام الاختلاف بين وقائع كل شهادة فإن الحكم المطعون فيه يكون منطوياً على الخطأ في الإسناد بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما ضربا ..... عهداً بأن إتفقا على الاعتداء عليه واتحدت أرادهما على ذلك لحظة تنفيذ الجريمة



فأحدثا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصدا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . وطلبت من مستشار الإحالة إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. فقرر ذلك. ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضوريا لكل منهما عملاً بالمادتين ٢٣٦ - ١ ، ٢٤٢ - ١ ، ٣ من قانون العقوبات مع تطبيق المواد ١٧ ، ٥٥ - ١ ، ٥٦ - ١ من ذات القانون أولاً : - بمعاقبة المتهم الأول بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة عما هو منسوب إليه . ثانياً : - بمعاقبة المتهم الثاني بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر عما هو منسوب إليه . ثالثاً : - أمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة بالنسبة للمتهمين لمدة ثلاث سنوات بعد أن عدلت الوصف بإعتبار أن المتهم الأول ضرب ..... بعضا على رأسه فأحدث به الإصابة الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية ولم يكن يقصد من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته . والمتهم الثاني ضرب المحنى عليه سالف الذكر بمخرطوم على كتفه الأيسر فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوماً .

فطعن المحكوم عليهما والنيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## الحكمة

أولاً : الطعن المقدم من النيابة العامة .

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان المطعون ضده الأول بجريمة الضرب المفضى إلى الموت والمطعون ضده الثاني بجريمة الضرب البسيط وأمر بوقف تنفيذ العقوبة بالنسبة لهما قد شابه قصور في

التسبب وأنطوى على خطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الحكم قد قضى بوقف التنفيذ بدون أسباب حقيقية تسوغ ذلك كما أنه أغفل وجود إتفاق بين المحكوم عليهما على التعدي على المجنى عليه مما كان لازمه إعتباره المطعون ضدهما فاعلين أصليين في جريمة الضرب المقضى إلى الموت .

وحيث إنه لما كان يبين من مطالعة الحكم المطعون فيه أنه أمر بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس المحكوم بها على المطعون ضدهما إستناداً لظروف الواقعة وملاساتها فإنه لا محل للنعي عليه بأنه قضى بوقف التنفيذ ودون أسباب حقيقة تسوغه . لما كان ذلك وكان من المقرر أن الجاني لا يسأل بصفته فاعلاً في جريمة الضرب المقضى إلى الموت إلا إذا كان هو الذى أحدث الضربة أو الضربات التى أفضت إلى الوفاة أو ساهمت فى ذلك ، أو أن يكون هو قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه ثم باشر معه الضرب تنفيذاً للغرض الإجرامى الذى اتفق معه عليه ولو لم يكن هو محدث الضرب أو الضربات التى سببت الوفاة بل كان غيره ممن اتفق معهم هو الذى أحدثها ، ولما كان يبين من مراجعة الحكم المطعون فيه إنه نرى عن الطاعنين إتفاقهما على التعدي فى قوله « وحيث إنه لما كان الثابت أن المتهم الأول هو الذى أحدث إصابة الرأس التى أدت إلى الوفاة وأن المتهم الثانى هو الذى أحدث إصابة الكتف الأيسر بالخرطوم وأن التعدي على المجنى عليه لم يكن وليد إتفاق سابق بين المتهمين بل وليد ساعة وقوعه نتيجة إعتداء المجنى عليه على الجيران بالشتم ورجبة المتهمين فى فض المشاحنة . ومن ثم لا يسأل كل منهما إلا عن فعله فقط » ، ولما كان من المقرر أن لحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام إستخلاصها سائفاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولحسب أصلها فى الأوراق فإن ما تنعاه النيابة الطاعنة فى هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعاً .

ثانيا : عن الطعن المقدم من المحكوم عليهما .

حيث إن مما يتعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه إنه إذ دان كلا من الطاعن الأول بجرمة الضرب المفضى إلى الموت والطاعن الثانى بجرمة الضرب البسيط قد أنطوى على خطأ فى الإسناد ذلك بأنه أحال فى بيان شهادة الشاهد . . . . . إلى مضمون ما شهد به الشاهد أن . . . . . و . . . . . فى حين أن الشاهد . . . . . لم يشهد برؤيته للطاعن الأول وهو يعتدى على المجنى عليه بعضا . . . . .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على المفردات أن . . . . . شهد فى تحقيقات النيابة بأنه لم يشاهد الطاعن الأول وهو يعتدى على المجنى عليه بالعصا التى كانت فى يده وإنما شاهد المجنى عليه والدماء تنزف من رأسه فقط . لما كان ذلك وكانت المحكمة قد أتخذت من أقوال ذلك الشاهد دليلا على مقارفة الطاعن الأول لجرمة الضرب المفضى إلى الموت دون أن تورد فحوى شهادته وأحالت فى بيانها إلى مضمون ما شهد به كل من . . . . . و . . . . . مع قيام الاختلاف بين وقائع كل شهادة فإن الحكم المطعون فيه يكون منطويا على الخطأ فى الإسناد مما يبطله ويوجب نقضه والإحالة دون ما حاجة لبحث باقى أوجه الطعن المقلمة من المحكوم عليهما .



## جلسة ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد : نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنق ، محمد مملوح سالم ، ومحمد رفيق  
البيطار .

(١٦٠)

### الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٣ القضائية

(١) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • ما لا يوفره » • حكم « تسببيه » • تسبب غير  
معيب » •

عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان .

(٢) عقد « عقد الصلح » • محكمة الموضوع « سلطتها في تفسير عقد الصلح » •  
دعوى مدنية « انقضاؤها » •  
عقد الصلح . ماهيته ؟

استخلاص لية الطرفين والنتائج المتبناة من الصلح . موضوعي . ما دام سائفا .

(٣) البات « بوجه عام » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • ما لا يوفره » •  
نقض « اسباب الطعن » • ما لا يقبل منها »  
النس على المحكمة اغفال الرد على دفاع لم يثر امامها . غير جائز .

١ - لما كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين  
واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين  
بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة استقاها من أقوال المحجبي عليهم ومن  
التقارير الطبية . لما كان ذلك وكان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أمام  
المحكمة الاستئنافية أن الطاعن أبدى دفاعا أمامها كما أنه سبق له إيدأؤه  
أمام محكمة أول درجة بالجلسة التي حجزت فيها الدعوى للحكم فإن منعاه  
في شأن بطلان الحكم الابتدائي يكون على غير سند ولا على الحكم المطعون  
فيه إن أغفل الرد عليه باعتباره دفاعاً قانونياً ظاهر البطلان .

٢ - لما كان من المقرر أن الصلح عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين  
في أمر معين وبشروط معينة ، ولهذا وجب ألا يتوسع في تأويله ، وأن  
يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضي الموضوع  
وبين حقه في أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها

نية الطرفين والتنازع المبتغاة من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذي أراد الطرفان وضع حد له باتفاقهما عليه — شأنه في ذلك شأن باقي العقود — إذ أن ذلك من سلطته وله رقابة عليه فيه مادامت عبارات العقد والملاسات التي تم فيها تحتل ما أستخلصه منها ، وكان الحكم قد أستخلص من محضر الصلح المقدم أنه غير خاص بالدعوى المدنية المطروحة وكان إستخلاصه سائغا في العقل تحتملة عبارات الصلح وملاساته ، فإن ما إنتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبوله الدعوى المدنية لسبق تنازل المدعين بالحقوق المدنية عن حقوقهم يكون قد أقترن بالصواب .

٣ — لما كان الثابت من محاضر جلسات المحكمة أن الطاعنين لم يشيروا شيئا في خصوص عدم قدرتهم على الضرب ولم يطلبوا تحقيقا في هذا الشأن فإن منعاهم في هذا الصدد يكون غير مقبول لما هو مقرر من أنه لا يقبل النعي على المحكمة إغفال الرد على دفاع لم يثر أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلب منها .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين وآخر بأنهم — المتهم الأول : أحدث عمدا ب... ، ... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما . المتهم الأول والثاني : — أحدثا عمدا ب... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما — المتهمان الثالث والرابع : — أحدثا عمدا ب... الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة أكثر من عشرين يوما . المتهم الخامس : — أحدث عمدا ب... والإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة لا تزيد على عشرين يوما — المتهمان السادس والسابع : — ضربا ... فأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي تقرر لعلاجها مدة تزيد على عشرين يوما . وطلبت عقابهم بالمواد ٢٤١ ، ٢٤٢ — ١ ، ٣ من قانون العقوبات المعدل بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٧ . وادعى : ... و... مدنيا قبل المتهمين

الثالث والرابع والسادس (الطاعنين) بمبلغ واحد وخمسين جنيتها على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جناح مركز سوهاج الجزئية قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس كل من المتهمين الأول والثاني والثالث والرابع شهرًا مع الشغل وكفالة خمسة جنيات عما هو منسوب اليهم وحبس كل من باقى المتهمين أسبوعًا مع الشغل وكفالة خمسة جنيات والزام المتهم السادس بأن يؤدي للمدعى المدنى . . . . . مبلغ عشرة جنيات على سبيل التعويض المؤقت والزام المتهم الثالث والرابع بأن يؤدي لكل من . . . . . متضامين مبلغ ثلاثين جنيتها . فاستأنفوا . ومحكمة سوهاج الابتدائية (هيئة استئنافية) قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف بالنسبة للأول والثاني والرابع بحبس كل منهم أسبوعين مع الشغل وتأنيده فيما عدا ذلك .

فـطـعن الأـستاذ / . . . . . بصـفـته و كـيـلا عـن المـحكـوم عـلـيـهـم  
فـى هـذا الحـكـم بـطـريق النـقـض . . . . . الخ .

### المحكمة

من حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعنين بجرمة الضرب قد أدخل بحقهم فى الدفاع وشابه قصور فى التسييب ، ذلك بأن المدافع عنهم تمسك أمام المحكمة الاستئنافية ببطلان الحكم الابتدائى لأن المحكمة بعد أن حجزت الدعوى للحكم وصرحت لهم بتقديم مذكرات ، عادت وعجلت جلسة النطق بالحكم قبل أن يقدموا دفاعهم كما تمسكوا بعدم قبول الدعوى المدنية لتنازل رافعها عن حقهم فى التعويض ، وأن الطاعنين الأول والسادس أصيبا فى الشجار إصابات تعجزهما عن ضرب غرماثهما بيد أن المحكمة لم تحقق هذا الدفاع ولم ترد عليه بما يسيغ إطرأحه ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .



ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعنين بها وأورد على ثبوتها في حقهم أدلة سائغة أستقاها من أقوال المجني عليهم ومن التقارير الطبية . لما كان ذلك ، وكان اثبات من محضر جاسة المحكمة أمام المحكمة الاستئنافية أن الطاعن أبدى دفاعه أمامها ، كما أنه سبق له إبدائه أمام محكمة أول درجة بالجلسة التي حجزت فيها الدعوى للحكم ، فإن منعه في شأن بطلان الحكم الابتدائي يكون على غير سند ولا على الحكم المطعون فيه إن أغفل الرد عليه بإعتباره دفاعا قانونيا ظاهر البطلان ، لما كان ذلك وكان الحكم الابتدائي الذي أعتنق الحكم المطعون فيه أسبابه قد رد على دفع الطاعنين بعدم قبول الدعوى المدنية في قوله « ومن حيث إنه بالنسبة لما يحتاج به المتهمون بمحضر الصلح المقدم والاثبات به تنازل المجني عليهم عن الدعوى المدنية يلاحظ أولا أن الصلح الثابت بالشرطة بموجب المحضر المؤرخ ٤-٦-١٩٧٩ كان بمثابة التعهد بعدم تعرض أطراف النزاع لبعضهم البعض مستقبلا وأنهم سيعملون على التوفيق النهائي بالنسبة للنزاع القائم بينهم - أما بالنسبة لمحضر الصلح المؤرخ ٨-١٢-١٩٧٩ واثبات به تنازل المجني عليهم عن حقوقهم المدنية فالمحكمة ترى أن كلمة اللجنة رقم ٣٤٢٨ لسنة ١٩٧٩ المركز أضيفت بحبر مخالف كما أن المحضر ينصب على اللجنة رقم ٤٠٦١ سنة ١٩٧٩ قسم سوهاج بالإضافة إلى ترتيب المتهمين فيه على نحو ما ورد بتلك اللجنة دون شموله لكل المتهمين ولكل المجني عليهم بالإضافة إلى عدم إقرار المجني عليهم بهذا الصلح الأمر الذي يجعل المحكمة تطرحه جانبا . وكان من المقرر أن الصلح عقد ينحسم به النزاع بين الطرفين في أمر معين وبشروط معينة ، ولهذا وجب ألا يتوسع في تأويله ، وأن يقصر تفسيره على موضوع النزاع ، على أن ذلك لا يحول بين قاضي الموضوع وبين حقه في أن يستخلص من عبارات الصلح ومن الظروف التي تم فيها نية الطرفين والنتائج المتوقعة من الصلح ويحدد نطاق النزاع الذي أراد - الطرفان وضع حسمه له بإتفاقهما عليه - شأنه في ذلك شأن باقي العقود - إذ أن ذلك من سلطته وله

رقابة عليه فيه ما دامت عبارات العقد والملايسات التي تم فيها تحمل ما استخلصه منها ، وكان الحكم قد أستخلص من محضر الصلح المقدم أنه غير خاص بالدعوى المدنية المطروحة وكان إستخلاصه سائغا في العقل تحمله عبارات الصلح وملايساته ، فإن ما إنتهى إليه الحكم من رفض الدفع بعدم قبوله الدعوى المدنية لسبق تنازل المدعين بالحقوق المدنية عن حقوقهم يكون قد اقترن بالصواب . لما كان ذلك ، وكان من الثابت من محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعنين لم يثيروا شيئا في خصوص عدم قدرتهم على الضرب ولم يطلبوا تحقيقا في هذا الشأن فإن منعاهم في هذا الصدد يكون غير مقبول لما هو مقرر من أنه لا يقبل النعي على المحكمة إغفال الرد على دفاع لم يثر أمامها أو إجراء تحقيق لم يطلب منها . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس ويتعين لذلك عدم قبوله مع الزام الطاعنين من الثالث إلى الخامس المصاريف المدنية .

## جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حنى ، محمد مملوح سالم ومحمد رفيق  
البسطويسى .

( ١٦١ )

### الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٥٣ القضائية

سلاح • عقوبة • تطبيقها • نقص • حالات الطعن • الخطأ فى تطبيق القانون •  
طعن • الحكم فيه •

العقوبة المقررة لجريمة حيازة سلاح نارى مششن بدون ترخيص طبقاً للفقرة الثانية  
من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة الأشغال الشاقة المؤقتة .

عدم جواز إبدال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة عند معاملة المتهم بالرفقة عملاً بالمادة ١٧  
عقوبات إلا بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يتقص عن ستة شهور .

عقوبة السجن لا يجوز أن تنقص عن ثلاث سنين ولا تزيد عن خمس عشرة سنة إلا فى الأحوال  
المنصوص عليها قانوناً .

نزول الحكم بعقوبة السجن فى جريمة حيازة سلاح مششن بدون ترخيص إلى ستين  
إعمالاً لنص المادة ١٧ عقوبات مخالفة للقانون .

لما كانت جريمة حيازة سلاح نارى مششن ( مسدس ) بدون ترخيص  
وهى الجريمة الأشد . معاقبا عليها طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون  
رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ٢٦  
لسنة ١٩٧٨ ، بالأشغال الشاقة المؤقتة ، وكانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة  
لا يجوز إبدالها عند معاملة المتهم بالرفقة عملاً بالمادة ١٧ من قانون العقوبات  
إلا بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن يتقص عن ستة شهور ،  
وكانت المادة ١٦ من قانون العقوبات تنص على أنه لا يجوز أن تنقص  
مدة عقوبة السجن عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا فى  
الأحوال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً ، فلأن الحكم المطعون فيه وقد



نزل بعقوبة السجن إلى سنتين يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه  
بمعاقبة المطعون ضدهما بالسجن لمدة ثلاث سنين .

## الوقائع

أنهت النيابة العامة المطعون ضدهما بأنهما ١ - حازا بغير ترخيص سلاحا  
ناريا مششخنا ( مسدس ) . ٢ - سرقا الطبنجة والأشياء المينة وصفا وقيمة  
بالتحقيقات والمملوكة لـ . . . . . من مسكنه عن طريق الكسر  
من الخارج . وطلبت إحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً لمواد الإتهام .  
ومحكمة جنايات المنصورة قضت حضوريا عملا ١ - ١ ، ٢٦ - ٢  
من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ،  
٢٦ لسنة ١٩٧٨ والبند ٩ من القسم الأول من الجلول رقم ٣ الملحق بالقانون  
الأول بمعاقبتهما بالسجن لمدة سنتين عما سند اليهما .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . إلخ .

## الحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دان المطعون  
ضدهما بجريمتي حيازة سلاح نارى مششخن ( مسدس ) بدون ترخيص  
وسرقة مسدس وأشياء أخرى ، وطبق في حقهما المادة ١٧ عقوبات وعاقبهما  
بالسجن لمدة سنتين - بإعتبارها العقوبة المقررة للجريمة الأشد - قد خالف  
القانون ، ذلك بأنه نزل بالعقوبة عن الحد الأدنى المقرر لعقوبة السجن وهو  
ثلاث سنوات .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه إنه انتهى إلى إدانة المطعون  
ضدهما بجريمتي حيازة سلاح نارى مششخن ( مسدس ) بدون ترخيص  
وسرقة مسدس وأشياء أخرى من مسكن بطريق الكسر من الخارج وقضى

بمعاقبتهما بالسجن لمدة سنتين عملا بالمادتين ١ - ١ ، ٢٦ - ٢ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٢٦ لسنة ١٩٧٨ والبند أ من القسم الأول من الجدول رقم ٣ الملحق بالقانون الأول والمواد ١٧ ، ٣٢ - ٢ ، ٣١٦ - ٢ مكرراً ثالثاً من قانون العقوبات . لما كان ذلك . وكانت جريمة حيازة سلاح نارى مششخن ( مسدس ) بدون ترخيص وهى الجريمة الأشد . معاقبا عليها طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ فى شأن الأسلحة والذخائر المعدلة بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ، بالأشغال الشاقة المؤقتة : وكانت عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة لا يجوز إبدالها عند معاملة المتهم بالرأفة عملا بالمادة ١٧ من قانون العقوبات إلا بعقوبة السجن أو الحبس الذى لا يجوز أن ينقص عن ستة شهور ، وكانت المادة ١٦ من قانون العقوبات تنص على أنه لا يجوز أن تنقص مدة عقوبة السجن عن ثلاث سنين ولا أن تزيد على خمس عشرة سنة إلا فى الأحرال الخصوصية المنصوص عليها قانوناً ، فإن الحكم المطعون فيه وقد نزل بعقوبة السجن إلى سنتين يكون قد خالف القانون بما يوجب تصحيحه بمعاقبة المطعون ضدهما بالسجن لمدة ثلاث سنين .

## جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم حسين رضوان حسين كامل حنفي ، محمد ممدوح سالم وفتحى خليفة .

( ١٦٢ )

### الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٥٣ القضائية

زنا • جريمة « اركانها » • تلبس • اثبات « بوجه عام » « قرائن » • قتل  
عمد • اعداء مخففة • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • حكم  
« تسببيه • تسبيب غير معيب »

التلبس بجريمة الزنا . تحققة بمشاهدة المتهم في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً  
للشك في أن الجريمة أرتكبت بالفعل .  
مثال لتسبيب سائق في جريمة قتل عمد مقترن بالعدر المخفف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧  
عقوبات .

لما كان من المقرر أنه لا يشترط لتوافر التلبس بجريمة الزنا أن يكون  
المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في  
ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالاً للشك في أن جريمة الزنا قد أرتكبت  
فعلاً ، وكانت الوقائع التي أوردتها الحكم تتوافر بها العناصر القانونية لجريمة  
القتل العمدى المقترن بالعدر المخفف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ من قانون  
العقوبات بما في ذلك حالة التلبس بالزنا ، فإن ما تتعاه الطاعنة من خطأ  
الحكم في القانون يكون على غير أساس .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه قتل ..... عمداً  
مع سبق الإصرار بأن عقد العزم على قتلها وأصطحبها إلى مكان الحادث وأطبق



بكلتا يديه على عنقها قاصداً قتلها فأحدث بها الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتها .

وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً لمواد الإتهام .  
 وادعى ..... قبل المتهم مدنياً  
 بإلزامه بأن يدفع له مبلغ مائتي وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت .  
 ومحكمة جنايات المنصورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ٢٣٧ ، ٢٧٦ من  
 قانون العقوبات بمعاقبته بالحبس مع الشغل لمدة سنتين وإلزامه بأن يؤدي  
 للمدعى بالحق المدني ..... مبلغ ٢٥٠ جنيهاً على  
 سبيل التعويض المؤقت .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ .

### المحكمة

من حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ عاقب  
 المطعون ضده عن جريمة القتل العمد بعقوبة الجنحة المقررة في المادة ٢٣٧  
 من قانون العقوبات قد أخطأ في تطبيق وتأويل القانون وشابه تناقض في  
 التسبيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه اعتبر وجود عشيق الزوجة المحبى  
 عليها في منزل مسلم في المكان المخصص للحريم مرتدياً ملابسه كاملة حالة  
 تلبس بالزنا ، مع أن ذلك لا يعدو أن يكون دليلاً من أدلة هذه الجريمة  
 التي أوردتها المادة ٢٧٦ من قانون العقوبات ولا تتوافر به حالة التلبس  
 التي تتطلبها المادة المطبقة لقيام العذر المخفف . هذا إلى أن الحكم في معرض  
 إستبعاد ظرف سبق الإصرار نفي وقوع جريمة الزنا وما ساقه من أسباب  
 في هذا الخصوص لا تنفي توافر هذا الظرف مما يعيب الحكم ويستوجب  
 نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « أنه في  
 صباح يوم ٥-٥-٨١ لدى عودة المتهم ..... إلى مسكنه  
 بعد أداء صلاة الفجر فاجأ زوجته المحبى عليها ..... حال

تلبسها بالزنا مع عشيقها المدعى ..... جارهما في مسكنهما الدائم والكائن ..... - حيث فوجئ بها تقابله بصالة المسكن الجديد محل الحادث بملابس النوم وتطلب منه البقاء بالصالة وعدم الدخول إلى حجرة النوم فارتاب في الأمر واندفع إلى حجرة النوم حيث شاهد المدعى ..... جالسا على السرير والذي ما إن شاهده حتى اندفع نحوه واعتدى عليه بالضرب ثم لاذ بالفرار خارج المسكن ، ولما استفسر من المجني عليها عن سبب قراجه هذا الشخص بغرفة النوم في ذلك الوقت أخبرته بأنه عشيقها وأن عليه أن يأخذ ملبسه ويرحل ثم صفعته بيدها وبصقت في وجهه فما كان منه إلا أن أطبق على عنقها بكلتا يديه ولم يتركها إلا جثة هامدة ثم قام بإبلاغ الشرطة بالحادث وقد تابعت الأحداث وتداخلت بحيث لم يفصل بينها فاصل زمني واستند في ثبوت الواقعة - على السياق المتقدم - في حق المطعون ضده إلى أدلة مستمدة من أقواله بالتحقيقات وبالجلسة ومن تقرير الصفة التشريحية ، وانتهى إلى إدانته - بالمادة ٢٣٧ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لتوافر التلبس بجريمة الزنا أن يكون المتهم قد شوهد حال ارتكابه الزنا بالفعل بل يكفي أن يكون قد شوهد في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك في أن جريمة الزنا قد ارتكبت فعلا ، وكانت الوقائع التي أوردتها الحكم تتوافر بها العناصر القانونية لجريمة القتل العمدى المقرن بالعدر المخفف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ من قانون العقوبات بما في ذلك حالة التلبس بالزنا ، فإن ما تنعاه الطاعنة من خطأ الحكم في القانون يكون على غير أساس ، لما كان ذلك ، وكان ما ساقه الحكم لإستبعاد ظرف سبق الإصرار سائغا ومن شأنه أن يؤدي إلى ما رتب عليه ولا تناقض بينه وبين ما حصله الحكم عن واقعة الدعوى بشأن ثبوت وقوع فعل الزنا ، فإن ما تنعاه الطاعنة في هذا الخصوص لا يخرج عن أن يكون جدلا في تقدير الأدلة وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط مستقدها مما لا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين رفض الطعن موضوعا .

## جلسة ١٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: إبراهيم حسين رضوان : نائب رئيس المحكمة ، حسين كامل حنى ، محمد رفيق  
البستويى وفتحي حليفة .

(١٦٣)

### الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٥٣ القضائية

- (١) مواد مخدرة • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •  
نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •  
جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها . توافرها . بقيام الجاني بفعل إيجابي : بهدف التيسير  
لشخص . يقصد تعاطي المخدرات لتحقيق قصده .  
عدم بيان الحكم النشاط الإيجابي الذي قارنه المتهم في جريمة تقديم المخدرات لتعاطي .  
قصور .

- (٢) مواد مخدرة • جريمة « أركانها » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •  
نقض « أسباب الطعن • ما يقبل منها » •  
جريمة إدارة أو تهيئة مكان لتعاطي المخدرات . المادة ٣٤ / د من القانون ٨٢ لسنة ١٩٦٠  
المعدل لا تتحقق إلا مقابل جمل يستأديه القائم على إدارة المحل أو تهيئته .

١- لما كانت جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها ، لا تتوافر إلا بقيام  
الجاني بفعل أو أفعال إيجابية - أي كانت - بهدف من ورائها إلى أن ييسر  
لشخص يقصد تعاطي المخدرات ، تحقيق هذا القصد ، وذلك بوضع المخدر  
تحت تصرفه ورهن مشيئته وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ضبط  
المتهم وفي حوزته جوزة ثبت من تقرير التحليل الكيماوى أن غسالة قلبها تحتوي  
على آثار الحشيش ، ومن ضبط ثمانية أحجار بأعلا نصبة المقهى عليها قطع  
من مادة ثبت من التقرير سالف الذكر أنها لجوهر الحشيش دليلا على تقديم  
الطاعن لمخدر الحشيش للغير لتعاطيه ، ودون أن يفصح في ملوثاته عن صدور



نشاط إيجابي من المتهم يتحقق به قبله الركن المادى لجريمة تقديم المخدرات للتعاطى ، فإنه يكون قاصر البيان ، بما يبطله .

٢ - لما كانت جريمة إدارة أو تهيئة مكان لتعاطى المخدرات المنصوص عليها فى المادة ٣٤ / د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، التى أخذ الحكم المطعون فيه الطاعن بها ، لا تتحقق - وعلى ما يبين من إستقراء نصوص القانون والتدرج فى العقوبات تبعا لخطورة الأفعال المنصوص عليها فيه - إلا مقابل جعل يستأديه القائم على إدارة المحل أو تهيئته ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه فى مدوناته - على السياق المتقدم - لا يسوغ به القول إن إدارة الطاعن للمحل أو تهيئته كانت لتعاطى المخدرات مقابل جعل ، فإنه يكون قاصر البيان فى إستظهار توافر أركان تلك الجريمة بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه فى يوم ٧ فبراير سنة ١٩٨١ بدائرة قسم الأربعين - محافظة السويس : أولا : قدم للتعاطى جوهرأ مخدراً حشيشا فى غير الأحوال المصرح بها قانونا . ثانيا : أدار وهياً مكانا لتعاطى المخدرات . ثالثا : أحرز بقصد التعاطى جوهرأ مخدر حشيشا بدون تذكرة طبية وفى غير الأحوال المصرح بها قانونا . وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً لمواد الإتهام . ومحكمة جنايات السويس قضت بحضوره عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٤ - أ ، د ، ٣١ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٨٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدل رقم واحد الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمادتين ٣٢ / ٢ ، ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه

ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المخدر والأدوات المضبوطة وذلك عن التهمتين الأولى والثانية المسندتين إليه وبراعته عن التهمة الثالثة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

### الحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمتي تقديم مخدرات للتعاطي وإدارة وتهيئة مكان لتعاطيها فيه بمقابل ، قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه لم يدل على صدور نشاط إيجابي من المتهم يتوافر به في حقه فعل تقديم المخدر للغير ، كما لم يثبت عليه أن إدارة وتهيئة المحل كانت بمقابل يحصل عليه ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى في قوله « أن واقعه الدعوى حسبما إستقرت في يقين المحكمة أخذا من سائر أوراقها وما تم بها من تحقيقات ودار بشأنها بجلسة المحاكمة ، حاصلها أن الرائد ..... رئيس وحدة مباحث قسم الأربعين وقد دلت تحرياته السرية التي أجراها بالاشتراك مع النقيب ..... معاون مباحث قسم الأربعين ، أن المتهم ..... يدير المقهى الخاص به لتعاطي المواد المخدرة ، فاستصدر إذنًا من النيابة العامة بضبطه وتفتيش شخصه ومقهاه الخاصة بمنطقة الحرفيين بناحية فيصل . وبتاريخ ٧-٢-١٩٨١ إنتقل برفقته النقيب ..... لتنفيذ إذن التفتيش ، وبمداومة المقهى ، شاهد المأذون بتفتيشه يلتقي بجوزة كانت بيده لحظة مشاهدته لأفراد القوة ، فسقطت على الأرض فانكسرت ، وبفتيشه المقهى عثر على أعلا النصبه على عدد ثمانية أحجار جوزة عليها معسل غير محترق يعلوها قطع صغيرة من مادة داكنة تشبه الحشيش . وأورد تقرير المعامل الكيماوية أن بوصة الجوزة المضبوطة عثر بغسالتها على آثار الحشيش ، كما أن القطع التي تعلق

التمانية أحجار المضبوطة هي مخدر الحشيش ، كما عثر بغسالة الأحجار على آثار الحشيش ، لما كان ذلك وكانت جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها ، لا تتوافر إلا بقيام الجاني بفعل أو أفعال إجرامية — أياً كانت — يهدف من ورائها إلى أن ييسر لشخص يقصد تعاطي المخدرات ، تحقيق هذا القصد ، وذلك بوضع المخدر تحت تصرفه ورهن مشيئته وكان الحكم المطعون فيه قد اتخذ من مجرد ضبط المتهم وفي حوزته جرزة ثبت من تقرير التحليل الكيماوي أن غسالة قلبها تحتوي على آثار الحشيش . ومن ضبط ثمانية أحجار بأعلا نسبة المقهى عليها قطع من مادة ثبت من التقرير سالف الذكر أنها لجوهر الحشيش دليلاً على تقديم الطاعن لمخدر الحشيش للغير لتعاطيه ، ودون أن يفصح في مدوناته عن صدور نشاط إجرامي من المتهم يتحقق به قبله الركن المادي لجريمة تقديم المخدرات للتعاطي ، فإنه يكون قاصر البيان ، بما يبطله . ومن ناحية أخرى ، فإنه لما كانت جريمة إدارة أو تهية مكان لتعاطي المخدرات المنصوص عليها في المادة ٣٤ / د من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، التي أخذ الحكم المطعون فيه الطاعن بها لا تتحقق — وعلى ما يبين من استقراء نصوص القانون والتدرج في العقوبات تبعاً لخطورة الأفعال المنصوص عليها فيه — إلا بمقابل جعل يستأديه القائم على إدارة المحل أو تهيته ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته على السياق المتقدم — لا يسوغ به القول أن إدارة الطاعن للمحل أو تهيته كانت لتعاطي المخدرات مقابل جعل ، فإنه يكون قاصر البيان في استظهار توافر أركان تلك الجريمة بما يوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن .



## جلسة ١٣ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : محمد يونس ثابت ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

( ١٦٤ )

### الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٣ القضائية

(١) حكم « بياناته • بيانات الديباجة » .  
— مجرد الخطأ في تحديد تاريخ الحكم . لا يعيبه .

(٢) نقض « حالات الطعن • الخطأ في تطبيق القانون » « نظر الطعن والحكم فيه » .

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم . من تلقاء نفسها . إذا بني على مخالفة  
للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو في تفسيره .

(٣) تعد • جريمة « أركانها » • قصد جنائي •

جنح التعدي على الموظفين . ركنها الأدبي : توافره بمجرد قيام القصد الجنائي العام .  
الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً أ عقوبات ركنها الأدبي . ضرورة أن يتوافر لدى  
الجنائي بالإضافة إلى القصد الجنائي العام نية خاصة . تتمثل في إنتوائه الحصول من الموظف المتعدي  
عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو يستجيب لرغبة المتعدي فيمتنع  
عن أداء عمل كلف بأدائه .

(٤) جريمة « أركانها » • قصد جنائي •

فاقد الشعور والإختيار نتيجة تناوله مسكراً . طواعية أو كرها . لا تتوافر لديه نية  
ارتكاب جريمة ذات قصد خاص . حد ذلك ؟

١ — ولئن كانت ورقة الحكم المطعون فيه قد ورد بها أنه صدر بتاريخ  
١٣ من مارس سنة ١٩٨٠ وكانت الثابت من محضر جلسة ١٣ من أبريل  
سنة ١٩٨٠ أن محاكمة الطاعنين جرت بتلك الجلسة وبها صدر الحكم المطعون  
فيه فإن ما ورد بورقة الحكم لا يعلو كونه مجرد خطأ مادي ، لما كان ذلك

وكان من المقرر أنه لا عبرة بالخطأ الواضح الذى يرد فى تاريخ الحكم والذى لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة ومن ثم يكون الطاعنان قد قررا بالظعن بالنقض وأودعا أسباب طعنهما فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض .

٢ - من المقرر أن لمحكمة النقض - طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا تبين مما هو ثابت فيه أنه مبنى على مخالفة للقانون أو على خطأ فى تطبيقه أو فى تأويله .

٣ - من المقرر أن جنح التعدى على الموظفين المنصوص عليها فى المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ مكرراً من قانون العقوبات والجنائية المنصوص عليها فى المادة ١٣٧ / ١ ، ٢ مكرراً من هذا القانون يجمعها ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي ، فبينما يكفى لتوافر الركن الأدبي فى الجرائم التى من النوع الأول قيام القصد الجنائى العام وهو إدراك الجانى لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون إعتداد بالباعث فإنه لا يتحقق فى المادة ١٣٧ - ٢ ، ١ مكرراً إلا إذا توافرت لدى الجانى نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائى العام تتمثل فى انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هى أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه .

٤ - من المستقر عليه أن السكران متى كان فاقد الشعور أو الإختيار فى عمله لا يصح أن يقال عنه أنه كانت لديه نية فى ارتكاب جريمة ذات قصد خاص وذلك سواء أكان قد أخذ المسكر بعلمه ورضاه أم أخذه قهراً عنه أو على غير علم منه مادام المسكر قد أفقده شعوره وإختياره فمثل هذا الشخص لا تصح معاقبته عن تلك الجريمة إلا أن يكون قد انتوى ارتكابها من قبل ثم أخذ المسكر ليكون مشجعاً له على ارتكاب جريمته ، ولا يرد على ذلك بأنه يؤخذ من المادة ٦٢ من قانون العقوبات أن السكران لا يعنى

من العقاب إلا إذا كان قد أخذ المسكر بغير إرادته ، ما دام القانون يوجب في الجريمة التي تتطلب قصداً خاصاً أن يكون الجاني قد انتوى ارتكابها وما دامت هذه النية بإعتبارها ركناً من أركان الجريمة لا يصح القول بها إلا إذا تحققت بالفعل .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعنين بأنهما أولاً : استعمالاً للقوة والعنف مع موظفين عموميين هم النقيب . . . . . وأميني الشرطة . . . . . وهم من مأموري الضبطية القضائية بقسم المطرية لحملهم بغير حق على الإمتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم وهو ضبطهما متلبسين بإرتكاب الجريمة موضوع التهمة الثانية ولم يبلغاً بذلك قصدهما وقد تمت الجريمة حال كونهما يحملان أسلحة ( مطواه وكوريك ) .

ثانياً : تعدياً على الجنديين ( . . . . . ) المكلفين بخدمة عامة هي ملاحظة حالة الأمن العام بدائرة قسم المطرية حال تأدية خدمتهما وقاوماهما بالقوة والعنف بأن أشهر الأول مطواة وحمل الثاني كوريكا وعدوا خلفهما بقصد التعدي والإيذاء . ثالثاً : وهما ضمن عصابة مكونة من خمسة أشخاص توافقوا على التعدي والإيذاء فضرب أحدهم . . . . . بمطواة فأحدث به الجرح المبين بالتقرير الطبي والذي أعجزه عن أعماله الشخصية مدة لا تزيد عن عشرين يوماً . المتهم الأول : اتلف عمداً زجاج سيارة الشرطة رقم ١٧٨٥ وهي من الأملاك المعدة للنفع العام بأن ضرب رأسه بالزجاج فهشمه حال اقتياده للقسم بداخلها عقب ضبطه وقد بلغت قيمة التلفيات أكثر من عشرة جنيهات وإحالتها إلى محكمة جنايات القاهرة قلعاً عقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام .



والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١٣٦ ، ١٣٧ - ١ ، ٢ مكرراً أ ، ١٦٢ ، ٢٣٤ ، ٣٦١ - ١ ، ٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ٣٠ من ذات القانون بمعاينة المتهم الأول بالسجن لمدة عشر سنوات ومعاينة المتهم الثاني بالسجن لمدة خمس سنوات ومصادرة الأدوات والأسلحة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ .

## المحكمة

حيث أنه ولئن كانت ورقة الحكم المطعون فيه قد ورد بها أنه صدر بتاريخ ١٣ من مارس سنة ١٩٨٠ وكانت الثابت من محضر جلسة ١٣ من أبريل سنة ١٩٨٠ أن محاكمة الطاعنين جرت بتلك الجلسة وبها صدر الحكم المطعون فيه فإن ما ورد بورقة الحكم لا يعدو كونه مجرد خطأ مادي ، لما كان ذلك . وكان من المقرر أنه لا عبرة بالخطأ المادي الواضح الذي يرد في تاريخ الحكم والذي لا تأثير له على حقيقة ما حكمت به المحكمة ومن ثم يكون الطاعنان قد قررا بالطعن بالنقض . وأودعاً أسباب طعنهما في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض ويكون الطعن قد أستوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إنه يبين من الإطلاع على الأوراق أن الحكم المطعون فيه دان الطاعنين بجناية استعمال القوة والعنف مع موظفين عموميين لحملهم بغير حق على الإمتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم المعاقب عليها بالمادة ١٣٧ / ١ ، ٢ مكرراً أ من قانون العقوبات ولما كان من المقرر أن لمحكمة النقض - طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذ تبين مما هو ثابت فيه أنه مبني على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه

أو في تأويله - وكان من المقرر أن جنح التعدي على الموظفين المنصوص عليها في المواد ١٣٣ ، ١٣٦ ، ١٣٧ مكرزاً من قانون العقوبات والمجناية المنصوص عليها في المادة ١/١٣٧ ، ٢ مكرزاً أ من هذا القانون يجمعها ركن مادي واحد ويفصل بينهما الركن الأدبي ، فبينما يكفي لتوافر الركن الأدبي في الجرائم التي من النوع الأول قيام القصد الجنائي العام وهو إدراك الجاني لما يفعل وعلمه بشروط الجريمة دون إعتداد بالباعث فإنه لا يتحقق في المادة ١/١٣٧ ، ٢ مكرزاً إلا إذا توافرت لدى الجاني نية خاصة بالإضافة إلى القصد الجنائي العام تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدي عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدي فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه ، وكان من المستقر عليه أيضاً أن السكران متى كان فاقد الشعور أو الإختيار في عمله لا يصح أن يقال عنه أنه كانت لديه نية في ارتكاب جريمة ذات قصد خاص وذلك سواء أكان قد أخذ المسكر بعلمه ورضاه أم أخذه قهراً عنه أو على غير علم منه ما دام المسكر قد أفقده شعوره واختياره فمثل هذا الشخص لا تصح معاقبته عن تلك الجريمة إلا أن يكون قد انتوى ارتكابها من قبل ثم أخذ المسكر ليكون مشجعاً له على ارتكاب جريمته ، ولا يرد على ذلك بأنه يؤخذ من المادة ٦٢ من قانون العقوبات أن السكران لا يعنى من العقاب إلا إذا كان قد أخذ المسكر بغير إرادته ، ما دام القانون يوجب في الجريمة التي تتطلب قصداً خاصاً أن يكون الجاني قد انتوى ارتكابها وما دامت هذه النية بإعتبارها ركناً من أركان الجريمة لا يصح القول بها إلا إذا تحققت بالفعل . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد رد على دفاع الطاعنين بأنهما كانا في حالة سكر بين بقوله : « هذا إلى جانب القول بكون المتهمين كانا في حالة سكر مما يجعلهما لا يعيبا ما كانا يفعلان وقت ارتكاب ما نسب إليهما من أفعال ويعفيهما من العقاب فهذا القول ليس بمعفيهما من العقاب ولا يخفف له كما يدعى المتهمان بل هو ظرف يدعو إلى تشديد العقاب عليهما لأن هذا السكر كان بفعلهما واختيارهما وليس كرهاً عنهما ومن ثم فهما يتحملان كافة النتائج التي تترتب على ما أتياه

من أفعال بإختيارهما. ولما كان ما ساقه الحكم فيما تقدم لا يتفق وصحيح القانون إذ أقام قضاءه على مطلق القول بتوافر القصد الجنائي لدى الطاعنين حتى ولو كانا في حالة سكر بين وقت ارتكاب جريمتيهما . في حين لو صبح ما قال به الطاعنان من أنهما كانا في حالة سكر أفقدهما الشعور والإختيار وقت ارتكاب جريمتيهما لانتفى القصد الجنائي الخاص لديهما ولما حق عقابهما إلا إذا أثبت أنه كانت لديهما النية على ارتكاب الجريمة من قبل ثم أخذوا المسكر ليكون مشجعاً لهما على اقترافها وذلك على النحو المتقدم بيانه . لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون مما يوجب نقضه . وإذا كان هذا الخطأ قد حجب محكمة الموضوع عن تحقيق واقعة السكر التي قال بها الطاعنان وأثرها في توافر القصد الجنائي لديهما أو انتفائه فإنه يتعين أن يكون مع النقض الإحالة .



## جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
حسن عمار ، محمد الصوق ، مسعد السامي وأحمد صفان .

( ١٦٥ )

### الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٥٣ القضائية

ايجار أماكن • احتجاز أكثر من مسكن دون مقتض • حكم « تسببيه •  
تسبب معيب » • دفاع « الإخلال بحق الدفاع • ما يوفره » • دفع  
« الدفع بعدم انطباق القانون » •

عدم التعرض للدفاع الجوهري : إيراداً وارداً . تصور .

الدفع بعدم إنطباق القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لوجود مقتض يبرر احتجاز الطاعن لأكثر  
من مسكن في البلد الواحد . دفع جوهري . النفات الحكم عنه . تصور وإخلال بحق الدفاع .  
أساس ذلك : المادة ٨ من القانون المذكور .

أمتي كان يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن تقدم  
بمذكرة وتمسك فيها بأن المسكن موضوع الدعوى قد استأجره من قبل أن تقيم  
زوجته بمدينة ميت غمر ويستأجر المسكن الثاني وأن هذا المسكن كان يقيم فيه مع  
والدته وبه استراحة لمدير الصيدلية - وقدم للتدليل على إقامة والدته بالمسكن  
آنف الذكر شهادة إدارية تضمنت أن زوجته كانت تقيم بالمنصورة في سنة  
١٩٧٤ في الوقت الذي كان يقيم فيه مع والدته ... .. من سنة  
١٩٧١ بميت غمر بملك ... .. لما كان ذلك وكانت المادة  
الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز  
في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتض » ونص الشارع على العقوبة المقررة  
بهذه الجريمة بالمادة ٧٦ منه - وكان الحكم المطعون فيه قد دان الطاعن بهما  
دون أن يتعرض لهذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته وجديته لإتصاله

بواقعة الدعوى وتعلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأى فيها ذلك بأنه لو صح وجود المقتضى لإحتجازه المسكن موضوع الاتهام فإن حكم المادة ٨ من القانون المشار إليه لا يسرى عليه وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيده بلوغاً إلى غاية الأمر فيه فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشروباً بالإخلال بحق الطاعن في الدفاع .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : احتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى على النحو المبين بالأوراق وطلبت عقابه بالمادتين ٨ ، ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

و محكمة جنح بندرميت غمر قضت بحضوريا بتغريم المتهم مائتي جنيه . استأنف ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت خيراً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم عشرة جنيهات . عارض وقضى بقبول المعارضة شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه .

قرر الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه الطعن في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ

## الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجرمة احتجاز أكثر من مسكن في بلد واحد قد شابه قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه تمسك في دفاعه بأن الشقة إستجاره من ..... تقيم بها والدته والصيدلى المدير للصيدلة التابعة للطاعن وهو مقتضى لإحتجازه

الأمر الذي تنهار معه أركان التهمة الموجهة إليه ولم يعرض الحكم المطعون فيه لهذا الدفاع إيراداً له أو رداً عليه مما يعيبه .

حيث إنه يبين من الإطلاع على المفردات المضمومة أن الطاعن تقدم بمذكرة وتمسك فيها بأن المسكن موضوع الدعوى قد استأجره من قبل أن تقيم زوجته بمدينة ميت غمر ويستأجر المسكن الثاني وأن هذا المسكن كان يقيم فيه مع والدته وبه استراحة المدير الصيدلية - رقدم للتدليل على إقامة والدته بالمسكن آنف الذكر شهادة إدارية تضمنت أن زوجته كانت تقيم بالمنصورة في سنة ١٩٧٤ في الوقت الذي كان يقيم فيه مع والدته . . . . .

من سنة ١٩٧١ بميت غمر بملك . . . . . بلا كان ذلك وكانت المادة الثامنة من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ تنص على أنه « لا يجوز للشخص أن يحتجز في البلد الواحد أكثر من مسكن دون مقتضى » ونص الشارع على العقوبة المقررة بهذه الجريمة بالمادة ٧٦ منه - وكان الحكم فيه قد أدان الطاعن بهما - دون أن يعرض لهذا الدفاع إيراداً له ورداً عليه رغم جوهريته وجديته لإتصاله بواقعة الدعوى وتخلقه بموضوعها وبتحقيق الدليل فيها مما من شأنه لو ثبت أن يتغير وجه الرأي فيها ذلك بأنه لو صح وجود المقتضى لإحتجازه المسكن موضوع الاتهام فإن حكم المادة ٨ من القانون المشار إليه لا يسرى عليه وإذا التفت الحكم المطعون فيه عن هذا الدفاع ولم يقسطه حقه ولم يعن بتمحيصه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه فإنه يكون فوق ما ران عليه من القصور قد جاء مشوباً بالإنحلال بحق الطاعن في الدفاع مما يستوجب نقضه والإحالة دون حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ١٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عثمان عمار ، محمد الصوفي ، مسعد الساعى وأحمد صفان .

(١٦٦)

### الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٣ القضائية

(١) نقض • « نظر الطعن والحكم فيه » • قانون « قانون أصلح » •

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم - من تلقاء نفسها - إذا صدر بعد الحكم  
المطعون فيه قانون أصلح للمتهم . يسرى على واقعة الدعوى .

(٢) قانون « قانون أصلح » • تسعيره « بيع بزيادة من التسعيرة » • نقض  
« أسباب الطعن • ما يقبل منها » •

- صدور القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات أصلح للمتهم  
في جريمة بيع سلعة مسعرة بزيادة من التسعيرة . بما تضمنته من تركه للقاضي الخيار بين توقيع  
عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة . أثره : إعتباره قانوناً أصلح .

- ١ - تحول المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ لمحكمة النقض أن  
تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم وقبل الفصل في  
الواقعة بحكم بات قانون يسرى على واقعة الدعوى أصلح للمتهم .
- ٢ - متى كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ هو القانون الأصلح للمتهم  
إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصلح لما اشتملت عليه أحكامه من تركه للقاضي  
الخيار بين توقيع عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون  
فيه والإحالة حتى تتساح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء  
أحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه دون حاجة إلى بحث سائر  
أوجه الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن في قضية اللجنة بأنه في يوم ١٦ من أغسطس سنة ١٩٨٠ بدائرة قسم الهرم محافظة الجيزة : باع سلعة مسعرة ( مياه غازية ) بأزيد من التسعيرة المقررة قانونا . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقرار ٢٨ لسنة ١٩٥٧ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة الجناح المستعجلة بالجيزة قضت حضوريا بجلسة ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٨٠ عملا بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لإيقاف التنفيذ وتغريمه ثلاثمائة جنيه والمصادرة والغلق لمدة ستة شهور . استأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بجلسة ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٨٠ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فقرر الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليه الطعن في هذا الحكم بطريق النقض في ..... الخ

## الحكمة

. حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر قد شابه قصور في التسبيب - انطوى على إخلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يرد على دفاعه بأن لديه تصريح سياحي بإضافة عشرة في المائة نظير الخدمة وأن محرر المحضر لم يدفع له عشرة قروش فضلا عن تناقضه في أقواله هذا إلى أن الدفاع عن الطاعن طلب مناقشة محرر المحضر وسماع شهود نفي إلا أن الحكم لم يرد على ذلك ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه صدر في ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٠ ودان الطاعن بالحبس بالتطبيق لحكم المادة التاسعة من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح وذلك عن

بيعه سلعة مسعرة بسعر يزيد على السعر المعين . ولما كان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بتعديل نص المادة التاسعة سالفة الذكر والذي صدر في ٢٦ من يوليو سنة ١٩٨٢ وعمل به اعتباراً من ٦ من أغسطس سنة ١٩٨٢ قد نص في المادة الأولى منه على أنه يستبدل بنص المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسعير الجبري وتحديد الأرباح والمعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ النص الآتي : « مادة ٩ - يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثمائة جنيه ولا تزيد على ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين - كل من باع سلعة مسعرة جبرياً أو محدة الربح أو عرضها للبيع بسعر أو بربح يزيد على السعر أو الربح المحدد ، أو امتنع عن بيعها بهذا السعر أو الربح أو فرض على المشتري شراء سلعة أخرى أو علق البيع على شرط آخر يخالف للعرف التجاري . . . » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ تخول لمحكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم وقبل الفصل في الواقعة بحكم بات قانون يسري على واقعة الدعوى أصلح للمتهم ، وكان القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ هو القانون الأصلح للمتهم إذ أنشأ له مركزاً قانونياً أصلح لما اشتملت عليه أحكامه من تركه للقاضي الخيار بين توقيع عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة حتى تتاح للطاعن فرصة محاكمته من جديد على ضوء أحكام القانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ المشار إليه دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن ؛



## جلسة ٢٠ من اكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
راغب عبد الظاهر ، أحمد أبو زيد ، حسن عميرة ومحمد زايد .

( ١٦٧ )

### الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ القضائية

- (١) تفتيش « التفتيش باذن » • دفع « الدفع ببطان اذن التفتيش » •  
دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • نقض « أسباب الطعن •  
مالا يقبل منها » •

الدفع ببطان اذن التفتيش من الدفع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارة لأول  
مرة أمام النقض مالم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته .

وجوب بيان الدفع ببطان اذن التفتيش في عبارة صريحة تشمل على بيان المراد منه .

- (٢) مواد مخدرة • تفتيش • « اذن التفتيش » • « اصداؤه » • « بياناته » •  
محكمة الموضوع • « سلطتها في تقدير الدليل » •

تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش . موضوعي . عدم إيراد إم  
الطاعن كاملا ومحل إقامته محددًا غير قاذح في جدية التحريات .

- (٣) محكمة الموضوع • « سلطتها في تقدير الدليل » • إجراءات • « إجراءات  
المحاكمة » • « آليات » • « شهود » •

النهي على المحكمة تعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول .

- (٤) مواد مخدرة • جريمة « اركانها » • حكم « تسببيه » • تسبب غير معيب •  
قصص جنائي • اثبات « بوجه عام » • قرائن • نقض « أسباب الطعن •  
مالا يقبل منها » •

كفاية إنبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزا لها . ولو أحرزها  
مادياً شخص غيره . تحدث الحكم عن هذا الركن استقلا . غير لازم . كفاية أن يكون فيها  
أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .

(٥) دفع « الدفع بتلقيق التهمة » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

الدفع بتلقيق التهمة موضوعي. لا يستلزم رداً صريحاً كفاية الأخذ بأدلة الثبوت رداً عليه.

(٦) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « بوجه عام »  
« شهود » • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •

تقدير الأدلة بالنسبة لكل منهم . حق لمحكمة الموضوع وحدها . حق محكمة الموضوع في أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

(٧) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • استدلال • اثبات  
« بوجه عام » « شهود » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

لمحكمة الموضوع أن تعمل في عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة . لها أن تجزئها فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه .

(٨) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « بوجه عام » •  
إغفال بيان وزن المخدر في محضر الضبط وإثباته على بطاقة الحرز • لا بطلان .

(٩) اجراءات التحقيق • بطلان • استدلالات • دفع « الدفع ببطلان محضر  
الاستدلالات » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

عدم جواز الدفع ببطلان محضر الضبط . لأول مرة أمام النقض . لأنه من الإجراءات السابقة على المحاكمة .

(١٠) مواد مخدرة • قصد جنائي • اثبات « بوجه عام » • محكمة الموضوع  
« سلطتها في تقدير الدليل » •

تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة • موضوعي مادام سائناً •

(١١) مواد مخدرة • اشتراك • جريمة • قانون « تفسيره » •

الوساطة في الأمور المحظورة على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة والتي عدتها المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات . معاقب عليها بالمادة ٣ من ذات القانون الى سوت بين الأمور المحظورة وبين الوساطة فيها . وإن أغفلت ذكر الأخيرة .  
هذه ذاك ؟

١ - الدفع ببطلان إذن التفتيش أو ببطلان إجراءاته من الدفع القانوني المختلطة بالواقع التي لا يجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته والذي يجب إبدائه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .

٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف [ محكمة الموضوع ، عدم إيراد اسم الطاعن كاملاً ومحل إقامته محددًا في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات .

٣ - متى كان الطاعن لم يطلب إلى المحكمة اتخاذ إجراء معين فليس له من بعد النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها .

٤ - من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الجاني حائراً لمادة مخدرة أن يكون محرراً للمادة المضبوطة بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره ولا يلزم بأن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيها أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يكفي للدلالة على قيامه .

٥ - الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل رداً صريحاً من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة استناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم .

٦ - من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها إليها بالنسبة إلى متهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة لمتهم آخر ، وإذا كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال ضابط مكتب مكافحة المخدرات وما تضمنته تحرياته وأخذت بتصويره للواقع بالنسبة للطاعن وحده دون ابنه ، وكان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطانها في تقدير أدلة الدعوى ،



كما أن لها أن تعزل في عقيدتها على ما جاء بتحريرات الشرطة بإعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها أن تجزئها فتأخذ منها بما تطمئن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه فإن ما يثيره الطاعن بما أخذ به الحكم وما أ طرح من أقوال الضابط وتحرياته وإعتياده على الدليل المستمد منها في حق الطاعن وحده دون المتهم الآخر لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى وإستنباط معتقدها وهو لا يجوز إثارة أو الخوض فيه أمام محكمة النقض .

٧ - لما كان إغفال وزن المخدر في محضر الضبط وإثباته على بطاقة الخرز لا يدل بذاته على معنى معين ولا يترتب عليه بطلانه .

٨ - ولما كان الطاعن قد أقتصر على إثارة خلو محضر الضبط من بيان وزن المخدر دون أن يطلب من المحكمة إجراء عملية الوزن ، وكان يكفي أن تقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها بأن الإجراءات اللازمة لوزن المخدر قد اتخذت وأسفرت عن مقدار المخدر المضبوط وهو ما يجادل فيه الطاعن .

٩ - كما أنه لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد نعى على النيابة قعودها عن إعادة وزن المخدر ومثله لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يعدو أن يكون تعيباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن .

١٠ - الأصل أن الإتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل بمحكمة الموضوع بحرية التقدير فيها ما دامت تقيمها على ما ينتجها .

١١ - يكفي لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٢٤ من القانون المذكور . مجرد توافر قصد الإتجار في المواد المخدرة ولو لم يتخذ الجاني الإتجار في هذه المواد حرفة له سواء كان إحراز المخدر أو حيازته لحسابه أو لحساب غيره ممن يتجرون في المواد المخدرة دلالة ذلك أن نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ سالف الذكر بعد أن جرى على عقاب حالات الحيازة أو الإحراز أو الشراء أو البيع أو التسليم أو النقل أو تقديم المواد المخدرة للشعاطى بقصد

الإتجار قد ساوى بينهما وبين الإتجار فيها بأية صورة فيتسع مدلوله ليشمل ما غير ذلك من الحالات التي عدتها هذه المادة على سبيل الحصر المحظور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للإتجار في المواد المخدرة .

## الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز بقصد الإتجار جوهرين مخبرين «حشيشا» وعقار «الديكسامفتيامين» وذلك في غير الأحوال المصرح بها قانونا. وأحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة. ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضور يا عملاً بالمواد ١ / ١ : ٢ / ٧ ، ١ / ٣٤ ، أ / ٤٢ ، ١ / ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ٥٧ ، ٥٨ من الجدول الأول والملحق بالقانون الأول بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات وتغريمه ثلاث آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة حيازة مخدر بقصد الإتجار قد شابه القصور في التسيب وفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع وتناقض في التسيب وأقيم على إجراء باطل كما أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش وبطلان إجراءاته لإنشائها على تحريات غير جدية لعدم إيرادها إسم الطاعن كاملاً وعمل إقامته وإسم التاجر الذي حاز المخبر لحسابه غير أن الحكم لم يعرض لهذا الدفع الجوهرى ويرد عليه بما يفنده ، كما قام دفاع الطاعن على أن المنزل الذي انصبت عليه التحريات وصدر إذن النيابة

بتفتيشه ليس منزله ولم يضبط فيه بل هو منزل مطلقته ومن ثم فإن سلطانه لم يكن مبسوطاً على ما ضبط من مواد مخدرة مما ينتفى معه قيام الركن المادى للجريمة وقدم عدة مستندات تؤازر دفاعه وقد أطرحة الحكم لأسباب غير سائغة دون أن يعنى بتحقيقه للوقوف على حقيقة محل إقامته فضلاً عن أنه أغفل الرد على دفاعه بتلقيق التهمة بدس المخدر له من المرشد الذى استعان به الضابط ، هذا إلى أن الحكم اعتمد فى قضائه بالإدانة على أقوال الضابط وتحرياته وأخذ بها فى حق الطاعن وحده دون إبنه الذى قضى ببراءته فى محاكمة سابقة من ذات الهيئة مع أنها قد شملته كفاعل فى الجريمة ، كما عول الحكم على محضر الضبط رغم خلوه من إثبات وزن المخدر اكتفاءً من محرره بإثباته على بطاقة الحرز بما يؤدى إلى بطلانه ولم يقيم وكيل النيابة المحقق بإستيفاء هذا النقص بإعادة وزن المخدر ، يضاف إلى ذلك أن ما ساقه الحكم للتدليل على توافر قصد الإتجار فى حق الطاعن لا يكفى فى إثبات هذا القصد على الرغم من أن الواقعة كما أثبتها الحكم لا تعلو أن تكون حيازة للمخدر مجردة من القصد وكل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث أن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما يجعله أن المقدم . . . . . بقسم مكافحة مخدرات القاهرة علم من تحرياته السرية أن الطاعن يحوز كمية من المخدرات بمنزله ويقوم بتخزينها لحساب أحد تجار المخدرات مقابل عمولة كبيرة فاستصدر إذناً من النيابة العامة بضبطه وتفتيشه مسكنه ونفاذاً لهذا الإذن انتقل إلى مسكنه برفقة زميلين له وطرق بابه ففتح له ابن الطاعن وتفتيش المسكن عشر فى عمق ( صنادرة ) فوق المطبخ على حقيبته من البلاستيك تحوى ثلاثة أكياس من النايلون بداخلها ثلاثة عشرة طربة حشيش وعلبة بلاستيك بداخلها سبع طرب حشيش و كيس من البلاستيك بداخله فتات من الحشيش بأحجام مختلفة وزجاجة سعة كل منهما ١٠٠ سم الأولى مملوءة تماماً والثانية إلى نصفها بعقار الديكسامفتيامين المخدر وبلغ وزن الحشيش المضبوط ثمانية كيلو جرام ، ١٢٠ ستيجرام وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة فى حق



الطاعن أدلة مستمدة من أقوال ضابط قسم مكافحة المخدرات ومن تقرير التحليل وهي أدلة سائغة تتوافر بها كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها وتؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها ولم ينازع الطاعن في أن لها معينا الصحيح من الأوراق . لما كان ذلك ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع ببطلان إذن التفتيش أو ببطلان إجراءاته ، وكان هذا الدفع من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع التي لا تجوز إثارتها لأول مرة أمام محكمة النقض ما لم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته لأنه يقتضي تحقيقا تنأى عنه وظيفة هذه المحكمة ، ولا يقدح في ذلك أن يكون الدفاع عن الطاعن قد ضمن مرافعته نعيًا على التحريات لعدم إيرادها اسم الطاعن كاملا وعدم تحديدها محل إقامته الصحيح ، إذ هو قول مرسل على إطلاقه لا يحمل على الدفع الصريح ببطلان إذن التفتيش أو ببطلان إجراءات القبض والتفتيش الذي يجب إيدأؤه في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه ، هذا فضلا عن أن تقدير جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع ، وإذ كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها إذن التفتيش وكفايتها لتسوية إجراءاته فلا معقب عليها في ذلك لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، وإذ كان عدم إيراد اسم الطاعن كاملا ومحل إقامته محددًا في محضر الاستدلال لا يقدح بذاته في جدية ما تضمنه من تحريات فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون ولا محل له ولا على المحكمة إن هي التفتت عن الرد عليه ، ومع ذلك فإن الحكم بعد أن حصل مضمون المستندات المقيمة من الطاعن وأوجه دفاعه بأنه لا يقيم في مكان الضبط الذي تستقل به مطلقة بما هو كاف لإطراحه بقوله « وحيث إن المحكمة لا تأخذ بما أثاره الدفاع لعدم اطمئنانها للبطاقتين المقدمتين منه فضلا عن أنه يجوز أن يكون للمتهم أكثر من مسكن واطمئنانها لما جاء بمحضر تحريات الضابط بأن المتهم يقيم بالعقار رقم ۱۷ شارع السباق وهو المنزل الذي ضبط فيه المخدر » . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى اطمأنت المحكمة إلى ما قرره الشاهد من

أن الطاعن يسكن بالعنوان الذي ورد بمحضر التحريات ، و كان ما أورده الحكم يسوغ به إطراح دفاع الطاعن سالف الذكر ، و كان البين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يطلب إلى المحكمة إتخاذ إجراء معين في هذا الخصوص فليس له من بعد النعي على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها ولم تر هي حاجة إلى إجرائه بعد أن اطمأنت إلى أقوال الشاهد بأن المسكن الذي صدر إذن النيابة بتفتيشه وأسفر التفتيش عن ضبط المخدر به هو مسكن الطاعن فإن ما يثيره في هذا الخصوص يكون في غير محله ويعد جدلاً موضوعياً مما لا تجوز إثارته أمام محكمة التقصص ، لما كان ذلك ، و كان من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الجاني حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرراً للمادة المضبوطة بل يكفي لإعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون زفياً أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يكفي للدلالة على قيامه فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص يكون في غير محله . لما كان ذلك ، و كان الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب بحسب الأصل رداً صريحاً من المحكمة بل يستفاد الرد عليه دلالة من قضاء الحكم بالإدانة إستناداً إلى أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ذلك ، و كان من المقرر أن تقدير الأدلة بالنسبة إلى كل منهم هو من اختصاص محكمة الموضوع وحدها وهي حرة في تكوين عقيدتها حسب تقديرها واطمئنانها إليها بالنسبة إلى منهم وعدم اطمئنانها إلى ذات الأدلة بالنسبة لغيرهم آخر ، وإذ كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال ضابط مكتب مكافحة المخدرات وما تضمنته تحرياته وأخذت بتصويره للواقعة بالنسبة للطاعن وحده دون ابنه ، و كان من حق محكمة الموضوع أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تظمن إليه وتطرح ما عداه لتعلق ذلك بسلطانها في تقدير أدلة الدعوى ، كما أن لها أن تعول في عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معززة لما ساقته من أدلة ولها أن تجزئها فتأخذ منها بما



تطمئن إليه مما تراه مطابقاً للحقيقة وتطرح ما عداه فإن ما يثيره الطاعن فيما أخذ به الحكم وما أطرّح من أقوال الضابط وتحرياته وإعتماده على الدليل المستمد منها في حق الطاعن وحده دون المتهم الآخر لا يخرج عن كونه جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وفي سلطة محكمة الموضوع في وزن عناصر الدعوى واستنباط معتقدها وهو ما لا يجوز إثارتها أو الخوض فيه أمام محكمة النقض . لما كان ذلك، وكان إغفال بيان وزن المخدر في محضر الضبط وإثباته على بطاقة الحرز لا يدل بذاته على معنى معين ولا يترتب عليه بطلانه بل يكون للطاعن أن يتمسك لدى محكمة الموضوع بما قد يكون في هذا المحضر من نقض حتى تقدره وهي على بينة من أمره كما هو الشأن في سائر الأدلة . ولما كان الطاعن قد اقتصر على إثارة خلو محضر الضبط من بيان وزن المخدر دون أن يطلب من المحكمة إجراء عملية الوزن ، وكان يكتفى أن يقتنع المحكمة من الأدلة المقدمة إليها بأن الإجراءات اللازمة لوزن المخدر قد اتخذت وأسفرت عن مقدار المخدر المضبوط وهو ما لم يجادل فيه الطاعن ، كما أنه لا يبين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن قد نعى على النيابة قعودها عن إعادة وزن المخدر ومثله لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض لأنه لا يعدو أن يكون تعبيراً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن على الحكم فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم في كل ذلك جميعه لا يكون له من وجه ولا يعتد به . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله « وحيث أنه عن قصد الاتجار المنسوب إلى المتهم فقد توافر في حقه من تحريات ضابط الواقعة من أن المتهم يقوم بتخزين المواد المخدرة المضبوطة لحساب أحد تجار المخدرات نظير عمولة مادية كبيرة إذ أن الاتجار في مفهوم قانون المخدرات يتسع ليشمل كل تصرف بمقابل في المادة المخدرة ولا يجوز التزام المعنى الضيق للاتجار الذي حدده - القانون التجاري فإن قصد الاتجار يتوافر ولو لم يتخذ الجاني الاتجار حرفة له إذ لم يجعل القانون الاحتراف ركناً من أركان الجريمة » . ولما كان الأصل أن الاتجار في الجواهر المخدرة إنما هو واقعة مادية تستقل محكمة الموضوع



بحرية التقدير فيها ما دامت تقيمها على ما ينتجها ، و كان الاستفادة من الأحكام التي تضمنتها نصوص المواد ٣٤ ، ٣٧ ، ٣٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات أنها تفرق فقط بين إحراز المخدرات وحيازتها بقصد الاتجار وبين إحرازها بقصد التعاطي أو الاستعمال الشخصي أو بدون قصد شيء من ذلك ، و كان يكفي لتوافر أركان الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة ٣٤ من القانون المذكور مجرد توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة ولو لم يتخذ الجاني الاتجار في هذه المواد حرفة له سواء كان إحراز المخدر أو حيازته لحسابه أو لحساب غيره ممن يتجرون في المواد المخدرة ، دلالة ذلك أن نص الفقرة الأولى من المادة ٣٤ سالفة الذكر بعد أن جرى على عقاب حالات الحيازة أو الإحراز أو الشراء أو البيع أو التسليم أو تقديم المواد المخدرة للتعاطي بقصد الاتجار قد ساوى بينها وبين الاتجار فيها بأية صورة فيتسع مدلوله ليشمل ما غير ذلك من الحالات التي عدتها هذه المادة على سبيل الحصر المحظور على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للاتجار في المواد المخدرة ، هذا ولأن حيازة المخدر لحساب الغير في حالة من حالات الحظر التي عدتها تلك المادة والمحرمة قانوناً - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - لا يعدو في حقيقته مساهمة في ارتكاب هذه الجريمة يرتبط بالفعل الإجرامي فيها ونتيجته برابطة السببية ويعد المساهم بهذا النشاط شريكاً في الجريمة تقع عليه عقوبتها ، وإذا كانت المحكمة قد اقتنعت في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى والتي لا تخرج عن الإقتضاء العقلي والمنطقي بأن حيازة الطاعن للمخدر كانت بقصد الاتجار بحسابه قد حاز المخدر لحساب الغير ممن يتجر في المواد المخدرة مقابل عمولة فإن الحكم لا يكون قد أخطأ في شيء ويكون النعي عليه بالقصور في التسبيب والخطأ في تطبيق القانون غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٣ من اكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار/ أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، دكتور / كمال أنور وعبد عباس مهران .

(١٦٨)

### الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٥٣ القضائية

نيابة عامة « التحقيق بمعرفتها • التحقيق الذى يجريه معاون النيابة »  
« ندب رئيس النيابة لعضو فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر » • تحقيق  
« التحقيق بمعرفة النيابة » • مأمور الضبط القضائي •

لنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها التحقيق الذى يجريه له صفة التحقيق  
القضائي ولا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذى يجريه غيره من أعضاء النيابة •  
لرئيس النيابة حق ندب عضو نيابة فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند  
الضرورة . هذا الندب يكفى فيه أن يتم شفاهاً بشرط أن يكون له ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى •  
لمعاون النيابة المنتدب التحقيق تكليف أى مأمور من مأمورى الضبط القضائي ببعض  
الأعمال التى من اختصاصه •

إن الشارع بمقتضى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ فى  
شأن السلطة القضائية قد أجاز للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها لتحقيق  
قضية برمتها، ومفاد ذلك أن الشارع قد جعل لما يجريه معاون النيابة من تحقيق  
صفة التحقيق القضائي الذى يباشره سائر أعضاء النيابة فزال بذلك التفريق  
بين التحقيق الذى كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح  
ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف من حيث أثره وقيمته  
عن التحقيق الذى يجريه غيره من أعضاء النيابة فى حدود اختصاصهم •  
لما كان ذلك وكان لرئيس النيابة حق ندب عضو نيابة فى دائرته للقيام بعمل  
عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملاً بنص المادة ١٢١ من القانون  
سالف الذكر ، وهذا الندب يكفى فيه أن يتم شفاهاً عند الضرورة بشرط  
أن يكون لهذا الندب الشفهي ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى ذلك لأن

عضو النيابة الذي يقوم بالتحقيق في هذه الحالة إنما يجريه باسمه هو لا باسم من ندبه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في ملفاته - رداً على دفع الطاعن - أن معاون النيابة قد أثبت أنه أصدر إذن التفتيش بناء على انتداب من قبل رئيس النيابة - فإن هذا الذي أثبتته يكفي لإثبات حصول الندب ، واعتبار الإذن بالتفتيش صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره قانوناً . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أى مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه : فيكون تكليف معاون النيابة المنتدب للتحقيق لضابط قسم مكافحة المخدرات بتفتيش شخص ومسكن الطاعن صحيحاً لا مخالفة فيه للقانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر الصحيح في القانون وهو بصدده على دفع الطاعن ببطالان أمر التفتيش وطلبه مذكرة من رئيس النيابة الذي ندبه للتحقيق ، فإن الطعن يكون في غير محله متعيناً رفضه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز وحاز جوهرًا مخدرًا (حشيشاً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً وكان ذلك بقصد الاتجار . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيس والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك . ومحكمة جنابات القاهرة قضت بحضوريا بحبس المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ألف جنيه ومصادرة المخدر المضبوط باعتبار أن إحراز المخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحراز مخدر في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد أخطأ في تطبيق القانون



وانطوى على إخلال بحقه في الدفاع ذلك أنه أ طرح دفع الطاعن ببطلان أمر التفتيش لصدوره من معاون نيابة لم يخصص ندبه لهذه القضية بذاتها بما لا يسوغ رفضه قانوناً ولم تلتفت المحكمة إلى طلب الطاعن مذكرة من رئيس النيابة الذي ندبه للتحقيق استجلاء لوجه الحق بما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الشارع بمقتضى نص المادة ٢٢ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية قد أجاز للنيابة العامة أن تكلف أحد معاونيها لتحقيق قضية برمتها ، ومفاد ذلك أن الشارع قد جعل لما يجريه معاون النيابة من تحقيق صفة التحقيق القضائي الذي يباشره سائر أعضاء النيابة فزال بذلك التفريق بين التحقيق الذي كان يباشره معاون النيابة وتحقيق غيره من أعضائها وأصبح ما يقوم به معاون النيابة من إجراءات التحقيق لا يختلف من حيث أثره وقيمته عن التحقيق الذي يجريه غيره من أعضاء النيابة في حدود اختصاصهم . لما كان ذلك ، وكان لرئيس النيابة حق ندب عضو نيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملاً بنص المادة ١٢١ من القانون سالف الذكر ، وهذا الندب يكفي فيه أن يتم شفاها عند الضرورة بشرط أن يكون لهذا الندب الشفهي ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى ذلك لأن عضو النيابة الذي يقوم بالتحقيق في هذه الحالة إنما يجريه باسمه هو لا باسم من ندبه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت في ملفاته — رداً على دفع الطاعن — أن معاون النيابة قد أثبت أنه أصدر إذن التفتيش بناء على انتداب من قبل رئيس النيابة — فإن هذا الذي أثبته يكفي لإثبات حصول الندب ، واعتبار الإذن بالتفتيش صحيحاً صادراً ممن يملك إصداره قانوناً . لما كان ذلك وكانت المادة ٢٠٠ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز لكل من أعضاء النيابة العامة في حالة إجراء التحقيق بنفسه أن يكلف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه ، فيكون تكليف معاون النيابة المنتدب للتحقيق لضابط قسم مكافحة المخدرات تفتيش شخص ومسكن الطاعن صحيحاً لا يخالف فيه للقانون . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد التزم هذا النظر الصحيح في القانون وهو بصدده رده على دفع الطاعن ببطلان أمر التفتيش وطلبه مذكرة من رئيس النيابة الذي ندبه للتحقيق ، فإن الطعن يكون في غير محله متعيناً رفضه .

## جلسة ٢٤ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار ، مسعد الساعى ، أحمد سمعان وعمود البارودى .

(١٦٩)

### الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٣ القضائية

(١) حكم « بطلان الحكم » • بطلان • نقض « التقرير بالطعن وايداع  
الأسباب • ميعاده » • قتل عمد •

الحكم غيابياً في جناية بنير الإدانة . لا يطل بحضور المحكوم عليه أو القبض عليه . هل ذلك؟  
انفتاح ميعاد الطعن بالنقض في ذلك الحكم من تاريخ صدوره .

(٢) نقض « التقرير بالطعن وايداع الأسباب • ميعاده » •

إيداع أسباب الطعن بالنقض بعد الميعاد . أثره : عدم قبول الطعن شكلاً .

(٣) نقض « أسباب الطعن • ميعاده » • قوة قاهرة •

مرض المحامى • لا يبرر تقديم أسباب الطعن بالنقض بعد الميعاد .

أسباب الطعن بالنقض . وجوب تقديمها في نفس الميعاد والمقرر للطعن .

١ — وإن كان الحكم المطعون فيه قد صدر في غيبة المطعون ضده من  
محكمة الجنايات بتاريخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٢ ببراعته من التهمة المسندة إليه  
وبرفض الدعوى المدنية ، إلا أنه لا يعتبر أنه أضر به لأنه لم يدنه بشيء ومن  
ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه ، لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى  
أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة في غيبة المتهم بجناية  
حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن  
ثم فإن ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم يفتتح من تاريخ صدوره .

٢ — لما كان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط  
إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده

القانون هو شرط لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معا وحدة إجرائية لا يقوم فيها أحدهما مقام الآخر ولا يغنى عنه ، وكان يجب إبداء التقرير بأسباب الطعن في نفس الميعاد المقرر للطعن وهو أربعون يوماً من تاريخ الحكم المطعون فيه الذي قضى برفض دعوى الطاعن المدنية عملاً بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض. ولما كان الثابت إن الطاعن وأن قرر بالطعن بالنقض في الحكم في الميعاد القانوني إلا أن أسباب الطعن لم تقدم إلا بعد فوات الميعاد ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلاً

٣ - من المقرر أن مرض المحامي ليس من قبيل الظروف القاهرة التي من شأنها أن تحول دون تقديم تقرير بالأسباب في الميعاد.

## الوقائع

أهتت النيابة العامة ..... بأنه أولاً : قتل ..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتله وأعد لذلك سلاحاً نارياً (مسدس) وتوجه إلى مسكنه الذي أيقن تواجده فيه وترصده أمام بابه وما أن ظفر به حتى أطلق عليه عيارين ناريتين قاصداً قتله فأصابه إحداهما بالإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي أودت بحياته . وقد اقترنت هذه الجريمة بجناية أخرى هي أنه في الزمان والمكان سالف الذكر شرع في قتل كل من ..... و ..... عمداً مع سبق الإصرار والترصد بأن بيت النية على قتلها وأعد لذلك سلاحه الناري سالف الذكر وتوجه إلى مسكنهما الذي أيقن تواجدهما به وترصدهما أمام بابه وما أن ظفر بهما حتى أطلق على كل منهما عياراً نارياً قاصداً قتلها فأحدث بهما الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي ونخاب أثر الجريمة بسبب لا دخل لإرادته هو عدم إحكام التصويب عليهما وتداركهما بالعلاج . ثانياً : أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً مششخناً (مسدس) . ثالثاً : أحرز ذخائر (أربع طلقات) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له في



حيازته وإحرازه . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام ، فقرر بذلك . وادعى ... .. مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات دمياط قضت غيابياً بجلسة ٢٠ مارس سنة ١٩٨٢ عملاً بالمواد ٣٠٤ / ١ ، ٣٢٠ / ٢ ، ٣٨١ / ١ إجراءات جنائية ببراءة المتهم من التهمة . المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية .

فطعن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض م الخ ...

## المحكمة

من حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر في غيبة المطعون ضده من محكمة الجنايات بتاريخ ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٢ ببراءته من التهمة المسندة إليه ورفض الدعوى المدنية ، إلا أنه لا يعتبر أنه أضر به لأنه لم يدنه بشيء ومن ثم فهو لا يبطل بحضوره أو القبض عليه ، لأن البطلان وإعادة نظر الدعوى أمام محكمة الجنايات مقصوران على الحكم الصادر بالعقوبة في غيبة المتهم بجناية حسبما يبين من صريح نص المادة ٣٩٥ من قانون الإجراءات الجنائية ، ومن ثم فإن ميعاد الطعن بطريق النقض في هذا الحكم ينفتح من تاريخ صدوره . لما كان ذلك ، وكان الطاعن - المدعى بالحقوق المدنية - قد قرر بالطعن في ذلك الحكم بطريق النقض بتاريخ ٢٥ من أبريل سنة ١٩٨٢ غير أنه لم يقدم تقرير أسباب طعنه إلا بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٨٢ ، وكان من المقرر أن التقرير بالطعن بالنقض في الحكم هو مناط إتصال المحكمة به وأن تقديم الأسباب التي بنى عليها الطعن في الميعاد الذي حدده القانون هو شرط لقبوله ، وكان التقرير بالطعن وتقديم أسبابه يكونان معاً وحدة إجرائية لا يقوم فيها إحداهما مقام الآخر

ولا يغنى عنه ، وكان يجب إيداع التقرير بإسباب الطعن في نفس الميعاد المقرر للطعن وهو أربعون يوما من تاريخ الحكم المطعون فيه الذى قضى برفض دعوى الطاعن المدنية عملا بالمادة ٣٤ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . ولما كان الثابت أن الطاعن وإن قرر بالطعن بالنقض في الحكم في الميعاد القانوني إلا أن أسباب الطعن لم تقدم إلا بعد فوات الميعاد ومن ثم فإن الطعن يكون غير مقبول شكلا ، ولا يغير من هذا الحكم تقديم شهادة بمرض المحامى عن الطاعن لمسا هو مقرر من أن مرض المحامى ليس من قبيل الظروف القاهرة التى من شأنها أن تحول دون تقديم تقرير بالأسباب في الميعاد ، لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين القضاء بعدم قبول الطعن شكلا مع مصادرة الكفالة وإلزام الطاعن بالمصاريف .

## جلسة ٢٥ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / فوزى أحمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
 جهدان حسين عبد الله ، حسن غلاب ، محمد حسن والسيد عبد المجيد العشرى .

( ١٧٠ )

### الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٥٣ القضائية

وكالة . نقض « التقرير بالطعن وايداع الأسباب » .

تخصيص التوكيل بنص صريح أموراً معينة بعد ورود بصيغة التعميم في التقاضى . مؤداه ؟

١- كان البين من التوكيل المرفق بأوراق الطعن - أنه بعد أن ورد بصيغة التعميم في التقاضى ، عاد فخصص بنص صريح أموراً معينة أجاز للركيل مباشرتها بالنيابة عن الموكل - ليس من بينها الطعن بطريق النقض -  
[ فإن مفهوم هذا أن ماسكت التوكيل عن ذكره في معرض التخصيص يكون خارجاً عن حدود الوكالة مما يفصح من عدم قبول الطعن شكلاً .

### الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام المحكمة جنح مركب شربين ضد الطاعن منهما أياه بأنه أعطاه بسوء نية شيكاً بمبلغ مائتان وخمسين جنياً على بنك الإسكندرية فرع شربين لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بدفع مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيائياً عملاً بما دنى الإتهام بحبس المتهم شهرين مع الشغل وكفالة خمسة جنيهات وألزمته بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت والمصاريف . فعارض وقضى في



معارضته باعتبارها كأن لم تكن . فاستأنف . ومحكمة المنصورة الابتدائية ( بهيئة إستئنافية ) قضت غيابياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد وبلا مصاريف جنائية . فعارض وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى فى هذا الحكم بطريق النقض نيابة عن المحكوم عليه ..... الخ

## الحكمة

من حيث إن الأستاذ ..... المحامى قرر بالطعن بالنقض فى الحكم المطعون فيه بصفته وكيلًا عن المحكوم عليه بموجب التوكيل رقم ٤١٨ لسنة ١٩٨١ الموثق بمأمورية الشهر العقارى بشربين . ولما كان البين من هذا التوكيل المرفق بأوراق الطعن — أنه بعد أن ورد بصيغة التعميم فى التقاضى ، عاد فخصص البنص صريحاً أموراً معينة أجاز للوكيل مباشرتها بالنيابة عن الموكل — ليس من بينهما الطعن بطريق النقض — فإن مفهوم هذا أن ماسكت التوكيل عن ذكره فى معرض التخصيص يكون خارجاً عن حدود الوكالة ، مما يفصح عن عدم قبول الطعن :

## جلسة ٢٦ من اكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، حسين كامل حتى ، محمد مملوح سالم وفهحي خليفة .

(١٧١)

### الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٥٣ القضائية

تموين • عقوبة « تطبيقها » • حكم « تسببه • تسبب معيب » • نقض  
« اسباب الطعن • ما يقبل منها » •

وجوب معاقبة من يشتري لغير استعماله الشخصي وإعادة البيع مواد تموينية موزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية والإستهلاكية وفروعها بالحبس مدة لا تقل من ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحداها . والمصادرة المادة ٣ مكرراً « ب » من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .

علم بيان الحكم ما إذا كانت المواد التموينية المضبوطة من الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية والإستهلاكية وفروعها وأن شراؤها كان لغير الإستعمال الشخصي وبقصد إعادة البيع . قصور .

من حيث إن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين - المعمول به في أول يونية سنة ١٩٨٠ والذي يسرى على واقعة الدعوى - قد أضاف المادة الثالثة مكرر « ب » إلى المرسوم بقانون سالف الذكر والتي نصت على عقاب من يشتري لغير استعماله الشخصي وإعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية والإستهلاكية وفروعها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحداها ، كما أوجبت الحكم بمصادرة المواد أو العبوات المضبوطة . لما كان ذلك ، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى على قوله « إن مفتش التموين ضبط المطعون ضده في الطريق يحمل مجاثر وصابوناً

وشاياً قرر أنه اشتراها من أحد التجار دون أن يستظهر ما إذا كانت هذه المواد من مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الإستهلاكية وفروعها ، وهل كان شراؤها لغير الإستهلال الشخصى وبقصد إعادة بيعها ، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون — وهو ما يتسع له وجه الطعن — مما يعجز محكمة النقض عن أعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وقرول كلمتها فى شأن ما تثيره الطاعنة بوجه الطعن . لما كان ما تقدم ، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه : اشترى لغير استعماله الشخصى وبقصد إعادة البيع مواد تموينية كما هو مبين بالمحضر ، وطلبت عقابه بالمادة ١ / ١ من الأمر العسكرى رقم ٥ لسنة ١٩٦٣ . ومحكمة جنح نجع حمادى الجزئية قضت حضورياً بتغريم المتهم مائة جنيه والمصادرة . فأستأنفت النيابة العامة . ومحكمة قنا الابتدائية ( بهيئة إستئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفى الموضع بتعديل الحكم المستأنف وتغريم المتهم ثلاثين جنياً .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ

## المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بتغريم المطعون ضده ثلاثين جنياً عن جريمة شراء مواد تموينية لغير استعماله الشخصى وبقصد إعادة بيعها قدخالف القانون ، ذلك بأن المادة الثالثة مكرر « ب »



من المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المضافة بالقانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ المعمول به في أول يونيه سنة ١٩٨٠ قد ربطت هذه الجريمة عقوبة الحبس الذي لا تقل مدته عن ستة أشهر والغرامة من مائة إلى خمسمائة جنيه أو إحداها علاوة على المصادرة مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين — المعمول به في أول يونيه سنة ١٩٨٠ والذي يسرى على واقعة الدعوى — قد أضاف المادة الثالثة مكرر «ب» إلى المرسوم بقانون سالف الذكر والتي نصت على عقاب من يشتري لغير استعماله الشخصي وإعادة البيع مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه إلى خمسمائة جنيه أو بإحداها، كما أوجبت الحكم بمصادرة المواد أو العبوات المضبوطة. لما كان ذلك، وكان الحكم الابتدائي الذي اعتنق أسبابه الحكم المطعون فيه قد اقتصر في بيان واقعة الدعوى على قوله أن مفتش التموين ضبط المطعون ضده في الطريق يحمل مجاثر وصابونا وشايا قرر أنه اشتراها من أحد التجار دون أن يستظهر ما إذا كانت هذه المواد من مواد التموين الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها، وهل كان شراؤها لغير الاستعمال الشخصي وبقصد إعادة بيعها، فإنه يكون مشوباً بالقصور الذي له الصدارة على وجوه الطعن المتعلقة بمخالفة القانون — وهو ما يتسع له وجه الطعن — مما يعجز محكمة النقض عن إعمال رقابتها على تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على واقعة الدعوى وقول كلمتها في شأن ما تثيره الطاعنة بوجه الطعن، لما كان ما تقدم، فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة.

## جلسة ٢٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: إبراهيم حسين رضوان، حسين كامل حنن، محمد محمود سالم ومحمد رفيق البسطويسى .

( ١٧٢ )

### الطنن رقم ١٥١٩ لسنة ٥٣ القضائية

(١) مصوغات • عقوبة « العقوبة التبعية » • مصادرة • نقض « حالات  
الطنن • الخطأ فى تطبيق القانون » « الحكم فى الطنن » • رسم دفعة •  
قانون « تفسيره » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •

القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن دمج المصوغات المعدل قبل إلغاءه بالقانون رقم  
٦٨ لسنة ١٩٧٦ . لم يقرر مصادرة المشغولات غير المملوكة . وجوب حفظ هذه المشغولات  
حتى صدور حكم نهائى ثم ردها بعد دمنها أو تكسيها حسب الأحوال . مثال بشأن مشغولات  
فضية .

(٢) نقض « حالات الطنن • الخطأ فى تطبيق القانون » « نظره والحكم فيه » •  
اجراءات « اجراءات المحاكمة » •

حق محكمة النقض فى تصحيح الخطأ فى القانون دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٣٩  
من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - المادة ٢٢ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ فى شأن دمج المصوغات  
المعدل بالقوانين أرقام ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ ، ٣٨ لسنة ١٩٦٥ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٧  
قبل إلغائه بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ فى شأن الرقابة على المعادن الثمينة  
والمعمول به فى ٢٤ من فبراير سنة ١٩٧٧ ، تنص على أن « يعاقب بالحبس  
مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه  
أو بإحدى هاتين العقوبتين ، كل تاجر أو صانع باع أو عرض للبيع أو حاز  
بقصد البيع أو تعامل بأية طريقة كانت فى مشغولات ذهبية أو فضية غير

مدموغة . وتضبط المشغولات وتحفظ على ذمة الدعوى ، وبعد صدور حكم نهائي تقوم مصلحة الدمغة والموازن بفحص المشغولات فإذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية تدمغ بالدمغة الخاصة بها وإلا تكسر « وكانت المادة ٢٤ من القانون المذكور تنص على أنه « في الأحوال المبينة في المواد ٢١ . ٢٢ . ٢٣ لا ترد المشغولات والأصناف المضبوطة بعد كسرها إلا إذا دفعت الرسوم والمصاريف المستحقة » وكان مقاد هذين النصين في صريح الفاضل أن الشارع لم ينص على مصادرة المشغولات غير المدموغة .

٢ - لن كان الطعن بالنقض للمرة الثانية ، إلا أنه لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على مخالفة القانون ، فإنه يتعين وفقاً للقاعدة الأصلية المنصوص في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح المحكمة الخطأ . وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع . إدام الحوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى الجنائية ، لما كان ما تقدم : فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه تقضياً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من مصادرة المشغولات القضية غير المدموغة .

## الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : قلد تمغات الفضة المبينة بالتحقيقات بأن أصطنع خاتم مصلحة دمع المصوغات على النحو المبين بقسم أبحاث التزييف والتزوير . ثانياً : - استعمل التمغات المقلده سالفة الذكر بأن دمع بها المشغولات الفضية المبينة بالتحقيقات مع علمه بتقليدها . ثالثاً : عرض للبيع مشغولات فضية غير مدموغة على النحو المبين بالتحقيقات وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام فقرر ذلك . ومحكمة جنايات القاهرة قضت بحضورها بالمادة ٢٠٦ - ١ ، ٧ من قانون العقوبات والمواد ١ : ٢٢ . ٢٢ من القانون ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ الخاص بدمغ المصوغات المعدل بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٣ مع تطبيق المواد ٣٢ ، ١٧ ،



٥٥ - ١ ، ٥٦ - ١ من قانون العقوبات بحبس المتهم سنة واحدة مع الشغل والمصادرة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . وقضى بمجلس ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٨١ بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة جنايات القاهرة لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضية آخرين . والمحكمة الأخيرة بدائرة أخرى قضت حضوريا بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر والمصادرة وأمرت بإيقاف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات على أن يكون الإيقاف شاملا العقوبة التبعية وجميع الآثار الجنائية المترتبة على الحكم .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض للمرة الثانية ... الخ .

## المحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجرائم تقليد تمغات الفضة وإستعمالها وعرضه للبيع مشغولات فضية غير مدموغة ، قد خالف القانون ، ذلك بأنه قضى بمصادرة جميع المضبوطات ، بما فيها المشغولات الفضية غير المدموغة ، مع أن الشارع لم يقرر عقوبة المصادرة لهذه المشغولات .

ومن حيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه في يوم ٦-٦-١٩٧٤ بدائرة قسم الجمالية محافظة القاهرة .

أولا : قلد تمغات الفضة المينة بالتحقيقات بأن أصطنع خاتم مصلحة دمع المصوغات على النحو المبين بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير .

ثانيا : إستعمل التمغات المقلدة سالفة الذكر بأن دمع بها المشغولات الفضية المينة بالتحقيقات مع علمه بتقليدها .

ثالثا : عرض للبيع مشغولات فضية غير مدموغة على النحو المبين

بالتحقيقات وطلبت النيابة العامة عقابه طبقاً للمواد ٢٠٦ من قانون العقوبات  
 و ١ ، ٢ ، ٢٢ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ . ومحكمة جنايات القاهرة  
 قضت حضورياً عند إعادة محاكمة الطاعن ، عملاً بمواد الإتهام والمادتين  
 ١٧ ، ٣٢ - ٢ من قانون العقوبات ، بحبس الطاعن ثلاثة أشهر مع الشغل  
 والمصادرة ، وأمرت بوقف تنفيذ عقوبة الحبس لمدة ثلاث سنوات إيقافاً  
 شاملاً لكافة الآثار الجنائية المترتبة على الحكم ، فطعن المحكوم عليه بالنقض  
 في هذا الحكم للمرة الثانية ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢٢ من القانون  
 رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ في شأن دمج المصوغات المعدل بالقوانين أرقام ١٠٠  
 لسنة ١٩٦٣ ، ٣٨ لسنة ١٩٦٥ ، ٤٠ لسنة ١٩٦٧ قبل الغائه بالقانون رقم ٦٨  
 لسنة ١٩٧٦ في شأن الرقابة على المعادن الثمينة والمعمول به في ٢٤ من فبراير  
 سنة ١٩٧٧ ، تنص على أن « يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة وبغرامة  
 لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز مائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين ،  
 كل تاجر أو صانع باع أو عرض للبيع أو حاز بقصد البيع أو تعامل بأية  
 طريقة كانت في مشغولات ذهبية أو فضية غير مدموغة . وتضبط المشغولات  
 وتحفظ على ذمة الدعوى ، وبعد صدور حكم نهائي تقوم مصلحة الدهقة  
 والموازين بفحص المشغولات فإذا ثبت أنها من أحد العيارات القانونية تدمغ  
 بالدمغة الخاصة بها وإلا تكسر » وكانت المادة ٢٤ من القانون المذكور  
 تنص على أنه « في الأحوال المبينة في المواد ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣ لا ترد المشغولات  
 والأصناف المضبوطة بعد كسرها إلا إذا دفعت الرسوم والمصاريف المستحقة ،  
 وكان مفاد هذين النصين في صريح الفاظهما أن الشارع لم ينص على مصادرة  
 المشغولات غير المدموغة ، ولم يترك أمر مصادرتها للقواعد العامة المنصوص  
 عليها في المادة ٣٠ من قانون العقوبات ، بل قرر لها نظاماً خاصاً من مقتضاه  
 حفظها على ذمة الدعوى الجنائية ، حتى إذا ما صدر حكم نهائي فيها تقرر  
 حق إستردادها بعد دمجها إذا أثبت أنها من أحد العيارات القانونية ، وبعد  
 كسرها وإستيفاء الرسوم والمصاريف المستحقة إن لم تكن كذلك . . . وإذا  
 كان ما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد أطلق عقوبة المصادرة لتشمل

المشغولات القضائية غير الملموغة ، فإنه يكون قد خالف القانون من هذه الناحية وأنه ولئن كان الطعن بالنقض للمرة الثانية ، إلا أنه لما كان العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على مخالفة القانون ، فإنه يتعين وفقاً للقاعدة الأصلية المنصوص في المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح المحكمة الخطأ ، وتحكم بمقتضى القانون دون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع ما دام العوار لم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر في الحكم ، مما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى الجنائية . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه نقضاً جزئياً وتصحيحه بإلغاء ما قضى به من مصادرة المشغولات القضائية غير الملموغة .



## جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد يونس ثابت نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد نجيب صالح ، عوض جادر ، مصطفى طاهر وعبد الوهاب الحياط .

( ١٧٣ )

### الظعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٥٣ القضائية

(١) ضرب المضي الى موت • عقوبة • « تطبيقها » • ظروف مخلفة • نقض  
« حالات الظعن • الخطأ في تطبيق القانون » • حكم « تسببيه • تسبب بمعييب » •

إدانة المحكمة للمطعون ضده بجريمة الضرب المفضي إلى الموت وأعمالها في حق المادة ١٧  
مقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن . إحدى العقوبات التخيزتين للجريمة دون معاملة بالرافة  
خطأ في تطبيق القانون .

(٢) نقض « نظر الظعن والحكم فيه » •

حق محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم . من تلقاء نفسها . متى بني على خطأ في  
تطبيق القانون .

١ - لما كانت العقوبة المقررة لجريمة الضرب المفضي إلى الموت مع سبق  
الإصرار التي تدين الطاعنون بها هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن وكانت  
المادة ١٧ من قانون العقوبات التي أعمالها الحكم في حق الطاعنين تتيح النزول  
بعقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور وأنه وأن كان هذا النص  
يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجريمة إلى العقوبة التي أباح النزول إليها جوازيًا  
إلا أنه يتعين على المحكمة إذا مارأت أخذ المتهم بالرافة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧  
المذكورة ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذه المادة بإعتبار أنها  
حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجريمة . لما كان ذلك  
وكانت المحكمة قد دانت الطاعنين في جريمة الضرب المفضي إلى الموت مع

سبق الإصرار والترصد وذكرت في حكمها أنها رأت معاملتهم طبقاً للمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك أوقعت عليهم عقوبة السجن وهي إحدى العقوبتين المتخيرتين المقررة لهذه الجريمة طبقاً للمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس .

(٢) لما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت به أنه مبني على خطأ في تطبيق القانون ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وأن يكون مع النقض الإحالة لما هو مقرر من أن تطبيق العقوبة في حدود النص المنطبق من اختصاص محكمة الموضوع .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية ... بأنهم بدائرة مركز منيا القمح محافظة الشرقية : ضربوا - وآخر قضى ببراءته ..... عمداً بآلات راضيه «عصى غليظة» على رأسه وجسده فأحدثوا به الإصابات الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياته ولم يقصموا من ذلك قتلا ولكن الضرب أفضى إلى موته وكان ذلك مع سبق الإصرار والترصد . وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام . فقرر ذلك .

و ادعى كل من ..... و ..... عن نفسها وبصفتها وصية على ..... و ..... قصر الحقن عليه مدنياً قبل المتهمين بمبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضورها عملاً بالمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاينة المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وإحالة الدعوى المدنية بالنسبة لهم إلى المحكمة المدنية المختصة .

فطعن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### المحكمة

وحيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه انتهى إلى إدانة الطاعنين بجرime الضرب المفضى إلى الموت مع سبق الإصرار والترصد طبقاً للمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات وأعمل في حقهم حكم المادة ١٧ من هذا القانون، ثم قضى بمعاقبتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات لما كان ذلك، وكانت العقوبة المقررة لجرime الضرب المفضى إلى الموت مع سبق الإصرار التي دين الطاعنون بها هي الأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن، وكانت المادة ١٧ من قانون العقوبات التي أعملها الحكم في حق الطاعنين تبيح النزول بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس التي لا يجوز أن تنقص عن ثلاثة شهور وإنه وأن كان هذا النص يجعل النزول بالعقوبة المقررة للجرime إلى العقوبة التي أباح النزول إليها جوازيًا، إلا أنه يتعين على المحكمة إذ ما رأت أخذ المتهم بالرأفة ومعاملته طبقاً للمادة ١٧ المذكورة ألا توقع العقوبة إلا على الأساس الوارد في هذا المادة بإعتبار أنها حلت بنص القانون محل العقوبة المنصوص عليها فيه للجرime، لما كان ذلك، وكانت المحكمة قد دانت الطاعنين في جرime الضرب المفضى إلى الموت مع سبق الإصرار والترصد وذكرت في حكمها أنها رأت معاملتهم طبقاً للمادة ١٧ عقوبات ومع ذلك أوقعت عليهم عقوبة السجن وهي إحدى العقوبتين التخيرييتين المقررة لهذه الجرime طبقاً للمادة ٢٣٦ من قانون العقوبات فلإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون إذ كان عليها أن تنزل بعقوبة السجن إلى عقوبة الحبس. ولما كانت المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض تخول محكمة النقض أن تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها إذا تبين لها مما هو ثابت به أنه مبني على خطأ في تطبيق القانون، ومن ثم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه وأن يكون مع النقض الإحالة لما هو مقرر من أن تطبيق العقوبة في حدود النص المتطبق من اختصاص محكمة الموضوع، وذلك دون حاجة لبحث أوجه الطعن.



## جلسة ٢٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحلة وعضوية السادة المستشارين :  
راغب عبد الظاهر : أحمد أبو زيد ، حسن عيبره وصالح البرحى .

( ١٧٤ )

### الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٣ القضائية

(١) اثبات « شهود » « خبرة » • حكم « تسببيه تسبیب غير معيب » •

إيراد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولى والفنى غير لازم مادام ما أورده فى ملفاته يتضمن الرد على ذلك الدفاع .

(٢) محكمة الموضوع « سلطتها فى استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة

الدعوى » • حكم « تسببيه تسبیب غير معيب » •

حق محكمة الموضوع فى إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها . مادام إستخلاصها سائفا .

(٣) اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها فى تقدير الدليل » • حكم

« تسببيه تسبیب غير معيب » •

لمحكمة الموضوع أن تأخذ من أقوال الشاهد بما تطمئن إليه وتطرح ماعداه . عدم التزامها أن تورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه قضائها .

(٤) دفع « الدفع بتلفيق التهمة » • نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها •

الدفع بتلفيق التهمة موضوعى . لا يستأهل رداً صريحاً .

(٥) قتل عمد • دفاع « الإخلال بحق الدفاع » • مالا يوفره •

توكيل المتهم أكثر من محام للدفاع عنه . عدم تقسيمهم الدفاع بينهم . حضور البعض دون الآخر . إستبعاد الدعوى لحضور الغائب . التفات المحكمة عن هذا الطلب . لا إخلال بحق الدفاع .  
علة ذلك ؟

١ - ليس يلزم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولي والفني مادام أن ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع .

٢ - من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام إستخلاصها سائغا مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي أعتنتها المحكمة وأقتنعت بها .

٣ - من المقرر أن الأحكام لا تلزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما أقتنعت به منها بل حسبها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداه وأن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد أطمأنت إليها .

٤ - لما كان ما ينعاه الطاعن بشأن تلفيق تهمة السلاح مردوداً بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى ومن ثم فهو لا يستوجب رداً صريحاً من المحكمة اكتفاء بقضائها بالإدانة للأسباب السائغة التي أستندت إليها .

٥ - لما كان الطاعن لم يشر بأسباب طعنه إلى أن المحامين الموكلين عنه إتفقا على المشاركة في الدفاع وتقسيمه بينهما ، فإن المحكمة إذ قضت في الدعوى بإدانة الطاعن دون استجابة لطلب التأجيل - على فرض صحة ما يقرره - لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ما دام أن القانون لا يوجب أن يكون مع كل متهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه .

## الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن في قضية الجناية . . . بأنه (١) قتل . . . .  
عمداً وذلك بأن أطلق عليه عياراً نارياً من سلاحه الناري ( فرد صناهة محلية )

قاصداً من ذلك قتله فأحدث به الإصابتين الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية واللتين أودتا بحياته . (٢) أحرز بغير ترخيص سلاحاً نارياً غير مششخن ( فرد صناعة محلية ) . (٣) أحرز ذخيرة ( طلقة ) مما تستعمل في السلاح الناري سالف الذكر دون أن يكون مرخصاً له في حيازة السلاح أو إحرازه ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالة لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك .

وادعت ..... عن نفسها وبصفها وصية على أولادها القصر مدنياً قبل المتهم بمبلغ ٥١ جنيه على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنايات سوهاج بعد أن عدلت في وصف التهمة الأولى إلى أن المتهم في الزمان والمكان سألني الذكر ضرب ..... عمداً بأن أطلق عليه عياراً نارياً فأصابه في ساعده الأيسر وأيسر صدره فحدثت به الإصابتين الموصوفتين بتقرير الصفة التشريحية ولم يقصد من ذلك قتلاً ولكن الضرب أفضى إلى موته . قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٣٦ - ١ من قانون العقوبات والمواد ١ - ١ ، ٦ ، ٢٦ - ١ ، ٤ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانونين رقمي ٥٤٦ لسنة ١٩٥٤ ، ٧٥ لسنة ١٩٥٨ والجلول رقم ٢ الملحق به مع أعمال المادتين ٣٠ ، ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم أولاً : بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عما أسند إليه ومصادرة السلاح الناري المضبوط . ثانياً : إحالة الدعوى المدنية لمحكمة جهينه المدنية الجزئية .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجريمة الضرب المفضي إلى الموت وإحراز سلاح ناري وذخيرة بليون ترخيص قد شابه



قصور في التسبب وإخلال بحق الدفاع وخطأ في الإسناد ، ذلك أن الحكم عول على أقوال شهود الإثبات والتقرير الطبي على الرغم مما آثاره الدفاع من تناقض بين الدليلين القولي والفني بصدد عدد الأعباء التي أطلقت وموقف الجاني من المجنى عليه ومسافة الإطلاق ولم يعرض الحكم لهذا الدفاع لإيراداً ورداً ، كما أنه إعتق تصويراً للشاهدة : ..... عن موضع يد المجنى عليه وقت إصابته دون أن يشير إلى تصوير آخر لها ، كما أن الحكم أسند إليها أنها قررت أن مسافة الإطلاق حوالي « خطوة » مع أنها أشارت للمحقق على مسافة قدرها بـ ١٠٠ متر ونصف ، وهذا وقد تمسك المدافع عنه بأن تفتيش المنزل تم بعد إنتهاء مدة الإذن وبعد أن تمكن الضابط من تدبير وتلقيق السلاح له والتفتت المحكمة عن ذلك رغم جوهريته ، فضلاً عن أن الطاعن حضر معه محام آخر وطلب التأجيل للاطلاع والاستعداد إلا أن المحكمة لم تستجب له . مما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله « إن شجاراً نشب بين صغار ..... شقيق المجنى عليه ..... ، وصغار المتهم ، ..... وذلك قبيل ظهر يوم ٢٨-٣-١٩٧٧ ببلدة « عنيس » وأثناء مناقشة المجنى عليه للمتهم أمام منزل هذا الأخير بشأن هذا الشجار وإفهامه أن ذلك لا يعني أن يقف ضد بعضهما احتد المتهم وطلب منه الانصراف والا ضربه فوقف المجنى عليه أمامه - وعلى مسافة نحو خطوة منه واضعاً يده اليسرى على صدره مستفهماً منه ما إذا كان سيضربه بالفعل فأخرج المتهم من ملابسة سلاحاً نارياً غير مشحون « فرد » وأطلق عليه منه عياراً نارياً - فأحدث به جرحين تاريين بساعده الأيسر وبأيسر الصدر وقد أدت هاتان الإصابتان بما أحدثتا من كسور بالأضلاع وتهتك بالرئتين والقلب وبالأوعية الرخوة بالساعد الأيسر ونزيف دموى أدى إلى وفاة المجنى عليه . وساق الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات والتقرير الطبي الشرعى وتقرير فحص السلاح . لما كان ذلك وكان مفاد أقوال

الشهود أنه قبل ظهر يوم الحادث حدث شجار بين أطفال المجنى عليه وأبناء المتهم حضر بعدها الأخير ووقف أمام منزله فتوجه إليه المجنى عليه وناقشه في شأن هذا الشجار فثار عليه المتهم وتوعده بالإعتداء عليه إذا لم يغادر المكان وإذا لم يستجب المجنى عليه لطلبه واستوضحه ما سيفعله أنخرج المتهم من ملابسه سلاحاً نارياً فرد خرطوشاً وأطلق منه عياراً واحداً أصاب المجنى عليه في ساعده الأيسر والجانب الأيسر من صدره وقد نقل الحكم عن تقرير الصفة التشريحية أن المجنى عليه أصيب بجرحين ناريتين بالساعد الأيسر وبالجانب الأيسر من الصدر نتجتا من إصابته بعيارين ناريتين معمر كل منهما بمقدوف مفرد يتعذر تحديد نوعهما أو السلاح المطلق لهما لعدم استقرارهما بالجسم وقد أصابه أحدهما بالساعد الأيسر ميزانياً فحدث تهتكاً بالأنسجة الرخوة والعضلات والأوعية الدموية واتخذ مساره بظهر منتصف ذلك الساعد وثانيهما إصابة بالجهة اليسرى لصدره محدثاً كسراً شظفياً بالحافة السفلى للضلع الرابع الأيسر وتهتكاً بالرئة اليسرى وبالبطين الأيسر للقلب وبالرئة اليمنى في مساره وأن إصابة الساعد الأيسر يتعذر تحديد اتجاه المقدوف الناري المحدث لها لأن الساعد عضو له مدى حركي واسع ويتخذ أوضاعاً مختلفة بالنسبة للجسم وأن إصابة الصدر النارية كان مقدوفها باتجاه أساس من الأمام واليسار للخلف واليمين مع ميل فوهة السلاح الناري من أعلى لأسفل قليلاً في الوضع القائم المعتدل للجسم ومن الممكن حدوث إصابتي المجنى عليه النارييتين من عيار ناري واحد لو أن إصابته الساعد الأيسر كانت في مسار العيار الناري الذي أصاب الصدر وأن مسافة الإطلاق حوالى نصف متر وأن الوفاة نتجت عن إصابتي المجنى عليه النارييتين وما أحدثته من كسور بالأضلاع وتهتك بالرئتين وبالقلب وبالأنسجة الرخوة بالساعد الأيسر ونزيف دموى - ولما كان الطاعن لا يجادل في صحة ما حصله الحكم من الأدلة التي أقام عليها قضاؤه وكانت أقوال الشهود كما أوردها الحكم لا تتعارض بل تتلاءم مع ما نقله عن تقرير الصفة التشريحية الذي أثبت إمكان حدوث إصابة المجنى عليه من عيار واحد - مما تنفى معه دعوى قيام التناقض بين الأدلة



التي أخذ بها الحكم ، وكان ليس بلازم أن يورد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولي والفني ما دام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع . إذا المحكمة لا تلتزم بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه المختلفة والرد عليها على استقلال طالمسا أن الرد يستفاد من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم . لما كان ذلك ، وكان الطاعن يسلم في أسباب طعنه بأن الشاهدة قد قررت في مرحلة من التحقيقات بصورة للواقعة كما حصلها الحكم ، وكان من المقرر أن الأصل أن من حق محكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى مادام استخلاصها سائغا مستندا إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق فإنه لا يكون ثمة محل لتعيب الحكم في صورة الواقعة التي أعتقتها المحكمة وأقتنت بها . لما كان ذلك ، وكان لما حصله الحكم من أقوال الشاهدة . . . . . من أن مسافة الإطلاق خطوة له أصله الثابت بمحضر جلسة المحاكمة : وكان من المقرر أن الأحكام لا تلتزم بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاءها وأن المحكمة غير ملزمة بسرد روايات الشاهد إذا تعددت وبيان وجه أخذها بما أقتنت به منها بل حسبها أن تورد منها ما تطمين إليه وتطرح ما عداه وأن تعول على أقوال الشاهد في أي مرحلة من مراحل الدعوى مادامت قد أطمأنت إليها ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن في هذا الخصوص يكون غير شديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد رد على الدفع ببطلان التفتيش لقيام الضابط به بعد انتهاء مدة الإذن بقوله « وقد تبين من مراجعة إذن التفتيش ومحضر ضبط السلاح أن التفتيش تم تنفيذه خلال الميعاد المحدد له وهو ما لم ينازع الطاعن في أن له معينة من الأوراق - ومن ثم فإن ما ينعاه الطاعن من أن الحكم أخفل الرد على دفعه ببطلان التفتيش يكون غير شديد . لما كان ذلك ، وكان ما ينعاه الطاعن بشأن تلفيق تهمة السلاح مردودا بأن هذا الدفاع يتعلق بموضوع الدعوى ومن ثم فهو لا يستوجب ردا صريحا من



المحكمة إكتفاء بقضائها بالإدانة للأسباب السائغة التي استندت إليها . لما كان ذلك وكان يبين من محضر جلسة . . التي صدر فيها الحكم المطعون فيه أنه حضر مع الطاعن الأستاذ . . . . . و . . . . . المحاميان ، وسمعت المحكمة شهود الإثبات ومرافعة النيابة العامة ومحامى المدعية بالحق المسمى تم ترفع الأستاذ . . . . . ، المحامى وكان الأستاذ . . . . . .

وأن حضر مع الطاعن إلا أنه لم يثر أمام المحكمة شيئاً بشأن طلب التأجيل للاطلاع كما أن زميله الذى ترفع لم يشر إلى أنه بنى خطته في الدفاع عن الطاعن على وجود زميل معه لما كان ذلك ، وكان الطاعن لم يشر بأسباب طعنه إلى أن المحامين الموكلين عنه اتفقا على المشاركة في الدفاع وتقسيمه بينهما ، فإن المحكمة إذ قضت في الدعوى بإدانة الطاعن دون إستجابة لطلب التأجيل على فرض صحة ما يقرره - لا تكون قد أخلت بحقه في الدفاع ما دام أن القانون لا يوجب أن يكون مع كل منهم بجناية أكثر من محام واحد يتولى الدفاع عنه . لما كان ما تقدم جميعه فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعبنا رفضة موضوعاً .

## جلسة ٣٠ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، الدكتور / كمال أنور وصالح خاطر

( ١٧٥ )

### الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ القضائية

- (١) نيابة عامة «ندب أعضاء النيابة» • حكم «تسبيبه» • تسبيب غير معيب» •
- اختصاص «اختصاص رئيس النيابة في عضو بنيابته» • اثبات «بوجه عام» •
- أوراق رسمية •

لرئيس النيابة عند الضرورة ندب أي من أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر .  
كفاية حصول هذا الندب في أوراق الدعوى . خلو دفتر الإنتدابات من هذا الندب . لا يبنى  
حصوله .

- (٢) تفتيش «إذن التفتيش» «إصداره» • نقض «أسباب الطعن مالا يقبل منها» •
- استدلال

تقدير جدية التحريات . وكفايتها لإصدار إذن التفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة  
فيه أمام النقض

- (٣) اثبات • «شهادة» • حكم • «مالا يعيبه في نطاق التدليل» • نقض «أسباب
- الطعن • مالا يقبل منها» •

– إحالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال أحدهم . لا يعيبه . مادامت  
أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم فيها .

اختلاف الشهود في بعض التفاصيل . لا يعيب الحكم .  
من حق المحكمة الأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود . وإطراح ماعدا .  
حرية محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشاهد . الأخذ بما ترتاح إليه .

- (٤) مواد مخدرة • قصد جنائي • اثبات «بوجه عام» • حكم «تسبيبه» •
- تسبيب غير معيب • نقض «أسباب الطعن • مالا يقبل منها» •

تقدير توافر قصد الإتجار في المواد المخدرة . موضوعي .  
إحالة الحكم تدليلا على توافره . إلى ما أثبت من أن التحريات أسفرت عن إتجار المتهم  
بالمواد المخدرة وترويجها ومن ضبط كمية معه . كفايته .

١ - لما كان نذب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية الذي حل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والذي كانت المادة ١٢٧ منه تتضمن الحكم ذاته - وهذا النذب يكفي حصوله في أوراق الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة المحقق قد أجرى التحقيق بإعتباره متدباً وهو مالا يمارى فيه الطاعن - فإن مفاد ذلك أنه كان متدباً ممن يملك نذبه قانوناً ولو لم يشر إليه صراحة . ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفي لإعتبار التحقيق صحيحاً ويكون الحكم سليماً فيما انتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التحقيق - وذلك دون حاجة إلى ضم أوراق تثبت حصول النذب إذ الأصل في الإجراءات الصحة . ومن ثم فإن النعى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله .

٢ - لما كان من المقرر أن جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وإنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لتسويغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا معقب عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سوغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه . فإن نعى الطاعن في هذا الصدد يكون غير سليم .

٣ - من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود - إن تعددت - وبيان وجه أخذها بما اقتنعت به ، بل حسبها أن تورد منها ما تظمن إليه وتطرح ما عداه ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في



بعض التفصيلات التي لم يوردها الحكم ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تجزئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه واطراح ماعداه دون أن يعد هذا تناقضاً في حكمها - وإذا كان الطاعن لا يجادل في أن ما نقله الحكم من أقوال الضابطين له أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتهما بل ان البين مما أورده في أسباب طعنه نقلاً عن أقوالهما أنها تتفق في جملتهما مع ما استند إليه الحكم منها فلا ضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهد الثاني إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول ولا يؤثر فيه أن يكون الشاهد الثاني لم يشترك في إجراء التحريات التي أجراها الشاهد الأول ولا في إجراء تفتيش مسكن المتهم - على فرض صحة ذلك - إذ أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوالهما إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقا فيه أنه التفت عن هذه التفصيلات - مما ينحسر عن الحكم دعوى القصور في التسيب .

٤ - من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في ملوناته أن تحريات مكتب مخدرات بليس دلت على قيام الطاعن بالاتجار في المواد المخدرة وأنه قد تم ضبطه بناء على إذن النيابة محرزا كمية من المواد المخدرة «حشيش» عبارة عن ست طرب داخل دولاب حائط بمسكنه وست لفافات أخرى بها مادة الحشيش داخل كيس من القماش في جيب الصديري الأيسر - فإن الحكم إذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سالقة البيان التي أحال عليها يكون قضاءه في هذا الشأن محمولا وكافياً في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن .

## الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز وحاز بقصد الاتجار جوهرًا مخدرًا (حشيشًا) في غير الأحوال المصرح بها قانونًا. وطلبت من مستشار الإحالة

أحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الوارد بأمر الإحالة فقرر ذلك .

ومحكمة جنايات الزقازيق قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ / ١ ، ٣٢ / ٢ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وغرامة ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إحراز مخدر بقصد الاتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً قد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب وانطوى على فساد في الاستدلال ، ذلك أن الطاعن دفع ببطلان تحقيق النيابة إذ أجراه وكيل نيابة أبو حماد - الذي لم يندبه رئيس النيابة - وليس وكيل نيابة بليس الذي تم ضبط المتهم في دائرة اختصاصه إلا أن المحكمة اطرحت هذا الدفع وردت عليه بما لا يسوغ رفضه قانوناً دون أن تطلب من النيابة العامة تقديم ما يدل على هذا التنب، ورد الحكم المطعون فيه على الدفع ببطلان إذن النيابة بالتفتيش لعدم جدية التحريات بما لا يصلح رداً ، كما أحال الحكم في بيان مضمون شهادة الضابط الثاني على ما شهد به الأول الذي أجرى التفتيش رغم أنه لم يشترك معه في إجراء التحريات ولا في تفتيش مسكن المتهم ولم يذكر الحكم أن الذي قام بالتفتيش كان معه آخر عند إجرائه ، وأخيراً حول الحكم المطعون فيه وهو بصدد التبدليل على توافر قصد الاتجار لدى الطاعن على كمية المخدر المضبوط مما لا يصلح دليلاً على توافره - كل هذا بما يعيب الحكم ويستوجب نقضه . وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر

القانونية لجرمة إحراز المخدر التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال الضابط الذي أجرى التفتيش وزميله المرافق له ومن تقرير التحليل ، عرض للدفع ببطلان إذن التفتيش لعدم جدية التحريات وببطلان التحقيق لإجرائه بمعرفة وكيل نيابة أبو حماد الغير مختص مكانياً بقوله « وحيث إن المحكمة وقد أطمأنت إلى أقوال شاهدي الإثبات وأخذت بها مدعمة بالتقرير الفني فإنها لا تعتد بإنكار المتهم ولا بأوجه دفاعه إذا البين أن سلطة التحقيق أثبتت النذب في محضر التحقيق وأن الاستدلالات التي أجراها مأموري الضبط القضائي كافية لصدور إذن النيابة بالتفتيش . لما كان ذلك وكان نذب رئيس النيابة لأحد أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة جائزاً عند الضرورة عملاً بنص الفقرة الأخيرة من المادة ١٩ من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ في شأن السلطة القضائية الذي حل محل القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٦٥ والذي كانت المادة ١٢٧ منه تتضمن الحكم ذاته - وهذا النذب يكفي حصوله في أوراق الدعوى ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن وكيل النيابة المحقق قد أجرى التحقيق باعتباره منتدباً وهو مالا يمارى فيه الطاعن - فإن مفاد ذلك أنه كان منتدباً ممن يملك ندبه قانوناً ولو لم يشر إليه صراحة . ومن ثم فإن ما أثبتته الحكم المطعون فيه يكفي لإعتبار التحقيق صحيحاً ويكون الحكم سليماً فيما أنتهى إليه من رفض الدفع ببطلان التحقيق - وذلك دون حاجة إلى ضم أوراق تثبت حصول النذب إذ الأصل في الإجراءات الصحة . ومن ثم فإن النعي على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون في غير محله . لما كان ذلك وكان من المقرر أن جدية التحريات وكفايتها لإصدار الإذن بالتفتيش هو من المسائل الموضوعية التي يوكل الأمر فيها إلى سلطة التحقيق تحت إشراف محكمة الموضوع وأنه متى كانت المحكمة قد اقتنعت بجدية الاستدلالات التي بنى عليها أمر التفتيش وكفايتها لم يتسوغ إصداره وأقرت النيابة على تصرفها في شأن ذلك فلا محقق عليها فيما ارتأته لتعلقه بالموضوع لا بالقانون ، ولما كانت المحكمة قد سرغت الأمر بالتفتيش وردت على شواهد الدفع ببطلانه فإن نعي الطاعن في هذا الصدد يكون



غير سديد ، لما كان ذلك وكان من المقرر أنه لا يعيب الحكم أن يحيل في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه الحكم منها ، وأن محكمة الموضوع غير ملزمة بسرد روايات كل الشهود — أن تعددت — وبيان وجه أخذها بما اقتضت به ، بل حسبها أن توردها ما تطمئن إليه وتطرح ما عداها ، ولا يؤثر في هذا النظر اختلاف الشهود في بعض التفاصيل التي لم يوردها الحكم ذلك بأن لمحكمة الموضوع في سبيل تكوين عقيدتها تخرئة أقوال الشاهد والأخذ منها بما تطمئن إليه وإطراح ما عداها دون أن يعد هذا تناقضا في حكمها — وإذا كان الطاعن لا يجادل في أن ما نقله الحكم من أقوال الضابطين له أصله الثابت في الأوراق ولم يخرج الحكم عن مدلول شهادتهما بل إن البين مما أورده الطاعن في أسباب طعنه نقلا عن أقوالهما أنها تتفق في جملتها مع ما استند إليه الحكم منها فلا ضير على الحكم من بعد إحالته في بيان أقوال الشاهد الثاني إلى ما أورده من أقوال الشاهد الأول ولا يؤثر فيه أن يكون الشاهد الثاني لم يشترك في إجراء التحريات التي أجراها الشاهد الأول ولا في إجراء تفتيش مسكن المتهم — على فرض صحة ذلك — إذا أن مفاد إحالة الحكم في بيان أقوالهما إلى ما حصله من أقوال الشاهد الأول فيما اتفقا فيه أنه التفت عن هذه التفاصيل — مما ينحسر عن الحكم دعوى القصور في التسيب لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن إحراز المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية مستقل قاضي الموضوع بالفصل فيها طالما أنه يقيجها على ما ينتجها وكان الحكم المطعون فيه قد أورد في ملفواته أن تحريات مكتب مخدرات بليس دلت على قيام الطاعن بالاتجار في المواد المخدرة وأنه قد تم ضبطه بناء على إذن النيابة محرزا كمية من المواد المخدرة «حشيش» عبارة عن ست طرب داخل دولاب حائط بمسكنه وست لفافات أخرى بها مادة الحشيش داخل كيس من القماش في جيب الصديري الأيسر — فإن الحكم إذ استدل على ثبوت قصد الاتجار لدى الطاعن من تلك الظروف سالفة البيان التي أحال عليها يكون قضاءه في هذا الشأن محمولا وكافيا في استخلاص هذا القصد في حق الطاعن ، لما كان ما تقدم فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد الحميد صادق نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : حسن عمار ، محمد الصوفي ، أحمد صفان ومحمود البارودي .

( ١٧٦ )

### الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٥٣ القضائية

(١) دفع « الدفع بتلفيق التهمة » • حكم « بيانات التسبيب » •

الدفع بتلفيق التهمة . موضوعي . الرد عليه مراعاة . غير لازم .

(٢) مواد مخدرة • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات  
« بوجه عام » « شهادة » •

حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها بما ترتاح إليه من عناصر الدعوى . مثال لما ألتأه  
بقالة شهود التي . ما دامت لم تطعن إليها .

(٣) مواد مخدرة • قصد جنائي • اثبات « بوجه عام » •

تقدير توافر الخدر بقصد الإتيان . موضوعي . ما دام سائفا .

(٤) مواد مخدرة • ظروف مخففة • عقوبة « تقديرها » • حكم « تسببيه » •  
تسبيب غير معيب •

المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٦ .  
لم تحظر استعمال الرأفة . بل أوردت قيذا على حق المحكمة في النزول بالمعقوبة في جرائم  
المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، من ذلك القانون .

١ - من المقرر أن الدفع بتلفيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي  
لا تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائفة التي أوردتها  
الحكم .

٢ - إن ما يثيره الطاعن من إلغائى المحكمة عما أبداه من دفاع فى شأن مكان ضبطه المؤيد بأقوال شهود النى مردوداً بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية فى تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها اطرحت جميع الاعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن لها أن تعرض عن حالة شهود النى ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهى غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم ما دامت لم تستند إليها . وفى قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التى أوردتها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ومن ثم فإن منعى الطاعن فى هذا الشأن يكرن غير سديد .

( ٣ ) لما كان إحراز الجوهر المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية يستقل قاضى الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيّمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على هذا القصد تدليلاً سائغاً مما يضحى معه النعى عليه فى هذا الصدد غير مقبول .

( ٤ ) لما كانت العقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ فى شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هى الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد أوردت قيـداً على حق المحكمة فى النزول بالعقوبة فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور مؤداه استثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز فى تطبيق المواد سالف الذكر النزول عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار إلى الأشغال الشاقة المؤقتة يكون قد أصاب صحيح القانون .



## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز بقصد الاتجار جوهرًا مخدراً (حشيشاً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأمرت بإحالة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته طبقاً للقيد والوصف الواردين بهذا الأمر

ومحكمة جنايات الرقازيق قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ - ١ ، ٣٤ / أ ، ٤٢ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجلول رقم ١ - الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ

## الحكمة

وحيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إزدانه بجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار قد شابه قصور في التسبيب وفساد في الاستدلال كما أخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه لم يرد على دفعه بتلقيق التهمة والتفت عما أثاره مؤيداً بأقوال شهود النفي من أنه لم يضبط في المكان الذي حدده شاهد الأثبات هذا فضلاً عن أن ما ساقه الحكم للتدليل على توافر قصد الاتجار في حقه لا يكفي في إثبات هذا القصد، هذا إلى أن الحكم قضى بمعاينته بالأشغال الشاقة المؤقتة رغم إعماله المادة ١٧ من قانون العقوبات في حقه مما يعيبه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار الذي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه ، مما له معينة الصحيح من الأوراق ولا يمارى فيه الطاعن ، أدلة سائغة مستمدة من أقوال الرائد . . . . . ومن تقرير المعامل الكيماوية ، ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم

عليها — لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن الدفع بتلقيق التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستوجب ردا صريحا بل إن الرد يستفاد من أدلة الثبوت السائغة التي أوردها الحكم ، وكان ما يثيره الطاعن من التفات المحكمة عما أبداه من دفاع في شأن مكان ضبطه المؤيد بأقوال شهود النقي مردوداً بما هو مقرر من أن لمحكمة الموضوع كامل الحرية في تكوين عقيدتها مما ترتاح إليه من أقوال الشهود ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، كما أن لها أن تعرض عن قالة شهود النقي ما دامت لا تثق بما شهدوا به وهي غير ملزمة بالإشارة إلى أقوالهم مادامت لم تستند إليها ، وفي قضائها بالإدانة لأدلة الثبوت التي أوردها دلالة على أنها لم تطمئن إلى أقوال هؤلاء الشهود فأطرحتها ومن ثم فإن معنى الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه عرض لقصد الاتجار في قوله ، « وحيث إن قصد الاتجار مترافق في حق المتهم — الطاعن — إذ تستظهره المحكمة من كبر الكمية المضبوطة ووجودها مجزأة ومغلقة فضلا عن ضبط مطواة مما تستعمل في تقطيع المواد المخدرة ثبت تلوث نصلها بالمخدر علاوة على تحريات الشرطة » . وكان إحراز الجوهر المخدر بقصد الاتجار واقعة مادية مستقل قاضي الموضوع بحرية التقدير فيها طالما أنه يقيمها على ما ينتجها ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على هذا القصد تدليلا سائغا مما يضحى معه النعي عليه في هذا الصدد غير مقبول . لما كان ذلك وكانت العقوبة المقيده للحرية المقررة لجريمة إحراز جوهر مخدر بقصد الاتجار طبقاً لما تنص عليه المادة ٣٤ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات وتنظيم استعمالها والاتجار فيها المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ هي الإعدام أو الأشغال الشاقة المؤبدة وكانت المادة ٣٦ من القانون سالف الذكر قد أوردت قيوداً على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في الجرائم المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون المذكور . وداه إستثناء من أحكام المادة ١٧ من قانون العقوبات لا يجوز في تطبيق المواد سالف الذكر النزول

عن العقوبة التالية مباشرة للعقوبة المقررة للجريمة ، فإن الحكم المطعون فيه إذ طبق المادة ١٧ من قانون العقوبات ونزل بالعقوبة المقيدة للحرية المقررة لجريمة إحراز جواهر مخدر بقصد الاتجار إلى الأشغال الشاقة المؤقتة يكون قد أصاب صحيح القانون ، مما يضحى معه النعى عليه بهذا السبب غسير قويم . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .



## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
فوزي أحمد المملوك نائب رئيس المحكمة، حسن غلاب ومحمد أحمد حسن والسيد عبد المجيد العشري

( ١٧٧ )

### الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٣ القضائية

(١) اختصاص • قضاء عسكري • محاكم عسكرية •

القضاء العادي هو الأصل .

مناطق اختصاص المحاكم العسكرية ؟ .

عدم وجود نص على إنفراد القضاء العسكري بالاختصاص .

مثال .

(٢) حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • دفع « الدفع بعدم قدرة المجنى عليه  
على الكلام بتعطيل »

مثال لتسبب سائق في إحطاح دفاع مبناء عدم قدرة المجنى عليه عقب الحادث على الكلام بتعطيل  
وفقدانه للذاكرة .

(٣) اثبات « شهود » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها »

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

(٤) اثبات « شهود » • خبرة • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » •  
نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

كفاية أن يكون جماع الدليل القوي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستلزم على  
الملائمة والتوفيق . مثال

(٥) اثبات « بوجه عام » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » • ضرب  
« ضرب أحدث عامة » • عامة مستديرة •

الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟ .

١ - من المقرر أن القضاء العادي هو الأصل ، وأن المحاكم العادية هي المختصة بالنظر في جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكونة لجريمة وفقاً لقانون العقوبات العام أياً كان شخص مرتكبها حين أن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص إستثنائي مناطه إما خصوصية الجرائم التي تنظرها وأما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه . وأنه وإن أجاز قانون الأحكام العسكرية اختصاص القضاء العسكري بنظر جرائم من نوع معين ، ومحكمة فئة خاصة من المتهمين إلا أنه ليس في هذا القانون ولا في أي تشريع آخر نص على إنفراد ذلك القضاء بالإختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ، وكانت الجريمة التي أسندت إلى الطاعن معاقب عليها بالمادة ٢٤٠ - ١ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة قد قدمته إلى المحكمة العادية ولم يقرر القضاء العسكري اختصاصه بمحاكمته ، فإن الاختصاص بذلك ينعقد للقضاء الجنائي العادي ، ولما كان ذلك ، فإنه على فرض صحة ما يذهب إليه الطاعن في سبب الطعن من أنه كان من أفراد القوات المسلحة عند وقوع الحادث فإن نعيه على الحكم بالبطلان لصدوره من محكمة غير مختصة يكون بعيداً عن الصواب .

٢ - لما كان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بعدم قدرة المحني عليه - عقب الحادث - على الكلام بتعقل وهدوء لذا كرتة وإطراحه بقوله أن الطبيب المعالج « لم يقطع بدوام هذه الحالة فإذا أضيف إلى ذلك أن المحني عليه نفسه عند سؤاله بتحقيقات النيابة بعد أكثر من ثلاثة أشهر ونصف وبعد أن قرر بشفائه من حالة فقدان الذاكرة نتيجة علاجه ، ومن عدم ملاحظة شيء عليه يدل على فقدان ذاكرته سواء أمام النيابة لعدم تلوينها ما يدل على ذلك بالتحقيقات أو أمام المحكمة ومن ثم تطرح المحكمة هذا الدفاع ، وهذا الذي أورده الحكم سائق في العقل والمنطق وكاف في الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن ، ومن ثم فإن منعه على الحكم بالفساد في الاستدلال في هذا الصدد يكون في غير محله .

٣- من المقرر أن وزن أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها مهما وجه إليها من بهتان وحام حولها من شبهات مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقديره التقدير الذي تطمئن إليه ، فإن مجادلة الطاعن بأن الحكم المطعون فيه عول على أقوال المحجني عليه مع ما أخذه عليه الطاعن من فقدان للذاكرة يتمخض جدلاً موضوعياً في حق محكمة الموضوع وتقدير الدليل وإستنباط معتقدها منه لا يثار لدى محكمة النقض .

٤- من المقرر أنه ليس يلزم أن تطابق أقوال الشهود ما جاء في الدليل الفني بل يكفي أن يكون جماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق وهو ما توفر للحكم المطعون فيه بما أخذه به من أقوال شاهدي الإثبات من أن الطاعن - وحده - هو الذي أعتدى على المحجني عليه مرتين بعصا غليظة وأن الضربة الواحدة يمكن أن تلحق بالمحجني عليه أكثر من إصابة من نوع واحد وأن إصابات المحجني عليه رضيه يمكن أن تحدث من الضرب بعصا وإذا كان ما أورده الحكم عن نوع الآلة والإصابة التي أحدثها وموضعها له صدها في التقرير الطبي الشرعي المرفق بالمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطعن ويقم ملائمة مقبولة بين ما تساند إليه الحكم من أقوال شاهدي الإثبات وما أخذه به وعول عليه من هذا التقرير . فإن النعي عليه بالخطأ في الإسناد يكون غير صحيح .

٥- من المقرر أن الخطأ في الإسناد والذي يعيب الحكم هو أن تقيم المحكمة قضاءها فيما هو مؤثر في عقيدتها على ما لا سند له في الأوراق ، وذلك لما هو مقرر من أنه يتعين على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى وإلا كان معيياً بما يبطله لا بتناثراً على أساس فاسد .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ضرب . . . . . على رأسه بآلة راضية ( عصاً ) فأحدث به الإصابة الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعي والتي



تخلف لديه من جرائها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هي فقد جزء من عظام الجمجمة مساحتها ٧ X ٨ سم ، وطلبت إلى مستشار الإحالة إخالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك .

و ادعى المجنى عليه مدنياً قبل المتهم بمبلغ مائتين وخمسين جنياً على سبيل التعويض .  
ومحكمة جنايات قنا قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٤٠ - ١ من قانون العقوبات بـمـة قبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبالإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدني مبلغ مائتين وخمسين جنياً تعويضاً عما لحقه من أضرار .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

### المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن بجرمة إحداث عاهة مستديمة وألزمه بالتعويض المدني المقضى به فقد جاء مشوباً بالبطلان والقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال كما قام على خطأ في الإسناد - ذلك بأن الطاعن كان عند وقوع الحادث مجنناً بالقوات المسلحة مما يجعل الاختصاص بمحاكمته منعقداً لجهة القضاء العسكري دون محكمة الجنايات التي نظرت الدعوى خطأ وأصدرت حكمها المطعون فيه وقد رد الحكم بما لا يصلح رداً على دفاع الطاعن بعدم قدرة المجنى عليه على الكلام بتعقل عقب إصابته ، وعول في قضائه بالإدانة على الدليل المستمد من أقواله التي أدلى بها وهو في حالة من فقدان الذاكرة ، كما أ طرح بأسباب غير ساقطة ما أثاره المدافع عن الطاعن من تناقض بين الدليل القولي المستمد من أقوال للمجنى عليه وزوجته والدليل الفني المستمد من التقرير الطبي الشرعي بالنسبة لعدد الإصابات كما جاء الرد مخالفاً للثابت بالأوراق فيما يتصل بموضع تلك الإصابات من جسم المجنى عليه كذلك فقد حصل الحكم أقوال شاهدة للإثبات في أن الطاعن بادر المجنى عليه بالضرب بعصاً على رأسه فور خروجه من مسكنه في حين أن أقوالهما سواء بالتحقيق الابتدائي أو بـمـة

المحاكمة اتفقت على أن ثمة شخصاً قيد حركة المجنى عليه من الخلف فتمكن الطاعن من ضربه بعضاً غليظة من أمام وأصابه ، هذا إلى أن الحكم قد نقل عن التقرير الطبي الشرعى أن جميع إصابات المجنى عليه رضية مع أن الإصابة الرضية التى بينها التقرير هى إصابة الرأس فحسب : وفى كل ذلك ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

( ١ ) وحيث إنه من المقرر أن القضاء العادى هو الأصل ، وإن المحاكم العادية هى المختصة بالنظر فى جميع الدعاوى الناشئة عن أفعال مكونة لجريمة وفقاً لقانون العقوبات العام أياً كان شخص مرتكبها حين أن المحاكم العسكرية ليست إلا محاكم خاصة ذات اختصاص إستثنائى مناطه إما خصوصية الجرائم التى تنظرها وإما شخص مرتكبها على أساس صفة معينة توافرت فيه . وأنه وإن أجاز قانون الأحكام العسكرية اختصاص القضاء العسكرى بنظر جرائم من نوع معين ، ومحاكمة فئة خاصة من المتهمين إلا أنه ليس فى هذا القانون ولا فى أى تشريع آخر نص على أنفراد ذلك القضاء بالإختصاص على مستوى كافة مراحل الدعوى ابتداء من تحقيقها حتى الفصل فيها ، ولما كانت الجريمة التى أسندت إلى الطاعن معاقبا عليها بالمادة ٢٤٠ / ١ من قانون العقوبات ، وكانت النيابة العامة قد قدمته إلى المحاكمة العادية ولم يقرر القضاء العسكرى اختصاصه بمحاكمته ، فإن الإختصاص بذلك ينعقد للقضاء الجنائى العادى . ولما كان ذلك فإنه على فرض صحة ما يذهب إليه الطاعن فى سبب الطعن من أنه كان من أفراد القوات المسلحة عند وقوع الحادث فإن نعيه على الحكم بالبطلان لصدوره من محكمة غير مختصة يكون بعيداً عن الصواب . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد رد على دفاع الطاعن بعدم قدرة المجنى عليه - عقب الحادث - على الكلام بتعقل وفقدانه لذاكرته وأطرحه بقوله أن الطبيب المعالج لم يقطع بسوأم هذه الحالة فإذا أضيف إلى ذلك أن المجنى عليه نفسه عند سؤاله بتحقيقات النيابة بعد أكثر من ثلاثة أشهر وفصغ وبعد أن قرر بشفاؤه من حالة فقدان الذاكره نتيجة علاجه ، ومن عدم ملاحظة شىء ، عليه يدل على فقدان ذاكرته سواء أمام النيابة لعدم تدوينها ما يدل على ذلك بالتحقيقات أو أمام

المحكمة ومن ثم تطرح المحكمة هذا الدفاع وهذا الذي أورده الحكم سائق في العقل والمنطق وكاف في الرد على دفاع الطاعن في هذا الشأن ، ومن ثم فإن منعا على الحكم بالفساد في الاستدلال في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن - أقوال الشاهد وتقدير الظروف التي يؤدي فيها شهادته وتعويل القضاء عليها - مهما وجه إليها من مطاعن وحام حولها من شبهات مرجعة إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه ، فإن مجادلة الطاعن بأن الحكم المطعون فيه عول على أقوال المجنى عليه مع ما أخذه عليه الطاعن من فقدان للذاكرة يتمخض جدلا موضوعيا في حق محكمة الموضوع في تقدير الدليل وإستنباط معتقدها منه لا يثار لدى محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه ليس بلامر أن تطابق أقوال الشهود ما جاء في الدليل الفني بل يكفي أن يكون إجماع الدليل القولي غير متناقض مع الدليل الفني تناقضا يستعصى على الملاءمة والتوفيق وهو ما توفر للحكم المطعون فيه بما أخذه من أقوال شاهدي الإثبات من أن الطاعن - وحده - هو الذي أعتدى على المجنى عليه مرتين بعضاً غليظة وأن الضربة الواحدة يمكن أن تلحق بالمجنى عليه أكثر من إصابة من نوع واحد ، وأن إصابات المجنى عليه رضيه يمكن أن تحدث من الضرب بعضاً وإذا كان ما أورده الحكم عن نوع الآلة والإصابة التي أحدثها وموضعها له صداه في التقرير الطبي الشرعي المرفق بالمفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً للطمع ويقم ملاءمة مقبولة بين ما تساند إليه الحكم من أقوال شاهدي الإثبات وما أخذه به وعول عليه من هذا التقرير فإن النعي عليه بالخطأ في الإسناد يكون غير صحيح لما كان ذلك ، وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه حصل صورة الواقعة في أن المجنى عليه خرج من مسكنه يوم الحادث يستطلع أمر المشاجرة التي كانت تدور عن كتيب وترامى إلى سمعه ضجيجها ففرجى بالطاعن يعتدى عليه بعضاً غليظة فيحدث إصاباته المبينة بالتقارير الطبية والتي خلقت إجهادها برأسه عاهة مستديعة ، كما حصل أقوال كل من المجنى عليه وزوجته بما لا يخرج عن هذا المضمون ، ولما كان البين



من أقوال هذين الشاهدين بالتحقيق الإبتدائي المودع بالمفردات المضمومة وبجلسة المحاكمة ، أن ما حصله الحكم منها له صدها فيما أدليا به ولا يخرج في فحواه عن المضمون الذي أورده الحكم وعول عليه في إعتناق صورة الواقعة وفي إقامة الدليل على صحة إسناد التهمة إلى الطاعن وثبوتها في حقه فإن النعي عليه بالخطأ في الإسناد في هذا الشأن أيضاً لا يكون مقبولا ولا يعدل أن يكون محاولة لتجريح أدلة الدعوى استهدافا لمناقضة الصورة التي ارتسمت في وجدان قاضي الموضوع بالدليل الصحيح . لما كان ذلك ، وإذا كان من المقرر أن الخطأ في الإسناد والذي يعيب الحكم هو أن تقيم المحكمة قضاءها فيما هو مؤثر في عقيدتها على ما لا سند له في الأوراق ، وذلك لما هو مقرر من أنه يتعين على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على الوقائع الثابتة في الدعوى وإلا كان معيباً بما يبطله لا بتناثه على أساس فاسد، وكان البين من ملونات الحكم المطعون فيه أنه المبح إلى التقرير الطبي الشرعي في موضعين منه أولهما في معرض بيان الأدلة التي أخذ بها في حمل قضائه بالإدانة وثانيهما عند إطراده دفاع الطاعن بقيام تناقض بين الدليلين القولي والفني ويتضح من تمنع صياغة عبارات الحكم في كلا الموضعين أن ما أطلق عليه نقلا عن التقرير - وصف الإصابات الرضية كان قاصرا على ما ألحقه الطاعن برأس المجنى عليه ونجمت عنه العاهة أما الجروح القطعية والكدمات التي أصابته في أنفه وأذنه ووجنتيه فقد اجتزأ الحكم في بيانها على التقرير الطبي الإبتدائي فحسب ، وإذا كان ذلك ، فقد انحسرت عن الحكم قالة الخطأ في الإسناد فيما نقله عن التقرير الطبي الشرعي بيانا لإصابات المجنى عليه بما يضحى معه النعي عليه بما جاء في هذا الوجه في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون قائما على غير أساس متعين الرفض موضوعاً .

## جلسة أول نوفمبر سنة ١٩٨٣

- برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : فوزى أحمد المملوك ، حسن غلاب ، محمد أحمد حسن والسيد عبد المجيد العشرى .

( ١٧٨ )

### الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٣ القضائية

(١) جريمة « أركانها » • قصد جنائى • حريق عمد • حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » .

مناط تحقق القصد الجنائى فى جريمة الحريق العمد المنصوص عليها فى المادة ٢٥٢ عقوبات ؟ تقدير قيام أو عدم قيام القصد الجنائى . موضوعى مثال .

(٢) اثبات « بوجه عام » • حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » • مثال يتحقق فيه الخطأ فى الإسناد .

(٣) اثبات « شهود » •

تقدير شهادة الشهود والإعتداد بها . موضوعى .  
جواز الأخذ بأقوال شاهد بينه وبين المتهم خصومه قائمه .

(٤) اثبات « بوجه عام » « شهود » « خبرة » • حكم « تسببيه . تسبیب غير معيب » •

إستخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعى

تدليل الحكم بما لا يتنافر مع الإقتضاء العقلى والمنطقى على مقارفة الطاعن للجريمة . لا محل منه للنمى عليه . تمويله على أقوال الشهود دون تقرير فحصى الجرائق . أساس ذلك ؟

١ - من المقرر أن القصد الجنائى فى جريمة الحريق العمد المنصوص عليها فى المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات التى دين الطاعن بها يتحقق بمجرد وضع الجنائى النار عمدا فى المكان المسكون أو المعد للسكنى أو فى أحد ملحقاته

المتصلة به ، فتنى ثبت للقاضي أن الجاني تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق أحكام تلك المادة ، وإذ كان تقدير قيام القصد الجنائي أو عدم قيامه من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه قذف بموقد غاز مشتعل ردهة المسكن مردداً عزمه على إحراقه من فيه إنتقاماً من أسرته فإنكسب البترول على الأرض واشتعلت النار ، فإن في ذلك ما يكفي للتدليل على توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ويكون منعاها يتخلف الركن المعنوي في الجريمة غير صائب .

٢ - لما كان يبين من المفردات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن - أن ما أسنده الحكم إلى الطاعن يتفق مع مؤدى ما أدلى به من أقوال في تحقيق النيابة العامة لدى مواجهته بأقوال الشاهد . . . فإن منعى الطاعن على الحكم بالخطأ في الإسناد لا يكون له محل .

٣ - لما كان من المقرر أن العبرة في تقدير شهادة الشهود والإعتداد بها هي بما تقتنع به محكمة الموضوع وبما تطنن إلى صحته ، ومن ثم فلها أن تأخذ بأقوال شاهد ولو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة متى اطمأنت إلى صحتها .

٤ - لما كان الحكم المطعون فيه لم يعول في إدانة الطاعن على تقرير شعبة فحص الحرائق فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل وذلك لما هو من مقرر أن لمحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام إستخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق كما هو الحال في الطعن المائل هذا إلى ما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه ولما كان الطاعن لا ينازع في صحة ما نقله الحكم وعول عليه من أقوال الشهود ومن تقريرى الصفة التشريعية والتقارير الطبية وكان ما أورده ودلل به على مقارفة الطاعن



للجريمة التي دانه بها كافياً وسائغاً ولا يتنافر مع الإقتضاء العقلي والمنطقي فإن ما يثيره الطاعن من دعوى فساد الحكم في الاستدلال بتعويله على أقوال الشهود دون تقرير فحص الحرائق يكون غير سليم .

## الوقائع

أهتت النيابة العامة الطاعن بأنه : وضع النار عمداً في مسكن والده بأن ألقى بداخله موقداً من الكيروسين المشتعل نتج من ذلك الحريق المبين آثاره بالمحضر وقد أقرنت هذه الجناية بجنايتين أخريين هي أنه في نفس الزمان والمكان سألني الذكر .

أولاً : قتل عمداً شقيقه ..... ووالدته ..... بأن ألقى بموقد الكيروسين المشتعل فأمسك لبه بهما وحدثت إصابتهما الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما .

ثانياً : شرع في قتل كل من ..... عمداً بأن ألقى بموقد كيروسين مشتعل فأمسك لبه بهم وحدثت إصابتهما الميئة بالتقارير الطبية المرفقة وخاب أثر الجريمة لسبب لا دخل لإرادته فيه وهو مداركة المحنى عليهم بالعلاج . وأمرت بإحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للتعبد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

ومحكمة جنايات بور سعيد قضت حضورياً عملاً بالمادتين ٢٥٢ - ١ ، ٢٥٧ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة لمدة خمس عشرة سنوات ، وذلك على إعتبار أنه وضع عمداً النار في مسكن والده ..... بأن قذف بموقد كيروسين مشتعل في ردهة المسكن فاشتعلت النار وشب الحريق وقد نشأ عنه إصابة والدته ..... وشقيقه ..... بالحروق

الموصوفة بتقرير الصفة التشريحية والتي أودت بحياتهما .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ

## المحكمة

وحيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمة وضع النار عمداً في مكان مسكون مما نشأ عنه موت شخصين ، فقد أخطأ في تطبيق القانون وفي الإسناد واعتراه الفساد في الاستدلال ذلك بأن الجريمة على فرض صحة ما اعتنقته المحكمة من أن الحريق والوفاة نشأ عن إلقاء الطاعن بموقد مشتعل إلى رده المسكن - تفتقد ركنها المعنوي ولا تعلو أن تكون جريمة خطئية وقد أقام الحكم قضاءه على أن ثمة إقراراً للطاعن في تحقيق النية بأنه قد فند الموقد المشتعل - الذي نجم عنه الحريق - إلى رده المسكن مع أن أقواله التي أدلى بها في التحقيق الابتدائي قد خلت من كل ذلك كذلك فقد عول الحكم في قضائه بالإدانة على أقوال كل من والد الطاعن ومن مثلوا من أفراد أسرته على الرغم من ثبوت خلافهم معه ودون أن يفتن إلى ما جاء من تقرير شعبة فحص الحرائق من أن منشأ الحريق هو سقوط مصباح يضاء بالبترول من يد والدته واندلاع الحريق لهذا السبب وفي ذلك ما يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إنه من المقرر أن القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ من قانون العقوبات التي دين الطاعن بها يتحقق بمجرد وضع الجاني النار عمداً في المكان المسكون أو المعد للسكنى أو في أحد ملحقاته المتصلة به ، فتي ثبت للقاضي أن الجاني تعمد وضع النار على هذا الوجه وجب تطبيق أحكام تلك المادة ، وإذ كان تقدير قيام القصد الجنائي أو عدم قيامه من ظروف الدعوى يعد مسألة تتعلق بالوقائع التي تفصل فيها محكمة الموضوع بغير معقب وكان الحكم المطعون فيه قد أثبت في حق الطاعن أنه قد فند بموقد غاز مشتعل في رده المسكن مردداً عزمه على إحراقه ومن فيه انتقاماً من أسرته فانسكب البترول على الأرض واشتعلت النار ، فإن في ذلك ما يكفي للتدليل على توافر القصد الجنائي في حق الطاعن ويكون منعاها يتخلف الركن المعنوي في الجريمة غير صائب . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد أورد أعراف الطاعن عند مواجهته بأقوال الشاهد . . . . .

محصولاً في أن ثمة خلافاً بينه وبين أسرته لرغبتهم في إخراجه من مسكنهم المشترك حتى يتسنى لشقيقته أن تحمل محله من بعد زواجها وأنه توجه إلى والده شاكياً يوم الحادث فهره وطرده ، وإذ تملكته ثورة الغضب وضاق ذرعاً بسوء معاملته فقد قذف بموقد النار مشتعل إلى ردهة المنزل فاندلعت النار ولما كان يبين من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن — إن ما أسنده الحكم إلى الطاعن يتفق مع مؤدى ما أدلى به من أقوال في تحقيق النيابة العامة لدى مواجهته بأقوال الشاهد . . . . . فإن منعى الطاعن على الحكم بالخطأ في الإسناد لا يكون له محل . . . لما كان ذلك وكان من المقرر أن العبرة في تقدير شهادة الشهود والإعتداد بها هي بما تقتنع به محكمة الموضوع وبما تطمئن إلى صحته ، ومن ثم فلها أن تأخذ بأقوال شاهدين لو كانت بينه وبين المتهم خصومة قائمة متى أطمأنت إلى صحتهما لما كان ذلك وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه أن المحكمة اقتنعت بأقوال شهود الإثبات من أقارب الطاعن فإن منعاه بوجرد خلاف عائلي بينه وبينهم يكون غير مجد إذ هو لا يعلموا أن يكون منازعة موضوعية في تقدير الدليل مما لا تجوز إثارته أمام محكمة النقض . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الشهود واعتراف الطاعن بتحقيق النيابة العامة ومن تقريرى الصفة التشريحية والتقارير الطبية وهي أدلة سائغة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه لم يعول في إدانة الطاعن على تقرير شعبة فحص الحرائق فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن لا يكون له محل وذلك لما هو مقرر من أن المحكمة الموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق كما هو الحال في الطعن المائل — هذا إلى ما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة المحكمة فلا ينظر إلى دليل بعينه لمناقشته على حدة دون باقي



الأدلة بل يكفي أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها  
ومنتجة في اكتمال اقتناع المحكمة واطمئنانها إلى ما انتهت إليه، ولما كان الطاعن  
لا ينازع في صحة ما نقله الحكم وعول عليه من أقوال الشهود ومن تقرير  
الصفة التشريعية والتقارير الطبية وكان ما أورده ودلل به على مقارفة الطاعن  
للاجريمة التي دانه بها كافياً وسائغاً ولا يتنافر مع الإقتضاء العقلي والمنطقي  
فإن ما يشير الطاعن من دعوى فساد الحكم في الاستدلال بتعويله على أقوال الشهود  
دون تقرير فحص الحرائق يكون غير سديد. لما كان ذلك فإن الطعن برمته  
يكون قائماً على غير أساس متعين الرفض موضوعاً.

## جلسة اول نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
فوزى أحمد المملوك ، حسن علاب ، محمد أحمد حسن والسيد عبد الهيد العشري .

( ١٧٩ )

### الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٣ القضائية

(١) قانون « تفسيره » • اثبات « بوجه عام »

وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية .  
القياس في مجال التأثيم . محظور .

(٢) خلو رجل • ايجار اماكن • قانون « تفسيره » • عقوبة « تطبيقها »

مناطق حظر إقتضاء مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاق زيادة عن  
التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد ؟  
قصد الشارع من إعفاء المستأجر أو الوسيط من العقوبة إذا أبلغ أو اعترف بالجريمة ؟  
عدم إنصراف حكم الإعفاء إلى حالة المستأجر الذي يتقاضي خلو الرجل بوصفه مؤجرا من  
الباطن إلى غير .

(٣) خلو رجل • ايجار اماكن • قانون « تفسيره » •

عدم تأثيم ما يتقاضاه المستأجر من المالك من مبالغ تعويضاً عن ترك العين المؤجرة له . أساس  
ذلك ؟

(٤) خلو رجل • ايجار اماكن • قانون « تفسيره » • نقص « اسباب الطعن »  
• ما يقبل منها •

معاقبة الطامن من واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من المجرم عليه . مالك العين . مقابل إنهاء  
العلاقة التي كان بمقتضاها يشغل الطامن العين . خطأ في تأويل القانون . أساس ذلك ؟ وأثره ؟

(٥) نقص « نظر الطعن والحكم فيه » •

كون العيب الذي شاب الحكم مقصوراً على الخطأ في تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار  
إثباتها فيه . أثره ؟ المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ - الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فرق ما تحتل وأنه في حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأثيم .

٢ - الشارع إنما يؤثم - بالإضافة إلى فعل إقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم - أن يتقاضى منه أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجرة الذي يبتغى تأجيرها إلى غيره فتقوم في جانبه حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار وهما مناط حظر إقتضاء تلك المبالغ الإضافية وذلك بهدف الحيلولة دون استغلال الطرف المستأجر المصلحة إلى شغل المكان المؤجر نتيجة ازدياد أزمة الإسكان مما حمل المشرع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مالكي العقارات ومستأجريها بقصد حماية الجمهور من استغلال مالكي العقارات لحاجته إلى المسكن فأرسل الأسس الموضوعية لتحديد أجرة المساكن في المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من القانون رقم لسنة ١٩٦٩ وحظر على المؤجرين في المادتين ١٧ ، ٤٥ إقتضاء أية مبالغ بالذات أو بالوساطة تزيد على تلك الأجرة والتأمين المنصوص عليهما في العقد ومن ثم فإن هذا الحظر بمقتضيات تأثيمه لا يسرى إلا على المستأجر الذي يقدم على التأجير من الباطن إلى غيره ولا يغير من هذا النظر ما ورد في نص المادة ٤٥ من ذات القانون في شأن إعفاء المستأجر والوسيط من العقوبة إذا أبلغ وإعترف بالجريمة، ذلك أن الثابت من المناقشات التي دارت في مجلس الأمة عند نظر مشروع هذا القانون أن الشارع قصد بحكم الإعفاء المستأجر الذي يدفع مبلغ الخلو المحظور إلى المؤجر فيكون قد شارك بفعله هذا في وقوع الجريمة محل العقوبة وكذلك الحال بالنسبة للوسيط فرأي المجلس قصر الإعفاء عليهما دون المؤجر - باعتبار أن هذه الوسيلة الناجحة لضبط جرائم خلو الرجل، ومن ثم فإن



حكم الإعفاء لا ينصرف إلى حالة المستأجر الذي يتقاضى خلو الرجل بوصفه مؤجراً من الباطن إلى غيره .

٣ - يؤكد قصد الشارع إلى عدم تأثيم ما يتقاضاه المستأجر من المالك من مبالغ تعويضاً عن ترك العين المؤجرة له ما نص عليه في المواد ٤٩ وما بعدها من القانون الأخير من إلزام المالك بأن يدفع للمستأجر المبالغ المحددة في هذه المرات على سبيل التعويض في حالات الإخلاء المترتبة على ما استحدثته من أحكام في شأن هدم المباني لإعادة بنائها بشكل أوسع .

٤ - أن المستأجر الذي يتقاضى بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر يخرج عن دائرة التأثيم ولا يحل عقابه تطبيقاً لأحكام القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ أو أى قانون آخر فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعن عن واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من المحنى عليه وهو مالك العين مقابل إنهاء العلاقة التي كان بمقتضاها يشغل الطاعن العين يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون وكان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهم عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بإعتبار أن الواقعة غير معاقب عليها قانوناً .

٥ - لما كان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ في تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار لإثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعلة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم المحكمة في الطعن وتحكم بمقتضى القانون ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم ببراءة الطاعن مما أسند إليه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه في يوم ١٠ من ديسمبر سنة ١٩٧٨ تقاضى المبالغ المبينة بالمحضر كخلو رجل ، وطلبت عقابه بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ومحكمة جنح مستعجل الحقائق قضت غيابياً

عملاً بمادتي الاتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرون جنيهاً لوقف التنفيذ وتغريمه مبلغ الف وثلاثمائة جنيه وإلزامه بأن يرد مبلغ ستمائة وخمسون جنيهاً لـ .....

فعارض وقضى في المعارضة بقبولها شكلاً وفي الموضوع بتأييد الحكم المعارض فيه. فاستأنف. ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت بحضورها بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بإيقاف تنفيذ العقوبة المقررة بها لمدة ثلاث سنوات تبدأ من تاريخ صدور الحكم.

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ

## المحكمة

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إذ دانه بجرمة تقاضى خلو رجل فقد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن الطاعن لا يعد في أحكام القانون رقم ٤٩ سنة ١٩٧٧ الذى أستند إليه الحكم مستأجراً ولا وسيطاً وإذا اعتبر الحكم تقاضيه مبلغاً من المال من مالك العقار مقابل إخلائه العين التى كان يشغلها كحارس للعقار وهو أمر غير مؤثم - جريمة معاقباً عليه فإنه يكون معيباً مما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى بما جملة أن المحنى عليه قد اشترى المنزل الذى كان الطاعن يشغل بعض وحداته بحجة أنه وكيل للمالك السابق وأنهما اتفقا على أن يحتل الطاعن هذه الوحدات بنظر مبلغ ٦٥٠ جنيه دفعها له المحنى عليه وأنه لذلك تكون جريمة خلو الرجل ثابتة قبله ثبوتاً كافياً وخلص إلى عقابه بالمادتين ٢٦ ، ٧٧ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ . لما كان ذلك وكان الأصل أنه يجب التحرز في تفسير القوانين الجنائية والتزام جانب الدقة في ذلك وعدم تحميل عباراتها فوق ما تحتمل وأنه

في حالة غموض النص فإن الغموض لا يحول دون تفسير النص على هدى ما يستخلص من قصد المشرع مع مراعاة ما هو مقرر من أن القياس محظور في مجال التأثيم . لما كان ذلك وكان البين من استقرار التشريعات التي تناولت تنظيم العلاقة بين المؤجرين والمستأجرين أن أحكام القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ جاءت عند صدوره - نخلوا من النص على تأثيم ما قد يتقاضاه المؤجرون من المستأجرين من مبالغ إضافية خارج نطاق عقد الإيجار مما حدا بالمشرع إلى إصدار القانون رقم ١١ سنة ١٩٦٢ بإضافة فقرة جديدة إلى المادة ١٦ من القانون ١٢١ سنة ١٩٤٧ تنص على أنه يعاقب بالعقوبة المشار إليها كل مؤجر يتقاضى أي مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار كخلو رجل أو ما بمائلة من المستأجر مباشرة أو عن طريق وسيط في الإيجار وفي الحالة الأخيرة تطبق العقوبة ذاتها على الوسيط وأفصح الشارع عن الهدف الذي تغياه من هذا التعديل فيما تضمنته المذكرة الإيضاحية للقانون من أن بعض المؤجرين ما زالوا يحصلون على مبالغ إضافية خارج نطاق الإيجار كخلو رجل تخايلا منهم على قوانين تخفيض إيجار الأماكن التي قصد منها حماية المستأجر من مغالاة المؤجرين في تقدير الإيجار وأن المادة السادسة من القانون رقم ١٢١ سنة ١٩٤٧ تنص على التزام المؤجر يرد أية مبالغ يحصل عليها من المستأجر خارج نطاق عقد الإيجار سواء حصل عليها مباشرة أو عن طريق وسيط في الإيجار وهذه المبالغ هي ما يعرف اصطلاحاً بـ «نخلو الرجل» أو أية مبالغ أخرى يحصل عليها المؤجر دون سبب مشروع والغرض من تقرير هذا الحكم هو حماية الآثار التي استهدفها المشرع من تحديد الإيجار لصالح المستأجرين إلا أن القانون لم يضع جزاء جنائياً على مخالفة هذه المادة ضمن العقوبات التي نص عليها في المادة ١٦ منه لذلك يقتضى الأمر إدراج هذه المخالفة ضمن المخالفات الأخرى التي تستوجب الجزاء الجنائي الوارد بهذه المادة وتطبيقها على المؤجر أو وسيط الإيجار في حالة الحصول على هذه المبالغ . . . . . ثم بعد ذلك وإذ صدر القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ فقد نص في المادة ١٧ منه على أنه لا يجوز للمؤجر بالذات أو الوساطة اقتضاء أي مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد



أو أى مبلغ إضافى خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد ويسرى هذا الحظر أيضا على المستأجر . كما لا يجوز بأى صورة من الصور للمؤجر اقتضاء «مقدم إيجار» كما نصت المادة ٤٥ من هذا القانون على أنه : «يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ستة شهور وبغرامة لا تتجاوز خمسمائة جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يخالف أحكام المادة ١٧ سواء كان مؤجراً أو مستأجراً أو وسيطاً . ويعنى من العقوبة كل من المستأجر والوسيط إذا أبلغ أو اعترف بالجرمة» . وأبان مناقشة هذا القانون فى مجلس الأمة أجاب السيد رئيس المجلس على تساؤل أحد الأعضاء « بأن الحكمة من إضافة الفقرة التى تقضى بسريان الحظر على المستأجر إلى المادة ١٧ هى منع المؤجر من الباطن من أن يقتضى مقدماً من الذى يؤجر له» ولما كان الواضح من إستقراء تلك النصوص والأعمال التشريعية التى اقترنت بإصداره أن الشارع إنما يؤثم — بالإضافة إلى فعل إقتضاء المؤجر من المستأجر مقدم إيجار — أن يتقاضى منه أية مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد سواء كان ذلك المؤجر مالك العقار أو مستأجره الذى يبتغى تأجيريه إلى غيره فتقوم فى جانب حينئذ صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الإيجار وهما مناط حظر إقتضاء تلك المبالغ الإضافية وذلك بهدف الحيلولة دون إستغلال حاجة الطرف المستأجر الملحة إلى شغل المكان المؤجر نتيجة إزدىاد أزمة الإسكان مما حمل المشرع على التدخل لتنظيم العلاقة بين مالكي العقارات ومستأجريها بقصد حماية الجمهور من إستغلال مالكي العقارات لحاجته إلى المسكن فأرسي الأسس الموضوعية لتحديد أجرة المساكن فى المواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٦٩ وحظر على المؤجرين فى المادتين ١٧ ، ٤٥ إقتضاء أية مبالغ بالذات أو الوساطة تزيد على تلك الأجرة والتأمين المنصوص عليهما فى العقد ومن ثم فإن هذا الحظر بمقتضيات تأثيمه لا يسرى إلا على المستأجر الذى يقدم على التأجير من الباطن إلى غيره ولا يغير من هذا النظر ما ورد فى نص المادة ٤٥ من ذات القانون فى شأن إعفاء المستأجر والوسيط من العقوبة

إذا أبلغ أو اعترف بالجريمة ، ذلك أن الثابت من المناقشات التي دارت في مجلس الأمة عند نظر مشروع هذا القانون أن الشارع قصد بحكم الإعفاء المستأجر الذي يدفع مبلغ الخلو المحظور إلى المؤجر فيكون قد شارك بفعله هذا في وقوع الجريمة محل العقوبة وكذلك الحال بالنسبة للوسيط فرأى المجلس قصر الإعفاء منها عليهما - دون المؤجر - بإعتبار أن هذه هي الوسيلة الناجحة لضبط جرائم خلع الرجل ، ومن ثم فإن حكم الإعفاء لا يتصرف إلى حالة المستأجر الذي يتقاضى خلع الرجل بوصفه مؤجراً من الباطن إلى غيره . وما يزيد وضوحاً في تبيان قصد المشرع في تحديد نطاق التأثيم أنه عند إعادة صياغة حكم الحظر المقرر بالمادة ٢٦ من القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ الذي حدثت واقعة الطعن في ظلة - وهي التي حلت محل المادة ١٧ من القانون السابق رقم ٥٢ سنة ١٩٦٩ دون أي تغيير في مضمون القاعدة - أفصح الشارع بجلاء وفي دقة تقطع دابر أي ليس عن هو مقصود بالحظر المؤثم فنصت تلك المادة على أنه لا يجوز للمؤجر مالكا كان أو مستأجراً بالذات أو بالوساطة إقتضاء أي مقابل أو أتعاب بسبب تحرير العقد أو أي مبلغ إضافي خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليهما في العقد كما لا يجوز بأية صورة من الصور للمؤجر أن يتقاضى أي مقدم إيجار بل إنه مما يؤكد قصد الشارع إلى عدم تأثيم ما يتقاضاه المستأجر من المالك من مبالغ تعويضاً عن ترك العين المؤجرة له ما نص عليه في المواد ٤٩ وما بعدها من القانون الأخير من إلزام المالك بأن يدفع للمستأجر المبالغ المحددة في هذه المواد على سبيل التعويض في حالات الإخلال المترتبة على ما أستحدثه من أحكام في شأن هدم المباني لإعادة بنائها بشكل أوسع . ولما كان مفاد ذلك جميعه أن المستأجر الذي يتقاضى بالذات أو بالوساطة من المؤجر أو المالك أية مبالغ في مقابل إنهاء عقد الإيجار وإخلاء المكان المؤجر يخرج عن دائرة التأثيم ولا يحل عقابه طبقاً لأحكام القانون ٤٩ سنة ١٩٧٧ أو أي قانون آخر فإن الحكم المطعون فيه وقد خالف هذا النظر وقضى بمعاقبة الطاعن عن واقعة إقتضاء مبلغ من النقود من الهبتي عليه وهو مالك العين

مقابل إنهاء العلاقة التي كان يمقتضاها يشغل الطاعن العين يكون قد بنى على خطأ في تأويل القانون و كان يتعين على المحكمة القضاء ببراءة المتهم عملاً بالمادة ٣٠٤ من قانون الإجراءات الجنائية بإعتبار أن الواقعة غير معاقبة عليها قانوناً لما كان ذلك ، و كان العيب الذي شاب الحكم المطعون فيه مقصوراً على الخطأ في تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار إثباتها في الحكم فإنه يتعين حسب القاعدة الأصلية المنصوص عليها في المادة ٣٩ من القانون رقم ٥٧ سنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض أن تحكم المحكمة في الطعن وتحكم بمقتضى القانون ومن ثم يتعين نقض الحكم المطعون فيه والحكم ببراءة الطاعن مما أسند إليه .



## جلسة الأول من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي . نائب رئيس المحكمة . وعضوية السادة  
المستشارين : قيس الرأي عطية، محمد أحمد حمدي، أحمد محمود هيكل ومحمد عبد المنعم البنا .

( ١٨٠ )

### الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٣ القضائية

(١) إيجار أماكن • عقد • جريمة « نوعها » نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل  
منها » •

جريمة الإمتناع عن تحرير عقد إيجار . من الجرائم المستمرة استمرارا تجديدا . أن ذلك ؟

(٢) دعوى جنائية • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات  
« بوجه عام »

حق القاضي الجنائي في الفصل في المسائل المدنية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية .

(٣) محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • اثبات « بوجه عام »  
« شهود » •

حق محكمة الموضوع في الإقتناع من أي دليل تطمئن إليه .

وزن أقوال الشهود . موضوعي .

حق محكمة الموضوع في الإلتفات عن دليل النفي ولو حمله أوراق رسمية متى كان يصح  
في العقل أن يكون غير ملتئم في الحقيقة التي أطمأت إليها .

١ - لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت - إستناداً إلى أقوال المجني عليها  
أن عقد الإيجار أبرم منذ عامين فقط سابقين على ٢ - ٢ - ١٩٨٠  
أي بعد سريان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن  
تنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعمول به إعتباراً من ٩ - ٩ - ١٩٧٧ ،  
هذا فضلاً عن أن جريمة الإمتناع عن تحرير عقد إيجار هي من الجرائم

المستمرة باستمرار تجديداً وإذ كانت الطاعة لا تنازع في أنها لم تحرر عقد إيجار للمجنى عليها إلى ما بعد العمل بالقانون المشار إليه فإنه لا يكون هناك محل لما تشير من عدم إنطباق ذلك القانون على واقعة الدعوى .

٢ - المقرر أن للقاضي الجنائي الفصل في المسائل المدنية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية - مما يكون معه النعى بعدم اختصاص المحكمة الجنائية ببحث أو ثبوت العلاقة التجارية غير سديد .

٣ - من حق محكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه ، وأن وزن أقوال الشهود مرجعه إليها بغير معقب عليها فيه : كما أن لها أن تلتفت عن دليل النفى ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يركن في تكوين عقيدته إلى شيء من الأقوال المسند إلى الطاعة الإدلاء بها في محضر جمع الاستدلالات والتي تدعى صلورها من أخرى انتحلت شخصيتها مما يكون معه الطعن بالتزوير على ما أثبت بالمحضر في هذا الخصوص غير منتج في الدعوى ، فإن كافة أوجه الطعن تكون على غير أساس ومن ثم تقضى المحكمة بعدم قبوله .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعة في قضية الجنيحة... بأنها لم تحرر عقد إيجار للمستأجرة المقيمة لديها . وطلبت معاقبتها بالمادتين ٢٤ - ٧٦ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ومحكمة الجنيح المستعجلة بالقاهرة قضت غيائياً في ..... براءة المتهم . إستأنفت النيابة العامة هذا الحكم ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية . هيئة إستئنافية - قضت غيائياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع وإلزاماً الآراء بإلغاء الحكم المستأنف وبحبس المتهم ستة أشهر وتغريمها خمسمائة جنيه . عارضت وقضت في معارضتها بقبولها شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المعارض فيه والإكتفاء بتغريم المتهمة خمسمائة جنيه .

فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض .... إلخ .

## الحكمة

لما كان الحكم المطعون فيه قد أثبت - إستناداً إلى أقوال المجنى عليها - أن عقد الإيجار أبرم منذ عامين فقط سابقين على ٢-٢-١٩٨٠ أى بعد سريان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر المعمول به إعتباراً من ٩-٩-١٩٧٧ ، هذا فضلاً عن أن جريمة الإمتناع عن تحرير عقد إيجار هي من الجرائم المستمرة إستمراراً تجديداً وإذ كانت الطاعة لا تنازع في أنها لم تحرر عقد إيجار للمجنى عليها إلى ما بعد العمل بالقانون المشار إليه فإنه لا يكون هناك محل لما تثيره من عدم إنطباق ذلك القانون على واقعة الدعوى . ولما كان من المقرر أن للقاضي الجنائي الفصل في المسائل المدنية التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية ، مما يكون معه النعي بعدم إختصاص المحكمة الجنائية ببحث أو ثبوت العلاقة الإيجارية غير سديد ، وكان ما تثيره الطاعة بشأن إستناد الحكم المطعون فيه إلى أقوال المجنى عليها على الرغم من عدم وجود ما يؤيدها وما تثيره من التفات الحكم عن المستند الرسمي المقدم منها لإثباتاً لتأجيرها المسكن إلى شخص آخر خلاف المجنى عليها ، مردوداً بأن حق محكمة الموضوع أن تستمد اقتناعها من أى دليل تطمئن إليه ، وأن وزن أقوال الشهود مرجعه إليها بغير معقب عليها فيه ، كما أن لها أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية ما دام يصح في العقل أن يكون غير ملتزم مع الحقيقة التي اطمأنت إليها ، وكان الحكم المطعون فيه لم يركن في تكوين عقيدته إلى شئ من الأقوال المسند إلى الطاعة الإدلاء بها في محضر جمع الاستدلالات والتي تدعى صدورها من أخرى انتحلت شخصيتها مما يكون معه الطعن بالتزوير على ما أثبت بالمحضر في هذا الخصوص غير منتج في الدعوى ، فإن كافة أوجه الطعن تكون على غير أساس ومن ثم تقضى المحكمة بعدم قبوله .



## جلسة ١ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: قيس الرأى عطية ، محمد أحمد حمدي ، أحمد محمود ميكل ومحمد عبد المنعم البنا.

( ١٨١ )

### الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٥٣ القضائية

مسئولية مدنية • مسئولية جنائية • حكم «تسببه تسبب غير معيب» • محكمة  
الموضوع «سلطانها في تقدير الدليل» • نقض «أسباب الطعن» • مالا يقبل منها •  
بلاغ كاذب • عقوبة «العقوبة المقررة» •

المسئولية المدنية للمتبع عن أعمال تابعه إتساعها لتشمل خطأ التابع . . . وحالة مساعدة  
الوظيفة أو تهيئتها له إتيان الفعل الخاطئ . أثر ذلك ؟

تدليل الحكم على كذب الوقائع التي أبلغ بها الطاعن ضد المجنى عليه وإنتوائه الإضرار به  
توقيعه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة البلاغ الكاذب صحيح . أساس ذلك وأثره ؟  
محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه الموضوعي  
لرد عليها إستقلاً . قضائها بالإدانة مفاده : إطراحها له .

لما كان إستبعاد الحكم المطعون فيه وقوع الجريمة من الطاعن أثناء تأدية  
وظيفته أو بسببها وإلزامه - في نفس الوقت - وزارة الداخلية بالتعويض  
على أساس مسئوليتها المدنية عن أعمال تابعها - ليس فيه مخالفة للقانون  
أو تناقض ذلك أن المسئولية المدنية للمتبع عن أعمال تابعه أوسع نطاقاً  
فتشمل فضلاً عن وقوع الخطأ من التابع أثناء تأديته وظيفته أو بسببها حالة  
أن تكون وظيفة التابع قد ساعدته على إتيان الفعل أو هيأت له بأي طريقة  
كانت فرصة ارتكابه . لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في صحة إسناد  
الحكم للأسس التي بنى عليها قضاءه في كلا الدعويين يضحى ما يشره في  
هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلت

على كذب الوقائع التي أبلغ بها الطاعن ضد المجنى عليه وعلى انتوائه الكيد والإضرار به بأسباب سائغة وكانت العقوبة التي أوقعها على الطاعن داخلة في نطاق العقوبة المقررة لجريمة البلاغ الكاذب التي دانه بها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص وما يدعيه من أن الحكم المطعون اقتصر في أسبابه على إدانته جريمة القبض على المجنى عليه بغير حق دون جريمة البلاغ الكاذب يكون على غير أساس أما منعه بأن الحكم لم يعرض لفصيلات دفاعه المبداه في مذكرته من وجود إتهامات للمجنى عليه تتفق بنشاط له في ترويج أبناء الدول العربية من فتيات مصريات فردود بما هو مقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب كل جزئية يثيرها المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي للرد عليها على استقلال إذ في قضائها بالإدانة إستناداً إلى الأدلة التي أوردتها ما يفيد إطراحها له .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح البدرشين ... ضد الطاعن بوصف أنه أبلغ كذباً ضده وبسوء القصد بأنه متهم في قضايا نصب وإحتيال وقبض عليه وأحتجز بقسم الجسيرة وطلب معاقبته بالمادة ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ ٥١ جنياً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم ( الطاعن ) ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنياً لإيقاف التنفيذ وتعويض مدني مؤقت وإجابة المدعى المدني لطلباته . إستأنف المحكوم عليه ومحكمة الجسيرة الابتدائية هيئة إستئنافية قضت حضورياً في ... بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريم المتهم عشرين جنياً وتأْييده فيما عدا ذلك . فطعن وكيل المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

لما كان إستبعاد الحكم المطعون فيه وقوع الجريمة من الطاعن أثناء تأديته وظيفته أو بسببها وإلزامه - في نفس الوقت - وزارة الداخلية بالتعويض على أساس مسئوليتها المدنية عن أعمال تابعها - ليس فيه مخالفة للقانون أو تناقض - ذلك أن المسؤولية المدنية للمتبع عن أعمال تابعه أوسع نطاقا فتشمل فضلا عن وقوع الخطأ من التابع أثناء تأديته وظيفته أو بسببها حالة أن تكون وظيفة التابع قد ساعدته على إتيان الفعل أو هيأت له بأي طريقة كانت فرصة ارتكابه ، لما كان ذلك ، وكان الطاعن لا يجادل في صحة إسناد الحكم للأسس التي بنى عليها قضاءه في كلا الدعوتين يضحى تأثيره في هذا الصدد غير سديد . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد دلل على كذب الوقائع التي أبلغ بها الطاعن ضد المجنى عليه وعلى إنتوائه الكيد والإضرار به بأسباب سائغة وكانت العقوبة التي أوقعها على الطاعن داخلة في نطاق العقوبة المقررة لجريمة البلاغ الكاذب التي دانه بها فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص وما يدعيه من أن الحكم الطعين اقتصر في أسبابه على إدانته عن جريمة القبض على المجنى عليه بغير حق دون جريمة البلاغ الكاذب يكون على غير أساس . أما منعه بأن الحكم لم يعرض لتفصيلات دفاعه المبداه في مذكرته من وجود اتهامات للمجنى عليه تتعلق بنشاط له في تزويج أبناء الدول العربية من فتيات مصريات فرود بما هو مقرر أن المحكمة غير ملزمة بتعقب كل جزئية يثيرها المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي للرد عليها على استقلال إذ في قضائها بالإدانة إستنادا إلى الأدلة التي أوردتها ما يفيد لإطراحها له .



## جلسة ٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : حسين كامل حنى ، محمد بلوح سالم ، محمد رفيق البسطويى وفتحى خليفة .

( ١٨٢ )

### الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ القضائية

(١) نقض « أسباب الطعن » ما يقبل منها « سلطة محكمة النقض » • قانون « قانون أصلح »

قبول أسباب الطعن التى تقدم بعد الميعاد القانونى متضمنة نعيًا على الحكم لصدور قانون بعد الحكم المطعون فيه يسرى على واقعة الدعوى . أساس ذلك ؟

(٢) قانون « سريانه من حيث الزمان » « الغاؤه » • قانون « قانون أصلح » • قانون أصلح »

معاينة المتهم بجريمة الإشتراك فى تجمهر وفقاً للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بعد صدور القرار الجمهورى بقانون رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٧ خطأ فى تطبيق القانون أساس ذلك ؟  
صدور قانون أصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه وقبول تطبيقه مثل واقعة الدعوى .  
إعتبار القرار الجمهورى بقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ قانون أصلح بالنسبة للمتهم فى خصوص جريمة الإشتراك فى تجمهر . أساس ذلك ؟

١ - من حيث إنه لما كان الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أم من غيرها من الخصوم - غير الأسباب التى سبق بيانها فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من القانون المذكور ، وأن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة فى الميعاد ، وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفة الذكر ، على خلاف هذا الأصل ، هو رخصة إستثنائية نحوها القانون للمحكمة فى حالة

إذا ما تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى . لما كان ذلك وكان منعى الطاعتين الأولى والسادسة في مذكرتهما المقدمة بعد الميعاد المقرر يتدرج في الحالة الأخيرة من الحالات التي أوردتها النص سالف البيان ، فإن المحكمة عملاً بالرخصة المخولة لها في النص المعنى تقبل الأسباب تلك .

( ٢ ) لما كان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ بإلغاء القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ قد صدر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ ووافق عليه مجلس الشعب بجلسته غير العادية المعقودة في الأول من أكتوبر سنة ١٩٨٣ - وقبل الحكم النهائي في الدعوى الماثلة قد نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على إلغاء القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ وكان هذا القانون الأخير ليس بقانون مؤقت إذ لم يبطل العمل به إلا بالقرار بالقانون الصادر بإلغائه ، فإنه بهذا الإلغاء انحسر عن واقعة الإشتراك في التجمهر المسندة إلى الطاعنين ، التجريم الذي إستحدثه القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصلح قهر الذي يطبق دون غيره ، وإذا كان الفعل التجمهر المسند إلى الطاعنين عند ارتكابه وصفان ، أولهما وصف الجنائية المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة عملاً بأحكام المادتين ٨٠٦ ، ٨٠٣ مكرر أ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ و ثانيهما وصف الجنائية المعاقب عليها بالمواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكرر أ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨ المعاقب عليها هي ما وقع من جرائم مسندة إلى الطاعنين حال التجمهر بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فإن القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ يتحقق به - منذ صدوره في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ - معنى القانون الأصلح

للمتهم في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذا أنه ينشئ للطاعين كافة وضعاً قانونياً أصحح لهم من الوضع في ظل القرار بالقانون الملغى ، فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى ذلك أنه بصدره أصبح فعل التجمهر وما نشأ حال قيامه من جرائم يعاقب عليها القانون إذا ما توافرت مقوماتها بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أيهما تختار المحكمة ، بدلا من عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة التي كانت مقرررة بالقرار بالقانون الملغى والتي لم يكن للمحكمة خيار في توقيع عقوبة أخف منها. لما كان مما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للطاعين جميعاً لوحدة الواقعة باتصال وجه الطعن بهم وبالنسبة لجميع التهم لأن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة لإشدها عملاً بالمادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات وذلك دون حاجة إلى بحث باقي وجوه طعن كل من المحكوم عليهم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعين وآخرين حكم ببراءتهم بأنهم شاركوا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر بقصد ائتلاف الأملاك العامة والخاصة ومنع الهيئات الحكومية من ممارسة عملها باستعمال القوة وذلك بأن تجمهروا حاملين آلات راضة أثر قيام رجال الشرطة - تنفيذاً لأمر النيابة العامة - بضبط جريمة تموينية قاصدين تهريب المضبوطات وتمكين المقبوض عليهم من الفرار باستعمال القوة فوقعت منهم مع علمهم بالغرض المقصود منه التجمهر الجرائم الآتية :

١ - استعملوا القوة والعنف مع موظفين هم الرائد . . . . . ومرافقيه من ضباط وجنود قسم شرطة التكوين بالشرقية لحملهم بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم وذلك بأن تصلوا لضباط وجنود الشرطة المكلفين بتنفيذ أمر النيابة العامة بضبط جريمة تموينية وتعدوا عليهم بالعصى والقش المشتعل حتى يتمكنوا من تهريب المضبوطات وتمكين



المقبوض عليهم من الفرار فأحدثوا بهم الجروح الموصوفة بالتقارير الطبية وبلغوا بذلك مقصدهم .

٢ - وضعوا النار عمدا في مبنى مسكون بأن أشعلوا النار في أكوام قش الأرز الموجودة بسطح مسكن . . . . . فحدث به الحريق المبين بالتحقيقات .

٣ - أثلفوا عمدا أملاكاً عامة السيارة رقم ٢٤٦٣٧ حكومة فأحدثوا بها التلفيات المبينة والوصف والقيمة بالتحقيقات .

٤ - مكنوا . . . . . وآخرين من الهرب بعد القبض عليهم قانوناً في جريمة تموينية وذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

٥ - أثلفوا عمدا أموالا منقولة السيارة رقم ٤٨٠ نقل شرقية المملوكة لـ . . . . . بأن ألقوا عليها بالحجارة فأحدثوا بها التلفيات المبينة بالتحقيقات وقد ترتب على هذا الفعل ضرر مالي تزيد قيمته على عشرة جنهات .

٦ - أحدثوا عمدا . . . . . الجروح الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، وكان ذلك مع سبق الإصرار - وباستعمال عصي وآلات وضمن تجمهر مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل توافقوا على التعدي والإيذاء .

وإحالتهم إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً للقيود والوصف الواردين بأمر الإحالة .

ومحكمة جنايات أمن الدولة العليا بالزقازيق قضت حضوريا عملاً بالمواد ٣ ، ٦ ، ٨ من القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، ٣ - ٢ من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ بشأن التجمهر المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨ والمواد ١٣٧ مكرراً (أ) و١٦٢ و٢٥٢ / ١ و٣٦١ - ١ - ٢ من القانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من القانون ذاته بمعاقبتهم جميعاً بالسجن لمدة ثلاث سنوات

عما أسند إليهم وبإلزامهم جميعاً على رجه التضامن بدفع مبلغ ستين جنياً قيمة تلفيات السيارة رقم ٢٤٦٣٧ حكومة .

فطعن المحكوم عليهم في هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ

## المحكمة

ومن حيث إن المدافع عن الطاعنين الأولى والسادسة بعد أن أودع في الميعاد المقرر أسباب طعنهما ، قدم بعد الميعاد مذكرة تتضمن سبباً جديداً مؤداه أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ والذي وافق عليه مجلس الشعب بجلسته المعقودة بتاريخ الأول من أكتوبر سنة ١٩٨٣ بإلغاء القانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ الذي ديفت الطاعتان بمقتضاه ، يعد قانوناً أصح في مفهوم المادة ٥ - ٢ من قانون العقوبات ويستوجب عملاً بالمادة ٣٥ - ٢ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، نقض الحكم المطعون فيه .

ومن حيث إنه لما كان الأصل طبقاً لنص الفقرة الأولى من المادة ٣٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، أنه لا يجوز إبداء أسباب أخرى أمام المحكمة - سواء من النيابة العامة أم من غيرها من الخصوم - غير الأسباب التي سبق بيانها في الميعاد المنصوص عليه في المادة ٣٤ من القانون المذكور ، وأن تنقيد محكمة النقض بالأسباب المقدمة في الميعاد ، وكان نقض المحكمة للحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها طبقاً لنص الفقرة الثانية من المادة ٣٥ سالفة الذكر ، على خلاف هذا الأصل ، هو رخصة إستثنائية خولها القانون للمحكمة في حالة إذا ما تبين لها مما هو ثابت في الحكم أنه مبني على مخالفة القانون أو على الخطأ في تطبيقه أو تأويله ، أو أن المحكمة التي أصدرته لم تكن مشكلة وفقاً للقانون ولا ولاية لها بالفصل في الدعوى ، أو إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون يسري على واقعة الدعوى . لما كان ذلك وكان منعى الطاعتين الأولى والسادسة في مذكرتهما المقدمة بعد الميعاد المقررة ، يندرج في الحالة الأخيرة

من الحالات التي أوردتها النص سالف البيان ، فإن المحكمة عملاً بالرخصة المخولة لها في النص المعنى تقبل الأسباب تلك .

ومن حيث إنه لما كان ما تقدم ، وكانت الدعوى الجنائية قد رفعت على الطاعنتين والطاعنين الآخرين وغيرهم ، بوصف أنهم في يوم ١٨ من يولييه سنة ١٩٧٩ ، شاركوا في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر بقصد إتلاف الأملاك العامة والخاصة ومنع الهيئات الحكومية من ممارسة عملها ، باستعمال القوة وذلك بأن تجمهروا حاملين آلات راضة أثر قيام رجال الشرطة بتنفيذ أمر النيابة العامة بضبط جريمة تمرينية ، قاصدين تهريب المضبوطات وتمكين المقبوض عليهم من الفرار باستعمال القوة ، فرقت منهم مع علمهم بالغرض المقصود من التجمهر الجرائم الآتية :

أولاً : استعملوا القوة والعنف مع موظفين عموميين هم الرائد . . . . . ومرافقيه من ضباط وجنود قسم شرطة التموين بالشرقية لحملهم بغير حق على الإمتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفتهم : وذلك بأن تصدوا لضباط وجنود الشرطة المكلفين بتنفيذ أمر النيابة العامة بضبط جريمة تمرينية وتعدوا عليهم بالعصى والقش المشتعل حتى تمكنوا من تهريب المضبوطات وتمكين المقبوض عليهم من الفرار ، فأحدثوا بهم الجروح الموصوفة بالتقارير الطبية ، وبلغوا بذلك مقصدهم .

ثانياً : وضعوا النار عمداً في مبنى مسكون بأن أشعلوا النار في أكرام قش الأرز المورجودة بسطح مسكن . . . . . فحدث الحريق المبين بالتحقيقات .

ثالثاً : أتلفوا عمداً أملاكاً عامة هي للسيارة رقم ٢٤٦٣٧ حكومة ، وأحدثوا بها التلفيات المبينة بالتحقيقات .

رابعاً : أتلفوا عمداً أموالاً منقولة هي السيارة رقم ٢٨٠ نقل شرعية المملوكة لـ . . . . . بأن ألغوا عليها الحجارة فأحدثوا بها التلفيات المبينة بالتحقيقات ، وقد ترتب على هذا الفعل ضرر مالى تزيد قيمته على عشرة جنيهات .



خامساً : مكنوا . . . . . وآخرين من الهرب بعد القبض عليهم قانوناً في جريمة تموينية ، وذلك على النحو المبين بالتحقيقات .

سادساً : أحدثوا عمداً . . . . . الجروح الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أعجزته عن أشغاله الشخصية مدة لا تزيد على عشرين يوماً ، وكان ذلك مع سبق الإصرار باستعمال عصي وآلات وضمن تجمعهم مؤلف من خمسة أشخاص على الأقل فوافقوا على التعدي والإيذاء .

وطلبت عقابهم بالمواد ٣، ٦، ٨ من القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧، ٣- من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ المعدل بالقانون رقم ٨٧ لسنة ١٩٦٨ ، ١٣٧ مكرراً (أ) ، ١٦٢ ، ١/٢٥٢ ، ١/٣٦١ ، ٢ من قانون العقوبات . وفي ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٢ صدر الحكم المطعون فيه بإدانة الطاعنين بمواد العقاب سالفة الذكر ، بعد أن خلص في مدوناته إلى أن الجرائم المذكورة قد وقعت لغرض واحد وارتبطت ببعضها ارتباطاً لا يقبل التجزئة واعتبرها كلها جريمة واحدة ، وحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم عملاً بالمادة ٣٢/٢ من قانون العقوبات ، بعد أن عامل المحكوم عليهم بالرافة وفقاً للمادة ١٧ من القانون سالف الذكر : لما كان ذلك ، وكان قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ بإلغاء القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ قد صدر في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ ، ووافق عليه مجلس الشعب بجلسته غير العادية والمعقودة في الأول من أكتوبر سنة ١٩٨٣ - وقبل الحكم النهائي في الدعوى الماثلة - قد نص في الفقرة الأولى من المادة الأولى منه على إلغاء القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، وكان هذا القانون الأخير ليس بقانون مؤقت إذا لم يبطل العمل به إلا بالقرار بالقانون الصادر بإلغائه ، فانه بهذا الإلغاء انحسر عن واقعة الاشتراك في التجمع المستند إلى الطاعنين ، التجريم الذي استحدثه القرار بقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ سالف الذكر ولما كانت الفقرة الثانية من المادة الخامسة من قانون العقوبات تقضي بأنه إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً قانون أصحح فهو الذي يطبق دون غيره ، وإذا كان لفعل التجمع المستند إلى الطاعنين عند ارتكابه وصفان ،

أولها وصف الجناية المعاقب عليها بالأشغال الشاقة المؤبدة عملاً بأحكام المادتين ٦ ، ٨ من القرار بالقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ ، وثانيهما وصف الجناية المعاقب عليها بالمواد ٢ ، ٣ ، ٣ مكرراً من القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١٤ المعدل بالقانون ٨٧ لسنة ١٩٦٨ المعاقب عليها هي وما وقع من جرائم مسندة إلى الطاعنين حال التجمهر ، بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة ، فإن القرار الجمهوري بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ يتحقق به - منذ صدوره في ٢٤ من سبتمبر سنة ١٩٨٣ - معنى القانون الأصلح للمتهم في حكم المادة الخامسة من قانون العقوبات ، إذ أنه ينشئ للطاعنين كافة ، وضعاً قانونياً أصحح لهم من الوضع في ظل القرار بالقانون الملغى ، فيكون هو الواجب التطبيق على واقعة الدعوى . ذلك أنه بصدوره أصبح فعل التجمهر وما نشأ حال قيامه من جرائم يعاقب عليها القانون - إذا ما توافرت مقوماتها - بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة أيهما تختار المحكمة ، بدلاً من عقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة ، التي كانت مقررة بالقرار بالقانون الملغى والتي لم يكن للمحكمة خيار في توقيع عقوبة أخف منها لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة بالنسبة للطاعنين جميعاً لوحدة الواقعة وإتصال وجه الطعن بهم ، وبالنسبة لجميع التهم لأن الحكم اعتبرها جرائم مرتبطة وقضى بالعقوبة المقررة لأشدها عملاً بالمادة ٣٢ / ٢ من قانون العقوبات . وذلك دون حاجة إلى بحث باقي وجوه طعن كل من المحكوم عليهم ؟

## جلسة ٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، دكتور / كمال أفور ومحمد عباس مهران .

( ١٨٣ )

### الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٥٣ القضائية

اختصاص « الاختصاص النوعي » • محكمة أمن الدولة العليا « اختصاصها » •  
نقض « سلطة محكمة النقض » •

قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث الأشخاص المتهمين من النظام العام . جواز  
إثارة الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض .  
لهذه المحكمة أن تقضى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب لمصلحة الطاعن متى كانت عناصر المخالفة  
ثابتة في الحكم .

لما كان القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، والمعمول  
به إعتباراً من أول يونيه سنة ١٩٨٠ — قبل الحكم المطعون فيه — يتضمن  
في الفقرة الأولى من مادته الثالثة النص على أن تختص محاكم أمن الدولة العليا  
دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني  
مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، والجرائم  
المرتبطة بها ، كما تضمن النص في المادة التاسعة منه على أنه « على المحاكم أن تحيل  
من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أحييت من اختصاص محاكم أمن  
الدولة بمقتضى ذلك القانون بالحالة التي تكون عليها بدون رسوم » ومن ثم فقد  
كان يتعين على محكمة الجنايات أن تقضى أعمالاً لنص المادتين ٣-١ ، ٩ من  
القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ — آنف البيان — بإحالة القضية بحالتها إلى محكمة  
أمن الدولة العليا المختصة ، وهي إذ لم تفعل وتصدت للفصل فيها ، وهي  
غير مختصة بنظرها فإن حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وكان من  
المقرر أن لمحكمة النقض — طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩



بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض — أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا تبين لها ما هو ثابت فيه أن المحكمة التي أصدرته لا ولاية لها بالفصل في الدعوى — مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة المختصة — دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر سبق الحكم عليه بأنهما في يوم ١٤ من يناير سنة ١٩٧٤ بدائرة محافظة : — بصفتها موظفين عموميين (صرافين) بمأمورية الضرائب العقارية استوليا بغير حق على المبلغ النقدي المبين بالتحقيقات والبالغ قدره ١٩٥,٤١٦,٩٢ جنيه والمملوك للدولة. الطاعن أيضاً : بصفته آتفة البيان اختلس المبلغ النقدي المبين بالتحقيقات والبالغ قدره ١٦٩,٣٩٠ جنيه المملوك للدولة والمسلم إليه بسبب وظيفته حالة كونه من مأموري التحصيل . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة . فقرر ذلك .

ومحكمة أمن الدولة العليا بالمنيا قضت غيايباً في ١٥ من مارس سنة ١٩٧٨ ثم أعيدت الإجراءات .

ومحكمة جنايات المنيا قضت حضورياً عملاً بالمواد ١١٣ / ١ ، ١١٨ ، ١١٩ / أ ، ١١٩ . نكرر من قانون العقوبات . أولاً : — بمعاقبة الطاعن . . . . . بالاشغال الشاقة لمدة عشرة سنوات وبإلزامه متضامناً مع باقي المتهمين برد مبلغ ٦٦٩,٢٧٠ جنيه وبتغريمه متضامناً معهم مبلغ ١٩,٤١٦,٩٢ جنيه وبعزله من وظيفته . ثانياً : — ببراءته من التهمة الثانية المسندة إليه .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . إلخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن أحيل إلى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمته عن جرمي الاختلاس والاستيلاء المنصوص عليهما بأمر الإحالة والواردتين بالباب الرابع

من الكتاب الثاني من قانون العقوبات وبجلسة ١٥-٣-١٩٧٨ قضت محكمة أمن الدولة العليا غيايا بإدانة الطاعن . ثم أعيدت إجراءات محاكمته أمام محكمة الجنايات ، وقضت بتلك المحكمة بجلسة ٧-٣-١٩٨١ بإدانة عن جريمة الاستيلاء وبرأته عن تهمة الاختلاس ، لما كان ذلك ، وكان القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء محاكم أمن الدولة ، والمعمول به إعتباراً من أول يولييه سنة ١٩٨٠ - قبل الحكم المطعون فيه - يتضمن في الفقرة الأولى من مادته الثالثة النص على أن « تختص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات ، والجرائم المرتبطة بها » كما تضمن النص في المادة التاسعة منه على أنه « على المحاكم أن تحيل من تلقاء نفسها ما يوجد لديها من دعاوى أعجبت من اختصاص محاكم أمن الدولة بمقتضى ذلك القانون بالحالة التي تكون عليها ببلون رسوم » . ومن ثم فقد كان يتعين على محكمة الجنايات أن تقضى إعمالاً لنص المادتين ٣ / ١ ، ٩ من القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ - آنف البيان - بإحالة القضية بحالتها إلى محكمة أمن الدولة العليا المختصة ، وهي إذ لم تفعل وتصدت للفصل فيها ، وهي غير مختصة بنظرها فإن حكمها يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، وكان من المقرر أن لمحكمة النقض - طبقاً لنص المادة ٣٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض - أن تنقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم إذا تبين لها مما هو ثابت فيه أن المحكمة التي أصدرته لا ولاية لها بالفصل في الدعوى - مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى المحكمة المختصة - دون حاجة لبحث أوجه الطعن .

## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان . . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد مدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى ، حسن غلاب وفتحى خليفة .

( ١٨٤ )

### الظعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٣ القضائية

(١) قلف • بلاغ كاذب • تقادم • نقض « اسباب الظعن • ما يقبل منها » •

مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها بالمادة ٣ - ٢ إجراءات بدؤها من تاريخ علم المحقق عليه  
بالجريمة ومرتكبها. وليس من تاريخ التصرف في الشكوى موضوع الجريمة مخالفة ذلك صيب .

(٢) جريمة « أركانها » • قصد جنائى • حكم « تسببيه • تسبب معيب » •  
بلاغ كاذب •

القصد الجنائى في جريمة البلاغ الكاذب . توافره يعلم الجانى بكذب الوقائع المبلغ بها  
وإنتوائه السوء والإضرار بمن أبلغ في حقه .

وجوب بيان الحكم لهذا القصد بمنصريه . مخالفة ذلك . تصور .

١ - من حيث إن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية نصت على  
أن « لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية  
من المحقق عليه ، أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو أحد مأموري انضبط  
القضائى في الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ،  
٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات ،  
وكذلك في الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون ولا تقبل الشكوى  
بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المحقق عليه بالجريمة وبمرتكبها ما لم ينص القانون  
على خلاف ذلك » فإن مفاد ما ورد بالفقرة الثانية من هذه المادة أن مدة



الثلاثة أشهر إنما تبدأ من تاريخ علم المجني عليه بالجريمة ومرتكبها وليس من تاريخ التصرف في البلاغ أو الشكوى موضوع الجريمة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واحتسب تلك المدة من تاريخ صدور الحكم ببراءة المدعى بالحق المدني من تهمة الرشوة التي أسندها إليه الطاعن ، ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة القذف على هذا الأساس وقضى بقبولها ورتب على ذلك قبول الدعوى المدنية عن تلك الجريمة فإنه يكون قد جانب صحيح القانون .

٢ - لما كان يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكذب أن يكون الجاني عالما بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ متويا السوء والإضرار بمن أبلغ في حقه مما يتعين ، مع أن معنى الحكم القاضى بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصريه و كان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد أسباب الحكم الصادر بتبرئة المدعى بالحق المدني من تهمة الرشوة والتي تقرر على الشك في الأدلة دون أن يستظهر سوء نية الطاعن وقصده الإضرار بالمدعى بالحق المدني بدليل ينتجه عقلا ، فإن الحكم يكون - فضلا عن خطئه في تطبيق القانون - مشوبا بالقصور في البيان بما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بطريق الإدعاء المباشر ضد الطاعن أمام محكمة جناح بولاق بوصف بأنه في يوم ٩ من مارس سنة ١٩٧٦ بدائرة قسم بولاق - محافظة القاهرة : قذف في حقه بصفته موظفا عاما وأبلغ ضده كذبا . وطلبت عقابه بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات وبإلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت .

والمحكمة المذكورة قضت غاييا في ٢٧ من مايو سنة ١٩٧٩ عملا بمادتي

الإتهام بحبس المتهم ثلاث سنوات مع الشغل و كفالة عشرين جنيا لوقف التنفيذ وبإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدنى مبلغ واحد وخمسين جنيا على سبيل التعويض المؤقت .

عارض المحكم عليه وقضى فى معارضته بقبولها شكلا وفى الموضوع برفضها وتأيد الحكم الغيابى المعارض فيه .

فاستأنف . ومحكمة القاهرة الابتدائية «هيئة استئنافية» قضت بحضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم مائتى جنيه وتأيدته فيما عدا ذلك .

فطعن الأستاذ / ..... المحامى نيابة عن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القذف والبلاغ الكاذب قد أخطأ فى تطبيق القانون وشابه القصور فى التسبيب ، ذلك بأنه دفع بعدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة القذف لرفعها بعد الميعاد المقرر فى المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية مما لازمة عدم قبول الدعوى المدنية إلا أن الحكم رد على الدفع بما لا يتفق وصحیح القانون ، كما لم يدل على أن الطاعن انتوى السوء والإضرار بالمبلغ ضده ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن المادة الثالثة من قانون الإجراءات الجنائية نصت على أن لا يجوز أن ترفع الدعوى الجنائية إلا بناء على شكوى شفهية أو كتابية من المجنى عليه ، أو من وكيله الخاص إلى النيابة العامة أو أحد مأمورى الضبط القضائى فى الجرائم المنصوص عليها فى المواد ١٨٥ ، ٢٧٤ ، ٢٧٧ ، ٢٧٩ ، ٢٩٢ ، ٢٩٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ من قانون العقوبات ، كذلك فى

الأحوال الأخرى التي ينص عليها القانون ولا تقبل الشكوى بعد ثلاثة أشهر من يوم علم المحني عليه بالجريمة وبمتركبها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك» فإن مفاد ما ورد بالفقرة الثانية من هذه المادة أن مدة الثلاثة أشهر إنما تبدأ من تاريخ علم المحني عليه بالجريمة وبمتركبها وليس من تاريخ التصرف في البلاغ أو الشكوى موضوع الجريمة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر واحتسب تلك المدة من تاريخ صدور الحكم ببراءة المدعى بالحق المدني من تهمة الرشوة التي أسندتها إليه الطاعن ، ورفض الدفع بعدم قبول الدعوى الجنائية عن جريمة القذف على هذا الأساس وقضى بقبولها ورتب على ذلك قبول الدعوى المدنية عن تلك الجريمة فإنه يكون قد جانب صحيح القانون . لما كان ذلك ، وكان يشترط لتوافر القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب أن يكون الجاني عالماً بكذب الوقائع التي أبلغ عنها وأن يكون قد أقدم على تقديم البلاغ متوياً بالسوء والإضرار بمن أبلغ في حقه مما يتعين معه أن يعنى الحكم القاضي بالإدانة في هذه الجريمة ببيان هذا القصد بعنصرية وكان الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه والمكمل بالحكم المطعون فيه قد اقتصر على سرد أسباب الحكم الصادر بتهمة المدعى بالحق المدني من تهمة الرشوة والتي يقوم على الشك في الأدلة دون أن يستظهر سوء نية الطاعن وقصده الإضرار بالمدعى بالحق المدني بدليل ينتجه عقلاً ، فإن الحكم يكون - فضلاً عن خطئه في تطبيق القانون مشوباً بالقصور في البيان بما يعنيه ويوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن مع إلزام المطعون ضده المصاريف المدنية .



## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد محمود سالم ، ومحمد رفيق البسطويسى ، حسن غلاب وفتحى خليفه .

( ١٨٥ )

### الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٥٣ القضائية

**حكم « وضعه والتوقيع عليه واصدره » « بطلانه » . بطلان . شهادة سلبية .**  
وجوب وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها وإلا كانت باطلة  
ما لم تكن صادرة بالبراءة  
تقديم صورة شمسية غير مصدق عليها لشهادة السلبية لتدليل على ذلك . صحيح . أساس ذلك ؟

لما كان قانون الإجراءات الجنائية ، قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع  
الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها ، وإلا كانت  
باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٨ من  
يولية سنة ١٩٨٢ وحتى ١٤ من يولية سنة ١٩٨٢ لم يكن قد أودع ملف  
الدعوى موقفاً عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته ، على ما يبين من الصورة  
الشمسية من الشهادة السلبية الصادرة من إقلم كتاب نيابة مخدرات القاهرة  
المقدمة من المدافع عن الطاعن — فإنه يكون باطلاً مستوجباً النقض والإعادة ،  
بدون حاجة إلى بحث وجوه الطعن الأخرى ، ولا ينال من ذلك أن الطاعن  
قد دلى على منعه بصورة شمسية غير مصدق عليها للشهادة السلبية ، ذلك بأن  
للمحكمة أن تأخذ بالصورة الشمسية للشهادة السلبية الدليل على عدم إيداع  
الحكم ملف الدعوى موقفاً عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته ، متى أطمأنت  
إليها ، كالحال في الدعوى الماثلة ، إذا الثابت من التأشير الملتونة على النسخة  
الأصلية للحكم المطعون فيه أن أسبابه أودعت في ٨ من أغسطس سنة ١٩٨٢  
وهو ما يجعل المحكمة تسرسل بثقتها في صحة الصورة الشمسية للشهادة السلبية  
وأنها تطابق الأصل المصورة منه .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه أحرز وحاز جوهريين مخدرين (حشيشا وعقار الميتاكوالون) بقصد الإتجار وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاتهام .

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١/١ ، ١/٧ ، ١/٣٤ ، ١/٤٢ ، ٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ ، ٩٤ من الجدول الأول الملحق بالقانون الأول مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات ، بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وتغريمه ثلاث آلاف جنيه ، عما أسند إليه والمصادرة .  
فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ

## المحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجرمة حيازة جواهر مخدرة بقصد الإتجار في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، قد لحقه البطلان ، ذلك بأنه لم يودع ملف الدعوى خلال ثلاثين يوماً من تاريخ النطق به ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه لما كان قانون الإجراءات الجنائية ، قد أوجب في المادة ٣١٢ منه وضع الأحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوماً من النطق بها ، وإلا كانت باطلة ، ما لم تكن صادرة بالبراءة ، وكان الحكم المطعون فيه قد صدر في ٨ من يونيه سنة ١٩٨٢ وحتى ١٤ من يولييه سنة ١٩٨٢ لم يكن قد أودع ملف الدعوى موقفاً عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته ، على ما بين من الصورة الشمسية من الشهادة السلبية الصادرة من قلم كتاب نيابة مخدرات القاهرة المقدمة من المدافع عن الطاعن — فإنه يكون مستوجباً للنقض والإعادة ، بدون حاجة إلى بحث وجوه الطعن الأخرى ، ولا ينال من ذلك أن الطاعن قد دال على منعه بصورة شمسية غير مصدق عليها للشهادة السلبية ، ذلك بأن للمحكمة

أن تأخذ بالصورة الشمسية للشهادة السلبية الدليل على عدم إيداع الحكم ملف الدعوى مرقعاً عليه من رئيس الهيئة التي أصدرته، متى اطمأنت إليها، كالحال في الدعوى الماثلة، إذ الثابت من التأسيس المدونة على النسخة الأصلية للحكم المطعون فيه أن أسبابه أودعت في ٨ من أغسطس سنة ١٩٨٢ وهو ما يجعل المحكمة تسترسل بثقتها في صحة الصورة الشمسية للشهادة السلبية وأنها تطابق الأصل المصورة منه.



## جلسة ٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين : محمد مدوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى ، حسن غلاب وفتح خليفة .

( ١٨٦ )

### الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٣ القضائية

(١) دستور • قبض • تفتيش • بغير إذن • • تلبس •

القيد على الحرية الشخصية . أيا كان نوعه . لا يجوز إجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس . أو بإذن من السلطة القضائية المختصة .

الدستور هو القانون الوضعي الأعلى . له الصدارة على ما دونه من تشريعات . وجوب أن تنزل عند أحكامه تعارضها يوجب التزام أحكامه . سواء كان التعارض سابقاً أم لاحقاً على العمل به .

(٢) مأمور الضبط القضائي • اختصاصهم • • تلبس • تفتيش • بغير إذن • •

سلطة مأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس . ما هيها ؟ المادتان ٣٤ ، ٣٥ إجراءات .

جواز تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز القبض عليه فيها قانوناً . المادة ٤٦ إجراءات . حالة التلبس بالجريمة وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من قيامها بإحدى حواصده تلتقى نبأها من طريق الرواية أو النقل من شهودها أو إقرار المتهم لا ينفي من ذلك . لها لما تماشت آثارها .

(٣) محكمة الموضوع • سلطتها في تقدير قيام حالة التلبس • • تلبس • حكم

• تسببيه • تسبب • معيب • • نقض • أسباب الطعن • ما يقبل منها • •

تقدير قيام حالة التلبس من سلطة محكمة الموضوع بشرط أن تكون الأسباب مؤدية إلى ما انتهت إليه من نتيجة .

إقتصار الحكم للدليل على قيام حالة التلبس على القول أن الضابط فتش الطامن بمناسبة إيداعه السجن لاتهامه في جنحة أمن دولة فعثر معه على المخدر . ودون أن يستظهر ما إذا كان الضابط قد تحقق من قيام تلك الجريمة بمشاهدتها أو أثرها من آثارها بنفسه أو أدركها بإحدى حواصده وأنها من الجنح التي يجوز فيها القبض على المتهم وتفتيشه . وإستناده من بين ما أستند عليه على الدليل المستمد من هذا الضبط . قصور .

-فساد الأدلة في المواد الجنائية .

١- لما كانت المادة ٤١ / ١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس ، لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل ، إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقاً لأحكام القانون ، وكان مؤدى هذا النص أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقاً طبيعياً من حقوق الإنسان - يستوى في ذلك أن يكون القيد : قبضاً أو تفتيشاً أو حبساً أو منعا من التنقل أو كان دون ذلك من القيود ، لا يجوز إجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس كما هو معرف قانوناً ، أو بإذن من السلطة القضائية المختصة ، وكان الدستور هو القانون الوضعي الأسمى ، صاحب الصدارة على ما دونه من تشريعات يجب أن تنزل عند أحكامه ، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ، يستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقاً أم لاحقاً على العمل بالدستور .

٢- لما كانت المادتان ٣٤، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يقبض على المتهم الحاضر الذي توجد دلائل كافية على إتهامه بالجريمة ، فإن لم يكن حاضراً ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً بضبطه وإحضاره ، وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته ، تجيز تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً ، فإذا أجاز القبض على الشخص ، جاز تفتيشه ، وإن لم يجز القبض عليه ، لم يجز تفتيشه ، وبطل ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلين ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه ولا يغنيه عن ذلك تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أم متهماً يقر على نفسه ، مادام هو لم يشهدها أو يشهد أثراً من أثارها ينفي بذاته عن وقوعها .

٣- لئن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها ، وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس ، أمراً موكولاً إلى تقدير محكمة الموضوع ، دون معقب ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والإعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير ، صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها ، لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر على السياق المتقدم - على مجرد القول أنه لمناسبة اتهام الطاعن في اللجنة رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٧ أمن الدولة الجزئية وتمهيداً لإبداعه الحجز فقد قتشه الضابط سالف الذكر فعثر معه على جوهر الحشيش المخدر ، دون أن يستظهر في ملفاته : ما إذا كان مأمور الضبط الذي قام بإجراءات التفتيش قد تحقق من قيام الجريمة التي لاتهم الطاعن بارتكابها بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسة من حواسه أو مشاهدة أثر من أثرها ينبي عن وقوعها ، وأن الجريمة من الجنح التي يجوز فيها القبض على المتهم ومن ثم تفتيشه تبعاً لذلك من عدمه ، أو أن ثمة أمراً قضائياً من السلطة القضائية المختصة بتفتيش المتهم ، وفقاً لما قسّله ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، وكان الحكم قد استند في قضائه بالإدانة - ضمن ما استند إليه - إلى الدليل المستمد من ضبط المخدر المقول بحيازة الطاعن له - فإنه يكون قاصراً البيان في الرد على دفاع الطاعن بما اعتنقه من تصوير لواقعة الدعوى ، بما يبطله ، ولا يعصمه من هذا البطالان ما قام عليه من أدلة أخرى ، لما هو مقرر من أن الأدلة في المواد الجنائية ضئيلة متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا أسقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت تنهى إليه لو أنها فطنت إلى أن هذا الدليل غير قائم . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، دون حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن .



## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه: أحرز جوهرًا مخدراً (حشيشاً) دون تذكرة طبية وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة فقرر ذلك.

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمراد ٢٠١ : ٣٧ - ١ ، ٢ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ والبند رقم ٥٧ من الجدول رقم ١ الملحق والمعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ مع تطبيق المادة ١٧ من قانون العقوبات . بمعاقبته بالحبس مع الشغل ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه والمصادرة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## الحكمة

ومن حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه ، أنه إزدادانه بجريمة حيازة جوهر مخدر بقصد التعاطي في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، قد شابه القصور في التسيب وفساد في الاستدلال ، ذلك بأنه عول على الدليل المستمد من ضبط المخدرات المقول بحيازة الطاعن لها ، وعلى شهادة من أجراه على الرغم من بطلان القبض عليه وتفتيشه لإقتضاره إلى السند القانوني ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى في قوله « أن واقعة الدعوى تخلص حسباً استظهرته المحكمة من مراجعة أوراقها من تحقيقات وما دار بشأنها بجلسة الموافقة ، من أنه بتاريخ ١٤ - ٤ - ١٩٧٧ قام الملازم أول . . . . . رئيس التحقيقات بقسم الزيتون بتفتيش المتهم . . . . . تفتيشاً ذاتياً لمناسبة اتهامه في الجتهة رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٧ أمن دولة جزئية الزيتون ،

تمهيداً لإيداعه الحجز ، فعثر بحبيب جلبابه العلوى الأيسر على لفافة سلوفانية بيضاء بها مادة داكنة اللون ثبت من تحليلها أنها لجوهر مخدر الحشيش ، وإذا واجه بها المتهم أقر له الأخير بإحرازها بقصد التعاطي ، لما كان ذلك وكانت المادة ١ / ٤١ من الدستور قد نصت على أن الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس ، وفيما عدا حالة التلبس ، لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل ، إلا بأمر يستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع ، ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة ، وذلك وفقاً لأحكام القانون وكان مؤدى هذا النص أن أى قيد يرد على الحرية الشخصية بوصفها حقاً طبيعياً من حقوق الإنسان يستوى في ذلك أن يكون القيد ، قبضاً أو تفتيشاً أو حبساً أو منعاً من التنقل أو كان دون ذلك من القيود ، لا يجوز أجرأؤه إلا في حالة من حالات التلبس كما هو معرف قانوناً ، أو بإذن من السلطات القضائية المختصة ، وكان الدستور هو القانون الوضعي الأسنى ، صاحب الصدارة على ما دونه من تشريعات يجب أن تنزل عند أحكامه ، فإذا ما تعارضت هذه وتلك وجب التزام أحكام الدستور وإهدار ما سواها ، يستوى في ذلك أن يكون التعارض سابقاً أم لاحقاً على العمل بالدستور وكانت المادتان ٣٤ ، ٣٥ من قانون الإجراءات الجنائية المعدلتين بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ قد أجازتا لمأمور الضبط القضائي في أحوال التلبس بالجنايات أو الجنح المعاقب عليها بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر أن يقبض على المتهم الحاضر الذى توجد دلائل كافية على اتهامه بالجريمة ، فإن لم يكن حاضراً ، جاز لمأمور الضبط القضائي أن يصدر أمراً بضبطه واحضاره ، وكانت المادة ٤٦ من القانون ذاته تميز تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز فيها القبض عليه قانوناً ، فإذا أجاز القبض على الشخص ، جاز تفتيشه ، وأن لم يجرِ القبض عليه ، ولم يجرِ تفتيشه وبطل ما أسفر عنه القبض والتفتيش الباطلين ، وكان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن حالة التلبس تستوجب أن يتحقق مأمور الضبط القضائي من قيام الجريمة بمشاهدتها بنفسه أو إدراكها بحاسه من حواسه ولا يفيه عن ذلك

تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل من الغير شاهداً كان أم منهما يقر على نفسه ، ما دام هو لم يشهدا أو يشهد أثراً من أثارها ينبي بذاته عن وقوعها ولئن كان تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وقت ارتكابها أو بعد ارتكابها ، وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس ، أمراً موكولاً إلى تقدير محكمة الموضوع ، دون معقب ، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون الأسباب والإعتبارات التي بنت عليها المحكمة هذا التقدير ، صالحة لأن تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد اقتصر — على السياق المتقدم — على مجرد القول أنه لمناسبة اتهام الطاعن في اللجنة رقم ٣١١ لسنة ١٩٧٧ أمن الدولة الجزئية وتمهيداً لإيداعه الحجز فقد فتشه الضابط سالف الذكر فعثر معه على جوهر الحشيش المخدر ، دون أن يستظهر في ملفاته ، ما إذا كان مأمور الضبط الذي قام بإجراءات التفتيش قد تحقق من قيام الجريمة التي أنهم الطاعن بارتكابها بمشاهدتها بنفسه أو إدراكه بحاسة من حواسه أو مشاهدة أثر من أثارها ينبي بذاته عن وقوعها ، وأن الجريمة من الجنح التي يجوز فيها القبض على المتهم ومن تم تفتيشه تبعاً لذلك من عدمه ، أو أن ثمة أمراً قضائياً من السلطة القضائية المختصة بتفتيش المتهم وفقاً لما تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع وكان الحكم قد في قضائه بالإدانة — ضمن ما أستند إليه — إلى الدليل المستمد من ضبط المخدر المقول بحيازة الطاعن له — بأن يكون قاصر البيان في الرد على دفاع الطاعن بما اعتنقه من تصوير لواقعة الدعوى ، بما يبطله ، ولا يعصمه من هذا البطلان ما قام عليه من أدلة أخرى ، لما هو مقرر من أي الأدلة في المواد الجنائية ضائم متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي ، بحيث إذا اسقط أحدها أو تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة ، أو الوقوف على ما كانت تنهى إليه لو أنها قطعنت إلى أن هذا الدليل غير قائم ، لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإعادة ، دون حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن .



## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
راغب عبد الظاهر ، أحمد أبو زيد ، حسن عميرة وصلاح اليزجي .

( ١٨٧ )

### الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٣ القضائية

(١) مواد مخدرة • تفتيش • التفتيش بغير إذن • تلبس • مأمور الضبط  
القضائي • اختصاصهم • نقض • حالات الطعن •

التفتيش المحظور على رجال الضبطية القضائية في غير الأحوال المقررة قانوناً هو ما يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن .  
القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش إمتدادها إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة طالما هي في حيازة أصحابها على خلاف السيارات المعدة للإيجار التي يحق له إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة لتحقيق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور .

(٢) تلبس • تفتيش • التفتيش بغير إذن • حكم •

التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها . يكفي أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه أو أدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه متى كان هذا الإدراك بطريقة لا تختمل شكاً .  
تقدير دام أو إنتفاً حالة التلبس . موضوعي .

(٣) محكمة الموضوع • سلطتها في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة  
الدعوى • إثبات • بوجه عام • شهادة • حكم • تسببيه • تسبيب  
غير • معيب •

استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر العناصر المطروحة على بساط البحث .  
موضوعي .

عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها .  
حق محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما تظن إليه منها .

(٤) نقض • أسباب الطعن • مالا يقبل منها • إجراءات • إجراءات التحقيق •

إدعاء وجود نقض بتحقيقات النيابة . تمسبب للإجراءات السابقة على المحاكمة عدم جواز إثارة  
لأول مرة أمام النقض .

١ - لما كان التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذى يكون فى إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة ، على أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائى فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تتصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبائها إلا فى الأحوال الإستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها . أما بالنسبة للسيارات المعدة للإيجار - كالسيارة التى ضبط بها المخدر فإن من حق مأمور الضبط القضائى إيقافها أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور .

٢ - التلبس وصف يلزم الجريمة ذاتها بعض النظر عن شخص مرتكبها ولا يلزم للكشف عن هذه الحالة أن تكون الرؤية بذاتها هى وسيلة هذا الكشف بل يكفى أن يكون شاهداً قد حضر لإرتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأى حاسة ، تستوى فى ذلك حاسة البصر أو السمع أو الشم متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً ، وليس فى القانون ما يمنع المحكمة فى حدود سلطتها فى تقدير أدلة الدعوى .

٣ - لما كان من المقرر أن لمحكمة لموضوع أن تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يودى إليه اقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة فى العقل والمنطق ولها أصلها فى الأوراق ، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التى يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطرحت جميع الإعتبارات التى ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، ولما كانت المحكمة قد أطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن ما يثيره الطاعن من منازعة فى صورة الواقعة بقالة أن الضابط اختلق حالة التلبس لا يكون له محل .

٤ - البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه من وجود نقض في تحقیقات النيابة ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقص ، ومن ثم فلا يحق له من بعد أن يثير شيئاً من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض ، إذ هو لا يعلو أن يكون تعييباً للإجراءات السابقة على المحاكمة مما لا يصح مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أحرز بقصد التعاطي جوهرًا مخدراً ( حشيشاً ) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً ، وطلبت إحالته لمحكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردین بأمر الإحالة ؛

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ / ١ ، ٢ ، ٣٧ / ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند رقم ٥٧ من الجلول الأول الملحق بالقانون الأول مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وتغريمه خمسمائة جنيه وبمصادرة المخدر المضبوط .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## المحكمة

وحيث إن الطاعن ينعي على الحكم المطعون فيه أنه إذا دانه بجرمة إحراز مخدر بقصد التعاطي قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ، ذلك بأن القبض عليه وتفتيش السيارة التي كان يستقلها مع آخرين ثم دون إذن من النيابة العامة لم تكن الجريمة في حالة تلبس إذ أن الضابط اختلق واقعة انبعاث رائحة المخدر من لفافة تبغ كان يتعاطاها الطاعن بمجرد فتح نوافذ السيارة وهو تصوير لا يتفق مع المنطق إذ ليس من المعقول أن يدخن الحشيش في سيارة مغلقة النوافذ صيفاً وهو يعلم بأنه سيمر على



نقطة شرطة ، كما تجاهل الحكم ولم يتدارك خلو التحقيقات من سؤال قائد السيارة وباقى ركبها مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى فى قوله أنه بتاريخ ٢١ من أبريل سنة ١٩٨١ أثناء وجود الملازم بكين بكوبرى المرازيق استوقف السيارة رقم ١٨٥١٤ أجرة القاهرة . وكانت نوافذها مغلقة ، وطلب من قائدها الترخيص فشم رائحة مخدر الحشيش تنبعث من لفافه تبغ كان المهتم ... .. الطاعن — يقوم بتأطيلها وكان يجلس فى المقعد الجاور لقائد السيارة فاستدار ناحيته وتمكن من ضبط لفافة التبغ المذكورة وكان المهتم يحاول إخفاؤها كما عثر على لفاقتى تبغ أمامه تابلوه السيارة بها مخدر الحشيش وبتفتيشه ضبط بحبيب القفطان . . . لفافة بها قطعتين وبفحص المضبوطات معمليا ثبت أنها لمخدر الحشيش وساق الحكم على ثبوت هذه الواقعة — فى حق الطاعن — أدلة مستمدة من أقوال الضابط ومما أسفر عنه الفحص الكيماوى للمخدر ، وهى أدلة سائغة من شأنها أن تؤدى إلى ما رتبته الحكم عليها ، ثم عرض الحكم للدفع ببطلان القبض والتفتيش وأطرحه إستنادا إلى أن ضابط الشرطة قد استوقف السيارة الأجرة التى كان يستقلها الطاعن للتفتيش على تراخيصها وأن هذا لا يبرر ما قام به من إجراءات بعد ذلك . لما كان ذلك وكان التفتيش الذى يحرمه القانون على رجال الضبطية القضائية هو الذى يكون فى إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمه المساكن فيما عدا أحوال التلبس والأحوال الأخرى التى منحهم فيها القانون حق القبض والتفتيش بنصوص خاصة ، على أن القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائى فى إجراء القبض والتفتيش بالنسبة إلى السيارات إنما تنصرف إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة فتحول دون تفتيشها أو القبض على ركبها إلا فى الأحوال الإستثنائية التى رسمها القانون طالما هى فى حيازة أصحابها . أما بالنسبة لسيارات المعدة للإيجار — كالسيارة التى ضبط بها المخدر فلان من حق مأمور الضبط القضائى إيقافها أثناء سيرها فى الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور ، وكان التلبس وصف يلزم الجريمة ذاتها بعض النظر

عن شخص مرتكبها ولا يلزم للكشف عن هذه الحالة أن تكون الرؤية بذاتها هي وسيلة هذا الكشف، بل يكفي أن يكون شاهداً قد حضر ارتكابها بنفسه وأدرك وقوعها بأي حاسة، تستوي في ذلك حاسة البصر أو السمع أو الشم متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً، وليس في القانون ما يمنع المحكمة في حدود سلطتها في تقدير أدلة الدعوى من الاستدلال بحالة التلبس بناء على ما استخلصته من أقوال الشاهد من أنه شم رائحة المخدر تنبعث من لفافة تبغ كان يتعاطاها الطاعن الذي حاول إخفاءها قبل ضبطها وهو ما تتوافر به حالة التلبس كما هي معروفة به قانوناً ويكون ما انتهى إليه الحكم من رفض الدفع ببطلان القبض والتفتيش صحيحاً في القانون ويكون ما يشره الطاعن في هذا الصدد غير سديد. لما كان ذلك، وكان من المقرر أن المحكمة الموضوع تستخلص من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة على بساط البحث الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى حسبما يؤدي إليه إقتناعها وأن تطرح ما يخالفها من صور أخرى ما دام استخلاصها سائغاً مستنداً إلى أدلة مقبولة في العقل والمنطق ولها أصلها في الأوراق، وكان وزن أقوال الشهود وتقدير الظروف التي يؤدون فيها الشهادة متروكاً لتقدير محكمة الموضوع ومتى أخذت بشهادة شاهد فإن ذلك يفيد أنها أطححت جميع الإعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها، ولما كانت المحكمة قد اطمأنت إلى أقوال الضابط وصحة تصويره للواقعة فإن ما يشره الطاعن من منازعة في صورة الواقعة بقاله أن الضابط اختلق حالة التلبس لا يكون له محل. لما كان ذلك وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يثر بها ما يدعيه عن وجود نقض في تحقیقات النيابة ولم يطلب من محكمة الموضوع تدارك هذا النقض، ومن ثم فلا محل له من بعد أن يثير شيئاً من ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض، إذ هو لا يعذر أن يكون تعيلاً للإجراءات على المحاكمة مما لا يصح أن يكون سبباً للطعن في الحكم، لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً.

## جلسة ١٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
وراغب عبد الظاهر ، أحمد أبو زيد ، محمد زايد وصالح البرجى .

( ١٨٨ )

### الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٥٣ القضائية

(١) خطف • جريمة « أركان الجريمة » • إكراه • محكمة الموضوع « سلطتها  
فى تقدير الدليل » • قصد جنائى • نقض • « أسباب الطعن • مالا يقبل  
منها » • حكم • « تسببيه • تسبيب غير معيب » •

جريمة خطف أنثى يزيد عمرها عن ست عشرة سنة بالتحليل أو الإكراه تحققها بأبعادها عن  
مكان خطفها . أيا كان . يقصد العبث بها . باستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بها وحملها  
على مواقعها الجاني لها . أو أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها .  
المادة ٢٩٠ عقوبات . مثال لتسبيب مائع على توافر الجريمة .  
ركن التحيل أو الإكراه فى جريمة الخطف . تقدير توافره . موضوعى .

(٢) خطف • جريمة « أركانها » • قانون « تفسيره » • حكم « تسببيه تسبيب  
غير معيب » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

قصد الشارع من العقاب على جريمة خطف الأنثى التى يزيد عمرها عن ست عشرة سنة هو  
حماية الأنثى ذاتها من عبث الخاطف .

١ — من المقرر أن جريمة خطف الأنثى التى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة  
سنة كاملة بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها فى المادة ٢٩٠ من قانون  
العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذى خطفت منه أيا كان هذا  
المكان بقصد العبث بها . وذلك عن طريق استعمال طرق إحتيالية من شأنها  
التفرير بالجنى عليها وحملها على موافقة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية  
أو أدبية من شأنها سلب إرادتها ، وكان البحث فى توافر القصد الجنائى  
فى هذه الجريمة أو عدم توافره هو ما يدخل فى سلطة قاضى الموضوع حسبما



يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الظروف وتلك الوقائع لا يتناقض عقلا مع ما انتهى إليه - ولما كان ما أورده الحكم - فيما سلف سائغاً في العقل والمنطق ويكفي لحمل قضائه فيما انتهى إليه من عدم توافر القصد الجنائي في حق المطعون ضدهما في جريمة الخطف ومن تعديل التهمة الثانية المسندة إليهما من جنائية الخطف إلى جنحة القبض على المحبى عليها وحجزها بلون أمر من الحكام وفي غير الأحوال المصرح بها قانوناً - وهي واقعة مادية يشملها وصفت تهمة الخطف المرفوعة بها الدعوى الجنائية وأذ كانت المحكمة قد استخلصت في استدلال سائغ أن المطعون ضدهما لم يقصدا العبث بالمحبى عليها وتساندت فيما خلصت إليه من ذلك إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ولا تجادل الطاعة في سلامة استخلاص الحكم بشأنها فإنها تكون قد فصلت في مسائل موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها ولا محل لما تسوقه النيابة الطاعة من أن القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يلزم لتوافره انصراف عرض الجاني إلى العبث بالمحبى عليها بل يتحقق هذا القصد بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ولا عبرة بالغرض الذي توخاه من فعلته .

٢ - الغرض من العقاب على جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات هو حماية الأثني نفسها من عبث الخاطف وليس الغرض حماية سلطة العائلة كما هو الشأن في جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ سنهم ست عشرة سنة كاملة والتي يتحقق القصد الجنائي فيها يعتمد الجاني انتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة المطعون ضدهما في قضية الجنائية رقم ... بأنهما بدائرة قسم الشراية محافظة القاهرة: أولاً: شاركا مع آخرين مجهولين في تهريب مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص من شأنه أن يعرض السلم العام للخطر الغرض منه

ارتكاب إحدى جرائم الاعتداء على النفس باستعمال القوة حالة كونهم حاملين آلات من شأنها أحداث الموت إذا استعملت بصفة أسلحة (مدى وسكاكين) فوقعت تنفيذا للغرض من التجمهر مع علمهم بالجريمة الآتية:

ثانياً : — خطفا وباقي المتجمهرين بالإكراه أنى يبلغ منها أكثر من ست عشرة سنة كاملة وذلك بأن توجهوا إلى مسكن ... .. حاملين آلات حادة (مدى وسكاكين) وقام المتهمان (المطعون ضدهما) بجذبها عنوة إلى خارج المسكن واقتاداهما مع باقى المتهمين المتجمهرين إلى مسكن المتهمين بعد أن اعتدوا عليها بالضرب لشل مقاومتها ، وحدثت بها الإصابات الموضحة بالتقرير الطبي وطلبت إحالتهما لمحكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقاً للقيد والوصف بأمر الإحالة :

ومحكمة جنايات أمن الدولة العليا بالقاهرة قضت حضورياً للمتهم الأول وغيبياً للمتهم الثانى فى ..... عملاً بالمادة ٢٨٠ من قانون العقوبات بمعاقبة كل منهما بالحبس مع الشغل لمدة ثلاث سنوات ، وذلك على اعتبار أنهما قبضاً على ... .. واحتجزاها بدون أمر أحد المحاكم المختصة بذلك وفى غير الأحوال التى تصرح فيها القوانين واللوائح .

فطعنت النيابة العامة فى هذا الحكم بطريق النقض . إلخ

### المحكمة

حيث إن الحكم المطعون فيه وإن صدر غيبياً بالنسبة إلى المطعون ضده الثانى إلا أنه لما كانت المادة ٣٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض قد أجازت للنيابة العامة فيما يختص بالدعوى الجنائية الطعن بطريق النقض فى الحكم الصادر من محكمة الجنايات فى خيبة المتهم بجناية ومن ثم فإن الطعن المقدم من النيابة العامة يكون جائزاً وقد استوفى الشكل المقرر فى القانون .

وحيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دان المطعون ضدهما بجرمة القبض على المجنى عليها وحجزها بدون أمر من المحاكم وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا بعد أن عول وصف التهمة المسندة إليهما وهي خطف أنثى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالإكراه قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأنه بنى قضاءه بعدم تحقق جريمة الخطف في حقهما على إنتفاء القصد الجنائي وهو قصد العبث بالمجنى عليها في حين أن هذه الجريمة لا تتطلب سوى توافر القصد الجنائي العام وهو إنصراف إرادة الجاني إلى انتزاع الأنثى وإبعادها عن المكان الذي خطفت منه ولا عبرة بما يكون قد دفع الجاني إلى فعلته أو بالغرض الذي توخاه منها مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من الاطلاع على الأوراق ومدونات الحكم المطعون فيه أن الدعوى الجنائية رفعت على المطعون ضدهما لمحاكمتها عن جرمينى الاشتراك في تجمهر مؤلف من أكثر من خمسة أشخاص وخطف أنثى يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة ، بالإكراه ، وبعد أن بين الحكم واقعة الدعوى وأورد أدلتها إنتهى في قضائه إلى عدم توافر أركان جرمينى الاشتراك في التجمهر والخطف في حق المطعون ضدهما ودانها بجرمة القبض على المجنى عليها وحجزها بدون أمر من المحاكم وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا المنصوص عليها في المادة ٢٨٠ من قانون العقوبات والتي شملها وصف تهمة الخطف المرفوعة بها الدعوى ، وقد عرض الحكم لجريمة الخطف ونفى توافر القصد الجنائي في حق المطعون ضدهما في قوله « أن المحكمة لا تسير النيابة العامة فيما ذهبت إليه من توافر أركان جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات فضلا عن أن المادة سالفة الذكر قد خصت بالحماية الإناث اللاتي تزيد أعمارهن عن ستة عشر عاما دون الذكور فقد جرى نص المادة ٢٩١ من القانون سالف الذكر بإعفاء الخاطف من العقوبة إذا تزوج بمن خطفها وبذا يكون المشرع قد كشف عن قصده بجلاء من ضرورة توافر قصد العبث بالأنثى لقيام تلك الجريمة ، ولما كانت



المجنى عليها لم تقل في التحقيقات بوقوع ثمة إعتداء بأي نوع عليها بل زادت على ذلك بأن المتهم الأول أحضر إليها جلاباب والدته لتستر به جسدها عندما أبدت إستياؤها من شفافية ثيابها الأمر الذي يقطع بأن قصد العبث لم يدر بخلد المتهمين ، هذا فضلا عما بان للمحكمة من وجود خلف بين المتهم الأول وشقيقة المجنى عليها وأن القبض عليها إنما وقع نكاية في شقيقتها الأمر الذي تنهار معه أركان جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات . وما انتهى إليه الحكم من ذلك سديد في القانون ذلك بأنه من المقرر أن جريمة خطف الأنثى التي يبلغ سنها أكثر من ست عشرة سنة كاملة بالتحيل أو الإكراه المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات تتحقق بإبعاد هذه الأنثى عن المكان الذي خطفت منه أيا كان هذا المكان بقصد العبث بها ، وذلك عن طريق إستعمال طرق إحتيالية من شأنها التفرير بالمجنى عليها وحملها على مرافقة الجاني لها أو باستعمال أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها ، وكان البحث في توافر القصد الجنائي في هذه الجريمة أو عدم توافره هو مما يدخل في سلطة قاضي الموضوع حسبما يستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ما دام موجب هذه الظروف وتلك الوقائع لا يتنافى عقلا مع ما انتهى إليه - ولما كان ما أورده الحكم - فيما سلف - سائغا في العقل والمنطق ويكفي لحمل قضائه فيما انتهى إليه من عدم توافر القصد الجنائي في حق المطعون ضدهما في جريمة الخطف ومن تعديل التهمة الثانية المسنده إليهما من جناية الخطف إلى جنحة القبض على المجنى عليها وحجزها بدون أمر من المحكام وفي غير الأحوال المصرح بها قانونا - وهي واقعة مادية يشملها وصف تهمة الخطف المرفوعة بها الدعوى الجنائية وإذا كانت المحكمة قد أستخلصت في إستدلال سائغ أن المطعون ضدهما لم يقصدا العبث بالمجنى عليها وتساندت فيما خلصت إليه من ذلك إلى أدلة منتجة من شأنها أن تؤدي إلى ما انتهى إليه ولا تجادل الطاعنة في سلامة إستخلاص الحكم بشأنها فإنها نكون قد فصلت في مسائل موضوعية لا رقابة لمحكمة النقض عليها فيها ، ولا محل لما تسوقه النيابة الطاعنة من أن

القصد الجنائي في هذه الجريمة لا يلزم لتوافره أنصراف غرض الجاني إلى العبث بالمجني عليها بل يتحقق هذا القصد بانصراف إرادة الجاني إلى الفعل ونتيجته ولا عبء بالغرض الذي توخاه من فعلته ، ذلك بأن الغرض من العقاب على جريمة الخطف المنصوص عليها في المادة ٢٩٠ من قانون العقوبات هو حماية الأنثى نفسها من عبث الخاطف لها وليس الغرض حماية سلطة العائلة كما هو الشأن في جرائم خطف الأطفال الذين لم يبلغ سنهم ست عشرة سنة كاملة والتي يتحقق القصد الجنائي فيها بتعمد الجاني إنتزاع المخطوف من أيدي ذويه الذين لهم حق رعايته وقطع صلته بهم مهما كان غرضه من ذلك ومن ثم فإن ما تثيره الطاعة في هذا الصدد لا يكون سديدا . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعا .

## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / فوزى أحمد الملوكة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة:  
المستشارين - محمد عبد الرحيم نافع وحسن غلاب ومحمد أحمد حسن والسيد عبد المجيد العشري

( ١٨٩ )

### الطعن رقم ١٣٧٩ لسنة ٥٣ القضائية

اسباب الإباحة وموانع العقاب « موانع العقاب » • قانون « تطبيقه » • حكم  
« تسببيه • تسبیب معيب »

حالات الإعفاء في المادة ٢٠٥ عقوبات . إثنان . تميز كل منهما بعناصر مستقلة وشروط خاصة .

المادة ٢٠٥ فقرة أولى . الإعفاء بمقتضاها وجوبيا متى توافرت شروطه .

الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة . الإعفاء جوازيا .

إطلاق الطاعن القول بتمتعه بالإعفاء . دفاع يندرج تحت حكم المادة بفقرتها . مؤدى ذلك وأثره ؟  
مثال التسبیب معيب .

لما كان الشارع قد قسم حالات الإعفاء في المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إلى حالتين مختلفتين تميز كل منهما بعناصر مستقلة ، وأفرد لكل حالة شروطا خاصة كما جعل الإعفاء في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة وجوبيا ، متى توافرت شروطه بينما جعله جوازيا للمحكمة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية منها ، وإذ كان الحكم - على ما سلف بيانه - قد حصل دفاع الطاعن بأنه تمسك بالإعفاء طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات على الرغم مما هو ثابت بمحضر الجلسة من أن الطاعن قد أطلق القول بتمتعه بالإعفاء المقرر في القانون لمبادرته بإخبار السلطات عن الجريمة وهو دفاع يندرج تحت حكم المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات بفقرتها ولم يقصر دفعة صراحة على الحالة الثانية من حالتى الإعفاء كما جاء في ملونات الحكم الذى إقتصر فى أطراح الدفع على القول بأن المحكمة لا ترى



إعمال هذا الإعفاء في حقه إنطلاقاً من حقها الجوازي المقرر في الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات ، دون أن يعرض لمدى توافر شروط حالة الإعفاء الوجوبي المنصوص عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة في حق الطاعن ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه مما يوجب نقضه .

## الوقائع

إتهمت النيابة العامة الطاعن وآخر بأنه في خلال الفترة من شهر يوليو سنة ١٩٧٨ حتى ٢٦ سبتمبر سنة ١٩٧٨ بدائرة أقسام مصر الجديدة وقصر النيل والموسكى والجمالية بمحافظة القاهرة والجيزة : أولاً أدخل بنفسه إلى جمهورية مصر العربية عملة ورقية مقلدة على غرار العملة الورقية الصحيحة المتداولة قانوناً في الخارج هي الأوراق المالية فئة المائة ريال سعودى المضبوطة والمقلدة على النحو المبين بتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير وذلك بغرض ترويجها مع علمه بتقليدها . ثانياً : حاز بقصد الترويج وروج العملات الورقية المقلدة سالفة الذكر الميئة بالتهمة الأولى المنسوبة إليه . ودفع بها إلى التداول على النحو الموضح بالتحقيقات مع علمه بتقليدها ، وإحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً في ٣٠ مايو سنة ١٩٨٢ عملاً بالمواد ٤٥ ، ٤٦ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم ( الطاعن ) بالأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات عما نسب إليه .  
فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمته حيازة عملة ورقية مقلدة بقصد الترويج ، والشروع في ترويجها ، فقد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه تمسك بإعفائه من العقاب لإرشادة السلطات

عن الجناة غير أن الحكم اطرح هذا الدفع برد غير سائق ، مما يعيبه بما يوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطاعن دفع بإعفائه من العقاب إستناداً إلى إرشاده السلطات عن المتهمين ، كما يبين من الحكم المطعون فيه إنه قد عرض لهذا الدفع وأطرحه في قوله « وحيث أنه عن أقوال المتهم بأن من حقه التمتع بالإعفاء المنصوص عليه بالمادة ٢٠٥ / ٢ من قانون العقوبات فإن المحكمة لا ترى من ظروف الدعوى ولا بساياتها إعمال أحكام هذه المادة في شأنه ولا منازعة أن إعمالها من إطلاقات المحكمة ، لما كان ذلك . وكان الشارع قد قسم حالات الإعفاء في المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات إلى حالتين مختلفتين تتميز كل منهما بعناصر مستقلة : وأفرد لكل حالة شروطاً خاصة كما جعل الإعفاء في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة وجوبياً ، متى توافرت شروطه بينما جعله جوازياً للمحكمة في الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية منها : وإذا كان الحكم - على ما سلف بيانه - قد حصل دفاع الطاعن بأنه تمسك بالإعفاء طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات على الرغم مما هو ثابت بمحضر الجلسة من أن الطاعن قد أطلق القول بتمتعه بالإعفاء المقرر في القانون لمبادرته بإخبار السلطات عن الجريمة وهو دفاع يندرج تحت حكم المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات بفقرتها ولم يقصر دفعه صراحة على الحالة الثانية من حالي الإعفاء كما جاء في ملونات الحكم الذي اقتصر في إطراح الدفع على القول بأن المحكمة لا ترى إعمال هذا الإعفاء في حقه إنطلاقاً من حقها الجوازي المقرر في الفقرة الثانية من المادة ٢٠٥ من قانون العقوبات ، دون أن يعرض لمدى توافر شروط حالة الإعفاء الوجوبي المنصوص عليها في الفقرة الأولى من تلك المادة في حق الطاعن ، لما كان ذلك فإن الحكم المطعون فيه يكون قاصراً قصوراً يعيبه بما يوجب نقضه والإحالة وذلك بغية حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / فوزى أحمد الملوک نائب رئيس المحكمة وعصوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الرحيم نافع وحسن غلاب ومحمد أحمد حسن والسيد عبد المجيد العشرى

( ١٩٠ )

### الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٥٣ القضائية

(١) كفالة • نقض • نظر الطعن والحكم فيه •

النظر في شكل الطعن يكون بعد الفصل في جوازه مثال .

(٢) نقض • مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام •

الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . عدم جواز الطعن فيها بطريق النقض إلا إذا  
أبني عليها منع السير في الدعوى م ٣١ ق حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض . مثال .

١ - من حيث أنه وإن كانت الطاعنة لم تودع الكفالة المقررة في المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ولم تحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية بإعفاؤها من الإيداع مع وجوب ذلك قانوناً إلا أن المحكمة لا ترتب على ذلك عدم قبول هذا الطعن شكلاً وذلك لما هو مقرر من أن النظر في شكل الطعن إنما يكون بعد الفصل في جوازه .

٢ - لما كانت المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف البيان قد نصت على أنه « لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع إلا إذا أبني عليها منع السير في الدعوى » ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفصل في موضوع الدعوى كما



أنه ليس مانعا من السير فيها فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا لما كان ذلك ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بطريق الإدعاء المباشر ضد الطاعنة متهما أياها بأنها أخبرت السلطات بأمور كاذبة مع سوء القصد كما هو مبين بعريضة الدعوى ، وطلبت عقابها بالمادتين ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامها بأن تدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض . المؤقت . ومحكمة جنح مصر الجديدة قضت حضوريا بوقف الفصل في الدعويين الجنائية والمدنية حين صيرورة الحكم الصادر في الدعوى رقم : ... لسنة ١٩٧٧ مصر الجديدة نهائيا .

فاستأنف المدعى بالحق المدني .

ومحكمة القاهرة الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها .

فطعن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن ..... في هذا الحكم بطريق النقض .... الخ .

## المحكمة

من حيث إنه وإن كانت الطاعنة لم تودع الكفالة المقررة في المادة ٣٦ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ولم تحصل على قرار من لجنة المساعدة القضائية باعفاؤها من الإيداع مع وجوب ذلك قانونا إلا أن المحكمة لا ترتب على ذلك عدم قبول هذا الطعن شكلا وذلك لما هو مقرر من أن النظر في شكل الطعن إنما يكون بعد الفصل في جوازه .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن الدعوى الجنائية قد رفعت بالطريق المباشر ضد الطاعنة بتهمة البلاغ الكاذب ، فقضت محكمة أول درجة حضوريا بوقف الفصل في الدعويين الجنائية والمدنية لحين صيرورة الحكم الصادر في الدعوى رقم . . . . . لسنة ١٩٧٧ جنح مصر الجديدة نهائيا وباتا ، وإذ إستأنف المدعى بالحقوق المدنية هذا الحكم فقد أصدرت محكمة الجنح المستأنفة بحكمها المطعون فيه بإلغاء الحكم المستأنف وبإعادة الدعوى إلى محكمة أول درجة للفصل فيها ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض سالف البيان قد نصت على أنه « لا يجوز الطعن بطريق النقض في الأحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع » « إلا إذا أنبنى عليها منع السير في الدعوى » ، وكان الحكم المطعون فيه لم يفصل في موضوع الدعوى كما أنه ليس مانعا من السير فيها فإن الطعن فيه بطريق النقض لا يكون جائزا . لما كان ذلك ، فإنه يتعين الحكم بعدم جواز الطعن .

## جلسة ١٥ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد محمود ميكل ، محمد عبد المنعم البنا ومحمد حسين لبيب وهقبل شاكر .

( ١٩١ )

### الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٥٣ القضائية

(١) تموين • مسئولية جنائية « مسئولية صاحب المحل المفترضه » • قانون  
« تفسيره » « تطبيقه » • حكم « تسببيه • تسبب معيب » • قصد جنائي •  
مسئولية فرضية •

مناط قيام مسئولية صاحب المحل المفترضة طبقاً لنص المادة ١٥ من القانون ١٦٣  
لسنة ١٩٥٠ ؟ .

نمی الحكم المطعون فيه وقوع جريمة الإمتناع عن البيع من جانب المتهم الثاني الذي كان موجوداً  
بالمحل لإنتفاء علمه بوجود جيبس بمخزن تابع للمحل . لا محل معه القول بقيام مسئولية مفترضة  
في حق الطاعن عن تلك الجريمة .

### (٢) بيانات حكم الادانة ؟ •

مثن لتسبب معيب في الإدانة بجريمتي عدم إعلان عن مخزن وعدم عرض كيات السلع  
الموجودة به .

١ - مناط قيام مسئولية صاحب المحل المفترضة طبقاً لنص المادة ١٥ من  
المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ هو وقوع مخالفة لأحكام هذا المرسوم  
بقانون في محله من مديره أو القائم على إدارته ، فإذا انتفت المخالفة سقط موجب  
مساءلة صاحب المحل الفرضية ، وإذا كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه  
قد خلص إلى نفي وقوع جريمة الامتناع عن البيع من جانب المتهم الثاني -  
الذي كان موجوداً بالمحل - لإنتفاء علمه بوجود جيبس بمخزن تابع للمحل  
وبالتالي انتفاء القصد الجنائي لديه ، فإنه لا يكون هناك محل للقول بقيام



مسئولية مفترضة في حق الطاعن عن تلك الجريمة ، وإذ خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإدائته عنها فإنه يكون قد ناقض بعضه البعض ، وشابه من التعارض ما يعيبه بعدم التجانس مما ينبئ عن إختلال فكرته عن عناصر الواقعة التي استخلص منها الإدانة .

٢ - لما كان من المقرر أنه يجب في كل حكم بالإدانة أن يورد ما استند إليه من أدلة الثبوت ، وأن يبين مؤداها بيانا كافيا يتضح منه وجه استدلاله بها ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمتي عدم الإعلان عن المخزن ، وعدم عرض كميات من السلع الموجودة به في متجره قد استند إلى ما جاء بمحضر ضبط الواقعة وبأقوال القائم بالضبط دون أن يورد في بيانه لهما ما يدل على قيام هاتين الجريمتين ، وهو مالا يغني عنه ما أورده الحكم من أن المتهم الثاني - الذي انتهى الحكم إلى أن وجوده بالمحل كان بصفته عارضة - قد نفي وجود أسمنت بالمحل ، وأن تفتيش المخزن - الذي أرشد عنه الأهالي - قد أسفر عن ضبط كمية من الأسمنت به ، إذ أن ذلك لا يدل بطريق اللزوم العقلي على أنه لم يكن بالمتجر إعلان عن المخزن كما لا يقطع بأن المتجر كان خاليا من الأسمنت ، فإن الحكم يكون معيبا بالقصور في التسيب والفساد في الاستدلال .

## الوقائع

لتمت النيابة العامة الطاعن وآخر قضى ببراءته في الجيزة لأنه أولا : امتنع عن بيع سلعة مسعرة جبريا . ثانيا : لم يعلن بمكان ظاهر بمحله عن مخزنه ثالثا : لم يعرض وحدات من السلع الموجودة بمخزنه . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٤ ، ١٥ ، ١٦ - ١ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل والمادتين ٤ ، ١٠ من الأمر العسكري رقم ٥ لسنة ٧٣ والمادتين ١ ، ٢ من القرار رقم ٣٣٧ - لسنة ١٩٦٤ والمادتين ١ ، ٢ من القرار ١٥٢ لسنة ١٩٦٦ .

ومحكمة جنح بولاق الدكرور قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بمعاقة المتهم بغرامة مائة جنيه عن التهمة الأولى وغرامة عشرة جنيهات عن التهمة الثانية وبحبسه ستة أشهر و كفالة عشرين جنيها وغرامة مائة جنيه والمصادرة عن التهمة الثالثة .

فاستأنف ومحكمة الجيزة الابتدائية - هيئة استئنافية قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا ورفضه موضوعا وتأيد الحكم المستأنف .  
فطن الأستاذ ..... المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## الحكمة

حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه - إذا دانه بمجرائم الامتناع عن بيع سلعة مسعرة ، وعدم الإعلان عن مخزنه ، وعدم عرض كميات من السلع الموجودة بهذا المخزن في محل تجارته - قد شابه التنافس والفساد في الاستدلال ، ذلك أن الحكم قضى ببراءة المتهم الثاني من جريمة الامتناع عن البيع تأسيساً على عدم توافر أركانها ، مما يتعارض مع القضاء بإدانة الطاعن عنها كما عول الحكم في إدانته بالجريمتين الأخريين على أهوال مفتش التموين في حين إنها لا تصلح دليلاً على ثبوتها في حقه ، وذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

حيث إن الحكم المطعون فيه قد بين الواقعة في قوله وحيث إن كل الواقعة ورد بمحضر الضبط أنه أثناء سير الحملة بمنطقة بولاق الدكرور وتوجه إلى محل المتهم الأول ( الطاعن ) وطلب شراء شيكارة أسمنت أبيض فأجاب بالنفي ، وأخبره الأهالي بوجود مخزن للمحل بشارع درويش رقم ١٠ المتفرع من شارع ناهيا ، وبفتحيشه عثر على ١٩ شيكارة أسمنت أبيض .

والمتهم الأول أنكر وجوده بالمحل وقت الضبط والمتهم الثاني أنكر وقرر بأن المتهم الأول طلب منه عدم التصرف في شيء لحين عودته . والمحكمة استدعت القائم بالضبط والذي شهد بمضمون ما سطره بمحضر الضبط والحاضر مع المتهمين طلب براءتهما مما نسب إليهما ثم انتهى الحكم إلى تبرئة المتهم الثاني وإدانة الطاعن في قوله «وحيث إن الثابت من الأوقاق أن المتهم الثاني كان متراجداً بالمحل على سبيل الحالة العارضة ، ويؤيد ذلك قول المتهم الأول والقائم بالضبط ومن ثم فالعلم غير متوافر بوجود مخزن تابع للمحل به الجبس المضبوط من عدمه ، وبالتالي فالقصد الجنائي غير متوافر لديه في جريمة الامتناع عن بيع الجبس للقائم بالضبط أثناء المحاولة . . . .

ويتعين بالتالي الحكم ببراءته مما هو منسوب إليه . وحيث إن التهمة ثابتة قبل المتهم الأول ثبوتاً كافياً مما قرره القائم بالضبط ، وما أسفر عنه تفتيش التابع للمحل الرئيسي من ضبط عدد ١٩ شيكارة أسمنت أبيض موضوع المحاولة ومن عدم الإعلان وعدم وجود عينات ووحدات من هذا الجبس المضبوط بالمحل مما يتعين معه معاقبته بمواد الاتهام ، لما كان ذلك . وكان المستفاد من سياق الحكم - على ما تقدم بيانه - أن الطاعن كان غائباً عن محله عند إجراء محاولة الشراء ، وكان الحكم قد قضى ببراءة المتهم الثاني - الذي جرت معه محاولة الشراء - تأسيساً على أنه لم يكن يعلم بوجود أسمنت أبيض بالمخزن الملحق بالمحل ، مما ينفي قيام جريمة الامتناع عن البيع ، وكان مناط قيام مسئولية صاحب المحل المفترضة طبقاً لنص المادة ١٥ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ هو وقوع مخالفة لأحكام هذا المرسوم بقانون في محله من مديره أو القائم على إدارته ، فإذا انتفت المخالفة سقط موجب مساءلة صاحب المحل المفترضة وإذا كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى نفي وقوع جريمة الامتناع عن البيع من جانب المتهم الثاني - الذي كان موجوداً بالمحل - لانتفاء علمه بوجود جبس بمخزن تابع للمحل وبالتالي انتفاء القصد الجنائي لديه ، فإنه لا يكون هناك محل للقول بقيام مسئولية مفترضة في حق الطاعن عن تلك الجريمة . وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وقضى بإدانته فإنه يكون



قد ناقض بعضه البعض ، وشابه من التعارض ما يعيبه بعدم التجانس ، ما ينبغي عن إختلال فكرته عن عناصر الواقعة التي استخلص منها الإداة . لما كان ذلك وكان من المقرر أنه يجب في كل حكم بالإداة أن يورد ما استند إليه من أدلة الثبوت ، وأن يبين مؤداها بياناً كافياً يتضح منه وجه استدلاله بها ، وكان الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمته عدم الإعلان عن المخزن وعدم عرض كميات من السلع الموجودة به في متجرة قد استند إلى ما جاء بمحضر ضبط الواقعة وبأقوال القائم بالضبط دون أن يورد في بيانه لهما ما يدل على قيام هاتين الجريمتين ، وهو مالا يغني عنه ما أورده الحكم من أن المتهم الثاني - الذي انتهى الحكم إلى أن وجوده بالمحل كان بصفة عارضة - قد نفي وجود أسمنت بالمحل ، وأن تفتيش المخزن - الذي أرشد عنه الأهالي - قد أسفر عن ضبط كمية من الأسمنت به ، إذ أن ذلك لا يدل بطريق اللزوم العقلي على أنه لم يكن بالمتجر إعلان عن المخزن كما لا يقطع بأن المتجر كان خالياً من الأسمنت ، فإن الحكم يكون معيباً بالقصور في التسبيب والفساد في الاستدلال . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ١٦ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد : نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين وغبوان ، محمد بلروح سالم ، محمد رفيق البسطويسى وقضى خليفة .

( ١٩٢ )

### الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٣ القضائية

(١) نقض « التقرير بالطعن وتقديم الأسباب » « المصلحة والصفة فى الطعن » .

عدم توقيع مذكرة أسباب الطعن من محام مقبول أمام النقض . أثره : عدم قبول الطعن .

(٢) دعوى « نظرها والحكم فيها » . إجراءات « اجراءات المحاكمة » .

صدور أول قرار بتأجيل الدعوى فى حضور المتهم . يوجب عليه تتبع سيرها من جلسة  
إلى أخرى دون إعلان ما دامت متلاحقة لا يغير من ذلك صدور قرار بإحالتها إلى دائرة أخرى  
لنظرها بجلسته حددتها المحكمة . أساس ذلك ؟

١ - من حيث إن مذكرة أسباب الطعن المقدم من المحكوم عليه  
لم توقع من محام مقبول أمام محكمة النقض ومن ثم يكون طعنه غير مقبول .  
٢ - لما كان أول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ فى حضرة المتهم ( الطاعن )  
فإنه يكون عليه بلا حاجة إلى إعلان أن يتبع سيرها من جلسة إلى أخرى  
ما دامت الجلسات متلاحقة وهو الحال فى الدعوى ، ولا يغير من ذلك أن  
تكون المحكمة قد قررت إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى لنظرها بجلسته  
حددها ، لأن القرار الصادر بإحالة الدعوى من إحدى الدوائر إلى دائرة  
أخرى بالمحكمة ذاتها هو مما لا يوجب القانون إخطار الغائبين من الخصوم  
به ، ومن ثم يكون طعن النيابة بدوره غير مقبول .

### المحكمة

من حيث إن مذكرة أسباب الطعن المقدم من المحكوم عليه لم توقع  
من محام مقبول أمام محكمة النقض ومن ثم يكون طعنه غير مقبول .

ومن حيث إن مبنى الطعن المقدم من النيابة العامة هو بطلان الحكم المطعون فيه لعدم إعلان الطاعن بقرار المحكمة الاستئنافية - بإحالة الدعوى لدائرة أخرى - لنظرها بجلسة ٢٨ - ١٢ - ١٩٨٠ التي صدر فيها ذلك الحكم .

ومن حيث إن البين من محضر جلسات المحاكمة أمام محكمة ثاني درجة أن الطاعن حضر بالجلسة الأولى المحددة لنظر معارضته واستأجل للسداد، فأجلت المحكمة الدعوى لجلسة ١٣ - ١٠ - ١٩٨٠ وفيها قررت إحالتها للدائرة الثامنة لنظرها بجلسة ٢٨ - ١٢ - ١٩٨٠ حيث أصدرت حكمها المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان أول قرار بتأجيل الدعوى قد اتخذ في حضرة المتهم ( الطاعن ) فإنه يكون عليه بلا حاجة إلى إعلان أن يتبع سيرها من جلسة أخرى ما دامت الجلسات متلاحقة وهو الحال في الدعوى . ولا يغير من ذلك أن تكون المحكمة قد قررت إحالة الدعوى إلى دائرة أخرى لنظرها بجلسة حددتها ، لأن القرار الصادر بإحالة الدعوى من إحدى الدوائر إلى دائرة أخرى بالمحكمة ذاتها هو مما لا يوجب القانون إخطار الغائبين من الخصوم به ومن إثم يكون طعن النيابة بدوره غير مقبول .



## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية  
السادة المستشارين / محمد نجيب صالح ، عوض جادو ، مصطفى طاهر وعبد الوهاب الخياط .

(١٩٣)

### الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٥٣ القضائية

- (١) تفتيش « إذن التفتيش » اصداؤه • مأمورو الضبط القضائي •  
اختصاص • مواد مخدرة •

ما يتطلبه القانون في إذن التفتيش ؟

عدم تعيين إذن التفتيش المأمور له بتنفيذه . لا يعيبه .

قيام أى من مأموري الضبط القضائي بالتفتيش . لا يعيبه ما دام الإذن لم يعين مأموراً بعينه .

- (٢) مواد مخدرة • جريمة « اركانها » • حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » •

كفاية إنبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كما يكون حائزاً لها . ولو أحرزها مادياً

غيره .

- (٣) مواد مخدرة • دفع • الدفع بشيوع التهمة • دفاع « الاخلال بحق  
الدفاع • مالا يوفره » •

الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها . موضوعي .

١ — لما كان القانون لم يشترط شكلاً معيناً لإذن التفتيش ، وكل ما يتطلبه  
في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحاً ومحددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص  
والأماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصاً مكانياً بإصداره وأن  
يكون ملوناً بخطه وموقعاً عليه بإمضاءه فإنه لا يعيب الإذن عدم تعيين اسم  
المأمور له بإجراء التفتيش ، ولا يقدح في صحة التفتيش أن ينقله أى واحد من  
مأموري التفتيش القضائي ما دام الإذن لم يعين مأموراً بعينه وإذا كان الثابت

من مدونات الحكم المطعون فيه أن الذى أجرى التفتيش هو المقدم . . . . .  
بقسم مكافحة المخدرات بالقاهرة ، وكان الأصل فى الإجراءات حملها  
على الصحة ما لم يقيم الدليل على خلاف ذلك ، فإن الحكم المطعون  
فيه إذا استند إلى ذلك فى رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش يكون قد وافق  
صحيح القانون . ويضحى ما يثيره الطاعن فى هذا الخصوص غير  
سديد .

٢- من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الحائز حائزاً لمادة مخدرة أن  
يكون محرزاً للمادة المضبوطة بل يكفى لإعتباره كذلك أن يكون ساطانه  
مبسوطاً عليها ولو لم تكن فى حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر  
شخصاً غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفى  
أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف- كما هو الحال فى الدعوى المطروحة  
ما يكفى للدلالة على قيامه .

٣- الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها دفع موضوعى لا يستوجب رداً  
على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التى أوردها الحكم  
وذلك فضلاً عن أن المحكمة قد عرضت لما يثيره الطاعن فى هذا الشأن واطرحته  
فى منطق سائق .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز جوهرًا مخدراً (حشيشاً)  
وكان ذلك بقصد الإتجار وفى غير الأحوال المصرح بها قانوناً . وأحالته  
إلى محكمة جنابات القاهرة لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة  
والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣٧ - ١ : ٢  
٣٨ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة  
١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول رقم (١) الملحق مع تطبيق المادة ١٧ من  
قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة وغرامة

خمسائة جنيه والمصادرة . باعتبار أن إحراز المخدر كان بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

### الحكمة

حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة حيازة جوهر مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال . ذلك بأن المدافع عن الطاعن دفع ببطلان إذن التفتيش لخلوه من تعيين اسم المأمور له بإجراء التفتيش . كما تمسك بعدم مسئولية عن المخدر الذي ضبط بالحجرة ، إذ أن استعمال المسكن مشترك بينه وبين أولاده الكبار . فضلا عن إمكان وصول الغير إلى مكان الضبط وشيوع التهمة . إلا أن الحكم اطرح كل ذلك بما لا يسوغه . مما يعيب الحكم المطعون فيه ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمة التي دان الطاعن بها ، وأورد كل ثبوتها في حقه أدلة سائغة مستمدة من أقوال المقدم . . . . . بقسم مكافحة المخدرات ومن تقرير معامل التحليل . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يشترط شكلا معينا لإذن التفتيش وكل ما يتطلبه في هذا الصدد أن يكون الإذن واضحا ومحددًا بالنسبة إلى تعيين الأشخاص والأماكن المراد تفتيشها ، وأن يكون مصدره مختصا مكانيا بإصداره وأن يكون ملونا بخطه وموقعا عليه بإمضائه فإنه لا يعيب الإذن عدم تعيين اسم المأمور له بإجراء التفتيش ، ولا يقدح في صحة التفتيش أن ينفذه أى واحد من مأموري الضبط القضائي ما دام الإذن لم يعين مأمورا بعينه . وإذ كان الثابت من ملونات الحكم المطعون فيه أن الذى أجرى التفتيش هو المقدم . . . . . بقسم مكافحة المخدرات بالقاهرة ، وكان الأصل في الإجراءات حملها على الصحة ما لم يقدح الدليل على خلاف ذلك ، فإن الحكم



المطعون فيه إذ استند إلى ذلك في رفض الدفع ببطلان إذن التفتيش يكون قد وافق صحيح القانون ، ويضحى ما يشبه الطاعن في هذا الخصوص غير سديد . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه لا يشترط لإعتبار الحائز حائزاً لمادة مخدرة أن يكون محرزاً للمادة المضبوطة بل يكفي لاعتباره كذلك أن يكون سلطانه مبسوطاً عليها ولو لم تكن في حيازته المادية أو كان المحرز للمخدر شخصاً غيره ولا يلزم أن يتحدث الحكم استقلالاً عن هذا الركن بل يكفي أن يكون فيما أورده من وقائع وظروف - كما هو الحال في الدعوى المطروحة - ما يكفي للدلالة على قيامه . وكان الدفع بشيوع التهمة أو تلفيقها دفع موضوعي لا يستوجب رداً على استقلال ما دام الرد يستفاد ضمناً من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وذلك فضلاً عن أن المحكمة قد عرضت لما يشبه الطاعن في هذا الشأن واطرحت في منطق سائغ لما كان ذلك ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته كافياً في الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط ومن ثم فإن ما ينهه الطاعن على الحكم في هذا الخصوص بدعوى القصور في التسيب والفساد في الاستدلال يكون غير سديد . ويكون طعنه على غير أساس ويتعين رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
راغب عبد الظاهر ؛ أحمد أبو زيد ، محمد زايد وصلاح البرجى .

( ١٩٤ )

### الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٥٣ القضائية

رسوم انتاج • تبغ • دعوى جنائية « انقضاؤها » •

مجرد عرض الصلح من المتهم دون قبول من مدير عام الجمارك لا تنقضى به الدعوى الجنائية .

مجرد عرض المطعون ضده الصلح وسداده نصف التعويض دون أن يصادف ذلك قبولا من وزير الخزانة أو من ينيبه لا يرتب الأثر الذى نصت عليه المادة الرابعة سالفه الذكر من انقضاء الدعوى الجنائية .

### الوقائع

اتهمت النيابة العامة المطعون ضده بأنه هرب التبغ على النحو المبين بالمحضر .  
وطلبت عقابه بالمواد ٢٠١ - ٤٠٣ من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .  
ومحكمة جناح قسم أول المنعورة قضت غيايا عملا بمواد الأهم بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنيهات لوقف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه والزامه بأن يؤدي تعويضا لمصلحة الضرائب على الإنتاج قدره ٥٠٠,٤٢٤ ج والمصادرة .  
عارض المحكوم عليه ، وقضى فى معارضته بقبول المعارضة شكلا وفى الموضوع بإلغاء الحكم المعارض فيه وانقضاء الدعوى الجنائية للتصالح .

فاسمأنفم إءارة قضاها الحكومة (مصلحه الجمارك) ومحكمه المنصورة  
الابمءائمه - بهمه إسمئافمه - قمم حضوريا بقبول الإسمئاف شكلا وفي  
الموضوع برفقمه ونأيمء الحكم المسمأنف .  
فطمئ الأسماء النالم بإءارة قضاها الحكومة بالمنصورة عن وزارة المالية  
في هءا الحكم بطريق النقمم . . . . . الخ

### المحكمه

حيء إن ما ينعام الطاعن على الحكم المطمون فيه أنه إذ قمى بالقضاء  
الءعوى الجنائمه بالمصالح قمء شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبب  
ذلك أنه إسمءم في قضاؤه إلى مجرد إباء المطمون ضمه رغبمه في الصلح  
ءون أن يصاءف ذلك قبولا من مءبر عام مصلحه الجمارك وقبل أن تممب  
المحكمه من حصول الصلح ممسا يعيب حكمها ويستوجب نقممه .

وحيء إن البين من الاطلاع على الأوراق والمفراء المضمومة أن  
مراقب عام مصلحه الضرائب على الإنتاج طلب رفع الءعوى الجنائمه على  
المطمون ضمه بمجرمه مهرب التبغ واءعى مءنيا في هءا الطلب بمعويم قلره  
٤٢٤,٥٠٠ ج، فأقامم النيابة العامة الءعوى الجنائمه قبله بوصف أنه في يوم  
١٣ - ٩ - ٧٦ هرب التبغ على النحو المبين بالمحضر وطلبت معاقبمه طبقاً  
للمواء ١، ٢، ٣، ٤ من القانون رقم ٩٢ سمه ١٩٦٤ . وقمم محكمة  
أول ءرجه غيايماً بمعاقبمه بالحبس لمءه سمه أشهر مع الشغل وكفالة عشرة جنمها  
لوقف التنفيذ ومغريمه مائة جنيه والمصاءرة والإزامه بأن يؤءى لمصلحه الضرائب  
والإنتاج معويميا قلره ٤٢٤,٥٠٠ . فعارض المحكوم عليه في هءا الحكم  
وقمم المحكمة بماريخ ٨ - ٦ - ١٩٨٠ بإلغاء الحكم المعارض فيه وبانقمضاء  
الءعوى الجنائمه بالمصالح تأسيساً على أن الممهم قمء ءليل المصالح مع مصلحه  
الضرائب على الإنتاج . فاسمأنف المءعى بالحقوق المءنيه هءا الحكم، ومحكمه مأمى  
ءرجه قمم حضوريا بماريخ . . . برفض الإسمئاف ونأيمء الحكم المسمأنف  
لأسبابه . لما كان ذلك، وكان البين مم، مراءمه المفراءم أن مأمورية ضرائب



إنتاج المنصورة أفادت النيابة العامة بكتابها المؤرخ ١٥ - ٣ - ١٩٨٠ قبل صدور الحكم الابتدائي في المعارضة - أن المطعون ضده تقدم بطلب أبدي فيه رغبته في التصالح وأرسل طلبه إلى الإدارة العامة للإنتاج لاتخاذ ما تراه في شأنه ، كما قدم المطعون ضده أثناء نظر معارضته الابتدائية إيصال صادر من مصلحة الضرائب على الإنتاج في ذات التاريخ يفيد سداد مبلغ ٢٥٤, ٥٦٠ ج قيمة تعويض وبدل مصادرة وضريبة جهاد وتمغه في القضية موضوع الطعن المائل. وبعد صدور الحكم في المعارضة الابتدائية أفادت مأمورية إنتاج المنصورة النيابة العامة بكتابها المؤرخ ... أنه لم يتم التصالح مع المطعون ضده الذي سبق أن تقدم بطلب للتصالح ومدد نصف التعويض وأرسل طلبه إلى الإدارة العامة للإنتاج لاتخاذ ما تراه في شأنه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ في شأن تهريب التبغ بعد أن علقت رفع الدعوى على صدور طلب من وزير الخزانة أو من ينيبه في ذلك نصت في فقرتيها الثانية والثالثة على أنه لو زير الخزانة أو من ينيبه التصالح في جميع الأحوال مقابل تحصيل مالا يقل عن نصف التعويض المنصوص عليه في هذا القانون وفي هذه الحالة تعدم المواد التي استعملت ويجوز رد وسائل النقل والأدوات ، ويترتب على التصالح إنقضاء الدعوى العمومية أو وقف تنفيذ العقوبة الجنائية مع جميع الآثار المترتبة على الحكم حسب الأحوال لما كان ذلك ، وكان لا يبين من الأوراق أن وزير الخزانة أو من ينيبه قد قبل التصالح من المطعون ضده حتى يوم صدور الحكم المطعون فيه ، وكان مجرد عرض المطعون ضده الصلح وسداده نصف التعويض دون أن يصادف ذلك قبولا من وزير الخزانة أو من ينيبه لا يترتب الأثر الذي نصت عليه المادة الرابعة سالفة الذكر من انقضاء الدعوى الجنائية ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بتأييد الحكم الابتدائي الصادر بانقضاء الدعوى الجنائية بالتصالح استنادا إلى أن المطعون ضده قسم ما يفيد قبول الصلح معه في حين أن إيصال سداد نصف التعويض المقدم منه لا يفيد هسلا المعنى ولا يؤدي

إليه ورغم ما أكدته كتاب مصلحة الضرائب على الإنتاج - الذي كان تحت  
بصر المحكمة - من أنه لم يتم التصالح مع المطعون ضده بعد سداد هذا المبلغ  
فانه يكون قد تخالف الثابت بالأوراق وأخطأ في تطبيق القانون بما يوجب  
نقضه والإحالة فيما قضى به في الدعوى المدنية والزام المطعون ضده  
المصاريف المدنية .

## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / فوزي أحمد الملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
عبد الرحيم تافع ، حسن غلاب ، محمد حسن والسيد عبد المجيد العثري .

( ١٩٥ )

### الظعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٣ القضائية

قانون « تفسيره » « تطبيقه » • دعوى جنائية « تحريكها » • دفع « الدفع بعدم  
جواز المحاكمة لتنازل المجنى عليه عن دعواه » • نيابة عامة • نقض « اسباب  
الظعن • مالا يقبل منها » •

تفرقة التتبعين المدعى بين القرابة المباشرة والغير مباشرة مناطها ؟  
العم . ليس أصلاً لابن أخيه وإن كان يعلوها أصل مشترك .  
حكم المادة ٣١٢ عقوبات . استثناء من القواعد العامة . مؤدى ذلك ؟

لما كان الحكم المطعون فيه - قد عرض للدفع المبدئى من المدافع عن  
الطاعن بعدم جواز محاكمته لتنازل عمه المجنى عليه عن الدعوى وأطرحه في  
قوله « وقد نصت المادة ٣١٢ عقوبات على أنه ( لا يجوز محاكمة من يرتكب  
سرقة أضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه الإبقاء على طلب من  
المجنى عليه وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت  
عليها الدعوى . . الخ ) - وبهذا أصبحت سلطة النيابة العامة في رفع الدعوى  
الجنائية في جريمة السرقة الى تقع لإضراراً بأصل الجاني أو فرعه أو بمن تربطه  
بالجاني صلة الزوجية معلقة على شكوى من المجنى عليه وإذا كان ذلك وكان نص  
المادة ٣١٢ عقوبات قد حدد من يتمتع بالإستثناء المقرر بالنص وهم الزوج أو الزوجة  
والأصل أو الفرع - والأصل شرعاً وفقها هو الأب والجد وإن علا والفرع  
هو الابن وإن نزل ومن ثم وإذا كان النص يمثل إستثناء يغفل يد النيابة العامة



عن تحريك الدعوى وقصره المشرع على طائفة من الناس لا يدخل المحنى عليه في عدادهم وإذا كان ذلك فتلقت المحكمة عن ذلك التنازل لكونه قد صدر ممن لا يملكه قانونا ويغلو الدفع المبدى من المتهم بعدم جواز المحاكمة مجردا من السند القانوني الصائب خليق بالرفض... وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم يتفق وصحيح القانون ، ذلك بأن التقنين المدنى يفرق في القرابة بين قرابة مباشرة هي قرابة الأصول والفروع وفيها تقوم الصلة بين اثنين يتسلسل أحدهما من الآخر ، كقرابة الأب وأب الأب وإن علا والأبن وابن الابن وإن نزل وقرابة غير مباشرة وهي قرابة الحواشي وفيها لا يتسلسل أحد من الآخر وإن جمعها أصل مشترك — كقرابة العم فهو ليس أصلا لابن أخيه وإن كان يعلوهما أصل مشترك. لما كان ذلك وكان حكم المادة ۳۱۲ من قانون العقوبات قد ورد إستثناء من القواعد العامة فلا يجوز التوسع في تطبيقه أو تفسيره وينبغي قصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم . لما كان ذلك وكانت قرابة الطاعن للمجنى عليه لا تعتبر في حكم القانون — قرابه أصل بفرع — فإن ما نخلص إليه الحكم المطعون فيه من عدم الاعتداد بالتنازل عن الشكوى ورفض الدفع بعدم جواز المحاكمة يتفق وصحيح القانون .

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه سرق<sup>٧</sup> المنقولات المينة وصفاً وقيمة المملوكة للمجنى عليه . . . . . من مسكنه . وطلبت عقابة بالمادة ۳۱۸ من قانون العقوبات .

ومحكمة بندير بنى سويف قضت بحضورياً اعتبارياً عملاً بمادة الآتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ ؛

فاستأنف المتهم . ومحكمة بنى سويف الابتدائية — بيئة إستئناف — قضت بحضورياً بقبول الإستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذا دان الطاعن بجرمة السرقة فقد شابه الخطأ في تطبيق القانون ، ذلك بأنه أقام قضاءً باطراح الدفع المبدى منه بعدم جواز محاكمته لتنازل المجنى عليه - وهو عمه - عن دعواه بأن الأعمام ليسوا من الأصول الذين عتاهم المشرع في المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ، مما يعيبه ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه - عرض للدفع المبدى من المدافع عن الطاعن بعدم جواز محاكمته لتنازل عمه المجنى عليه عن الدعوى واطرحه في قوله «وقد نصت المادة ٣١٢ عقوبات على أنه لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة لإضرار ابنته أو زوجته أو أصوله أو فروعه بناء على طلب من المجنى عليه وللمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى .. الخ وبهذا أصبحت سلطة النيابة العامة في رفع الدعوى الجنائية في جريمة السرقة التي تقع لإضرار بأصل الجاني أو فرعه أو بمن تربطه بالجاني صلة الزوجية معلقة على شكوى من المجنى عليه ، وإذا كان ذلك وكان نص المادة ٣١٢ عقوبات وقد حدد من يتمتع بالإستثناء المقرر بالنص وهم الزوج أو الزوجة والأصل أو الفرع - والأصل شرعاً وفقها هو الأب والجد وإن علا والفرع هو الابن وابن الابن وإن نزل ومن ثم وإذا كان النص يمثل إستثناء يغلبه النيابة العامة عن تحريك الدعوى وقصره المشرع على طائفة من الناس لا يدخل المجنى عليه في عدادهم وإذا كان ذلك فتلتفت المحكمة عن ذلك التنازل لكونه قد صدر ممن لا يملكه قانوناً ويغلب الدفع المبدى من المتهم بعدم جواز المحاكمة مجرداً من السند القانوني الصائب خالق بالرفض .. وما انتهى إليه الحكم فيما تقدم يتفق وصحيح القانون ، ذلك بأن التقنين المدني يفرق في القرابة بين قرابة مباشرة هي قرابة الأصول والفروع وفيها تقوم الصلة بين اثنين يتسلسل أحدهما من الآخر كقرابة الأب وأب الأب وإن علا ، والابن وابن الابن وإن نزل وقرابة غير مباشرة وهي قرابة الحواشي وفيها لا يتسلسل أحد من الآخر وإن جمعا أصل مشترك - كقرابة العم فهو ليس أصلاً لابن أخيه وإن كان يعلوهما أصل مشترك.

لما كان ذلك - وكان حكم المادة ٣١٢ من قانون العقوبات قد ورد إستثناء من القواعد العامة فلا يجوز التوسع في تطبيقه أو تفسيره وينبغي قصره على أضيق نطاق سواء بالنسبة إلى الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم طلب بتحريك الدعوى الجنائية عنها أو بالنسبة إلى شخص المتهم . لما كان ذلك وكانت قرابة الطاعن للمجنى عليه لا تعتبر في حكم القانون - قرابة أصل بفرع - فإن ما خلص إليه الحكم المطعون فيه من عدم الإعتداد بالتنازل عن الشكوى ورفض الدفع بعدم جواز المحاكمة يتفق وصحيح القانون . لما كان ما تقدم فإن الطعن يكون على غير أساس ويفصح عن عدم قبوله .



## جلسة ٢٢ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / فوزى أحمد الملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
محمد عبد الرحيم نافع ، حسن غلاب ، محمد أحمد حسن والسيد عبد المجيد العشري

( ١٩٦ )

### الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٣ القضائية

بيع • تموين • حكم «تسبيبه • تسبيب معيب» • دفاع «الإخلال بحق الدفاع»  
ما يوفره • دفع • الدفع بضعف قدرة المتهم على السمع •

تمويل المحكمة في قضاياها بالإدانة على الدليل المستند من محضر مفتش التموين المتضمن إمتناع الطاعن عن بيع السلعة التي طلبت منه . دون التعرض للدفاع بضعف قدرته على السمع وعدم استماعه لما طلبه إليه مفتش التموين . قصور وإخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟

لما كان دفاع الطاعن بضعف قدرته على السمع ، وعدم استماعه لما طلبه إليه مفتش التموين يعد في صوره الدعوى دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذ أصبح هذا الدفاع لتغير وجه الرأى فيها ، فقد كان على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، دون تعليق ذلك على ما يقدمه الطاعن أو يتخذه من إجراءات تحقيقاً لدفاعه ، أو أن ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلى اطراحه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائى الذى قضى بإدانة الطاعن أخذ بأسبابه دون أن تقوم المحكمة بتحقيق ما أثاره من دفاع أو الرد عليه وعولت في قضائها بالإدانة على الدليل المستند من محضر مفتش التموين المتضمن أمتناع الطاعن عن بيع السلعة التي طلبت منه فإنه يكون مشوباً إلى جانب القصور في التسبيب بالإخلال بحق الدفاع وهو عيب يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة ،

## الوقائع

أتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه ممتنع عن بيع السلعة التموينية الموضحة بالمحضر . وطلبت عقابه بالمواد ١ ، ٢ ، ٩ ، ١٤ ، ٢٠ من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المعدل بالقانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٨٠ . ومحكمة جناح أمن الدولة بالإسكندرية قضت حضوريا عملا بمواد الأتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وغرامة ثلاثمائة جنيه والمصادرة والغلق لمدة أسبوع والإشهار لمدة تعادل مدة الحبس وكفالة ثلاثمائة جنيه لإيقاف التنفيذ .

فاستأنف ومحكمة الإسكندرية الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطن الأستاذ / . . . . . المحامي في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة امتناع عن بيع سلعة مسعرة فقد انطوى على قصور في التسبيب وإخلال بحق الدفاع ، وذلك بأن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه لم يرد على دفاعه المؤيد بالدليل الفني في شأن ضعف قنوته على السمع مما يترتب عليه عدم سماعه طلب الشراء الذي أبداه مفتش التموين الذي حرر المحضر وقد أعرضت محكمة الموضوع بلزجتها عن تحقيق هذا الدفاع للتحقق من صحته عن طريق عرضه على الطبيب الشرعي وفي ذلك ما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث أنه يبين من الإطلاع على ملفونات الحكم الابتدائي وعلى محاضر الجلسات ابتدائياً واستثنائياً أن الطاعن تمسك أمام درجتي التقاضي بدفاعه القائم على أنه لتقدمه في السن وضعف سمعه فهو لم يسمع ما طلبه منه مفتش التموين كما يبين من الحكم المطعون فيه أنه قد أيد الحكم الابتدائي لأسبابه دون أن يتعرض أيهما برد على ما أثاره الطاعن من دفاع . لما كان ذلك وكان دفاع الطاعن بضعف قدرته على السمع ، وعدم استماعه لما طلبه إليه مفتش التموين يعد في صورة الدعوى دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى بحيث إذا صح هذا الدفاع لتغير وجه الرأي فيها ، فقد كان على المحكمة أن تحققه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، دون تعليق ذلك على ما يقدمه الطاعن أو يتخذه من إجراءات تحقيقاً للدفاعه ، أو أن ترد عليه بأسباب سائغة تؤدي إلى اطراحه ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي الذي قضى بإدانة الطاعن أخذاً بأسبابه دون أن تقوم المحكمة بتحقيق ما أثاره من دفاع أو الرد عليه وعولت في قضائها بالإدانة على الدليل المستعمل من محضر مفتش التموين المتضمن إمتناع الطاعن من بيع السلعة التي طالبت منه فإنه يكون مشوباً إلى جانب القصور في التسيب بالإخلال بحق الدفاع وهو عيب يوجب نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .



## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، محمد ممدوح سالم ، محمد رفيق البسطوي  
وفتحى خليفة .

( ١٩٧ )

### الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥٣ القضائية

- (١) اجراءات « اجراءات المحاكمة » • تحقيق « تحقيق بمعرفة المحكمة » •
- محكمة الجنائيات « الاجراءات امامها » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » •
- ما يوفره « اثبات « شهود » • نقض « اسباب الطعن » • ما يقبل منها « •

المحاكمات الجنائية قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه  
الشهود . سواء لإثبات التهمة أو لنفيها . تحديد القانون إجراءات إعلان المتهم من يرى سماعهم  
من الشهود . لم يقصد به الإخلال بهذه الأسس .

شهود الواقعة . على المحكمة إجابة طلب سماعهم ولو لم يذكروا في قائمة شهود الإثبات  
وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم . أساس ذلك ؟

عدم إجابة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه على الرغم من إتصال الواقعة  
المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى . ولزوم سماعه لفصل فيها . يوجب الحكم .

- (٢) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • ما يوفره « اجراءات « اجراءات المحاكمة » •
- نقض « اسباب الطعن » • ما يقبل منها « • اختلاس • حكم « تسببيه • تسبیب
- معيب « • تحقيق « التحقيق بمعرفة المحكمة » •

طلب المتهم بالإخلال بإجراء المضاماة بين توقيعه وما هو منسوب إليه من توقيعات دفاع  
جوهرى . ونقض المحكمة له إخلال بحق الدفاع .

١ - لما كان القانون حين رسم الطريق الذى يتبعه المتهم فى إعلان  
الشهود الذين يرى مصلحته فى سماعهم أمام محكمة الجنائيات لم يقصد بذلك  
إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والى تقوم على التحقيق

الشفوى الذى تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة فى مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لإثبات التهمة أو لنفيها ما دام سماعهم ممكناً ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى فى الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها فى الدعوى ، فقد كان يتعين إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر فى قائمة شهود الإثبات أو يقيم المتهم بإعلانهم لأنهم لا يعتبرون شهود نفي بمعنى الكلمة حتى يلتزم بإعلانهم ، ولأن المحكمة هى الملاذ الأخير الذى يتعين أن ينفسح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح أغير مقيدة فى ذلك يتصرف النيابة العامة فيما تبينه فى قائمة شهود الإثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة أو يمكن أن يكونوا عاينوها ولا انتفت الجدية فى المحاكمة وإنغلق باب الدفاع فى وجه طارئة بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء ، لما كان ذلك وكانت الواقعة التى طلب الطاعن سماع الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة التعلق بموضوعها ، وكان سماعهم لازماً للفصل فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن دون الاستجابة إلى طلب سماع المزارعين الذين نسب إليه تزوير توقيعاتهم يكون قد أدخل بحق الطاعن فى الدفاع .

٢ - لما كان طلب الطاعن لإجراء المضاهاة بعد - فى صورة الدعوى المطروحة - دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المنقلم فى الدعوى ويترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأى فيها ، وإذا لم تقسطه المحكمة حقه وتعن بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، واقتصرت فى هذا الشأن على ما أوردته فى حكمها لإطراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التى ترتبت عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع من هذه الناحية أيضاً بما يستوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقى أوجه الطعن .

## الوقائع

اهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه أولاً : بصفته موظفاً عمومياً ومن الأمتاء على الودائع ، كاتب وأمين مخزن وأمين خريشتى الجمعيتين التعاونيتين الزراعيتين بناسيقى بهرمس والسيل ، انجلس النقرود والأسمدة

والتقاوى والمبيدات والمهمات المينة بالتحقيقات والبالغ مجموع قيمتها ٢٤٨٧٨,٥٧٦ ج والى كانت قد سلمت إليه بسبب وظيفته وأؤمن عليها لصرفها للزراع أو لاستخدامها فى أغراض الجمعيتين فاختلسها لنفسه .

ثانياً : بصفته سلفة الذكر أرتكب أثناء تأدية وظيفته تزويراً فى الأوراق والسجلات الرسمية المينة بالتحقيقات والخاصة بالجمعيتين التعاونيتين الزراعيتين المشار إليهما وكان ذلك بوضع إمضاءات وأختام مزورة وبتغيير المحررات فى بعضها وحال تحرير بعضها الآخر المختص بوظيفته يجعله وقائع مزورة فى صورة وقائع صحيحة مع علمه بتزويرها بأن قام بإجراء تغيير بالزيادة فى بيان كميات مستلزمات الإنتاج المثبت أصلاً صرفها للزراع بالإستمارات رقم ١٢ زراعة ثم أثبت تلك البيانات المزورة بالإستمارات رقم ٩ مكرر جمعيات المرسلة لفرع بنك التسليف الزراعى والتعاونى بامبابه وأيضاً فى خانة المنصرف .

بدفتر المخازن وكذلك قام بوضع أختام وتوقيعات نسبها زوراً إلى بعض الزراع على الاستمارات رقم ٦ أ ورقم ٦ تسويق الخاصة بإثبات صرف أثمان القطن لهؤلاء الزراع ليثبت على خلاف الحقيقة أنهم تسلموا ما يخصهم من مبالغ وذلك لتغطية الاختلاس موضوع التهمة الأولى . ثالثاً : استعمل الإستمارات المزورة سلفة الذكر رقم ٩ مكرر جمعيات ورقم ٦ أ ورقم ٦ تسويق مع علمه بتزويرها بأن بعث بها إلى فرع بنك التسليف الزراعى والتعاونى بامبابه لحصم مستلزمات الإنتاج المثبت بالإستمارات الأولى صرفها على خلاف الحقيقة للزراع التى من رصيد عهده وإثبات صرفه للزراع على خلاف الواقع أثمان القطن متى صدرت بموجبها الإستمارات الثانية والثالثة. وطلبت إلى مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً لأقيد الوصف الوارد فى الأمر بالإحالة فقرر ذلك . ومحكمة جنايات أمن الدولة العليا بالجيزة قضت بحضورها عملاً بالمواد ١١٢ - ١٠٠ - ٢ - ١١٨ - ٢١٣ - ٢١٤ من قانون العقوبات والمادة



٢٩ من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بمعاقبته بالأشغال الشاقة لمدة ثلاث سنوات وعزله من وظيفته وبتغريمه مبلغ ٢٤٨٧٨,٥٧٦ ج والزامه برد مثل هذا المبلغ .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم اختلاس وتزوير في محررات رسمية واستعمالها قد شابه القصور في التسبب والفساد في الاستدلال وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك بأن المدافع عنه طلب سماع أقوال المزارعين الذين قيل إن توقيعاتهم مزورة وتنفيذ الحكم الصادر من المحكمة بهيئة أخرى بجلعة ٧ - ١ - ١٩٧٨ بإجراء المضاهاة على التوقيع المنسوب إليه بالتحقيق الإداري الذي عزي إليه الإعراف فيه وعلى الأوراق الأخرى التي نسب إليه تزويرها ، إلا أن المحكمة التفتت عن هذا الطلب وردت عليه برد غير سائق ، مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما جملة أنه نتيجة افحص ومراجعة عهدة الطاعن في الجمعيتين الزراعيتين اللتين يعمل بهما كتاباً وأمين مخازن وأمين خزينة في المدة من ١٥ - ٩ - ١٩٦٧ وحتى نهاية أكتوبر سنة ١٩٦٩ تبين للجنة المشكلة لهذا الغرض اختلاسه مبلغ ٢٤٨٧٨,٥٧٦ ج عبارة عن قنود وأسمده وتقاوى ومبيدات ومهمات مسلمة إليه بسبب وظيفته ، وفي سبيل التوصل إلى الاختلاس ارتكب تزويراً في أوراق رسمية بأن قام بإجراء تغيير بالزيادة في بيان كميات مستلزمات الإنتاج التي قام بصرفها للزراع ووضع أختام وتوقيعات نسبها زوراً إلى بعض الزراع بإثبات صرفه أثمان القطن لهم على خلاف الحقيقة واستعمل الإسمارات المزورة قسماً علمه بتزويرها بأن بعث بها إلى فرع بنك التسليف الزراعي والتعاوني لحصم مستلزمات الإنتاج من رصيد عهده وإثبات صرف الزراع أثمان القطن على خلاف

الحقیقه ، وبعد أن أورد الحكم الأدلة على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن مستمدة من أقوال رئيسه وأعضاء لجنة الجرد ومن تقرير مكتب خبراء وزارة العدل ، أشار إلى اعتراف الطاعن بالتحقيقات وإنكاره بالجلسة وأن الدفاع عنه قدم مذكرة بدفاعه ، وقد عرض الحكم للدفاع الطاعن وأطرحه بقوله «وحيث إن المحكمة تطمئن إلى تقرير الخبير وتأخذ به لصراحتة ووضوحه ولبنائه على أسس قانونية وحساية سليمة وأن الدليل قبل المتهم ثابت من اعترافه بالتحقيقات ومما جاء بتقرير الخبير الأمر الذي ترى معه المحكمة الأخذ بما جاء بنتيجته النهائية والالتفات عن طلبات المتهم بإعادة الأوراق لمكتب الخبير أو طلب مستندات أو سماع أقوال المزارعين أو إجراء مضاهاة لأنها من قبيل الدفاع الموضوعي لأن المتهم قد وقع إقرارا يعترف فيه بالعجز المنسوب إليه لما كان ذلك ، وكان الحكم قد صادر الطاعن في دفاعه المشار إليه بدعوى أنه اعترف بالتحقيقات وأنه وقع إقرارا يعترف فيه بالعجز مع أن الثابت من المقررات التي أمرت المحكمة بضمها تحقيقاً لوجه الطعن أن الطاعن لم يعترف بمحضر تحقيق النيابة وأنكر أنه سئل في التحقيق الإداري ، وطلب في المذكرة التي تقدم بها في جلسة المحاكمة مضاهاة التوقيع المنسوب إليه على محضر التحقيق الإداري المذكور مما كان يقتضي من المحكمة قبل أن تعول على الاعتراف الوارد في التحقيق الإداري أن تتحقق من صلوره من الطاعن وأنه يطابق الحقيقة ، كما أن الإقرار بالعجز لا يعد اعترافاً بالإخلال بالاختلاس . ولما كان القانون حين رسم الطريق الذي يتبعه المتهم في إعلان الشهود الذين يرى مصلحته في سماعهم أمام محكمة الجنايات لم يقصد بذلك إلى الإخلال بالأسس الجوهرية للمحاكمات الجنائية والتي تقوم على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة بجلسة المحاكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود سواء لأثبات التهمة أو لنفيها ما دام سماعهم ممكناً ثم تجمع بين ما تستخلصه من شهادتهم وبين عناصر الاستدلال الأخرى في الدعوى المطروحة على بساط البحث لتكون من هذا المجموع عقيدتها في الدعوى ، فقد كان يتعين إجابة الدفاع إلى طلبه سماع شهود الواقعة ولو لم يرد لهم ذكر في قائمة شهود الإثبات أو يقيم المتهم باعلانهم لأنهم لا يعتبرون

شهود نفى بمعنى الكلمة حتى يلتزم بإعلانهم ، ولأن المحكمة هي الملاذ الأخير الذي يتعين أن يتمسح لتحقيق الواقعة وتقصيها على الوجه الصحيح غير مقيدة في ذلك بتصرف النيابة العامة فيما تبنى في قائمة شهود الإثبات أو تسقطه من أسماء الشهود الذين عاينوا الواقعة في أو يمكن أن يكونوا عاينوها ولا انتفت الجدية في المحاكمة وإن غلق باب الدفاع في وجه طارقه بغير حق ، وهو ما تأباه العدالة أشد الإباء لما كان ذلك ركائز الواقعة التي طلب الطاعن سماع الشهود عنها متصلة بواقعة الدعوى ظاهرة تتعلق بموضوعها ، وكان سماعهم لازماً للفصل فيها ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإدانة الطاعن دون الاستجابة إلى طلب سماع المزارعين الذين نسب إليه تزوير توقيعاتهم يكون قد أدخل بحق الطاعن في الدفاع هذا فضلاً عن بقاء أنه لما كان طلب الطاعن إجراء المضاهاة يعد - في صورة الدعوى المطروحة - دفاعاً جوهرياً لتعلقه بتحقيق الدليل المقدم في الدعوى ويترتب عليه - لو صح - تغيير وجه الرأي فيها ، وإذا لم تقسطه المحكمة حقه وتعن بتحقيقه بلوغاً إلى غاية الأمر فيه ، واقتصرت في هذا الشأن على ما أوردته في حكمها لا طراح ذلك الدفاع من أسباب لا تؤدي إلى النتيجة التي ترتبت عليها ، فإن الحكم المطعون فيه يكون معيباً بالإخلال بحق الدفاع من هذه الناحية أيضاً بما يستوجب نقضه وإعادة بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ٢٣ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية  
النادة المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، نائب رئيس المحكمة ، محمد ممدوح سالم ، محمد  
رفيق البسطويسى وفتحى خليفة .

( ١٩٨ )

### الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٣ القضائية

- مستشار الإحالة « اصدار قراره • تسببيه » • امر بالأوجه لإقامة الدعوى
- اجراءات « اجراءات المحاكمة » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •
- محكمة النقض « سلطتها » • محكمة الجنايات •

إستلزام القانون . إشمال الأمر الصادر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضى  
التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة على الأسباب التى بنى عليها . عدم تطلبه ذلك عند  
اصدار مستشار الإحالة قراره بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بالأوجه لإقامة الدعوى فى  
الإستئناف المرفوع إليه عنه .

إنشاء مستشار الإحالة أسبابا لقراره مستقلة أو مكنت لأسباب الأمر المستأنف يوجب  
أن تنبىء من أنه أحاط بالدعوى من بصر وبصيرة . مخالفة ذلك . عيب . مثال .  
نقض الأمر المطعون فيه لثانى مرة . يوجب إحالة إلى محكمة الجنايات منقذة فى خرقه  
مشورة . أساس ذلك ؟

حيث إنه وإن كان البين من استقرار نصوص المواد ١٥٤ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ،  
٢٠٩ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، فى شأن إصدار قاضى التحقيق  
أو النيابة العامة للأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية وإستئناف هذا  
الأمر والفصل فيه ، ومقارنتها بالمادتين ١٧٣ ، ١٧٦ من ذات القانون  
الواردتين فى الفصل الثالث عشر الخاص بمستشار الإحالة ، قبل إلغائه  
بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٧٠ لسنة ١٩٨١ والمعمول به فى  
٤ من نوفمبر سنة ١٩٨١ ، أن القانون وإن استلزم أن يشتمل الأمر الصادر

بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية - سواء من قاضى التحقيق أم من النيابة العامة ، أم من مستشار الإحالة - على الأسباب التى بنى عليها ، فإنه لم يتطلب ذلك عند إصدار مستشار الإحالة قراره بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى الاستئناف المرفوع إليه عنه ، وبالتالي فلا تريب عليه إذا هو أيد الأمر المستأنف لأسبابه وأحال فى رده على ما استند إليه الطاعن فى استئنافه على ما أقيم عليه ذلك الأمر من أسباب ، بيد أنه إذا ما أنشأ لقراره أسبابا قائمة بذاتها أو مكمله لأسباب الأمر المستأنف ، فإنه يتعين أن تنبئ تلك الأسباب عن أنه قد أصدر قراره بعد أن أحاط بوقائع الدعوى عن بصر وبصيرة وألم بأدلتها سواء فيما أنشأه من أسباب أو أحال إليه مما أورده الأمر المستأنف . لما كان ما تقدم ، ولئن كان البين من أسباب الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية الذى أصدرته النيابة العامة ، والقرار الصادر من مستشار الإحالة بتأييده أن كليهما قد تضمن وقائع الدعوى بما يفيد اتهام المطعون ضده بارتكاب تزوير فى أوراق رسمية هى كشوف سوابق محلية نسب صدورها إلى شعبة البحث الجنائى بمديرية أمن القاهرة ، تتضمن وجود عدة سوابق للطاعن ، واستعمال المطعون ضده لصور طبق الأصل من هذه المحررات مع علمه بتزويرها ، بتقديمها كمستندات فى قضايا مرددة بينه وبين الطاعن ، قاصدا بذلك الإساءة إلى سمعته إلا أنهما وعلى ما تفصح عنه مدونتهما - لم يعرضا لغير واقعة تزوير كشف السوابق المنسوب إلى مديرية أمن القاهرة المؤرخ فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٩ واستعماله مع العلم بتزويره ، دون واقعى تزوير كشفى سوابق محلية آخرين واستعمالهما مع العلم بتزويرهما ، الأمر الذى ينبئ عن أن القرار المطعون فيه قد صدر بغير الإحاطة بوقائع الدعوى ، عن بصر وبصيرة ، ودون إلمام شامل بأدلتها ، مما يعيبه ويوجب نقضه وإعادة إلى محكمة جنايات القاهرة منعقدة فى غرفة مشورة ، عملا بنص المادة ١٦٧ من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديله بالقرار الجمهورى بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨١ ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن ، ولا يمنع من إعادة أن يكون الطعن لثانى

مرة ، لأن النص في المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أنه «إذا طعن مرة ثانية في الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى ، تحكم محكمة النقض في الموضوع ، وفي هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة في المحاكمة عن الجريمة التي وقعت» إنما ورد على خلاف الأصل المقرر في التشريع المصري من أن محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاضي العادية تنظر في موضوع الدعوى من جديد ، إذ الطعن بالنقض يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه لتمكين القانون وإجراء أحكامه ، والعمل على توحيد القضاء مراعاة للمصلحة العامة ، فوجب أن يؤخذ في تفسير النص المذكور بالتضييق فلا يجوز القياس ولا التوسع في تفسيره ليشمل ما عدا الأحكام ، من قرارات وأوامر سلطات التحقيق والإحالة لاختلاف الطبيعة القانونية لهذه عن تلك .

## الوقائع

تتحصل واقعة الطعن في أن الطاعن تقدم بشكوى إلى النيابة العامة نسب فيها إلى المطعون ضده أنه ارتكب تزويرا في محركات رسمية هي كشف سوابق محلية منسوبة إلى شعبة البحث الجنائي بمديرية أمن القاهرة ثبت أن للطاعن عدة سوابق وقدم بعض من هذه الكشوف كمستندات في قضايا مرفوعة بينهما وذلك بقصد الإساءة إليه وقد قيدت الشكوى برقم ٥٨٧٩ لسنة ١٩٧٤ إداري عابدين . وادعى الطاعن مدنيا قبل المطعون ضده بمبلغ واحد وخمسين جنيها على سبيل التعويض المؤقت . وبعد أن باشرت النيابة العامة التحقيق أمرت بحفظ الشكوى إداريا بتاريخ ٢١ من نوفمبر سنة ١٩٧٤ . وبتاريخ ٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٥ طعن المدعى بالحقوق المدنية (الطاعن) في هذا الأمر أمام مستشار الإحالة الذي أمر في ٢ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ بعدم قبول التظلم شكلا للتقرير به بعد الميعاد .



فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا الأمر بطريق النقض وقيد الطعن بمجلول هذه المحكمة برقم ١٦٧ لسنة ٤٧ قضائية . وقضى فيه بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٧٨ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الأمر المطعون فيه وإحالة القضية إلى مستشار الإحالة بمحكمة القاهرة الابتدائية لنظر التظلم من جديد على هذا الأساس والزام المطعون ضده المصاريف . وبتاريخ ٤ من مارس سنة ١٩٨١ قرر مستشار الإحالة بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد قرار النيابة العامة . بحفظ الشكوى برقم ٥٨٧٤ لسنة ١٩٧٤ إدارى عابدين وإلزام الطاعن المصاريف وعشرين جنياً مقابل أتعاب المحاماه .

فطعن المدعى بالحقوق المدنية في هذا القرار بطريق النقض للمرة الثانية .... الخ.

## المحكمة

من حيث إن مما ينعاه الطاعن ( المدعى بالحقوق المدنية ) على القرار المطعون فيه ، أنه إذ أيد الأمر الصادر من النيابة العامة ، بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية في جنائية ، قد شابه القصور في التسبيب ، ذلك بأنه اقتصر على تهمة تزوير كشف السوابق المؤرخ في ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٩ ، المنسوب صدوره إلى مديرية أمن القاهرة واستعماله مع العلم بتزويره ، ولم يعرض في أسبابه لكشفين آخرين اصطنعهما المطعون ضده بسوابق نسبها على غير الحقيقة إلى الطاعن ، مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه وإن كان البين من استقراء نصوص المواد ١٥٤ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، في شأن إصدار قاضي التحقيق أو النيابة العامة للأمر بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية وإستئناف هذا الأمر والفصل فيه ، ومقارنتها بالمادتين ١٧٣ ، ١٧٦ من ذات القانون الواردتين في الفصل الثالث عشر الخاص بمسئشار الإحالة ، قبل الغائه

بقرار رئيس الجمهورية بالقانون ١٧٠ لسنة ١٩٨١ والمعمول به في ٤ من نوفمبر سنة ١٩٨١ ، أن القانون وإن استلزم أن يشتمل الأمر الصادر بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية — سواء من قاضى التحقيق أم من النيابة العامة أم من مستشار الإحالة — على الأسباب التى بنى عليها ، فانه لم يتطلب ذلك عند إصدار مستشار الإحالة قراره بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بالألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى الإستئناف المرفوع إليه عنه ، و بالتالى فلا تريب عليه إذ هو أيد الأمر المستأنف لأسبابه وأحال فى رده على ما استند إليه الطاعن فى استئنافه على ما أقيم عليه ذلك الأمر من أسباب يبد أنه إذا ما أنشأ لقراره أسبابا قائمة بذاتها أو مكملة لأسباب الأمر المستأنف ، فإنه يتعين أن تنبىء تلك الأسباب عن أنه قد أصدر قراره بعد أن أحاط بوقائع الدعوى عن بصر وبصيرة وألم بأدلتها سواء فيما أنشأه من أسباب أو أحال إليه مما أورده الأمر المستأنف : لما كان ما تقدم ، ولئن كان البين من أسباب الأمر بعدم وجود وجه لإقامة الدعوى الجنائية الذى أصدرته النيابة العامة ، والقرار الصادر من مستشار الإحالة بتأييده ، أن كليهما قد تضمن وقائع الدعوى بما يفيد اتهام المطعون ضده بارتكاب تزوير فى أوراق رسمية هى كشف سوابق محلية نسب صلورها إلى شعبة البحث الجنائى بمديرية أمن القاهرة تتضمن وجود علة سوابق للطاعن ، واستعمال المطعون ضده لصور طبق الأصل من هذه المحررات مع علمه بتزويرها ، بتقديمها كمستندات فى قضايا مرددة بينه وبين الطاعن ، قاصدا بذلك الإساءة إلى سمعته إلا أنهما — وعلى ما تفصح عنه ملوناتها — لم يعرضا لغبر واقعة تزوير كشف السوابق المنسوب إلى مديرية أمن القاهرة المؤرخ فى ٢٣ من يناير سنة ١٩٦٩ واستعماله مع العلم بتزويره ، دون واقعى تزوير كشف سوابق محلية آخرى واستعمالها مع العلم بتزويرها ، الأمر الذى ينبىء عن أن القرار المطعون فيه قد صدر بغير الإحاطة بوقائع الدعوى ، عن بصر وبصيرة ، ودون إلمام شامل بأدلتها ، مما يعيبه ويوجب نقضه والإعادة إلى محكمة جنايات القاهرة منعقدة فى غرفة مشورة عملا بنص المادة ١٦٧ من قانون الإجراءات بعد تعديله بالقرار الجمهورى

بالقانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٨١ ، وذلك دون حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن ، ولا يمنع من الإعادة أن يكون الطعن لثانى مرة ، لأن النص فى المادة ٤٥ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ على أنه إذ طعن مرة ثانية فى الحكم الصادر من المحكمة المحالة إليها الدعوى ، تحكم محكمة النقض فى الموضوع ، وفى هذه الحالة تتبع الإجراءات المقررة فى المحاكمة عن الجريمة التى وقعت أنما ورد على خلاف الأصل المقرر فى التشريع المصرى من أن محكمة النقض ليست درجة من درجات التقاضى العادية تنظر فى موضوع الدعوى من جديد ، إذ الطعن بالنقض يقصد منه العصمة من مخالفة القانون أو الخطأ فى تطبيقه لتمكين القانون وإجراء أحكامه ، والعمل على توحيد القضاء مراعاة للمصلحة العامة ، فوجب أن يؤخذ فى تفسير النص المذكور بالتضييق فلا يجوز القياس عليه ولا التوسع فى تفسيره ليشمل ما عدا الأحكام ، من قرارات وأوامر التحقيق والإحالة لاختلاف الطبيعة القانونية لهذه عن تلك .



## جلسة ٢٤ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
راغب عبد الظاهر ، أحمد أبو زيد ، محمد زايد وصالح البرجي

( ١٩٩ )

### الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٣ القضائية

(١) نقض ((نطاق الطعن)) ((أسباب الطعن • مالا يقبل منها)) • استئناف  
• ميعاده • نظام عام •

ميعاد الاستئناف من النظام العام . إثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه :  
أن يكون مستندا إلى وقائع أثبتتها الحكم وألا تقتضى تحقيقاً موضوعياً .

(٢) دعوى مدنية • مسئولية مدنية • استئناف (( نظره والحكم فيه )) •  
نقض • أسباب الطعن • مالا يقبل منها •

حق المسئول عن الحقوق المدنية في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية . استقلاله  
عن حق النيابة والمتم في الاستئناف . تقيده بالنصاب فحسب .

طرح الدعوى المدنية . وحدها حل المحكمة الاستئنافية . حقها في بحث أركان الجريمة  
وثبوتها في حق المتهم

١ - من المقرر أن ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام  
من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة  
أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى  
وقائع أثبتتها الحكم وألا تقتضى تحقيقاً موضوعياً .

٢ - المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمسئول عن الحقوق  
المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية  
إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذى يحكم فيه القاضى  
الجزئى نهائياً وحقه في ذلك قائم ومستقل عن حق النيابة العامة وعن حق

المتهم لا يقيد إلا بالتصايب ، وطرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الإستئنافية باستئناف الطاعن المستول عن الحقوق المدنية — لو كان مقبولا شكلا — لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم وتقدير التعويض عن الضرر المترتب على ذلك .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة . . . . . بأنه : ١ — تسبب خطأ في موت . . . . . و . . . . . و كان ذلك ناشئا عن إهماله وعدم احترازه وعدم مراعاته للقوانين والقرارات واللوائح بأن قاد سيارة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر فصدم الحنبي عليهم وأحدث بهم الإصابات الموصوفة بالتقارير الطبية والتي أودت بحياتهم .

٢ — وهو قائد مركبة لم يلزم الجانب الأيمن من الطريق المعد للسير في الاتجاهين ٣ — قاد مركبة آلية بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وطلب عقابه بالمادة ٢٣٨ / ٣ من قانون العقوبات والمواد ١، ٢، ٣، ٤، ٤٤، ٧٤ / ١٠، ٧٧، ٧٩ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ والمادتين ٢، ١١٦ من اللائحة التنفيذية .

و ادعى كل من . . . عن نفسه وبصفته وليا طبيعيا على أولاد ابنة القصر مدنيا قبل المتهم والمستول عن الحقوق المدنية وشركة التأمين الأهلية المضربة بالتضامن بمبلغ مئتين ألف جنيه . ومحكمة جنح ممالط قضت غيابيا عملا بمواد الاتهام . أولا : في الدعوى الجنائية — بحبس المتهم ثلاثة سنوات مع الشغل وكفالة خمسين جنيا لإيقاف التنفيذ . ثانيا : في الدعوى المدنية — بإلزام المتهم والمستول عن الحقوق المدنية

... .. وشركة التأمين الأهلية المصرية بأن يدفعوا للمدعين بالحق المدني بالتضامن مبلغ عشرين ألف جنيه على سبيل التعويض الشامل .  
فعارضت شركة التأمين الأهلية المصرية وقضى في معارضتها بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأيد الحكم المعارض فيه . فاستأنفت شركة التأمين الأهلية المصرية وقيد إستئنافها برقم ٨٨١٠ لسنة ١٩٨٠ .  
ومحكمة المنيا الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت حضوريا بعدم قبول الإستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد .

فطن الأستاذ - ..... المحامي عن رئيس مجلس إدارة شركة التأمين الأهلية المصرية بصفته في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## الحكمة

حيث إن الطاعن - المسئول عن الحقوق المدنية - ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ قضى بعدم قبول الإستئناف شكلا للتقرير به بعد الميعاد قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك بأن المحكمة الإستئنافية لم تحسب ميعاد مسافة مضافا إلى ميعاد الإستئناف بين مقر الشركة التي يمثلها الطاعن ومحكمة مهالوط الجزئية عملا بالمادة ١٦ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، كما فصلت في شكل الإستئناف في حين أنه كان يتعين عليها أن توقف الفصل في إستئناف الطاعن لعدم استنفاد المهتم طريق الطعن بالمعارضة في الحكم الابتدائي الغيابي الصادر بإدائته وإلزامه بالتعويض مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الإطلاع على الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية قبل المهتم لمحاكمته عن جرائم القتل الخطأ وعدم التزام الجانب الأيمن من الطريق وقيادة مركبة بحالة تعرض حياة الأشخاص والأموال للخطر ، وادعى المطعون ضدهم مدنياً قبل المهتم والمسئولين عن الحقوق المدنية وشركة التأمين الأهلية التي يمثلها الطاعن طالبين لإلزامهم متضامنين بتعويض قدره ستون



ألف جنيه . ومحكمة أول درجة قضت غريباً بتعاقبة المتهم بالحبس لمدة لمدة ثلاث سنوات وكفالة ٥٠ ج لوقف التنفيذ وإلزامه والمسئولين عن الحقوق المدنية وشركة التأمين الأهلية متضامين بأن يدفعوا للمدعين بالحقوق المدنية عشرين ألف جنيه . فعارضت شركة التأمين في هذا الحكم وقضى بتاريخ ٢١ - ٦ - ١٩٨٠ برفض معارضتها . فاستأنفت هذا الحكم بتاريخ ٥ - ٧ - ١٩٨٠ وقضت محكمة ثاني درجة بحضورياً بعدم قبول الاستئناف شكلاً للتقرير به بعد الميعاد. لما كان ذلك وكان من المقرر أن ميعاد الاستئناف - ككل مواعيد الطعن في الأحكام - من النظام العام ويجوز التمسك به في أية حالة كانت عليها الدعوى إلا أن إثارة أي دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض مشروط بأن يكون مستنداً إلى وقائع أثبتتها الحكم وألا تقتضي تحقيقاً موضوعياً ، وإذ خلا الحكم ومحضر الجلسة من أي دفاع للطاعن يبرر به تأخره في التقرير بالاستئناف في الموعد المقرر قانوناً على الرغم من حضوره بالجلسة ، وكان ما يثيره الطاعن من أنه كان يتعين إضافة ميعاد مسافة إلى ميعاد الاستئناف تقتضي تحقيقاً موضوعياً تنحصر عنه وظيفة محكمة النقض فإن ما يثيره في هذا الشأن لا يكون مقبولاً. لما كان ذلك ، وكانت المادة ٤٠٣ من قانون الإجراءات الجنائية تجيز للمستول عن الحقوق المدنية استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية فيما يختص بالحقوق المدنية إذا كانت التعويضات المطلوبة تزيد عن النصاب الذي يحكم فيه القاضي الجزئي نهائياً وحقه في ذلك قائم ومستقل عن حق النيابة العامة وعن حق المتهم لا يقبله إلا النصاب ، وطرح الدعوى المدنية وحدها أمام المحكمة الاستئنافية باستئناف الطاعن المستول عن الحقوق المدنية - لو كان مقبولاً شكلاً - لا يمنع هذه المحكمة من أن تعرض لبحث عناصر الجريمة من حيث توافر أركانها وثبوت الفعل المكون لها في حق المتهم وتقدير التعويض عن الضرر المترتب على ذلك ومن ثم فإنه لا محل لما ذهب إليه الطاعن في وجه طعنه من أنه كان يتعين على المحكمة الاستئنافية أن توقف الفصل في استئنافه لعدم

إستنفاد المتهم طريق الطعن بالمعارضة إذ أن ذلك محله أن يكون الإستئناف مرفوعاً من النيابة العامة وليس من المستول عن الحقوق المدنية . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة عملاً بنص المادة ٣٦ من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وإلزام الطاعن المصاريف المدنية .

## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، الدكتور / كمال أنور ومحمد عباس مهران .

( ٢٠٠ )

### الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٥٣ القضائية

معارضة « الحكم فيها » • طعن • نقض •

قاعدة عدم جواز أن يضار المعارض بالمعارضة المرفوعة منه . ذات حكم عام ينطبق  
في جميع الأحوال مهما شاب الحكم الغيابي من أخطاء .  
قاعدة وجوب عدم تسوية مركز الطاعن . انطباقها على طرق الطعن كافة .

الأصل وفقاً للمادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز  
بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وكانت قاعدة  
وجوب عدم تسوية مركز الطاعن هي قاعدة قانونية عامة تنطبق على طرق  
الطعن جميعها عادية كانت أو غير عادية وهي قاعدة إجرائية أصولية تعلق  
على كل اعتبار وواجبة التطبيق في جميع الأحوال ، لما كان ذلك ،  
وكان الحكم بعدم الاختصاص وإن حاز حجية الأمر المقضي وصار نهائياً  
في شأن اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى إلا أنه ما كان يسوغ للمحكمة  
الأخيرة - وقد اتجهت إلى إدانة المتهم ( الطاعن ) - أن تقضى عليه بما يجاوز  
حد الغرامة المحكوم بها عليه غيابياً إذ أنه إنما عارض في هذا الحكم لتحسين  
مركزه فلا يجوز أن ينقلب تظلمه وبالا عليه - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم  
المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بحبس الطاعن يكون قد أخطأ في  
تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه والقضاء بالعقوبة التي قضى بها الحكم  
الإبتدائي الغيابي من تغريم المتهم ( الطاعن ) عشرة جنهات :



## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : ضرب ... .. فأحدث إصابته الموصوفة بالتقرير الطبي الشرعى والتي نشأ عنها عاهة مستديمة يستحيل برؤها هى فقد بأبعاد ۷ X ۳ سم من عظم القبوة على الجانب الأيسر مما حرم المخ من جزء من حمايته الطبيعية ويعرض المحنى عليه للمضاعفات الخطيرة مستقبلا وتقدر نسبة العجز الناشئ بنحو ۲۵٪ . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الوارد بأمر الإحالة . فقرر ذلك . وادعى المحنى عليه مدنيا قبل المتهم بمبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحضورها عملاً بالمادتين ۱۷، ۲۴۰ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ثلاثة أشهر وإلزامه بأن يدفع للمدعى بالحق المدنى مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

فطن المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض ... الخ

## المحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة إحداث عاهة مستديمة قد شابه الخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك بأن النيابة العامة قدمت الطاعن للمحاكمة أمام محكمة الجنح بتهمة إحداث إصابة المحنى عليه وقضت المحكمة غيابيا بتفريمه عشرة جنهات ولما عارض فى هذا الحكم قضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى فقدمته النيابة العامة إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بتهمة إحداث ذات الإصابة بالمحنى عليه والتي نشأت عنها عاهة مستديمة ، فإن هذه المحكمة الأنحيرة إذ قضت بحكمها المطعون فيه بحبس الطاعن نكون قد أنحلت بقاعدة عدم جواز أضرار الطاعن بطعنه ، مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من مطالعة مفردات الدعوى المضمومة أن النيابة العامة قدمت الطاعن للمحاكمة أمام محكمة الجنح بتهمة الضرب المعاقب عليه بمقتضى المادة ٢٤٢ / ١ عقوبات . وقضت محكمة أول درجة غيابيا بتغريمه عشرة جنهات ، فطعن المعارض في هذا الحكم ، فقضت المحكمة بعدم اختصاصها بنظر الدعوى ، ولم يستأنف المتهم هذا الحكم كما لم تستأنف النيابة العامة أيا من الحكمين وقدمت المتهم لمستشار الإحالة فأحال الدعوى إلى محكمة الجنايات التي قضت بحكمها المطعون فيه .

وحيث إنه لما كان الأصل وفقاً للمادة ٤٠١ من قانون الإجراءات الجنائية أنه لا يجوز بأية حال أن يضار المعارض بناء على المعارضة المرفوعة منه ، وكانت قاعدة وجوب عدم تسوية مركز الطاعن هي قاعدة قانونية عامة تنطبق على طرق الطعن جميعها عادية كانت أو غير عادية وهي قاعدة إجرائية أصولية تعلق على كل اعتبار وواجبة التطبيق في جميع الأحوال . لما كان ذلك ، وكان الحكم بعدم الاختصاص وإن حاز حجية الأمر المقضى وصار نهائيا في شأن اختصاص محكمة الجنايات بنظر الدعوى إلا أنه ما كان يسرع للمحكمة الأخيرة - وقد اتجهت إلى إدانة المتهم ( الطاعن ) - أن تقضى عليه بما يجاوز حد الغرامة المحكوم بها عليه غيابيا إذ أنه إنما عارض في هذا الحكم لتحسين مركزه فلا يجوز أن ينقلب تظلمه وبالا عليه - لما كان ما تقدم ، فإن الحكم المطعون فيه إذ خالف هذا النظر وقضى بحبس الطاعن يكون قد أخطأ في تطبيق القانون بما يوجب تصحيحه والقضاء بالعقوبة التي قضى بها الحكم الابتدائي الغيابي من تغريم المتهم ( الطاعن ) عشرة جنهات .

## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المحترمين :  
جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، الدكتور / كمال ألور وصالح خاطر .

( ٢٠١ )

### الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٣ القضائية

وصف التهمة • إجراءات « إجراءات المحاكمة » • دفاع « الإخلال بحق  
الدفاع • ما يوفره » •

تزوير في محرر رسمي • تزوير في محرر لأحد المنشآت التي تساهم الدولة  
من مالها بنصيب •

تغيير المحكمة التهمة من تزوير في محرر رسمي إلى تزوير في محرر لأحد المنشآت التي تساهم  
الدولة من مالها بنصيب . تعديل في التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير في وصفها . عدم جواز إجراءاته  
إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى مع تلفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . إخلال بحق الدفاع .  
أساس ذلك . ٢

لما كانت الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه ارتكب  
جريمة تزوير في محرر رسمي هو محضر المحجز الإداري المؤرخ ١٨-٣-١٩٧٩  
وانتهى إلى إدانة الطاعن بجريمة التزوير في محرر لأحد المنشآت التي تساهم  
الدولة في مالها بنصيب - لما كان ذلك ، وكان البين من مطالعة محضر جلسة  
المحاكمة أن المحكمة لم توجه التهمة الأخسيرة للطاعن ولم تلفت نظر المدافع  
عنه للمرافعة . على هذا الأساس ، وكان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة  
من تزوير في محرر رسمي إلى تزوير في محرر لأحد المنشآت التي تساهم الدولة  
في مالها لا يعتبر مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة للطاعن في أمر الإحالة  
مما تملك محكمة الجنايات إجراءاته في حكمها بغير تعديل في التهمة عملاً بنص  
المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - وإنما هو تعديل في التهمة نفسها  
لا تملك المحكمة إجراءاته إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى - لأنه ينطوي  
على إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكن موجودة في أمر الإحالة وهي  
الواقعة المكولة لجريمة التزوير في محرر لأحد المنشآت التي تساهم الدولة  
في مالها بنصيب ، والتي قد يثير الطاعن جدلاً في شأنها . لما كان ما تقدم ،



وكان علم لفت نظر الدفاع إلى ما أجرته المحكمة من تعديل يعتبر إخلالا بحق الدفاع ، وكان القانون لا يحول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى - دون أن تلتفت نظر الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنياً على إجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

أثمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة مركز ديرب نجم محافظة الشرقية : بصفته موظفاً عمومياً « مندوب حجز بالبنك العقاري بالقازيق » ارتكب أثناء تأديته لوظيفته تزوير في محرر رسمي هو محضر الحجز الإداري المؤرخ ١٨ من مارس سنة ١٩٧٩ بجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت على غير الحقيقة بمحضر الحجز أنه موقع ضد ..... وعينه حارساً على المحجوزات وأنه امتنع عن التوقيع . وطلبت من مستشار الإحالة إحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الوارد بأمر الإحالة . فقرر ذلك وادعى ..... مدنياً قبل المتهم بمبلغ مائة جنياً على سبيل التعويض المؤقت . ومحكمة جنايات الزقازيق قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢١٤ / ١ ، ٢ من قانون العقوبات مع تطبيق المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة ستة أشهر وإلزامه بأن يؤدي للمدعى بالحق المدني مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت .

فطعن الأستاذ ..... المحامي نيابة عن الطاعن في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

## المحكمة

من حيث إن مما ينهه الطاعن على الحكم المطعون فيه إخلاله بحق الدفاع ، ذلك بأن المحكمة عدلت التهمة من جنابة تزوير في محرر رسمي إلى

جناية تزوير في محرر لأحد المنشآت التي تساهم الدولة في مالها بنصيب - دون لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل ليرافع على أساسه في التهمة الجديدة - مما يعيب الحكم بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الدعوى الجنائية أقيمت على الطاعن بوصف أنه ارتكب جريمة تزوير في محرر رسمي هو محضر المحبز الإداري المؤرخ ١٨-٣-١٩٧٩ وانتهى إلى إدانة الطاعن بجريمة التزوير في محرر لأحد المنشآت التي تساهم الدولة في مالها بنصيب - لما كان ذلك ، وكان البين من مطامعة محضر جلسة المحاكمة أن المحكمة لم توجه التهمة الأنجيرة للطاعن ولم تلفت نظر المدافع عنه للمرافعة على هذا الأساس ، وكان التغيير الذي أجرته المحكمة في التهمة من تزوير في محرر رسمي إلى تزوير في محرر لأحد المنشآت التي تساهم الدولة في مالها لا يعتبر مجرد تغيير في وصف الأفعال المسندة للطاعن في أمر الإحالة مما تملك محكمة الجنايات إجرائه في حكمها بغير تعديل في التهمة عملاً بنص المادة ٣٠٨ من قانون الإجراءات الجنائية - وإنما هو تعديل في التهمة نفسها لا تملك المحكمة إجرائه إلا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى - لأنه ينطوي على إسناد واقعة جديدة إلى الطاعن لم تكون موجودة في أمر الإحالة وهي الواقعة المكونة لجريمة التزوير في محرر لأحد المنشآت التي تساهم الدولة في مالها بنصيب ، والتي قد يشير الطاعن جدلاً في شأنها . لما كان ما تقدم ، وكان عدم لفت نظر الدفاع إلى ما أجرته المحكمة من تعديل يعتبر إخلالاً بحق الدفاع ، وكان القانون لا ينحول المحكمة أن تعاقب المتهم على أساس واقعة شملتها التحقيقات - لم تكن مرفوعة بها الدعوى - دون أن تلفت نظر الدفاع عنه إلى ذلك ، فإن الحكم المطعون فيه يكون مبنياً على إجراء باطل مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة ، دون حاجة إلى بحث سائر أوجه الطعن .

## جلسة ٢٧ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / أمين أمين عليوه نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة المستشارين:  
جمال الدين منصور ، صفوت مؤمن ، الدكتور / كمال أنور وصالح خاطر .

( ٢٠٢ )

### الظعن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٥٣ القضائية

اشتباه • تشرد • جريمة « اوكانها » • البسات « بوجه عام » • حكم  
« تسببيه • تسبيب معيب » •

— ماهية الاشتباه في حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن المشردين  
والمشتبه فيهم ؟ .

الإشهار والسوابق . قسيان في إبراز حالة الاشتباه .

السوابق . تكشف عن الاتجاه الخطر . لا تتشبه .

جواز الاعتماد على الاتهامات المتكررة . لإثبات حالة الاشتباه . متى كانت قرية البون  
نسيا . وتكشف عن عطوبة المتهم .

قضاء الحكم بالبراءة في جريمة الاشتباه . لعدم وجود سوابق . دون أن يناقش باقي عناصر  
الاتهام . تصور في البيان .

لما كانت المادة الخامسة من المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥  
في شأن المشردين والمشتبه فيهم إذ عدت مشتبه فيها من حكم عليه أكثر  
من مرة في إحدى الجرائم الواردة بها ومنها جرائم الاعتداء على المال —  
إذ اشتهر عنه لأسباب مقبولة بأنه اعتاد ارتكاب هذه الجرائم فقد دلت  
بذلك على أن الاشتباه حالة تقوم في نفس الخطورة قابلة للإجرام ، وهذا  
الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس به من الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط  
الجانبي إلى الوجود وإنما افترض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في  
شخص المنتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه ، كما دلت على أن الاشهار —  
والسوابق — قسيان في إبراز هذه الحالة الواحدة متعادلان في إثباتات



وجودها وأن السوابق لا تنشئ بدياتها الاتجساة الخطر الذي هو مبنى الاشتباه، وإنما تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالاشتهار، ومن ثم جاز الاعتماد على الاتهامات المتكررة التي توجه إلى المتهم ولو لم تصدر بشأنها أحكام ضده. متى كانت قريية البون نسياً — وكانت من الجسامة أو الخطورة بما يكفي لإقناع القاضي بأن صاحبها خطر يجب التحرز منه، لما كان ذلك و كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن إستناداً إلى ما تضمنه محضر الضبط من أنه سبق اتهامه وإدانته وأنه لازال يزاوّل نشاطه الإجرامى، وليس له وسيلة للتعيش دون أن يفصح الحكم عن نوع الاتهامات التي وجهت إلى الطاعن والتي تضمنها محضر الضبط أو يبحث وقائع تلك الاتهامات ليتبين مدى الجسدية فيها وأثرها في توافر حالة الإشتباه القائمة على الاشتهار فضلاً عن إغفاله بيان المستندات التي قدمها الطاعن للتدليل على حسن سلوكه أو الرد عليها مكثفياً بالإشارة إلى تقديمها مما يصعب القصور والإخلال بحق الدفاع. لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة.

## الوقائع

أهمت النيابة العامة الطاعن بأنه بدائرة قسم العطارين محافظة الاسكندرية: عد مشتبهاً فيه إذ سبق الحكم عليه أكثر من مرة لإرتكابه جرائم الاعتداء على المال « السرقة ». وطلبت عقابه بمواد المرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١١٠ لسنة ١٩٨٠. ومحكمة جرائم الإشتباه بالإسكندرية قضت حضورياً عملاً بمواد الإتهام بإيداع المتهم — الطاعن — إحدى مؤسسات العمل لمدة سنة مع النفاذ. فاستأنف المحكوم عليه. ومحكمة الاسكندرية الابتدائية ( هيئة إستئنافية ) قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفق الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى وضع المتهم

تحت مراقبة الشرطة لمدة ستة أشهر والنفاذ في المكان الذي يحدده وزير الداخلية .

قطعت المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض .

### الحكمة

حيث إن ممسا ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه إنه إذ دانه بجريمة الاشتباه قد شابه القصور في التسيب والإنحلال بحق الدفاع ذلك بأنه لم يعرض ممسا تمسك به الطاعن من أنه لم يصدر ضده حكم بالإدانة وأنه يعمل موظفا بالشركة المصرية للملاحة البحرية وأنه حسن السير والسلوك أو يرد على ما قدمه من مستندات مثبتة لذلك .... الخ

وحيث إن المادة الخامسة من الرسوم بقانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن المشردين والمشتبه فيهم إذ عدت مشتبه فيهم من حكم عليه أكثر من مرة في إحدى الجرائم الواردة بها ومنها جرائم الاعتداء على المال - إذا اشتهر عنه لأسباب مقبولة بأنه إعتاد ارتكاب هذه الجرائم فقد دلت بذلك على أن الاشتباه حالة تقوم في نفس خطرة قابلة للإجرام ، وهذا الوصف بطبيعته ليس فعلا يحس به من الخارج ولا واقعة مادية يدفعها نشاط الجاني إلى الوجود وإنما افترض الشارع بهذا الوصف كون الخطر في شخص المتصف به ورتب عليه محاسبته وعقابه ، كما دلت على أن الاشتباه - والسوابق قسيمان في إبراز هذه الحالة الواحدة متعادلان في إثبات وجودها وأن السوابق لا تنشأ بذاتها الاتهام الخطر الذي هو بني الاشتباه ، وإنما تكشف عن وجوده وتدل عليه أسوة بالاشتهار . ومن ثم جاز الاعتماد على الاتهامات

المتكررة التي توجه إلى المهتم ولو لم تصدر بشأنها أحكام ضده - متى كانت قريبة البون نفسيا - وكانت من الجسامة أو الخطورة بما يكفي لإقناع القاضي بأن صاحبها خطر يجب التحرز منه ، لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن إستنادا إلى ما تضمنه محضر الضبط من أنه سبق إتهامه وإدانته وأنه لا زال يزاول نشاطه الإجرامي ، وليس له وسيلة للتعيش دون أن يفصح الحكم عن نوع الاتهامات التي وجهت إلى الطاعن والتي تضمنها محضر الضبط أو يبحث وقائع تلك الاتهامات ليقين مدى الجسدية فيها وأثرها في توافر حالة الاشتباه القائمة على الاشتهار فضلا عن إغفاله بيان المستندات التي قدمها الطاعن للتدليل على حسن سلوكه أو الرد عليها مكثفياً بالإشارة إلى تقديمها مما يصح بهيب القصور والإخلال بحق الدفاع . لما كان ما تقدم فإنه يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بغير حاجة لبحث باقي أوجه الطعن .



## جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة ومضوية السادة  
المستشارين : قيس الرأى عطية ، محمد أحمد حننى ، أحمد محمود هيكمل نواب رئيس المحكمة  
ومحمد عبد المنعم البنا .

( ٢٠٣ )

### الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٥٣ القضائية

رشوة « الوساطة فيها » • جريمة « أركانها » • قصد جنائى • قانون  
« تفسيره » . دفاع « الاخلال بحق الدفاع • ما يوفره » •

جريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانياً عقوبات. الغرض منها. تجريم الأفعال التى لا تتجاوز عرض  
أو قبول الوساطة فى رشوة . ولا تبلغ حد الإشتراك أو الشروع فيها . ولا يؤثّمها نص آخر .  
ما يلزم لقيام تلك الجريمة . إثبات الجانى فعله فى المهد الأول للرشوة وهو علم بوجود  
حقيق لموظف عام أو من فى حكمه وبوجود عمل حقيق أو مزعوم : أو مبنى على اعتقاد خاطئ  
لهذا الموظف يراد منه أدائه أو الإمتناع عنه . وبوجود حقيق لصاحب حاجة لهذا العمل . وأن  
تتبع إرادة الجانى فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إثبات فعل عرض الرشوة أو قبول  
الوساطة فيها .

علم جواز القياس أو التوسع فى تفسير القانون العقابى .

دفاع الطاعنين فى جريمة الوساطة فى رشوة بعد انصراف فصلهما إلى الإتصال بالطرف  
الأخر المزمع إرشائه . جوهرى . الإلتفات عنه . قصور .

لما كان المشرع قد تغيا من الجريمة المنصوص عليها فى المادة ١٠٩ مكرراً  
ثانياً - المطبقة فى الدعوى - تجريم الأفعال التى لا تتجاوز عرض أو قبول  
الوساطة فى رشوة وإلى لا تبلغ حد الإشتراك فى رشوة أو فى شروع فيها  
وإلى لا يؤثّمها نص آخر ، وذلك للقضاء على سياسة الرشوة ودعاتها ،  
إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة بقوله  
« كل من عرض أو قبل الوساطة فى رشوة ، فإنه لا قيام لهذه الجريمة

المستحدثة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما كان في جريمة من جرائم الرشوة التي إنتظمها وحسده عناصرها ومقوماتها الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص بالرشوة ، ما دام أن مدلول النص هو الإحالة بالضرورة - في بيان المقصود بالرشوة وفي تحسيد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أى جريمة منها - إلى أحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من هذا القانون . لما كان ذلك ، فقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتي الجاني فعله في المهد الأول للرشوة وهو علم بوجود حقيقى لموظف عام أو من في حكمه ، وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل ويلزم فوق ذلك أن تكون إرادة الجاني - على هذا الأساس - قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها ، ذلك بأنه لو أراد الشارع من التأثيم في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم ، لعمد إلى الإفصاح عن ذلك في صراحة ، على غرار سنته في المادة ١٠٤ مكرراً من تأثيمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته ، وليس يجاوز القياس أو التوسع في التفسير ، لأنه في مجال التأثيم محظور ، لما كان ذلك ، وكان الدفاع المبدى من الطاعنين والمؤسسين على أن قصدهما لم ينصرف البتة إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع إرشائه في شأنه لو صح أن يؤدي إلى انتفاء القصد الجنائى للجريمة . وكان الحكم المطعون فيه لم يقسط هذا الدفاع الجوهري حقه في البحث فإنه يكون مشوباً بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار إثباتها في الحكم ، مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة .

## الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية رقم ٩٧٥ لسنة ١٩٨٢ كرموز بأنهما عرضا الوساطة في رشوة موظفين عموميين للإحلال بواجبات

وظائفهم ولم يتعد عملهما عرض الوساطة في الرشوة وذلك بأن طلبا من ..... مبلغ أربعين جنيها لتقديمه على سبيل الرشوة للمختصين. : مقابل تغيير نتيجة التحليل حالة كونهما موظفين عموميين وأحيل المتهمان إلى محكمة أمن الدولة العليا لحاكمتهما بالمواد ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ مكررا ، ١٠٩ مكررا ثانيا من قانون العقوبات المعدل بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ و ١٢٠ لسنة ١٩٦٢. والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام مع أعمال المسادة ١٧ من قانون العقوبات بمعافاة كل من المتهمين بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمهما ألفي جنيه ومصادرة مبلغ الرشوة .  
فطعن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ

### الحكمة

حيث إن مما ينعاه الطاعنان على الحكم المطعون فيه أنه إذ دأبتهما بتهمة عرض الوساطة في رشوة قد شابه قصور في التسبيب ، ذلك أن الطاعنين دفعا بانتفاء القصد الجنائي لديهما لورود خطاب من قسم المعامل بالمديرية الصبحية في ١١-٣-١٩٨٢ بأن عينة اللبن التي أخذت من الحنفى عايه وجدت سليمة ومطابقة ، وإذا كانت واقعة الوساطة في رشوة المسندة إليهما قد وقعت يوم ٢٢-٣-١٩٨٢ ، فيستحيل أن تكون إرادتهما قد إنصرفت إلى التوسط في رشوة موظفي قسم المعامل لتغيير نتيجة تحليل العينة لصالح الحنفى عليه . ورد الحكم على الدفع بما لا يصلح ردأما يعيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بعد أن ألح إلى واقعة الإتهام وأدلتها عرض للدفاع الطاعنين بانتفاء القصد الجنائي لديهما ورد عليه بقوله « وأما عن توافر الجريمة المسندة إلى المتهمين فثابتة في حقهما ولا يقدح في ذلك أن نتيجة العينة وجدت مطابقة وسليمة » ، لما كان ذلك ، وكان المشرع قد تغيا من الجريمة المنصوص عليها في المادة ١٠٩ مكررا ثانيا - المطابقة



في الدعوى - تجريم الأفعال التي لا تتجاوز عرض أو قبول الوساطة في رشوة والتي لا تبلغ حشد الاشتراك في رشوة أو في شروع فيها والتي لا يؤتمها نص آخر ، وذلك للقضاء على ممارسة الرشوة ودعاتها ، إلا أنه وقد قرن الشارع الأفعال المادية المكونة لها بجريمة الرشوة بقوله « كل من عرض أو قبل الوساطة في رشوة ، فإنه لا قيام لهذه الجريمة المستحدثة إلا إذا كان عرض الوساطة أو قبولها إنما كان في جريمة من جرائم الرشوة التي إنتظمها وحدد عناصرها ومقوماتها الباب الثالث من الكتاب الثاني من قانون العقوبات الخاص بالرشوة ، مادام أن مدلول النص هو الإحالة بالضرورة في بيان المقصود بالرشوة وفي تحديد الأركان التي يلزم تحققها لقيام أي جريمة منها - إلى أحكام المادة ١٠٣ وما بعدها من هذا القانون ، لما كان ذلك ، فقد لزم لقيام تلك الجريمة المستحدثة أن يأتي الجاني فعله في المهد الأول للرشوة وهو علم بوجود حقيق لموظف عام أو من في حكمه ، وبوجود عمل حقيق أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطيء لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه ، وبوجود حقيق لصاحب حاجة لهذا العمل ويلزم فوق ذلك أن تكون إرادة الجاني - على هذا الأساس - قد اتجهت في الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى إتيان فعل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها ، ذلك بأنه لو أراد الشارع من التأني في هذه الجريمة إلى مجرد الزعم ، لعمد إلى الإفصاح عن ذلك في صراحة ، على غرار منته في المادة ١٠٤ مكررا من تأنيمه زعم الموظف أن العمل من أعمال وظيفته ، وليس يجوز القياس أو التوسع في التفسير ، لأنه في مجال التأني محظور ، لما كان ذلك ، وكان الدفاع المبدي من الطاعنين والمؤمس على أن قصدهما لم ينصرف البتة إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع إرشائه من شأنه لو صح أن يؤدي إلى إنتقاء القصد الجنائي للجريمة وكان الحكم المطعون فيه لم يقسط هذا الدفاع الجوهرى حقه في البحث فإنه يكون مشوبا بالقصور الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة صحة تطبيق القانون على واقعة الدعوى كما صار لإباتها في الحكم ، مما يعيبه ويوجب نقضه والإحالة بغير حاجة لبحث باقى أوجه الطعن .

## جلسة ٢٩ من نوفمبر سنة ١٩٧٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : أحمد محمود هيكل نائب رئيس المحكمة ، محمد عبد المنعم البنا ، محمد حسين لبيب  
ومقبل شاكر

( ٢٠٤ )

### الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٣ القضائية

- (١) تلبس • حكم • تسببيه • تسبیب معيب • نقض • أسباب الطعن •  
ما يقبل منها • • تفتيش بغير إذن •  
التلبس . ما هيته ؟

الإرتباك والحيرة بمجرد ما . ليست دلائل كافية في التلبس .

- (٢) جمارك • موظفين • مأمورو الضبط القضائي • • تفتيش بغير إذن •

التفتيش الجمركي من نوع خاص . عدم تقيده بقيود القبض والتفتيش المنصوص عليها في  
قانون الإجراءات الجنائية أو ما توجبه المادة ٤١ من الدستور .

عدم اشتراط توافر صفة مأمور الضبط القضائي فيمن يجري التفتيش من موظفي الجمارك .  
قصر حق إجراء التفتيش المنصوص عليه في المادة ٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على  
موظفي الجمارك دون من يملونهم من رجال السلطات الأخرى .

حقهم من يملونهم من رجال السلطات الأخرى في مطاردة البضائع المهربة ومتابعتها  
عند خروجها من الرقابة الجمركية . ومعاينة القوافل المارة في الصحراء وتفتيشها عند الإشتباه  
وضبط الأشخاص والبضائع ووسائل النقل . المادة ٢٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .

- (٣) تلبس • مأمورو الضبط القضائي • جمارك • • تفتيش بغير إذن • حكم •  
• تسببيه • تسبیب معيب •

قيام مأمورو الضبط القضائي من غير موظفي الجمارك بتفتيش الطامن داخل الدائرة الجمركية  
دون قيام حالة من حالات التلبس وبغير أمر قضائي غير جائز . أساس ذلك ؟

- ١ - ليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك مهما بلغا ما يمكن إعتباره دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه .
- ٢ - لما كان المشرع إذ نص في المادة ٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك على أن « يوظف الجمارك الحق في تفتيش الأماكن والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفي الأماكن والمستودعات الخاضعة لإشراف الجمارك ، وللجمارك أن تتخذ التدابير التي تراها كفيلة بمنع التهريب داخل الدائرة الجمركية » قد أفصح عن أن الغاية من التفتيش الذي تجريه الجمارك وفقاً لأحكام هذه المادة هو منع التهريب داخل الدائرة الجمركية وأنه تفتيش من نوع خاص لا يتقيد بقيود القبض والتفتيش المنظمة بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وبما توجبه المادة ٤١ من الدستور من إصدار أمر قضائي في غير حالة التلبس ، كما لم يتطلب المشرع توافر صفة مأمور الضبط القضائي فيمن يجرى التفتيش من موظفي الجمارك .
- ٣ - متى كان من أجرى تفتيش الطاعن ضابط بإدارة البحث الجنائي بمطار القاهرة الدولي وكان قد أجراه دون استصدار أمر قضائي ودون قيام حالة من حالات التلبس فإن ما وقع على الطاعن هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له من القانون .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : صدر جوهرين مخدرين (حشيشاً وعقار الميتاكوالون ) دون حصوله على ترخيص كتابي من الجهة الإدارية المختصة . وأحيل إلى محكمة الجنايات لمحاكمته بالقيود والوصف الواردين بتقرير الاتهام . ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً في ٢ من أكتوبر سنة ١٩٨٢ عملاً بالمواد ١ و ٢ و ٣ و ٣٣ / ١ و ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠



المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبندين ٥٧ و ٩٤ من الجداول رقم ١٤ الملحق مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاينة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدية وتغريمه مبلغ ثلاثة آلاف جنيه ومصادرة الجواهر المخدرة المضبوطة .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

### الحكمة

حيث إن ما ينهيه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة تصدير جواهرين مخدرين قد انطوى على خطأ في تطبيق القانون فيما أورده رداً على الدفع ببطلاق القبض والتفتيش مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه حصل واقعة الدعوى في قوله «أنه بتاريخ ٨-٩-١٩٨١ بينما كان الضابط بإدارة البحث الجنائي بمطار القاهرة الدولي يباشر عمله رابحاً إرتباكاً على المسافر.... «الطاعن» وإفسأله عن ذلك زاد إرتباكاً فصاحبه حيث قام بتفتيشه فعثر معه على ثلاث قطع أبان التحليل أنها من جواهر الحشيش لاصقة بأجزاء من جسمه وزن ما يزيد على الكيلو جرام كما عثر معه على ستة وعشرين قرصاً أبان التحليل أنها من عقار الميتاكوالون ، واعترف له بأنه كان مسافراً بها إلى السعودية ليبيعه هناك بمبلغ عشرون ألف ريال سعودي» ثم عرض الحكم للدفع ببطلاق القبض والتفتيش وأطرحه في قوله وحيث إن الدلائل المبررة للضبط والتفتيش إنما هي مسألة موضوعية تقدرها المحكمة وهي ترتبط بظروف كل واقعة ، وفي واقعة الدعوى عندما تبدوا علامات الإرتباك على مسافر عندما يرى ضابطاً بصالة السفر فإن مظاهر الإرتباك تكن كدلائل على أنه مخالف لصورة ما كتهريب فقد أو مخدر أو غيره ، فإذا ازداد إرتباكاً دون إبداء سبب مبرر فإن هذا يكفي في ظروف الواقعة لإجراء تفتيشه ليتبين وجه المخالفة التي كانت سبباً في هذه العلامات البادية عليه فإذا ضبط مخدراً آنذاك فلا بطلان ، ومن ناحية ثانية فإن من لم يصفه الضبط القضائي داخل الدائرة الجمركية أو في حدود دائرة الرقابة الجمركية

لا يتقيد بقبود الضبط والتفتيش المنظمة بقانون الإجراءات الجنائية بالنسبة للأشخاص ومن ثم فلا حرج إذ رابه أمر المهم فأجرى تفتيشه فعثر معه على المضبوطات . لما كان ذلك وكان لا يضير العدالة إفلات مجرم من العقاب بقدر ما يضيرها الإفثات على حريات الناس والقبض عليهم بغير وجه حق . وقد كفل الدستور هذه الحريات باعتبارها أقدر الحقوق الطبيعية للإنسان بما نص عليه في المادة ٤١ منه من أن « الحرية الشخصية حق طبيعي وهي مصونة لا تمس وفيما عدا حالة التلبس لا يجوز القبض على أحد أو تفتيشه أو حبسه أو تقييد حريته بأي قيد أو منعه من التنقل إلا بأمر تستلزمه ضرورة التحقيق وصيانة أمن المجتمع » . ويصدر هذا الأمر من القاضي المختص أو النيابة العامة وفقاً لأحكام القانون . لما كان ذلك وكان من المقرر أن التلبس حالة تلازم الجريمة ذاتها لا شخص مرتكبها ، وكان مؤدى الواقعة كما حصلها الحكم المطعون فيه لا ينبىء عن أن الطاعن شوهد في حالة من حالات التلبس المبينة على سبيل الحصر في المادة ٣٠ من قانون الإجراءات الجنائية ، وليس صحيحاً في القانون ما ساقه الحكم المطعون فيه — تدليلاً على قيام حالة التلبس — من أن مظاهر الارتباك التى بدت على الطاعن عند ما رأى الضابط بصالة السفر تكفى كدلائل على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه ذلك أنه من المقرر في قضاء هذه المحكمة أنه ليس في مجرد ما يبدو على الفرد من حيرة وارتباك مهما بلغا ما يمكن إعتباره دلائل كافية على وجود اتهام يبرر القبض عليه وتفتيشه ، لما كان ذلك وكان المشرع إذ نص في المادة ٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك على أن « لموظف الجمارك الحق في تفتيش الأماكن والبضائع ووسائل النقل داخل الدائرة الجمركية وفي الأماكن والمستودعات الخاضعة لإشراف الجمارك ، وللجمارك أن تتخذ التدابير التى تراها كفيلة بمنع التهريب داخل الدائرة الجمركية » قد أفصح عن أن الغاية من التفتيش الذى تجريه الجمارك وفقاً لأحكام هذه المادة هو منع التهريب داخل الدائرة الجمركية وأنه تفتيش من نوع خاص لا يتقيد بقبود القبض



والتفتيش المنظمة بأحكام قانون الإجراءات الجنائية وبما توجبه المادة ٤١ من الدستور من استصدار أمر قضائي في غير حالة التلبس ، كما لم يتطلب المشرع توافر صفة مأمور الضبط القضائي فيمن يجرى التفتيش من موظفي الجمارك ، لما كان ذلك وكان المشروع قد قصر حق إجراء التفتيش المنصوص عليه في المادة ٢٦ المشار إليها على موظفي الجمارك وحدهم دون أن يرخص بإجرائه لمن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى على غرار النص في المادة ٢٩ من ذات القانون على أن لموظفي الجمارك ومن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى حق مطاردة البضائع المهربة ولهم أن يتابعوا ذلك عند خروجها من نطاق الرقابة الجمركية ولهم أيضاً حق المعاينة والتفتيش على القوافل المارة في الصحراء عند الإشتباه في مخالفتها لأحكام القانون ولهم في هذه الأحوال حق ضبط الأشخاص والبضائع ووسائل النقل واقتيادهم إلى أقرب فرع للجمارك . لما كان ذلك وكانت مواد قانون الجمارك قد خلت من نص ينحول مأموري الضبط القضائي من غير موظفي الجمارك حق تفتيش الأشخاص داخل الدائرة الجمركية وكانت المادة ٣٤ من قانون الإجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٣ المتعلق بضمان حريات المواطنين لا تجيز لمأموري الضبط القضائي القبض على المتهم وتفتيشه بغير أمر قضائي - إعمالاً للمادة ٤٦ إجراءات جنائية - إلا في أحوال التلبس بالجريمة وبالشروط المنصوص عليها فيها وكان الثابت في مدونات الحكم المطعون فيه أن من أجرى تفتيش الطاعن ضابط بإدارة البحث الجنائي بمطار القاهرة الدولي ، وكان قد أجراه دون إستصدار أمر قضائي ودون قيام حالة من حالات التلبس فإن ما وقع على الطاعن هو قبض صريح ليس له ما يبرره ولا سند له من القانون ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وكان ما أورده تبريراً لإطراحه دفع الطاعن بطلان إجراءات القبض والتفتيش لا يتفق مع صحيح القانون ولا يؤدي إلى ما رتبته عليه فإنه يكون معيباً بالخطأ في تطبيق القانون خطأ حجبته عن تقدير أدلة الدعوى مما يتعين معه نقض الحكم المطعون فيه والإحالة .



## جلسة ٣٠ من نوفمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار/ محمد وجلي عهد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
إبراهيم حسين رضوان ، محمد بللوح سالم ، محمد رفيق البسطوي وفتحي خليفة .

( ٢٠٥ )

### الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ القضائية

- (١) قذف • جريمة « اركانها » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •  
نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •

القذف المستوجب للعقاب . إماميته ؟ !

حق قاضي الموضوع في استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى . المحكمة النقض مراقبته  
فيما يرقبه من نتائج قانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مئاحيها وإظهار مرامي عباراتها  
لا تزال صحيح حكم القانون .

- (٢) أسباب الإباحة وموانع العقاب • سب • قذف • دفاع « ما يستلزمه حق  
الدفاع • محاماة • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » • دفع  
« الدفع بإباحة القذف والسب » •

— المادة ٣٠٩ عقوبات تطبيقاً لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه ارتباطاً بالضرورة  
الداعية إليه .

تقدير ما إذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع . موضوعي .  
الدفع بإباحة القذف والسب . من الدفع القانوني المختلطة بالواقع .  
عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . ما لم تكن وقائع الدعوى ترفع له .

- (٣) إتيان « قوة الأمر المقضي » • نقض « أسباب الطعن • مالا يقبل منها » •  
الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . ليست لها قوة الشيء المحكوم به . أمام المحاكم الجنائية فيما  
يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها . أساس ذلك ؟

- (٤) سب وقذف • جريمة « اركانها » • قصد جتائي • إتيان « بوجه عام » •  
استخلاص القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا . موضوعي .

- (۵) حکم « تسبیه • تسبیب غیر معیب • جرمه • ارکانها • قصد جنائی • قذف و سب • نقض • اسباب الطعن • مالا یقبل منها • »

لا محل للبحث فی مسألة النية فی جرائم القذف والسب . متى تحقق القصد الجنائی فیها . إلا إذا كان الطعن موجهاً إلى موقف عام . فیتعین أن یثبت المتهم سلامة نية وأنه یبغی الدفاع عن مصلحة عامة وأن ما أسند إلى الموقوف حقیقاً .

- (۶) حکم « تسبیه • تسبیب غیر معیب • » • نقض • اسباب الطعن • مالا یقبل منها • »

تزداد الحكم إلى ما لا أثر له فی تقييده . لا عیب . مثال .

- (۷) حق « حق التقاضی » • التعسف فی استعمال الحق • »

حق الإلتجاء إلى القضاء یثبت للكافة . علم مسئولية من یستعمله جنائياً أو مدنياً إلا إذا انحرف به عما وضع له إبتغاء مضارة الغير أياً كان طریق التقاضی الذی یسلکه .

- (۸) استثنای « نظرة والحكم فیہ • دفاع • الإخلال بحق الدفاع • مالا یوفره • »

عدم التزام المحكمة الإستثنائية بمناقشة أسباب الحكم الإبتدائی الصادر بالبراءة متى كان تسبیبها للإدانة سائناً .

۱ - لما كان الأصل فی القذف الذی یتوجب العقاب قانوناً ، هو الذی یتضمن أسناد فعل بعد جريمة یقرر لها القانون عقوبة جنائية ، أو یوجب إحتقار المسند إليه عند أهل وطنه ، ومن حق قاضی الموضوع أن یتخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ، وللمحكمة النقض أن تراقبه فیما یرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبین مناحيها ومراعى عبارتها ، لإزالة حكم القانون على وجهة الصحيح ، وكان الحكم الغیابی الإستثنائی الذی تبناه لأسبابه الحكم المطعون فیہ ، قد أورد أن الطاعن نسب إلى المحنى علیهم فی صحیفتى الدعویین المرفوعتین منه قبلهما ، أن أحدهم وهو القاضی الذی حرر مسودة لحکم فی الدعوى أرقام ..... قد تعدى التزویر فی هذه المسودة وشاركه رئیس وعضو الدائرة وهى عبارات مهينة مثالية تنطوى بذاتها على المساس

بكرامة القضاة المذكورين وشرفهم وإعتبارهم، وتدعو إلى عقابهم قانوناً مجتاعياً لا التزوير في الأوراق الرسمية والإشتراك فيها المعاقب عليهما بالإشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عملاً بالمادة ٢١١ من قانون العقوبات فضلاً عما في تلك العبارات من دعوة إلى إحتقارهم بين محالطيهم ومن يعاشرهم في الوسط الذي يعيشون فيه، بل بين الناس كافة، الأمر الذي تتوافر به في حق الطاعن جريمة القذف والإهانة كما هما معرفتان به في القانون، فإن النعي على الحكم في هذا المعنى يكون غير سديد.

٢ — لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات، ليس إلا تطبيقاً لمبدأ عام، هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه، وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه، وأن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف بما يستلزمه الدفاع، متروكة للمحكمة الموضوع، التي رأت أن عبارات الطاعن، على السياق المتقدم في حكمها، لا يستلزمها الدفاع في القضيتين سالفتي الذكر، وهو ما تقرها عليه هذه المحكمة، فضلاً عن أن الدفع بإباحة القذف أو السب إعمالاً لحكم المادتين ٣٠٢ / ٢، ٣٠٩ من قانون العقوبات، وإن كان دفاعاً جوهرياً، على المحكمة أن تعرض له في حكمها إيراداً ورداً، إلا أنه من الدفوع القانونية المختلطة بالوقائع، فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض — ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتتها المحكمة، ترشح لقيامه لأنه يتطلب تحقيقاً تنحسر عنه وظيفتها، وإذا كان ذلك، وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة في الدرجتين أنها خلّت من إثارة هذا الدفاع، ولم يدع الطاعن في طعنه أنه أثاره في مذكرته المقدمة أمام محكمة ثاني درجة، وخلّت مدونات الحكم المطعون فيه مما يظاهر دعوى الطاعن في الإعتصام بهذا الحق، فإنه لا يجوز له من بعد إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة.

٣ — لما كان من المقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية، أن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تكون لها قوة الشيء المحكوم به أمام



المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها ، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢١٢ من ذات القانون ، بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها ، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك ، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا تتقيد بأي حكم لسواها .

٤ - من المقرر أن استظهار القصد الجنائي في جريمة القذف علناً من اختصاص محكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ، دون معقب عليها ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف ، لا يتنافر عقلاً مع هذا الاستنتاج .

٥ - من المقرر أنه متى تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة ، فلا محل للخوض في مسألة النية ، إلا في صورة ما يكون الطعن موجهاً إلى موظف عام ، ففي هذه الصورة إذا أفلح المتهم في إقناع المحكمة بسلامة نيته في الطعن ، بأن كان ينبغي به الدفاع عن مصلحة عامة ، واستطاع مع ذلك أن يثبت حقيقة كل فعل أسنده إلى المجني عليه ، فلا عقاب عليه برغم ثبوت قصده الجنائي ، أما إذا تبين أن قصده من الطعن إنما هو مجرد التشهير والتجريح فالعقاب واجب ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة كل ما أسنده إلى المجني عليهم .

٦ - وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يفلح في إقناع محكمة الموضوع بسلامة نيته في الطعن ولم يستطع التذليل على حقيقة ما أسنده إلى المجني عليهم ، فإن منعاؤه على الحكم في هذا الخصوص يكون غير سديد . لما كان ما أثبتته الحكم المطعون فيه في ملوناته من أنه «وقد حددت المادة ٤٩٤ مرافعات الحالات التي يجوز فيها مخاصمة القضاة : على سبيل الحصر إذا وقع من القاضي في عمله غش أو تدليس أو غدر أو خطأ مهني جسيم أو إنكار العدالة ، وفي المقابل لذلك عند اتهام القضاة بأمور مؤثمة جنائياً ، فإن المشرع رأى منعاؤه من اتخاذ إجراءات اتهام أو تحقيق أو محاكمة جنائية تعسفاً ضد قاضي للتكيد به ، قد جعل هذه الإجراءات ، تحت إشراف لجنة متفرعة من المجلس الأعلى

لهيئات القضائية مع مراعاة حكم المادتين ٩٥، ٩٦ من قانون السلطة القضائية ، لا يعدو أن يكون تزييدا لم يكن له أثر في منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك بأنه أقام قضاءه على ما تفصح عنه مدوناته - على أسباب مستقلة عما تزايد فيه من أسباب ورد عليها النعي ويستقيم الحكم بدونها ، فإن منعى الطاعن في شأنها - بفرض صحته يكون غير متبج .

٧ - من المقرر أن حق الإلتجاء إلى القضاء وإن كان من الحقوق التي تثبت للكافة ، فلا يكون من استعماله في حدوده مشغولا جنائيا ومدنياً عما ينشأ من استعماله من ضرر للغير ، إلا إذا انحرف بهذا الحق عما وضع له واستعمله استعمالا كيدياً ابتغاء الإساءة إلى الغير والتشهير به ومضارته بأن كان مبطلا في دعواه ، لا يقصد منها إلا إيلاام المدعى عليه والخط من كرامته وشرفه واعتباره والنيل منه فحينئذ تحقق عليه المساءلة الجنائية متى توافرت عناصرها .

٨ - لما كانت المحكمة الإستئنافية لا تلتزم عند إلغائها الحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ، بأن تناقش أسباب هذا الحكم ، ما دام حكمها بالإدانة مبنياً على أسباب كافية تؤدي إلى النتيجة التي انتهى إليها - كالحال في الدعوى القائمة ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أولا : أهان علانية محكمة قضائية هم السادة رئيس وأعضاء الدائرة ... بأن أسند إليهم ارتكاب تزوير بمسودة الحكم الصادر في الدعوى رقم ... على النحو المبين بالتحقيقات .

ثانياً : قذف علانية في حق المحكمة القضائية المشكلة برئاسة الأستاذ /

..... رئيس المحكمة وعضوية الأستاذين / ..... و ..... و .....

بأن أسند إليها في صحيفة دعوى التزوير الأصلية المشار إليها بالأوراق أمورا لو كانت صادقة لأوجبت عقاب من أسندت إليه بالعقوبة المقررة لذلك قانونا وذلك بأن نسب إليهم ارتكاب تزوير في مسودة الحكم الصادر بتاريخ . . . . . في الدعوى رقم . . . . . مستعجل جنوب القاهرة وأن الهيئة تعمدت أن تضع واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وقد حصل هذا من المتهم بغير سلامة نية ودون أن يثبت الأفعال التي أسندتها إلى المجنى عليهم . وطلبت عقابه بالمواد ١٣٣، ١٣٤، ١٧١ فقرة أخيرة، ١٨٥، ٣٠٢ / ١، ٣٠٣ / ٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جنح عابدين الجزئية ، قضت حضوريا عملا بالمادة ٣٠٤ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم - الطاعن - مما أسند إليه . فاستأنفت النيابة العامة هذا الحكم . ومحكمة القاهرة الابتدائية - ( بهيئة استئنافية ) قضت بإجماع الآراء غاييا بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبتغريم المتهم خمسمائة جنيه . فعارض المحكوم عليه في هذا الحكم ، وقضى في معارضته بقبولها شكلا وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم المعارض فيه . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ، . . . الخ .

### الحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دانه بجريمتي قذف وإهانة محكمة قضائية ، قد شابه الخطأ في القانون والقصور في التسبيب ، ذلك بأنه اعتبر الوقائع التي رفع بها الطاعن دعواه المدنية بالتزوير ، قذفا معاقبا عليه ، رغم أن تلك الدعوى أقيمت على أساس مخالفة الحكم للثابت في الأوراق ، وهو أمر مباح له قانونا كوسيلة مشروعة لتصحيح الأحكام الخاطئة ، ولم يعرض للأسباب السائغة التي أقيم عليها الحكم الابتدائي الذي قضى ببراءته ،



فضلاً عن انحسار المسؤولية الجنائية عنه<sup>١</sup> إعمالاً لنص المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات لأنها تشمل بالإعفاء ما تنطوي عليه صحيفة الدعوى ومذكرات الخصوم فيها من قذف وسب ولا يترتب على ذلك إلا المقاضاة المدنية وقد أثبت الحكم الصادر في الدعوى رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٧٨ مستعجل الجيزة وهو حكم قضائي نهائي، مخالفة حكم الحراسة الذي رفعت الدعوى بتزويره، للثابت في الأوراق، كما اتخذ الحكم المطعون فيه من عدم سلوك الطاعن طريق دعوى المخاصمة، سنداً لمساءلته جنائياً، مع أن من حقه أن يطعن بالتزوير في الحكم يختصم القضاة الذين أصدروه لا تريب<sup>٢</sup> عليه حتى لو أخطأ في مباشرة الدعوى قبلهم بغير الطريق الذي رسمه القانون، ولم يلتزم بحجية الحكم الجنائي الصادر في الدعوى المستعجلة سالفة البيان، رغم نفيه الركن المادي للالتهم المائل من حيث إثباته صحة مواضع الطعن بالتزوير التي وردت في صحف الطعن المذكور، هذا إلى أن تقديم بلاغ أو شكوى إلى جهة الاختصاص لا يتحقق به ركن العلانية لإنتفاء قصد الإساءة، والتشهير الذي لا يتحقق إلا إذا وزعت الشكوى على عامة الناس بغير تمييز، وأن مجرد إسناد واقعة جنائية إلى شخص لا يكفي وحده لعقاب القاذف حسن النية إذا ما اعتقد بصحة بلاغه أو ما جاء بشكواه، وما أورده الطاعن في دعوى التزوير من عبارات تستلزمها طبيعة الدعوى كان يعتقد بصحتها، واقتصر نطاق العلم بها على موظفي جهة الاختصاص، وهو ما كان سيحدث لو أنه رفع دعوى مخاصمة، كل ذلك يعيب الحكم ويستوجب نقضه.

ومن حيث إنه يبين من الحكم الغيابي الاستثنائي الذي تبناه الحكم المطعون فيه لأسبابه أنه حصل واقعة الدعوى في قوله أنها تخلص على ما يبين للمكمة من الإطلاع على الأوراق، فيما أبلغ به بمذكرة بتاريخ ٢٣ - ١١ - ١٩٧٦ السادة / ..... ورئيسين بالمحكمة و ..... القاضي، الذين يشكلون الدائرة الثانية مستأنف مستعجل جنوب القاهرة، السيد المستشار رئيس محكمة جنوب وشمال القاهرة من أنه بتاريخ ٩ - ١١ - ١٩٧٦ أصدرت تلك الهيئة أحكامها، وأنه بتاريخ ١٠ - ١١ -

١٩٧٦ السيد أمين سر الجلسة بأنه قد تم إعلانه في ذلك اليوم بصحيفة دعوى تزوير أصلية مرفوعة من السيد / ..... المحامي ( المتهم المستأنف ضده ) ضد المبلغين وهم الهيئة التي أصدرت الحكم الصادر ضده في الدعوى رقم . . . بمقولة أنهم قاموا بتزوير مسودة هذا الحكم وأن الهيئة تعمدت وضع واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وأن الذي ارتكب التزوير هو السيد عضو اليسار الذي كتب الأسباب وأن سائر أعضاء الهيئة شاركوا في هذا التزوير ، وأنه قد تحددت جلسة ٢٠ - ١٢ - ١٩٧٦ لنظر دعوى التزوير . . . . . وأن المبلغين أضافوا أن ما تضمنته الصحيفة المعلنة لأمين سر الجلسة ينطوي على جرمي القذف والبلاغ الكاذب المعاقب عليهما بالمواد ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ عقوبات واختتم المبلغون بلاغهم المتقدم بطلب التحقيق توطئة لرفع الدعوى العمومية قبل المتهم المستأنف ضده ، وقد أرفق السادة المبلغون بشكواهم تلك صورة ضوئية من عريضة دعوى التزوير سالفة الذكر . وأضاف الحكم أنه تبين من الإطلاع على أوراق الدعوى رقم ٩٧٥ مدني جزئي عابدين لسنة ١٩٧٦ ، أنها مقامة من المتهم المستأنف ضده ، ضد كل من السادة / ..... ، ..... ، ..... بصفتهم يكونون رئيس وأعضاء الدائرة الثانية مستأنف مستعجل القاهرة والسيد وزير العدل بصفته متبوعاً من هؤلاء وكذلك آخرين هم ..... التاجر والسيدة / ..... ، وأمين سر الدائرة الثانية مستأنف مستعجل القاهرة وكاتب الصور بمحكمة القاهرة مستأنف مستعجل ، وقد قيدت هذه الدعوى بقلم كتاب محكمة عابدين الجزئية ، وتحدد لنظرها جلسة ٢٠ - ١٢ - ١٩٧٦ ،<sup>١</sup> وقد جاء بصحيفتها أنه بتاريخ ٩ - ١١ - ١٩٧٦ صدر من الدائرة الثانية مستأنف مستعجل القاهرة برئاسة وعضوية المدعي عليهم الثلاثة الأول في الاستئنافات المنضمة أرقام ..... مستأنف مستعجل القاهرة ، وأنه بمطالعة أسباب هذا الحكم تبين أنه ينطوي على مواضع للتزوير حددها المدعي ( المستأنف ضده ) بأنه ورد بالمسودة المطعون عليها ما يفيد وجود منازعة جدية حول ملكية المتهم المذكور قبل من يدعى ..... ومن ثم



تكون المحكمة (المدعى عليهم الثلاثة الأول) قد وضعوا واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وأن المسئول الأول عن ذلك التزوير، هو القاضى الذى كتب الأسباب (المدعى عليه الأول) وأن المدعى عليهما الثانى والثالث شاركاه في التزوير بمصادقتهما على هذه الواقعة المزورة، كما أضاف المدعى (المستأنف ضده) في صحيفة تلك الدعوى المضمومة أن ما جاء بمسودة الحكم من وجود منازعة جلية حول الملكية تستند فيها السيدة / . . . . . لعقد عرقى، يعد تزويرا من المحكمة (المدعى عليهم الثلاثة الأول) بإثبات واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة، وذلك كله في ورقة رسمية هي مسودة الحكم المحررة بمعرفة موظف عموم مختص بتحريرها وهو قاض، أما موضع التزوير الثالث فهو ما ورد بالمسودة المطعون عليها، من وجود دعوى ملكية مقامة أمام محكمة إستئناف الإسكندرية، ولعلم وجود مثل هذه الدعوى فتكون المسودة مزورة أيضاً في الخصوص هذا، كما أضاف المستأنف ضده بلدات العريضة بأن ما جاء بالمسودة من أنه أى ( . . . . . ) يستند لوجود نزاع حول الملكية، يعتبر أيضاً تزويرا، واختتم عريضة تلك الدعوى بطلب الحكم برد وبطلان الأوراق المطعون عليها بالتزوير واعتبارها كأن لم تكن وهي مسودة الحكم الصادر في الدعوى أرقام . . . . . مستأنف مستعجل القاهرة مع ما يترتب على ذلك من آثار، كما طلب في ختام الصحيفة تحرير مسودة الحكم المطعون عليه مع حفظ حقه في مطالبة المدعى عليهم الثلاثة الأول بتعويض لا يقل عن نصف مليون جنيه . واسترسل الحكم يقول « أنه يبين من الإطلاع على أوراق الدعوى رقم ٩٨٤ لسنة ١٩٧٦ مدنى جزئى عابدين أنها مقامة من ذات المستأنف ضده، ضد ذات المدعى عليهم في الدعوى ٩٧٥ لسنة ١٩٧٦ مدنى جزئى عابدين، وقد حدد بالصحيفة موضع التزوير بأن المسودة مزورة بواسطة المدعى عليهم الثلاثة الأول (السادة أعضاء الدائرة) بقبولهم إستئناف السيدة / . . . . . شكلا رغم أنه إستئناف منعلم وباطل، وكل ذلك حين قضى بتعيين السيدة المذكورة والمدعى . . . . . التاجر حارسين على عقار النزاع، واختتم العريضة بطلب رد وبطلان نسخة الحكم



الأصلية وكذلك مسودته ، . . . . . وقد تبين للمحكمة أن كلا الدعويين المضمومتين سالفى البيان قد تقرر بشطبهما بجلسته ١٠ - ١ - ١٩٧٧، وأردف الحكم قوله: أنه لما كانت مسودة الحكم هي ورقة رسمية وأن محررها والموقع عليها موظفون عموميون : ومن المقرر أن التزوير هو تغيير الحقيقة بقصد الغش في محرر من شأنه أن يسبب ضرر للغير مع انصراف نية الجاني إلى ذلك التغيير ، وهذا النوع من المحررات الرسمية هو أشد أنواع التزوير خطراً ومن أجل ذلك خصه المشرع بالعقوبات الأشد وهي الأشغال الشاقة المؤقتة والسجن وفق ما نص عليه في المادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقوبات ، و . . . . . أنه بتطبيق مواد الاتهام على الوقائع الماثلة يبين أن المتهم المستأنف ضده قد قام بتحرير صحف دعاوى وقدمها لقلم كتاب محكمة عابدين الجزئية وقيدت بمجلدوها وسلمت أصول صفحتها للمحضرين للإعلان وتم بالفعل إعلان المدعى عليه السابع منهم (أمين سر الدائرة الثانية مستأنف مستعجل) وقد تضمنت الصحيفتان ودون جدال وبطريق مباشر إسناد واقعة قيام القاضي الأستاذ . . . . . بتزوير مسودة الحكم الصادر في الدعاوى أرقام . . . . . مستأنف مستعجل القاهرة وأنه قد شاركه في ذلك التزوير رئيسا المحكمة الأستاذان . . . . . و . . . . . ولا شك أن ما أسنده المتهم المستأنف ضده للمذكورين يشكل إهانة موجهة إليهم بالكتابة الأمر المعاقب عليه بالمادة ١٣٣ / ١ ، ١٣٤ عقوبات والتي عبرت عنها محكمتنا العليا بأنه يكفي أن تحمل الإهانة معنى الإساءة أو المساس بالشعور أو الغض من الكرامة ، ويكفي لتوافر القصد الجنائي فيها تعمد توجيه ألفاظ تحمل بذاتها معنى الإهانة إلى الموظف بغض النظر عن الباعث على توجيهها ، فني يثبت للمحكمة صدور الألفاظ المهينة ، فلا حاجة لها بعد ذلك للتدليل صراحة في حكمها على أن الجاني قصد بها الإساءة أو الإهانة ثم استورد الحكم «أنه عن المادتين ٣٠٢ / ١ ، ٣٠٣ / ٢ عقوبات فن الثابت بالدعويين المضمومتين أن المتهم المستأنف ضده كمدع فيهما أسند للمجنى عليهم أموراً هي التزوير في ورقة

رسمية (مسودة الحكم) وبحكم كونهم موظفين عموميين ، فذلك أمر لو كان صادقا لأوجب عقابهم بالمادتين ٢١١ ، ٢١٣ عقوبات فضلا عن احتقارهم لدى المجتمع برمته وأمد الحياة ، وهم من استخلفهم الله في الأرض للحكم بين عباده ، ولا شك في رأى المحكمة أن ما ارتكبه المتهم المستأنف ضده على الوجه المتقدم ثابت في حقه ومعاقب عليه بالمادة ١٨٥ والمادتين ٣٠٢ / ١ ، ٣٠٣ / ٢ عقوبات . لما كان ذلك ، وكان الأصل في القذف الذى يستوجب العقاب قانونا ، هو الذى يتضمن إسناد فعل يعد جريمة يقررها القانون عقوبة جنائية ، أو يوجب إحتقار المسند إليه عند أهل وطنه ، ومن حق قاضى الموضوع أن يستخلص وقائع القذف من عناصر الدعوى ، وللمحكمة النقض أن تراقبه فيما يرتبه من النتائج القانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناسبتها ومراعى عبارتها ، لإنزال حكم القانون على وجهه الصحيح ، وكان الحكم الغيابي الإستثنائي الذى تبناه لأسبابه الحكم المطعون فيه ، قد أورد أن الطاعن نسب إلى المجنى عليهم فى صحيفتى الدعويين المرفوعتين منه قبلهما ، أن أحدهم وهو القاضى الذى حرر مسودة الحكم فى الدعوى أرقام ..... مستأنف مستعجل القاهرة ، قد تعدل التزوير فى هذه المسودة وشاركه فى ذلك زميلاه رئيس وعضو الدائرة وهى عبارات مهينة شائنة تنطوى بذاتها على المساس بكرامة القضاة المذكورين وشرفهم واعتبارهم ، وتدعو إلى عقابهم قانوناً بجنايتى التزوير فى الأوراق الرسمية والاشتراك فيها المعاقب عليهما بالأشغال الشاقة المؤقتة أو السجن عملاً بالمادة ٢١١ من قانون العقوبات فضلا عما فى تلك العبارات من دعوة إلى إحتقارهم بين مخالطهم ومن يعاشرهم فى الوسط الذى يعيشون فيه ، بل بين الناس كافة ، الأمر الذى تتوافر به فى حق الطاعن جريمتا القذف والإهانة كما هما معرفتان به فى القانون ، فإن النعى على الحكم فى هذا النعى يكون خسير شديد . لما كان ذلك ، وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن حكم المادة ٣٠٩ من قانون العقوبات ، ليس إلا تطبيقاً

لمبدأ عام، هو حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه، وأن هذا الحق أشد ما يكون ارتباطاً بالضرورة الداعية إليه، وأن الفصل فيما إذا كانت عبارات السب والقذف بما يستلزمه الدفاع، متروكة لمحكمة الموضوع، التي رأت أن عبارات الطاعن، على السياق المتقدم في حكمها، لا يستلزمها الدفاع في القضيةين سالفتي الذكر، وهو ما تقرها عليه هذه المحكمة، فضلاً عن أن الدفع بإياحة القذف أو السب إعمالاً للحكم المادتين ٣٠٢/٢، ٣٠٩ من قانون العقوبات، وإن كان دفاعاً جوهرياً، على المحكمة أن تعرض له في حكمها إيراداً ورداً، إلا أنه من الدفوع القانونية المختلطة بالوقائع، فلا تجوز إثارته لأول مرة أمام محكمة النقض - ما لم تكن وقائع الدعوى كما أثبتها الحكم، ترشح لقيامه - لأنه يتطلب تحقيقاً تنحسر عنه وظيفتها، وإذا كان ذلك وكان البين من محاضر جلسات المحاكمة في الدرجتين أنها نخلت من إثارة هذا الدفاع، ولم يدع الطاعن في طعنه أنه أثاره في مذكرته المقدمة أمام محكمة ثاني درجة، ونخلت مدونات الحكم المطعون فيه مما يظاهر دعوى الطاعن في الإعتصام بهذا الحق، فإنه لا يجوز له من بعد إثارته لأول مرة أمام هذه المحكمة، لما كان ذلك. وكان من المقرر وفقاً للمادة ٤٥٧ من قانون الإجراءات الجنائية: أن الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية لا تكون لها قوة الشيء المحكوم به أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها، ذلك بأن المحكمة الجنائية تختص بموجب المادة ٢١٢ من ذات القانون، بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الفصل في الدعوى الجنائية المرفوعة أمامها، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك، وهي في محاكمة المتهمين عن الجرائم التي يعرض عليها الفصل فيها لا تتقيد بأي حكم لسواها، فإن ما يثيره الطاعن من الثغرات الحكم المطعون فيه عما قضى به في الدعوى رقم ٨٩٣ لسنة ١٩٧٦ مدني مستعجل الجيزة بغرض التمسك بحججه في الدعوى الماثلة - لا يكون له من محل لعدم جدواه، هذا إلى أن الطاعن وعلى ما سطره في أسباب طعنه، لم يذهب إلى أن الحكم في الدعوى المذكورة خلص في قضائه إلى أن الهجن عليهم قد اقترفوا التزوير الذي عزاه إليهم، بل أورد أن



الحكم آنف البيان قد أوقف تنفيذ حكم الحراسة لمخالفة مملوئاته للثابت في الأوراق، وهو ما لا يظاهر الطاعن في إسناد واقعة التزوير إلى المجني عليهم، ومن ثم لا تجوز الحاجة به - بفرض أن له حجية أمام المحكمة الجنائية التي أصدرت الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض الركن العلانية في قول «أن المحكمة في مقام بحثها العقاب بمقتضى المادة ١٨٠ وكذلك المادتين ٣٠٢ / ١ ، ٣٠٣ / ٢ عقوبات ، ترى وجوب التصدي بداءة لبيان ركن العلانية، وذلك على ضوء أن ما قال به المتهم المستأنف ضده وأسندته إلى المجني عليهم من تزوير لمسودة الأحكام سالفه البيان ورد بصحف الدعويين المضمومتين ، والمحكمة ترى أن تحرير هذه الصحف وإيداعها صورها قام الكتاب وتسليمها للمحضرين للإعلان ، وتداول جلستها في ٢٠ - ١٢ - ١٩٧٦ وحتى ١٠ - ١ - ١٩٧٧ ما يكفي في ذاته لتوافر ركن العلانية على ما جرت به الفقرة الأخيرة من المادة ١٧١ عقوبات . ومن المقرر قضاء أنه لا يشترط أن يكون التوزيع بالغاً حداً معيناً، بل يكفي أن يكون المكتوب قد وصل إلى عدد من الناس ولو كان قليلاً، بل قضى بأن العرائض التي تقدم إلى جهات الحكومة المتعددة بالطعن في حق موظف عام، وعلم مقدمها بأنها بحكم الضرورة تتداول بين أيدي الموظفين المختصين ، تتوافر فيها العلانية ، ولا شك أن المتهم المستأنف ضده يعلم حال كونه محامياً ، أن صحف وإعلانات الدعويين المضمومتين والتي أسند فيها إلى القضاة المجني عليهم تزويراً ، سوف تتداول بين أيدي الكثيرين ، سواء عند تقدير الرسم ومسداً ، وتقديمها للقيد بقلم الكتاب المحكمة وتحديد جلسة لنظر موضوعها ، ثم تقديمها للقيد بقلم المحضرين وتوزيع صورها على المحضرين المختصين للإعلان بالدعوى بحكم طبيعتها وتعدد صورها وهي التجسيد الحي للعلانية ، وكان من المقرر أن إستظهار القصد الجنائي في جريمة القذف علناً من اختصاص المحكمة الموضوع تستخلصه من وقائع الدعوى وظروفها ، دون معقب عليها ، ما دام موجب هذه الوقائع والظروف ، لا يتنافر عقلاً مع هذا الإستنتاج ، فإن الحكم إذ استخلص على النحو المتقدم قصد التشهير علناً بالمجني عليهم ، يكون قد دلت

على سوء نية الطاعن وتوافر ركن العلانية بما يسوغ الاستدلال عليه ، وتنحسر به عنه دعوى القصور في التسبب في هذا الشأن ، لما كان ذلك ، وكان من المقرر أنه متى تحقق القصد الجنائي في جرائم القذف والسب والإهانة ، فلا محل للخوض في مسألة النية ، إلا في صورة ما يكون الطعن موجها إلى موظف عام ، ففي هذه الصورة إذا أفلح المتهم في إقناع المحكمة بسلامة نيته في الطعن بأن كان ينبغي به الدفاع عن مصلحة عامة ، واستطاع مع ذلك أن يثبت حقيقة كل فعل أسنده إلى المجني عليه : فلا عقاب عليه برغم ثبوت قصده الجنائي ، أما إذا تبين أن قصده من الطعن إنما هو مجرد التشهير والتجريح فالعقاب واجب ولو كان في استطاعته أن يثبت حقيقة كل ما أسنده إلى المجني عليهم ، وإذا كان البين من الحكم المطعون فيه أن الطاعن لم يفلح في إقناع محكمة الموضوع بسلامة نيته في الطعن ولم يستطع التدليل على حقيقة ما أسنده إلى المجني عليهم ، فإن منعه على الحكم في هذا الخصوص يكون غير مديد . لما كان ذلك ، وكان ما أثبتته المحكمة المطعون فيه في ملوناته من أنه « وقد حددت

المادة ٤٩٤ مرافعات الحالات التي يجوز فيها مخاصمة القضاة ، على سبيل الحصر إذا وقع من القاضي في عمله غش أو تدليس أو غدرا أو خطأ مهني جسيم أو إنكار العدالة ، وفي المقابل لذلك عند اتهام القضاة بأمور مؤثمة جنائيا ، فإن المشرع رأى منعا من اتخاذ إجراءات اتهام أو تحقيق أو محاكمة جنائية تعسفا ضد قاضي التشكيل به ، قد جعل هذه الإجراءات ، تحت إشراف لجنة متفرعة من المجلس الأعلى للهيئات القضائية مع مراعاة حكم المادتين ٩٥ ، ٩٦ من قانون السلطة القضائية لا يعلو أن يكون تزييدا لم يكن له أثر في منطق الحكم ولا في النتيجة التي انتهى إليها ، ذلك بأنه أقام قضاءه على ما تفصح عنه ملوناته — على أسباب مستقلة عما تزايد فيه من أسباب ورد عليها النعي ويستقيم الحكم بملونها ، فإن منعى الطاعن في شأنها — بفرض صحته يكون غير منتج . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن حق الالتجاء إلى القضاء وإن كان من الحقوق التي تثبت للكافة ، فلا يكون من استعماله في حدوده مشغولا جنائيا ومدنيا عما ينشأ من استعماله من ضرر للغير ، إلا إذا انخرط بهذا الحق

عما وضع له واستعمله استعمالاً كيدياً ابتغاء الإساءة إلى الغير والتشهير به ومضارته بأن كان مبطلاً في دعواه ، لا يقصد منها إلا إيلام المدعى عليه والخط من كرامته وشرفه وإعتباره والنيل منه ، فيحتمل تحقق عليه المساواة الجنائية متى توافرت عناصرها - كالحال في الدعوى الماثلة - يستوى في ذلك أن تكون هذه الدعوى : دعوى عادية أم دعوى مخصصة للقضاة أو من في حكمهم ممن نصت عليها المادة ٤٩٤ من قانون المرافعات . فإنه يكون غير صحيح ما أثاره الطاعن في أسباب طعنه من أنه كان في مقدوره لو رفع دعوى مخصصة قضائية أن يسند فيها إلى القضاة المذكورين ذات الوقائع التي أسندوها إليهم في دعواه العادية قبلهم . ذلك أن أياً من الدعاوى يستعملها لا يفلت من القيود التي ترد على حق الإلتجاء إلى القضاء مما سبق إيرادها . لما كان ذلك ، وكانت المحكمة الإستئنافية لا تلتزم عند الغائها بالحكم الابتدائي القاضي بالبراءة ، بأن تناقش أسباب هذا الحكم ، ما دام حكمها بالإدانة مبنيًا على أسباب كافية تؤدي إلى النتيجة التي أنهى إليها - كالحال في الدعوى القائمة فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير ساس متعيناً رفضه موضوعاً ، مع مصادرة الكفالة عملاً بالمادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .



## جلسة اول ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / الدكتور إبراهيم علي صالح نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد يونس ثابت ، محمد نجيب صالح ، عوض جادو ومصطفى طاهر .

( ٢٠٦ )

### الطعن رقم ٢٢٧٩ لسنة ٥٣ القضائية

(١) نقض « نقض الحكم » اثره « محكمة الاعادة » سلطتها «

نقض الحكم وإعادة المحاكمة . يبعد الدعوى إلى محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المتقوض . بطم تقيد محكمة الإعادة بالحكم الأخير في شأن وقائع الدعوى . القيود التي ترد على محكمة الإعادة في هذا الشأن ؟ مثال :

(٢) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما يوفره « اجراءات » اجراءات المحاكمة «

شيك بلون وصيد « اسباب الاباحة » استعمال حق مقرر بمقتضى القانون «

الدفاع بحصول المدعية على الشيك بطريق النصب . هام وجوهري . التزام المحكمة بتعيينه .

الدفاع بأن الشيك تم تحريره وفاء لثمن أرض لا تملكها المستفيدة وليس لها حق التصرف

فيها . جوهري .

١ - لما كان الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقرض فلا تقيد تلك المحكمة ( محكمة الإعادة ) بما ورد بالحكم الأخير في شأن وقائع الدعوى بل عليها أن تسير في الاجراءات كما لو كانت مطروحة عليها من الأصل ، وأن تستمع لكل ما يقدمه الخصوم من أوجه دفاع ولو لم يسبق لهم التمسك بها أمام المحكمة الأولى ما لم يكن قد سبق لهم التمسك بدفع فرعية وقضى برفضها بحكم نهائي لم يطعن فيه ، وهي فوق ذلك كله لها كامل الحرية في تقدير الوقائع وتكييفها وإسباغ الوصف القانوني الذي تراه عليها غير مقيدة في كل ذلك بحكم النقض ولا بما قد يستشف منه في شأنها . ولها في سبيل ذلك أن تقضى في الدعوى بما يطمئن

إليه وجدانها ولو خالفت ذلك الحكم وبغير أن تعتبر هذه المخالفة وجهاً للطعن فيما عدا ما إذا كان محل المخالفة يصلح في حد ذاته لأن يكون وجهاً للطعن على الحكم الجديد ، وكل ما يتقيد به في هذا الصدد ألا يضار الطاعن من طعنه طبقاً لأحكام المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلى جانب ما تقضى به المادة ٤٤ من القانون المشار إليه التي يجرى نصها على أنه وإذا كان الحكم المطعون فيه صادراً بقبول دفع قانوني مانع من السير في الدعوى ونقضته محكمة النقض وأعادت القضية إلى المحكمة التي أصدرته لنظر الموضوع فلا يجوز لهذه المحكمة أن تحكم بعكس ما قضت به محكمة النقض . كذلك لا يجوز لمحكمة الموضوع في جميع الأحوال أن تحكم بعكس ما قرره الهيئة العامة للمواد الجنائية بمحكمة النقض .

٣ - لما كان البين من الإطلاع على المقررات المضمومة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار في مذكراته المقدمة منه أن تحرير الشيك - موضوع الدعوى - قد تم عن عن طريق مشوب بجريمة نصب ، ذلك أن الطاعن حرر الشيك بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه مقدماً لثمن شراء قطعة أرض من جمعية تعاونية لتقسيم الأراضي وبناء المساكن ثم تبين له أن المدعية بالحقوق المدنية - عضو مجلس الإدارة - وزوجها - رئيس الجمعية - لا يمتلكانها وليس لها حق التصرف فيها وقد عجزا عن تسجيلها باسم الجمعية - فاضطر - حماية للمال - أن يوقف صرف الشيك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة - الذي دان الطاعن أخذاً - بأسبابه دون أن يعرض أيهما لما أبداه الطاعن في مذكراته وكان دفاع الطاعن آنف البيان - وفي خصوص الدعوى المطروحة - هاما وجوهريا لما يترتب عليه من أثر في تحديد مسؤولية الجنائية مما كان يتعين معه على المحكمة أن تعرض له استقلالاً وأن تستظهر هذا الدفاع وتمحصر عناصره كشفاً لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه إن ارتأت إطراره أما وقد أمسكت عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع مما يتعين نقضه بغير حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن

الأخرى . ولما كان هذا الطعن لثاني مرة ، فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع .

## الوقائع

أقامت المدعية بالحقوق المدنية دعواها بالطريق المباشر أمام محكمة جنح المطرية ضد الطاعن بوصف أنه : أعطاه شيكاً بمبلغ ( ٢٤٠٠ جنيه ) مسحوباً على بنك مصر فرع رمسيس لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب مع علمه بذلك وطلبت عقابه بالمادتين ٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي لها مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . والمحكمة المذكورة قضت غيباً عملاً بمادتي الإتهام بمعاقبة المتهم بالحبس سنة مع الشغل و كفالة عشرين جنيهاً لوقف التنفيذ وإلزامه بأن يدفع للمدعية بالحقوق المدنية مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . عارض المحكوم عليه وقضى في معارضته بقبولها شكلاً وفي الموضوع برفضها وتأييد الحكم الغيابي المعارض فيه استأنف . ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة على أن يكون إيقافاً شاملاً لكافة الآثار الجزائية المترتبة عليه وإثبات تنازل المدعية بالحقوق المدنية عن دعواها المدنية . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن بمجدول المحكمة برقم ٦٢٥ لسنة ٤٩ ق . وهذه المحكمة قضت في ١٨ من نوفمبر سنة ١٩٧٩ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة شمال القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة استئنافية أخرى . والمحكمة الأخيرة - هيئة استئنافية أخرى - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض - للمرة الثانية ... الخ .



## المحكمة

لما كان الأصل أن نقض الحكم وإعادة المحاكمة يعيد الدعوى إلى محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض فلا تنقيد تلك المحكمة ( محكمة الإعادة ) بما ورد بالحكم الأنحسير في شأن وقائع الدعوى بل عليها أن تسير في الإجراءات كما لو كانت مطروحة عليها من الأصل ، وأن تستمع لكل ما يقدمه الخصوم من أوجه دفاع ولو لم يسبق لهم التمسك بها أمام المحكمة الأولى ما لم يكن قد سبق لهم التمسك بدفع فرع فرعية وقضى برفضها بحكم نهائي لم يطعن فيه ، وهي فوق ذلك كله لها كامل الحرية في تقدير الوقائع وتكييفها وإسباغ الزصف القانوني الذي تراه عليها غير مقيدة في كل ذلك بحكم النقض ولا بما قد يستشف منه في شأنها . ولها في سبيل ذلك أن تقضى في الدعوى بما يطمئن إليه وجدانها ولو خالفت ذلك الحكم وبغير أن تعتبر هذه المخالفة وجها للطعن فيما عدا ما إذا كان محل المخالفة يصلح في حد ذاته لأن يكون وجها للطعن على الحكم الجديد . وكل ما يتقيد به في هذا الصدد ألا يضار الطاعن من طعنه طبقا لأحكام المادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ في شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض إلى جانب ما تقضى به المادة ٤٤ من القانون المشار إليه التي يجرى نصها على أنه : إذا كان الحكم المطعون فيه صادرا بقبول دفع قانوني مانع من السير في الدعوى ونقضته محكمة النقض وأعدت القضية إلى المحكمة التي أصدرته لنظر الموضوع فلا يجوز لهذه المحكمة أن تحكم بعكس ما قضت به محكمة النقض كذلك لا يجوز لمحكمة الموضوع في جميع الأحوال أن تحكم بعكس ما قرره الهيئة العامة للمواد الجنائية بمحكمة النقض . لما كان ذلك ، وكان الحكم الاستثنائي المنقوض ، والذي قضى بجلسته ٣١ من مايو سنة ١٩٧٧ بقبول الاستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه مع إيقاف تنفيذ العقوبة إيقافا شاملا لكافة الآثار الجنائية ، وإن أصبح لا وجود له بعد نقضه بالحكم الصادر من هذه المحكمة . محكمة النقض - بجلسته ١٨ من نوفمبر

سنة ١٩٧٩ إلا أن محكمة الإعادة لم تكن تملك أن تلغى ما سبق الحكم به من إيقاف التنفيذ الشامل للعقوبة المقضى به قبل الطعن بالنقض أخذاً بالمبدأ المنوّه عنه بالمادة ٤٣ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ سالفه البيان ، ومما كان يسمح للطاعن ، وفقاً للمادة ٢٣٧ من قانون الإجراءات الجنائية أن يوكل محامية للحضور نيابة عنه بالجلسة التي صدر فيها الحكم المطعون عليه بالطعن المائل ومن ثم فإن وصف المحكمة لذلك الحكم بأنه حضوري يتفق وصحيح القانون ويكون بهذه المثابة نهائياً وجائز الطعن فيه بالنقض . ولما كان الطعن قد استوفى باقى أوضاعه الشكلية فإنه يكون مقبولا شكلا .

وحيث إن مما ينهض الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة إعطاء شيك بدون رصيد قد شابه قصور في التسبب وانطوى على إخلال بحق الدفاع ، ذلك أنه أعرض عن الدفاع الجوهرى الذى أبداه فى المذكرات المقدمة منه لمحكمة أول وثانى درجة والتي ضمنها ظروف إصداره الشيك موضوع التهمة المستندة إليه والتي دعت لإيقاف صرفه ذلك أن تحرير الشيك قد واكبه ارتكاب المدعية بالحقوق المدنية وزوجها لجرمة نصب وقعت عليه فلم يحمّد مناصا من أن يأمر بإيقاف صرف الشيك حماية لماله ولم يرد الحكم على هذا الدفاع بما يبرر إطرأحه مما يعيبه بما يستوجب نقضه .

وحيث إن البين من الاطلاع على المفردات المضمومة أن الدفاع عن الطاعن قد أثار فى مذكراته المقدمة منه أن تحرير الشيك - موضوع الدعوى - قد تم عن طريق مشروب بجرمة نصب ، ذلك أن الطاعن حرر الشيك بمبلغ ٢٤٠٠ جنيه مقدما لثمن شراء قطعة أرض من جمعية تعاونية لتقسيم الأراضى وبناء المساكن تم تبين له أن المدعية بالحقوق المدنية - عضو مجلس الإدارة - وزوجها - رئيس الجمعية - لا يملكانها وليس لها حق التصرف فيها وقد عجزا عن تسجيلها باسم الجمعية فاضطر - حماية لماله - أن يوقف صرف الشيك ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى تأييد الحكم الصادر من محكمة أول درجة - الذى دان الطاعن - أخذاً بأسنابه

دون أن يعرض أيهما لمسا أبداه الطاعن في مذكراته وكان دفاع الطاعن  
أنف البيان - في خصوص الدعوى المطروحة - هاماً وجوهياً لما يترتب  
عليه من أثر في تحديد مسئولية الجناية مما كان يتعين معه على المحكمة  
أن تعرض له استقلالاً وأن يستظهر هذا الدفاع وتمحص عناصره كشفاً  
لمدى صدقه وأن ترد عليه بما يدفعه أن ارتأت إطراره ، أما وقد أمسكت  
عن ذلك ، فإن حكمها يكون مشوباً بالقصور فضلاً عن الإخلال بحق الدفاع  
مما يتعين نقضه بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى . ولما كان  
هذا الطعن لثاني مرة ، فإنه يتعين تحديد جلسة لنظر الموضوع .



## جلسة ٦ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / عادل برهان نور رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
فوزى أحمد الملوك ، عبد الرحيم نافع حسن غلاب ، والسيد عبد المجيد العطري .

( ٢٠٧ )

### الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٣ القضائية

تعلي على موظف عام • حكم • تسببيه • تسبیب غیر معيب • نقض « اسباب  
الطعن • مالا يقبل منها » •

أعمال الوظيفة. شمولها كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء . كفاية أن يكون  
ذلك بأوامر شلوبة . مثال :

متى كان الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في أن المجني عليه  
وهو شرطى من قوة مركز ميت غمر قد تلقى يوم الحادث تكليفا من مأمور  
المركز باصطحاب الجرار الزراعى وقائده المضبوط بتهمة قيادة الجرار  
بدون رخصة وبدون لوحات معدنية وتوصيلهما مع المحضر المحرر عن  
تلك الواقعة إلى مركز ديرب نجم للاختصاص وفى الطريق لحق بهما الطاعن  
الذى أعان قائد الجرار على التخلص من المجني عليه ومكنه من الفرار مستقلا  
الجرار المضبوط . لما كان ذلك وإذ كان البين من أقوال المجني عليه بمحضر  
جلسة المحاكمة أنه كان مكلفاً من قبل مأمور المركز بالمهمة التى حال الطاعن  
بينه وبين أدائها وكان من المقرر أنه يخل فى أعمال الوظيفة كل عمل يرد  
عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء وبكفى لصحته أن يكون بأوامر  
شفوية وإذ كان الطاعن لا ينازع فى وقوع التعدى على الصورة التى حصلها  
الحكم والتى مؤداها حمل الموظف العام بالإكراه على إجتناى أداء عمله  
المكلف به فإن معنى الطاعن — بمخالفة الثابت بالأوراق وبالحطأ فى تطبيق

القانون يكون بعيدا عن الصواب مما يضحى معه الطعن قائما على غير أساس متعين الرفض موضوعا .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : هو وآخر حدث استعمالا القوة والعنف مع موظف عام هو الشرطي . . . . . من قوة شرطة مركز ميت غمر لحمله بغير حق على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته وهو ترحيل المتهم الحادث ومعه الجرار الزراعي من مركز ميت غمر إلى مركز ديرب نجم بأن اعتديا عليه بالضرب وأحدثا به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي وقد بلغا بذلك مقصدهما بأن تمكن المتهم الحادث من الهرب ومعه الجرار الزراعي المضبوط . وطلبت عقابه طبقا للمواد القيد الوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنابات المنصورة قضت بحضوريا عملا بالمادة ١٣٧ مكرر ١/١ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالحبس مع الشغل لمدة سنتين عما أسند إليه .

نطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة استعمال القوة مع موظف عام لحمله على الامتناع عن أداء عمل من أعمال وظيفته وتم له بلوغ مقصده فقد قام على مالا أصل له في الأوراق إذ اعتبر أن الشرطي الهني عليه كان مكلفا باصطحاب الجرار المضبوط ، وقائده إلى مقر الشرطة في حين أن التكليف - طبقا لما جاء في قرار النيابة - كان قاصرا على توصيل المحضر فحسب وقد أدى ذلك بالحكم إلى الخطأ في تطبيق القانون على الواقعة إذ قضى بالإدانة مع تخلف الركن المعنوي للجريمة الذي

يستلزم إلى جانب القصد الجنائي العام توفر نية خاصة لدى الجاني هي انتزاعه الحصول من الموظف على نتيجة معينة تتمثل في الامتناع عن أداء العمل المكلف به ، وفي ذلك ما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه قد حصل واقعة الدعوى في أن المجني عليه وهو شرطى من قوة مركز ميت غمر قد تلقى يوم الحادث تكليفا ، من مأمور المركز باصطحاب الجرار الزراعى وقائده المضبوط بتهمة قيادة الجرار بدون رخصة وبدون لوحات معدنية وتوصيلهما مع المحضر المحرر عن تلك الواقعة إلى مركز ديرب نجم للإختصاص وفى الطريق لحق بهما الطاعن الذى أعان قائد الجرار على التخلص من المجني عليه ومكنه من الفرار مستقلا الجرار المضبوط . لما كان ذلك وإذ كان البين من أقوال المجني عليه بمحضرة جلسة المحاكمة أنه كان مكلفا من قبل مأمور المركز بالمهمة التى حال الطاعن بينه وبين أدائها وكان من المقرر أنه يدخل فى أعمال الوظيفة كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء ويكفى لصحته أن يكون بأوامر شفهية وإذ كان الطاعن لا ينازع فى وقوع التعدى على الصورة التى حصلها الحكم والتى مؤداها حمل الموظف العام بالإكراه على اجتناب أداء عمله المكلف به فإن معنى الطاعن — بمخالفة الثابت بالأوراق وبالخطأ فى تطبيق القانون يكون بعيدا عن الصواب مما يضحى معه الطعن قائما على غير أساس متعين الرفض موضوعا .



## جلسة ٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعة نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
راغب عبد الظاهر ، أحمد أبو زيد ، حسن سميرة ومحمد زايد

( ٢٠٨ )

### الطعن رقم ١٧٤٤ لسنة ٥٣ القضائية

#### (١) مفرقات • قصد جنائي • باعث •

القصد الجنائي في جريمة إحراز مفرقات تحققه. بثبوت علم المحرز بأن ما يحوزه مفرق أو مما يدخل في تركيبه. إثبات نيته في استعمال المفرق في التخريب والإتلاف . غير ضروري . لا شأن للقصد الجنائي بالباعث على الإضرار .

#### (٢) دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •

الطلب الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع باجابه أو الرد عليه. هو الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية .

#### (٣) اثبات « بوجه عام » • اجراءات المحاكمة • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •

القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجميع الأدلة . قرار تحضيري . لا تكون له من حقوق الخصوم .

#### (٤) اثبات « بوجه عام » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » •

النسب على المحكمة قسودها من اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول .

#### (٥) اثبات • شهود • حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » •

تقدير أقوال الشهود . موضوعي .

١ - متى كان القصد الجنائي في هذه الجريمة - إحراز المفرقات - يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحوزه مفرق أو مما يدخل في

تركيب المفرقعات أو ممسا يستخدم في صنعها أو لانفجارها ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نيته في استعمال المفرقع أو ما في حكمه في التخريب والإتلاف، كما أن القصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الإحراز ومن ثم يكون هذا الوجه من النعي غير سديد.

٢- من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذي يصر عليه مقدمه ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه في طلباته الختامية،

٣- متى كان القرار الذي تصدره المحكمة في مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صونا لهذه الحقوق ومن ثم فإن النعي على الحكم بالإحلال بحق الدفاع لا يكون له محل.

٤- البين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب معاينة المضبوطات فليس له من بعد أن ينعي على المحكمة قعودها عن إتخاذ إجراء لم يطلبه منها ولم ترى هي حاجة إلى إجرائه.

٥- لا كان تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه. كما أن للمحكمة أن تأخذ من أقوال الشهود ما تظمن إليه وتطرح ما عداه، وإذا كانت المحكمة قد أوردت في حكمها الأسباب التي أقامت عليها قضاؤها بما لا تناقض فيه وحصلت مؤدى أقوال الضابط الذي قام بضبط الواقعة كما هي قائمة في الأوراق وأخذت منها بما أطمأنت إليه في خصوص كيفية ضبط الطاعن ولم تعول على ما رواه في خصوص حقيقة المضبوطات إذ أن تحديد كنه المواد المضبوطة والقطع بحقيقتها إنما هو مسألة فنية لا يصلح فيها خبير الدليل الفني وهو تقرير خبير المفرقات الذي أطمأنت إليه المحكمة وأخذت به وبأقوال الخبير الفني في التحقيقات بما يستقيم به قضاؤها فإن ما يثيره الطاعن في هذا المنحى لا يعدو أن يكون جديلاً موضوعياً في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلته فيه.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : حاز مفرقات ومتفجرات وفتائل أمان ، في غدير الأحوال المصرح بها قانوناً وأمرت بإحالة لمحكمة أمن الدولة العليا لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بقرار الإتهام . ومحكمة أمن الدولة العليا بالقاهرة قضت حضورياً عملاً بالمادة ١٠٢ / أ من قانون العقوبات وقرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٢٠ من سبتمبر سنة ١٩٥٠ والمادة ٣٠ من قانون العقوبات مع أعمال المادتين ١٧ ، ١٠٢ / هـ من ذات القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبمصادرة المضبوطات .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... إلخ .

## المحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجريمة إحراز مفرقات بغير ترخيص قد شابه خطأ في تطبيق القانون والإخلال بحق الدفاع كما أنطوى على التناقض في التسبيب والفساد في الاستدلال ذلك بأنه دان الطاعن طبقاً للمادة ١٠٢ « أ » من قانون العقوبات في حين أن المواد المضبوطة لا تعد من المفرقات لعدم إدراجها بقرار وزير الداخلية وعلى الرغم مما ثبت من أن الطاعن يستعمل هذه المواد في قطع الأحجار ولم يقصد استعمالها في غرض من الأغراض الإجرامية التي بينها الشارع في المادة ١٠٢ « ب » من قانون العقوبات ويكون الحكم بذلك قد خالف المبدأ الذي أرسته محكمة النقض في هذا الشأن . كما طلب الطاعن تحقيقاً لدفاعه مناقشة خبير المفرقات في ماهية المواد المضبوطة واستجابت المحكمة إلى هذا الطلب في مبدأ الأمر وأجلت الدعوى مرات لحضوره إلا أنها عادت وفصلت في الدعوى دون سماعه ودون معاينة المضبوطات ، وهذا إلى



أن الحكم قد عول على أقوال الضابط شاهد الإثبات وخبير المفرقات على الرغم من تناقضهما واختلافهما في تحديد كنه المواد المضبوطة كل ذلك مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعه الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية لجريمة إحراز المفرقات التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال الضابط الذي قام بضبط الواقعة ومن اعتراف الطاعن بالتحقيقات وبالجلسة بإحرازه المواد المضبوطة لإستعمالها في قطع الأحجار ومن أقوال خبير المفرقات بالتحقيقات ومما ثبت من تقرير فحص المضبوطات المقدم منه وهي أدلة سائغة لا ينازع الطاعن في أن لها معينا الصحيح من الأوراق ومن شأنها أن تؤدي إلى ما رتبته الحكم عليها . لما كان ذلك ، وكان البين من الاطلاع على مدونات الحكم المطعون فيه وعلى تقرير خبير المفرقات المرفق بالمفردات المضمومة وأقواله بالتحقيقات أن المواد المضبوطة مع الطاعن عبارة عن تسع عشرة قطعة فتيل أمان ومائة وأربعة وتسعون مفجر اصناعة محلية من الورق المبروم تستخدم كوسيلة اتصال لأصابع التفجير « الجليجنيت » وأن قطع الفتيل والمفجرات المضبوطة تستعمل كوسائل لتفجير المفرقات ويستعان بها في تكسير الأحجار . وكانت المادة ١٠٢ « أ » من قانون العقوبات تنص على أنه « يعاقب بالأشغال الشاقة المؤبدة أو المؤقتة كل من أحرز مفرقات أو حازها أو صنعها أو استوردها قبل الحصول على ترخيص بذلك . ويعتبر في حكم المفرقات كل مادة تدخل في تركيبها ويصدر بتحديد قرار من وزير الداخلية وكذلك الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنعها أو لانفجارها » .

وأبين من هذا النص في صريح عبارته وواضح دلالة أن المشرع قد حظر « إحراز أو حيازة أو صنع أو استيراد المفرقات بكافة صورها وألوانها » بغير ترخيص ويسرى هذا الحظر على المواد التي تدخل في تركيب المفرقات « والمحدد حصرا بقرار وزير الداخلية الصادر بتاريخ ٣٠-٩-١٩٥٠ والمعدل

بالقرار الصادر بتاريخ ٢-٤-١٩٥٥ والقرار رقم ١١ سنة ١٩٦٣ الصادر بتاريخ ٣١-١-١٩٦٣ ، كما يشمل هذا الحظر أيضا الأجهزة والآلات والأدوات التي تستخدم في صنع المفرقعات أو لانفجارها ، وإذا كان الثابت - على نحو ما سلف - أن المواد المضبوطة مع الطاعن تدخل في عداد الأدوات التي تستخدم في تفجير المفرقعات ، وكان يكفي للعقاب على إحرازها بغير ترخيص أن تكون من هذا القبيل دون اشتراط إدراجها بقرار وزير الداخلية سالف الذكر إذ لا يتطلب الشارع ذلك إلا بالنسبة للمواد التي تدخل في تركيب المفرقعات والمحددة على سبيل الحصر بالقرار المشار إليه . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الخصوص لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان الحكم قد عرض للدفاع الطاعن الخاص بالتكييف القانوني للواقعة في قوله « ولا تلتفت المحكمة إلى ما قاله الدفاع من أن ما اقترفه المتهم ، وثم بقانون الأسلحة والذخائر ذلك أن المتهم قد أفصح بجلاء عن قصده من إحراز المضبوطات وهو استعمالها كمفجر لتكسير الأحجار ولم يكن قصده من إحرازها هو استعمالها كذخيرة للأسلحة النارية ومن ثم فإن المادة ١٠٢ « أ » من قانون العقوبات هي الواجبة التطبيق . وما أورده الحكم فيما تقدم سائق وتوافر به جريمة إحراز المفرقعات التي دان الطاعن بها ذلك بأن القصد الجنائي في هذه الجريمة يتحقق دائما متى ثبت علم المحرز بأن ما يحزره مفرق أو مما يدخل في تركيب المفرقعات أو مما يستخدم في صنعها أو لانفجارها ولا ضرورة بعد ذلك لإثبات نيته في استعمال المفرق أو ما في حكمه في التخريب والإتلاف ، كما أن القصد الجنائي لا شأن له بالباعث على الإحراز ومن ثم يكون هذا الوجه من النعي غير سديد . لما كان ذلك ، وكان يبين من الاطلاع على محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصدور الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن وافق على نظر الدعوى بعد أن تبين تغيب خبر المفرقعات وأمرت المحكمة بتلاوة أقواله وتليت وترافع المدافع عن الطاعن دون أن يصر في طلباته الختامية على طلب سماع هذا الشاهد مما مفاده أنه عدل عنه ، وكان من المقرر أن الطلب الذي تلتزم محكمة الموضوع

بإجابته أو الرد عليه هو الطلب الجازم الذى يصير عليه مقدمة ولا ينفك عن التمسك به والإصرار عليه فى طلباته الختامية ، وكانت المادة ٢٨٩ من قانون الإجراءات الجنائية - بعد تعديلها بالقانون رقم ١١٣ سنة ١٩٥٧ - قد تحولت المحكمة الاستئنافية عن سماع الشهود إذا قبل المتهم أو المدافع عنه ذلك يستوى فى ذلك أن يكون هذا القبول صريحاً أو ضمناً بتصريف المتهم أو المدافع عنه بما يدل عليه فلا تريب على المحكمة إن هى لم تستجب لطلب استدعاء الخبير المبذرى فى جلسات سابقة ، هذا ولأن المحكمة قد اطمأنت إلى ما تضمنه تقرير خبير المفرقات متفقاً مع ما شهد به فى التحقيقات فهى غير ملزمة من بعد بإجابة الدفاع إلى ما طلبه من استدعاء الخبير لمناقشته فى ماهية المضبوطات مادام أن الواقعة قد وصفت لديها ولم تر هى من جانبها حاجة إلى اتخاذ هذا الإجراء ، وليس بذى شأن أن تكون المحكمة قد أصدرت قراراً بدعوة الخبير لمناقشته ثم عدلت عن قرارها إذ أن القرار الذى تصدره المحكمة فى مجال تجهيز الدعوى وجمع الأدلة لا يعدو أن يكون قراراً تحضيرياً لا تتولد عنه حقوق للخصوم توجب حتماً العمل على تنفيذه صوناً لهذه الحقوق ومن ثم فإن النعى على الحكم بالإخلال بحق الدفاع لا يكون له محل . لما كان ذلك ، وكان البين من الرجوع إلى محاضر جلسات المحاكمة أن الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب معاينة المضبوطات فليس له من بعد أن ينعى على المحكمة قعودها عن اتخاذ إجراء لم يطلبه منها ولم تر هى حاجة إلى إجرائه . لما كان ذلك ، وكان تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام استخلص الإدانة من أقوالهم بما لا تناقض فيه ، كما أن للمحكمة أن تأخذ من أقوال الشهود ما تظن إليه وتطرح ما عداه ، وإذا كانت المحكمة قد أوردت فى حكمها الأسباب التى أقامت عليها قضاءها بما لا تناقض فيه وحصلت مؤدى أقوال الضابط الذى قام بضبط الواقعة كما هى قائمة فى الأوراق وأنخذت منها بما اطمأنت إليه فى خصوص كيفية ضبط الطاعن ولم تعول على ما رواه فى خصوص حقيقة المضبوطات إذ أن تمسك كنه المواد المضبوطة والقطع



بحقيقتها إنما هو مسألة فنية لا يصلح فيها خبر الدليل الفني وهو تقرير خبر المفرقات الذي اطمأنت إليه المحكمة وأخذت به وبأقوال الخبر الفني في التحقيقات بما يستقيم به قضاؤها فإن ما يشره الطاعن في هذا المنحى لا يعدو أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل وهو ما تستقل به محكمة الموضوع ولا تجوز مجادلتها فيه . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعيناً رفضه موضوعاً .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار/ فوزى أحمد المملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد عبد الرحيم نافع ؛ حسن غلاب ، محمد أحمد حسن والسيد عبد المجيد العشرى .

( ٢٠٩ )

### الظعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٥٣ القضائية

(١) شيك بدون رصيد • أثبات « بوجه عام » •

عدم اشتراط أن يكون الشيك محرراً على أنموذج مطبوع .

عبارة عدم وجود حساب تتقابل مع عبارة لا يقابله رصيد قائم أو قابل للسحب .

(٢) جريمة « أركانها » • شيك بدون رصيد •

مناط تمام جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد ؟ .

سداد كل أو بعض قيمة الشيك في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة وتوافر أركانها . لا يؤثر في قيام المسئولية عنها .

(٣) تعويض • ضرر • رابطة السببية • شيك بدون رصيد • دعوى مدنية

« نظرها والحكم فيها » • معارضة « نظرها » والحكم فيها • نقض « نظر  
الظعن والحكم فيه » « الظعن لثاني مرة » •

طلب التعويض في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد . مناط توافر مقوماته ؟

مثال لتسيب محكمة النقض لقضاء برفض المعارضة موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه .

١ - لا يشترط لزماً أن يكون الشيك محرراً على أنموذج مطبوع و مأخوذاً  
من دفتر شبكات يخص الساحب ، كما أن عبارة ( عدم وجود حساب )  
تتقابل في معناها مع عبارة ( لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ) الواردة في  
المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

٢ - إن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد ، تم بمجرد إعطاء الساحب

الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجرد مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق ، ذلك العلم المفترض في حق المتهم الذي يعلم من قبل عند إصدار الشيك أنه لا يوجد له حساب أصلاً بالبنك ، وإذا كان المتهم قد اعترف بأنه أصدر الشيك وسلمه للمجنى عليه مع علمه بأنه لا يوجد له حساب لدى البنك المسحوب عليه ، فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادتين ۳۳۶ . ۳۳۷ من قانون العقوبات . ولا يؤثر في قيام مسئوليته عنها أن يكون قد سدد كل أو بعض قيمة الشيك موضوع الإتهام ما دام أن هذا السداد على فرض قيامه قد تم في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة وتوافر أركانها .

۳ - لما كان طلب التعويض في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يكون من إصداره كذلك ورده إلى المجنى عليه وعدم صرفه فإن طلب المدعى بالحقوق المدنية إلزام المتهم بالتعويض الناشئ عن ارتكابه لهذه الجريمة تكون قد توافرت مقوماته ، لما هو مقرر من أنه يكفي في وقوع الضرر المستوجب للتعويض أن تثبت إدانة المتهم . وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد إستئنافاً بالحكم المعارض فيه قد دان المحكوم عليه للأسباب التي أوردها طبق مادتي الإتهام فيما أوقعه عليه من عقوبة وأسس قضاءه بالتعويض المؤقت المحكوم به للمدعى بالحق المدني على ثبوت جريمة إصدار شيك بدون رصيد في حقه وترتب الضرر الموجب للتعويض مرتبطاً مع الفعل المسند إليه برابطة سببية مباشرة فإنه يكون قد أصاب فيما انتهى إليه من قضاء بما يتعين معه رفض المعارضة موضوعاً وتأيد الحكم المعارض فيه ، بلا مصاريف جنائية .

## الوقائع

أقام المدعى بالحقوق المدنية دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جناح بلقاس الجزئية ضد الطاعن بوصف أنه في يوم ۱۱ ديسمبر سنة ۱۹۷۳ بدائرة مركز بلقاس أعطاه بسوء نية شيكاً لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . وطلب معاقبته بالمادة ۳۳۷ من قانون العقوبات وإلزامه أن يدفع له مبلغ



قرش صباغ على سبيل التعويض المؤقت والمحكمة المذكورة قضت حضوريا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم شهراً مع الشغل وإلزامه أن يؤدي للمدعى بالحقوق المدنية مبلغ قرش صباغ على سبيل التعويض المؤقت. فاستأنف المحكوم عليه. ومحكمة المنصورة الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت غيابيا بقبول الاستئناف شكلاً ورفضه موضوعاً وتأيد الحكم المستأنف. عارض، وقضى في معارضته باعتبارها كأن لم تكن. فطعن الأستاذ - ... .. المحامي بصفته وكيلا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن برقم ٧٧٤ لسنة ٤٧ القضائية وقضى فيه بقبوله شكلاً وفي الموضوع بتنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة المنصورة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة إستئنافية أخرى. أعيدت الدعوى ثانية إلى المحكمة المشار إليها وقضت فيها هيئة إستئنافية أخرى بقبول المعارضة شكلاً ورفضها موضوعاً وتأيد الحكم الغيابي المعارض فيه.

فطعن الأستاذ / ... .. المحامي بصفته وكيلا عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) ... إلخ.

## المحكمة

من حيث إن هذه المحكمة قد قضت في التاسع عشر من يناير سنة ١٩٨١، بتنقض الحكم المطعون فيه - لثاني مرة - ومن ثم فقد حددت جلسة لنظر الموضوع عملاً بالمادة ٤٥ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض.

وحيث إن المعارضة قد رفعت وفق القانون فهي مقبولة شكلاً. وحيث إن واقعة الدعوى حسبما إستخلصتها المحكمة من الأوراق، تتحصل في أن المدعى بالحقوق المدنية أقام دعواه بطريق الإدعاء المباشر

بصحيفة أعلنت للمتهم ( المعارض ) في السابع عشر من سبتمبر سنة ١٩٧٤ :  
أورد بها أن المتهم أصدر إليه شيكا بمبلغ ثلاثمائة جنيه مسحوبا على بنك القاهرة  
فرع بلقاس يستحق الوفاء في ١١ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ وإذ تقدم به إلى  
البنك المسحوب عليه لصرف قيمته . أعيد إليه لعدم وجود حساب للمتهم  
لدى هذا البنك ، الأمر الذي ينطوي على الجريمة المنصوص عليها في المادتين  
٣٣٦ ، ٣٣٧ من قانون العقوبات - وطلب معاقبة المتهم على مقتضاهما مع  
إلزامه بأن يؤدي إليه مبلغ قرش صاغ واحد على سبيل التعويض المؤقت  
لما لحقه من ضرر ناشئ عن تلك الجريمة وقدم المدعى بالحقوق المدنية  
- إثباتا لدعواه الشيك المشار إليه - والذي تبين من الاطلاع عليه أنه حرر  
على ورقة منتهية بتوقيع وتحمل تاريخا واحدا هو ١١ ديسمبر سنة ١٩٧٣  
ويتضمن أمراً من المتهم ( الساحب ) إلى بنك القاهرة فرع بلقاس ( المسحوب  
عليه ) بأن يدفع للمستفيد ( المدعى بالحقوق المدنية ) - مبلغ ثلاثمائة جنيه .  
كما قدم أيضا قسيمة رفض على مطبوعات البنك المسحوب عليه تحمل تاريخ  
السابع من سبتمبر سنة ١٩٧٤ - تتضمن رفض صرف هذا الشيك ( لعدم  
وجود حساب باسم الساحب ) لدى البنك .

وحيث إن المدعى بالحقوق المدنية حضر أمام محكمة أول درجة وأصر  
على طلباته ، وناقشت المحكمة المتهم فأقر بأنه وقع على الشيك موضوع التهمة ،  
وقرر أنه حرره للمدعى بالحقوق المدنية بمناسبة عقد مقاوله أنقار وطلب  
أجلا للسداد فأجيب لطلبه إلى أن أوفى بمبلغ ٤٥ جنيها من قيمته قبضها  
المدعى بالحقوق المدنية بجلسة ٢٥-٤-١٩٧٩ أمام محكمة ثاني درجة ،  
وإذ نظرت الدعوى أمام هذه المحكمة - محكمة النقض - لم يمثل المتهم ولم  
يدفع الدعوى بدفع أو دفاع ،

وحيث إنه يتضح مما تقدم أن المستند الذي قدمه المدعى بالحقوق  
المدنية ، قد استوفى سائر البيانات التي يتطلبها القانون لإعتباره شيكا يجري  
مجرى النقود ، إذ يحمل أمراً من المتهم لأحد البنوك بدفع مبلغ معين في  
تاريخ معين للمستفيد ( المدعى بالحقوق المدنية ) - وهو بهذه المثابة يعتبر

أداة وفاء يستحق الدفع بمجرد الاطلاع ويعد شيكاً بالمعنى المقصود في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات ، ولا يقدح في الأمر أن تكون بياناته قد دوت على ورقة عادية إذ لا يشترط لزماً أن يكون الشيك محرراً على أنموذج مطبوع ومأخوذاً من دفتر شيكات يخص الساحب . كما أن عبارة ( عدم وجود حساب ) الواردة بقسمة الرفض المشار إليها تتقابل في معناها مع عبارة ( لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب ) الواردة في المادة ٣٣٧ من قانون العقوبات .

وحيث إن جريمة إعطاء شيك لا يقابله رصيد . تتم بمجرد إعطاء الساحب الشيك إلى المستفيد مع علمه بعدم وجود مقابل وفاء له قابل للسحب في تاريخ الاستحقاق : ذلك العلم المفترض في حق المتهم الذي يعلم من قبل عند إصدار الشيك أنه لا يوجد له حساب أصلاً بالبنك . وإذا كان المتهم قد اعترف بأنه أصدر الشيك وسلمه للمجنى عليه مع علمه بأنه لا يوجد له حساب لدى البنك المسحوب عليه . فإنه يكون قد ارتكب الجريمة المنصوص عليها في المادتين ٣٣٦ : ٣٣٧ من قانون العقوبات . ولا يؤثر في قيام مشرولته عنها أن يكون قد سدد كل أو بعض قيمة الشيك موضوع الاتهام مادام أن هذا السداد على فرض قيامه قد تم في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة وتوافر أركانها . لما كان ذلك . وكان طلب التعويض في جريمة إصدار شيك بدون رصيد يكون من إصداره كذلك ورده إلى المجنى عليه وعدم صرفه فإن طلب المدعى بالحقوق المدنية إلزام المتهم بالتعويض الناشئ عن ارتكابه لهذه الجريمة تكون قد توافرت مقوماته . لما هو مقرر من أنه يكفي في وقوع الضرر المستوجب للتعويض أن تثبت إدانة المتهم : وإذا كان الحكم الابتدائي المؤيد إستئنافاً بالحكم المعارض فيه قد دان المحكوم



عليه للأسباب التي أوردتها وطبق مادتي الإتهام فيما أوقعه عليه من عقوبة وأسس قضاءه بالتعويض المؤقت المحكوم به للمدعى بالحق المدني على ثبوت جريمة إصدار شيك بدون رصيد في حقه وترتب الضرر الموجب للتعويض مرتبطا مع الفعل المسند إليه برابطة سببية مباشرة فإنه يكون قد أصاب فيما انتهى إليه من قضاء بما يتعين معه رفض المعارضة موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه ، بلا مضاريف جنائية .

## جلسة ١٣ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / فوزى أحمد الملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: محمد عبد الرحيم نافع، حسن غلاب، محمد أحمد حسن والسيد عبد المجيد العشرى.

( ٢١٠ )

### الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٣ القضائية

(١) دعوى مدنية « نطاقها » • نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها • وصف  
التهمة • سب • قذف

المدعى بالحقوق المدنية . لا علاقة لدعواه بالدعوى الجنائية إلا في تبعتها ها .

لا محل لنفيه على الحكم بأن المحكمة لم تستجب لطلبه تعديل وصف التهمة .

(٢) اثبات « بوجه عام » • نقض « أسباب الطعن » • مالا يقبل منها • سب •  
قذف

عدم جولى النفي بأن الواقعة تنطوى على جريمة أخرى متى كان مبنى القضاء بالبرائة الشك  
في صحة إسناد التهمة إلى المتهم .

(٣) تعويض • دعوى مدنية « نظرها والحكم فيها » • دعوى جنائية « نظرها  
والحكم فيها » • حكم « تسببيه • تسبیب غير معيب » •

البرائة . متى يحكم معها بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعة للدعوى الجنائية ؟ .

عدم ثبوت ارتكاب المظنون منه الفعل المسند إليه . يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية  
قبله .

١ - لا كان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى  
الجنائية أو التحدث عن الوصف الذى يراه هو لها وإنما يدخل فيها بصفته  
مضرورا من الجريمة التى وقعت طالبا تعريضا مدنيا عن الضرر الذى لحقه  
إذ أن دعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعتها لها ،  
فإن نعى المدعى بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه بأن المحكمة لم تستجب  
لطلبه تعديل وصف التهمة لا يكون سديداً .

۲ - لما كان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضده تأسيساً على قوله « عدم قناعة المحكمة بثبوت التهمة قبل المتهم » - فإنه لا جدوى للطاعن من بعد في النعي على الحكم المطعون فيه ، بعدم الرد على ما جاء بدفاعه من أن الواقعة تنطوي على جريمة أخرى هي السب غير العلني وأن المحكمة لم تستعمل حقها في رد الواقعة إلى هذا الوصف - لأنه يكفي للقضاء بالبراءة - تحت أي وصف - أن تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة إلى المتهم كما هو الحال في الحكم المطعون فيه .

۳ - لما كان شرط الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة إسناده إلى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة ، ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم ثبوت ارتكاب المطعون ضده للفعل المسند إليه ، فإن ذلك يستلزم الحكم - صحيحاً - برفض الدعوى المدنية قبله مما يكون النعي عليه في هذا الشأن غير سديد .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بطريق الإدعاء المباشر ضد المتهم بوصف أنه : ارتكب جريمة القذف والسب وفقاً لما هو وارد بعريضة الدعوى وطلبت عقابه بالمواد ۱۷۱ ، ۳۰۲ ، ۳۰۳ ، ۳۰۶ ، ۳۰۸ مكرراً من قانون العقوبات وإلزامه بأن يؤدي له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت . ومحاكمة جناح عابدين قضت غايياً عملاً بالمادة ۴۰۳ / ۱ من قانون الإجراءات الجنائية ببراءة المتهم من التهمة المنسوبة إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحق المدني بمصروفاتها . فاستأنف المدعى بالحق المدني . ومحاكمة جنوب القاهرة الابتدائية - بهيئة استئنافية - قضت محضورياً



بقبول الإستئناف شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف فيما قضى به في الدعوى المدنية وألزمت المدعى بالحق المدني بالمصروفات .  
فطعن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ .

### الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم الابتدائي المؤيد والمكمل بالحكم المطعون فيه — إذ قضى بتبرئة المطعون ضده من تهمة السب والقذف وبرفض الدعوى المدنية ، فقد شابه الخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسبيب ذلك بأن محكمة أول درجة أقامت قضاءها على عدم توافر ركن العلانية دون تمحيص لسائر كيوفها وأوصافها إذ ينطوي ما أثاره المطعون ضده على جريمة أخرى هي السب غير العلني ، ولم تكن المحكمة الإستئنافية تبحث عناصر تلك الجريمة الأخيرة برغم أنها لا تتقيد بما انتهى إليه قضاء أول درجة في الشق الجنائي . والتفت المحكمة المطعون فيه عما تضمنه دفاع الطاعن في مذكرته المقدمة إلى المحكمة الإستئنافية في هذا الشأن وفي أن عناصر المسئولية المدنية قد توافرت في حق المطعون ضده ، مما يعيب الحكم ويوجب نقضه .

وحيث إنه لما كان المدعى بالحقوق المدنية لا يملك استعمال حقوق الدعوى الجنائية أو التحدث عن الوصف الذي يراه هو لها وإنما يدخل فيها بصفته ضرورا من الجريمة التي وقعت طالبا تعويضا مدنيا عن الضرر الذي لحقه إذ أن دعواه مدنية بحتة ولا علاقة لها بالدعوى الجنائية إلا في تبعيتها لها ، فإن نعى المدعى بالحقوق المدنية على الحكم المطعون فيه بأن المحكمة لم تستجب لطلبه تعديل وصف التهمة لا يكون سديدا . لما كان ذلك ، وكان البين من الحكم المطعون فيه أنه قضى ببراءة المطعون ضده تأسيسا على قوله عدم قناعة المحكمة بثبوت التهمة قبل المتهم — فإنه لا جدوى للطاعن من بعد في النعي على الحكم المطعون فيه ، بعدم الرد على ما جاء بدفاعه من أن الواقعة تنطوي

على جريمة أخرى هي السب غير العلني وأن المحكمة لم تستعمل حقها في رد الواقعة إلى هذا الوصف - لأنه يكفي للقضاء بالبراءة - تحت أي وصف - أن تشكك المحكمة في صحة إسناد التهمة كما هو الحال في الحكم المطعون فيه . لما كان ذلك ، وكان شرط الحكم بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية في حالة الحكم بالبراءة هو ثبوت وقوع الفعل موضوع الدعوى الجنائية وصحة إسناده إلى المتهم المقامة عليه الدعوى المذكورة دون أن تتوافر به الأركان القانونية للجريمة . ولما كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى عدم ثبوت ارتكاب المطعون ضده للفعل المسند إليه ، فإن ذلك يستلزم الحكم - صيحاً - برفض الدعوى المدنية قبله مما يكون النعي عليه في هذا الشأن غير سديد . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا رفضه موضوعاً مع مصادرة الكفالة تطبيقاً للمادة ٣٦ / ٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ بشأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض وإلزام الطاعن المصاريف .

## جلسة ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / حسن جمعه نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
راغب عبد الظاهر ، أحمد أبو زيد ، حسن عميرة ومحمد زايد .

( ٢١١ )

### الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٣ القضائية

(١) اختلاس • أموال أميرية • جريمة « أركان الجريمة » • موظفون  
• عموميون •

مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي . لا يكفي بذاته أن يكون دليلاً على حصول  
الاختلاس .

(٢) حكم « تسببيه • تسبیب معيب » • بطلان • نقض •

وجوب إثبات الحكم على الأسباب التي بني عليها وإلا كان باطلاً. المراد بالتسبيب المتبر؟

(٣) حكم « تسببيه • تسبیب معيب » • اثبات « اثبات بوجه عام » •  
اختلاس أموال أميرية •

وجوب إيراد الأدلة التي استندت إليها المحكمة وبيان مؤداهما في الحكم بياناً كافياً مجرد الإشارة  
إليها . غير كاف . لزوم سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى  
تأييده الواقعة كما إقتضت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقي الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه  
استدلاله بها . مثال لتسبيب معيب في جريمة اختلاس أموال أميرية .

(٤) حكم « تسببيه • تسبیب معيب » • دفاع « الاخلال بحق الدفاع » •  
ما يوفره • • بطلان • نقض •

إستعمال التهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينمت  
بعدم الجدلية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخراً .

القضاء السابق على دليل لم يطرح . خطأ .



١ - من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي أو من في حكمه لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الاختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر .

٢ - متى كانت الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال ، وكان الشارع يوجب في المسادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً . والمراد بالتسبب المعبر تحديد الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مجهولة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار إثباتها بالحكم .

٣ - استناد الحكم إلى كل من تقرير لجنة الفحص وتقرير الخبير دون أن يعنى بذكر حاصل الوقائع التي تضمنها من اختلاس ودون أن يعرض إلى الأسانيد التي أقيم عليها هذان التقريران لا يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالإدانة لخلوه مما يكشف عن وجه إعماده على هذين التقريرين اللذين استنبطت منهما المحكمة معتقدها في الدعوى على أساسه مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ، ولا يغنى في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذ الأدلة في المواد الجنائية متساندة يكمل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعلل التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي الذي انتهت إليه المحكمة .

٤ - استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدوية مادام متبعاً من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير وجه الرأي في الدعوى ، ولأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي

كفل فيه القانون لكل منهم حقه في أن يدلي بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع وإلزام المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام فيه تجلية للحقيقة وهداية إلى الصواب ، و كان لا يصح القضاء المسبق على دليل لم يطرح ، فإن الحكم المطعون فيه فضلا عن قصوره قد أدخل بحق الطاعن في الدفاع .

## الوقائع

أهت النيابة العامة الطاعن بأنه : بصفته مستخدما عمومياً - كاتب الجمعية التعاونية الزراعية بمنشأة عبد القادر - التي تساهم الدولة في مالها اختلس المبالغ الميينة بالتحقيقات والبالغ مقدارها ٣٥٧٢ جنيه والمملوكة للجمعية سائلة الذكر والمسلمة إليه بسبب وظيفته حالة كونه من الأمناء على الودائع . وإحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد الوصف الواردين بأمر الإحالة . ومحكمة جنايات أمن الدولة العليا بالمنصورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١١١ / ٦ ، ١١٢ / ٢ (أ) : ١١٨ ، ١١٩ من قانون العقوبات مع إعمال المادة ١٧ من هذا القانون بمعاقبة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وتغريمه مبلغ ٣٥٧٢،٦٥٧ جنيه وإلزامه برد مثل هذا المبلغ وعزله من وظيفته .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ... الخ .

## المحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجناية الاختلاس قد شابه القصور في التسبب والإخلال بحق الدفاع ذلك بأنه عول في الإدانة على تقرير الخبير المقدم في الدعوى دون أن يناقش اعتراضات الطاعن على هذا التقرير من أنه لا يطابق الواقع وأن إشارته إلى وجود عجز في الحساب لا يدل على حصول الإخلال خاصة وأن مراجع أول بنك التسليف

قدم تقريراً نفي فيه حصول اختلاس في عهدة الطاعن ، كما طلب تحقيقاً لدفاعه ضم دفتر خزانة الجمعية التعاونية الزراعية التي يعمل بها وفيشات الممولين للوقوف على حقيقة المبلغ المنسوب إليه اختلاسه بتقرير الخبير إلا أن المحكمة صادرت في دفاعه وردت على هذا الطلب بما لا يسوغ رفضه مما يعيب حكمها ويستوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه أثبت بيانا لواقعة الدعوى أن الطاعن خلال الفترة من ... إلى ... بصفته كاتباً بالجمعية التعاونية الزراعية بمنشأة عبد القادر اختلس مبلغ ٣٥٧٢,٦٥٧ جنية من المبالغ التي تسلمها بسبب وظيفته وقد توصل إلى ذلك بعده وسائل منها قيامه بتحصيل مبالغ من عملاء الجمعية حرر عنها إيصالات غير رسمية واختلسها لنفسه وقيامه بإلغاء بعض الإيصالات بعد تحريرها واختلاس قيمتها وقيد بعض المبالغ على حساب العملاء كسلف تقديبه واختلاس هذه المبالغ ، واستند الحكم في إدانة الطاعن إلى أقوال أعضاء اللجنة التي شكلت لفحص عهدة الطاعن والتقرير المقدم منهم وإلى تقرير الخبير الذي ندبته المحكمة وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، وحصل مؤدى تقرير لجنة الفحص في قوله « وقد ثبت بتقرير لجنة الفحص أن جملة المبالغ التي قام المتهم باختلاسها ٣٥٧٢,٦٥٧ جنية في الفترة من ١٠ - ١١ - ١٩٦١ حتى ٩ - ٦ - ١٩٦٨ ، كما حصل مؤدى تقرير الخبير في قوله « وأورد تقرير الخبير أن المتهم مسئول عن اختلاس قيمة إيصالات ٧ جمعيات التي تقدم أصحابها بالشكاوى وقيمة الإيصالات غير المرقمة والإيصالات المختومة بخاتم الرابطة العامة لموظفي الجمعيات التعاونية وكذلك المبالغ التي قيدها على بعض العملاء كسلف تقديبه . » وبين من الإطلاع على محضر جلسة المحاكمة التي اختتمت بصلور الحكم المطعون فيه أن المدافع عن الطاعن اعترض على تقرير الخبير في شأن المبلغ المنسوب إلى الطاعن اختلاسه وطلب ضم دفتر خزانة الجمعية وفيشات العملاء لمراجعتها على ما جاء بتقرير الخبير ، وانتهت المحكمة إلى رفض هذا الطلب إستناداً إلى أنه قد قصده إطالة أمد التقاضي دون الحاجة إليه بعد أن اطمأنت



إلى تقرير لجنة الفحص وما شهد به أعضاؤها ولتضارب أقوال الطاعن في شأن بعض الإيصالات الخاصة بالمولدين . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي أو من في حكمه لا يمكن أن يكون بذاته دليلاً على حصول الإختلاس لجواز أن يكون ذلك ناشئاً عن خطأ في العمليات الحسابية أو لسبب آخر ، وكانت الأحكام في المواد الجنائية يجب أن تبنى على الجزم واليقين لا على الظن والإحتمال ، وكان الشارع يوجب في المادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها وإلا كان باطلاً . والمراد بالتسبب المعتبر تحديد الأسانيد والحجج المبنى هو عليها والمنتجة هي له سواء من حيث الواقع أو من حيث القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بحيث يستطيع الوقوف على مسوغات ما قضى به ، أما إفراغ الحكم في عبارات عامة معماة أو وضعه في صورة مبهلة فلا يحقق الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام ولا يمكن محكمة النقض من مراقبة صحة تطبيق القانون على الواقعة كما صار لإثباتها بالحكم . ولما كان الحكم المطعون فيه لم يبين بوضوح وتفصيل مفردات المبالغ المقول باختلاسها والمنتجة لمجموع المبلغ المختلس وكذلك الإيصالات ٧ جمعيات والإيصالات غير المرقومة وتلك المختومة بخاتم الرابطة العامة لموظفي الجمعيات التعاونية وقيود السلف النقدية التي جرى اختلاس قيمتها ووجه هذا الإختلاس في كل نوع منها ، وكان إستناد الحكم إلى كل من تقرير لجنة الفحص وتقرير الخبير دون أن يعنى بذكر حاصل الوقائع التي تضمنها من اختلاس ودون أن يعرض إلى الأسانيد التي أقيم عليها هذان التقريران لا يكفي في بيان أسباب الحكم الصادر بالإدانة لخلوه مما يكشف عن وجه إعماده على هذين التقريرين اللذين استنبطت منهما المحكمة معتقداً في الدعوى على أساسه مما يصم الحكم المطعون فيه بالقصور ، ولا يغني في ذلك ما ذكرته المحكمة من أدلة أخرى إذا الأدلة في المواد الجنائية متساندة بكل بعضها بعضاً ومنها مجتمعة تتكون عقيدة القاضي بحيث إذا سقط أحدها أو استبعد تعذر التعرف على مبلغ الأثر الذي كان للدليل الباطل في الرأي

الذى انتهت إليه المحكمة ، لما كان ذلك ، وكان الحكم قد صادر المتهم في دفاعه المشار إليه في الطعن بدعوى أنه قصد به إطالة أمد التقاضي دون الحاجة إليه وأن المحكمة كرت عقيدتها مما طرح عليها في الأوراق مع أن استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية مادام منتجاً من شأنه أن تندفع به التهمة أو يتغير وجه الرأي في الدعوى ، ولأن المحاكمة هي وقته المناسب الذي كفل فيه القانون لكل منهم حقه في أن يدلى بما يعن له من طلبات التحقيق وأوجه الدفاع والزام المحكمة النظر فيه وتحقيقه مادام فيه تلبية للحقيقة وهداية إلى الصواب ، وكان لا يصح القضاء المسبق على دليل لم يطرح ، فإن الحكم المطعون فيه يكرن فضلاً عن قصره ، قد أخل بحق الطاعن في الدفاع بما يبطله ويوجب نقضه والإحالة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن .

## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / فوزى أحمد الملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
عبد الرحيم نافع ، حسن غلاب ، محمد أحمد حسن والسيد عبد المجيد العشرى .

( ٢١٢ )

### الطعن رقم ٥٣٥٠ لسنة ٥٣ القضائية

(١) نقض « الصفة فى الطعن » • محكمة النقض « سلطتها فى المدلول عن الحكم » • وكالة • معاملة •

الأصل فى نظام التقاضى. أن صدور حكم فى الدعوى يخرجها من حوزة المحكمة . أساس ذلك ؟  
وأرء ؟ علول محكمة النقض عن بعض أحكامها فى خصوص شكل الطعن . إستثناء . إستثنائه ثم ط  
المدلول عن الحكم ؟

(٢) وكالة « الصورة الضوئية للتوكيل » •

عدم كفاية تقديم صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل مع أوراق الطعن . الإشارة إلى أن  
أصل التوكيل مودع فى قضية أخرى . أساس ذلك ؟ .

( ١ ) الأصل فى نظام التقاضى أنه متى صدر الحكم فى الدعوى خرجت  
من حوزة المحكمة لاستنفادها ولايتها القضائية وامتنع عليها العودة إلى نظرها  
من جديد . أماما إستثنائه محكمة النقض — خروجاً على هذا الأصل — من العلول  
عن بعض أحكامها فى خصوص شكل الطعن مراعاة منها لمقتضيات العدالة  
وحتى لا يضار الطاعن بسبب لادخل لإرادته فيه ، فهو من قبيل الإستثناء  
الذى يجب قصره فى نطاق ما استن من أجله وعدم التوسع فيه . لما كان ذلك .  
وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يشترط — كى تعدل عن حكم  
أصدرته — أن يكون الحكم فيما قضى به قد قام على عدم استيفاء إجراءات  
الطعن المقررة قانوناً ، ثم يثبت من بعد تلك الإجراءات كافة كانت قد  
استرفت بيد أنها لم تعرض كاملة على المحكمة عند نظرها الطعن وذلك  
لأسباب لا تدخل لإرادة الطاعن فيها .



٢ - متى كان الطالب لا يجادل ، بل أنه يسلم في طلبه ، بأن سند التوكيل المثبت لصفته في التقرير بالطعن لم يكن قد قلم هذه المحكمة عند نظرها الطعن بجلسته . . . . . فإن طلبه العدول عن الحكم الذي أصدرته بتلك الجلسة بعدم قبول الطعن شكلاً لا يكون له محل . ولا يشفع له في ذلك أن يكون قد قدم مع أوراق الطعن صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل ولا ما أشار إليه من أن أصل التوكيل مودع في قضية أخرى . ما دام أنه لم يقدم مع أوراق هذا الطعن - حتى تاريخ نظره والحكم فيه - دليلاً رسمياً يثبت صفته في التقرير بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم ضده ، وذلك لما هو مقرر من أن إجراءات الطعن هي من الإجراءات الشكلية في الخصومة التي يجب أن تكون مستكملة كافة مقوماتها ومن أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو من شأن المحكوم ضده وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلاً عنه توكيلاً يخوله هذا الحق ، الأمر الذي يتعين معه أن يكون التوكيل معروضاً على محكمة النقض عند نظرها الطعن للتثبت من إسديفاء إجراءات الطعن . لما كان ما تقدم ، فإن الطلب يكون على غير أساس متعين الرفض .

## الوقائع

أقام المدعى بالحق المدني دعواه بالطريق المباشر أمام محكمة جنح الدق ضد المتهم بوصف أنه : أبلغ ضده كذباً مع سوء القصد وبنية الإضرار به بارتكاب جريمة نصب وتزوير رغم كذب هذا الإدعاء الذي لم يكن إلا محاولة للضغط عليه ومساومته على حرق وقضي فيها ببراءته مما يكون جريمة البلاغ الكاذب والقذف وطلب عقابه بالمواد ١٧١ ، ٢٠٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٣ ، ٣٠٥ من قانون العقوبات وإلزامه بأن يدفع له مبلغ واحد وخمسين جنيهاً على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات والأتعاب .

والمحكمة المذكورة قضت بحضورها عملاً بمواد الإتهام بتغريم المتهم عشرين

جنباً عن التهمتين وألزمته بأن يدفع للمدعى بالحق المدني - الطاعن مبلغ واحد وخمسين جنباً على سبيل التعويض المؤقت والمصروفات ومبلغ مائة قرش مقابل أتعاب محاماة ورفضت ما عدا ذلك من الطلبات .

فاستأنف المحكوم عليه .

ومحكمة الجيزة الابتدائية - بهيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف وبراعة المتهم مما أسند إليه ورفض الدعوى المدنية وألزمت رافعها المصروفات عن الدرجتين .

فطعن الأستاذ / ..... المحامي نيابة عن المدعى بالحق المدني في هذا الحكم بطريق النقض .

ومحكمة النقض قضت بعدم قبول الطعن شكلاً ومصادرة الكفالة وألزمت الطاعن المصروفات المدنية تأسيساً على عدم إيداع التوكيل الخاص بل ذات الطعن وبتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ تقدم الأستاذ / ..... المحامي عن المدعى بالحق المدني بطلب للرجوع عن ذلك الحكم ..... الخ .

### الحكمة

من حيث إن هذه المحكمة سبق أن قضت بجلسته ٤ يناير ١٩٨٣ بعدم قبول الطعن شكلاً ومصادرة الكفالة وإلزام الطاعن المصروفات المدنية . استندوا إلى عدم تقديم التوكيل الذي تم التقرير بالطعن بمقتضاه نيابة عن الطاعن ثم بتاريخ ١٦ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ قدم الأستاذ / ..... طلباً للعامل عن هذا الحكم ، والحكم بقبول الطعن شكلاً والنظر في موضوعه ، وأقام طلبه على أنه كان قد أرفق بأوراق الطعن حافظة ضمت صورتين ضريبتين للتوكيلين اللذين يخولانه حق الطعن بالنقض نيابة عن المحكوم ضده وتأشيراً بوجه الحافظة إلى أن أصلى التوكيلين أرفقا بأوراق الطعن في الحكم الصادر ضد الطاعن ذاته في اللجنة رقم ٢٢٩٣ لسنة ١٩٨٠ جنح مستأنف الجيزة - التي قيدت فيما بعد برقم ٥٣٥٥ لسنة ٥٢ ق. وقضى فيها بجلسته ٢٥ من يناير سنة ١٩٨٣ بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بتقضي الحكم

المطعون فيه والإحالة . لما كان ذلك . وكان الأصل في نظام التقاضي أنه متى صدر الحكم في الدعوى خرجت من حوزة المحكمة لإستنفادها ولايتها القضائية وامتنع عليها العودة إلى نظرها من جديد . أما ما إستنته محكمة النقض — خروجاً على هذا الأصل — من العدول عن بعض أحكامها في خصوص شكل الطعن مراعاة منها لمقتضيات العدالة وحتى لا يضار الطاعن بسبب لإدخال لإرادته فيه . فهو من قبيل الإستثناء الذي يجب قصره في نطاق ما استثنى من أجله وعدم التوسع فيه . لما كان ذلك . وكان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه يشترط — كي تعدل عن حكم أصدرته — أن يكون الحكم فيما قضى به قد قام على عدم استيفاء إجراءات الطعن المقررة قانوناً . ثم يثبت من بعد أن تلك الإجراءات كافة كانت قد استوفيت بيد أنها لم تعرض كاملة على المحكمة عند نظرها الطعن وذلك لأسباب لإدخال لإرادة الطاعن فيها . وإذا كان الطاعن لا يجادل ، بل إنه يسلم في طلبه ، بأن سند التوكيل المثبت لصفته في التقرير بالطعن لم يكن قد قدم لهذه المحكمة عند نظرها الطعن بجلسته . . . . . فإن طلبه العدول عن الحكم الذي أصدرته بتلك الجلسة بعدم قبول الطعن شكلاً لا يكون له محل . ولا يشفع له في ذلك أن يكون قد قدم مع أوراق الطعن صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل ولا ما أشار إليه من أن أصل التوكيل مودع في قضية أخرى ، ما دام أنه لم يقدم مع أوراق هذا الطعن — حتى تاريخ نظره والحكم فيه — دليلاً رسمياً يثبت صفته في التقرير بالطعن بالنقض نيابة عن المحكوم ضده ، وذلك لما هو مقرر من أن إجراءات الطعن هي من الإجراءات الشكلية في الخصومة التي يجب أن تكرر مستكملة كافة مقوماتها ومن أن التقرير بالطعن بطريق النقض هو من شأن المحكوم ضده وليس لأحد أن ينوب عنه في مباشرته إلا إذا كان موكلاً عنه توكيلاً يخوله هذا الحق ، الأمر الذي يتعين معه أن يكون التوكيل معروضاً على محكمة النقض عند نظرها الطعن للتثبت من إستيفاء إجراءات الطعن . لما كان ما تقدم . فإن الطلب يكون على غير أساس متعين الرقض .



## جلسة ٢٠ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار/ محمد عبد العزيز الجندي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
قيس الرأى عطية، محمد أحمد حدى . ، محمد حسين لبيب وفقيل شاكِر .

( ٢١٣ )

### الظمن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٥٣ القضائية

(١) ائتلاف . جريمة « اركانها » . ايجار اماكن . حكم « تسببيه » . تسبیب  
معيب .

وقوع الجريمة على مال غير مملوك للمتهم . مناط لتأثير طبقاً للمادة ٣٦١ عقوبات .  
ثبوت أن الطاعن هو المالك للمقر الذي تسكن به المدعية بالحق المدني . المستأجرة له وأن  
الائتلاف قد وقع على بابه . لا تأثيم .  
أساس ذلك ؟ .

(٢) دعوى مدنية . دعوى جنائية . اختصاص .

مناط لإختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية ؟ .

(٣) نقض « نظر الظمن والحكم فيه » . محكمة النقض « سلطتها » .

تصحيح محكمة النقض الخطأ . والحكم بمقتضى القانون . المادة ٢٩/١ ق . ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .

١ — مفاد النص في المادة ٣٦١ عقوبات على أن « كل من خرب أو أتلّف  
عمداً أمراً لا ثابتة أو متغيرة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للاستعمال أو عطّلها  
بأية طريقة يعاقب بالحبس . . . . » أن مناط التأثيم فيها أن تقع الجريمة  
على مال غير مملوك للشهم فإذا رقت على مال يملكه فإنها تخرج عن مجال  
التأثيم لتدخل في عداد تصرف المالك في ملكه . لما كان ذلك وكان الثابت من  
متون الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الطاعن هو المالك  
للعقار الذي تسكن به المدعية بالحق المدني وأن الإئتلاف قد وقع على باب  
المسكن وهو ملك له ، وكانت حيازة المدعية بالحق المدني لمسكنها إستناداً

إلى عقد إستئجارها للمسكن لا تسلب الطاعن المؤجر ملكية العين المؤجرة ولا تكسب المدعية إلا حق الإنتفاع بها فإن إتلاف الطاعن المسكن المملوك له يكون بمنأى عن التأثم ،

٢ - مناط اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية أن يكون الضرر ناشئاً مباشرة عن الجريمة التي رفضت عنها الدعوى الجنائية أمامها فإذا نشأ الضرر عن فعل لا يعد جريمة - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فإن المطالبة بالتعويض عنه تخرج عن ولاية المحاكم الجنائية .

٣ - لما كان مبنى الطعن الخطأ في تطبيق القانون فإنه يتعين إعمالاً لنص المادة ٣٩ / ١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون مما يتعين معه القضاء ببراءة الطاعن مما أسند إليه عملاً بالمادة ٣٠٤ / ١ وإجراءات جنائية وبعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية .

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة الطاعن بأنه : أتلف عمداً باب مسكن . . . . . والذي لم يقدر قيمة ما أتلف على النحو المبين بالأوراق . وطلبت معاقبته بالمادة ٣٦١ / ١ و ٢ من قانون العقوبات .

وادعت المحنى عليها مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت .

ومحكمة جنح الحقائق قضت حضورياً عملاً بمادة الإتهام بتفريم المتهم عشرين جنياً وألزمته بأن يؤدي للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت .

فاستأنف المحكوم عليه ، ومحكمة شمال القاهرة الابتدائية - هيئة إستئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطعن الأستاذ / ..... المحامي عن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ..... الخ .

### الحكمة

حيث إن مما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة الإتلاف العمد وألزمه بتعويض الضرر الناجم عنها قد أخطأ في تطبيق القانون ذلك أن المادة ٣٦١ من قانون العقوبات التي عاقبه الحكم بموجبها لا تؤثم فعل المالك الذي يتلف ماله، والثابت من الأوراق أن الباب الذي نسب الطاعن إتلافه مملوك له . مما يعيب الحكم المطعون فيه بما يستوجب نقضه .

وحيث إنه يبين من مطالعة الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه أنه حصل الواقعة بما يحمل في أن الطاعن وهو مالك العقار الذي تقطن به المدعية بالحق المدني قام بإتلاف باب مسكنها عمدا . وقد أ طرح الحكم ما دفع به الطاعن من أنه مالك العقار في قوله وحيث إن الثابت للمحكمة أيضا أن المتهم قد تعمد إحداث التلفيات بشقة المدعية بالحق المدني مسكنها وذلك بقصد مضايقتها لجعلها تترك مسكنها بعد وفاة زوجها ولا يتال من الأوراق ما دفع به المتهم من أنه مالك العقار في قوله « وحيث إن الثابت للمحكمة أيضا أن المتهم قد تعمد إحداث التلفيات بشقة المدعية بالحق المدني مسكنها وذلك بقصد مضايقتها لجعلها تترك مسكنها بعد وفاة زوجها ولا يتال من الأوراق ما دفع به المتهم من أنه مالك العقار إذ أنه دفاع مرسل القصد منه الإفلات من العقاب وأنه قد أحدث هذه التلفيات بشقة المدعية وهو مال مملوك لغيره وليس مملوكا له إذ أن المدعية المستأجرة للشقة هي الحائزة لسكنها والمسيطرة عليه بجعل المدعية المستأجرة تنتفع بمسكنها انتفاعا صحيحا مقابل ما تقوم بسداده من إيجار وأن الثابت أن هذه الإتلافات من فعل المتهم عمدا لإجبارها على ترك مسكنها بعد وفاة زوجها وبذلك تكون التهمة ثابتة في حق المتهم ويتعين عقابه وفق مادة الإتهام » وأشار الحكم في مدوناته إلى أن النيابة العامة طلبت عقاب الطاعن بالمادة ٣٦١ / ١ - ٢ من قانون العقوبات ، لما كان ذلك وكان مفاد النص في



المادة ٣٦١ عقوبات على أن « كل من خرب أو تلف عمداً أمراً ثابتة أو منقولة لا يملكها أو جعلها غير صالحة للإستعمال أو عطلها بأية طريقة يعاقب بالحبس » . أن مناط التأييم فيها أن تقع الجريمة على مال غير مملوك للمتهم فإذا وقعت على مال يملكه فلإنها تخرج عن مجال التأييم لتدخل في عداد تصرف المالك في ملكه : لما كان ذلك وكان الثابت من مدونات الحكم الابتدائي المؤيد بالحكم المطعون فيه أن الطاعن هو المالك للعقار الذي تسكن به المدعية بالحق المدني وأن الإلتلاف قد وقع على باب المسكن وهو ملك له ، وكانت حيازة المدعية بالحق المدني لمسكنها إستناداً إلى عقد إستئجارها للمسكن لا تسلب الطاعن المؤجر ملكية العين المؤجرة ولا تكسب المدعية إلا حق الإنتفاع بها فإن إلتلاف الطاعن باب المسكن المملوك له يكون بمنأى عن التأييم : لما كان ذلك وكان مناط اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية أن يكون الضرر ناشئاً مباشرة عن الجريمة التي رفعت عنها الدعوى الجنائية أمامها فإذا نشأ الضرر عن فعل لا يعد جريمة - كما هو الحال في الدعوى الراهنة - فإن المطالبة بالتعويض عنه تخرج عن ولاية المحاكم الجنائية : لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فقضى بإدانة الطاعن وبالزامه بالتعويض المدني : وكان مبنى الطعن بالخطأ في تطبيق القانون فانه يتعين إعمالاً لنص المادة ٣٩ / ١ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ أن تصحح المحكمة الخطأ وتحكم بمقتضى القانون مما يتعين معه القضاء ببراءة الطاعن مما أسند إليه عملاً ٣٠٤ / ١ لإجراءات جنائية وبعدم اختصاص محكمة الجنح بنظر الدعوى المدنية .

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم وهوان ، محمد رفيق البسطويسى ، محمود بهى الدين وفتحى خليفة

( ٢١٤ )

### الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٣ القضائية

(١) سرقة • دعوى جنائية « تعريكتها » « قيود تعريكتها » « وانقضاؤها » • موانع العقاب •

سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة الإلتلاف التى تقع بين الأصول والفروع  
أساس ذلك وعلمه ؟ لا يغير من ذلك أن يكون ، استند على الإلتلاف تحت يد الغير . هل ذلك وعلمه ؟  
تنازل إيتة المتهمة عن الدعوى الجنائية فى جريمة سرقة وإلتلاف سند بما ينطبق عليه نص  
المادة ٣٦٥ عقوبات . أثره . إنقضاؤها قبل الأم . مخالفة ذلك . خطأ فى تأويل القانون .

(٢) محكمة النقض • سلطتها •

حق محكمة النقض فى نقض الحكم والقضاء وبانقضاء الدعوى الجنائية دون تحديد جلسة لنظر  
الموضوع بالرغم من كون الطعن لثانى مرة . أساس ذلك ؟ .

١ - لما كانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أن « لا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه : إلا بناء على طلب المحنى عليه . والمجنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك فى أية حالة كانت عليها ، كما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى فى أى وقت شاء ، وكانت هذه المادة توضع قديماً على حق النيابة العامة فى تحريك الدعوى الجنائية : يجعله متوقفاً على طلب المحنى عليه الذى له أن يتنازل عن الدعوى الجنائية بالسرقة فى أية حالة كانت عليها : كما توضع حداً لتنفيذ الحكم النهائى على الجانى ، بتحويلها المحنى عليه حتى وقف تنفيذه فى أى وقت يشاء ، وإذا كان التنازل عن الدعوى من صاحب الحق فى

الشكوى يترتب عليه إنقضاء هذا الحق ، وبالتالي إنقضاء الدعوى الجنائية وهي متعلقة بالنظام العام ، فإنه متى صدر التنازل ممن يملكه قانونا يكون للمتنازل إليه أن يطلب في أى وقت لإعمال الآثار القانونية لهذا التنازل ، ولا يجوز الرجوع في التنازل ولو كان ميعاد الشكوى مازال ممتدا ، لأنه من غير المستساغ قانونا العودة للدعوى الجنائية بعد انقضائها ، إذ الساقط لا يعود . وإذا ما كانت العلة مما أوردته الشارع من حد وقيد بالمادة ٣١٢ بادية الذكر ، إنما هو الحفاظ على الروابط العائلية التي تربط بين المحبى عليه والجاني ، فلزم أن ينبسط أثرهما على جريمة الإتلاف لوقوعها كالسرقة لإضراراً بحق أو مال من ورد ذكرهم بذلك النص ، ولا يقدح في ذلك أن يكون سند التنازل المنسوب إلى الطاعة إتلافه . كان تحت يد الغير ، مادام أثره - وفق الثابت فيه وعلى ما جاء بمذونات الحكم المطعون عليه - مقصوراً على العلاقة بين الطاعة والمحبى عليها في خصوص تنازل الأولى للثانية عن نصف العقار مقابل مبلغ نقدي ، ولم يدع من كان في حوزته أن فعل الطاعة إصابة بضرر ما ،

٢ - لما كان الثابت من الأوراق ومذونات الحكم المطعون فيه أن الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى الجنائية قبل الطاعة ، هي سرقة السند وإتلافه ، فإن تنازل الابنة المحبى عليها عن الدعوى الجنائية ، على السياق المتقدم ، يشمل هذه الواقعة سواء وصفت بأنها سرقة وإتلاف ، أو إتلاف فحسب مما ينطبق عليها نص المادة ٣٦٥ من قانون العقوبات ، وليس المادة ١٥٢ من هذا القانون التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، إعتباراً بأن السند ليس من أوراق الحكومة ولا أوراق المرافعة القضائية ، وهو ما ذهب إليه بحق الحكم المطعون فيه . وبالتالي ينعطف عليها أثر التنازل ، مما كان يتعين معه على محكمة ثاني درجة وقد تمسك الدفاع عن الطاعة بأعمال هذا الأثر ، أن تعمل مقتضاه وتحكم بانقضاء الدعوى الجنائية قبل الطاعة ، أما وهي لم تفعل فلأنها تكون قد أخطأت في تأويل القانون ، مما يوجب نقض حكمها المطعون فيه وانقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بتنازل المحبى عليها عن دعواها



دون حاجة إلى بحث باقى وجوه الطعن أو تحديد جلسة لنظر الموضوع برغم أن الطعن لثانى مرة : طالما أن العوار الذى شاب الحكم إقتصر على الخطأ فى تأويل القانون : ولم يرد على بطلان فى الحكم أو بطلان فى الإجراءات أثر فيه ، كما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى ، فضلاً عن أن الحكم السابق نقضه : وقد اقتصر على القضاء بسقوط الاستئناف ، لم يكن قد فصل فى موضوع الدعوى ، ومن المقرر أن حد إختصاص محكمة النقض بالفصل فى الموضوع ، أن يكون كلا الحكامين اللذين نقضتهما قد فصل فيه .

### الحكمة

إنهت النيابة العامة الطاعنة بأنها : مرقّت سندا قانونياً متعلقاً بالجمعية التعاونية لبناء مساكن ضباط القوات المسلحة وأتلفته . وطلبت عقابها بالمادة ١٥٢ من قانون العقوبات . ومحكمة جناح الزهة الجزئية قضت حضورياً اعتبارياً عملاً بمادة الإتهام بحبس المتهم ستة أشهر مع الشغل والنفاذ . فاستأنفت . ومحكمة القاهرة الابتدائية (هيئة إستئنافية) قضت حضورياً بسقوط الإستئناف . فطعنت المحكوم عليها فى هذا الحكم بطريق النقض . . . . . وبتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٨٠ قضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة القاهرة الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة إستئنافية أخرى .

والحكمة الأخيرة (بدائرة أخرى) قضت حضورياً بقبول الإستئناف

شكلا وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف وأمرت بوقف تنفيذ العقوبة لمدة ثلاث سنوات . باعتبارها أتلفت عمداً سنداً قانونياً .  
فطعن المحكوم عليها في هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) . الخ .

### الحكمة

من حيث إن مما تنعاه الطاعنة على الحكم المطعون فيه ، أنه إذ دأبها بجرمة إتلاف سند ، قد أخطأ في القانون ، ذلك بأن الطاعنة كانت قد استشكلت في تنفيذ الحكم القاضي بإدانتها وقضت المحكمة المستشكل أمامها بوقف تنفيذ الحكم إستنادا إلى تنازل ابنها صاحبة السند عن دعواها ، وهو ما تقتضيه الدعوى الجنائية وفقاً للمادة ٣١٢ من قانون العقوبات ، ورغم أنها أثارت هذا الدفاع أمام محكمة الإعادة إلى أنها ردت عليه بتعليل وصف التهمة من السرقة إلى الإتلاف ، وبأن المادة سالفة الذكر لا ينعطف حكمها على جريمة الإتلاف ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إنه يبين من الأوراق أن الطاعنة قد استشكلت في تنفيذ الحكم المستأنف الصادر بإدانتها بجرمة سرقة وإتلاف سند ، وأنه بجلسة ٣ من نوفمبر سنة ١٩٧٧ مثلت الطاعنة وابنتها المحني عليها ، وإذ قررت الطاعنة بصلور سند التنازل المذكور منها إلى ابنتها عن نصف العقار المقام على الأرض رقم ٦ مربع ٩٦٠ بمنطقة الجولف بمصر الجديدة ، مقابل ثمن قدره ثمانون ألف جنيه بتاريخ ١٣ من يونيو سنة ١٩٧٦ ، فقد طلبت المحني عليها ، وقف تنفيذ الحكم الصادر ضد المستشكلة تأسيساً على نص المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ، وقد حكمت المحكمة إستنادا إلى المادة سالفة الذكر ، بوقف تنفيذ الحكم المستشكل فيه .

ومن حيث إنه يبين من الحكم المطعون فيه أنه عرض للدفاع الطاعنة بانقضاء الدعوى الجنائية بتنازل المحني عليها طبقاً لنص المادة ٣١٢ من قانون العقوبات ، ورد عليه بقوله وإله وإن كان الثابت من الإطلاع على محضر جلسة

الإشكال المقدم من المتهمة في تنفيذ العقوبة المقضى بها بالحكم المستأنف ، أن المتهمة أقرت أمام المحكمة بجلسته ٣ - ١١ - ١٩٧٧ بصلور التنازل موضوع القضية منها ، والمتضمن تنازلها عن نصف العقار لايتها ... .. وهذا الإقرار مؤرخ ١٣ - ٦ - ١٩٧٠ وأن ... ..

قد طلبت بناء على هذا الإجراء إيقاف تنفيذ العقوبة على المتهمة ، وقضت المحكمة بقبول الإشكال شكلاً وإيقاف تنفيذ الحكم المستشكل في تنفيذه ( المستأنف ) إلا أن هذا الدفع مردود عليه ، بأن المادة ٣١٢ - عقوبات قد وردت في الباب الثامن من قانون العقوبات الخاص بالسرقة والإختصاب ، ومن ثم فإن مجال أعمال هذا النص قاصر على السرقات المنصوص عليها في هذا الباب دون غيرها من الجرائم ... .. ولما كانت الجريمة المنسوبة إلى المتهمة هي الإلتلاف العملى قد جاء النص عليها في الباب الثالث عشر من قانون العقوبات ولا تشترك مع السرقة في أركانها ، ومن ثم تكون بعيدة عن نطاق أعمال نص المادة ٣١٢ عقوبات ، ويكون الدفع بذلك قد جاء على غير سند من الواقع أو ركيكة من القانون . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣١٢ من قانون العقوبات تنص على أن ولا تجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضراراً بزوجه أو زوجته أو أصوله أو فروعه ، إلا بناء على طلب المحنى عليه . وللمحنى عليه أن يتنازل عن دعواه بذلك في أية حالة كانت عليها ، كما أن له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائى على الجانى في أى وقت شاء وكانت هذه المادة تضع قيدا على حق النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية ، يجعله متوقفا على طلب المحنى عليه الذى له أن يتنازل عن الدعوى الجنائية بالسرقة في أية حالة كانت عليها ، كما تضع حداً لتنفيذ الحكم النهائى على الجانى ، بتحويلها للمحنى عليه حتى وقف تنفيذه في أى وقت يشاء . وإذا كان التنازل عن الدعوى من صاحب الحق في الشكوى يترتب عليه إنقضاء هذا الحق ، وبالتالي إنقضاء الدعوى الجنائية وهي متعلقة بالنظام العام ، فإنه متى صدر التنازل من مملكه قانونا يكون للمتنازل إليه أن يطلب في أى وقت إعمال الآثار القانونية لهذا التنازل ، ولا يجوز الرجوع في التنازل ولو كان ميعاد الشكوى ما زال ممتدا ،



لأنه من غير المستساغ قانونا العودة للدعوى الجنائية بعد إنقضائها ، إذ الساقط لا يعود . وإذا ما كانت العلة مما أورده الشارع من حد وقيد بالمادة ۳۱۲ بادية الذكر ، إنما هو الحفاظ على الروابط العائلية التي تربط بين المحبى عليه والمحبى . فلزم أن ينبسط أثرهما على جريمة الإلتلاف لوقوعها كالسرقة لإضراراً بحق أو مال من ورد ذكرهم بذلك النص . ولا يقدح في ذلك أن يكون سند التنازل المنسوب إلى الطاعنة إلتافه ، كان تحت يد الغير ، ما دام أثره - وفق الثابت فيه وعلى ما جاء بمذونات الحكم المطعون عليه - مقصوراً على العلاقة بين الطاعنة والمحبى عليها في خصوص تنازل الأول للثانية عن نصف العقار مقابل مبلغ نقدي . ولم يدع من كان في حوزته أن فعل الطاعنة أصابه بضرر ما . لما كان ذلك ، وكان الثابت من الأوراق ومذونات الحكم المطعون فيه أن الواقعة المادية التي أقيمت بها الدعوى الجنائية قبل الطاعنة ، هي سرقة السند وإلتافه ، إلا أن تنازل الابنة المحبى عليها عن الدعوى الجنائية ، على السياق المتقدم ، يشمل هذه الواقعة سواء وصفت بأنها سرقة وإلتاف ، أو إلتاف فحسب مما ينطبق عليها نص المادة ۳۶۵ من قانون العقوبات ، وليس المادة ۱۵۲ من هذا القانون التي طلبت النيابة العامة تطبيقها ، إعتباراً بأن السند ليس من أوراق الحكومة ولا أوراق المرافعة القضائية ، وهو ما ذهب إليه بحق الحكم المطعون فيه ، وبالتالي ينعطف عليها أثر التنازل ، مما كان يتعين معه على محكمة ثاني درجة وقد تمسك الدفاع عن الطاعنة بإعمال هذا الأثر ، أن تعمل مقتضاه وتحكم بانقضاء الدعوى الجنائية قبل الطاعنة ، أما وهي لم تفعل فلأنها تكون قد أخطأت في تأويل القانون ، بما يوجب نقض حكمها المطعون فيه والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية بتنازل المحبى عليها عن دعواها ، دون حاجة إلى بحث باقي وجوه الطعن أو تحديد جلسة لنظر الموضوع برغم أن الطعن لثاني مرة ، طالما أن الحوار الذي شاب الحكم اقتصر على الخطأ في تأويل القانون ،

---

ولم يرد على بطلان في الحكم أو بطلان في الإجراءات أثر فيه ، كما كان يقتضى التعرض لموضوع الدعوى ، فضلا عن أن الحكم السابق نقضه ، وقد اقتصر على القضاء بسقوط الاستئناف ، لم يكن قد فصل في موضوع الدعوى ، ومن المقرر أن حد اختصاص محكمة النقض بالفصل في الموضوع ، أن يكون كلا الحكيمين اللذين نقضتهما قد فصل فيه .

---

## جلسة ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
إبراهيم حسين رضوان ، محمد مخلوح سالم ، محمد رفيق البيطري وعمر الدين .

( ٢١٥ )

### الظعن رقم ٢٣٤٧ لسنة ٥٣ القضائية

(١) التفتيش « التفتيش باذن » • مواد مخدرة • حكم « تسببيه » • تسبیب  
غير معيب » •

أمر النيابة العامة بتفتيش شخص المتهم يمتد إلى سيارته الخاصة . أساس ذلك ؟

(٢) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • مالا يوفره » • حكم « تسببيه » • تسبیب  
غير معيب » •

عدم جواز النفي على المحكمة إخلالها بدفاع لم يبد أمامها .

(٣) دفاع « الاخلال بحق الدفاع » • مالا يوفره » • حكم « تسببيه » • تسبیب  
غير معيب » •

لن أتبه . موزومي . لا يتأمل رداً خاصاً . استفادته من أدلة القبول التي أوردتها الحكم .

(٤) مواد مخدرة • جريمة « اركانها » • قصد جنائي • نقض « أسباب الظعن » •  
مالا يقبل منها » •

القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة المخدر . قوامه العلم بكنه المادة المخدرة . تحدث الحكم  
منه استقلالاً غير لازم متى كان ما أوردته كافي في الدلالة عليه .

١ - لما كان التفتيش المخطور هو الذي يقع على الأشخاص والمساكن  
بغير مبرر من القانون ، أما السيارة الخاصة فإن حرمتها تستمد من اتصالها  
بشخص صاحبها أو حائزها ، فإذا ما صدر أمر النيابة العامة بتفتيش شخص



المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك . فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند .

٢ - لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند إليه بما يثيره في أسباب طعنه من احتمال أن يكون المخدر المضبوط في سيارته قد دس عليه من خصومه ، وعلم انبساط سلطانه على هذا المخدر ، وكان من المقرر أنه لا يقبل من الطاعن النعى على المحكمة أنها هفقت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يكون له محل .

٣ - النعى بالتفات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردود بأن نعى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردتها الحكم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط تأسيسا على أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والإقتضاء العقلي . فإن ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مليد .

٤ - لما كان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة اجوهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوز به من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلا عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافيا في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحوزه مخدر ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أيا من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في ملوناته كافيا في الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه ، فإن ما ينعاه الطاعن على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون في غير محله .

## الوقائع

أهتمت النيابة العامة الطاعن بأنه: صنع وحاز بقصد الاتجار جوهراً مخدراً (حشيشاً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً.

أحالته إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الاتهام.

ومحكمة جنايات القاهرة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٧ / ١ ، ٣٣ / ب ، ٣٤ / أ ، ٤٢ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ والبند ٥٧ من الجدول الملحق بالقانون الأول الصادر بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ . بمعاقبته بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبتهريبه خمسمائة جنيه وبمصادرة الجوهر المخدر . باعتباره حاز بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي جوهراً مخدراً (حشيشاً) في غير الأحوال المصرح بها قانوناً . فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . . الخ .

## الحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرمة حيازة مخدر بغير قصد الاتجار أو التعاطي أو الاستعمال الشخصي قد أخطأ في تطبيق القانون وشابه القصور في التسبيب والإخلال بحق الدفاع ، ذلك بأنه دفع ببطلان إجراءات تفتيش سيارته لعدم نص الإذن الصادر بالتفتيش عليها ، بيد أن الحكم اطرح دفعه بما لا يتفق وصحيح القانون ، والتفت عن دفاعه القائم على احتمال دس المخدر المضبوط بسيارته من خصومه ، ودانه على الرغم من عدم انبساط سلطاته عليه ولم يعن باستظهار ركن العلم لديه . كل ذلك مما يجب الحكم ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه يعن واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرمة التي دان الطاعن بها ، وأورد على ثبوتها في حقه

أدلة مردودة إلى أصلها في الأوراق ، وهي كافية وسائغة ومن شأنها أن تؤدي إلى مارتبه عليها . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد عرض للدفع المبسدى من الطاعن ببطلان إجراءات تفتيش السيارة لعدم نص الإذن الصادر بالتفتيش عليها واطرحه بقوله « وضحى عن البيان أنه وإن تعلق إذن التفتيش بشخص مسكن المتهم فإن نطاقه يتسع حتما لسيارته الخاصة لعله مستنبطة هي أن حرمتها مستمدة من اتصالها بشخص صاحبها فما دام محميا بامتيازاته الدستورية فستودع أسرارها ونظائره في حى من أى تدخل فيها فإذا انقطعت العصمة بصلور الإذن بتفتيش شخصه ومسكنه استوى الطريق مفتوحا إليها دون تضيق وعلى ذلك سلمت إجراءات التفتيش من أية جزاءات إجرائية تؤدي إلى سلب آثارها وتعين طرح الدفع ببطلاتها ظهريا » وكان التفتيش المخطور هو الذى يقع على الأشخاص والمساكن بغير مبرر من القانون ، أما السيارة الخاصة فإن حرمتها تستمد من اتصالها بشخص صاحبها أو حائزها ، فإذا ما صدر أمر التيابة العامة بتفتيش شخص المتهم فإنه يشمل بالضرورة ما يكون متصلا به والسيارة الخاصة كذلك ، فإن منعى الطاعن في هذا الصدد يكون على غير سند . لما كان ذلك ، وكان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع الاتهام المسند إليه بما يشير في أسباب طعنه من احتمال أن يكون المخدر المضبوط في سيارته قد دس عليه من خصومة ، وعلم انبساط سلطانه على هذا المخدر ، وكان من المقرر أنه لا يقبل من الطاعن النعى على المحكمة أنها أغفلت الرد على دفاع لم يتمسك به أمامها ، فإن ما يتعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه في هذا الخصوص لا يكون له محل ، هذا فضلا عن أن النعى بالتغيات الحكم عن دفاع الطاعن بعدم ارتكاب الجريمة وأن مرتكبها هو شخص آخر مردود بأن نى التهمة من أوجه الدفاع الموضوعية التي لا تستأهل ردا طالما كان الرد عليها مستفادا من أدلة الثبوت التي أوردها الحكم ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاءه على ما استقر في عقيدة ووجدان المحكمة من انبساط سلطان الطاعن على المخدر المضبوط تأسيسا على أدلة سائغة لها أصلها في الأوراق وتتفق والإقتضاء العقلي فإن ،



ما يشره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد . لما كان ذلك ، وكان القصد الجنائي في جريمة إحراز أو حيازة الجواهر المخدر يتحقق بعلم المحرز أو الحائز بأن ما يحوزه أو يحوزه من المواد المخدرة ، وكانت المحكمة غير مكلفة بالتحدث استقلالاً عن هذا الركن إذا كان ما أوردته في حكمها كافياً في الدلالة على علم المتهم بأن ما يحوزه مخدر ، وكان يبين من محضر جلسة المحاكمة أن أياً من الطاعن أو المدافع عنه لم يدفع بانتفاء هذا العلم ، وكان ما أورده الحكم المطعون فيه في مدوناته كافياً في الدلالة على حيازة الطاعن للمخدر المضبوط وعلى علمه بكنهه ، فإن ما ينهه الطاعن على الحكم من قصور في هذا الصدد يكون في غير محله . لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا ورفضه موضوعاً .

## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد عبد العزيز الجنتي نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : محمد أحمد حمدي ، أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا ومقبل شاكر .

( ٢١٦ )

### الظعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٣ القضائية

(١) نقض « نظر الظعن والحكم فيه » « الظعن لثاني مرة » . حكم « وصف  
الحكم » .

أثر نقض الحكم الصادر في الدعوى ؟  
مثال : في وصف الحكم الصادر في الموضوع .

(٢) حكم « وصفه والتوقيع عليه وإصداره » « بطلانه » . استئناف « نظره  
والحكم فيه » .

خطر الحكم المستأنف من بيان تاريخ إصداره . أثره ؟

(٣) قتل خطأ . خطأ . مرور . ظروف مشددة . حكم « تسببيه » . تسبیب غير  
معيب . « نقض « الظعن لثاني مرة » « نظر الظعن والحكم فيه » . البات  
« قرائن » .

سكر قائد المركبة . قرينة على وقوع الحادث الخطأ من جانبه . إل أن يقيم الدليل على  
انتفاؤه م ٢٦ / ٢٢ .

١ - لما كان من المقرر أن الدعوى بعد نقض الحكم الصادر فيها تعود  
إلى سيرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، وتستأنف سيرها من النقطة  
التي وقفت عندها ، فإن هذا الحكم يكون حضوريا إعتباريا في حق المتهم عملا  
بالمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

٢ - لما كان الحكم المستأنف قد خلا من بيان تاريخ إصداره ، وكان من

المقرر أن ورقة الحكم من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصراً من عناصر وجودها قانوناً لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها، وإذا بطلت بطل الحكم ذاته، فإنه يتعين القضاء ببطلان الحكم المستأنف. لما كان ذلك، وكانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بذلك الحكم الصادر بإدانة المتهم فإنه يتعين - بعد إبطاله - الفصل في موضوع الدعوى، عملاً بما تقضي به المادة ٤١٩ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية.

٣ - أن المادة ٦٦ / ٢ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ تجعل من سكر قائد المركبة قرينة على وقوع الحادث بخطأ من جانبه إلى أن يقيم هو الدليل على انتفاء هذا الخطأ.

## الوقائع

اتهمت النيابة العامة ..... بأنه : أولاً -  
تسبب خطأ في موت ..... بأن كان ذلك ناشئاً عن إهماله إذ قاد سيارة بسرعة تجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة حالة كونه بحالة سكر فاصطدم بمركب الجبر التي كان يقودها المحني عليه وحدثت للأنخير من جراء ذلك الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته.

ثانياً: قاد سيارة بسرعة تجاوز الحد الأقصى للسرعة المقررة. ثالثاً: قاد سيارة وهو تحت تأثير الخمر. وطلبت عقابه بالمواد ٢٣٨ / ١ و ٢ من قانون العقوبات و ٤ و ٦٣ و ٧٨ و ٧٩ من قانون المرور رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣.

وادعت ..... مدنياً قبل المتهم بمبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل التعويض المؤقت.

ومحكمة جنح سيدى جابر الجزئية قضت حضورياً عملاً بمواد الاتهام بحبس المتهم سنة مع الشغل وتغريمه مائة جنيه وكفالة مائة جنيه لإيقاف التنفيذ وإلزامه بأنه يدفع للمدعية بالحق المدني مبلغ واحد وخمسين جنياً على سبيل



التعويض المؤقت والمصاريف وماتى قرش مقابل أتعاب المحاماة فاستأنف المتهم. ومحكمة الإسكندرية الابتدائية (هيئة إستئنافية) قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل العقوبة المقضى بها اكتفاء بتغريم المتهم خمسمائة جنيه وتأيد الحكم المستأنف فيما عدا ذلك.

فطعن وكيل المحكوم عليه فى هذا الحكم بطريق النقض وقيد الطعن بجدول المحكمة برقم ٢٠٥٩ لسنة ٤٨ قضائية ، وقضى فيه بتاريخ ٢٦ مارس سنة ١٩٧٩ بقبوله شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة الإسكندرية الابتدائية لتحكم فيها من جديد هيئة إستئنافية أخرى ،

والمحكمة المذكورة - مشكلة من هيئة إستئنافية أخرى - قضت حضورياً بقبول الإستئناف شكلاً وفى الموضوع بتعديل الحكم المستأنف إلى تغريم المتهم خمسمائة جنيه وتأيده فيما عدا ذلك .

فطعن المحكوم عليه فى هذا الحكم للمرة الثانية وقدمت أسباب الطعن موقفاً عليها من الأستاذ . . . . . المحامى .

وقضت محكمة النقض بقبول الطعن شكلاً وفى الموضوع بنقض الحكم المطعون فيه وحددت جلسة لنظر الموضوع وإعلان الخصوم . . . الخ

### المحكمة

حيث إن المتهم قد تخلف - بعد إعلانه - عن المثول أمام هذه المحكمة بالجلسة التى حددت لنظر الموضوع دون أن يقدم عنراً مقبولاً لتخلفه ، إلا أنه لما كان قد سبق حضوره بالجلسات التى نظر فيها إستئنافه أمام المحكمة المخوفس حكمها ، وكان من المقرر أن الدعوى بعد نقض الحكم الصادر

فبها تعود إلى سبرتها الأولى قبل صدور الحكم المنقوض ، وقستأنف سببها من النقطة التي وقفت عندها ، فإن هذا الحكم يكون حضوريا إعتباريا في حق المتهم عملا بالمادة ٢٣٩ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الإستئناف قدم في الميعاد مستوفيا شرائطه القانونية فهو مقبول شكلا .

وحيث إنه لما كان الحكم المستأنف قد خلا من بيان تاريخ إصداره وكان من المقرر أن ورقة الحكم هي من الأوراق الرسمية التي يجب أن تحمل تاريخ إصداره وإلا بطلت لفقدائها عنصرا من عناصر وجودها قانونا لأنها السند الوحيد الذي يشهد بوجود الحكم بكامل أجزائه على الوجه الذي صدر به وبناء على الأسباب التي أقيم عليها ، وإذا بطلت بطل الحكم ذاته ، فإنه يتعين القضاء ببطلان الحكم المستأنف . لما كان ذلك ، وكانت محكمة أول درجة قد استنفدت ولايتها بذلك الحكم الصادر بإدانة المتهم فإنه، يتعين بعد إبطاله الفصل في موضوع الدعوى ، عملا بما تقضى به المادة ٤١٩ / ١ من قانون الإجراءات الجنائية .

وحيث إن الواقعة - طبقاً لما استخلصته المحكمة من أوراق الدعوى - تتحصل في أنه في حوالي الثانية والنصف من صباح يوم ٢ - ١١ - ١٩٧٥ كان المتهم ..... يقود سيارته وهو في حالة سكر بين وينطلق بها بسرعة كبيرة تتجاوز المسموح به قانونا بشارع طريق الحرية بمدينة الإسكندرية ، ولم يهدي عن سرعة السيارة عند وصوله بها إلى ملتقى الشارع الذي كان يسلكه وشارع مصطفى كامل الذي كان المنحني عليه ..... قادماً منه يقود عربته تقل بجرها حمار وعليها حمولة من الخضر ، بل استمر مندفعاً بلذات تلك السرعة العالية ودون أن يبذل أي محاولة لتفادي العربة وقائدها فصدم المنحني عليه صدمة أحدثت به من الإصابات ما أودى بحياته .

وحيث إن وقوع الحادث على الصورة سالفة البيان قد ثبت لدى المحكمة من أقوال كل من الشَّيْب ..... ، ..... ، وأقوال

المتهم ، ومن المعاينة ، والتقارير الطبية . فقد تقدم النقيب . . . . .

رئيس نقطة أبو النواتير بمذكرة أثبت فيها أنه بينما كان يمر بدائرة قسم سيدى جابر فى حوالى الثانية والتصف من صباح يوم ١٢-١١-١٩٧٥ أبصر سيارة تسير بسرعة ملحوظة بشارع طريق الحرية متجهة إلى حى الرمل ، فى الوقت الذى كانت هناك فيه عربة نقل قادمة من شارع مصطفى كامل وفى سبيلها إلى عبور ملتقى الشارعين واسترعى انتباهه أن قائد السيارة لم يحاول تفادى تلك العربة فصدم الحمار الذى كان يجرها مما أدى إلى تناثر حمولتها من الخضر كما صدم قائدها ، واستمرت السيارة بعد ذلك فى سيرها حتى اصطدمت -بعد حوالى مائة متر- بشجرة تقع فى الناحية اليمنى من طريق الحرية ، فأسرع هو إليها ، واشتم رائحة خمر واضحة تفوح من فم قائدها المتهم الذى كان يهذى بكلمات غير مفهومة كما وجد قائد العربة النقل معلقا بالواقى الأمامى للسيارة وقد لحقت به إصابات جسيمة بالوجه والساقين وذكر . . . . .

بمحضر جمع الاستدلالات أنه كان يركب فوق العربة النقل قيادة الخنثى عليه القادمة من شارع مصطفى كامل ، وكان الطريق خاليا والعربة تسير ببطء لوجود حمولة من الخضر عليها ، وفوجئ عند عبور المفارق بسيارة تسير بسرعة شديدة تصدم الحمار الذى كان يجر العربة فقلبتها ، ومقط الخنثى عليه فوق السيارة التى لم تتوقف إلا بعد اصطدامها بأحدى الأشجار وأقر المتهم بأنه صدم -بالسيارة قيادته- العربة قيادة الخنثى عليه بشارع طريق الحرية أثناء عبور العربة للمفارق قادمة من شارع مصطفى كامل ، وجاء بالمعاينة أن الحادث وقع وسط ميدان ساعة رشدى الذى يلتقى عند شارع طريق الحرية الذى كانت تسلكه السيارة - وشارع مصطفى كامل - الذى كانت العربة قادمة منه - وأن عرض الطريق فى هذا الميدان حوالى ثمانية وعشرين خطوة ، والإضاءة به جيدة ، ولم يعثر به على آثار فرائل ، ووجدت السيارة قيادة المتهم مصطلمة بشجرة تقع على يمين اتجاهها بشارع طريق الحرية ، على بعد حوالى مائة وعشرين خطوة من مكان اصطدامها بالعربة التى وجدت



مقلوبة في منتصف المقارق ، كما أوضح الرسم التخطيطي المرفق بالمعينة عدم وجود ما يحجب الرؤية بين العرببة والسيارة منذ وصول العرببة إلى قرب نهاية شارع مصطفى كامل وحتى وصولها إلى مكان الاصطدام في منتصف الميدان . وجاء بالتقرير الطبي الصادر من مفتش صحة العطارين أنه بالكشف على جثة المحبى عليه ..... تبين أن وفاته تعزى إلى إصابته بارتجاج بالمخ وكسر بالساقين وأن هذه الإصابات جائرة الحوادث من الاصطدام بجسم صلب راض ، كما جاء بالتقرير الطبي الصادر من المستشفى الأميرى أنه بالكشف على المتهم ..... تبين أنه في حالة سكر بين .

وحيث إن المتهم - في أقواله بمحضر جمع الاستدلالات - قد عزى الحادث إلى ظهور العرببة قيادة المحبى عليه أمامه فجأة على بعد حوالى عشرة أمتار من مقدم السيارة قيادته ، وأضاف أنه كان يقود السيارة بسرعة تتراوح بين أربعين وخمسين كيلو متراً في الساعة كما نفي أنه كان في حالة سكر ، بيد أن هذا الدفاع ينفيه ما ثبت من التقرير الطبي من أنه كان في حالة سكر بين ، وهو ما تأيد بما شهد به النقيب ..... من أنه اشتم رائحة خمر واضحة تفوح من فمه ، لما كان ذلك ، وكانت المادة ٢/٦٦ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ تجعل من سكر قائد المركبة قرينة على وقوع الحادث بخطأ من جانبه إلى أن يقيم هو الدليل على إنتفاء هذا الخطأ ، وهو ما لم يقدم المتهم دليلاً عليه ، بل أنه على العكس من ذلك فإن الثابت من أقوال النقيب ..... ، وأقوال ..... أنه وجد الطريق خالياً أمامه في تلك الساعة المتأخرة من الليل فانطلق - وهو تحت تأثير الخمر - يقود السيارة بسرعة عالية غير عابئ بما قد تعترضه من المركبات القادمة من الشوارع المقاطعة ، ولم يلتفت إلى قلوب العرببة قيادة المحبى عليه من الشارع المقاطع على الرغم مما يشير إليه الرسم التخطيطي المرفق بالمعينة من أنه كان يستطيع

رؤيتها من على مسافة كافية ، وأنه - حتى مع السرعة العالية التي كان يسير عليها - كان يمكنه - لو أنه كان في حالة طبيعية ومتيقظا للطريق - أن يتفادى الاصطدام بها ، غير أنه - طبقاً لما ثبت من أقوال النقيب ..... لم يبذل أى محاولة لتفاديها فصادم قائدها والدابة التي كانت تجرهما ، بل أنه لم يحاول الوقوف - حتى بعد هذا الاصطدام - وإنما ترك السيارة تندفع حاملة المحنى عليه فوق مقدمها إلى أن أوقفها الشجرة التي اصطدمت بها بعد مسافة طويلة من مكان وقوع الحادث ، وهو ما ينفي عنه عدم وجود آثار فرامل قبل مكان وقوعها ، وقد ترتب على اصطدام السيارة بالمحنى عليه أن أصيب بارتجاج في المخ وبكسر في الساقين مما أدى إلى وفاته طبقاً للثابت من التقرير الطبي .

وحيث أنه تأسيساً على ما سبق فإنه يكون قد ثبت لدى المحكمة أن المتهم ..... في يوم ٢-١١-١٩٧٥ بدائرة قسم سيدى جابر بمحافظة الاسكندرية ١-تسبب خطأ في موت ..... ، وكان ذلك ناشئاً عن إهماله ورعونه وعدم مراعاته للقوانين والقرارات بأن قاد سيارة وهو في حالة سكر ، وسار بها بسرعة تتجاوز المقرر قانوناً فصلم المحنى عليه وأحدث به الإصابات الموصوفة بالتقرير الطبي والتي أودت بحياته ٢- قاد سيارة بسرعة تتجاوز الحد الأقصى المقرر قانوناً ٣- قاد سيارة وهو تحت تأثير الخمر ، الأمر المعاقب عليه بالمادة ٢٣٨ / ١ - ٢ من قانون العقوبات ، والمواد ٦٣ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٧٦ من قانون المرور الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ ، لما كان ذلك ، وكانت الجريمةتان الأخسرتان تدخلان في تكوين ركن الخطأ في الجريمة الأولى وهي الجريمة ذات العقوبة الأشد فإنه يتعين إعمالاً للمادة ٣٢ / ١ من قانون العقوبات الاكتفاء بتوقيع العقوبة المقررة لها والمنصوص عليها في المادة ٢٣٨ / ١ - ٢ من قانون العقوبات .

وحيث إن ..... أرملة المحنى عليه - عن نفسها وبصفتها وصية على أولاده القصر - ادعت مدنياً قبل المتهم طالبة إلزامه بأن يؤدي

لهما واحد ومحسين جنبها على سبيل التعويض المؤقت . لما كان ذلك ، وكانت المادة ١٦٣ من القانون المدني تنص على أن كل خطأ سبب ضررا للغير يلزم من ارتكبه بالتعويض ، وكانت المحكمة قد انتهت إلى ثبوت الخطأ في جانب المتهم ، وكان هذا الخطأ قد ألحق بالمدعية بالحقوق المدنية — عن نفسها وبصفقتها — ضررا أدبيا تمثل في فقد الزوج والأب ، وضررا ماديا تمثل في فقد العائل ، وكان التعويض المؤقت المطلوب يدخل في نطاق ما تستحقه من تعويض نهائي فإنه يتعين إجابتها إلى طلبها ، كما يتعين إلزام المتهم بالمصاريف المدنية عملا بالمادة ٣٢٠ من قانون الإجراءات الجنائية .



## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / فيس الرأي عطية نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين:  
محمد أحمد حمدي ، أحمد محمود هيكل ، محمد عبد المنعم البنا ، ومحمد حسين لبيب .

( ٢١٧ )

### الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٥٣ القضائية

خلو رجل • ايجار اماكن • قانون «القانون الأصلح • محكمة النقض» «سلطانها» •  
محكمة استئنائية •

- تقاضى مبلغ خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن الأجرة والتأمين يوجب معاقبة مرتكبه بالحبس والغرامة ورد المبلغ المتحصل عليه . المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
- قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة الحبس التي قضى بها الحكم المستأنف خطأ في تطبيق القانون يقتضى نقض الحكم .
- النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الذي صدر قبل صيرورة الحكم المطعون فيه باتا . مل إلغاء العقوبات المقتبلة الحرية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يجعل خطأ الحكم المطعون فيه غير ذي موضوع .

لما كان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ في شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - الذي يحكم واقعة الدعوى - قد نص في المادة ٧٧ منه على معاقبة من يتقاضى أية مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد سواء كان مؤجراً أو مستأجراً أو وسيطاً بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مئتي المبلغ الذي تقاضاه مع الزامه برد المبالغ التي تحصل عليها ، فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تعديل بإلغاء عقوبة الحبس التي قضى بها الحكم المستأنف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وهذا العيب كان يقتضى إجابة الطاعنة إلى نقض الحكم المطعون فيه لولا أنه قد صدر بتاريخ ١٧ من

يوليو سنة ١٩٨١ القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة ٢٤ منه على أنه « فيما عدا العقوبة المقررة لجريمة نخلو الرجل تلغى جميع العقوبات المقيده للحرية المنصوص عليها في القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ذلك دون إخلال بأحكام المادة السابقة » ومفاد ذلك النص أن الشارع قد ألغى العقوبات المقيده للحرية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لجريمة تقاضى أبه مبالغ خارج عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد . لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المنسوبة إلى المطعون ضده - حسباً - يبين من ملونات الحكم هي تقاضى مبالغ خارج عقد الإيجار ( مقدم إيجار ) زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد وكان خطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إغفال القضاء بعقوبة الحبس يصبح غير ذى موضوع بصدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه بحسبانه القانون الأصلح للمتهم الواجب التطبيق ومن ثم فإن المحكمة لا يسعها إزاء صدور القانون المذكور إلا أن تقضى برفض الطعن .

## الوقائع

إنهت النيابة العامة المطعون ضده في قضية اللجنة رقم ٢٣٤٤ لسنة ١٩٧٩ الحقائق بأنه في يوم أول مارس سنة ١٩٧٨ بدائرة قسم الحقائق محافظة القاهرة أولا تقاضى من المستأجر المبالغ الموضحة بالأوراق خارج نطاق عقد الإيجار . ثانيا : لم يتم بتحرير عقد إيجار للمستأجر . وطلبت عقابه بالمواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٧٦ ، ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

ومحكمة الجناح المستعجلة قضت غيايا عملا بمواد الإتهام بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وكفالة عشرين جنبا لوقف التنفيذ وغرامة مبلغ ٢٠٠ جنيه والزامه بأن يرد مبلغ مائة جنيه عن التهمة الأولى وبراعته من التهمة الثانية . عارض ، وقضى بقبولها شكلا ورفضها موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه .

فاستأنف ، ومحكمة جنوب القاهرة الابتدائية - هيئة استئنافية - قضت حضورياً بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المستأنف بالنسبة لعقوبة الحبس وتأريده فيما عدا ذلك .

فطعنت النيابة العامة في هذا الحكم بطريق النقض ..... إلخ

### المحكمة

حيث إن النيابة العامة تنعى على الحكم المطعون فيه إنه إذ دان المطعون ضله بجريمة تقاضى مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وعاقبة يعقوبى الغرامة والرد وحدهما قد أخطأ فى تطبيق القانون ، ذلك أنه أغفل القضاء بعقوبة الحبس الوجوبى المقرر بالمادة ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .

وحيث إنه يبين من الأوراق أن النيابة العامة أقامت الدعوى الجنائية ضد المطعون ضده بوصف أنه فى يوم ١-٣-١٩٧٨ تقاضى من المستأجر مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار وطلبت عقابة بالمواد ٢٤ ، ٢٦ ، ٢٦ . ٧٧ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . وقضت محكمة أول درجة بحبس المتهم ثلاثة أشهر مع الشغل وتغريمه مائتى جنيه والزامه برد مائة جنيه . وإذ استأنف المحكوم عليه هذا الحكم قضت المحكمة الاستئنافية بتاريخ ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٠ - بحكمها المطعون فيه - بتعديل الحكم المستأنف والاكتفاء بتغريمه مائتى جنيه ورد مائة جنيه ، لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر - الذى يحكم واقعة الدعوى - قد نص فى المادة ٧٧ منه على معاقبة من يتقاضى أية مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها فى العقد سواء كان موجراً أو مستأجراً أو وسيطاً بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر وبغرامة تعادل مثل المبلغ الذى تقاضاه مع الزامه برد المبالغ



التي تحصل عليها ، فإن الحكم المطعون فيه فيما قضى به من تعديل بالغاء عقوبة الحبس التي قضى بها الحكم المستأنف يكون قد أخطأ في تطبيق القانون . وهذا العيب كان يقتضى إجابة الطاعنة إلى نقض الحكم المطعون فيه لولا أنه قد صدر بتاريخ ١٧ من يوليو سنة ١٩٨١ القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ ينص في المادة ٢٤ منه على أنه « فيما عدا العقوبة المقررة للجريمة خلو الرجل تلغى جميع العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها في القوانين المنظمة لتأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر ذلك دون إخلال بأحكام المادة السابقة » ومفاد ذلك النص أن الشارع قد ألغى العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لجريمة تقاضى أية مبالغ خارج عقد الإيجار زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد لما كان ذلك ، وكانت الجريمة المنسوبة إلى المطعون ضده - حسبما - يبين من مدونات الحكم هي تقاضى مبالغ خارج عقد الإيجار ( مقدم إيجار ) زيادة على التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد وكان خطأ الحكم المطعون فيه فيما قضى به من إغفال القضاء بعقوبة الحبس يصبح غسيرا ذى موضوع بصدور القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ المشار إليه بحسبانه القانون الأصح لديهم الواجب التطبيق ومن ثم فإن المحكمة لا يسعها إزاء صدور القانون المذكور إلا أن تقتضى برفض الطعن .

## جلسة ٢٧ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / فوزى أحمد الملوك نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين  
محمد عبد الرحيم نافع ، حسن غلاب ، محمد أحمد حسن والسيد عبد الحميد العشري

( ٢١٨ )

### الظعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ القضائية

(١) دعوى جنائية « تعريكها » • تهريب جمركى • جمارك • جلب مواد  
مختلة •

الأصل أن تختص النيابة العامة دون غيرها بتعريك الدعوى الجنائية .

حالات الطلب المنصوص عليها في المادة ١٢٤ ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . إستثناء من الأصل .  
مؤدى ذلك ؟

مثال في جريمة جلب مخدرات وتهريب جمركى .

(٢) نقض « أسباب الظعن • مالا يقبل منها » • نيابة عامة • دفع « الدفع  
ببطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة » •

بطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض

(٣) جلب • تهريب جمركى • تعويض • نقض « أسباب الظعن • مالا يقبل  
منها » •

وجوب الحكم على الجاني . تعويض يعادل مثل الضرائب الجمركية المستحقة ، أو تعويض  
يعادل مثلها أو مثل قيمة البضائع موضوع الجريمة إن كانت من الأصناف المنوعة . أيها أكثر .

كفاية أن يبين الحكم الأساس الذى تساند إليه في القضاء بالتعويض .

المنازعة في مقدار التعويض أو في محصور عناصر تحديد لا تثار لأول مرة أمام محكمة  
النقض .

(٤) جلب • قصد جنائى • حكم « تسببيه • تسبب غير معيب » •

جلب المخدر هو استيراده بالذات أو بالوساطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله . الجلب  
بطيئة لا يقبل تفاوت القصور .

مثال :

(۵) البات « بوجه عام » • مواد مغدرة • حكم « تسبيبه • تسبيب غير معيب » •

التحدث استقلالاً عن العلم بكنه المادة المخدرة . غير لازم حد ذلك ؟ .

(۶) عقوبة « الاعفاء من العقوبة » •

شرط الإعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة ؟

تقدير توافر موجب الإعفاء أو انتفائه . موضوعي .

مثال :

(۷) البات « بوجه عام » « اعتراف » « افراد » •

نقل الحكم عن الطاعن أنه أقر باحرازه الحقيقية التي ضبط بها المخدر وأنه أحضرها معه من الخارج دون أن ينسب له اعتراكا بارتكاب الجريمة . لا محل للنسب عليه في هذا المقام .

١- الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع ، وكانت حالات الطلب المنصوص عليها في المادة ١٢٤ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ هي من تلك القيود التي ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر مما يتعين معه عدم التوسع في تفسيره وقصره في أضيق نطاق على الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الطلب دون غيرها من الجرائم التي قد ترتبط وإذا كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد خلا من أى قيد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب ، وهي جريمة مستقلة متميزة بعناصرها القانونية عن جريمة التهريب الجمركي المعاقب عليها بموجب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، فلا حرج على النيابة العامة إن هي باشرت التحقيق في جريمة الجلب رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق ، ويكون تحقيقها صحيحاً في القانون ، سواء في خصوص جريمة الجلب أو ما يسفر عنه من جرائم أخرى مما يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على طلب ، ما دامت قد حصلت قبل رفعها



الدعوى إلى جهة الحكم على طلب ، ما دامت في خصوص جريمة تهريب الجمركي - كما هو الحال في الطعن المائل - وللمقول بغير ذلك يؤدي إلى توقف الدعوى الجنائية حالا بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضي طلبا الأمر الذي تتأذى منه حتما العدالة الجنائية ومن ثم فإن ما يشره الطاعن في هذا الشأن يكون غير مديد .

٢- لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع ببطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه إثارة أمر بطلان تحقيق النيابة العامة لأول مرة أمام محكمة النقض .

٣- لما كان الحكم المطعون فيه قد خلص إلى إدانة الطاعن بجريمة جاب الجواهر المخدرة وتهريبها بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة وقضى بالزامه بالتعويض الجمركي إعمالا للمادة ١٢٢ / ٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وكانت هذه المادة قد أوجبت الحكم على الجاني - إلى جانب الحبس والغرامة - بتعويض يعادل مثلي الضرائب الجمركية المستحقة فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلا لمثلي قيمتها أو مثلي الضرائب المستحقة أيهما أكثر ، فإن فيما أثبتته الحكم ما يكفي بيانا للأساس الذي تساند إليه في القضاء بالتعويض وإذا كان الطاعن - على ما يبين من محضر الجلسة - لم ينازع في مقدار التعويض المطلوب أو يثر شيئا في خصوص عناصر تحديده فلا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لكونه دفاعا موضوعيا يحتاج تحقيقا تنائي عنه وظيفه محكمة النقض .

٤- لما كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المواد المخدرة ، فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو بالواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس ، سواء كان الجالب قد استورده لحساب

نفسه أم لحساب غيره ، متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات في المجتمع الدولي ، وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان ، ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المحلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو استعماله الشخصي أو دفع المهمة بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من تقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وبلاساتها يشهد له ، يدل على ذلك فرق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما استنته في الحيازة أو الإحراز لأن ذكره يكون ترديداً للمعنى المتضمن في الفعل مما يقتنزه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور ، ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المحلوب زنته ۲,۰۸۰ كيلو جراماً ضبطت بحياة في مكان سرى في حقبة الطاعن ودخل بها ميناء الاسكندرية قادماً من سوريا ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك الجلب بعينه كما هو معرف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر المخدر في التعامل ومن ثم فإن الحكم لم يكن ملزماً من بعد باستظهار القصد الملبس لهذا الفعل صراحة - ولو دفع بانتفائه ، وهو لم يفعله الطاعن - مادام مستفاداً بدلالة الاقتضاء من تقريره وإستدلالة الأمر الذي يكون معه معنى الطاعن في هذا الخصوص على غير سند .

هـ - لما كان من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن العلم بكنه المادة المخدرة طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع الدعوى وظروفها كافياً في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن ما يحزره من المواد المخدرة ، وكان المبين من مدونات الحكم المطعون فيه ، سواء في معرض تحصيله الواقعة أوردته على دفاع الطاعن ، أن ما ساقه من أدلة - ومن بينها إقرار الطاعن لمأمور الجمرات عقب اكتشافه الخبأ السري في قاع حقيبته

وقبل فقهه بأنه يحسرى حشيشا— كافيا في الدلالة على توافر العلم لدى الطاعن فإن ما يشبه الطاعن في هذا الصدد لا يكون له وجه .

٦- لما كان الحكم قد عرض لطلب الطاعن إعفاءه من العقاب وإطرحه في قوله : . . . . . فإنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لم ترتب الإغفاء من العقوبة بعد علم السلطات العامة بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي يوصل إبلاغه فعلا إلى ضبط باقي الجناة، وكان زعم المتهم أنه قسّم الحقيبة المضبوطة من آخر عينة لتسليمها إلى آخر عينة كذلك لم يتحقق صدقه إذ الثابت من كتاب العقيد . . . . . رئيس فرع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤرخ في ٣١-١٠-١٩٨٢ بأن التحريات التي أجريت لم تسفر عن التوصل إلى شخص يحمل اسم . . . . . الذي جاء بأقوال المتهم أنه يتردد على مقهى بميدان العتبة بالقاهرة ويرجع أنه اسم وهمي وكذلك الشأن بالنسبة لمن قرر المتهم أنه يدعى . . . . . إذ لم يتم التوصل إليه بدوره - وبالتالي فإن إبلاغ المتهم لم يوصل إلى اتهامهما وضبطهما ولا يفيد بالتالي من الإغفاء من المسئولية المنصوص عنه في المادة ٤٨ - ٢ سالف الذكر . لما كان ذلك ، وكان القانون لم يرتب الإغفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذي مهم بإبلاغه إسهاما إيجابيا ومنتجا وجديا في معاونة السلطات للتوصل إلى ضبط مهربي المخدرات والكشف عن مرتكبي الجرائم الخطيرة المنصوص عليها في المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ آنف الذكر باعتبار أن هذا الإغفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدي خدمة للعدالة ، فاذا لم يكن للتبليغ فائدة بأن كان غسبر جدي وعقبا فلا يستحق صاحبه الإغفاء ، وكان تقدير توافر موجب الإغفاء أو إنتفائه ممسا تفصل فيه محكمة الموضوع مادامت تقيمه على ما ينتجه من عناصر الدعوى وإذا كان ما أورده الحكم - فيما سلف بيانه - صحيحا في القانون سائغا في العقل والمنطق فإن ما يشبه الطاعن في شأن ذلك يكون غير قويم .



٧ - متى كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم ينسب للطاعن إعترافاً بارتكاب الجريمة - على خلاف ما يذهب إليه بوجه النعي - وإنما نقل عنه أنه أقر بأحرازه الحقيقية التي ضبط بها المخدر وأنه أحضرها معه من سوريا وهو ما يسلم به الطاعن في أسباب طعنه ومن ثم فإن نعيه في هذا المقام يكون ولا محل له .

## الوقائع

تهمت النيابة العامة الطاعن بأنه

أولاً : جلب إلى أراضي جمهورية مصر العربية جوهرًا مخدراً (حشيشاً) قبل الحصول على تصريح كتابي بذلك من الجهة الإدارية المختصة .  
ثانياً : هرب البضاعة الواردة والمبينة وصفاً بالتحقيقات موضوع التهمة الأولى بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة ، وإحالة إلى محكمة الجنايات لمعاقبته طبقاً للقيد والوصف الواردين بأمر الإحالة .  
ومحكمة جنايات الإسكندرية قضت بحصرية عملاً بالمواد ١ ، ٢ ، ٣ - ٣٣ - ٤٢ و ١ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانونين ٤٠ لسنة ١٩٦٦ ، ٦١ لسنة ١٩٧٧ والبند ٥٧ من الجدول رقم واحد الملحق بالقانون الأول المعدل بقرار وزير النسخة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ والمواد ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ ، ١٥ ، ١٢١ ، ١٢٢ - ١ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ المعدل بالقانون رقم ٧٥ لسنة ١٩٨٠ : ٢ / ٣٢ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهم بالأشغال الشاقة المؤبدة وتغريمه ثلاث آلاف جنيه ومصادرة المضبوطات والزامه بأن يدفع إلى مصلحة الجمارك مبلغ ٧١٦٥,٤٠٠ ج (سبعة آلاف جنيه وخمسة وستين جنياً وأربعمائة ملياً) .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ

## الحكمة

حيث إن مبنى الطعن هو أن الحكم المطعون فيه إذ دان الطاعن بجرمته جلب المواد المخدرة وتهريبها من الضرائب الجمركية فقد شابه البطلان والخطأ في تطبيق القانون والقصور في التسيب والفساد في الاستدلال ، ذلك بأن

النيابة العامة باشرت التحقيق قبل صدور طلب كتابي مصلحة الجمارك بما يبطل التحقيق ولا يصححه الطلب اللاحق الذي صدر بأقامة الدعوى، وقضى الحكم بالزام الطاعن بالتعويض الجبركي دون أن يبين كيفية تحديد مقداره وقد اقتصر الحكم على التحدث عن الركن المادي في جريمة الجلب دون أن يدل على توافر القصد الجنائي لديه، واتخذ من مجرد ضبط المخدر في حقيبة الطاعن دليلاً على علمه بكنه المادة المضبوطة كما أنه اطرح طلب الطاعن إعفائه من العقاب لإرشاده عن الجناة بما لا يؤدي إليه ذلك أن عدم ضبطهم إنما يرجع إلى تقاعس رجال الضبط عن القيام بواجبهم كما أن المحضر المخبر بعدم الاستدلال على باقي المتهمين ، الذي تساند إليه الحكم في أطراح دفاعه ، لا يمثل الحقيقة فضلاً عن ذلك فقد عول الحكم : فيما عول على اعتراف الطاعن بإحرازه الحقيقة التي ضبط بها المخدر وبأنه أحضرها معه من الخارج في حين أن أقوال الطاعن في هذا الخصوص لا تؤدي إلى ما استخلصه الحكم منها إذ أنها لا تخرج عن قوله بتسليمه الحقيقة من شخص سماه في سوريا لتسليمها لآخر بالقاهرة وهو ما لا يعد اعترافاً منه بارتكاب الجريمة . كل ذلك يعيب الحكم بما يوجب نقضه .

وحيث إن الحكم المطعون فيه بين واقعة الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجريمتين اللتين دان الطاعن بهما وأورد على ثبوتها في حقه أدلة ساقطة من شأنها أن تؤدي إلى ما رتب عليه ، ولا يجادل الطاعن في أن لها معيها الصحيح من الأوراق . لما كان ذلك، وكان الأصل المقرر بمقتضى المادة الأولى من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة تختص دون غيرها بتحريك الدعوى الجنائية ومباشرتها طبقاً للقانون وأن اختصاصها في هذا الشأن مطلق لا يرد عليه القيد إلا إستثناء من نص الشارع، وكانت حالات الطلب المنصوص عليها في المادة ١٢٤ من قانون الجمارك رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ هي من تلك القيود التي ترد على حقها إستثناء من الأصل المقرر مما يتعين معه علم التوسع في تفسيره وقصره في أضيق نطاق على الجريمة التي خصها القانون بضرورة تقديم الطلب دون غيرها من الجرائم التي قد ترتبط وإذا كان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠

المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ قد دخل من أى قيد على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية عن جريمة الجلب ، وهي جريمة مستقلة و متميزة بعناصرها القانونية عن جريمة التهريب الجمركى المعاقب عليها بموجب القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، فلا حرج على النيابة العامة إن هي باشرت التحقيق في جريمة الجلب رجوعاً إلى حكم الأصل في الإطلاق ، ويكون تحقيقها صحيحاً في القانون سواء في خصوص جريمة الجلب أو ما يسفر عنه من جرائم أخرى ، ما يتوقف تحريك الدعوى الجنائية فيها على طلب ، ما دامت قد حصلت قبل رفعها الدعوى إلى جهة الحكم على الطلب في خصوص جريمة التهريب الجمركى - كما هو الحال في الطعن المائل - راقول بغير ذلك يؤدي إلى توقف الدعوى الجنائية حالاً بعد حال كلما جد من الوقائع جديد يقتضى طلباً الأمر الذى تتأذى منه حتماً العدالة الجنائية ومن ثم ما يثيره الطاعن في هذا الشأن يكون غير سديد فضلاً عن أنه لما كان البين من محضر جلسة المحاكمة أن الطاعن لم يدفع أمام محكمة الموضوع بطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة فلا يقبل منه إثارة أمر بطلان تحقيق النيابة العامة لأول مرة أمام محكمة النقض لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد تخلص إلى إدانة الطاعن بجريمتي جلب الجواهر المخدرة وتهريبها بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة وقضى بالزامه بالتعويض الجمركى لإعمالاً للمادة ١٢٢ / ٢ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ، وكانت هذه المادة قد أوجبت الحكم على الجاني - إلى جانب الحبس والغرامة - بتعويض يعادل مثل الضرائب الجمركية المستحقة فإذا كانت البضائع موضوع الجريمة من الأصناف الممنوعة كان التعويض معادلاً لمثل قيمتها أو مثل الضرائب المستحقة أيهما أكثر ، فإن فيما أثبتته الحكم ما يكفى بياناً للأساس الذى تساند إليه في القضاء بالتعويض وإذا كان الطاعن - على ما بين من محضر الجلسة - لم ينازع في مقدار التعويض المطلوب أو يثير شيئاً في خصوص عناصر تحديده فلا يقبل منه أن يثير ذلك لأول مرة أمام محكمة النقض لكونه دفاعاً موضوعياً



يحتاج تحقيقاً ثنائياً عنه وظيفة محكمة التقاضي . لما كان ذلك ، وكان القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ إذ عاقب في المادة ٣٣ منه على جلب المراد المخدرة ، فقد دل على أن المراد بجلب المخدر هو إستيراده بالذات أو الواسطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله بين الناس سواء كان الجالب قد أستورده لحساب نفسه أو لحساب غيره ، متى تجاوز بفعله الخط الجرمي قصداً من الشارع إلى القضاء على إنتشار المخدرات في المجتمع الدولي . وهذا المعنى يلابس الفعل المادي المكون للجريمة ولا يحتاج في تقريره إلى بيان . ولا يلزم الحكم أن يتحدث عنه على إستقلال إلا إذا كان الجوهر المجلوب لا يفيض عن حاجة الشخص أو إستعماله الشخصي أو دفع المتهم بقيام قصد التعاطي لديه أو لدى من نقل المخدر لحسابه وكان ظاهر الحال من ظروف الدعوى وملايساتها يشهد له ، يدل على ذلك فوق دلالة المعنى اللغوي والاصطلاحي للفظ الجلب أن المشرع نفسه لم يقرن في نصه الجلب بالإشارة إلى القصد منه بعكس ما أستنته في الحيازة أو الإحراز لأن ذكره يكون ترديدا للمعنى المتضمن في الفعل مما يقتضيه عنه الشارع إذ الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت القصور . ولا كذلك حيازة المخدر أو إحرازه ، وإذا كان الحكم المطعون فيه قد أثبت أن المخدر المجلوب زنته ٢,٠٨٠ كيلو جراما ضبطت مخبأه في مكان سرى في حقبة الطاعن ودخل بها ميناء الاسكندرية قادما من سوريا ، فإن ما أثبتته الحكم من ذلك هو الجلب بعينه كما هو معروف به في القانون بما يتضمنه من طرح الجوهر المخدر في التعامل ومن ثم فإن الحكم لم يكن ملزما من بعد باستظهار القصد الملابس لهذا الفعل صراحة - ولو دفع بانتفائه ، وهو ما لم يفعله الطاعن - مادام مستغادا بدلالة الاقتضاء من تقريره وإستدلالة الأمر الذي يكون معه منعى الطاعن في هذا الخصوص على غير سند . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن المحكمة غير مكلفة بالتحدث إستقلالاً عن العلم بكنه المادة المخدرة طالما كان ما أوردته في حكمها من وقائع الدعوى وظروفها كافيا في الدلالة على أن الطاعن كان يعلم بأن ما يحزره من المواد المخدرة ،

وكان البين من مدونات الحكم المطعون فيه ، سواء في معرض تحصيله الواقعة أو رده على دفاع الطاعن ، أن ما ساقه من أدلة - ومن بينها إقرار الطاعن لأمر الجمر كعقب اكتشاف الخبأ السرى في قاع حقيقة وقبل فضه بأنه يحسب حشيشا - كافيا في الدلالة على توافر العلم لدى الطاعن فإن ما يثيره الطاعن في هذا الصدد لا يكون له وجه . لما كان ذلك . وكان الحكم قد عرض لطلب الطاعن اعفائه من العقاب وأطراحة في قوله : . . . . . فإنه لما كانت الفقرة الثانية من المادة ٤٨ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ لم ترتب الإعفاء من العقوبة بعد علم السلطات العامة بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يوصل لإبلاغه فعلا إلى ضبط باقى الجناة . وكان زعم المتهم أنه تسلم الحقيبة المضبوطة من آخر عينة لتسليمها إلى آخر عينة كذلك لم يتحقق صدقة إذ الثابت من كتاب العقيد . . . . . رئيس فرع الإدارة العامة لمكافحة المخدرات والمؤرخ فى ٣١ - ١٠ - ١٩٨٢ بأن التحريات التى أجريت لم تسفر عن التوصل إلى شخص يحمل اسم . . . . . الذى جاء بأقوال المتهم أنه يتردد على مقهى بميدان العتبة بالقاهرة ويرجح أنه اسم وهمى وكذلك الشأن بالنسبة لمن قرر المتهم أنه يدعى . . . . . إذ لم يتم التوصل إليه بدوره - وبالتالي فإن إبلاغ المتهم لم يوصل إلى اتهامهما وضبطهما ولا يفيد بالتالى من الإعفاء من المسئولية المنصوص عنه فى المادة ٤٨ / ٢ سالفة الذكر ، لما كان ذلك . وكان القانون لم يرتب الإعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة إلا بالنسبة للمتهم الذى يسهم بإبلاغه إسهاما إيجابيا ومنتجا وجسديا فى معاونة السلطات للتوصل إلى ضبط . . . . . المخدرات والكشف عن مرتكبى الجرائم الخطيرة المنصوص عليها فى المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ آنف الذكر باعتبار أن هذا الإعفاء نوع من المكافأة منحها الشارع لكل من يؤدى خدمة للعدالة ، فإذا لم يكن للتبليغ فائدة بأن كان غير جدى وعقبا فلا يستحق صاحبة الإعفاء ، وكان تقدير توافر موجب الإعفاء أو إنتفائه مما تفصل فيه محكمة الموضوع مادامت تقيمه على ما ينتج من عناصر الدعوى وإذا كان ما أورده الحكم -

فما سلف بيانه - صحيحا في القانون سائغا في العقل والمنطق فإن ما يشير به الطاعن في شأن ذلك يكون غير قويم . لما كان ذلك ، و كان يبين من الحكم المطعون فيه أنه لم ينسب للطاعن إعترافا بارتكاب الجريمة - على خلاف ما يذهب إليه بوجه النعي - وإنما نقل عنه أنه أقر باحرازه الحقيقة التي ضبط بها المخدر وأنه أحضرها معه من سوريا وهو ما يسلم به الطاعن في أسباب طعنه ومن ثم فإن نعيه في هذا المقام يكون ولا محل له . لما كان ما تقدم : فإن الطعن برمته يكون على غير ماس متعين الرفض .



## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان ، محمد بلوح سالم ، محمد رفيق البسطويسى وفتحي خليفة .

( ٢١٩ )

### الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٥٣ القضائية

حكم « تسببيه » • تسبب معيب .. البات « بوجه عام » • نقض « اسباب الطعن » •  
ما يقبل منها » •

دفاع الطامن بأنه لم يحرر ويوقع بعض القسام المزورة وطلبه نذب خبير تحقيقاً لدفاعه  
إطراح المحكمة لهذا الدفاع تأسيساً على أن جميع المولين شهدوا أن الطامن هذا الذى حصل منهم  
القرينة وسلمهم جميع القسام المزورة موضوع الدعوى خلافاً للثابت فى الأوراق . عيب . أساس  
ذلك ؟

للقول بأن هذا النى لا جوى فيه لإقتضاره . على بعض القسام لا عمل له . لئلا يسفر عن  
تحقيق دفاعه من أثر فى مقدار الغرامة المقضى بها عليه .

لما كان الثابت من محضر جلسة المحاكمة أن المدافع عن الطامن أثر  
دفاعاً مؤداه أنه لم يحرر ولم يوقع بعض القسام المزورة وطالب نذب خبير  
من قسم أبحاث التزييف والتزوير تحقيقاً لدفاعه ، وقد رد الحكم على هذا  
الطلب فى قوله ومن حيث أن المحكمة لا تستجيب لطلب الدفاع تأجيل نظر الدعوى  
لإجراء المضاهاة بين امستكتاب المتهم فى التحقيقات وبين توقيعاته على الأوراق لإنتفاء  
جلواه بعد أن زخرت الدعوى بعدد من أدلة الثبوت التى تكشف فى  
وضوح وجلاء عن أنه هو المسئول وحده عن العبث فى كافة الأوراق التى  
لحقها التزوير بتعدد إنتفاء الإختلاس الذى تردى فيه وفى مقدمتها صور القسام  
٣٣٣ ع . ح المبينة أرقامها فى التحقيقات ودفتر رخصة ومجل التمرين المتحصلات

وسجل ٨١ حسابات وهي جميعها أوراق في حوزته وليست تحت يد أحد غيره  
ومما يواكبها ويدعم سلامة هذا النظر أن جميع الممولين الواردة أسماؤهم  
في القسم الحمراء محل المساءلة قد قضاوا بأن المتهم هو الذي ظفر بالمبالغ  
النقدية منهم وبأنه هو الذي أعطاهم تلك الصور الباترة فهو مسئول عنها  
جنائيا ولا يجد به ما تدرع به في هذا المقام ومن ثم ترفض هذا الطلب. لا  
كان ذلك ، وكان الثابت من المفردات المضمومة أن الممولين.....

و.....و.....و.....و.....و.....و.....  
قرورا في التحقيقات أنهم لا يعرفون الموظف الذي حصل الضريبة وسلمهم  
إيصالات السداد ، وكان الأصل أنه يجب على المحكمة ألا تبني حكمها إلا على  
أسس صحيحة من أوراق الدعوى وعناصرها وأن يكون دليلها فيما انتهت إليه  
قائما في الأوراق ، وكانت المحكمة قد استندت - من بين ما استندت إليه -  
في اطراح دفاع الطاعن والتدليل على أنه دون غيره هو الذي حصل المبالغ  
المختلصة وحرر إيصالات السداد التي زورت صورها إلى أن جميع الممولين  
الذين يحملون القسم موضوع هذه الدعوى قد شهدوا بأن الطاعن هو الذي  
حصل منهم الضريبة وسلمهم القسم وذلك خلافا للثابت في الأوراق ، فإن  
الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه  
الطعن . ولا محل للقول أنه لا جلوى من النعى على الحكم بذلك الوجه إعتبارا  
بأن دفاع الطاعن كان مقصورا على بعض قسم السداد ، وذلك بما قد يسفر  
عنه تحقيق الدفاع وفي شأن بعض هذه القسم ، من أثر في تحديد المبالغ  
المختلصة ، بالتالي في مقدار الغرامة التيسية لإرتباطها بمقدار تلك المبالغ .

## الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن بأنه: في الفترة من أول يونية سنة ١٩٧٩ حتى  
٩ من أكتوبر ١٩٨٠ بدائرة مركز أهون - محافظة المنوفية - أولا : بصفته  
موظفاً عاماً و منسوب حيزو تحصيل بأمورية خرائب أهون، واختلس المبالغ

المدينة بالتحقيقات والبالغ قلمها ٩٩٠، ١٨٥٢ ج والمملوكة للمأمورية سالفه الذكر والتي وجدت في حيازته والمسلمة إليه حالة كونه من مندوبي التحصيل وارتبطت هذه الجريمة بالجريمتين موضوع الهمتين الثانية والثالثة .

ثانياً : بصفته آتفة البيان ارتكب تزويراً في أوراق أميرية هي صور القسم ٣٣ ع . ح والثابت أرقامها بالتحقيقات حال تحريرها المختص بوظيفته يجعله واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة بأن أثبت بها على خلاف الحقيقة أسماء عملاء ومبالغ أقل من تلك الثابت بأصولها مع علمه بتزويرها . . . ثالثاً : استعمل الأوراق الأميرية المزورة السالف يانها بأن قلمها إلى مأمورية ضرائب أشمون للاعتداد بها مع علمه بتزويرها . رابعاً : بصفته المتقدمة اختلس الصور الحمراء للقسم ٣٣ ع . ح المسلمة إليه بسبب وظيفته من العملاء المدينة أسماؤهم بالتحقيقات . وأحاله إلى محكمة أمن الدولة العليا بشين الكوم لمحاكمته بالقيء والوصف الواردين بأمر الإحالة . والمحكمة المذكورة قضت حضورياً عملاً بالمواد ١١٢ / ١ ، ٢ ، ١١٨ ، ١١٩ / ١ و ١١٩ / أ مكرراً ، ٢١١ ، ٢١٣ ، ٢١٤ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ٣٢ ، ١٧ من القانون ذاته بمعاينة المتهم بالسجن لمدة ثلاث سنوات وبغزله من وظيفته وبغريمه مبلغ ٩٩٠ م ، ١٨٥٢ جنيه وبالزامة بر د مبلغ ٩٩٠ م ١٨٠٤ ج فطن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض . . . الخ .

### الحكمة

من حيث إن مما ينعاها الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم الاختلاس والتزوير واستعمال محررات مزورة قد أخطأ في الإسناد ذلك بأن الطاعن نفي تحرير وتوقيع بعض القسم المزورة ، وطلب نذب خبير تحقيقاً للدفاعه ، بيد أن المحكمة لم تجبه إلى طلبه وردت عليه بمقولة أن جميع الممولين شهدوا أن الطاعن هو الذي سلمهم الصور المزورة للقسم محل المساءلة ، في حين أن بعض الممولين لم يشهد بذلك ، مما يعيب الحكم ويستوجب نقضه .





حصل منهم الضريبة وسلمهم القسائم وذلك خلافاً للثابت في الأوراق ، فإن الحكم يكون معيباً بما يوجب نقضه والإعادة دون حاجة إلى بحث باقي أوجه الطعن . ولا محل للقول أنه لا جدوى من النعي على الحكم بذلك الوجه إعتباراً بأن دفاع الطاعن كان مقصوراً على بعض قسائم السداد ، وذلك لما قد يسفر عنه تحقيق الدفاع وفي شأن بعض هذه القسائم—من أثر في تحديد المبالغ المختلصة وبالتالي في مقدار الغرامة النسبية لإرتباطها بمقدار تلك المبالغ .

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدي عبد الصمد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين : إبراهيم حسين رضوان نائب رئيس المحكمة ، محمد طلوح سالم ومحمد رفيق البسطويسى  
وفتحى خليفة .

( ٢٢٠ )

### الطعن رقم ٢٦٥٩ لسنة ٥٣ القضائية

(١) اثبات « بوجه عام » • خبرة • حكم « تسببيه • تسبیب غیر معيب » • دفاع  
« الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره » • تزوير « أوراق عرقية » •

— العبرة في المسائل الجنائية باقتناع القاضي أن إجراء يصح أو لا يصح أساسا لكشف الحقيقة .  
— حق القاضي في التحويل على الدليل المستند من إجراء المضاهاة على صورة فوتوغرافية  
لمقد المزور دون الأصل .  
— عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على الجدل الموضوعي في تقدير الدليل .

(٢) اثبات « شهود » • محكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » •

وزن أقوال الشهود • موضوعي • أخذ المحكمة بشهادة شاهد .  
مفاده : إطراحها جميع الاحتمالات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .

(٣) اثبات « بوجه عام » • شهود • نيابة عامة •

العبرة في الأدلة — ومنها أقوال الشهود — بما يورد بشأنها في التحقيقات . وليس بما تورده  
النيابة العامة بقائمة شهود الإثبات . مخالفة ما ورد بقائمة شهود الإثبات لأقوال الشهود  
بالتحقيقات . لا عيب .

١ -- لما كانت العبرة في المسائل الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع  
بأن إجراء من الإجراءات يصح أو لا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة ،  
و كانت المحكمة قد رأت أن الأوراق التي اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة هي  
أوراق تؤدي هذا الغرض وأن المضاهاة التي تمت كانت صحيحة اطمأنت  
إليها المحكمة للأسباب الواردة بتقرير الخبير ، فإن تعيب الطاعن إجراء



المضاهاة على صورة فوتوغرافية للعقد المزور دون أصل العقد لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلاً موضوعياً في تقدير الدليل المستمد من تقرير الخبير لا تلتزم المحكمة بمتابعته والرد عليه ، واطمئنانها إلى ذلك التقرير — يدل على اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ به دون أن تكون ملزمة ببيان علة اطراحها ،

٢ — لما كان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب . ومتى أخذت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد اطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها ، فإن منعى الطاعن في خصوص تعويل الحكم على أقوال شهود الإثبات ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب ولا تجوز إثارته أمام محكمة النقض .

٣ — لما كانت العبرة في الأدلة — ومنها أقوال شهود الإثبات — هي بما يرد بشأنها في التحقيقات وليس بما تورده النيابة العامة بقائمة شهود الإثبات التي تضعها طبقاً لنص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ، وكان الطاعن لا يماري في أن ما حصله الحكم لمؤدى أقوال شهود الإثبات له صلة الثابت في التحقيقات ، فإنه لا جدوى مما يشيره من مخالفة قائمة شهود الإثبات لأقوال هؤلاء الشهود بالتحقيقات . ويفرض صحة ما يدعيه في هذا الشأن.

## الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعن وآخرين بأنهم : (أولاً) قلد وآخرون خاتم لإحدى المصالح الحكومية هو خاتم إحدى تصديقات وزارة الخارجية بجمهورية مصر العربية : (ثانياً) استعمل وآخرون الخاتم المقلد سالف الذكر مع علمهم بذلك بأن وضعوا بصمته على عقد العمل الخاص بـ . . . . . والمؤرخ في ١٨-٢-١٩٧٨ . (ثالثاً) ارتكب وآخرون تزويراً في محرمات

رسمية هي عقدى العمل الخاصين لكلا من .....  
وتذكرة المرور ( جواز السفر ۳۱۰۲۳۷ ) ونسبها زورا إلى مؤسسة  
الإنشاء والتعمير للتسويق والتجارة القنصلية العامة للمملكة العربية السعودية  
بالقاهرة وذلك بطريق الاصطناع بأن أعلنوا نموذجاً للعقدين وتأشيرة الدخول  
وقام الأول ( غير الطاعن ) بتحرير بياناتها على خلاف الحقيقة فوقت  
الجريمة بناء على ذلك . ( رابعا ) توصل وآخرون إلى الاستيلاء على العقود  
المبينة بالتحقيقات والمملوكة للمجنى عليهم والمرضحة أسماؤهم بالتحقيقات  
بالإحتيال لسلب المبالغ وذلك باستعمال طرق إحتيالية من شأنها إيهامهم  
بوجود واقعة مزورة في صورة واقعة صحيحة وهي تسهيل سفرهم للعمل بالخارج  
وتسلموا منهم المبالغ سالفة الذكر بناء على ذلك الإيهام - وأحالتهم إلى  
محكمة الجنايات لمعاقبتهم طبقاً لمواد الإيهام .

ومحكمة جنايات كفر الشيخ قضت حضوريا بالمواد ۲۰۶ . ۲۱۱ .  
۲۱۲ : ۲۱۵ ، ۲۱۷ : ۳۳۶ من قانون العقوبات مع تطبيق المادتين ۲/۳۲ .  
۱۷ من القانون ذاته بمعاقبة المتهم ( الطاعن ) بالحبس مع الشغل لمدة سنة واحدة  
عما أسند إليه .

فطن المحكوم عليه ( الطاعن ) في هذا الحكم بطريق النقض . . الخ .

### المحكمة

من حيث إن الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم  
تقليد خاتم إحدى مصالح الحكومة وإستعماله وتزوير محرر عرقى ونصب  
قد شابه فساد في الاستدلال وقصور في التسيب ونخالف الثابت في الأوراق .  
ذلك بأنه عول في إدانته على تقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير رغم أن  
المضاهاة أجريت على صورة فوتوغرافية للعقد المدعى تزويره وهي لا تصاح  
للمضاهاة . وأغفل الرد على ما آثراه الطاعن من دفاع في هذا الصدد ،  
كما عول على أقوال شهود الإثبات مع أنها لا تسوغ عقلا ونخالف ما جاء  
بقائمة شهود الإثبات . كل ذلك مما يعيبه ويستوجب نقضه .

ومن حيث إن الحكم المطعون فيه بين وقائع الدعوى بما تتوافر به كافة العناصر القانونية للجرائم التي دان الطاعن بها وأورد على ثبوتها في حقه أدلة مستمدة من أقوال شهود الإثبات وتقرير قسم أبحاث التزييف والتزوير ، ومن ضبط الأوراق المزورة بمنزل الطاعن ، وهي أدلة سائغة لا يجادل الطاعن في أن لها معينا الصحيح من الأوراق وتؤدي إلى ما رتب عليها . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في المسائل الجنائية هي باقتناع قاضي الموضوع بأن إجراء من الإجراءات يصح أولا يصح أن يتخذ أساسا لكشف الحقيقة وكانت المحكمة قد رأت أن الأوراق التي اتخذها الخبير أساسا للمضاهاة هي أوراق تؤدي هذا الغرض وأن المضاهاة التي تمت كانت صحيحة اطمأنت إليها المحكمة للأسباب الواردة بتقرير الخبير ، فإن تعيب الطاعن لإجراء المضاهاة على صورة فوتوغرافية للعقد المزور دون أصل العقد لا يعدو في حقيقته أن يكون جدلا موضوعيا في تقدير الدليل المستمد من تقرير الخبير لا تلزم المحكمة بمتابعته والرد عليه ، واطمئنتانها إلى ذلك التقرير - يدل على أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على علم الأخذ به دون أن تكون ملزمة ببيان علة أطرافها . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن وزن أقوال الشهود وتقديرها مرجعه إلى محكمة الموضوع تنزله المنزلة التي تراها وتقدره التقدير الذي تطمئن إليه بغير معقب ، ومتى انحلت بأقوال شاهد فإن ذلك يفيد أطرافها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على علم الأخذ بها ، فإن منعى الطاعن في تخصيص تعويل الحكم على أقوال شهود الإثبات ينحل إلى جدل موضوعي في تقدير الدليل مما تستقل به محكمة الموضوع دون معقب ولا تجوز إثارتها أمام محكمة النقض . لما كان ذلك ، وكانت العبرة في الأدلة - ومنها أقوال شهود الإثبات - هي بما يرد بشأنها في التحقيقات وليس بما تورده النيابة العامة بقائمة شهود



الإثبات التي تضعها طبقاً لنص المادة ٢١٤ من قانون الإجراءات الجنائية ،  
وكان الطاعن لا يمارى في أن ما حصله الحكم لمؤدى أقوال شهود الإثبات  
له أصله الثابت في التحقيقات ، فإنه لا جلوى مما يشبهه من مخالفة قائمة  
شهو الإثبات لأقوال هؤلاء الشهود بالتحقيقات ، وبفرض صحة ما يدعيه  
في هذا الشأن. لما كان ما تقدم ، فإن الطعن برمته يكون على غير أساس متعينا  
رفضه موضوعيا .

## جلسة ٢٨ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

برئاسة السيد المستشار / محمد وجدى عبد السيد نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة  
المستشارين: إبراهيم حسين رضوان ، محمد طلوع سالم ، محمد رفيق البسطويسى ومحمود بهى الدين .

( ٢٢١ )

### الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٣ القضائية

(١) مأمور الضبط القضائي • تفتيش • تفتيش بغير إذن • • كحول • رسوم انتاج •

قيام من له صفة الضبط القضائي من موظف مصلحة الجمارك بالتفتيش دون إذن كتابي من رئيس مكتب الإنتاج المختص . غير جائز مخالفة ذلك . أثره . بطلان التفتيش وما أسفر عنه وشهادة من أجره . أساس ذلك ؟ .

(٢) محكمة النقض • سلطتها • • نقض • نظر الطعن والحكم فيه •

حق محكمة النقض في نقض الحكم لبطلان التفتيش لإجرائه دون إذن كتابي والحكم بالبرامة ورفض الدعوى المدنية دون تحديد جلسة لنظر الموضوع برغم أن الطعن لثاني مرة . أساس ذلك .

١ - لما كانت المادة ٢٣ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول تنص على أن « يكون لموظف مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم وزير المالية والاقتصاد بقرارات منه : صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، وفي سبيل ذلك يجسوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في أى وقت وبدون إجراءات سابقة ، معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص لهم فيها وتفتيشها ، كما يجسوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الاشتباه تفتيش أى معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجرى خفية

من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ و ٦ ، ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز أو نقطة البوليس حسب الأحوال . وللموظفين المذكورين في جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات : ولما كان هذا النص صريحاً في النهي عن القيام بالتفتيش المشار إليه فيه مالم يصدر به إذن كتابي من رئيس مكتب الإنتاج المختص ، وكان النهي : وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة . أن عدم إصدار إذن كتابي بالتفتيش من رئيس مكتب الإنتاج المختص . يترتب عليه حتماً بطلان التفتيش وما أسفر عنه من ضبط وكذلك بطلان شهادة من أجروه ، وكان البين من المفردات أن معاون الإنتاج قد فتش مخزن الطاعن دون أن يحصل على إذن مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص . فإن الدفع ببطلان هذا التفتيش يكون في محله . ويترتب على بطلانه وبطلان الدليل المستمد منه وبطلان شهادة من أجراه .

٢ - تعويل الحكم المطعون فيه على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش الباطلين وعلى شهادة من أجراه . فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن : والقضاء ببراءة المتهم بما أسند إليه تأسيساً على استبعاد الدليل الوحيد القائم في الدعوى والمستمد من الإجراء الباطل ، وذلك عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ : ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها بمصاريفها ، لافتقار الواقعة التي أسس طلب التعويض عليها : إلى دليل إسنادها إلى المتهم وصحة إنسبائها إليه ، ودون حاجة إلى تحديد جلسة لت نظر الموضوع إعتباراً بأن الطعن لثاني مرة ، مادام الحوار الذي شاب الحكم لم يرد على بطلان فيه ، أو بطلان في الإجراءات أقر فيه .



## الوقائع

أنهت النيابة العامة الطاعن بأنه

( أولاً ) انتج خفية مواد كحولية ( خمر ) غير مسددة عنها رسوم الإنتاج  
( ثانياً ) انتج مواد كحولية ( خمر ) غير مطابقة للشرط والمواصفات  
( ثالثاً ) عرض للبيع مواد كحولية ( خمر ) مصنعة خفية وغير مسددة  
عنها رسم الإنتاج .

( رابعاً ) عرض للبيع مواد كحولية ( خمر ) غير مطابقة للمواصفات  
وطلبت عقابه بمواد القوانين ٣٦٣ لسنة ١٩٥٥ و ٣٥١ لسنة ١٩٥٦ و ١٠  
لسنة ١٩٦٦ .

وادعت مصلحة الجمارك مدنياً بمبلغ ٣٤٣ ج ( ثلاثمائة وثلاثة وأربعين  
جنيهاً ) على سبيل التعويض .

ومحكمة جنح أسنا الجزئية قضت بحضورها عملاً بمواد الاتهام مع تطبيق  
المادة ٣٢ من قانون العقوبات بحبس المتهم ستة شهور مع الشغل وكفالة عشرين  
جنيهاً لإيقاف التنفيذ وتغريمه مائة جنيه وخلق المحل للمدة ستة شهور من تاريخ  
نهائية الحكم وأداء الرسوم المقررة وقدرها ٧٥٠ م، ٨٥ ج وتعويض مدني قدره  
٢٥٠ م، ٢٥٧ ج والمصادرة .

ومحكمة قنا الابتدائية ( هيئة إستئنافية ) قضت بحضورها بقبول الإستئناف  
شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأييد الحكم المستأنف .

فطن الأستاذ ..... نيابة عن المحكوم عليه في هذا الحكم  
بطريق التقص برقم ١٣٤٠ لسنة ٤٧ قضائية .

وبتاريخ ٢٩ مايو سنة ١٩٧٨ قضت محكمة التقص بقبول الطعن شكلاً  
وفي الموضوع بتقص الحكم المطعون فيه وإحالة القضية إلى محكمة قنا الابتدائية  
لتفصل فيها من جديد مشكلة من قضية آخرين .

والمحكمة الأخيرة (هيئة أخرى) قضت بقبول الاستئناف شكلاً وفي الموضوع برفضه وتأيد الحكم المستأنف .

فطعن المحكوم عليه في هذا الحكم بطريق النقض ( للمرة الثانية ) . . الخ .

### المحكمة

من حيث إن مما ينعاة الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجرائم إنتاج مواد كحولية ولم يسدد عنها رسم الإنتاج وغير مطابقة للشروط والمراصفات المقررة وعرضه لها للبيع ، قد أخطأ في القانون ، وذلك بأنه رفض الدفع ببطلان التفتيش المبدى منه إستناداً إلى عدم صدور إذن كتابي بالتفتيش من رئيس مكتب الإنتاج المختص وفقاً لما تقضى به المادة ٢٣ من القانون رقم ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ بأسباب لا تسوغ رفضه ، مما يعيبه ويستوجب نقضه وبراءة الطاعن ورفض الدعوى المدنية .

ومن حيث إن الحكم الابتدائي المؤيد لأسبابه بالحكم المطعون فيه في خصوص الرد على الدفع الوارد بوجه النعى ، عرض لدفاع الطاعن ببطلان إجراءات الضبط والتفتيش بقولة « إنه عن الدفع الأول ببطلان إجراءات الضبط ، فإن ما أستقرت عليه أحكام النقض أن ما ورد بالذاكرة يكون خاصاً بإجراءات التحقيق ، وهي تلك التي تتولاها النيابة العامة إما بنفسها أو بانتداب أحد مأموري الضبط القضائي : وهي التي يلحقها البطلان لو تمت قبل الطلب ، أما قبل ذلك فإنه من إجراءات جمع الاستدلالات التي لا يلزم لها طلب مكتوب وبالتالي فهي صحيحة لا بطلان فيها » . لما كان ذلك ، وكانت المادة ٣٢ من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ بتنظيم تحصيل رسم الإنتاج أو الاستهلاك على الكحول تنص على أن « يكون لموظفي مصلحة الجمارك وغيرهم من الموظفين الذين يعينهم

وزير المالية والاقتصاد بقرارات منه ، صفة مأموري الضبط القضائي فيما يتعلق بتطبيق أحكام هذا القانون والقرارات المنفذة له ، وفي سبيل ذلك يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في أي وقت وبدون إجراءات سابقة ، معاينة المعامل والمصانع والمحال المرخص لهم فيها وتفتيشها ، كما يجوز لهم ولسائر مأموري الضبط القضائي في حالة الاشتباه تفتيش أي معمل أو مصنع أو محل أو مسكن أو غير ذلك لضبط أية عملية تجسرى خفية من العمليات المنصوص عليها في المادتين ٥ ، ٦ ، ولا يجوز القيام بالتفتيش المشار إليه في الفقرة السابقة إلا بأمر مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ومعاونة مندوب واحد على الأقل من موظفي المحافظة أو المديرية أو المركز أن نقطة البوليس حسب الأحوال ، وللموظفين المذكورين في جميع الحالات أخذ العينات اللازمة لإجراء التحاليل والمقارنات والمراجعات ولما كان هذا النص صريحاً في النهي عن القيام بالتفتيش المشار إليه فيه ما لم يصدر به إذن كتابي من رئيس مكتب الإنتاج المختص ، وكان النهي ، وعلى ما جرى به قضاء هذه المحكمة ، أن عدم إصدار إذن كتابي بالتفتيش من رئيس مكتب الإنتاج المختص ، يترتب عليه حتماً بطلان التفتيش وما أسفر عنه من ضبط وكذلك بطلان شهادة من أجروه ، وكان البين من المفردات أن معاون الإنتاج قد فتش مخزن الطاعن دون أن يحصل على إذن مكتوب من رئيس مكتب الإنتاج المختص ، فإن الدفع ببطلان هذا التفتيش يكون في محله ، ويترتب على بطلانه ، بطلان الدليل المستمد منه وبطلان شهادة من أجراه ، وإذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر ، وجرى في قضائه على رفض ذلك الدفع ، وعول على الدليل المستمد من الضبط والتفتيش الباطلين وعلى شهادة من أجراه ، فإنه يكون قد أخطأ في تأويل القانون بما يوجب نقضه دون حاجة إلى بحث الوجه الآخر من الطعن ، والقضاء ببراءة المتهم مما أسند إليه تأسيساً على استبعاد الدليل الوحيد القائم في الدعوى والمستمد من الإجراءات الباطل ، وذلك عملاً بنص الفقرة الأولى من المادة ٣٩ من قانون حالات وإجراءات الطعن



أمام محكمة النقض الصادر به القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ، ورفض الدعوى المدنية والزام رافعها مصاريقها ، لافتقار الواقعة التي أسس طالب التعويض عليها ، إلى دليل إسنادها إلى المتهم وصحة نسبتها إليه ، ودون حاجة إلى تحديد جلسة لنظر الموضوع إعتباراً بأن الطعن لثاني مرة ، ما دام العوار الذي شاب الحكم لم يرد على بطلان فيه ، أو بطلان في الإجراءات أثر فيه .

---

## جلسة ٢٩ من ديسمبر سنة ١٩٨٣

« برئاسة السيد المستشار / حسن جيمه . نائب رئيس المحكمة وعضوية السادة المستشارين :  
راغب عبد الظاهر أحمد أبو زيد ، حسن عميرة وصلاح البرجي

( ٢٢٢ )

### الطعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٣ القضائية

(١) حكم « تسببيه • تسبیب معیب » • قتل عمد •

بيانات حكم الإدانة؟ المقصود من عبارة « بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ إجراءات؟  
مثال لتسبيب معيب في جريمة قتل عمد مقترن بجناية هناك عرض .

(٢) قتل عمد • قصد جنائي • حكم • « تسببيه • تسبیب معیب » •

إدانة المتهم في جناية قتل عمد . وجوب تحدث الحكم عن قصد القتل استقلالاً وإستظهاره  
بايراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . إغفال ذلك . تصور .

١ - من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشتمل  
على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف  
التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ،  
وأن تلزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه  
استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصراً ، وكان المقصود  
من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية  
هو أن يثبت قاضي الموضوع في حكمة كل الأفعال والمقاصد التي تتكون  
منها أركان الجريمة . ولما كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه عن صورة  
الواقعة أن هذه الصورة لا يتولفر بها بيان واقعة القتل العمد المقترن بجناية  
هناك العرض ، بالقوة بيانا تتحقق به أركان الجريمة على النحو الذي يتطلبه  
القانون ويتغياها من هذا البيان إذا لم يبين - سواء في معرض إيراد الواقعة الدعوى

أو في سرده لأدلة الثبوت فيها - تفصيل الوقائع والأفعال التي قارفها الطاعن والمثبتة لارتكابه جريمة القتل العمد وكيفيه حصولها وكذلك جريمة هتك العرض بالقوة التي تقلمتها بل أوردنا في هذا لمساق عبارات عامة مجملة استقناها من أقوال الضابطات وتحرياته دون أن يحدد فيها الأفعال التي سلم بها الطاعن في الجريمة وبذلك لم يكشف عن وجه استشهاده بذلك الدليل ومدى تأييده في هذا الخصوص للواقعة التي اقتنعت بها المحكمة ، خاصة وأن أقوال المتهمين التي عول عليها الحكم حسبما حصلها في ملوناته قد خلت من نسبة أي دور للطاعن في الجريمة ، كما أغفل الحكم كلية الإشارة إلى تقرير الصفة التشريحية ولم يبين مضمونه من وصف الإصابات المنسوبة إلى الطاعن إحداها وموضعها من جسم المحنى عليه وكيفيه حدوثها وكيف أنها أدت إلى وفاته من واقع هذا التقرير حتى يمكن التحقق من مدى مواعدها لأدلة الدعوى الأخرى فجاءت ملوناته بما تنهت إليه فيما تقدم كاشفة عن قصوره في بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها وفي بيان مؤدى أدلة الثبوت بيانا كافياً يبين فيه مدى تأييده للواقعة كما اقتنعت بها المحكمة فبات معيياً بما يستوجب نقضه ،

٢ - لما كانت جريمة القتل العمد تتميز قانوناً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المحنى عليه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن المقصد الجنائي العام الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطئه الجاني ويغمره في نفسه فإن الحكم الذي يقضى بإدانة متهم في هذه الجريمة يجب أن يعنى بالتحديث عن هذا الركن استغلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه وهو ما قصر الحكم في بيانه .

## الوقائع

إنهت النيابة العامة الطاعنين في قضية الجناية بأنهما في يوم بدائرة مركز كرم حمادة محافظة البحيرة قتل عمداً..... بأن أسلحته الأول من الخلف



بينما قام الثاني بلف قطعة من القماش حول عنقه وظل يجذبه منها قاصدين من ذلك قتله فأزهقها روحه على الفور وقد اقترنت هذه الجناية بجناية أخرى تقدمتها هي أنهما في الزمان والمكان سالتا الذكر هتكا عرض ذات الحنى عليه بالقوة بأن أتياه من دبر وهو فاقد الشعور والاختيار بسكره الشديد .  
وأحالتهما إلى محكمة الجنايات لمعاقبتهما طبقا للقيد والوصف الواردين بقرار الاتهام .

ومحكمة جنايات دمشق قضت حضورياً عملاً بالمادة ٢٣٤ / ١ : ٢ من قانون العقوبات مع أعمال المادة ١٧ من قانون العقوبات بمعاقبة المتهمان بالأشغال الشاقة لمدة سبع سنوات عما أسند إليهما .  
فطمن المحكوم عليهما في هذا الحكم بطريق النقض . . . . . الخ .

## المحكمة

من حيث إن الطاعن الثاني . . . . . وإن قرر بالطعن بالنقض في المبدأ إلا أنه لم يودع أسباباً لطعنه ومن ثم يتعين القضاء بعدم قبول طعنه شكلاً عملاً بنص المادة ٣٤ من قانون حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض الصادر بالقانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .  
وحيث إن الطعن المقدم من الطاعن الأول قد استوفى الشكل المقرر في القانون .

وحيث إن مما ينعاه الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه إذ دانه بجريمة القتل العمد المقرنة بجناية هتك عرض بالقوة قد يشابه القصور في التسبب بأنه خلا من بيان الواقعة بيانا واضحا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها ولم يورد مضمون أدلة الثبوت بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة ، هذا إلى أنه لم يستظهر في حق الطاعن ما يرتب مساءلته كفاعل أصلي للجريمة التي دانه بها ولم يدل على توافر نية القتل في حقه استقلالاً عما يعيبه ويستوجب نقضه . .

وحيث إن الحكم المطعون فيه اقتصر في بيانه لواقعة الدعوى على قوله :  
أنه بتاريخ ... .. صاحب المتهمان الحنى عليه ... .. وهو حل

إلى منزل مهجور وقام كل منهما بهتك عرضه وإتيانه من دبر ثم قاما بقتله بالحقق ، وأورد الحكم على ثبوت الواقعة على هذه الصورة في حق الطاعن والمحكوم عليه الآخر أدلة مستمدة من أقوال الرئيس مباحث مركز كوم حمادة وتحرياتهم وأقوال المتهمين بالتحقيقات ، وحصل أقوال الضابط بما لا يخرج عن مضمون ما أورده في بيانه للواقعة وأن المتهمين اعترفوا له بارتكاب الجريمة على هذا النحو كما حصل . وودى أقوال الطاعن بأنه شاهد المحكوم عليه الآخر وهو بهتك عرض المجنى عليه ويضغط على عنقه بقطعة من القماش وحصل إقرار المحكوم عليه الآخر بأنه هتك عرض المجنى عليه من دبر وهو فاقد لشعوره واختياره تحت تأثير الخمر وانتهى الحكم من ذلك إلى إدانة الطاعن والمحكوم عليه الآخر بجناية القتل العمد المقتربة بجناية هتك العرض بالقوة . لما كان ذلك ، وكان من المقرر أن القانون قد أوجب في كل حكم بالإدانة أن يشمل على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة بيانا تتحقق به أركان الجريمة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها المحكمة ثبوت وقوعها من المتهم ، وأن تلتزم بإيراد مؤدى الأدلة التي استخلصت منها الإدانة حتى يتضح وجه استدلالها بها وسلامة مأخذها وإلا كان الحكم قاصرا ، وكان المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ من قانون الإجراءات الجنائية هو أن يثبت قاضى الموضوع في حكمه كل الأفعال والمقاصد التي تتكون منها أركان الجريمة . ولما كان البين مما أورده الحكم المطعون فيه عن صورة الواقعة أن هذه الصورة لا يتوافق بها بيان واقعة القتل العمد المقتربة بجنايته هتك العرض بالقوة بيانا تتحقق به أركان الجريمة على النحو الذى يتطلبه القانون ويتغياها من هذا البيان إذ لم يبين - سواء في معرض إرادته واقعة الدعوى أو في سرده لأدلة الثبوت فيها - تفصيل الوقائع والأفعال التي قارفها الطاعن والمثبتة لارتكابه جريمة القتل العمد وكيفية حصولها وكذلك جريمة هتك العرض بالقوة التي تقلبتها بل أورده في هذا المساق عبارات عامة مجملة إستفادها من أقوال الضابط وتحرياتهم دون أن يحدد فيها الأفعال التي ساهم بها الطاعن في الجريمة وبذلك لم يكشف عن وجه إستشهاد

بذلك الدليل ومدى تأييده في هذا الخصوص للراقة التي اقتنعت بها المحكمة .  
خاصة وأن أقوال المتهمين التي عول عليها الحكم حسباً حصلها في ملوناته  
قد خلت من الصفة أي دور للطاعن في الجريمة . كما أغفل الحكم كلية الإشارة  
إلى تقرير الصفة التشريحية ولم يبين مضمونه من وصف الإصابات المنسوب  
إلى الطاعن لإحداثها وموضعها من جسم المجنى عليه وكيفية حدوثها وكيف  
أنها أدت إلى وفاته من واقع هذا التقرير حتى يمكن التحقق من مدى واعدتها  
لأدلة الدعوى الأخرى فجاءت ملوناته بما تنامت إليه فيما تقدم كاشفة  
عن قصره في بيان الرافة المستوجبة للعقوبة بياناً تتحقق به أركان الجريمة  
والظروف التي وقعت فيها وفي بيان مدى أدلة الثبوت بياناً كافياً يبين فيه  
مدى تأييده للرافعة كما اقتنعت بها المحكمة فبات مجرباً بما يستوجب نقضه .  
وكان الحكم فرق ذلك لم يتحدث عن نية القتل استقلالاً . وكانت جنابة  
القتل العمد تتميز قانراً عن غيرها من جرائم التعدي على النفس بعنصر  
خاص هو أن يقصد الجاني من ارتكابه الفعل الجنائي إزهاق روح المجنى  
عليه ، وكان هذا العنصر ذا طابع خاص يختلف عن القصد الجنائي العام  
الذي يتطلبه القانون في سائر تلك الجرائم وهو بطبيعته أمر يبطنه الجاني ويغمره  
في نفسه فإن الحكم الذي يقضى بإدانة من في هذه الجنابة يجب أن يعنى بالتحدث  
عن هذا الركن استقلالاً واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه  
وهو ما قصر الحكم في بيانه ، وكان لا يغني في ذلك ما قاله الحكم في معرض  
بيانه لواقعة الدعوى أن الطاعن والمحكوم عليه الآخر قتلا المجنى عليه ختفاً  
إذ أن قصد إزهاق الروح إنما هو القصد الخاص المطلوب استظهاره بإيراد  
الأدلة والمظاهر الخارجية التي رأت المحكمة أنها تدل عليه وتكشف عنه ، فإن  
الحكم المطعون فيه يكرن مشرباً بالقصور بما يبطله . لما كان ما تقدم ، فإنه



يتعين نقض الحكم المطعون فيه والإحالة بالنسبة للطاعن الأول وكذلك للطاعن الثاني - الذى لم يقلم أسباباً لطعنه -- وذلك لاتصال وجه الطعن به ونظراً لوحدة الراقعة وحسن سر العدالة لإعمالا لمقتضى المادة ٤٢ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ فى شأن حالات وإجراءات الطعن أمام محكمة النقض بغير حاجة إلى بحث أوجه الطعن الأخرى .

---

## الفهرس





# ( ١ ) الاحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

## ( ١ ) في النقابات

١ - قرار لجنة قيد المحامين بقيد اسم الطاعن بالجدول العام وارجاء قيده بجدول المحامين امام المحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف . لا يعدو أن يكون قرارا بتأجيل الفصل في الطلب . عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . أساس ذلك ؟

شرط اعتبار الموقف السلبي قرارا بالرفض ؟

نطاق اختصاص الدوائر الجنائية لمحكمة النقض على ضوء التحديد الوارد في المادة ٣٠ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ ؟

( الطعن رقم ٦١٩٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٩ )

٢ - القرارات التي يجوز الطعن فيها كاختصاص استثنائي أمام الدائرة الجنائية بمحكمة النقض . محددة على سبيل الحصر في المواد ٢٥ ، ٤٦ ، ٥٩ ، ٦٢ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٨٠ ، ق المحاماة رقم ٦١ لسنة ١٩٦٨ . ليس من بينها قرارات تعديل تاريخ القيد بأي من الجداول المشار اليها في الفصول الأول والثالث والرابع والخامس من الباب الثاني من ذلك القانون . اثر ذلك ؟

( الطعن رقم ١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٩ )

٣ - القيد بجدول المحامين أمم النقض . شرطة ؟

سبق اشتغال طالب القيد بأحدى الهيئات القضائية المبينة حصرا

بالمادة ٨١ من القانون ٦١ لسنة ١٩٦٨ اثنى عشرة سنة . أثره ؟

نبوت اشتغاله بالنيابة العامة والقضاء أكثر من أربعة عشر عاما .  
وانتهاء القرار المطعون فيه الى رفض قيده بجدول المحامين أمام محكمة النقض .  
خطا

( الطعن رقم ٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٧ )

القاعدة الصفحة

١  
نقابات ٥

٢  
نقابات ٩

٣  
نقابات ١٢

الصفحة	القاعدة
	<p>٤ - صدور القرار المطعون فيه بعد تاريخ العمل بقانون المحاماة الصادر بالقانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ . أثره : خضوعه للقواعد الاجرائية لهذا القانون .</p> <p>أساس ذلك ؟</p> <p>خضوع قرارات لجنة القيد بجدول المحامين المقبولين أمام النقض لرقابة انقضاء حلة ذلك ؟</p> <p>اختصاص محكمة النقض بنظر الطعون على قرارات رفض طلبات القيد بجدول المحامين أمام النقض . أساس ذلك ؟</p> <p>سريان أحكام القانون المعمول به على الوقائع . والمراكز القانونية التي تقع وتتم في الفترة ما بين تاريخ العمل به والغاءه .</p> <p>سريان القانون الجديد بأثر مباشر على الوقائع والمراكز القانونية التي تقع وتتم من تاريخ نفاذه . مالم ينص فيه على سريانه بأثر رجعي .</p> <p>استيفاء المحامي شروط الاشتغال أمام محاكم الاستئناف التي كان بتطلبها القانون القائم . وتقديمه بطلب قيده بجدول المحامين المقبول أمام محكمة النقض في ظل ذلك القانون . أثره : وجوب تطبيق هذا القانون . مخالفة ذلك خطأ . حلة ذلك ؟</p>
١٦	<p>٤ نقابات</p> <p>( الطعن رقم ٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )</p>

**( ب )**  
**في المواد الجنائية**

**( ١ )**

اتلاف • اتفاق • اثبات • اجراءات • اجراءات التعقيق • اجراءات  
المحاكمة • احالة • احداث • اختصاص • اختلاس اموال اميرية • اخفاء اشياء  
مسروقة • ارتباط • اسباب الاباحة وموانع العقاب • استئناف • استجواب •  
استدلالات • استيلاء على مال مملوك للدولة • اشتباه • اشتراك • اصابة خطأ •  
اعتراف • اعلان • اكراه • التماس اعادة النظر • امر احالة • امر بالا وجه •  
امن دولة • انقطاع مراسلات تليفونية • ايجار اماكن •

الفاصلة	الصفحة
<b>اتلاف</b>	
١ - جريمة اتلاف المزروعات المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات ماهيته ؟	
وجوب تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة الاتلاف مثال لتسبيب معيب •	
حق محكمة النقض في نقض الحكم لجميع الطاعنين بما فيهم من لم يقبل طعنه شكلاً • أساسه • وحدة الواقعة وحسن سير العدالة •	
( الطعن رقم ٥٧٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٥ )	٦٨ ٩
٢ - جريمة الاتلاف • طبيعتها جريمة عمدية • القصد الجنائي فيها • تحققه • بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه • واتجاه ارادته الى احداث الاتلاف • وعلمه انه يحدث بغير حق • ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالاً • او يكون فيما اورد من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه والا كان قاصراً •	
( الطعن رقم ٦٩٤٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )	٦٠٢ ١١٨



الصفحة	القاعدة	
		٣ - وقوع الجريمة على مال غير مملوك للمتهم . مناط للتأثير طبقا للمادة ٣٦١ عقوبات .
		ثبوت أن الطاعن هو المالك للمقار الذي يسكن به المدعين بالحق المدني . وأن الاتفاق قد وقع على يابه . لا تأثيم . أساس ذلك ؟
١٠٦٦	٢١٣	( الطعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ )
<b>اتفاق</b>		
		١ - انتفاء مصلحة الطاعن في تعيب الحكم . في خصوص جريمة الاتفاق الجنائي . مادام الحكم قد فانه كذلك بجريمتي تقليد عملة وحيازتها بقصد الترويج . وأوقع عليه عقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لها عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .
		متى يكون لمحكمة النقض تصحيح أسباب الحكم ؟ مادة ٤٠ من ق ٥٧ لسنة ٥٩ .
١٤٧	٢٥	( الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٤ )
		٢ - ثبوت سبق الاصرار في حق المتهمين . يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه منهم .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٣ - ادانة الحكم الطاعن بجريمة الاشتراك في الاختلاس بطريق الاتفاق والمساعدة يوجب عليه استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته وبيان الأدلة على ذلك من واقع الدعوى وظروفها .
		مجرد ترك الطاعن مكانا خاليا في أصول ايصالات التوريد واجرائه اضافة بخطه بعد التوريد . لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك عدم بيان الحكم ما يدل على اتحاد نية الطاعن والمتهم الآخر على ارتكاب الفعل المتفق عليه . قصور .
		نقض الحكم في تهمة . يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهمة اخرى .
٧٧٨	١٥٣	( الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٥ )

الصفحة	القاعدة	
		٤ - مناط اعتبار الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب المفضى الى موت أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه وبأشده معه . ولو لم يكن هو محدث الضربة التي سببت الوفاة . مثال .
		انتفاء الجدوى من النعى على الحكم مساوئته الطاعن بصفتة فاعلا أصليا مع غيره ما دامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي .
٨٠٩	١٥٩	( الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٩ )

## اثبات

د بوجه عام ،

١ - مفاد سعى الطاعن بنفسه الى المبلغ فى منزله ثم فى الأماكن الأخرى التي اتفقا على اللقاء فيها ؟ .

( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

٣٦ ٤

٢ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي .  
مؤدى تساند الأدلة فى المواد الجنائية .

( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

٣٦ ٤

( والطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٤ )

١٤٧ ٢٥

( والطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )

٢١٤ ٤٠

( والطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٣ )

٣١٤ ٦١

( والطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )

٥١٥ ١٠٦

( والطعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )

٥٣٧ ١٠٧

( والطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢ )

٧٣٠ ١٤٦

( والطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )

٩٤٠ ١٨٧

٣ - جواز الأخذ بأقوال متهم فى حق نفسه وفى حق غيره .

( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

٣٦ ٤

٤ - عدم رسم القانون شكلا أو نمطا يصوغ فيه الحكم ببيان الواقعة المستوجبة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .

( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

٣٦ ٤

الصفحة	القاعدة	
		٥ - التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟ مثال لتسييب ينتفى فيه التناقض .
٣٦	٤	( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٦ - تكذيب الشاهد في احدى رواياته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . لا يصح . علة ذلك : ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة أخرى انما يرجع الى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلابسه في كل حالة . وجوب الا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك دون الأخرى . مثال .
٨٢	١٢	( الطعن رقم ٥٥٥٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٩ )
		٧ - للمحكمة الأخذ بما تطمئن من عناصر الاثبات ولو كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات .
٩٢	١٥	( الطعن رقم ٦٣٢٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٩ )
		٨ - اقامة الحكم قضاء ضمن الأدلة التي تساند اليها على الدليل المستمد من الاستجواب الباطل . يعيبه . بما يوجب نقضه والاحالة . اتصال وجه الطعن ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . أثره ؟ مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟
١٠٧	١٨	( الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
		٩ - الخطأ في الاسناد . ماهيته ؟
١١٤	١٩	( الطعن رقم ٥٨٥٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
		١٠ - قول متهم على آخر حقيقته شهادة . للمحكمة التعويل عليها .
١٤٧	٢٥	( الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٤ )
		١١ - حق محكمة الموضوع في تقدير ادلة الدعوى والأخذ بما ترتاح اليه منها .
١٤٧	٢٥	( الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٤ )
		١٢ - الخطأ المادى بمنحصر الجلسة . لا عبء به . مثال في اعتراف .
١٦٩	٣٠	( الطعن رقم ٥٩٢٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )



الصفحة	القاعدة	
١٧٤	٣١	١٣ - كفاية أن تكون الأدلة في مجموعها مؤدية إلى ما قصده الحكم منها ( الطعن رقم ٥٩٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
١٧٤	٣١	١٤ - عدم لزوم أن يكون الدليل صريحا ومباشرا . ( الطعن رقم ٥٩٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
		١٥ - المام المحكمة بواقعة الدعوى واحاطتها بالاتهام . واخذها بالأدلة وهي على بينة من أمرها . المجادلة في ذلك بدعوى الفساد في الاستدلال واختلال صورة الواقعة . موضوعية .
١٧٤	٣١	( الطعن رقم ٥٩٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
		١٦ - احالة الحكم في بيان شهادة الشهود إلى ما أورده من أقوال شاهد آخر لا يعيبه متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند إليه منها . عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات الشهود . كفاية أن تورد ما تطمئن إليه منها وتطرح ما عداه .
١٨٩	٣٤	( الطعن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )
		١٧ - الأخذ بالأدلة ووزن أقوال الشهود . موضوعي . مثال .
٢١٤	٤٠	( الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )
		١٨ - الحكم ببراءة المتهم تأسيسا على مجرد وجود خلاف في عدد المضبوطات ووزنها . وبين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل . قصور وفساد في الاستدلال . واجب المحكمة أن تجرى تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر .
٢٤١	٤٥	( الطعن رقم ٦٢٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٥ )
		١٩ - المحكمة غير ملتزمة بالتحدث في حكمها . إلا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
٢٨٩	٥٦	( الطعن رقم ٦٥٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٨ )
		٢٠ - تقدير آراء الخبراء موضوعي .

الصفحة	القاعدة	
		- عدم التزام المحكمة بتدبير خبير آخر أو الرد على الطعون الموجهة الى تقارير الخبراء . ما دامت قد أخذت بما جاء بها .
٣٣١	٦٦	( الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٨ )
٥١٥	١٠٦	( والطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
٦٧٤	١٣٧	( والطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )
		٢١ - العبرة في الاثبات في المواد الجنائية . باقتناع قاضي الموضوع من أى دليل أو قرينة يرتاح اليها .
٣٥٨	٧٢	( الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ )
		٢٢ - عدم جواز ادخال القاضى فى تكوين عقيدته . بصحة الواقعة التى أقام عليها قضاءه أو بعدم صحتها . حكما لسواء .
		التحريرات وحدها لا تصلح ان تكون دليلا أساسيا على ثبوت التهمة .
		اقامة الحكم قضاءه على مجرد رأى محرر محضر الضبط . يعيبه .
٣٩٢	٧٩	( الطعن رقم ٥٥٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٧ )
		٢٣ - كفاية الشك فى صحة اسناد التهمة للقضاء بالبراءة .
٤٨٠	٩٨	( الطعن رقم ٦٦٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )
		٢٤ - بيانات حكم الادانة . المادة ٣١٠ ج ٩ .
٥٠٣	١٠٣	( الطعن رقم ٦٧٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٢ )
		٢٥ - حق القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن اليه .
		تقدير اقوال الشهود . موضوعى .
		تاخر الشاهد فى الادلاء بشهادته . لا يمنع المحكمة من الاخذ بها .
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٤ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٢٦ - الخطأ فى مصدر الدليل . لا يضيع أثره .
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٢٧ - بلاغ الواقعة . لا عبرة بما اشتمل عليه . العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مستخلصا من التحقيقات .
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )

الصفحة	القاعدة	
		٢٨ - الدليل في المصادق المبنائية لا يشترط فيه ان يكون صريحا ودالا مباشرة على الواقعة المراد اثباتها . يكفي ان يكون استخلاص ثبوتها منه عن طريق الاستنتاج مما يتكشف من الظروف والقرائن وترتيب النتائج على التناظر منتفيا .
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ )
		٢٩ - تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمانت بالأدلة التي ساققتها من حصولها من الطاعن .
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ )
		٣٠ - العبارة في تحري حقيقة معنى اللفظ في اللغة هي السياق الذي ورد فيه . قد تدل لفظة القتل على مجرد الاعتداء .
٥٩٠	١١٧	( الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٣ )
		٣١ - لا يقيد المحكمة في استخلاصها نية القتل . ما ذكره شهود الاتبات بخصوصها .
٥٩٠	١١٧	( الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٣ )
		٣٢ - الدفاع الجوهري هو الذي يشهد له الواقع ويسانده ويصر عليه صاحبه ويتمسك به .
		عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع عار من الدليل .
٦١٢	١٢١	( الطعن رقم ٦٧٤٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ٣/٥/١٩٨٣ )
		٣٣ - احالة المحكمة الاستثنائية في ذكر وقائع الدعوى كلها . أو بعضها الى ما ورد بالحكم الابتدائي حتى ولو خالفت وجهة نظره . صحيح . مادام التناظر منتفيا .
٦٤٥	١٣٠	( الطعن رقم ٦٩٢٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٣ )
		٣٤ - وجوب ان يكون الدليل مؤديا الى ما رتب عليه من نتائج في غير نفسه ولا تناظر .
٦٧٠	١٣٦	( الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٤/٥/١٩٨٣ )



الرقم	الصفحة	المادة
٦٧٤	١٣٧	٣٥ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . عدم التزامها بالالتجاء إلى أهل الخبرة إلا في المسائل الفنية البحتة . ( الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )
٧٨٥	١٥٤	٣٦ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما يطمئن إليه من أدلة وعناصر في الدعوى . وزن أقوال الشهود . موضوعي . أخذ المحكمة بأقوال شاهداً مفاده : طراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها . ( الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣ )
٨١٤	١٦٠	٣٧ - النعي على المحكمة اغفالها الرد على دفاع لم يشر أمامها . غير جائز . ( الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٣ )
٨٤١	١٦٧	٣٨ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم . حق لمحكمة الموضوع وحدها . حق محكمة الموضوع في أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما يطمئن إليه وتطرح ما عداه . ( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
٨٤١	١٦٧	٣٩ - لمحكمة الموضوع أن تعول في عقيدتها على ما جاء بتحريات الشرطة باعتبارها معرزة لما ساقته من أدلة . لها أن تجزئها فتأخذ منها بما يطمئن إليه وتطرح ما عداه . ( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
٨٧٨	١٧٥	٤٠ - لرئيس النيابة عند الضرورة ندب أي من أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر . كفاية حصول هذا الندب في أوراق الدعوى . خلو دفتر الانتدابات من هذا الندب . لا ينفي حصوله . ( الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣٠ )
		٤١ - تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي .

الصفحة	القاعدة	
		احالة الحكم تدليلا على توافره . الى ما اثبتته من أن التحريات أسفرت عن اتجار المتهم بالمواد المخدرة وترويجها ومن ضبط كمية معه . كفايته .
٨٧٨	١٧٥	( الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣٠ ) ٤٢ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما ترتاح اليه من عناصر الدعوى . مثال لها الا تأخذ بقالة شهود النفي : ما دامت لم تطمئن اليها .
٨٨٤	١٧٦	( الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣١ ) ٤٣ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . تدليل الحكم بما لا يتنافر مع الاقتضاء العقلي والمنطقي على مقارفة المتاعن للجريمة . لا محل معه للنفي عليه بتعويله على أقوال الشهود دون تقرير فحص الحرائق . أساس ذلك ؟
٨٩٦	١٧٨	( الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ ) ٤٤ - الخطأ في الاسناد الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟
٨٨٩	١٧٧	( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
٨٩٦	١٧٨	( والطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ ) ٤٥ - حق محكمة الموضوع في الاقتناع من أي دليل تطمئن اليه . وزن أقوال الشهود . موضوعي . حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية متى كان يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمانت اليها .
٨٧٨	١٧٥	( الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ ) ٤٦ - عدم اشتراط أن يكون الشيك محررا على اتمودج مطبوع . عبارة عدم وجود حساب تتقابل مع عبارة لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب .
١٠٤٦	٢٠٩	( الطعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣ )

الصفحة	القاعدة	
		٤٧ - عدم جدوى النعى بأن الواقعة تنطوي على جريمة أخرى متى كان معنى القضاء بالبراءة الشك في صحة اسناد التهمة الى المتهم .
١٠٥٢	٢١٠	( الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٣ )
		٤٨ - وجوب ايراد الأدلة التي استندت اليها المحكمة وبيان مؤداها في الحكم بيانا كافيا مجرد الاشارة اليها . غير كاف . لزوم سرد مضمون الدليل وذكر مؤداه بطريقة وافية يبين منها مدى تأييده للواقعة كما اقتضت بها المحكمة ومبلغ اتفاقه مع باقى الأدلة التي أقرها الحكم حتى يتضح وجه استدلاله بها . مثال لتسبيب معيب في جريمة اختلاس أموال أميرية .
١٠٥٦	٢١١	( الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٥/١٢/١٩٨٣ )
		٤٩ - نقل الحكم عن الطاعن أنه أقر بإحرازه الحقيقة التي ضبط بها الخدع وأنه أحضرها معه من الخارج دون أن ينسب له اعترافا بارتكاب الجريمة . لا محل للنعى عليه في هذا المقام .
١٠٩٤	٢١٨	( الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٣ )
		٥٠ - دفاع الطاعن بأنه لم يحضر ويوقع بعض القسائم المزورة وطلبه ندب خبير تحقيقا لدفاعه . اطراح لهذا الدفاع تأسيسا على أن جميع المولين شهدوا أن الطاعن هو الذى حصل منهم الضريبة وسلمهم جميع القسائم المزورة موضوع الدعوى خلافا للثابت في الأوراق . عيب . أساس ذلك ؟
		القول بأن هذا النعى لا جدوى منه لاقتصاره على بعض القسائم . لا محل له . لما قد يسفر عنه تحقيق دفاعه من أثر في مقدار الغرامة المقضى بها عليه .
١١٠٥	٢١٩	( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٣ )
		٥١ - العبرة في المسائل الجنائية باقتناع القاضى أن اجراء يصح أولا يصح أساسا لكشف الحقيقة .
		حق القاضى في التعويل على الدليل المستند من اجراء المضاهاة على صورة فوتوغرافية للعقد المزور دون الأصل .



الصفحة	القاعدة	
		عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على الجدل الموضوعي في تقدير الدليل .
١١١٠	٢٢٠	( الطعن رقم ٢٦٥٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ )
		٥٢ - العبرة في الأدلة - ومنها أقوال الشهود - بما يرد بشأنها في التحقيقات . وليس بما تورده النيابة العامة بقائمة شهود الاثبات . مخالفة ما ورد بقائمة شهود الاثبات لأقوال الشهود بالتحقيقات . لا عيب .
١١١٠	٢٢٠	( الطعن رقم ٢٦٥٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ )
		راجع أيضا :
		اجراءات « اجراءات التحقيق »
		( القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٠٧ )
		واستدلالات
		( القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٠٧ )
		واشتراك
		( القاعدتان رقما ٩٨ ، ١٠٨ بالصحيفتين رقمي ٤٨٠ ، ٥٤٤ )
		واعتراف
		( القواعد أرقام ٣٤ ، ٤٦ ، ٥٣ ، ١٥١ بالصفحات أرقام ١٨٩ ، ٢٤٤ ، ٢٧٤ ، ٧٥٩ )
		واعلان
		( القاعدة رقم ١٣٥ بالصحيفة رقم ٦٦٦ )
		وبطلان
		( القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٧٥٩ )
		وتزوير
		( القواعد أرقام ١٧ ، ٣١ ، ٩٤ بالصفحات أرقام ١٠٣ ، ١٧٤ ، ٤٦٠ )
		وتلبس
		( القاعدة رقم ١٢٨ بالصحيفة رقم ٦٨٧ )

الصفحة	القاعدة
	<p>وحكم « تسببيه • تسبيب غير معيب »</p> <p>( القواعد أرقام ٥٦ ، ١٠٨ ، ١١٢ بالصفحات أرقام ٢٨٩ ، ٥٤٤ ، ٥٧٢ )</p> <p>وحكم « تسببيه • تسبيب معيب »</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٧٣٨ )</p> <p>ودعوى جنائية</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ٩١٠ )</p> <p>وزنا</p> <p>( القاعدة رقم ١٦٢ بالصحيفة رقم ٨٢٢ )</p> <p>وسبق اصرار</p> <p>( القاعدتان رقما ١٠٦ ، ١٠٨ بالصحيفتين رقمي ٥١٥ ، ٥٤٤ :</p> <p>وشهادة زور</p> <p>( القاعدة رقم ٦٢ بالصحيفة رقم ٣١٨ )</p> <p>وقانون « تفسيره »</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٩ بالصحيفة رقم ٩٠٢ )</p> <p>وقصد جنائي</p> <p>( القواعد أرقام ١٠٦ ، ١٠٨ ، ٢٠٥ بالصفحات أرقام ٥١٥ ، ٥٤٤ ، ١٠١٥ )</p> <p>ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل »</p> <p>( القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٨٤١ )</p> <p>ومواد مخبرة</p> <p>( القواعد أرقام ١٦ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٨١ ، ٨٥ ، ١٣٦ ، ١٥٧ ، ١٦٧ :</p> <p>١٧٦ ، ٢١٨ بالصفحات أرقام ٩٥ ، ١٨٢ ، ٢٢٦ ، ٤٠٠ ، ٤١٦ ، ٦٧٠ ، ٧٧٩ ، ٨٤١ ، ٨٨٤ ، ١٠٩٤ )</p>

القاعدة الصفحة

ونقض

( القاعدتان رقما ٤ ، ٥٥ بالصحيفتين رقمي ٣٦ ، ٢٨٣ )

ووصف التهمة -

( القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٧٠٠ )

## (( اعتراف ))

١ - مثال لاستخلاص سائق في اطراح دفع بيطلان الاعتراف والاستجواب .

( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

٢ - جواز الأخذ بأقوال متهمة في حق نفسه وفي حق غيره .

( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

٣ - الخطأ المادي بمحضر الجلسة . لا عبرة به .

مثال في اعتراف .

( الطعن رقم ٥٩٢٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )

٤ - الاعتراف في المسائل الجنائية . ماهيته .

للمحكمة تجوزة الاعتراف . دون بيان علة ذلك .

ورود الاعتراف على الواقعة بكلفة تفصيلها . غير لازم .

( الطعن رقم ٥٩٢٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )

٥ - الاعتراف في المواد الجنائية . عنصر من عناصر الدعوى . تقدير

صحته ومطابقته للحقيقة وقيمته التذليلية . ولو عدل الماعترف عنه بعد ذلك .

موضوعي .

( الطعن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )



الفاصلة	الصفحة	
		٦ - متى لا يعول على الاعتراف ؟
		تعويل المحكمة على الدليل المستمد من الاعتراف . يوجب عليها بحث الصلة بينه وبين الاكراه المقول بحصوله . وأن تنفى قيامه في استدلال سائق . مثال لاستدلال غير سائق .
٢٤٤	٤٦	( الطعن رقم ٦٢٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٦ )
		٧ - الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . يوجب على المحكمة مناقشته واثرد عليه . سواء وقع الاكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . ما دام الحكم عول على هذا الاعتراف في الادانة .
٢٤٤	٤٦	( الطعن رقم ٦٢٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٦ )
		٨ - قصود الحكم عن تحقيق دفع المتهمين بأن الاعتراف كان نتيجة اكراه . وتعويله في الادانة على هذا الاعتراف . قصور يعيبه ولا يفنى عنه ما ذكره من أدلة أخرى . أساس ذلك ؟
٢٤٤	٤٦	( الطعن رقم ٦٢٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٦ )
		٩ - الاعتراف وليد الاكراه . لا يعول عليه . ولو كان صادقا . وجوب بحث المحكمة للصلة بين الاعتراف وبين الاكراه المقول بحصوله وأن تنفى قيامه في استدلال سائق .
٢٧٤	٥٣	( الطعن رقم ٦٤٥٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		١٠ - اطراح الحكم الدفع ببطلان الاعتراف . استنادا الى انه حثت أمام النيابة دون أن يذكر المعترف أن اكراهه وقع عليه وأن النيابة ناطرته وأثبتت خلوه من الاصابات . اخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
		سكوت الطاعن عن اثارة واقعة الاكراه الحاصل عليه في أية مرحلة من مراحل التحقيق . لا تنفى وقوع الاكراه . ماديا أو أدبيا .
		مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟
٢٧٤	٥٣	( الطعن رقم ٦٤٥٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )

الصفحة	القاعدة	
		١١ - سلطة المحكمة في تقدير حقيقة أقوال المتهم دون الأخذ بظاهرها . - سلطتها في الأخذ بتلك الأقوال . ولو صدرت بعد قبض وتعذيب باطلين . متى قدرت أن أقواله لم تكن متأثرة بالاجراء الباطل .
٣٤٤	٦٨	( الطعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٣ )
		١٢ - تقدير صحة الاعتراف وقيمه في الاثبات وصدوره اختياراً من عدمه . موضوعي .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ )
		١٣ - الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . على المحكمة مناقشته والرد عليه . سواء وقع الاكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . مادام انحكم عول على الاعتراف فى الادانة .
٧٣٠	١٤٦	( الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢/٦/١٩٨٣ )
		١٤ - الاعتراف الذى يعول عليه . يجب ان يكون اختياريا صادراً عن ارادة حرة .
		- عدم جواز التعويل على الاعتراف . ولو كان صادقا . متى كان وليد اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره .
		- الوعد والاعتراف . يعد قرين الاكراه والتهديد لما له من تأثير على حرية المتهم فى الاختيار بين الانكار . والاعتراف . أساس ذلك ؟ .
		- على المحكمة ان رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن تبحث الصلة بينه وبين الوعيد أو الاعتراف ونفى تأثيره على الاعتراف .
٧٣٠	١٤٦	( الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢/٦/١٩٨٣ )
		١٥ - شروط الاعتراف الذى يؤدى الى اعفاء المستاجر أو الوسيط من عقوبة خلو الرجل : أن يكون صادقا يغطى جميع وقائع الجريمة . وأن يكون لدى جهة الحكم . حصوله أمام جهة التحقيق والعدول عنه أمام المحكمة . لا ينتج اثره . المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٧٥٩	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٣ )

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - نقل الحكم عن الطاعن أنه أقر بأجرازه الحقيقية التي ضبط بها المخدر وأنه أحضرها معه من الخارج دون أن ينسب له اعترافا بارتكاب الجريمة . لامحل للنعي عليه في هذا المقام .
١٠٩٤	٢١٨	( الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )
<b>(( خبرة ))</b>		
		١ - ليس للمحكمة أن تحول نفسها محل الخبر في مسألة فنية بحتة عدم استجابتها لطلب المتهم تحقيق هذه المسألة عن طريق المختص فنيا .
		اخلال بحق الدفاع . مثال بصدد تعيين فصيلة الحيوان المنوى .
٥٢	٥	( الطعن رقم ٥٧٧٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٢ - تقدير القوة التدليلية لتقرير الخبر . موضوعي .
٢٩٤	٥٧	( الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١ )
٤٨٠	٩٨	( والطعن رقم ٦٦٦٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )
٥١٥	١٠٦	( والطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
٥٩٠	١١٧	( والطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
٦٧٤	١٣٧	( والطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )
		٣ - شهادة . تعريفها ؟ اقتضاؤها القدرة على التمييز .
		جواز رد الشاهد لعدم قدرته على التمييز . أساس ذلك ؟
		عامة العقل . كفاية فقدان أي من الإدراك أو التمييز . لتوافرها .
		تمسك المتهم بعدم قدرة الشاهد على التمييز وتقديمه تقريراً يظاهر ذلك . دفاع جوهري . التعويل على أقواله دون تحقيق . اخلال بحق الدفاع .
٣١٤	١	( الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٣ )



الصفحة	القاعدة	
		٤ - العبرة في تحديد المواد المخدرة هو بما يتضمنه الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعلوم بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ ١٩٧٦ .
		مماقبة الطاعن باحراز مخدرات . رغم تمسكه بأن المادة المضبوطة « الموثولون » غير مدرجة بجدول المواد المخدرة وطلب مناقشة الخبر . اخلال بحق الدفاع .
٣٢١	٦٣	( الطعن رقم ٥٩٧٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٦ )
		٥ - لمحكمة الموضوع ان تجزم بما لم يجزم به الخبر . وان تستخلص صورة الواقعة من سائر عناصر الدعوى . متى كانت تؤيد التصوير الفنى انتهت اليه .
٣٣٥	٦٧	( الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٩ )
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٦ - تطابق اقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية ان يكون الدليل القولى . غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضا يستعصى على الملائمة والتوفيق .
٣٣٠	٦٧	( الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٩ )
٥١٥	١٠٦	( والطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
٥٩٠	١١٧	( والطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
٣٨٩	١٧٧	( والطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		٧ - المرجع في مطابقة المادة المضبوطة للمواصفات المطلوبة هو التحليل دون الاشراف النظرى .
٤٤٢	٩٠	( الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨ )
		٨ - استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين اصابات الفتيل وفصل التفريق . وبين وفاته . نقلا عن تقرير الصفة التشريحية . لا تصور .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )

الصفحة	القاعدة	
٥٩٠	١١٧	٩ - النفي على المحكمة عدم استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في التقرير المقدم منه . لا محل له ما دام الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب ذلك . ( الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
٦٧٤	١٣٧	١٠ - سلطة محكمة الموضوع في تقدير الدليل . عدم التزامها بالإلتجاء الى أهل الخبرة الا في المسائل الفنية البحتة . ( الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )
٦٩١	١٣٩	١١ - متى يكون طلب الطاعن نسب خير لفحص مستنداته دفاعاً جوهرياً ؟ ( الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٦ )
		١٢ - تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيبس الرمي . مسألة فنية بحتة . المنازعة فيه . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنياً . والا تعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع . - سكوت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذي ينازع فيه . لا يقدح في اعتبار دفاعه جوهرياً . منازعة تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه . - حدود سلطة المحكمة في تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى ؟ ( الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢ )
٧٣٠	١٤٦	١٣ - ايراد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدليلين القولي والفني غير لازم ما دام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع .
٨٧١	١٧٤	( الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٧ ) ١٤ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . - تدليل الحكم بما لا يتنافر مع الاقتضاء العقلي والمنطقي على مقارفة الطاعن للجريمة . لا محل معه للنفي عليه بتحويله على أقوال الشهود دون تقرير فحص الحرائق . أسس ذلك ؟
٨٩٦	١٧٨	( الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١ )

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - العبرة في المسائل الجنائية باقتناع القاضي أن اجراء يصح أو لا يصح أساسا لكشف الحقيقة .
		حق القاضي في التعويل على الدليل المستمد من اجراء المضاهاة على صورة فوتوغرافية للمقد المزور دون الأصل .
		عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على الجدل الموضوعي في تقدير الدليل .
١١١٠	٢٢٠	( الطعن رقم ٢٦٥٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ )
		راجع ايضا :
		تبغ
		( القاعدة ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٤٢ )
		١ - قول متهم على آخر . حقيقته شهادة . للمحكمة التعويل عليها .
		( الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٤ )
		٢ - اهلية الشهادة . العبرة فيها بوقت وقوع الأمر الذي تؤدي عنه وبوقت أدائها .
		العبرة في المحاكمة الجنائية هي باقتناع القاضي من كافة عناصر الدعوى .
١٨٩	٣٤	( الطعن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )
		٣ - الاعفاء من أداء الشهادة وفق المادة ٢٨٦ اجراءات . شرطه ؟
		- دفاع الطاعن بأن الاتهام ملفق له من الضابط الذي قام بضبط الواقعة
		اخلافات سابقة بينهما وهو متزوج من ابنة عمته . جدل موضوعي . التفات
		المحكمة عن الرد عليه . لا تقريب .
٢٣٨	٤٤	( الطعن رقم ٦١٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٤ )



الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - شهادة • تعريفها ؟ اقتضاؤها القدرة على التمييز •</p> <p>- جواز رد الشاهد لعدم قدرته على التمييز • أساس ذلك ؟</p> <p>- عاهة العقل • كفاية فقدان أى من الإدراك أو التمييز • لتوافرها •</p> <p>- تمسك المتهم بعدم قدرة الشاهد على التمييز وتقديمه تقريراً يظهر ذلك • دفاع جوهري • التعويل على أقواله دون تحقيق • إخلال بحق الدفاع •</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٣ )</p>
٣١٤	٦١	<p>إحالة الحكم فى بيان شهادة شاهد الى أقوال غيره • رغم اختلاف محل شهادتهما • يعيب الحكم • مثال •</p> <p>( الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٩ )</p>
٨٠٩	١٥٩	<p>٦ - إحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال أحدهم لا يعيبه • مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها •</p> <p>اختلاف الشهود فى بعض التفاصيل • لا يعيب الحكم •</p> <p>من حق المحكمة الأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود • وإطراح ما عداه •</p>
٨٧٨	١٧٥	<p>حرية محكمة الموضوع فى تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما ترتاح اليه •</p> <p>( الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣٠ )</p>
		<p>٧ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر العناصر المطروحة على بساط البحث • موضوعي •</p> <p>عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها</p> <p>حق محكمة الموضوع فى تجزئة أقوال الشاهد والأخذ بما تطمئن اليه منها •</p>
٩٤٠	١٨٧	<p>( الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )</p>

القاعدة الصفحة

راجع أيضا :

شهود

( القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٨٤١ )

ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل »

( القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ٨٨٤ )

(( شهود ))

١ - وجوب اعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة ايام . المادة ١٨٧ اجراءات . مناط ذلك . تكليف المتهم بالحضور قبل الجلسة بشمانية ايام كاملة . مادة ٣٧٤ اجراءات حتى يتسنى له اعلان شهوده في الميعاد .

٢٩ ٢ ( الطعن رقم ٥٢١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

٢ - لايعاب على المحكمة عدم اتخاذها اجراء لم يطلب منها . مثال في سماع شهود .

٣٦ ٤ ( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

٣ - تكذيب الشاهد في احدي رواياته اعتمادا على رواية اخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك . لا يصح . علة ذلك : ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يقرره صدقا في حالة اخرى انما يرجع الى ما تنفعل به نفسه في العوامل التي تلابسه في كل حالة . وجوب الا يؤخذ برواية له دون اخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك دون الاخرى . مثال .

٨٢ ١٢ ( الطعن رقم ٥٥٥٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٩ )

٤ - وزن اقوال الشهود وتقديرها . موضوعي .

عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي .

١٢٦ ٢٢ ( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )

الصفحة	القاعدة	
١٤٧	٢٥	٥ - تقرير الشاهد بجلسة المحاكمة أنه لا يذكر شيئاً عن الواقعة بسبب النسيان . سكوت الطاعن والمدافع عنه عن استجوابه . النعي على المحكمة تمويلها على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات الأولى . غير مقبول . ( الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٤ )
١٤٧	٢٥	٦ - استعانة الشاهد بورقة مكتوبة للدلاء بشهادته . أمر تقديرى . للقاضي . ( الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٤ )
١٤٧	٢٥	٧ - تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم . مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصاً منائفاً بما لاتناقض فيه . و وزن أقوال الشهود . موضوعي . ( الطعن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )
١٨٩	٣٤	٨ - احالة الحكم في بيان شهادة الشهود . الى ما أورده من أقوال شاهد آخر . لا يعيبه . متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه منها . عدم التزام محكمة الموضوع حول روايات الشهود . كفاية ان تورد ما تطمئن اليه منها . وتطرح ما عداها . ( الطعن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )
١٨٩	٣٤	٩ - الأخذ بالأدلة ووزن أقوال الشهود . موضوعي . مثال . ( الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )
٢١٤	٤٠	١٠ - الإعفاء من أداء الشهادة وفق المادة ٢٨٦ اجراءات . شرطه ؟ - دفاع الطاعن بأن الاتهام ملحق له من الضابط الذي قام بضبط الواقعة لخلافات سابقة بينهما وهو متزوج من ابنة عيمته . جدل موضوعي . التفات المحكمة عن الرد عليه . لا تثيره . ( الطعن رقم ٦١٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٤ )
٢٣٨	٤٤	



الصفحة	القاعدة	
		١١ - اعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في قائمة شهود الاتبات . عدم توقيفه على تصريح من المحكمة . اساس ذلك ؟ عدم سلوك السبيل المرسوم في المواد ١٨٥ : ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية . اثره ؟ مثال .
٢٠٧	٤٩	( الطعن رقم ٦٣٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٢ )
		١٢ - وزن اقوال الشهود . موضوعي . - اخذ المحكمة باقوال شاهد . مفاده : اطراح جميع الاعتبارات التي سافها الدفاع لحملها على عدم الاخذ بها .
٢٩٤	٥٧	( الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١ )
٣٣٤	٦٧	( والطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٩ )
٧٨٥	١٥٤	( والطعن رقم ١٢١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣ )
٨٠٩	١٥٩	( والطعن رقم ١٢٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٩ )
٨٨٩	١٧٧	( والطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١١/١ )
١١١	٢٢٠	( والطعن رقم ٢٦٥٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٨ )
		١٣ - حق محكمة الموضوع في تجزئة اقوال الشاهد والاخذ منها بما تظنن اليه وتطرح ما عداه . عدم التزام محكمة الموضوع بأن تورد من اقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاها .
٣٣٥	٦٧	( الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٩ )
٥٩٠	١١٧	( والطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
		١٤ - حق المحكمة في الاخذ برواية ينقلها شخص عن آخر متى رأت ان هذه الاقوال قد صدرت منه حقيقة وكانت تمثل الواقع في الدعوى .
٣٣٥	٦٧	( الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٩ )

الصفحة	القاعدة	
		١٥ - تطابق أقوال الشهود ومضمون الدليل الفنى . غير لازم . كفاية أن يكون الدليل القولى . غير متناقض مع الدليل الفنى تناقضاً يستعصى على الملائمة والتوفيق .
٣٣٥	٦٧	( الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٩ )
٥١٥	١٠٦	( والطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
٥٩٠	١١٧	( والطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
٨٨٩	١٧٧	( والطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		١٦ - حق القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن اليه . تقدير أقوال الشهود . موضوعى .
		تأخر الشاهد فى الادلاء بشهادته . لا يمنع المحكمة من الأخذ بها .
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		١٧ - أحالة الحكم فى بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال أحدهم . لا يعيبه مادامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم منها .
		- حسب المحكمة أن تورد من أقوال الشهود ما تطمئن اليه .
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
٥٩٠	١١٧	( والطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
		١٨ - كفاية إيراد مضمون أقوال الشاهد .
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		١٩ - وزن أقوال الشهود وتقديرها . موضوعى .
		خصومة الشاهد للمتهم . لا تمنع من الأخذ بشهادته . قرابة الشاهد للمجنى عليه . لا تمنع من الأخذ بأقواله .
٥٩٠	١١٧	( الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
٨٩٦	١٧٨	( والطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		٢٠ - لمحكمة الموضوع الأخذ بقول الشاهد فى أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما سواه دون أن تبين العلة فى ذلك .
٥٩٠	١١٧	( الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )

الصفحة	القاعدة	
		٢١ - لا يقيند المحكمة في استخلاصها . ما ذكره شهود الاثبات بخصوصها .
٥٩٠	١١٧	( الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
		٢٢ - استغناء المحكمة عن سماع الشهود . بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . النعى على المحكمة الاخلال بحق الدفاع . في هذه الحالة . غير مقبول .
٦٣٠	١٢٧	( الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٢ )
		٢٣ - طلب الدفاع طلبا أصليا بالبراءة واحتياطيا سماع الشاهد . اعتباره طلبا جازما . التزام المحكمة بإجابته ما لم تنته الى البراءة . نزول الطاعن عن طلب سماع الشهود لا يسلبه حقه في العدول عن هذا النزول ويتمسك بتحقيق ما يطلب . ما دامت المرافعة دائرة . أساس ذلك ؟
		اعتبار التحقيقات التي جرت أمام هيئة سابقة من عناصر الدعوى سأن محاضر التحقيق الأولية .
٦٥٠	١٣١	( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٨ )
		٢٤ - حق محكمة الموضوع في وزن أقوال الشاهد وإن تأخذ بها في أية مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة . وأن تلتفت عما عداها دون بيان الأسباب . افصاحها عن تلك الأسباب . أثره : خضوعها لرقابة محكمة النقض .
٧٣٨	١٤٧	( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٨ )
		٢٥ - عدم التزام الاحكام بأن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضاؤها .
		تجزئة الدليل . جائزة .
		تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها . متى لا يصيب الحكم ؟ الجدل الموضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير ادلة الدعوى لايجوز اثارته أمام محكمة النقض .
٧٩٠	١٥٥	( الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )
٨٧١	١٧٤	( والطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٧ )



الصفحة	القاعدة	
٨٤١	١٦٧	<p>٢٦ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل متهم • حق لمحكمة الموضوع وحدها •          حق محكمة الموضوع في أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه          ونطرح ما عداه •          ( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )</p>
٨٧١	١٧٤	<p>٢٧ - إيراد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين          الدليلين القولي واللفني غير لازم ما دام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على          ذلك الدفاع •          ( الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٧ )</p>
٨٩٦	١٨٧	<p>٢٨ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى : موضوعي •          تدليل الحكم بما لا يتنافر مع الاقتضاء العقلي والمنطقي على مقارفة          الطاعن للجريمة • لا محل معه للنفي عليه بتعويله على أقوال الشهود دون          تقرير فحص الحرائق • أساس ذلك ؟ •          ( الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )</p>
٩١٠	١٨٠	<p>٢٩ - حق محكمة الموضوع في الاقتناع من أي دليل تطمئن إليه •          وزن أقوال الشهود • موضوعي •          حق محكمة الموضوع في الالتفات عن دليل النفي ولو حملته أوراق          رسمية متى كان يصح في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة التي اطمانت          إليها •          ( الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )</p>
		<p>٣٠ - المحاكمات الجنائية • قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجزيه          المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود • سواء لاثبات التهمة          أو لنفيها • تحديد القانون اجراءات اعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود          لم يقصد به الاخلال بهذه الأسس •          شهود الواقعة • على المحكمة اجابة طلب سماعهم • ولو لم يذكروا في          قائمة شهود الاثبات • وسواء اعلنهم المتهم أو لم يعلنهم أساس ذلك ؟ •</p>

الصفحة	القاعدة	
		عدم اجابة المتهم طلب الدفاع سماع احد الشهود أو الرد عليه على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى . ولزوم سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم .
٩٧٩	١٩٧	( الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥٣هـ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٣ )
		٣١ - العبرة في الأدلة - ومنها أقوال الشهود - بما يرد بشأنها في التحقيقات . وليس بما تورده النيابة العامة بقائمة شهود الاثبات . مخالفة ما ورد بقائمة شهود الاثبات لأقوال الشهود بالتحقيقات . لا عيب .
١١١	٢٢٠	( الطعن رقم ٢٦٥٩ لسنة ٥٣هـ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ )
		راجع أيضا : اجراءات « اجراءات المحاكمة » ( القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٨٤١ ) واستجواب ( القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٠٧ ) وحكم « تسببه » تسببه غير معيب ، ( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٤٤ ) وشريعة اسلامية ( القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٣٥٨ ) « قوة الامر المقضى » ١ - قرارات النيابة العامة التي تحوز حجية الامر المقضى . هي التي تصدر منها في نطاق سلطتها القضائية . مثال . قرارات النيابة العامة التي تصدرها بموجب سلطتها الولائية لا تحوز حجية الامر المقضى .
٣٢١	٣	( الطعن رقم ٥٥٤٤ لسنة ٥٢هـ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

الصلحة	القاعدة	
		٢ - حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية . فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها . متى تجاوزت النصاب الجزئي . رفعه الاستئناف يوجب على المحكمة الاستئنافية بحث عناصر الجريمة وثبوتها في حق المتهم . عدم تقيدها بحكم أول درجة حتى ولو حاز قوة الأمر المقضي . أساس ذلك ؟
١٦٢	٢٨	( الطعن رقم ٥٦٣٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
		٣ - قوة الأمر المقضي للحكم الجنائي الصادر في موضوع الدعوى الجنائية . الحاجة به تكون أمام المحاكم المدنية وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة . المادة ٤٥٦ اجراءات .
١٦٢	٢٨	( الطعن رقم ٥٦٣٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
		٤ - التقرير بالاستئناف بعد الميعاد والقضاء بقبوله شكلا . عدم الطعن عليه بالنقض . يحصن الحكم .
٢٩٤	٥٧	( الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١ )
		٥ - صدور حكم بالبراءة يمس أسس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضي المدني عدم جواز إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة . م ٣٠٩ ج ١
٦٣٦	١٢٨	( الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٦ )
		٦ - قرار إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية يعد منهايا للخصومة . الطعن في ذلك القرار جائز .
٦٣٦	١٢٨	( الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٦ )
		٧ - الأحكام الصادرة من المحاكم المدنية . ليست لها قوة الشيء المحكوم به . أمام المحاكم الجنائية فيما يتعلق بوقوع الجريمة ونسبتها الى فاعلها . أساس ذلك ؟
١٠١٥	٢٠٥	( الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠ )



الصفحة	القاعدة	
		« قرائن قانونية »
		سكر قائد المركبة • قرينة على وقوع الحادث بخطأ من جانبه • الى أن يقيم الدليل على انتفائه •
١٠٨٢	٢١٦	( الطعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )
		« قرائن قضائية »
		١ - عدم جواز ادخال القاضي في تكوين عقيدته بصحة الواقعة التي اقام عليها قضاءه او بعدم صحتها حكما لسواه •
		- التحريات وحدها لا تصلح ان تكون دليلا أساسيا على ثبوت التهمة •
		- اقامة الحكم قضاءه على مجرد رأى محرر محضر الضبط • يعيبه
٣٩٢	٧٩	( الطعن رقم ٥٥٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٧ )
		٢ - التلبس بجريمة الزنا • تحققه بمشاهدة المتهم في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لاتدع مجالا للشك في أن الجريمة ارتكبت بالفعل •
		مثال لتسبيب سائق في جريمة قتل عمد مقترن بالعدر المخفف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ عقوبات •
٨٢٢	١٦٢	( الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ )
		راجع ايضا :
		نقابات
		( القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٥ )
		« معاينة »
		طلب المعاينة لمجرد اثارة الشبهة في الدليل • دفاع موضوعي •
٢٥٧	٤٩	( الطعن رقم ٦٣٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٢ )

الصفحة	القاعدة	
		<b>أجراءات</b>
		( أ ) إجراءات التحقيق :
		١ - النعى ببطلان تسجيلات الشرطة • تعييب للإجراءات السابقة على المحاكمة •
٣٦	٤	( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٢ - قرار وزير العدل رقم ٤١٧٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديد اختصاص نيابة مخدرات القاهرة بالتحقيق والتصرف في الجنايات المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ • قرار تنظيمي • لم يسلب النيابة العامة اختصاصها العام •
		- صدور اذن التفتيش من عضو النيابة العامة في نطاق اختصاصه المكاني في احدى الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور • لا بطلان •
٩٥	١٦	( الطعن رقم ٥٨٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )
		٣ - حق المحقق في مباشرة بعض إجراءات التحقيق في غيبة الخصوم •
		- لا على المحكمة أن التفتت عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان •
		- تعييب التحقيق السابق على المحاكمة • لا يصح أن يكون سببا للطعن •
٩٥	١٦	( الطعن رقم ٥٨٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )
		٤ - تعييب الإجراءات السابقة على المحاكمة دون طلب اتخاذ اجراء معين في شأنها • لا يصح أن يكون سببا للطعن •
		- المنازعة الموضوعية في اختلاف ما ضبط من المخدر وما حلل • عدم جواز التحدى به لأول مرة أمام محكمة النقض •
٩٥	١٦	( الطعن رقم ٥٨٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )
		٥ - المواجهة • كالاستجواب • من إجراءات التحقيق •
١٠٧	١٨	( الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )

الصفحة	القاعدة	
		٦ - اقامة الحكم قضاءه ضمن الادلة التي تساند اليها على الدليسل المستمد من الاستجواب الباطل . يعيبه بما يوجب نقضه والاحالة . اتصال وجه الطعن ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . اثره ؟ مؤدى تساند الادلة فى المواد الجنائية ؟ ( الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
١٠٧	١٨	
		٧ - اجراءات تحقيق التزوير قاطعة للتقادم ولو اتخذت فى غيبة المتهم . امتداد أثر الانقطاع الى الجرائم المرتبطة بالواقعة التى يجرى التحقيق فيها . ( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )
١٢٦	٢٢	
		٨ - لا مصلحة للطاعن . الذى لم توجه اليه جريمة التزوير . النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق هذه الجريمة . ( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )
١٢٦	٢٢	
		٩ - حالة التلبس . تجيز اتخاذ الاجراءات القانونية ضد عضو مجلس الشعب . دون اذن سابق من المجلس . مفاد المادة ١/٩٩ من الدستور ؟ ( الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )
٢١٤	٤٠	
		١٠ - عدم اشتراط ثبوت امر النذب الصادر من المندوب الاصيل الى غيره من مامورى الضبط القضائي كتابة . التفتيش يكون فى هذه الحالة باسم لنيابة العامة الآمرة وليس باسم المندوب له . ( الطعن رقم ٦٤٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
٢٧١	٥٢	
		١١ - عدم جواز الدفع ببطلان محضر الضبط . لأول مرة امام النقض لانه من الاجراءات السابقة على المحاكمة . ( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٣ )
٣٤٤	٦٨	
		١٢ - قيام الادعاء بالحقوق المدنية فى مرحلتى الاستدلال والتحقيق . شرطه ؟ ( الطعن رقم ٥٠٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٩ )
٦٥٦	١٣٢	



الصفحة	القاعدة	
		١٣ - عدم جواز الدفع ببطلان محضر الضبط لأول مرة أمام النقض . لأنه من الاجراءات السابقة على المحاكمة .
٨٤١	١٦٧	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
		١٤ - ادعاء وجود نقص بتحقيقات النيابة . تعيب للاجراءات السابقة على المحاكمة . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض .
٩٤٠	١٨٧	( الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )
		(ب) اجراءات المحاكمة :
		١ - وجوب اعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ١٨٧ اجراءات . مناط ذلك : تكليف المتهم بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام كاملة . مادة ٤٧٤ اجراءات . حتى يتسنى له اعلان شهوده في الميعاد .
٢٩	٢	( الطعن رقم ٥٢١٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٢ - المرض . عذر قهرى . يبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة .
		- اعراض الحكم عن عذر المرض الذى ابداه الطاعن تبريرا لتخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المستأنف . وعدم الاشارة الى الشهادة المرضية المقدمة لإثباتا لهذا العذر . قصور واخلال بحق الدفاع .
٧٩	١١	( الطعن رقم ٥٧٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٦ )
		٣ - وجوب ان يكون مع المتهم بجناية أمام محكمة الجنايات محام للدفاع عنه . حق المتهم فى اختيار محاميه مقدم على حق المحكمة فى تعيينه . أثر ذلك وحده ؟
		طلب متهم التأجيل لحضور محاميه الموكل وطلب آخر توكيل مدافع عنه . مضى المحكمة فى نظر الدعوى فى حضور محامين لدبتهما للدفاع عن المتهمين دون أن تفصح عن حلة التفاتها من الطلبين . اخلال بحق الدفاع . مبطل لاجراءات المحاكمة .
٨٥	١٣	( الطعن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٩ )

الصفحة	القاعدة	
١٤٧	٢٥	٤ - تقرير الشاهد بجلسة المحاكمة انه لا يذكر شيئا عن الواقعة . بسبب النسيان . سكوت الطاعن والمدافع عنه عن استجوابه . النعى على المحكمة تعويلها على اقوال ذلك الشاهد فى التحقيقات الاولى . غير مقبول . ( الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٤ )
١٧٤	٣١	٥ - فض المظروف المحتوى على المستند المقول بتزويره . مفاده ؟ ( الطعن رقم ٥٩٢٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
١٨٦	٣٣	٦ - حق المتهم فى اختيار محاميه . حق اصيل . طلب المتهم تأجيل نظر الدعوى . لحضور محاميه الموكل . التفات المحكمة عن هذا الطلب دون ايضاح يسوغه . اخلال بحق الدفاع . ( الطعن رقم ٤٥٠٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٣١ )
٢٣٢	٤٣	٧ - الدعوى المدنية امام المحاكم الجنائية . خضوعها للاجراءات المقررة فى قانون الاجراءات الجنائية المادة ٢٢٦ اجراءات . التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به تحريك الدعوى . الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن لعدم اعلان صحيفتها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب على موجب حكم المادة ٧٠ مرافعات . دفاع قانونى ظاهر البطلان . اساس ذلك اقتصار حكم المادة المذكورة على الدعاوى المدنية امام المحاكم المدنية . ( الطعن رقم ٦٤١٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٣ )
٢٥٧	٤٩	٨ - اعلان شهود النفى الذين لم يدرجوا فى قائمة شهود الاثبات . عدم توقفه على تصريح من المحكمة . اساس ذلك ؟ عدم سلوك السبيل المرسوم فى المواد ١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ من قانون الاجراءات الجنائية . اثره ؟ مثال . ( الطعن رقم ٦٣٠٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٢ )
		٩ - وجوب نظر الجرائم المرتبطة امام محكمة واحدة باحالتها جميعا بامر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانيا باحداها او بضم الدعاوى المتعددة الى محكمة واحدة اذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولما يفصل فيها .

الصفحة	القاعدة	
		<p>المقصود بالجرائم المرتبطة : هي التي تتوفر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>الارتباط البسيط : هو الذي تتوفر فيه شروط المادة ٣٢ عقوبات في أحوال هذا الارتباط . ضم الدعاوى المتعددة . جوازي للمحكمة إلا أنها تلتزم بالفصل في كل منها على حدة .</p>
٢٨٣	٥٥	<p>( الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٨ )</p>
		<p>١٠ - النعى على المحكمة قعودها عن إجراء تحقيق لم يطلب منها . غير جائز .</p>
٢٨٩	٥٦	<p>( الطعن رقم ٦٥٠٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٨ )</p>
		<p>١١ - العبرة في المحاكمة هي بملف القضية الأصلي . خلو الصورة المنسوخة من بعض الأوراق المطروحة على بساط البحث لا إخلال بحق الدفاع . المادة ١٨٩ إجراءات جنائية .</p>
٢٨٩	٥٦	<p>( الطعن رقم ٦٥٠٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/ ٢٨ )</p>
		<p>١٢ - اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته . يجب ان يكون لشخصه أو في محل اقامته . علم الوكيل لا يغني عن اعلان المعارض بالجلسة التي حددت لنظر معارضته .</p> <p>اعلان المعارض لجهة الادارة بعد توجيه الاعلان الى العنوان المبين بورقة التكليف بالحضور دون أن يبين بها موطنه والذي ينازع أنه يقيم فيه . باطل .</p>
٤٠٣	٨٢	<p>( الطعن رقم ٥٩٣٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )</p>
		<p>١٣ - حق محكمة النقض تصحيح الخطأ في القانون . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٤٩٧/١٠١		<p>( الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		١٤ - القضاء ببراءة المتهم بغير سماع دفاع المدعى بالحق المدني أو اعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة . اثره . بطلان الحكم . لا ينال من ذلك اغفال الفصل في الدعوى المدنية . علة ذلك ؟
٥٠٠	١٠٢	( الطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٠ )
		١٥ - انقضاء الدعوى الجنائية بسبب خاص بها . لا اثر له في سير الدعوى المدنية التابعة امام المحكمة الجنائية .
		وفاة أحد الخصوم لا يمنع من القضاء في الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات الختامية متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها .
		- متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم امام محكمة النقض ؟
٥٨٦	١١٦	( الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
		١٦ - فقد اوراق التحقيق كلها او بعضها اثناء نظر القضية امام محكمة النقض مع وجود الحكم . لا يبرر اعادة الاجراءات الا اذا رأت المحكمة محلا لذلك . علة ذلك ؟ المادة ٥٥٩ اجراءات .
٦٢١	١٢٤	( الطعن رقم ٦٩٢٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١١ )
		١٧ - استثناء المحكمة عن سماع الشهود . بقبول المتهم او المدافع منه ذلك . النعمى على المحكمة الاخلال بحق الدفاع . في هذه الحالة . غير مقبول .
٦٣٠	١٢٧	( الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٢ )
٧١٤	١٤٤	( والطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١ )
		١٨ - وجوب بناء الحكم الجنائي على المرافعة التي تحصل امام ذات القاضي الذي يصدر الحكم والتحقيق الشفوي الذي يجريه بنفسه . علة ذلك ؟ التعويل على اقوال الشهود الذين سمعتهم هيئة أخرى دون الاستجابة لطلب سماعهم امام الهيئة التي اصدرت الحكم وبغير بيان سبب رفض سماعهم . اخلال بحق الدفاع .
٦٥٠	١٣١	( الطعن رقم ٧٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٨ )

الصفحة	القاعدة	
٧٥٩	١٥١	<p>١٩ - شروط الاعتراف الذي يؤدي الى اعفاء المستاجر أو الوسيط من عقوبة خلو الرجل : أن يكون صادقا يغطي جميع وقائع الجريمة . وأن يكون لدى جهة الحكم . حصوله أمام جهة التحقيق والعدول عنه أمام المحكمة - لا ينتج اثره - المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p> <p>( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )</p>
٧٧٠	١٥٢	<p>٢٠ - مناط قبول الدعوى المباشرة أمام المحكمة الجنائية ؟ انعقاد الخصومة عن طريق تكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيحا .</p> <p>الاجراء الذي يتم صحيحا في ظل قانون معين . بقاؤه صحيحا خاضعا لأحكام هذا القانون .</p> <p>( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )</p>
٨٤١	١٦٧	<p>٢١ - النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها . غير مقبول .</p> <p>( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٠ )</p>
٨٦٣	١٧٢	<p>٢٢ - حق محكمة النقض في تصحيح الخطأ في القانون دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p> <p>( الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٦ )</p>
٩٦٢	١٩٢	<p>٢٣ - صدور اول قرار بتأجيل الدعوى في حضور المتهم . يوجب عليه تتبع سيرها من جلسة الى اخرى دون اعلان مدامت متلاحقة لا يفر من ذلك صدور قرار باحالتها الى دائرة اخرى لنظرها بجانبة حددتها المحكمة . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٦ )</p>
		<p>٢٤ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود . سواء لاثبات التهمة أو لنفيها . تعديل القانون اجراءات اعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الاخلال بهذه الأسس . شهود الواقعة . على المحكمة اجابة طلب سماعهم . ولو لم يذكروا في قائمة شهود الاثبات . وسواء اعانهم المتهم أو لم يعلنهم أساس ذلك ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		عدم اجابة المتهم طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعه للفصل فيها : يعيب الحكم .
٩٧٩	١٩٧	( الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٣ )
		٢٥ - طلب المتهم بالاختلاس اجراء المضاهاة بين توقيعه وماهسو منسوب اليه من توقيعات . دفاع جوهرى . رفض المحكمة له . اخلاخل بحق الدفاع .
٩٧٩	١٩٧	( الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٣ )
		٢٦ - استلزام القانون . اشتغال الامر الصادر بالاوجه لاقامة الدعوى الجنائية سواء من قاض التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الاحالة على الاسباب التى بنى عليها . عدم تطلبه ذلك عند اصدار مستشار الاحالة قراره بتأييد امر قاض التحقيق أو النيابة العامة بالاوجه لاقامة الدعوى فى الاستئناف المرفوع اليه عنه .
		انشاء مستشار الاحالة اسبابا لقراره مستقلة او مكمله لاسباب الامر المستأنف . يوجب أن تنبىء عن انه احاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . مخالفة ذلك . عيب . مثال .
		نقض الامر المطعون فيه لثانى مرة . يوجب ايجالته الى محكمة الجنائيات منعقدة فى غرفة مشورة . اساس ذلك ؟
٩٨٥	١٩٨	( الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٣ )
		٢٧ - تغيير المحكمة من تهمة تزوير فى محرر رسمى الى تزوير فى محرر لاحد المنشآت التى تساهم الدولة من مالها بنصيب . تعديل فى التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير فى وصفها . عدم جواز اجراؤه الا انشاء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . اخلاخل بحق الدفاع . اساس ذلك .
٩٩٩	٢٠١	( الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٧ )



الصفحة	القاعدة	
		<p>٢٨ - الدفاع بحصول المدعية على الشيك بطريق النصب . هام</p> <p>وجوهري . التزام المحكمة بتمحيصه .</p> <p>- الدفاع بأن الشيك تم تحريره وفاء لثمن أرض لا تملكها المستفيدة وليس لها حق التصرف فيها . جوهري .</p> <p>( الطعن رقم ٢٢٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١ )</p> <p>راجع ايضا</p> <p>اثبات « بوجه عام »</p> <p>( القاعدة رقم ٧٩ بالصحيفة رقم ٣٩٢ )</p> <p>واستجواب</p> <p>( القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٤٣٢ )</p> <p>واكراه</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٣٠ )</p> <p>ودفاع « الاخلال بحق الدفاع . مالا يوقره »</p> <p>( القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٧٥٩ )</p> <p>ومعارضة « نظرها والحكم فيها »</p> <p>( القاعدة رقم ٣٥ بالصحيفة رقم ١٩٧ )</p> <p>اجراءات التحقيق</p> <p>راجع اجراءات « اجراءات التحقيق »</p> <p>اجراءات المحاكمة</p> <p>راجع « اجراءات المحاكمة »</p>
١٠٣٠	٢٠٦	

الصفحة	القاعدة	
		<b>احالة</b>
		١ - الاحالة في حكم المادة ٣٠٩ اجراءات ؟
		— قضاء محكمة اول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية بحكم نهائى لعدم استئناف النيابة له . و برفض الدعوى المدنية . استئناف المدعى بالحق المدنى لهذا الحكم . على محكمة ثانى درجة التصدى لها والفصل فى موضوعها . احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة . خطأ فى تطبيق القانون .
١٥٩	٢٧	( الطعن رقم ٥٢٥٥ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥ )
		٢ - رفع الدعوى المدنية تبعا للدعوى الجنائية . اطلتها الى المحكمة المدنية بمقولة ان الامر يحتاج الى اجراء التحقيقات يضيق عنها نطاق الدعوى . غير جائز .
٦٣٦	١٢٨	( الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٢/٥/١٦ )
		٣ - صدور حكم بالبراءة يمس اساس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضى المدنى . عدم جواز احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة . ٢٠٩٠٢ ج .
٦٣٦	١٢٨	( الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٢/٥/١٦ )
		٤ - قرار احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية يعد منهيًا للخصومة . الطعن فى ذلك القرار جائز .
٦٣٦	١٢٨	( الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٢/٥/١٦ )
		<b>احداث</b>
		١ - ابداع الكفالة المنصوص عايبها فى المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ غير لازم لقبول الطعن فى الحكم الصادر بتدبير الايسداع فى مؤسسة الرعاية الاجتماعية . اساس ذلك ؟
٣٠٧	٥٩	( الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٢/٢/٢ )

الصفحة	القاعدة	
٤٢٣	٨٧	٢ - الجرائم التي تختص محاكم الأحداث . دون غيرها . بنظرها والاستثناء الوارد على ذلك . وتلك التي تختص بنظرها مع المحاكم العادية ؟ ( الطعن رقم ٦٥٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )
٤٢٣	٨٧	٣ - جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر . المسندة الى غير حدث ليست من الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحداث . اثر ذلك ؟ ( الطعن رقم ٦٥٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )

## اختصاص

### (١) الاختصاص الولائي والشخصي :

١ - اختصاص محاكم امن الدولة بفنظر الجرائم التي حوكم الطاعن من اجلها بنص الامر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . محاكمته امامها والحكم عليه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجود في الحكم . المادة ١٢ من القانون المذكور .

- صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . ليس من شأنه فتح باب الطعن في الاحكام الصادرة من محاكم امن الدولة المشككة وفقا لقانون الطوارئ . اساس ذلك ؟

( الطعن رقم ٥٢٤٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )

٢ - اختصاص محاكم امن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . والجرائم المرتبطة بها . م ١/٣ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .

وجوب احالة المحاكم - من تلقاء نفسها - ما يوجد لديها من دعاوى عن الجنايات سالفة الذكر الى محاكم امن الدولة . م ٩ من القانون المذكور . قواعد الاختصاص في المواد الجنائية متعاقبة بالنظام العام . اثر ذلك وعلمته ؟

( الطعن رقم ٦٦٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٣ )



الصفحة	القاعدة	
		٣ - عدم جدوى نفي النيابة العامة على الحكم بأنه لم يقض بعلم الاختصاص . لكون المطعون ضده من العسكريين . مسادام قد قضى بالبراءة لعدم ثبوت الواقعة .
٥٦٩	١١١	( الطعن رقم ٦٧٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٨ )
		٤ - اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال : - عدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة .
٥٨٠	١١٤	( الطعن رقم ٦٨١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢١ )
		٥ - القضاء العادى هو الأصل . مناطق اختصاص المحاكم العسكرية ؟ عدم وجود نص على انفراد القضاء العسكرى بالاختصاص . مثال .
٨٨٩	١٧٧	( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		٦ - قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث الاشخاص المتهمين من النظام العام . جواز اثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض . اهذه المحكمة ان تقضى فيه من تلقاء نفسها بدون طالب لمصلحة الطاعن متى كانت عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم .
٩٢٤	١٨٣	( الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٦ )
		(ب) الاختصاص النوعى :
		١ - قرار وزير العدل رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديد اختصاص نيابة مخدرات القاهرة بالتحقيق وانتصرف فى الحنايات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قرار تنظيمى . لم يسلب النيابة العامة اختصاصها العام .

الصفحة	القاعدة	
		<p>١ - صدور اذن التفتيش من عضو النيابة العامة في نطاق اختصاصه المكانى في احدى الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور . لابطلان .</p> <p>( الطعن رقم ٥٨٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )</p> <p>٢ - اثبات الحكم في مدوناته ان الدعوى احيلت الى المحكمة كمحكمة جنابات من مستشار الاحالة . والحكم فيها على هذا الاساس على خلاف اثبات من احوالها اليها بأمر احالة من النيابة العامة كجنابة أمن دولة . اثره . بطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة ولو كانت مشكلة من ذات انقضاء الذين يختصون بنظر قضايا أمن الدولة . اساس ذلك ؟</p>
٩٥	١٦	
٧٥٥	١٥٠	<p>( الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٩ )</p> <p>(ج) الاختصاص المكانى :</p> <p>١ - قرار وزير العدل رقم ١٧٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديد اختصاص نيابة مخابرات القاهرة بالتحقيق والتصرف في الجنابات المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ ، قرار تنظيمي . لم يسلب النيابة العامة اختصاصها العام .</p> <p>٢ - صدور اذن التفتيش من عضو النيابة العامة في نطاق اختصاصه المكانى في احدى الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور . لا بطلان .</p> <p>( الطعن رقم ٥٨٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )</p> <p>٢ - ما يسوغ به القضاء برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة اول درجة محليا ؟</p> <p>( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )</p> <p>٣ - نطاق اختصاص نيابة مخابرات الاسكندرية . القرار ٢٣٦٣ لسنة ١٩٨٠ ؟ عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانونى ظاهر البطلان . مثال .</p>
٩٥	١٦	
١٢٦	٢٢	
٢١٤	٤٠	<p>( الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )</p> <p>٤ - الاماكن التى يتعين بها الاختصاص . قسائم متساوية . المادة ٢١٧ اجراءات جنائية .</p>

الصفحة	القاعدة	
		مكان وقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد . المكان الذي حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه .
٤٢٠	٨٦	( الطعن رقم ٦٥٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٢ )
		٥ - إثارة أمر انحسار اختصاص الضابط المحلي عن الامتداد الى مكان الضبط لأول مرة امام محكمة النقض . غير مقبول .
٧٥٩	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )
		٦ - الاختصاص باصدار اذن التفتيش يتحدد بمكان وقوع الجريمة او بمحل اقامة المتهم او بالمكان الذي يضبط فيه . المادة ٢١٧ اجراءات .
٧٥٩	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )
		(د) الاختصاص بنظر الدعوى المدنية :
		١ - ولاية محكمة الجنح والمخالفات ؟ . اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة . استثناء . مؤدى ذلك ؟
٣٠٠	٥٨	( الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١ )
		٢ - مناط اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية ؟
١٠٦٦	٢١٣	( الطعن رقم ٢٢٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ )
		(هـ) الاختصاص بالمسائل الفرعية :
		- اختصاص المحاكم الجنائية بالفصل في جميع المسائل التي يتوقف عليها الحكم في الدعوى الجنائية المرفوعة امامها . مالم ينص القانون على خلاف ذلك . المادة ٢٢١ اجراءات جنائية .
٥٦١	١٠٩	( الطعن رقم ٦٧٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		(و) تنازع الاختصاص :
		التنازع السلبي بين محكمتين . ماهيته وشرطه ؟
		تعيين المحكمة المختصة . منوط بالجهة التي يطعن امامها في احكام المحكمتين المتنازعتين .
٤٢٣	٨٧	( الطعن رقم ٦٥٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )



القاعدة	المتلحة
راجع أيضا	
تفتيش « اذن التفتيش »	
( القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٦٤ )	
واجراءات « اجراءات المحاكمة »	
( القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٧٠ )	
ونياة عامة	
( القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ٨٧٨ )	

## اختلاس أموال أميرية

١ - القصد الجنائي في جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١١٢ عقوبات ما يكفي لتوافره ؟

مثال لتسبب معيب في جريمة اختلاس .

٧٣ ١٠ ( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٦ )

٢ - التعديلات التشريعية الصادرة بالقوانين ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، ٦٣ لسنة ١٩٥٧ استهدفت تغليظ عقوبة الاختلاس . حماية للمال العام .

- نطاق تطبيق المادة ١١٨ مكررا عقوبات ؟

٧٣ ١٠ ( الطعن رقم ٢٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٦ )

٣ - تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة اختلاس أموال أميرية غير لازم . مادام قيامها مستفادا من مجموع عباراته .

٢٨٩ ٥٦ ( الطعن رقم ٦٥٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٨ )

٢٢٢ ٤١ ( والطعن رقم ٦١١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٩ )

الصفحة	القاعدة	
		٤ - جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ مكررا من قانون العقوبات . مناط تحققها ؟
		العبرة بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته اقتصر الحكم على ذكر ان الطاعن هو المشرف المسئول عن المحطة التي ظهر في ميزانية الجمعية انها حققت خسارة . قصور يبطله .
٣٥٥	٧١	( الطعن رقم ٥٤٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ )
		د - وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها .
		بالرأفة المادة ٢٧ عقوبات . حق محكمة النقض تصحيح خطأ الحكم لمخالفته المادة المذكورة . اساس ذلك ؟
٤٨٨	٩٩	( الطعن رقم ٦٦٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )
		٦ - مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي . لا يمكن بذاته ان يكون دليلا على حصول الاختلاس .
٥٧٢	١١٢	( الطعن رقم ٦٧٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٩ )
١٠٥٦	٢١١	( والطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٥ )
		٧ - مناط انعقاب طبقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات .
٥٧٢	١١٢	( الطعن رقم ٦٧٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٩ )
		٨ - وجوب استظهار الحكم في جريمة الاشتراك في الاختلاس بطريقي الاتفاق والمساعدة عناصر الاشتراك وطريقته . وان يبين الادلة . بيانا يوضحها ويتكشف عن قيامها . من واقع الدعوى وظروفها .
		مجرد ضبط الطاعن واقفا امام السيارة المحملة بالمادة المختلسة ويبدو تلبس مع المتهم بالاختلاس لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . وجوب اتحاد النية على ارتكاب الفعل .
٦٢٤	١٢٥	( الطعن رقم ١٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١١ )

الصفحة	القاعدة	
		١ - طلب المتهم بالاختلاس اجراء المضاهاة بين توقيعه وما هو منسوب اليه من توقيعات . دفاع جوهرى . رفض المحكمة له . اخلال بحق الدفاع .
٩٧٩١	٩٧	( الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/١١/١٩٨٣ )
		راجع ايضا
		حكم « تسبيب . تسبيب معيب »
		( القاعدتان رقما ١٥٣ ، ٢١١ بالصحيفتين رقمى ٧٧٨ ، ١٠٥٦٢ )
		وسرقة
		( القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٦٤ )

## إخفاء أشياء مسروقة

إخفاء الأشياء المسروقة لا يعتبر اشتراكا فى سرقة ولا مساهمة فيها .  
 هما جريمتان مستقلتان بآركانها وطبيعتهما . تعدد وقائع السرقة  
 لا يقتضى حتما . تعدد وقائع إخفاء الأشياء المسروقة . جواز أن يكون فعل  
 الإخفاء واحد ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة . مثال .

( الطعن رقم ٤٩٥٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٧/٣/١٩٨٣ )

٤٣٩ ٨٩

## ارتباط

١ - لا جدوى من النعى بعدم توافر أركان جريمة التسبيب عمدا  
 فى انقطاع المراسلات التليفونية . مادام الحكم قد دان الطاعن بجناية السرقة  
 باكراه مع حمل سلاح والتسبيب عمدا فى انقطاع المراسلات التليفونية .  
 وتوقيع عقوبة واحدة عنهما تطبيقا للمادة ٣٢ طويات .

( الطعن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢/٢/١٩٨٢ )

١٨٩ ٣٤



الصفحة	القاعدة	
		٢ - تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائي في جريمة الاستيلاء على مال مملوك للدولة . غير لازم . شرط ذلك ؟
		- تقض الحكم في تهمة . يوجب تقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم اخرى .
٢٢٢	٤١	( الطعن رقم ٦١١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٩ )
		٣ - ضبط سلاح ناري وذخيرة ومخدر مع شخص . لا ارتباط بين جنائتي احرار السلاح الناري وذخيرته . وجناية احرار المخدر . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
		- توقيع العقوبة في حدود النص المنطبق من اجلالات محكمة الموضوع .
٢٢٦	٤٢	( الطعن رقم ٦١١٨ لسنة ٥٢ جلسة ١٩٨٣/٢/١٠ )
		٤ - وجوب نظر الجرائم المرتبطة امام محكمة واحدة باحالتها جميعا بامر احالة واحد الى المحكمة المختصة مكانا باحداها او بضم الدعاوى المتعددة الى محكمة واحدة اذا كانت النيابة العامة قد رفعت الدعوى الجنائية ولا يفصل فيها .
		- المقصود بالجرائم المرتبطة : هي التي تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في المادة ٣٢ عقوبات .
		- الارتباط البسيط : هو الذي لا تتوافر فيه شروط المادة ٣٢ عقوبات . في احوال هذا الارتباط . ضم الدعاوى المتعددة . جوازي للمحكمة الا انها تلتزم بالفصل في كل منها على حدة .
٢٨٣	٥٥	( الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٨ )
		٥ - مقتضى تطبيق المادة ٣٢ عقوبات في حالة الجرائم المرتبطة ان يحكم بالعقوبة المقررة لاشد تلك الجرائم . توقيع عقوبة الجريمة الاخف على المتهم لا يمنع محاكمته عن الجريمة الاشد . علة ذلك ؟
٢٩٤	٥٧	( الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١ )

الصفحة	القاعدة	
		٦ - بيان الحكم أن الجرائم التي ارتكبها المتهم وقعت لفرض واحد ومما قبلته بعقوبة واحدة هي المقررة لأشد تلك الجرائم أعمالا لحكم المادة ٣٢ عقوبات . لا ينال من سلامته اغفال تعيينه للجريمة الأشد .
٤٨٨	٩٩	( الطعن رقم ٦٦٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )
		٧ - إدانة الحكم الطاعن بجريمة الاشتراك في الاختلاس بطريق الاتفاق والمساعدة يوجب عليه استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته وبيان الأدلة على ذلك من واقع الدعوى وظروفها .
		مجرد ترك الطاعن مكانا خاليا في أصول إيصالات التوريد واجرائه إضافة بنطه بعد التوريد . لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك عدم بيان الحكم ما يدل على اتحاد نية الطاعن والمتهم الآخر على ارتكاب الفعل المتفق عليه . قصور .
		نقض الحكم في تهمة . يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .
٧٧٨	١٥٣	( الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٥ )

## أسباب الإباحة وموانع العقاب

### أولا : أسباب الإباحة :

#### (١) استعمال حق مقرر بمقتضى القانون :

المادة ٣٠٩ عقوبات تطبق لمبدأ حرية الدفاع بالقدر الذي يستلزمه مرتبطا بالضرورة الداعية إليه .

تقدير ما إذا كانت عبارات السب والقذف بما يستلزمه الدفاع . موضوعي . الدفع بإباحة القذف والسب . من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع . عدم جواز إثارته لأول مرة أمام النقض . مالم تكن وقائع الدعوى ترشح له .

( الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٠ )

الصفحة	القاعدة	
		<b>(ب) الدفاع الشرعى :</b>
		١ - تقدير الوقائع التى يستنتج منها قيام حالة الدفاع الشرعى او انتفاؤها . موضوعى . شرط ذلك ؟ .
		قيام حالة الدفاع الشرعى . عدم استلزامه استمرار الجنى عليه فى الاعتداء على المتهم او حصول اعتداء بالفعل .
		الفعل المتخوف منه . ماهيته ؟ .
		تقدير ظروف الدفاع الشرعى ومقتضياته . أمر اعتبارى .
		قول الحكم فى اقتضاب أن تبادل إطلاق النار كان قد سكت .
		لايستخلص منه أن الشجار قد انقضى وانقض اطرافه .
		عدم تعرض الحكم لاصابات الطاعن التى اتهم الجنى عليهما باحداثها والتى جعل منها ركيزة لدفاعه . قصور .
٥٩	٧	( الطعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٢ - حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم . او لعدم كفاية الأدلة . او لقيام سبب من اسباب الاباحة . موانع العقاب . شرطه : التزامها بالحقائق واحاطتها بالدعوى عن بصر وبصيرة .
٣٧٩	٧٦	( الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٦ )
		٣ - حالة الضرورة هى التى تحيط بالشخص وتدفعه الى الجريمة وقاية لنفسه او غيره من خطر جسيم على النفس وشيك الوقوع . شريطة أن تكون الجريمة هى الوسيلة الوحيدة لدفع ذلك الخطر .
٤٣٢	٨٨	
		<b>ثانيا : موانع العقاب :</b>
		١ - منأط الامفاء من العقاب لفقد الجانى شعوره وقت ارتكابه الجريمة . أن يكون سببه جنون او عاهة فى العقل دون غيرها . المادة ٦٢ .



الصفحة	القاعدة	
		مقوبات . الاثارة والاستفزاز والغضب لا يتحقق بها الدفع بالجنس او العاهة في المقل .
١٢٣	٢١	( الطعن رقم ٥٨٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
		٢ - تقضى أسباب اعفاء المتهم من العقاب طبقا للمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات غير لازم . الا اذا دفع بذلك .
١٤٧	٢٥	( الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٤ )
		٣ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم . او لعدم كفاية الأدلة . او لقيام سبب من أسباب الإباحة او موانع العقاب . شريطة : التزامها بالحقائق واحاطتها بالدعوى عن بصر وبصورة .
٣٧٩	٧٦	( الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )
		٤ - حالة الضرورة هي التي تحيط بالشخص وتدفعه الى الجريمة وقاية لنفسه او غيره من خطر جسيم على النفس وشيخك الوقوع شرطة ان تكون الجريمة هي الوسيلة الوحيدة لدفع ذلك الخطر .
٤٣٢	٨٨	( الطعن رقم ٦٥٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )
		٥ - طاعة الرئيس لا تمتد باى حال الى ارتكاب الجرائم .
٤٣٢	٨٨	( الطعن رقم ٦٥٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )
		٦ - شروط الاعتراف الذي يؤدي الى اعفاء المشتاجر أو الوسيط من عقوبة خلو اثره : ان يكون صادقا ينطى جميع وقائع الجريمة . وان يكون لدى جهة الحكم حصوله أمام جهة التحقيق والمأول عليه أمام المحكمة . لا ينتج اثره . المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٧٥٩	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )
		٧ - حالات الاعفاء في المادة ٢٠٥ مقوبات . الثتان . تميز كسل منهما بعناصر مستقلة وشروط خاصة .

الصفحة	القاعدة	
		<p>المادة ٢٠٥ فقرة أولى . الاعفاء بمقتضاها وجوبيا . متى توافرت شروطه . الحالة المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة . الاعفاء جوازيا . اطلاق الطاعن القبول بتمتعه بالاعفاء . دفاع يستلزم تحت حكم المادة بفقرتها . مؤدى ذلك و أثره ؟ .</p> <p>مثال لتسيب معيب .</p>
٩٥١	١٨٩	<p>( الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٥ )</p> <p>٨ - سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة الاتلاف التي تقع بين الأصول والفروع . اساس ذلك وعلمته ؟ لا يغير من ذلك ان يكون السند محل الاتلاف تحت يد الغير . حد ذلك وعلمته ؟ تنازل ابنة المتهمة عن الدعوى الجنائية في جريمة سرقة واتلاف سند مما ينطبق عليه نص المادة ٣٦٥ عقوبات . أثره : انقضاؤها قبل الام مخالفة ذلك . خطأ في تأويل القانون .</p>
١٠٧٠	٢١٤	<p>( الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )</p>

## استئناف

(( التقرير به ))

ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها بصدد اثبات بياناته . ومنها التاريخ . الا اذا حصل سهو أو خطأ فتكون العبرة بحقيقة الواقع . مثال .

( الطعن رقم ٦٤١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٣ )

(( ميعاده ))

١ - الميعاد المقرر لرفع الاستئناف . من الامور المتعلقة . بالنظام العام .

- اشتغال الحكم الاستئنافي على ما يفيد ان المستأنف قد قرر بالاستئناف بعد الميعاد وانتهأه الى قبول الاستئناف شكلا دون أن يورد اسباب ذلك ودون أن يعرض لفحوى الشهادة المرضية التي تعلل

الصفحة	القاعدة	
		بها المستأنف كعذر لتجاوزه ميعاد الاستئناف حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لتسوين ما قضى به . قصور يبطئ الحكم ويوجب نقضه .
٢٠٦	٣٨	( الطعن رقم ٦٠٨١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٧ )
		٢ - التقرير بالاستئناف بعد الميعاد والقضاء بقبوله شكلا . عديم الطعن عليه بالنقض - يحسن الحكم .
٢٩٤	٥٧	( الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١ )
		٣ - ميعاد الاستئناف من النظام العام . اثارة أى دفع بشأنه لأول مرة أمام محكمة النقض . شرطه : ان يكون مستندا الى وقائع اثبتها الحكم والا يقتضى تحقيقا موضوعيا .
٩٩١	١٩٩	( الطعن ١٩٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٤ )
		« نظره والحكم فيه »
		١ - المرض . عذر قهرى . يبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة .
		- اعراض الحكم عن عذر المرض الذى أبداه الطاعن تبريرا لتخلفه عن حضور الجلسة التى صدر فيها الحكم المستأنف . وعدم الإشارة الى الشهادة المرضية المقدمة اثباتا لهذا العذر . قصور وإخلال بحق الدفاع .
٧٩	١١	( الطعن رقم ٥٧٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٦ )
		٢ - قوة الامر المقضى للحكم الجنائى الصادر فى موضوع الدعوى الجنائية . الحاجة به تكون أمام المحاكم المدنية . ليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة . المادة ٤٥٦ اجراءات .
١٦٢	٢٨	( الطعن رقم ٥٦٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥ )
		٣ - ورقة التقرير بالاستئناف حجة بما ورد فيها بصدد البات ببياناته . ومنها التاريخ . إلا اذا حصل سهو أو خطأ فتكون العبرة بحقيقة الواقع . مثال .
٢٦٢	٥٠	( الطعن رقم ٦٤١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ )



الصفحة	القاعدة	
		٤ - استئناف النيابة العامة . قاصر على الدعوى الجنائية . تناول المحكمة الاستئنافية الدعوى المدنية في هذه الحالة . خطأ في القانون . تصححه محكمة النقض . أساس ذلك ؟
٢٦٥	٥١	( الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		٥ - التقرير بالاستئناف بعد الميعاد والقضاء بقبوله شكلا . عدم الطعن عليه بالنقض - يحسن الحكم .
٢٩٤	٥٧	( الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١ )
		٦ - قضاء محكمة ثاني درجة بعدم جواز استئناف المتهمة لأنها لم تقم بسداد الغرامة المقضى بها . خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟
		لا يرتفع على الطعن بالاستئناف إيقاف تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة .
٦٩٥	١٤٠	( الطعن رقم ٦٨٥٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣٠ )
		٧ - حق المسئول عن الحقوق المدنية في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية . استقلاله عن حق النيابة والمتهم في الاستئناف . تقيده بالنصاب فحسب .
		طرح الدعوى المدنية . وحدها . على المحكمة الاستئنافية . حقها في بحث أركان الجريمة وثبوتها في حق المتهم .
٩٩١	١٩٩	( الطعن رقم ١٩٢٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٤ )
		٨ - عدم التزام المحكمة الاستئنافية بمناقشة أسباب الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة متى كان تسببها للأداة سائفا .
١٠١٥	٢٠٥	( الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠ )
		٩ - خلو الحكم المستأنف من بيان تاريخ إصداره . أثره ؟ .
١٠٨٢	٢١٦	( الطعن رقم ٥٨٧٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )

الصفحة	القاعدة	
		« نطاق »
		استئناف النيابة العامة . قاصر على الدعوى الجنائية . تناول المحكمة الاستئنافية الدعوى المدنية في هذه الحالة . خطأ في القانون . تصححه محكمة النقض . أسألك ؟
٢٦٥	٥١	( الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		<b>استجواب</b>
		١ - الاستجواب : ما هيته .
١٠٧	١٨	( الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
		٢ - المواجهة . كالاستجواب . من اجراءات التحقيق .
١٠٧	١٨	( الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
		٣ - اقامة الحكم قضاءه ضمن الادلة التي تساند اليها على الدليل المستمد من الاستجواب الباطل . يعيبه . بما يوجب نقضه والاحالة . اتصال وجه الطعن ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . اثره ؟ مؤدى تساند الادلة في المواد الجنائية ؟
١٠٧	١٨	( الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
		٤ - الاستجواب المحظور عملا بالمادة ١/٢٧٤ اجراءات جنائية هو مناقشة المتهم تفصيلا في أدلة الدعوى لاثباتا او نفيا . متى يجوز ؟ وما لا يعد استجوابا ؟
٤٣٢	٨٨	( الطعن رقم ٦٥٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٣ )

## استدلالات

الصفحة القاعدة

١ - حق مأمور الضبط القضائي في سؤال المتهم دون استجوابه  
تفصيلا • محضره عنصر من عناصر الدعوى تحقق النيابة العامة ما ترى  
وجوب تحقيقه منه .

١٠٧ ١٨

( الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )

٢ - عدم جواز الدفع ببطلان محضر الضبط • لأول مرة أمام  
النقض لأنه من الاجراءات السابقة على المحاكمة .

٣٤٤ ٦٨

( الطعن رقم ٢٣٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٣ )

٨٤١ ١٦٧

( والطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )

٣ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار اذن التفتيش •  
موضوعي • عدم جواز المجادلة فيه أمام النقض •

١٥٩ ١٥١

( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )

٨٧٨ ١٧٥

( والطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣٠ )

٤ - لمحكمة الموضوع أن تعمل في عقيدتها على ما جاء بتحريات  
الشرطة باعتبارها معززة لما سادته من أدلة • لها أن تجزئها فتأخذ منها  
بما تظمن اليه ونطرح ماندها •

٨٤١ ١٥٧

( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )

راجع ايضا :

اثبات « اعتراف »

( القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٧٤ )

## استيلاء على مال مملوك للدولة

١ - جناية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها في  
الفقرة الاولى من المادة ١١٣ عقوبات . اركانها

٢٢٢ ٤١

( الطعن رقم ٦١١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٩ )



الصفحة	القاعدة	
		٤ - وجود المال في ملك الدولة أو ما في حكمها . وقيام موظف عام أو من في حكمه بانتزاعه خلسة أو حيلة أو عنوة أو بتسهيل ذلك للغير شرط لقيام جريمة الاستيلاء على مال للدولة . المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات .
٣٧١	٧٥	( الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )
		<b>اشتباه</b>
		١ - جريمة العود للاشتباه . شروط تحققها ؟ اغفال حكم الادانة استظهار شروط تحققها - قصور .
٦٠٦	١١٩	( الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢ )
		٢ - التشرذ . طبيعته وشروط تحققه ؟ - الاشتباه . طبيعته وشروط تحققه ؟ اغفال المحكمة استظهار الصفة التي لحقت بالتهمة وما اذا كانت تشرذ أو اشتباه . قصور .
٦٠٦	١١١	( الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢ )
		٣ - ماهية الاشتباه في حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن المشردون والمشتبه فيهم ؟ الاستتار والسوابق . قسيما في ابراز حالة الاشتباه . السوابق . تكشف عن الاتجاه الخطر . لانتشئه . جواز الاعتماد على الاتهامات المتكررة . لاثبات حالة الاشتباه متى كانت قريبة البون نسبيا . وتكشف عن خطورة التهم . قضاء الحكم بالبراءة في جريمة الاشتباه . لعدم وجود سوابق . دون ان يناقش باقي عنصر الاتهام . قصور في البيان .
١٠٠٦	٢٠٢	( الطعن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٧ )

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>اشتراك</b></p> <p>١ - جريمة النصب بالاستعانة بآخر . شرط وقوعها : تداخل الشخص الآخر بسمى الجاني وتديره وارادته . والا يقتصر تأييده على مجرد ترديده لا كاذيب الفاعل . مثال في ادعاء ببكارة الزوجة .</p>
١١٤	١٩	<p>( الطعن رقم ٥٨٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/١٨ )</p> <p>٢ - التزوير في الاوراق الرسمية او الاشتراك فيه . تحققه اذا اثبتت البيان المزور الموظف العام في حدود اختصاصه ايا كان مسنده القانوني او تكليف الرؤساء .</p> <p>تمام الاشتراك في التزوير غالبا . دون مظاهر خارجية او اعمال مادية محسوسة . كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها بادامت تسوغه . مثال لتسبيب معيب .</p>
٣٧١	٧٥	<p>( الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦ )</p> <p>٣ - مجرد تمسك المتهم بالحرر المزور وكونه صاحب المصلحة فيه والعام به . عدم كفايته لثبوت ارتكابه التزوير مادام ينكر ارتكابه له وخلا تقرير المضاهاة من انه محرر بخطه ولم يشهد عليه شاهدي المدعين بالحقوق المدنية .</p>
٤٦٠	٩٤	<p>( الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٣٠ )</p> <p>٤ - مناط تحقق الصفة الجنائية في فعل الاشتراك ؟ .</p> <p>اجرام الشريك . فرع من من اجرام الفاعل الاصلى . اثر ذلك ؟</p> <p>نفي تواطؤ المظنون ضدهما الاول والثاني مع المظنون ضده الثالث فيما نسب اليهما . يقتضى لزوما انتفاء الوجه المقابل .</p>
٤٨٠	٩٨	<p>( الطعن رقم ٦٦٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٥ )</p> <p>٥ - لا مصلحة للطاعنين من اارة الجدل حول عدم توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد في حقهم . مادام الحكم قد اوقع عليهم العقوبة</p>

الصلحة	القاعدة	
		المقررة لجريمة القتل العمد مجردة من هذين الطرفين بعد ان اثبت اتفاقهم على ارتكاب الفعل ومقارفتهم له .
٥١٥	١٠٦	( الظعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٦ - ثبوت سبق الاصرار في حق المتهمين . يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمنزلة بمقارفة الجريمة بنفسه ومنهم من يوجب اشتراكه بالاتفاق بالنسبة لمنزلة بمقارفة الجريمة بنفسه ومنهم من يوجب اشتراكه بالاتفاق بالنسبة لمنزلة بمقارفة الجريمة بنفسه ومنهم من يوجب اشتراكه بالاتفاق بالنسبة لمنزلة بمقارفة الجريمة بنفسه .
٥٤٤	١٠٨	( الظعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٧ - عدم جلودى النعى على الحكم تغير صفة المتهم من شريك في الجريمة الى فاعل أصلي فيها . لعدم انه عاقب الطاعن بالعقوبة المقررة للشريك .
		- تقدير العقوبة . مردد الواقعة الجنائية وما احاط بها من ظروف . لا الوصف القانوني لها .
٥٤٤	١٠٨	( الظعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٨ - وجوب استظهار الحكم في جريمة الاشتراك في الاختلاس بطريقى الاتفاق والمساعدة عناصر الاشتراك وطريقته . وان يبين الادلة بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها . من واقع الدعوى وظروفها .
		مجرد ضبط الطاعن واقفا امام السيارة المحملة بالمواد المختلسة ويهدم تقوم مع المتهم بالاختلاس . لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . وجوب اتحاد النية على ارتكاب الفعل .
٦٢٤	١٢٥	( الظعن رقم ٦٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١١ )
		٩ - ابانة الحكم في مدوناته التي قام عليها قضاء واقعة الدعوى على نحو يكشف عن اختلال فكرته عن عناصرها التي دان المحكوم عليه بها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها في حكم الوقائع الثابتة . يعيبه .
٧٧٨	١٥٣	( الظعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١١ )



الصفحة	القاعدة	
		<p>١٠ - ادانة انحكم الطاعن بجريمة الاشتراك في الاختلاس بطريق الاتفاق والمساعدة يوجب عليه استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته وبينان الادلة على ذلك من واقع الدعوى وظروفها .</p> <p><b>مجرد ترك الطاعن مكانا خاليا في اصول ايصالات التوريد واجرائه اضافة بخطه بعد التوريد : لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك .</b> عدم بيان الحكم ما يدل على اتحاد نية الطاعن والمتهم الآخر على ارتكاب الفعل المتفق عليه . قصور .</p> <p>نقض الحكم في تهمة : يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .</p>
٧٧٨	١٥٣	<p>( الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٥ )</p>
		<p>١١ - مناط اعتبار الجاني فاعلا اصليا في جريمة الضرب افضى الى موت ان يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه وباشره معه . ولو لم يكن هو محدث الضربة التي سببت العاهة . مثال :</p> <p>انتفاء الجدوى من النعى على الحكم مساءلته الطاعن بصفته فاعلا اصليا مع غيره ما دامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الاصلى .</p>
٨٠٩	١٥٦	<p>( الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٩ )</p>
		<p>١٢ - الوساطة في الامور المحظورة على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة والتي عدتها المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شان مكافحة المخدرات . معاقب عليها بالمادة ٣٤ من ذات القانون التي سوت بين الامور المحظورة وبين الوساطة فيها . وان اغفلت ذكر الاخيرة . علة ذلك ؟</p>
٨٤١	١٦٧	<p>( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )</p>

الصفحة

الترتيب

## اصابة خطأ

شروط صحة الحكم في جريمة القتل أو الاصابة الخطأ ؟  
السببية • ركن من أركان الجريمة • مؤدى ذلك ؟

مجرد استعمال المتهم قائد السيارة للسيارة والفرامل أو اصطدام  
المجنى عليه بجانب السيارة أو سقوطه على الأرض • لا يوفر عنصر الخطأ.  
مثال :

٢٠٩ ٣٩

( الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )

## اعتراف

راجع البات « اعتراف »

## اعلان

١ - الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية . خضوعها للإجراءات المقررة  
في قانون الإجراءات الجنائية المادة ٢٢٦ إجراءات التكليف بالحضور هو  
الإجراء الذي يتم به تحريك الدعوى الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن  
لعدم اعلان صحيفتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب  
على موجب حكم المادة ٧٠ مرافعات . دفاع قانوني ظاهر البطالان .  
أساس ذلك • اقتصار حكم المادة المذكورة على الدعوى المدنية أمام  
المحاكم المدنية .

٢٣٢ ٤٢

( الطعن رقم ٦٤١٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٢ )

٢ - قرار الإحالة الصادر من مستشار الإحالة . طبيعته : قرار  
نهائي غير قابل للطعن فيه بأي وجه . ليس لمحكمة الموضوع التعرض للدفع  
ببطلانه • ملة ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		الاحالة من مراحل التحقيق . تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الاحالة . لا يبطل قرار الاحالة .
٣٢٨	٦٥	( الطعن رقم ٤٣٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٨ ) ٣ - اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته : يجب ان يكون لشخصه اوفى محل اقامته . علم الوكيل لا يغنى عن اعلان المعارض بالجلسة التي حددت لنظر معارضته . اعلان المعارض لجهة الادارة بعد توجيه الاعلان الى العنوان المبين بورقة التكليف بالحضور دون أن يبين بها انه موظف والذي ينازع انه يقيم فيه . باطل .
٤٠٣	٨٢	( الطعن رقم ٥٩٣٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ ) ٤ - عدم حضور المعارض أية جلسة من جلسات المعارضة . وجوب القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن .
٦٦٦	١٣٥	( الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ ) ٥ - عدم جدوى التشكيك في صحة ما اثبت بالاعلان طالما انه لم يعطن عليه بالتزوير .
٦٦٦	١٣٥	( الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ ) ٦ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود . سواء لاثبات التهمة او لنفيها . تحديد القانون اجراءات اعلان المتهم من يرى سماعهم من الشهود . لم يقتض به الاخلال بهذه الامس . شهود الواقعة . على المحكمة اجابة طلب سماعهم . ولو لم يذكروا في قائمة شهود الاثبات . وسواء اعلنهم المتهم او لم يعلنهم . اساس ذلك ؟ عدم اجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم .
٩٧٩/١٩٧		( الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٣ )



## اكراه

١ - الاختلاس في جريمة السرقة • تمامه بانتزاع المال من حيازة صاحبه بغير رضاه •

التسليم الذي ينتفى به ركن الاختلاس • وجوب أن يكون برضاء حقيقي يقصد به التخلي عن الحيازة •

عدم بيان الحكم المطعون فيه • كيفية أخذ الطاعن المال من المجنى عليه وسبب تسليم الأخير للمال وتخليه عن الحيازة • قصور •

٦٤ ٨ ( الطعن رقم ٥٥٤٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٥ )

٢ - الدفع ببطان الاعتراف • جوهرى • يوجب على المحكمة مناقشته والرد عليه • سواء وقع الاكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين • ما دام الحكم عول على هذا الاعتراف فى الادانة •

٢٤٤ ٤٦ ( الطعن رقم ٦٢٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٦ )

٣ - قصود الحكم عن تحقيق دفاع المتهمين بأن الاعتراف كان نتيجة اكراه • وتعويله فى الادانة على هذا الاعتراف • قصور يعيبه • لا يفتى عنه ما ذكره من أدلة أخرى • أساس ذلك ؟

٢٤٤ ٤٦ ( الطعن رقم ٦٢٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٦ )

٤ - الاعتراف وليه الاكراه • لا يعول عليه • ولو كان صادقا • وجوب بحث المحكمة للصلة بين الاعتراف وبين الاكراه المقبول بحصوله وأن تنفى قيامه فى استدلال سائق •

٢٧٤ ٥٣ ( الطعن رقم ٦٤٥٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )

٥ - اطراح الحكم الدفع ببطان الاعتراف • استنادا الى أنه حدث امام النيابة دون أن يذكر المعترف أن اكراها وقع عليه وأن النيابة ناظرته والبتة خلوه من الاصابات • اخلاص الحق الدفاع • أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		<p>سكوت الطاعن عن اثارة واقعة الاكراه الحاصل عليه في أية مرحلة من مراحل التحقيق • لا تنفي وقوع الاكراه • ماديا أو أدبيا •</p> <p>مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟</p>
٢٧٤	٥٣	<p>( الطعن رقم ٦٤٥٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )</p> <p>٦ - الدفع ببطلان الاعتراف • جوهرى • على المحكمة مناقشته والرد عليه • سواء وقع الاكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين • مادام الحكم عول على الاعتراف فى الادانة •</p>
٧٣٠	١٤٦	<p>( الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢ )</p> <p>٧ - الاعتراف الذى يعول عليه • يجب أن يكون اختياريا صادرا عن ارادة حرة • علم جواز التعويل على الاعتراف • ولو كان صادقا • متى كان وليد اكراه أو تهديد كائنا ما كان قدره •</p> <p>- الوعد والاغراء • يعد قرين الاكراه والتهديد لما له من تأثير على حرية المتهم فى الاختيار بين الانكار • والاعتراف • أساس ذلك ؟ •</p> <p>- على المحكمة ان رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف أن نبحت الصلة بينه وبين الوعيد أو الاغراء ونفى تأثيره على الاعتراف •</p>
٧٣٠	١٤٦	<p>( الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢ )</p> <p>٨ - جريمة خطف انشئ يزيد عمرها عن ست عشرة سنة بالتحويل أو الاكراه • تحققها بإبادةا عن مكان خطفها • أيا كان • بقصد العبث بها باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بها وحملها على مواقعة الجاني لها • أو أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها • المباداة • عقوبات • مثال لتسبيب سائح على توافر الجريمة •</p> <p>- ركن التحويل أو الاكراه فى جريمة الخطف • تقدير توافره •</p> <p>موضوعى •</p>
٩٤٥	١٨٨	<p>( الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )</p>

القاعدة الصفحة

## التماس اعادة النظر

١ - شروط قبول التماس اعادة النظر وفقا للمادة ٤٤١/٥ اجراءات ؟  
**استناد الطالب الى حكمين قض احدهما بادانته وقضى آخر ببراءة متهم**  
 آخر . اثره : عدم قبول طلب التماس اعادة النظر .

من له حق طلب اعادة النظر وفقا لنص المادة ٤٤١ / ٥ اجراءات .  
 وماهية اجراءاته ؟ المادة ٤٤٣ اجراءات عدم اتباع النائب العام لتلك  
 الاجراءات . اثره : عدم قبول الطلب .

٩٥ ٤٦٧

( الطعن رقم ٥٨٢٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٣٠ )

- شروط تطبيق الفقرة الثانية من المادة ٤٤١ اجراءات جنائية .

صدور حكمين نهائيين بالادانة على شخصين مختلفين عن واقعة واحدة  
 وأن يكون بين الحكمين تناقض يستشف منه براءة أحد الشخصين .

- تناقض الوقائع في حكم واحد قضى بادانة الملتبس وآخر . طريقة  
 تصحيحها هو الطعن على الحكم وليس طلب اعادة نظر الدعوى .

مثال في جنائية مخدرات .

- عدم جواز الطعن بالنقض في الاحكام الصادرة برفض الطعن موضوعا  
 وذلك بالنسبة لمن كان طرفا فيها . مادة ٣٨ من ق ٥٧ لسنة ٥٩ .

٩١ ٤٤٨

( الطعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨ )

## امر احالة

١ - عدم اعلان امر الاحالة . لا يتبنى عليه بطلانه .

قضاء الاحالة : المرحلة النهائية من مراحل التحقيق .

طبيعة قرارات مستشار الاحالة ؟



الصفحة	القاعدة	
		<p>عدم جواز إعادة الدعوى الى جهة التحقيق بعد دخولها في حوزة المحكمة .</p> <p>أوجه البطلان المتعلقة بإجراءات التكليف بالحضور . ليست من النظام العام .</p> <p>مؤدى ذلك ؟</p>
٣٦	٤	<p>( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )</p> <p>٢ - قرار الاحالة الصادر من مستشار الاحالة . طبيعته : قرار نهائى غير قابل للطعن فيه باى وجه . ليس لمحكمة الموضوع التعرض للدفع ببطلانه علة ذلك ؟</p> <p>الاحالة من مراحل التحقيق . تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الاحالة . لا يبطل قرار الاحالة .</p>
٣٢٨	٦٥	<p>( الطعن رقم ٤٣٠٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٨ )</p> <p>٣ - الأصل تقيد المحكمة بحدود الواقعة الواردة بورقة التكليف بالحضور أو بأمر الاحالة .</p> <p>اجازة الشارع لكل من محكمة الجنايات . والدائرة الجنائية بمحكمة النقض . اقامة الدعوى الجنائية على غير من اقيمت عليهم . أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم أو عن جناية أو جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها : استثناء . حله وأثره ؟</p> <p>اشتراك احد المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى . فى الحكم فيها . غير جائز .</p> <p>مثال فى قتل عمدة وشروع فى هتك عرض .</p> <p>تنبيه المدافع عن الطاعن بأن يتناول فى مرافعته واقعة الشروع فى هتك عرض المجنى عليها . عدم كفايته . أساس ذلك ؟</p>
٣٩٦	٨٠	<p>( الطعن رقم ٦٠٦١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٢ )</p> <p>٤ - اغفال أمر الاحالة الصادر من مستشار الاحالة لسن المتهم وصناعته . لا بطلان . العلة فى ذلك ؟ المادة ١٦٠ ج .</p>
٧٨٥	١٥٤	<p>( الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>٥ - أمر إحالة الدعوى الى محكمة الموضوع هو مرحلة من مراحل التحقيق .</p> <p>بطلان أمر الإحالة . لا يجيز لمحكمة الموضوع اعادته الى جهة التحقيق التي أصدرته ما دامت الدعوى في حوزتها .</p> <p>( الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣ )</p>
٧٨٥	١٥٤	
		<h3>أمر بالإحالة</h3> <p>١ - الأمر بالإحالة لاقامة الدعوى . ماهيته ؟</p> <p>- تأشيرة وكيل النيابة بالتحفظ على سند وعدوله عن هذا الأمر .</p> <p>- ليست أمرا بالإحالة لاقامة الدعوى الجنائية . مما يمنع العودة الى رفع الدعوى . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )</p> <p>٢ - استلزام القانون . احتمال الأمر الصادر بالإحالة لاقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضي التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الإحالة على الأسباب التي بنى عليها . عدم تطلبه ذلك عند إصدار مستشار الإحالة قراره بتأييد أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بالإحالة لاقامة الدعوى في الاستئناف المرفوع اليه عنه .</p> <p>- انشاء مستشار الإحالة أسبابا لقراره مستقلة أو مكملة لأسباب الأمر المستأنف . يوجب أن تنبئ عن أنه أحاط بالدعوى عن بصير وبصيرة . مخالفة ذلك عيب . مثال .</p> <p>- نقض الأمر المطعون فيه لثاني مرة . يوجب إحالته الى محكمة الجنائيات منعقدة في غرفة مشورة . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٣ )</p>
١٢٦	٢٢	
٩٨٥	١٩٨	

الصفحة	القاعدة	
		<h2 style="text-align: center;">امن دولة</h2> <p>١ - اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم التي حوكم الطاعن من أجلها بنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . محاكمته أمامها والحكم عليه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الحكم . المادة ١٢ من القانون المذكور .</p> <p>- دستور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . ليس من شأنه فتح باب الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشككة وفقا لقانون الطوارئ . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٥٢٤٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )</p> <p>٢ - اثبات الحكم في مدوناته أن الدعوى أحيلت الى المحكمة كمحكمة جنايات من مستشار الاحالة . والحكم فيها على هذا الأساس على خلاف الثابت من حالتها اليها بأمر احالة من النيابة العامة كجناية أمن دولة . اثره . بطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة ولو كانت مشكلة من ذات القضاة الذين يختصون بنظر قضايا أمن الدولة . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٩ )</p>
١٣٥	٢٣	
٧٥٥	١٥٠	
		<h2 style="text-align: center;">انقطاع مراسلات تليفونية</h2> <p>- مناط العقاب على موجب حكم المادتين ١٦٤ و ١٦٦ عقوبات انقطاع المواصلات بالفعل وكون هذا الانقطاع نتيجة عمد . ادانة المتهم بعد التحقق من ذلك . صحيح .</p> <p>( الطعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٣ )</p>
٣٤٤	٦٨	



الرقعة الصفحة

## ايجار اماكن

١ - صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار . هما مناط حظر اقتضاء المبالغ الاضافية .

عدم سريان الحظر على المستأجر الا اذا أقدم على التأجير من الباطن الى غيره .

تقاضى المستأجر بالذات . او بالوساطة اية مبالغ فى مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر . لاتأثيم .

معاينة الطاعنة عن واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من المظعون ضده مقابل انتهاء الصلاقة الايجارية بينها وبين مالك العين المؤرة . خطأ فى تاويل القانون .

٣٠٠ ٥٨

( الظن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١ )

٢ - اغفال الحكم المظعون فيه بيان ماهية العقار الذى تقع به الحصنة المبيعة بما ينفى عنه صفة الأرض الفضا . قصور . لما له من اثر فى توافر العناصر القانونية للجريمة المنصوص عليها بالقانونين ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .

٤٥٦ ٩٣

( الظن رقم ٦٥٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٩ )

٣ - جريمة اقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الايجار المنصوص عليها فى المادة ١/١٧ من القانون ٥٢ق لسنة ١٩٦٩ . مغايرتها لجريمة اقتضاء مقدم ايجار المنصوص عليها فى الفقرة الثالثة من المادة ذاتها .

- ابانة الحكم فى مدوناته التى قام عليها قضاء واقعة الدعوى على نحو يكشف عن اختلال فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها فى عقيدة المحكمة الاستقرار الذى يجعلها فى حكم الوقائع الثابتة . يعيبه .

٦٤٥ ١٣٠

( الظن رقم ٦٩٢٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٨ )

٤ - جريمة التزوير فى المحرر العرفى . توافرها بمجرد تغيير الحقيقة فى المحرر باحدى الطرق القانونية . متى كان من الممكن أن يترتب عليها

الرقعة	الصفحة	
		<p>فى الوقت الذى وقعت فيه ضررا للغير • سواء كان المزور عليه ام خلافه • ولو كان الضرر محتملا •</p> <p>- تنازل المستأجر الاصلى للعين المؤجرة عن حصته فى الشركة الى شركاء آخرين • تزويرهم لعقد الايجار وايصال سداد أجره لاستخراج توخيص للمحل • لا تنفى وقوع الضرر بالمؤجر • أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٦٩٣٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١ )</p>
٧٠٩	١٤٣	
		<p>٥ - اقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء • غير مؤتم • أساس ذلك ؟</p> <p>- سائلة محكمة النقض فى نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم مادام القانون الأصلح للمتهم هو الواجب التطبيق •</p> <p>( الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٨ )</p>
٧٤٢	١٤٨	
		<p>٦ - شروط الاعتراف الذى يؤدى الى اعفاء المستأجر أو الوسيط من عقوبة خلو الرجل : ان يكون صادقا يفتى جميع وقائع الجريمة • وأن يكون لدى جهة الحكم • حصوله أمام جهة التحقيق والمداول عنه أمام المحكمة • لا ينتج أثره : المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ •</p> <p>( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )</p>
٧٥٩	١٥١	
		<p>٧ - تعدد العقوبة المالية دون سند وتجاوز حدما الأقصى • أثره ؟</p> <p>( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )</p>
٧٧	١٥٢	
		<p>٨ - عدم التعرض للدفاع الجوهري • ايرادا وردا • قصور •</p> <p>الدفع بعدم انطباق القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لوجود مقتضى يبرر احتجاز الطاعن لأكثر من مسكن فى البلد الواحد • دفع جوهري • التفات الحكم عنه • قصور واخلال بحق الدفاع • أساس ذلك : المادة ٨ من القانون المذكور •</p> <p>( الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٧ )</p>
٨٣٤	١٦٥	

الصفحة	القاعدة	
		٩ - معاقبة الطاعن عن واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من المجنى عليه . مالك العين . مقابل انتهاء العلاقة التي كان بمقتضاها يشغل الطاعن العين . خطا في تأويل القانون . أساس ذلك ؟ وأثره ؟
٩٠٢	١٧٩	( الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		١٠ - عدم تأييم ما يتقاضاه المستأجر من المالك من مبالغ تعويضا عن ترك العين المؤجرة له . أساس ذلك ؟
٩٠٢	١٧٩	( الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		١١ - مناط حظر اقتضاء مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد ؟ . - قصد الشارع من اعفاء المستأجر أو الوسيط من العقوبة اذا ابلغ أو اعترف بالجريمة ؟
		عدم انصراف حكم الاعفاء الى حالة المستأجر الذي يتقاضى خلو الرجل بوصفه مؤجرا من الباطن الى غيره .
٩٠٢	١٧٩	( الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		١٢ - جريمة الامتناع عن تحرير عقد ايجار . من الجرائم المستعمرة استمرارا تجديدا . أثر ذلك ؟
٩١٠	١٨٠	( الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		١٣ - وقوع الجريمة على مال غير مملوك للمتهم . مناط التأنيم طبقا للمادة ٣٦١ عقوبات . ثبوت أن الطاعن هو المالك للعقار الذي تسكن به المدعية بالحق المدني . وأن الاتلاف قد وقع على بابه . لا تأييم . أساس ذلك ؟
١٠٦٦	٢١٣	( الطعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ )
		١٤ - تقاضى مبلغ خارج نطاق عقد الايجار زيادة عن الأجرة والتأمين يوجب معاقبة مرتكبه بالحبس والغرامة ورد المبلغ المتحصل عليه . المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .



الصفحة	القاعدة	
		قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة الحبس التي قضى بها الحكم المستأنف خطأ في تطبيق القانون يقتضى نقض الحكم .
		النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الذي صدر قبل صيرورة الحكم المطعون فيه باتا . على إلغاء العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ يجعل خطأ الحكم المطعون فيه غير ذي موضوع .
١١٩٠	٢١٧	( الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )
		( ب )
		باعث - بطلان - بلاغ كاذب - بناء بناء على ارض زراعية
		باعث
		١ - جريمة التزوير لا عبرة فيها بالبائع .
١٧٤	٣١	( الطعن رقم ٥٩٢٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
		٢ - الشيك في معنى المادة ٣٣٧ عقوبات . ماهيته ؟
		- قيام جريمة اصدار شيك بدون رصيد . عدم تأثرها بسبب تحريضه او الغرض منه . النعي بان الشيك كان تأمينا لعملية تجارية . لا يقبل .
٢٦٥	٥١	( الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		بطلان
		١ - مثال لاستخلاص مسائل في اطراح دفع ببطلان الاعتراف والاستجواب .
٣٦	٤	( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

الصفحة	التاريخ	
		٢ - قرار وزير العدل رقم ٤١٧٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديد اختصاص نيابة مخدرات القاهرة بالتحقيق والتصرف فى الجنايات المنصوص عليها فى القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قرار تنظيمى . لم يسلب النيابة العامة اختصاصها العام .
		- صدور اذن التفتيش من عضو النيابة العامة فى نطاق اختصاصه المكانى فى احدى الجرائم المنصوص عليها فى القانون المذكور . لا بطلان .
٩٥	١٦	( الطعن رقم ٥٨٢٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٣ )
		٣ - وجوب وضع الاحكام الجنائية والتوقيع عليها فى مدة ٣٠ يوما من النطق بها . والا كانت باطلة . المادة ٣١٢ اجراءات .
		تأييد الحكم المطعوز فيه للحكم الابتدائى الباطل لعدم التوقيع عليه فى المدة المقررة قانونا . اثره : البطلان .
٣٠٧	٥٩	( الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢/٣/١٩٨٣ )
		٤ - قرار الاحالة الصادر من مستشار الاحالة . طبيعته : قرار نهائى غير قابل للطعن فيه باى وجه . ليس لمحكمة الموضوع التعرض للدفع ببطلانه علة ذلك ؟
		الاحالة من مراحل التحقيق . تخلف الطاعن عن الحضور امام مستشار الاحالة . لا يبطل قرار الاحالة .
٣٢٨	٦٥	( الطعن رقم ٤٣٠٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ٨/٣/١٩٨٣ )
		٥ - اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته . يجب ان يكون لشخصه او فى محل اقامته . علم الوكيل لا يفنى عن اعلان المعارض بالجلسة التى حددت لنظر معارضته .
		اعلان المعارض لجهة الادارة بعد توجيه الاعلان الى العنوان المبين بورقة التكليف بالحضور دون ان يبين بها انه موطنه والنزاع انما يقيم فيه . باطل .
٤٠٣	٨٢	( الطعن رقم ٥٩٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٨٣ )

الصفحة	القاعدة	
		٦ - القضاء ببراءة المتهم بغير سماع دفاع المدعى بالحق المدني أو اعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة . اثره . بطلان الحكم . لا ينال من ذلك اغفال الفصل في الدعوى المدنية . علة ذلك ؟
٥٠٠	١٠٢	( الطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٣ )
		٧ - اثبات الحكم في مدوناته أن الدعوى أحيلت الى المحكمة كمحكمة جنائيات من مستشار الاحالة . والحكم فيها على هذا الأساس على خلاف الثابت من احوالها اليها بأمر احالة من النيابة العامة كجناية أمن دولة . اثره . بطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة ولو كانت مشكلة من ذات القضاة الذين يختصون بنظر قضايا أمن الدولة . أساس ذلك ؟
٧٥٥	١٥٠	( الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ٩/٦/١٩٨٣ )
		٨ - النعى ببطلان مراقبة المحادثات والتسجيل . لا جدوى منه . مادام الحكم قد أخذ الطاعنين باعتراف الطاعن الثاني وبأقوال شاهد الاثبات المستقلة عن الاجراء المدعى ببطلانه .
٧٥٩	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٣ )
		٩ - اغفال أمر الاحالة الصادر من مستشار الاحالة لسن المتهم وصناعته . لا بطلان . العلة في ذلك ؟ المادة ١٦٠ أ . ج .
٧٨٥	١٥٤	( الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ٣/١٠/١٩٨٣ )
		١٠ - أمر احالة الدعوى الى محكمة الموضوع هو مرحلة من مراحل التحقيق .
		بطلان أمر الاحالة . لا يجيز لمحكمة الموضوع اعادته الى جهة التحقيق التي أصدرته ما دامت الدعوى في حوزتها .
٧٨٥	١٥٤	( الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ٣/١٠/١٩٨٣ )
		١١ - لا صفة لغير من وقع في حقه الاجراء الباطل في أن يدفع ببطلانه ولو كان يستفيد منه . أساس ذلك ؟
٧٩٩	١٥٧	( الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ٤/١٠/١٩٨٣ )



الصفحة	القاعدة	
		١٢ - عدم جواز الدفع ببطلان محضر الضبط لأول مرة أمام النقض . لأنه من الاجراءات السابقة على المحاكمة .
٨٤١	١٦٧	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣هـ - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
		١٣ - الحكم غيابيا في جناية بغير الادانة . لا يبطل بحضور المحكوم عليه أو القبض عليه . هل ذلك ؟
٨٥٤	١٦٩	انفتاح ميعاد الطعن بالنقض في ذلك الحكم من تاريخ صدوره . ( الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٣هـ - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٤ )
		١٤ - وجوب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة . مالم تكن صادرة بالبرائة . تقديم صورة شمسية غير مصدق عليها للشهادة السلبية للتدليل على ذلك . صحيح . أساس ذلك ؟
٩٣١	١٨٥	( الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٥٣هـ - جلسة ١٩٨٣/١١/٩ )
		١٥ - وجوب اشتغال الحكم على الاسباب التي بنى عليها والا كان باطلا . المراد بالتسبيب المعتبر ؟
١٠٥٦	٢١١	( الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٣هـ - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٥ )
		راجع ايضا اجراءات « اجراءات التحقيق » ( القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٣٤٤ ) وامر احالة ( القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٣٦ ) وحكم « بطلانه » ( القاعدة رقم ١٢٠ بالصحيفة رقم ٦١٠ )

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>بلاغ كاذب</b></p> <p>١ - المسئولية المدنية للمتبع عن أعمال تابعه . اتساعها لتشمل خطأ التابع . وحالة مساعدة الوظيفة أو تهيئتها له اتيان الفعل الخاطئ . أثر ذلك ؟</p> <p>- تدليل الحكم على كذب الوقائع التي أبلغ بها الطاعن ضد المجنى عليه وانتوائه الاضرار به . توقيعه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة البلاغ الكاذب . صحيح . أساس ذلك وأثره ؟</p> <p>محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه الموضوعي للرد عليها استقلالاً . قضائها بالادانة . مفاده : اطراحها له .</p> <p>( الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )</p> <p>٢ - مدة الثلاثة اشهر المنصوص عليها بالمادة ٢/٣ اجراءات . بدؤها من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها . وليس من تاريخ التصرف في الشكوى موضوع الجريمة . مخالفة ذلك . عيب .</p> <p>( الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٩ )</p> <p>٣ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره . بعلم الجاني بكذب الوقائع المبلغ بها وانتوائه السوء والاضرار بمن أبلغ في حقه . وجوب بيان الحكم لهذا القصد بعنصريه . مخالفة ذلك . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٩ )</p>
٩١٣	١٨١	
٩٢٧	١٨٤	
٩٢٧	١٨٤	
		<p><b>بناء</b></p> <p>١ - جريمتي اقامة بناء بدون ترخيص واقامته بدون موافقة اللجنة المختصة قيامها على فعل مادي واحد . هو اقامة البناء . اشتراك هذا العنصر بين كافة الاوصاف القانونية التي يمكن ان تعطى تلك الواقعة .</p>

الصفحة	القاعدة	
		قضاء بالحكم بعقوبتين مختلفتين عن جريمتي إقامة بناء بدون ترخيص وإقامته بدون موافقة اللجنة المختصة خطأ في تطبيق القانون . وجوب تطبيقه المادة ١/٣٢ عقوبات وتوقيعه عقوبة الجريمة الأشد .
٧٤٢	١٤٨	( الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٨ )
		٢ - إقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء . غير مؤتم . أساس ذلك ؟ سلطة محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم مادام القانون الأصلح للمتهم هو الواجب التطبيق .
٧٤٢	١٤٨	( الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٨ )

## بناء على أرض زراعية

١ - حظر إقامة أية مبان أو منشآت في الأراضي الزراعية القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٨ .

عدم استظهار الحكم بيان تاريخ إقامة البناء . قصور .

( الطعن رقم ٦٣٢٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٩ )

٢ - حكم الادانة . بياناته ؟

مثال لتسبيب معيب في جريمة إقامة بناء على أرض زراعية .

( الطعن رقم ٤٩٩٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٤ )

٣ - إقامة أية مبان أو منشآت في الأرض الزراعية أو ما في حكمها . المادة ١٠٧ مكررا من ق ٥٩ لسنة ٧٨ .

الأراضي المستثناة من الحظر ؟

جواز إقامة سكن خاص لمالك الأرض دون ترخيص . شروط ذلك المنصوص عليها في قرار وزير الزراعة رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٩ ؟

( الطعن رقم ٤٩٩٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٤ )

١٧٦ ٩٧



( ت )

تبديد • تبغ • تجريف • تجهيز • تحقيق • قرصد • تزوير • تسعير  
جبرى • تشرد • تعدى على موظف عام • تعذيب • تعويض • تفتيش •  
تقادم • تقليد • تلبس • تموين • تنظيم • تهريب جمركى •

تبديد

١ - وضع الأحكام بصيغة عامة مبهمه • قصور •

دفاع الطاعن بتزوير محضرى الحجز والتبديد جوهري • وجوب ايراد  
الحكم الاسانيد التى عول عليها فى انتفاء تزويرهما •

الظعن رقم ٦٥٠٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ )

٣٨٩ ٧٨

راجع حجز :

تبغ

١ - التصالح وفقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ •  
آثره بالنسبة للدعوى الجنائية ؟

ادانة المتهم رغم ثبوت التصالح • خطأ فى تطبيق القانون •  
تصحيح محكمة النقض الخطأ والحكم بمقتضى القانون • المادة ٣٩ق ٥٧  
لسنة ١٩٥٩ •

( الظعن رقم ٦٢٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٨٣ )

٢٥٤ ٤٨

٢ - الغرض من المصادرة ؟

شرط توقيعها على المتهم ؟

مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل • وجوبية •  
يقتضىها النظام العام فى مواجهة الكافة كتدبير وقائى •

الصفحة	القاعدة	
		عقوبة المصادرة لا يقضى بها الا اذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل فى الدعوى .
٣٨٤	٧٧	( الطعن رقم ٦٣٧٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ )
		٣ - وجوب الحكم بمصادرة المواد موضوع جريمة تهريب التبغ أو الحكم بمثلئ قيمتها أن لم تضبط . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .
		القضاء بمصادرة التبغ الذى لم يضبط دون الحكم بما يعادل مثلى قيمته . مخالفة للقانون .
٣٨٤	٧٧	( الطعن رقم ٦٣٧٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ )
		٤ - المقصود بالدخان المغشوش . جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه .
		- أساس جريمة خلط الدخان أن يضاف الى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز اضافته اليه أو خلطه به بأية نسبة كانت .
		اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريبا .
		مجرد احراز الدخان المخلوط أو المغشوش جريمة معاقبا عليها فى حق الصناع .
٤٤٢	٩٠	( الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥١ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٨٣ )
		٥ - تعبير المشرع فى القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن نوع التبغ اللبئى أو الطرابلسى . ينصرف الى نوع واحد هو المحظور ادخاله الى البلاد أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه .
٤٤٢	٩٠	( الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥١ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٨٣ )
		٦ - المرجع فى مطابقة المادة المضبوطة للمواصفات المطلوبة هو التحليل دون الاشراف النظرى ١٠
٤٤٢	٩٠	( الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥١ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٨٣ )
		راجع أيضا :
		دعوى جنائية « انضامها »
		( القاعدة رقم ١٩٤ بالصحيفة رقم ٩٦٨ )

الصفحة القاعدة

## تجريف أرض زراعية

١ - جريمة تجريف أرض زراعية دون ترخيص . توجب القضاء على مقارفها بإحدى عقوبتي الحبس أو الغرامة . المادة ١٠٦ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ .

- الحكم بعقوبتي الحبس والغرامة معا عن هذه الجريمة . خطأ في القانون . وجوب النقض والاحالة لتعلق ذلك بتقدير العقوبة .

١٤٣ ٢٤ ( الطعن رقم ٦٣٥٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )

٢ - مناط التائيم في جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص . المادة ٧١ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ ؟

٣٣١ ٦٦ ( الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٨ )

٣ - الدليل الذي يعول عليه في الحكم . يجب ان يكون مؤدياً الى ما رتبته عليه من نتائج . دون عسف في الاستنتاج ولا تناقض في حكم العقل .

٠٨٦ ١١٦ ( الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )

## تجمهر

- معاقبة المتهم بجريمة الاشتراك في تجمهر وفقاً للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بعد صدور القرار الجمهوري بقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟

- صدور قانون أصلح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائياً . وجوب تطبيقه على واقعة الدعوى .

- اعتبار القرار الجمهوري بقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ قانون أصلح بالنسبة للمتهم في خصوص جريمة الاشتراك في تجمهر . أساس ذلك ؟

٩١٦ ١٨٢ ( الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢ )



الصفحة	القاعدة	تحقيق
		<p>١ - النعى يبطلان مراقبة المعادئات وانتسجيل . لا جدوى منه . مادام الحكم قد أخذ الطاعنين باعتراف الطاعن الثاني وبأقوال شاهد الاتهام المستقلة عن الاجراء المدعى ببطلانه .</p>
٧٥٩	١٥١	<p>الظعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٣ )</p> <p>٢ - أمر احالة الدعوى الى محكمة الموضوع هو مرحلة من مراحل التحقيق .</p> <p>بطلان أمر الاحالة . لا يجيز لمحكمة الموضوع اعادته الى جهة التحقيق متى أصدرته ما دامت الدعوى في حوزتها .</p>
٧٨٥	١٥٤	<p>( الظعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ٣/١٠/١٩٨٣ )</p> <p>٣ - للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . التحقيق الذي يجريه له صفة التحقيق القضائي ولا يختلف من حيث اثره وقيمه عن التحقيق الذي يجريه غيره من أعضاء النيابة .</p> <p>- لرئيس النيابة حق ندم عضو نيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة . هذا النذب يكفي فيه أن يتم شفاها بشرط أن يكون له ما يفيد حصوله في أوراق الدعوى .</p> <p>لمعاون النيابة المنتخب للتحقيق تكليف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه .</p>
٨٥١	١٦٨	<p>( الظعن رقم ١٤١٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٣/١٠/١٩٨٣ )</p> <p>٤ - المحاكمات الجنائية قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود . سواء لاثبات التهمة أو لنفيها . تحديد القانون اجراءات اعلان المتهم بدعوى سماعهم من الشهود . لم تقصد به الاخلال بهذه الأسس .</p> <p>شهود الواقعة . على المحكمة اجابة طلب سماعهم . ولو لم يذكروا في قائمة شهود الاثبات . وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم أساس ذلك ؟</p>

الصفحة	القاعدة	
		عدم اجابة المحكمة طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى . ولزوم سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم .
٩٧٩	١٩٧	الظعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٣ )
		٥ - طلب المتهم بالاختلاس اجراء المضاهاة بين توقيعه وما هو منسوب اليه من توقيعات . دفاع جوهرى . رفض المحكمة له . اخلاص بحق الدفاع .
		( الظعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٣ )
		راجع أيضا :
		اجراءات « اجراءات التحقيق »
		( القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٩٥ )

## ترصد

		- سبق الاصرار . تعريفه ؟ استخلاص القاضى له من وقائع خارجية .
		- الترصد . ما يكفى لتحقيقه ؟
		- البحث فى توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .
٥١٥	١٠٦	( الظعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )

## تزوير

### « اوراق رسمية »

		١ - محضر جمع الاستدلالات . جواز الاحتجاج به ضد صاحب الاسم المنتحل فيه . تغيير المتهم لاسمه فيه . عدم كفايته . مجردا . لتوافر جريمة التزوير . سواء وقع بالاسم المنتحل أم لا . تحقق التزوير فى هذه الحالة .
		شرطه : ان يكون الاسم المنتحل لشخص معروف للمتهم لحقه أو يخطر ان يلحقه ضرر . مثال .
١٠٣	١٧	( الظعن رقم ٥٦٠٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٧ )

الصفحة	القاعدة	
		٢ - التزوير في الأوراق الرسمية أو الاشتراك فيه . تحققه اذا اثبت البيان المزور الموظف العام في حدود اختصاصه ايا كان سند القانوني أو تكليف الرؤساء .
		تمام الاشتراك في التزوير غالبا . دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملابساتها . ما دامت تسوغه . مثال لتسبيب معيب .
٣٧١	٧٥	( الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )
		٣ - وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها . بالرأفة المادة ٢٧ عقوبات . حق محكمة النقض تصحيح خطأ الحكم لمخالفته المادة المذكورة . أساس ذلك ؟
٤٨٨	٩٩	( الطعن رقم ٦٦٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )
		٤ - علم جلدوى التشكيك في صحة ما اثبت بالاعلان طالما أنه لم يطعن عليه بالتزوير .
٦٦٦	١٣٥	( الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ )
		راجع ايضا :
		دفاع « للاخلال بحق الدفاع : ما لا يوفره ، ( القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٢٦ )
		« تزوير في محرر لاحدى المنشآت التى تساهم الدولة فى مالها بنصيب ، تعديل المحكمة التهمة من جناية تزوير فى محرر رسمى الى جناية تزوير فى محرر لاحدى المنشآت التى تساهم الدولة فى مالها بنصيب . تعديل فى التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير فى وصفها . عدم جواز اجرائه الا اثناء المحاكمة وقبل الحكم فى الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . اخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟
٩٩٩	٢٠١	( الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٧ )



الصفحة	القاعدة	
		« اوراق عرفية »
١٧٤	٣١	١ - التزوير بالترك • وجوب النظر فيه الى ما يتضمنه المحرر في مجموعه • مثال لدفاع يقتضى تحقيقا موضوعيا • ( الطعن رقم ٥٩٢٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
٤٦٠	٩٤	٢ - مجرد تمسك المتهم بالمحرر المزور وكونه صاحب المصلحة فيه والعلم به • عدم كفايته لثبوت ارتكاب التزوير • مادام ينكر ارتكابه له وخلا تقرير المضاهاه من أنه محرر بخطه ولم يشهد عليه شاهدى المدعين بالحقوق المدنية • ( الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٣٠ )
٦٦٦	١٣٥	٣ - التنازل عن السند المزور ممن تمسك به فى الدعوى المدنية لا اثر له على وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال • ( الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ )
٧٠٩	١٤٣	٤ - جريمة التزوير فى المحرر العرفى • توافرها بمجرد تغيير الحقيقة فى المحرر باحدى الطرق القانونية • متى كان من الممكن أن يترتب عليها فى الوقت الذى وقعت فيه ضررا للغير • سواء كان المزور عليه ام خلافه • ولو كان الضرر محتملا • - تنازل المستاجر الاصلى للعين المؤجرة عن حصته فى الشركة الى شركاء آخرين • تزويرهم لعقد الايجار وايصال سداد أجره لاستخراج ترخيص للمحل • لا تنفى وقوع الضرر بالمؤجر • اساس ذلك ؟ ( الطعن رقم ٦٩٣٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١ )
		راجع ايضا :
		اثبات « بوجه عام »
		( القاعدة رقم ٢٢٠ بالصحيفة رقم ١١١٠ )
		وحكم « تسببيه • تسبیب معيب »
		( القاعدتان رقما ٩٤ ، ١٥٣ بالصحيفتين رقمى ٤٦٠ : ٧٧٨ )

الصفحة	القاعدة	
		« استعمال الأوراق المزورة »
		١ - جريمة استعمال ورقة مزورة • جريمة مستمرة • تبدأ بتقديمها والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي ذلك التمسك •
		سقوط الدعوى الجنائية عنها • بدؤه من تاريخ الكف عن التمسك بها أو التنازل عنها أو الحكم بتزويرها •
٣٤٩	٦٩	( الطعن رقم ٥٥٠١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٤ )
		٢ - مجرد تمسك المتهم بالمحرر المزور وكونه صاحب المصلحة فيه والعلم به • عدم كفاية ثبوت ارتكابه التزوير مادام ينكر ارتكابه له وخلا تقرير المضاهاة من أنه محرر بخطه ولم يشهد عليه شاهدى المدعين بالحقوق المدنية •
٤٦٠	٩٤	( الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٣٠ )
		٣ - وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب بأحكامها • بالرافه • المادة ٢٧ عقوبات • حق محكمة النقض تصحيح خطأ الحكم لمخالفة المادة المذكورة • أساس ذلك • ؟
٤٨٨	٩٩	( الطعن رقم ٦٦٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )
		٤ - التنازل عن السند المزور ممن تمسك به فى الدعوى المدنية لاثرة له على وقوع جريمة التزوير أو الاستعمال •
٦٦٦	١٣٥	( الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ )
		راجع أيضا :
		اجراءات • اجراءات المحاكمة •
		( القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٧٤ )
		وتقدم
		( القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٢٦ )
		قصد جنائى
		( القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٧٤ )

الصفحة	القاعدة	
		<p style="text-align: center;"><b>تسعير جبرى</b></p> <p>١ - صدور المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير الجبرى خاليا من التوقيت . تخويله وزير التجارة والصناعة فى تعديل الجداول الملحق بالمواد والسلع التى تسعّر جبريا بقرار يصدر منه . صدور قرار بحذف سلع من الجدول الملحق . اثره : اعتباره قانون اصلح . عدم اعمال ذلك . مخالفة للقانون .</p> <p>تحديد الاسعار اسبوعيا . لا يعنى توقيت القانون الذى صدرت التسعيرة استنادا له .</p>
٤١٣	٨٤	<p>( الطعن رقم ٦٢٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ )</p> <p>٢ - جريمة بيع سلع مسعرة بأزيد من السعر المقرر . المسندة الى غير حدث . ليست من الجرائم المنصوص عليها فى قانون الاحداث .</p> <p>اثر ذلك ؟</p>
٤٢٣	٨٧	<p>( الطعن رقم ٦٥٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )</p> <p>٣ - النص فى المادة الاولى من القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بشأن التسعير الجبرى بتوقيع عقوبة الحبس او الغرامة بدلا من المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ يعد قانونا اصلح . اساس ذلك ؟</p> <p>سلطة محكمة النقض فى نقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانونا اصلح يسرى على واقعة الدعوى .</p> <p>المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
٥٠٦	١٠٤	<p>( الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٢ )</p> <p>٤ - جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر . مناطها ؟</p> <p>اعتدار المتهم بالجهل بالسعر المقرر . لا يقبل . علة ذلك ؟</p>
٥٠٦	١٠٤	<p>( الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٣ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		٥ - صدور القسانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات اصلح للمتهم في جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من التسعيرة . بما تضمنه من تركه للقاضي الخيار بين توقيع عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة اثره : اعتباره قانونا اصلح .
٨٣٨	١٦٦	( الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٢ )
		٦ - مناط قيام مسئولية صاحب المحل المقترضة طبقا لنص المادة ١٥ م بق ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ؟
		نفي الحكم المطعون فيه وقوع جريمة الامتناع عن البيع من جانب المتهم الثانى الذى كان موجودا بالمحل لانتفاء علمه بوجود حبس بمخزن تابع للمحل . لا محل معه للقول بقيام مسئولية مفترضة في حق الطاعن عن تلك الجريمة .
٩٥٧	١٩١	( الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٥/١١/١٩٨٢ )
		راجع ايضا :
		دفاع « الاخلال بحق الدفاع . ما يوفره »
		( القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ٩٧٦ )
		ومحكمة أمن الدولة « اختصاصها »
		( القاعدة رقم ٨٧ بالصحيفة رقم ٤٢٣ )
		<hr/>
		<b>تشرد</b>
		التشرد . طبيعته وشروط تحققه ؟
		الاشتباه . طبيعته وشروط تحققه ؟
		الحفال الحكم استظهار الصفة التى لحقت بالمتهم وما اذا كانت تشرد او اشتباه قصور .
٦٠٦	١١٩	( الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢/٥/١٩٨٢ )

الصفحة القاعدة

راجع ايضا

اشتباه

## تعدي على القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات

عدم اشتراط قصدا جنائيا خاصا لقيام جريمة التعدي المنصوص  
عليها في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مؤدى ذلك ؟  
مثال في دفع بعدم العلم بان المجنى عليه من القائمين على تنفيذ  
قانون مكافحة المخدرات .

( الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨ ) ٤٠ ٢١٤

## تعدي على موظف عام

١ - اعمال الوظيفة . شمولها محل عمل يرد عليه تكليف صحيح  
صادر من الرؤساء . كفاية ان يكون ذلك بأوامر شفهية . مثال

( الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٦ ) ٢٠٧ ١٠٣٦

٢ - اتهام الطاعن بمدة جرائم . مؤاخذته عنها بعقوبة تدخل  
في الحدود المقررة لاحداها - لم تكن محل طعن - اعمالا للمادة ٣٢  
عقوبات . عدم قبول نعيه عن باقي الجرائم .

( الطعن رقم ٦٥٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٤ ) ٨٨ ٤٣٢

٣ - طاعة الرئيس لا تمتد باى حال الى ارتكاب الجرائم .

( الطعن رقم ٦٥٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٤ ) ٨٨ ٤٣٢

## تعويض

اغفال الحكم المطعون فيه بيان ادعاء المدعى بالحقوق المدنية .  
وعلاقته بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية . والمسئول عن الحقوق  
المدنية وأساس مسؤوليته . وسبب تضامنه فيها . قصور .

نقض الحكم بالنسبة للطاعن . يوجب نقضه بالنسبة للمحكوم  
عليه الآخر متى كان وجه الطعن يتصل به .

محضر الجلسة لا يكمل الحكم الا في اثبات ما تم أمام المحكمة  
من اجراءات دون العناصر الاساسية في الدعوى .

٣٦٥ ٧٣

( الطعن رقم ٥٧٩٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ )

٢ - ثبوت ان المسئول عن الحقوق المدنية سلم المتهم السلاح  
المستعمل بسبب وظيفته وتركه يحمله في جميع الاوقات . اثره :  
مسئوليته عن الاضرار التي أحدثها تابعة بعمله غير المشروع . لا يؤثر  
في ذلك حضوره حفل العرس بصفته الشخصية . ما دام عمله غير  
المشروع متصلا بوظيفته . أساس ذلك ؟

٤٠٦ ٨٣

( الطعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٨٣ )

٣ - التعويض المنصوص عليه بالمادة ٢١ من القرار بقانون ٣٦٣ لسنة  
١٩٥٦ أساس تقديره وحده ؟ مضاعفة حده الأقصى في حالة العود .

عدم بيان الحكم ماهية الأحكام السابق صدورها ضد المتهم وتواريخ  
صدورها والجرائم التي صدرت فيها . قصور ذلك ؟

٦١٥ ١٢٢

( الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ٣/٥/١٩٨٣ )

٤ - مطالبة المدعى بالحقوق المدنية بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيه .  
قضاء محكمة أول درجة له بقرش صاغ . استئناف المتهم دون المدعى  
بالحق المدني . قضاء محكمة ثان درجة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى  
المدنية . اثره : عدم جواز الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية .  
أساس ذلك ؟

٧٢٥ ١٤٥

( الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١/٦/١٩٨٣ )



الصفحة	القاعدة	
		٥ - طلب التعويض في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد مناط توافر مقوماته ؟
		مثال لتسبيب محكمة النقض لقضاء برفض المعارضة موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه .
١٠٤٦	٢٠٩	( الطعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٥١ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٣ )
		٦ - البراءة . متى يحكم معها بالتعويض في الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ؟
		عدم ثبوت ارتكاب المطعون ضده للفعل المسند اليه . يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية قبله .
١٠٥٢	٢١٠	( الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٣ )
		٧ - وجوب الحكم على الجاني . بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة : أو بتعويض يعادل مثليهما أو مثلى قيمة البضائع موضوع الجريمة ان كانت من الأصناف الممنوعة . أيهما أكثر .
		كفاية ان يبين الحكم الأساس الذي تساند اليه في القضاء بالتعويض . المنازعة في مقدار التعويض أو في خصوص عناصر تحديده . لا يثار لأول مرة أمام النقض .
١٠٩٤	٢١٨	( الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٧/١٢/١٩٨٣ )
		راجع أيضا
		( مصادرة القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٢٨٤ )

## تفتيش

١ التفتيش بالذن :

« اذن التفتيش » اصلاحه

١ - قرار وزير العدل رقم ٤١٧٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديد اختصاص نيابة مخدرات القاهرة بالتحقيق والتصرف في الجنايات المنصوص عليها في القانون

الصفحة	القاعدة	
		رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قرار تنظيمي . لم يسلب النيابة العامة اختصاصها العام .
٩٥	١٦	صدور اذن التفتيش من عضو النيابة العامة في نطاق اختصاصه المكاني في احدى الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور . لا بطلان . ( الطعن رقم ٥٨٣٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )
٩٥	١٦	٢ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي عدم ايراد محل اقامة الطاعن محددًا . غير قاذح في جدية التحريات . ( الطعن رقم ٥٨٣٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )
٢٧١	٥٢	٣ - عدم اشتراط ثبوت امر النذب الصادر من المندوب الاصيل الى غيره من مأموري الضبط القضائي كتابة . التفتيش يكون في هذه الحالة باسم النيابة العامة الآمرة وليس باسم المندوب له . ( الطعن رقم ٦٤٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
٦١٨	١٢٣	٤ - الدفع بأن وكيل النيابة الذي اصدر اذن التفتيش . غير مختص مكانيا لندبه من النيابة الكلية . لنيابة غير تلك التي صدر اذن التفتيش في دائرتها . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه والرد عليه . مخالفة ذلك . قصور . ( الطعن رقم ٦٦٧١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٤ )
٧٥٩	١٥١	٥ - الاختصاص باصدار اذن التفتيش يتحدد بمكان وقسوع الجريمة او محل اقامة المتهم او بالمكان الذي يضبط فيه . المادة ٢١٧ اجراءات . ( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )
٧٥٩	١٥١	٦ - تقدير جدية التحريات . وكفايتها لاصدار اذن التفتيش . موضوعي . عدم جواز المجادلة فيه امام النقض . ( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )
٨٧٨	١٧٥	( والطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣٠ )
٨٤١	١٦٧	٧ - تقدير جدية التحريات وكفايتها لاصدار الاذن بالتفتيش . موضوعي عدم ايراد اسم الطاعن كاملا ومحل اقامته محددًا غير قاذح في جدية التحريات . ( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣٠ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٨ - عدم اشتراط القانون شكلا معيناً لاذن التفتيش .</p> <p>ما يتطلبه القانون في اذن التفتيش ؟</p> <p>عدم تعيين اذن التفتيش للأمور بتنفيذه . لا يعيبه .</p> <p>قيام أى من مامورى الضبط القضائى بالتفتيش . لا يعيبه . ما دام</p> <p>الاذن لم يعين مأموراً بعينه .</p> <p>( الطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٧ )</p> <p>٩٦٤ ١٩٣</p> <p>« تنفيذ الاذن »</p> <p>١ - عدم اشتراط ثبوت أمر الندب الصادر من المندوب الاصيل الى غيره</p> <p>من مامورى الضبط القضائى كتابة . التفتيش يكون في هذه الحالة باسم</p> <p>النيابة العامة الآمرة وليس باسم المندوب له .</p> <p>( الطعن رقم ٦٤٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )</p> <p>٢٧١ ٥٢</p> <p>٢ - اثارة أمر انحسار اختصاص الضابط المحلى عن الامتداد الى مكان</p> <p>الضبط لأول مرة أمام محكمة النقض . غير مقبول .</p> <p>( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )</p> <p>٧٥٩ ١٥١</p> <p>٣ - صدور أمر من النيابة العامة بتفتيش شخص . لمأمور الضبط</p> <p>القضائى المندوب لاجرائه تنفيذه عليه أينما وجده . ما دام المكان الذى جرى</p> <p>فيه التفتيش واقعا في دائرة اختصاص من أصدر الأمر ومن نفذه .</p> <p>دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم</p> <p>مذون لضبطه وتفتيشه . عدم اعتباره تفتيشا . هو مجرد عمل مادي تقتضيه</p> <p>ضرورة تعقب المتهم أينما وجد .</p> <p>التدرع بانتهاك حرمة المسكن . عدم قبوله من غير صاحبه .</p> <p>( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )</p> <p>٧٥٩ ١٥١</p> <p>٤ - أمر النيابة العامة . بتفتيش شخص المتهم يمتد الى سيارته</p> <p>الخاصة . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٢٣٤٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )</p> <p>١٠٧٧ ٢١٥</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>راجع أيضا :</p> <p>الدفع ببطان التفتيش</p> <p>( القاعدة رقم ١٢٣ الصحيفة رقم ٦١٨ )</p> <p>ومأمورو الضبط القضائي</p> <p>( القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٣٤٤ )</p>
		<p>(ب) تفتيش الأنثى :</p> <p>مراد المشارع من اشتراط تفتيش الأنثى بمعرفة انثى ؟</p> <p>قيام الضابط بضبط اللقافة من فوق ساقى الطاعنة عند قيامه بتنفيذ</p> <p>اذن التفتيش . لا يتحقق به الأساس بعورة لها أو الاطلاع عليها .</p> <p>( الطعن رقم ٦٣٠٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٢ )</p>
٢٥٧	٤٩	
		<p>(ج) التفتيش بغير اذن :</p> <p>١ - عدم اشتراط ثبوت أمر النذب الصادر من المندوب الاصيل الى</p> <p>غيره من مأموري الضبط القضائي كتابة . التفتيش يكون في هذه الحالة باسم</p> <p>النيابة العامة الآمرة وليس باسم المندوب له .</p> <p>( الطعن رقم ٦٤٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )</p>
٢٧١	٥٢	
		<p>٢ - النصوص في المواد ٥ ، ١٣ ، ١٥ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣</p> <p>باصدار قانون الجمارك . مفادها ؟ أساس ذلك ؟</p> <p>النص في المادة ٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . عدم مخالفته لنص</p> <p>المادة ٤١ من الدستور . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٣٥ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١ )</p>
٧١٤	١٤٤	
		<p>٣ - تقدير قيام أو انتفاء حالة التلبس . موضوعي .</p> <p>( الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣ )</p>
٧٨٥	١٥٤	

الصفحة	القاعدة	
		<p>٤ - القيد على الحرية الشخصية أيا كان نوعه . لا يجوز إجراؤه إلا في حالة من حالات التلبس . أو بإذن من السلطة القضائية المختصة .</p> <p>الدستور هو القانون الوضعي الأسمى . له الصدارة على مادونه من من تشريعات وجوب أن تنزل عند أحكامه . تعارضهما يوجب التزام أحكامه . سواء كان التعارض سابقا أم لاحقا على العمل به .</p> <p>الظعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٩</p>
٩٣٤	١٨٦	<p>٥ - سلطة مأموري الضبط القضائي في أحوال التلبس . ماهيتها ؟</p> <p>المادتان ٣٤ ، ٣٥ إجراءات .</p> <p>جواز تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز القبض عليه فيها قانونا .</p> <p>المادة ٤٦ إجراءات .</p> <p>حاله التلبس بالجريمة . وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من قيامها بإحدى حواسه . تلقي نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن شهودها أو اقرار المتهم . لا يغني عن ذلك . طالما تماحت آثارها .</p> <p>( الظعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٩ )</p>
٩٣٤	١٨٦	<p>٦ - التفتيش المحظور على رجال الضبطية القضائية في غير الأحوال المقررة قانونا هو ما يكون في إجراءات اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن .</p> <p>القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في إجراء القبض والتفتيش امتدادها إلى السيارات الخاصة بالطرق العامة طالما هي في حيازة أصحابها . على خلاف السيارات المعدة للإيجار التي يحق له إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور .</p> <p>( الظعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )</p>
٩٤٠	١٨٧	<p>٧ - التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها . يكفي أن يكون شاهدا قد حضر ارتكابها بنفسه أو أدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه . متى كان هذا الإدراك بطريقة يقينية لا تحتل شكاً .</p> <p>تقدير قيام أو انتفاء حالة التلبس . موضوعي .</p> <p>( الظعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )</p>
٩٤٠	١٨٧	

الصفحة	القاعدة	
		قيام مأمورو الضبط القضائي من غير موظفي الجمارك بتفتيش اطاعن داخل الدائرة الجمركية دون قيام حالة من حالات التلبس وبغير أمر قضائي . غير جائز . أساس ذلك ؟
١٠١١	٢٠٤	( الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩ )
		٩ - التفتيش الجمركي من نوع خاص . عدم تقيده بقيود القبض والتفتيش المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية أو ما توجبه المادة ٤١ من الدستور .
		عدم اشتراط توافر صفة مأمور الضبط القضائي فيمن يجرى التفتيش من موظفي الجمارك .
		قصر حق اجراء التفتيش المنصوص عليه في المادة ٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على موظفي الجمارك دون من يعاونهم من رجال السلطات الأخرى .
		حقهم ومن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى في مطاردة البضائع المهربة ومتابعتها عند خروجها من الرقابة الجمركية . ومعاينة القوافل المارة في الصحراء وتفتيشها عند الاشتباه وضبط الأشخاص والبضائع ووسائل النقل . المادة ٢٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .
١٠١٠	٢٠٤	( الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩ )
		١٠ - قيام من له صفة الضبط القضائي من موظفي مصلحة الجمارك بالتفتيش دون إذن كتابي من رئيس مكتب الانتاج المخصص . غير جائز مخالفة ذلك . اثره بطلان التفتيش وما أسفر عنه وشهادة من أجروه . أساس ذلك ؟
١١١٥	٢٢١	( الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ )
		راجع أيضا
		تلبس
		( القاعدة رقم ٢٠٤ بالصحيفة رقم ١٠١٠ )



الصفحة	القاعدة	
		<b>الدفع بطلان التفتيش</b>
		١ - سلطة المحكمة في تقدير حقيقة أقوال المتهم دون الأخذ بظاهرها سلطتها في الأخذ بتلك الأقوال . ولو صدرت بعد قبض وتعذيب باطلين . متى قدرت أن أقواله لم تكن متأثرة الاجراء الباطل .
٣٤٤	٦٨	( الطعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٣/٣/١٩٨٣ )
		٢ - الدفع بأن وكيل النيابة الذي أصدر اذن التفتيش . غير مختص مكانيا لندبه من النيابة الكلية . لنيابة غير تلك التي صدر اذن التفتيش في دائرتها . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه والرد عليه . مخالفة ذلك . قصور .
٦١٨	١٢٣	( الطعن رقم ٦٦٧١ لسنة ٥٢ق - جلسته ٤/٥/١٩٨٣ )
		٣ - الدفع بصدر اذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة الى وقوع الضبط والتفتيش بناء على هذا الاذن . ردا عليه .
٧٩٩	١٥٧	( الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ٤/١٠/١٩٨٣ )
		٤ - الدفع ببطلان اذن التفتيش من الدفوع القانونية المختلطة بالواقع عدم جواز اثارته لأول مرة امام النقض مالم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته .
		وجوب بيان الدفع ببطلان اذن التفتيش في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .
٨٤١	١٦٧	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٣ )
		<b>تقادم</b>
		١ - اجراءات تحقيق التزوير قاطعة للتقادم ولو اتخذت في غيبة المتهم . امتداد أثر الانقطاع الى الجرائم المرتبطة بالواقعة التي يجري التحقيق فيها .
١٢٦	٢٢	( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٠/١/١٩٨٣ )

الصفحة	القاعدة	
		٢ - جريمة استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . تبدأ بتقديمها والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي ذلك التمسك .
		سقوط الدعوى الجنائية عنها . بدؤه من تاريخ الكف عن التمسك بها . أو التنازل عنها أو الحكم بتزويرها .
٣٤٩	٦٩	( الطعن رقم ٥٥٠١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٤ )
		٣ - مضى أكثر من الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنع من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض . دون اتخاذ أى إجراء قاطع لها . اثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة .
		الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة . لا اثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التى تنقض بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى .
٣٥٨	٧٢	( الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ )
		٤ - انقطاع المدة المسقطه للدعوى الجنائية باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة الصحيحة . صدور حكم من محكمة مختصة باصداره يقطع مدة السقوط ولو كان الحكم صادرا بعدم قبول الدعوى قبل الطاعن لرقعها بغير الطريق القانونى .
٧٤٨	١٤٩	( الطعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٩ )
		٥ - مدة الثلاثة اشهر المنصوص عليها بالمادة ٢/٣ اجراءات . بدؤها من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة ومرتكبها . وليس من تاريخ التصرف فى الشكوى موضوع الجريمة . مخالفة ذلك . عيب .
٩٢٧	١٨٤	( الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٩ )

الصفحة	القاعدة	
		<p><b>تقليد</b></p> <p>- انتفاء مصلحة الطاعن في تعيب الحكم . في خصوص جريمة الاتفاق الجنائي . مادام الحكم قد دانه كذلك بجريمتي تقليد عملة وحيازتها بقصد الترويج . وادقع عليه عقوبة تدخل في نطاق تلك المقررة لها عملا بالمادة ٣٢ عقوبات .</p> <p>متى يكون لمحكمة النقض تصحيح اسباب الحكم ، مادة ٤٠ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .</p>
١٤٧	٢٥	<p>الطعن رقم ٥٦٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٤ )</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>عقوبة الاعفاء منها</p> <p>( القاعدة رقم ٢٥ بالصحيفة رقم ١٤٧ )</p>
		<p><b>تلبس</b></p> <p>١ - حالة التلبس . تجيز اتخاذ الاجراءات القانونية ضد عضو مجلس الشعب . دون اذن سابق من المجلس . مفاد المادة ١/٩٩ من الدستور .</p>
٢١٤	٤٠	<p>( الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨ )</p> <p>٢ - تقدير قيام حالة التلبس موضوعي . شرط ان تكون اسباب التقدير سائفة تساند الادلة في المواد الجنائية .</p>
٦٨٧	١٣٨	<p>( الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥ )</p>
٧٨٥	١٥٤	<p>( والطعن رقم ١٤١٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		٣ - حالة التلبس بالجريمة . وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من قيامها باحدى حواسه . تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن شهودها . لا يفنى عن ذلك . طالما تماحت آثارها .
٦٨٧	١٣٨	( الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )
		٤ - تقدير الظروف التي تلبس الجريمة وتحيط بها وتقدير كفايتها لقيام حالة التلبس . موضوعي .
٧٩٠	١٥٥	( الطعن رقم ١٢٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )
		٥ - التلبس بجريمة الزنا . تحققه بمشاهدة المتهم في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لاتدع مجالا للشك في ان الجريمة ارتكبت بالفعل . مثال لتسبب سائق في جريمة قتل عمد مقترن بالعنف المخفف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ عقوبات .
٨٢٢	١٦٢	( الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ )
		٦ - القيد على الحرية الشخصية . ايا كان نوعه . لا يجوز اجراؤه الا في حالة من حالات التلبس . او باذن من السلطة القضائية المختصة . الدستور هو القانون الوضعي الاسمي . له الصدارة على مادونه من تشريعات . وجوب ان تنزل عند احكامه . تعارضيهما يوجب التزام احكامه . سواء كان التعارض سابقا ام لاحقا على العمل به .
٩٣٤	١٨٦	( الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٩ )
		٧ - سلطة مأموري الضبط القضائي في احوال التلبس . ما هيتهما ؟ المادتان ٣٤ ، ٣٥ اجراءات . جواز تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز القبض عليه فيها قانونا . المادة ٤٦٥ اجراءات .
		حالة التلبس بالجريمة . وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من قيامها باحدى حواسه . تلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن شهودها أو اقرار المتهم . لا يفنى عن ذلك . طالما تماحت آثارها .
٩٣٤	١٨٦	( الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٩ )

الصفحة	القاعدة	
٩٣٤	١٨٦	<p>٨ - تقدير قيام حالة التلبس . من سلطة محكمة الموضوع . بشرط ان تكون الاسباب مؤدية الى ما انتهت اليه من نتيجة .</p> <p>اقتصار الحكم للتدليل على قيام التلبس على القول ان الضابط فتش الطاعن بمناسبة ايداعه السجن لاتهامه في جنحة أمن دولة فعثر معه على المخدر . ودون ان يستظهر ما اذا كان الضابط قد تحقق من قيام تلك الجريمة بمشاهدتها أو اثرها من آثارها بنفسه ، أو أدركها بأحدى حواسه وانها من الجنح التي يجوز فيها القبض على المتهم وتفتيشه . واستناده من بين ما استند عليه على الدليل المستمد من هذا الضبط . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٩ )</p>
٩٤٠	١٨٧	<p>٩ - التفتيش المحظور على رجال الضبطية القضائية في غير الأحوال المقررة قانونا هو ما يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك لحرمة المساكن .</p> <p>القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش امتدادها الى السيارات الخاصة بالطرق العامة طالما هي في حيازة اصحابها . على خلاف السيارات المعدة للايجار التي يحق له ايقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة احكام قانون المرور .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )</p>
٩٤٠	١٨٧	<p>١٠ - التلبس حالة تلازم الجريمة نفسها . يكفي ان يكون شاهداها قد حضر ارتكابها بنفسه أو أدرك وقوعها بأية حاسة من حواسه . متى كان هذا الادراك بطريقة يقينية لا تحتمل شكاً .</p> <p>تقدير قيام أو انتفاء حالة التلبس . موضوعي .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )</p>
١٠١٠	٢٠٤	<p>١١ - التلبس . ماهيته ؟</p> <p>الارتباك والحيرة بمجرد ما . ليست دلائل كافية في التلبس .</p> <p>( الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩ )</p>
١٠١٠	٢٤٠	<p>١٢ - قيام مأمور الضبط القضائي من غير موظفي الجمارك بتفتيش الطاعن داخل الدائرة الجمركية دون قـ حالة من حالات التلبس وبغير امر قضائي . غير جائز . اساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		<p>وجوب معاقبة من يشتري لغير استعماله الشخصي ولاعادة البيع مواد تموينية موزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية والاستهلاكية وفروعها . بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه أو باحدهما . والمصادرة المادة ٣ مكررا من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>عدم بيان الحكم ما اذا كانت المواد التموينية المضبوطة من الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها وان شرائها كان لغير الاستعمال الشخصي وبقصد اعادة البيع قصور .</p> <p>( الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦ )</p> <p>راجع ايضا .</p> <p>اثبات « بوجه عام »</p> <p>( القاعدة رم ١٥ بالصحيفة رقم ٩٢ )</p> <p>تسعين جبرى</p> <p>( القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٨٩ )</p> <p>حكم « تسببه . تسبب معيب » .</p> <p>( القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم )</p> <p>ودفاع « الاخلال بحق الدفع . ما لا يوفره »</p> <p>( القاعدة رقم ١٥ بالصحيفة رقم ٩٢ )</p>
		<p style="text-align: center;"><b>تنظيم</b></p> <p>اقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه اعمال البناء . غير مؤتم . اساس ذلك ؟</p> <p>سلطة محكمة النقض في نقض الحكم من ثمة نفسها لمصلحة المتهم مادام القانون الاصلح للمتهم هو الواجب التطبيق .</p> <p>( الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨ )</p>
٨٦٠	١٧١	
٧٤٢	١٤٨	



الصفحة القاعدة

## تهريب جبركي

النصوص في المواد ٥ ، ١٣ ، ١٥ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك . مفادها أساس ذلك ؟

النص في المادة ٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . عدم مخالفته لنص المادة ٤١ من الدستور . أساس ذلك .

( الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١ )

٧١٤ ١٤٤

راجع أيضا :

تبغ

( القاعدتان رقما ٧٧ ، ٩٠ بالصحيفتين رقمي ٣٨٤ ، ٤٤٢ )

وتمويض

( القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١٠٩٤ )

ودعوى جنائية

( القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١٠٩٤ )

ووصف التهمة

( القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧٩٤ )

( ج )

جريمة . جلب . جمارك

## جريمة

« أركانها »

١ - الاختلاس في جريمة السرقة . تمامه بانتزاع المال من حيازة صاحبه بغير رضاه .

الصفحة	القاعدة	
		التسليم الذي ينتفى به ركن الاختلاس . وجوب أن يكون برضا حقيقى يقصد به التخلي عن الحيازة .
٦٤	٨	عدم بيان الحكم المطعون فيه . كيفية اخذ الطاعن المال من المجنى عليه وسبب تسليم الأخير للمال . وتخليه عن الحيازة . قصور . ( الطعن رقم ٥٥٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٥ )
		٢ - جريمة النصب . مناط توافرها ؟ . عدم تحققها بمجرد الادعاءات والأقوال الكاذبة . مهما بالغ قائلها في توكيد صحتها . وجوب أن يكون الكذب مصحوبا بأعمال مادية خارجية .
١١٤	١٩	( الطعن رقم ٥٨٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
		٣ - جريمة النصب بالاستعانة بآخر . شرط وقوعها : تداخل الشخص الآخر بسعى الجانى وتديره وإرادته . والا يقتصر تأييده على مجرد ترديد لاكاذيب الفاعل . منال فى ادعاء ببيكاراة الزوجة .
١١٤	١٩	( الطعن رقم ٥٨٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
		٤ - توقيع السندات المثبتة للحقوق . غير لازم . لاعتبارها محلا للسرقة والاختلاس .
١٢٦	٢٢	( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )
		٥ - ما يتحقق به ركن الاحتيال فى جريمة النصب ؟ تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائى فى جريمة النصب . غير لازم . شرط ذلك ؟
١٢٦	٢٢	( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )
		٦ - جناية الاستيلاء على مال للدولة بغير حق المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة ١١٣ عقوبات . أركانها .
٢٢٢	٤١	( الطعن رقم ٦١١٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٩ )

الصفحة	القاعدة	
		٧ - الشيك في معنى المادة ٣٣٧ عقوبات . ماهيته ؟ قيام جريمة اصدار شيك بدون رصيد . عدم تأثرها بسبب تحريره او الغرض منه . النعى بان الشيك كان تأمينا لعملية تجارية . لا يقبل . ( الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ )
٢٦٥	٥١	٨ - جريمة ادارة مكان لتعاطى المخدرات المنصوص عليها فى المادة ٣٤ من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . اختلافها عن جريمة تسهيل تعاطى الغير لها . المنصوص عليها فى المادة ٣٥ منه . توافر جريمة تسهيل تعاطى الغير للمواد المخدرة . بمجرد قيام الجاني بفعل يهدف منه أن يسر لآخر تعاطى المخدرات أو قيامه بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطى الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية لتمكينه من تعاطيها . اشتراط الحكم المطعون فيه فى جريمة تسهيل تعاطى الغير للمخدرات . تولى الجاني تهيئة أو تخصيص مكان لتعاطى المخدرات أو تعاطيه اجرا نظير ذلك . خطأ فى تطبيق القانون وتاويله . ( الطعن رقم ٦٤٥٥ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ )
٢٧٩	٥٤	٩ - وجوب بيان الحكم فى جريمة شهادة الزور . موضوع الدعوى التي أدبت فيها الشهادة . وموضوع الشهادة وما غير فيها من حقيقة . وتأثير ذلك على مركز الخصوم . والضرر المترتب عليها . وتعهد قلب الحقائق . عن قصد وسوء نية والا كان قاصرا . ( الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٢/٣/٦ )
٣١٨	٦٢	١٠ - مناط التاليم فى جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص . المادة ٧١ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ .
٣٣١	٦٦	( الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٢/٣/٨ )



الصفحة	القاعدة	
		١١ - مناط العقاب على موجب حكم المادتين ١٦٤ ، ١٦٦ عقوبات انقطاع المواصلات بالفعل وكون هذا الانقطاع نتيجة عمد . ادانة المتهم بعد التحقق من ذلك . صحيح .
٣٤٤	٦٨	( الطعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٢ - جلسة ١٣/٣/١٩٨٢ )
		١٢ - جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ مكررا من قانون العقوبات . مناط تحققها ؟ . انعبرة بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته . اقتصار الحكم على ذكر ان الطاعن هو المشرف المسئول عن المحطة التي ظهر في ميزانية الجمعية انها حققت خسارة . قصور يبطله .
٣٥٥	٧١	( الطعن رقم ٥٤٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٢ )
		١٣ - اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب اليه أداءه ايا كان نصيبه فيه . سواء كان حقيقيا او مزعوما . او معتقدا فيه ركنا في جريمة الارشاء المنصوص عليها في المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات .
٣٧١	٧٥	( الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٢ )
		١٤ - وجود المال في ملك الدولة او ما في حكمها وقيام موظف عام او من في حكمه بانتزاعه خلسة او حيلة او عنوة او تسهيل ذلك للغير شرط لقيام جريمة الاستيلاء على مال للدولة . المنصوص عليها في المادة ١١٣ عقوبات .
٣٧١	٧٥	( الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٢ )
		١٥ - المتصود بالدخان المفشوش . جميع المواد المخصصة للبيع او الاستهلاك بوصف انها دخان وليست منه . اساس جريمة خلط الدخان ان يضاف الى الدخان مالميس منه مما لا تجوز اضافته اليه او خلطه باية نسبة كانت . استبار غش التبغ او خلطه بغير ما يسمح به القانون نهريا . مجرد احراز الدخان المخلوط او المفشوش جريمة معاقبا عليها في حق الصانع .
٤٤٢	٩٠	( الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢٨/٣/١٩٨٢ )

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر . مناديا ؟ اعتذار المتهم بالجهل السعر المقرر . لا يقبل . علة ذلك ؟ ( الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٢ )
٥٠٥	١٠٤	
		١٧ - مناط العقاب طبقا للمادة ١١٢ من قانون العقوبات ؟ ( الطعن رقم ٦٧٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٩ )
٥٧٢	١١٢	
		١٨ - جريمة تسهيل تعاظم المخدرات . اختشاؤها : صدور افعال ايجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاظم الغير للمخدرات . مجرد علم الطاعن بتعاظم احد رواد المقهى للمخدرات ومجرد تقديمه الترجيعة له لا يعد تسهلا لتعاظم المخدر .
٥٧٧	١١٣	( الطعن رقم ٦٨٠٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ )
		١٩ - جريمة العود للاشتباه . شروط تحققها ؟ اغفال حكم الادانة استظهار شروط تحققها . قصور .
٦٠٦	١١٩	( الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢ )
		٢٠ - مدلول الاخلال بواجبات الوظيفة في مجال الرشوة ؟ جريمة الرشوة . لا يلزم فيها ان تكون الاعمال التي يطلب من الموظف اداؤها داخلية في نطاق الوظيفة مباشرة . يكفي ان يكون له اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وان يكون الراشي قد اتجر معه على هذا الاساس .
٦٣٠	١٢٧	( الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٢ )
		٢١ - التنازل عن السند المزور ممن تمسك به في الدعوى المدنية لا اثر له على وقوع جريمة التزوير او الاستعمال .
٦٦٦	١٣٥	( الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ )
		٢٢ - جريمة التزوير في المحرر العرفي . توافرها بمجرد تغيير الحقيقة في المحرر باحدى الطرق القانونية . متى كان من الممكن ان يترتب عليهما في الوقت الذي وقعت فيه ضررا للغير . سواء كان المزور عليه ام خلاله ولو كان الضرر محتملا .

الصفحة	القاعدة	
٧٠٩	١٤٣	<p>تنازل المستأجر الأصلي للعين المؤجرة عن حصته في الشركة الى شركاء آخرين . تزويرهم لعقد الايجار وايصال سداد أجره لاستخراج ترخيص للمحل . لا تنفى وقوع الضرر بالمؤجر . اساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٦٩٣٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١ )</p>
٧٤٢	١٤٨	<p>٢٣ - جريمة اقامة بناء بدون ترخيص واقامته بدون موافقة اللجنة المختصة قيامهما على فعل مادي واحد . هو اقامة البناء . اشتراك هذا العنصر من كافة الأوصاف القانونية التي يمكن ان تعطى تلك الواقعة .</p> <p>قضاء الحكم بعقوبتين مختلفتين عن جريمة اقامة بناء بدون ترخيص واقامته بدون موافقة اللجنة المختصة خطأ في تطبيق القانون . وجوب تطبيقه المادة ١/٣٢ عقوبات وتوقيعه عقوبة الجريمة الأشد .</p> <p>( الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٨ )</p>
٧٩٩	١٥٧	<p>٢٤ - كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كما يكون حادثا لها . ولو احرزها ماديا شخصا غيره .</p> <p>تحدث الحكم استقلا عن ركن حيازة المخدر . غير لازم . كفاية ان يكون فيما اورده ما يكفي للدلالة على قيامه .</p> <p>( الطعن رقم ١٢٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )</p>
٨٢٢	١٦٢	<p>٢٥ - التلبس بجريمة الزنا . تحققه بمشاهدة المتهم في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لاتدع مجالا للشك في ان الجريمة ارتكبت بالفعل .</p> <p>مثال لطبيب سائق في جريمة قتل عمد مقترن بالعذر المخفف المنصوص عليه في الماد ٢٣٧ عقوبات .</p> <p>( الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ )</p> <p>٢٦ - جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها . توافرها . بقيام الجاني بفعل إجرامي . بهدف التيسير للمتعاطي . بتقديمه تعاطي المخدرات لتحقيق قصده .</p> <p>مقتضى نص المادة ١٠١ . لا ينافي مع مقتضى نص المادة ١٠٢ .</p> <p>عدم بين الحكم النشاط الإجرامي الذي ينافي مقتضى نص المادة ١٠٢ .</p> <p>تقديم المخدرات لتعاطيها . يقتضي هذا . لا . لا . ينافي مقتضى نص المادة ١٠٢ .</p> <p>( الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ )</p>



الصفحة	القاعدة	
		٢٧ - جريمة ادارة أو تهيئة مكان لتعاطي المخدرات . المادة ٣٤/د من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ - المعدل لا تتحقق الا مقابل جعل يستأديه القائم على ادارة المحل أو تهيئته .
٨٢٥	١٦٣	( الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ )
		٢٨ - جنح التعدي على الموظفين . ركنها الادبي : توافره بمجرد قيام القصد الجنائي العام . الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً «ا» عقوبات ركنها الادبي : ضرورة ان يتوافر لدى الجاني بالاضافة الى القصد الجنائي العام نية خاصة تتمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدي عليه على نتيجة معينة هي ان يؤدي عملاً لا يحل له ان يؤديه أو ان يستجيب لرغبة المعتدي فيمنع عن اداء عمل كلف بأدائه .
٨٢٩	١٦٤	( الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٣ )
		٢٩ - كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزاً لها . ولو احرزها مادياً شخص غيره . تحدث الحكم عن هذا الركن استقلاً . غير لازم . كفاية ان يكون فيما اورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه .
٨٤١	١٦٧	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
		٣٠ - جريمة خطف انشئ يزيد عمرها عن ست عشرة سنة بالتحيل أو الاكراه . تحققها بإبعاده عن مكان خطفها . أيا كان . بقصد العبث بها . باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بها وحملها على مواجهة الجاني لها . أو اية وسائل مادية أو ادبية من شأنها سلب ارادتها . المادة ٢٩٠ عقوبات . مثال لتسبب سائق على توافر الجريمة .
		ركن التحيل أو الاكراه في جريمة الخطف . تقدير توافره . موضوعي .
٩٤٥	١٨٨	( الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )
		٣١ - مامية الاشتباه في حكم المادة الخامسة من القانون رقم ٩٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن المتشردون والمشتبه فيهم ؟ الاشتهار والسوابق . قسيهان في ابراز حالة الاشتباه . السوابق . تكشف عن الاتجاه الخطر . لا تنبئ به .

الصفحة	القاعدة	
		جواز الاعتماد على الاتهامات المتكررة . لاثبات حالة الاشتباه متى كانت قرينة السبوق نسبيا . وتكشف عن خطورة المتهم . قضاء الحكم بالبراءة في جريمة الاشتباه . لعدم وجود سوابق . دون ان يناقش باقى عناصر الاتهام . قصور فى البيان .
١٠٠٢	٢٠٢	( الطعن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٧ )
		٣٢ - جريمة المادة ١٠٩ مكرراً ثانيا عقوبات . الغرض منها . تجريم الافعال التى لا تتجاوز عرض او قبول الوساطة فى رشوة . ولا تبلغ حد الاشتراك او الشروع فيها . ولا يؤتمها نص آخر .
		ما يلزم لقيام تلك الجريمة . اتيان الجانى فعلة فى المهد الاول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام او من فى حكمه . وبوجود عمل حقيقى او مزعوم او مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه اداؤه او الامتناع عنه . وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل . وان تتجه ارادة الجانى فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم الى اتيان فعل عرض الرشوة او قبول الوساطة فيها .
		علم جواز القياس او التوسع فى تفسير القانون العقابى . دفاع الطاعنين فى جريمة الوساطة فى رشوة بعد انصراف قصدهما الى الاتصال بالطرف الآخر المزمع ارشائه . جوهرى . الالتفات عنه . قصور .
١٠٠٦	٢٠٣	( الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ )
		٣٣ - القذف المستوجب للعقاب . ماهيته .
		حق قاضى الموضوع فى استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى . لمحكمة النقض مراقبته فيما يرتبه من نتائج قانونية لبحث الواقعة محصل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال صحيح حكم القانون .
١٠١٥	٢٠٥	( الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠ )
		٣٤ - لا محل للبحث فى مسألة النية فى جرائم القذف والسب . متى تحقق القصد الجنائى فيها . الا اذا كان الطعن موجها الى موظف عام . فيتعين ان يثبت المتهم سلامة نيته وانه يبغى الدفاع عن مصلحة عامة وان ما اسنده الى الموظف حقيقيا .
١٠١٥	٢٠٥	( الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٣٠ )

الصفحة	القاعدة	
		٣٥ - مناط تمام جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد ؟ سداد أو كل أو بعض قيمة الشيك في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة وتوافر أركانها . لا يؤثر في قيام المسؤولية عنها .
١٠٤٦	٢٠٩	( الطعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٢ )
		٣٦ - مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي . لا يكفي بذاته أن يكون دليلا على حصول الاختلاس .
١٠٥٦	٢١١	( الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٥ )
		٣٧ - وقوع الجريمة على مال غير مملوك للمتهم . مناط للتأثير طبقا للمادة ٣٦١ عقوبات .
		ثبوت أن الطاعن هو المالك للمعار الذي تسكن به المدعية بالحق المدني . المستأجرة وأن الاتفاق قد وقع على بابها . لا تأثيم . أساس ذلك ؟
١٠٦٦	٢١٣	( الطعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ )
		راجع أيضا : ارتباط ( القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٩٤ ) واعتراف ( القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٧٥٩ ) وايجار أماكن ( القاعدة رقم ٥٨ بالصحيفة رقم ٣٠٠ ) وبناء على أرض زراعية ( القاعدة رقم ٩٧ بالصحيفة رقم ٤٧٦ ) وتبضع ( القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٤٢ )



الصفحة	القاعدة
	وتزوير أوراق رسمية ( القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٠٣ ) وحكم « تسبيبه • تسبيب معيب » ( القواعد أرقام ٧ ، ١٧ ، ١٢٥ بالصفحات أرقام ٥٩ ، ٤٧٦ ، ٦٢٤ ) ودعوى مدنية ( القاعدة رقم ٧٣ بالصحيفة رقم ٣٦٥ ) ورابطة سببية ( القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٠٩ ) ورشوة ( القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٧٠٠ ) وسرقه ( القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٥٣٧ ) ( القواعد أرقام ٣٠ ، ٦٤ ، ١٠٧ بالصفحات أرقام ١٦٩ ، ٦٢٤ ، ٥٣٧ ) وشهادة زور ( القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٨٢ ) وظروف مشددة ( القاعدة رقم ٧٠ بالصحيفة رقم ٣٥٢ ) وعقوبة « تطبيقتها » ( القاعدة رقم ١٤٢ بالصحيفة رقم ٧٠٥ ) وقاعل أصلى ( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٤٤ ) وقانون « تفسيره » ( القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ٩٤٥ )

القاعدة	الصفحة
<p>وتصد جنائي</p> <p>القواعد أرقام ٩ ، ١٠ ، ٣٢ ، ٤٠ ، ٤١ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ١٠٣ ، ١١٨ ، ١٣٧ ، ١٥٧ ، ١٦٤ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ٢٠٥ ، ٢١٥ بالصفحات أرقام ( ٦٨ ، ٧٣ ، ١٨٢ ، ٢١٤ ، ٢٢٢ ، ٢٨٩ ، ٣٣٥ ، ٥٠٣ ، ٦٠٢ ، ٦٧٤ ، ٧٩٩ : ٨٩٦ ، ٩٢٧ ، ١٠١٥ ، ١٠٧٧ ) .</p> <p>ومسئولية جنائية</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٤٩٣ )</p> <p>ومواد مخدرة</p> <p>( القاعدتان رقما ١٦٧ ، ١٩٣ بالصحيفتين رقمي ٧٤١ ، ٩٦٤ )</p> <p>ورصف التهمة</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧٩٤ )</p> <p>« نوعها »</p> <p>١ - مقتضى تقاضى مقابيل عن ادارة أو اعداد أو تهيئة المكان لتعاطى المخدرات . المادة ٣٤/د ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .</p> <p>عقوبة تسهيل تعاطى المخدرات بغير مقابل . اخف نوعا . المادة ٣٥ ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ .</p> <p>ادانة الطاعن بجريمة ادارة وتهيئة واعداد مكان لتعاطى المخدرات دون استظهار الحكم تقاضى المقابل وتخصيص مكان لتعاطى المخدرات . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )</p> <p>٢ - جريمة استعمال ورقة مزورة . جريمة مستمرة . تبدأ بتقديمها والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقى ذلك التمسك .</p> <p>- سقوط الدعوى الجنائية عنها . بدؤه من تاريخ الكف عن التمسك بها . أو التنازل عنها أو الحكم بتزويرها .</p>	<p>٢٦</p> <p>١٥٤</p>
<p>( الطعن رقم ٥٥٠١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٤ )</p>	<p>٦٩</p> <p>٣٤٩</p>

الصفحة	القاعدة	
٤٣٩	٨٩	٣ - اخفاء الأشياء المسروقة لا يعتبر اشتراكا في سرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بآركانتهما وطبيعتهما . تعدد وقائع السرقة لا يقتضى حكما تعدد وقائع اخفاء الأشياء المسروقة . جواز أن يكون فعل الاخفاء واحد ولو كان موضوعه أشياء متحصلة من سرقات متعددة . مثال . ( الطعن رقم ٤٩٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٧ )
٩١٠	١٨٠	٤ - جريمة الاستناع عن تحرير عقد ايجار . من الجرائم المستمرة استمرارا تجديدا . أثر ذلك : ( الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )

## جلب

راجع : مواد مخدرة

## جمارك

راجع : تبغ

( القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٤٢ )

تفتيش « بغير إذن »

( القاعدة رقم ٢٠٤ بالصحيفة رقم ١٠١٠ )

وتهرب جمركي

( القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٧١٤ )

ودنوى جنائية « تحريكها »

( القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١٠٩٤ )

ومتسادرة

( القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٣٨٤ )

ووصف التهمة

( القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧٩٤ )



الصفحة	القاعدة
--------	---------

( ح )

حجز . حصانة برلمانية . حق انتقاضي  
حكم . حيازة

حجز

توقيع الحجز يقتضي احترامه . مثال .

( الظعن رقم ٦٧٤٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )

راجع ايضا :

( القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٣٨٩ )

حصانة برلمانية

حالة التلبس . تجيز اتخاذ الاجراءات القانونية ضد عضو  
مجلس الشعب . دون اذن سابق من المجلس . مفاد المادة ١/١٩ من  
الدستور .

( الظعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )

حق التقاضي

- حق الالتجاء الى القضاء . يثبت للكافة . عدم مسئولية من يستعمله  
جنائيا او مدنيا الا اذا انعرف به عما وضع له ابتغاء مضارة الغير ايا كان  
طريق التقاضي الذي يسلكه .

( الظعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠ )

القاعدة الصفحة

## حكم

## « وضعه والتوقيع عليه واصداره »

١ - وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ٣٠ يوما من النطق بها . والا كانت باطلة . المادة ٣١٢ اجراءات .

تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الباطل لعدم التوقيع عليه في المدة المقررة قانونا . أثره : البطلان .

٣٠٧ ٥٩

( الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢ )

٩٣١ ١٨٥

( والطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٩ )

٢ - توقيع القاضي على ورقة الحكم . شرط لقيامه .  
خلو ورقة الحكم المتضمنة باقى أسبابه ومنطوقه من توقيع رئيس المحكمة . أثره ؟

٦١٠ ١٢٠

( الطعن رقم ٤٩٨٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )

٣ - عدم تقرير القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية ان يكون مجموع ما أورده الحكم مؤديا الى تفهم الواقعة بآركانها وظروفها .

٧٥٩ ١٥١

( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )

٧٩٩ ١٥٧

( والطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )

٤ - خلو الحكم المستأنف من بيان تاريخ اصداره . أثره ؟

١٠٨٢ ٢١٦

( الطعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )

## بيانات الحكم :

## ١ . بيانات الديباجة

١ - خطأ الحكم في بيان تاريخ الواقعة . يعيب الحكم . متى كان هذا التاريخ متصلا بحكم القانون على الواقعة .

٣٤٩ ٦٩

( طعن رقم ٥٥٠١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٤ )

الصفحة	القاعدة	
٤٩٧	١٠١	٢ - محكمة الأحداث تشكل من قاض يعاونه خبيران . اغفال اسم الخبيرين سهوا في محضر الجلسة والحكم . لا بطلان . أساس ذلك ؟ ( الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )
٦٣٠	١٢٧	٣ - خطأ الحكم في اثبات أن الدعوى أحيلت الى المحكمة من مستشار الاحالة . على خلاف الثابت بالأوراق أنها أحيلت الى محكمة أمن الدولة العليا من نيابة أمن الدولة . وعنوان الحكم باسم محكمة الجنايات . خطأ مادي . ( الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٢ )
٦٧٤	١٣٧	٤ - الأصل في الاجراءات الصحة . اشتغال الحكم على ما يفيد بيان المحكمة التي أصدرته كفايته بيانا لمكان انعقادها . بيان مكان انعقاد المحكمة . غير جوهري . ( الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )
٦٧٤	١٣٧	٥ - عنوان الحكم باسم محكمة جنايات أمن الدولة العليا لا يخرج عن مضمون التسمية التي وردت بقانون انشاء محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . ( الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )
٨٢٩	١٦٤	٦ - مجرد الخطأ في تحديد تاريخ الحكم . لا يعيبه . ( الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٣ )
		ب « بيانات التسبيب »
٢٦٥	٥١	١ - عدم رسم القانون شكلا معينا لصياغة الحكم . كفاية أن يكون ما أورده مؤديا الى تفهم الواقعة بآركانها وظروفها . ( الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		٢ - اشتغال الحكم على الأسباب التي بنى عليها . واجب . المراد بالتسبيب المحضر . ٩



الصفحة	القاعدة	
		افراغ الحكم عبارات عامة • معناه • أو وضعه في صورة مجملة لا يتحقق به الغرض الذي قصده الشارع من استيجاب تسبب الأحكام • ولا يمكن محكمة النقض من أعمال رقابتها •
٣٧١	٧٥	( الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )
		٣ - تقدير الحكم رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول • يستوجب بيان الأساس الذي تقيم عليه المحكمة تقدير الرسم • مخالفة ذلك • قصور •
٦٥٦	١٣٢	( الطعن رقم ٥٠٨٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٩ )
		راجع أيضا : دفع • الدفع بتلقيق التهمة • ( القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم ٨٨٤ )
		ج • بيانات حكم الادانة •
		١ - بيانات حكم الادانة • المادة ٣١٠ • ج ٩ •
		عدم بيان الحكم بالتحديد الكمية التي جرى وزنها من الخبز • عدم بيانه وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا • قصور • نقض الحكم لهذا السبب • وجوب امتداده للمحكوم عليه الآخر الذي لم يطعن في الحكم بالنقض • مادام كان ظرفا في الخصومة الاستئنافية •
٥٥	٦	( الطعن رقم ٦٣٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
١٥٤	٢٦	( الطعن رقم ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
٥٠٣	١٠٣	( الطعن رقم ٦٧٣٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٢ )
		٢ - عدم رسم القانون شكلا معيناً لصياغة الحكم • كفاية أن يكون ما أورده مؤدياً إلى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها •
٢٦٥	٥١	( الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		٣ - وجوب اشارة الحكم الصادر بالادانة الى نص القانون الذي حكم بسوجه • والا كان باطلا • المادة ٣١٠ اجراءات •
٤٠٦	٨٣	( الطعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ )

الصفحة	القاعدة	
		٤ - وجوب اشتغال حكم الادانة على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة وأدلة الادانة .
٤٥٦	٩٣	( الطعن رقم ٦٥٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٩ )
٤٩٣	١٠٠	( والطعن رقم ٦٦٨٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )
		٥ - مثال لتسبب معيب في الادانة بجريمتي عدم اعلان عن مخزن وعدم عرض كميات من السلع الموجودة به .
٩٥٧	١٩١	( الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٥ )
		د « مالا يعيب الحكم في نطاق التدليل »
		١ - المحكمة غير ملتزمة بالتحدث في حكمها . الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
٢٨٩	٥٦	( الطعن رقم ٦٥٠٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٨ )
		٢ - الخطأ في الاسناد لا يعيب الحكم . طالما لم يتناول من الأدلة .
		ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٣ - احالة الحكم في بيان شهادة الشهود الى ما أورده من أقوال أحدهم لا يعيبه . ما دامت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه الحكم فيها .
		اختلاف الشهود في بعض التفاصيل . لا يعيب الحكم .
		من حق المحكمة الأخذ بما تظن اليه من أقوال الشهود . واطراح ما عداه .
		حرية محكمة الموضوع في تجزئة أقوال الشاهد . الأخذ بما ترتاح اليه .
٨٧٨	١٧٥	( الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣ )
		هـ « التسبب المعيب »
		١ - بيانات حكم الادانة . المادة ١٣١٠ . ج ٩ .
		عدم بيان الحكم بالتحديد الكمية التي جرى وزنها من الخبز . وعدم بيان وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك

الصفحة	القاعدة	
		بالوزن المقرر قانونا • قصور • نقض الحكم لهذا السبب • وجوب امتداده للمحكوم عليه الآخر الذى لم يظمن فى الحكم بالنقض • ما دام كان طرفا فى الخصومة الاستئنافية •
٥٥	٦	( الطعن رقم ٦٣٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
٤٥٦	٩٣	(والطعن رقم ٦٥٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٩ )
٤٩٣	١٠٠	( والطعن رقم ٦٦٨٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )
١٠٥٦	٢١١	( والطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٥ )
١١٢١	٢٢٢	( والطعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ )
		٢ - قول الحكم فى اقتضاب أن تبادل إطلاق النار كان قد سكت لا يستخلص منه أن الجار قد انقضى وانقض أطرافه •
		عدم تعرض الحكم لاصابات الطاعن التى اتهم المجنى عليها باحداثها والتي جعل منها ركيزة لدفاعه • قصور •
٥٩	٧	( الطعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٣ - عدم بيان الحكم المطعون فيه • كيفية اخذ الطاعن المال من المجنى عليه وسبب تسليم الأخير للمال وتخليه عن الحيازة • قصور •
٦٤	٨	( الطعن رقم ٥٥٤٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٥ )
		٤ - وجوب تحدث الحكم استقلالا عن القصد الجنائى فى جريمة الاتلاف مثال لتسبب معيب •
		حق محكمة النقض فى نقض الحكم لجميع الطاعنين بما فيهم من لم يقبل طعنه شكلا • أساسه • وحدة الواقعة وحسن سير العدالة •
٦٨	٩	( الطعن رقم ٥٧٥٨ لسنة ٥٢ق جلسة ١٩٨٣/١/٥ )
		٥ - القصد الجنائى فى جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١١٢ عقوبات • ما يكفى لتوافره ؟ مثال لتسبب معيب فى جريمة اختلاس •
٧٣	١٠	( الطعن رقم ٤٢٩٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٦ )



الصفحة	القاعدة	
		٦ - المرض • عذر قهري • يبرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة أمام محكمة أول درجة •
٧٩	١١	- اعراض الحكم عن عذر المرض الذي أبداه الطاعن تبريرا لتخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف • وعدم الاشارة الى الشهادة المرضية المقدمة اثباتا لهذا العذر • قصور واخلال بحق الدفاع • ( الطعن رقم ٥٧٨٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٦ )
٨٢	١٢	٧ - تكذيب الشاهد في إحدى رواياته اعتمادا على رواية أخرى له دون قيام دليل يؤيد ذلك • لا يصح • علة ذلك : ما يقوله الشخص الواحد كذبا في حالة وما يبرره صدقا في حالة أخرى إنما يرجع إلى ما تنفعل به نفسه من العوامل التي تلاعبه في كل حالة • وجوب الا يؤخذ برواية له دون أخرى صدرت عنه الا بناء على ظروف يترجح معها صدقه في تلك دون الأخرى • مثال • ( الطعن رقم ٥٥٥٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٩ )
		٨ - مقتضى تقاضى مقابل عن ادارة أو اعداد أو تهيئة المكان لتعاطي المخدرات • المادة ٣٤/د ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ • عقوبة تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل • أخف نوعا • المادة ٣٥ق ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ • ادانة الطاعن بجريئة ادارة وتهيئة واعداد مكان لتعاطي المخدرات دون استظهار الحكم تقاضى المقابل وتخصيص مكان لتعاطي المخدرات • قصور • ( الطعن رقم ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
١٥٤		٩ - الميعاد المقرر لرفع الاستئناف • من الأمور المتعلقة • بالنظام العام • اشتغال الحكم الاستئنافي على ما يفيد أن المستأنف قد قرر بالاستئناف بعد الميعاد وانتهاؤه الى قبول الاستئناف شكلا دون أن يورد أسباب ذلك ودون أن يعرض للحوى الشهادة المرضية التي تعلل بها المستأنف كعذر لتجاوزه ميعاد الاستئناف حتى يتسنى لمحكمة النقض مراقبة صلاحيتها لتسوين ما قضى به • قصور يبطل الحكم ويوجب نقضه • ( الطعن رقم ٦٠٨١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٧ )
٢٠٦	٣٨	

الصفحة	القاعدة	
		١٠ - حق محكمة الموضوع في استخلاص توافر قصد الاتجار في المخدر أو إقتفائه • حكمه ؟
		- نفي الحكم قصد الاتجار • رغم تنوع المخدر المضبوط ورغم ضبط أدوات وزن وتقطيع ملوثة بالمخدر ونوته خاصة بحساب الاتجار فيها • غير سائغ •
٢٢٦	٤٢	( الطعن رقم ٦١١٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٠/٢/١٩٨٣ )
		١١ - الحكم ببراءة المتهم تأسيسا على مجرد وجود خلاف في عدد المضبوطات ووزنها • وبين ما أثبت في محضر التحقيق وما ورد في تقرير التحليل • قصور وفساد في الاستدلالات • واجب المحكمة أن تجري تحقيقا تستجلى به حقيقة الأمر •
٢٤١	٤٥	( الطعن رقم ٦٢٢٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٥/٢/١٩٨٣ )
		١٢ - الدفع ببطلان الاعتراف • جوهرى • يوجب على المحكمة مناقشته والرد عليه • سواء وقع الاكراه على المتهم المتصرف أو على غيره من المتهمين • ما دام الحكم عول على هذا الاعتراف في الإدانة •
٢٤٤	٤٦	( الطعن رقم ٦٢٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ )
		١٣ - لا محل للاجتهاد في التفسير والتأويل عند صراحة نص القانون الواجب تطبيقه • مثال لتسبيب معيب في جريمة إحراز أجزاء رئيسية من أسلحة نارية •
٢٤٨	٤٧	( الطعن رقم ٦٢٩١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢١/٢/١٩٨٣ )
		١٤ - التصالح وفقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ اثره بالنسبة للدعوى الجنائية ؟ •
		إدانة المتهم رغم ثبوت التصالح • خطأ في تطبيق القانون تصحيح محكمة النقض الخطأ والحكم بمقتضى القانون • المادة ٣٩ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •
٢٥٤	٤٨	( الطعن رقم ٦٢٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٢/٣/١٩٨٣ )
		١٥ - الاعتراف وليد الاكراه • لا يعول عليه • ولو كان صادقا •

الصفحة	القاعدة	
		وجوب بحث المحكمة للصلة بين الاعتراف وبين الاكراه المنقول بحصوله وأن تنفى قيامه فى استدلال سائغ .
٢٧٤	٥٣	( الطعن رقم ٦٤٥٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		١٦ - وجوب بيان الحكم . فى جريمة شهادة الزور . موضوع الدعوى التي أدبت فيها الشهادة . وموضوع الشهادة وما غير فيها من حقيقة . وتأثير ذلك على مراكز الخصوم . والضرر المترتب عليها . وتعتمد قلب الحقائق عن قصده وسوء نية . والا كان قاصرا .
٣١٨	٦٢	( الطعن رقم ٢١٥٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٦ )
		١٧ - خطأ الحكم فى بيان تاريخ الواقعة . يعيب الحكم . متى كان هذا التاريخ متصلا بحكم القانون على الواقعة .
٣٤٩	٦٩	( الطعن رقم ٥٥٠١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٤ )
		١٨ - جريمة الاختلاس المنصوص عليها فى المادة ١/١١٣ مكررا من قانون العقوبات . مناط تحققها ؟ .
		العبرة بتسليم المال للجاني ووجوده فى عهده بسبب وظيفته . اقتصار الحكم على ذكر أن الطاعن هو المشرف المسئول عن المحطة التي ظهر فى ميزانية الجمعية أنها حققت خسارة . قصور يبطله .
٣٥٥	٧١	( الطعن رقم ٥٤٨٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ )
		١٩ - تمام الاشتراك فى التزوير غالبا دون مظاهر خارجية أو أعمال مادية محسوسة . كفاية الاعتقاد بحصوله من ظروف الدعوى وملايساتها . ما دامت تسوغه . مثال لتسبيب معيب .
٣٧١	٧٥	( الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )
		٢٠ - حق محكمة الموضوع فى القضاء بالبراءة متى تشككت فى صحة اسناد التهمة الى المتهم . أو لعدم كفاية الأدلة . أو لقيام سبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب . شرطه : التزامها بالحقائق واحاطتها بالدعوى عن بصر وبصيرة .
٣٧٩	٧٦	( الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )



الصفحة	القاعدة	
٣٨٩	٧٨	<p>٢١ - وضع الأحكام بصيغة عامة مبهمه • قصور •  دفاع الطاعن بتزوير محضرى الحجز والتبديد • جوهرى • وجوب ايراد  الحكم الاسانيد التى عول عليها فى انتفاء تزويرهما •  ( الطعن رقم ٦٥٠٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ )</p>
٣٩٢	٧٩	<p>٢٢ - عدم جواز ادخال القاضى فى تكوين عقيدته • بصحة الواقعة التى  أقام عليها قضاءه أو بعدم صحتها • حكما لسواء •  التحريرات وحدها لا تصلح أن تكون دليلا أساسيا على ثبوت التهمة •  - اقامة الحكم قضاءه على مجرد رأى محرر محضر الضبط • يعيبه •  ( الطعن رقم ٥٥٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٧/٣/١٩٨٣ )</p>
		<p>٢٣ - تقدير توافر أو انتفاء قصد الاتجار فى المخدر • موضوعى •  ما دام سائغا •  - استناد الحكم فى اثبات قصد الاتجار الى سبق الحكم على المتهم  فى قضايا مماثلة • دون أن يتفطن الى أن ما قضى به على المتهم هى عقوبة  الحبس التى لا يصح أن يقضى بها فى جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار •  فساد فى الاستدلال •</p>
٤٠٠	٨١	<p>تساند الأدلة فى المواد الجنائية • مؤداه ؟  ( الطعن رقم ٤١٦٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٨٣ )</p>
		<p>٢٤ - الأماكن التى يتعين بها الاختصاص • قسائم متساوية •  المادة ٢١٧ اجراءات جنائية •  مكان وقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد • المكان الذى حصل تسليم  الشيك للمستفيد فيه •</p>
٤٢٠	٨٦	<p>( الطعن رقم ٦٥٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٨٣ )</p>
		<p>٢٥ - شرط صحة الحكم فى المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم  الغيابى الصادر بادانته ؟ •  الشهادة المرضية • دليل من أدلة الدعوى • مؤدى ذلك ؟ •</p>

الصفحة	القيعة	
		عدم تعرض المحكمة في حكمها لفحوى الشهادة أو الإشارة الى المرض الذي تعلل به الطاعن . وعدم ابدائها رأيا يثبت أو ينفيه . يعيب الحكم . مثال
٤٥٣	٩٢	( الطعن رقم ٦٥٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٩ )
		٢٦ - اغفال الحكم المطعون فيه بيان ماهية العقار الذي تقع به الحصة المباعة بما ينفي عنه صفة الأرض الفضاء . قصور . لماله من أثر في توافر العناصر القانونية للجريمة المنصوص عليها بالقانونين ٤٩ لسنة ١٩٧٧ و ١٣٦ لسنة ١٩٨١ .
٣٩٢	٧٩	( الطعن رقم ٦٥٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٧ )
		٢٧ - اكتفاء الحكم في دعوى تزوير سند قضى مدنيا برده وبطلانه . يسرد وقائع الدعوى المدنية . قصور . أساس ذلك ؟
٤٦٠	٩٤	( الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٣٠ )
		٢٨ - القصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على أوجه الطعن الأخرى المتعلقة بمخالفة القانون .
٤٧٦	٩٧	( الطعن رقم ٤٩٩٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٤ )
		٢٩ - الأحكام الجنائية : وجوب أن تبنى على الجزم واليقين بيانات حكم الادانة . المادة ١٣١٠ . ج ٩ .
		المراد بالتسبيب المعتبر ؟
		عدم بيان الحكم بوضوح وتفصيل مفردات الأشياء التي اقتنعت المحكمة باختلاسها والمنتجة للمبلغ واكتفائه بالاحالة الى كشوف الجرد دون ايراد مضمونها واتخاذ من العجز بذاته دليلا على وقوع الاختلاس . يعيب الحكم .
٥٧٢	١١٢	( الطعن رقم ٦٧٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٩ )
		٣٠ - جريمة تسهيل تعاظم المخدرات . اقتضاؤها : صدور أقصا
		ايجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاظم الغير للمخدرات .

الصفحة	القاعدة	
		مجرد علم الطاعن بتعاطي أحد رواد المقهى للمخدرات ومجرد تقديمه الترجيحة له لا يعد تسهيلا لتعاطي المخدر .
٥٧٧	١١٣	( انظرن رقم ٦٨٠٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ )
		٣١ - علم افصاح الحكم في مدوناته عما اذا كانت اليرقات التي كشف عنها التحليل تعتبر من المواد المضارة من عدمه قصور . أساس ذلك ؟
٥٨٣	١١٥	( انظرن رقم ٦٤٨١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٧ )
		٣٢ - الدليل الذي يعول عليه في الحكم - يجب أن يكون مؤديا الى ما رتبته عليه من نتائج . دون عسف في الاستنتاج ولا تنافر في حكم العقل .
٥٨٦	١١٦	( انظرن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
		٣٣ - جريمة الاتلاف . طبيعتها جريمة عمدية . انقصد الجاني فيها . تحققه . بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهي عنه . و بجاه ارادته اني احداث الاتلاف . وعلمه أنه يحدثه بغير حق . ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالا . أو يكون فيما اورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه والا كان قاصراً .
٦٠٢	١١٨	( انظرن رقم ٦٩٤٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
		٣٤ - جريمة العود للاشتباه . شروط تحققها ؟ اغفال حكم الادانة استظهار شروط تحققها . قصور .
٦٠٦	١١٩	( انظرن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢ )
		٣٥ - التشرد . طبيعته وشروط تحققه ؟ - الاشتباه . طبيعته وشروط تحققه ؟ اغفال الحكم استظهار الصفة التي لحقت بالمتهم وما اذا كانت تشرد او اشتباه قصور .
٦٠٦	١١٩	( انظرن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢ )
		٣٦ - التعويض المنصوص عليه بالمادة ٢١ من القرار بقانون ٢٦٣ لسنة ١٩٥٦ أساس تقديره وحده ؟ مضاعفة حده الاقصى في حالة العود .



الصفحة	القاعدة	
		عدم بيان الحكم ماهية الاحكام السابق صدورها ضد المتهم وتواريخ صدورها والجرائم التي صدرت فيها . قصور . اثر ذلك ؟
٦١٥	١١٢	( الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )
		٣٧ - تقدير المحكمة جدية طلب من طلبات الدفاع واستجابتها نه ليس لها العدول عنه الا لسبب سائغ .
٦٢١	١٢٤	( الطعن رقم ٦٩٣٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١١ )
		٣٨ - وجوب استظهار الحكم في جريمة الاشتراك في الاختلاس بطريق الاتفاق والمساعدة عناصر الاشتراك وطريقته . وأن يبين الأدلة بيانا يوضحها ويكشف عن قيامها من واقع الدعوى وظروفها .
		مجرد ضبط الطاعن واقفا أمام السيارة المحملة بالمادة المختلسة ويبدو نقود مع المتهم بالاختلاس . لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . وجوب اتحاد النية على ارتكاب الفعل .
٦٢٤	١٢٥	( الطعن رقم ٦٤٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١١ )
		٣٩ - جريمة اقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الايجار المنصوص عليها في المادة ١/١٧ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٦٩ . مغايرتها لجريمة اقتضاء مقدم ايجار المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من المادة ذاتها .
		إبانة الحكم في مدوناته التي قام عليها قضاء واقعة الدعوى على نحو يكشف عن اختلال فكرته عن عناصرها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة . يعيبه .
٦٤٥	١٣٠	( الطعن رقم ٦٩٢٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٨ )
		٤٠ - استناد الحكم في اثبات توافر قصد الاتجار الى القول بأن مجرد قيام الطاعن بتخزين المواد المخدرة بمقابل لحساب تاجرة أخرى يتحقق معه قيام هذا القصد . خطأ في تاويل القانون علة ذلك ؟
		حجب الحكم عن مواجهة عناصر الدعوى الخاصة بقيام او عدم الاتجار لدى الطاعن . خطأ يعيبه .
٦٧٠	١٣٦	( الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ )

الصفحة	القاعدة	
		٤١ - تمسك الطاعن بانطباق حكم المادة ٥٨ م ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وصولاً الى وجوب الحكم عليه بعقوبة الغرامة فحسب . دفاع هام ومؤثر . عدم تمحيصه : قصور . اثر ذلك ؟
٧٠٥	١٤٢	( الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١ )
		٤٢ - تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيبس الرمي . مسألة فنية بحث . المنازعة فيه . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنياً والا تعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع .
		سكوت الدفاع عن طلب دعوة اهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذي ينازع فيه . لا يقدح في اعتبار دفاعه جوهرياً . منازعة تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه .
		حدود سلطة المحكمة في تقدير القوة الدليلية لعناصر الدعوى ؟
٧٣٠	١٤٦	( الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢ )
		٤٣ - تحصيل الحكم للواقعة على نحو خاطئ . يؤدي الى فساد التدليل .
٧٣٨	١٤٧	( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٨ )
		٤٤ - ابانة الحكم في مدوناته التي قام عليها قضاءه واقعة الدعوى على نحو يكشف عن اختلال فكرته عن عناصرها التي دان المحكوم عليه بها وعدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة يعيبه .
٧٧٨	١٥٣	( طعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٥ )
		٤٥ - ادانة الحكم الطاعن بجريمة الاشتراك في الاختلاس بطريق الاتفاق والمساعدة يوجب عليه استظهار عناصر هذا الاشتراك وطريقته وبيان الأدلة على ذلك من واقع الدعوى وظروفها .
		مجرد ترك الطاعن مكاناً خالياً في اصول ايصالات التوريد واجرائه اضافة بخطة بعد التوريد . لا يفيد بذاته الاتفاق كطريق من طرق الاشتراك . عدم بيان الحكم ما يدل على اتحاد نية الطاعن والمتهم الآخر على ارتكاب الفعل المتفق عليه . قصور .

الصفحة	القاعدة	
		نقض الحكم فى تهمة • يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بهما من تهم أخرى •
٧٧٨	١٥٣	( الطعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٥ )
		٤٦ - احالة الحكم فى بيان شهادة شاهد الى أقوال غيره • رغم اختلاف محل شهادتهما • يعيب الحكم • مثال •
٨٠٩	١٥٩	( الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٩ )
		٤٧ - جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها • توافرها • بقيام الجانى بفعل ايجابى • بهدف التيسير لشخص • بقصد تعاطى المخدرات لتحقيق قصده •
		عدم بيان الحكم النشاط الايجابى الذى قارفه المتهم فى جريمة تقديم المخدرات للتعاطى • قصور •
٨٢٥	١٦٣	( الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ )
		٤٨ - عدم التعرض للدفاع الجوهرى • ايرادا وردا • قصور •
		الدفع بعدم انطباق القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لوجود عقتضى يبرر احتجاز الطاعن لاكثر من مسكن فى البلد الواحد • دفع جوهرى • تلفات الحكم عنه • قصور واخلال بحق الدفاع • أساس ذلك : المادة ٨ من القانون المذكور •
٨٣٥	١٦٥	( الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٧ )
		٤٩ - وجوب معاقبة من يشتري لغير استعماله الشخصى ولاعادة البيع مواد تموينية موزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها • بالعيب مدة لا تقل عن ستة أشهر وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه أو باحدهما • والمصادرة المسادة ٣ مكرراً بمر المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ •
		عدم بيان الحكم ما اذا كانت المواد التموينية المضبوطة من الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها وأن شرائها كان لغير الاستعمال الشخصى وبقصد اعادة البيع • قصور •
٨٦٠	١٧١	( الطعن رقم ١٥١٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٦ )



الصفحة	القاعدة	
		٥٠ - القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب • توافره • يعلم الجاني بكذب الوقائع المبلغ بها وانتوائه السوء والاضرار بمن أبلغ في حقه • وجوب بيان الحكم لهذا القصد بعنصريه • مخالفة ذلك • قصور •
٩٢٧	١٨٤	( الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٩ )
		٥١ - تعويل المحكمة في قضائها بالادانة على الدليل المستمد من محضر مفتش التموين المتضمن امتناع الطاعن عن بيع السلعة التي طلبت منه • دون التعرض لدفاعه بضعف قدرته على السمع وعدم استماعه لما طلبه اليه مفتش التموين • قصور واخلال بحق الدفاع • أساس ذلك ؟
٩٧٦	١٩٦	( الطعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢ )
		٥٢ - ماهية الاشتباه في حكم المادة الخامسة من القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٥ في شأن المشردين والمشتبه فيهم ؟
		الاشتهار والسوابق • قسيما في ابراز حالة الاشتباه • السوابق • تكشف عن الاتجاه الخطر لا تنشئه •
		جواز الاعتماد على الاتهامات المتكررة • لاثبات حالة الاشتباه • متى كانت قريبة السبوق نسبيا • وتكشف عن خطورة المتهم •
		قضاء الحكم بالبراءة في جريمة الاشتباه • لعدم وجود سوابق • دون ان يناقش باقى عنصر الاتهام • قصور في البيان •
١٠٠٢	٢٠٢	( الطعن رقم ٢٠٠٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٧ )
		٥٣ - استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا • القضاء المسبق على دليل لم يطرح • خطأ •
١٠٥٦	٢١١	( الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٥ )
		٥٤ - دفاع الطاعن بأنه لم يحرر ويوقع بعض القسامات المزورة وطلبه نسب خبير تحقيقا لدفاعه • اطراح المحكمة لهذا الدفاع تأسيسا على أن جميع المولين شهدوا أن الطاعن هو الذى حصل منهم الضريبة وسلمهم جميع القسامات المزورة موضوع الدعوى خلافا للثابت في الأوراق • عيب • أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		القول بأن هذا النعى لا جدوى منه لاقتصاره على بعض القسائم . لا محل له . لما قد يسفر عنه تحقيق دفاعه من أثر في مقدار الغرامة المقضى بها عليه .
١١٠٥	٢١٩	( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ )
		٥٥ - ادانة المتهم في جناية قتل عمد . وجوب تحث الحكم عن قصد القتل استقلالا واستظهاره بايراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . الخفايا ذلك . قصور .
١١٢١	٢٢٢	( الطعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ )
		راجع أيضا .
		اتسلاف
		( القاعدة رقم ٢١٣ بالصحيفة رقم ١٠٦٦ )
		واثبات « بوجه عام » « شهادة »
		( القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٣١٤ )
		واجراءات « اجراءات المحاكمة »
		( القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٦٥٠ )
		( واختلاس القواعد أرقام ١٠ ، ٤١ ، ١١٢ بالصفحات أرقام ٧٣ ، ٢٢٢ ، ٥٧٢ )
		واخفاء اشياء مسروقة
		( القاعدة رقم ٨٩ بالصحيفة رقم ٤٣٩ )
		واسباب الاباحة وموانع العقاب
		( القاعدة رقم ١٨٩ بالصحيفة رقم ٩٥١ )
		وايجار أماكن
		( القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٣٠٠ )
		وبناء على أرض زراعية
		( القاعدتان رقم ١٤ ، ٩٧ بالصحيفتين رقمي ٨٩ ، ٤٧٦ )
		وتبغ
		( القاعدة رقم ٩٠ بالصحيفة رقم ٤٤٢ )

الصفحة	القاعدة
	وتزوير « أوراق عرفية » ( القاعدة رقم ٩٤ بالصحيفة رقم ٤٦٠ )
	وتلبس ( القاعدتان رقما ١٣٨ ، ٢٠٤ بالصحيفتين رقمي ٦٨٧ ، ١٠١٠ )
	وجريمة « أركانها » ( القاعدة رقم ١٠٣ بالصحيفة رقم ٥٠٣ )
	ودفاع « ما يوفره » ( القواعد أرقام ٥٣ ، ١٠٢ ، ١٣١ ، ١٩٧ بالصفحات أرقام ٢٧٤ ، ٥٠٠ ، ٦٥٠ ، ٩٧٩ )
	ودفوع « الدفع ببطلان الاعتراف » ( القاعدة رقم ١٤٦ بالصحيفة رقم ٧٣٠ )
و	وسلاح ( القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٣٢٤ )
	وضرب أفضى الى موت ( القاعدة رقم ١٧٣ بالصحيفة رقم ٦٦٨ )
	وقتل خطأ ( القاعدة رقم ٣٩ بالصحيفة رقم ٢٠٩ )
	ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » ( القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيفة رقم ٧٣٨ )
	ومسئولية جنائية ( القاعدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ٨١٩ )
	ومسئولية مدنية ( القاعدة رقم ٧٦ بالصحيفة رقم ٣٧٩ )
	ومواد مخدرة ( القواعد أرقام ٥٤ ، ٦٣ ، ١٦٣ ، ١٦٧ بالصفحات أرقام ٢٧٩ ، ٣٢١ ، ٨٢٥ ، ٨٤١ )



الصفحة	القاعدة	
		ونقد ( القاعدة رقم ١٠٠ بالصحيفة رقم ٤٩٣ )
		« التسبب غير المعيب »
		١ - مثال لتسبب سائح في اطراح دفاع باجمال حكم المادة ١٠٩ مكرر انما عقوبات .
٣٦	٤	الظعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٢ - مفاد سعى الطاعن بنفسه الى المبلغ في منزله ثم في الاماكن الاخرى الى اتفاقا على اللقاء فيها ؟
٣٦	٤	( الظعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٣ - عدم رسم القانون شكلا او نمطا يصوغ فيه الحكم بيان الواقعة مسوغة للعقوبة والظروف التي وقعت فيها .
٣٦	٤	الظعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٤ - مثال لتسبب كاف وسائح في اطراح دفاع مبناء ان المبلغ كان للمحامي لا رشوة .
٣٦	٤	( الظعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٥ - للمحكمة الاخذ بما تظمن اليه من عناصر الاثبات وتقرير كان ذلك من محاضر جمع الاستدلالات .
٩٢	٥	الظعن رقم ٦٣٢٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٩ )
		٦ - الخطأ في الاسناد . ماهيته ؟
١١٤	١٩	( الظعن رقم ٥٨٥٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
		٧ - ما يسوغ به القضاء برفض الدفع بعدم اختصاص محكمة اول درجة محليا ؟
١٢٦	٢٢	( الظعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )

الصفحة	القاعدة	
		٨ - وزن أقوال الشهود وتقديرها • موضوعي • عدم التزام المحكمة بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه الموضوعي • ( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )
١٢٦	٢٢	٩ - تقرير الشاهد بجلسة المحاكمة أنه لا يذكر شيئاً عن الواقعة بسبب النسيان • سكوت الطاعن والمدافع عنه عند استجوابه • النفي على المحكمة تعويلها على أقوال ذلك الشاهد في التحقيقات الأولى • غير مقبول • ( الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٤ )
١٤٧	٢٥	١٠ - القدر المتيقن • متى يسوغ للمحكمة الأخذ به • مثال • ( الطعن رقم ٥٦٤٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
١٦٦	٢٩	١١ - تناقض أقوال الشهود لا يعيب الحكم • مادام قد استخلص الادانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه • وزن أقوال الشهود • موضوعي • ( الطعن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )
١٨٩	٣٤	١٢ - احالة الحكم في بيان شهادة الشهود • الى ما أورده من أقوال شاهد آخر • لا يعيبه • متى كانت أقوالهم متفقة مع ما استند اليه منها • عدم التزام محكمة الموضوع بسرد روايات الشهود • كفاية ان تورد ما تطمئن اليه منها • وتطرح ما عداه • ( الطعن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )
١٨٩	٣٤	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
٥١٥	١٠٦	١٣ - مثال لتسبب سائق في دحض دفاع مبناه ان المجنى عليه لم يكن قائماً على تنفيذ القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ عند وقوع الحادث • ( الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )
٦٩٥	٤٠	

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - أمر الرصيد . موضوعي .
		النهي على المحكمة عدم اجرائها تحقيق لم يطلب منها أو الرد على دفاع لم يثر أمامها . لا يقبل .
٢٦٥	٥١	( الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ ) ١٥ - الشيك في معنى المادة ٣٣٧ عقوبات . ماهيته ؟ قيام جريمة اصدار شيك بدون رصيد . عدم تأثرها بسبب تحريره أو الفرض منه . النهي بأن الشيك كان تأميناً لعملية تجارية . لا يقبل .
٢٦٥	٥١	( الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		١٦ - النهي على المحكمة تعودها عن اجراء تحقيق لسم يطلب منها غير جائز .
٢٨٩	٥٦	( الطعن رقم ٦٥٠٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٨ )
		١٧ - المحكمة غير ملزمة بالتحدث في حكمها . الا عن الأدلة ذات الأثر في تكوين عقيدتها .
٢٨٩	٥٦	( الطعن رقم ٦٥٠٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٨ )
		١٨ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبير . وأن تستخلص مسورة الواقعة من سائر عناصر الدعوى . متى كانت تؤيد التصوير الذي انتهت اليه .
٣٣٥	٦٧	( الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٩ )
		١٩ - تطابق اقوال الشهود ومضمون الدليل الفني . غير لازم . كفاية أن يكون الدليل القولي . غير متناقض مع الدليل الفني تناقضاً يستعصى على الملازمة والتوفيق .
٣٣٥	٦٧	( الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٩ )
٥١٥	١٠٦	( والطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٢٠ - مناط العقاب على موجب حكم المادتين ١٦٤ ، ١٦٦ عقوبات انقطاع المواصلات بالفصل وكون هذا الانقطاع نتيجة عمد . ادانة المتهم بعد التحقق من ذلك . صحيح .
٣٤٤	٦٨	( الطعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٣ )



الصفحة	القاعدة	
		٢١ - اندفاع الجوهرى • متى تنزىم المحكمة بالتعرض له والرد عليه ؟ أن يكون مع جوهرية جديا يشهد له النواقع ويسانده • ( الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٣ )
٣٥٨	٧٢	٢٢ - نفى قصد الاتجار فى المخدر • موضوعى • اغفال المحكمة ايراد فحوى التحريات وما عزى الى المتهم من اقرار بالاتجار فى المخدر ودلالة كمية المخدر المضبوط • يفيد ضمنا اطراحها • ( الطعن رقم ٦٢٦٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٨٣ )
٤١٦	٨٥	٢٣ - بيان الحكم أن الجرائم التى ارتكبها المتهم وقعت لغرض واحد ومعاقبه بعقوبة واحدة هى المقررة لأشد تلك الجرائم اعمالا لحكم المادة ٢٢ مخوبات • لا ينال من سلامته اغفال تعيينه لتجريمه الأشد • ( الطعن رقم ٦٦٦٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ٥/٤/١٩٨٣ )
٤٨٨	٩٩	٢٤ - حق القاضى الجنائى فى تكوين عقيدته من أى دليل يطمئن اليه • تقدير اقوال الشهود • موضوعى • تأخر الشاهد فى الادلاء بشهادته • لا يمنع المحكمة من الأخذ بها •
		٢٥ - تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له فى ثبوت الواقعة ما دامت المحكمة قد اطمأنت بالأدلة التى ساقتها من حصولها من الطاعن • ( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ )
٥١٥	١٠٦	٢٦ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى • موضوعى • الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣
٥١٥	١٠٦	والطعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣
٥٣٧	١٠٧	٢٧ - متى يبطل التناقض الحكم ؟ ( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ )
٥٤٤	١٠٨	٢٨ - علاقة السببية فى المواد الجنائية • مناط تحققها • تقديرها • موضوعى • ( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ )
٥٤٤	١٠٨	

الصفحة	القاعدة	
		٢٩ - استظهار الحكم قياس علاقة السببية بين اصابات القتل وفعل التفريق . وبين وفاته . نقلا عن تقرير اصفة التشريعية . لا قصور .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ )
		٣٠ - لمحكمة الموضوع أن تجزم بما لم يجزم به الخبر متى كانت وقائع الخبر قد أيدت ذلك عندها .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ )
		٣١ - عدم قبول النعى على الحكم خطأ في الاستناد . متى أقيم على ما له أصل في الأوراق .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ )
		٣٢ - عدم التزام المحكمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية . استنفادة . دلاله من أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها .
٥٦٤	١١٠	( الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٧/٤/١٩٨٣ )
		٣٣ - كفاية أن يكون الدليل نسوولي غير متناقض مع الدليل الفني ساقضا يستعصى على الملامة والتوفيق .
٥٩٠	١١٧	( الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٣ )
٨٨٩	١٧٧	( والطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١/١١/١٩٨٣ )
		٣٤ - لمحكمة الموضوع الأخذ بقول الشاهد في أى مرحلة من مراحل التحقيق أو المحاكمة والالتفات عما سواه دون أن تبين العلة في ذلك .
٥٩٠	١١٧	( الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٣ )
		٣٥ - عدم التزام الحكم بأن يورد من أقوال الشهود إلا ما يقيم عليه
٥٩٠	١١٧	( الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٣ )
٨٧١	١٧٤	( والطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٣ )

الصفحة	القاعدة	
		٣٦ - الدفاع الجوهري هو الذي يشهد له الواقع ويساند، ويصر عليه صاحبه ويتمسك به .
		عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع عار من الدليل .
٦١٢	١٢١	( الطعن رقم ٦٧٤٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )
		٣٧ - اطالة المحكمة الاستئنافية في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها إلى ما ورد بالحكم الابتدائي . حتى ولو خالفت وجهة . صحيح . مادام المتناظر منتفيا .
٦٤٥	١٣٠	( الطعن رقم ٦٩٢٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٨ )
		٣٨ - كفاية الشك في صحة التهمة سنداً للبرائة . ولو تردى الحكم في خطأ قانوني .
		كفاية الشك في صحة التهمة سنداً للبرائة . ولو لم ترد المحكمة الواقعة إلى وصف قانوني بعينه .
٦٧٤	١٣٧	( الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )
		٣٩ - لا يقدح في سلامة الحكم القاضي بالبرائة أن تكون إحدى دعائمه معيبة مادام قد أقيم على دعائمه أخرى تكفي وحدها لحمله .
٦٧٤	١٣٧	( الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )
		٤٠ - عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . مثال .
٧٥٩	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )
٨١٤	١٦٠	والطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢
		٤١ - النمي ببطلان مراقبة المحادثات والتسجيل . لا جدوى منه . ما دام الحكم قد أخذ الطاعنين باعتراف الطاعن الثاني وبأقوال شاهد الإثبات المستقلة عن الاجراء المدعى ببطلانه .
٧٥٩	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )



الصفحة	القاعدة	
		٤٢ - حق محكمة الموضوع في استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة أمامها . مادم استخلاصها سائفا .
٧٥٩	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٣ )
٨٧١	١٧٤	( والطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٣ )
		٤٣ - عدم تقرير القانون شكلا خاصا لصياغة الحكم . كفاية ان يكون مجموع ما أورده انحكم مؤديا الى تفهم الواقعة بأركانها وظروفها .
٧٥٩	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٣ )
٧٩٩	١٥٧	( والطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ٤/١٠/١٩٨٣ )
		٤٤ - حق محكمة الموضوع في تكوين عقيدتها مما تطمئن اليه من أدلة وعناصر الدعوى .
		وزن أقوال الشهود . موضوعي .
		أخذ المحكمة بأقوال شاهد . مفاده . أطراحها جميع الاعتبارات التي ساقها الدفاع لحملها على عدم الأخذ بها .
٧٨٥	١٥٤	( الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ٣/١٠/١٩٨٣ )
٨٠٩	١٥٩	( الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ٩/١٠/١٩٨٣ )
		٤٥ - عدم التزام الأحكام ان تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضائها
		تجزئة الدليل . جائزة .
		تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها . متى لا يعيب الحكم ؟
		الجدل الموضوعي حول حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى
		بجوز إثارتها أمام محكمة النقض .
٧٩٠	١٥٥	( الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٥٣ق - جلسة ٤/١٠/١٩٨٣ )
		٤٦ - كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزا لها . ولو أحرزها ماديا شخصا غيره .

الصفحة	القاعدة	
		تحدث الحكم استقلالاً عن ركن حيازة المخدر • غير لازم • كفاية أن يكون فيما أورده ما يكفي للدلالة على قيامه • ( الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )
٧٩٩	١٥٧	
		٤٧ - إيراد الحكم في بيانه لأقوال الشهود ما يفيد توافر قصد الاتجار في المخدرات • وانتهاؤه من بعد اقتناعه بعدم توافر هذا القصد • لا يعيبه • التناقض الذي يعيب الحكم • ماهيته ؟ ( الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٤ )
٧٩٩	١٥٧	
		٤٨ - ثبوت علم الجاني بأن ما يحرزه أو يحوز، أو ينقله مخدراً • بوافر به القصد الجنائي في تلك الجرائم • استظهار هذا القصد • موضوعي • ( الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )
٧٩٩	١٥٧	
		٤٩ - المدعى بتلفيق التهمة موضوعي • لا يستلزم رداً صريحاً • كفاية الأخذ بأدلة الثبوت رداً عليه • ( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
٨٤١	١٦٧	
		٥٠ - تقدير الأدلة بالنسبة لكل منهم • حق لمحكمة الموضوع وحدها • حق محكمة الموضوع في أن تجزئ شهادة الشاهد فتأخذ منها بما تطمئن إليه ونظراً ما عداه • ( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
٨٤١	١٦٧	
		٥١ - إيراد الحكم ما أثاره الدفاع عن الطاعن من وجود تناقض بين الدلييلين القولي والفني غير لازم ما دام ما أورده في مدوناته يتضمن الرد على ذلك الدفاع • ( الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٧ )
٨٧١	١٧٤	
		٥٢ - تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة • موضوعي • إحالة الحكم تدليلاً على توافره • إلى ما أثبتته من أن التحريات أسفرت عن اتجار المتهم بالمواد المخدرة وترويجها ومن ضبط كمية معه • كفايته • ( الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٧٣/١٠/٣٠ )
٨٧٨	١٧٥	

الصفحة	القاعدة	
		٥٣ - مثال لتسبيب سائح في اطراح دفاع مبناء عدم قدرة المجنى عليه عقب الحادث على الكلام بتعقل وفقدانه لذاكرته .
٨٨٩	١٧٧	( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		٥٤ - مثال ينتفى فيه الخطأ في الاسناد .
٨٩٦	١٧٨	( الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		٥٥ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . تدليل الحكم بما لا يتنافر مع الاقتضاء العقلي والمنطقي على مقارفة الطاعن للجريمة . لا محل معه للنعي عليه بتعويله على أقوال الشهود دون تقرير محضر الحرائق . أساس ذلك ؟
٨٩٦	١٧٨	( الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		٥٦ - المسئولية المدنية للمتبوع عن أعمال تابعه . اتساعها لتشمل خطأ التابع . وحالة مساعدة الوظيفة أو تهيئتها له اتيان الفعل الخاطئ . أثر ذلك ؟
		تدليل الحكم على كذب الوقائع التي أبلغ بها الطاعن ضد المجنى عليه وانتوائه الأضرار به . توقيعه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة البلاغ الكاذب . صحيح . أساس ذلك وأثره ؟
		محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه الموضوعي للرد عليها استغلالا . قضائها بالإدانة . مفاده : اطراحها له .
٩١٣	١٨١	( الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		٥٧ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من سائر العناصر المطروحة على بساط البحث موضوعي .
		عدم التزام المحكمة أن تورد من أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها . حق محكمة الموضوع في تحزنة أقوال الشاهد والأخذ بما تظمنه أثره منها .
٩٤٠	١٨٧	( الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )



الصفحة	القاعدة	
١٠١٥	٢٠٥	٥٨ - تزيد الحكم الى مالا اثر له في نتيجته . لا عيب . مثال . ( الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠ )
١٠٧٧	٢١٥	٥٩ - عدم جواز النفي على المحكمة اغفالها دفاع لم يبد امامها . ( الطعن رقم ٢٣٤٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )
١٠٧٧	٢١٥	٦٠ - نفي التهمة . موضوعي . لا يستأهل زدا خاصا . استفادته من ادلة الثبوت التي اوردتها الحكم .
١٠٧٧	٢١٥	( الطعن رقم ٢٣٤٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )
١٠٩٤	٢١٨	٦١ - التحدث استقلالا عن العلم بكنه المادة المخدرة . غير لازم حد ذلك ؟
١٠٩٤	٢١٨	( الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )
		٦٢ - العبرة في المسائل الجنائية باقتناع القاضي ان اجراء يصح أو لا يصح أساسا لكشف الحقيقة .
		حق القاضي في التعويل على الدليل المستمد من اجراء المضاهاة على صورة فوتوغرافية للعقد المزور دون الاصل .
		عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على الجدل الموضوعي في تقدير الدليل .
١١١٠	٢٢٠	( الطعن رقم ٢٦٥٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ )
		راجع أيضا :
		اثبات « بوجه عام » .
		( القاعدتان رقما ١٠٦ . ١١٧ بالصحيفتين رقمي ٥١٥ ، ٥٩٠ )
		اثبات « اعتراف »
		( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٤٤ )
		اثبات « خبرة »
		( القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٦٧٤ )

الصفحة	القاعدة
	<p>واثبات « شهادة »  ( القاعدة رقم ٤٤ بالصحيفة رقم ٢٣٨ )</p> <p>واثبات « شهود »  ( القواعد أرقام ٢٥ ، ٥٧ ، ٦٧ ، ١١٧ بالصفحات أرقام ١٤٧ ، ٢٩٤ ، ٣٣٥ ، ٥٩٠ )</p> <p>واجراءات « اجراءات المحاكمة »  ( القاعدة رقم ٢ بالصحيفة رقم ٢٩ )</p> <p>واجراءات « اجراءات التحقيق »  ( القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٠٠ )</p> <p>واختصاص « الاختصاص المحلي »  ( القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢١٤ )</p> <p>واختصاص « الاختصاص الولائي »  ( القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٦٩ )</p> <p>اسباب الاباحة وموانع العقاب « موانع العقاب »  ( القاعدتان رقما ٢١ ، ٨٨ بالصحيفتين رقمي ١٢٣ ، ٤٣٢ )</p> <p>واستجواب  ( القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٤٣٢ )</p> <p>واشتراك  ( القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٤٨٠ )</p> <p>وتزوير « أوراق رسمية »  ( القاعدة رقم ١٧ بالصحيفة رقم ١٠٣ )</p> <p>وتفتيش « التفتيش باذن »  ( القاعدتان رقما ٦٨ ، ٢١٥ بالصحيفتين رقمي ٣٤٤ ، ١٠٧٠ )</p> <p>وتعدي على موظف عام  ( القاعدة رقم ٢٠٧ بالصحيفة رقم ١٠٣٦ )</p>

القاعدة الصفحة

وتقديم

( القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٢٦ )

وتلبس

( القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ٧٨٥ )

وخطف

١ القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ٩٤٥ )

وخلو رجل

( القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٧٥٩ )

ودعوى مباشرة • تحريكها •

( القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٢٦ )

دعوى مدنية

( القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ١٠٥٢ )

ودفاع • الاخلال بحق الدفاع • مالا يوفره •

( القواعد أرقام ١٥ ، ٤٣ ، ٦٧ بالصفحات أرقام ٩٢ ، ٢٢٢ ، ٢٣٥ )

ودفوع • الدفع ببطلان الاعتراف •

( القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٣٦ )

وسبق اصرار

( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٤٤ )

وسرقه

( القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٢٦ )

وفاعل أصلي

( القاعدتان رقما ١٠٨ ، ١٥٩ بالصحيفتين رقمي ٥٤٤ ، ٨٠٩ )

وقتل خطأ

( القاعدتان رقما ١٠٦ ، ٢١٦ بالصحيفتين رقمي ٥١٥ ، ١٠٨٢ )



القاعدة الصفحة

وقصد جنائي

( القواعد أرقام ٣١ ، ٣٢ ، ٥٦ ، ٦٧ ، ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٧ ، ١٣٧ :  
١٧٨ ، ٢٠٥ ، بالصفحات أرقام ١٧٤ ، ١٨٢ ، ٢٨٩ ، ٣٣٥ ، ٥١٥ ، ٥٤٤ ؛  
٥٩٠ ، ٦٧٤ ، ٨٩٦ ، ١٠١٥ )

ومحكمة الموضوع ، سلطتها في تقدير الدليل ،  
( القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٩٤ )

ومواد مخدرة

( القواعد أرقام ١٦ ، ١٧٦ ، ١٩٣ ، ٢١٨ بالصفحات أرقام ٩٥ ، ٨٨٤ ،  
٩٦٤ ، ١٠٩٤ )

ونصب

( القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١١٤ )

ونقض ، أسباب الطعن ، مالا يقبل منها ،  
( القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم ٩٥ )

ونقض ، مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام ،  
( القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٤٤٨ )

ونقض ، أسباب الطعن تحديدها ،  
( القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٥١٥ )

ونياية عامة

( القاعدتان رقما ١٦ ، ١٧٥ بالصحيفتين رقمي ٩٥ ، ٨٧٨ )

الغاء الحكم

أثر الغاء الحكم المظنون فيه على الطعن بالنقض ؟

( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٨ )

الصفحة	القاعدة	
		<b>تصحيح الحكم</b>
		حق المحكمة منعقدة في غرفة مشورة في تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ مادي مع التأشير بالأمر بالتصحيح على هامش الحكم . مثال في تصحيح مقدار غرامة
٧٩٠	١٥٥	( الظعن رقم ١٣٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )
		راجع أيضا غرفة المشورة
		<b>وصف الحكم</b>
		أثر نقض الحكم الصادر في الدعوى ؟ مثال : في وصف الحكم الصادر في الموضوع
١٠٨٢	٢١٦	( الظعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )
		راجع أيضا نقض « مالا يجوز الظن فيه من الأحكام » ( القاعدة رقم ١٤٥ بالصحيفة رقم ٧٢٥ )
		<b>حجية الحكم</b>
		١ - قوة الأمر المقضي للحكم الجنائي الصادر في موضوع الدعوى الجنائية . الحاجة به تكون أمام المحاكم المدنية وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة . المادة ٤٥٦ إجراءات .
١٦٢	٢٨	( الظعن رقم ٥٦٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
		٢ - حق المدعي المدني في استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية . فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها . متى جاوزت النصاب الجزئي رفعة الاستئناف يوجب على المحكمة الاستئنافية بحث عناصر الجريمة وثبوتها في حق المتهم . عدم تقييدها بحكم أول درجة حتى ولو حاز قوة الأمر المقضي . أساس ذلك ؟
١٦٢	٢٨	( الظعن رقم ٥٦٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )

الصفحة	القاعدة	
		<b>بطلان الحكم</b>
		١ - الميعاد المقرر لرفع الاستئناف . من الأمور المتعلقة بالنظام العام .
		... احتمال الحكم الاستئنافي على ما يفيد أن المستأنف قصد فرور بالاستئناف بعد الميعاد وانتهاؤه الى قبول الاستئناف شكلا دون أن يورد أسباب ذلك ودون أن يعرض لفحوى الشهادة المرضية التي تعامل بها المستأنف كعذر لتجاوزه ميعاد الاستئناف حتى يتسنى لمحكمة النقض مربة صلاحيتها لتسوية ما قضى به . تصور يبطل الحكم ويوجب نقضه .
٢٠٦	٣٨	( الطعن رقم ٦٠٨١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٧ )
		٢ - وجوب وضع الأحكام الجنائية والتوقيع عليها في مدة ٣٠ يوما من النطق بها . والا كانت باطلة . المادة ٣١٢ إجراءات .
		تأييد الحكم المطعون فيه للحكم الابتدائي الباطل لعدم التوقيع عليه في المدة المقررة قانونا . أثره : البطلان .
٣٠٧	٥٩	( الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢ )
٤٠٦	٨٣	( والطعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٢ )
		٣ - توقيع القاضي على ورقة الحكم . شرط لقيامه .
		خلو ورقة الحكم المتضمنة باقى أسبابه ومنطوقه من توقيع رئيس المحكمة . أثره ؟
٦١٠	١٢٠	( الطعن رقم ٤٩٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢ )
		٤ - إثبات الحكم في مدوناته أن الدعوى أحيلت الى محكمة الجنائيات من مستشار الاحالة . والحكم فيها على هذا الاساس على خلاف الثابت من احوالها اليها بامر احالة من النيابة العامة كجناية امن دولة . أثره . بطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة ولو كانت مشكلة من ذات القضاة الذين يختصون بنظر قضايا امن الدولة . اساس ذلك ؟
٧٥٥/١٥٠		( الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٩ )



الصفحة	القاعدة	
		٥ - الحكم غيابيا في جناية بغير الادانة . لا يبطل بحضور المحكوم عليه أو القبض عليه . علة ذلك انفتاح ميعاد الطعن بالنقض في ذلك الحكم من تاريخ صدوره .
٨٥٤	١٦٩	( الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٤ )
		٦ - وجوب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة . ما لم تكن صادرة بالبراءة لتقديم صورة شمسية غير مصدق عليها للشهادة السلبية لتدليل على ذلك . صحيح . أساس ذلك ؟
٩٣١	١٨٥	( الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٩ )
		٧ - خلو الحكم المسننف من بيان تاريخ اصداره . أثره ؟
١٠٨٢	٢١٦	( الطعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )
		راجع ايضا : تبديد . القاعدة رقم ٧٨ بالصحيفة رقم ٣٨٩
		<b>سقوط الحكم</b> المبرة في شأن سقوط الاحكام الضيائية الصادرة من محكمة الجنايات بالوصف الذي اقيمت به الدعوى . مثال .
٥١١	١٠٥	( الطعن رقم ٦٧٦٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٣ )
		راجع ايضا : نقض . ما يجوز الطعن فيه الاحكام . القاعدة رقم ٨٥ بالصحيفة رقم ٤١٦
		<b>حيازة</b> وجوب أن يكون فصد المنهم من دخول المقار هو منع واضع اليد بالقوة من احتيازة . المادة ٣٦٩ عقوبات . القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على الاشياء . مثال .
٥٠٣	١٠٣	( الطعن رقم ٦٧٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٢ )

(خ)

خطا • خطف • خلو رجل

خطا

١ - شروط صحة الحكم في جريمة القتل او الاصابة الخطا ؟ رابطة السببية • ركن من اركان الجريمة • مؤدى ذلك ؟  
 - مجرد استعمال المتهم قائد السيارة للسريئة والفرامل او اصطدام المجنى عليه بجانب السيارة او سقوطه على الارض • لا يوقر عنصر الخطا •  
 مثال .

٢٠٩ ٣٩

( الطعن رقم ٦٠٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )

٢ - القصد الجنائي في جريمة الاضرار العمدي المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً عقوبات ؟

قوام الخطا في جريمة الاعمال المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرراً ١ ؟  
 الخطا الجسيم والقتل • كلاهما يمثل وجهاً للاجرام يختلف عن الآخر •  
 عدم جواز الخلط بينهما في مجال المسؤولية الجنائية • اساس ذلك ؟

٦٧٤ ١٣٧

( الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥ )

٣ - سكر قائد المركبة • قربنة على وقوع الحادث الخط من جانبه الى ان يقيم الدليل على انتفائه • م ٢/٢٦ قانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣

راجع ايضا :

قتل خطا واصابة خطا

١٠٨٢/٢:٦

( الطعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧ )

الصفحة	القاعدة	
		<h2>خطف</h2> <p>١ - قصد الشارع من العقاب على جريمة خطف الانثى التي يزيد عمرها عن ست عشرة سنة هو حماية الانثى ذاتها من عبث الخاطف .</p> <p>( الطعن ٢١٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠ )</p> <p>٢ - جريمة خطف انثى يزيد عمرها عن ستة عشرة سنة بالتحويل او الاكراه . تحققها بإبعادها عن مكان خطفها . أيا كان . يقصد المبيت بها . باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بها وحملها على مواجهة الجاني لها . أو أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب إرادتها . لمادة ٢٩٠ عقوبات . مثال لتسبب سائق على توافر الجريمة .</p> <p>ركن التحيل أو الاكراه في جريمة الخطف . تقدير توافره . موضوعي .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٠ )</p> <p>راجع ايضا جريمة « اركانها » ونصد جناسي</p>
٩٤٥	١٨٨	
٩٤٥	١٨٨	
		<h2>خلو رجل</h2> <p>١ - صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار . هما مناط حظر اقتضاء المبالغ الإضافية .</p> <p>عدم سريان الحظر على المستأجر الا اذا أقدم على التأجير من الباطن إلى غيره .</p> <p>تفادى المستأجر بالدات او بالوساطة أية مبالغ في مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجر . لا تأجيل .</p>



الصفحة	القاعدة	
		معاينة الطائفة عن واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من الماطسون ضده مقابل إنهاء العلاقة الإيجارية بينها وبين مالك العين المؤجرة . خطأ في تأويل القانون .
٣٠٠	٥٨	( الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١ )
		٢ - جريمة اقتضاء مبالغ خارج نطاق عقد الإيجار المنصوص عليها في المادة ١/١٧ من القانون ٥٢ ق - لسنة ١٩٦٩ . مطايرتها لجريمة اقتضاء مقدم إيجار المنصوص عليها في الفقرة الثانية من المادة ذاتها .
		إبانة الحكم في مدوناته التي قام عليها قضاء واقعة الدعوى على نحو يكشف عن اختلال فكرته عن عناصرها عدم استقرارها في عقيدة المحكمة الاستقرار الذي يجعلها في حكم الوقائع الثابتة . يعيبه .
٦٤٥	١٣٠	( الطعن رقم ٦٩٢٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٨ )
		٣ - شروط الاعتراف الذي يؤدي إلى إعفاء المستاجر أو الوسيط من عقوبة خلو الرجل : أن يكون صادقاً يغطي جميع وقائع الجريمة . وأن يكون لدى جهة الحكم حصوله أمام جهة التحقيق والعدول عنه أمام المحكمة . لا ينتج أثره . المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .
٩٠٢	٧٩	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )
		٤ - من شأن حظر اقتضاء مبالغ إضافية بسبب تحرير عقد الإيجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد ؟ .
		قصد الشارع من إعفاء المستاجر أو الوسيط عن العقوبة إذا أبلغ أو اعتسرف بالجريمة ؟ .
		عدم انصراف حكم الإعفاء إلى حالة المستاجر الذي تقاضى خلو الرجل بوصفه مؤجراً من الباطن إلى غيره .
٩٠٢	١٧٩	( الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		٥ - عدم تأييم ما يتقاضاه المستاجر من المالك من مبالغ تعويضاً عن نيك العين المؤجرة له . أساس ذلك ؟
٩٠٢	٧٩	( الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )

الصفحة	القاعدة	
٩٠٢	١٧٩	<p>٦ - معاقبة الطاعن عن واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من المجنى عليه . مالك العين . مقابل انتهاء العلاقة التي كان بمقتضاها يشغل الطاعن انعين . خطأ في تأويل القانون . اساس ذلك لأثره .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )</p>
		<p>٧ - تقاضى مبلغ خارج نطاق عقد الإيجار زيادة عن الأجرة والتأمين يوجب معاقبة مرتكبه بالحبس والغرامة ورد المبلغ المتحصل عليه . المادة ٧٧ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ .</p> <p>قضاء الحكم المطعون فيه بإلغاء عقوبة الحبس التي قضى بها الحكم المستأنف خطأ في تطبيق القانون يقتضى نقض الحكم .</p> <p>النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٨١ الذي صدر قبل ضرورة الحكم المطعون فيه باتا . على إلغاء العقوبات المقيدة لحرية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . يجعل هذا الحكم المطعون فيه غير ذي موضوع .</p>
١٠٩٤	٢١٧	<p>( الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧ )</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>نفوبة « تطبيقها »</p> <p>القاعدة رقم ٥٦٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١٤</p> <p>وايجار اماكن</p>

## ( د )

دستور - دعوى جنائية - دعوى مباشرة - دعوى مدنية  
دفاع - دفاع

## دستور

١ - حالة التلبس . تجيز اتخاذ الاجراءات القانونية ضد عضو مجلس الشعب . دون اذن سابق من المجلس . مفاد المادة ١/٩٩ من الدستور ؟

٢١٤ ٤٠

( الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨ )

٢ - النص في المادة الثانية من الدستور على ان الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . ليس واجب الاعمال بذاته . مقصود . الدعوة لاتخاذ الشريعة الاسلامية مصدرا لما يسن من قوانين . علم وجوب تطبيق احكام الشريعة الاسلامية تعويلا على النص المشار اليه الا اذا افرغ الشارع تلك الاحكام في نصوص محددة للعمل بها .

٢٥٨ ٧٢

( الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ )

٣ - النص في المادة الثانية من الدستور . ان الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . دعوة للشارع بالتزام ذلك فيما يستتبه من قوانين .

- تطبيق احكام الشريعة الاسلامية . منوط باستجابة الشارع لدعوة الدستور وافرغ احكامها في نصوص تشريعية محددة ومنضبطة تنقلها الى مجال التنفيذ .

٥١٥ ١٠٦

( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ )

٤ - القيد على الحرية الشخصية . ايا كان نوعه . لا يجوز اجراءه الا في حالة من حالات التلبس . او باذن من السلطة القضائية المختصة . الدستور هو القانون الوضعي الاسمي . له الصدارة على ما دوله من



الصفحة	القاعدة	
		تشريعات • وجوب ان تنزل عند احكامه • تعارضهما يوجب التزام احكامه • سواء كان التعارض سابقا أم لاحقا على العمل به • ( الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٩ ) راجع ايضا تهريب جمركي ( القاعدة رقم ١٤٤ بالصحيفة رقم ٧١٤ )
		<b>دعوى جنائية</b>
		( ١ ) تعريكتها :
		١ - الاعفاء من العقوبة في جريمة السرقة • المادة ٣١٢ طرقات اعداد سرياء ، على جرائم انصب وخيانة الامانة • علة ذلك ؟ التنزل عن الشكوى • ائرد • وجوب القضاء بالبراءة • المادة ١ • من قانون الاجراءات • ( الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٢ )
١٣٣	٦٦٠	٢ - مناط قبول الدعوى المباشرة امام المحكمة الجنائية ؟ انقضاء الخصوم عن طريق تكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيحا • الاجراء الذي تم صحيحا في ظل قانون معين • بقاؤه صحيحا خاضعا لاحكام هذا القانون • ( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )
١٥٢	٧٧٠	٣ - تفرقة التقنين المدني بين القرابة المباشرة والغير مباشرة • العم • ليس اصلا لابن اخيه وان كان يطوهما اصل مشترك • حكم المادة ٣١٢ طرقات • استثناء من القواعد العامة • مؤدى ذلك ؟ ( الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢ )
١٩٥	٩٧٢	٤ - سريان حكم المادة ٣١٢ طرقات على جريمة الاتلاف التي تقع بين الأصول والفروع • اساس ذلك واعلته ؟ لا يغير من ذلك ان يكون المستند

الصفحة	القاعدة	
		<p>محل الاتلاف تحت يد الغير . حد ذلك وعلته : تنازل ابنة المتهم عن الدعوى الجنائية في جريمة سرقة واتلاف مسند مما ينطبق عليه نص المادة ٣٦٥ عقوبات . اثره : انقضاؤها قبل الام . مخالفة ذلك . خطأ في تدويل القانون .</p>
١٠٧٠	٢١٤	<p>( الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )</p> <p>٥ - الأصل أن يختص النيابة العامة دون غيرها بتحرير الدعوى الجنائية . حالات الطالب المنصوص عليها في المادة ١٢٤ ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . استثناء من الأصل . مؤدى ذلك ؟ .</p> <p>مثال في جريمة جلب مخدرات وتهريب جمر كى .</p>
١٠٩٤	٢١٨	<p>( الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )</p> <p>راجع ايضا :</p> <p>دعوى مدنية</p> <p>( القاعدتان رقم ١٢٨ ، ١٥٢ بالصحيفتين رقمي ٦٣٦ ، ٧٧٠ )</p>
		<p>(ب) نظرها والحكم فيها :</p> <p>١ - الاحالة في حكم المادة ٢٠٩ اجراءات ؟</p> <p>فضاء محكمة اول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية بحكم نيائي لعدم استئناف النيابة له . ويرفض الدعوى المدنية . استئناف المدعى بالحق المدني لهذا الحكم . على محكمة ثاني درجة التصديق لها والفصل في موضوعها . احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة . خطأ في تطبيق القانون .</p>
١٥٩	٢٧	<p>( الطعن رقم ٥٢٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )</p> <p>٢ - حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية . فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها . متى جاوزت التصاب الجزئي . رفعه الاستئناف يوجب على المحكمة الاستئنافية بحث عناصر الجريمة وثبوتها في حق المتهم . عدم تقيدها بحكم اول درجة حتى ولو حاز قوة الامر المقضى . اساس ذلك ؟</p>
٦٢	٢٨	<p>( الطعن رقم ٥٦٢٨ لسنة ٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٣ - ولاية محكمة الجنح والمخالفات؟ اختصاصها بنظر الدعوى المدنية انتابعة • استثناء • مؤدى ذلك ؟
٣٠٠	٥٨	( الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١ )
		٤ - اكتفاء الحكم فى دعوى تزوير سند قضى مدنيا برده وبطلانه بسرد وقائع الدعوى المدنية • قصور • أساس ذلك ؟
٤٦	٩٤	( الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٣٠ )
		٥ - حق القاضي الجنائي فى الفصل فى المسائل المدنية التى يتوقف عليها الفصل فى الدعوى الجنائية •
٩١٠	١٨٠	( الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		٦ - صدور أول قرار بتأجيل الدعوى فى حضور المتهم • يوجب عليه تتبع سيرها من جلسة الى أخرى دون اعلان مادت متلاحقة • لا يغير من ذلك صدور قرار باحالتها الى دائرة أخرى لنظرها بجلسته حددتها المحكمة • أساس ذلك ؟
٩٦٢	١٩٢	( الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٦ )
		٧ - البراءة • متى يحكم معها بالتعريض فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية للدعوى الجنائية ؟ •
		عدم ثبوت ارتكاب المظنون ضده للفعل المسند اليه • يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية قبله •
١٠٥٢	٢١٠	( الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣ )
		٨ - مناط اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية ؟ •
١٠٦٦	٢١٣	( الطعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ )
		راجع أيضا :
		استئناف
		( القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٧١ )



القاعدة	الصفحة
<p>وحكم « حجيته »</p> <p>( القاعدة رقم ٢٨ بالصحيفة رقم ١٦٢ )</p> <p>( ج ) انقضاءها :</p> <p>« ا » بالتقادم :</p> <p>١ - جريمة استعمال ورقة مزورة • جريمة مستمرة • تبدأ بتقديمها والتمسك بها وتبقى مستمرة ما بقي ذلك التمسك •</p> <p>- سقوط الدعوى الجنائية عنها • بدؤه من تاريخ الكف عن التمسك بها • أو التنازل عنها أو الحكم بتزويرها •</p> <p>( الطعن رقم ٥٥٠١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٤ )</p> <p>٢ - مضى أكثر من الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة في مواد الجنح من تاريخ التقرير بالطعن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض • دون اتخاذ أى إجراء قاطع لها • أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة •</p> <p>- الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضى المدة • لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التى تنقضى بمضى المدة المقررة فى القانون المدنى •</p> <p>( الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ )</p> <p>٣ - انقطاع المدة المسقطه للدعوى الجنائية باجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة الصحيحة • صدور حكم من محكمة مختصة باصداره يقطع مدة السقوط ولو كان الحكم صادراً بعدم قبول الدعوى قبل الطعن لرفعها بغير الطريق القانونى •</p> <p>( الطعن رقم ٥٧٧٧ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٩ )</p> <p>« ب » بالتنازل :</p> <p>١ - الاعفاء من العقوبة فى جريمة السرقة • المادة ٣١٢ عقوبات امتداد سريانها على جرائم النصب وخيانة الأمانة • علة ذلك ؟</p>	
٦٩	٣٤٩
٧٢	٣٥٨
١٤٩	٧٤٨

الصفحة	القاعدة	
		التنازل عن الشكوى • اثره • وجوب القضاء بالبرائة • المادة ١٠ من قانون الاجراءات •
٢٦٠	١٣٣	( الطعن رقم ٧٢٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٢ )
		٢ - سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة الاتلاف التي تقع بين الأصول والفروع • أساس ذلك وعلمته ؟ لا يغير من ذلك أن يكون السند محل الاتلاف تحت يد الغير • حد ذلك وعلمته ؟
		تنازل ابنة المتهمة عن الدعوى الجنائية في جريمة سرقة واتلاف سند مما ينطبق عليه نص المادة ٣٦٥ عقوبات • اثره : انقضاؤها قبل الام • مخالفة ذلك • خطأ في تأويل القانون •
١٠٧٠	٢١٤	( الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )
		« ج » بالتصالح :
		١ - التصالح وفقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ • اثره بالنسبة للدعوى الجنائية ؟ •
		ادانة المتهم رغم ثبوت التصالح • خطأ في تطبيق القانون •
		تصحيح محكمة النقض الخطأ والحكم بمقتضى القانون • المادة ٣٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •
٢٥٤	٤٨	( الطعن رقم ٦٢٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨١/٢/٢٢ )
		٢ - مجرد عرض الصلح من المتهم دون قبول من مدير عام الجمارك • نفى به الدعوى الجنائية •
٩٦٨	١٩٤	( الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٧ )
		« د » بالوفاء :
		نقصاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها • لا اثر له في سير الدعوى المدنية التابعة امام المحكمة الجنائية •
		وفاة احد الخصوم لا يمنع من القضاء في الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات الختامية متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم في موضوعها •

الصفحة	التماعة	
٥٨٦	١١٦	متى تعتبر الدعوى مهية للحكم أمام محكمة النقض ؟ ( الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
<hr/>		
<b>دعوى مباشرة</b>		
١٢٦	٢٢	١ - وفاء المدعى بالحق المدني بدين غير مستحق . نتيجة احتيال الطاعن عليه . اعتباره مجنياً عليه ولو لم يكن هو المدين الاصل . أثر ذلك ؟ ( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )
٧٧٠	١٥٢	٢ - مناط قبول الدعوى المباشرة أمام المحكمة الجنائية ؟ انعقاد الخصومة عن طريق تكليف المتهم بالحضور تكليفاً صحيحاً . الاجراء الذى يتم صحيحاً فى ظل قانون معين بقاؤه صحيحاً خاضعاً لاحكام هذا القانون . ( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )
٧٧٠	١٥٢	٣ - حتمية التلازم بين محكمة معينة وبين اختصاصها النوعى بدعاوى معينة . التزام قاعدة الاثر الفورى لما نص عليه القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ فى شأن عدم قبول الادعاء المدنى فى الدعاوى التى تختص بها محاكم أمن الدولة الجزئية والتى لم يكن قد فصل فيها بعد بحكم بات . اثره ؟ منال فى مقدم ايجار . ( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )
<hr/>		
<b>دعوى مدنية</b>		
<b>١ - دفعها :</b>		
١ - التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به تحريك الدعوى . الدفع باعتبار الدعوى كان لم تكن لعدم اعلان صحيفةها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب على موجب حكم المادة ٧٠ من القواعد . دفاع		



الصفحة	القاعدة	
		قانونى ظاهر البطلان . أساس ذلك . اقتصار حكم المادة المذكورة على الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية .
٢٣٢	٤٣	( الطعن رقم ٦٤١٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٣ )
		٢ - قيام الادعاء بالحقوق المدنية فى مرحلتى الاستدلال والتحقيق شرطه ؟
٦٥٦	١٣٢	( الطعن رقم ٥٠٨٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩/٥/١٩٨٣ )
		٣ - مناط قبول الدعوى المباشرة أمام المحكمة الجنائية ؟
		انعقاد الخصومة عن طريق تكليف المتهم بالحضور تكليفا صحيحا .
		الاجراء الذى يتم صحيحا فى ظل قانون معين بقاؤه صحيحا خاضعا لاحكام هذا القانون .
٧٧٠	١٥٢	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٤/٦/١٩٨٣ )
		دبـ الصفة والمصلحة فيها :
		١ - حق المدعى المدنى فى استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية .
		فيما يختص بحقوقه مدنية وحدها . متى جاوزت النصاب الجزئى . رفعه الاستئناف يوجب على المحكمة الاستئنافية بحث عناصر الجريمة وثبوتها فى حق المتهم . عدم تقيدها بحكم اول درجة حتى ولو جاز قوة الامر المقضى .
		أساس ذلك ؟
١٦٢	٢٨	( الطعن رقم ٥٦٣٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٥/١/١٩٨٣ )
		٢ - الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية . خضوعها للاجراءات المقررة فى قانون الاجرامات الجنائية . المادة ٢٢٦ اجرامات .
		التكليف بالحضور هو الاجراء الذى يتم به تحريك الدعوى .
		الرفع باعتبار الدعوى كان لم تكن لعدم اعلان صحيفةها خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب على موجب حكم المادة ٧٠ مرات . دواع
		قانونى ظاهر البطلان . أساس ذلك . اقتصار حكم المادة المذكورة على الدعوى المدنية أمام المحاكم المدنية .
٢٣٢	٤٣	( الطعن رقم ٦٤١٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٣/٢/١٩٨٣ )

الصفحة	القائمة	
		٣ - استئناف النيابة العامة • قاصر على الدعوى الجنائية • تناول المحكمة الاستئنافية الدعوى المدنية في هذه الحالة • خطأ في القانون • تصحيحه محكمة النقض • أساس ذلك ؟
٢٦٥	٥١	( الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		٤ - حق المسئول عن الحقوق المدنية في استئناف الحكم الصادر في دعوى المدنية • استقلاله عن حق النيابة والمتهم في الاستئناف • تقييده بالنصاب فحسب •
		- طرح الدعوى المدنية • وحدها • على المحكمة الاستئنافية • حقها في بحث أركان الجريمة وثبوتها في حق المتهم •
٩٩١	١٩٩	( الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٤ )
		« ج » نظرها والحكم فيها :
		١ - الإحالة في حكم المادة ٣٠٩ إجراءات ؟
		قضاء محكمة أول درجة بالبرائة في الدعوى الجنائية بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة له • وبرفض الدعوى المدنية • استئناف المدعى بالحق المدني لهذا الحكم • على محكمة ثاني درجة السعي لها وانفصل في موضوعها • إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة • خطأ في تطبيق القانون •
١٥٩	٢٧	( الطعن رقم ٥٣٥٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
		٢ - قوة الأمر المقضى للحكم الجنائي الصادر في موضوع الدعوى الجنائية • الحاجة به تكون أمام المحاكم المدنية وليس أمام المحاكم الجنائية نفسها عند نظر الدعوى المدنية التابعة • المادة ٤٥٦ إجراءات •
١٦٢	٢٨	( الطعن رقم ٥٦٣٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
		٣ - ولاية محكمة الجنب والمخالفات ؟ • اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة • استثناء • مؤدى ذلك ؟
٣٠٠	٥٨	( الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١ )

الصفحة	القاعدة	
		٤ - القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية استنادا الى ان انطاعن لم يكن طرفا في محضر الصلح المقدم فى الدعوى . صحيح . ( الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٥/٣/١٩٨٣ )
٣٥٨	٧٢	٥ - اغفال الحكم المطعون فيه بيان ادعاء المدعى بالحقوق المدنية . وعلاقته بالمجنى عليه . وصفته فى الدعوى المدنية . والمستول عن الحقوق المدنية . واساس مسئوليته . وسبب تضامنه فيها . قصور . ( الطعن رقم ٥٧٩٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ )
٣٦٥	٧٣	٦ - القضاء ببراءة المتهم بغير سماع دفاع المدعى بالحق المدنى او اعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة . اثره : بطلان الحكم . لا ينال من ذلك اغفال الفصل فى الدعوى المدنية . علته ذلك ؟ ( الطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٣ )
٥٠٠	١٠٢	٧ - اقتضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها . لا اثر له فى سير الدعوى المدنية التابعة امام المحكمة الجنائية . وفاة احد الخصوم لا يمنع من القضاء فى الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات الختامية متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها . متى تعتبر الدعوى مهية للحكم امام محكمة النقض ؟ ( الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٣ )
٥٨٦	١١٦	٨ - رفع الدعوى المدنية تبعا للدعوى الجنائية . احوالها الى المحكمة المدنية بمقولة أن الامر يحتاج الى اجراء تحقيقات يتسبب عنه نطاق الدعوى . غير جائز . ( الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٣ )
٦٣٦	١٢٨	٩ - صدور حكم بالبراءة يمس اساس الدعوى المدنية بما يقيد حرية القاضى المدنى . عدم جواز احواله الدعوى المدنية الى المحكمة المختصة . م ٣٠٩ ج ١ . ( الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٥/١٩٨٣ )
٦٣٦	١٢٨	



الصفحة	القاعدة	
		١٠ - قرار احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية يعد منهيًا للخصومة . الطعن في ذلك القرار . جائز .
٦٣٦	١٢٨	( الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٦ )
		١١ - مطالبة المدعى بالحقوق المدنية بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيها . قضاء محكمة اول درجة له بقرش صاغ . استئناف المتهم دون المدعى بالحقوق المدنية . قضاء محكمة ثان درجة بالغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية اثره : عدم جواز الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية . اساس ذلك ؟
٧٢٥	١٤٥	( الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١ )
		١٢ - حتمية التلازم بين محكمة معينة وبين اختصاصها النوعى بدعاوى معينة التزام قاعدة الاثر الفوري لما نص عليه القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن عدم قبول الادعاء المدنى فى الدعاوى التى تختص بها محاكم امن الدولة الجزئية وانتهى لم يكن قد فصل فيها بعد بحكم بات . اثره ؟ مثال فى مقدم ايجار .
٧٧٠	١٥٢	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )
		١٣ - طلب التعويض فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد مناط توافق مقوماته مثال لتسبيب محكمة النقض لقضاء برفض المعارضة موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه .
١٠٤٦	٢٠٩	( الطعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣ )
		١٤ - البرائة . متى يحكم معها بالتعويض فى الدعوى المدنية المرفوعة بالتبعية المدعى الجنائية ؟ . عدم ثبوت ارتكاب المظنون ضده للفعل السند اليه . يستلزم الحكم برفض الدعوى المدنية قبله .
١٠٥٢	٢١٠	( الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣ )
		١٥ - مناط اختصاص المحكمة الجنائية بالدعوى المدنية ؟ .
١٠٦٦	٢١٣	( الطعن رقم ٢٣٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>« د » نطائها :</p> <p>المدعى بالحقوق المدنية . لا علاقة لدعواه الجنائية الا في تبعيتها لها .</p> <p>لا محل لنعيه على الحكم بأن المحكمة لم تستجب لطلبه تعديل وصف التهمة .</p> <p>( الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٣ )</p>
١٠٥٢	٢١٠	<p>« هـ » تركها :</p> <p>- اعتبار المدعى بالحق المدني تاركا دعواه بسبب تخلفه عن الحضور .</p> <p>يشترط فيه أن يكون غيابه بعد اعلانه لشخصه ودون قيام عنده قبله المحكمة .</p> <p>المادة ٢٦١ اجراءات .</p>
٧٩	١١	<p>( الطعن رقم ٥٧٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٦/١/١٩٨٣ )</p>
		<p>« و » انقضائها :</p> <p>عقد الصلح . ماهيته ؟</p> <p>استخلاص نية الطرفين والتسايح المبتغاة من الصلح . موضوعي .</p> <p>مادام سائفا .</p>
٨١٤	١٦٠	<p>( الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٨٣ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>مسئولية مدنية</p> <p>( القاعدتان رقما ٧٦ ، ٨٣ بالصحيفتين رقمي ٢٧٩ ، ٤٠٦ )</p> <p>وتقضى « الصفة في الطعن »</p> <p>( القاعدة رقم ٣٦ بالصحيفة رقم ٢٠٠ )</p> <p>وتقضى « التقرير بالطعن » ميعاده .</p> <p>( القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم ٢٦ )</p>

الصفحة  
رقم

## دفاع

« ١ » الاخلال بحق الدفاع « ما يوفره »

- ١ - ليس للمحكمة أن تجعل نفسها محل الخبير في مسألة فنية بحتة .
- عدم استجابتها لطلب المتهم تحقيق هذه المسألة عن طريق المختص فنيا .
- اخلال بحق الدفاع . مثال بصدد تعيين فصيلة الحيوان المنوى .

( الطعن رقم ٥٧٧٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

٥٢ ٥

- ٢ - المرض . عذر قهري . يبرر عدم تتبع اجراءات المحاكم امام محكمة اول درجة .

اعراض الحكم عن عذر المرض الذي ابداه الطاعن تبريراً لتخلفه عن حضور الجلسة التي صدر فيها الحكم المستأنف . وعدم الاشارة الى اشهادة المرعية المقدمة اثباتاً لهذا العذر . قصور واخلال بحق الدفاع .

( الطعن رقم ٥٧٨٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٦ )

٧٩ ١١

- ٣ - وجوب أن يكون مع المتهم بجناية امام محكمة الجنايات محام للدفاع عنه . حق المتهم في اختيار محاميه مقدم على المحكمة في تعيينه . أثر ذلك وحده ؟

طلب متهم التأجيل لحضور محاميه الموكل وطلب آخر توكيل مدافع عنه . مضى المحكمة في نظر الدعوى في حضور محامين ندبتهما المدافع عن المتهمين دون أن تفصح عن علة التفاتها عن الطلبين . اخلال بحق الدفاع .

( الطعن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٢ القضائية - جلسة ١٩٨٣/١/٩ )

٨٥ ١٣

- ٤ - الاحالة في حكم المادة ٣٠٩ اجراءات ؟

قضاء محكمة اول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة له . وبرفض الدعوى المدنية . استئناف المدعى بالحق المدني لهذا الحكم . على محكمة ثاني درجة التصدي لها والفصل في موضوعها . احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة . خطأ في تطبيق القانون .

( الطعن رقم ٥٣٥٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )

٥٩ ٢٧



الصفحة	القاعدة	
		٥ - حق المتهم في اختيار محاميه • حق أصيل •
١٨٦	٣٣	طلب المتهم تأجيل نظر الدعوى • لحضور محاميه الموكل • التفات المحكمة عن هذا الطلب دون افصاح يسوغه • اخلال بحق الدفاع • ( الطعن رقم ٤٥٠٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٣١ )
٢٤٤	٤٦	٦ - تعود الحكم عن تحقيق دفع المتهمين بأن الاعتراف كان نتيجة اكراه • وتحويله في الادانة على هذا الاعتراف • تصور يعيبه • لا يفنى عنه ما ذكره من ادلة اخرى • أساس ذلك ؟ ( الطعن رقم ٦٢٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٦ )
		٧ - اطراح الحكم الدفع ببطلان الاعتراف • استنادا الى انه حدث امام النيابة دون أن يذكر المعترف أن اكراها وقع عليه وأن النيابة فاطرته واثبتت خلوه من الاصابات • اخلال بحق الدفاع • أساس ذلك ؟ سكوت الطاعن عن اثارة واقعة الاكراه الحاصل عليه في أية مرحلة من مراحل التحقيق • لا تنفى وقوع الاكراه • ماديا أو أدبيا • مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟
٢٧٤	٥٣	( الطعن رقم ٦٤٥٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٧ )
٣١٤	٦١	٨ - تمسك المتهم بعدم قدرة الشاهد على التمييز وتقديمه تقريراً يظهر ذلك • دفاع جوهرى • التعويل على اقواله دون تحقيق • اخلال بحق الدفاع • ( الطعن رقم ٢٢٩٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٣ )
		٩ - العبرة في تحديد المواد المخدرة هو بما يتضمنه الجدول رقم ١ المرفق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ • معاينة الطاعن باحراز مخدرات • رغم تمسكه بأن المادة المضبوطة • الموثولون • غير مدرجة بجدول المواد المخدرة وطلب مناقشة الخبر • اخلال بحق الدفاع •
٣٢١	٦٣	( الطعن رقم ٥٩٧٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٦ )

الصفحة	القاعدة	
٣٨٩	٧٨	١٠ - دفاع الطاعن بتزوير محضرى الحجز والتبديد . جوهرى . وجوب ايراد الحكم الاسانيد التى عول عليها فى انتفاء تزويرهما . ( الطعن رقم ٦٥٠٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ )
٥٠٠	١٠٢	١١ - القضاء ببراءة المتهم بغير سماع دفاع المدعى بالحق المدنى او اعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة . اثره : بطلان الحكم . لا ينال من ذلك اغفال الفصل فى الدعوى المدنية . علة ذلك ؟ ( الطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٠/٤/١٩٨٣ )
٦١٨	١٢٣	١٢ - الدفع بأن وكيل النيابة الذى اصدر اذن التفتيش . غير مختص مكانيا لتدبيه من النيابة الكلية لنيابة غير تلك التى صدر اذن التفتيش فى دائرتها . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه والرد عليه . مخالفة ذلك . قصور . ( الطعن رقم ٦٦٧١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٤/٥/١٩٨٣ )
٦٢١	١٢٤	١٣ - تقدير المحكمة جديدة طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له . ليس لها العنول عنه الا لسبب سائغ . ( الطعن رقم ٦٩٣٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١١/٥/١٩٨٣ )
٦٥٠	٣١	١٤ - وجوب بناء الحكم الجنائى على المرافعة التى تحصل أمام ذات القاضى الذى يصدر الحكم والتحقيق الشفوى الذى يجريه بنفسه . علة ذلك؟ التمويل على اقوال الشهود الذين سمعهم هيئة اخرى دون الاستجابة لطلب سماعهم أمام الهيئة التى اصدرت الحكم وبغير بيان سبب رفض سماعهم . خلال بحق الدفاع . ( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٣ )
٦٩٠	٣٩	١٥ - متى يكون طلب الطاعن نسب خبير لفحص مستنداتة دفاعا جوهريا ؟ ( الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٦/٥/١٩٨٣ )
		١٦ - طلب الدفاع طلبا اصليا بالبراءة واحتياطيا سماع الشاهد . اعتباره طلبا جازما . التزام المحكمة باجابته ما لم تنته الى البراءة . نزول الطاعن عن طلب سماع الشهود لا يسلبه حقه فى العنول عن هذا النزول ويحمسك بتحقيق ما يطلب . ما دامت المرافعة دائره . اساس ذلك ؟

الرقم	القاعدة	الصفحة
		اعتبار التحقيقات التي جرت أمام هيئة سابقة من عناصر الدعوى شأن محاضر التحقيق الأولية .
٦٥٠	١٣١	( الطعن رقم ٧٣٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٣ )
		١٧ - الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . على المحكمة مناقشته والرد عليه . سواء وقع الاكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . مادام الحكم عول على الاعتراف فى الادانة .
٧٣٠	١٤٦	( الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢/٦/١٩٨٣ )
		١٨ - تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيبس الرمى . مسألة فنية يحب . المنازعة فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق المختصر فنيا والا تعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع .
		سكوت الدفاع عن طلب دعوة اصل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذى ينازع فيه . لا يقدح فى اعتبار دفاعه جوهرى . منازعة تتضمن الطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه .
		حدود سلطة المحكمة فى تقدير القوة التديلية لعناصر الدعوى ؟
٧٣٠	١٤٦	( الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ق جلسة ٢/٦/١٩٨٣ )
		١٩ - تغيير المحكمة فى التهمة من الشروع فى الاضرار عمدا بأموال الجهة التى يعمل بها . الى التسبب بخطئه فى الحاق ضرر جسيم بأموالها . هو تعديل فى التهمة نفسها باسناد عنصر جديد اليها هو عنصر افعال التي . وجوب لفت نظر الدفاع الى هذا التعديل .
٧٩٤	١٥٦	( الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ٤/١٠/١٩٨٣ )
		٢٠ - عدم انعراض للدفاع لجوهرى . ايرادا وردا . قصور . الدفع بعدم انطباق القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لوجود مقتضى يبرر احتجاز المطاعن لأكثر من مسكن فى البند الواحد . دفع جوهرى . التفات الحكم عنه . قصور واخلال بحق الدفاع .
		اساس ذلك : المادة ٨ من القانون المذكور .
٨٣٥	١٦٥	( الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٣ )



الصفحة	القاعدة	
٩٧٦	١٩٦	٢١ - تعويل المحكمة في قضائها بالادانة على الدليل المستمد من محضر مفتش التموين المتضمن . امتناع الطاعن عن بيع السلعة التي طلبت منه . دون التعرض لدفاعه بضعف قدرته على السمع وعدم استماعه لما طلبه اليه مفتش التموين . قصور واخلاق بحق الدفاع . اساس ذلك ؟ ( الظعن رقم ١٩٩٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢ )
٩٧٩	١٩٧	٢٢ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود . سواء لاثبات التهمة او لنفيها . تحديد القانون اجراءات اعلان المتهم ومن يرى سماعهم من الشهود . لم يقصد به الاخلال بهذه الاسس . شهود الواقعة . على المحكمة اجابة طلب سماعهم . ولو لم يذكروا في قائمة شهود الاثبات . وسواء اعلنتهم المتهم او لم يعلنهم اساس ذلك ؟ عدم اجابة المتهم طلب الدفاع سماع احد الشهود او الرد عليه على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى ولزوم سماعه لفصل فيها . يعيب الحكم . ( الظعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٣ )
٩٧٩	١٩٧	٢٣ - طلب المتهم بالاختلاس اجراء المضاهاة بين توقيعه وما هو منسوب اليه من توقيعات . دفاع جوهرى . رفض المحكمة له . اخلاق بحق الدفاع . ( الظعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٣ )
٩٧٩	١٩٧	٢٤ - تغيير المحكمة من تهمة تزوير في محرز رسمي الى تزوير في محرز لاحد المنشآت التي تساهم الدولة في مالها بتصيب . تعديل في التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير في وصفها . عدم جواز اجراؤه الا انشاء المحكمة وقيل الحكم في الدعوى مع لفت نظر الدفاع مخالفه ذلك . اخلاق بحق الدفاع . اساس ذلك ؟ ( الظعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٧ )
٩٩٩	٢٠١	٢٥ - دفاع الطاعنين في جريمة الوساطة في رشوة بعدم انصراف تصديها الى الاتصال بالطرف الآخر المزمع ارشائه . جوهرى . الالتفات عنه . قصور . ( الظعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩ )
١٠٠٦	٢٠٣	

الصفحة	القاعدة	
		٢٦ - الدفاع بحصول المدعية على الشيك بطريق النصب . هام وجوهري . التزام المحكمة بتمحيصه .
		الدفاع بأن الشيك تم تحريره وفاء لثمن أرض لا تملكها المستفيضة وليس لها حق التصرف فيها . جوهري .
١٠٣٠	٢٠٦	( الطعن رقم ٢٢٧٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١ )
		٢٧ - استعمال المتهم حقه المشروع في الدفاع عن نفسه في مجلس القضاء لا يصح البتة أن ينعت بعدم الجدية ولا أن يوصف بأنه جاء متأخرا . انقضاء المسبق على دليل لم يطرح . خطأ .
١٠٥٦	٢١١	( الطعن رقم ٢٦٠٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٥ )
		ب . مالا يوفره .
		١ - وجوب إعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ١٨٧ اجراءات . مناط ذلك : تكليف المتهم بالحضور قبل الجلسة بثمانية أيام كاملة . مادة ٢٧٤ اجراءات حتى يتسنى له إعلان شهوده في الميعاد .
٩	٢	( الطعن رقم ٥٢١٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٢ - علم التزام المحكمة بالرد صراحة على أوجه الدفاع الموضوعية . استفادة من الحكم بالادانة . مثال .
٩٢	١٥	( الطعن رقم ٦٣٣٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٩ )
٣٣	٦٦	( والطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٨ )
٥٦٤	١١٠	( والطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٧ )
		٣ - حق المحقق في مباشرة بعض اجراءات التحقيق في غيبة الخصوم . لا على المحكمة أن التفتت عن الدفاع القانوني ظاهر البطلان . تعيب التحقيق السابق على للعباكة . لا يصح أن يكون سببا للطعن .
٩٥	١٦	( الطعن رقم ٥٨٣٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )

الصفحة	القاعدة	
		٤ - لا مصلحة للطاعن . الذي لم توجه اليه جريمة التزوير . النعى على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق هذه الجريمة .
١٢٦	٢٢	( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )
		٥ - محكمة ثاني درجة تحكم في الاصل على مقتضى الاوراق . ولا تجري من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه . ولا تلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة .
		التفاتها عن طلب سماع الشاهد . لا اخلال . مادام الطاعن قد عد نازلا عن سماعه بعدم التمسك بذلك امام محكمة اول درجة .
٢٣٢	٤٣	( الطعن رقم ٦٤١٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٣ )
		٦ - دفاع الطاعن بان الاتهام ملفق له من الضابط الذي قام بضبط الواقعة لخلافات سابقة بينهما وهو متزوج من ابنة عمته . جدل موضوعي . التفات المحكمة عن الرد عليه . لا تثريب .
٢٣٨	٤٤	( الطعن رقم ٦١٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٤ )
		٧ - طلب المعاينة لمجرد اثارة الشبهة في الدليل . دفاع موضوعي .
٢٥٧	٤٩	( الطعن رقم ٦٣٠٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٢ )
		٨ - النعى على المحكمة عدم اجرائها تحقيق لم يطلب منها او الرد على دفاع لم يثر امامها . لا يقبل .
٢٦٥	٥١	( الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
٨١٤	١٦٠	( والطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٢ )
١٠٧٧	٢١٥	( والطعن رقم ٢٣٤٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )
		٩ - الدفاع الموضوعي الذي لم يثر امام محكمة الموضوع . عدم جواز اثارته لأول مرة امام محكمة النقض . علة ذلك ؟
٢٣٥	٦٧	( الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٩ )



الصفحة	القاعدة	
		١٠ - اقتصار التعديل على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى تنبيه المتهم أو المدافع عنه الى هذا التعديل . غير لازم .
٣٣٥	٦٧	( الطعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٩ )
		١١ - الدفاع الجوهري . متى تلتزم المحكمة بالتعرض له والرد عليه ؟ أو يكون مع جوهريته جدياً يشهد له الواقع ويسانده .
٣٥٨	٧٢	( الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ )
٦١٢	١٢١	( والطعن رقم ٦٧٤٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )
		١٢ - خلو محضر الجلسة من اثبات الدفاع كاملاً . لا يصيب الحكم . دائماً يتمسك بإثباته في محضر الجلسة .
٤٣٢	٨٨	( الطعن رقم ٦٥٣٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )
		١٣ - تقدير آراء الخبراء والفصل فيما يوجه الى تقاريرهم من مطاعن . مرجعه الى محكمة الموضوع .
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		١٤ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى . موضوعي . عدم التزام محكمة الموضوع بمتابعة المتهم في مناحي دفاعه . كفاية مضائها بالادانة رداً عليه .
٥٣٧	١٠٧	( الطعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		١٥ - النعي على المحكمة عدم استدعاء الطبيب الشرعي لمناقشته في التقرير المقدم منه . لا محل له مادام الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب ذلك .
٥٩٠	١١٧	( الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
		١٦ - استثناء المحكمة عن سماع الشهود . بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . النعي على المحكمة الاخلال بحق الدفاع . في هذه الحالة . غير مقبول .
٦٣٠	١٢٧	( الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٢ )
٧١٤	١٤٤	( والطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١ )

الصفحة	القاعدة	
		١٧ - عدم التزام المحكمة بالرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . مثال .
٧٥٩	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٣ )
٨١٤	١٦٠	( والطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٨٣ )
		١٨ - للمحكمة أن تلتفت عن دليل النفي ولو حملته أوراق رسمية .
		طالما كان سائغا في العقل أن يكون غير ملتئم مع الحقيقة .
٧٥٩	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٣ )
		١٩ - وجوب بيان الدفع ببطلان اذن التفتيش في عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .
٨٤١	١٦٧	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٠/١٠/١٩٨٣ )
		٢٠ - توكيل المتهم أكثر من محام للدفاع عنه . عدم تقسيمهم الدفاع بينهم . حضور البعض دون الآخر . استئجال الدعوى لحضور الغائب .
		التفات المحكمة عن هذا الطلب . لا اخلاص بحق الدفاع . علة ذلك ؟
٨٧١	١٧٤	( الطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٣ )
		٢١ - عدم التزام المحكمة الاستثنائية بمناقشة أسباب الحكم الابتدائي الصادر بالبراءة متى كان تسببها للادانة سائغا .
١٠١٥	٢٠٥	( الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ٣٠/١١/١٩٨٣ )
		٢٢ - عدم التزام محكمة الموضوع بالرد على الجدل الموضوعي في تقدير الدليل .
١١١٠	٢٢٠	( الطعن رقم ٢٦٥٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٣ )
		راجع أيضا :
		حكم . تسببه . تسبب غير معيب ،
		( القاعدة رقم ٢١٥ بالصحيفة رقم ١٠٧٧ )
		ودفوع . الدفع بشيوع التهمة ،
		( القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ١٦٤ )

القاعدة الصفحة

وسب وقذف

( القاعدة رقم ٢٠٥ بالصيغة رقم ١٠١٥ )

## دفع

( ا ) الدفع ببطان الاعتراف :

١ - الدفع ببطان الاعتراف . جوهرى . يوجب على المحكمة مناقشته والرد عليه . سواء وقع الاكراه على المتهم المعترف او على غيره من المتهمين . مادام الحكم عول على هذا الاعتراف فى الادانة .

٢٤٤ ٤٦ ( الطعن رقم ٦٢٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ )

٧٣٠ ١٤٦ ( والطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢/٦/١٩٨٣ )

٢ - يعود الحكم عن تحقيق دفع المتهمين بان الاعتراف كان نتيجة اكراه . وتعويله فى الادانة على هذا الاعتراف . تصور يعيبه . ولا يفنى عنه ما ذكره من ادلة اخرى . اساس ذلك ؟

٢٤٤ ٤٦ ( الطعن رقم ٦٢٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٢/١٩٨٣ )

٣ - الاعتراف الذى يعول عليه . يجب ان يكون اختيارياً صادراً عن ارادة حرة . علم جواز التعويل على الاعتراف . ولو كان صادقا . متى كان وليد اكراه او تهديد كائنا ما كان قدره .

الوعد والاعراض . يعد قرين الاكراه والتهديد لما له من تأثير على حرية المتهم فى الاختيار بين الانكار . والاعتراف . اساس ذلك ؟

على المحكمة ان رأت التعويل على الدليل المستمد من الاعتراف ان تبعد الصلة بينه وبين الوعيد او الاعراض ونفى تأثيره على الاعتراف .

٧٣٠ ١٤٦ ( الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢/٦/١٩٨٣ )

( ب ) الدفع ببطان التفتيش والاذن به :

١ - مراد الشارع من اشتراط تفتيش الأثنى بمعرفة الذى ؟



الصفحة	القاعدة	
		قيام الضابط بضبط اللقافة من فوق ساقى الطاعنة عند قيامه بتنفيذ اذن التفتيش . لا يتحقق به المساس بعورة لها أو الاطلاع عليها .
٢٥٧	٤٩	( الطعن رقم ٦٣٠٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٢ )
		٢ - الدفع المتعلق بحكم آخر غير الحكم المطعون فيه . انصره : عدم قبوله .
٣٥٨	٧٢	( الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ )
		٣ - الدفع بصدور اذن التفتيش بعد الضبط والتفتيش . موضوعي . كفاية اطمئنان المحكمة الى دفعوع الضبط والتفتيش بنساء على هذا الاذن . ردا عليه .
٧٩٩	١٥٧	( الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )
		٤ - الدفع ببطلان اذن التفتيش من الدفعوع القانونية المختلطة بانواقع . عدم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض مالم تكن مدونات الحكم تحمل مقوماته .
		وجوب بيان الدفع ببطلان اذن التفتيش فى عبارة صريحة تشتمل على بيان المراد منه .
٨٤١	١٦٧	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
		(ج) الدفع ببطلان الاجراءات :
		لا صفة لغير من وقع فى حقنه الاجراء الباطل فى أن يدفع ببطلانه . ولو كان يستفيد منه . أساس ذلك ؟
٧٩٩	١٥٧	( الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )
		( د ) الدفع ببطلان محضر جمع الاستدلالات :
		عدم جواز الدفع ببطلان محضر الضبط . لأول مرة أمام النقض لأنه من الاجراءات السابقة على المحاكمة .
٣٤٤	٦٨	( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٣ )
٨٤١	١٦٧	( والطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )

الصفحة	القاعدة	
		بطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة . لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض .
١٠٩٤	٢١٨	( الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )
		( هـ ) الدفع بتفريق التهمة :
		الدفع بتفريق التهمة . موضوعي . لا يستلزم رداً صريحاً . كفاية الأخذ بأدلة الثبوت رداً عليه .
٨٤١	١٦٧	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
٨٧١	١٧٤	( والطعن رقم ١٩١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٧ )
٨٨٤	١٧٦	( والطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣١ )
٩٦٤	١٩٣	( والطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٧ )
		راجع ايضاً :
		تفتيش ، تفتيش باذن ،
		( و ) الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن :
		الدعوى المدنية أمام المحاكم الجنائية . خضوعها للإجراءات المقررة في قانون الإجراءات الجنائية المادة ٢٢٦ إجراءات التكليف بالحضور هو الاجراء الذي يتم به تحريك الدعوى الدفع باعتبار الدعوى كأن لم تكن لعدم اعلان صحيفتها خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديمها الى قلم الكتاب على موجب حكم المادة ٧٠ مرافعات . دفاع قانوني طاهر البطلان . أساس ذلك : اقتصار حكم المادة المذكورة على الدعاوى المدنية أمام المحاكم المدنية .
٢٣٢	٤٣	( الطعن رقم ٦٤١٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٣ )
		( ز ) الدفع بالجنون :
		مناطق الاعفاء من العقاب لفقد الجاني شعوره وقت ارتكاب الجريمة . أن يكون سببه جنون أو عاهة في العقل دون غيرها . المادة ٦٢ عقوبات . الاثارة والاستفزاز والغضب لا يتحقق بها الدفع بالجنون أو العاهة في العقل .
١٢٣	٢١	( الطعن رقم ٥٨٧٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )

الصفحة	القاعدة	
		(ج) الدفع « بتزوير الحجز والتبديد » :
		وضع الأحكام بصيغة عامة مبهمه • قصور • دفاع الطاعن بتزوير محضرى الحجز والتبديد • جوهرى • وجوب ايراد الحكم الاسانيد التى عول عليها فى انتفاء تزويرهما • ( الطعن رقم ٦٥٠٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ )
٣٨٩	٧٨	
		(ط) الدفع بعدم جواز نظر الدعوى :
		الامر بالا وجه لاقامة الدعوى • ماهيته ؟ تأشيرة وكيل النيابة بالتحفظ على سند وعدوله عن هذا الامر ليس أمرا بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية • مما يمنع العودة الى رفع الدعوى • أساس ذلك ؟ ( انطقن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٠/١/١٩٨٣ )
١٢٦	٢٢	
		راجع أيضا :
		اجراءات : « اجراءات المحاكمة » ( القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٣٢٨ )
		(ى) الدفع بعدم جواز المحاكمة لتنازل المجنى عليه :
		تفرقة التقنين المدنى بين القراية المباشرة والغير مباشرة • الم • ليس اصلا لابن أخيه وان كان يعلوهما أصل مشترك • حكم المادة ٣١٢ عقوبات • استثناء من القواعد العامة • مؤدى ذلك ؟ ( الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٢/١١/١٩٨٣ )
٩٧٢	١٩٥	
		(ك) الدفع بعدم قدرة المجنى عليه على التكلم • مثال لتسبيب سائق فى اطراح دفاع مبناه عدم قدرة المجنى عليه عقب الحادث على الكلام بتعقل وفقدانه لذاكرته • ( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١/١١/١٩٨٣ )
٨٨٩	١٧٧	



الصفحة	القائمة	
		(ل) الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية •
		القضاء برفض الدفع بعدم قبول الدعوى المدنية استناداً الى أن الطاعن لم يكن طرفاً في محضر الصلح المقدم في الدعوى • صحيح •
٣٥٨	٧٢	( الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ )
		( م ) الدفع بعدم الاختصاص •
		١ - ما يسوغ • به القضاء برفض الدفـاع بعدم اختصاص محكمة أول درجة محلياً ؟
١٢٦	٢٢	( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )
		٢ - علم جلدوى نعى النيابة العامة على الحكم بأنه لم يقض بعدم
		لعدم ثبوت الواقعة •
		الاختصاص • لكون المطعون ضده من العسكريين • مادام قد قضى بالبرائة
٥٦٩	١١١	( الطعن رقم ٦٧٩٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٨ )
		٣ - الأماكن التي يتعين بها الاختصاص • قسائم متساوية المادة ٢١٧
		اجراءات جنائية •
		مكان وقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد • المكان الذي حصل تسليم
		الشيك للمستفيد فيه •
٤٢٠	٨٦	( الطعن رقم ٦٥٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ )
		٤ - اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات
		المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني والثاني مكرر والثالث والرابع من
		الكتاب الثاني من قانون العقوبات • والجرائم المرتبطة بها • م ١/٣ من
		القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ •
		وجوب احالة المحاكم - من تلقاء نفسها - ما يوجد لديها من دعاوى عن
		الجنايات سالفة الذكر الى محاكم أمن الدولة • م ٩ من القانون المذكور •
		قواعد الاختصاص في المواد الجنائية متعلقة بالنظام العام • اثر ذلك
		وعليه ؟ •
٤٧٣	٩٦	( الطعن رقم ٦٦٣٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٣ )

الصفحة	القاعدة
٨٣٥	١٦٥

(ن) الدفع بعدم انطباق القانون المطلوب تطبيقه .

عدم التعرض للدفاع الجوهري . ايرادا وردا . قصور .

الدفع بعدم انطباق القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لوجود مقتضى يبرر احتجاز الطاعن لاكثر من مسكن فى البلد الواحد . دفع جوهري . التفات الحكم عنه . قصور واخلاق بحق الدفاع . اساس ذلك : المادة ٨ من القانون المذكور

( الطعن رقم ٨٦١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٧ )

راجع ايضا :

اسباب الاباحه

( القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ١٠١٥ )

وبطلان

( القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٧٥٩ )

وتموين

( القاعدة رقم ١٩٦ بالصحيفة رقم ١٧٦ )

وحكم . تسببيه . تسبيب غير معيب ،

( القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٣٦ )

الصفحة	القاعدة	
		( د )
		رابطه السببية • رسوم انتاج • رشوة
		<b>رابطه السببية</b>
		١ - شروط صحة الحكم فى جريمة القتل أو الاصابة الخطأ ؟ رابطه السببية • ركن من أركان الجريمة • مؤدى ذلك ؟ مجرد استعمال المتهم قائد السيارة للسريفة والفرامل أو اصطدام المجنى عليه بجانب السيارة أو سقوطه على الأرض • لا يوفر عنصر الخطأ • مثال •
٢٠٩	٣٩	( الطعن رقم ٦٠٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )
		٢ - علاقة السببية فى المواد الجنائية • مناط تحققها ؟ • تقديرها • موضوعى •
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٣ - استظهار - انحكم قيام علاقة انسببية بين اصابات القتل وعمل التفريق • وبين وفاته • نقلا عن تقرير الصفة التشريعية • لا قصور •
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٤ - طلب التعويض فى جريمة اعطاء شيك بدون رصيد مناط تواجر مقوماته ؟ مثال لتسبب محكمة النقض لقضاء برفض المعارضة موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه •
١٠٤٦	٢٠٩	( الطعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣ )
		راجع ايضا :
		تعريض
		واصابة خطأ
		وقتل خطأ



## رسوم انتاج

الغرض من المصادرة ؟

شرط توقيعها على المتهم ؟

مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وجوبية . يقتضيها النظام العام في مواجهة الكافة كتدبير وقائي .

عقوبة المصادرة لا يقضى بها الا اذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى .

٣٨٤ ٧٧

( الطعن رقم ٦٣٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )

٢ - التعويض المنصوص عليه بالمادة ٢١ من القرار بقانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ أساس لتقديره وحده ؟ مضاعفة حده الأقصى في حالة العود .  
عدم بيان الحكم ماهية الأحكام السابق صدورها ضد المتهم وتواريخ صدورها والجرائم التي صدرت فيها . قصور . أثر ذلك ؟

٦١٥ ١٢٢

( الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )

٣ - تقدير الحكم رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول . يستوجب بيان الأساس الذي تقيم عليه المحكمة تقدير الرسم . مخالفة ذلك . قصور .

٦٥٦ ١٣٢

( الطعن رقم ٥٠٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٩ )

٤ - مجرد عرض الصلح من المتهم دون قبول من مدير عام الجمارك . لا تنقضي به الدعوى الجنائية .

٩٦٨ ١٩٤

( الطعن رقم ١٩٢١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٧ )

٥ - قيام من له صفة الضبط القضائي من موظفي مصلحة الجمارك بالتفتيش دون اذن كتابي من رئيس مكتب الانتاج المختص . غير جائز . مخالفة ذلك . اثره : بطلان التفتيش وما أسفر عنه وشهادة من أجروه . أساس ذلك ؟

١١١٥ ٢٢١

( الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ )

الترجمة	الصفحة	الترجمة
		<b>رشوة</b>
		١ - نطاق العذر المعفى من عقوبة الرشوة وفق المادة ١٠٧ مكررا عقوبات ٩
٣٦	٤	( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٢ - مثال لتسبب سائح فى اطراح دفاع باعمال حكم المادة ١٠٩ مكرر دنيا عقوبات .
٣٦	٤	( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٣ - مفاد سعى الطاعن بنفسه الى المبلغ فى منزله ثم فى الأماكن الأخرى التي اتفقا على اللقاء فيها ؟ .
٣٦	٤	( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٤ - مثال لتسبب كاف وسائح فى اطراح دفاع مبناء أن المبلغ كان اتعابا للمحامي لا رشوة .
٣٦	٤	( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٥ - اختصاص الموظف بالعمل الذى طلب اليه أداءه . أيا كان نصيبه فيه . سواء كان حقيقيا أو مزعوما . أو معتقدا فيه ركنا فى جريمة الارشاش. المنصوص عليها فى المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات .
٣٧١	٧٥	( الطعن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )
		٦ - نص المادة ١٠٤ عقوبات المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٣٥ التى عددت صور الرشوة . مطلقا يتسع مدلوله لاستيعاب كل عبث يمس الأعمال التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينسب الى هذه الأعمال ويعد من واجبات أدائها .
		استهداف المشرع من النص على مخالفة واجبات الوظيفة . كصورة من صور الرشوة التى عدتها المادة الأخيرة مدلولا أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها .

الصفحة	القاعدة	
٥٦٤	١١٠	<p>تقاضى الموظف مقابلا على الاخلال بواجبات الوظيفة الذى عناه الشارع فى هذا النص . رشوة . تستوجب العقاب . مثال . ( الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٧/٤/١٩٨٣ )</p> <p>٧ - مدلول الاخلال بواجبات الوظيفة فى مجال الرشوة ؟</p> <p>جريمة الرشوة . لا يلزم فيها ان تكون الاعمال التى يطلب من الموظف ادائها داخلة فى نطاق الوظيفة مباشرة . يكفى ان يكون له اتصال يستمع بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وان يكون الراشى قد اتجر معه على هذا الاساس .</p>
٦٣٠	١٢٧	<p>( الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٣ )</p> <p>٨ - مدلول الرشوة فى مجال تطبيق المادة ١٠٦ مكرر عقوبات ؟</p> <p>شمولها حالة استعمال النفوذ الحقيقى او المزعوم للحصول او محاولة الحصول فى مقابلها على تسوية من اية سلفة عامة .</p> <p>المقصود بالزعم هو مطلق القول دون اشتراط اقترانه بعناصر اخرى او وسائل احتيالية .</p> <p>توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها فى المادة ١٠٤ عقوبات اذا كان الجانى موظفا عموميا .</p>
٧٠٠	١٤١	<p>( الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٨٣ )</p> <p>٩ - اثبات الحكم فى مدوناته ان الدعوى احيات الى المحكمة كمحكمة جنايات من مستشار الاحاله . والحكم فيها على هذا الاساس على خلاف الثابت من احالتها اليها بامر احالة من النيابة العامة كجناية امن دولة . اثره : بطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة ولو كانت مشكلة من ذات القضاة الذين يختصون بنظر قضايا امن الدولة . اساس ذلك ؟</p>
٧٥٥	١٥٠	<p>( الطعن رقم ٦٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ٩/٦/١٩٨٣ )</p> <p>١٠ - جريمة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا عقوبات . الغرض منها . تجريم الافعال التى لا تجاوز عرض او قبول الوساطة فى رشوة . ولا تبلغ حد الاشتراك او الشروع فيها . ولا يؤتمها نص آخر .</p>



الصفحة	القاعدة	
		<p>ما يلزم لقيام تلك الجريمة . انيسان الجاني فعسله فى المهد الاول للرشوة وهو علم بوجود حقيقى لموظف عام او من فى حكمه . وبوجود عمل حقيقى او مزعوم او مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه اداؤه او الامتناع عنه . وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل . وان تتجه ارادة الجاني فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم الى اتيان فعل عرض الرشوة او قبول الوساطة فيها .</p> <p>علم جواز القياس او التوسع فى تفسير القانون العقابى . دفاع الطاعنين فى جريمة الوساطة فى رشوة بعد انصراف قصدهما الى الاتصال بالطرف الآخر المزمع ارضائه جوهرى . الالتفات عنه . قصور .</p>
١٠٠٦	٢٠٣	<p>( الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ )</p> <p>( ز )</p> <p><b>زنا</b></p> <p>انتمس بجريمة الزنا . تحققه بمشاهدة المتهم فى ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لاتدع مجالا للشك فى ان الجريمة ارتكبت بالفعل . مثال لتسبب سائق فى جريمة قتل عمد مقترن بالعسلر المخفف المنصوص عليه فى المادة ٢٢٧ عقوبات .</p>
٨٢٢	١٦٢	<p>( الطعن رقم ١٢٥٧ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢ )</p>
		<p>( س )</p> <p><b>سب وقذف . سبق اصرار . سرقة</b></p> <p><b>سلاح . سلطة قضائية</b></p>
		<p><b>سب وقذف</b></p> <p>١ - مدة الثلاثة اشهر المنصوص عليها بالمادة ٢/٣ اجراءات . بدؤها من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة ومركبها . وليس من تاريخ التصرف فى الشكوى موضوع الجريمة . مخالفة ذلك . عيب .</p>
٩٢٧	١٨٤	<p>( الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٢/١١/٩ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		٢ - القذف المستوجب للعقاب . ماهيته ؟ . حق قاضي الموضوع في استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى . لمحكمة النقض مراقبته فيما يرتبه من نتائج قانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال صحيح حكم القانون .
١٠١٥	٢٠٥	( الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠ ) ٣ - المادة ٣٠٩ عقوبات تطبيق لمبدأ حرية الدفاع بالتقدير الذي يستلزمه ارتباطا بالضرورة الداعية اليه . تقدير ما اذا كانت عبارات السب والقذف مما يستلزمه الدفاع . موضوعي . الدفع بإباحة القذف والسب . من الدفع القانونية المختلطة بالواقعية . عدم جواز اثارته لأول مرة امام النقض . مالم تكن وقائع الدعوى ترشح له .
١٠١٥	٢٠٥	( الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠ ) ٤ - استخلاص القصد الجنائي في جريمة القذف والسب علنا . موضوعي .
١٠١٥	٢٠٥	( الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠ ) ٥ - لا محل للبحث في مسألة النسبة في جرائم القذف والسب . متى تحقق القصد الجنائي فيها . الا اذا كان الطعن موجها الى موظف عام . فيتعين ان يثبت المنهم سلامة بيته وانه يبرر الدفاع عن مصلحة عامه وان ما اسنده الى الموظف حقيقيا .
١٠١٥	٢٠٥	( الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠ ) راجع ايضا : وصف التهمة ( القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ١٠٥٢ ) ونقض : اسباب الطعن . ما يقبل منها . ( القاعدة رقم ٢١٠ بالصحيفة رقم ١٠٥٢ )

الصفحة	القاعدة	
		سبق اصرار
		١ - سبق الاصرار : تعريفه ؟ استخلاص القاضى له من وقائع خارجية . الترصد . ما يكفى لتحقيقه ؟ البحث فى توافر ظرفى سبق الاصرار والترصد من اطلاقات قاضى الموضوع يستنتجه من ظروف الدعوى وعناصرها .
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٢ - بوت سبق الاصرار فى حق المتهمين . يستلزم بالضرورة توافر الاشتراك بالاتفاق بالنسبة لمن لم يقارف الجريمة بنفسه منهم .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٣ - العبرة فى سبق الاصرار بما ينتهى اليه الجانى من خطة رسمها لتنفيذ الجريمة . ولو قصر زمن هذا التفكير . المنازعة فى ذلك امام محكمة النقض . غير جائزة .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٤ - توافر ظرف سبق الاصرار . يرتب تضامنا بين المتهمين فى المسئولية الجنائية .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		راجع ايضا : فاعل اسلى ( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٤٤ )



القاعدة الصفحة

## سرقة

١ - الاختلاس في جريمة السرقة . تمامه بانتزاع المال من حيازة صاحبه بغير رضاه .

التسليم الذي ينتفى به ركن الاختلاس . وجوب ان يكون برضاه حقيقي يقصد به التخلي عن الحيازة .

عدم بيان احكم المظنون فيه . كيفية اخذ الطاعن المال من المجنى عليه وسبب تسليم الاخير للمال وتخليه عن الحيازة . قصور .

( الطعن رقم ٥٥٤٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٥ ) ٦٤ ٨

٢ - توقيع السندات المثبتة للحقوق . غير لازم . لاعتبارها محلا للسرقة والاختلاس .

( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٠ ) ١٢٦ ٢٢

٣ - مناط اعتبار حمل السلاح طرفا مشددا في جريمة المادة ٣١٥ عقوبات ؟

( الطعن رقم ٥٤٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٥ ) ٣٥٢ ٧٠

٤ - اخفاء الاشياء المسروقة لا يعتبر اشتراكا في سرقة ولا مساهمة فيها . هما جريمتان مستقلتان بارتكائهما وطبيعتهما . تعدد وقائع السرقة لا يقتضي حكما تعدد وقائع اخفاء الاشياء المسروقة . جواز ان يكون فعل الاخفاء واحد ولو كان موضوعه اشياء متحصلة من مسروقات متعددة . مثال .

( الطعن رقم ٤٩٥٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٧ ) ٤٣٩ ٨٩

٥ - مناط اعتبار حمل السلاح طرفا مشددا في جريمة المادة ١/٣١٥ عقوبات ؟

( الطعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ ) ٥٣٧ ١٠٧

الصفحة	القاعدة	
		٦ - الطرق العامة في حكم المادة ٣١٥ عقوبات المعدلة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ ؟
٥٣٧	١٠٧	( الطعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٧ - تمسك الطاعن ان الواقعة المسندة اليه تعد جنسية شروع في سرقة . انتفاء مصلحته من النقص على الحكم لادانته بجنسية السرقة . مادام قد اوقع عليه العقوبة المقررة لجنسية الشروع فيها .
٥٣٧	١٠٧	( الطعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٨ - العلة في تشديد عقوبة السرقة اذا اقترنت بحمل سلاح ؟ وجوب التفرقة بين السلاح بطبيعته والسلاح بالتخصيص .
		توافر علة تشديد عقوبة السرقة . متى كان السلاح المحمول سلاحا بطبيعته . ولو لم يكن لمناسبة السرقة .
		السلاح العرضي . وجوب استظهار المحكمة . ان حمله كان لمناسبة السرقة . مخالفة ذلك . قصور .
٦٤٢	١٢٩	( الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٧ )
		٩ - سريان حكم المادة ٣١٢ عقوبات على جريمة الاتلاف التي تقع بين الأصول والفروع . أساس ذلك وعلة ؟ لا يغير من ذلك ان يكون السند محل الاتلاف تحت يد الغير . حد ذلك وعلة لا تنازل ابنة المتهمة عن الدعوى الجنائية في جريمة سرقة واتلاف سند ما ينطبق عليه نص المادة ٣٦٥ عقوبات . اثره : انقضاؤها قبل الام . مخالفة ذلك . خطأ في دويل القانون .
١٠٧٠	٢١٤	( الطعن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )

## سـلـاح

١ - معنى الاحراز والحيازة .

انتفاء انتنافض بين ادانة انتفاع الاول عن احراز لسلاح وذخيرته . وادانة الثاني عن حيازة ذات السلاح والذخيرة متى تحقق استيلاء الاول ماديا عليهما وملكية الثاني لهما .

الصفحة	القاعدة	
		كفاية الحيازة المادية طالت أو قصرت وأيا كان الباعث عليها لتحقيق جريمة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص - أساس ذلك ؟ مثال .
١٦٩	٣٠	( الطعن رقم ٥٩٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ ) ٢ - ضبط سلاح ناري وذخيرة ومخدر مع شخص . لا ارتباط بين جنايتي احرار السلاح الناري وذخيرته . وجناية احرار المخدر . مخالفة ذلك . خطأ في القانون . توقيع العقوبة في حدود النص المنطبق . من اطقات محكمة الموضوع .
٢٢٦	٤٢	( الطعن رقم ٦١١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٠ ) ٣ - انواع الجرائم الثلاثة المنصوص عليها في قانون الاسلحة والذخائر رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ؟ جريمة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص . تحققا بمجرد الحيازة المادية للسلاح أيا كان مدتها أو الباعث عليها . أساس ذلك ؟
٢٤٨	٤٧	( الطعن رقم ٦٢٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢١ ) ٤ - جريمة حيازة اجزاء الاسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ الملحقين بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . تتحقق باقتران حيازتها بقصد الاتجار فيها أو استيرادها أو صنعها أو اصلاحها .
٢٤٨	٤٧	( الطعن رقم ٦٢٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢١ ) ٥ - جريمة حيازة أو احرار الاجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المنصوص عليها في الجدولين ٢ ، ٣ الملحقين بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . شروط تحققها ؟
٢٤٨	٤٧	( الطعن رقم ٦٢٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢١ ) ٦ - لا محل للاحتهاد في التفسير والتأويل عند صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . مثال لتسبب معيب في حريته احرار اجزاء رئيسية من أسلحة نارية .
٢٤٨	٤٧	( الطعن رقم ٦٢٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢١ )



الصفحة	القاعدة	
		٧ - التفرقة بين الأجزاء الرئيسية للسلاح على انفرادها وبينهما مجمعة . خطأ في تأويل القانون . مثال
٣٢٤	٦٤	( الطعن رقم ٢٤٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٨ )
		٨ - مناط اعتبار حمل سلاح ظرقا مشددا في جريمة المادة ٣١٥ عقوبات .
٣٥٢	٧٠	( الطعن رقم ٥٤٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٥ )
		٩ - المصادرة الوجوبية . اقتضاؤها أن يكون الشيء محرما تداوله على الكافة بما فيهم المالك والحائز والمحرز . السلاح المرخص به ليس من هذا القبيل . القضاء بمصادرة السلاح المرخص به الذي لم يسهم صاحبه في الجريمة . خطأ في تطبيق القانون . تصححه محكمة النقض .
٣٦٨	٧٤	( الطعن رقم ٥٧٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/١٦ )
		١٠ - النص في المادة ٢٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر المعدل . على مصادرة الأسلحة والذخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال . لا يخل بحقوق الغير حسن النية . المادة ٣٠ عقوبات . ثبوت أن السلاح المضبوط مملوك لغير المتهم وأنه سلم إليه بسبب وظيفته . اثره : عدم مصادرة السلاح . علة ذلك ؟
٤٠٦	٨٣	( الطعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣ )
		١١ - العقوبة المقررة لجريمة حيازة سلاح ناري مششن بدون ترخيص طبقا للفقرة الثانية من المادة ٣٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . الأشغال الشاقة المؤقتة . عدم جواز ابدال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة عند معاملة المتهم بالرفقة عملا بالمادة ١٧ عقوبات الا بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا يتقص عن ستة شهور .

القاعدة الصفحة

عقوبة السجن لا يجوز أن تنقص عن ثلاث سنين ولا تزيد عن خمس عشرة سنة إلا في الأحوال المنصوص عليها قانونا . نزول الحكم بعقوبة السجن في جريمة حيازة سلاح مششخن بدون ترخيص الى سنتين اعمالا لنص المادة ١٧ عقوبات مخالفة للقانون .

٨١٩ ١٦١

( الطعن رقم ١٣٥٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢ )

راجع ايضا :

سرقه القاعدتان رقما ١٠٧ ، ١٢٩ بالصحيفتين رقمي ( ٥٣٧ ، ٦٤٢ )

## سلطة قضائية

دخول رجال السلطة القضائية على ما جرى به قضاء النقض . في عداد الموظفين العموميين الذين عناهم الشارع في المادة ١٠٩ مكررا عقوبات .

فقد القاضي صلاحيته للفصل في دعوى معينة . لا صلة له بحسب الأصل بولايته للقضاء . اثر ذلك ؟

٣٦

٤

( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٤ )

( ث )

شركات . شريعة اسلامية . شهادة الزور . شهادة سلبية . شهادة مرضية . شيك بدون رصيد

## شركات

راجع تزوير « اوراق عرفية »

القاعدة رقم ١٤٣ بالصحيفة رقم ( ٧٠٩ )

الصفحة	القاعدة
--------	---------

## شريعة اسلامية

النص في المادة الثانية من الدستور على ان الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . ليس واجب الاعمال ببلاده . مقصودة . الدعوة لاتخاذ الشريعة الاسلامية مصدرا لما يسن من قوانين . عدم وجوب تطبيق احكام الشريعة الاسلامية تعويلا على النص المشار اليه لا اذا أفرغ الشارع تلك الاحكام في نصوص محددة للعمل بها .

٣٥٨ ٧٢

( الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ )

٥١٥ ١٠٦

( والطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ )

## شهادة الزور

وجوب بيان الحكم . في جريمة شهادة الزور . موضوع الدعوى التي ادعت فيها الشهادة . وموضوع الشهادة وما غير فيها من حقيقة . وتأثير ذلك على مركز الخصوم . والضرر المترتب عليها . وتعهد قلب الحقائق . عن قصد وسوء نية والا كان قاصرا .

٣١٨ ٦٢

( الطعن رقم ٢٣٥٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٦ )

راجع ايضا :

اثبات « شهود »

القاعدة رقم ١٢ بالصحيفة رقم ٨٢

## شهادة سلبية

وجوب وضع الاحكام الجنائية وتوقيعها في مدة ثلاثين يوما من النطق بها والا كانت باطلة . مالم تكن صادرة بالبراءة . تقديم صورة شمسية غير مصدق عليها للشهادة السلبية للتدليل على ذلك . صحيح . اساس ذلك ؟

٩٣١ ١٨٥

( الطعن رقم ١٦٢١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٩ )



الصفحة القاعدة

## شهادة مرضية

١ - المرض . عذر قهري . يسرر عدم تتبع اجراءات المحاكمة أمام محكمة اول درجة .

اعراض الحكم عن عذر المرض الذي ابداه الطاعن تبريراً لتخلفه عن حضور الجلسة التي سدر فيها الحكم المستأنف . وعدم الاشارة الى الشهادة المرضية المقدمة اثباتاً لهذا العذر . قصور واختلال بحق الدفاع .

٧٩ ١١

( الطعن رقم ٥٧٨٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٦ )

٢ - الشهادة المرضية . دليل من ادلة الدعوى . مؤدى ذلك ؟ .

عدم تعرض المحكمة في حكمها لفحوى الشهادة . او الاشارة الى المرض الذي تعلل به الطاعن . وعدم ابدائها رأياً يثبت او ينفيه . يعيب الحكم .

مثال

٤٥٣ ٩٢

( الطعن رقم ٦٥٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٩ )

## شيك بدون رصيد

١ - امر الرصيد . موضوعي .

النفي على المحكمة عدم اجرائها تحقيق لم يطلب منها او الرد على دفاع لم يثر امامها . لا يقبل .

٢٦٥ ٥١

( الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )

٢ - الشيك في معنى المادة ٢٢٧ عقوبات . ماهيته ؟

قيام جريمة اصدار شيك بدون رصيد . عدم تأثرها بسبب تحريضه او الغرض منه . النفي بأن الشيك كان تاميناً لعملية تجارية . لا يقبل .

٢٦٥ ٥١

( الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )

الصفحة	القاعدة	
		٣ - الأماكن التي يتعين بها الاختصاص • قسائم متساوية • المادة ٢١٧ اجراءات جنائية .
		مكان وقوع جريمة اعطاء شيك بدون رصيد • المكان الذي حصل تسليم الشيك للمستفيد فيه .
٤٢٠	٨٦	( الطعن رقم ٦٥٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ )
		٤ - الدفاع بحصول المدعية على الشيك بطريق النصب • تمام وجوهري • التزام المحكمة بتحيصه •
		الدفاع بأن الشيك تم تحريره وفاء لثمن أرض لا تملكها المستفيدة وليس لها حق التصرف فيها • جوهري •
١٠٣٠	٢٠٦	( الطعن رقم ٢٢٧٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١ )
		٥ - عدم اشتراط ان يكون الشيك محررا على نموذج مطبوع • عبارة علم وجود حساب تتقابل مع عبارة لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب •
١٠٤٦	٢٠٩	( الطعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٢ )
		٦ - مناط تمام جريمة اعطاء شيك لا يقابله رصيد ؟ • مداد كل او بعض قيمة الشيك في تاريخ لاحق لوقوع الجريمة وتوافر اركانها • لا يؤثر في قيام المسؤولية عنها •
١٠٤٦	٢٠٩	( الطعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٢ )
		راجع ايضا :
		ارتباط
		( القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٨٣ )
		وتعويض
		( القاعدة رقم ٢٠٩ بالصحيفة رقم ١٠٤٦ )

الصفحة	القاعدة
--------	---------

(ض)

ضرب • ضرب

ضرب

(أ) ضرب أحدث عامة

١ - القدر المتيقن • متى يسرع للمحكمة الأخذ به • مثال •

١٦٦ ٢٩

(الظعن رقم ٥٦٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥)

٢ - مقتضى تطبيق المادة ٣٢ عقوبات في حالة الجرائم المرتبطة  
أن يحكم بالعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم • توقيع عقوبة الجريمة الأخف  
على المتهم لا يمنع من محاكمته عن الجريمة الأشد • علة ذلك ؟

٢٩٤ ٥٧

(الظعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١)

٣ - الخطأ في الإسناد الذي يعيب الحكم • ماعيته ؛

مثال في ضرب أحدث عامة

٨٨٩ ١٧٧

(الظعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١)

(ب) ضرب المضي الى موت

١ - القصد الجنائي في جريمة الضرب المضي الى موت • تحققه  
من ارتكاب الجنائي الفعل من اراده وعلم انه يترتب عليه ماس بسلامة  
المجنى عليه • تحدث الحكم صراحة منه • غير لازم •

٣٣٥ ٦٧

(الظعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٩)

٢ - عدم تقييد المحكمة بالوصف القانوني الذي يرفع به الدعوى  
الجنائية على المتهم • حقها في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة الى الوصف  
القانوني السليم •

٣٣٥ ٦٧

(الظعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٩)



الصفحة	القاعدة	
		٣ - مناط اعتبار الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب المفضى الى موت أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه وبأشده معه . ولو لم يكن هو محدث الضربة التي سببت العاهة . مثال . انتفاء الجسدى من النemy على الحكم مساءلته الطاعن بصفته فاعلا أصليا مع غيره مادامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الاصل . ( الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٩ )
٨٠٩	١٥٩	
		٤ - ادانة المحكمة للمطعون ضده بجريمة الضرب المفضى الى الموت وأعمالها في حقه المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن . احدى العقوبتين تثيريتين للجريمة دون معاملته بالرافة . خطأ في تطبيق القانون . ( الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٧ )
٨٦٨	١٧٣	

راجع ايضا :

اثبات « شهود »

( القاعدة رقم ٦١ بالصحيفة رقم ٣١٤ )

(ج) ضرب بسيط

( راجع ارتباط القاعدة رقم ٥٧ بالصحيفة رقم ٢٩٤ )

## ضرر

١ - ثبوت أن المسأل عن الحقوق المدنية سلم المتهم السلاح المستعمل بسبب وظيفته وتركه يعمل في جميع الأوقات . أثره : مسؤوليته عن الاضرار التي أحدثها تابعه بعمله غير المشروع . لا يؤثر في ذلك حضوره حفل العرس بصفته الشخصية . مادام عمله غير المشروع متصلا بوظيفته أساس ذلك !

( الطعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٣ )

الصفحة	الترجمة	
		٢ - طلب التعويض في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد منوط بتوافر مقوماته ؟ مثال لتسبيب محكمة النقض لقضاء برفض المعارضة موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه . ( الطعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٣ )
١٠٤٦	٢٠٩	
		( ط ) طرق عامة . طعن . طوارئ
		طرق عامة
		الطرق العامة في حكم المادة ٢١٥ مقيّدة المعدلة بأقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ : ( الطعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٢ )
٥٣٧	١٠٧	
		طعن
		١ - صدور الحكم حضوريا بالنسبة للمدعى بالحق المدني وغيابا بالنسبة للمتهم ناضيا بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . ميماء الطعن فيه من المدعى بالحق المدني . يبدأ من ذرّج ص دوره . علة ذلك ؟ ( الطعن رقم ٥٥٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٢/١/١٩٨٣ )
٢٦	١	
		٢ - امتداد اثر الطعن لغير الطاعن الذي لم يودع أسبابا لطعنه . علة ذلك ؟ ( الطعن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ٩/١/١٩٨٣ )
٨٥	١٣	

الصفحة	القاعدة	
		٣ - ولي القاصر . وكيل عنه بحكم القانون : له بهذه الصفة الطعن في الأحكام التي تصدر على قاصر ولو لم يكن ممثلا بصفته في الخصومة . مؤدى كون التوكيل صادرا من الطاعن بصفته الشخصية لا بصفته وليا طبيعيا ؟
١٢٠	٢٠	( الطعن رقم ٥٨٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
		٤ - طرق الطعن في الأحكام الجنائية . ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم .
١٣٥	٢٣	( الطعن رقم ٥٢٤٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )
		٥ - الفصل في الطعن . يجعل طلب وقف التنفيذ . غير ذي موضوع
١٩٧	٣٥	( الطعن رقم ٦٩٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )
		٦ - الطاعن لا يضار بطلانه . مادة ٤٣ من ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩
٢٨٣	٥٥	( الطعن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٨ )
٩٩٦	٢٠٠	( والطعن رقم ١٢٣٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٧ )
		٧ - جواز طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جناية . أساس ذلك ؟
٤١٦	٨٥	( الطعن رقم ٦٢٦٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		٨ - المصلحة العامة التي تحميها النيابة العامة لا تتسع لحماية المصالح المالية للأفراد . ولا يحق أيها الطعن لمصلحة شخص لم يكن طرفا في الحكم المطعون فيه .
٥٦٩	١١١	( الطعن رقم ٦٧٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٨ )
		٩ - الطعن في الحكم باعتبار المعارضة كان لم تكن تستعمل الحكم الغيابي الاستثنائي المعارض فيه . أساس ذلك ؟
٦٦٦	٣٥	( الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ )



الصفحة	القاعدة	
		١٠ - حق النيابة العامة في الطعن • شروط بتوافر المصلحة • علة ذلك ؟
٦٧٤	١٣٧	( الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥ )
		١١ - حق النيابة العامة في الطعن رهن بتوافر المصلحة لها أو للمحكوم عليه •
٥٦٩	١١١	( الطعن رقم ٦٧٩٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٨ )
٦٩٥	١٤٠	( والطعن رقم ٦٨٥٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠ )
		١٢ - قصر الطعن بالنقض على الأحكام النهائية في الجنايات والجنع دون غيرها •
		عدم جواز الطعن بالنقض على الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضي • تفويت الطاعن ميعاد استئناف الحكم • اثره • عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض • علة ذلك ؟
٧٢٥	١٤٥	( الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/١ )
		١٣ - اثر الغاء الحكم المطعون فيه على الطعن بالنقض ؟
٧٣٨	١٤٦	( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/٦/٨ )
		١٤ - نفي الطاعن على الحكم بشأن مصادره للسيارة التي كان بها المخدر لأنها مملوكة لغيره وأنه سائقها • لا مصلحة له فيه • أساس ذلك ؟
٧٩٩	١٥٧	( الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )
		١٥ - التنازل عن الطعن • طبيعته • ترك الخصومة • اثر ذلك ؟
٨٠٧	١٥٨	( الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٩ )
		واجب ايضاً : سلاح ( القاعدة رقم ١٦١ بالصحيفة رقم ٨١٩ )

الصفحة	القاعدة
	وعقوبة « العقوبة المبررة » ( القاعدتان رقما ٨٨ ، ١٠٦ بالصحيفتين رقمي ٤٣٢ ، ٥١٥ ) ومحكمة الجنايات « حقها في التصدي » ( القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٣٩٦ ) ومستشار الاحالة ( القاعدة رقم ٦٥ بالصحيفة رقم ٣٢٨ ) ونقابات ( القاعدتان رقما ٢ ، ٤ بالصحيفتين رقمي ٢٩ ، ٣٦ )

## طسوارىء

١ - اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم التي حوكم الطاعن من اجلها بنص الامر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . محاكمته امامها والحكم عليه طبقا للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم جواز الطعن باى وجه من الوجوه في الحكم . المادة ١٢ من القانون المذكور .

صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . ليس من شأنه فتح باب الطعن في الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشككة وفق القانون الطوارىء . أسس ذلك ؟

( الطعن رقم ٥٢٤٥ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )

١٣٥ ٢٣

٢ - اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ . وما اربط بها من جرائم . مثال .

عدم جواز الطعن باى وجه من الوجوه في الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة .

( الطعن رقم ٦٨١٤ لسنة ٥٢ قى - جلسة ١٩٨٣/٤/٢١ )

٥٨٠ ١٢٤

القاعدة  
الصفحة

٣ - محاكمة الطاعن أمام محكمة أمن الدولة طبقاً لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بعد إعلانها بالقرار لجمهورى رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ .  
أثره : عدم جواز الطعن بأى وجه فى الأحكام الصادرة منها .  
( الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١١ )

٦٢٧/١٢٦

( ظ )

ظروف مخففة . ظروف مشددة

### ظروف مخففة

١ - إدانة المحكمة للمطعون ضده بجريمة الضرب المفضى الى الموت واعمالها فى حقه المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن . احدى العقوبتين التخيرييتين للجريمة دون معاملته بالرافقة . خطأ فى تطبيق القانون .

٨٦٨/١٧٣

( الطعن رقم ١٧٤٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٧ )

٢ - المادة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤ لسنة ١٩٦٦ . لم تحظر استعمال الرافقة . بل أوردت قيئدا على حق المحكمة فى انزول بالمقوبة فى جرائم المواد ٣٣ : ٣٤ - ٣٥ من ذلك القانون .

٨٨٤/١٧٦

( الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣١ )

راجع ايضا :

عقوبة



الصفحة	القاعدة
--------	---------

## ظروف مشددة

١ - مناط اعتبار حمل السلاح ظرفا مشددا في جريمة المادة ٣١٥ عقوبات ؟ .

٣٥٢ ٧٠

( الطعن رقم ٥٤٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٥ )

٥٣٧ ١٠٧

( والطعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/١٤ )

٢ - العلة في تشديد عقوبة السرقة اذا اقترنت بحمل سلاح ؟  
وجوب التفرقة بين السلاح بطبيعته والسلاح بالتخصيص .

توافر علة تشديد عقوبة السرقة . متى كان السلاح المحمول سلاح بطبيعته ولو لم يكن لمناسبة السرقة .

السلاح العرضي . وجوب امتنظار المحكمة ان حمله كان لمناسبة السرقة . مخالفة ذلك . قصور .

٦٤٢ ١٢٩

( الطعن رقم ٧١٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/١٧ )

٣ - سكر قائد المركبة . قربنة على وقوع الحادث الخطأ من جانبه .  
الى ان يقيم الدليل على التغافل . م ٢/٢٦ ق ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

١٠٨٢ ٢١٦

( الطعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٢/٢٧ )

راجع ايضا :

سبق اصرار

في القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٥١٥

القاعدة الصفحة

( ع )

عقد - عقوبة - عود

عقد

١ - عقد الصلح . ماعينه

استخلاص نية الطرفين واختناج المتفاعة من الصلح . موضوعي  
نادام سائفا .

٨١٤ ١٦٠

( الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/١٢ )

٢ - جريمة الامتناع عن تحرير عقد بخار . من الجرائم المستمرة  
استمرارا تجديدا . اثر ذلك ؟

٩١٠ ١٨٠

( الطعن رقم ١٧٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١ )

عقوبة

١ - العقوبة التكميلية

١ - الغرض من المصادرة

شرط توقيعها على المتهم

مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وجوبية  
تتضيها النظام العام في مواجهة الكفاية كتدبير وقائي .

مقربة المصادرة لا يفي بها الا ان كان الشيء موضوع المصير في

سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى .

٣٨٤ ٧٧

( الطعن رقم ٦٢٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦ )

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وجوب الحكم بمصادرة المواد موضوع جريمة تهريب التبغ . او الحكم بمثل قيمتها أن لم تضبط . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . القضاء بمصادرة التبغ الذي لم يضبط دون الحكم بما يعادل مثلي قيمه . مخالفة للقانون .
٣٨٤	٧٧	( الطعن رقم ٦٣٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٦ )
		(ب) العقوبة التبعية :
		القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن دمج المصوغات المعدل قبل الثاني بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ . لم يقرر مصادرة المشغولات غير المصوغة . وجوب حفظ هذه المشغولات حتى يدور حكم نهائي ثم ردها بعد دمجها أو تكسيها حسب الأحوال . مثال بشأن مشغولات فضية .
٨٦٣	١٧٢	( الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٦ )
		(ج) تطبيق العقوبة :
		١ - نطاق العذر المعفى من عقوبة الرشوة وفق المادة ١٠٧ مكررا عقوبات ؟ .
٣٦	٤	( الطعن رقم ٢٢٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٤ )
		٢ - جريمة تجريف أرض زراعية دون ترخيص . توجب القضاء على مقارنها بأحدى عقوبتي الحبس أو الغرامة . المادة ١٠٦ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ .
		الحكم بعقوبتي الحبس والغرامة معاً عن هذه الجريمة . خطأ في القانون . وجوب التقض والاحالة لتعلق ذلك بتقدير العقوبة .
١٤٣	٢٤	( الطعن رقم ٦٣٥٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )
		٣ - التدرج في العقوبات تبعاً لخطورة الجريمة . خطأ المشرع في قانون مكافحة المخدرات .
١٥٤	٢٦	( الطعن رقم ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )



الصفحة	القاعدة	
		٤ - عقوبة تسهيل تعاطي المخدرات بغير مقابل . أخف نوعا . المادة ٢٥ ت ١٨٢ لسنة ١٩٦٠
		ادانة الطاعن بجريمة ادارة وتهيئة واعداد مكان لتعاطي المخدرات دون استظهار الحكم تقاضى المقابل وتخصيص مكان لتعاطي المخدرات . قصور .
١٥٤	٢٦	( الطعن رقم ٥٢٠٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٢٥ )
		٥ - ضبط سلاح ناري وذخيرة ومخدر مع شخص . لا ارتباط بين جنايتي احراز السلاح الناري وذخيرته . وجناية احراز المخدر . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
		توقيع العقوبة في حدود النص المنطبق . من اطلاقات محكمة الموضوع .
٢٢٦	٤٢	( الطعن رقم ٦١١٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١٠ )
		٦ - وجوب توقيت مدة العزل عند معاملة المتهم المخاطب باحكامها . بالرافة . المادة ٢٧ عقوبات . حق محكمة النقض تصحيح خطأ الحكم لمخالفته المادة المذكورة . اساس ذلك .
٤٨٨	٩٩	( الطعن رقم ٦٦٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٤/٥ )
		٧ - توقيع عقوبة الجناية المنصوص عليها في المادة ١٠٤ عقوبات اذا كان الجاني موظفا عموميا .
٧٠٠	١٤١	( الطعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٠ )
		٨ - تمسك الطاعن بانطباق حكم المادة ٥٨ م ق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وصولا الى وجوب الحكم عليه بعقوبة الغرامة فحسب . دفاع هام ومؤثر . عدم تمحيصه : قصور . اثر ذلك ؟
٧٠٥	١٤٢	( الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٥/٢١ )
		٩ - جريمة اقامة بناء بدون ترخيص واقامته بدون موافقة اللجنة المختصة قيامها على فعل مادي واحد . هو اقامة البناء . اشتراك هذا العنصر بين كافة الأوصاف القانونية التي يمكن ان تعطي تلك الواقعة .

الصفحة	القاعدة	
		فضساء الحكم بعقوبتين مختلفتين عن جريمتي اقامة بناء بدون ترخيص واقامته بدون موافقة اللجنة المختصة خطأ في تطبيق القانون . وجوب تطبيقه المادة ٢٢/١ عقوبات وتوقيعه عقوبة الجريمة الأشد .
٧٤٢	١٤٨	( الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٨ )
		١٠ - الاستفادة من الاعفاء من العقاب المقرر بالمادة ٧٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا يقبل لتسلك به لأول مرة امام محكمة النقض . علة ذلك؟
٧٧٠	١٥٢	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )
		١١ - تعدد العقوبة المالية دون سند وتجاوز حدها الأقصى . اثره؟
٧٧٠	١٥٢	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )
		١٢ - العقوبة المقررة لجريمة حيازة سلاح ناري مششن بدون ترخيص طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٢٦ من القانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة الأشغال الشاقة المؤقتة .
		عدم جواز ابدال عقوبة الأشغال الشاقة المؤقتة عند معاملة المتهم بالرفافة عملاً بالمادة ١٧ عقوبات الا بعقوبة السجن أو الحبس الذي لا ينقص من ستة شهور .
		عقوبة السجن لا يجوز ان تنقص عن ثلاث سنين ولا تزيد عن خمس عشرة سنة الا في الأحوال المنصوص عليها قانوناً .
		نزول الحكم بعقوبة السجن في جريمة حيازة سلاح مششن بدون ترخيص الى سنتين اعمالاً لنص المادة ١٧ عقوبات مخالفة للقانون .
٨١٩	١٦١	( الطعن رقم ١٢٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ )
		١٣ - وجوب مطابقة من يشتري لغير استعماله الشخصي ولاعادة البيع مواد تموينية موزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها . بالحبس مدة لا تقل عن ستة اشهر وبغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه أو باحدهما والمصادرة المادة ٣ مكرراً ب من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠
٨٢٢	١٧١	( الطعن رقم ٦٥١٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٦ )

الصفحة	القاعدة	
		١٤ - ادانة المحكمة للمطعون ضده بجريمة الضرب المفضى الى الموت واعمالها فى حقه المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن • احدى العقوبتين التخيرييتين للجريمة دون معاملته بالرافة • خطأ فى تطبيق القانون •
٨٦٨	١٧٣	( الظن رقم ١٧٤٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١٠/٢٧ )
		( د ) عقوبة الجرائم المرتبطة :
		١ - لا جدوى من النعى بعدم توافر أركان جريمة التسبب عمدا فى انقطاع المراسلات التليفونية • مادام الحكم قد دان الطاعن بجناية السرقة باكراه مع حمل سلاح والتسبب عمدا فى انقطاع المراسلات التليفونية • وتوقيع عقوبة واحدة عنهما تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات •
١٨٩	٣٤	( الظن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )
		٢ - مقتضى تطبيق المادة ٣٢ عقوبات فى حالة الجرائم المرتبطة أن يحكم بانعقوبة المقررة لأشد تلك الجرائم • توقيع عقوبة الجريمة الأخف على المتهم لا يمنع من محاكمته عن الجريمة الأشد • علة ذلك ؟
٢٩٤	٥٧	( الظن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١ )
		٢ - بيان الحكم أن الجرائم التى ارتكبها المتهم وقعت لغرض واحد ومعاقبته بعقوبة واحدة هى المقررة لأشد تلك الجرائم اعمالا لحكم المادة ٣٢ عقوبات • لا ينال من سلامته اغفال تعيينه للجريمة الأشد •
٤٨٨	٩٩	( الظن رقم ٦٦٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )
		( هـ ) العقوبة المبردة :
		١ - انتفاء مصلحة الطاعن فى تعيب الحكم • فى خصوص جريمة الاتفاق الجنائى • ما دام الحكم قد دانه • كذلك بجريمتى تقليد عملة وحيازتها بقصد الترويج • وواقع عليه عقوبة تدخل فى نطاق تلك المقررة لها عملا بالمادة ٣٢ عقوبات •
٤٣٢	٨٨	



الصفحة	القاعدة	
		٢ - اتهام الطاعن بعمدة جرائم - مؤاخذته عنها بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لاحداها - لم تكن محل طعن - عمالا للمادة ٢٢ عقوبات - عدم قبول عليه عن باقي الجرائم .
٤٣٢	٨٨	( الطعن رقم ٦٥٣٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )
		٣ - لا مصلحة للطاعنين من اثارة الجدل حول علم توافر ظرفي سبق الاصرار والترصد في حقهم - مادام الحكم قد اوقع عليهم العقوبة المقررة لجريمة القتل العمد مجردة من عذرين الظرفيين بعد ان اثبت اقتضاهم على ارتكاب القتل ومقارفتهم له .
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٤ - نسيك الطاعن ان الواقعة المسندة اليه تعد جنائية شروع في سرقة - انتفاء مصلحته من النفي على الحكم لادانته بجنائية السرقة - مادام قد اوقع عليه العقوبة المقررة بجنائية الشروع فيها .
٥٣٧	١٠٧	( الطعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٥ - عدم جدوى النفي على الحكم تغير صفة المتهم من شريك في الجريمة الى فاعل أصلي فيها - مادام انه عاب الطاعن بالعقوبة المقررة لشريك .
		٦ - انتفاء الجدوى من النفي على الحكم مساوئته الطاعن بصفته فاعلا سلبا مع غيره ما دامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الاسنى .
٨٠٩	١٥٩	( الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٩ )
		٧ - تدليل الحكم على كذب الوقائع التي ابلغ بها الطاعن ضد المجنى عليه وانتوائه الاضرار به - توقيعه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة البلاغ الكاذب - صحيح - اساس ذلك واثره ؟
٩١٣	١٨١	( الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		( د ) الطعن عن العقوبة :
		١ - تضي أسباب اعطاء المتهم من العقاب طبقا للمادة ٢٠٥ من قانون العقوبات غير لازم - الا اذا دفع بذلك .
١٤٧	٢٥٠	( الطعن رقم ٥٦٢١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٤ )

الصفحة	القاعدة	
		٢ - الاعفاء من العقوبة في جريمة السرقة . المادة ٣١٢ عقوبات امتداد سريانها على جرائم النصب وخيانة الأمانة علة ذلك ؟ التنازل عن الشكوى . اثره . وجوب القضاء بالبراءة . المادة ١٠ من قانون الاجراءات .
٦٦٠	١٣٣	( الطعن رقم ٧٣٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٢ )
		٣ - الاستفادة من الاعفاء من العقاب المقرر بالمادة ٧٧ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا يقبل التمسك به لأول مرة أمام محكمة النقض . علة ذلك ؟ .
٧٧٠	١٥٢	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )
		٤ - قصد الشارع من اعفاء المستاجر أو الوسيط من العقوبة إذا أبلغ أو اعترف بالجريمة ؟ . عدم انصراف حكم الاعفاء الى حالة المستاجر الذي يتقاضى خلو الرجل بوصفه مؤجرا من الباطن الى غيره .
٩٠٢	١٧٩	( الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		٥ - شرط الاعفاء من العقاب بعد علم السلطات بالجريمة ؟ تقدير توافر موجب الاعفاء أو انتفائه . موضوعي . مثال .
١٠٩٤	٢١٨	( الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )
		( د ) وقف تنفيذ العقوبة :
		١ - التصالح وفقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . اثره بالنسبة للدعوى الجنائية ؟ . ادانة الملتزم رغم ثبوت التصالح . خطأ في تطبيق القانون تصحيح محكمة النقض الخطأ والحكم بمقتضى القانون . المادة ٣٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٢٥٤	٤٨	( الطعن رقم ٦٢٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٢ )

الصفحة	القاعدة	
		٢ - وقف تنفيذ العقوبة • من اطلاقات محكمة الموضوع •
٤٨٨	٩٩	( الطعن رقم ٦٦٦٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )
		(ج) تقدير العقوبة :
		١ - تقدير العقوبة • وتقدير مناسبتها بالنسبة الى كل متهم • موضوعي •
٣٦	٤	( انطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٢ - تقدير العقوبة • مرده الواقعة الجنائية وما أحاط بها من ظروف • لا الوصف القانوني لها •
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٣ - ثلاثة ٣٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ لم تحظر استعمال الرأفة • بل أوردت قييدا على حق المحكمة في النزول بالعقوبة في جرائم المواد ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ من ذلك القانون •
٨٤٤	١٧٦	( الطعن رقم ١٥٣٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣١ )
		(ط) تنفيذ العقوبة :
		قضاء محكمة ثاني درجة بعدم جواز استئناف التهمة لأنها لم تقيم بسداد الغرامة المقررة بها • خطأ في تطبيق القانون • أساس ذلك ؟
		لا يترتب على الطعن بالاستئناف ايقاف تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة •
٦٩٥	١٤٠	( الطعن رقم ٦٨٥٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣٠ )
		(ث) ما لا يعد عقوبة :
		الغرض من المصادرة ؟
		شرط توقيعها على المتهم ؟
		مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل • وجوبية • يقتضيها النظام العام في مواجهة الكافة كتحديد وقائي •
٣٨٤	٧٧	( الطعن رقم ٦٣٧٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )



الصفحة	القاعدة	
		راجع أيضا :
		سرقة
		( القاعدة رقم ١٢٩ بالصحيفة رقم ٦٤٢ )
		وكفالة
		( القاعدة رقم ٥٩ بالصحيفة رقم ٣٠٧ )
		—
		<b>عود</b>
		١ - جريمة العود للاشتباه . شروط تحققها ؟
		اغفال حكم الادانة استظهار شروط تحققها . قصور .
٦٠٦	١١٩	( الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢ )
		٢ - التعويض المتخصص عليه بالمادة ٢١ من القرار بقانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦ أساس تقديره وحده ؟ مضاعفة حده الأقصى في حالة العود .
		عدم بيان الحكم ماهية الاحكام السابق صدورها ضد المتهم وتواريخ صدورها والجرائم التي صدرت فيها . قصور . اثر ذلك ؟
٦١٥	١٢٢	( الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )
		—
		( غ )
		<u>غرفة مشورة . غش</u>
		—
		<b>غرفة مشورة</b>
		حق المحكمة منعقدة في غرفة مشورة في تصحيح ما يقع في حكمها من خطأ مادي مع التأشير بالأمر بالتصحيح على هامش الحكم .
		مثال في تصحيح مقدار غرامة .
٧٩٠	١٥٥	( الطعن رقم ١٣٢١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )

الصفحة	القاعدة	غش
		<p>١ - المقصود بالدخان المفسوش . جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه .</p> <p>- أساس جريمة خلط الدخان أن يضاف إلى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز اضافته إليه أو خلطه به بأية نسبة كانت .</p> <p>اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريبا .</p> <p>مجرد احراز الدخان المخلوط أو المفسوش جريمة معاقبا عليها في حق الصانع .</p>
٤٤٢	٩٠	( الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨ )
		<p>٢ - المرجع في مطابقة المادة المضبوطة للمواصفات المطلوبة هو التحليل دون الاشراف النظري .</p>
٤٤٢	٩٠	( الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨ )
		<p>٣ - القصد الجنائي في جريمة الاضرار العملى المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا عقوبات ؟</p>
		<p>٤ - قوام الخطأ في جريمة الاهمال المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا ؟</p>
٦٧٤	١٣٧	<p>الخطأ الجسيم والغش . كلاهما يمثل وجها للجرام يختلف عن الآخر . عدم جواز الخلط بينهما في مجال المسؤولية الجنائية . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		( ف )
		فاعل أصلي . فقد اوراق
		<b>فاعل أصلي</b>
		اتفاق الطاعنين والمبلغ على دفع مبلغ الرشوة للآخر . صحة مساواة كل منهما باعتباره فاعلا أصليا .
٣٦	٤	( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		مجرد تمسك المتهم بالمحرر المزور وكونه صاحب المصلحة فيه والعلم به عدم كفايته لثبوت ارتكاب التزوير . مادام ينكر ارتكابه له وخلا تقرير المضاهاه من انه محرر بخطه ولم يشهد عليه شاهدي المدعين بالحقوق المدنية .
٤٦٠	٩٤	( الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٣٠ )
		متى يعتبر الشخص فاعلا أصليا . برغم علم ارتكابه فعلا يدخل في الركن المادي للجريمة ؟
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		عدم جدوى النص على الحكم تغير صفة المتهم من شريك في الجريمة الى فاعل أصلي فيها . ما دام انه عاقب الطاعن بالعقوبة المقررة للشريك .
		تقدير العقوبة . مرده الواقعة الجنائية وما أحاط بها من ظروف لا الوصف القانوني لها .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		مناط اعتبار الجاني فاعلا أصليا في جريمة ضرب أفضى الى موت ان يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه وباشره معه . ولو لم يكن هو محدث الضربة التي سببت العاهة . مثال .



الصفحة	القاعدة	
٨٠٩	١٥٩	<p>انتفاء الجدوى من النعمى على الحكم مساوئته الطاعن بصفته فاعلا أصليا  مع غيره مادامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي .  ( الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٩ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>اشتراك  ( القاعدة رقم ٩٨ بالصحيفة رقم ٤٨٠ )</p> <p>وسبق إصرار  ( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٤٤ )</p> <p>وتنصيب  ( القاعدة رقم ١٩ بالصحيفة رقم ١١٤ )</p>
<b>فقد أوراق</b>		
٦٢١	١٢٤	<p>فقد أوراق التحقيق كلها أو بعضها أثناء نظر القضية أمام محكمة النقض  مع وجود الحكم . لا يبرر إعادة الاجراءات الا اذا رأت المحكمة محلا لذلك .  علة ذلك ؟ المادة ٥٥٩ اجراءات .</p> <p>( الطعن رقم ٦٩٣٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١١ )</p>

الصفحة	القاعدة
--------	---------

( ق )

قانون - قبض - قتل خطأ - قتل عمد  
قرارات وزارية - قصد جنائي - قفساء  
قوة الأمر الملقى

قانون

( ١ ) القانون الأصلح :

١ - مجال اعمال قاعدة سريان القانون الأصلح المقررة بالمادة الخامسة  
نصوص ؟  
طرق الطعن في الاحكام الجنائية . ينظمها القانون القائم وقت صدور  
الحكم .

١٣٥ ٢٣ ( الطعن رقم ٥٢٤٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )

٢ - صدور المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ بشأن التسعير  
الجبرى خاليا من التوقيت . تخويله وزير التجارة والصناعة حق تعديل  
الجدول الملحق بالمواد والسلع التى تسعر جبريا بقرار يصدر منه .  
صدور قرار بحذف سلعة من الجدول الملحق . اثره : اعتباره قانون  
أصلح . عدم اعمال ذلك . مخالفة للقانون .  
تحديد الاسعار أسبوعيا . لا يعنى توقيت القانون الذى صدرت التسعيرة  
استنادا له .

٤١٣ ٨٤ ( الطعن رقم ٦٢٥٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ )

٣ - النص فى المادة الاولى من القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ . بشأن  
التسعير الجبرى بتوقيع عقوبة الحبس أو الغرامة بدلا من المادة التاسعة من  
المرسوم بقانون رقم ١٦٣ لسنة ٥٠ . يعد قانونا أصلح . أساس ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		سلطة محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة المتهم . من تلقاء نفسها إذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانونا أصح يسرى على واقعة الدعوى . امادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٥٠٦	١٠٤	( الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٣/٤/١٩٨٣ )
٨٣٨	١٦٦	والطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٣ )
		٤ - سلطة محكمة النقض في نقض الحكم لمصلحة الطاعن من تلقاء نفسها متى صدر قانون أصح للمتهم .
٦٤٥	١٣٠	( الطعن رقم ٦٩٢٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٨/٥/١٩٨٣ )
٨٣٨	١٦٦	( والطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٧/١٠/١٩٨٣ )
		٥ - اقامة مبنى تزيد قيمته على خمسة آلاف جنيه قبل الحصول على موافقة لجنة تنظيم وتوجيه أعمال البناء . غير مؤتم . أساس ذلك ؟ سلطة محكمة النقض في نقض الحكم من تلقاء نفسها لمصلحة المتهم مادام القانون الأصح للمتهم هو الواجب التطبيق .
٧٤٢	١٤٨	( الطعن رقم ١١٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ٨/٦/١٩٨٣ )
		٦ - قبول أسباب الطعن التي تقدم بعد الميعاد القانوني متضمنة نعيًا على الحكم لصدور قانون بعد الحكم المطعون فيه يسرى على واقعة الدعوى . أساس ذلك ؟
٩١٦	١٨٢	( الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢/١١/١٩٨٣ )
		٧ - معاقبة المتهم بجريمة الاشتراك في تجمهر وفقا للقانون رقم ٢ لسنة ١٩٧٧ بعد صدور القرار الجمهوري بقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ خطأ في تطبيق القانون . أساس ذلك ؟
		صدور قانون أصح للمتهم بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا وجوب تطبيقه على واقعة الدعوى .
		اعتبار القرار الجمهوري بقانون رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣ قانونا أصح بالنسبة للمتهم في خصوص جريمة الاشتراك في تجمهر . أساس ذلك ؟
٩١٦	١٨٢	( الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢/١١/١٩٨٣ )



الصفحة	القاعدة	
		٨ - النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الذي صدر قبل صيرورة الحكم المطعون فيه باتا . على إلغاء العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . يجعل خطأ الحكم المطعون فيه غير ذي موضوع .
١٠٩٠	٢١٧	( الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ ) (ب) تطبيقه ١ - للتعديلات التشريعية الصادرة بالقوانين ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٥ استهدفت تغليظ عقوبة الاختلاس . حماية للمال العام . نطاق تطبيق المادة ١١٨ مكررا ١ عقوبات ؟
٧٣	١٠	( الطعن رقم ٤٢٩٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٦ ) ٢ - مجال اعمال قاعدة سريان القانون الاصلح المقررة بالمادة الخامسة عقوبات ؟ طرق الطعن في الاحكام الجنائية . ينظمها القانون القائم وقت صدور الحكم .
١٣٥	٢٣	( الطعن رقم ٥٢٤٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ ) ٣ - صفة المؤجر ومناسبة تحرير عقد الايجار . مما مناط حظر اقتضاء المبالغ الإضافية . عدم سريان الحظر على المستاجر الا اذا اقدم على التاجر من الباطن الى غيره . تقاضى المستاجر بالذات او بالوساطة أية مبالغ في مقابل انتهاء عقد الايجار واخلاء المكان المؤجرة لا تأثيم . معاينة الطاعنة عن واقعة اقتضاء مبلغ من القود من المطعون ضده مقابل انتهاء العلاقة الايجارية بينها وبين مالك العين المؤجرة . خطأ في تأويل القانون .
٣٠٠	٥٨	( الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١ )

الصفحة	القاعدة	
		٤ - مناط التأثيم في جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص . المادة ٧١ مكررا من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ .
٣٣١	٦٦	( الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٨ )
		٥ - النص في المادة الثانية من الدستور على أن الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع . ليس واجب الأعمال بذاته . مقصوده . الدعوة لاتخاذ الشريعة الإسلامية مصدرا لما يسن من قوانين . عدم وجوب تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية تعويلا على النص المشار اليه الا اذا أفرغ الشارع تلك الأحكام في نصوص محددة للعمل بها .
٣٥٨	٧٢	( الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ )
		٦ - اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني مكرر والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات . والجرائم المرتبطة بها . م ١ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .
		وجوب إحالة المحاكم من تلقاء نفسها - ما يوجد لديها من دعاوى من الجنايات سالفة الذكر الى محاكم أمن الدولة . م ٩ - القانون المذكور قواعد الاختصاص في المواد الجنائية متعلقة بالنظام العام . اثر ذلك وعلمه ؟
٤٧٣	٩٦	( الطعن رقم ٦٦٣٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٣ )
		٧ - العبرة في شأن سقوط الأحكام النيابية الصادرة من محكمة الجنايات بالوصف الذي أقيمت به الدعوى . مثال .
٥١١	١٠٥	( الطعن رقم ٦٧٦٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٣ )
		٨ - الطرق العامة في حكم المادة ٣١٥ عقوبات المعدلة بالقانون ٥٩ لسنة ١٩٧٠ ؟
٥٣٧	١٠٧	( الطعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )

الصفحة	القاعدة	
		٩ - محاكمة الطاعن أمام محكمة أمن الدولة طبقا لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بعد اعلانها بالقرار الجمهورى رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ . اثره : عدم جواز الطعن بأى وجه فى الأحكام الصادرة فيها .
٦٢٧	١٢٦	( الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١١ )
		١٠ - استناد الحكم فى اثبات توافر قصد الاتجار الى القول بأن مجرد قيام الطاعن بتخزين المواد المخدرة بمقابل لحساب تاجرة أخرى يتحقق معه قيام هذا القصد . خطأ فى تاويل القانون . علة ذلك ؟ حجب الخطأ الحكم عن مواجهة عناصر الدعوى الخاصة بقيام او عدم قيام قصد الاتجار لدى الطاعن . يعيبه .
٦٧٠	١٣٦	( الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ )
		١١ - تمسك الطاعن بانطباق حكم المادة ٥٨ م بق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وصولا الى وجوب الحكم عليه بعقوبة الغرامة فحسب . دفاع هام ومؤثر . عدم تمحيصه : قصور . اثر ذلك ؟
٧٠٥	١٤٢	( الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢١ )
		١٢ - حالات الاعفاء فى المادة ٢٠٥ عقوبات . اثنان . تميز كل منهما بعناصر مستقلة . وشروط خاصة . المادة ٢٠٥ فقرة اولى . الاعفاء بمقتضاها وجوبيا . متى توافرت شروطه . الحالة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من المادة . الاعفاء جوازيا . اطلاق الطاعن القول بتمتعه بالاعفاء . دفاع ينسرج تحت حكم المادة بفقرتها . مؤدى ذلك واثره ؟ مثال لتسبيب مصيب .
٩٥١	١٨٩	( الطعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٥ )
		١٣ - مناط قيام مسؤولية صاحب المحل المقترضة طبقا لنص المادة ١٥ م بق ١٦٢ لسنة ١٩٥٠ .



الصفحة	القاعدة	
		نفي الحكم المطعون فيه وقوع جريمة الامتناع عن البيع من جانب المتهم الثاني الذي كان موجودا بالمحل لانتفاء علمه بوجود جيبس بمخزن تابع للمحل . لا محل معه للقول بقيام مسئولية مفترضة في حق الطاعن من تلك الجريمة .
٩٥٧	١٩١	( الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/١٥ ) ١٤ - تفرقة التقنين المدني بين القرابة المباشرة والغير مباشرة . العم . ليس اصلا لابن اخيه وان كان يعطوهما اصل مشترك . حكم المادة ٣١٢ عقوبات . استثناء منه القواعد العامة . مؤدى ذلك .
٩٧٢	١٩٥	( الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٢ ) ( ج ) تفسير القانون : ١ - التعديلات التشريعية الصادرة بالقوانين ٦٩ لسنة ١٩٥٣ ، ١١٢ لسنة ١٩٥٧ ، ١٢٠ لسنة ١٩٦٢ ، ٦٣ لسنة ١٩٧٥ استهدفت تغليط عقوبة الاختلاس . حماية للمال العام . نطاق تطبيق المادة ١١٨ مكرراً عقوبات ؟
٧٣	١٠	( الطعن رقم ٤٢٩٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/١/٦ ) ٢ - انواع الجرائم الثلاثة المنصوص عليها في قانون الاسلحة والذخائر رقم ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل بالقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٨ ؟ جريمة حيازة سلاح ناري بدون ترخيص . تحققها بمجرد الحيازة المادية للسلاح ايا كانت مدتها او الباعث عليها . اساس ذلك ؟
٢٤٨	٤٧	( الطعن رقم ٦٢٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢١ ) ٢ - جريمة حيازة اجزاء الاسلحة النارية المنصوص عليها بالجدولين ٢ ، ٣ الملحقين بالقانون ٢٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . تتحقق باقتران حيازتها بقصد الاتجار فيها او استيرادها او صنعها او اصلاحها .
٢٤٨	٤٧	( الطعن رقم ٦٢٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢١ )

الصفحة	القاعدة	
		٤ - جريمة حيازة أو احراز الاجزاء الرئيسية للأسلحة النارية المنصوص عليها في الجدولين ٢ ، ٣ الملحقين بالقانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدل . شروط تحققها ٤ .
٢٤٨	٤٧	( الطعن رقم ٦٢٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢١ )
		٥ - لا محل للاجتهاد في التفسير والتأويل عند صراحة نص القانون الواجب تطبيقه . مثال لتسبيب معيب في جريمة احراز اجزاء رئيسية من اسلحة نارية .
٢٤٨	٤٧	( الطعن رقم ٦٢٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٢١ )
		٦ - معاقبة الطاعة عن واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من المظنون ضده بمقابل انتهاء العلاقة الايجارية بينها وبين مالك العين المؤجرة . خطأ في تأويل القانون .
٣٠٠	٥٨	( الطعن رقم ٢٤٢٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/١ )
		٧ - وجوب التحرز في تفسير الفوانين الجنائية . وضوح عبارة القانون . لايجوز معه الانحراف عنها من طريق التفسير أو التأويل .
٣٢٤	٦٤	( الطعن رقم ٢٤٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨ )
		٨ - التفرقة بين الاجزاء الرئيسية للسلاح على افرادها وبينها مجمعة . خطأ في تأويل القانون . مثال
٣٢٤	٦٤	( الطعن رقم ٢٤٨٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨ )
		٩ - مناط التائيم في جريمة تجريف الأرض الزراعية بغير ترخيص . المادة ٧١ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المضافة بالقانون رقم ٥١ لسنة ١٩٧٣ .
٣٣١	٦٦	( الطعن رقم ٦٨٤ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٢/٢/٨ )
		١٠ - تعبير المشرع في القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ عن نوع التبغ اللبني أو الطراباس ينصرف الى نوع واحد هو المحظور ادخاله الى

الصفحة	القاعدة	
		البلاد أو تداوله أو حيازته أو نقله أو خلطه .
٢٤٢	٩٠	( الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨ )
		١١ - العبرة في شأن سقوط الأحكام الفياضية الصادرة من محكمة الجنايات بالوصف الذي اقيمت به الدعوى . مثال .
٥١١	١٠٥	( الطعن رقم ٦٧٦٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٣ )
		١٢ - النصوص في المواد ٥ ، ١٣ ، ١٥ ، ٤٣ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٤ ، ٥٥ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ١٠٧ ، ١١٠ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الجمارك . مفادها ؟ أساس ذلك ؟
		النص في المادة ٢٦٥ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ . عدم مخالفته لنص المادة ٤١ من الدستور . أساس ذلك ؟
٧١٤	١٤٤	( الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١ )
		١٣ - الوساطة في الأمور المحظورة على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة والتي عدلتها المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات . معاقب عليها بالمادة ٣٤ من ذات القانون التي سويت بين الأمور المحظورة وبين الوساطة فيها . وان أغفلت ذكر الأخيرة . علة ذلك ؟
٧٤١	١٦٧	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
		١٤ - القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن دمج المصوغات المعدل قبل الفائه بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ . لم يقرر مصادرة المشغولات غير المملوغة . وجوب حفظ هذه المشغولات حتى صدور حكم نهائي ثم ردها بعد دمنها أو تكسرها حسب الأحوال . مثال بشأن مشغولات فضية .
٨٦٣	١٧٢	( الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٦ )
		١٥ - وجوب التحرز في تفسير القوانين الجنائية .
		القياس في مجال التائيم . محظور .
٩٠٢	١٧٩	( الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )



الصفحة	القائمة	
		١٦ - مناط حظر اقتضاء مبالغ اضافية بسبب تحرير عقد الايجار أو خارج نطاقه زيادة عن التأمين والأجرة المنصوص عليها في العقد ؟ قصد الشارع من اعفاء المستاجر أو الوسيط من العقوبة اذا ابلغ أو اعترف بالجريمة ؟ عدم انصراف حكم الاعفاء الى حالة المستاجر الذي يتقاضى خلو الرجل بوصفه مؤجرا من الباطن الى غيره . ( الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
٩٠٢	١٧٩	١٧ - عدم تأييم ما يتقاضاه المستاجر من المالك من مبالغ تعويضا عن ترك العين المؤجرة له . أساس ذلك ؟ ( الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
٩٠٢	١٧٩	١٨ - معاقبة الطاعن عن واقعة اقتضاء مبلغ من النقود من المجنى عليه . مالك العين . مقابل انتهاء العلاقة التي كان بمقتضاها يشغل الطاعن العين . خطأ في تاويل القانون . أساس ذلك ؟ واثره ؟ ( الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
٩٠٢	١٧٩	١٩ - قصد الشارع من العقاب على جريمة خطف الأنثى التي يزيد عمرها عن ست عشرة سنة هو حماية الأنثى ذاتها من عبث الخاطف . ( الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )
٩٤٥	١٨٨	٢٠ - مناط قيام مسئولية صاحب المحل المفترضة طبقا لنص المادة ١٥ م بق ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ؟ نفي الحكم المطعون فيه وقوع جريمة الامتناع عن البيع من جانب المتهم الثاني الذي كان موجودا بالمحل لانتفاء علمه بوجود جيس بمخزن تابع للمحل . لا محل معه للقول بقيام مسئولية مفترضة في حق الطاعن عن تلك الجريمة . ( الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٥ )
٩٥٧	١٩١	

الصفحة	القاعدة
	<p>٢١ - تفرقة التقنين المدني بين القرابة المباشرة والغير مباشرة .</p> <p>العم . ليس أصلا لابن أخيه وإن كان يعلوها أصل مشترك .</p> <p>حكم المادة ٣١٢ عقوبات . استثناء من القواعد العامة . مؤدى ذلك ؟</p>
٩٧٢	<p>( الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٢ )</p> <p>٢٢ - جريمة المادة ١٠٩ مكررا ثانيا عقوبات . الفرض منها . تجريم الأفعال التي لا تتجاوز عرض أو قبول الوساطة في رشوة . ولا تبلغ حد الاشتراك أو الشروع فيها . ولا يؤتمها نص آخر .</p> <p>ما يلزم لقيام تلك الجريمة . اتيان الجاني فعله في المهد الأول للرشوة وهو عليم بوجود حقيقى لموظف عام أو من في حكمه . وبوجود عمل حقيقى أو مزعوم أو مبنى على اعتقاد خاطئ لهذا الموظف يراد منه أداؤه أو الامتناع عنه . وبوجود حقيقى لصاحب حاجة لهذا العمل . وإن تنبج إرادة الجاني فى الحقيقة وليس بمجرد الزعم إلى اتيان فصل عرض الرشوة أو قبول الوساطة فيها .</p> <p>عدم جواز القياس أو التوسع فى تفسير القانون العقابى . دفع الطاعنين فى جريمة الوساطة فى رشوة بعد انصراف قصدهما إلى الاتصال بالطرف الآخر المزمع إرشائه . جوهرى . الالتفات عنه . قصور .</p>
١٠٠٦	<p>( الطعن رقم ١٧٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/١١/٢٩ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>سلاح</p> <p>( القاعدة رقم ٦٤ بالصحيفة رقم ٣٢٤ )</p> <p>وظروف ومشددة</p> <p>( القاعدتان رقما ٧٠ ، ١٠٧ بالصحيفتين رقمى ٣٥٢ ، ٥٢٧ )</p> <p>رغرفة مشورة</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٧٩٠ )</p>

الصفحة	القاعدة	
		وتنقض « حالات الطعن : الخطأ في تطبيق القانون » . ( القاعدة رقم ١٧٢ بالصحيفة رقم ٨٦٢ )
		وتنقابات ( القواعد أرقام ١ ، ٣ ، ٤ بالصفحات أرقام ٢٦ ، ٣٢ ، ٣٦ )
		<b>قبض</b>
٢١٤	٤٠	١ - حالة المتلبس . تجيز اتخاذ الاجراءات القانونية ضد عضو مجلس الشعب . دون اذن سابق من المجلس . مفاد المادة ١/٩٩ من الدستور . ( الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )
٣٤٤	٦٨	٢ - سلطة المحكمة في تقدير حقيقة أقوال المتهم دون الأخذ بظاهرها سلطتها في الأخذ بتلك الأقوال . ولو صدرت بعد قبض وتعذيب باطلين . منى قدرت أن أقواله لم تكن متأثرة بالاجراء الباطل . ( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٣ )
		راجع أيضا : دستور ( القاعدة رقم ١٨٦ بالصحيفة رقم ٩٣٤ )
		<b>قتل خطأ</b>
٢٠٩	٣٩	شروط صحة الحكم في جريمة القتل أو الاصابة الخطأ ؟ رابطة السببية . ركن من أركان الجريمة . مؤدى ذلك ؟ مجرد استعمال المتهم قائد السيارة للسريفة والفراجل أو اصطدام المجنى عليه بجانب السيارة أو سقوطه على الأرض . لا يوفر عنصر الخطأ . مثال . ( الطعن رقم ٦٠٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )



الصفحة	القاعدة	
		سكر قائد المركبة • قرينة على وقوع الحادث من جانبه • الى أن يقيم الدليل على انتفائه • م ٢/٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٧٣ •
١٠٨٢	٢١٦	( الطعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )
		راجع أيضا
		اثبات • بوجه عام •
		( القاعدتان رقما ٧٢ ، ٧١ بالصحيفتين رقمي ٣٥٨ ، ٣٩٢ )
		مسئولية مدنية
		( القاعدة رقم ٨٣ بالصحيفة رقم ٤٠٦ )
		نقض • التقارير بالطعن والصفة فيه • وما لا يجوز الطعن فيه من الأحكام •
		( القاعدتان رقما ٣٦ ، ١٤٥ بالصحيفتين رقمي ٢٠٠ ، ٧٢٥ )

## قتل عمد

		١ - جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته الى وفاته بنية قتله •
		مسألة المتهم عن جريمة القتل العمد سواء اكانت الوفاة حصلت من اصابة وقعت في مقتل أو من اصابة وقعت في غير مقتل •
		( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٢ - لا يقيد المحكمة في استخلاصها نية القتل ما ذكره شهود الاثبات بخصوصها •
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٣ - تحديد وقت وقوع الحادث لا تأثير له في ثبوت الواقعة مادامت المحكمة قد اطمانت بالأدلة التي ساقتها من حصولها من الطاعن •
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )

الصفحة	القاعدة	
		٤ - نية القتل . أمر خفى لا يدرك بالحس الظاهر . استخلاص توافرها من عناصر الدعوى . موضوعي .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
٥٩٠	١١٧	( والطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
		٢ - استظهار الحكم قيام علاقة السببية بين اصابات القتل وفعل التفريق . وبين وفاته . نقلا عن تقرير الصفة التشريحية . لا قصور .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٦ - التلبس بجريمة الزنا . تحققه بمشاهدة المتهم في ظروف تنبئ بذاتها وبطريقة لا تدع مجالا للشك في أن الجريمة ارتكبت بالفعل .
		مثال لتسبيب سائق في جريمة قتل عمد مقترن بالغدر المخفف المنصوص عليه في المادة ٢٣٧ عقوبات .
٨٢٢	١٦٢	( الطعن رقم ١٣٥٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ )
		٧ - تحديد وقت الوفاة بناء على حالة التيبس الرمي . مسألة فنية بحثت . المنازعة فيه . دفاع جوهرى . وجوب تحقيقه عن طريق المختص فنيا والا تعيب الحكم بالقصور والاخلال بحق الدفاع .
		سكوت الدفاع عن طلب دعوة أهل الفن صراحة لتحديد وقت وقوع الحادث الذى ينازع فيه . لا يقدح فى اعتبار دفاعه جوهريا . منازعة تتضمن المطالبة الجازمة بتحقيق هذا الدفاع والرد عليه .
		حدود سلطة المحكمة فى تقدير القوة التدليلية لعناصر الدعوى ؟
٧٣٠	١٤٦	( الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢ )
		٨ - بيانات حكم الادانة ؟ المقصود من عبارة بيان الواقعة الواردة بالمادة ٣١٠ اجراءات ؟ مثال لتسبيب معيب فى جريمة قتل عمد مقترن بجناية هناك عرض .
١١٢١	٢٢٢	( الطعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ )

الصفحة	القاعدة
	٩ - ادانة لمتهم في جناية قتل عمد . وجوب تحلل الحكيم عن قصد القتل استقلالا واستظهاره بإيراد الأدلة التي تدل عليه وتكشف عنه . الخصال ذلك . قصور .
١١٢١	٢٢٢ ( الطعن رقم ٢٦٩١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٩ )
	راجع أيضا :
	اثبات « بوجه عام »
	( القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٥٩٠ )
	وإثبات « اعتراف »
	( القاعدتان رقما ١٠٨ ، ١٤٦ بالصحيفتين رقمي ٥٤٤ ، ٧٣٠ )
	وإثبات « خبرة »
	( القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٥٩٠ )
	وإثبات « شهود »
	( القاعدتان رقما ١٠٦ ، ١١٧ بالصحيفتين رقمي ٥١٥ ، ٥٩٠ )
	واسباب الإباحة وموانع العقاب « موانع العقاب »
	( القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٢٣ )
	وحكم « بطلانه »
	( القاعدة رقم ١٦٩ بالصحيفة رقم ٨٥٤ )
	ودفاع « الإخلال بحق الدفاع » ما لا يوفره »
	( القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٨٧١ )
	وسبق اصرار
	( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٤٤ )
	وعقوبة « العقوبة المبررة »
	( القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٥١٥ )
	فاعل أصلي
	( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٤٤ )



القاعدة الصفحة

ومحكمة النقض « حقا في التصدي »  
( القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٣٩٦ )

ووصف التهمة  
( القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٣٣٥ )

## قرارات وزارية

قرار وزير العدل رقم ٤١٧٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديد اختصاص نيابة  
مخدرات القاهرة بالتحقيق والتصرف في الجنايات المنصوص عليها في القانون  
رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قرار تنظيمي . لم يسلب النيابة العامة اختصاصها  
"عام"

صدور اذن التفتيش من عضو النيابة العامة في نطاق اختصاصه  
المكاني في احدى الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور . لا بطلان .

( الطعن رقم ٥٨٢٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٣/١/١٩٨٣ )

٩٥ ٣٦

## قصد جنائي

جريمة اتلاف المزروعات المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات .  
اهيتها ؟

وجوب تحدث الحكم استقلا عن القصد الجنائي في جريمة الاتلاف  
مثال لتسبيب معيب .

حق محكمة النقض في نقض الحكم لجميع الطاعنين بما فيهم من لم  
يقبل طعنه شكلا . اساسه . وحدة الواقعة وحسن سير العدالة .

( الطعن رقم ٥٧٥٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ٥/١/١٩٨٣ )

٦٨ ٩

عدم اشتراط قصد جنائيا خاصا لقيام جريمة التعدي المنصوص عليها  
في المادة ٤٠ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . مؤدى ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		مثال في دفع بعدم العلم بأن المجنى عليه من القائمين على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات .
٢١٤	٤٠	( الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )
		الشيك في معنى المادة ٣٣٧ عقوبات . ماهيته ؟
		قيام جريمة اصدار شيك بدون رصيد . علم تآثرها بسبب تحريره .
		او الغرض منه . النعي بأن الشيك كان تامينا لعملية تجارية لا يقبل .
٢٦٥	٥١	( الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		وجوب بيان الحكم . في جريمة شهادة الزور . موضوع الدعوى التي ادبت فيها الشهادة . وموضوع الشهادة وما غير فيها من حقيقة . وتأثير ذلك على مركز الخصوم . والضرر المترتب عليها . وتعبد قلب الحقائق عن قصد وسوء نية والا كان قاصرا .
٣١٨	٦٢	( الطعن رقم ٣٣٥٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٦ )
		المقصود بالدخان المفشوش جميع المواد المصنعة للبيع او الاستهلاك بوصف انها دخان وليست منه .
		امساس جريمة خلط الدخان أن يضاف الى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز اضافته اليه او خلطه به بأية نسبة كانت .
		اعتبار غش التبغ او خلطه على غير ما يسمح به القانون تهريبا .
		مجرد احراز الدخان المخلوط او المفشوش جريمة معاقبا عليها في حق الصانع .
٤٤٢	٩٠	( الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨ )
		جريمة التعرض في الحيازة .
		وجوب أن يكون قصد المتهم من دخول العقار هو منع واضع اليد بالقوة من الحيازة . المادة ٣٦٩ عقوبات .
		القوة في هذه الجريمة هي ما يقع على الأشخاص لا على الأشياء . مثال .
٥٠٣/١٠٣		( الطعن رقم ٦٧٣٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٢ )

الصفحة	القاعدة	
		جريمة الاتلاف • طبيعتها جسيمة عمدية • القصد الجنائي فيها • تحققه • بتعمد الجاني ارتكاب الفعل المنهى عنه • واتجاه ارادته الى احداث الاتلاف • وعلمه أنه يحدثه بغير حق • ضرورة تحدث الحكم عنه استقلالا • أو يكون فيما أورده من وقائع وظروف ما يكفي للدلالة على قيامه والا كان قاصراً •
٦٠٢	١١٨	( الطعن رقم ٦٩٤٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ ) القصد الجنائي في جريمة الاضرار العمدى المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا عقوبات ؟ قوام الخطأ في جريمة الاهمال المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكررا ؟ الخطا الجسيم والغش • كلاهما يمثل وجها للجرام يختلف عن الآخر • عدم جواز الخلط بينهما في مجال المسئولية الجنائية • أساس ذلك ؟
٦٧٤	١٣٧	( الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ ) جنح التصدي على الموظفين • ركنها الأدبي : توافره بمجرد قيام القصد الجنائي العام • الجنائية المنصوص عليها في المادة ١٣٧ مكرراً أ عقوبات ركنها الأدبي : ضرورة أن يتوافر الجاني بالاضافة الى القصد الجنائي العام نية خاصة تمثل في انتوائه الحصول من الموظف المعتدى عليه على نتيجة معينة هي أن يؤدي عملاً لا يحل له أن يؤديه أو أن يستجيب لرغبة المعتدى فيمتنع عن أداء عمل كلف بأدائه •
٨٢٩	١٦٤	( الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٣ ) فاقد الشعور والاختيار نتيجة تناوله مسكراً • طواعية أو كرها • لا تتوافر لديه نية ارتكاب جريمة ذات قصد خاص • حد ذلك ؟
٨٢٩	١٦٤	( الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٣ ) مناط تحقق القصد الجنائي في جريمة الحريق العمد المنصوص عليها في المادة ٢٥٢ عقوبات ؟ تقدير قيام أو عدم قيام القصد الجنائي • موضوعي مثال :
٨٩٦	١٧٨	( الطعن رقم ٩٠٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )



الصفحة	القاعدة	
٩٢٧	١٨٤	<p>القصد الجنائي في جريمة البلاغ الكاذب . توافره . يعلم الجنائي بكذب الوقائع المبلغ بها وانتوائه السوء والاضرار بمن ابلغ في حقه وجوب بيان الحكم لهذا القصد بعنصرية . مخالفة ذلك . قصور .</p> <p>( الطعن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٩ )</p> <p>جريمة خطف أنثى يزيد عمرها عن ست عشرة سنة بالتحويل أو الاكراه . تحققها بإبعادها عن مكان خطفها . أيا كان . بقصد العيث بها . باستعمال طرق احتيالية من شأنها التفرير بها وحملها على الواقعة الجنائي لها أو أية وسائل مادية أو أدبية من شأنها سلب ارادتها . المادة ٢٩٠ عقوبات . مثال لتسبيب سائح على توافر الجريمة .</p> <p>ركن التحويل أو الاكراه في جريمة الخطف . تقدير توافره . عوصوى .</p>
٩٤٥	١٨٨	<p>( الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>اثبات « بوجه عام » ب</p> <p>( القاعدة رقم ١١٧ بالصحيفة رقم ٥٩٠ )</p> <p>وإختلاس</p> <p>( القواعد أرقام ١٠ ، ٤١ ، ٥٦ بالصفحات أرقام ٧٣ ، ٢٢٢ ، ٢٨٩ )</p> <p>وتكوين</p> <p>( القواعد أرقام ٣١ ، ٩١ ، ١٠٤ بالصفحات أرقام ١٧٤ ، ٤٤٨ ، ٥٠٦ )</p> <p>وحكم « تسببه » تسبب معيب »</p> <p>( القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ٩٥٧ )</p> <p>ورشوة</p> <p>( القاعدة رقم ٢٠٣ بالصحيفة رقم ١٠٠٦ )</p>

القاعدة الصفحة

وقلف وسب

( القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ١٠١٥ )

وسلاح

( القاعدتان رقما ٣٠ ، ٤٧ بالصحيفتين رقمي ١٦٩ ، ٢٤٨ )

وضرب د الفضي الى موت ،

( القاعدة رقم ٦٧ بالصحيفة رقم ٣٣٥ )

وقتل عمد

( القواعد أرقام ١٠٦ ، ١٠٨ ، ١١٧ ، ٢٢٢ بالصفحات أرقام ٥١٥ ، ٩٤٤ ، ٥٩٠ ، ١١٢ )

ومواد مخدرة

( القواعد أرقام ١٦ ، ٣٢ ، ٤٢ ، ٨١ ، ٨٥ ، ١٣٦ ، ١٥٧ ، ١٦٧ ؛  
١٧٥ ، ١٧٦ ، ٢١٥ ، ٢١٨ بالصفحات أرقام ٩٥ ، ١٨٢ ، ٢٢٦ ، ٤٠٠ ؛  
٤١٦ ؛ ٦٧٠ ، ٧٩٩ ، ٨٤١ ، ٨٧٨ ، ٨٨٤ ، ١٠٧٧ ، ١٠٩٤ )

ونصب

( القاعدة رقم ٢٢ بالصحيفة رقم ١٢٦ )

قضاء

دخول رجال السلطة القضائية على ما جرى به قضاء النقض • في عداد  
الموظفين العموميين الذين عناهم الشارع في المادة ١٠٩ مكروا عقوبات •  
فقد القاضي صلاحيته للفصل في دعوى معينة • لا صلة له بحسب الأصل  
بولايته للقضاء • أثر ذلك ؟

( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

القاعدة الصفحة

## قوة الأمر المقضى

راجع الباب « فرائض »

( ك )

كحول • كسب غير مشروع • كفاية

## كحول

التعويض المنصوص عليه بالمادة ٢١ من القرار بقانون ٣٦٣ لسنة ١٩٥٦  
 أساس تقديره وجده ؟ • مضاعفة حده الأقصى فى حالة العود •

عدم بيان الحكم ماهية الأحكام السابق صدورها ضد المتهم وتواريخ  
 صدورها والجرائم التى صدرت فيها • قصور • أثر ذلك ؟

٦١٥ ١٢٢

( الطعن رقم ٥٦٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣ )

تقدير الحكم رسم الانتاج أو الاستهلاك على الكحول • يستوجب  
 بيان الأساس الذى تقيم عليه المحكمة تقدير الرسم • مخالفة ذلك • قصور •

٦٥٦ ١٣٢

( الطعن رقم ٥٠٨٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٩ )

قيام من له صفة الضبط القضائى من موظفى مصلحة الجمارك بالتفتيش  
 دون إذن كتابى من رئيس مكتب الانتاج المختص • غير جائز مخالفة ذلك •  
 أثره : بطلان التفتيش وما أسفر عنه وشهادة من أجروه • أساس ذلك ؟

١١١٥ ٢٢١

( الطعن رقم ٣٦٦٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ )



الفاحة الصفحة

## كسب غير مشروع

متى يكون طلب الطاعن ندب خير تفحص مستنداته دفاعا جوهريا ؟

٦٩١ ١٣٩

( الطعن رقم ٨٤٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٦ )

## كفالة

١ - ايداع الكفالة المنصوص عليها في المادة ٣٦ من القانون رقم ٥٧ لسنة ١٩٥٩ غير لازم لقبول الطعن في الحكم الصادر بتدبير الايداع في مؤسسة الرعاية الاجتماعية - اساس ذلك ؟

٣٠٧ ٥٩

( الطعن رقم ٢١٩٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢ )

٢ - النظر في شكل الطعن يكون بعد الفصل في جوازه - مثال -

٩٥٤ ١٩٠

( الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٥ )

القاعدة الصفحة

## ( م )

مأمور الضبط القضائي • معاملة • معطر الجلسة • محكمة أمن الدولة  
 محكمة استئنافية • محكمة الأحداث • محكمة الاعادة • محكمة الجنابات •  
 محكمة الموضوع • محكمة النقض • محكمة اول درجة • محكمة ثاني درجة  
 محكمة عسكرية • مرور مراقبة الحادثات والتسجيل • مسئولية جنائية  
 مسئولية مدنية • مستشار الاحالة • مصادرة • مواد مخدرة • مصوغات  
 معارضة • موظفون عموميون •

## مأمور الضبط القضائي

١ - حق مأمور الضبط القضائي في سؤال المتهم دون استجوابه تفصيلا •  
 محضره عنصر من عناصر الدعوى تحقق النيابة العامة ما ترى وجوب تحقيقه  
 منه •

( الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )

١٠٧ ١٨

٢ - عدم اشتراط ثبوت امر التنب الصادر من المنسوب الاصيل الى  
 غيره من مأموري الضبط القضائي • كتابة • التفويض يكون في هذه الحالة  
 باسم النيابة العامة الامر وليس باسم المنسوب له •

( الطعن رقم ٦٤٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )

٢٧١ ٥٢

٣ - حالة التلبس بالجريمة • وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي  
 من قيامها باحدى حواسه • تلقى نبأها عن طريق الرواية او النقل عن شهودها  
 لا يفنى عن ذلك • طالما تماحت آثارها •

( الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )

٦٨٧ ١٣٨

٤ - صدور امر من النيابة العامة بتفتيش شخص • لمأمور الضبط  
 القضائي المنسوب لاجرائه تنفيذه عليه اينما وجده • مادام المكان الذي جرى  
 فيه التفتيش واقفا في دائرة اختصاص من اصدر الامر ومن لظله •

الصفحة	القاعدة	
		<p>دخول مأمور الضبط منزل شخص لم يؤذن بتفتيشه لضبط متهم ماذون بضبطه وتفتيشه . عدم اعتباره تفتيشا . هو مجرد عمل مادي تقتضيه ضرورة تعقب المتهم أينما وجد .</p> <p>التدرع بانتهاك حرمة المسكن . عدم قبوله من غير صاحبه .</p> <p>( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٣ )</p>
٧٥٩	١٥١	<p>د - لضباط مصلحة الأمن انعام صفة مأموري الضبطية القضائية في جميع أنحاء الجمهورية مادة ٢٣٠ ا . ج . المعدلة بالقانون رقم ٧ لسنة ١٩٦٣ .</p> <p>( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٣ )</p>
٧٥٩	١٥١	<p>٦ - لمعاون النيابة المنتدب للتحقيق تكليف أي مأمور من مأموري الضبط القضائي ببعض الأعمال التي من اختصاصه .</p> <p>( الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٣/١٠/١٩٨٣ )</p>
٨٥١	١٦٨	<p>٧ - سلطة مأموري الضبط القضائي في احوال التلبس . ماهيتها : المادتان ٣٤ ، ٣٥ اجراءات . جواز تفتيش المتهم في الحالات التي يجوز القبض عليه فيها قانونا . المادة ٤٦ اجراءات . حاله التلبس بانجرية . وجوب تحقق مأمور الضبط القضائي من قيامها باحدى حواسه . نلقى نبأها عن طريق الرواية أو النقل عن شهودها أو اقرار المتهم . لا يفنى عن ذلك . طالما تماحت آثارها .</p> <p>( الطعن رقم ١٦٢٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ٩/١١/١٩٨٣ )</p>
٩٣٤	٢٨٦	<p>٨ - التفتيش المحظور على رجال الضبطية القضائية في غير الاحوال المقررة قانونا هو ما يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية أو انتهاك حرمة المساكن .</p> <p>- القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش امتدادها الى السيارات الخاصة بالطرق العامة طالما هي في حيازة</p>



الصفحة	القاعدة	
		أصحابها . على خلاف السيارات المعدة للإيجار التي يحق له إيقافها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور .
٩٤٠	١٨٧	( الظن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )
		٩ - التفتيش الجمركي من نوع خاص . علم تقييده بقيود القبض والتفتيش المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجنائية أو ما توجبه المادة ٤١ من الدستور .
		عدم اشتراط توافر صفة مأمور الضبط القضائي فيمن يجري التفتيش من موظفي الجمارك .
		قصد حق اجراء التفتيش المنصوص عليه في المادة ٢٦ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ على موظفي الجمارك دون من يعاونهم من رجال السلطات الأخرى .
		حقهم ومن يعاونهم من رجال السلطات الأخرى في مطاردة البضائع المهربة ومتابعتها عند خروجها من الرقابة الجمركية . ومعاينة القوافل المارة في الصحراء وتفتيشها عند الاشتباه وضبط الأشخاص والبضائع ووسائل النقل . المادة ٢٩ من القانون ٦٦ لسنة ١٩٦٣ .
١٠١٠	٢٠٤	( الظن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩ )
		١٠ - قيام مأمورو الضبط القضائي من غير موظفي الجمارك بتفتيش الطاعن داخل الدائرة الجمركية دون قيام حالة من حالات التلبس وبغير أمر قضائي . غير جائز . أساس ذلك ؟
١٠١٠	٢٠٤	( الظن رقم ١٨٧٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٩ )
		١١ - قيام من له صفة الضبط القضائي من موظفي مصلحة الجمارك بالتفتيش دون إذن كتابي من رئيس مكتب الإنتاج الخاص . غير جائز . مخالفة ذلك . أثروا : بطلان التفتيش وما أسفر عنه وشهادة من أجروه . أساس ذلك ؟
١١١٥	٢٢١	( الظن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ )

راجع ايضا :

استجواب

( القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٠٧ )

حكم • تسببيه • تسبیب غیر معيب •

( القاعدة رقم ٦٨ بالصحيفة رقم ٣٤٤ )

تفتيش • اذن التفتيش •

( القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٦٤ )

## محاماه

١ - وجوب ان يكون مع المتهم بجناية امام محكمة الجنايات محام للدفاع عنه • حق المتهم في اختيار محاميه مقدم على المحكمة في تعيينه • اثر ذلك وحده ؟

طلب متهم التاجيل لحضور محاميه الموكل وطلب اخر توكيل مدافع عنه • متى المحكمة في نظر الدعوى في حضور محامين نديتهما للدفاع عن المتهمين دون أن تفصح عن علة التفاتها عن الطلبين • اخلال بحق الدفاع • مبطل لاجراءات المحاكمة •

٨٥ ١٣

( الطعن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٢ القضاية - جلسة ١٩٨٣/١/٩ )

٢ - حق المتهم في اختيار محاميه • حق اصيل •

طلب المتهم تاجيل نظر الدعوى • لحضور محاميه الموكل • التفات المحكمة عن هذا الطلب دون التصاح يسوغه • اخلال بحق الدفاع •

١٨٦ ٣٣

( الطعن رقم ٤٥٠٠ لسنة ٥٢ في - جلسة ١٩٨٣/١/٢١ )

راجع ايضا :

رشوة

( القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٣٦ )

الصفحة	القاعدة	
		وسب وقذف ( القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ١٠١٥ ) وتقابات ( القواعد أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، ٤ بالصفحات أرقام ٥ ، ٦ ، ١٢ ، ١٦ ) وتنقض « سلطة محكمة النقض في العدول عن الحكم » ( القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٠٦٢ )
		<b>محضر الجلسة</b>
		• خلو محضر الجلسة من اثبات الدفاع كاملا • لا يعيب الحكم طالما لم يتمسك بآبائاته في محضر الجلسة . ( الطعن رقم ٦٥٢٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٤ )
٤٣٢	٨٨	
		<b>محكمة أمن الدولة</b>
		١ - الجرائم التي تختص محكمة أمن الدولة الجزئية • دون غيرها • بنظرها ؟ ( الطعن رقم ٦٥٢٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٢/٣/٢٤ )
٤٣٣	٨٧	
		٢ - اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات المنصوص عليها في الأبواب الأول والثاني مكررا والثالث والرابع من الكتاب الثاني من قانون العقوبات • والجرائم المرتبطة بها • م ١/٢ من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ • وجوب إحالة المحاكم من تلقاء نفسها - ما يوجد لديها من دعاوى من الجنايات سالفة الذكر الى محاكم أمن الدولة • م ٩ - القانون المذكور •



الصفحة	القاعدة	
		قواعد الاختصاص في المواد الجنائية متعلقة بالنظام العام . أثر ذلك وعلته ؟
٤٧٣	٩٦	( الطعن رقم ٦٦٣٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٣ )
		٣ - اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها في أمر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال : عدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة .
٥٨٠	١١٤	( الطعن رقم ٦٨١٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢١ )
		٤ - محاكمة الطاعن أمام محكمة أمن الدولة طبقا لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بعد إعلانها بالقرار الجمهورى رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ . أثره : عدم جواز الطعن بأى وجه في الأحكام الصادرة فيها .
٦٢٧	١٢٦	( الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١١ )
		٥ - خطأ الحكم في إثبات أن الدعوى أحيلت الى المحكمة من مستشار الاحالة . على خلاف الثابت بالأوراق أنها أحيلت الى محكمة أمن الدولة العليا من نيابة أمن الدولة . وعنوان الحكم باسم محكمة الجنائيات . خطأ مادي .
٦٣٠	٢٧	( الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٢ )
		٦ - عنوان الحكم باسم محكمة جنائيات أمن الدولة العليا . لا يخرج عن مضمون التسمية التي وردت بقانون انشاء محاكم أمن الدولة رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ .
٦٧٤	١٣٧	( الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )
		٧ - حتمية التلازم بين محكمة معينة وبين اختصاصها النوعى بدعاوى معينة .
		التزام قاعدة الأثر الفوري لما نص عليه القانون ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ في شأن عدم قبول الادعاء المدنى في الدعاوى التى تختص بها محاكم أمن الدولة الجزئية والتي لم يكن قد فصل فيها بعد بحكم بات . أثره ؟ مثال في مقدم ايجار .
٧٧٠	١٥٢	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )

الصفحة	القاعدة
--------	---------

راجع أيضا :

اختصاص « الاختصاص النوعي »

( القاعدة رقم ١٨٣ بالصحيفة رقم ٩٢٤ )

ودعوى مباشرة

( القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٧٠ )

## محكمة استئنافية

احالة المحكمة الاستئنافية في ذكر وقائع الدعوى كلها أو بعضها الى ما ورد بالحكم الابتدائي . حتى ولو خالفت وجهته . صحيح . مادام التناظر منتفيا .

٦٤٥/١٣٠

( الطعن رقم ٦٩٢٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٨ )

راجع أيضا :

اختصاص « الاختصاص النوعي »

( القاعدة رقم ١٥٢ بالصحيفة رقم ٧٧٠ )

واستئناف

وايجاز أماكن

( القاعدة رقم ٢١٧ بالصحيفة رقم ١٠٩٠ )

## محكمة الأحداث

١ - الجرائم التي تختص محاكم الأحداث . دون غيرها . بنظرهما والاستثناء الوارد على ذلك . وتلك التي تختص بنظرهما مع المحاكم العادية ؟

( الطعن رقم ٦٥٢٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )

٤٢٣ ٨٧

الصفحة	القاعدة	
		٢ - جريمة بيع سلعة مسعرة بأزيد من السعر المقرر . المسندة الى غير حدث . ليست من الجرائم المنصوص عليها في قانون الأحداث . أثر ذلك ؟
٤٢٣	٨٧	( الطعن رقم ٦٥٢٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )
		٣ - محكمة الأحداث تشكل من قاض يعاونه خبيران . اغفال اسم الخبيرين سهوا في محضر الجلسة والحكم . لا بطلان . أساس ذلك ؟
٤٩٧	١٠١	( الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )

## محكمة الإعادة

نقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الإعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . علم تقييد محكمة الإعادة بالحكم الأخير في شأن وقائع الدعوى .

القيود التي نرد على محكمة الإعادة في هذا الشأن : مثال :

١٠٣٠	٢٠٦	( الطعن رقم ٢٢٧٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١ )
------	-----	--

## محكمة الجنايات

١ - وجوب اعلان شهود النفي الذين لم يدرجوا في القائمة قبل الجلسة بثلاثة أيام . المادة ١٨٧ اجراءات . مناط ذلك . تكليف المتهم بالحضور قبل الجلسة بشانية أيام كاملة . مادة ٣٧٤ اجراءات حتى يتسنى له اعلان شهوده في الميعاد .

٢٩	٢	( الطعن رقم ٥٢١٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
----	---	---

٢ - الاصل تقييد المحكمة بحدود الواقعة الواردة بورقة التكليف بالحضور او بأمر الاحالة .



الصفحة	القاعدة	
		اجازة الشارع لكل من محكمة الجنايات . والدائرة الجنائية بمحكمة النقض .
		اقامة الدعوى الجنائية على غير من اقيمت عليهم . او من وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم او عن جناية او جنحة مرتبطة بالتهمة المعروضة عليها: استثناء . حده وآثره ؟
		اشتراك أحد المستشارين الذين قرروا اقامة الدعوى . في الحكم فيها . غير جائز .
		مثال في قتل عمد وشروع في هتك عرض . تنبيه المدافع عن الطاعن بان يتناول في مرافعته واقعة الشروع في هتك عرض المجنى عليها . عدم كفايته . اساس ذلك ؟
٣٩٦	٨٠	( الطعن رقم ٦٠٦١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٢ )
		٣ - جواز طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جناية . اساس ذلك ؟
٤١٦	٨٥	( الطعن رقم ٦٢٦٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ )
		٤ - القضاء ببراءة المتهم بغير سماع دفاع المدعى بالحق المدني او اعلانه بالحضور لجلسة المحاكمة . اثره . بطلان الحكم . لا ينال من ذلك اغفال الفصل في الدعوى المدنية . علة ذلك ؟
٥٠٠	١٠٢	( الطعن رقم ٦٧١٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٠ )
		٥ - العبرة في شأن سقوط الاحكام الغيابية الصادرة من محكمة الجنايات بالوصف الذي اقيمت به الدعوى . مثال .
٥١١	١٠٥	( الطعن رقم ٦٧٦٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٣ )
		٦ - اثر الفاء الحكم المطعون فيه على الطعن بالنقض ؟
٧٣٨	١٤٧	( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٨ )

الصفحة	القاعدة	
		٧ - اثبات الحكم في مدوناته أن الدعوى أحيلت الى المحكمة كمحكمة جنائيات من مستشار الاحالة . والحكم فيها على هذا الأساس على خلاف الثابت من احوالها اليها بأمر احالة من النيابة العامة كجنائية أمن دولة . اثره بطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة ولو كانت مشكلة من ذات القضاة الذين يختصون بنظر قضايا أمن الدولة أساس ذلك ؟
٧٥٥	١٥٠	( الطعن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٩ )
		راجع أيضا
		اختصاص
		( القاعدة رقم ١٠٩ بالصحيفة رقم ٥٦١ )
		واجراءات « اجراءات المحاكمة »
		( القاعدتان رقما ٥٦ ، ١٩٧ بالصحيفتين رقمي ٢٨٩ ، ٩٧٩ )
		ومستشار الاحالة
		( القاعدتان رقم ١٩٨ بالصحيفة رقم ٩٨٥ )
		<b>محكمة الموضوع</b>
		١ - حق محكمة الموضوع في تقدير أدلة الدعوى والاخذ بما يرتاح اليه منها .
١٤٧	٢٥	( الطعن رقم ٥٦٣١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٤ )
		٢ - القدر المتيقن . متى يسوغ للمحكمة الاخذ به . مثال .
١٦٦	٢٩	( الطعن رقم ٥٦٤٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
		٣ - كفاية تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي يقضى بالبرائة .
		التصد الجنائي في جريمة احرار المخدر . توافره . يعلم الجاني أن ما يعرضه من المواد المخدرة الممنوعة قانونا . استخلاص ذلك . موضوعي .
		مادام سألنا .

الصفحة	القاعدة	
		علم المظنون ضده بأن الأقراص المضبوطة معه تحتوي على مادة مخدرة • مما نص عليه بالجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من عدمه • علم بواقع • ينتفى بانتفائه القصد الجنائي • وجوب عدم علمه من قبيل عدم العلم بحكم من أحكام قانون عقابي يفترض العلم به لدى الكافة •
١٨٢	٣٢	( الطعن رقم ٥٩٣٦ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٦ ) ٤ - دفاع الطاعن بأن الاتهام ملفق له من الضابط الذي قام بضبط الواقعة لخلافات سابقة بينهما وهو متزوج من ابنة عمته • جدل موضوعي • التفات المحكمة عن الرد عليه • لا تثريب •
٢٣٨	٤٤	( الطعن رقم ٦١٩٩ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٤ ) ٥ - استخلاص الصورة الصحيحة لواقعة الدعوى من أقوال الشهود وسائر العناصر المطروحة • موضوعي • شرط ذلك ؟
٢٧١	٥١	( الطعن رقم ٦٤٥٢ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ ) ٦ - وقف تنفيذ العقوبة • من اطلاقات محكمة الموضوع •
٤٨٨	٩٩	( الطعن رقم ٦٦٦٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ ) ٧ - عدم التزام المحكمة بالرد على أوجه الدفاع الموضوعية • استفادة الرد دلالة من أدلة الثبوت التي أوردتها في حكمها •
٥٦٤	١١٠	( الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٧ ) ٨ - تغيير المحكمة في التهمة من الشروع في الأضرار عمدا بأموال الجهة التي يعمل بها • إلى التسبب بخطئه في الحاق ضرر جسيم بأموالها • هو تعديل في التهمة نفسها باستناد عنصر جديد إليها هو عنصر إهمال المتهم • وجوب لفت نظر الدفاع إلى هذا التعديل •
٧٩٤	١٥٦	( الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )



الصفحة	القاعدة	
		٩ - عقد الصلح • ماهيته ؟ استخلاص نية الطرفين والنتائج المبتغاة من الصلح • موضوعي • مادام سائفا •
٨١٤	١٦٠	( الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ )
		١٠ - النعي على المحكمة قعودها عن اجراء تحقيق لم يطلب منها • غير مقبول •
٨٤١	١٦٧	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
		١١ - محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه الموضوعي للرد عليها استقلالا • قضائها بالادانة مفاده : اطراحها له •
٩١٣	١٨١	( الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		١٢ - ركن التحيل او الاكراه في جريمة الخطف • تقدير توافره • موضوعي •
٩٤٥	١٨٨	( الطعن رقم ٢١٧٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )
		١٣ - حق قاضي الموضوع في استخلاص وقائع القذف من عناصر الدعوى • لمحكمة النقض مراقبته فيما يرتبه من نتائج قانونية لبحث الواقعة محل القذف لتبين مناحيها واستظهار مرامي عباراتها لانزال صحيح حكم القانون •
١٠١٥	٢٠٥	( الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠ )
		راجع ايضا :
		اثبات « بوجه عام » ( القواعد ارقام ١٥ ، ٢٥ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٦٧ ، ١٧٦ ، ١٨٠ ، ١٨٧ بالصفحات ارقام ٩٢ ، ١٤٧ ، ٥١٥ ، ٥٣٧ ، ٨٤١ ، ٨٨٤ ، ٩١٠ ، ٩٤٠ )
		والاثبات « اعتراف » ( القاعدتان رقما ٣٤ ، ١٠٨ بالصحيفتين رقمي ١٨٩ ، ٥٤٤ )

الصفحة	القاعدة
	<p>وابتات « خيرة »</p> <p>( القواعد أرقام ٥٧ ، ٦٧ ، ١٠٨ ، ١١٧ ، ١٣٧ بالصفحات أرقام ، ٢٩٤ ، ٣٣٥ ، ٥٤٤ ، ٥٩٠ ، ٦٧٤ )</p> <p>وابتات « شهادة »</p> <p>( القاعدتان رقما ٣٤ ، ١٥٩ بالصحيفتين رقمي ١٨٩ ، ٨٠٩ )</p> <p>وابتات « شهود »</p> <p>( القواعد أرقام ٢٢ ، ٢٥ ، ٦٧ ، ١٠٦ ، ١١٧ ، ١٤٧ ، ١٥١ ، ١٦٧ ؛ ١٧٤ ، ٢٢٠ بالصفحات أرقام ١٢٦ ، ١٤٧ ، ٣٣٥ ، ٥١٥ ، ٥٩٠ ، ٧٣٨ ، ٧٥٩ ، ٨٤١ ، ٨٧١ ، ١١١٠ )</p> <p>وارتباط</p> <p>( القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم ٢٢٦ )</p> <p>واشتراك</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٤٤ )</p> <p>وتفتيش « اذن التفتيش »</p> <p>( القاعدتان رقما ١٦ ، ١٦٧ بالصحيفتين رقمي ٩٥ ، ٨٤١ )</p> <p>وحكم « تسببه - تسبب غير معيب »</p> <p>( القاعدتان رقما ١٥٧ ، ١٧٤ بالصحيفتين رقمي ٧٩٩ ، ٨٧١ )</p> <p>ودعوى جنائية</p> <p>( القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ٩١٠ )</p> <p>وسب وقذف</p> <p>( القاعدة رقم ٢٠٥ بالصحيفة رقم ١٠١٠ )</p> <p>وسبق اصرار</p> <p>( القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٥١٥ )</p>

وشيك بدون رصيد

( القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٦٥ )

وعقوبة « العقوبة المبررة »

( القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٤٣٢ )

وقصد جنائي

( القاعدتان رقما ١١٧ . ١٦٧ بالصحيفتين رقمي ٥٩٠ ، ٨٤١ )

ومحكمة الجنايات

( القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٣٩٦ )

ووصف التهمة

( القاعدتان رقما ٦٧ ، ١٤١ بالصحيفتين رقمي ٣٣٥ ، ٧٠٠ )

## محكمة النقض

١ - اغفال الحكم المطعون فيه بيان ادعاء المدعى بالحقوق المدنية . وعلاقته بالمجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية . والمسئول عن الحقوق المدنية . وأساس مسئوليته . وسبب تضامنه فيها . قصور .

نقض الحكم بالنسبة للطاعن . يوجب نقضه بالنسبة للمحكوم عليه الآخر . متى كان وجه الطعن يتصل به .

محضر الجلسة لا يكمل الحكم إلا في إثبات ما تم أمام المحكمة من إجراءات دون العناصر الأساسية في الدعوى .

( الطعن رقم ٥٧٩٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )

٢ - اجازة الشارع لكل من محكمة الجنايات . والدائرة الجنائية بمحكمة النقض . إقامة الدعوى الجنائية على غير من أقيمت عليهم . أو عن وقائع أخرى غير المسندة فيها اليهم أو عن جنابة أو جنحة مرتبطة بالتهمة المروضة عليها : استثناء . حده وأثره ؟

( الطعن رقم ٦٠٦١ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٢ )



الصفحة	القاعدة	
		٣ - التنازع السلبى بين محكمتين • ماهيته وشرطه ؟ تعيين المحكمة المختصة • منوط بالجهة التى يظن امامها فى احكام المحكمتين المتنازعتين •
٤٢٣	٨٧	( الظن رقم ٦٥٢٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )
		٤ - سلطة محكمة النقض فى نقض الحكم لمصلحة المتهم • من تلقاء نفسها اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانونا اصلى يسرى على واقعة الدعوى • المادة ٢/٣٥ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •
٥٠٦	١٠٤	( الظن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٣ )
٦٤٥	١٣٠	( والظن رقم ٦٩٢٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٨ )
		٥ - انقضاء الدعوى الجنائية لسبب خاص بها • لا اثر له فى سير الدعوى المدنية التابعة امام المحكمة الجنائية •
		وفاة أحد الخصوم لا يمنع من القضاء فى الدعوى المدنية التابعة على حسب الطلبات الختامية متى كانت الدعوى قد تهيأت للحكم فى موضوعها •
		متى تعتبر الدعوى مهياة للحكم امام محكمة النقض ؟ ( الظن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
٥٨٦	١١٦	
		٦ - الأصل فى نظام التقاضى • ان صدور حكم فى الدعوى يخرجها من حوزة المحكمة • اساس ذلك ؟ واثره ؟
		عدول محكمة النقض عن بعض احكامها فى خصوص شكل الظن • استثناء استنته • شرط العدول عن الحكم ؟
١٠٦٢	٢١٢	( الظن رقم ٥٣٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ )
		٧ - حق محكمة النقض فى نقض الحكم والقضاء بانقضاء الدعوى الجنائية دون تحديد جلسة لنظر الموضوع بالرغم من كون الظن لثانى مرة • اساس ذلك ؟
١٠٧٠	٢١٤	( الظن رقم ٢٠٩١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢١ )

الصفحة	القاعدة	
		٨ - قضاء الحكم المطعون فيه بالغاء عقوبة الحبس التي قضى بها الحكم المستأنف . خطأ في تطبيق القانون يقتضى بعض الحكم . النص في المادة ٢٤ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ الذى صدر قبل صيرورة الحكم المطعون فيه باتا . على الغاء العقوبات المقيدة للحرية المنصوص عليها فى القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ . يجعل خطأ الحكم المطعون فيه غير ذى موضوع .
١٠٩٠	٢١٧	( الطعن رقم ١٨٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )
		٩ - حن محكمة النقض فى نقض الحكم لبطلان التفتيش لأجرانه دون اذن كتابى والحكم بالبراءة ورفض الدعوى المدنية دون تحديد جلسة لنظر الموضوع برغم أن الطعن لثانى مرة . أساس ذلك ؟
١١١٥	٢٢١	( الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ )
		راجع أيضا تقايات ( القاعدتان رقما ٢ ، ٤ بالصحيفتين رقمى ٩ ، ١٦ ) ونقض

## محكمة اول درجة

		١ - ولاية محكمة الجنح والمخالفات ؟ . اختصاصها بنظر الدعوى المدنية التابعة . استثناء . مؤدى ذلك ؟ .
٣٠٠	٥٨	( الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١ )
		٢ - عدم تفرقة المادة ١٢٤١ . ج بين احكام الدرجة الاولى التى لا يجوز استئنافها وبين احكام ثانى درجة .
		عدم اثبات المحكوم عليها قيام عذر منها من المثل بالجلسة التى صدر فيها الحكم المعارض فيه . أثره ؟
٢٦٣	١٣٤	( الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ )

الصفحة	القاعدة	
		<p>٣ - مطالبة المدعى بالحقوق المدنية بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيه قضاء محكمة اول درجة له يقرض صاغ . استئناف المتهم دون المدعى بالحق المدني . قضاء محكمة ثاني درجة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية . أثره : عدم جواز الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١ )</p> <p><b>محكمة ثاني درجة</b></p> <p>١ - الاحالة في حكم المادة ٣٠٩ اجراءات ؟</p> <p>قضاء محكمة اول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة له . ويرفض الدعوى المدنية . استئناف المدعى بالحق المدني لهذا الحكم . على محكمة ثاني درجة التصديق لها والفصل في موضوعها . احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة . خطأ في تطبيق القانون .</p> <p>( الطعن رقم ٥٣٥٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )</p> <p>٢ - حق المدعى المدني في استئناف الحكم الصادر من المحكمة الجزئية . فيما يختص بحقوقه المدنية وحدها . متى جاوزت النصاب الجزئي . دفعه الاستئناف يوجب على المحكمة الاستئنافية بحث عناصر الجريمة وثبوتها في حق المتهم . عدم تقيدها بحكم اول درجة حتى ولو جاز الأمر المقتضى . أساس ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٥٦٣٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )</p> <p>٣ - عدم تفرقة المادة ١٢٤١ ج بين احكام الدرجة الاولى التي لا يجوز استئنافها وبين احكام ثاني درجة .</p> <p>عدم اثبات المحكوم عليها قيام علم منعها من التول بالجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه . أثره ؟</p> <p>( الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ )</p>
٧٢٥	١٤٠	
١٥٩	٢٧	
١٦٢	٣٨	
٦٦٣	١٣٤	



القاءة الصفحة

## محكمة عسكرية

القضاء العادي هو الأصل .

مناطق اختصاص المحاكم العسكرية ؟ .

عدم وجود نص على انفراد القضاء العسكري بالاختصاص مثال .

٨٨٩/١٧٧

( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٣هـ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )

## مرور

سكر قائد المركبة . قرينة على وقوع الحادث الخطأ من جانبه . الى أن

يقيم الدليل على انتفائه . م ٢/٢٦ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٣ .

١٠٨٢/٢١٦

( الطعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٢هـ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )

## مراقبة المحادثات والتسجيل

النمى ببطلان مراقبة المحادثات والتسجيل . لا جدوى منه . مادام

الحكم قد اخذ الطاعنين باعتراف انطاعن الثاني وبأقوال شاهد الاثبات المستقلة

عن الاجراء المدعى ببطلانه .

٧٥٩/١٥١

( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣هـ ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )

## مسئولية جنائية

١ - لا مسئولية على الاشخاص الاعتباريين جنائيا عما يقع ممن يمثلهم

من جرائم اثناء قيامهم باعمالهم . وقوع المسئولية على مرتكب الجريمة منهم

شخصيا .

٢٠٣/٣٧

( الطعن رقم ٦٣٩٧ لسنة ٥٢هـ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٦ )

الصفحة	القاعدة	
		٢ - حالة الضرورة هي التي تحيط بالشخص وتدفعه الى الجريمة وقاية لنفسه أو غيره من خطر جسيم على النفس وشيك الوقوع . شريطه أن تكون الجريمة هي الوسيلة الوحيدة لدفع ذلك الخطر .
٤٣٢	٨٨	( الطعن رقم ٦٥٣٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )
		٣ - المقصود بالدخان المفشوش . جميع المواد المعدة للبيع أو الاستهلاك بوصف أنها دخان وليست منه .
		أساس جريمة خلط الدخان أن يضاف الى الدخان ما ليس منه مما لا تجوز اضافته اليه أو خلطه به بأية نسبة كانت .
		اعتبار غش التبغ أو خلطه على غير ما يسمح به القانون بهربيا .
		- مجرد احراز الدخان المخلوط أو المفشوش جريمة معاقبا عليها في حق الصانع .
٤٤٢	٩٠	( الطعن رقم ٢١٩١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨ )
		٤ - المسئول عن الجريمة المؤتممة بالمواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي هو ذات المستورد ان كان شخصا طبيعيا . أو من يثبت ارتكابه انجريمه من موظفي المستورد ان كان شخصا اعتباريا .
٤٩٣	١٠٠	( الطعن رقم ٦٦٨٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )
		٥ - جريمة البيع بأزيد من السعر المقرر . مناطها ؟
		اعتذار المتهم بالجهل بالسعر المقرر . لا يقبل . علة ذلك ؟
٥٠٦	١٠٤	( الطعن رقم ٦٧٦٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٣ )
		٦ - جريمة القتل العمد لا تتطلب سوى ارتكاب فعل على المجنى عليه يؤدي بطبيعته الى وفاته بنية قتله .
		مساءلة المتهم عن جريمة القتل العمد سواء أكانت الوفاة حصلت من اصابة وقعت في مقتل أو من اصابة وقعت في غير مقتل .
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )

الصفحة	القاعدة	
		٧ - متى يعتبر الشخص فاعلا أصليا . برغم عدم ارتكابه فعلا يدخل في الركن المادي للجريمة ؟
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ )
		٨ - توافر ظرف سبق الاصرار . يرتب تضامنا بين المتهمين في المسؤولية الجنائية .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ )
		٩ - مناط اعتبار الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب أفضى الى موت أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه وباشره معه . ولو لم يكن هو محل الضربة التي سببت الوفاة . مثال .
		انتفاء الجدوى من النعي على الحكم مساءلته الطاعن بصفته فاعلا أصليا مع غيره مادامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي .
٨٠٩	١٥٩	( الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ٩/١٠/١٩٨٣ )
		١٠ - مناط قيام مسؤولية صاحب المحل المفترضة طبقا لنص المادة ١٥ م بق ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ ؟
		نفي الحكم المطعون فيه وقوع جريمة الامتناع عن البيع من جانب المتهم الثاني الذي كان موجودا بالمحل لانتفاء علمه بوجود جيبس بمخزن تابع للمحل .
		لا محل معه للقول بقيام مسؤولية مفترضة في حق الطاعن من تلك الجريمة .
٩٥٧	١٩١	( الطعن رقم ١٦٧١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٥/١١/١٩٨٣ )
		راجع ايضا
		اثبات « بوجه عام »
		( القاعدة رقم ١٠٦ بالصحيفة رقم ٥١٥ )
		وعقوبة « العقوبة المبررة »
		( القاعدة رقم ١٨١ بالصحيفة رقم ٩١٣ )



القاعدة الصفحة

## مسئولية مدنية

١ - ولي القاصر . وكيل عنه بحكم القانون : له بهذه الصفة الطعن في الأحكام التي تصدر على قاصره ولو لم يكن مثلاً بصفته في الخصومة .  
مؤدى كون التوكيل صادراً من الطاعن بصفته الشخصية لا بصفته ولياً طبيعياً ؟

١٢٠ ٢٠ ( الطعن رقم ٥٨٦٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )

٢ - نقض الحكم بالنسبة الى المستول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم وان لم يقرر بالطعن . مؤدى طعن المستول عن الحقوق المدنية وامتداد أثره الى المتهم : وجوب إعادة نظر الدعوى في شقها المدني . حسن سير العدالة يستلزم إعادة محاكمة المتهم من جديد عن الواقعة في شقها الجنائي .

٢٠٩ ٣٩ ( الطعن رقم ٦٠٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )

٣ - اغفال الحكم المظنون فيه بيان ادعاء المدعى بالحقوق المدنية . وملاقته بالجنى عليه وصفته في الدعوى المدنية . والمستول عن الحقوق المدنية .  
وأساس مسئوليته . وسبب تضامنه فيها . قصور .

نقض الحكم بالنسبة للطاعن . يوجب نقضه بالنسبة للمحكوم عليه الآخر . متى كان وجه الطعن يتصل به .

محضر الجلسة لا يكمل الحكم الا في اثبات ما تم أمام المحكمة من اجراءات دون العناصر الأساسية في الدعوى .

٣٦٥ ٧٣ ( الطعن رقم ٥٧٩٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )

مسئولية الأب عن الفعل الضار الصادر من ابنه . توافرها متى كان الابن وقت ارتكاب الفعل الضار لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنف أبيه . لا عبرة في ذلك بوقت رفع الدعوى .

٣٧٩ ٧٦ ( الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )

الصفحة	القاعدة	
		٥ - ثبوت ان المسئول عن الحقوق المدنية سلب المتهم السلاح المستعمل بسبب وظيفته وتركه يحمله في جميع الاوقات . اثره : مسئوليته عن الاضرار التي أحدثها تابعه بعمله غير المشروع . لا يؤثر في ذلك حضوره حفل العرس بصفته الشخصية . مادام عمله غير المشروع متصلا بوظيفته . أساس ذلك ؟
٤٠٦	٨٣	( الطعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ )
		٦ - المسئولية المدنية للمتبوع عن أعمال تابعه . اتساعها لتشمل خطأ التابع . وحالة مساعدة الوظيفة أو تهيئتها له اتيان الفعل الخاطئ . أثر ذلك ؟ تدليل الحكم على كذب الوقائع التي ابلغ بها الطاعن ضد المجنى عليه وانتفائه الاضرار به . توقيعه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة البلاغ الكاذب . صحيح . أساس ذلك واثره ؟ محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه الموضوعي للرد عليها استقلالا . قضائها بالادانة . مفاده : اطراحها له .
٩١٣	١٨١	( الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		٧ - حق المسئول عن الحقوق المدنية في استئناف الحكم الصادر في الدعوى المدنية . استقلاله عن حق انيابة والمتهم في الاستئناف . تقييده بالنصاب فخصيصه . طرح الدعوى المدنية . وحدها . على المحكمة الاستئنافية . حقها في بحث اركان الجريمة وثبوتها في حق المتهم .
٩٩١	١٩٩	( الطعن رقم ١٩٣٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٤ )

## مستشار الاحالة

١ - علم اعلان امر الاحالة . لا يبنى عليه بطلانه .

قضاء الاحالة : المرحلة النهائية من مراحل التحقيق .

طبيعة قرارات مستشار الاحالة ١٩

الصفحة	القاعدة	
		<p>عدم جواز إعادة الدعوى الى جهة التحقيق بعد دخولها في حوزة المحكمة .</p> <p>أوجه البطلان للمتعلقة باجراءات التكليف بالحضور . ليست من النظام العام . مؤدى ذلك ؟</p>
٣٦	٤	<p>( الطعن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )</p> <p>٢ - قرار الاحالة الصادر من مستشار الاحالة . طبيعته : قرار نهائي غير قابل للطعن فيه باى وجه . ليس لمحكمة الموضوع التعرض للدفع ببطلانه علة ذلك ؟</p> <p>الاحالة من مراحل التحقيق . تخلف الطاعن عن الحضور أمام مستشار الاحالة - لا يبطل قرار الاحالة .</p>
٣٢٨	٦٥	<p>( الطعن رقم ٤٣٠٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٨ )</p> <p>٣ - اغفال أمر الاحالة الصادر من مستشار الاحالة لسن المتهم وصناعته لا بطلان . الملة في ذلك ؟ المادة ١٦٠ . ج .</p>
٧٨٥	١٥٤	<p>( الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣ )</p> <p>٤ - استلزام القانون . اشتغال الأمر الصادر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضى التحقيق أو النيابة العامة أو مستشار الاحالة على الأسباب التي بنى عليها . عدم تطلبه ذلك عند اصدار مستشار الاحالة قراره بتأييد أمر قاضى التحقيق أو النيابة العامة بالأوجه لاقامة الدعوى في الاستئناف المرفوع اليه منه .</p> <p>انشاء مستشار الاحالة أسباب لقراره مستقلة أو مكملية لأسباب الأمر المستأنف . يوجب أن تنبىء عن أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . مخالفة ذلك عيب . مثال .</p> <p>نقض الأمر المطعون فيه لثاني مرة . يوجب إحالته الى محكمة الجنابات</p> <p>محكمة في غرفة مشورة . أساس ذلك ؟</p>
٩٨٥	٩٩٨	<p>( الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٣ )</p>



الصفحة	القاعدة	مصادرة
		<p>١ - المصادرة الوجوبية . اقتضاؤها أن يكون الشيء محرما تداوله على الكافة . بما فيهم المالك والحائز والمحرز . السلاح المرخص به ليس من هذا القبيل .</p> <p>القضاء بمصادرة السلاح المرخص به الذي لم يسهم صاحبه في الجريمة خطأ في تطبيق القانون . تصححه محكمة النقض .</p> <p>( الطعن رقم ٥٧٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ )</p>
٣٦٨	٧٤	<p>٢ - وجوب الحكم بمصادرة المواد موضوع جريمة تهريب التبغ . أو الحكم بمثل قيمتها ان لم تضبط . المادة ٣ من القانون ٩٢ لسنة ١٩٦٤ .</p> <p>القضاء بمصادرة التبغ الذي لم يضبط دون الحكم بما يعادل مثلي قيمته . مخالفة للقانون .</p> <p>( الطعن رقم ٦٣٧٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ )</p>
٣٨٤	٧٧	<p>٣ - الغرض من المصادرة ؟</p> <p>شرط توقيعها على المتهم ؟</p> <p>مصادرة الشيء الخارج بطبيعته عن دائرة التعامل . وجوبية . يقتضيها النظام العام في مواجهة الكافة كتدبير وقائي .</p> <p>عقوبة المصادرة لا يقضى بها الا اذا كان الشيء موضوع المصادرة سبق ضبطه على ذمة الفصل في الدعوى .</p> <p>( الطعن رقم ٦٣٧٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ )</p>
٣٨٤	٧٧	<p>٤ - النعي في المادة ٣٠ من القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والنخائر المعدل . على مصادرة الأسلحة والنخائر موضوع الجريمة في جميع الأحوال . لا يغفل بحقوق الغير حسن النية . المادة ٣٠ عقوبات .</p> <p>ثبوت ان السلاح المضبوط مملوك لغير المتهم وانه سلم اليه بسبب وظيفته اثره : عدم مصادرة السلاح . علة ذلك ؟</p> <p>( الطعن رقم ٦١٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٣/٣/١٩٨٣ )</p>
٤٠٦	٨٣	

الصفحة القاعدة

## مصوغات

القانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٤٦ بشأن دفع المصوغات المعدل . قبل للنقالة  
بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٦ . لم يقرر مصادرة المشغولات غير المصوغة .  
وجوب حفظ هذه المشغولات حتى صدور حكم نهائي ثم ردها بعد دفعها أو  
تكسيرها حسب الأحوال . مثال بشأن مشغولات فضية .

( الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٦ )

٨٦٣ ١٧٢

## معارضة

١ - تخلف المعارض عن حضور الجلسة الأولى المحددة لنظر المعارضة  
جزاؤه . اعتبار المعارضة كأن لم تكن . حضوره هذه الجلسة يحتم نظير  
الموضوع ولو تخلف بعد ذلك . علة ذلك وأساسه ؟ تبين أن الطاعن حضر  
الجلسة الأولى للمعارضة . ثم تخلف بعد ذلك . القضاء باعتبار المعارضة  
كأن لم تكن . خطأ في القانون .

( الطعن رقم ٦٩٣٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )

١٩٧ ٣٥

٢ - اعلان المعارض بالجلسة المحددة لنظر معارضته . يجب أن يكون  
لشخصه أو في محل اقامته . علم الوكيل لا يغني عن اعلان المعارض بالجلسة  
أننى حددت لنظر معارضته .

اعلان المعارض لجهة الادارة بعد توجيه الاعلان الى العنوان المبين بورقة  
التكليف بالحضور دون أن يبين بها أنه موطنه والذي يتنازع أنه يقيم فيه .  
باطل .

( الطعن رقم ٥٩٣٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ )

٤٠٣ ٨٢

٣ - شرط صحة الحكم في المعارضة المرفوعة من المتهم عن الحكم النهائي  
الصادر بأدائه ؟

الشهادة المرضية . دليل من أدلة التعرّي . مؤدى ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		عدم تعرض المحكمة في حكمها لفحوى الشهادة . أو الإشارة الى المرض الذي تعلل به الطاعن . وعدم ابدائها رأيا يثبت أو ينفيه . يعيب الحكم . <b>مثال</b>
٤٥٣	٩٢	( الطعن رقم ٦٥٧٠ لسنة ٢٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٩ ) ٤ - عدم تفرقة المادة ٢٤١ . ج بين أحكام الدرجة الاولى التي لا يجوز استئنافها وبين أحكام ثاني درجة . عدم اثبات المحكوم عليها قيام عذر منعها من المثول بالجلسة التي صدر فيها الحكم المعارض فيه . اثره ؟
٦٦٣	١٣٤	( الطعن رقم ١٥٨٧ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ ) ٥ - عدم حضور المعارض أية جلسة من جلسات المعارضة . وجوب القضاء باعتبار المعارضة كأن لم تكن .
٦٦٦	١٣٥	( الطعن رقم ٨٠٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ ) ٦ - قاعدة عدم جواز ان يضار المعارض بالمعارضة المرفوعة منه . ذات حكم عام ينطبق في جميع الأحوال مهما شاب الحكم الغيابي من أخطاء .
٩٩٦	٢٠٠	( الطعن رقم ١٣٣٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٧ ) ٧ - طلب التعويض في جريمة إعطاء شيك بدون رصيد مناط توافق مقوماته ؟ <b>الاجم</b> مثال لتسبيب محكمة النقض لقضاء برفض المعارضة موضوعا وتأييد الحكم المعارض فيه .
١٠٤٦	٢٠٩	( الطعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٥١ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣ )



الصفحة	القاعدة	
		<b>مواد مخدرة</b>
		١ - قرار وزير العدل رقم ٤١٧٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديد اختصاص نيابة مخدرات القاهرة بالتحقيق والتصرف في الجنايات المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قرار تنظيمي . لم يسلب النيابات العامة اختصاصها العام .
		صدور اذن التفتيش من عضو النيابة العامة في نطاق اختصاصه المكاني في احدى الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور . لا بطلان .
٩٥	١٦	( الطعن رقم ٥٨٣٨ لسنة ٥٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )
		٢ - جريمة احراز المواد المخدرة . توافرها مهما كان المقدار ضئيلا . متى كان لها كيان مادي محسوس أمكن تقديره .
		( الطعن رقم ٨٥٣٨ لسنة ٥٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )
		٣ - قصد الاتجار في الجوهر المخدر . واقعة مادية . استقلال محكمة الموضوع بتقديرها .
٩٥	١٦	( الطعن رقم ٨٥٣٨ لسنة ٥٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )
٨٤١	١٦٧	( والطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
		٤ - كفاية تشكك القاضي في صحة اسناد التهمة الى المتهم كي يقضى بالبراءة .
		القصد الجنائي في جريمة احراز المخدر . توافره . يعلم الجاني ان ما يحوزه من المواد المخدرة المتنوعة قانونا . استخلاص ذلك . موضوعي .
		مادام سائفا .
		علم المطعون ضده بان الاقراص المضبوطة معه تحتوي على مادة مخدرة مما نص عليه بالجدول الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ من عدمه .
		علم بواقع . ينتفى بانتفائه القصد الجنائي .

الصفحة	القاعدة	
		وجوب عدم عده من قبيل عدم العلم بحكم من أحكام قانون عقابي يفترض العلم به لدى الكافة .
١٨٢	٣٢	( الطعن رقم ٥٩٣٦ لسنة ٥٢ق - ١٩٨٣/١/٢٦ )
		٥ - جريمة ادارة مكان لتعاطي المخدرات المنصوص عليها في المادة ٣٤/د من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . اختلافها عن جريمة تسهيل تعاطي الغير لها . المنصوص عليها في المادة ٣٥ منه .
		توافر جريمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة . بمجرد قيام الجاني بفعل يهدف منه أن ييسر لآخر تعاطي المخدرات أو قيامه بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطي الغير للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية لتمكينه من تعاطيها .
		اشتراط الحكم المطلق فيه في جريمة تسهيل تعاطي الغير للمخدرات .
		تولي الجاني تهيئة أو تخصيص مكان لتعاطي المخدرات أو تعاطيه اجرا نظير ذلك . خطأ في تطبيق القانون وتأويله .
٢٧٩	٥٤	( الطعن رقم ٦٤٥٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		٦ - العبرة في تحديد المواد المخدرة هو بما يتضمنه الجدول رقم ١ الملحق بالقانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بقرار وزير الصحة رقم ٢٩٥ لسنة ١٩٧٦ .
		معاينة الطاعن باحراز مخدرات . رغم تمسكه بأن المادة المضبوطة ، المتولون ، غير مدرجة بجدول المواد المخدرة وطلب مناقشة الخبر . اخلال بحق الدفاع .
٣٢١	٦٣	( الطعن رقم ٥٩٧٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٦ )
		٧ - تقدير توافر أو انتفاء قصد الاتجار في المخدر . موضوعي . مادام سالفا .
		استناد الحكم في اثبات قصد الاتجار الى سبق الحكم على المتهم في قضايا مماثلة . دون أن يتطعن الى أن ما قضى به على المتهم من عقوبة الحبس

الصفحة	القاعدة	
		التي لا يصح أن يقضى بها في جريمة احراز المخدر بقصد الاتجار • فساد في الاستدلال •
		تساند الأدلة في المواد الجنائية • مؤداه ؟
٤٠٠	٨١	( الطعن رقم ٤١٦٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ )
		٨ - جريمة تسهيل تعاظم المخدرات • اقتضاؤها : صدور أفعال ايجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاظم الغير للمخدرات •
		مجرد علم الطاعن بتعاظم أحد رواد المقهى للمخدرات ومجرد تقديمه التوجيه له لا يعد تسهيلا لتعاظم المخدر •
٥٧٧	١١٣	( الطعن رقم ٦٨٠٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٠ )
		٩ - استناد الحكم في اثبات توافر قصد الاتجار الى القول بأن مجرد قيام الطاعن بتخزين المواد المخدرة بمقابل لحساب تاجرة أخرى يتحقق معه قيام هذا القصد • خطأ في تاويل القانون • علة ذلك ؟ •
		حجب الخطأ الحكم عن مواجهة عناصر الدعوى الخاصة بقيام أو عدم قيام قصد الاتجار لدى الطاعن • يعيبه •
٦٧٠	١٣٦	( الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ )
		١٠ - كفاية انبساط سلطان الشخص على المادة المخدرة كيما يكون حائزا لها • ولو أحرزها ماديا شخصا غيره •
		تحدث الحكم استقلا عن ركن حيازة المخدر • غير لازم •
		كفاية أن يكون فيما أورده ما يكفي للدلالة على قيامه •
٧٩٩	١٥٧	( الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )
٨٤١	١٦٧	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
٩٦٤	١٩٣	( والطعن رقم ١٨٨١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٧ )
		١١ - إيراد الحكم في بيانه لأقوال الشهود ما يفيد توافر قصد الاتجار في المخدرات • التمسك من بعد الى القناعة بعدم توافر هذا القصد • لا يعيبه •



الصفحة	القاعدة	
		التناقض الذي يعيب الحكم . ماهيته ؟
٧٩٩	١٥٧	( الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )
		١٢ - ثبوت علم الجاني بأن ما يحوزه أو يحوز به أو ينقله مخدرا . يتوافر به القصد الجهاني في تلك الجرائم . استظهاره هذا القصد . موضوعي .
٧٩٩	١٥٧	( الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )
		١٣ - جريمة تقديم مخدرات للغير لتعاطيها . توافرها . بقيام للجاني بفعل ايجابي . يهدف التيسير لشخص . يقصد تعاطي المخدرات لتحقيق قصده .
		علم ببيان الحكم النشاط الايجابي الذي قاربه المتهم في جريمة تقديم المخدرات للتعاطي . قصور .
٨٢٥	١٦٣	( الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ )
		١٤ - جريمة ادارة او تهيئة مكان لتعاطي المخدرات . المادة ٣٤د من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل لا تتحقق الا مقابل جعل يستأديه القائم على ادارة المحل أو تهيئته .
٨٢٥	١٦٣	( الطعن رقم ١٣٥٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ )
		١٥ - الوساطة في الأمور المحظورة على الأشخاص ارتكابها بالنسبة للجواهر المخدرة والتي عُدتها المادة الثانية من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ في شأن مكافحة المخدرات . معاقب عليها بالمادة ٣٤ من ذات القانون التي سوت بين الأمور المحظورة وبين الوساطة فيها . وأن أغفلت ذكر الأخيرة . علة ذلك ؟
٨٤١	١٦٧	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
		١٦ - تقدير توافر قصد الاتجار في المواد المخدرة . موضوعي . احالة الحكم تدليلا على توافره . الى ما أثبتته من أن التحريات أسفرت عن اتجار المتهم بالمواد المخدرة وترويجها ومن ضبط كمية منه . كفايته .
٨٧٨	١٧٥	( الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣٠ )

الصفحة	القاعدة	
٨٨٤	١٧٦	<p>١٧ - المادة ٢٦ من القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ المعدل بالقانون ٤٠ لسنة ١٩٦٦ لم تحظر استئصال الرأفة . بل أوردت قيودا على حق المحكمة في النزول بالمعقوبة في جرائم المواد ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ من ذلك القانون .</p> <p>( الطعن رقم ١٥٢٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣١ )</p>
		<p>١٨ - جلب المخدر واستيراده بالذات أو بالوساطة ملحوظا في ذلك طرحه وتداوله .</p> <p>الجلب بطبيعته لا يقبل تفاوت التصود .</p> <p>مثال</p>
١٠٩٤	٢١٨	<p>( الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )</p> <p>راجع أيضا :</p> <p>اثبات « بوجه عام »</p> <p>( القاعدة رقم ١٧٦ بالصحيفة رقم )</p> <p>واجراءات « اجراءات التحقيق »</p> <p>( القاعدة رقم ١٦ بالصحيفة رقم )</p> <p>وارتباط</p> <p>( القاعدة رقم ٤٢ بالصحيفة رقم )</p> <p>وتعمد على القائم على تنفيذ قانون مكافحة المخدرات</p> <p>( القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم )</p> <p>وتعريض</p> <p>( القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١٠٩٤ )</p> <p>وتعريض « اذن التفتيش »</p> <p>( التواعد ارقام ١٦ ، ١٢٣ ، ١٦٧ ، ١٩٣ ، ٢١٥ ، بالصلحات ارقام ٩٠ ، ٦١٨ ، ٨٤١ ، ٩٦٤ ، ١٠٧ )</p>

القاعدة الصفحة

وتفليس « بغير اذن »

( القاعدة رقم ١٨٧ بالصحيفة رقم ٩٤٠ )

وتلبس

( القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ٧٨٥ )

وحكم « تسببيه » تسبيب غير معيب »

( القواعد أرقام ٤٠ ، ٨٥ ، ٢١٨ بالصفحات أرقام ٢١٤ ، ٤١٦ ، ١٠٩٤ )

وحكم « تسببيه » تسبيب معيب »

( القاعدة رقم ٤٥ بالصحيفة رقم ٢٤١ )

ودعوى جنائية « تحريكها »

( القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١٠٩٤ )

ودفع « الدفع بنوع التهمة »

( القاعدة رقم ١٩٣ بالصحيفة رقم ٩٦٤ )

وعقوبة « تطبيقها »

( القاعدة رقم ٢٦ بالصحيفة رقم ١٥٤ )

وغرفة مشورة

( القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٧٩٠ )

وقصد جنائي

( القاعدة رقم ٢١٥ بالصحيفة رقم ١٠٧٧ )



الصفحة	القائمة	
		<p><b>موظفون عموميون</b></p> <p>١ - دخول رجال السلطة القضائية على ما جرى به قضاء النقض .  في اعداد الموظفين العموميين الذين صناعهم الشارع في المادة ١٠٩ مكررا  عقوبات .</p> <p>فقد القاضي صلاحيته للفصل في دعوى معينة . لا صلة له بحسب الأصل  بولايته للقضاء . اتر ذلك ؟</p> <p>( المظن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )</p> <p>٢ - اختصاص الموظف بالعمل الذي طلب اليه اداءه . ايا كان نصيبه  فيه . سواء كان حقيقيا أو مزعوما . أو معتقدا فيه ركنا في جريمة الارشاش  المنصوص عليها في المادتين ١٠٣ ، ١٠٣ مكررا عقوبات .</p> <p>( المظن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )</p> <p>٣ - وجود المال في ملك الدولة أو مافي حكمها . وقيام موظف عام أو  من في حكمه بانتزاعه خلسة أو حيلة أو عنوة . أو تسهيل ذلك للغير شرط  لقيام جريمة الاستيلاء على مال للدولة . المنصوص عليها في المادة ١/٣  عقوبات .</p> <p>( المظن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )</p> <p>٤ - التزوير في الأوراق الرسمية أو الاشتراك فيه . تحققه اذا أثبت  البيان المزور الموظف العام في حدود اختصاصه ايا كان سنه القانوني أو  تكليف الرؤساء .</p> <p>( المظن رقم ٥٨٠٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )</p> <p>٥ - نص المادة ١٠٤ عقوبات المعدلة بالقانون ٦٩ لسنة ١٩٥٣ التي  عندت صور الرشوة . مطلقا يحسب مدلوله لاستيعاب كل عبت يمس الاعمال  التي يقوم بها الموظف وكل تصرف أو سلوك ينتسب الي هذه الاعمال ويعد  من واجبات اداها .</p>
٣٦	٤	
٣٧١	٧٥	
٣٧١	٧٥	
٣٧١	٧٥	

الصفحة	القاعدة
	<p>استهداف المشرع من النعي على مخالفة واجبات الوظيفة كصورة من صور الرشوة التي حددتها المادة الأخيرة مدلولاً أوسع من أعمال الوظيفة التي تنص عليها القوانين واللوائح والتعليمات بحيث تشمل أمانة الوظيفة ذاتها .</p> <p>تقاضى الموظف مقابلاً على الإخلال بواجبات الوظيفة التي عنه الشارع في هذا النعي . رشوة . تستوجب العقاب . مثال .</p> <p>( الطعن رقم ٦٢٨١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٧ )</p> <p>٦ - مدلول الإخلال بواجبات الوظيفة في مجال الرشوة ؟</p> <p>جريمة الرشوة . لا يلزم فيها أن تكون الأعمال التي يطلب من الموظف أداؤها داخلة في نطاق الوظيفة مباشرة . يكفي أن يكون له اتصال يسمح بتنفيذ الغرض المقصود من الرشوة وأن يكون الراشي قد اتجسر معه على هذا الأساس .</p>
٥٦٤	١١٠
	<p>( الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٢ )</p> <p>راجع أيضاً :</p> <p>اختلاس</p> <p>( القواعد أرقام ٤١ ، ١١٢ ، ٢١١ بالصفحات أرقام ٢٢٢ ، ٥٧٢ )</p> <p>وجبارك</p> <p>( القاعدة رقم ٢٠٤ بالصحيفة رقم ١٠١٠ )</p> <p>وقصد جنائي</p> <p>( القاعدة رقم ١٣٧ بالصحيفة رقم ٦٧٢ )</p> <p>ووصف التهمة</p> <p>( القاعدة رقم ١٥٦ بالصحيفة رقم ٧٩٤ )</p>
٦٣٠	١٢٧

القاعدة  
الصلصة

( ن )

نصيب - نظام عام - نقابات  
تقضي - نيابة عامة

## نصيب

١ - جريمة النصب . مناط توافرها ؟

عدم تحققها بمجرد الادعاءات والاقوال الكاذبة . مهما بالغ قائلها في  
توكيد صحتها .

وجوب ان يكون الكذب مصحوباً بأعمال مادية خارجية .

١٩ ١١٤ ( المظن رقم ٥٨٥٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٣ )

٢ - جريمة النصب بالاستعانة بآخر . شرط وقوعها : تداخل الشخص  
الآخر بمعنى الجاني وتدبيره وادارته . والا يقتصر تأييده على مجرد ترديد  
لاكاذيب الفاعل .

مثال في ادعاء ببيكاراة الزوجة .

١٩ ١١٤ ( المظن رقم ٥٨٥٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٨/١/١٩٨٣ )

٣ - ما يتحقق به ركن الاحتيال في جريمة النصب ؟

تحدث الحكم استقلالاً عن قصد الجاني في جريمة النصب . غير لازم .  
شرط ذلك ؟

٢٢ ١٢٦ ( المظن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٠/١/١٩٨٣ )

راجع ايضاً

سرقه

( القاعدة رقم ٨ بالصحيفة رقم ٦٤ )



## نظام عام

- ١ - علم اعلان امر الاحالة • لا ينبنى عليه بطلانه •  
قضاء الاحالة : المرحلة النهائية من مراحل التحقيق •  
طبيعة قرارات مستشار الاحالة ؟ •

عدم جواز اعانة الدعوى الى جهة التحقيق بعد دخولها فى حوزة المحكمة •  
اوجه البطلان المتعلقة باجراءات التكليف بالحضور • ليست من النظام العام • مؤدى ذلك ؟ •

٣٦

٤

( الظن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )

٢ - اختصاص محاكم أمن الدولة العليا دون غيرها بنظر الجنايات  
المنصوص عليها فى الأبواب الأول والثانى مكرر والثالث والرابع من الكتاب  
الثانى من قانون العقوبات • والجرائم المرتبطة بها • م ١/٤ من القانون رقم  
١٠٥ لسنة ١٩٨٠ •

وجوب احالة المحاكم من تلقاء نفسها - ما يوجد لديها من دعاوى عن  
الجنايات سالفة الذكر الى محاكم أمن الدولة • م ٩ من القانون المذكور •  
قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية متعلقة بالنظام العام • اثر ذلك  
وعليه ؟ •

٤٧٣

٩٦

( الظن رقم ٦٦٣٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٣ )

٣ - قواعد الاختصاص فى المواد الجنائية من حيث الاشخاص المتهمين  
من النظام العام • جواز اثاره الدفع لمخالفتها لأول مرة أمام محكمة النقض •  
لهذه المحكمة ان تقضى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب لمصلحة الطاعن  
متى كانت عناصر المخالفة ثابتة فى الحكم •

٩٢٤/١٨٣

( الظن رقم ١٩٣٠ لسنة ٥٣ قضائية - جلسة ١٩٨٣/١١/٦ )

القاعدة الصلحة

## راجع ايضا :

استئناف « ميعاده »

( القاعدتان رقما ٢٨ ، ١٩٩ بالصحيفتين رقمي ٢٠٦ ، ١٩١ )

واختصاص « الاختصاص النوعي »

( القاعدة رقم ١٥٠ بالصحيفة رقم ٧٥٥ )

ومصادرة

( القاعدة رقم ٧٧ بالصحيفة رقم ٢٨٤ )

## نقابات

## راجع :

( القواعد أرقام ١ ، ٢ ، ٣ ، بالصمحات أرقام ٥ ، ٩ ، ١٢ ، ١٦ )

## نقد

جريمة عدم تقديم ما يثبت وصول البضائع المفرج عن عملة اجنبية من أجل استيرادها تتحقق بانقضاء اليوم الأخير من السنة أشهر التالية على استعمال الاعتماد المفتوح أو دفع القيمة للمصدر الخارجي دون تقديم ما يثبت وصول البضائع .

المستول عن الجريمة الملائمة بالمواد ٤ ، ٥ ، ٦ من القانون ٩٧ لسنة ١٩٧٦ بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي هو ذات المستورد ان كان شخصا طبيعيا . أو من يثبت ارتكابه الجريمة من موظفي المستورد ان كان شخصا اعتباريا .

القاعدة الصفحة

## نقض

## ( ١ ) التقرير بالظمن وايداع الاسباب وتوقيعها :

١ - التقرير بالظمن دون تقديم اسباب . عدم قبول الظمن شكلا .  
اساس ذلك ؟

٨٥ ١٣ ( الظمن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٢ القضائية - جلسة ١٩٨٣/١/٩ )

٢ - التقرير بالظمن وتقديم اسبابه يكونان معا وحدة اجرائية واحدة .

١٧٤ ٣١ ( الظمن رقم ٥٩٢٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )

٣ - التقرير بالظمن بالنقض ممن لم يكن ذا صفة في الدعوى . غير  
مقبول . لا يغير من ذلك تقديم اسباب الظمن من صاحب الصفة . اساس  
ذلك ؟ مثال :

٢٠٠ ٣٦ ( الظمن رقم ٤٢٣١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٣ )

٤ - عدم تقديم الطاعن اسبابا لظمنه . اثره : عدم قبول الظمن شكلا .

٢٢٦ ٤٢ ( الظمن رقم ٦١١٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٠ )

٧٣٠ ١٤٦ ( والظمن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢ )

٥ - التقرير بالظمن في الميعاد . دون تقديم الاسباب . اثره : عدم  
قبول الظمن شكلا .

٣٨٤ ٧٧ ( الظمن رقم ٦٣٧٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )

٦ - ابداء المتهم السجين رغبته في الظمن بالنقض من سجنه في الحكم  
الصادر ضده في الميعاد واثبات هذه الرغبة كتابة وتوقيعه عليها . اعتبار  
ذلك تقريراً بالظمن وان لم يحضر حسب الاوضاع المقررة قانونا .

٥٣٧ ١٠٧ ( الظمن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )

٧ - تخصيص التوكيل بنص صريح امورا معينة بعد وروده بصيغة  
التصميم في التقاضى . مؤداه ؟

٨٥٨ ١٧٠ ( الظمن رقم ١٤٧٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٥ )



الصفحة	القاعدة	
		٨ - عدم توقيع مذكرة أسباب الطعن من محام مقبول أمام النقض . آثره : عدم قبول الطعن .
٩٦٢	١٩٢	( الطعن رقم ١٩٨٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٦ )
		(ب) مياد الطعن
		١ - صدور الحكم حضوريا بالنسبة للمدعى بالحق المدني وغيايبا بالنسبة للمتهم قاضيا بالبراءة ورفض الدعوى المدنية . مياد الطعن فيه من المدعى بالحق المدني . يبدأ من تاريخ صدوره . علة ذلك ؟
٢٦	١	( الطعن رقم ٥٥٣٥ لسنة ٥٢ القضائية - جلسة ١٩٨٣/١/٢ )
		٢ - التقرير بالطعن في الميعاد . دون تقديم الأسباب . آثره : عدم قبول الطعن شكلا . أساس ذلك ؟
٦٨	٩	( الطعن رقم ٥٧٥٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٥ )
١٨٩	٣٤	( والطعن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )
		٣ - الحكم غيايبا في جناية بنير الادانة . لا يطل بحضور المحكوم عليه أو القبض عليه . علة ذلك ؟
		انفتاح مياد الطعن بالنقض في ذلك الحكم من تاريخ صدوره .
٨٥٤	١٦٩	( الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٤ )
		٤ - ايداع أسباب الطعن بالنقض بعد الميعاد . آثره : عدم قبول الطعن شكلا .
٨٥٤	١٦٩	( الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٤ )
		٥ - مرض المحامي . لا يبرر تقديم أسباب الطعن بالنقض بعد الميعاد . أسباب الطعن بالنقض . وجوب تقديمها في نفس الميعاد المقرر للطعن .
٨٥٤	١٦٩	( الطعن رقم ١٤١٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٤ )

الصفحة	القاعدة	
		(ج) الصفة والمصلحة في الطعن
		١ - ولي القاصر . وكيل عنه بحكم القانون : له بهذه الصفة الطعن في الأحكام التي تصدر على قاصره ولو لم يكن مثلاً بصفته في الخصومة . مؤدى كون التوكيل صادراً من الطاعن بصفته الشخصية لا بصفته ولياً طبيعياً ؟
١٢٠	٢٠	( الطعن رقم ٥٨٦٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
		٢ - الطعن بالنقض . لا يقبل الا ممن كان طرفاً في الحكم المطعون فيه وبصفته التي كان متصفاً بها .
٢٠٠	٣٦	( الطعن رقم ٤٢٣١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )
		٣ - عدم قبول الطعن بالنقض الا اذا حصل التقرير به من المحكوم عليه بنفسه او بواسطة وكيل عنه بصفته الشخصية .
٢٠٣	٣٧	( الطعن رقم ٦٣٩٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٦ )
		٤ - النيابة العامة تمثل الصالح العام وتسمى الى تحقيق موجبات القانون . تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها الطعن في الحكم وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه . وجسود خطأ في الحكم يجعل للنياية الحق في الطعن فيه . ولو قضى بعدم قبول استئناف المتهم المحكوم بادانته .
٢٦٢	٥٠	( الطعن رقم ٦٤١٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
٦٩٥	١٤٠	( والطعن رقم ٦٨٥٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٠ )
		٥ - حق النيابة العامة في الطعن رهن بتوافر المصلحة لها او للمحكوم عليه .
٥٦٩	١١١	( الطعن رقم ٦٧٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٨ )
٦٧٤	١٣٧	( الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )

الصفحة	القاعدة	
		٦ - المصلحة العامة التي تحميها النيابة العامة لا تتسع لحماية المصالح المالية للأفراد . ولا يحق لها الطعن لمصلحة شخص لم يكن طرفا في الحكم المطعون فيه .
٥٦٩	١١١	( الطعن رقم ٦٧٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٨/٤/١٩٨٣ )
		٧ - الأصل ألا يفيد من الطعن الا من رفعه . أساس ذلك ؟
٧٢٥	١٤٥	( الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١/٦/١٩٨٣ )
		٨ - النمي ببطلاق مراقبة المحادثات والتسجيل . لا جدوى منه . مادام الحكم قد أخذ الطاعنين باعتراف الطاعن الثاني وباقوال شاهد الاتبات المستقلة عن الاجراء المدعى بطلانه .
٧٥٩	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/٦/١٩٨٣ )
		٩ - لا صفة لغير من وقع في حقه الاجراء الباطل في ان يدفع بطلانه . ولو كان يستفيد منه . أساس ذلك ؟
٧٩٩	١٥٧	( الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ٤/١٠/١٩٨٣ )
		١٠ - نفي الطاعن على الحكم بشأن مصادره للسيارة التي كان بها المخدر لانها مملوكة لغيره وانه سائقها . لا مصلحة له فيه . أساس ذلك .
٧٩٩	١٥٧	( الطعن رقم ١٣٢٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ٤/١٠/١٩٨٣ )
		١١ - مناط اعتبار الجاني فاعلا أصليا في جريمة الضرب افضى الى موت أن يكون قد اتفق مع غيره على ضرب المجنى عليه وبأمره معه . ولو لم يكن هو محلل الضربة التي سببت العاهة . مثال .
		انتفاء الجدوى من النمي على الحكم مساوئته الطاعن بصفته فاعلا أصليا مع غيره ما قامت عقوبة الشريك هي بذاتها المقررة للفاعل الأصلي .
٨٠٩	١٥٩	( الطعن رقم ١٣٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ٩/١٠/١٩٨٣ )
		راجع أيضا
		لارتباط
		( القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٨٩ )



الصفحة	القاعدة	
		وعقوبة « العقوبة المبررة » ( القاعدة رقم ١٠٧ بالصحيفة رقم ٥٣٧ )
		وفاعل أصلي ( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٤٤ )
		( د ) ما يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ - جواز طعن النيابة العامة بالنقض في الحكم الغيابي الصادر من محكمة الجنايات في جناية . أساس ذلك ؟
٤١٦	٨٥	( الطعن رقم ٦٢٦٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ )
		٢ - اتصال وجه الطعن . الذي نقض الحكم أخذاً به . بغير الطاعن . اثره : وجوب نقض الحكم بالنسبة اليه . أساس ذلك ؟
٧٣٠	١٤٦	( الطعن رقم ٩٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٢ )
		راجع أيضاً
		نقابات
		( القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٣٦ )
		( هـ ) مالا يجوز الطعن فيه من الأحكام :
		١ - اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم التي حوكم الطاعن من أجلها بنص الأمر رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . محاكمته أمامها والحكم عليه طبقاً للقانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ . عدم جواز الطعن بأي وجه من الوجوه في الحكم . المادة ١٢ من القانون المذكور .
		صدور القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٨٠ . ليس من شأنه فتح باب الطعن في الأحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة المشكلة وفقاً لقانون الطوارئ . أساس ذلك ؟
١٣٥	٢٣	( الطعن رقم ٥٢٤٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )

الصفحة	القاعدة	
		٢ - قرار الاحالة الصادر من مستشار الاحالة . طبيعته : قرار نهائي غير قابل للطعن فيه بأى وجه . ليس لمحكمة الموضوع التعرض للدفع ببطلانه علة ذلك ؟
		الاحالة من مراحل التحقيق . تخلف الطاعن عن الحضور امام مستشار الاحالة - لا يبطل قرار الاحالة .
٣٢٨	٦٥	( الطعن رقم ٤٣٠٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٨ )
		٣ - عدم جواز الطعن بالنقض فى الاحكام الصادرة برفض الطعن موضوعا وذلك بالنسبة لمن كان طرفا فيها . مادة ٣٨ من ق ٥٧ لسنة ٥٩ .
٤٤٨	٩١	( الطعن رقم ٦٨٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٨ )
		٤ - اختصاص محاكم أمن الدولة بنظر الجرائم المنصوص عليها فى امر رئيس الجمهورية رقم ١ لسنة ١٩٨١ . وما ارتبط بها من جرائم . مثال : عدم جواز الطعن بأى وجه من الوجوه فى الاحكام الصادرة من محاكم أمن الدولة .
٥٨٠	١١٤	( الطعن رقم ٦٨١٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢١ )
		٥ - محاكمة الطاعن امام محكمة امن الدولة طبقا لقانون الطوارئ رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بعد اعلانها بالقرار الجمهورى رقم ٥٦٠ لسنة ١٩٨١ . اثره : عدم جواز الطعن بأى وجه فى الاحكام الصادرة فيها .
٦٣٧	١٢٦	( الطعن رقم ٦٤٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١١ )
		٦ - قصر الطعن بالنقض على الاحكام النهائية فى الجنايات والجنح دون غيرها .
		عدم جواز الطعن بالنقض على الاحكام التى حازت قوة الامر المقضى .
		تفويت الطاعن ميعاد استئناف الحكم . اثره : عدم جواز الطعن فيه بطريق النقض . علة ذلك ؟
٧٢٥	٤١٥	( الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١ )

الصفحة	القاعدة	
		٧ - مطالبة المدعى بالحقوق المدنية بتعويض مؤقت قدره ٥١ جنيه قضاء محكمة اول درجة له بقرش صاغ . استئناف المتهم دون المدعى بالحقوق المدنية . قضاء محكمة ثاني درجة بإلغاء الحكم المستأنف ورفض الدعوى المدنية . اثره : علم جواز الطعن بالنقض من المدعى بالحقوق المدنية . اساس ذلك ؟
٧٢٥	١٤٥	( الطعن رقم ٧٧٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١ )
		٨ - الاحكام الصادرة قبل الفصل في الموضوع . علم جواز الطعن فيها بطريق النقض الا اذا انبنى عليها منع السير في الدعوى م ٣١ق حالات واجراءات الطعن امام محكمة النقض . مثال
٩٥٤	١٩٠	( الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٥ )
		راجع أيضا
		استئناف « ميعاده »
		( القاعدة رقم ١٩٩ بالصحيفة رقم ٩٩١ )
		والتماس اعادة النظر
		( القاعدة رقم ٩١ بالصحيفة رقم ٤٤٨ )
		وثقابات
		( القاعدة رقم ١ بالصحيفة رقم )
		( و ) حالات الطعن :
		الخطأ في تطبيق القانون
		١ - جريمة تجريف ارض زراعية دون ترخيص . توجب القضاء على مقارنها باحدى عقوبتي الحبس أو الغرامة . المادة ١٠٦ مكرراً من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ المعدل بالقانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٧٣ .
		الحكم بمقوبتي الحبس والغرامة معاً عن هذه الجريمة . خطأ في القانون . وجوب النقض والاحالة لتعلق ذلك بتقدير العقوبة .
١٤٣	٢٤	( الطعن رقم ٦٣٥٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )



الصفحة	القاعدة	
		٢ - الإحالة في حكم المادة ٣٠٩ اجراءات ؟
		تضاء محكمة أول درجة بالبراءة في الدعوى الجنائية بحكم نهائي لعدم استئناف النيابة له . ويرفض الدعوى المدنية . استئناف المدعى بالحق المدني لهذا الحكم . على محكمة ثاني درجة التصدي لها والفصل في موضوعها . إحالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية المختصة . خطأ في تطبيق القانون .
١٥٩	٢٧	( الطعن رقم ٥٣٥٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )
		٣ - ضبط سلاح ناري وذخيرة ومخدر مع شخص . لا ارتباط بين جنايتي احراز السلاح الناري وذخيرته . وجناية احراز المخدر . مخالفة ذلك . خطأ في القانون .
		توقيع العقوبة في حدود النص المنطبق . من اطلاقات محكمة الموضوع .
٢٢٦	٤٢	( الطعن رقم ٦١١٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٠ )
		٤ - التصالح وفقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . اثره بالنسبة للدعوى الجنائية ؟
		ادانة المتهم رغم ثبوت التصالح . خطأ في تطبيق القانون تصحيح محكمة النقض الخطأ والحكم بمقتضى القانون . المادة ٣٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٢٥٤	٤٨	( الطعن رقم ٦٢٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٢ )
		٥ - استئناف النيابة العامة . قاصر على الدعوى الجنائية . تناول المحكمة الاستئنافية الدعوى المدنية في هذه الحالة . خطأ في القانون . تصحيحه محكمة النقض . اساس ذلك ؟
٢٦٥	٥١	( الطعن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		٦ - التفرقة بين الأجزاء الرئيسية للسلاح على أفرادها وبينها مجمعة . خطأ في تأويل القانون . مثال
٣٢٤	٦٤	( الطعن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )

الصفحة	القاعدة	
		٧ - المصادرة الوجسوية • اقتضاؤها أن يكون الشيء محسرا تداوله على الكافة بما فيهم المالك والحائز والمحرز • السلاح المرخص به ليس من هذا القبيل •
		القضاء بمصادرة السلاح المرخص به الذي لم يسهم صاحبه في الجريمة خطأ في تطبيق القانون • تصحيحه محكمة النقض •
٣٦٨	٧٤	( الطعن رقم ٥٧٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ )
		٨ - حق محكمة النقض تصحيح الخطأ في القانون • المادة ٣٩ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ •
٤٩٧	١٠١	( الطعن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ٥/٤/١٩٨٣ )
٨٢٩	٦٤	( والطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٣/١٠/١٩٨٣ )
٨٦٣	١٧٢	( والطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٦/١٠/١٩٨٣ )
		٩ العقوبة المقررة لجريمة حيازة سلاح ناري مششخن بدون ترخيص بسداد الغرامة المقررة بها • خطأ في تطبيق القانون • أساس ذلك ؟
		لا يترتب على الطعن بالاستئناف ايقاف تنفيذ الحكم الصادر بالغرامة •
٦٩٥	١٤٠	( الطعن رقم ٦٨٥٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ٣٠/٥/١٩٨٣ )
		١٠ - العقوبة المقررة لجريمة حيازة سلاح ناري مششخن بدون ترخيص طبقا للمقرة الثانية من المادة ٢٦ قانون ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ المعدلة • الاشغال الشاقة المؤقتة •
		عدم جواز ابدال عقوبة الاشغال الشاقة المؤقتة عند معاملة المتهم بالراقة عملا بالمادة ١٧ عقوبات الا بعقوبة السجن او الحبس الذي لا يتقص عن ستة شهور •
		عقوبة السجن لا يجوز أن تنقص عن ثلاث سنين ولا تزيد عن خمس عشرة سنة الا في الأحوال المنصوص عليها قانونا •

الصفحة	القاعدة	نقش
٨١٩	١٦١	نزول الحكم بمقربة السجن في جريمة حيازة سلاح مشتمل على ترخيص الى سنتين اعمالا لنص المادة ١٧ عقوبات . مخالفة للقانون . ( الظن رقم ١٣٥٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٢/١٠/١٩٨٣ )
٨٦٨	١٧٣	١١ - ادانة المحكمة للمطعون ضده بجريمة الضرب المفضي الى الموت واعمالها في حق المادة ١٧ عقوبات وتوقيعها عليه عقوبة السجن . احدى العقوبتين التخيرييتين للجريمة دون معاملته بالرافة . خطأ في تطبيق القانون . ( الظن رقم ١٧٤٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٧/١٠/١٩٨٣ )
٩٤٠	١٨٧	١٢ - التفتيش المحظور على رجال الضبطية القضائية في غير الأحوال المقررة قانونا هو ما يكون في اجرائه اعتداء على الحرية الشخصية او انتهاك لحرمة المساكن . القيود الواردة على حق رجل الضبط القضائي في اجراء القبض والتفتيش امتدادها الى السيارات الخاصة بالطرق العامة طالما هي في حيازة اصحابها . على خلاف السيارات المخصصة للايجار التي يحق له ايقالها أثناء سيرها في الطرق العامة للتحقق من عدم مخالفة أحكام قانون المرور . ( الظن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٠/١١/١٩٨٣ )
		راجع أيضا :
		ارتباط
		( القاعدة رقم ٥٥ بالصحيفة رقم ٢٨٣ )
		وايجار لماكن
		( القاعدتان رقما ٥٧ ، ١٧٩ بالصحيفتين رقمي ٢٩٤ ، ٩٠٢ )
		وجريمة « التواص »
		( القاعدة رقم ٦٩ بالصحيفة رقم ٣٤٩ )
		وحكم « سقوطه »
		( القاعدة رقم ١٠٥ بالصحيفة رقم ٥١١ )



القاعدة الصفحة

ودفاع « الاخلال بحق الدفاع » ما يولفه ،  
( القاعدة رقم ١٣١ بالصحيفة رقم ٦٥٠ )

ولصد جنائي  
( القاعدة رقم ١٠ بالصحيفة رقم ٧٣ )

( ز ) اسباب الطعن :

( ١ ) الأسباب المتعلقة بالنظام العام :

١ - قبول أسباب الطعن التي تقدم بعد الميعاد القانوني متضمنة نصيا  
على الحكم لصدور قانون بعد الحكم المطعون فيه يسرى على واقعة الدعوى .  
اساس ذلك ؟

٩١٦ ١٨٢ ( الطعن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢ )

٢ - قواعد الاختصاص في المواد الجنائية من حيث استنفاص المتهمين  
من النظام العام . جواز اثارة الدفع بمخالفتها لأول مرة امام محكمة النقض .  
لهذه المحكمة ان تقضى فيه من تلقاء نفسها بدون طلب لمصلحة الطاعن  
متى كانت عناصر المخالفة ثابتة في الحكم .

٩٢٤ ١٨٣ ( الطعن رقم ١٩٣٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٦ )

٣ - التصور الذي يتسع له وجه الطعن له الصدارة على اوجه الطعن  
الآخري المتعلقة بمخالفة القانون .

٤٧٦ ٩٧ ( الطعن رقم ٤٩٩٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٤ )

( ٢ ) تحديد اسباب الطعن

وجه الطعن يجب لقبوله ان يكون واضحا محددا .

٥١٥ ٢٠٦ ( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )

الصفحة	القاعدة	نظم
		( ٣ ) « ما يقبل منها » :
		١ - جريمة اطلاق المزروعات المنصوص عليها في المادة ٣٦٧ عقوبات . ماهيها ؟
		وجوب تحدث الحكم استقلالاً عن القصد الجنائي في جريمة الاطلاق . مثال لتسبيب معيب .
٦٨	٩	حق محكمة النقض في نقض الحكم لجميع الطاعنين بما فيهم من لم يقبل طعنه شكلاً . أساسه . وحدة الواقعة وحسن سير العدالة . ( المظن رقم ٥٧٥٨ لسنة ٥٢ هـ - جلسة ١٩٨٣/١/٥ )
		٢ - الدفع ببطلان الاعتراف . جوهرى . يوجب على المحكمة مناقشته والرد عليه . سواء وقع الاكراه على المتهم المعترف أو على غيره من المتهمين . مادام الحكم عول على هذا الاعتراف في الادانة .
٢٤٤	٤٦	( المظن رقم ٦٢٤١ لسنة ٥٢ هـ - جلسة ١٩٨٣/٢/١٦ )
		٣ - اطراح الحكم الدفع ببطلان الاعتراف . استنادا الى انه حدث أمام النيابة دون أن يذكر المعترف أن اكراها وقع عليه وأن النيابة ناهرتة وأثبتت خلوه من الاصابات . اخلال بحق الدفاع . أساس ذلك ؟ سكوت الطاعن عن قارة واقعة الاكراه الحاصل عليه في أية مرحلة من مراحل التحقيق . لا تنفى وقوع الاكراه . ماديا أو أدبيا . مؤدى نساند الأدلة في المواد الجنائية ؟
٢٧٤	٥٣	( المظن رقم ٦٤٥٣ لسنة ٥٢ هـ - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		٤ - جريمة ادارة مكان لتعاطي المخدرات المنصوص عليها في المادة ٣٤ د من القانون ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . اختلافها عن جريمة تسهيل تعاطي الغير لها . المنصوص عليها في المادة ٣٥ منه . توافر جريمة تسهيل تعاطي الغير للمواد المخدرة . بمجرد قيام الجاني بفعل يهدف منه أن ييسر لآخر تعاطي المخدرات أو قيامه بالتدابير اللازمة لتسهيل تعاطي للمخدرات وتهيئة الفرصة له أو تقديم المساعدة المادية أو المعنوية لتمكينه من تعاطيها .

الصفحة	القاعدة	
		اشتراط الحكم المطعون فيه في جريمة تسهيل تعاظم الغير للمخدرات . تولى الجاني تهيئة أو تخصيص مكان لتعاظم المخدرات أو تعاظمه اجرا نظير ذلك . خطأ في تطبيق القانون وتاويله .
٢٧٩	٥٤	( الظن رقم ٦٤٥٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٣ )
		٥ - خطأ الحكم في بيانه تاريخ الواقعة . يعيب الحكم . متى كان هذا التاريخ متصلا بحكم القانون على الواقعة .
٣٤٩	٦٩	( الظن رقم ٥٥٠١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٤ )
		٦ - جريمة الاختلاس المنصوص عليها في المادة ١/١١٣ مكررا من قانون العقوبات . مناط تحققها . العبارة بتسليم المال للجاني ووجوده في عهده بسبب وظيفته . اقتصار الحكم على ذكر أن الطاعن هو المشرف المسئول عن المحطة التي ظهر في ميزانية الجمعية أنها حققت خسارة . قصور يطله .
٣٥٥	٧١	( الظن رقم ٥٤٨٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ )
		٧ - متى أكثر من الثلاث سنوات المقررة لانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة في مواد للجنح من تاريخ التقرير بالظن بالنقض وحتى تاريخ نظره أمام محكمة النقض . دون اتخاذ أي إجراء قاطع لها . أثره : انقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . الحكم بانقضاء الدعوى الجنائية بمضي المدة . لا أثر له على سير الدعوى المدنية المرفوعة معها التي تنقض بمضي المدة المقررة في القانون المدني .
٣٥٨	٧٢	( الظن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ )
		٨ - حق محكمة الموضوع في القضاء بالبراءة متى تشككت في صحة اسناد التهمة الى المتهم . أو لعدم كفاية الأدلة . أو لقيام سبب من أسباب الإباحة وموانع العقاب . شرطه : التزامها بالحقائق واحاطتها بالدعوى عن بصر وبصيرة .
٣٧٩	٧٦	( الظن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )



الصفحة	القاعدة	نقش
		٩ - مسئولية الأب عن الفعل الضار الصادر من ابنه . توافرها متى كان الابن وقت ارتكاب الفعل الضار لم يبلغ خمس عشرة سنة أو بلغها وكان في كنف أبيه .
		لا عبية في ذلك بوقت رفع الدعوى .
٣٧٩	٧٦	( الطعن رقم ٦٢٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٦/٣/١٩٨٣ )
		١٠ - اكتفاء الحكم في دعوى تزوير سند نص مدنيا برده وبطلانه بسرد وقائع الدعوى المدنية . قصور . أساس ذلك ؟
٤٦٠	٩٤	( الطعن رقم ١٦٣٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ٣٠/٣/١٩٨٣ )
		١١ - مجرد وجود عجز في حساب الموظف العمومي . لا يكون بذاته دليلا على حصول الاختلاس .
٥٧٢	١١٢	( الطعن رقم ٦٧٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩/٤/١٩٨٣ )
		١٢ - جريمة تسهيل تعاملات المخدرات . اقتضاؤها : صدور أفعال ايجابية من مرتكبها بقصد تسهيل تعاملات الغير للمخدرات .
		مجرد علم الطاعن بتعامل أحد رواد المقهى للمخدرات ومجرد تقديمه التوجيه له لا يعد تسهила لتعامل المخدر .
٥٧٧	١١٣	( الطعن رقم ٦٨٠٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٠/٤/١٩٨٣ )
		١٣ - عدم افصاح الحكم في مبناته عما اذا كانت البرقات التي كشف عنها التحليل تعتبر من المواد الضارة من عدمه قصور . أساس ذلك ؟
٥٨٣	١١٥	( الطعن رقم ٦٤٨١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٧/٤/١٩٨٣ )
		١٤ - الدليل الذي يمول عليه في الحكم . يجب ان يكون مؤديا الى ما رتب عليه من نتائج . دون عصف في الاستنتاج ولا تناقض في حكم الطل .
٥٨٦	١١٦	( الطعن رقم ٤٣٧١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٣ )
		١٥ - جريمة العود للاعتناء . شروط تحقيقها ؟
		اقتضائهم حكم الادانة استظهار شروط تحقيقها . قصور .
٦٠٦	١١٩	( الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢/٨/١٩٨٣ )

الصفحة	القاعدة	
		١٦ - التشرد . طبيعته وشروط تحققه ؟ الاشتباه . طبيعته وشروط تحققه ؟ اغفال الحكم استظهار المصفة التي لحقت بالمتهم وما اذا كانت تشرد او اشتباه قصور .
٦٠٦	١١٩	( الطعن رقم ٦٦٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢ )
		١٧ - تقدير المحكمة جديّة طلب من طلبات الدفاع واستجابتها له . ليس لها العدول عنه الا لسبب سائغ .
٦٢١	١٢٤	( الطعن رقم ٦٩٣٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١١ )
		١٨ - قرار احالة الدعوى المدنية الى المحكمة المدنية بعد منهيها للخصومة . الطعن في ذلك القرار جائز .
٦٣٦	١٢٨	( الطعن رقم ٥٩٦٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١٦ )
		١٩ - استناد الحكم في اثبات توافر قصد الاتجار الى القول بان مجرد قيام الطاعن بتخزين المواد المخدرة بمقابل لحساب تاجرة اخرى يتحقق معه قيام هذا القصد . خطأ في تأويل القانون علة ذلك ؟ حجب الخطأ الحكم عن مواجهة عناصر الدعوى الخاصة بقيام او عدم قيام قصد الاتجار لدى الطاعن . يعيبه .
٦٧٠	١٣٦	( الطعن رقم ١٠٧١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ )
		٢٠ - تمسك الطاعن بانطباق حكم المادة ٥٨ م بق ٩٥ لسنة ١٩٤٥ وصولا الى وجوب الحكم عليه بمقوبة الغرامة فحسب . دفاع هام ومؤثر . عدم تحصيله : قصور . اثر ذلك ؟
٧٠٥	١٤٢	( الطعن رقم ٨٧٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣١ )
		٢١ - تحصيل الحكم للواقعة على نحو خاطئ . يؤدي الى فساد التدليل .
٧٣٨	١٤٧	( الطعن رقم ٧٣٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٨ )

الصفحة	القاعدة	
٧٥٥	١٥٠	<p>٢٢ - اثبات الحكم في مدوناته أن الدعوى أحيلت الى المحكمة كمحكمة جنائيات من مستشار الاحالة . والحكم فيها على هذا الأساس على خلاف الثابت من احوالها اليها بأمر احالة من النيابة العامة كجناية أمن دولة . أثره . بطلان الحكم لصدوره من محكمة غير مختصة ولو كانت مشكلة من ذات القضاة الذين يختصون بنظر قضايا أمن الدولة . أساس ذلك ؟</p> <p>( الظن رقم ٦٥٣ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/٩ )</p>
٨٣٨	١٦٦	<p>٢٣ - صدور القانون ١٢٨ لسنة ١٩٨٢ بعد ارتكاب الفعل وقبل صدور حكم بات أصلح للمتهم في جريمة بيع سلعة مسخرة بأزيد من التسعيرة . بما تضمنته من تركه للقاضي الخيار بين توقيع عقوبة الحبس وعقوبة الغرامة . أثره : اغباره قانونا أصلح .</p> <p>( الظن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٧ )</p>
٨٦٠	١٧١	<p>٢٤ - وجوب معاقبة من يشتري لغير استعماله الشخصى ولاعادة البيع مواد تمويينية موزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة من مائة جنيه الى خمسمائة جنيه أو بإحدىها والمصادرة المادة ٣ مكرراً ب من المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ المعدل بالقانون ١٠٩ لسنة ١٩٨٠ .</p> <p>علم ببيان الحكم ما اذا كانت المواد التمويينية المضبوطة من الموزعة عن طريق مؤسسات القطاع العام والجمعيات التعاونية الاستهلاكية وفروعها وأن شرائها كان لغير الاستعمال الشخصى وبقصد اعادة البيع . تصور .</p> <p>( الظن رقم ١٥١٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٦ )</p>
٩١٦	١٨٢	<p>٢٥ - قبول أسباب الظن التى تقدم بعد الميعاد القانونى متضمنة نعيًا على الحكم لصدور قانون بعد الحكم المطعون فيه يسرى على واقعة الدعوى . أساس ذلك ؟</p> <p>( الظن رقم ١٦١١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢ )</p>
٩٢٧	١٨٤	<p>٢٦ - مدة الثلاثة أشهر المنصوص عليها بالمادة ٢/٣ اجراءات . بدؤها من تاريخ علم المجنى عليه بالجريمة ومرتبكها . وليس من تاريخ التصرف فى الشكوى موضوع الجريمة . مخالفة ذلك . هيىب .</p> <p>( الظن رقم ١٦١٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٨ )</p>



القاعدة الصفحة

٢٧ - المحاكمات الجنائية . قيامها على التحقيق الشفوي الذي تجريه المحكمة في مواجهة المتهم وتسمع فيه الشهود . سواء لاثبات التهمة أو لنفيها . تحديد القانون اجراءات اعلان ثلثهم من ير سماعهم من الشهود . لم يقصد به الاخلال بهذه الأسس .

شهود الواقعة . على المحكمة اجابة طلب سماعهم . ولو لم يذكروا في قائمة شهود الاثبات . وسواء أعلنهم المتهم أو لم يعلنهم أساس ذلك ؟

عدم اجابة المتهم طلب الدفاع سماع أحد الشهود أو الرد عليه على الرغم من اتصال الواقعة المطلوب سماعه عنها بواقعة الدعوى . ولزوم سماعه للفصل فيها . يعيب الحكم .

( الطعن رقم ١٥١٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٣ )

٩٧٩ ١٩٧

٢٨ - دفاع الطاعن بأنه لم يحضر ويوقع بعض القسائم المزورة وطلبه تدب حبير حقيقا لدفاعه . اطراح المحكمة لهذا الدفاع . تأسيسا على ان جميع المولين شهدوا ان الطاعن هو الذى حصل منهم الضريبة وسلمهم جميع القسائم المزورة موضوع الدعوى خلافا للثابت فى الاوراق . عيب . أساس ذلك ؟

سأله

انقول بان هذا التعى لا جدوى منه لاقتصاره على بعض القسائم . لا محل له . لما قد يسفر عنه تحقيق دفاعه من اثر فى مقدار الغرامة المقضى بها عليه .

( الطعن رقم ٢١٥٦ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ )

١١٠٥ ٢١٩

راجع ايضا :

اثبات « اعتراف »

( القاعدة رقم ٤٦ ، ٥٣ بالصحيقتين رقمى ٢٤٤ ، ٢٧٤ )

والثبات « شهود »

( القاعدة رقم ١٤٧ بالصحيحة رقم ٧٣٨ )

واجراءات « اجراءات المحاكمة »

( القاعدة رقم ٣٣ بالصحيحة رقم ١٨٦ )

الصفحة	القاعدة
--------	---------

## واختصاص

( القاعدة ٩٦ ، ١٠٩ بالصحيفتين رقمى ٤٧٣ ، ٥٦١ )

## واختلاس

( القاعدة رقم ١١٢ بالصحيفة رقم ٥٧٢ )

## واستجواب

( القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٠٧ )

## واستئناف و ميطاه

( القاعدة رقم ١٩١ بالصحيفة رقم ١٩١ )

## وتعويض

( القاعدة رقم ١٢٢ بالصحيفة رقم ٦١٥ )

## وتفتيش و التفتيش باذن

( القاعدة رقم ١٢٣ بالصحيفة رقم ٦١٨ )

## وقلبس

( القاعدة ١٣٨ ، ٢٠٤ بالصحيفتين رقمى ٦٨٧ ، ١٠١٠ )

## وحكم و تسبيبه و تسبيب معيب

( القاعدة ٦ ، ٢١١ بالصحيفتين رقمى ٥٥ ، ١٠٥٦ )

## ودعوى مدنية

( القاعدة رقم ١١ بالصحيفة رقم ٧١ )

## ودفاع و الاخلال بحق الدفاع و ما يورثه

( القواعد ارقام ١٣ ، ١٣١ ، ١٩٧ بالصلحات ارقام ٨٥ ، ٦٥٠ ، ٩٧٩ )

## وسلاح

( القاعدة رقم ٤٧ بالصحيفة رقم ٢٤٨ )

الصفحة	القاعدة	
		وقصد جنائي
		( القاعدة رقم ٤١ بالصحيفة رقم ٢٢٢ )
		ومعارضة • نظرها والحكم فيها •
		( القاعدتان رقما ٣٥ ، ٨٢ بالصحيفتين رقمي ١٩٧ ، ٤٠٣ )
		ومواد مخطرة
		( القاعدتان رقما ١٦٣ ، ١٦٧ بالصحيفتين رقمي ٨١٥ ، ٨٤١ )
		ونقابات
		( القاعدة رقم ٣ نقابة بالصحيفة رقم ١٢ )
		ونياية عامة
		( القاعدة رقم ٥٠ بالصحيفة رقم ٢٦٢ )
		( ٤ ) • مالا يقبل منها •
		١ - النفي ببطلان تسجيلات الشرطة • تعيب للاجراءات السابقة على المحاكمة •
٣٦	٤	( الظن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٢ - التناقض الذي يوجب الحكم • ماهيته • ؟
		مثال لتسبيب ينتفي فيه التناقض •
٣٦	٤	( الظن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٣ - مثال تنتفي فيه دعوى الخطأ في الاستناد •
٣٦	٤	( الظن رقم ٢٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٤ - اللام المحكمة بواقعة الدعوى واحاطتها بالاتهام • واخذها بالأدلة وهي على هيئة من أمرها • المجادلة في ذلك بدعوى الفساد في الاستدلال واختلال صورة الواقعة • موضوعية •
١٧٤	٣١	( الظن رقم ٥٩٢٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٥ )



الصفحة	القاعدة	
		٥ - كفاية ان يكون ما اوردته الحكم . مؤديا الى تفهم الواقعة باركانها وظروفها . مثال .
١٨٩	٣٤	( المظن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )
		٦ - لا جدوى من النعي بعدم توافر اركان جريمة التسبب عمدا في انقطاع المراسلات التليفونية . مادام الحكم قد دان الطاعن بجناية السرقة باكره مع حمل سلاح والتسبب عمدا في انقطاع المراسلات التليفونية . وتوقيع عقوبة واحدة عنهما تطبيقا للمادة ٣٢ عقوبات .
١٨٩	٣٤	( المظن رقم ٦٠١١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )
		٧ - محكمة تاني درجة تحكم في الاصل على مقتضى الاوراق . ولا تجرى من التحقيقات الا ما ترى لزوما لاجرائه . ولا نلتزم الا بسماع الشهود الذين كان يجب سماعهم امام محكمة اول درجة . التفاتنا عن طلب سماع الشاهد . لا اخلال . مادام الطاعن قد عد نازلا عن سماعه بعدم التمسك بذلك امام محكمة اول درجة .
٢٣٢	٤٣	( المظن رقم ٦٤١٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/١٣ )
		٨ - عدم رسم القانون شكلا مميذا لصياغة الحكم . كفاية ان يكون ما اوردته مؤديا الى تفهم الواقعة باركانها وظروفها .
٢٦٥	٥١	( المظن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		٩ - النعي على المحكمة عدم اجرائها تحقيق لم يطلب منها او الرد على دفاع لم يثر امامها . لا يقبل .
٢٦٥	٥١	( المظن رقم ٦٤٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		١٠ - تعيب الاجراءات السابقة على المحكمة . لا يصح ان يكون سببا للمظن في الحكم امام محكمة النقض .
٢٨٣	٥٥	( المظن رقم ١٩٧٦ لسنة ٤٩ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٨ )

الصفحة	القاعدة	
		١١ - التقرير بالاستئناف بعد الميعاد والقضاء بقبوله شكلا . عدم الطعن عليه بالنقض . يحسن الحكم .
٢٩٤	٥٧	( الطعن رقم ٢٠٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١ )
		١٢ - مناط العقاب على موجب حكم المادتين ١٦٤ ، ١٦٦ عقوبات انقطاع المواصلات بالفعل وكون هذا الانقطاع نتيجة عمد .
		ادانة المتهم بعد التحقق من ذلك . صحيح .
٣٤٤	٦٨	( الطعن رقم ٥٣٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٣ )
		١٣ - الدفع المتعلق بحكم آخر غير الحكم المطعون فيه . اثره . عدم قبوله .
٣٥٨	٧٢	( الطعن رقم ٥٤٨٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٥ )
		١٤ - اتهام الطاعن بعمدة جرائم . مؤاخذته عنها بعقوبة تدخل في الحدود المقررة لاحدها - لم تكن محل طعن - اعمالا للمادة ٣٢ عقوبات . عدم قبول نعيه عن باقي الجرائم .
٤٣٢	٨٨	( الطعن رقم ٦٥٣٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )
		١٥ - خلو محضر الجلسة من اثبات الدفاع كاملا . لا يعيب الحكم طالما لم يتمسك بانياته في محضر الجلسة .
٤٣٢	٨٨	( الطعن رقم ٦٥٣٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٢٤ )
		١٦ - بلاغ الواقعة . لا عبرة بما استعمل عليه . العبرة بما اطمأنت اليه المحكمة مستخلصا من التحقيقات .
٥١٥	١٠٦	( الطعن رقم ٥١٢٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		١٧ - عدم تعرض اسباب الطعن لاسباب الحكم المطعون فيه . ينسب عليه عدم تعلق اسباب الطعن بهذا الحكم والاتصال به . انعدام اساس الطعن في هذه الحالة .
٥٣١	١٠٧	( الطعن رقم ٥٨٤٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )

الصفحة	القاعدة	
		١٨ - عدم قبول النفي على الحكم خطأ في الاستناد . متى اقيم على ماله اصل في الأوراق .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ )
		١٩ - الخطأ في الاستناد لا يعيب الحكم . طالما لم يتناول من الادلة ما يؤثر في عقيدة المحكمة .
٥٤٤	١٠٨	( الطعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٤/٤/١٩٨٣ )
		٢٠ - حق النيابة العامة في الطعن رهن بتوافر المصلحة لها او للمحكوم عليه .
٥٦٩	١١١	( الطعن رقم ٦٧٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٨/٤/١٩٨٣ )
		٢١ - عدم جدرى نفي النيابة العامة على الحكم بأنه لم يقض بعدم الاختصاص . لكون المظنون ضده من العسكريين . مادام قد نفى بالبرائة لعدم ثبوت الواقعة .
٥٦٩	١١١	( الطعن رقم ٦٧٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٨/٤/١٩٨٣ )
		٢٢ - عدم جواز اثارة الدفاع الموضوعي لأول مرة أمام النقض .
٥٩٠	١١٧	( الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٣ )
		٢٣ - النفي على المحكمة بعدم استدعاء تطبيب الشرعي لمناقشته في التقرير المقدم منه . لا محل له مادام الطاعن أو المدافع عنه لم يطلب ذلك .
٥٩٠	١١٧	( الطعن رقم ٦٨٤١ لسنة ٥٢ق - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٣ )
		٢٤ - استنفاء المحكمة عن سماع الشهود . بقبول المتهم أو المدافع عنه ذلك . النفي على المحكمة الاخلال بحق الدفاع . في هذه الحالة . غير مقبول .
٦٣٠	١٢٧	( الطعن رقم ٦٧٨٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٢/٥/١٩٨٣ )
		٢٥ - كفاية الشك في صحة التهمة سنداً للبرائة . ولو تردى الحكم في خطأ قانوني .



الصفحة	القاعدة	
		كفاية الشك فى صحة التهمة سنداً للبرائة • ولو لم ترد المحكمة الواقعة الى وصف قانونى بعينه •
٦٧٤	١٣٧	( الطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )
		٢٦ - لمحكمة الموضوع الاستغناء عن سماع الشهود اذا قبل المتهم او المدافع عنه ذلك المادة ٢٨٩ اجراءات جنائية •
		النمى على المحكمة عدم قيامها باجراء لم يطلب منها • غير مقبول •
٨١٤	١٤٤	( الطعن رقم ٥٧٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١ )
		٢٧ - النمى ببطلان مراقبة المحادثات والتسجيل • لا جدوى منه •
		مادام الحكم قد اخذ الطاعنين باعتراف الطاعن الثانى وباقوال شاهد الاثبات المستقلة عن الاجراء النمى ببطلاله •
٧٥٩	١٥١	( الطعن رقم ٥٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٣ )
		٢٨ - الاستفادة من الاعفاء من العقاب المقرر بالمادة ٧٧ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧ لا يقبل التمسك به لأول مرة امام محكمة النقض • علة ذلك ؟ •
٧٥٩	١٥٢	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )
		٢٩ - النمى على المحكمة اغفالها الرد على دفاع لم يثر امامها • غير جائز •
٨١٤	١٦٠	( الطعن رقم ١٢٧١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٢ )
		٣٠ - عدم جواز الدفع ببطلان محضر الضبط • لأول مرة امام النقض •
		لان من الاجراءات السابقة على المحاكمة •
٨٤١	١٦٧	( الطعن رقم ١٨٨٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٠ )
		٣١ - الخطأ فى الاسناد النمى يعيب الحكم • ماهيته ؟
٨٨٩	١٧٧	( الطعن رقم ٨٠٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		٣٢ - المسئولية المدنية للمتبع عن افعال تابعة • اتساعها لتشمل خطأ التابع • وحالة مساعدة الوظيفة او تهيتها له ابيان الفعل الخاطى • اثر ذلك ؟

الصفحة	القاعدة	
		تدليل الحكم على كذب الوقائع التي أبلغ بها الطاعن ضد المجنى عليه وانتوائه الاضرار به . توقيعه عقوبة تدخل في نطاق العقوبة المقررة لجريمة ابلاغ الكاذب . صحيح . أساس ذلك وأثره ؟
		محكمة الموضوع غير ملزمة بتعقب المتهم في كل جزئية من جزئيات دفاعه الموضوعي للرد عليها استقلالا . قضائها بالادانة . مفاده : اطراحها له .
٩١٣	١٨١	( الطعن رقم ١٧٦٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		٣٣ - ادعاء وجود نقص بتحقيقات النيابة . تعيب للاجراءات السابقة على المحاكمة . علم جواز اثارته لأول مرة أمام النقض .
٩٤٠	١٨٧	( الطعن رقم ٢١٧٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١٠ )
		٣٤ - تفرقة التقنين المدني بين القرابة المباشرة والغير مباشرة . العم . ليس أصلا لابن أخيه وإن كان يملوهما أصل مشترك .
		حكم المادة ٣١٢ عقوبات . استثناء من القواعد العامة . مؤدى ذلك ؟
٩٧٢	١٩٥	( الطعن رقم ١٨٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٢ )
		٣٥ - استلزام القانون . احتمال الأمر الصادر بالأوجه لاقامة الدعوى الجنائية سواء من قاضي التحقيق أو النيابة العامة . أو مستشار الاحالة : لمي الأسباب التي بنى عليها . عدم تطلبه ذلك عند اصدار مستشار الاحالة قراره بتأييد أمر قاضي التحقيق أو النيابة العامة بالأوجه لاقامة الدعوى في الاستئناف المرفوع اليه عنه .
		انشاء مستشار الاحالة أسبابا لقراره مستقلة أو مكملية لأسباب الأمر المستأنف . يوجب أن تنبئ عن أنه أحاط بالدعوى عن بصر وبصيرة . مخالفة ذلك . عيب . مثال .
		نقض الأمر المطعون فيه لثاني مرة . يوجب إحالته الى محكمة الجنايات منعقدة في غرفة مشورة . أساس ذلك ؟
٩٨٥	١٩٨	( الطعن رقم ١٩٤١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٣ )
		٣٦ - تزيد الحكم الى مالا أثر له في نتيجته . لا عيب . مثال .
١٠١٥	٢٠٥	( الطعن رقم ٢٠٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٣٠ )

الترتيب	القاعدة	المادة
		٣٧ - اعمال الوظيفة • شمولها كل عمل يرد عليه تكليف صحيح صادر من الرؤساء • كفاية ان يكون ذلك بأوامر شفهية • مثال ( الطعن رقم ٢٥٥٢ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٦ )
١٠٣٦	٢٠٧	٣٨ - المدعى بالحقوق المدنية • لا علاقة لدعواه بالدعوى الجنائية الا نى تبعيتها لها • لا محل لنعيه على الحكم بان المحكمة لم تستجب لطلبه تعديل وصف التهمة • ( الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣ )
١٠٥٢	٢١٠	٣٩ - عدم جدوى النعى بان الواقعة تنطوي على جريمة أخرى متى كان مبنى القضاء بالبراءة الشك فى صحة اسناد التهمة الى المتهم • ( الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣ )
١٠٥٢	٢١٠	٤٠ - بطلان التحقيقات السابقة على المحاكمة • لا يثار لأول مرة أمام محكمة النقض • ( الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )
١٠٩٤	٢١٨	٤١ - وجوب الحكم على الجانى • بتعويض يعادل مثلى الضرائب الجمركية المستحقة ، أو بتعويض يعادل مثليها أو مثلى قيمة البضائع موضوع الجريمة ان كانت من الأصناف المتنوعة • ايها أكثر • كفاية ان يبين الحكم الأساس الذى تساند اليه فى القضاء بالتعويض • المنازعة فى مقدار التعويض أو فى خصوص عناصر تحديده • لا تثار لأول مرة أمام النقض • ( الطعن رقم ٢٦٤٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )
١٠٩٤	٢١٨	راجع أيضا : البيات « بوجه عام » ( القواعد أرقام ٢٥ ، ٤٠ ، ٩٨ بالصفحات أرقام ١٤٧ ، ٢١٤ ، ٤٨٠ )



القاعدة الصفحة

وإثبات « اعتراف »

( القاعدة رقم ٣٤ بالصحيفة رقم ١٨٩ )

وإثبات « خبرة »

( القاعدتان رقما ٩٨ ، ١٠٦ بالصحيفتين رقمي ٤٨٠ ، ٥١٥ )

وإثبات « شهود »

( القواعد أرقام ٤ ، ٢٢ ، ٣٤ ، ١٠٦ ، ١٥٥ بالصفحات أرقام ٣٦ ، ١٢٦ ، ١٨٩ ، ٥١٥ ، ٧٩٠ )

وإثبات « شهادة »

( القاعدة رقم ١٧٥ بالصحيفة رقم ٨٧٨ )

وأجراءات « إجراءات التحقيق »

( القاعدتان رقما ١٦ ، ٦٨ بالصحيفتين رقمي ٩٥ ، ٣٤٤ )

وأجراءات « إجراءات المحاكمة »

( القاعدتان رقما ٢ ، ١٣١ بالصحيفتين رقمي ٢٩ ، ٦٥٠ )

واختصاص « الاختصاص المكاني »

( القاعدة رقم ٤٠ بالصحيفة رقم ٢١٤ )

واشتراف

( القاعدتان رقما ٩٨ ، ١٥٩ بالصحيفتين رقمي ٤٨٠ ، ٨٠٩ )

والتماس إعادة النظر

( القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٤٦٧ )

ومطلان

( القاعدة رقم ١٥٤ بالصحيفة رقم ٧٨٥ )

وتزوير

( القاعدة رقم ٣١ بالصحيفة رقم ١٧٤ )

القاعدة الصفحة

وتفتيش « اذن التفتيش - اصداره »

( القاعدة رقم ١٥١ ، ١٧٥ بالصحيفتين رقمي ٧٥٩ ، ٨٧٨ )

وتفتيش « التفتيش باذن »

( القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٨٤١ )

وتلبس

( القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٧٩٠ )

وجريمة « الواعها »

( القاعدة رقم ١٨٠ بالصحيفة رقم ١١٠ )

وحكم « تسببه - تسبب غير معيب »

( القاعدة رقم ١٠٨ ، ١٧٧ بالصحيفتين رقمي ٥٤٤ ، ٨٨٩ )

وخطف

( القاعدة رقم ١٨٨ بالصحيفة رقم ٩٤٥ )

ودفاع « الاخلال بحق الدفاع - مالا يوفره »

( القاعدة رقم ١٥١ بالصحيفة رقم ٧٥٩ )

ودفع « الدفع بالجنون »

( القاعدة رقم ٢١ بالصحيفة رقم ١٢٣ )

ودفع « الدفع ببطلان الاجراءات »

( القاعدة رقم ١٥٧ بالصحيفة رقم ٧٩٩ )

ودفع « الدفع بتلفيق التهمة »

( القاعدة رقم ١٧٤ بالصحيفة رقم ٨٧١ )

ودعوى مدنية

( القاعدة رقم ١٩٩ بالصحيفة رقم ٩٩١ )

الصفحة	القاعدة	
		وسبق اصرار ( القاعدة رقم ١٠٨ بالصحيفة رقم ٥٤٤ ) وعقوبة « تطبيقها » ( القاعدة رقم ٤ بالصحيفة رقم ٣٦ ) وغرفة المشورة ( القاعدة رقم ١٥٥ بالصحيفة رقم ٧٩٠ ) وقصد جنائي ( القاعدتان رقما ٢٠٥ ، ٢١٥ بالصحيفتين رقمي ١٠١٥ ، ١٠٧٧ ) ومحكمة الاحداث ( القاعدة رقم ١٠١ بالصحيفة رقم ٤٩٧ ) ومحكمة الموضوع « سلطتها في تقدير الدليل » ( القاعدة رقم ١٦٧ بالصحيفة رقم ٨٤١ ) ومواد مخدرة ( القواعد ارقام ٣٢ ، ١٥٧ ، ١٧٥ بالصفحات ارقام ١٨٢ ، ٧٩٩ ، ٨٧٨ ) ونقض « المصلحة في الطعن والصفة فيه » ( القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٦٩٥ ) ونياية عامة ( القاعدة رقم ١١١ بالصحيفة رقم ٥٦٩ ) (ج) نظر الطعن والحكم فيه : ١ - حق محكمة النقض في نقض الحكم لجميع الطاعنين بما فيهم من لم يقبل طعنه شكلا - أساسه - وحدة الواقعة وحسن سير العدالة - ( الطعن رقم ٥٧٥٨ لسنة ٥٢ هـ - جلسة ١٩٨٣/١/٥ ) ( والطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ هـ - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
٦٨	٩	
١٠٧	١٨	



الصفحة	القاعدة	
		٢ - نقض الحكم بالنسبة الى المستول عن الحقوق المدنية يقتضى نقضه بالنسبة الى المتهم وان لم يقرر بالظن . مؤدى ظن المستول عن الحقوق المدنية وامتداد اثره الى المتهم : وجوب اعادة نظر الدعوى فى شقها المدنى . حسن سير العدالة يستلزم اعادة محاكمة المتهم من جديد عن الواقعة فى شقها الجنائى .
٢٠٩	٣٩	( الظن رقم ٦٠٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )
		٣ - التصالح وفقا للمادة الرابعة من القانون رقم ٩٢ لسنة ١٩٦٤ . اثره بالنسبة للدعوى الجنائية ؟
		ادانة لمتهم رغم ثبوت التصالح . خطأ فى تطبيق القانون تصحيح محكمة النقض والخطأ والحكم بمقتضى القانون . المادة ٣٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٢٥٤	٤٨	( الظن رقم ٦٢٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٢ )
		٤ - متى تحكم محكمة النقض فى الظن وتصحح الخطأ ؟ م ٣٩ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
		مؤدى اتصال الوجه الذى بنى عليه النقض بالمحكوم عليه الآخر ؟
٣٠٠	٥٨	( الظن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١ )
		٥ - حجب الخطأ فى القانون المحكمة عن نظر الموضوع وتقدير أدلة الدعوى . اثره ؟
٣٢٤	٦٤	( الظن رقم ٢٤٨٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٨ )
		٦ - المصادرة الوجوبية . اقتضاؤها ان يكون الشيء محرما تداوله على الكافة بما فيهم المالك والحائز والمحرز . السلاح المرخص به ليس من هذا القبيل .
		القضاء بمصادرة السلاح المرخص به الذى لم يسهم صاحبه فى الجريمة . خطأ فى تطبيق القانون . تصحيحه محكمة النقض .
٣٦٨	٧٤	( الظن رقم ٥٧٩٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١٦ )
٤٩٧	١٠١	( والظن رقم ٧٣٦ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٥ )
١٠٦٦	٢١٣	( والظن رقم ٣٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ )

الصفحة	القاعدة	
		٧ - فقد أوراق التحقيق كلها أو بعضها أثناء نظر القضية أمام محكمة النقض مع وجود الحكم . لا يبرر إعادة الاجراءات الا اذا رأت المحكمة محلا لذلك . علة ذلك ؟ المادة ٥٥٩ اجراءات .
٦٢١	١٢٤	( الطعن رقم ٦٩٣٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/١١ )
		٨ - تعدد العقوبة المالية دون سند وتجاوز حدا أقصى . اثره ؟
٧٧٠	١٥٢	( الطعن رقم ٥٦٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٤ )
		٩ - حق محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم . من تلقاء نفسها . اذا بنى على مخالفة للقانون أو على خطأ في تطبيقه أو تفسيره .
٨٢٩	١٦٤	( الطعن رقم ١٣٦٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٣ )
٨٦٨	١٧٣	( والطعن رقم ١٣٤٨ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٧ )
		١٠ - حق محكمة النقض ان تنقض الحكم لمصلحة المتهم من تلقاء نفسها - اذا صدر بعد الحكم المطعون فيه قانون أصلح للمتهم . يسرى على وافة الدعوى .
٨٣٨	١٦٦	( الطعن رقم ١٢٩٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/١٧ )
		١١ - حق محكمة النقض في تصحيح الخطأ في القانون دون تحديد جلسة لنظر الموضوع . المادة ٣٦ من القانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٨٦٣	١٧٢	( الطعن رقم ١٥١٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٦ )
		١٢ - كون العيب الذي شاب الحكم مقصورا على الخطأ في تأويل القانون بالنسبة للواقعة كما صار انباتها فيه . اثره ؟ . المادة ٣٩ قانون ٥٧ لسنة ١٩٥٩ .
٩٠٢	١٧٩	( الطعن رقم ١٥٤٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/١ )
		١٣ - النظر في شكل الطعن يكون بعد الفصل في جوازه مثال .
٩٥٤	١٩٠	( الطعن رقم ١٦٦٥ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٥ )
		١٤ - طلب التعويض في جريمة اعطاء شيك بدون رصيد مناط بتوابع

الصفحة	القاعدة	
		مثال لتسبيب محكمة النقض لقضاء برفض المعارضة موضوعا وتأيد الحكم المعارض فيه .
١٠٤٦	٢٠٩	( الطعن رقم ٢٦٢٤ لسنة ٥١ق - جلسة ١٣/١٢/١٩٨٣ )
		١٥ - أثر نقض الحكم الصادر في الدعوى ؟ مثال : في وصف الحكم الصادر في الموضوع .
١٠٨٢	٢١٦	( الطعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٧/١١/١٩٨٣ )
		١٦ - حق محكمة النقض في نقض الحكم لبطان التفتيش لاجرائه دون اذن كتابي والحكم بالبرامة ورفض الدعوى المدنية دون تحديد جلسة لنظر الموضوع برغم أن الطعن لثاني مرة . أساس ذلك ؟
١١١٥	٢٢١	( الطعن رقم ٢٦٦٧ لسنة ٥٣ق - جلسة ٢٨/١٢/١٩٨٣ )
		راجع ايضا :
		استئناف « نظره والحكم فيه » ( القاعدة رقم ١٤٠ بالصحيفة رقم ٦٩٥ )
		وبناء على أرض زراعية ( القاعدة رقم ١٤ بالصحيفة رقم ٨٩ )
		ودعوى مدنية ( القاعدة رقم ٧٢ بالصحيفة رقم ٣٥٨ )
		ومرور ( القاعدة رقم ٢١٦ بالصحيفة رقم ١٠٨٢ )
		زمواد مخدرة ( القاعدة رقم ٦٣ بالصحيفة رقم ٢٢١ )
		( ط ) الر نقض الحكم :
		١ - عدم بيان الحكم بالتحديد الكمية التي جرى وزنها من الخبز . وعدم بيانه وزن الرغيف من الخبز المضبوط ومتوسط العجز فيه ومقارنة ذلك بالوزن المقرر قانونا . تصور . نقض . الحكم لهذا السبب . وجوب امتداده



الصفحة	القاعدة	
		للمحكوم عليه الآخر الذي لم يظمن في الحكم بالنقض . مادام كان طرفاً في الخصومة الاستئنافية .
٥٥	٦	( الطعن رقم ٦٣٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
		٢ - امتداد أثر الطعن لغير الطاعن الذي لم يسودع أسباباً لظمنه . علة ذلك ؟
٨٥	١٣	( الطعن رقم ٥٥٦٠ لسنة ٥٢ القضائية - جلسة ١٩٨٣/١/٩ )
		٣ - إقامة الحكم قضاء ضمن الأدلة التي تساند إليها على الدليل المستمد من الاستجواب الباطل . يعيبه . بما يوجب نقضه والاحالة . اتصال وجه الطعن ووحدة الواقعة وحسن سير العدالة . أثره ؟ مؤدى تساند الأدلة في المواد الجنائية ؟
١٠٧	١٨	( الطعن رقم ٥٣١٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
		٤ - نقض الحكم بالنسبة الى المسئول عن الحقوق المدنية يفتضى نقضه بالنسبة الى المتهم وان لم يقرر بالطعن . مؤدى طعن المسئول عن الحقوق المدنية وامتداد أثره الى المتهم : وجوب إعادة نظر الدعوى في شقها المدني . حسن سير العدالة يستلزم إعادة محاكمة المتهم من جديد عن الواقعة في شقها الجنائي .
٢٠٩	٣٩	( الطعن رقم ٦٠٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )
		٥ - نقض الحكم في تهمة . يوجب نقضه بالنسبة لما ارتبط بها من تهم أخرى .
٢٢٢	٤١	( الطعن رقم ٦١١٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٩ )
٢٧٤	٥٣	( والطعن رقم ١١٥١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٦/١٥ )
		٦ - متى تحكم محكمة النقض في الطعن وتصحح الخطأ ؟ م ٣٩١ ق ٥٧ لسنة ١٩٥٩ . مؤدى اتصال الوجه الذي بني عليه النقض بالمحكوم عليه الآخر ؟
٣٠٠	٥٨	( الطعن رقم ٢٤٢٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٣/١ )

الصفحة	القاعدة
	٧ - عدم امتداد أثر الطعن لغير الطاعن . وان اتصل به . طالما لم يكن طرفاً في الحكم المطعون فيه . ( الطعن رقم ٦٩٤٧ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/٢٨ )
٦٠٢	١١٨
	٨ - الحسار قاعدة امتداد أثر الطعن الى غير الطاعن من المتهمين لاتصال سبب الطعن به . متى كان الحكم قابلاً للطعن فيه بالمعارضة بالنسبة له . ( الطعن رقم ٨٢٦ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )
٦٨٧	١٣٨
	٩ - نقض الحكم واعادة المحاكمة يعيد الدعوى الى محكمة الاعادة بالحالة التي كانت عليها قبل صدور الحكم المنقوض . عدم تقيد محكمة الاعادة بالحكم الاخير في شأن وقائع الدعوى . القيود التي ترد على محكمة الاعادة في هذا الشأن ؟ مثال : ( الطعن رقم ٢٢٧٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١ )
١٠٣٠	٢٠٦
	١٠ - أثر نقض الحكم الصادر في الدعوى ؟ مثال : في وصف الحكم الصادر في الموضوع . ( الطعن رقم ٥٨٧٣ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ )
١٠٨٢	٢١٦
	(١) التنازل عن الطعن : التنازل عن الطعن . طبيعته : ترك الخصومة . اثر ذلك ؟ ( الطعن رقم ١٣٣٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٩ )
٨٠٧	١٥٨

## نيابة عامة

	١ - قرارات النيابة العامة التي تحوز حجية الأمر المقضي . هي التي صدر منها في نطاق سلطتها القضائية . مثال قرارات النيابة العامة التي تصدرها بموجب سلطتها الولائية . : تحوز حجية الأمر المقضي . ( الطعن رقم ٥٥٤٤ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٤ )
٣٢	٣

الصفحة	الرقم	المادة
		٢ - قرار وزير العدل رقم ٤١٧٤ لسنة ١٩٧٩ بتحديد اختصاص نيابة مخدرات القاهرة بالتحقيق والتصرف في الجنايات المنصوص عليها في القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠ . قرار تنظيمي . لم يسلب النيابة العامة اختصاصها العام .
٩٥	١٦	صلى الله عليه وسلم اذن التفتيش من عضو النيابة العامة في نطاق اختصاصه المكاني في احدي الجرائم المنصوص عليها في القانون المذكور . لا بطلان . ( الطعن رقم ٥٨٣٨ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٣ )
		٣ - الامر بالا وجه لاقامة الدعوى . ماهيته ؟ تأشير وكيل النيابة بالتحفظ على سند وعدوله عن هذا الامر . ليست أمرا بالا وجه لاقامة الدعوى الجنائية . مما يمنع العودة الى رفع الدعوى اساس ذلك ؟
١٢٦	٢٢	( الطعن رقم ١١٨٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/١/٢٠ )
		٤ - نطاق اختصاص نيابة مخدرات الاسكندرية . القرار ٢٣٦٢ لسنة ١٩٨٠ .
٢١٤	٤٠	عدم التزام المحكمة بانرد على دفاع قانوني ظاهر البطلان . مثال . ( الطعن رقم ٦٠٩٥ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٨ )
		٥ - النيابة العامة تمثل الصالح العام وتسمى الى تحقيق موجبات القانون . تختص بمركز قانوني خاص يجيز لها الطعن في الحكم وان لم يكن لها كسلطة اتهام مصلحة خاصة في الطعن بل كانت المصلحة للمحكوم عليه وجود خطأ في الحكم يجعل للنسبة الحق في الطعن فيه . ولو قضى بعدم قبول المتهم المحكوم بادانته .
٢٦٢	٥٠	( الطعن رقم ٦٤١٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
٥٦٩	١١١	( والطعن رقم ٦٧٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٨ )
٦٧٤	١٣٧	( والطعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )
٦٩٥	١٤٠	( الطعن رقم ١٨٥٩ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣٠ )



الصفحة	القاعدة	
		٦ - عدم اشتراط ثبوت أمر النذب الصادر من المندوب الاصيل الى غيره من مامورى الضبط القضائى كتابة . النذب يكون فى هذه الحالة باسم النيابة العامة الآمرة وليس باسم المندوب له .
٢٧١	٥٢	( الطعن رقم ٦٤٥٢ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢٣ )
		٧ - المصلحة العامة التى تحميها النيابة العامة لا تتسع لحماية المصالح المالية للأفراد . ولا يحق لها الطعن لمصلحة شخص لم يكن طرفا فى الحكم المطعون فيه
٥٦٩	١١١	( الطعن رقم ٦٧٩٠ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٨ )
		٨ - الدفع بأن وكيل النيابة الذى أصدر اذن التفتيش . غير مختص مكانيا لنديه من النيابة الكلية . لنيابة غير تلك التى صدر اذن التفتيش فى دائرتها . دفاع جوهري . وجوب تحقيقه والرد عليه . مخالفة ذلك . قصور .
٦١٨	١٢٣	( الطعن رقم ٦٦٧١ لسنة ٥٢ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٤ )
		٩ - أمر احالة الدعوى الى محكمة الموسوع هو مرحلة من مراحل التحقيق .
		بطلان أمر الاحالة . لا يجيز لمحكمة الموضوع اعادته الى جهة التحقيق التى أصدرته مادامت الدعوى فى حوزتها .
٧٨٥	١٥٤	( الطعن رقم ١٣١٤ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣ )
		للنيابة العامة تكليف أحد معاونيها بتحقيق قضية برمتها . التحقيق الذى تجريه له صفة التحقيق القضائى ولا يختلف من حيث أثره وقيمنه عن التحقيق الذى يجريه غيره من أعضاء النيابة .
		لرئيس النيابة حق نذب عضو نيابة فى دائرته للقيام بعمل عضو آخر بتلك الدائرة عند الضرورة . هذا النذب يكفى فيه أن يتم شفاها بشرط أن يكون له ما يفيد حصوله فى أوراق الدعوى .
		لمعاون النيابة المنتدب للتحقيق تكليف أى مأمور من مامورى الضبط القضائى ببعض الأعمال التى من اختصاصه .
٨٥١	١٦٨	( الطعن رقم ١٤١٠ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٣ )

الصفحة	القاعدة	
		١١ - لرئيس النيابة عند الضرورة نوب أي من أعضاء النيابة في دائرته للقيام بعمل عضو آخر . كفاية حصول هذا النوب في أوراق الدعوى . خلو دفتر الانتدابات من هذا النوب . لا ينفي حصوله .
٨٧٨	١٧٥	( الطعن رقم ١٧٦١ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٣٠ )
		١٢ - العبرة في الأدلة - ومنها أقوال الشهود - بما يرد بشأنها في التحقيقات . وليس بما تورد النيابة العامة بقائمة شهود الاتبات . مخالفة ما ورد بقائمة شهود الاتبات لأقوال الشهود بالتحقيقات . عيب .
١١١٠	٢٢٠	( الطعن رقم ٢٦٥٩ لسنة ٥٣ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٨ )
		راجع أيضا :
		استئناف ، نظامه ، ، نظره والحكم فيه ، ( القاعدة رقم ٥١ بالصحيفة رقم ٢٦٥ )
		والتماس إعادة النظر ( القاعدة رقم ٩٥ بالصحيفة رقم ٤٦٧ )
		دعوى جنائية ، تحريكها ، ، التنازل عنها ، ( القاعدتان رقما ١٣٣ ، ١٩٥ بالصحيفتين رقمي ٦٦٠ ، ١٧٢ )
		دعوى مدنية ، تحريكها ، ( القاعدة رقم ١٣٢ بالصحيفة رقم ٦٥٦ )
		مامورو الضبط القضائي ( القاعدة رقم ١٨ بالصحيفة رقم ١٠٧ )
		ومحكمة الجنايات ، حقها في التصدي ، ( القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٣٦٦ )
		وتقضى ، أسباب الطعن ، مالا يقبل منها ، ( القاعدة رقم ٢١٨ بالصحيفة رقم ١٠٩٤ )
		ووصف التهمة ( القاعدة رقم ١٤١ بالصحيفة رقم ٢٠٠ )

القاعدة الصفحة

( هـ )

هتك عرض - هيئة قضائية

هتك عرض

راجع :

اثبات « خبره »

( القاعدة رقم ٥ بالصحيفة رقم ٥٢ )

وتعذيب

( القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٤٢٢ )

وعقوبة « العقوبة المبررة »

( القاعدة رقم ٨٨ بالصحيفة رقم ٤٢٢ )

ومحكمة الجنايات « حقها في التصدي »

( القاعدة رقم ٨٠ بالصحيفة رقم ٢٩٦ )

هيئة قضائية

راجع :

لنابات :

( القاعدة رقم ٣ بالصحيفة رقم ٣٢ )



الصفحة	القاعدة	
		( و )
		وصف التهمة - وقف تنفيذ ولي طبيعي - وكالة
		وصف التهمة
		١ - علم تنفيذ المحكمة بالوصف القانوني الذي ترفع به الدعوى الجنائية على المتهم . حقها في تعديله متى رأت أن ترد الواقعة الى الوصف القانوني السليم .
٢٣٥	٦٧	( الظعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٩ )
٧٠٠	١٤١	( والظعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٣٠ )
		٢ - اقتصار التعديل على استبعاد أحد عناصر الجريمة التي رفعت بها الدعوى تنبيه المتهم أو المدافع عنه الى هذا التعديل . غير لازم .
٣٣٥	٦٧	( الظعن رقم ٥١٢٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٣/٩ )
		٣ - عدم جدوى النفي على الحكم تغير صفة المتهم من شريك في الجريمة الى فاعل أصلي فيها . مادام أنه عاقب الطاعن بالعقوبة المقررة للشريك .
		تقدير العقوبة . مرده الواقعة الجنائية وما أحاط بها من ظروف .
		لا الوصف القانوني لها .
٥٤٤	١٠٨	( الظعن رقم ٦٤٧٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٤/١٤ )
		٤ - كفاية الشك في صحة التهمة سنداً للبراءة . ولو تردى الحكم في خطأ قانوني .
		كفاية الشك في صحة التهمة سنداً للبراءة . ولو لم ترد المحكمة الواقعة الى وصف قانوني بعينه .
٦٧٤	١٣٧	( الظعن رقم ٦٥٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٥/٢٥ )

الصفحة	القاعدة	
		٥ - تغيير المحكمة في التهمة من الشروع في الاضرار عمدا بأموال الجهة التي يعمل بها . الى التسبب بخطئه في الحاق ضرر جسيم بأموالها . هو تعديل في التهمة نفسها باسناد عنصر جديد اليها هو عنصر افعال المتهم . وجوب لفت نظر الدفاع الى هذا التعديل .
٧٩٤	١٥٦	( الطعن رقم ١٣٢٢ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٤ )
		٦ - تغيير المحكمة من تهمة تزوير في محرر رسمي الى تزوير في محرر لأحد المنشآت التي تساهم الدولة في مالها بنصيب تعديل في التهمة ذاتها وليس مجرد تغيير في وصفها . عدم جواز اجراؤه الا أثناء المحاكمة وقبل الحكم في الدعوى مع لفت نظر الدفاع . مخالفة ذلك . اخلال بحق الدفاع . اساس ذلك ٩ .
٩٩٩	٢٠١	( الطعن رقم ١٧٥٩ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١١/٢٧ )
		٧ - المدعى بالحقوق المدنية . لاعلاقة لدعواه بالدعوى الجنائية الا في تبعيتها لها .
		لا محل لنفيه على الحكم بأن المحكمة لم تستجب لطلبه تعديل وصف التهمة .
١٠٥٢	٢١٠	( الطعن رقم ٢١٣٧ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/١٣ )

## وقف تنفيذ

		الفصل في الطعن . يجعل طلب وقف التنفيذ . غير ذي موضوع .
١٩٧	٣٥	( الطعن رقم ٦٩٣٥ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/٢/٢ )

## ولي طبيعي

ولي القاصر . وكيل عنه بحكم القانون : له بهذه الصفة الطعن في الأحكام التي تصدر على قاصره ولو لم يكن مثلاً بصفته في الخصومة .

الصفحة	القاعدة	
		مؤدى كون التوكيل صادرا من الطاعن بصفته الشخصية لا بصفته وليا طبيعيا ؟
١٢٠	٢٠	( الطعن رقم ٥٨٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
		<b>وكالة</b>
		١ - ولى القاصر . وكيل عنه بحكم القانون : له بهذه الصفة الفعن فى الاحكام التى تصدر على قاصره ولو لم يكن مثلا بصفته فى الخصومة . مؤدى كون التوكيل صادرا من الطاعن بصفته الشخصية لا بصفته
١٢٠	٢٠	( الطعن رقم ٥٨٦٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١/١٨ )
		وليا طبيعيا ؟
		٢ - تخصيص التوكيل بنص صريح امورا معيرة بعد وروده بصيغة التميم فى التقاضى . مؤداه ؟
٨٥٨	١٧٠	( الطعن رقم ١٤٧٨ لسنة ٥٣ ق - جلسة ١٩٨٣/١٠/٢٥ )
		عدم كفاية تقديم صورة ضوئية غير رسمية من التوكيل مع اوراق الطعن . ولا الاشارة الى ان اصل التوكيل مودع فى قضيه اخرى . اساس ذلك ؟
١٠٧٧	٢١٢	( الطعن رقم ٥٣٥٠ لسنة ٥٢ ق - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٠ )
		راجع ايضا :
		اجراءات ، اجراءات المحاكمة ،
		( القاعدة رقم ١٣ بالصحيفة رقم ٨٥ )
		ومحكمة النقض ، سلطتها فى العدول عن الحكم ،
		( القاعدة رقم ٢١٢ بالصحيفة رقم ١٠٦٢ )



## تصويبات

العدد الجنائي للسنة ٣٤ القضائية

رقم الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٥	٧	الوقف	الموقف
٧٧	١٢	مكرراً	مكرراً (١)
٨٦	٢٥	جرء	جراء
٩٢	٧	بالره	بالرد
١٧٢	١٩	سلاح رى	سلاح نارى
١٧٧	٢٤	الذكى	الذكر
١٨٥	٧	أجراءات المحاكم	إجراءات المحاكمة
١٩٥	٢	وجه	توجه
٢٠٦	٦	محكمة إستثنائية	محكمة إستئنافية
٢١٠	١٨	تهمت	إنهت
٢١٢	١٣	توبيلس	أتوبيلس
٢١٧	٨	عض	عضو
٢٢٣	٢٥	١١٢	١٢٢
٢٧٩		لسنة ١٦٦٠	لسنة ١٩٦٠
٣٢٣	١٧	وجود	وجوب
٤٠٠	١٩	ليه	عليه
٤٧٧	١٠	الوضع الحيازة	الوضع والحيازة
٤٨٤	٣	ينبى	ينبىء
٥٤٠	١٩	كتاب	كتابة
٥٤٤	١٣	تحقيقها	تحققها

رقم الصفحة	رقم السطر	المطاب	الصواب
٥٤٤	٢٢٧	علم	علم
٥٨١	١٥	على	في
٦٠٤	١٢	ورد	أورد
٦٠٩	٧	لا	إلا
٦٢٥	٢	سنة	تمخلف (غير لازمة - أي زائلة)
٦٢٥	١١	ب ١٩	ب ١١٩
٦٢٥	١٤	في هذا بطريق	في هذا الحكم بطريق
١٣٨	١٤	المليئة	المليئة
٦٤٢	١٦	من يخف	أو من يخف
٦٤٤	١٧	عوضاً	عرضاً
٦٤٥	٧	محكمة إستثنائية	محكمة إستثنائية
٦٤٥	١٨	حتى	منى
٦٥٤	٢٣	هيئة	هيئة أخرى
٦٦٠	٦	تربكها	تحر كها
٦٦٦	٢١	المعارض	المعارضة
٦٨٨	١٠	من أوله	من أن الأدلة
٦٨٩	١٧	قد	زيادة ومخلف
٦٨٩	الأخير	لم يشهدا	لم يشهدا
٧٢٣	١٥	شاهدي نفي بـ	شاهدي نفي تبين
٧٢٣	١٢	وبشد معه أزر	وبشد من أزر
٧٤١	٢٢	أيسر بالتالي	أسلس بالتالي
٧٧٨	٨	التي قام عليها قصاصه	التي أقام عليها قصاصه
٧٧٨	١٦	لا يفيد من فالة	لا يفيد من فالة

الصفحة	رقم السطر	المطاب	الصواب
٧٧٩	٨	بخط يده	بخط يده
٨٠٦	١١	يتعين	يتعين
٨٠٩	١١	سيبت العامة	سيبت الوفاة
٨١٥	٣	وله رقابة عليه	ولا رقابة عليه
٨١٦	٩	والثا	والثاني
٨١٧	الأخير	وله	ولا
٨٢٢	١٢	بالقلم	بالقلم
٨٣٥	١٠	ليراد واردا	ليراد واردا
٨٣٧	١٢	وكان الحكم فيه	وكان الحكم المطعون فيه
٨٥٢	١٩	بحبس المتهم	بمعاقة المتهم
٨٦٥	٣	المتحيزتين	المتحيزتين
٨٧٢	١٢	حسبها ما تظمن إليه	حسبها أن تورد ما تظمن إليه
٨٧٨	٨	اختصاص رئيس النيابة في عضو بنياية	اختصاص رئيس النيابة في نائب عضو بنيايته
٨٨٥	٩	غير ملد	غير ملد
٩٠٣	١٤	من القانون رقم لسنة	من القانون رقم ٥٢ لسنة
٩١٤	٦	لفصلات	لتفصيلات
٩١٥	١٠	تأثيره	ما يشتره
٩١٦	١٣	رقم ٩٤ لسنة ١٩٨٧	رقم ١٩٤ لسنة ١٩٨٣
٩١٦	١٥	وقبول تطبيقه مثل واقعة	وجوب تطبيقه على واقعة
٩١٧	١٧	الدعوى	الدعوى
٩١٧	١٨	العقوبات بأنه	العقوبات تقضى بأنه
		فهر	فهر



الصفحة	رقم السطر	الخطأ	الصواب
٩٢٠	الأخير	الميعاد المقررة	المقرر
٩٢٢	٦	فوافقوا	توافقوا
٩٢٤	١٩	أصبحت	أصبحت
٩٣٤	الأخير	نساد	تساند
٩٣٩	٢٤	قطعت	فقطت
٩٤٣	٧	بجاور	افجاور
٩٤٤	١١	الموضوع تستخلص	الموضوع أن تستخلص
٩٤٤	٢٣	لا يقرر	لا يقرر
٩٤٤	٢٣	تعيياً للإجراءات على المحاكمة	تعيياً للإجراءات الساعة على المحاكمة
٩٥٧	١٢	نعم الحكم	نفي الحكم
٩٤٥	٩	بالتحليل	بالتحليل
٩٥٠	١	لا يلزم	لا يلزم
٩٧٦	١٦	الإبتدائي	الإبتدائي
٩٧٩	١٦	للفصل	لفصل
٩٨٠	٨	أخير	غير
١٠١٦	٢٣	الحكم	الحكم
١٠٢٧	٤	الركن	لركن
١٠٦٦	٣	فضل	مقبل
١٠٦٨	١	المحكوم	المحكوم
١٠٧٣	٢٣	للغاة	للغاة
١٠٨٣	١٥	بمركب	بمركبة
١١٠٠	١٠٠	صدر طلب كتابي مصلحة الجلارك	صدر طلب كتابي من مصلحة الجلارك

موضوعات  
فهرس الأحكام الصادرة من الدائرة الجنائية

الموضوع	رقم الصحيفة	الموضوع	رقم الصحيفة
(أ)		إعتراف	٦٢
إتلاف	٣	إعلان	٦٢
إتفاق	٤	إكراه	٦٤
إثبات	٥	التماس إعادة النظر	٦٦
إجراءات	٣٢	أمر إحالة	٦٦
إجراءات التحقيق	٣٢	أمر بالأوجه	٦٨
إجراءات المحاكمة	٣٤	أمن دولة	٦٩
إحالة	٤١	إنقطاع مراسلات تليفونية	٦٩
أحداث	٤١	إيجار أماكن	٧٠
إختصاص	٤٢	(ب)	
إختلاس أموال أميرية	٤٦	باعث	٧٣
إخفاء أشياء مسروقة	٤٨	بطلان	٧٣
إرتباط	٤٨	بلاغ كاذب	٧٧
أسباب الإباحة وموانع	٥٠	بناء	٧٧
العقاب		بناء على أرض زراعية	٧٨
إسكتاف	٥٣	(ت)	
إستجواب	٥٦	تبديد	٧٩
إستدلالات	٥٧	تبع	٧٩
إستبلاء على مال مملوك للدولة	٥٧	تجريف	٨١
إشكاه	٥٨	تجمهر	٨١
إشراك	٥٩	تحقيق	٨٢
إصابة على	٦٢	ترصد	٨٣

رقم الصحيفة	الموضوع	رقم الصحيفة	الموضوع
	(خ)	٨٣	تروير
١٤٩	خطأ	٨٧	تسوير جبرى
١٥٠	خطف	٨٨	تشرذ
١٥٠	خلو رجل	٨٩	تعلى على موظف عام
	(د)	٩٠	تعويض
١٥٣	دستور	٩١	تفتيش
١٥٤	دعوى جنائية	٩٧	تقادم
١٥٩	دعوى مباشرة	٩٩	تقليد
١٥٩	دعوى ملنية	٩٩	تلبس
١٦٥	دفاع	١٠٢	تنظيم
١٧٤	دفع	١٠٣	تهريب جمرى
	(ر)		(٥)
١٨٠	رابطة السببية	١٠٣	جريرة
١٨١	رسوم إنتاج	١١٤	جلب
١٨٢	رشرة	١١٤	جملوك
	(ز)		(٥)
١٨٤	زنا	١١٥	حجز
	(س)	١١٥	حماية برلمانية
١٨٤	سب وقلف	١١٥	حق القاضى
١٨٦	سبق إصرار	١١٦	حكم
١٨٧	سرقة	١٤٨	جائزة



رقم الصحيفة	الموضوع	رقم الصحيفة	الموضوع
٢١١	عود	١٨٨	سلاح
		١٩١	سلطة قضائية
	(غ)	(ش)	
٢١١	غرفة مشورة	١٩١	شركات
٢١٢	غن	١٩٢	شريعة إسلامية
	(ط)	١٩٢	شهادة الزور
٢١٣	فاعل أصلي	١٩٢	شهادة سلبية
٢١٤	قعد أوراق	١٩٣	شهادة مرضية
	(ق)	١٩٣	شيك بدون رصيد
		(س)	
٢١٥	قانون	١٩٥	ضرب
٢٢٥	قبض	١٩٦	ضرب
٢٢٥	قتل خطأ	(ط)	
٢٢٦	قتل عمد	١٩٧	طرق عامة
٢٢٩	قرارات وزارية	١٩٧	طعن
٢٢٩	قصد جنائي	٢٠٠	طوارئ
٢٣٣	قضاء		
٢٣٤	قوة الأمر المقضي	(هـ)	
		٢٠١	ظروف مخفية
	(و)	٢٠٢	ظروف مشددة
٢٣٤	كحول	(ع)	
٢٣٥	كسب غير مشروع	٢٠٣	عقد
٢٣٥	كفالة	٢٠٣	عقوبة

( ب ) موضوعات لدرسي الأحكام  
النافذة من المائدة الجنائية

٣٢٠

رقم الصحيفة	الموضوع	رقم الصحيفة	الموضوع
٢٥٩	مصادرة		( م )
٢٦٠	مصوغات		مأمورو الضبط القضائي
٢٦٠	معارضة	٢٣٦	محاماة
٢٦٢	مواد مخدرة	٢٣٩	محضر الجلسة
٢٦٨	موظفون عموميون	٢٤٠	محكمة أمن الدولة
	( ن )	٢٤٠	محكمة إستئناف
٢٧٠	نصب	٢٤٢	محكمة الأحداث
٢٧١	نظام عام	٢٤٢	محكمة الإعادة
٢٧٢	نقابات	٢٤٣	محكمة الجنابات
٢٧٢	نقد	٢٤٣	محكمة الموضوع
٢٧٣	نقض	٢٤٥	محكمة النقض
٣٠٥	نيابة عامة	٢٤٩	محكمة أول درجة
	( هـ )	٢٥١	محكمة ثاني درجة
٣٠٩	هتك عرض	٢٥٢	محكمة عسكرية
٣٠٩	هيئة قضائية	٢٥٣	مرور
	( و )	٢٥٣	مراقبات المحادثات والتسجيل
٣١٠	وصف التهمة	٢٥٣	مشورية جنائية
٣١١	وقف تطيل	٢٥٣	مشورية ملغية
٣١١	ولي طبيعي	٢٥٦	مستشار الإحالة
٣١٢	وكالة	٢٥٧	

رئيس مجلس الإدارة  
( دكتور السيد شعبان )

الجمهورية العربية السورية  
رقم الإيداع ٨٦/٥٧١٢  
٦٢٢٤/س ٤٠٩٣٩





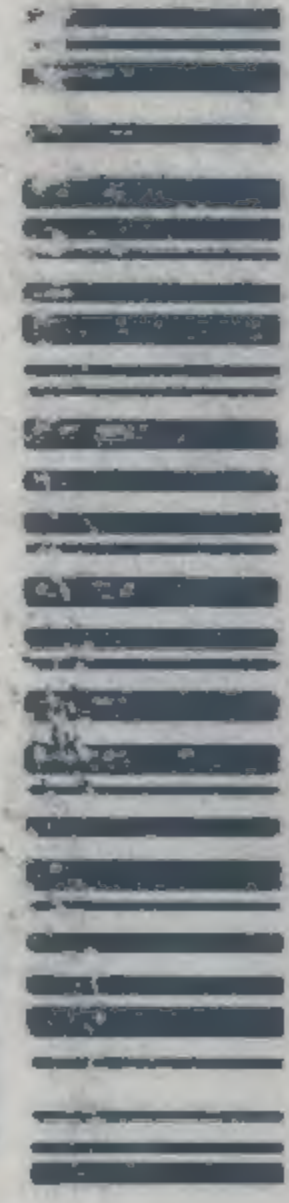








Bibliotheca Alexandrina



0339920